

* فهرسة الجزء الرابع من حاشية الجبيري على شرح الخليلي *

صفحة	صفحة
٢١٤ فصل في تارك الصلاة	٢ فصل في الإيلاء
٢١٧ (كتاب أحكام الجهاد)	٩ فصل في الظهار
٢٢٨ فصل في قسم الغنيمة	٢٥ فصل في اللعان
٢٣٥ فصل في قسم النفي	٣٦ فصل في العدد
٢٣٧ فصل في الجزية	٤٨ فصل فيما يجب للمعتقة
٢٥٤ (كتاب الصيد والبايع)	٥٦ فصل في الاستبراء
٢٦٤ فصل في الأطعمة	٦٣ فصل في الرضاع
٢٨٥ فصل في الإصحية	٦٩ فصل في نفقة القريب
٢٩٥ فصل في العقوبة	٧٦ فصل في النفقة
٣٠١ (كتاب السبق والرمي)	٩٣ فصل في الحضنة
٣٠٦ (كتاب الإيمان والنذور)	١٠٤ (كتاب الجنائيات)
٣١٨ فصل في النذور	١١٨ فصل في الدية
٣٢٥ (كتاب الاقضية والشهادات)	١٣٨ فصل في القسامة
٣٤٦ فصل في القسمة	١٤٥ (كتاب الحدود)
٣٥٤ فصل في الدعوى والبيانات	١٥٦ فصل في حد القذف
٣٦٨ فصل في الشهادات	١٦٠ فصل في حد شارب المسكر
٣٧٨ فصل يذكر فيه العدد في الشهود وغيره	١٦٧ فصل في حد السرقة
٣٨٧ (كتاب العتق)	١٨٣ فصل في قاطع الطريق
٣٩٦ فصل في الولاء	١٩٠ فصل في حكم الصيال وما تعلقه
٤٠٠ فصل في التدبير	اليهائم
٤٠٥ فصل في الكتابة	١٩٧ فصل في قتال البغاة
٤١٩ فصل في امهات الاولاد	٢٠٦ فصل في الردة

* (تمت) *

الجزء الرابع من مائتين مائة المتقين وائمة المؤمنين الشيخ سليمان

البحر في المسألة بنفذة الطبيب على شرح الطبيب

المسمى بالافناء في حل الفاظ ابن شجاع

قدس الله روحهم ونور قبرهم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (فصل في الايلاء) *

وأخره عن الرجعة لصحته من الرجعية وكذا يقال في ذكر الظهار واللعان عقبا وكان طرعا
بأننا في الجاهلية لأربعة بعده أي إذا فغير الشرع حكمه إلى ما يأتي من ضررها أربعة أشهر
ثم بعدها تطالبه بالقيسة أو الطلاق فإن امتنع منها طلق عليه الثاني (قوله لغة الحلف)
أي بدليل قراءة ابن عباس للذين يقسمون من نساءهم (قوله وأكذب ما يكون الخ) أي
أكذب أحواله إذا حلف بالطلاق ع ش (قوله أبو المثنى) هو شاعر كان يكثر الحلف بالطلاق
(قوله حلف زوج) أي غير محبوب وغير مشلول بخلاف ما لو طرأ الشلل أو الحب بعد الايلاء
فلا يمنع من ترتب الأحكام وهو من إضافة المصدر لفاعله ودخل في الزوج المسلم والكافر والحر
والعبد وقد اشتمل التعريف على جميع الأركان (قوله زوجته) أي غير ارتقاء القرباء
سواء كانت مسلمة أو كافرة حرة أو أمة (قوله مطلنا) أي امتناعا مطلقا (قوله أرفوق
أربعة أشهر) لأن المرأة يعظم ضررها إذا زاد على ذلك لأنها نصبر عن الزوج أربعة أشهر
وبعد ذلك يفتى صبرها أو يقل روى البيهقي عن عمر أنه خرج مرة في الليل في شوارع المدينة
فسمع امرأة تقول

تطاول هذا الليل واسود جانبه * وأرقتني أن لا خليل لأعبه

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لحزلت من هذا السرير جوانبه

مخافة ربي والحياء يصدني * وأخشى لبعلي أن تنال مراتبه

فقال عمر لابنته حفصة كم أكثر ما تصبر المرأة على الزوج وروى أنه سأل النساء فقلن له نصبر

* (فصل في الايلاء) *

وهو لغة الحلف قال الشاعر
وأكذب ما يكون أبو المثنى
إذا آلى عينا بالطلاق
وشرعا حلف زوج يصبح طلاقه على
امتناعه من وطء زوجته مطلقا أو فوق
أربعة أشهر كما سياتي

شهرين وفي الثالث يقل صبرها وفي آخر الرابع ينفق صبرها ~~فكتب~~ كتب الى امرأه الابنناد
أن لا تحبسوا رجلا عن امرأته أكثر من أربعة أشهر وقوله امن هذا السرير أرادت نفسها
لانها فرأش ارجل فهي كالسرير الذي يجلس عليه اه شرح المنهاج للدميري فقوله لولا
الخ البيت المراد منه لولا اخشى الله لزييت (قوله يؤلون) أي يحلفون (قوله وانما عدى الخ)
جواب عن سؤال حاصله أن الايلاء بمعنى الحلف والحلف يعتدي بعلى لابن وحاصل الجواب
أن الآية فيها تضمين ياني وضابطه أن يكون هناك فعل مذكور لا يناسب الحرف المذكور
فيؤتى باسم فاعل من فعل محذوف يناسب الحرف المذكور ويجعل اسم الفاعل حالاً من فاعل
السعل المذكور كما قدره الشارح بقوله مبعدين الخ أو تضمين نحوى وهو اشرب كلمة
معنى كلمة أخرى لتؤدى معناها وتعدي تعديتها كما أشار له الشارح بقوله لانه ضمن معنى
المبعد فعل هذا يؤلون معناه يعدون قال ابن عرفة في تفسيره وفائدة التضمن أن تدل كلمة
واحدة على معنى كلمتين (قوله وهو حرام) أي من الكبائر على ما في الزاجر قال سم
على ابن حجر عدى الزواجر الايلاء من الكبائر قال وعدى لهذا من الكبائر غير بعيد وان لم أر
مر ذكره لكن نقل عن م ر أنه صعبة وهو الاقرب ع ش على م ر (قوله ومدة) أي حقيقة
وهو ظاهر وأحكاماً بأن يطلق أو يؤبد (قوله وزوجان) الاولى وزوجة لان الزوج هو الخالف
وقد تقدم أو كان يحذف الخالف فيما تقدم لينتفي التكرار والجواب أنه أشار بذلك الى أن
الخالف لا بد أن يكون زوجاً لكن هذا يقتضى أن يكون الزوج شرطاً في الخالف لا ركناً
وقد نظمها بعضهم فقال

أركان الايلاء من يحظرها لديه * حالف ومحلوف ومحلوف عليه
وزوجة وصيغة ومدة * فافهم مقالاً لا قبض شدة

وقول الناظم ومحلوف أي به وانما حذفه لضرورة النظم (قوله ذكر بعضها) أي الاركان
وهو ما عدا المحلوف به فانه لم يذكره (قوله أو بالتزام ما يلزم بنذر) كان وطننتك فعلى عتق رقبة
أو فلتة على صدقة أو صوم أو صلاة ولو قال أو التزام عطف على حلف لكان أولى فان صنيعة
يقتضى أنه من الحلف وليس كذلك ومثله يجري في قوله أو تعليق طلاق اه م د وقد يؤول
كلامه أي أو أتى بالتزام الخ لكن عبارة المنهج تقتضى انه حلف كعبارة الشارح وهو كذلك
لانه داخل في تعريف الحلف لقول المنهج في الطلاق والحلف ما يتعلق به بحث أو مع أو تحقيق
خبر ثم مثل ذلك وفهم استلوي أن المراد بالحلف ما فيه كفارة فاعترض على الشارح وقد علمت
ردته بتعريفه المذكور (قوله فهو مول) جعله جواباً اذا يكون قول الماتن الآتى فهو
مول ضائع مع أنه كان جواباً اذا كان الاولى للشارح عدم ذكره (قوله فلا ايلاء) لكنه
حالف فيحنت اذا خالف عينه وتلزمه الكفارة وان لم يرتب عليه أحكام الايلاء وكذا يقال
في كل الصور التي يتنفي فيها الايلاء (قوله مطلقاً) نعت لمصدر محذوف أي امتناعاً مطلقاً
غير مقيد بمدة ومثل المطلق المؤبد اه زى (قوله بأن يطلق) فيه تفسير الشئ نفسه فلو قال
بأن لا يقيد بمدة لكان أولى (قوله أو مدة تزيد الخ) أي يمين واحدة يخرج ما اذا زادت
على أربعة أشهر يمينين كالمثال الآتى كما في شرح المنهج (قوله على أربعة أشهر) أي

والاصل في ذلك قوله تعالى للذين يؤلون
من نسائهم تربص أربعة أشهر الا
وعلى عدى فيها عن وهو اعما يعتد
بعلى لانه ضمن معنى البعد كلمة ف
للذين يؤلون مبعدين أنفسهم من نساء
وهو حرام لا يذاه واركانه ستة طائفة
ومحلوف به ومحلوف عليه ومدة وص
وزوجان والمصنف ذكر بعضها بقوله
(واذا حلف) أي الزوج باسم من أسماء
تعالى أو صفة من صفاته أو بالتزام
ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو ع
(أن لا يبطأ زوجته) الحرية والامة و
شرعياً فهو مول فلا ايلاء بمثل نفسه
امتناعاً من تمتعه بها بغير وطء ولا
وطئها في دبرها أو في قبلها في نحو حية
أو احرام ثم أشار الى المدة بقوله (مطلقاً)
بان يطلق كقوله والله لا أطول (أو مدة
تزيد على أربعة أشهر) كقوله والله
لا أطول خمسة أشهر

ولو قدر الإيسع الرفع للحاكم على المعتقد ول وفائدة حينئذ لا يثبت لها وطع طه بها من الوطء
 في تلك المدة سم وأما الإيلاء الذي يترتب عليه الرفع للقاضي ونسب المدة فيشرط أن يكون
 زائدا على الأربعة بزمان يسع ذلك وعبرة حل ونقل عن والشيخنا أن الإيلاء الذي يترتب
 عليه الأحكام ما زاد على أربعة أشهر بمدة يمكن فيها المطالبة والرفع للحاكم والإيلاء الذي يحل
 به الأثم هو أن تزيد على أربعة أشهر ولو لحظة لاتسع اه وبه يجمع بين كلام م ر وزى قال
 البلقيني وهذه الأشهر هلالية فلو حلف أنه لا يطؤها مائة وعشرين يوما لم يحكم بأنه مول
 في الحال فإذا مضت أربعة أشهر هلالية ولم يتم ذلك العدد نقص الأهل أو بعضها بين حينئذ
 كونه موليا اه برماوى (قوله أو قيد) عطف على مطلقا أى ومقيد باستبعاد الحصول أى
 فنزول عيسى بعيد وكذا الموت بعيد في ظن ابن آدم لما جيل عليه من حب الحياة وطول الأمل
 وإن كان الموت أقرب من كل شئ قال قل ومثله لا أطولك إلا في الدبر بخلاف الإي في النفس
 والإي في نهار رمضان والإي في الحيض أو نحو ذلك لأن المنع فيها العارض بخلاف الدبر فإن المنع
 لذاته (قوله حتى ينزل السيد عيسى) في مسلم أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق
 وأنه يقتل الدجال وأنه يصلى وراء امام مناسكرمة من الله تعالى لهذه الأمة وجاء أنه يتزوج
 بعد نزوله ويولد له ولدان ذكر وأنثى يسمى الذكر محمدا والأنثى تسمى فاطمة ويدفن عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اهدميرى وقد نقل ابن سيد الناس في ترجمة سلمان الفارسي رواية الطبراني
 والطبري أن عيسى عليه السلام لما نزل إلى الأرض بعد الرفع في حياة أمته وخاتمه فوجد أمته
 تسكى عند الخدع فأخبرها بما حاله فسكن ما بها ووجه الحوار بين في بعض الحوائج قال الطبري
 فإذا جاز نزوله بعد رفعه مرة قبل نزوله آخر الزمان فلا بدع أن ينزل مرات ونقل عن سلمان
 الفارسي أنه اجتمع به أيام سباحتته في طلب من يرشده إلى الدين الحق قبل بعثته رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وذلك أنه مر على غيبة فرأى قوما من أرباب البلايا يجلسون تجاه الغيبة في وقت
 يعرفونه فيخرج لهم المسيح عليه السلام فيمسح يده على عاهاتهم فيمرون منها كلها فاجتمع به
 سلمان وأعلمه بقرب ظهور محمد صلى الله عليه وسلم اه ذكره الشعراني في المتن (قوله اضربها الخ)
 عليه للحكم عليه بأنه مول والمعنى أنه يحكم عليه بأنه مول و يترتب عليه أحكامه من نسب المدة
 والزمانه بعدها بالتخير بين القية والطلاق والحكم عليه بالأثم لضربها الخ فهو عليه للحكم
 لا لا يلائنه نفسه فليس المعنى أن عله أيلائه وحلقه تضربها لا ينعى المعنى فان قلت إن الوطء
 حق للزوج فلم حكم بالإيلاء في مدة الزيادة على الأربعة أشهر قلت أجيب عن ذلك
 بأن الزوج لما حلف قطع رجاءها من العفة في تلك المدة فربما لم تطق ذلك بخلاف ما إذا لم يحلف
 فلا ينقطع الرجاء (قوله فإذا قال الخ) محترز قيد مقدم في المتن أى تزيد على أربعة أشهر
 بين واحدة وما هنا يمينان (قوله فليس يحول) بل حالف يلزمه بالخالفه ككفارة وإن كان
 لا يترتب عليه الأحكام الآتية ومدار كونه ليس موليا على إعادة اليمين الثانية سواء قال
 فإذا مضت أم لا فان لم يعد اليمين الثانية كان موليا (قوله لا تنقضاء الإيلاء) وهى الرفع
 للقاضي وطلب القية منه بعدمدة الإيلاء أو الطلاق فان امتنع طلق عليه الحاكم وكيفية
 طلاق القاضي عن المولى إذا امتنع أن يقول أوقعت على فلان من فلانة طلاقه عليه في زوجته

أو قيد يستبعد الحصول فيها كقوله
 والله لا أطولك حتى ينزل السيد عيسى
 عليه الصلاة والسلام وحتى أموت
 أو غوتي أو يموت فلان (فهو مول)
 اضربها بيمين نفسه مما لها فيه حق
 العفاف وخرج بتبديد الزوجة أمته
 فلا يصح الإيلاء منها وقيد الزيادة على
 أربعة أشهر ما إذا حلف لا يطؤها
 مدة وسكت أو لا يطؤها أربعة أشهر
 فانه لا يكون موليا فيهما أما الأول
 فله تردد اللفظ بين القليل والكثير وأما
 الثاني فليصبرها على الزوج هذه المدة
 فإذا قال والله لا أطولك أربعة أشهر فإذا
 مضت فوالله لا أطولك أربعة أشهر فليس
 يحول لا تنقضاء الإيلاء

أوحكمت عليه في زوجته بطلقة فان قال أنت طالق ولم يقل عن فلان لم يقع وكيفية الدعوى عند الثاني أن تدعى عليه بالإيلاء وأن مدته قد انقضت من غير وطء وتطلب منه دفع الضرر بالخروج عن وجهه بالقيشة كما سيأتي في الشرح (قوله لكن اثم الإيذاء) ضعيف وقوله ويجوز أن يكون الخ معقد وقوله هذا أي قوله فليس يعمل (قوله لا رفع له) أي للضرر (قوله فايلا أن) أي أن أعاد اليمين الثاني وأعاد قوله فاذا مضت وإن حذف اليمين الثاني فايلا واحد وكذا أن أعاد اليمين الثاني لكن حذف قوله فاذا مضت تكون يميناً واحدة (قوله لفظ) أي ولو بالجمية حيث عرف معناها وكاللفظ الكتابة وإشارة الأخرس (قوله كتغيب حشفة) على حذف مضاف أي كشتق تغيب كما أشار له الشارح بعد والتعبير بتغيب الحشفة أولى من تعبیر المنهاج بتغيب الذكرك لأن الحشفة هي المرادة هنا وأما الذكر فليس مراداً هنا حتى لو قال لا أعيب ذكرى فإنه لا يكون بذلك مولياً لحصول مرادها بتغيب حشفته فقط (قوله ووطء وجماع) ونكاح والمراد به اللفظ المشتق من مادة ن ي ل فاعلاً كان أو مصدرًا أو اسم فاعل أو مفعول كلاً أنيسك أولاً يقع معنى لك نيك وألست بناتك وإن لم يتل في فركك خلافاً للتدبير أو لا تكوني منيوكه معي أو بذكرى شوبري (قوله وبالجماع الاجتماع) لكنه إذا أراد هذا ووطئ حشفته لأنه يلزم من الجماع الاجتماع ولم يكن مولياً لأن الحشفة ليس على الوطء وإن لم يمسح ف (قوله لم يقبل في الظاهر) أي فتجبري عليه أحكام الإيلاء ظاهراً وأما باطناً فلا يحسن إذا ووطئ في الأولى ولا يلزمه كفارة ولا غيرها مما علق به لأن نيته عدم الوطء بالقدم ولم يخالف ذلك بخلافه في الثانية إذا ووطئ حشفة ظاهراً وباطناً لأنه يلزم من الجماع الاجتماع وعو حاف على عدم الاجتماع وقد حصل الاجتماع في ضمن الوطء لكن لا يأنم اثم الإيلاء لأنه لم يخلف على الامتناع من الوطء وكذا في الأولى لأنه لا إيلاء في نيته وقوله في الظاهر أي الاتقربة اه برماوى (قوله ويدين) وكذا لو قال أردت حشفة ثم مثلاً قال الأذرى والظاهر أنه يدين أيضاً فيما لو قال أردت بالفرج الدبر ولا تدوين في النيك كما لو قال أردت النيك بالاصبع أو في الأذن ونحوه (قوله ومباضعة) وفي نسخة ومضاجنة ولا مانع من كون كل كتابة خلافاً للمرحوى (قوله ومباشرة) وإتيان وخشيان كقوله لا أعيبك أي لا أطولك دليل قوله فلما تغشاها حلت جلا خفيفاً (قوله لا أمسك) المناسب لا أمسك كما عبر به في شرح المنهيج (قوله فيفتقر إلى نية الوطء) أي فان نوى بمرت أحكام الإيلاء وإن لم تجز لكن اليمين منعتة فيصحت فيها إن خالفها باللمس أو المباضعة أو نحو ذلك (قوله فزال ملكه) أي قبل الوطء ع ش (قوله عنه) وعن بعضه ح ل وعبارة البرماوى فزال ملكه أي كله زوالاً حقيقياً لا بعضه خلافاً لبعضهم (قوله بموت) أي أو عتق اه برماوى (قوله أو بغيره) كبيع لازم من جهة أو بشرط الخيار للمشتري وحده ولا يعود الإيلاء بنفسه لتجدد الملك والهبه المقبوضة كبيع بخلاف الاستيلاء والتدبير ونحوهما اه برماوى (قوله لأنه لا يلزمه الخ) أي وإن ملكه بعد ذلك (قوله فقول من الخطابية) أي لأنه يمنع من الوطء ثلاثاً تطلق الضرر (قوله بوطئها بعد) أي لا انحلال اليمين بالوطء الذي حصل (قوله الامرأة) فان لم يطأ حتى مضت السنة انحل الإيلاء ولا كفارة

ولكنه يأنم لكن اثم الإيذاء لا اثم الإيلاء قال في المطلب وكأنه دون اثم المولى ويجوز أن يكون فوقه لأن ذلك تقدير فيه على رفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا رفع له إلا من جهة الزوج بالوطء هذا إذا أعاد حرف القسم فلو قال والله لا أطولك أربعة أشهر فاذا مضت فلا أطولك أربعة أشهر كان مولياً لأنها عين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر ولو قال والله لا أطولك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك ستة أشهر فايلا أن لكل منهما حكمه وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالإيلاء وفي معناه ما مر في الضمان وذلك أتما صريح كتغيب حشفة بخرج ووطء وجماع كقوله واقه لا أعيب حشفتي بفركك أو لا أطولك أو لا أجامعك فان قال أردت بالوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدين وأما كتابة كلامه ومباشرة ومباضعة ومباشرة كقوله والله لا أمسك أو لا أباضعك أو لا أباشرك فيفتقر إلى نية الوطء لعدم اشتراطها فيه ولو قال إن وطئتك فعبدي حر فزال ملكه منه بموت أو بغيره زال الإيلاء لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء ولو قال إن وطئتك فضررتك طالق فقول من الخطابية فان وطئ في مدة الإيلاء أو بعد ما طلقت الضرر لوجود المعلق عليه وزال الإيلاء إذ لا يلزمه شيء بوطئها بعد ولو قال والله لا أطولك سنة الامرأة مثلاً

عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطئه مرة لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجابها ش م ر
 (قوله قولان وطئ) أما قبل الوطء فليس موليا لأنه لو مضت السنة وهو تمتنع لا يحنث لأن
 معنى كلامه أنه ان حصل مني وطء لا يكون الأمر قبيحاً بأحد الأمرين بالوطء مرة أو الامتناع
 من الوطء حتى تفرغ السنة (قوله بل حالف) فان وطئ ثانياً حنث ولزمته الكفارة بالوطء
 الثاني (قوله بمعنى يهمل) هذا يقتضي أن قوله أربعة أشهر منصوب على الظرفية مع أن الذي
 يفهم من المتن أنه نائب فاعل يؤجل الأنا يقال هذا حل معنى (قوله ان سألت) ليس
 بقيد كما يأتي وقوله ذلك أي التأجيل (قوله أربعة أشهر) يحتمل أن يكون مفعولاً لا قولاً
 يؤجل ونائب الفاعل قوله له ويحتمل أن يكون بالرفع نائب فاعل وله متعلق يؤجل وان كان
 ظاهر الشرح يقتضي أنه مفعول ونائب الفاعل ضمير يعود على المولى حيث قال يهمل المولى
 كما علمت وهي أي الأربعة أشهر حق للزوج كالاجل في الدين وخالف أبو حنيفة فانتصر على
 شهرين في الزوجة الرقيقة ومالك فانتصر على شهرين في الزوج الرقيق كذهبهما في الطلاق
 اه برماوى (قوله من حين الإيلاء) أي من تلفظه به ولو في مهلة عينها لا من وقت الرفع
 إلى القاضي اه برماوى (قوله وابتدأه) أي التأجيل (قوله ويقطع المدة) أي
 الأربعة أشهر ردة الخ (قوله بعد دخول) وأما قبله فأن النكاح يقطع لاشحالة فلا إيلاء
 ومثل الدخول استدخال مني الزوج المحترم (قوله وبعد المدة) من جملة الغاية أي ولو كانت
 الردة بعد المدة كما قاله قل وحينئذ فالمراد بقطعها ما ينحل عدم حسابها وبعدم منقضى
 الأربعة بضرب له أربعة أخرى ان بقى من زمن الإيلاء ~~فمنها~~ والاولا (قوله لا ارتفاع
 النكاح) أي ان أصر إلى انقضاء العدة وقوله واختلله بها أي ان عاد إلى الاسلام قبل
 مضي العدة زيادى (قوله فلا يحسب زمنها الخ) أي وان أسلم في العدة وهذا الحاجة إليه
 مع قوله وتستأنف بل برماوى هم أن معنى القطع عدم الحساب مع البناء على ما مضى مع أنها
 لا تبني ~~كما يأتي~~ (قوله وما منع وطء) أي ويقطع المدة مانع الخ (قوله مرض) مثال
 للمانع الحسى لأن الانسان لا يقدر على وطء من ذكر عادة ح ل (قوله نحو صوم) الا ان
 كان الصوم موسعاً كقضاء ونذر وكفارة فانه لا يمنع على ما يحتمل الزركشى لأنه يجوز له أن يطأها
 الآن واعتمد الزركشى أنه مانع أي لانه يهاب وطأها وان كان حائزاً له ح ل وعبرة
 البرماوى قوله نحو صوم أي ولو نذراً أو كفارة أو قضاء فورياً وكذا قضاء موسعاً على المعتمد
 خلافاً للعلامة ابن حجر ولا يكلف في نحو الصوم الوطء ليل (قوله واحرام) سر حوا بأن
 للزوج أن يحللها اذا أحرمت بالفرض الا أن يحمل هذا على واجب مضيق كأن أفصدت الحبل
 أخذاً مما ذكره في الصوم حرر (قوله فرضين) فيه أن الاحرام يمنع الخروج منه وان لم يكن
 فرضاً وجوابه أنه وان كان كذلك فانه لا يقطع المدة تأمل لكن يشكل معه العلة المذكورة اه
 وقال خضر انظر أي حاجة لقوله فرضين بعد قوله وتلبس بفرض نحو صوم اه (قوله
 لا امتناع الوطء معه) أي المانع (قوله وتستأنف المدة) أي في الردة والمانع (قوله
 ولا تبني) أي لا تتفاء التوالى المعبر في حصول الاضرار أما غير المانع ~~كصوم~~ ونقل أو المانع
 القائم به مطلقاً حساً أو شرعاً أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لأن الزوج متمكن من

فقولان وطئ وبقي من السنة ا لرمز
 الاشهر الأربعة لمحصل الحنث بالوطء
 بعد ذلك بخلاف ما لو بقي أربعة أشهر
 فأقل فليس بمول بل حالف (ويؤجل له)
 بمعنى يهمل المولى وجوباً (ان سألت)
 زوجته (ذلك أربعة أشهر) سواء الحز
 والرقيق في الزوج والزوجة من حين
 الإيلاء في غير رجعية وابتدأه في
 رجعية آلى منها من حين الرجعة ويقطع
 المدة ردة بعد دخول ولو من أحدهما
 وبعد المدة لا ارتفاع النكاح أو اختلله
 بها فلا يحسب زمنها من المدة وما منع وطء
 بالزوجة حسى أو شرعى غير نحو
 حيض كنفاس وذلك كمرض وجنون
 ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم
 كاعتكاف واحرام فرضين لا امتناع
 الوطء معه بمانع من قبلها وتستأنف
 المدة بزوال القاطع ولا تبني على ما مضى

تخليها ووطئها في الأول والمانع من قبله في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً في الثالثة
والحق به النفاس لما ذكره في أكثر الأحكام اهـ شرح المنهج وقوله لا تنفاه التوالى
هذا التعليل لا يوجد فيما إذا طرأ المانع بعد المدة وقوله أما غير المانع كصوم نفل لعل مثله
كل ما يجوز له أن يطأ فيه وقوله ممكن من تخليها أى إخراجها من الصوم بسبب إبطاله بنحو
الوطء فقوله ووطئها من عطف السبب على المسبب وبعبارة مـ ر ولأنه ممكن من وطئها مع صوم
النفل (قوله فهو مخالف) أى لأنه مخالف (قوله لا يقرب امرأته) بفتح الراء قال تعالى
ولا تقربوهن (قوله لأن المين ساقطة عنه) أى مرفوعة عنه أى لمضى الزمن المحلوف عليه
(قوله بضرب المدة بنفسها) المراد بضربها بنفسها من غير توقف على طلب ولا ضرب
القاضى (قوله ولا تحتاج إلى ضرب القاضى) بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها (قوله حسب
المدة) أى عليه وإن لم تشعر بخلفه (قوله من غير مانع بالزوجة) أما إذا كان بها مانع فلا تطالبه
(قوله بخير) أى بخير القاضى بطلبها أو تخييرها بآذن القاضى لها في ذلك (قوله بين الفية)
بفتح الفاء وكسرها مع المـ ر (قوله بأن يوجب المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبول
المرأة) أى مع زوال بكاره بكر ولو غوراء وإن حرم الوطء أو كان يفعلها فقط بخلافه في دبر فلا
تحصل به فية لكن تحصل به المين وتسقط المطالبة لحشفته فإن أريد عدم حصول الفية به
مع بقاء المطالبة تعين تصويره بما إذا حلف لا يطؤها في قبلها أو بما إذا حلف ولم يقيدها بكنهه فعلة
ناسيا للمين أو مكرها فلا تحصل به اهـ شـ مـ ر (قوله بقبول) خرج الفية في الدبر
وحاصله أنه إن حلف لا يطأ في القبل فوطئ في الدبر فلا يقال له فية ولا يحنت ولا تفعل المين
ولا تسقط المطالبة وإن حلف لا يطؤها وأطلق فوطئ في الدبر حنت ولزمت الكفارة وسقطت
المطالبة وانحلت المين لكن لم تحصل الفية ويترب على عدم حصولها إلا بمان والتعاليق
وأما إذا وطئ في القبل عامداً لما يختار احدث وانحلت المين وسقطت المطالبة وحصلت
الفية فإن كان ناسياً للمين لم تفعل المين ولم يحنت ولا يلزمه كفارة وسقطت المطالبة
وحصلت الفية (قوله لأنه من فاء إذا رجع) فنرجع للوطء بعد أن حترمه على نفسه (قوله
والتكفير) أى مع التكفير فهو بالنصب مفعول معه لأن جرهم أنهم من الخيرية (قوله
أو الطلاق) كذا في بعض النسخ وفي بعضها والطلاق بغير اثبات ألف قبل الواو وهى الأولى
بل الصواب لأن بين انما تنضاف لمتعدد (قوله للمحلوف عليه) الأولى أن يقول عليها
وقد يقال إن الضمير راجع لآل في قوله للمحلوف فالتذكير باعتبار لفظ آل وفي نسخة عليها
(قوله كيفية المطالبة) ظاهره أنه بيان لكيفية المطالبة على طريقة المستن وليس كذلك لأن
الذى في المتن التخيير لا الترتيب الآن يقال هذا بيان للمطالبة على الضعيف القائل بالترتيب
المقابل للمتن والمعتمد ما اقتضاه المتن من أنها ترد الطلب بينهما والآية المذكورة ليست نصاً
في الترتيب ومن ثم قال الشارح بعد تبين الظاهر النص (قوله لتجبد الضرر) أى كالأعسار
بالنفقة وهذا بخلافه في العنة والعيب والأعسار بالمهر لأنه خصلة واحدة (قوله وما ذكرته
من الترتيب الخ) المعتمد الترتيب ويترب على القولين أنها إذا ربت فطالبت بالفية وحدها
ثم طالبت بالطلاق وحده فامتنع فطلق عليه الحاككم فإنه لا يقع عليه الطلاق على المعتمد

(تنبيه) ما ذكره المصنف من توقف التأجيل على سؤالها ممنوع فهو مخالف لقول الامام الشافعى والاصحاب فقد قال الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه في الآم كفى المطلب مانعه ومن حلف لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركت امرأته ولم تطالبه حتى مضى الوقت الذى حلف عليه فقد خرج من حكم الإيلاء لأن المين ساقطة عنه انتهى فلو كان التأجيل متوقفاً على طلبها لما حست المدة وصرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علمت بثبوت حقه في الطلب وتركته قصداً أم لم تعلم حتى انقضت المدة ولا تحتاج إلى ضرب القاضى لثبوتها بنص القرآن العظيم حتى قال في الروضة لو آلى ثم غاب أو آلى وهو غائب حسب المدة (ثم) إذا مضت المدة ولم يعلم من غير مانع بالزوجة (بخير) المولى بطلبها (بين الفية) بأن يوجب المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبول المرأة أو قدرها من مقطوعها بقبول المرأة وسمى الوطء فية لأنه من فاء إذا رجع (والتكفير) للمين أن كان حلفه بالله تعاد على ترك وطئها (أو الطلاق) للمحلوف عليه *(تنبيه)* كيفية المطالبة أنها تطالبه أو بالقيمة التي امتنع منها فإن لم يف طالبت بالطلاق لقوله تعالى فإن فاء فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ولو تركت حقها كان لها المطالبة بعد ذلك لتجبد الضرر وليس لسيد الأمة مطالبتة لأن التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا يطالب وليها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالفية والطلاق هو ما ذكره الراعى رحمه الله تعالى

لانه لا يلزم من امتناعه من الطلاق امتناعه من الفسقة بخلاف ما اذا اردت بينهما فامتنع فانه
 يتعد طلاق القاضي عليه لامتناعه حينئذ منهما كما قرره شيخنا الحنفى (قوله تعالى الظاهر
 النص) اُجيب بأن ما فى الآية انما هو التعبير بالواو وهى لا تفيد ترتيبا فالمتعد انهم ترد
 الطلب (قوله تردد الطلب) قال بعضهم وما أدري ما يرتب على الخلاف الا ان يقال اذا
 قلنا بالتردد فطلق الحاكم لا يقع أى حيث لم يمنع منهما تأمل قل لانه الآن غير ممتنع من
 الفسقة (قوله فان كان المانع الخ) محذور قوله من غير مانع بالزوجة فكانت له قال اما المانع
 بالزوج فلا يمنع من التخيير (قوله طبعى) ان كان نسبة الى الطبع فبفتح الطاء وسكون الباء
 وان كان الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والباء شورى لان القياس فى النسبة الى فعلة فعلى
 قال ابن مالك * فعلى فى فعلة التزم * (قوله بأن يقول الخ) تصويروا لفظة باللسان لا باللسان
 والوعد المذكور فى ذلك كاف وبسن أن يزيد الزوج على ذلك ونذمت على ما عرفت اهـ ح ف
 ويجبى هنا هذا البيت

قد صرت عندك كونا مجزعة * ان فاته السبق اغتته المراءبة

(قوله ثم ان لم يف) هذا على طريقته اهـ قل والقياس رحمه بالياء لانه من هاء نقي * ثم
 همزة ويمكن تصحيحه بأنه سكن أولا قبل دخول الجازم تحقيقا ثم حذف الياء وساد بنى ثم مرة
 ساكنة أبدلت ياء لسكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم وزات الياء العارضة راء لانه لا
 حذف للجازم اهـ ع ش على م ر (قوله طالبة بطلاق) أى وان أقد حثها
 بالنظر على المتعد ما لم تنقض المدة ولو اعترفت بالوطء سقط حثها لارتجاع الى المطالبة وعبارته
 م ر فلها المطالبة ما لم تنته مدة الامين لتجدد الضرر حثا كالاعصار بالفسقة بفسادها فى العفة
 والعيب والاعصار بالمهر لانه خصلة واحدة اهـ محروقه (قوله فان عصى بوطء) بأن كان
 عامدا عالما مختارا وتلزمه الكفارة لحثه والابان استحداث ذكره أو كان ناسيا أو سهوا
 أو مكرها أو مجنونا سقطت مطالبته بالوطء ولا ينحل عيته قل ر قوله
 ولا ينحل عيته أى وان سقط حثها من المطالبة وارتفع الإيلاء لمسؤولها الى حثها ونفاذ
 ضررها سم (قوله يطلق عليه الحاكم) أى ولو طلاقا رجعيما ولو طلق عليه لمانى ثم راجع
 عاد الإيلاء ان بقي مدة واستمرت المدة من الرجعة لان حكم الإيلاء لا يرتفع الا بطلاق
 الباش كما سيأتى ذكره فى الروضة وغيرها اهـ ر قال الغنائى وان طلق القاضى
 فى مدة الامهال وبأن أن المولى وطئ قبل تطلقته ثم يقع طلاقه ولو وقع طلاقا مائنا لم يملكها
 نفذ طلاق المولى جزما وكذا القاضى فى الأصح بخلاف ما لو باع الحاكم مالا لها راندق أن
 الغائب باعه فى ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم لأن بيع المالك أقوى منه قبل بيع
 الحاكم أيضا كما ههنا لانه لا يمكن وقوع البيعين من اثنين بخلاف الطلاق (قوله باللسان) أى
 وان بان منه لعدم دخول واستيفاء ثلاث زيادى وإذا أكرهه الحاكم على الإعلان فطلق مكرها
 وقع لانه مكره بمعنى اهـ ح ف وعبارته فى ل على الجلال قوله طلاق أى رجعية أو بانه فان زاد
 عليها الغا الزائد ولو طاق المولى ولو جاهلا بطلاق القاضى معه أو بعده وقع ما أوقعه أيضا المولى
 بخلاف عكسه بأن طلق القاضى بعد طلاق المولى ولو بالتبين لم يقع طلاق القاضى وكذا لو طلق

تعالظاهر النص وان كان قضية كلام
 المتهاج انهم تردد الطلب بينهما فان كان
 المانع بالزوج وهو طبعى كمرض
 فمطالبة بالفسقة باللسان بأن يقول اذا
 قدرت فقت ثم ان لم يف طالبة بطلاق
 أو شرعى كاحرام وصوم واجب قطا له
 بالطلاق لانه الذى يمكنه حرمة الوطء
 فان عصى بوطء لم يطالب لانحلال العين
 (فان امتنع) منهما أى الفسقة والطلاق
 (يطلق عليه الحاكم) طلاقا نياب عنه

لأنه لا سبيل إلى دوام اضرارها ولا
اجبار على السبب لأنها لا تدخل تحت
الاجبار والطلاق يقبل النيابة فجاب
الحاكم عنه عند الامتناع فتقول
أوقعت على فلانة عن فلان طلاقاً كما حكى
عن الاملاء وأحكمت عليه في زوجته
بطلقة * (تنبيه) * يشترط حضوره
ليثبت امتناعه كالعضل إلا أن تعذر
ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا
يتعدى طلاق القاضي في مدة امهاله
ولا بعد وطلته أو طلاقه وإن طلقا معا
وقع الطلاقان وإن طلق القاضي مع
النيئة لم يقع الطلاق لأنها المقصودة
وإن طلق الزوج بعد طلاق القاضي
وقع الطلاق إن كان طلاقاً قاضياً
رجعياً * (تنبيه) * لو اختلف
الزوجان في الایلاء وفي انقضاء مدته
بأن ادعته عليه فأنكر صدق بيمينه
لأن الأصل عدمه ولو اعترف بالوطء
بعد المدة وأنكر سقط حقه من الطلب
علا باعترافها ولم يقبل رجوعها عنه
لاعترافها بوصول حقه اليها ولو كثر
يمين الایلاء مرتين فأكثر وأراد بغير
الاولى التأكيدها ولو تعددت المجلس
وطال الفصل صدق بيمينه كظايره في
تعليق الطلاق وقرق بينهما وبين تجبر
الطلاق بأن التجيز انشاء وإيقاع
والایلاء والتعليق متعلقان بأمر
مستقبل فالأكثر كيداً ما أبقى أو أراد
الاستئناف تعددت الايمان وإن أطلق
ولم يرد تأكيده ولا استئنافاً فواحدة
إن اتحد المجلس جلا على التأكيده
والاعتدلت لبعده التأكيده مع
اختلاف المجلس

بعد وطلته ولو طلق الحاكم مع وطلته فتياس ما ستر من وقوع طلاقهما معاً إن يقع هذا الوجه
عدم الوقوع تبعاً للخطيب لئلا يلزم خروج الوطء عن الحل إلى الحرمة على أن في وقوع
طلاقهما إذا طلقا معا نظراً لطلاق القاضي انما يقع مع الامتناع ومع طلاق المؤلى لا امتناع
انه (قوله إلا أن تعذر) أي حضوره وعبارة مد قوله إلا أن تعذر أي بغيبة أو توار
أو تردد أي تكبر فإن التكبر هو الذي أخرج ابليس من الجنة فأنها دار التواضع والتذلل
والخضوع ودار البقاء وليس العصبان سبباً في خروجه منها فإنه لو تاب لتب عليه قال تعالى فما
يكون لك أن تكبر فيها يياضوى (قوله ولا يشترط للطلاق حضوره) أي بعد ثبوت امتناعه أو
تعذر حضوره وعبارة التورى ويشترط في تطليقه عنه حضوره لثبت امتناعه إلا أن تعذر
بنحو غيبة أو توار (قوله في مدة امهاله) لأنه يعمل إذا استعمل يوماً أقل لبني فيه كما في شرح
المنهج (قوله إن كان طلاق القاضي رجعياً) بخلاف ما إذا كان بائناً لكونه قبل الدخول
أو بعد طليقتين فاندفع ما يقال إن القاضي لا يطلق الا طلاقاً فكيف يكون طلاقه بائناً (قوله
صدق بيمينه) ولم تصدق وهي نيب أو بكر غوا وهذا مستثنى من قاعدة أن القول قول نافي
الوطء وقد نظم بعضهم هذه القاعدة وما استثنى منها فقال

القول قول واطى في ستة * مضبوطة بالحفظ عند الثقة
الحلف في التحليل والتبوية * والوطء مع فرع أتى وعن
ومثل ذا الایلاء والتعليق * بطلقة لسنة تحقّق

أعذرى الوطء في التحليل منها أو من المعلل صدق وفي العنة والایلاء صدق إذا ادعى الوطء
وأنكرت ولو قال اطاهر أنت طالق لسنة فقال وطئت في هذا الطهر فلا طلاق حالاً فقالت
لم تطأ فوقع حالاً صدق لاصل بقاء العصمة ولو شرطت بكارتها فوجدت ثيباً فتألت افتغنى
وأنكرت صدق لدفع الفسخ وهو لدفع كمال المهر وعبارة الروض ولو شرطت البكارة في الروجة
فوجدت ثيباً وادعت ذهابها عنده فأنكر صدق بيمينها لدفع الفسخ أرادعت افتراضه لها
فأنكر فالقول قوله بيمينه تشهير المهر إن كان شرطه أكثر من مهر نيب والتول قولها بيمينها لدفع
الفسخ وعبارة قل قوله صدق بيمينه على خلاف قاعدة تصديق مدعى النفي نظراً لبقاء العقد
اه (قوله لأن الأصل عدمه) هذا ظاهر في اختلافه ما في الایلاء لا في انقضائه اذ هما
متفقان على الایلاء وحينئذ فليس الأصل عدمه وانما عمله تصديقه أن الأصل عدم استحقات
الزوجة الطلب بما ذكر ويمكن حمل قول الشارح مدته على المدة المضروبة وهي أربعة أشهر أي
فإنه لا تطالبه إلا بعد انقضائها وعبارة بعضهم قوله لأن الأصل عدمه أي المذكر من الایلاء
في الأول والانقضاء في الثاني فسبق ما قبل هذا ظاهر في الأولى أمافي الثانية فهمامة متفقان على
الایلاء فليس الأصل عدمه (قوله بعد المدة) أي مدة الامهال (قوله وبين تنبيه الطلاق)
أي فيما إذا تعددت المجلس فإنه لا يقبل فيه التأكيده (قوله إن اتحد المجلس) ظاهره وإن طال
وهو كذلك اهـ ف (قوله والاعتدلت) ويكفيه لاخلالها وطأة واحدة ويتخلص بالخلع
عن الايمان كلها وكذا يكفيه كفارة واحدة شرح الروض

* (فصل في الظهار) *

مصدوظاهر من امرأته كقاتل قتالا واعلم أن فيه شبهة بالطلاق من حيث ما يوجب من التحريم
 وشبهة بالإيمان من حيث إيجاب الكفارة والمقلب فيه معنى اليقين وقيل معنى الطلاق وذكره
 المصنف عقب الأيلاء لمناسبته له في أن كلا حرام وكلا منهما كان طلاقاً في الجاهلية وكلاهما
 يصح من الرجعية (قوله من الظاهر) أي المقابل للبطن ويطلق الظاهر على العلو وقوله
 تعالى فما اسطاعوا أن يظهره أي يعلوه كأنه يقول علوى على ظهره كعلوى على ظهر أمتي
 (قوله لأن صورته الخ) يصح أن يكون تعليلاً لاخذ من الظاهر والاولى جعله تعليلاً لا معنى
 الشرعي الآتي أي لتسمية ظهارة أي وسمي ظهارة لأن الخ وقوله لأن صورته أي صيغته
 وقوله الأصلية أي المتعارفة عند الجاهلية (قوله وخموا) أي المظاهرون وهذا الصريح أن
 يكون تعليلاً ثانياً لاخذ من الظاهر فكانه قال وإنما أخذ من الظاهر لأن صورته الخ ولأن الظاهر
 موضع الركوب أي والمرأة مركوب الزوج أي وقت الجماع ففي قول المظاهر أنت على
 كظهر أمتي كناية تلويحية لأنه ينتقل من الظاهر إلى المركوب ومن المركوب إلى المرأة لأنها
 مركوب الزوج فكان المظاهر يقول أنت على محزمة لأثر كين كالأثر كالمركب المسمى شهاب (قوله
 موضع الركوب) أي في الجملة كركوب الدواب لأن موضع الركوب من المرأة بل منها
 لاظهرها وقد تركب المرأة من ظهرها أي أيتها في الحمل المعهود وعمر القبل لأنهم لم يندروا
 للصورة النادرة وعبارة مد لأنه موضع الركوب أي في حد ذاته ينقطع الطهر من حدوس
 الآدمية وذكر الظاهر كناية عن البطن الذي هو عمود فأن ذكره يقارب ذكر الفرج هـ يضاوى
 وتسمية الظاهر عمود البطن لأنه قوامها وعليه اعتمادها كما تعتد الخيمة على عمودها وقوله الذي
 صفة البطن وضمير هو للظهور وضمير عموده للبطن وقوله فان ذكره الخ لتعليل الآية بتوجيه
 لاختيارها بأنهم يستقبحون ذكر الفرج وما يقرب منه في الآم وما يشبهها هـ (قوله ركن
 طلاقاً في الجاهلية) بل وفي أول الإسلام أيضاً والمراد أنه كان طلاقاً ثانياً لا رجعية فيه
 فكان يقع به طلاقه وتصير المرأة حراماً مؤبداً التحلل له ولا يعتد بنكاح لأن النكاح الذي
 سبب في نزول قوله تعالى قد سمع الله نقتضي أنه كان طلاقاً لا حل بعده لا رجعة ولا يعتد
 لأن المرأة لما جاءت له صلى الله عليه وسلم وأخبرته بأن زوجها طاهرها فقال حرمت عليه
 فأظهرت ضرورتها بأن معها من زوجها أولاداً صغاراً انضمتهم إلى نفسها جامعوا وان
 ردتهم إلى أبيهم ضاعوا لأنه كان قد عمى وكبر وليس عنده من يقوم بأمرهم وجب زوجها
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقادف لم يرشدهم إلى ما يكون سبباً في عودها إلى زوجها
 بل قال لها حرمت عليه فقالت ما طلقني فقال حرمت عليه فاغتمت أصغراً ولادها وشكت
 إلى الله فنزلت هذه الأربع آيات فلو كان رجعي لا يرشدها إلى الرجعة أو بان التحلل له بعقد لا حرم
 بتعديده نكاحه فتوقفه صلى الله عليه وسلم وانتظاره للوحي دليل على أنه كان طلاقاً لا حل بعده
 لا رجعة ولا يعتد ع ش على مر واسم المرأة المذكورة خولة بنت ثعلبة ويتلها خويله
 بالتصغير ويقال اسمها جميلة وزوجها أوس بن الصامت الأنصاري الخزرجي البدرى شهد
 المشاهدات أيام عثمان رضي الله عنه وله خمس وعثمان سنة زرقاني على المواهب وقد روى
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مريضاً في فراشه وهو على حمار والناس معه فاستوفته زمناً

هو لغة مأخوذ من الظاهر لأن صورته
 الأصلية أن يقول لزوجته أنت على
 كظهر أمتي وخصوصاً الظهور دون غيره
 لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب
 الزوج وكان طلاقاً في الجاهلية
 كالأبلاء فغير الشرع حكمه إلى
 تحريرها بعد العود ولزوم الكفارة
 كلما سأتى

طويلا ووعظته وقالت يا عمر قد كنت تدعى غيرا ثم قيل لك عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله
 يا عمر فانه من أيقن بالموت خاف الموت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع
 كلامها فقيل له يا أمير المؤمنين أتقف لهذه العجوز هذا الموقف فقال والله لو حبستني من أول
 النهار إلى آخره لازلت إلا للصلاة المكتوبة أتدرون من هذه العجوز هي خولة بنت ثعلبة سمع
 الله تعالى قولها من فوق سبع سموات أيسمع رب العالمين ولا يسمعه عمر (فان قلت) ما الفرق
 بينه وبين أن كان كبيرة وبين أنت على حرام فانه مكروه وليس بحرام (قلت) قال في شرح الروض
 لأن الظاهر علق به الكفارة العظمى وانما علق بقوله أنت على حرام كفارة اليقين واليمين
 والحنث ليسا بمعزمين ولأن التحريم مع الزوجية قديم جثمان والتحريم الذي هو تحريم الآم
 مع الزوجية لا يجتمعان كافي مد على التحريم (قوله وحقيقته الشرعية) أي وأما اللغوية
 فتقدم ذكرها في قوله لأن صورته الخ (قوله بجرمه) أي التي لم تكن حلاله قبل ولادته
 (قوله والذين يظهرون) أصلية يظهرون (قوله وزورا) أي منحرفا عن الحق فان الزوجة
 لا تشبه الآم اهـ يضاهي فهذا يقتضي أنه من التكابر (قوله سورة المجادلة) بكسر الدال أي
 المرأة المجادلة وإن كان المعروف الجاري على الاستئذان فتح الدال فاصواب كسرهما كذا
 في حاشية ملاهلي قارى على الجلائين ضبطه أيضا في الكشف بكسر الدال (قوله وهي
 نصف القرآن) في أم القرآن إليها سبع وخمسون سورة ومنها إلى الآخر سبع وخمسون
 (قوله بآء الأجزاء) لأن منها إلى الآخر ثلاثة أجزاء وقد أشار لهذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الورى * ودون العلم بأفكاره

في أي شئ نصفه عشره * ونصفه تسعة أعشاره

وهو القرآن لأن نصفه الأخير عدد عشره ونصفه الأعلى تسعة أعشاره (قوله أي مركبي)
 أي محل ركوبي على أنه بمعنى المكان أو نفس ركوبي على أنه بمعنى المصدر (قوله كانت
 أو أرسلت أو يدك) أو شعرك أو ظفرك ونحو ذلك من الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكميد
 والقلب فلا يكون ذلك ظاهرا حل ونقل عن مر أنه كناية وعبارة البرماوى على المنهج
 فلا يكون ذكرها ظاهرا في المشبه والمشبه به لأنه لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة وهذا هو
 المعتمد فشمك كلامه تشبيه الباطن بالباطن وبالظاهر وتشبيه الظاهر بالباطن فلا يكون ظاهرا
 في الصور الثلاث وخرج بالأعضاء الفضلات فلاظهارها مطلقا كاللبن والمغى اهـ بالحرف
 (قوله أو يدك) وإن لم يكن لها يد فهو من التعبير ببعض الكل سم وبرماوى (قوله
 أو كناية) أي تحتاج إلى نية ونية الظاهر كما قال صاحب الشامل أن ينوى أنها كظهور
 أمه في التحريم (قوله ولو عبدا) وإن لم يتصور منه التكثير بالاعتاق لا مكان تكفيره
 بالصوم وجملة التعميمات خمس (قوله أو كافرا) أي خلافا للحنفية برماوى (قوله
 أو مجبوبا) ومثله الممسوح والفرق بينه وبين الإيلا حيث لا يصح منه لأن المقصود ثم الجماع
 لانه لا أن المراد هنا ما يشمل التمتع حل (قوله أو سكرانا) أي متعذرا لانه المراد عند الإطلاق
 وهو في كلامه مصروف لغة أسدية وقيس عليها ما وقع للشارح في غير هذا الموضع أيضا قال
 ابن مالك في الكافية

وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج
 زوجته في الحرمة بجرمه كما يؤخذ
 مما سبق والأصل فيه قبل الإجماع آية
 والذين يظهرون من نسائهم وهو من
 الكفار قال الله تعالى وانهم لبقولون
 متكر من القول وزورا * (قائدة) *
 سورة المجادلة في كل آية منها اسم الله
 تعالى مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس
 في القرآن سورة تشابهها وهي نصف
 القرآن عددا وعشره باعتبار الأجزاء
 وأركان الظهار أربع صيغة ومظاهر
 ومظاهر منها شبه به وكلها تؤخذ
 من قوله (والظهار أن يقول) أي
 وصيغته وهو الركن الأول أن يقول
 (الرجل) أي الزوج وهو الركن الثاني
 (لزوجته) أي المظاهر منها وهو الركن
 الثالث (أنت على) أو منى أو معنى أو
 عندي (كظهر أي) أي مركبي منك
 حرام مركبي من أي وهذا هو المشبه
 به وهو الركن الرابع فقد حصل من
 كلام المصنف جميع الأركان ولكن
 لها شروط فشرط في الصيغة لفظ يشبه
 بالظهار وفي معناه مادرت في الضمائر
 وذلك إما مدرج كانت أو أرسلت
 أو يدك ولو بدون على كظهور أو
 أو كدها أو كناية كانت كتي أو كعينا
 أو غيرهما مما يذكر للكرامة كراسم
 وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح
 طلاقه ولو عبدا أو كافرا أو خصيا أو
 مجبوا أو سكرانا

وباب سكران لدى بنى أسد * مصروف اذ بالثناء عنهم اطرده

ووجد في بعض النسخ غنمه من الصرف (قوله فلا يصح من غير زوج) ولا من الزوجة في قولها
لزوجها أنت علي كظهر أمي وأنا عليك كظهر أمي أو قال السيد لأمته أنت علي كظهر أمي
فلا يصح ظهارهم شرح الروض (قوله ومجنون) الا ان علق بصنفة ووجدت في حال جنونه
حل (قوله كونها زوجة) قد يقال هو معلوم مما قبله وهو زوج وقد يقال أنتي به ليرتب عليه
قوله ولو أمه حل (قوله أو صغيرة) وان لم تنطق (قوله لا أجنبية) عطفت على قوله زوجة
(قوله ولو محتلة) غايه وقوله أو أمه أي ملكا له (قوله كالطلاق) أي في عدم صحته من
الأجنبية والمحتلة وأمنته (قوله لم تكن حلالا للزوج) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها محرما
حالة حل أي حالة تحلل لها فيها بعد ولادته (قوله ومرضعة أي به) خرج مرضعة المظاهر
فانه طرأ تحريرا بعد ولادته فلا يكون التشبيه بها ظاهرا (قوله قبل ولادته) قيد بليلا ثم قوله
لم تكن حلالا للزوج (قوله من ذكر) بأن كان أخاه (قوله كزوجة ابنه) أي وأتم زوجته
وبنتها لان تحرير من ذكر طارئ وبعبارة مد على التحرير وزوجة ابنه بالنون بعد الموحدة
وكذا زوجة أبيه التي تكلم بها بعد ولادته كما علم فلو قال لها أنت علي كظهر امرأة أي فان كان
أبوه تزوجها قبل وجوده أو معه صار مظاهرا أو بعده لم يصير مظاهرا ووطء النسبة كالتكاح
فوطء أخته بشبهة كزوجته وكذا الوطء بالملك ومثله يجري في زوجة الابن أيضا (قوله
وبخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) محترز قوله محرم وبقية الانبياء كذلك (قوله
فلا يصح التشبيه بها) لانها كانت حلاله قبل ارضاعه أي فلا يكون ظاهرا (قوله
وان كانت بعده) أي الرضاع (قوله وكذا ان كانت معه) بأن انفصلت مع آخر رضعته
الخامسة تغليب الجانب التحريم لانهم لم تكن حلاله أصلا (قوله تغليب اليمين) أي على الطلاق
لانه يشبه كلاما من اليمين والطلاق كما سننه عليه ومثل الزمان المكان كما قال شيخنا في شرحه
كانت علي كظهر أمي في البيت فيحرم التمتع بها في ذلك البيت دون غيره حل قال شيخنا
وحاصله أن الظهار يشبه اليمين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التحريم فاحتماله
التأقت بناء على تغليب شبهة اليمين لا بالطلاق اذ لا يصح تأقيته فلا يقال أنت طالق شهر أمثلا
(قوله كان ظهارا مؤقتا أو ابلا) أي فحجرى عليه أحكامهما فصار المرأة عليه أربعة أشهر
ثم تطالبه بالقيصة أو الطلاق فان وطئ انحل حكم الابلاء وصار عاثدا في الظهار فلا يحل له
وطؤها ثانيا حتى يكفر أو تفرغ المدة وهل يلزمه كفارة للابلاء أولا وحاصله أنه ان حلف بالله
كان قال والله أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر لزمه كفارة أخرى للابلاء وان قال أنت
كظهر أمي خمسة أشهر لم يلزمه للابلاء كفارة وان جرت عليه أحكام الابلاء من ضرب المدة الخ
(قوله ولم يتبعه بالطلاق) أي مثلا اذ مثل الطلاق فرقة بغير ذلك (قوله بأن يسكها) أي
من غير طلاق (قوله زمن امكان فرقة) أي شرعا فلا عود في نحو حائض الابعد انقطاع
دمها لان الاكراه الشرعي كالخسب شرح م ر (قوله ولم يفعل) ليس بقيد لانه متى أسكها
زمن يسع الفرقة صار عاثدا سواء فعل بعد ذلك أو لا فكان الاولى حذفه وبعبارة بعضهم قوله
ولم يفعل أي في زمن الامسالة ويكون عطف تفسير لانه معنى الامسالة أما الفعل بعد الامسالة

فلا يصح من غير زوج وان نسكح من
ظاهرها منها ولا من صبي ومجنون ومكره
وشرطي المظاهر منها كونها زوجة
ولو أمه أو صغيرة أو مجنونة أو رتقاء
أو قرناء أو زوجة لأجنبية ولو محتلة
أو أمه كالطلاق فلو قال لأجنبية ان
نسكحتك فأنت علي كظهر أمي أو قال
السيد لأمته أنت علي كظهر أمي
لم يصح وشرطي المشبه به كونه كل
أنتي محرم أو جزء أنتي محرم بنسب أو
رضاع أو مصاهرة لم تكن حلالا للزوج
كبنته وأخته من نسب ومرضعة أبيه
أو أمه وزوجة أبيه التي تكلم بها قبل
ولادته أو معها فيما يظهر بخلاف غير
الآتي من ذكر وخفي لانه ليس محل
التمتع وبخلاف من كانت حلاله كزوجة
ابنه وبخلاف أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم لان تحريرهن ليس للمحرمة
بل لشرفه صلى الله عليه وسلم وأما أخته
من الرضاع فان كانت ولادتها قبل
ارضاعه فلا يصح التشبيه بها وان كانت
بعده صح وكذا ان كانت معه فيما يظهر
(تنبيه) * يصح تأقيت الظهار كانت
علي كظهر أمي يوما تغليب اليمين فلو قال
أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر كان
ظهارا مؤقتا وابلاء لا امتناعه من
وطئها فوق أربعة أشهر ويصح تعليقه
لانه يتعلق به التحريم فأشبهه الطلاق
فلو قال ان ظاهرت من ضربك فأنت
علي كظهر أمي فظاهر منها فظاهر
منها ما علم لا يقتضي التخيير والله ملقب
(فاذا قال) المظاهر ذلك ولم يتبعه
بالطلاق بأن يسكها بعده ظاهرا زمن
امكان فرقة ولم يفعل

فلا يصدق شيئاً (قوله صار عائداً) وإن طلقها بعد ذلك قال الدمياطي في شرحه والعود هو أن يمكها في النكاح زناً يمكنه أن يطلقها فيه فينذتجب الكفارة لكن لو كانت زوجته أمة فطهر منها ثم اشتراها ثم جامع فأنه لا كفارة عليه على الصحيح وقوله ثم اشتراها الخ الذي في تحرير شيخ الإسلام خلافه وعبارته ولو طلق زوجته ثلاثاً وظاهر منها ألا عنها ثم ملكها بأن كانت أمة لم يبطأها حتى تحلل في الأولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يبطأها أصلاً لأنهم أحرمت عليه أبداً هـ وصور في الوسيط الطلاق الواقع عقب الظهار بأن يقول أنت على كذا رأي أنت طالق شرح م ر وقال م د فالعود أن يسكت عن طلاقها بقدر نطقه بأن طالق ولو بجاهلاً أو ناسياً وهل المراد بإمكان فراقها منه باعتبار نطقه ويختلف باختلاف حاله بسرعة النطق وبطئه أن كان عنده ثقل في الكلام أو المراد بالإمكان اعتبار غالب الناس الظاهر الأول بدليل أنه لو حصل له عارض منعه من النطق كما كرام لم يكن عائداً هـ (قوله هذا في الظهار المؤبد والمطلق) احترازاً عن المؤقت لما يأتى أن العود فيه بالوطء في المدة لا بما سكاها بعد الظهار زمن إمكان الفرقة (قوله بالوطء) لكن تجب المبادرة إلى النزاع لحزمة الوطء قبل التكفير وانقضاء المدة كما يأتى واستمرار الوطء وطء هـ سم وقوله واستمرار الوطء يفيده أن المراد بوجوب النزاع عدم الاستمرار واستمرار هذا بما صرحوا به في الإيمان من أن استمرار الوطء لا يبحث به عن حلف لا يبطأ وهو مجامع واستمر وقالوا استمرار الوطء لا يسمى وطأً وبما ترقى قوله أن وطئتكم وطأً ما حاجت لم يحرموا عليه الاستدامة وقالوا إنه لا يسمى وطأً وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله إذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى وطأً وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطأً وقولهم استدامة الوطء وطء أى حكما بدليل أنهم لم يقولوا يسمى وطأً ولما كان المذكور في لفظ الحالف أو المعلق لفظ الوطء حمل على ما يسماه فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكره المظاهر حمل على الأعم وأيضاً يقال هنا أن المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وتغيب الحنفية حصول العود والاستدامة لا تنص عن المباشرة أن لم تكن أغلظ منها فتأمل ذلك وعرض عليه فأنه من أسرار ينبوع الكلام ومما عرفت عليه الأفهام هـ قل على الجلال (قوله واستثنى من كلامه) أى من كونه يصير عائداً لا مطلقاً وقد يقال عند قصد التأكيدها الكلمات ككلمة واحدة ثم رأيت فتحة في م ر (قوله وقصده التأكيده) أى وكذا لو أطلق فإن قصد الاستئناف تعدد الظهار فتعددت الكفارة بتعدده وصار عائداً بالمستأنف شرح المنهج بالمعنى (قوله بالآتيان) المناسب من الآتيان (قوله وماتت قدم الخ) ظاهره أنه تقييد لأمم فيقتضى أنه غير مع أنه عينه لأن قوله إذا لم يتصل بالظهار فرقة هو عين قول المتن ولم يتبعه بالطلاق ويجاب بأن هذا أعم من كلام المتن لأن الفرقة أعم من الطلاق وكان الأولى من ذلك أن يقول عقب المتن ومثل فرقة الطلاق غيرها (قوله بما ذكر) أى بعدم اتباعه بالطلاق (قوله محله الخ) فيه أنه لا مسائل في صورة الفرقة بأنواعها وكذا في صورته بفرقة كان حصل جنون أه شيخنا (قوله فلو اتصلت بالظهار فرقة الخ) هو مفهوم قوله قبل ما لم يتصل بالظهار فرقة وهو مفهوم قول المتن ما لم يتبعه بالطلاق لكنه أعم من مفهوم المتن (قوله أو فسخ نكاح) فيه

(صار عائداً) لأن تشبيهها بالآتم مثلاً يقتضى أن لا يمكها زوجته فان أمسكها فوجه بعد عاذاً فيما قال لأن العود للقول مخالفتها يقال قال فلان قولاً ثم عادله وعاد فيه أى خالفه ونقضه وهو قريب من قوله عاد في هبته * (تنبيه) * هذا في الظهار المؤبد أو المطلق وفي غير الرجعية لأنه في الظهار المؤقت إنما يصير عائداً بالوطء في المدة كما سياتى لا بالامسك والعود في الرجعية أعما هو بالرجعة واستثنى من كلامه ما إذا صكر لفظ الظهار وقصده التأكيد فأنه ليس يعود على الأصح مع التأكيد وماتت قدم من حصول العود بما ذكر محله إذا لم يتصل بالظهار فرقة بسبب من أسبابها فلو اتصلت بالظهار فرقة يموت منهما أو من أحدهما أو فسخ نكاح بسببه أو بسببها أو بانه ساخ كزدة قبل الدخول

عن ارتكاب الموجب لها (قوله ومرتب في آخرها) بمعنى أنه لا ينتقل الصوم الا اذا
عجز عن الخصال الثلاث زيادي قال العلامة الشوئري وما ينسب للكمال بن أبي شريف
رحمه الله تعالى

طهارا وقتلاربتوا وتمتع * وصوما كما التخيير في الصيد والاذى
وفي حلف بالله رتب وخير * فذلك سبب ان حوطت فبذا

فقوله في النظم وصوما المراد به كفارة الجماع في نهار رمضان وقوله رتب وخير لوقال خير
فرتب لكان أولى لانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء فتأمل (قوله القتل) قدمه عليه لكثرة
وقوعه ولان في دليله تقييد الرقبة بالمؤمنة وكسارة الظهار مقيسة عليه في التقييد والمقتبس
عليه مقدم على المقتبس (قوله وخصاله ثلاثة) هذا كله في الحذر الرشيد ومنه الذي فكفر
بالاعتاق والاطعام اجمعتهما منه وأما الصوم فاربصحه منه لانه ليس من أهل النية ولا يتأني
اطعامه مع قدرته على الصوم لانه ~~يكنه~~ أن يسلم ويصوم فاما أن يترك الوطء واما أن يسلم
ويصوم ثم يوطأ أما الرقيق فلا يكفر الا بالصوم لا عساره واما السيد منه اذا أضعفه
عن الخدمة لتضرره بدوام التحريم والمبعض كلحرا لا في الاعتاق لانه ليس من أهل الولاء
وأما السفيه فبعض الاسنوى أنه انك يكفر بالصوم أخذ من قواهم انه كالمسرحى لو حنت
في عيونه كفر بالصوم لكن رده البلقيني وقال المعتمد انه ~~يكنه~~ فلهنا بالمال كافي القتل لكن
الخبر له هو وايه والناوى هو السفيه وفرق بين هذا والايمن بفروقه منها تنكرا والايمن عادة
فلم يلزم من جعلها فيها كلمة مسرجعها في الظهار كالمسرحى لانه محترم والمكفية مع منه عادة سم
مع تصرف وقوله ومنه الذي فكفر بالاعتاق والخ ويمكن ملكه رقبة مؤمنة كان يسلم عبده
أو عبده مورتة فملكه أو يقول المسلم أعتق عبدا عن كفاري فيجبه وهذه احدي الصور التي
يدخل فيها المسلم في ملك الكافر وقد جعلها بعضهم فقال

ومسلم يدخل ملك كافر * في الارث والرد يعيب ظاهر

اقالة وفليس وما وهب * أصل وما استعقب عتقا بسبب

وقوله وما استعقب الخ يدخل فيه ثلاث صور ملك الاصل والفرع ومن أقربهم والبيع
بشرط الاتاق (قوله عتق رقبة) بمعنى اعتاق رقبة ولو موصوبة وآبقة وموهونة والراهن
موسر وجانية ومقتما قتلها في حراية وان كان الاعتاق في دفعتين كان ملك معسر نصف عبد
فأعتقه عن كفارته ثم ملك نصفه الاخر فأعتقه فان لم ينوها عند اعتاق باقية لم يجزه عنها اه
سم وكذا لو كانت الرقبة مملوكة من شخصين بأن ملك نصف رقيقين وباقيهما أو باقى احدهما فقط
حرسوا كل موسرا أو عسرا أما اذا كان بغيرهما رقيقا فيفصل فان كان موسرا صح العتق
عن الكفارة لانه يسرى الى الباقي والا فلا (قوله مؤمنة) أى فلا تجزئ الكافرة وينبغي
أخذها ما ذكر في المريض اذا شئ من الاجزاء أنه لو أعتق كافر اثنين اسلامه الاجزاء ومثله
أيضا ما لو أعتق عبده مورتة فلهنا حيايه فان ميتا كافي ع ش على مر والمراد بقوله مؤمنة أى
قبل العتق فلو قارن العتق الاسلام لم يجز واطلاق الرقبة على الرقيق مجاز مرسل من اطلاق
الجزء وارادة الكل والرقبة شامل للذكور والانثى اتقا فاولئنا على المعتمد وقابله عدم اجزاء

وتنقسم الكفارة الى نوعين مخيرة
في أولها ومستمرة في آخرها وهي كفارة
الدين ومستمرة في كلها وهي كفارة
القتل والجماع في نهار رمضان والظهار
والكلام الآن في كفارة الظهار
وخصاله ثلاثة والآية الكريمة والرقبة المجزئة
للاية الكريمة والرقبة المجزئة
في الكفارة أربعة شروط ذكر المصنف
منها شرطين الشرط الاول ما ذكره
بقوله (مؤمنة) ولو بالاسلام أحيد
الابوين

الخنثى لأن الخنثى عيب في المبيع اه (قوله أو الدار) صورته أن يجرد القيد طافى بلدة بها
مسلمون فيحكم عليه بالحرية ثم إذا ادعى شخص أنه رقيق وأقام بيعة على رقه من غير أن يترش
لأبويه بإسلام أو كفر فانه يصح أن يعتقه عن كنفاره لأنه مسلم تبع الدار وإذا اشتراه أحد مبع
أن يعتقه عن كنفاره فان وصده الكفر بعد لوعه بين أنه كافر صلى فلا يجوز إذا أسأفاده
شيخنا واعلم أن الشروط المعبرة في الرقبة ستة الأيمان وعدم العيب وعدم العوض وكال
الرق في الاعتاق عن الكفارة وعدم استحقاق العتق والحرية في المعتق وقد جهها بعضهم
تطامن الرجز فقال

لصحة الاعتاق عن كفاره * ست شروط بأوجز العبارة
حرية المعتق إيمان العتق * وفقده لا عيب كى كسباً بطبق
كمال رق عدم استحقاق * للعق فافهمه بلا شقاق
وعدم العوض تمام الستة * لا شرط منها ناقص البتة

(قوله قياساً عليها) أى بجامع حرمة سببهما واستشكال ذلك بأن التقيد بالإيمان وارد
في كفارة قتل الخطأ وهو لا يوصف بتحرير فكيف يقال بجامع الخ ويجاب عن ذلك بأن مرادنا
حرمة القتل من حيث هو من غير نظر إلى كونه قتل خطأ أو لا وكذا قرره زى عن ابن قاسم
ثم راجعت شرح الشيخ المذكور على الورقات فرأيت أنه أشار إلى ذلك وجوابه بقوله والمقيد بالصيغة
يحمل عليه المطلق كالرقبة قيدت بالإيمان في بعض المواضع كما في آية كفارة القتل وأطلقت
عن التقيد به في بعض المواضع كما في آية كفارة الظهار فانه تعالى قال فيها فمهر بر رقبة والسبب
في الموضوعين مختلف فانه في الأول القتل وفي الثاني الظهار والحكم فيهما واحد وهو وجوب
التحرير أى الاعتقاق والجامع حرمة سببهما أى في ذاته فلا ينافى أن آية القتل واردة في الخطأ
ولا حرمة فيه على الخطئ شوبرى وقال ابن حجر بجامع عدم الإذن في السبب (قوله أو جلا
الخ) أى من غير قياس والافال حاصل بالقياس والفرق اعتبار الجامع فيه دون الحل (قوله
لاطلاق آية الظهار) الأنسب أو جلا للمطلق في آية الخ بدليل ما بعده والمراد بحمل المطلق
على المقيد اعتبار ذلك القيد في المطلق قرره شيخنا بمعنى حل المطلق على المقيد الحكم أن
المراد من المطلق ذلك المقيد (قوله ليتفرغ) لوظائف الأحرار من العبادات وغيرها أى غالب
والأقرب جله وظائف الأحرار الإمامة العظمى ولا يكون الإمام الأعظم غير بالغ ولا يجوز
أن يكون أصم أو أخرس مع أجزاء كل عن الكفارة اه خضر (قوله إذا استقل بكفاية
نفسه) يرد عليه الصغير وأجيب بأن قوله ليتفرغ الخ أى حالاً أو مآلاً وانظر لو اعتق أحد
المتصدقين الذى لا يمكن فصله فهل يصح أو لا لانه غير قادر على الاستقلال لأن المتصدق به قد
لا يطارعه على ذلك فيه نظر والأقرب الأول لانه قدرة على الكسب في حد ذاته ومثل ذلك
ما لو اعتقه ما وهو ظاهر رأى لأن الكسب قد يحصل بالأعمال كالبيع والشراء اه ع ش على م ر
(قوله كلا) أى ثقلاً أى عاجزاً على نفسه ان لم يكن له منفق أو غيره ان كان له منفق وقال شيخ
الاسلام الكل من لا يستقل بأمر نفسه (قوله ولو ابن يوم) وتكون نفقته حينئذ في بيت المال
فان لم ينظم فعلى مياسير المسلمين وخالف الغزاة حيث لا يجوز فيها غير المميز لأنها حق آدمى وغزاة

أو تعالى السابى أو الدار قال تعالى في
كفارة القتل فمهر بر رقبة مؤمنة وألحق
بها غيرها قياساً عليها أو جلا لاطلاق
آية الظهار على المقيد في آية القتل كحمل
المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين
المطلق في قوله تعالى والمقيد في قوله تعالى
من رجالكم على المقيد منكم ان شرط
وأشهدوا ذوى عدل منكم (سلبية من
الثاني ما ذكره بقوله) ان شرطنا
العيب المضرة بالعمل) ان شرطنا
لأن المقصود تكميل حاله ليتفرغ
لوظائف الأحرار وانما يصح ذلك
إذا استقل بكفاية نفسه والاف بصير كل
على نفسه وعلى غيره * (تنبيه) قال
الاصحاب ملاحظة الشافعى في العيب
هنا ما يضرب بالعمل نظير ملاحظة
عيب الأخصى ما ينقص اللحم لانه
المقصود فيها وفي عيب النكاح ما يخل
بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يخل
بالمالبة فاعتبر في كل موضع ما يليق به
فيجزى صغير ولو ابن يوم حكم بإسلامه

لنور
اعتق
شرب
مس

الشيء خياره واستشكل الاجزاء فيه بأنه لا يعرف بطش بديه ومشى رجله وبصار عينيه فـ هـ ما ع
أذنيه وأجيب بأن الحكم بالاجزاء فيه بناء على السلامة فان كان خلافاً لقض الحكم
زى بخلاف ما لو مات عقب الاعتاق فانه يجوز لظاهر السلامة (قوله لا إطلاق الآية)
فيه أن الآية لم تدع عدم العوضي وبعدهم عيب بخل بالعمل فهلا تمسكتم بالإطلاق بالنسبة
اليهما أيضاً وقلتم باجزائه مع العوض والعيب ويجب أن التقيديهما علم من السنة (قوله
وأقرع وأعرج) عبارة من المنهج وأقرع أعرج باسقاط حرف العطف ليعلم أنه اذا كان
فيه أحدهما يجوز بالاولى اه زى (قوله يمكنه تسابع المشى) أى من غير مشقة
لا تحتل عادة ح ل (قوله وأعور لم يضعف عوره الخ) وقدر شيئاً اجزاء من بصر نهاراً
ولا يصير ليلاً كتناء ابصاره وقت العمل وهو يقيد أنه لو كان وقت عمله الليل لا يجوز بناء
على أن المنظور اليه في ذلك ما هو وقت العمل بالفعل حرر ثم رأيت ابن حجر ذكر أن من يصير
وقتا دون وقت يأتي فيه ما يأتي في المجنون وذكر عن مجت الاذرى أن المجنون الذي يفتق ويحرق
لابد أن يكون افاقته نهاراً والليل لا يجوز لأن غالب الكسب انما يتيسر نهاراً قال وبوخذه منه
أنه لو تبصر ليلاً اجزاء حرر ح ل (قوله لم يضعف عمله ٣) أى ضعفاً بخل بالعمل (قوله
وأصم وأخرس) فان اجتمعاً اجزاء لأن من لازم الخرس الأصلى الصمم ح ل وهذا هو المعتمد
كما في الاسعاد لابن أبي شريف وعبارته ولو اجتمع الصمم والخرس اجزاء كما اقتضاء كلام
العزيز والروضة اه وبذلك تعلم ضعف ما في الدميري من عدم الاجزاء ومن ولد آخرس
يشترط اسلامه تبعاً وبإشارته المهمة وان لم يصل خلافاً لمن اشترط صلته ح ل (قوله
اذا فهمت اشارته ويفهم بالاشارة) قال ابن المقرئ الظاهر تلازم المعنيين فمن فهم اشارته
أفهم بها والمجهول أن هذا باعتبار الغالب اه شورى (قوله وفاقد أصابع رجله)
لأن فقد ذلك لا يخل بالعمل بخلاف فاقد أصابع يده (قوله أو خصر وبصر) أن أو أغمضت
من كل منهما من المنهج أى بخلاف أغمضت من أحدهما كما لو فقد أحدهما فقط (قوله
أو فاقد أغمضت من غيرهما) وعبارته لا يماطى ويجزى مقطوع الخصر من يده والبصر من
أخرى والمجبوب والامة الرتقاء والقرناء اه بحر وفه (قوله ولا فاقد أغمضت ابهام) أى لكونه
ذا أغمضت فقط فلو كان ذا ثلاثة فنبغي ان لا يضرب فقد أغمضت قياساً على السبابة والوسطى
ولو كانت السبابة أو الوسطى ذات أربع هل يغتفر فقد أغمضت محل نظر وظاهر كلامهم أنه
لا يغتفر (قوله ولا يجوز هرم) الهرم بكسر الراء مشتق من الهرم به قهها وسيأتى أنه مرض
طبيعى زى وفي المختار الهرم كبر السن وقد هرم من باب طرب (قوله عاجز) يحتمل أنه وصف
غير كاشف للاحتراز عما اذا كان هرم ما يقدر على صنعة يكتفى بها (قوله فان برئ) أى كل
من الهرم والمرضى بخلاف ما لو أعتق أعى فأبصر فانه لا يجوز والفرق تحقق اليأس في العمى
وعود البصر فعمدة جديدة بخلاف المرض شرح المنهج وقوله والفرق قال في شرح الروض
قـ بشكل يتولهم لو ذهب بصره بجنابة فأخذ دية ثم عاد استردت لأن العمى المحقق لا يزول اه
واكن لأن تحمل ما في الجنابة على ما اذا لم يتحقق زواله وما هنا على ما اذا تحقق فليست أمثل
ثم رأيت م ر اعتمد هذا الفرق وصورة فرق الزوال بما اذا أخبره معصوم كالسيد عيسى عليه

(٢) قوله عمله كذا في نسخة المؤلف
والذي في الشرح عوره وهو المناسب
اه معجزة

لا إطلاق الآية الكريمة ولأنه يربى كبره
كالمريض يربى برؤه وأقرع وهو من
الانبات برأسه وأعرج يمكنه تسابع
المنشئ بأن يكون أعرجه غير شديد وأعور
لم يضعف عوره بصره فيه السليقة وأصم
وهو فاقد السمع وأخرس اذا فهمت
اشارته ويفهم بالاشارة وفاقد أنفه وفاقد
أذنيه وفاقد أصابع رجله ولا يجوز
زمن ولا فاقد رجل أو خصر وبصر
من يداً وفاقد أغمضت من غيرهما ولا فاقد
أغمضت ابهام تعطل من فسة اليد ولا
يجزى هرم عاجز ولا مريض لا يربى
برؤه فان برئ بان الاجزاء على الاصح

وعلى نينا والمرسلين أفضل الصلاة والسلام اه سم أقول وينبغي أن يلحق بالمصوم ما لو
 دلت القرائن القطعية على عدم زواله اه ع ش وقوله تحقق اليأس أخذ من الفرق أنه
 لو لم يتحقق اليأس فيه فانه يجزئ وهو كذلك فلا فرق بين الخلق والحادث اه زى قال ع ش
 على م ر ولو أبصر وتبين أن ما كان بعينه غشاوة وأنه ليس بأعمى لم يجز لفساد النية وعليه
 فلعلة الفرق بينه وبين المريض الذي لا يرجى برؤه حيث أجزأ إذا برئ أن المرض ليس فيه
 صورة ظاهرة تنافي الاجزاء فضعف تأثيره في النية ولا كذلك الاعمى وينبغي أن مثل ذلك زوال
 الجنون والزمانة فلا يكتفى عن الكفارة أخذ من الفرق الذي ذكره الآن يقال العمى المحقق
 أيسر معه من عود البصر بخلاف الجنون والزمانة المحققين فان كلا منهما يمكن زواله بل عهد
 وشهد وقوعه كثيرا اه (قوله كمال الرق) المراد بكمال الرق أن لا يستحق العتق بجهة
 أخرى غير الكفارة كالكتابة والاستيلاد والقرابة فلو عبر بذلك لكان أولى وقال بعضهم قوله
 كمال الرق أى الرق الكامل فخرج من سببه كره من يعتق بجهز الشراء لأن رقه كالتناقص
 أولانه لا يتمكن من اعتاقه اذ بمجرد دخوله في ملكه يعتق عليه (قوله فلا يجزئ شراء قريب
 الخ) في تقريره على اشتراط كمال الرق نظر ظاهر لأن القريب كمال الرق اه شجنا وأجاب
 م د بقوله كمال الرق أى الرق الكامل فخرج من يعتق بجهز الشراء فانه كآ رقه ناقص اه
 فيكون المراد كمال الرق بالنسبة للمكفر اه (قوله ولاعتق أم ولد) ولا المشترا بشرط العتق
 ولا يجزئ الموصى بنفسه أبدا أو مدة معينة ولا المستأجر لعجزهما عن الكسب أنفسهما
 وللحصول بينهما وبين منافعهما وبهذا فارق المريض الذي يرجى برؤه والصغير نعم ولو يبق من
 مدة الوصية أو الاجارة الاما لا يقابل بأجرة فيبحث بعضهم الاجراء حينئذ اه سم (قوله
 صحيحة) أى بخلاف الفاسدة سم وبعبارة قل ولاصحح كتابة أى ليس بقها تعليق عتق عن
 الكفارة كما لو قال ان دخلت الذرافات حررت كفارتى ثم كاتبه فاذا دخلها ولو بغير اختيار
 سيده عتق عن الكفارة اه (قوله ومعلق عتقه بصفة) أشار به الى أنه لا يشترط في عتق
 الكفارة التخيير اه زى ويجزئ مغبوب وان عجز عن تخليصه وحامل وتبعها ولدها وان
 استثناء اه برماوى (قوله عن شوب العوض) الاولى حذف شوب لعدم ظهور معنى له
 والمعنى يستقيم بدونه (قوله من الرقيق) كان الظاهر منه (قوله أو على أجنبي) بمعنى من
 معطوف على من الرقيق أى يأخذه من الرقيق أو من أجنبي أو متعلق بقوله عوض أى بعوض
 كائن على أجنبي فكان الاولى أن يقول من أجنبي (قوله لم يجز ذلك الاعتاق عن كفارته)
 أى ويعتق بالعوض * (فرع) * لو قال أعتق عبدا عني عن كفارتى لم يكره وضاعتق
 ولزم الطالب القيمة وعتق عن الكفارة فان لم يقل عن كفارتى عتق ولا يلزمه قيمة اه ولو قال
 أطعم عن كفارتى ستمين مسكينا كل مسكين مدين جنس كذا صح وكذا الكسوة ان نوى عند
 الاتراح الكفارة فيها فله بدل ما أخرجه مالم يقصد التبرع اه برماوى (قوله فاضلا)
 أى الرقيق أو غنمه ومثله الاطعام والكسوة فلا بد أن تكون الثلاثة فاضلة عن كفاية العسر
 الغالب في كفارة الظهار كما قرره شيخنا العزيزى (قوله عن كفاية نفسه) أى وعن كتب نفسه
 وخيل جندى وآلة محترف وغير ذلك كفى الفلوس والمراد كفاية العمر الغالب على المتخذ أى

الشرط الثالث كمال الرق في الاعتاق
 عن الكفارة فلا يجزئ شراء قريب
 يعتق عليه بمجرد الشراء بان كان أصلا
 أو فرعاً بجهة عتقه عن كفارته لأن عتقه
 مستحق بجهة القرابة فلا يصرف عنها
 الى الكفارة ولاعتق أم ولد لاستحقاقها
 العتق ولاعتق ذى كتابة صحيحة لأن عتقه
 يقع بسبب الكتابة ويجزئ مدبر
 ومعلق عتقه بصفة الشرط الرابع خلوه
 الرقبة عن شوب العوض فلو أعتق
 عبده عن كفارته بعوض يأخذه من
 الرقيق كاعتقك عن كفارتى على أن
 ترد على ألقا أو على أجنبي كاعتقت
 عبدي هذا عن كفارتى بالقبض عليك
 فقبل لم يجز ذلك الاعتاق عن كفارته
 وضابط من يلزم ما العتق كل من ملك
 رقيقاً أو غنمه من نفسه أو عرض فاضلا
 عن كفاية نفسه وعياله الذين يلزمه
 مؤنهم شرباً

ان لم يبلغه فان بلغه فالمعتبر كفاية سنة وهذا جاعل بين من قال كفاية العمر الغالب وبين من قال كفاية سنة وكذا كل كفارة وتقييد بعضهم بالمرتبة لكونها محل الكلام اه (قوله رأنا) هو متاع البيت الواحدة أمانة وقيل لا واحدة من لفظه اه مصباح (قوله لزمه العتق) هذا الاحاجة اليه لانه علم ولعله سري له من عبارة غيره هكذا قيل وقد يقال ان قوله لزمه العتق خبر عن قوله كل والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن قوله وضابط فاندفع القول بأنه لا حاجة اليه بعد ما تقدم فافهم والاعتراض أقوى (قوله بالعمر الغالب) أي يقيته فلو كان عنده مال لا يزيد عن كفاية العمر الغالب ولكنه يكتب ما يكفيه ويكتفي من عليه كذا يته لا يلزمه العتق والتعويل على الكسب لا يكفي لانه ربما عجز عن الكسب وهذا ظاهر فان كان قد بلغ العمر الغالب قدرت كفايته سنة سنة كما قرره شيخنا ح ف (قوله وقضية ذلك) أي التصويب وبجارية شرح المنهج وقضية ذلك أنه لا نقل فيها مع أن منقول الجمهور الأول وجرم البغوى في فتاويه بالثاني على قياس ما صنع في الزكاة أمان لا يملك ذلك كن ملك رقيقا هو محتاج الى خدمته لمرض أو كبر أو ضخامة مانعة من خدمة نفسه أو منصب يأبى أن يخدم نفسه فهو في حقه كالمعدوم اه والمعتمد منقول الجمهور لا ما جزم به البغوى جازيا على رأيه في الزكاة أي من أن الفقير يعطى فيها كفاية سنة وهو ضعيف وقوله أو ضخامة انظر ما مراده لخصامة هل هي العظمة أو صكبر الجثة ويظهر أن المراد بهما الثاني وهو ما جزم به شيخنا أولا ثم استقر الامر على أن المراد بهما الأول واعنده وهي التفاخر والتعاطف ولا يرد عليه قوله بعد ذلك أو منصب لان تلك ضخامة خاصة بالولاية وهذه ليست سببا لولاية ولا منصب كما أفاده خضر وقوله مانعة من خدمة نفسه أي بحيث تحصل له مشقة لا تتحمل عادة كعظم جسمه أو لوجود رتبة له وعليه يكون عطف منصب من عطف الخاص على العام وعلى الأول من عطف المغاير وقوله أو منصب ظاهره أنه لا فرق بين الدين والدنيوي ويعده من اعتماد من ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلافا لاعتدائه أن يفضل عن خادم يخدمه (قوله ولا يجب على المكفر بيع ضيعته) أي بل يعدل الى الصوم فان فضل دخلهما عن ذلك لزمه بيعهما شرح المنهج (قوله العقار) كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها بيت بذلك لان الانسان يبيع بتركها اه برماوى (قوله بحيث لا يفضل دخلهما) بخلاف ما اذا كان يزيد دخلهما على الكفاية المذكورة فانه يبيعهما جميعهما لكفايته بغيرهما ان كان لغيرهما ما يكفيه فان لم يكن لغيرهما وكان يزيد دخلهما عن كفايته قال م ر يبيع الفاضل ان وجد من يشتره والا فلا يكلف بيع الجميع الا ان كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب اه برماوى وقول م ر يبيع الفاضل أي ما يقابل الفاضل عن كفايته وهو بعض الضيعة وبعض عروض التجارة (قوله ألفهما) معنى ألفهما أن يكونا بحيث يشق عليه مفارقتهما مشقة لا تتحمل عادة فلواتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقبة لزمه تحصيلها ح ل قال م ر في شرحه ويقارن ما هنا متر في الحج من لزوم بيع المألوف بأن الحج لا بد له وللاعتاق بدل وما تر في الفلاس من عدم ترقية خادم ومسكن له بأن للكفارة بدلا كما مر وبأن حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حق الآدمي ومن له أجره تزيد على قدر

قوله لا يزيد عن كفاية العمر الغالب هكذا في نسخة المؤلف والمصباح لا يكفيه العمر الغالب كما هو ظاهر اه معجمه

نفقة وكسوة وسكنى وأمانا واخذ أمانا لا بد منه لزمه العتق قال الرافعي وسكنوا عن تقدير مدة النفقة وبقية المأون فيجوز أن يقدر ذلك بالعمر الغالب وأن يقدر بسنة وصوب في الروضة منهم الثاني وقضية ذلك أنه لا نقل فيها مع أن منقول الجمهور الأول وهو المعتمد ولا يجب على المكفر بيع ضيعته وهي بفتح الضاد العقار ولا يبيع رأس مال تجارته بحيث لا يفضل دخلهما من غلة الضيعة ورشح مال التجارة عن كفايته لمجونه لتعصيل رقيق يعقه ولا يبيع مسكن ورقيق نفيسين ألفهما

كفايته لا يلزمه التأخير بل جمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان أمك مع جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء اه (قوله ولا يجب شراء بغين) كأن وجد رقيقا لا يبيعه مالكة الابا كثر من غن مثله ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى أن يجده بمن المثل اه شرح المنهج وقوله الابا كثر من غن مثله أي غير اللاتق به والا فبدية الجاهل عنها كغير لكنه لا تقبها فيجب شرائها ولا يجب قبول هبة لرقيق او غنم ولا قبول اعتاقه عنه (قوله بوقت الاداء) أي وقت ارادة الاداء أي الاخراج أي اخراجها ولو بعد وجوبه عليه بئذ طويلا لان وقت الوجوب هو وقت القتل ووقت الجاهل ووقت هوده في الظهار والمعتد أن المعتبر بعززه وقت الاداء فلا يعتبر بما قبله وان كان - وسرا قبل فيه فخر بالصوم ومن شرع في الصوم ثم أسير فلا ينقل لانه لا يعتبر ما بعد وقت الاداء أيضا كما قرره شيخنا ح ف (قوله ولا بأى وقت كان) أي ولا بالاغلاظ منها قال اقوال أربعة كما قلنا شيخنا (قوله بأن عجز عنها) أي عند الشروع في التكفير وهو المراد بوقت الاداء (قوله أو شرعا) بأن لم يجد عنها أو وجده واحتاج اليه للمؤنة أو وجدها واحتاجها للعمدة وليس من العجز الشرعي وجودها بأكثر من غن مثلها كما في التيم بل يصبر الى أن يجدها شمس مثلها ولا ينقل للصوم (قوله فصيام شهرين) أي بالهلال وان نقص الاله المعتبر شرعا كما في البرماوى فلو صامه - مائة تبين بعد صومه - ما أن له ما لا ورثه ولم يكن عالما لم يتدبصومه على الادب اعترار بما في نفس الامر اه حجروم ر فيقع صومه فلا مطلقا * (تبينه) قال الشيخ خضر سئل شيخنا الزياى عن حكمة وجوب شهرين متتابعين في حثثارة القتل والظهار ووقوع نهار رمضان عدا اذا عجز عن العتق وعن حكمة عدم وجوب شهرين متتابعين اذا عجز عن الرقبة في كفارة الحلف بالله تعالى فأجاب بأن القتل من حيث هو لما كان من الكفار وكذلك الظهار والوقوع في نهار رمضان من الكفار أيضا غلط عليه بصوم شهرين متتابعين ولا كذلك الحلف بالله تعالى فانه في الجملة ليس من الكبائر وأيضالما كان الحلف بالله تعالى أكثر وقوعا من القتل ونحوه خفف فيه ما لم يخفف في غيره (قوله لم تركت كلف الا اتفاق) المناسب لكر لوتكلف الخ (قوله أو غيره) كالتهاب (قوله بنية الكفارة) وكذا تبين النية في الاعتقاد أو الاطعام ولا يشترط تعيين كونها ظهارا مثلا قال م ر في شرحه فلو اتفق من عليه كفارتان لقتل وظهار رقتين بنية كفارة ولم يعين أجزأ عنهما ورقبة كذلك أجزأ عن احدهما مبهمة وله صرفه الى احدهما وتعين فلا يتمكن من صرفه الى الاخرى كقول ردى من عليه ديون بعضها مبهمة فان له تعيين بعضها للاداء ثم لو نوى غير ما عليه غدا لم يجزه والى ما ع في نظيره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا اه بجروقه ولو صام أربعة أشهر بنية الكفارة وعليه كفارتان كفاه فلو عين الشهر الاول عن كفارة والثاني عن الاخرى وهكذا لم يكفه عن واحدة منهما لعدم التتابع وعلم أنه لا تصح النية قبل تحقق العجز اه برماوى (قوله في صوم الفرض) أي الاصل (قوله ويجب تبين النية) وأن تكون النية واقعة بعد فقد الرقبة لا قبلها م ر (قوله فان بدأ بالصوم) محترقه وله ويعتبر الشهران بالهلال أي ان بدأ بالصوم في أول الشهر (قوله بفوات يوم الخ) ووقع السؤال في المدرس

ولا يجب شراء بغين وأظهره الاقوال اعتبارا باليسار الذي يلزم به الاعتقاد بوقت الاداء لا بوقت الوجوب ولا بأى وقت كان ثم شرع في الخصلة الثانية من خصال الكفارة فقال (فان لم يجد) رقبة بعثها بأن عجز عنها حسا أو شرعا (فصيام شهرين متتابعين) للآية الكريمة فلو تكلف الاعتقاد بالاستقراض أو غيره أجزأه لانه ترقى الى الرتبة العليا ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقصنا ويكون صومهما بنية الكفارة لكل يوم منهما كما هو معلوم في صوم الفرض ويجب تبين النية كمالا في صوم رمضان ويستلزم نية التتابع اكفاء بالتتابع الصلى فان بدأ بالصوم في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الاول من الثالث ثلاثين يوما يفوت التتابع بفوات يوم

عمالومات المكفر بالصوم وبقي عليه منه شيء هل يني وارثه أو يستأنف والجواب عنه
أن الظاهر الثاني لاتقاء التتابع وعليه فيخرج من تركه جميع الكفارة لبطان ماضى
من صومه ويجزئه عن الصوم بونه ولا يجوز لوارثه البناء على ماضى ١٥ ع ش على م ر محل
هذا ان لم يصم وارثه عنه (قوله بلا عذر) ويجرم قطعه بلا عذر لان الشهرين كيوم واحد
ويجزم الوطء فيه ما ولو لا لانه لا يجوز له الوطء في الظهار لا بعد تمام الكفارة لكنه فيه لا يقطع
التتابع خلافا للامام مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما ١٥ (قوله يكفون) أى من نحو حيض
ونفاس وانغاص مستغرق ١٥ م ر حوى فان قيل الكلام في كفارة الظهار وهي خاصة بالرجل
ولا يتصور فيه حيض أجاب عنه م ر بقوله لا ينفوته بنحو حيض أى في كفارة القتل اذ كلامه
يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها فيما ذكر ويتصور أيضا في كفارة الظهار بأن تصوم امرأة
عن مظاهر ميت قريب لها أو باذن قريبه أو بوصيته ١٥ بالحرف واعترض ع ش هذا
التصوير بأنهم حينئذ لا يجب عليها التتابع لانه انما يجب في حق الميت لمعنى لا يوجد في حق
الذات عنه في الصوم أى وهو التغليظ ١٥ وعبرة البرماوى قوله بنحو حيض أى في كفارة
المرأة عن القتل لانه الذى يتصور منها بخلاف كفارة الظهار وجماع رمضان فانه لا كفارة
عليها فيها وأما كفارة العيى فالواجب فيها عند المعجز عن الخصال الثلاث ثلاثة أيام ولا يشترط
فيها الولاء ١٥ وقال شيخنا العزيز قوله بنحو حيض محله اذ لم تغل مدة الصوم عن الحيض
فان كانت تحلو كأن كانت عاداتها أن تظهر شهرين ونحوه في الثالث فيجب عليها أن تعزى
شهرى الظهر وتصوم فيها فان لم تعز ذلك وطراً الحيض قبل تمام المدة فانه يقطع الولاء ١٥
قال ع ش على م ر ولو أمرهم الامام بالصوم للاستدقاء فصادف ذلك صوماً عن كفارة
متابعة فينبغي أن يصوم عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الايام بالصوم المأمور به
وان قلنا يجب الصوم بأمر الامام (قوله أو لمرض) أى أو سفر أى وان جازهم الفطر وحيث
بطل التتابع فان كان بعد ذلك ماضى نقلا والافلا ١٥ سم (قوله يدوم شهرين)
أشار به الى أنه لا يشترط دوام المرض أبداً في الانتقال الى الاطعام فان لم يدوم شهرين بل بعضهم
انتظر زواله ولا ينتقل للاطعام بل يصوم بعد زوال المرض ١٥ شيخنا قال س ل لك ان تقول
يشكل عليه انتظار المال الغائب في القدرة على العتق ولوزاد على ذلك ويجاب بأنه يمكنه
الاخذ في أسباب احضاره ولا كذلك المرض ١٥ (قوله المستفاد) بالنصب بدل من ظنا
ولا يصح أن يكون معنا ظنا لانه معرفة وظنا نكرة وقد يقال المستفاد اسم مفعول وأل الداخلة
عليه موصولة لامعرفة وحينئذ فهو ونكرة كما قال ابن مالك

وان يشابه المضاف بفعل * ومضاف عن تنكيره لا بعزل

ومثل المضاف المقرون بال (قوله من العادة) أى من عادة الشخص فان أخلف الظن
أو زال المرض الذى لا يرجح برؤه لم يجز الاطعام ١٥ حل (قوله أو من قول الاطباء)
أى عدلين منهم وقال م ر الاوجه الاكتفاء بقول عدل منهم ١٥ برماوى (قوله أو لمشفة
شديدة) أى لا تحتمل عادة وان لم تبح التيمم بدليل التثبيل بالشيق ١٥ حل (قوله الغلة)
بضم الغين المحجمة وسكون اللام وفتح الميم (قوله شهوة الوطء) أى شدة الحاجة اليه برماوى

بلا عذر ولو كان اليوم الاخير أما اذا
فان بعد ذلك كان يكفون لم يصم
لانه ينافي الصوم أو كمرض
مسوغ للفطر بشرط ان المرض لا ينافي
الصوم ثم شرع في الخصال الثلاثة من
خصال الكفارة فقال (فان لم يستطع)
أى الصوم المتتابع لهم أو لمرض
يدوم شهرين ظنا المستفاد من العادة
في مثله أو من قول الاطباء أو لمشفة
شديدة ولو كانت المشقة لشيق وهو
شدة الغلة أى شهوة الوطء أو خوفه
زيادة مرضه

(قوله فاطعام ستين مسكينا) أي من أهل الزكاة بأن يكونوا أحراراً مسلمين من الآدميين فلا يجزى دفعها للجنى أخذ من قوله في الحديث فتد على فقرائهم إذا الظاهر منه فقر أبي آدم وإن احتمل فقراء المسلمين الصادق بالجن وقد يؤيد عدم الاجزاء أنه جعل للمؤمنين طعاماً خاصاً وهو العظم ولم يجعل لهم شيئاً يتناولونه إلا آدميون على ما لا يخبر به فقرائهم حتى نعلم المستحق من غيره ولا نظراً لما كان معرفة ذلك ليهض الخواص لا بالاعتقالات على الأمور النادرة وأما التعبير بالمسكين مع أن المراد منه ما يعنى الفقير كعكسه تأسيساً بالكتاب العزيز ولأن شموله للتفسير طهر من شمول الفقير وخرج بأهل الزكاة غيره فلا يجزى دفعها للكافر عند ما عاشرنا أفعية خلاف للحنفية إذا السلام عندهم ليس بشرط في أخذ غير الزكاة فإنه يجوز عنده أن تدفع إلى الذي سواه كان واجباً وتطوعاً كصدقة الفطر والكفارة والذكر وكذا لا يجزى دفعها لما سواه ومطلبي أموالهم ولا لمن تزمه مؤنته ولا رقيقاً لأن حق الله تعالى ما عتبر فيها صفات أربابها وأما خبر فاطمة أهلها فقول أي بأن الكفارة إنما تجب على من قدر عليها وهذا الرجل لم يقدّر عليها فلما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وملكه أباه قال ما أحذر الله من أن يفتقر إليه منافق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خذ الخ لأن الكفارة إنما تكون عن النافض عن التوبة ومن كان على هذه الحالة يجوز له أن يأخذ ذلك وتبقى الكفارة ديناً عليه ولا يكتفى بأقل من ستين وإن دفع لهم أكثر من الستين مدة ولا يشترط الإعتناء في وقت واحد ولو دفع الامداد لها مائة قدمت مدة دفعها للمساكين لم يجزها إلا لا بد للإمام على الكفارات ولو دفع المكفر لواحد منهم مدة أسبوعاً زدهم لا آخر وهكذا إلى تمام الستين كفى وإن كان مكروهاً وذكر بعضهم حكماً لا لزماً في ستين مسكينا وهي ما قيل إن الله تعالى خلق آدم من ستين نوعاً من أنواع الأرض الحلقة فالأحرار والاصفر والأسود والسهل والوعر والحلوة والعذب وغير ذلك واختلقت أنواع أولاده كذلك فكان المكفر عظم جميع الأنواع بصدقته ولا يبعد أن تكون حكمة كون الصرم ستين يوماً كذلك كافي قل (قوله لأنه أسوأ) أي وإنما اختار المصنف التعبير بالمسكين تأسيساً بالكتاب العزيز (قوله والمراد بتلكهم) أي بالدفع إليهم ولو لم يوجب بدفعه كذلك كافي عن البرماوى قال الشيخ سلم أي ولو كان ذلك على جهة الشروع بهم لكن لما يجزى إذا علم أنه وصل لكل واحد منهم مدة حتى لو ملكهم الجلة بالسوية وأقبضهم ثم اقتسموها بالتفاوت بحيث لم يحصل لبعضهم مدة لم يجزها إلا من علم أنه حصل له مديته كعمل غيرهم خلاف لما في شرح الروض مر اه وأشار الشارح بقوله تبع فيه لفظ القرآن للعواب عما يدل أنه كان الأولى للمصنف التعبير بالتملك بأن يقول نألم يستطع له ستين مسكياً الخ رعاية المنهج فإن عجز ملك في ظهار وجعاً ستين مسكياً بأهل زكاة مائة قال في شرحه وتعبيره بملك أولى من قوله كفر بالطعام لآخر ما لو غداهم أو عشاهم بذلك فإنه لا يكتفى به وبعبارة قل على الجلال وله أن يجمع الامداد والمساكين ويملكها لهم ولو وضعها بين أيديهم ولو لم يعد ملكها قسمتها ولو متفاضلاً كما قاله شيخنا وفيه بحث لأنه إن كان من أخذ مائة عن المدة شرى بكا بقدر ما أخذ لم تنص غيره عنه فلا يجزى أو شرى بكا بقدر المدة فليس له أخذ مائة لأنه ليس حقه ولهذا قال الخطيب الآن يقال أنه من حيث مساحته غيره له شيء من حقه

(فاطعام ستين مسكياً) للآية السابقة أو فقيراً لأنه أسوأ حالاً منه ويكتفى ببعض مساكين والبعض فقراء * (تنبيه) * قوله فاطعام سبع فيه لفظ القرآن الكريم والمراد بتلكهم كقول جابر رضى الله تعالى عنه أطلع النبي صلى الله عليه وسلم الجدة المسكينة أي ملكها

فأما له ومنه يعلم جواز ترك بعضهم حصته لغيره منهم أو من غيرهم وأنه لو قال لهم خذوه
ولم يقمضوه لم يجز قسمته متفاضلا لعدم ملكهم له قبل القبض وصح قبضهم به لا تقدير لانه ليس
في معاملة وانما لم يجز دفع ثوب واحد لشره مساكين في كفارة اليمين لانه لا يسمى ثوبا ولا اكل
واحد ثوب اهـ (قوله فلا يكتفى بالتغذية) بالدال المهملة بدل ما بعده وهي ما يؤكل قبل
الزوال والتسمية ما يؤكل بعده وأما التغذية بالذال المجعدة فانها تهم الاثنين اهـ شيخنا (قوله
ولا التعشية) أى ولا اطعام أقل من ستين ولا اطعام ستين متدا واحد في ستين يوما اهـ سم
(قوله أى فلا يشترط لفظ) معتمد (قوله ولا يكتفى بملكك) أى بملكك المظاهر (قوله
ولا الى مكنتي) عطف على التوهم كأنه توهم أنه قال ولا يكتفى فعه الى كافر (قوله صفات
الزكاة) أى الفقر والمسكنة فلا يكتفى صرفها لمن لم يتصف بهما (قوله ويصرف للستين
الذكرين ستين متدا) فلو دفع ستين متدا الى ثلاثين مسكينا أجزأه اطعام ثلاثين ان لم ينقص
كل واحد عن متد ولزمه صرف ثلاثين متدا الى ثلاثين غيرهم وله استرداد الباقي منهم ان أعلمهم
بكونها كفارة بخلاف مالوة او تداءى الامداد الستين أى فلا يكتفى نعم لو أخذوا الجملة على
الاتمالة ثم اقسموها لم ينسخت التفاوت في المأخوذ بعد الاقسام في الاخر ملكهم قبله وبخلاف
مالو كان المدفوع الى كل واحد أقل من متد سم (قوله كل مسكين) أى نصيب كل مسكين
الح وفي نسخة متدا لنصب وهي طاهرة أى يعطى متدا وقدر شيخنا ح ف ان قوله كل مسكين
أما بالجر بدل من ستين أو منصوب بفعل محذوف أو بدل من ستين على الحمل أو مرفوع
بائب فاعل المحذوف أى يطعم دل عليه اطعام المتقدم ومتدا على الثلاثة منصوب مفعول ثان
وفي نسخة برفع متد فيكون كل مسكين مرفوعا أى كل مسكين له متد (قوله أو بطلق) عطوف
على قوله بالسوية وهو منصوب على حذف * وليس عبادة وتقر عيني * قال في الخلاصة
وان على اسم خالص فعل عطف * تنصيه ان ثابا أو محذوف

سواء كن العنط أو أو وبالوا أو وبالفاء أو سم (قوله فاذا قبلوا) لعل المراد بالتبول عدم الرد
ولو تغافلوا بعد البول لوجود التساوى حال الملك اذا قبلوا حصل الملك بخلاف ما سـ يأتي
فيما اذا قال خذوه ونوى الكفارة أخذوه متفاوتين فانه لا يجري لعدم التساوى حال التملك
اذا الغرض أنه لم يوجد قبول حال التساوى ولا لاحد انما مقام التساوى بخلاف المسئلة
الاولى فان فيها القبول المحصل للملك حال التساوى كما فاده شيخنا (قوله على الصحيح)
يرجع لصورتى الوسعين أى بهم واما أثر التمثيل اذ كورما فيه من الخلاف فذكر المختص
فيه وترد المتفق عليه وهو تملك كل واحد متدا على انفراد اهـ شيخنا (قوله لم يجزه) أى
لم يخرج من العهدة بهذا الفعل فلا ينافى أنه اذا اكمل المتدان أخذ بعضه فانه يجزى اهـ شيخنا
(قوله ولو قال خذوه الخ) الفرق بين هذه ومسئلة الاطلاق أنه هنا بالسوية وهناك
لا تسئلة وايضا هنا لم يوجد قبول وانما وجد دفعه لم قائم مقام القبول بخلاف الاولى فانه وجد
فيها قبول بالفعل لفظا وعبارة مـ بخلاف مالو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزى به
ان أخذوه بالسوية والا لم يجز الا من أخذ متدا لادونه اهـ وهي أوضح من عبارة الشارح وأولى
منها (قوله ونوى) أى الكفارة (قوله فان تفاوتوا) أى قبل الاخذ بالسوية لم يجزه

فلا يكتفى بالتغذية ولا التعشية وهما
يشترط اللفظ أو يكتفى بالدفع عبارة
الروضة تقتضى اللفظ لانه عبر بالتمليك
قال الاذرى وهو بعيد أى فلا يشترط
اللفظ وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة
ولا يكتفى بملكك كافر ولا هاشم اولا
مطلبيا ولا من لزمه نفقته كزوجته
وقريبه ولا الى مكنتي بنفقة قريب
أو زوج ولا الى عبد ولو كانتا لهما
حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة
ويصرف للستين المذكورين ستين
متدا (كل مسكين متد) كان فيه هاتين
أيديهم وملكك الهام بالسوية أو بطريق
فاذا قبلوا ذلك أجزأ على الصحيح
فلو فاوت بينهما بملكك واحد متدين
وآخر متدا أو نصف متد لم يجزه ولو قال
خذوه ونوى فأخذوه بالسوية أو خرا
فان تفاوتوا

للتفاوت قبل الملك اذا الملك هنا بالاختلاف القائم مقام القبول اه شيخنا (قوله لم يجز الامتد
واحد) اقتصر عليه عملا بالاسوأ وللاحتياط لانه يمكن أن كل واحد أخذ دون مدة الواحدة
فانه أخذ الباقي بتمامه فكل من أخذ دون مدة لم يجز ما أخذه الا ان تم ومن أخذ الباقي بتمامه
لم يجز ما أخذه الامتد واحد ويسترد منه ما زاد عليه اه شيخنا (قوله ما لم يبين) كأن علم أن
هناك آخر أخذ مدة كاملا (قوله معه) أي مع هذا المدة ومع التفاوت أي فيجزى المكفر
جميع الامداد التي علم أنها كاملة واحد واحد مع كل من أخذ منها واحدا أو أكثر
وان كانت الزيادة لا تحسب فالحاصل أنه اذا لم يظهر الحال في أخذهم الامداد مع التفاوت
أي عدم العلم في أخذها بالسوية فانه لا يحسب له الامتد واحد ما لم يعلم بتد آخر كماله مع واحد
آخر فيحسب هذا الثاني أيضا فاذا ظهر ثالث مع آخر حاسب وهكذا هذا معنى كلامه فتأمله
ح ف (قوله والخبز) واختار الروياني جواز فيعطى لكل أحد رطلين وبه قال ابن
أبي هريرة والصيرفي وأجدوا بوجوه رضى الله عنهم ولا بأس بقليل آدم اه برماوى (قوله
واللبن) مرجوح والمعمد اجزأؤه كافي الفطرة قل وصرح شيخ الاسلام في المنهج
(قوله ظهرا مطلقا) انما يقيد به لقول المتن حتى يكفر لان الظهار المؤقت يجوز له الوطء فيه
انما بعد التكفير أو بعد انقضاء المدة ولوقبل التكفير وتبقى الكفارة في ذمته ان كان وطني
في المدة فان لم يطأ حتى انقضت فلا كفارة عليه كما هو قسبة كلام المنهج وبه صرح
(قوله حتى يكفر) أي ان لم يحق الزنا وعبرة المنهج وحرمة قبل تكفيرا ومعنى مدة ظهار
موقت تمتع حرم ببيض فيحرم المتمتع بوطء وغيره بما بين السرة والركبة فقط اه النظر لراضد
الى الوطء مع العجز عن الكسرة وقد يتجه الجواز حيث تعين لدفع الزنا وقد يشعر بقوله حرم
ببيض لان الوطء حينئذ أي حين اذ تعين لدفع الزنا لا يحرم في الحيض كما تاله الشورى
قال ع ش على مر لكن يجب الاقتصاد على ما يدفع به خوف العنت (قوله لا بد من
على المقيد) معنى جل المطلق على المقيد الحكم بأن المراد من المطلق ذلك المقيد اه شيخنا
(قوله فيحرم) أي سواء بشهوة أو لا (قوله ويقع مؤقتا) هذا هو المقصود بالذكركها
وما قبله ذكر نوطئه فلا تكرار وقبل يقع المؤقت مؤبدا كما قرره شيخنا (قوله انما يحصل
العود الخ) ويجب عليه النزح حالا ولا يجوز له الوطء بعد ذلك حتى يكفر أو تفرغ المدة قل
(قوله لان الحل الخ) تعليل لمحدوف أي لا يحصل بالامسالك عود ولا تايمة الكفارة لان الخ
(قوله فالامسالك) أي امسالك الزوجة المظاهر منها أي عدم طلاقها بقب الظهار محتمل
أن يكون لا انتظارا لحل أي بعد انقضاء المدة فيحل الظهار ولا كفارة وقوله أو الوطء في المدة
أي ونزله الكفارة أي فيحل الظهار بأحد أمرين من معنى المدة أو الوطء فيها المسكن ان وطئ
بعد انقضاء المدة لم يلزمه شيء كما هو ظاهر (قوله يحتمل الى قوله والاصل الخ) قسمة هذه
العبارة أنه لو أمسكها للوطء خاصة تجب عليه الكفارة وليس كذلك ما لم يطأ بالفعل ولذا وجد
في كثير من النسخ الضرب على قوله لان الحل الى قوله تمتة أفاده شيخنا (قوله لا تنتهانه) أي
الظهار وقوله بها أي بالوقت وأنت الضمير لتأويله بالمدة فالاولى أن يقول به أي الوقت
المؤقت به (قوله اذا عجز من لزومه الكفارة) ويحصل العجز عن الاطعام بدم ما ينضل

لم يجز الامتد واحد ما لم يبين معه من
أخذ مدة آخر وهكذا وخص الامداد
من جنس الحب الذي يكون فطرة
فيخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا
يجزى نحو الدقيق والسويق والخبز
واللبن ويجزى الاقط كما يجزى
في الفطرة (ولا يحل) للمظاهر ظهرا
مطلقا (وطؤها) أي زوجته التي ظاهر
منها (حتى يكفر) لقوله تعالى في العتق
فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ويقدّر
من قبل أن يتماسا في الاطعام حالا
لأنه مالم يقبل على المقيد لا اتحاد الواقعة
لأنه مالم يقبل على المقيد لا اتحاد الواقعة
وحرر بالوطء غيره كالهس ونحوه
كأنه يلبس بشهوة فانه جائز في غير ما بين
السرة والركبة أما ما بينهما فيحرم كما
رجحه الرافعي في الشرح الصغير ويصح
الظهار المؤقت كما مر ويقع مؤقتا
وعليه انما يحصل العود فيه بالوطء في
المدة لان الحل منتظر بعد المدة
قاله سالك يحتمل أن يكون لا انتظارا لحل
أو الوطء في المدة والاصل براءة من
الكفارة وكذلك يرمى في الوقت
لا تنتهانه بها * (تمتة) * اذا عجز من
بشيء الكفارة عن جميع الخصال

عن كفاية العمر الغالب نظير ما مر في الاعتاق زيادى (قوله بقيت في ذمته) أى لأن حقوق الله المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها فإن كانت لا بسبب من العذر كذا الفطر لم تستقر في ذمته وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البذل بجزء الصيد وندية الخلق أو لا ككفارة الظهار والقتل ومعنى كونها تستقر في ذمته أنها تستقر مرتبة كما كانت إلى أن يقدر على خصلته فإن قدر على أكثر رتب والنائب في ذمته الكفارة مرتبة على المعقد خلافا لما في التنبيه من أن النائب في ذمته الخصلة الأخيرة ولما قاله القاضى أبو الطيب من أنه إحدى الخصال الثلاثة وأنها مخيرة ولو ترك الجميع مع القدرة عوقب على أدائها أو فعل الجميع أثيب على أعلاها فرضا والباقي يقع له نفلا إن لم يستقد أن يجبهها واجب عليه مع علمه والأفلا تجزئ به لأنه استدرأ على الشارع بل لا يعد تكفيرا بذلك وهذا كله في كفارة اليمين وقال الشيخ خالد في شرح الأثرية لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة ويصح ادالم يعتد ذلك (قلت) وهل مثل ذلك من يجمع بين الوضوء والتيمم (قلت) وفيه نظر لما مر أنه إذا اعتقد أن جميع أفعال الوضوء أو الصلاة فرض لا يضره إلا أن قيد بالجاهل والافيه تنوى ما هنا الذوالا أقرب أنه كالمعادة فإن نوى بها الفرض عليه لا تعتقد فكذا هنا اهـ رجاى (قوله فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر) هذا هو المعتد نعم إن خاف العنت جازله الوطء فيما يظهر لكن بشدرا ما يدفع عنه خوف العنت اهـ ع ش بالمعنى وما في حاشية قل ضعيف فليحذر (قوله ويبقى الباقي) من جنسه في ذمته فيلزمه بقية الامداد ولا يلزمه الصوم لو قدر عليه بعد (قوله ولا ينظر) أى ولا ينظر إلى توهم السقوط بكونه فعل شيئا وهو إخراج ما قدر عليه أى فلا يتوهم أنه أسقط ما يتقاس على الفطرة وهذا مرتبط بقوله ويبقى الباقي في ذمته الخ فقل كونه فعل شيئا أى بكونه فعل شيئا وهو بعض الكفارة وهو بعض الامداد فتوهمه ولا ينظر رد على الوجه الآخر وفيه إشارة إلى أن صاحب هذا متوهم وغالط هذا وكان الظاهر أن يقول ولا ينظر إلى توهم سقوط باقى الكفارة لكونه فعل شيئا منها ولكن كونه فعل به منها لأن فعله بعض الكفارة يحقق لامتهم وانما المتوهم سقوط باقى ما قبل بعضها كما قرره شيخنا ح ف وعادة مد ولا ينظر إلى توهم كونه فعل شيئا أى وهو إخراج ما قدر عليه من الطعام أى فلا يتوهم أنه سقط عنه ما يتقدم أن الميسور لا يسقط بالمعسور ولكن قد يبادر من عبارته أنه إذا قدر على العتق أو الصوم وجب لأن ما أخرجه لا ينظر إليه ولعله ليس مرادا ولو شرع المكفر في خصلته فتدبر على أعلى منها لم يلزمه الاتغال لشروعه في المقصود وإن كان الأولى ذلك اهـ قل على المحل ولو قدر على بعض خصلته وهى الاطعام فقط أتى به لأن كلام من العتق والصوم لا يتبع بعضه لأنه لا أثر لفسدة على بعض عتق ولا صوم ويبقى الباقي بذمته يخرج به إذا لم يسر فلو قدر بعد إخراج ذلك البعض على غير الاطعام كالرقبة أو الصوم لم يجب الايمان بذلك لشروعه في الاطعام وقوله ويبقى الباقي معطوف على قوله أتى به وعلم من استقرار الكفارة في ذمته أنه في صورة الظهار لا يبطأ حتى يكفر وهو المعتد

• (فصل في اللعان) •

ذكره عقب الظهار لأن اللعان قد يكون حراما في بعض الأحيان كما يأتي وكل من اللعان

بقيت في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر ولا تجزئ كفارة ملققة من خصلتين كان يعتق نصف رقبة ويصوم شهرا أو يصوم شهرا ويطعم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لأنه عادم لها بخلاف ما إذا وجد بعض الطعام فإنه يخرج به ولو بعض مد لأنه لا بد له والميسور لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته في أحد وجهين يظهر ترجحه لأن الفرض أن العجز عن جميع الخصال لا يسقط الكفارة ولا ينظر إلى توهم كونه فعل شيئا وإذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر إلا على رقبة أعتقها عن أحدهما وصام عن الأخرى ان قدر والأطعم

• (فصل في اللعان) •

هو لغة المبالغة ومنه لغته الله أى بعده وطرده

والظهار يصح من الرجعية واللعان مصدر للاعن كما قال في الخلاصة * لقاعل النعال والمقاعله
ويصح أن يكون جمعا للعن كصعب وصعاب (قوله وسعى بذلك) أى سعى معنى اللعان بلفظ
اللعان والصغير راجع للمعنى الشرعى الآتى وكان الاولى ذكره عقبه كذا فى بعض الحواشى
وهو غير متعين اذ يصح أن يكون الصغير راجعا لللعان المترجم به (قوله لبعده الزوجين من الرحمة)
أى لبعده الكاذب منهما ويصح أن يراد بعده ما معافيا اذا كان ~~يصح~~ الصادق منه - ما
الستر ولم يضطر للعان فانه يستلزم الستر فان لم يستركان بعيدا من الرحمة الكاملة كما تقرر شيخنا
ح ف واقتصر شيخنا مد فى الحاشية على الاول (قوله فلا يجتمعان أبدا) أى لا فى الدنيا
ولا فى الآخرة كما أفق به شيخنا م رزى (قوله كلمات) أى خمسة وجعلت فى جانب المذمى
مع أنها أيمان على الاصح رخصة لعسراقامة البيئة بزناها وصيانة للانساب عن الاختلاط
شرح م والمناصب للمصدر قول كلمات وأطلق عليها كلمات مع أنها جبل مجازا من اطلاق
الجزء على الكل (قوله حجة للمضطر) بمعنى أنها سبب دافع للعد عن المضطر أى الاصل فيه
ذلك والافيجوز مع القدرة على البيئة كما بأتى وكان عليه أن يزيد أو الى نقي ولدوزكر المضطر
للعان لانه اذا لم يكن ولدينه فلا اضطرار والاولى له الستر والاطلاق وعبارة خض قوله
للمضطر ليس بقيد حتى لو قدر على اقامة البيئة بزناها له أن يلاع لان اللعان كالكلمة حجة
وصدنا عن الاخذ بظاهر قوله ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم من اشتراط تعذر البيئة الاجماع
(قوله الى قذف من) أى زوجة وذ كز صير لطح نظر اللفظ من والمراد بانقراض الزوجة أى
الى قذف زوجة لطح نفسها (قوله لطح فراشه وألحق) مبنيان للانعاع ونسبهما عائدا على
من الواقع على الزوجة أى الى قذف امرأه لطح فراشه أى المضطر وفى المصباح ان ~~كلا~~
من الزوجين يسمى فراشا الآخر كما يسمى لباسه فيكون المراد بالنراش الزوجة فهو من
الاطهار فى محل الانهار ويحتمل أن المراد بمن الزانى أى الى قذف رجل لطح زوجة المضطر
وقوله وألحق العار به عطف تفسير على كل تقدير والاولى كونه عطف مسبب على سبب فان قلت
هو غير مضطر للقذف اذا لم يكن هنالك ولد أجيب بأن كلامه على تقدير منساقون أى الى دفع
موجب القذف الخ وانوجب بفتح الجيم هو الحد والمراد بانقراض التلويث ونسبها لار
والقذف جائز حيث نذر زاد شيخ الاسلام فى المنهج والتعريف قوله وألى نقي ولداه المراد بنى
الولد أن يأتى الى الخاكم فيقول هذا الولد أو الحمل ليس منى ثم يلاع بعد ذلك هذا امره الخاكم
أى ان علم أرضن ظنا سو كذا أنه ليس منه ظاهرا كان لم يظاهرا وولده له لدون ستة شهر
من الوطء وأمانة خالق والقذف لبنى الولد واجب حيث نذر (قوله وسببت هذه الكلمات
الخ) قد وجه التسمية فيما سبق بقوله وسعى الخ وحاصله أن بعض الشراح وجب سبب الاول
وبعضهم بالثانى والشارح جمع بينهما وكان الاولى الاقتصار على أحدهما لكننايته كما تقرر
شيخنا قال البرماوى وكانت فى جانب المذمى ابتداء كالقسامة مع أنها أيمان - وكلمة باللفظ
الشهادة على الاصح رخصة لعسراقامة البيئة على الزنا وصيانة للانساب عن الاختلاط ولا بد
من بيان سبب نقي الولد (قوله لقول الرجل الخ) أى فهو مجازا من اطلاق اسم الجز
على الكل ثم صار حقيقة شرعية فى الكلمات الخمس ثم توسع فيه فأريد به ما يتم الواقع من الرجل

وسمى بذلك لبعده الزوجين من الرحمة
أول بعد كل منهما عن الآخرة فلا
يجتمعان أبدا وشرعا كلمات معلومة
جعلت حجة للمضطر الى قذف من لطح
فراشه وألحق العار به وسببت هذه
الكلمات لعان القول الرجل عليه
لعنة الله ان كان من الكاذبين
وطلاقه فى جانب المرأة من مجاز
التغليب واختير انقطعه دون لفظ
الغضب وان كانا موجودين فى اللعان
لكون اللعنة متقدمة فى الآية
الأكبرية ولان اعانه قد ينقل عن اعانها
ولا ينقل عن

والمرأة تغلبا كما قال الشارح (قوله والاصل فيه) أى الدليل عليه قبل الاجماع قوله تعالى فى أوائل سورة النور والذين يرمون أزواجهن أى يقذفونهم بالزنا (قوله الآيات) أى الى قوله من الصادقين وفى نسخة الآية والمراد به جنسها لأن المذكر آيات (قوله وسبب نزولها ذكرته) أى مفصلا فلا يشاقى أنه سبب أى ملخصا بقوله لأن النبى قال لهلال ابن أمية الخ قال شيخ الاسلام فى شرح الروض وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحابة فقال له صلى الله عليه وسلم البيعة أوحده فى ظهره فقال إذا رأى أحدنا رجلا على امرأته ينطلق يلتمس البيعة ففعل النبى صلى الله عليه وسلم يكره لك فقال والذى بعثك بالحق نبيا فى لصادق ولينزلن الله ما يبرى ظهورى من الجلود فنزلت الآيات وروى أن عويمر الجعفى قال يا رسول الله أ رأيت أن وجدنا مع امرأته رجلا ماذا يصنع إن قتله قتلناه فكيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله نيك وفى صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها فقلنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك فى الصحيح ولهذا جعل بعضهم هذا وسبب نزول الآية ومن قال بالآول حمل هذا على أن المراد حكم واقعك بين مما أنزل فى هلال إذا حكمكم على الواحد حكمكم على الجماعة اه وبعبارة ع ش على مر واختلف العلماء فى سبب نزول آية اللعان هل بسبب عويمر الجعفى أم بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويمر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويمر قد أنزل الله نيك وفى صاحبك قرآنا وقال جمهور العلماء سبب نزولها قصة هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم (قلت) ويحتمل أنما نزلت فيها جميعا فعلمها سائلا فى وقتين متقاربين فنزلت الآية فيها ما ولو سبق هلال باللعان فيصدق أنها نزلت فى ذاؤ ذلك وأن هلالا أوّل من لاعن قالوا وكانت قضيته فى شعبان سنة ثمان من الهجرة اه والجعفى بالفتح والسكون نسبة الى بنى الجعلان بطن من الانصار كما فى باب السبوطى (قوله وهى عين) أى ايمان أربعة حتى انه ان كان كاذبا لزمه أربع كفارات لأن كل كلمة بمنزلة اليمين ولا يزداد خمسة لقوله وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين لانه مؤكدا لما قبله لأنه عين خمسة وهذا هو الذى عول عليه الزيادى وخالف ابن حجر فقال والوجه أنها أى الكفارة لاتعد بة تعدد هلالان المحلوف عليه واحد والمقصود من تكررها شىء التأكيد لا غير اه (قوله بلفظ الشهادة) متعلق بيمين وقيل شهادات ويترتب على ذلك أنه اذا كذب فيها فان قلنا ايمان يلزمه أربع كفارات وان قلنا شهادات لا يلزمه عند الكذب شىء وليس فى الايمان ما يتعدا الى اللعان والقسامة وليس منها ما يكون فى جانب المدعى الا فيهما واذلت رخصة على خلاف القياس للحاجة اليه (قوله فلا يصح لعان صبي) مفرع على قوله وهى عين لأن اليمين منهم ما غير معتدة (قوله ولا يقتضى قذفهما) مصدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف تقديره زوجته ما وقوله لعانا معمول لقوله يقتضى المنق (قوله ولا عقوبة) أى لهم من حد أو تعزير وقال بعضهم ولا عقوبة أى حدا وأما التعزير فيجب بقذفهما فان عزرا قبل الكمال فظاهر والاعزير بعد الكمال (قوله واذا رى) أى سبها وخاض فى عرضها بما ذكره فنبه ذلك برى السهم الحسى بجماع الايلام بكل واستعير الرى الحسى للسب والخوض فى عرضها على سبيل الاستعارة

والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآيات وسبب نزولها ذكرته فى شرح البيهقي وغيره وهى عين مؤكدة بلفظ الشهادة كما هو فى الروضة عن الاصحاب فلا يصح لعان صبي ومجنون ولا يقتضى قذفهما لعانا بعد كمالهما ولا عقوبة كما فى الروضة ولم يقع بالمدينة النبوية لعان بعد اللعان الذى وقع بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم الا فى أيام عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه (واذا رى)

المصترحة الأصلية ثم اشتق من الرمي الحسي رمي بمعنى سب ونهض استعارة تبعية
(قوله أي قذف) من القذف ومعناه لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير أي في مقام
إظهاره ومعرض كسجد فخرج الرمي بغير الزنا كالسرقة وبمقام التعبير إذا شهد أربع بالزنا
فليس قذفا بل شهادة وكذا قذف صبرة لا توطأ فليس قذفا شرعا وإن عز وجل عليه القاديب وخرج
جرح الشاهد لترده شهادته (قوله زوجته المحصنة) وهي البالغة العاقلة المسترة المسلمة العفيفة
عن وطء تحتبه حال تكليفها واختيارها وعلمها بالتحريم والاحصان لغة الشئ وشرا عا بما بمعنى
الاسلام والبلوغ والعقل فقط كافي قوله تعالى فإذا أحسن وجاء بمعنى الحزبة كافي قوله عقب
ذلك فعلمين نصف ما على المحصنات الخ وجاء بمعنى التزويج كافي قوله والمحصنات من النساء الخ
وجاء بمعنى إصابة الخ المصنف في نكاح صحيح كافي قوله تعالى محصنين غير محصنين ولا بشرط
في المحصن هنا الوطء في نكاح صحيح وقيد بالمحصنة نظر القول المتن فعليه حد القذف لأنه شرط
في اللعان فله أن يلاع غير المحصنة لاسقاط التعزير هذا وكان الأولى استأطافه والتعميم ويريد
بعد قول المصنف فعليه حد القذف أو التعزير (قوله صريحا كزيت الخ) والوجه عدم
احتياج نحو زنا ولو طء لوصفه بتحريم ولا اختيار ولا عدم شبهة لأن موضوعه يفهم ذلك
ويؤيده ما يأتي في زيت بك وفي الوطء بخلاف نحو ابلاح الحشفة في الفرج لا بد فيه من ثلاثة
أما الرمي بإبلاجهما في دبر امرأة خلية فهو كذلك كراؤم زوجة فينبغي اشتراط وصفه بنحو الباطنة
ليخرج وطء الزوج فيه فإن اظهر أن الرمي به غير قذف بل فيه التعزير لعدم تسميته زنا أو باطنة
كما هو ظاهر وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من قال لا فرق في قوله أو دبر بين أن يحاطب به
رجلا أو امرأة كما وُلجت في دبر أو وُلج في دبرك والوجه قول قوله بميمه أردت بإبلاجه
في الدبر بإبلاجه في دبر زوجته كما علم مما تقرر فيعزروا أن بالوطى كناية لاحتمال إرادة كونه على
دين قوم لوط بخلاف بالأنط فانه صريح ولو قالت راودني عن نفسي أو نزل إلى بيتي وكذبها
عزرت لا يذنبها بذلك اه شرح م ر بعض تغيير (قوله أو يازانية) الآن يكون هذا اللفظ
مما لا فلا يكون قذفا الابنية اه زى (قوله أو يانحة) كما أفق به ابن عبد السلام وعند
ابن عبد السلام أن قوله يانحة صريح أو بالوطى أو بإعلق أو بإعرض أو بامتنان وبإقليم
أو بأكفن والمعتد صراحة فحة للمرأة وكناية للرجل وعاهود وس ومايون وطلح بكاذ كره
حل على المنهج والمعتد أن يعلق كناية لأن العلق في اللغة التي النفيس واللفظ عند الادلاق
يحمل على معناه اللغوي ومن الكتابة ياقواد وقيل في صريح * (فرع) قال م ر ما قال بين
الجهل بلع الزب فينبغي أن لا يكون صريحا في الرمي بالزنا لاحتمال البلع بالشئ اه ومن
الصريح قوله ما يفرخ زنا وقوله لولد غيره است ابن فلان فهو صريح أيضا بخلاف قوله لولده
لست ابنه فانه كناية اه م على التحرير (قوله في الجبل) ليس قيدافله الاقتصار
على زنا بالهيمز (قوله لأن الزن هو الصعود) انما كان كناية لاحتمال أنه قال بالهيمزة
فيكون قذفا وأن تكون الهيمزة أصلية فلا يكون قذفا قال في الصباح زنا في الجبل زنا
مهموزا من باب تعب وزنوا أيضا صعد فهو زانوا (قوله هو الصعود) أي من جملة معناه
الصعود ويستعمل أيضا في الزنا والانتظار الشرح قصره على ذلك (قوله فصرح قطعا) أي

أي قذف (الرجل) المكلف (زوجته)
المحصنة (بالزنا) صريحا كزيت ولو مع
قوله في الجبل أو يازانية أو زني فربك
أو يانحة كما أفق به ابن عبد السلام
أو كناية كزنا في الجبل بالهيمز لأن
الزن هو الصعود بخلاف زنا في
البيت بالهيمز فصرح لأنه لا يستعمل
بمعنى الصعود في البيت ونحو زادني
الروضة أن هذا كلام البغوي وأن غيره
قال أن لم يكن للبيت درج يصعد إليه
فيها فصرح قطعا أو يافجرة أو
يافاقة أو أنت تحبين الخلو

قوله من باب تعب كذا في نسخة المؤلف
والذي في المصباح من باب تقع اه
هو مثله القاموس اه معناه

وان كان له دوج فكناية والمعمد أنه سريخ مطلقا زى (قوله أولم أجذبك بكرا) هذا فى امرأة لم يعلم لها تقدم اقتضاى مباح فان علم لها ذلك فلا سريخ ولا كناية اه مرحومى (قوله والمحصن الذى يحذفه) احتراز عن المحصن الذى يلزمه الرجم وتقدم الكلام على المحصن قريبا (قوله مكاف الخ) فان فقدت من هذه القيود فالواجب التعزير لا لايذاء قال فى المنهج ومن قدف محصنا حدة أو غيره عزر (قوله حر مسلم) وانما جعل الكافر محصنا فى حد الزنا لانه اهانة له ولا يرد قدف مرتد ومجنون وفق زنا أضافه الى حال اسلامه أو افاقته أو حرية بأن أسلم ثم اختار الامام وقه لان سبب حقه اضافته الزنا الى حالة الكمال لشرح م ر (قوله عفيف عن وطء) عبارة المنهج عفيف عن زنا ووطء محرم مملوك له ووطء فى دبر حليته (قوله عن وطء يحذبه) أى بأن لم يسبق له وطء أصلا أو سبق له وطء لا يحذبه كوطء الشبهة أو البهيمية وثل الوطء الذى يحذبه وطء حليته أو محرمة المملوك فى دبرهما فلا يكون محصنا وان كان لا يحذف بما ذكر ومثل دبر محرمة المملوك قلها كما يعلم من المنهج ولا يشترط عفته عن وطء حليته فى الخيض (قوله فلا يحذف زوجه) أى بل يعزرك لا يتجارأ على سبها وهذا خارج بالمكلف (قوله التى لا تحتمل الوطء) الاولى استناطه لان الصغيرة مطلقا خارجة من المكلف فقوله التى لا تحتمل ليس قيد لان الصغيرة خارجة بالمكلف سواء احتملت الوطء أو لا الا أن يقال فيه بذلك لانه لا يلاع عن الزوج حينئذ لدفع التعزير الذى لزمه بخلاف ما اذا احتملت الوطء فيلاع عن لا يقطع التعزير (قوله ولا البكر قبل دخوله بها) يتأمل هذا ويحرر قاله المرحومى أى لانه ليس فى كلامه ما يخرجها فالظاهر أنه يحذف بقذفها وسيأتى فى كلامه ما يدل عليه قال المدابجى لعل وجهه أن يقال بكارتها تكذب دعواه فصارت كقذف صغيرة لا تحتمل الوطء لكن قد يعكر على هذا ما سأتى فى كلامه أنه لو قذف بكرا وطلقةا ثم تزوجها آخر وقذفها ثانيا ولم تلاعن وجب عليه باللعان القاذفين الجلد والرجم فهذا يدل على أن قذف البكر يؤثر هذا هو الظاهر فأنزل اللهم الآن يصور ما هنا بغير الغوراء وما يأتى بالغوراء (قوله أو التعزير) أى فى قذف غير المحصنة فيلا حظ هذا فى كلامه سابقا (قوله ابن سمعاه) كذا فى خط المؤلف وصوابه كما قاله النووى فى تهذيب الاسماء واللغات ابن سمعاه بسين مفتوحة وحاء ساكنة مهملتين وبالمد اه مرحومى على وزن جراء مؤنث أسحم بمعنى أسود وهى أم شريك وأبوه عبدة بفتح العين والباء الموحدة والمحدثون يسكنونها (قوله البينة) أى تلزمك البينة أو حدة الخ (قوله وله الامتناع) أى من اللعان وهذا معلوم من قول المصنف فعليه حد القذف (قوله ويشترط لصحة اللعان) جله شروط اللعان أربعة سبق القذف أو ما يقوم مقامه من نفي الولد وولاء الكلمات وتلقين القاضى وأن لا يبدل لفظا بآخر وكون سبق القذف شرطا فى اللعان فيه نظر بل هو سبب له (قوله لان اللعان) عليه لقوله ويشترط لصحة اللعان الخ وقوله لان الزوج الخ عله لشرع (قوله فله قذفها) أى يجوز له اذ لم يكن هناك ولد فان كان هناك ولد لم يعلم أنه ليس منه وجب القذف واللعان وهذا القسمان فيما اذا علم زناها أو ظننه فان لم يعلم ولم يظن حرم القذف واللعان ولو كان هناك ولد لانه يلحق بالغوراء (قوله بأن رآها تزنى) الباء ليست للعصر بل بمعنى الكاف لان مثل الرؤية اخبار عدد التواتر لانه يفيد العلم أيضا

أولم أجذبك بكرا ونوى بذلك القذف (فعليه) لها (حد القذف) لا لايذاء وخرج بقيد المحصنة غيرها والمحصن الذى يحذفه مكاف ومثله السكران المتعدى بسكره حر مسلم عفيف عن وطء يحذبه فلا يحذف زوجه الصغيرة التى لا تحتمل الوطء ولا البكر قبل دخوله بها (الا أن يقيم البينة) بزناها فيرفع عنه الحد أو التعزير لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن أمية حين قذف زوجته بشريك بن سمعاه البينة أو حدة فى ظهرك فقال والذي بعثك بالحق نبيا انى لصادق ولينزلن الله فى أمرى ما يرى ظهري من الحق فنزلت آيات اللعان الحديث وهو بطوله فى صحيح البخارى فدل على ارتفاع الحد بالبينة (أو بلائين) لدفع الحدان اختاره لمديث هلال وله الامتناع وعليه حد القذف كما فى الروضة ويشترط لصحة اللعان سبق قذفه زوجته تقديم السبب على المسبب كما هو مستفاد من صنيع المصنف وبه صرح الاصحاب لان اللعان انما شرع لخلاص القاذف من الحد قال فى المهذب لان الزوج يتلى بقذف امرأته لدفع العار والنسب القاسد وقد يتعذر عليه إقامة البينة فجعل اللعان بينة له فله قذفها اذا تحققت زناها بأن رآها تزنى

فلن زناها طنا مؤكدا أو رثه العلم كشباع زناها بزيد معصوم بأقرينة كأن رآهما ولو مرة واحدة في خلوة أو رآهما يخرج من عندهما هي تخرج من عنده أو يرى رجلا معهما مرارا (٣٠) في محل رية أو مرة تحت شعار في هيئة منكورة أما مجرد الاشاعة فقط أو الأقرينة فتارة

بجوزله اتحاد واحد منهما أما الاشاعة تدبشعه عدولها أو من يطمع فيها فلم يفر بشيء وأما مجرد الأقرينة المذكورة فإنه ربما دخل عليها الخوف أو سرقة أو لمع أو نحو ذلك والاولى له كما في زوائد لروضة أن يستر عليها وبطلانها انكرها لمافيها من ستر الفاحشة وأما العترة فإذا ثبت لا ولي ينفقه فإن كان هنالك ولد ينفقه بأن علم أنه ليس منه لزمه نفقه لأن تركه الذي يتضمن استلزامه واستلحاق من ليس منه حرام كما يحرم نفي من هو منه وإنما يعلم ذلك بما أو وطئها ولكن ولدته لدون ستة أشهر من وطئها التي هي أقل مدة الحمل أو لفوق أربع سنين من الوطء التي هي أكثر مدة الحمل فلو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا وان لم يستبرأ بعد وطئه حرم النفي رعاية للقرائن وكذا القذف واللعان على الصحيح لأن اللعان حجة ضرورية لا يخفى سار إليها دفع النسب وقطع النكاح حيث لا ولد على الفرائض المأخوذ وقد حصل الولد هنا لم يبق له فائدة والفراق يمكن بالطلاق بشرع في كيفية اللعان بقوله (فيقول) في الزوج (عند الحاكم) أو نائبه اللعان لا يعتبر بالبحضور والمحكم حيث لا ولد كالحاكم أما إذا كان هناك فلا يصح التحكيم الآن يكون مكلفا رضي بحكمه لأن له حقا في النسب فلا يرضاهما في حقه والسيد في اللعان أمته وعبداه إذا زوجها منه كالحاكم أنه أن يتولى لعان رقيقه (قوله وإذا امتنع المسبب وهو الولد الطاهر وهو اللعان اه معصوم

كما قرره شيخنا (قوله أو رثه العلم) أي قريته (قوله أو يرى رجلا معهما الخ) هذا من جملة القرائن لكن في هذه الصورة يكون الشباع بالزنا مطلقا لا بزيادة فتدبره فيما سبق من أن مثلا (قوله تحت شعار) أي ستر وغطاء قال في المصباح الشعار بالكسر ما ولي جسد من الثياب (قوله والاولى له) هذا راجع لحالة جواز القذف وعدم جوازه قال الخبائي في تصريح بأن له امساكها مع علمه بأنها تأنى الفاحشة (قوله وأما العترة) أي العترة وعدم انشائها والعترة الزلة (قوله كما يحرم نفي من هو منه) ولا يبر من النفي المحرم بل ولا من النفي مطلقا ما يقع كثيرا من العامة أن الإنسان يكتب بينه وبين ولده حجة ويريد بذلك أن يبر منه ولا علاقة له ولا يرثه لأن المقصود من هذه الحجة أن الولد ليس مطيعا لآبيه فلا يسب لآبيه من أفعاله شيء فلا يبطأ بشيء لزم الولد من دين أو تلاف أو غيرهما مما يترتب عليه دعوى ويحتاج إلى جواب لانه انما ينتفي عنه باللعان ع ش على م ر ولو كان ينفق فيما دون الفراق بحيث لا يمكن وصول الماء اليه لم يلحقه أو في الدبر فالراجح أنه لا يلحقه أيضا وليس من الظن بانه من نفسه أنه عقيم على الوجه خلاف القول الروائي يلزمه نفقه باللعان أي بعد قذفها أو نكاحها فبعد كثيرين يكاد أن يجزم بعقمهم ثم يجلبون اه ح وم ر ويؤخذ منه أنه لو أخبره معصوم بأنه عقيم وجب النفي بل ينبغي وجوب النفي أيضا فيما لو لم يكن عتيما وأخبره معصوم بأنه ليس منه اه (قوله فلو علم) كان الاولى أن يأتي بالواو ويجعله فرع مستقلة لا أنه لم يتقدم ما يتفرع عليه (قوله وان لم يستبرأ) أي بحیضة والواو فيه للعالم بخلاف ما إذا استبرأ فان الولد ليس منه فيكون للعلم بأنه ليس منه أربع صور وإنما كان الحكم ما كرى الصورة الاخيرة وان كانت الحامل قد تحمض على المعتقد لما أن ذلك بعيد جدا فأورثه ستة أشهر أنه ليس منه (قوله بعد وطئه) أي القاذف (قوله لدفع النسب) أي لولدي علم أنه ليس منه والنسب في هذه الحالة ثابت أي وإذا امتنع المسبب وهو الولد (١) امتنع السبب وهو القاذف (قوله أو قطع النكاح حيث لا ولد) أي خشية حدوثه من ذلك التلطيع وقوله حيث لا ولد على الفرائض كذا في خط المؤلف رحمه الله تعالى وهي عبارة شرح الروض لكن سقط منها ما سيظهر لك ولعل المؤلف لم يقصد اسقاطه وعبارته شرح الروض لأن اللعان حجة ضرورية لا يخفى سار إليها دفع النسب وقطع النكاح حيث لا ولد خوفا من أن يحدث ولد على الفرائض المأخوذ وقد حصل الولد هنا لم يبق له فائدة ولأن في اثبات زناها تعميلا للولد والطلاق الالسخة فيه فلا يحل ذلك لغرض الاتقان مع امكان القرينة بالطلاق اه مرحومي (قوله وقد حصل الولد) أي مع عدم العلم بأنه ليس منه فلا يأتي له نفقه للعوق له واللعان لا جلد لرب الذي لم يبدل لزمه تمتنع مع حقوقه لتضرر الولد بنسبة أمته للزنا فلذا قال والفراق يمكن بالطلاق (قوله فلم يبق له فائدة) هي ما أشار إليه بقوله لدفع النسب (قوله فيقول) أي بعد تأقن القذف والتمذهب يعتد به (قوله أما إذا كان هنالك ولد) أي ينفقه لعله أنه ليس منه فلا بد من رضاهما بالتحكيم ولا يكتفى براضا أبيه وأمه (قوله إلا أن يكون) أي الولد مكافأ (قوله إذا زوجها منه) أي له (قوله أن يتولى) أي بتلقيه كلمات اللعان (قوله رقيقه) الاضافة للجنس لانهما رقيقان وعبارته شرح الروض لعان رقيقه قال الاجهوري قلت وهذا سر يخفى جواز ذلك

(قوله وإذا امتنع المسبب وهو الولد الطاهر وهو اللعان اه معصوم

وينسب التغليب في اللعان بالمكان والزمان أما القسم الأول وهو التغليب بالمكان فيكون في أشرف مواضع بلد اللعان لأن في ذلك تأثيرا
في الزجر عن اليمين الفاجرة فإن كان في غير المساجد الثلاثة فيكون (٣١) (في الجامع على المنبر) كما صححه صاحب

الكافي لأن الجامع هو المظلم من تلك
البلدة والمنبر أولى فإن كان في المسجد
الحرام فبين الركن الذي فيه الحجر
الأسود وبين مقام إبراهيم عليه الصلاة
والسلام ويسمى ما بينهما بالحطيم فإن
قبل لأشرف مكة أشرف من البيت
أجيب بأن عدولهم عنه صيانة له عن
ذلك وإن كان في مسجد المدينة فعلى
المنبر كافي الآم واختصر لقوله صلى الله
عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا
آتيا ومعه من النار وإن كان في
بيت المقدس فعند الصخرة لأنها
أشرف بقاعه لأنها قبله الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام وفي ابن حبان أنها
من الجنة وتلاعن امرأة حائض أو
نفساء أو متحيرة مسألة يسأل الجامع
لتحريم مكثها فيه والباب أقرب إلى
المواضع الشريفة ويلاعن الزوج في
المسجد فإذا فرغ خرج الحاكم أو نائبه
إليها ويغلق على الكافر الكتابي إذا
ترافعا واليافي بيعة وهي بكسر الموحدة
معبد النصرى وفي كنيسة وهي معبد
اليهود وفي بيت نار مجوسى لايت أصنام
وشي لأنه لا حرمة له وأما القسم الثاني
وهو التغليب بالزمان في المسلم فيكون
بعد صلاة عصر كل يوم إن كان طلبه
حنثا لأن اليمين الفاجرة بعد العصر
أغلظ عقوبة لخبر العيصين عن أبي
هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا
يزكهم ولا هم عذاب أليم وعدمهم
رجلا حلف على عين كاذبة بعد العصر
يقطع بها مال امرئ مسلم

وإن كان أحد الزوجين حرا وليستظرما لو كان العبد لواحد والامة الزوجة لواحد فمن يتولى
اللعان هل سيد العبد أو سيد الامة أو حماير فعان الامر للعاكم حرره والظاهر أنه يتولاه سيد
العبد (قوله في غير المساجد الثلاثة) فيه أن مسجد المدينة اللعان فيه على المنبر أيضا
(قوله في الجامع) احتزبه عن المدارس (قوله والمنبر أولى) لكونه محل الوعظ والزجر
للكونه أشرف بقاع المسجد لأن بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة زى ملخصا (قوله الحجر
الأسود) وسواده طوارئ عليه لما في الحديث أنه نزل من الجنة أشد بيضا من اللبن فسودته
خطايا بني آدم (قوله مقام إبراهيم) وهو الحجر نزل له من الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت
فيرتفع به حتى يضع آله البناء فوق الجدار ثم يهبط به اه ق ل على الجلال (قوله
الحطيم) الحطيم الذنوب أي اذهبها فيه وقبل لأنه حطيم أي مات فيه ألوف من الأنبياء وغيرهم
ولم يكن بالحجر بكسر الخاء مع أنه أفضل من المسجد حوله لأن غالبه من البيت صوناه عن ذلك
وإن خالف فيه عمر رضي الله عنه ولذلك قدم الحطيم وقيل إن في الحجر قبر إسماعيل وأمه هاجر ق ل
وقوله وإن خالف فيه عمر لعذر أي أن فيه تخويفا للمخالف أكثر من غيره اه ع ش على م ر
(قوله على منبري) فيه أن الموحود الآن ليس منبره بل غيره اذ منبره حرق (قوله حائض
أو نفساء) أي أو كانت المرأة جنباً أو الرجل جنباً سم (قوله ويغلق على الكافر) ودخول
الحاكم إلى أما كنهم غير معصية لأنه لحاجة وغير الحاكم مثله لكن باذن بالغ عاقل منهم ومحل
ان خلت عن صور والأفراغ مطلقا ودخولهم مساجدا كعكسه ومن ذلك يؤخذ جواز
تلاعن الكفار في مساجدنا غير المسجد الحرام ق ل وقوله ومن ذلك يؤخذ المخ عبارة سم
ويجوز تلاعن الذميين في المسجد غير المسجد الحرام ولومع حدث أكبر وحديث لا يلوث
المسجد قال ابن الصباغ برضاها فإن رضيت دونه فلهما ذلك أو هو دونها لم يكف اه ولو كان
الزوج مسلما والزوجة ذمية لاعتن في الجامع ولاعتن فيما أعظمه من بيعة أو غيرها فإن رضى
بلعانها في المسجد وقد طلبته جاز بخلاف ما إذا لم يطلبه لأن الحق في اللعان لها ولم يرض هو لأن
التغليب عليها حقه لكن لو امتنع مع رضاه فهل تخير فيه نظر وما ذكره من أن التغليب عليها
حقه قديش كل على ما تقدم عن ابن الصباغ ويقتضى عكس ما ذكره اذ لا تغليب في الجامع
في اعتقادهما في رضاها دونه فتدويت حقه من التغليب بخلاف رضاه دونها لأن غاية أنه يتضمن
اسقاط حقه وهو جازله ولا يقال أنه يتضمن أيضا جملها على ما تعتقده من تعظيم المسجد لوجود
تطير ذلك بعد تسليمه في العكس أعني رضاها دونه مع زيادته بتقويت حقه اه (قوله في بيعة)
متعلق بمحذوف أي باللعان في بيعة وقد انعكس العرف الآن بعكس ما ذكره الشارح
ق ل (قوله وفي بيت نار مجوسى) وروى اعتقاده لأن له شبهة كتاب بخلاف الوثنى اه شيخنا
(قوله بالزمان) عبارة عش ولو في حق الكافر كما قاله البندنجي وغيره وخالف الماوردي
فاعتبر الوقت الذي يعظمونه اه سم بحروقه (قوله كل يوم) المراد أي يوم لأنه لا يتكرر
فالكتابة غير مرادة بدليل قوله الآتى فإن لم يكن الطلب حثيثا في عصر الجمعة لأنه أشرف من
غيره (قوله إن كان طلبه) أي اللعان (قوله وعدمهم رجلا حلف على يمين الخ) على زائدة
والثاني رجل حلف على سبعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب والثالث رجل منع فضل

فان لم يكن طلب حديث فبعد صلاة عصر يوم الجمعة (٣٢) لان ساعة الاجابة فيه كما رواه أبو داود والبيهقي وصححه الحاكم وروى مسلم

أنهم من مجلس الامام على المنبر الى أن تنقضي الصلاة وأما التغليظ بالزمان في الكافر فيعتبر بأشرف الاوقات عندهم كما ذكره الماوردي وان كان قضية كلام المصنف أنه كالمسلم ونقله ابن الرقعة عن البندنجي وغيره * (تنبيه) * من لا يتخذ ديناً كالدهرى والزنديق الذي لا يتدين بدين وعابد الوثن لا يشرع في حقهم تغليظ بل يلاعنون في مجلس الحكم لانهم لا يعظمون زماناً ولا مكاناً فلا ينزحرون قال الشيخان ويحسن أن يحلف من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لانه وان غلب في كفره وجد نفسه مدعنة لخالف مذهب ريسن التغليظ أيضاً في جماعة) أي بحضور جمع (من) عدول أعيان (الناس) وصلحاتهم من بلد اللعان لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ولأن فيه ردعاً عن الكذب وأقلهم كافي المتهاج كاصله أربعة لشبوت الزناهم فاستحب أن يحضر ذلك العدد ويسد أي اللعان بالزوج فيقول (أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيت بزوجتي) هذه (من الزنا) ان كانت حاضرة فان كانت غائبة عن البلد أو مجلس اللعان لمريض أو حيض أو نحو ذلك مماها ورفع نسبها بما عجزها عن غيرها دفعاً للاشتباه وان كان ثم ولي ينفي عنه ذكره في كل كلمات اللعان الخمسة الاتية ليعتق عنه فيقول في كل منها (وأن هذا الولد) ان كان حاضراً أو أن الولد الذي ولدته ان كان غائباً (من الزنا وليس) هو (منى) لأن كل مرة بمنزلة شاهد

مائة فيقول الله اليوم أمنعت فضلي كما منعت فضل مالم تعمل بذالك رواه الشيخان عن أبي هريرة كافي الجامع الصغير (قوله لان ساعة الاجابة فيه) أي في يوم الجمعة وبعبارة م ر لانه يومها أشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كما في رواية صحيحة وان كان الشهر أنها فيما بين جلوس الخطيب وفراغ الصلاة على ما مر في الجمعة ومقابلها أحد أو أربعة قولاً والراجح منها أنها في ما بين جلوس الخطيب على المنبر الى فراغ الصلاة قل وقوله في ما بين جلوس الخطيب قبل الشروع في الخطبة لا الجلوس بين الخطبتين وألحق بعضهم بعصر الجمعة الاوقات الثمينة كشهرى رجب ورمضان ويومى العید وعرفة وعاشوراء اه (قوله من مجلس الامام) أي الأول (قوله وان كان قضية كلام المصنف) فيه أن المصنف لم يترس لتغليظ بالزمان اه وفي الوسيط واطلاق الشيخين وغيرهما التغليظ بالزمان وكونه بعد العصر بقية منى أنه لا فرق فيه بين المسلم والكافر ونقل ابن الرقعة عن البندنجي وغيره أن تغليظ على الدوام بالزمان عندنا لا عندهم كما هو قضية الاطلاق المذكور لكن قال الماوردي ان العيين تغليظ عليهم في وقت أشرف صلواتهم عندهم وأما المجوس فليس لهم صلاة مؤقته وانما لهم زمزمة يروونها قربة فان كانت مؤقته عندهم حلقوا في أعظم أوقاتها عندهم وان لم تكن مؤقته سقط تغليظ أعيانهم بالزمان الا أنهم يرون النهار أشرف من الليل ويحلقون نهاراً لا لالامور كره الماوردي أوجه والامساخ لقنهم في البيع والكثاس ونحوها (قوله من لا يتخذ) أي لا يختار (قوله كالدهرى) بضم الدال المهملة كما ضبطه ابن قاسم وبفتحها كما ضبطه ابن شبيب وهو المعطل وقال بعضهم الدهرى بالضم المسن وبفتح المهد وهو من نسب الافعال مدهر قال تعالى وما يهلكنا الا الدهر أي الامر والزمان وهو في الاصل مدة بقاء العالم قال نعلب وبها جميعاً منسوبان الى الدهر وهم ربما غير وافي النسب كما يقال سبيل للمنسوب الى الارض السهلة وبعبارة ح ل الدهرى بالضم والفتح وهو الظاهر هو المعطل أي للصانع (قوله والزنديق) بكسر الزاي بوزن قنديل كما في المصباح (قوله وعابد الوثن) أي الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن كأسد وأسدأ وثان اه مصباح (قوله وان غلب) أي تجاوز الحد في كفره قال تعالى قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم أي لا تتجاوزوا الحد في دينكم بأن تصفوا عيسى وترفعوه فوق حقه اه جلالين أي بأن تجعلوه الها (قوله فيقول) أي بعد التلقين (قوله لمريض) ليس يشهد على المعتدل مثله ما اذا كانت غائبة ولو بلا عذر كما في م ر (قوله في كل كلمات اللعان الخمسة) ظاهره أنه يأتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله ون هذا الولد من الزنا ولا يخفى ما فيه فلعن المراد أنه يأتي فيها بما يناسب كأن يقول وأن لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما ربيت به من الزنا وفي أن الولد من الزنا وليس منى اه رشيدى على م ر (قوله وأن هذا الولد) أو جعلها ان كانت حاملاً وهذا معطوف على قوله فيما ربيت كما في ابن قاسم فيقرأ بفتح الهمزة وهو من مدخول الصدق ويصح أيضاً أن يكون معطوفاً على قوله اني لمن الصادقين معمولاً لا يشهد فهو بفتح الهمزة على كل من الوجهين (قوله وليس هو منى) أبرز الضمير ايضاً (قوله لان كل مرة الخ) لعله لعله لقرنه ذكره في كلمات اللعان قال شيخنا والتعليل ظاهر في المرات الاربع الاول أما الخامسة فمؤكدة لمعادها لانها قائمة مقام

فلو غفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى اعادة اللعان لغيره * (تنبيه) * قضية كلاًه أنه لو اقتصر على قوله من الزنا ولم يقل ليس مني أنه لا يكفي قال في الشرح الكبير وبه أجاب كثيرون لانه قد يظن أن وطء الشبهة زنا ولكن الراجح أنه يكفي كما صححه في أصل الروضة والشرح الصغير واللفظ الزنا على حقيقته وقضيته أيضاً أنه لو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف وهو الصحيح لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقاً ولا خلقاً فلا بد أن يسند مع ذلك الى سبب معين كقوله من زنا أو وطء شبهة ويكثر ذلك (أربع مرات) للآيات السابقة قول الفصل وكثرت الشهادة لتأكيد الأمر لأنها أقيمت مقام أربع شهود من غيره ليقام عليها الحد ولذلك سميت شهادات وهي في الحقيقة أتيان وأما الكلمة الخامسة الآتية فتؤكده لمقاد الأربع (ويقول في المزة) (٢٢) (الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) ندبا

بأن يحذره من عذاب الله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم له لال اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وبأمر رجلاً أن يضع يده على فيه لعله ينزجر فان أي بعدد مبالغته الحاكم في وعظه الا المضي قال له قل (وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين) فيما يميته به من الزنا وبشير اليها في الحضور ويميزها في الغيبة كما في الكلمات الأربع * (تنبيه) * كان من حق المصنف أن يذكر هذه الزيادة ثلاثيهم أن الخامسة لا يشترط فيها ذكر ذلك وسكوته أيضاً عن ذكر الولد في الخامسة يقتضي أيضاً أنه لا يشترط في نفسه ذكره فيها وليس مراداً كما ذكر أنه لا بد من ذكره في الكلمات الخمس وسيكت أيضاً عن ذكر الموالاة في الكلمات الخمس والاصح اشتراطها كما في الروضة فيؤثر الفصل الطويل وهذا كله ان كان قد قذف ولم تنبئه عليه بينة والابان كان اللعان للثني ولد كان احتمل كونه من وطء شبهة أو أثبتت قذفه بينة قال في الاقل فيما يميته به من اصابة غيري لها على فراشي وأن هذا الولد من تلك الاصابة الى آخر الكلمات وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي اياها بالزنا الى آخره ولا تلاعن

مقام شاهد وهو تعليل لكون ذلك في كل مرة وقوله فيما ذكر (قوله احتاج الى اعادة اللعان) ظاهره أنه بعد اللعان جميعه ولو كان اغفال ذكر الولد في المزة الرابعة ولعل وجهه أن الولد بين كلمات اللعان شرط كما يأتي فاذا أغفل ذكره في الرابعة فكان ما أتى به أجنبي فاصل بين الثالثة والرابعة التي يأتي بها بدل الرابعة التي أغفل فيها ذكر الولد اه ع ش (قوله وبه أجاب) لعل بعض العلماء مثل بقوله دل يكفي الاقتصار على الاول ولا يقال لي يكفي وقال شيخنا أي بصيغة الجواب لعله ذكره ما ذكر بصورة سؤال (قوله والشبهة) الظاهر أنه عطف تفسير على ما قبله اذ الشبهة هنا لا تكون الا بالنكاح الفاسد لما علم أنه يشترط في الملاعن أن يكون زوجاً كما قرره شيخنا (قوله وقضيته أيضاً) أي قضية كلام المصنف (قوله أن يسند) أي قوله ليس مني وقوله مع ذلك أي مع قوله ليس مني والاولى حذف قوله مع ذلك لانه معلوم من كلامه وقضيته اشتراط الجمع وليس كذلك كما مر وقوله الى سبب أي كالزنا (قوله للآيات السابقة) اعترض بأن المتقدم آية واحدة وأجيب بأن المراد بالآيات السابقة الشاملة للعان ولعانها (قوله لانها أقيمت) الاولى ولانها الخ تعليل ثان وعبارة م ر ولانها (قوله لمقاد الأربع) أي للاحكام المترتبة عليها وهي الخمسة الآتية في قوله ويتبعها بعانها الخ (قوله فان عذاب الدنيا الخ) ويقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلاً الآية وبذلك قوله عليه السلام للملاعنين حد أبك على الله أحد كما كاذب هل من نائب سم (قوله فان أبي) أي امتنع من كل شيء الا من المضي في تمام اللعان في الخامسة فلم يمنع منه بل استمر عليه (قوله فيؤثر الفصل الطويل) وهو الزائد على سكتة التفسير والمعنى (قوله والاصح اشتراطها) وأما الموالاة بين لعاني الزوجين فلا يشترط شرح المنهج (قوله وهذا كله) الاشارة لقوله السابق فيما يميته به من الزنا (قوله في الاول) أي في الكلمات الخمس (قوله من غير توقف على لعانها) أي كما يقول به مالك وقيل بالتوقف على لعانها وهو لا يظهر الا في الثالث والخامس ولا يعقل في غيرهما (قوله ولا قضاء القاضي) أي كما يقول به أبو حنيفة (قوله مع غيرها) أي مع غيرها هذه الزيادة (قوله حد قذف الزاني) أي ان كان محصناً أو تعزيره ان كان غير محصن وقوله عنه أي عن الملاعن (قوله الان ذكره الخ) واذا لم يذكره وأراد اعادة اللعان لسقوط الحد عنه بقذفه فله الاعادة لذكره ويسقط عنه الحد كما يأتي في الشرح (قوله وجوب الحد) اعلم أن الواجب عليها باللعان الحد وهو اما الجلد ان لم تكن محصنة أو الرجم ان كانت محصنة ولا يتأتى وجوب تعزير عليها باللعان وأما الواجب على الزوج ان لم يلاعن فهو الحد ان كانت محصنة أو التعزير ان لم تكن

المرأة في الاول اذ لا حد للمراة في الاول اذ لا حد (٩) ع م على هذا اللعان حتى تسقطه بلعانها (ويتعلق بلعانه) أي بتمامه من غير توقف على لعانها ولا قضاء القاضي كما في الروضة (خمس أحكام) وعليها اقتصر أيضاً في المنهاج وذكر في الزوائد زيادة عليها كما سيأتي مع غيرها الاول (سقوط الحد) أي سقوط حد قذف الملاعنة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن محصنة ولا يسقط حد قذف الزاني عنه الا ان ذكره في لعانه * (تنبيه) * كان الاولى أن يعبر بالعقوبة بدل الحد ليشمل التعزير (و) الثاني (وجوب الحد)

أى حد الزنا (عليها) أى زوجته
مسألة كانت أركايرة أن لم تلاعن لقوله
تعلى ويدرأ عنها العذاب الآية فدل
على وجوبه عليها لعانه وعلى سقوطه
بلعانه (و) لثالث (زوال القراش)
أى فراش الزوج عنها لاقطاع النكاح
بينهما لما فى الصحيحين أنه صلى الله
عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا يبل
لك عليهما وهى فرقة فسخ كالرصاص
لحصولها بغير لفظ وتحصل ظاهرا
وباطنا وفى سنن أبي داود المتلعنان
لا يجتمعان أبدا * (تنبيه) * تعبر
المصنف بالقراش مراده الروحية
كما مر تبعا لجمع من أئمة اللغة وغيرهم
(و) الرابع (نفي) انتساب (الولد)
إليه أن نفاء فى لعانه لخبر الصحيحين
أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما
والحق الولد بالمرأة وانما يحتاج
الملاعن إلى نفي نسب ولديمكن كونه منه
فان تعذر كون الولد منه كأن طلقها
فى مجلس العقد أو نكح امرأة وهو
بالمشرك وهى بالمغرب أو كان الزوج
صغيرا أو ممسوحا لم يلحقه الولد لاستتالة
كونه منه فلا حاجة فى استنائه إلى لعانه
والنفي فوري كالرد بالغيب بجميع
الضرر بالامسالك الالعدرك أن بلغه
الحر ليلافأخر حتى يصبح أو كان مريضا
أو مجبوسا ولم يمكنه ااعلام القاضى
بذلك أو لم يجده فحرف لا يطل حقه ان
تعسر عليه

قوله قوله الالعدرك بهامش نسخة
المؤلف هذه الاقولة إلى آخرها ليست
من الجريد اه

محضه فلا تلازم بين حد واحد فقد يجب عليها الحد ويجب عليه هو تعبر برأى
محضه والمراد بالتعزير الذى يلاعن لنفيه هو تعزير التكذيب كقذف أمه أو صغيرة قوط وكذا
وأما تعزير التأديب فلا يلاعن لنفيه كقذف صغيرة لا قوطا وقذف من شئت زناه باقر رأيه
أولعان مع امتناعها منه أى من اللعان أمانى الأولى فلا نه كاذب ويرى من الخلف على به
صادق وأمانى الثانية فلا نه صادق فلا حاجة لاطهار الصدق وقد يجب عليها نفي بيمين
كان اللعان لنفي ولد الشبهة (قوله أى حد الزنا) أى الذى ثبت بالان الأربعة (بوله ونى
فرقة فسخ) لا فائدة تترتب على كونها فرقة فسخ وفرقة طلاق الا الاثنان والذمايق لم يملكه تعزير
له وكان الأولى أن يقول وهى فرقة اندساخ لأن هذا الانفساخ لا فسخ (قوله بغير لفظ) هـ
الجاء مع بين فرقة الرضاع وفرقة اللعان أى بغير لفظ دال على العرقه فإذير دم يقارب به العرق
فكيف يقول لحصولها بغير لفظ وحاصله أن المقصود من اللعان اثبات ذهاب نفي الولد والفرقة
مرتبة عليه شيخنا (قوله المتلعنان) هذا التفاعل ليس بشرط لمتى لا يمتنع منه حد
الفرقة سواء لاغت أو لا (قوله لا يجتمعان أبدا) حتى فى البتة قال الرادى على الما فلا يمتنع
له نكاح الملاعنة أبدا ولا وضو للملأين لو كانت أمه واستبرأها بعد شرائها وان ربها
فلا يمتنعها كذايها ودال نكاح ولا ربع تأبى الحرمة لانهم مباحق له وقد بطل اللعان حراف
ولحق النسب فانهم ما يعودان لانهم مباحق عليه وأما حدها فهل يقطع قوله أمه أم لا
لكن فى كلام الامام ما يفهم السقوط وجزم به فى المطلب فلا تحتد ولا تحتاح أى احسن
الزوجية) كذا فى نسخ وفى بعضها الروجة (قوله ذنى الولد) المراد بالذنى لانه لا يمتنع
الجل فبان أن لاجل أولاعن لا ولد فبان فساد نكاحه بان هذا ادعاء فلا يمتنع من
أحكامه كتأبى الحرمة وسقوط الحد عنه سم (قوله وانما يحتاج إلى) هذا امرته بقوله يجب
سبق وان كان ثم ولد بنيه عنه ذكره (قوله يمكن كونه منه) أى شرعا والغرض أنه علم أن ليس
منه بدليل ما تقدم فلا منافاة بين علم كونه ليس منه وامكان كونه منه شرعا (قوله فعدا
أى استحلال شرعاً مع امكان كونه منه عقلا) قوله وهى بالمغرب) أى ولو كان وليا يقطع ما يكاب
وصوله اليها لا لانقول على الامور الخارجة للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه بطلان
النفي اه ع ش (قوله أو كان الزوج صغيرا) أى لا يولد له عادة بأن كان عمره دون تسع سنين
وفيه أن الصغير لا يصح طلاقه والملاعن يشترط فيه ان يكون زوجا يصح طلاقه ولا يمتنع
فى المنهيج فكان الصواب حذفه وقال شيخنا أى ثم لم يصح لعانه (قوله لا سق له كونه
أى شرعاً مع امكان كونه منه عقلا) قوله والنفي فوري) أى الحضور عند القاضي بصلاب له
بأن يقول هذا الولد ليس منى كفى الحلى وعبارة م ر والنفي فوري لانه شرعاً لم يمتنع من
فأشبه الرد بالغيب والاخذ بالشفعة أى الحاكم ويعلمه باتقائه عنه اه فلما ردنا نفي المشروعة
فيه الفور الرفع إلى الحاكم وعلمه بأن الولد ليس منه وليس المر دال على ان عليه
الاحكام لانه لا يكون الا باللعان رشيدى على م ر وعبارة م ر ورح بالنفي اه لا يعتبر
فيه فور (قوله الالعدرك) عبارة شرح م ر ويعذر لعدركا م ر فى اعدار الجمعية فغير م ر ارسال
من يعلم الحاكم فان عجزه فالاشهاد والابطال حقه كغائب آخر السير لغير عدرك م ر حرم

فيه ان ثبت على الدائم الا بطل حقه كماله في آخر بلا عذر في حقه الولد له في حال وانتظار وضعه له تحقيق كونه وان افلوقه علمته رادا
 وآخر ترجمه ميتا فاكفى اللعان بطل حقه من النفي لتفريده (٣٥) فان آخر وقال جهلت الوضع وأمكن جهله

ولم يشهدوا التعيير عذار الجمعة هو ما قاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرب العيب
 والشفعة ان المعتذر عذارها وهو متجه ان كانت أضيق لكنا وجدنا من اعذارهما ارادة
 دخول الحمام ولولا لطيف ما شمل اطلاقهم والاوجه ان هذا ليس عذرا للجمعة ومن اعذارها
 اكل ذى ريش كره ويعد كونه عذرا هنا ولا ينافى كونه عذرا في الشهادة كما يأتى
 لان الوجه عتبه الا لصيق من تلك الاعذار اهـ بجره واهـ وانتظار قاض خير من المتولى
 بحيث لا يأخذ ما لا أصلاً ودون الاول مجرد توهم لانظر اليه أما الخوف من اعلامه جورا
 يحمله على أخذ كل ماله او قدر المهر العادة بأخذ مثله فلا يعد أنه عذر ع ش على م
 (قوله فيه) أى التأخير (قوله وله في حل) هـ هـ استثنى من كون النفي فوريا واذا الاعن
 النفي الحبل فبان عدمه فسد لعاد وحده اهـ (وله فاكفى اللعان) كفى يتعدى الى مفعولين
 يقال حسنته مؤتمه كما يعلم من المتنازعات الفاعل هو الممول الاول واللعان هو المفعول
 الثاني والهمزة همزة التزم (قوله صدق بيته) ولو قال لم أصدق الخبر لم يقبل ان كان عدلا ولو
 في رواية ولم أعلم جواز اللعان صدق ان كان هـ يا وان نشأ مسلمين المسلمين اهـ سم (قوله
 بأجمعهم) عذره شرح المجمع بجمع اهـ مرحوى (قوله من ماء آخر) بالاضافة وعدمها
 الاول أنسب بما بعده وهو قوله منى آخر لك كره بعضهم على قوله منى آخر الاولى أن يقول
 مسا آخر ليشمل منيه فعلى هذا يكون عدم الاضافة أولى (قوله ولو هـ بولد الخ) وقد استشكل
 تصوير هذه المسئلة بما تقدم قريسا من وجوب النفي فوراً وأوجب تصويرها بمن قال القول
 المتقدم في توجيهه للقائى أو له في سلة بعد رفقها بالتأخير كيلى رنحوه زى (قوله جزا الله
 خيرا) أو قال له سمعت ما يسر لك وهذا أى قوله جزا الله خيرا أفضل دعاء يدعو الانسان
 لآخيه مقابلة معروف صنعته معه فيما زيه به كما جاء به الحديث من أسدى اليكم معروف فاكفوه
 فان لم تقدر رواعلى مكافأته فادعوا له (قوله والخامس التحريم) هذا يغنى عن الثالث دون
 العكس لكن الاول وقع في محله فلا يكتفى عن هذا (قوله بقى على المصنف الخ) بجملة ما ذكره
 الشارح خمسة والمتن خمسة فتنه عشرة متعلقة ومتبنة على لعان الزوج فاذا اعنت
 الزوجة تعلق لعانها بقوط الحدتها (قوله بها) متعلق بالزنى قوله فان لم يلاعن ولا بينة
 وعنده أى واحداً أنه قد حد وقوله فطالبه الرجل معطوف على قوله فان لم يلاعن ولا بينة
 وجواب الشرط هو قوله له اللعان فافهم ولا تغتر بتعريف بعض المصحح (قوله المتذوف
 به) أى الزمار قوله بالحد متعلق بطالبه (قوله لاجل الرجل) أى الرجل الرانى المقذوف بالزنا
 وهو متعلق بقوله باللعان (قوله وتابدت حرمة الزوجة) في قذفه لها فلم يجز بينهما ما يتنص
 تأييد الحرمة فاذا طالبه الرجل المقذوف بها وقبلنا بعدم تداخل الحدين وهو الراسخ فله اللعان
 لدفع الحد وصار تأييد تحريمها عليه من جهة لعانه فقط لعدم سبق لعانها اهـ م د (قوله لاسقاط
 الحد) الظاهر أن المراد الحد للزوجة لا جنس فيسقطان بهذا اللعان فليراجع (قوله وان
 عفا أحدهما) أى الزوجة والرجل المتذوف (قوله للمقذوف به) وهو الرانى (قوله زنا
 المتذوف به) فيه الاظهار في مقام الاضمار بأن يقول زناه وكذا يقال في قوله ولا يلاعن
 المقذوف به كما تراه فينا لكن قد يقال ما الفرق بين اللعان لاجل الزوجة حيث ثبت به زناها

صدق بيته ولا يصح نفي أحد أو أمين
 بأن لم يتخلل بينهما سنة أشهر بأن وإذا
 معاً أو يتخلل بين وضعيهما دون ستة أشهر
 لأن الله تعالى لم يجز العادة بأن يجمع في
 الرحم ولدا من ماء رجل وولدا من ماء
 آخر لأن الرحم إذا اشتمل على المنى استد
 فيه فلا يأتى بقوله منى آخر ولو هـ بولد
 كان قيل له تمت بولدك فأجاب بما
 يتضمن اقرارا كأمين أو نعم لم ينف
 بخلاف ما إذا أجاب بما لا يتضمن اقرارا
 كقوله جزا الله خيرا لان الظاهر أن
 قصده مكافأة الدعاء بالدعاء (و) الخامس
 (التحريم) أى تحريمها عليه (على
 الابد) فلا يحل له تسكحها بعد اللعان
 ولا وطؤها بملك اليمين لو كانت أمة
 واشترها لقوله صلى الله عليه وسلم
 في الحديث المار لا سبيل لك عليها أى
 لا طريق لك اليها ولما روى الحديث
 الآخر المتلعنان لا يجتمعان أبدا
 * (تنبيه) * بقى على المصنف من
 الاحكام أشياء أخر لم يذكرها وقد تقدم
 الوعد ذكرها منها سقوط حد قذف
 الرانى به عى الزوج ان سمع في لعانه
 كما رت الإشارة اليه فان لم يذكره
 في لعانه لم يسقط عنه حد قذفه لكن له
 أن يعيد اللعان ويذكره فان لم يلاعن ولا
 بينة وحد قذفها بطلها فطالبه الرجل
 المقذوف به بالحد وقلنا لا يصح انه يجب
 عليه حدان فله اللعان وتابدت حرمة
 الزوجة باللعان لاجل الرجل فقط ولو
 ابتدأ الرجل فطالبه بحد قذفه كان
 له اللعان لاسقاط الحد في أحد وجهين
 يظهر ترجحه بناء على أن حقه يثبت
 أصلاً لا تبعالها كما هو ظاهر كلامهم وان

عفا أحدهما فلا أثر لما لا يحقه وحيث قلنا يلاعن للمقذوف به لا يثبت بلعانه زنا المقذوف به ولا يلاعن المقذوف به وانما فائدته
 سقوط الحد عن القاذف

ومنها سقوط حصانها في حق الزوج ان امتنعت من اللعان ومنها تشطير الصداق قبل الدخول ومنها أن حكمها حكم الماشية بالتشليل
يلحقها طلاق ويحل للزوج نكاح أربع سواها ومن يحرم جمعها كلها كختمها وعقبتها وغير ذلك من الأحكام المرتبة على البيئته وان لم
تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضي ولا على لعانها بل يحصل بمجرد لعان الزوج ومنها أنه لا نفقة لها وان كانت حملا وانما الحمل
بلعانه كما جزم به في الكافي * (فرع) * لو قذف زوج زوجته وهي بكر ثم طلقها وترتجت ثم قذفها الزوج الثاني وهي ثيب لم لاعانها ولم تلعن
جلدت ثم رجعت (ويسقط الحد عنها) أي حد الزنا الذي وجب عليها بتمام لعان الزوج (بأن تلعن) بعد تمام لعانه كما هو مستند من ألفاظ
السقوط لانه لا يكون الا فيما وجب ولم يجب عليها (٣٦) الا بتمام لعانه وباشرط البعدية جرم في الروضة ودل عليه قوله تعالى ويذرا

عنها العذاب الآية (فتقول) بعد
أن يأمرها الحاكم في جمع من الناس
كحاشن التغليظ في حقه كما تر (أشهد
بأنه ان فلانا هذا) أي زوجها ان كان
حاضرا وتعيظه في الغيبة كما في جانبها
(لمن الكاذبين) على (فيما رمانى به
من الزنا أربع مرات) لقوله تعالى
ويذرا عنها العذاب أن تشهد أربع
شهادات بالله الآية (وتقول في المرة
الخامسة بعد أن يعطها) أي يبالغ
(الحاكم) نذبا في هذه المرة بالخوف
والتحذير كأن يقول لها عذاب الدنيا
أهون من عذاب الآخرة ويأمر
امراة تضع يدها على فمها العليا أن تنجز
فان أثبت الالمضي قال لها قولي (وعلى
غضب الله ان كان من الصادقين)
فيما رمانى به كما في الروضة * (تنبيه) *
أفهم سكونه في لعانها عن ذكر الولد
أنها لا تحتاج اليه وهو الصحيح لانه
لا يتعلق بذكره في لعانها حكم فلم يفتح
اليه ولو تعرضت لم يضر * (تمت) *
لو بدل لفظ شهادة بحلف ونحوه
كأن قسم بالله أو أحلف بالله الى آخره
أو لفظ غضب بلعن أو غيره كالأبعاد
وعكسه بأن ذكر الرجل الغضب
والمرأة اللعن أو ذكر اللعن أو الغضب
قبيل تمام الشهادة لم يضر ذلك اتساعا
للنص كما في الشهادة والحكمة

واللعان لأجل المقدوف حيث لم يثبت به زناه قال م د والفرق بين الزوجة والاجنبي حيث
ثبت عليها الزنا بلعانه ولم يثبت على الاجنبي ولو كان اللعان لأجله فقط أن الرجل يتلى عادة
بقذف زوجته لدفع العار والنسب الفاسد بخلافه في الاجنبي وأن اللعان أقيم مقام البيعة
بالنسبة للزوجة ولا كذلك بالنسبة للاجنبي (قوله في حق الزوج) أي في حق غيره فهي محصنة
(قوله ان امتنعت من اللعان) فان لا عنت لم تسقط حصانها في حقه ان قذفها بغير ذلك ارنا
كأن قال أنت زنت بعد اللعان لان قذفها أو أطلق اه م د (قوله ومنها تشطير الصداق)
لان الفرقة من جهته (قوله ولا يتوقف ذلك) أي جيع ما تقدم من الأحكام الا أن هذا أكثر
مع ما سبق وذر في ذلك نظره لعلارة الرض برمتها كما تزره شيخنا (قوله ثم لاعنا) أي الزوجان
الزوجة وهذا بعيد أنه لا يشترط في الملاعن أن يكون زوجا وقت اللعان بل وقت القذف ونحوه
وكذا اللعان اذا أناها ثم لا عنها النبي ولذا وحل وقوله ولم تلعن أما اذا لعنت سقط عنها الحد
(قوله جلدت) أي للزوجة ورجعت أي للثاني ولا يقدم الرجم على الجلد ثلاثين وبعوت حق
الاول (قوله جزم به) لأجله لقوله به ويمكن أنه بدل من قوله باشرط الخ (قوله ويرأونها
العذاب) أي العذاب بلعانه (قوله بعد أن يأمرها) أي يلحقها كلمات اللعان (قوله في جمع
من الناس) أي نذبا (قوله عن ذكر الولد) كان تقول وأن هذا الولد مني (قوله لم يضر)
جواب لو (قوله وانزال العقوبة الخ) أي فالغضب لا بد فيه من عقاب بخلاف اللعن فعناء
الابعاد عن الرحمة أعظم من أن يكون معه عذاب أو لا (قوله أعط العقوبة) أي جنس العقوبة
قال للجنس وبعبارة شرح المنهج بأعطاء العقوبتين وهي واضحة (قوله ثم استلحقه) ليس قيدها
والمعتمد عدم وجوب القصاص وان لم يستلحقه كما سيأتي في الجبايات (قوله بحدوث عتق) أي
فان من شرط المحسن الاسلام والحرية وقذف غير المحسن الواجب فيه التعزير بحدوث شيء
من الشروط أو زواله بعد القذف لا يغير حكمه السابق ومراد الشارح بقوله بحدوث عتق أي
في كل من القاذف والمقدوف وكذا قوله ورق وأما قوله اسلام أي في المقدوف لانه لم ي
يترتب عليه فائدة لان القاذف لا يختلف حذمه بالاسلام والكفر فقوله الشارح في القاذف
والمقدوف راجع للآيتين

• (فصل في العدد) •

آخرها الى هنا لانها تثبت بعد اللعان والطلاق ووسط الايلاء والظهار بينهما لانها كما باطلا
في الجاهلية والعدو اسم مصدر لا يعتد بالمصدر الا بعد الاداء والاصل فيها لأب ر السنة والاجماع

في اختصاص لعانها بالغضب ولعان الرجل باللعن ان جريمة الزنا أعظم من جريمة القذف فقوله بل الاعظم مثله وهو الغضب وهي
لان غضبه تعالى ارادة الانتقام من العصاة وانزال العقوبة بهم والاهن الطرد والبعد نخص المرأة بالتزام أعظم العقوبة ولونى الذي ولدا
ثم أسلم لم يتبعه في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه واسلامه وورثه وانقضت النسبة ولو قتل
الملاعن من نفاذ ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بحدوث عتق أو ورق أو اسلام

وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو واضح وقولهم لا يكفر جاحدا لانها غير
ضرورية يظهر حملها على بعض تفاصيلها وشرحت أصالة صونا للتسبب عن الاختلاط وكررت
الاقرء الملحق بها الا شهر مع حصول البراءة بواحد استظهارا أى طلبا لظهورها وشرعت لاجله
وهو براءة الرحم واكتفى بهم مع أنهم الاتقيديين البراءة لأن الحامل قد تحيض لكونه نادرا
وهي من الشرائع القديمة وقوله لأن الحامل تعليل للنفق وقوله لكونه أى حيض الحامل
راعية أى الكذب في انقضائها من الكناز كما في الزواجر (قوله مأخوذة من العدد) أى لغة
وهو المتبادر من قوله وهي في الشرع (قوله غالبا) لا يظهر التقييد بالغلبة مع التقييد بقوله
من الاقرء أو الا شهر ويمكن أن يكون احترازه عن اعتماد الامة بشهر ونصف كما أفاده شيننا
ثم رأيت المدافع ذكر مانعه قوله غالبا يرجع لقوله على عدد احترازه عن وضع الحمل فانه
لا عدد في صورته وعن عدة الامة بشهر ونصف مثلا اه ومثله ع ش (قوله تبرص)
التبرص الانتظار كما في المختار والمراد به هنا التمهل والسبر وما المانع من جعله بمعنى الانتظار
أى انتظار براءة رجها فيمن تحبل وقوله المرأة الخ يخرج بها الرجل فلا عدة عليه قالوا الا في
حالتين الحالة الاولى اذا كان معها امرأة وطلقاتها طلاقا رجعيا أراد أن يتزوج من لا يجوز له
الجمع بينها وبينها كاختها وعمها وخالتها الحالة الثانية اذا كان معها أربع زوجات وطلق واحدة
منهن طلاقا رجعيا وأراد التزوج بحامسة فلا يجوز له ذلك في الحالتين المذكورتين الا بعد
انقضاء العدة اه وفي كون العدة واجبة على الرجل في الحالتين المذكورتين نظر ظاهر فتمت
وغايته أن العدة واجبة على الزوجة وأن الزوج يتنقض عدها حتى تنقضي عدها اه م د
على النحر يرمع ريادة (قوله لمعرفة براءة رجها) أى فيمن يولد له وقوله أو لتجمعها الخ أى
في فرقة الموت وهذه أمثلة انفراد كل قسم عن الآخر وقد يجتمع التعبد مع التجمع في فرقة
الموت عن لا يولد له أو كانت على الدخول وقد تجتمع براءة الرحم مع التجمع فيمن يولد له
في فرقة الموت وقد تنضم الشريعة كما في هذا المثال لان العدة فيها نوع من التعبد أبدأ واجتماع
الاقسام بعضها مع بعض مأخوذة من ذكر أولانها مانعة خلو فتجوز الجمع والتعبد هو ما لا يعقل
معناه عبادة كان أو غيرها اقول الزركشي لا يقال فيها تعبد لانها ليست من العبادة المحضة غير
ظاهر كما في شرح م ر قال سبحانه والمراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذا معدا وضع الحمل يدل
عليها ظنا (قوله أو لتجمعها) أى فيمن مات عنها قبل الدخول ومثله المسح أو بعده وكان
صبيا أو كانت صغيرة بما لم يلام الشارح فيما يأتي والمراد بالتجمع النحر (قوله وشرعت
الخ) لا يشمل نحو الصغيرة زغير الدخول في عدة الوفاة ح ل وأجيب بأن حكمه لا يلزم
اطرادها (قوله وتخصيها) أى الانساب وهو عطف تنسيق على ما قبله وقوله من الاختلاط
أى الاشتباك لانه قد تقدم أن الرحم اذا دخله مني الرجل استنقه فلا يقبل منيا آخر فلا يتصور
اختلاط ما بين (قوله رعاية لحق الزوجين) حتى ازوجة النفقة والسكنى في العدة وحتى
الزوج عدم اشتباها معاهما الغير وقال بعضهم اما الزوج فظاهر وأما الزوجة فاعتبار أنه يعلم
بالعدة من أى الزوجين الولد وحينئذ فلا اشكال وأما الولد لاجل أن يتم أبوه وقوله والثاني كح
الثاني أى لاجل أن يعلم هل الولد منه أولا (قوله من النساء) بيان للواقع (قوله متوفى عنها

جمع عدة مأخوذة من العدد لا شتمالها
على عدد من الاقرء أو الا شهر غالبا وهي
في الشرع اسم للعدة تبرص فيها المرأة
لمعرفة براءة رجها أو لتعبد أو لتجمعها
على زوجها والاصل فيها قبل الاجماع
الآيات والاخبار الآتية وشرعت
صيانة للانساب وتخصيها من الاختلاط
رعاية لحق الزوجين والولد والنساء كح
النسب والمغلب فيها التعبد بدليل أنها
لا تنقضي بقر واحد مع حصول
البراءة به (والعدة) من النساء كح
ضربين متوفى عنها

وغير متوفى عنها) لفظ متوفى في الموضوعين على صيغة المذعول وائب اساعل عنهم من وقت نص
فرقة الوفاة بالمشكاح الصحيح كما قاله سح أما الفاسد فن لم يقع فيه وجه الاشياء فيه ونزاع هو دونه
شبهة وفيه ما في فرقة الحى اه مر (قوله انفصال كله) حتى يمتد المتصل به مر ولوله انت فيه
وعبارة مر د قوله انفصال كله الا الشعر فانه ان بقى في الجوف لم يؤثر بخلافه لو من متعة وقد
انفصل كله ما عدا الشعر فانه يؤثر ومثله الظن اه سم وفي عش على مر أى ولو على غير متعة
الا دى بأن كان من زوجها وخلق على غير صورة الآدمى ولزوم غير متوفى لانه
الحمل منه أى من الزوج لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لان الشرط ان يلقى العدة ولو
احتمالا وهو موجود هنا اه بمر وفه (قوله توأمين) أى بينهما دون ستة أشهر ولو كان بينهما
انقضت بالثالث ان كان بينهما وبين الاول دون ستة أشهر فاقوه ون كان بين الاول والثاني
سنة أشهر فأكثر وبين الثاني والاول دونها لحقاه دون الثالث رانقضت عدها بالثالث
بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقها أى المشيران لخمسة
آخر وانقضت عدها بالاول وكذا اذا كان ما بين كل واحد منهما ستة أشهر اه دى وانما لئلا
همزة اسم المجموع الولدين فأكثر فى بطن واحد من جميع الحيوان وبهم تركب لانه مر
توأمة دقود وتثنية توأمين كما فى الشارح فاعترضه بأنه لا تثنية له رهنما بتس امر
التوهم بلا همز والتوأم بالهمز وان تثنية الشارح انما هى للمهموز لا غير اه اب جرح ثلث
(قوله ولو بعد الوفاة) أى ولو كان انفصال التوأم الثاني بعد وفاة الأول من شدة احدهما
قبل موت الزوج لانه يقال عليها وددت ولدا بعد موت زوجها (قوله فهو مية يد ترأى) ل
جعلها هنا من باب المطلق والمقيد وفيما يأتى من الخاس والعام لان الموجود دونه هو به
ولا عموم له بل هو مطلق والموجود فيما يأتى عام وهو المطلق وفيه ان يكون
معناه وزوجات الذين يتوفون بدليل يربس فيكون عاماً كقوله والامانات هرا كونه
عليه والعموم بالنظر اليه لاللفعل وكتب بعضهم على قوا فهو مية يد مراد به
كما سيعبر به فيما يأتى فهو مية يدان نظراً لعل الواقع صلة للموصول وهو وفون
الفعلى من باب المطلق لانه نكرة معنى ومخصص انظر للموصول لان المودع مية يد
للتفنن (قوله والذين الخ) مبتدأ أو يتوفون صلة بوجه بتر بصر خبر لكان لعل
الخبر ليس عين المبتدأ لان المبتدأ الذين وهم الأزواج ويتربصن اجمع لزوجات وبنات
على تقدير مضاف قبل المبتدأ أى وزوجات الذين الخ وبضمهم نظراً لهذا المنافاة قد رتب
الاية الاولى من باب التخصيص لان الجمع الماعرف من صيغ العموم فيمناسبه
(قوله وعسرا) أى من الايام والليالي (قوله لسبعة) بالتصغير (قوله لا يشترط) بأن يملح
تسع سنين مر د (قوله فان الانتير محل المنى) أى احداها محل المنى وفى ابن الى المعتمد
والثانية وهى اليسار محل لشعر اللحية على المعتمد وامل هذا بان باراغاب راله قد جرد
له اليسرى وله ما كثر وشعر كذلك شرح مر د (قوله دله) د عسرا على دله دى
(قوله ان أباعيد) وكان مجتهد قسوى ولا يشدح ذلك فى منصبه لاد عدو بتهديد اعداء
الضعيف ويستفاد من قول الشارح على المذهب وقد وافقه الاصحاح على

وغير متوفى عنها) سبب التسمية - رحمه الله
اعالى فى تقسيم الاحكام الالوية طريقة
محسنة مع الاختصار - بدأ بالضرب
الاول فقال (فالموتى عنها) حرة كانت
توأمة (ان كانت حاملاً) يولد لى الحى الميت
(فعدتها بوضع الحمل) أى انفصال كله
حتى تانى توأمين ولو بعد الوفاة لقوله
تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن
يضعن جهن فهو مقيد لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة
أشهر وعشراً لقوله صلى الله عليه وسلم
لسبعة الاسلية وقد وضعت بعده موت
زوجها بنصف شهر قد حلت فانكحى
من شئت منق عليه ولا يولد له
يلحق الميت ما لو مات صبى لا يولد له
عن حامل فان عدها الاشهر لا بالوضع
لانه منق عنه بقينا لعدم اراله وكذا
لوماته مسوح وهو المقطوع جميع
مسكروه وأتية من حامل فعدتها
الاشهر لا بالوضع اذ لا يلحقه ولد على
الاحمال لانه لا ينزل فن الاثنين محل
فى السرى تدفق بعد انفصاله من الظهور
بأنه ماله ولادة * (قائدة) * حكى

شافعيان وقوله وقضى به أي بلحق الولد بالمسوح وقوله بالخدم أي من يخدم النساء وهو
المسوح لأنه كان لا يخدمه وفي ذلك الزمان إلا المسوح وهذا على قراءته بالخاء المعجمة ويصح
قراءته بالخاء المهملة والباء المعجمة جمع حاذم وهو من قطع ذكره وبني أنثياه كما قرره شيخنا ح ف
(قوله ابن حريويه) ففتح الخاء المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الواو
وسكون الياء كعمرويه (قوله قلند) بضم القاف وتشديد اللام مكسورة أي ولي (قوله إلى هذا
القاضي) الإشارة إلى الخارج وعليه قوله تعالى تلت الجنة فهو عهد خارجي علمي كقولهم
خرج الامة إذا لم يكن في البلد الا هو (قوله بالخدم) أي الطواشبة (قوله محبوبا) بأن
استدخلت مائه (قوله خصيته) قال في المنتار قال أبو عمر والخصيتان البيضتان والخصيان
الحلستان اللتان فيهما البيضتان وقال الاموي الخصية البيضة فاذا ثبتت قلت خصيان بلاتاء
(قوله) للحقمة الولد) وقيل لا يلحقه لأنه لا مائه ودفع بما تر أي لأن وعاء المني وهو الخصيان
موجود (قوله وينزل مارقيا) هذا موجود في المسوح (قوله حرة) أي ولوفى ظنه وان
- لف الواقع كما في مدة الحياة قاله م ر وخالفه زى اه قال (قوله صبي) أي لم يبلغ
أو ان الاحلام اه برماری (قوله أربعة أشهر) أي بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من
غير زنا بأن تكن من شبهة لان عدة الحمل مقدسة تقدمت أو تأخرت عن الموت بأن رطنت بشبهة
في أثناء العدة وحات فانها تقدم عدة الشبهة وبعد وضع الحمل تبقى على ما مضى من عدة الوفاة
اه (قوله وعشرا) أي تزيد عشرا فهو مقدر انزل محذوف هذا على كون عشرا في كلام
المسح منسوب بالواو لا يصح أن يكون منفعول لا دعه لعدم العامل وفي بعض النسخ وعشرا بالرفع
مع حذف على أربعة وهي ظاهرة قال زى وكان حكمه هذا المدد ما مر ان النساء لا يبرهن
عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فم ترد عليها في تفجعهن وزيدت العشرة استظهارا ثم رأيت
شرح سلم ذكر أن حكمه ذلك ان الأربعة بها يتحرك الحمل وتنفع الروح فيه وذلك يستدعي
ظهور رجل ان كان اه بجره وقوله ذكر أن حكمه ذلك الخ هذه حكمه والحكمة لا يلزم
اطرادها لان هذه الحكمه سائتة عما لو مات عنها قبل الدخول أو كانت أمة لان عدتها شهران
وخمسة ايام أو كانت صبيحة لا تسأل أو آيسة (قوله من الايام) فيه أنه نص على العشرة ايام
فقط فيتوهم منه أنه لا يكتفى بالعشرة ايام وان كانت الليالي تسعة بأن تقدم اليوم الاوّل على
الليلة مع أنه لا يكتفى بذلك بأن مات بفجر أوّل يوم في الشهر مثلا فان الأربعة أشهر تسع ليال
فتكمل أوّل ليلة من الشهر الخامس فتكون العشرة أوّل اليوم من الشهر الخامس فتكون
ناقصة ليلة فتكمل من ليلة الحادي عشر وحذف الاء من العشرة مع كون المعدود مدكرا
لجواز حذفها عند حذف المعدود وبعبارة شرح المنهج أي عشر ليال بالياء هو هي أظهر والمراد
أربعة أشهر وعشر من الايام بلياليها لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان عدة
الحمل دة تدمة تقدمت أو تأخرت عن الموت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بمضي
الشهر مع وجوده لأنه لا حرمة له ولهذا لو تكح حامل من زنا مع نكاحه قطعوا وجزأه الوطء قبل
الوضع على الاصح ولو زنت في العدة وحات من الرأى تقطع العدة ولو جهل حال الحمل حل على
اندم زنا كما نقله الشيخان عن الروائي وبه أفتى القفال وباجزم صاحب الانوار وقال الامام

ابن حريويه قلند قضا مصر وقضى به عليه
المسوح على كتفه وطاف به الاسواق
وقال انظر والى هذا القاضي يلحق الولد
الزنا بالخدم ويلحق الولد بمحبوبه باقطع
جميع ذكره وبني أنثياه فتعتمد الحامل
بوضعه لبقاء أو عينة المني وما فيها من
القوة المحيية للدم وكذا مسلول خصيته
وبني ذكره يلحقه الولد فتقضى به العدة
على المذهب لان آلة الجماع باقية قد
يبالغ في الايلاج فيلته وينزل ماء رقيقا
(وان سكنت) أي المعتدة عن وفاة
(حائلا) وهي بمنزلة مكسورة غير
الحامل (فعدتها) ان كانت حرة وان لم
توطأ أو سكنت صغيرة أو زوجة
صبي أو مسوح (أربعة أشهر وعشرا)
من الايام

شافعيان وقوله وقضى به أي بالحق الولد بالمسوح وقوله بالخدم أي من يخدم النساء وهو
المسوح لانه كان لا يخدمه هـ في ذلك الزمان الا المسوح وهذا على قراءة بالخاء المعجمة ويصح
قراءته بالخاء المهملة والبدال المعجمة جمع حاذم وهو من قطع ذكره وبقي انشاء كما قرره شيخنا ح ف
(قوله ابن حروب) بفتح الخاء المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الواو
وسكون الياء كمرويه (قوله قلد) بضم القاف وتشديد اللام مكسورة أي ولي (قوله الى هذا
القاضي) الاشارة لما في الخارج وعليه قوله تعالى تلك الجنة فهو عهد خارجي علمي كقولهم
خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا هو (قوله بالخدم) أي الطواشيه (قوله محبوبا) بأن
استدخلت ماءه (قوله خصيتاه) قال في الفتاوى قال أبو عمر والخصيتان البيضتان والخصيان
الجلدان اللتان فيهما البيضتان وقال الاموي الخصية البيضة فاذا ثبتت قلت خصيان بلاتاء
(قوله يلحقه الولد) وقيل لا يلحقه لانه لا ماله ودفع بما ذكر أي لان وعاء المني وهو الخصيتان
موجود (قوله وينزل ما رقيتا) هذا موجود في المسوح (قوله حرة) أي ولوف ظنه وان
خالف الواقع كفاف مدة الحياة قاله م ر وخالفه زي اه قل (قوله صبي) أي لم يبلغ
أوان الاحتلام اه برمزي (قوله أربعة أشهر) أي بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من
غير زنا بأن كل من شبهة لان عدة الحمل مقدمة تقدمت أو تأخرت عن الموت بأن وطئت بشبهة
في أثناء العدة وحلت فانها تقدم عدة الشبهة وبعد وضع الحمل ينبي على ماضى من عدة الوفاة
اه (قوله وعشرا) أي وتزيد عشرا فهو مقول ان جعل محذوف هذا على كون عشرا في كلام
المفسر منسوبا ولا يصح أن يكون مفعولا معه لعدم العادل وفي بعض النسخ وعشرا بالرفع
معطوف على أربعة وهي ظاهرة قال زي وكان حكمه هذا العدد ما مر ان النساء لا يصرن
عن الروح أكثر من أربعة أشهر فم ترد عليا في تجميعهن وزيدت العشرة استظهارا ثم رأيت
شرح مسلم ذكر أن حكمه ذلك ان الاربعة بها يتحرك الحل وتنفع الروح فيه وذلك يستدعي
ظهور رجل ان كان اه بحرقه وقوله ذكر أن حكمه ذلك الخ هذه حكمه والحكمة لا يلزم
اطرادها لان هذه الحكمه ساكنة عما لومات عنها قبل الدخول أو كانت أمة لان عدة أشهر ان
وخمسة ايام أو كانت صغيرة لا تحبل أو آيسة (قوله من الايام) فيه أنه نص على العشرة ايام
فقط فيه وهم منه أن يكتب بال عشرة ايام وان كانت الليالي تسعة بأن تقدم اليوم الاول على
اليام مع أنه لا يكتب بذلك بأن مات بغير أول يوم في الشهر مثلا فان الاربعة أشهر تنقص ليلة
فتكمل بأول ليلة من الشهر الخامس فتكون العشرة أول اليوم من الشهر الخامس فتكون
ناقصة ليلة فتكمل من ليلة الحادى عشر وحذف التاء من العشرة مع كون المعدود مذكرا
لجواز حذفها عند حذف المعدود وعبارة شرح المنهج أي عشر ليال بالباء هي أظهر والمراد
أربعة أشهر وعشر من الايام بلياليها لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان عدة
الحمل مقدمة تقدمت أو تأخرت عن الموت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بمضى
الاشهر مع وجوده لانه لا حرمة له ولهذا لو نكح حاملا من زنا أصبح نكاحه قطعاً وجازله الوطء قبل
الوضع على الاصح ولو زنت في العدة وحلت من الزنا لم تقطع العدة ولو جهل حال الحمل حل على
ان من زنا كما نقله الشيخان عن الروابي وبه أفق القفال وجزم صاحب الانوار وقال الامام

ابن حروب به قلده قضاء مسرور وقضى به لحمله
المسوح على كتفه وطاف به الاسواق
وقال انظر الى هذا القاضي يلحق أولاده
الزنا بالخدم ويلحق الولد بحبوا باقطع
جميع ذكره وبني انشاء قمتة مستأجل
بوضعه لبقاء أو عسة المني وما فيه من
القوة المحيلة للدم وكذا ماسل خصيتاه
وبني ذكره يلحقه الولد فتقضى به العدة
على المذهب لان آلة الجماع باقية نقد
يبلغ في الايلاج فليتلذذ وينزل ما رقيقا
(وان كانت) أي المعلقة عن وفاة
(حائلا) وهي به حرة مكسورة غيرة
الحامل (فعدة) ان كانت حرة وان لم
توطأ أو كانت صغيرة أو زوجة
صبي أو مسوح (أربعة أشهر وعشرا)
من الايام

يحمل على أنه من وطء شبهة تحسبنا للظن وبه جزم صاحب التمييز قال شيخنا شيخنا وقد جمع
بينهما يحمل الاول على أنه كالزنا في أنه لا تنقضي به العدة كما تقرر والثاني على أنه من شبهة
فلا تحذف عنها عن تحمل الاثم بقريئة آخر كلام قائله اه سم (قوله والذين يتوفون) قال
الشو برى يقال توفي فلان وتوفي اذ مات فن قال توفي معناه قبض ومن قال توفي معناه توفي
أجله أى استوفى عمره واستكمل عليه قراءة على رضى الله عنه يتوفون بفتح الياء (قوله
يتربصن الخ) فيه مضاف محذوف تقديره زوجاتهم وبه تحصل المطابقة بين المبتدأ وهو قوله
والذين لأنه المذكور وبين الخبر وهو قوله يتربصن أو يقدر زوجات الذين الخ كما تقدم (قوله
وعشرا) أى عشر ليل بالأيامها كما عبر به في شرح المنهج وانظر كيف افسر العشر في الآية
بالليالي وفسر العشرة في كلامه بالايام وعادة البر ماوى قوله أى عشر ليل فسر العشر بذلك
لأنها والمراد بالأيامها وانما اختير الليلي لانها غرر الشهور وأشار بقوله بالأيام الى دفع ايهام
اخراج اليوم العاشر من المدة (قوله الحاملة من غير الزوج) أى أن كان زنا أو وطء شبهة
فإن كان من زنا فعدتها بالاشهر في الحال وإن كان من وطء شبهة فعدتها بالاشهر بعد وضع ذلك
الحمل كما تقدم عن سم (قوله وصية) أى أو صوا وصية الخ (قوله بالاهله) وعبارة مروجش
عليه وتعتبر الاشهر بالاهله ما لم يمت أثناء شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام فعدت ثلاثة
بالاهله وتكمل من الرابع أربعين يوما ولو جهلت الاهله حسبها كاهله وأما لو بقي منه عشرة
فقط فعدت بأربعة أهله بعدها ولو ناقص (قوله انتقلت الى عدة وفاة) أى مع عدم ضمان
ما تقدم (قوله المعتدة عن فرقة طلاق) أى وقد وطئها الزوج ولو بجنونا ومكرها وإن ذن الوطء
في الدبر وكذا بدكر أشل خلافا لما أفتى به بغوى وكالوطء استدخل المني المحترم حال خروجه
ولو باعتبار الواقع فيعاينها ويخرج بوطء زوجته طائفا بها أجنبية فاستدخلته زوجة أخرى
أو أجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاده وان عكسنا في العكس لأن ذلك هو الاحتياط فيها وهل
خروجه باستئناسه كخروجه بالزنا يجامع حرمة كل منهما لذاته حتى لا تجب العدة باستدخاله
ولا يلحقه الولد المتعقد منه فيه نظر سم ثم قال في مسئلة المكروه بعد اطالة الكلام فيها ونقله
عن الشهاب م ر بأنه أفتى بعدم لحوق الولد لعدم احترام وعده بدليل الاثم به لأن الاكراه
لا يبيحه وقضيته عدم وجوب العدة أيضا ولا اشكال على هذا في عدم المحقوق وعدم وجوب
العدة في مسئلة الاستئناس كما لا يخفى وقوله المحترم حال خروجه أى خلافا لابن حجر حيث اشترط
الاحترام دخولا وخروجا وقوله فاستدخلته الخ قال في شرح الروض وقول الاطباء ان المني
إذا ضربه الهواء لا يعتد منه الولد غاية ظن وهو لا ينافي الامكان ولا يلتفت اليه قال الريا دى
والمتقدم عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب بوطء المكروه والمعدة وجوب العدة بالزنا لا لئلا
دون الملبان اه رجائي ولو مسح شخص ومعه زوجة هل تعتد بعدة الوفاة أم بعدة الحياة
ينظر فإن مسح حجرا كالأوبعضا وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الوفاة وإن مسح
حجرا كالأوبعضا وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الطلاق فإن مسح البعض
كذا والبعض كذا فالعبرة بالنصف الاعلى ولو مسح نصفه طولا وجزا ونصفه الآخر طولا
حيوانا ينبغي ان يكون كالومسح كله حيوانا سم نقلا عن م ر فلو اعتدت زوجة المسوخ

له وله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن
أربعة أشهر وعشرا وهو محمول على
الحرائر كما مر وعلى الحاملات
بقريئة الآية المدة مدة وكالحاملات
الحاملة من غير الزوج وهذه الآية
ناخبة لقوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون أزواجا وصية
لأزواجهم متاعا للحول فإن قيل
شرط النسخ أن يكون متأخرا عن
المسوخ مع أن الآية الاولى متقدمة
وعنده متأخرة أجيب بأنها متقدمة
في التلاوة متأخرة في النزول وتعتبر
الاشهر بالاهله ما أمكن ويكمل
المنكسر بالعدد كظناؤه فان خفيت
عليها الاهله كالجبوسة اعتدت بمائة
والاثني يوم ولو مات عن مطلقة رجعية
انتقلت الى عدة وفاة بالاجماع كما حكاه
ابن المنذر ومات عن مطلقة بائن فلا
تنتقل لعدة وفاة لانها ليست بزوجة
فتكمل عدة الطلاق وخرج بقيد
الحرمة الامة وسأق في كلامه ثم شرع
في العسر الثاني فقال (وغير المتوفي
منها المعتدة عن فرقة طلاق

وترجعت بغيره وانتقلت تركته لبيت المال أو لورثته وعاد ذلك الممسوخ إلى أصله لا تعود له
 زوجته ولا تركته بخلاف ما لو حكم القاضي بموت المفقود واعتدت زوجته وترجعت وقسمت
 تركته ثم تبين بعد ذلك عدم موته فإن زوجته وتركتها يعودان له اهـ مبداني وقوله فيما تقدم
 كالوطء استدخال المني المحترم الحاصل أن المراد بالمني المحترم حال خروجه فقط على ما اعتده
 م ر وان كان غير محترم حال الدخول كما إذا احتلم الزوج وأخذت الزوجة منه في فرجها
 ظانه أنه مني أجني فإن هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب العدة به
 إذا طلقت الزوجة قبل الوطء على العقد خلافا لابن حجر لأنه يعتبر أن يكون محترماً في الحالين
 كما قرره شيخنا وبعبارة م ر دخل منه المحترم وقت الانزال ولا أثر لوقت استدخاله
 كما أتى به الوالد وان نقل الماوردي عن الأصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد
 صرحوا بأنه لو استنبي بجبر فأمنى ثم استدخلته أجنبية عالمة بالحال أو أنزل في زوجته
 فساقت بنته فأنت بولد لحقه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على الزنا بأمره فحملت منه لم يلحقه
 الولد لانا لا يعرف كونه منه والشرع يمنع نسبه منه اهـ وفي قول على الجلال مانعه والمراد
 المني المحترم بأن يكون حال خروجه محترماً لذاته في ظنه أو في الواقع فتشمل الخارج بوطء
 زوجته في الحيض مثلاً وباستمنائه بيدها أو بوطء أجنبية يظنها حليمة أو عكسه أو بوطئ شبهة
 كسكاح فاسد أو بوطئ الأب أمه ولومع علمها فإذا استدخلته امرأته ولو أجنبية عالمة
 بحاله وجب به العدة ولحق به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء وخروج بذلك الحرام
 في ظنه والواقع معاً كالزنا والاستمناء بيد غير حليمة وألحق به شيخنا الخارج بالنظر أو الفكر
 المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان ظنه غير محرم كما في شرح شيخنا لكن تقدم عن
 الزركشي أن الولد الحاصل به من زوجته لاحق به منسوب إليه وهو ظاهر من حيث القرأش
 اهـ قال سم وليس من الذي خرج على وجه الحل منه الذي أخرجه بيده من لوف الزنا لان عدم
 الاثم فيه لعارض فلا نظر إليه فلا يلزم بسبب استدخاله العدة ولا يثبت به النسب اهـ ولو وطئ
 زوجته ظاناً أنها أجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت هذا الماء وزوجة أخرى
 وجبت العدة أيضاً فيما يظهر سم وصورة ذلك أن يتزوج امرأة ثم يطأها يظنها أجنبية
 وأن وطأها ياها زنا ثم طلقها ولم يتفق له وطؤها سوى ذلك فتجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر
 لكون الوطء بقصد الزنا فيقال لا عدة عليها لكونها مطلقه قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب
 عدة اعتباراً بكون الموطوءة في نفس الامر زوجة وما تخيل بعض ضعفة الطلبة من أن المراد
 أن من وطئ بذلك الظن وجب عليها أن تعتد مع بقاء الزوجية وحرم على زوجها وطؤها قبل
 انقضاء العدة فهو مما لا معنى له لانه ان نظر إلى كون الوطء باسم الزنا فلا حرمة له وان نظر
 إلى كونه زوجة في نفس الامر لم يكن وطؤه موجبا للعدة فتنبه له فانه دقيق (قوله أو فسخ)
 المراد به ما يشمل الانفساخ بقرينة ذكر الرضاع واللعان قاله شيخنا ثم قال ويحتمل عطف رضاع
 على طلاق والامر حينئذ ظاهر (قوله زواجاً كان أو غيره) المناسب حذف هذا التعميم
 لأن كلاماً في المفارقة فقوله أو غيره مراده الموطوءة بشبهة وهو لا يناسب (قوله كنفى
 بلعان) الكاف استقصائية لأن الكلام في الحرمة فلا ترد الأمة لأن ولدها انما ينفي بالحلف

أو فسخ بعيب أو أراضاع أو لعان
 (ان كانت حاملاً فعدهم بالوضع الحمل)
 لقوله تعالى ولأولاد الإجمال أجلهن
 أن يضعن حملهن فهو مخصوص لقوله
 تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن
 ثلاثة قروء ولأن المعتبر من العدة براءة
 الرحم وهي حاصلة بالوضع بشرط
 إمكان نسبه إلى صاحب العدة زوجاً
 كان أو غيره ولو احتسب لا كنفى بلعان
 لانه لا ينافي إمكان كونه منه

لا باللعان (قوله كما اذا مات مسمى) هو تنظير لا تمثيل لان فرض الكلام في فرقة الحياة اه
 مرحومى وكتب بعضهم على قوله كما اذا مات مسمى الخ فيه أن كلامنا في المعتدة عن الفرقة
 في الحياة لا فرقة الموت فالمناسب أن يقول كما لو نسخت بعيب صبا (قوله أو مسموح) أى
 ولو ساقها حتى نزل ماؤه في فرجها ع ش على مر (قوله من النكاح) الاولى من امكان
 اجتماعهما كما قاله شيخنا (قوله وكان بين الزوجين الخ) مفهوما أنه بمجرد أن يكون بين
 الزوجين مسافة تقطع في تلك المدة ووضعه لذلك يلحقه وليس كذلك بل لا بد منه ذلك من
 معنى أقل مدة الجل من امكان الاجتماع (قوله أو لفوق أربع سنين من الفرقة) هذا محله
 في مجهول البقاء أما اذا تحققنا البقاء بأن أخبرنا بالجل معصوم كالخضرو لم يوجد وضع ولا وطء
 فانه ينسب له وتنقض به عدتها كما قاله سم وقال انه حق ان شاء الله تعالى اه اج (قوله
 وان اتنى عنه) أى لعدم تصديقه لها فيما ادعته (قوله واستثنى من ذلك) أى من قولهم
 لا أثر لزوج بعضه (قوله اذا حرجان) أى بعد خروج بعضه فقط في المستثنى (قوله اذا مات)
 في خط المؤنث بالحق النعل تاء التأنيث والصواب اسقاطها كما في شرح الروض مرحومى
 ويمكن أن توجه نهضة المؤلف بأنه لما جنى عليها ماتت الجنين بسبب موتها قتلت
 وعبارة الاجهورى ويمكن توجيه الثانية على بعد بأن ماتت بالجنابة عليها ماتت الولد وحيداً
 فان كانت الجنابة عمداً وتوفرت الشروط اقتصر منه ووجب دية للولد والا فديتان لها وللولد
 فليست أمثل والظاهر تعلق قوله بالجنابة بماتت اه مذهبى قال شيخنا فعل وجوب الغرة دون الدية
 ان لم يصح قبل موته (قوله بعد صياحه) أى وقد خرج بعضه (قوله على غير القوابل) أى
 وأخبرها أربع منهن أو رجلا فلما أخبر بذلك واحدة حل له أن يتزوج بها باطناً كما في حل
 وعبارة مر في شرحه بعد قول المتأخر بأن أخبرها أقوال عبروا بأخبار الباطن فليكتف بقابله كما هو
 الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم واذا اكتفى بالأخبار الباطن فليكتف بقابله كما هو
 ظاهر أخذنا من قولهم لمن غاب زوجها فأخبرها عدل بموته أن تتزوج باطناً اه وقوله أن تتزوج
 باطناً يؤخذ من ذلك أن محل الاكتفاء بالقابله بالنسبة للباطن أما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت
 إلا بأربع من النساء أو رجلين أو رجلاً وامراًتين ثم رأيت في شرح الروض شرح بالأربع
 بالنسبة للظاهر (وفي ابن حجر * لا فرع) * اختلافوا في السبب لاسقاط ما يصل لحد نفخ الروح
 فيه وهو مائة وعشرون يوماً والذي يتبعه وقال ابن العماد وغيره الحرمة ولا يشك عليه جواز
 العزل لوضوح الفرق بينهما بأن المني حال نزوله محض جاد لم يتهيأ للحياة بوجه بخلافه بعد
 استقراره في الرحم وأخذته في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم
 انه يكون بعد اثنين وأربعين ليلة أى ابتداءه ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله
 كما صرح به كثير من وهو ظاهر اه وقول ابن حجر والذي يتبعه الخ في شرح مر في أنهات
 الاولاد خلافه وقوله وأخذته في مبادئ التخلق قضية أنه لا يحرم قبل ذلك ومحموم كلامه
 الاول بخلافه وقوله ويحرم ما يقطع الحمل من أصله أما ما يطيئ الحمل مدة ولا يقطعه من أصله
 فلا يحرم كما هو ظاهر بل ان كان لعذر كترية ولد لم يكره أيضاً ولا كره ع ش على مر (قوله
 ولكن قلن) أى القوابل جمع قابله وهى التى تتلقى الولد عند وضعه والمراد أهل الخبرة بذلك

ولهذا الواستلحقه لحقه فان لم يمكن نسبه
 اليه لم تنقض بوضعه كما اذا مات مسمى
 لا يتصور منه الانزال أو مسموح عن
 زوجة حامل فلا تعتد بوضع الحمل
 كما مر وكذا كل من أتت زوجته
 الحامل بولد لا يمكن كونه منه كأن
 وضعته لدون ستة أشهر من النكاح
 أو لا كثر وكان بين الزوجين مسافة
 لا تقطع في تلك المدة أو لفوق أربع سنين
 من الفرقة لم تنقض عدتها بوضعه لكن
 لو أدعت في الأخيرة أنه راجعها
 أو جدد نكاحها أو وطئها بشبهة
 وأمكن فهو وان اتنى عنه تنقض به
 عدتها ويشتراط انفصال كل الحمل
 فلا أثر لخروج بعضه متصلاً ومنفصلاً
 في انقضاء العدة ولا في غيرها من سائر
 أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله ولظاهر
 الآية واستثنى من ذلك وجوب الغرة
 بظهور شئ منه لأن المقصود تحقق
 وجوده وجوب القود اذا حرجان
 وقبته وهو حى وجوب الدية بالجنابة
 على أمه اذا مات بعد صياحه وتنقض
 العدة بميت وبمضغه فيها صورة آدمى
 خفية على غير القوابل لظهورها
 عندهن فان لم يكن في المضغة صورة
 لا ظاهرة ولا خفية ولكن قلن هى أصل
 آدمى ولو بقيت لتصورت انقضت
 العدة بوضعه على المذهب المنصوص
 لحصول براءة الرحم بذلك

ولوذ كورا وأقلمهم في النساء أربع ويكنى إخباراً واحدة في الجواز باطنا وأما في الظاهر فلا بد
من اثنين وقال ع ش علي م ر لا بد من أربع ولو اختلف الزوجان فقالت كان السقط الذي
وضعه مما تنقض به العدة وأنه كسر الزوج وضاع السقط قال قولها قولها بينهما لأنها مأمونة
في العدة شرح المنوف الصغير وعبارة البرماوى ولو ادعت أنها أسقطت ما تنقض به العدة
وضاع السقط صدقت بينهما لأنها مؤتمنة في العدة ولأنها صدقة في أصل الوضع فكذا
في صفته اه وفي ع ش علي م ر ما يفيد قبول قولها ولو بدون عيّن ونصه يقبل قول المرأة
في وضع ما تنقض به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال أنه أربع اه (قوله مسئله
النصوص) أي لأن فيها ثلاثة نصوص الأول انقضاء العدة الثاني عدم وجوب الفترة الثالث
عدم شؤيد الاستيلاد (قوله فانه) أي الشافعي وقوله نص هنا أي في باب العدد (قوله
وعلى أنه لا تجب فيها الفترة) وكذا لا تجب إذا كانت مصورة ولم يعلم أنه كان ذار روح فلا تجب
الفترة فيمن لم يمت بالجنابة يقينا إذا الأصل براءة الذمة اه حناوى (قوله والأصل براءة الذمة)
عبارة م ر وانما لم يعتد بها في الفترة وأمة الولدان مدارهما على ما يسمى ولدا (قوله وخرج
بالمضغة العلقه) فلا تنقض بها العدة أي ان لم يكن في العلقه صورة خفية والافتقار إليها
العدة كما قاله حج في شرحه على المنهاج قبيل كتاب الصلاة ولم أره في واقعه ولا من خالفه وعبارته
ثم وإطلاق الأصحاب أن العدة لا تنقض بعلقه محمول على الأغلب أنه لا صورة فيها خفية اه
(قوله وقع في الاقتاء) أي اقتاء النوى (قوله اختلف العصريون) أي معاصرو الشيخ
النوى (قوله والظاهر الثاني) معتمد مراده بالثاني قوله ولا تنقض (قوله واستعنتنا)
بالبسماء لمفعول وقوله فأجبتنا ذلك أي الثاني وهو أنها لا تنقض عدتها مادام في بطنها أي
ولو خافت الزنا ويجب على زوجها نفقتها وغيرها كالكفى وإن طالت المدة وله مراجعتها
في الطلاق الرجعي وفي سم على حج ولو استمر في بطنها مدة طويلة ونضرت بعدم انقضاء العدة
وكذا لو استمر حيًا في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطء
ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى
لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع وهذا هو الذي
يظهر وهو حق إن شاء الله اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه ~~الكنى~~ ينى الكلام
في الثبوت بما إذا فانه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدة عليها كان الظاهر من
ذلك انتفاء الحمل وأن ما تجده في بطنها من الحركة مثلا ليس مقتضيا لكونه حيا نعم ان ثبت ذلك
بقول معصوم كعيسى وجب العمل به اه ع ش علي م ر * (فرع) * الحمل المجهول لا تنقضه
المرأة لاحتمال أنه من شبهة ولا تنقض به العدة ولا يمنع صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من
الوطء معه لاحتمال أنه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شكت هل الواطئ زوج
أو أجنبي بشبهة أو زنا أو استدخلت ما وشكت هل هو محترم أم من زوج أو أجنبي قل على
الحلال (قوله مما مر) من كل فسخ أو أنه ساخ (قوله بالمعنى المتقدم) أي وهي غير الحامل
وانما قال ذلك لأن الحائل يطلق على المانع (قوله فعدتها ثلاثة قروء) أي وان اختلفت
وطاول ما بينها وكذا لو كانت حاملا من زنا اذ حمل الزنا لا حرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يكن

وهذه المسئلة تسمى مسئلة النصوص
فانه نص هنا على أن العدة تنقض بها
وعلى أنه لا تجب فيها الفترة ولا يثبت فيها
الاستيلاد والفرق أن العدة تنقض
براءة الرحم وقد حصلت والأصل
براءة الذمة في الفترة وأمومية الولد
انما تثبت بجعل الولد وهذا لا يسمى ولدا
وخرج بالمضغة العلقه وهي متى
يستحيل في الرحم فيصير دما غليظا
فلا تنقض العدة بها لأنها لا تسمى حيا
* (فائدة) * وقع في الاقتاء أن الولد لو مات
في بطن المرأة وتعد نزوله بدوا أو غيره
كما يتفق لبعض الحوامل هل تنقض
عدتها بالأقراء ان كانت من ذوات
الأقراء أو بالأشهر ان لم تكن من ذوات
الأقراء أو لا تنقض عدتها مادام
في بطنها اختلف العصريون في ذلك
والظاهر الثاني كما صرح به جلال
الدين البلقيني في حواشي الروضة قال
وقد وقعت هذه المسئلة واستفتينا عنها
فأجبتنا بذلك انتهى وبذلك قولنا
نعالى وأولات الأجناس (وان كانت) أي
أن يضعن حملهن (وان كانت) أي
المعقدة عن فرقة طلاق وما في معناه
مما مر (حائلا) بالمعنى المتقدم (وهي من
ذوات) أي صواحب (الحيض فعدتها
ثلاثة قروء) جمع قروء

لحوقه بالزوج حمل أنه من زنا كما نقلناه وأقرأه أي من حيث صحة نكاحهما معه وجواز وطء
 الزوج لهما أمان حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على أنه من شبهة فإن أتت به لأمكان منه
 لحقه كما اقتضاء إطلاقهم وصرح به البلقي وغيره ولم يتبعه الإبلان ولو أقرت: منهم من
 ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الاشهر لا يقبل لأن قولها الاول يتضمن
 أن عدتها لا تنقض بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنها بخلاف ما لو قالت لأحيض زمناً رضاع
 ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمناً فيقبل **كما أفق** بجميع ذلك الواو درجه الله تعالى
 لأن الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن امكانه وهي مقبولة فيه وإن خالفت عاداتها اه
 شرح م ر والعبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطئ لا بحال الواقعة حتى لو وطئ أمة غيره
 يظنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو حرة يظنها أمة اعتدت بقر واحد وهو استبراء
 لا عدة أو زوجته الامه اعتدت بقرتين لأن العدة حققة فنيط بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر
 وإن اعترض بأن المنقول خلافه اه **حج** وهو أنها أي الحرة التي ظنها زوجته الامه تعتد
 بثلاثة اقراء احتياطاً كما جزم به م ر وهو المعتمد والحاصل أن ظنه الحرة يؤثر وظنه الرق
 لا يؤثر اه م ر وبعبارة قل على المحلى قوله فعدة حرة أي في ظنه أو في الواقع اه (قوله
 حقيقة) أي لغة وقوله في الحيض والطمهر بطريق الاشتراك (قوله في الاصطلاح) أي
 اصطلاح فقهاء الشافعية خلافاً للحنفية في قولهم هي الحيضات (قوله وقوله تعالى
 فطلقوهن الخ) في الاستدلال به شيء لأننا ليست نصاً في أن المراد بالاقراء الاطهار لأن المراد
 بها فطلقوهن في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وهذا يصدق بالحيض كما قال به أبو حنيفة
 اه واللام بمعنى في كما في قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه (قوله يماز
 في الحيض) أي في بابه (قوله فيصرف الاذن) أي في الطلاق (قوله طاهراً) أي واه
 جامعها في ذلك الطهر أولاً وإن لم يكن سنياً (قوله لأن بعض الطهروان قل الخ) هذا يقتضي
 أن اطلاق القرء على بعضه حقيقة وليس كذلك فكان الاولى أن يسلك ما قاله في شرح الم
 بأن يقول ولا بعد في تسمية قرأين وبعض الثالث ثلاثة تسمية البعض قرأين مجاز التغليب
 لاحقيقة كما فسر قوله تعالى الحج أشهر معلومات الخ (قوله قال تعالى الخ) أي ولأننا لو لم
 نعد قرأ لكان أبلغ في تطويل العدة عليها من طلاقها في الحيض وإنما أمر ابن عمر بالطلاق
 في الطهر إذا لم يحسها ليعين أنه السنة في الطلاق لالعدة لأن مقصودها البراءة وهي حاصله
 بطريان الحيض بعد الطهر وإن وجد المس فتعين أن يكون القيد لأجل السنة في الطلاق
 وصورة المسئلة إذا بقي من الطهر بعد وقوع الطلاق بقية فالانطبق على آخره انفاء أو قال
 أنت طالق آخر طهرك لم يعتد به على الاصح اه وملى كبير (قوله هو المحتوش) بفتح الواو
 اسم مفعول أي الذي احتوشه وأحاط به دمان وفي الصباح احتوش القوم بالصيد أحاطوا به
 (قوله أودى نفاس) كأن تكون حاملاً من الزنا ثم تطلق وهي حامل منه ثم تضع فلا تنقض
 العدة بوضعه لانه لا ينسب لصاحب العدة ثم انها حملت من الزنا أيضاً ووضعت فطهر
 بينهما يعتد قرأ ثم تعتد بعد ذلك بقرأين آخرين وصدق على هذا أنه طهر بين نفاسين قال
 والمعتبر هو كون الثاني من الزنا وأما الاول فيصح أن يكون من شبهة كما ذكره حل بل يصح

وهو لغة بفتح القاف وضمها حقيقة
 في الحيض والطمهر ومن اطلاقه على
 الحيض ما في خبر النسائي وغيره بتبرك
 الصلاة أيام أقراءها (وهي)
 في الاصطلاح (الاطهار) كما روي عن
 عمر وعلى وعائشة وغيرهم من العبادة
 رضى الله تعالى عنهم أجمعين وقوله
 تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق
 في الحيض يحرم **كما متر** في الحيض
 فيصرف الاذن الى زمن الطهر فإن
 طلق طاهراً وبقي من زمن طهرها
 شيء انقضت عدتها بالطمع في حيضة
 ماله لأن بعض الطهروان قل يصدق
 عليه اسم قرء قال تعالى الحج أشهر
 معلومات وهو شهران وبعض الثالث
 أ وطلقت في حيضة رابعة ولا يحسب
 بالطمع في حيضة قرأ بناء على أن
 طهر من لم تحض قرأ بدي حيض
 الطهر هو المحتوش بدي نفاس كما
 أ وحيض ونفاس أودى نفاس كما
 صرح به المتولي وغيره

تصوير ذلك بأن يكون الحمل الأول من غير الشبهة بأن تضع الحمل من زوجها ثم تطلق زمن النفاس أو بعده ثم تحمل من زنا ثم تلد فيحسب ما بين النفاسين قرأ ولا يتعين أن يكون النفاس الأول من زنا بل يصح أن يكون من حلال بأن يطلقها ثم تزني وتضع ولعل المحشى انما صورها بما اذا كان الأول من زنا أيضا ليكون الطلاق حلالا (قوله وعدة متعيرة) أى طلقت أول الشهر فان طلقت في أثناءه والباقي ستة عشر فأكثر حسب قرأ لاستعماله على طهر لا يحال فتكمل بعده شهرين هلالين والأى والا ان طلقت والباقي من الشهر أقل من ستة عشر يوما لم يحسب قرأ فتعدت بعده بثلاثة أشهر هلالية (قوله صغيرة) المراد بها من لم تحض لصغرها أو لعلها أو بجله منه تهاوية الدم أصلا أو ولدت ولم تر دمًا وإن كانت كبيرة في السن فهو اصطلاح لافقها (قوله على أول الشهر) أى بتسليق أو غيره اه برماوى (قوله ان اوتيتن) أى شكيتن فيما تنقضى به عدتهن فتفسير الشارح تفسير باللازم لانه يلزم من الشك عدم المعرفة أسند الضمير فيه للذكور دون الاناث لان العدة شرعت لحق الزوج صيانة لما له كما في ع ش (قوله واللائي لم يحضن) فان قلت هلا جعلت اللاتي عطف على اللاتي وما بينهما خبرا عنهما قلت بآء أمر ان أحدهما أن الخبر مقرون بالفاء تنزيلا منزلة الجواب والجواب لا يتقدم على شرطه فكذلك ما نزل منزلته الثاني أن ذلك يستدعى جواز زيد قائمان وعمره وقد يقال منع هذا قبح اللفظ بخلاف قولك زيد في الدار وعمره فلا قبح فيه اه يس عن ابن هشام اسقاطي على الاشئني (قوله فعدهتن كذلك) أشار بذلك الى أنه حذف المبتدأ والخبر من الثاني لدلالة الأول عليه لكن رجح ابن عقيل في شرح الخلاصة أن المحذوف هو الخبر فقط وهو أولى لانه يرتكب تقديرا الحذف ما أمكن وعلل هذا بحكمة اسناد ذلك لابي البقاء (قوله فان طلقت) مقابل قوله بأن انطابق الخ (قوله في أثناء شهر) أى قبل اليوم الآخر منه والاثلاثة بالالهة كما في السلم (قوله سواء كان الشهر) أى الذى طلقت فيه (قوله من انقطع حيضها) أى قبل الطلاق أو بعده في العدة برماوى (قوله ولا مبالة بطول مدة الانتظار) واستظهر ع ش على م ر أن الرجعة والنفقة يجتذبان الى انقضاء عدتها بالاقراء أى ان حاضت أو بالاشهر بعد بلوغ سن اليأس خلافا للشورى حيث قال بامتداد ما ذكر الى ثلاثة أشهر فقط لأكثر لما يلحق الزوج في ذلك من الضرر وعزاء للرافعي وطريق الخلاص من النفقة أن يطلقها ببقية الثلاث (قوله وان انقطع لاله الخ) فصله عما قبله لاجل قوله على الجديد وعبارة المنهاج وشرحه للمعلى وفي القديم تترتب تسعة أشهر مدة الحمل غالبا وبعدها تعد بثلاثة أشهر وهذا موافق لقول الامام مالك تصبر سنة بيضاء أى خالية عن الدم لأن ضم الثلاثة أشهر للتسعة سنة كاملة وفي قول من القديم أربع سنين أكثر مدة الحمل وفي قول مخترج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور أماراته فيها ثم تعد بالاشهر اذا لم يظهر حمل اه وقوله في القديم وبه قال مالك وأحمد كما في قل (قوله تعرف) قيده لأن الانتطاع في الواقع لا بد له من علة تخصب النبي قوله تعرف كما قرره شيخنا قال البرماوى وتصدق في بلوغ سن اليأس بينهما قالوا وهذه امرأة أتيت فلصبر اه (قوله حتى تصير) أى الى أن تصير الخ والظاهر أنه يدل من قوله الى بلوغ سن اليأس وقوله أى لان الاشهر الخ علة لقوله تصير

وعدة مستحاضة غير متعيرة باقراؤها المردودة اليها وعدة متعيرة ثلاثة أشهر في الحال لا شتمال كل شهر على طهر وحيض غالبا (وان كانت) أى المعتدة (صغيرة أو) كبيرة (آيسة) من الحيض (فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية بأن انطبق الطلاق على أول الشهر قال الله تعالى واللائي يتسنن من الحيض من نسائكم ان اوتيتن فعدهتن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن أى فعدهتن كذلك كما قاله أبو البقاء في اعرابه وقوله تعالى ان اوتيتن هناه ان لم تعرفوا ما تعدت به التي يتسنن ذوات الاقراء فان طلقت في أثناء شهر كملته من الرابع ثلاثين يوما سواء كان الشهر تاما أم ناقصا * (تنبيه) من انقطع حيضها عارض كرضاع أو نفاس أو مرض تصبر حتى تحيض فتعدت بالاقراء أو حتى تبلغ سن اليأس فتعدت بالاشهر ولا مبالة بطول مدة الانتظار وان انقطع لاله تعرف فكالانقطاع لعارض على الجديد فتصبر حتى تحيض أو تبأس * (فائدة) قال بعض المتأخرين ويتعين التفتن لتعليم جهل الشهور وهذه المسئلة فانهم يزوجون منقطعة الحيض لعارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسمونهن بغير ذلك لانقطاع آيسة ويكفون بمعنى ثلاثة أشهر ويستغربون القول بصبرها الى بلوغ سن اليأس حتى تصير عوزا فليحذر من ذلك انتهى أى لان الاشهر انما شرعت للتي لم تحض والآيسة وهذه غيرهما

من بدلها فبطلت اليها كالميم اذا وجد الماء في أثناء العيم فان حاضت بعدها الاولى لم يؤثر لان حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بانها عند اعتدادها بالاشهر من الثلاثي لم يحضن أو الثانية (٤٦) فهي كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح زوجها آخر فانما ائتمت بالاقراءتين

أما الفتى آيسة فان نكحت آخر فلا شيء عليها لان قضاء عتتها ظاهر مع تعلق حق الزوج بها وللشروع في المقصود كما اذا قدر المتعم على الماء بعد الشروع في الصلاة والمعتبر في اليأس يأس كل النساء بحسب ما بلغنا خبره لا طوف نساء العالم ولا يأس عشرينها فقط وأقصاه اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (والمطلقة قبل الدخول بها الاعدة عليها) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتن المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة والمعنى فيه عدم اشتغال رجها بما يوجب استبراء (وعدة الامة) أو من قهارق (بالجل) أي بوضعه بشرط نسبته الى ذى العدة حيا كان أو ميتا أو مضغة (كعدة الحرة) في جميع ما مر فيها من غير فرق لعموم الآية الكريمة (واعتدها بالاقرار) عن فرقة طلاق أو فسح ولو مستحاضة غير متحصية (ان تعتد بقراين) لانها على النصف من الحرة في كثير من الاحكام وانما كملت القراء الثاني لتعذر بعضه كالطلاق اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار الى أن يعود الدم فان عتقت في عدة رجعة فكحرة فتكمل ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة في كثير من الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في عدة يمينونة لانها كالأجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة أما المتحصية فهي ان طلقت أول الشهر فبشهرين وان طلقت في أثناء شهر والباقي أكثر من خمسة عشر يوما حسب قرأ فتكمل بعده شهر هلالى والام بحسب قرأ فتعده بعده شهرين هلالين على المعتمد خلافا للبارزى في اكفائه بشهر ونصف

حيث (واعتدها) بالشهور عن الوفاة قبل الدخول أو بعده (ان تعتد بشهرين) هلالين (وخمسة أيام) بلاليها وياق في الاسكار مائت (واعتدها عن الطلاق) ومافى معناه مما تقدم (شهر) هلالى (ونصف) شه لا مكان النسبة فالأول هو الشهر ونصف

حيث تعدد بشهرين كما مر أن الأشهر في المتبعة قائمة مقام الأقراء وتقدم أنها تعدد بقرأين وكل
شهر قائم مقام قرء (قوله من عند نفسه) فيه إشارة إلى الاعتراض عليه لكنه أجاب عنه بعد
ذلك (قوله ثم قال) أي المصنف (قوله في اليأس) أي ومنه الصغر (قوله أظهرهما ما تقدم)
أي شهر ونصف (قوله به) أي بالاحتياط بالقول الثالث (قوله وقد يقال الخ) أي ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ (قوله ولا شك الخ) هو جواب تسليم أنه لم يطلع عليه في كلامهم لأنه لم يقل
به أحد من الأصحاب بخلاف الجواب الأول (قوله ويراعى الخ) لعل الواو لا فربيع على قوله ولا
شك وقوله الأول أي القائل بشهر ونصف وقوله الوجه الضعيف أي الثاني والثالث والمصنف
راعى الثاني حيث قال ولو اعتدت بشهرين كان أولى فلا اعتراض عليه كما قاله شيخنا ولم يراع
الثالث لثبته ضعفه (قوله لو طلق زوجته) سواء كانت حرة أو أمة والحاصل أنه إن عاشرها
بغير وطء كخلوة أو بوطء فإن كانت رجعية لم تنقض عدتها بالنسبة للحقوق الطلاق وانقضت
بالنسبة للرجعة فلا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر والتوارث فلا توارث بينهما وإن كانت بائنا فلا
عبرة بالمعاشرة بغير وطء كخلوة ولا بوطء بلا شبهة أما إن عاشرها بوطء بشبهة فكالرجعية في أنها
لا تزوج حتى تنقضي عدتها من انقطاع المعاشرة وليست كالرجعية مطلقا فلا يلحقها الطلاق
وله أن تزوج نحو أختها اهـ مد (قوله وعاشرها) المراد بالمعاشرة أن يدوم على حالته التي كان
معها قبل الطلاق من النوم معها ليلا ونهارا واخلوة بها كذلك وغير ذلك قل على الحلال
وقوله بلاوطء فيه أنه إذا عاشر الرجعية ولو بوطء كان الحكم كذلك وحينئذ فلا مفهوم لقوله
بلاوطء وقوله بلاوطء عبارة المنهيج بوطء أو غيره (قوله بلاوطء) ليس بقيد بل لو وطئها كان
كذلك ولا يحد بوطئها كما رجحه الباقي اهـ وقال بعضهم أتى به لتأني الأقوال الثلاثة أولها
تنقضي مطلقا لا تنقضي مطلقا أو تنقضي إن كانت بائنا (قوله فإن كانت بائنا انقضت عدتها
بما ذكر) لأنها إذا كانت بائنا وعاشرها بوطء شبهة كان ذلك كمعاشرة الرجعية أما الرجعية
فلا فرق بين معاشرتها بالوطء أو غيره اهـ (قوله لم تنقض عدتها بذلك) أي بالنسبة للغير لكن
إذا زالت المعاشرة أتمت على ماضى من عدتها قبل المعاشرة إن كان والا فتستأنف اهـ ع ش
ومرحومى وعبارة ح ل بعد قول المنهيج لم تنقض عدتها فإذا زالت المعاشرة بأن نوى أنه
لا يعود إليها كملت على ماضى قبل المعاشرة وهذا يفيد أن المعاشرة لا تنقطع الابالية والظاهر
أنه لو عاد للمعاشرة كانت معاشرة جديدة اهـ فإن لم يمض زمن بلا معاشرة بأن استمرت المعاشرة
من حين الطلاق فتستأنف العدة من حين زوال المعاشرة وعليه يحمل كلام ح ل في القولة
الأخرى بعد هذه وهي مانصه قوله إلى انقضاء عدة أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة
ولا رجعة له في هذه العدة لأن حقوق الطلاق للتعليل عليه اهـ إذا عرفت هذا عرفت أنه لا مخالفة
بين كلام م ر وكلام المرحومى المذكور (قوله ولا رجعة له) وحينئذ فهي كالبائن بعد
مضى عدتها الأصلية إلا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها إيلاء ولاظهار
ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها ويجب لها السكنى ولا يحد بوطئها كما أتى بجمعها الوالد شرح
م ر ويؤخذ منه أنه يجوز له أن ينكح من يحرم جمعه معها كأختها واعتمده الطوخى
(قوله ويلحقها الطلاق) وله أن يتزوج بأختها وبرابعة خلافا للشيخ س ل واعتمده الطوخى

وقال المصنف من عند نفسه (فإن
اعتدت بشهرين كان أولى) أي لأنها
تعد في الأقراء بقرأين في اليأس تعدد
بشهرين بدلا عنهما قال بعض المتأخرين
وما ادعاه من الأولوية لم يقل به أحد من
الأصحاب القائلين بالتصنيف ثم قال
وجعله ما في المسئلة ثلاثة أقوال
أظهرها ما تقدم وثانيها وجوب شهرين
والثالث وجوب ثلاثة أشهر فاختلاف
في الوجوب فإن أراد الأولوية من
حيث الاحتياط على القول الرابع
فلا احتياط إنما يكون بالقول الثالث
ولم يقلوا به أيضا انتهى وقد يقال إن
المصنف قد اطلع على ذلك في كلامهم
ولاشك أن الاحتياط بالشهرين أولى
من الاقتصار على شهر ونصف وإن كان
بالثلاثة أولى ويراعى الأول الوجه
الضعيف فيجعله من باب الاحتياط
(تجئة) لو طلق زوجته وعاشرها بلا
وطء في عدة أقراء أو أشهر فإن كانت
بائنا انقضت عدتها بما ذكر وإن
كانت رجعية لم تنقض عدتها بذلك وإن
طالت المدة ولا رجعة له بعد الأقراء
أو الأشهر وإن لم تنقض بذلك العدة
ويلحقها الطلاق

الجواز اه ولو طلقت استأنفت عدة وأمالومات فهل تنقل الى عدة الوفاة ولا عتاني على
 المنهج (قوله وعاشرها سيدة) المعتمد أنه اذا عاشرها سيدة اسوا كان بالوطه أو غيره
 وسواء كانت باتنا من زوجها أولا كان حكمها كالرجعية كما ذكره م في شرحه فقوله
 الشارح كان كعاشرة الزوج غير ظاهر كما قرره شيخنا ح ف هذا وعبارة شرح المنهج فهو أي
 السيد في أمته كالمقارن في الرجعية (قوله ففيه التفصيل) أي ان كانت رجعية لم تنقض
 عدتها وان كانت باتنا انقضت اه

(فصل فيما يجب للمعتدة)

(قوله وعليها) أي كالأحداد (قوله وقد بدأ بالقسم الثاني) وهو الرجعية أي باعتبار
 ما يجب لها (قوله وللمعتدة الرجعية) نظم ذلك بعضهم فقال
 قد أوجبوا السكنى لذات عدة * من غير تقييد لها بصفة
 ومؤن سوى تغليف يجب * لذات رجعية بلا قيد ويجب
 كذا لبائن بشرط الحمل * في فرقة الحياة فأخطى نظلي

(قوله وأمة) أي وكانت مسلمة له لا ونهارا (قوله السكنى) ثم الصغيرة والامة اذا لم يجب
 نفقة لها أي قبل الفراق فلا سكنى لها ما شرح المنوفي (قوله دون النفقة) والفرق بينهما
 وبين السكنى أن السكنى تحصين مائه فاستوى فيها ل الزوجة وعدمها والنفقة للمتكين وهو
 خاص بالزوجة شرح المنوفي وقوله تحصين مائه هذا لا يثبتل الصغيرة إلا أن بقا له هو يرى على
 الغالب وقد يتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء قاله البرماوى وقوله بالزوجة أي وما
 ألحق بها كالرجعية وتسقط السكنى بمضى الزمان لأنها امتناع لا تخليك بخلاف النفقة وتقدم
 سكنها على الديون المرسله في النعمة كما في شرح م قال ع ش وتقدم سكنها على مؤن
 التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسله في النعمة وينبغي أن هذا اذا كان
 ملكه أو استحق منفعة مدة عدتها بأجرة ويحتمل أنه اذا خلفها في بيت معار أو مؤجر وانقضت
 المدة أنها تقدم بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضا ويحتمل وهو الظاهر أنها تقدم بأجرة
 يوم الموت فقط لأن ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يراحم مؤن التجهيز اه ع ش على م
 قال سم وسكنى المعتدة من رأس المال فان لم يكن تركه سن للوارث التبرع به من ماله
 وللقاضى اسكانها من بيت المال فان أسكنها أحدهما فعليها الاجابة والاسكنت حيث أرادت
 ولو مضت مدة العدة وبعضها ولم تطالب بالسكنى سقطت بخلاف النفقة ولو أسقطت المعتدة
 السكنى لم تسقط لانه اسقاط لما لم يجب لأنها انما يجب يوما بيوم والماضي من حق الله تعالى نعم
 يسقط سكنى اليوم الاول لوجوبها فيه وعبارة م ولو أسقطت حق السكنى من الزوج الحي
 لم يسقط كما أفتى به المصنف لوجوبها يوما بيوم واسقاط ما لم يجب لاغ اه وقوله لوجوبها قال
 ع ش يؤخذ منه أنها تسقط عنه في اليوم الذي وقع فيه الاسقاط منها لوجوب سداد بطاوع
 الفجر اه (قوله وأذنرت في العدة) أي كأن خرجت من المسكن غير حاجة فيبيع لها
 الخروج (قوله الا ان عادت الى الطاعة) ولو في أثناء اليوم فوجب لها السكنى بمجرد الطاعة
 ولو غير بائن بخلاف المؤنة فتسقط ليومها والكسوة فتسقط للفصل وان عادت للطاعة كما أفاده

ولو طلق زوجته الامة وعاشرها سيدة
 كان كعاشرة الزوج ففيه التفصيل
 المار كما غير الزوج والسدف كعاشرة
 البائن فتسقط عدتها بما ذكر

(فصل فيما يجب للمعتدة وعليها)
 سواء أ كانت باتنا أم رجعية وقد بدأ
 بالقسم الثاني فقال (وللمعتدة الرجعية)
 ولو طلاقا وأمة (السكنى والنفقة)
 والكسوة وسائر حقوق الزوجة
 إلا أنه تنظيف لبقاء حبس النكاح
 وسلطنته ولهذا تسقط بنشوزها ثم
 شرع في القسم الاول فقال (وللبائن)
 الحائل بجلع أو ثلاث في غير نشوز
 (السكنى دون النفقة) والكسوة
 لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم
 فلا سكنى لمن أبانها ناشرة أو نشزت في
 العدة الا ان عادت الى الطاعة كما
 في الروضة

شيخنا ح ف خلا فالابن جرح حيث قال تعود الكسوة بعودها للطاعة (قوله ثم استثنى)
 هذا الاستثناء لا يصح الا بقطع النظر عما قدره الشارح أولا (قوله الا أن تكون حاملا) أي
 فيجب لها ما كان سقط عند عدم الحمل لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى
 يرضعن جملهن والمعنى فيه أنها مشغولة بمآته فصار كالاستمتاع في حال الزوجية فإن الفسل مقصود
 النكاح كما أن الوطء مقصود به قاله القاضي الحسين وفي زوائد الروضة قال المتولى وكما تستحق
 البائن الحامل النفقة تستحق الأدم والكسوة سوا قلنا النفقة للحامل أو للحمل شرح المنوفى
 (قوله فيجب لها من النفقة) المراد بها هنا سائر المؤن الشاملة للكسوة وغيرها (قوله على
 أظهر القولين) وهو أن النفقة لها بسبب الحمل ومقابلته أن النفقة للحمل وينبى على القولين
 أنها على الأقل الاظهر تسقط بالنشوز ولا تسقط بمضى الزمن بل تصير ديناً عليه وعلى الثاني
 لا تسقط بالنشوز وتسقط بمضى الزمن لأنها نفقة قريب وينبى على اختلاف أيضا أنها تكون
 مقدرة على القول بأنها لها وغير مقدرة على القول بأنها له وعبارة العمري على المنهاج فيجب
 لها بسببه لأنها مقدرة ولا تسقط بمضى الزمان ولو كانت له لم تكن كذلك وقيل يجب له فعلى
 الأقل لا يجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد لأن النكاح الفاسد لا يوجب النفقة فعدته أولى
 وعلى الثاني يجب كما تزمه نفقته بعد الانفصال (قوله اذا توافقا الخ) ظرف لقوله فيجب لها الخ
 فان لم يتوافقا لم تحصل شهادة فلا يلزم بالدفع الامن حين ظهور الحمل فاذا ظهر لزومه الدفع من
 حينئذ ولزمه أداء ما وجب لها قبل الظهور لأن النفقة لها بسبب الحمل وهي لا تسقط بمضى
 الزمان كما قرره شيخنا العسماوى (قوله فان نشزت) بابه قعد وضرب فالمصارع مختلف
 كالمصدر كما في المصباح وفي المختار انه من باب بلس ونصر (قوله سقط ما وجب لها) نعم
 ان عادت في أثناء يوم عادت السكنى دون النفقة قل (قوله على الاظهر) وهو أن النفقة
 تجب لها بسبب الحمل (قوله والقريب تسقط الخ) أي فالزوجة مثله وقد يقال هذا قياس
 مع الفارق لأن نفقة الزوجة أقوى بدليل عدم سقوطها بمضى الزمن وأن نفقتها تقدم
 عند العجز عنها كما قرره شيخنا وقرر أيضا أن هذا انما يجري على القول الآخر القائل
 بأن النفقة للحمل (قوله بعد ينيونها) أي اذا كانت حاملا (قوله لانها وجبت قبل الوفاة)
 أي ولأن البائن لا تنتقل لعدته الوفاة بخلاف الرجعية وحيث وجبت لم تؤثر الى الوضع بل يسلم
 لها يومها فيوما لكن بعد ثبوت ظهور الحمل ولو بأربع نسوة أو اعتراف الزوج به ولو ظنها حاملا
 فأنفق عليها فبانت حائلا رجع عليها ولو نفاه بالعان سقطت النفقة دون السكنى فان استلحقه
 فلها الرجوع عليه بأجرة الارضاع ويبدل الاتفاق عليه قبل لحوقه كما لو أدى ديناً ظنه عليه
 ولا ينافى ذلك أن نفقة القريب لا تصير ديناً الا باذن القاضي لأن الاب هنا تعدي بالنفي ولم يكن
 لها طلب في ظاهر الشرع فلما كذب نفسه رجعت عليه حينئذ وتصدق بيمينها ولو أمة في دعوى
 تأخر الوضع سم (قوله ويجب على المتوفى عنها) أي المعتدة عن وفاة وعبارة المنهاج
 ويجب الاحداد على معتدة وفاة قال مر في شرحه وعدل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل
 حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه اه
 والاولى أن يقول ثلاثا يشمل الخ بدل قوله ليشمل اه ولو أحبلها بشبهة ثم تزوجها أي حاملا

ثم استثنى من ذلك قوله (الا أن
 تكون) البائن (حاملا) بولد يلحق
 الزوج فيجب لها من النفقة بسبب
 الحمل على أظهر القولين ما كان سقط
 عند عدمه اذا توافقا على الحمل أو شهد
 به أربع نسوة ما لم تنس في العدة فان
 نشزت فيها سقط ما وجب لها بناء على
 الاظهر المتقدم ونخرج بقيد البائن
 المعتدة عن وفاة فلا نفقة لها وان كانت
 حاملا لخبر ليس للحامل المتوفى عنها
 زوجة نفقة رواه الدارقطني بإسناد
 صحيح ولأنها بانت بالوفاة والقريب
 تسقط مؤنتها وانما تسقط فيما
 لو توفى بعد ينيونها لانها وجبت قبل
 الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لانه
 أقوى من الانبذاه (و) يجب (على
 المتوفى عنها زوجها) ولو أمة

ثم مات اعتدت بالوضع عنهما في أوجه الوجهين ولا يرد ذلك على الكتاب لانه يصدق على ما بقى
من عدة الشبهة انه عدة وفاة فلزمها الاحداد فيها وان شاركها الشبهة اه مر وقوله
وان شاركها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكتابة وان كانت للمزوج
وقضية ذلك انه لو كانت المسئلة بمجالها الا أنهم لم يحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر عن الوفاة
ودخل فيها عدة وطء الشبهة لانهم بالشخص واحد وان حملت من وطء الزوجية اعتدت عدة
الوفاة بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة اه سم على حج ع ش على مر وعبرة البرماوى
على المنهج قوله على معتدة وفاة أى بأى صفة كانت وهذه العبرة أحسن من قوله المتوفى
عنها زوجها لانها تفيد مسئلة حسنة وهى ما لو مات عنها وهى معتدة بحمل من شبهة فلا يجب
الاحداد حتى تشرع في عدة الوفاة بعد الوضع نعم لو كان الحمل عن الشبهة واودة وجب
الاحداد ولا تمتنع منه الشبهة قال شيخنا وظاهره دوام الاحداد وان طال زمن الحمل الى الواسع
ولولا ربع سنين راجعه (قوله الاحداد) وتركه كبيرة ع ش (قوله فوق ثلاث)
وأما الثلاث وما دونها فيحمل فيها المرأة في نحو القريب فقط والكلام هنا شامل للعامل
ولو بقيت حاملا أكثر من أربعة أشهر وعشر فمحدثا فقط كما قرره شيخنا ح ف وعبرة
زى بعد قول المنهج من قريب وسيد وكذا أجنبي حيث لا رية فيما يظهر بأن كان عالما
أوصالها أو ما أشبه ذلك قال الناشرى وفى معنى ذلك المملوك والسهر والمديق كما ألتواهم
فى أعذار الجمعة والجماعة وضابطه أن من حرنت لموته فلها الاحداد عليه ثلاثة أيام ومن لا فلا
ويمكن حل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا وظاهر أن الزوج لومته بما ينقص به تنه
حرم عليها فله كما فى شرح مر أى ولو كان مما يجوز لها الاحداد عليه كإيه او انظر هل ذلك
كبيرة أم لا والا قرب الثاني لانه لا وعيد على فعله ويجوز التنسب انما يقتضى التريم لا كون
الفعل كبيرة موجبة للفسق وفى الزاجر أنه كبيرة وقديتوقف فيه اه فله ع ش (قوله
أى يجب) لانه جواز بعد منع فيكون واجبا كالتحان وقطع يد السارق أو يصدق بالواجب
الذى وقع عليه الاجماع (قوله للاجماع على ارادته) وكأنه لم ينظر الى مخالفة الحسن
البصرى فى ذلك قال (قوله بإيمان المرأة) أى المذكورة فى الحديث (قوله جرى على
الغالب) أولانه أبعت على الامتثال وان كان زوجها كافرا اه ع ش (قوله عن لها أمان)
كالنقبة والمعاهدة والمستأمنة وراعى معنى غير فانت الضمير الراجع اليها (قوله لارادة
الاحداد) بمعنى أنا نلزمها به والا فلزم غير من لها أمان أيضا لكن لزوم عقاب فى الآخر
بناء على الاصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة اه رشيدى (قوله وسن) أى
الاحداد لفارقة (قوله ولا يجب) أتى بدمع علمه من قوله سن لأجل التعديل بعدمه ولا رد
على القول بوجوبه عليها كالماتوفى عنها قال مر و فرق الاقل بأنها مجنونة بالسارق الخ فعرض
الشارح بقوله لانها ان فورقت الخ ابداء فارق فى القياس الذى استدل به القول انصفت فتأمل
(قوله فهى مجنونة) أى مجنونة ومتروكة بسبب الطلاق ونفسها قائمة منه ردات
مجنونة فلا يطلب لها الاحداد لاعراض الزوج عنها فلا يلىق بها أن تحزن عليه بل قد تشر
من التزين لتلحق بغيره ونحو لاتفه وفى المثل من جفاك فاجفه ومن بعض الاكابر من لم يتخذ

(الاحداد) لخبر الصحيحين لا يحمل
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن
تجلى على ميت فوق ثلاث الا على زوج
أربعة أشهر وعشر أى فيحمل لها
الاحداد عليه أى يجب للاجماع على
ارادته والتقيد بإيمان المرأة جرى
على الغالب لأن غيرها ممن لها أمان
يلزمها الاحداد وعلى ولي صغيرة
ومجنونة منعهما مما يمنع منه غيرهما
وسن لفارقة ولو رجعية ولا يجب لانها
ان فورقت بطلاق فهى مجنونة

أو يسخن نالفسخ منها أو يلعن بها فلا يليق ما أفهم ما يجاب الاحدا بخلاف المتوفى عنها زوجها وسأذكر من أشد الوجوه يسرى لها ذلك هو ما نقله في الروضة وأصلها عن أبي تور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب (٥١) إن الأولى لها أن تتزين بعبد عو الزوج إلى رجعتها

(وهو) أي الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع واصطلاحاً (الامتناع من الزينة) في البدن بحلى من ذهب أو فضة سواء أكان كبيراً كالخجل والسوار أم صغيراً كالثياب والفرط لما روى أبو داود والنسائي بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس الحلى ولا تكحل ولا تحتضب وإنما حرم ذلك لأنه يزيد في حسنها كما قيل وما الحلى إلا زينة لنقصه

يتم من حسن إذا الحسن قصرها فأما إذا كان الجمال موقراً

كحسبك لم يحجج إلى أن يزورا

وكذا اللؤلؤ يحرم التزين به في الأصح لأن الزينة فيه ظاهرة أو بتياب مصبوغة زينة حديث أبي داود بإسناد حسن المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من التياب ولا الممشقة ولا الحلى ولا تحتضب ولا تكحل

والممشقة المصبوغة بالمشق وهو بكسر الميم المغرة بفتحها ويقال طين أحمر يشبهها ويباح لبس غير مصبوغ من قطن وصوف وكان وإن كان نفساً

وحرير إذا لم يحدث فيه زينة ويباح مصبوغ لا يقصد للزينة كالأسود وكذا الأزرق والأخضر المشبعان الكدران

لأن ذلك لا يقصد للزينة بل للحوجح وسخ أو مصبغة فإن تردد بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان برأفاً صافى لا حرم لأنه مستحسن

يتزين به أو كدراً أو مشبعاً فلا لأن المشبع من الأخضر والأزرق يقارب الأسود وخرج بقيد البدن تجميل

الاحداد في البدن لافي الفراش ونحوه وأما الغطاء فلا شبهة أنه كالثياب لا يلبسها

فراش وهو ما ترقد أو تقعد عليه من نطع ومرتبة ووسادة ونحوها وتجمل أثنان وهو بفتح الهمزة ومثلين متاع البيت فيجوز ذلك لأن

الاحداد في البدن لافي الفراش ونحوه وأما الغطاء فلا شبهة أنه كالثياب لا يلبسها

تكاله عليه لا يتجدها لعل القديك (قوله أو ليعن) أي عيب فيها الخ (قوله هو ما نقله) معتمد وقوله ثم نقل الخ ضعيف (قوله بعبد عو الزوج الخ) محله أن رجعت عوده بالتزين ولم يتوهم أنه لفرحها بطلاقه والتركته اه زى وحل وهذا يصلح أن يكون جمعاً بين المكلامين (قوله ويقال فيه الحداد) ويروى بالجيم المكسورة من جدت الشيء قطعتة سم (قوله من حد) ومضارع مجتزئ يضم الحاء وكسر الحاء كافى المختار (قوله لغة المنع) لأن الهذلة تمنع نفسها من الطب والزينة حل (قوله الامتناع من الزينة) عبارة المنهج وهو ترك لبس مصبوغ زينة ولو قبل نسجه أو خشنا وتحل مع الكراهة بحيث غير لؤلؤ ومصبوغ نهاراً قال في ش وخرج بالنهار التحلى بما ذكره لا يجازى بالكرهية لحاجة ومعها غير حاجة اه فقوله نهاراً راجع التحلى كما يدل له كلامه في المفهوم ومقتضاه أن لبس المصبوغ تمنع منه ليلاً ونهاراً وانظر ما للشارح ثم رأيت في شرح م مانصه وفارق حرمة اللبس والتطيل ليلاً بأنهم ما يجزى كان الشهوة غالباً ولا كذلك الخلى اه وفي قل ولبس مصبوغ أى ولؤلؤ لا ومستورا اه (قوله بحلى) الخلى جمع حلى مثل ثدى وثلى وقد تكسر الحاء وقرئ من حلليم بفتح الحاء وكسرهما اه مختار وعبارة الدميرى الخلى بفتح الحاء واسكان اللام وجمعه حلى بضم الحاء وكسر اللام ومراد المصنف المفرد وهو كل ما يتزين به من ذهب وفضة وجوهر (قوله والقرط) هو على وزن فعل بضم الفاء ويكون العين وجمعه قرط كرح ورماح وهو حلق يعلق في شحمة الأذن والمراد به هنا الحلق لا بقيدته وينبغي أن يحمل حرمة ذلك ما لم تنفرد بتركه فإن تضررت ضرراً لا يحتمل عادة جازلها اللبس وقياس ما يأتي في الكحل أنه لا بد في الضرر من إباحته للتيمم ع ش على م مع زيادة (قوله لا تلبس) بإبه علم (قوله من حسن) أى مانفهر من حسن وقوله إلى أن يزورا أى إلى أن يحسن ويزين من التزوير وهو تحسين الكذب قال تعالى وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً أى من عرفا عن الحق فإن الزوجة لا تشبه الأم (قوله أو بتياب) أى أو بلبس ثياب الخ (قوله زينة) أى ما جرت العادة أن تتزين به لتشوف الرجال اليه ولو بحسب عادة قومها أو جنسها اه برماوى (قوله وكان) بفتح الكاف وحكى كسرهما اه قل (قوله وحرير) أى أن لم يكن مصبوغاً (قوله كالأسود) إلا أن كانت من قوم يتزينون به كالاعراب فيحرم ولا يحرم الأصفر والأحمر الخلق مع صفائهما وشدة بريقهما وزيادة الزينة فيهما على المصبوغ من غير الحرير والقاعدة أن كل ما فيه زينة تشوق الرجال اليها تمنع منه وأما طراز الثوب فإن شتر حرم لظهور الزينة فيه وإن صغر قلته أو وجه ثالها وبه جزم في الأنوار أن نسج مع الثوب جازاً وركب عليه حرم لأنه محض زينة قال بعضهم ولو كان الثوب مصبوغ الحاشية فينبغى أن يكون على هذا التفصيل سم (قوله المشبعان) بفتح الباء أى المشبعان بالصبغ (قوله فإن تردد) أى المصبوغ (قوله تجميل فراش) أى تجميل البيت بالفراش كما في م وكذا يقال فيما بعده (قوله من نطع) وهو قطعة من الجلد تقعد عليه المرأة (قوله وتجمل أثنان) عطف عام (قوله متاع البيت) بأن تتزين به ثياباً وأنواع الملابس والأواني م (قوله فالأشبه) معتمد وقوله أنه كالتياب أى فيحرم أن حرمت الثياب ويباح أن أبيض

فراش وهو ما ترقد أو تقعد عليه من نطع ومرتبة ووسادة ونحوها وتجمل أثنان وهو بفتح الهمزة ومثلين متاع البيت فيجوز ذلك لأن الاحداد في البدن لافي الفراش ونحوه وأما الغطاء فلا شبهة أنه كالثياب لا يلبسها

وقوله وان خصه أى التشبيه (قوله والامتناع من استعمال الطيب) قدم لفظ الاستعمال لان الطيب عين ولا تصح نسبة الحكم اليه ولو فسر به بالتطيب كما فسرت الزينة بالترين كما ترى لكان أخصر وأنسب والمراد أنه يمنع عليها استعمال الطيب لئلا يوهنها ابتداء واستدامة فاذا طرأت العدة عليها لزمها ازالته للنهي عنه برماوى ويشرق بينها وبين تطهيره في المحرم بأنه ثم من سنن الاحرام ولا كذلك هنا وبأنه شدد عليها هنا أكثر بدليل حرمة نحو الخناء والمهشمر عليها هنا لا ثم اه ع ش على مر (قوله عن أم عطية) واممها نسبية كفى مسلم (قوله الاعلى زوج) فلانتهى أن نختصه بأربعة أشهر وعشر ابل نؤم بذلك فأربعة معمول الله هل محذوف وقوله وأن نكتحل أى ونهسى أن نكتحل الخ فهو معمول لفعله بتدريج منوف على فعل ما أخذ من الاستثناء كما قرره شيخنا العزبى وعبارة البرماوى قوله وأن نكتحل كأنه من عطف الجمل والمعنى ونهسى أن نفعل كذا على زوج (قوله ويحرم أيضا الخ) هو داخل في كلام المصنف فلو عطفه على البدن والثوب قبله لاستغنى عن ذكره هنا قل (قوله في طعام) ومثله الشراب فيحرم عليها تطيب قاتها (قوله غير محرم) أى الايض كالنوتيا لعدم زينة ولكنه ان كان فيه طيب حرم للطيب لا للزينة (قوله بخلاف المحرم في ذلك) أى ما ذكر من الامرين والفرق أن التطيب قبل الاحرام سنة فاستدامته لا تنس (قوله قليلا الخ) أى وأما المسك فيحرم مطلقا (قوله من قط) بضم القاف وصددها كما في المصباح (قوله أو أظفار) ضرب من العطر على شكل أظفار الانسان كما قاله القسطلانى على البخارى (قوله من البخور) بفتح الباء كما في المصباح (قوله وان لم يكن الخ) لو أسقط الواو لسلم من تكراره مع ما سبق قل (قوله لان فيه الخ) المناسب ولأن فيه وقد يقال انه غلة لاهل مع علته (قوله كالنوتيا) بالمدة مصباح (قوله وهو الصبر) فيه ثلاث لغات سكون الباء مع فتح الصاد وكسرها وفتح الصاد مع كسر الباء ولذلك قال بعضهم

الصبر يوجدان بانه كسرت * وانه بسكون الباء مفعول

معنى ذلك أنه اذا كسرت باؤه يكون بمعنى الدواء المعروف وان كان بسكون الباء يكون بمعنى رضا النفس بالقضاء والقدر وهو بالمعنى الاول موجود دون المعنى الثانى (قوله للحاجة) وهى ما تبين التيم وعند ازالة الحاجة يجب عليها ازالة ذلك فورا ومن الحاجة ما لو كانت تحتلف أى تجعل الطيب حرفة لها فيجوز لانه ليس تطيبا برماوى وع ش على مر وح ل (قوله لانه صلى الله عليه وسلم أذن لأم سلمة الخ) عبارة شرح المنهج خير أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهى حادة على أبى سلمة وقد جعلت على عيناها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار اه وقوله دخل على أم سلمة أى زوجته صلى الله عليه وسلم دخل عليها قبل نكاحها قال شيخنا انما نظر اليها مع أن العطر للأجنبية حرام لأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم الخلوة بالأجنبية والنظر اليها لانه مأمون وقال ع ش على مر تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظر الوجه من الأجنبية حيث لاشهوة ولا خوف فتنة وأجيب بجواز أنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرقبة بل وقعت

ران خصه الزر ككشى بالنهار (و) الامتناع من استعمال (الطيب) في بدن أو ثوب تطيب الصبي عن أم عطية كانهسى أن نختل على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا وان نكتحل وان تطيب وان نلبس ثوبه صبوغا ويحرم أيضا استعمال الطيب في طعام وكل غير محرم قياسا على البدن وضابط الطيب المحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن يلزمها ازالة الطيب الكائن معها حال الشروع في العدة ولا فدية عليها في استعماله بخلاف المحرم في ذلك واستثنى استعمالها عند الطهر من الخيض وكذا من النفاس كما قاله الذرى وغيره قليلا من قسط أو أظفار وهما نوعان من البخور ويحرم عليها دهن شعر رأسها ولحيتهما ان كان لها طيبة لما فيه من الزينة واكتحاليها بالغميد وان لم يكن فيه طيب لحديث أم عطية المار لان فيه جالا وزينة وسواء في ذلك البضاء وغيرها أما اكتحاليها بالايض كالنوتيا فلا يحرم اذ لا زينة فيه وأما الاصفر وهو الصبر فيحرم على السوداء وكذا على البيضاء على الاصح لانه يحسن العين ويجوز الاكتحال بالاعدو الصبر لحاجة كمد فتكحل لئلا وتمسحه ثم ارا لانه صلى الله عليه وسلم أذن لأم سلمة في الصبر لئلا نعم ان احتاجت اليه ثم ارا أيضا جاز

اتفاقاً وأنه لا يقام عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من خصائصه ٥١ وقوله فقال اجعليه
وفي رواية فقال لافاته يشب الوجه أي يوقده ويحسنه ٥١ (قوله بالاسفنداج) بذال مجبة
وهو ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه وإذا طلى به الوجه يربو ويرق ٥١ دميري (قوله
والدمام) وهو المسمى عند العامة بحسن يورق وكان أبو حنيفة رضي الله عنه إذا ذكر منه
أحد بسوء ينهى عن ذلك ويقول

حسدوا النبي اذ لم يالوا سعده * قال كل أعداء الله وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه لا يم

(قوله بكسر الدال) عبارة المنهج بضم الدال وكسر هاء وضبطه النورى بتقريبها ومثلت
الدال (قوله بجناه) بكسر المهملة مذكرة قرأ بالهمزة والمذجع واحدة حنا بالمد أيضاً قل
سميت حنا لأنها أخذت لآدم حين أصاب الخطيئة فكان كلما أخذ من أوراق الشجر ورقاً يستر
به طار عنه الأوراق الحناء ٥١ م د والذي ذكره غالب المفسرين عند قوله تعالى وطفقا بخصفان
عليهما من ورق الجنة أن الورق المذكور ورق التين وقيل ورق الموز وقد نقل الروياني
في أسئلته أن آدم عليه السلام لما نزل من الجنة نزل معه أربع ورقات من ورق التين ستر بها
هويته فلما تاب الله عليه به جميع الحيوانات ينشؤنه بنوته فأطعم الغزال ورقة فصار منها المسك
وأطعم ورقة لبقرة من يقر الجعر فصار منها العنبر وأطعم ورقة لخنزيرة فصار منها العسل والشمع
وأطعم ورقة لدود القز فصار منها الحرير وذلك زينة الدنيا والآخرة وقد قال بعض الأطباء
إن أغصان الحناء تبرئ القروح التي تكون في الفم وطبيعتها موضع على خرق النيار وزهرها
إذا سحق بخل وضعبه الضارب برئ أي وضع على محله (قوله ونحوه) أي كزعفران وورس
وهو نبات أصفر يصنع به في اليمن (قوله تطريف أصابعها) أي خضاب أطراف أصابعها
(قوله وتصفيف شعر طرتها) أي ناصيتها أي تسوية قصتها (قوله وتجميد شعر مدغيا) أي
له (قوله وتدقيقه بالحنف) أي التحفيف (قوله واستحداد) أي تنقية (قوله
أي الداعية إلى الوطء) فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة شرح المنهج (قوله
المتضمن) أي الإزالة ولم يؤث لأن الإزالة اكتسبت التذكير من المضاف إليه (قوله بلا
ترجل بدهن) أي ملتصق بدهن أي يحل بمجرده تسريحه بلا دهن فالبا للملابسة أو للمصاحبة
ولو قال ويحل امتشاط بلا دهن لكان أخصر (قوله ويجوز) أي التنظيف بسدر وقوله
ونحوه أي كماء الورد والزهر (قوله خروج محرم) أي بأن كان الحمام في البيت أو خرجت
لا كسب نفقة فعدلت إليه أو احتاجت لدخول الحمام (قوله ولو بلغت وفاة زوجها الخ)
ولو نكحت من غاب زوجها فإن الزوج ميتا قبل نكاحها بمقدار العدة صح النكاح على الجديد
أيضا في الأصح اعتبار ارجاء في نفس الأمر ولا ينافي هذا ما مر في المرتبة بجامع أن في كل منهما
شكافي حل المنكوحة لأن الشك ثم ليس ظاهراً فهو أقوى أما إذا بان حيا فهي له وإن تزوجت
بغيره وحكم به حاكم لكن لا يتمتع بها حتى تعتد للثاني لأن وطأ وطء شبهة والثاني المنع لفقد العلم
بالجمعة حال العقد ٥١ شرح م د ولا حدة عليه به ولا علم ولا نفقة لها على واحد منهما لعدم
صححة النكاح باطناني الثاني واقتضوا على الأول بنكاح الثاني ثم ان فرق القاضي بينهما

وكذا يحرم عليها طلي الوجه
والاسفنداج والدمام وهو كما في المهمات
بكسر الدال المهملة وميمين بينهما ألف
ما يطلى به الوجه للتحسين المسمى بالجمرة
التي يوردها الخد والاختضاب بجناه
ونحوه فيما يظهر من بدنها كالوجه
واليد والرجلين ويحرم تطريف
أصابعها وتصفيف شعر طرتها وتجميد
شعر مدغيا وحنو حاجبها لتكحل
وتدقيقه بالحنف (تنبيه) * قد علم من
تفسير الاحاد بما ذكر جواز التطفيف
بغسل رأس وقلم أظفار واستحداد
وتنظيف شعراط وإزالة وتسخ ولو طاهرا
لأن جميع ذلك ليس من الزينة أي
الداعية إلى الوطء وأما إزالة الشعر
المتضمن زينة كما أخذ ما حول
الحاجبين وأعلى الجبهة فتقنع منه
كما يجسه بعضهم وهو ظاهر وأما إزالة
شعر لحية أو شارب نبت لها فتنسأ زلاته
كما قاله النورى في شرح مسلم ويحل
امتشاط بلا ترجل بدهن ونحوه ويجوز
بسدر ونحوه ويحل لها أيضا دخول
حمام إن لم يكن فيه خروج محرم ولو
ترك الحقة المكلفة الاحاد
الواجب عليها كل المدة أو بعضها
عصت إن علمت حرمة الترك واقتضت
عصتها مع العصيان ولو بلغت وفاة
زوجها أو طلاقه

وعادت لنزل المفقود وعلّمها وجبت من حينئذ اه برماوى وقل على الحلال (قوله بعد انقضاء العدة) ونظيره ما لو قال أنت طالق قبل موق بأربعة أشهر وعشرة أيام فعاش فوق ذلك ثم مات فتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان باثنا أو بعاشرها ولا ارث لها شرح م (قوله على غير زوج) أى بشرط أن يكون قريبا أو مافى معناه كالصديق والصهر رأى ابن زوجها أو أبى زوجها وأتم زوجها أو علوا كما أو سيدا أو علما أو أاما ماعدا لأوشجاعا أو كريبا والضابط كل ما جازها الخروج لجنائزته جاز لها الاحداد عليه والا فلا اه وعبرة م ر ولها أى للمرأة من زوجة أو غيرها احداد على غير زوج من الموق ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها بعد الاحداد فلو تركت ذلك لم تأثم للتغيرين السابقين ولأن فى تعاطيه عدم الرضا بالقضاء والاليق بها التمتع به بل باب الصبر وانما يخص أى الاحداد للمعنة فى عتقها بحبسها أى بسبب حبسها على المتصور فى العدة ولغيرها فى الثلاث لأن النفوس لا تستطيع فيها الصبر ولذلك تسنّ فيها التعزية وتنكسر بعدها هلام الحزن وظاهر أن الزوج أى فى المزوجة لو منعها عما ينقص تمتعه حرم عليه فعله وهذا جوار بعد منع وليس بواجب (قوله ثلاثة أيام) أى السابقة فى كلام الشارح قضيته انه يجوز للرجل دون الثلاثة وليس كذلك فالاولى حذف قوله ثلاثة أيام الآن يحمل كلامه على تحزن بغير تغيير لملبوس ونحوه رى ملخصا عن ج قال البرلسى وقدمت فى التعزية اعتبار الثلاثة من الموت أو الدفن فينبغى أن يأنى مثل ذلك هنا وقال بعضهم ينبغى هنا اعتبارها من وقت العلم بالموت على قياس الغائب فى الموت (قوله فلو تركت ذلك) أى متعلق الاحداد وهو الزينة والطيب (قوله وعلى المبتونة) اقتصر عليها لأنها محل وفاق والا فالرجعية مثلها الآن فيها خلافا كما سذكره (قوله بينونة صغرى) كطلوع (قوله ملازمة البيت) أى الذى فورقت وهى فيه أو فى طريقه بقصد النقلة اليه بأن وقع الفراق بعد خروجها (قوله وصكان) أى البيت (قوله مستهقا) أى بملك أو بأجرة أو أعاره أو وصية (قوله لا تخرجوهن) هذه الآية مسوقة فى المطلقات ولم يأت الشارح بدليل لامتوفى عنها وقد استدل لها فى شرح المنهج بخبر فر يعتب بنم الفاء بنت مالك اخت أبى سعيد الخدرى وهو أن زوجها قتل فالت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترجع الى أهلها وقالت ان زوجى لم يتركنى فى منزل يملكه فأذن لها فى الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا كنت فى الحجرة أو فى المسجد دعانى فقال امكثى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذى وغيره اه وقوله فأذن لها فى الرجوع أى الى أهلها والظاهر أن هذا كان باجتهاد منه فلما نزل عليه الوحى بخلافه أمرها بالملك فى بيتها التى كانت فيه وقوله فى الحجرة بضم الحاء المهملة وسكون الجيم وهى محض الدار والمسجد بجوارها وهى محل القبر الشريف الآن وقوله دعانى أى نادانى وقوله امكثى فى بيتك أى الذى فورقتى فيه وأذن صلى الله عليه وسلم لها بالمقام فيه مع كونه ملكا للقبر لعله لعله بمساحته قال الشيرازى وعلى هذا فاضاقت اليها السكاه فيه وقوله حتى يبلغ الكتاب أى المكتوب وهو العدة (قوله تنذوا على أهل زوجها) أى نشتمهم (قوله ولا تغيره) من الورثة فى المتوفى عنها (قوله لأن فى العدة الخ) فيه أن المذمى أن أهل ليس لها خروج منه وان رضى به الزوج وقوله لأن فى العدة

بعد انقضاء العدة كانت مقتضية
ولا احدا عليها ولها احدا على غير
زوج ثلاثة أيام فأقل وتحرّم الزيادة
عليها بقصد الاحد افلوتر كت ذلك
بلا قصد لم تأثم وخرج بالمرأة الرجل فلا
يجوز له الاحدا على قريبه ثلاثة أيام
لأن الاحدا اذا شرع للنساء لنقص
عقلهن المقتضى عدم الصبر (و) يجب
(على المتوفى عنها) زوجها (و) على
(المبتوتة) أى المقطوعة عن النكاح
ببينة صغرى أو كبرى اذ البت القطع
(ملازمة البيت) أى الذى كانت فيه
عند الفرقة بموت أو غيره وصكان
مستحقا للزوج لانها لم تنكح به تعالى
لاتخرجوهن من بيوتهن أى بيوت
أزواجهن وأضافها اليهن للسكنى
ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة
قال ابن عباس وغيره الفاحشة المبينة
هى أن تهذى على أهل زوجها وليس
للزوج ولا غيره اخراجها ولا لها
خروج منه وان رضى به الزوج الا
لعذر كما سيأتى لأن فى العدة حق الله
تعالى والحق الذى لله تعالى لا يسقط
بالتراضى وخرج بقيد المبتوتة الرجعية
فإن للزوج اسكاهم حيث شاء فى موضع
يليق بها وهذا ما فى حاوى الماوردى
والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين
لانها فى حكم الزوجة وبه جزم النووي
فى نسكته والذى فى النهاية وهو مفهوم
المنهاج كأصله انها كغيرها

انه الصواب ولانه لا يجوز له الخلوة بها فضلا عن الاستمتاع فليست كالزوجة ثم استثنى من وجوب ملازمة البيت قوله (الاحتاجة) أى فيجوز لها الخروج في عدة وفاء وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد وكذا بائن ومفسوخ ٥٥ نكاحها وضابط ذلك كل معتدة لا تحب نفقتها

ولم يكن لها من يقضيها حاجتها لها الخروج في النهار لشراء طعام وقطن وكان ويسع غزل ونحوه للمعاجة الى ذلك أما من وجبت نفقتها من رجعية أو بائن حامل أو مستبرأة فلا تخرج الا اذن أو ضرورة كالزوجة لانهن مكفيات بنفقة أزواجهن وكذا لها الخروج لذلك لئلا ان لم يكن لها نهارا وكذا الى دار جارتها الغزل وحدث ونحوهما للتأنس لكن بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها * (تنبيه) * اقتصر المصنف على الاحتاجة علما بجوازها للضرورة من باب أولى كأن خافت على نفسها تلغا أو فاحشة أو خافت على مالها أو ولدها من هدم أو غرق فيجوز لها الانتقال للضرورة الداعية الى ذلك وعلم من كلامه كغيره تحريم خروجها للضرورة وهو كذلك كخروجها للزيارة وعبادة واستئمان مال تجارة ونحو ذلك * (تنبيه) * لو أحرمت بجمع أو قران بائن زوجها أو بغيره ثم طلقها أو مات فإن خافت الفوات لضيق الوقت جاز لها الخروج معتدة لتقسيم الاحرام وان لم تحف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تعيين الصبر من مشقة مصابة الاحرام وان أحرمت بعد ان طلقها أو مات بجمع أو عمرة أو بهما امتنع عليها الخروج سواء أخافت الفوات أم لا فإذا انقضت العدة أتمت عرتها وأوجبها ان بقي وقتها والاتحلت بافعال عمرة ولزمتها القضاء ودم الفوات ويكترى الحاكم من مال مطلق لا مسكن له مسكنا معتدة لتعنته ان فقد متطوع به فان لم يكن

لا يتبعه لأن كون العدة فيها حقا لله تعالى لا ينافي جواز خروجها من المسكن برضا الزوج وهذا التعليل لا يناسب الا كون العدة لا تسقط برضاها من أى الزوجين وعبارة شرح الروض لأن في الهدية حقا لله تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن فكلا لا يجوز ابطال أصل العدة باتفاقهما لا يجوز ابطال نواحيه اه فلا بد من هذه الزيادة في كلام الشارح هنا ثم قال في شرح الروض وليس هذا كما في صلب النكاح حيث يسكن ويفتقلان كيف شاء لأن الحق لهما على الخصوص ولو تر كالا استقرار وأداما السفر جاز بخلافه هنا (قوله وهو مانص عليه في الائم) معتد (قوله وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد) فيه أن هذين لم يدخل في قوله وعلى المتوفى عنها والميتة حتى يشملهما قوله الاحتاجة وهذا الكلام سرى له من شرح الروض لانه ذكرهما فيما سبق حيث قال ومثلها المعتدة من وطء شبهة أو نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطئ والتأكيح اه بالحرف وكتب بعضهم قوله وعدة وطء شبهة هذا زائد على ما نحن فيه لأن الكلام في المفارقة الآن يصور بما اذا وطئت بشبهة في العدة وحلت من وطء الشبهة فانها تنقطع عدة النكاح وتسرع في عدة الشبهة فحينئذ يجوز لها الخروج (قوله ونكاح فاسد) ولو حامل أى اذا وطئها وفتق بينهما فعليها العدة ولها الخروج (قوله وكذا بائن) أى حامل وقوله ومفسوخ نكاحها ولو حاملا (قوله أو مستبرأة) ذكرها استطرادى لأن الكلام في الاحرام لا في الاماء لأن يصور بما يأتى في الاستبراء اذا كان زوجته ولد من غيره ومات فانه يستبرئ زوجته بحضة لعلها تكون حاملا بولد فيكون أخل الميت فيرث منه السدس وفي التصوير نظر لانها ليست مفارقة وبعضهم صورها بما اذا وطئ أمة غيره يظن أنها أمته فانها يجب عليها الاستبراء بحضة أى يجب على سيدها لكن فيه نظر أيضا لأن الكلام في الحرائر لا في الاماء (قوله الا بائن) هذا محل المخالفة بين من يجب لها النفقة ومن لا يجب فالاولى لا تخرج الا بائن والثانية لها الخروج لحاجة ولو بلا اذن أما حالة الضرورة فهما سواء في جواز الخروج والمراد الخروج مع العود أما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج (قوله بنفقة أزواجهن) أى والسيد في حق المستبرأة كالزوج (قوله ونحو ذلك) أى كخروجها لجنازة زوجها أو أيمها مثلاً فلا يجوز (قوله لو أحرمت) أى وهي في العصة وفي بيت زوجها بدليل ما بعده (قوله أو قران) الاول أن يقول أو قرنت ولم يقل أو عمره لئلا تم قوله فان خافت الفوات لضيق الوقت اذ لا يأتى ذلك في العمرة لأن وقتها العمر (قوله جاز) صوابه وجب كما في الروض ويدل عليه المقابلة (قوله في تعيين الخ) يتأمل فيه فان الخروج لذلك مصابة ويجاب بمنع ذلك لجواز أن تكون الصورة أن ليس له التعرق باقتضائها أى بالوقوف فإذا انصف الليل أنت يتيقن الاعمال اه شيخنا (قوله ان بقي الخ) أى وانما امتنع عليها الخروج لتقصيرها بالاحرام في العدة (قوله ويكترى الحاكم) أى اذا غاب المطلق أو امتنع (قوله من مال مطلق) أى غائب (قوله ان فقد متطوع به) فان وجد المتطوع كفى ولا نظر للمنة في مثل ذلك (قوله فان قدرت) الحاصل أنها ان قدرت على استئذان الحاكم فلا بد منه وان لم تقدر رأشت ان قدرت على الاشارة فان لم تقدر عليها فعلت بقصد الرجوع اه ايج (قوله ولم تشهد) راجع للامرين (قوله وان أشهدت) أى وان لم تقدر وأشهدت

له مالى اقترض عليه الحاكم فان أذن لها الحاكم أن تقترض على زوجها أو تكترى المسكن من مالها جاز وترجع به فان فعلته يتصدق الرجوع بلا اذن الحاكم نظر فان قدرت على استئذانه أو لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان أئذنت رجعت

وفي بعض النسخ وان قدرت وأشهدت رجعت ولا وجه له وهو غير صحيح لاسيما اذا قدرت على استئذان الحاكم لا يكفي تركه والشهادة بدله فلذلك شرب بعضهم على قوله قدرت

*** (فصل في الاستبراء) ***

ذكره بعد ما يتعلق بالحرائر لان ما يتعلق بهن أشرف مما يتعلق بالاماء (قوله طلب البراءة) أي انتظارها وترقبها من الامة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها كما في قوله صلى الله عليه وسلم فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه أي حصل براءتها واتصف بها (قوله تربص الامة) معنى التربص الانتظار للامهال والمراد الامة ولو فيها مضى فيشغل أم الولد اذا ماتت سيدها وبعبارة شرح المنهج التربص بالمرأة وهي أعم لشموله التربص منها أو من سيدها ولشموله الحرة فقد يطلب فيها الاستبراء كلولمات ابن زوجته من غيره فيتربص بلاوطه لزوجته لاحتمال أن تكون حاملا بولد حال موت ابنها فيرتب من أخيه السيدس (قوله بسبب حدوث ملك اليمين أو زواله) أي فيما اذا أعسق موطنه فيجب عليها الاستبراء ويستحب لملك الامة الموطوءة استبرأؤها قبل بيعها ليكون على بصيرة اهـ وهو وقوله ملك اليمين هذا هو المذكور بقوله ومن استحدث وقوله أو زواله مذكور بقوله واذا مات الخ وقوله أو حدوث حل لم يذكره الماتن وذكره الشارح فيما يأتي في القروع (قوله أو حدوث حل) أو روم التزويج كما يأتي (قوله لمعرفة) متعلق بتربص (قوله أو للتعبد) كالمغيرة والاياسة عش ولا يكون للتعجب لانه انما يكون في عدة النكاح عن الوفاة (قوله ووضع) أي وضعه هنا أنسب لان في تقديمه على الذي قبله فصلا بأجنبي بين العدة وما يتعلق بها ولان ما تقدم متعلق بالاشرف وهو الحرائر بخلافه (قوله وخص هذا) أي التربص وقوله بهذا الاسم أي الاستبراء (قوله لانه قدر بأقل الخ) وهو الحيضة فيكون فيه مناسبة بين الاسم والمعنى (قوله وخص التربص) أي الذي يتعلق بالحرائر (قوله باسم العدة) الاضافة بـاية (قوله اشتقاق من العدد) فيه أن الاستبراء فيه عدد أيضا لان الشهر مشتمل على عدد الا أن يراد عدد مخصوص وهو عدد الاشهر أو الاقراء تأتلف (قوله أي حدث) فيه تفسير الفعل المتعدي باللازم الذي فيه اخراج كلام المصنف عن اعرابه قل وأما وجه هذا التفسير الى أن السنين والنساء ليست للطلب بل زائدتان ليشمل الموروثة لان الاستحداث لا يكون الا بقوله فلا يشتمل هذه الصورة مع أن المقصود ادخالها وان لم يلزم عليه تغيير اعراب المتن (قوله بشراء) متعلق باستحدث (قوله أو بتعيب) ولو في المجلس وخارج بذلك أمة أسلم اليه فيها وردها المسلم لعدم وجود الصفة فيها فلا يجب على المسلم اليه استبرأؤها وما في الروضة مبنى على مرجوح قل على الجلال ومثل السلم ما لو قبضها المشتري الذي باعها في العدة فوجد بها غير الصفة وردها اهـ عش على مـ (قوله أو تحالف) مكان اختلاف البائع والمشتري في قدر الثمن تحالفا وردت للبائع (قوله أو سبي) أي بشرطه من القصة أو اخيلا والملك كما يعلم مما سيذكر في السراي فلا اعتراض على المصنف حيث أطلق هنا وفيه هناك فيحصل المطلق على المقيد وعن الجويني والفقهاء وغيرهم أنه يحرم وطء السراي اللاتي يجلبن من الروم والهند والترك لاحتمال عدم خروجهن من الغنمية الآن ينصب الامام من ينضم الغنائم

*** (فصل في الاستبراء) ***

وهو بالمدة طلب البراءة وشرا تربص الامة مدة بسبب حدوث ملك اليمين أو زواله أو حدوث حل كالكتابة والمرتدة لمعرفة براءة الرحم أو للتعبد وهذا الفصل مقدم في بعض النسخ على الذي قبله وموضعه هنا أنسب وخص هذا بهذا الاسم لانه قدر بأقل ما يدل على براءة الرحم من غير تكرار وتعدد وخص التربص بسبب النكاح باسم العدة اشتقاقا من العدد والاصل في الباب ما سياتي من الأدلة (ومن استحدث) أي حدث له (ملك أمة) ولو بمن لا يمكن جاعه كالمرأة والصبي ولو مستبرأة قبل ملكه بشراء أو وارث أو جهة أو رد تعيب أو أقالة أو تحالف أو قبول وصية أو سبي

من غير ظلم اه سم والمعتد بجواز الوطء لاحتمال أن يكون الساب من لا يلزمه التخصيص
كذبي ونحن لا نضرم بالشك اه م رزي وفي هذا الجواب نظر لان الاحتمال بالشك فلما تقدم
فالد على هذا ورذاً أيضاً بأن الابضاع بما طام لها لا يحتاط لغيرها الا أن يقال قدّم هذا نظراً
للامر وهو الحل اه (قوله أو نحو ذلك) كرجوع الاصل في الهبة للفرع (قوله حرم عليه
الخ) كان الاولى وجب استبراءها وحرم الخ الا أن يقال يلزم من حرمة الاستمتاع قبل
الاستبراء وجوبه (قوله الاستمتاع بها) أي لادائه الى الوطء المحرم ولا احتمال أنها حامل بغير
فلا يصح فحوب جهانم الخلو جازية بها ولا يحال بينه وبينها التقويض الشرع أمر الاستبراء
الى أماته وبه فارق وجوب الحيولة بين الزوج والزوجة المعتقة من شبهة هذا أطلقوه
وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم المشكوك وهي جملة شرح م ر (فرع) *
ينبغي أن يحل امتناع الوطء عالم يفت الزنا فان خاف جازله الوطء اه ع ش على م ر (قوله
بمساياتي) أي من وضع الحمل أو شهر أو حيضة (قوله لاحتمال حملها) هذا جرى على الغالب
أوهو حكمة لا يلزم اطرادها لوجوب الاستبراء ولو اشتراها من امرأة أو مملوك أو كانت
بكر الا أن الاصل فيه التعبد (قوله اما المسبية) ومثلها المشتراة من حرث كما قاله صاحب
الاستقصاء وتبعه الاذري وغيره سم (قوله المفهوم) علمه لقوله فيحمل الخ لكن قوله
وقاس الشافعي الخ يقتضي أنه علمه لقوله فيحمل الخ مع قوله حرم عليه الاستمتاع بهما حتى
يستبرأ فيكون دليلاً لوجوب الاستبراء لانصرم الاستمتاع قبله في غير المسبية لانه لا ينتج لكن
هذا لا يناسبه قوله المفهوم فكان الاولى أن يقول بقوله الخ أي منطوقاً ومفهوماً اللهم الا أن
يراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ فيحمل المطوق والمفهوم واستدل في شرح المنهج بالحديث
على وجوب الاستبراء ثم قال وقاس الشافعي الخ وهو ظاهر والجامع المذكور يناسبه أيضاً
(قوله أو طاس) بضم الهمزة أقصم من قهها اسم واو من هو اوزن عند حنين قل وفي المختار
والمصباح والتهديب أنه بفتح الهمزة وهو ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث باعتبار البقعة
او مصروف باعتبار المكان وفي ع ش أو طاس بفتح الهمزة موضع اه فهو مصروف خلافاً
لمن توهم خلافه لان الاصل من الصرف ما لم يرد سماع منهم بخلافه (قوله ألا لاوطأ) الأداة
استفاح وتنبه أي اتهموا لما أقول لكم (قوله وقاس الشافعي) فالقيس غير المسبية في حرمة
الاستمتاع بالوطء على المسبية في حرمة وطئها أو أماً حرمة غير الوطء في دليل آخر ثبت عند المجتهد
(قوله وألحقت من لم تحض) وهي الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حيض وقوله من لم تحض
متعلق بالحق وعبر عنه بالحق وفيما تقدم بالقياس تفتنا والحق والقانس هو الشافعي
وأيمه في الثاني للعلم أن الحق هو صاحب المذهب وعبارة شرح م ر ومن لم تحض أي وألحق
من لم تحض من لا تحيض في اعتبار قدر الخ (قوله من سم) الاولى أسهم أو أيدال سهم بسبي
(قوله جلولا) عبارة شرح المنهج لما روى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقعت في سهمه من بابا
أو طاس قبل الاستبراء الخ ويكس الجميع بأن جلولا كانوا معاً ونزل له وازن لكونهم كانوا
حافاً بهم وصادف أن واحدة من نسائهم سويت وهذا لا ينافي أن حرب جلولا كان يعد وفاته
عليه الصلاة والسلام بمدة لان ذلك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم اخصر كين له

أو نحو ذلك (حرم عليه) فيما عدا
المسبية (الاستمتاع بها) بكل نوع من
أنواعه حتى النظر بشهوة (حق
يستبرأ بها) بمساياتي لاحتمال حملها
أما المسبية التي وقعت في سهمه من
الغنية فيحمل له منها غير وطء من أنواع
الاستمتاع لقوله صلى الله عليه
وسلم في سبايا أو طاس ألا لاوطأ حامل
حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض
حيضة وقاس الامام الشافعي رضي
الله تعالى عنه غير المسبية عليها بجمع
حدوث الملك وأخذ من الاطلاق
في المسبية أنه لا فرق بين البكر وغيرها
وألحقت من لم تحض أو أيدت من
تحض في اعتبار قدر الحيض والظهر
غالباً وهو شهر كما سياتي ولما روى
البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما أنه قال وقعت في سهمي جارية
من سهم جلولا

والمعاين لانشائه وهذا انما كان لهوازن وان اتفق موافقة بعض من جلولا لهم معاونة
فلم ينسب اليهم بل لهوازن اه كافي عس (قوله مثل ابريق الفضة) المراد به السيف لثقة
بريقه ولعانه لان السيف يسمى ابريق الفضة في اللغة (قوله فلم اتمالك) أى الصبر عن تسليها
(قوله ولم ينكر عليه) أحد من الصحابة (قوله لاني التقييل ولا في الاخبار) أى فصلا راجعا اه
فصح الاستدلال به فان قلت كيف ارتكب هذا الامر الذي يحل بالمرؤعة مع أن مقام اصحابي
يأبى ذلك أجيب بأنه غلب على ظنه أنه لا يراه أحد أو كان بحضرة من لا يمتحن منه أو هل دلت
اغاطة لاهل الكفر الذين منهم هذه المسبة حيث يلغهم ذلك مع كونها من ثبات عطماهم فهو
طاعة (قوله على غير قياس) والقياس جلولاوى كصراوى كما يؤيد من قول الخلاصة
وهزذى مديتال في النسب * ما كان في تسمية له انتسب

(قوله يوم اليرموك) بفتح الياء وسكون الراء وميم وادقريب دمشق (قوله ثمانية عشر ألف
ألف) أى من الدنانير أو من الاماء وبعضهم اقتصر على الدنانير وهو الطاهر (قوله صيانة
لمائه) أى ما دل ابى وهذا جرى على الغالب لما تقدم من أن المقلب فيه التعمد (قوله قتلا
يختلط) فانه قد تقدم أن الرمح لا يجمع فيه معنى رجلين إلا أن يقال المراد بالاختلاط المشابهة
علينا معنى أنا لا ندري هل هو من حربي أو غيره فلا ينافي ما تقدم أن الرمح اذا اندمجه لا ينافي
منى آحراه (قوله بجميضة) لا يصلح أن يذكر جوابا للشرط فاصلها الشارح قوله منه اقامه مذوف
والهذوف خبر مبتدا محذوف قدره الشارح بقوله فاستبرأوا ما يصل بجميضة وكذا يقدر
في الباقي واذا قالت مستبرأة حضت صدقت لانه لا يعلم الا من جهتها بالعين لانها لو نكحت لم يقدر
السيد على الحلف على عدم الحيض فالسيد وطؤها بعد طهرها وهذا حديث أمم كن كانه قد
الحرمة في انقضائها حيث أمكن لانها مؤتمنة على رجحانها وطهر الانساب او انه لا دا
واذا صدقناها وظن كذبها فهل يحل له طؤها قياسا على ما لو اذمت التحصيل فظن كذبها
بل أولى وأولا يحرم (٢) ويفرق التبع الاول ولومنت السيد من تمتع به ا فقال أنت حلال لي
لانك اخترتني بتمام الاستبراء صدق بينه وأباحت له طاهر الماتفر ران الاستبراء مقوض
لاماته ومع ذلك يلزمها الامتناع منه ما يمكن مادامت تتحقق بقا شئ من زمن الاستبراء
أما لو قال لها حضت فذكرت صدقت كما جزم به الامام ولو ورث أمة فاذعت حرمتها عليه بوطء
مورثه فأنكر صدق بينه لان الأصل عدمه ولا تصير أمة فرائسا للسيدها الا بوطء منه في قولها
أو دخول مائه المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره أو بينة وبه يعلم أن الجبوب يلحقه الولدان نت دخول
مائه والا فلا وبذلك يجمع بين القول باللعوق وعدمه وخارج بذلك مجرد ملكة لها فلا يلحقه به ولد
اجماعا وإن خلاها وأمكن كونه منه لانه ليس بقصوده الولد بخلاف الكاح كذا راعفته
من تناقض لهما وقول الامام ان القول باللعوق ضعيف لأصل له صريح في رد الجمع بحمل
اللعوق على الحرمة وعدمه على الامة مر في شرحه (قوله بعد انتقالها اليه) أى انتقال
ملكها وان لم يقبضها (قوله في الجديد) ومثاله بطهر (قوله وتنتظر ذات الاقراء) المعنى
ان الامة اذا كانت تبيضن ثم انقطع حبسها فانها تصبح حتى تبصر أمة كماله
أو تبلغ سن الدأس فتستبرأ بشهر (قوله الكامل) بنسب الكامله نعلون نطرا أى الحيضة

فمنظرت اليها فاذا عتقها مثل ابريق
الفضة فلم اتمالك أن قبائهم والناس
ينظرون ولم ينكر عليه أحد
من الصحابة وجلولا بفتح الجيم والمث
قرية من نواحي فارس والنسبة اليها
جلولا على غير قياس فحقت يوم
جلولا على غير قياس فحقت يوم
البره ولو سنة سبع عشرة من الهجرة
فبلغت غنائمها ثمانية عشر ألف ألف
وفارقت المسبية غيرها فان غايتها
أن تكون مستولدة حربي وذلك
لا يمنع الملك وانما حرم وطؤها صيانة
لمائه لئلا يحتاط بجهاد حربي لحرمة ما
الحربي ثم (ان كانت) أى الامة التي
يجب استبرؤها (من ذوات الحيض)
فاستبرأوا يحصل (بجميضة) واحدة
بعد انتقالها اليه في الجديد للخبر
السابق فلا يكفي بقية الحيضة التي
وجد السبب في أنثائها وتنتظر ذات
الاقراء الكاملة الى سن اليأس
كالمعتة

(١) قوله ولا يحرم كذا في نسخة
الموافق وكتب عليه لامعنى زيادة
يجرم اه

الكاملة وعبارة الروض وشرحه وهو ذات الاقراء يحصل بحضة كاملة وتنتظر أي تنتظر
ذات الاقراء الحضة الكاملة الى سن اليأس فان لم تحصل استبرأت بشهر كالحضة فانها تنتظر
الى سن اليأس ثم تعتد بالاشهر (قوله وانما يكف) هذا من بطل قوله فلا يكفي بقية الحضة
فالاولى فتدعيه على قوله وتنتظر (قوله لان بقية الطهر تستعقب الحضة) أي في العدة أي
تستعقبها الحضة الخ فالحضة فاعل والمفعول محذوف كذا قاله بعضهم وقيل ان تستعقب
بمعنى تطلب أو تستلزم فيكون مفعولا (قوله وهذا يستعقب الطهر) أي يستلزمه فقوله وهذا
أي الحيض في الاستبراء وقوله ولادلالة أي الطهر (قوله بشهر) أي ما لم تحض فيه
فان حاض فيه استبرأت بالحضة لانها صارت من ذوات الاقراء اه ع ش (قوله فانه كقره
في الحرة) عبارة شرح المنهج لانه بدل عن القره حضا وطهر غالبا اه وقوله لانه بدل عن القره
حضا وطهر غالبا فيه نظر اذ قضيت به أنه يعتبر الحيض والطهر معام أنه يحصل الاستبراء
بوجود الحيض من غير نظر للطهر اذ المعول عليه هنا الحيض فلعل الاولى له أن يقول لانه
يحصل به ما يحصل بالحضة اولاه لا يتخلو عن حيض غالبا اه (قوله بشهر أيضا) أي ان كان
الملك مثلا أول الشهر فان كان في اثنتاه كتنى به ان كان الباقي منه ستة عشر فاشهر شيئا
(قوله وان كانت من ذوات الحمل) ان قلت الزوجة الحامل التي لا تعتد بالوضع لا يكون حملها
الامن زنا وحيدة فقوله ولومن زنا غير محتاج اليه قلت يصح ذلك بأن يشتري زوجته الحامل
منه فانها لا تعتد بالحمل والاستبراء مستحب وحيدة فقوله ولومن زنا محتاج اليه اه شوي
(قوله ولومن زنا) كذا في متن المنهج أي سواء كان من زنا أو من غيره كسبية سبها أو حاملا من
كافر لان ماؤه لا عدة له لعدم احترامه بأن صال حربي عى حربي بأن أخذ بنته مثلا أو حملها
فدفع قول بعضهم كيف يتصور أن الأمة لو كانت حاملا من غير الزنا يكون استبرأؤها بوضع
الحمل لانه ان كان من سيدها صارت به أم ولد فلا يجوز بيعها وان كان من زوج فتقتضي العدة به
ولا يدخل الاستبراء في العدة بل يجب على مستبرئها بعد انقضاء عدتها أن يستبرئها بكون
الولد في هذه رقيقا وان كان من شهة فكذلك تقتضي عدة الشبهة بوضعه ويجب على المشتري
بعد ذلك أن يستبرئها ويكون الولد في هذه حرا ويغرم الواطئ قيمته لسيد الأمة ولا يصح بيعها
وهي حامل بدلان الحامل بجزا لاتباع نية عين أن يكون الحمل من الزنا وبجد الوضع قبل الحيض
أو الشهر والحاصل أن استبراء الحامل من زنا بالاسبق من الوضع وحضتي من ذوات الحيض
أو شهر في غيرها فانما واللعال اه مد وقول مد قيمته من سبى على الاشكال وهو أن الحمل الذي
يحصل به الاستبراء لا يكون الامن زنا وقد علمت تصوير كونه من غير زنا في مسيبة الحربي التي
صال على غيره وأخذها منه وأجلها فليس زنا لظنه أنه ملكها بأخذها منه (قوله لان الملك)
أي المملوك بدليل قوله مقبوض فهو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله بدليل صحة بيعه) أي
المملوك بالارث قبل قبضه (قوله أو نحوه) كالتولية والمراجعة والمخاطبة (قوله بعدل زومها)
أي المعاوضات وهو متعلق محذوف أي ومضى زمن استبراء بعد الخ (قوله لان الملك لا يزوج)
أي حيث لا خيار (قوله فأشبهه) أي الاستبراء الواقع قبل القبض ما بعد القبض (قوله
في زمن الخيار) ويتصور ذلك بأن وضعت فيه أو كان حاضرا مؤبدا (قوله فانه لا يعتد به)

وانما لم يكف بقية الحضة
كما كتنى بقية الطهر في العدة لان
بقية الطهر تستعقب الحضة الدالة
على البراءة وهذا يستعقب الطهر
ولادلالة له على البراءة (وان كانت من
ذوات الشهر) لصغر أو يأس
فلاستبرأها يحصل (بشهر) فقط فانه
كقره في الحرة فكذا في الأمة والمهيرة
تستبرأ بشهر أيضا (وان كانت من
ذوات الحمل) ولومن زنا فاستبرأوها
يحصل (بالوضع) لعدم الحديث
السابق ولان المقصود معرفة براءة
الرحم وهي حاصلة بذلك * (تنبيه)
لومضى زمن استبراء على أمة بعد
الملك وقبل القبض حسب زومه ان
ملكها بارث لان الملك بذلك مقبوض
حكم وان لم يحصل القبض حسابا بدليل
صحة بيعه وكذا ان ملكها بشراء
او نحوه من المعاوضات بعدل زومها لان
الملك لازم فأشبهه ما بعد القبض أما
اذا جرى الاستبراء في زمن الخيار فانه
لا يعتد به

نصف الملاك ولو وهبته وحصل الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لم يعتد به لتوقف الملك فيها على القبض ولو اشترى أمة بجوسية أو نحوها كرتدة فحاضت أو وجد منها ما يحصل به الاستبراء من وضع حمل أو مضى شهر لغير زوات الاقراء ثم أسلمت بعد انقضاء ذلك أو في أثناءه لم يكف هذا الاستبراء في الأصح لانه لا يستعقب حل الاستمتاع الذي هو القصد في الاستبراء (فروع) يجب الاستبراء في مكاتبه كتابة صحيحة فسختها بالتعجير أو عجزت بتعجير السيد لها عند عجزها عن النجوم لعود ملك القمع بعد زواله فأشبهه ما لو باعها ثم اشتراها ثم الفاسدة فلا يجب الاستبراء فيها كما قاله الرافعي في بابها وكذا يجب ابتراء أمة مرتدة عدلت إلى الاسلام لزوال ملك الاستمتاع ثم أعادته فأشبهه تعجير المكاتبه وكذا الوارثة السيد ثم أسلم فانه يلزمه الاستبراء أيضا لما ذكر ولوزوج السيد أتمته ثم طلقها الزوج قبل الدخول وجب الاستبراء لما مر وان طلقها بعد الدخول فاعتدت لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه أن يستبرأ ثم بعد انقضاء عدتها ولا يجب استبراء أمة خلت من حيض ونفاس وصوم واعتكاف واحرام لأن حرمتها بذلك لا تخرج بالملك بخلاف الكتابة رازدة ولو اشترى زوجته الأمة

أى ولو كان الخياط والمشتري على الأصح كما صرح به الشارح في شرحه على المنهاج نهذا هو المنقول فلا عبرة بما كتبه مد من قوله والذي يظهر أنه يكتفى بالاستبراء في ذن شيار المشتري لأن الملك له (قوله لضعف الملك) بدليل أنه يتمكن من الفسخ (قوله ولو وهبته) موقوف على قوله لما أجازى الخ فهو من جملة المختز (قوله بعد عقدها) أى الوهبة (قوله ولو اشترى أمة الخ) غرضه به تقييد ما تقدم أى محل حصول الاستبراء بجوسية وما بعده إذا جرى من غير مقارنة مانع أما إذا صاحبه مانع فلا يحسب بل لا بد من الاستبراء بعد زواله (قوله كرتدة) أرزوجة (قوله أو وجد منها ما يحصل) أى صورة ما الخ (قوله لانه لا يستعقب) فيه أن هذا يأتى في الحرمة إذا اشتراها محرمة ثم حاضت ثم لم ينعقد بذلك حل (قوله فروع) أى سبعة وغرضه بذلك بيان السبب الثالث وهو حدوث حل القمع بعد زواله وأما السببان الآخران فذكرهما المتن الأول في قوله ومن استحدث الخ والثاني في قوله وإذا مات سيد أم الولد الخ وبقي سببان آخران روم أى قصد التزويج أى أن أراد تزويج أمته الموطوءة يجب عليه استبراؤها والثاني الظن إذا وطئ أمة غيره يظهر زوجته الأمة فتستبرأ بقرة (قوله في مكاتبه) هذا وما بعده علم من قوله أو حدث حل وعبارة مد في شرحه يجب الاستبراء في مكاتبه كتابة صحيحة وأمتها إذا انقضت كتابتها بسبب عاى فى بابها كان عجزت وأمة مكاتب كذلك عجز لعود حل الاستمتاع فيها كلزوجة وحدوثه في الأمة بشيها (قوله بلا تعجير) أو بتعجير نفسها بقوله بلا تعجير ليس قيما (قوله أو عجزت) بضم العين وتشديد الجيم مبيها للمفعول قل الظاهر أنه يجوز بناءه للفاعل والمراد أنه السيد فسخ الكتابة عند عجزها عن النجوم والافظاها العبارة أن هناك تعجيرين منها أولهما السيد ثانياً وأيس كذلك المراد بتعجير السيد لها فسخه للكتابة (قوله لعود ملك القمع بعد زواله) عله للوجوب وأخذ منه البلقينى أن أمة التجارة إذا مضى عليها الحول وأخرج الزكاة عنها وجب الاستبراء لأن الفقهاء ملكوها جزأ من باب آخر الحول فاذا أخرج الزكاة تجدد الحل ورد بأن الشريعة ليست حقيقة فلا حاجة إلى استبراء بخلاف القراض إذا حصل ربح فانه إذا أخذ العامل حصته لا بدق أمة التجارة من الاستبراء لانها صارت كلها للمالك لأن شركة العامل حقيقة بخلاف ما مر اهـ (قوله فأشبهه) أى العود ما لو باعها الخ (قوله أما الفاسدة) أى الكتابة الفاسدة فلا يجب الخ لانهم لم يخرج عن ملك سيدها بدليل صحة بيعها وتزويجها بغير رضاها بخلاف المكاتبه كتابة صحيحة فليس للسيد ذلك الأبرضاها (قوله لزوال ملك الاستمتاع) أى بالردة وقوله ثم أعادته أى بالاسلام (قوله لما ذكر) وهو زوال ملك الاستمتاع بالردة (قوله ثم طلقها الزوج) ولوفى المجلس (قوله لما مر) أى لزوال الملك ثم أعادته (قوله بل يلزمه أن يستبرأ ثم بعد انقضاء عدتها) لانها أشبهت من لمها عدة تأنخصين لأن العدة حق الزوج والاستبراء حق السيد (قوله واحرام) أى ورهن بعد حرمته على السيد بذلك (قوله لا تخرج بالملك) أى ملك القمع بل يجرى نحو القبلة (قوله ولو اشترى زوجته) أى شيئا لا خيار فيه فان كان الخياط والمشتري لم يفسخ النكاح لعدم الملك للمشتري ويجوز الوطء بالنكاح فان كان الخياط والمشتري لم يفسخ النكاح ووطئ بالملك وان كان له ما لم يفسخ لعدم الملك واستنع الوطء وبعبارة م و

ولو اشترى حر زوجته الامه فاقسح نكاحها استبراء الاستبراء ليميز ولد الملك المنعقد حرًا عن
 ولد النكاح المنعقد فثام يعق فلا يكافئ حرة أصلية ولا تصير به أمه مستولدة وقيل يجب لتجدد
 الملك ورد لعدم الفائدة فيه لأن العلة الصحيحة فيه حدوث حل التمتع وليوجد هنا ومن ثم لو طلق
 زوجته القنة وجعيا أو باتنا ثم اشترىها في العدة وجب حدوث حل التمتع ومزأنه يمنع عليه
 وطؤها من الخيار لأنه لا يدرى أيطو بالملك أو الزوجية وخروج بالحر المكاتب إذا اشترى زوجته
 ففى الكفاية عن النكاح أنه ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه أى وإن أذن له سيده ومن ثم امتنع
 نسريه ولو باذن السيد اه بحر وفه فاستحب استبراء الزوجة المشتراة للزوج مشروط بشرطين
 الأول أن لا يترتبها في عدة الطلاق والأوجب الاستبراء لحدوث حل التمتع والثاني أن يكون
 المشتري حرا وبمذا عرف ما فى الشرح من الاجمال (قوله استحب الخ) على المعتمد وقيل يجب
 ومحل الاستبواب ان ملكها فى النكاح فان ملكها معتدة وجب الاستبراء ولا بد أن يكون حرا
 فان كان مكاتب انفسح النكاح وامتنع وطؤها بملك المين لضعف ملكه (قوله ليميز ولد) أى
 أصله الذى هو الماء بدليل قوله ينعقد اه عن (قوله عن ولد النكاح) لأن النكاح ينفسخ
 (قوله لانه) أى الولد وقوله ينعقد الولد رقيقا أى لملك أمه والاولى حذف الولد لأن ضميرانه
 راجع له نعم ان جعل الضمير فى انه للشأن صح كلامه (قوله ثم يعق) أى بملكه بملك أمه
 الحاصل بالشرا مثلا (قوله أم الولد) ومثلها المدبرة والموطوءة (قوله أو عدة) أى من زوج
 لامن شبهة لقصورها عن رفع الاستبراء نرح الروض وأومعنى الواو كالتى فى حيز النقي لأن الخلوق
 فيه معنى النقي (قوله استبرأت نفسها) وان وقع الاستبراء قبل الموت أو العتق فحتاج الى
 استبراء آخر بعد موته بخلاف المدبرة إذا مات أو اعتقها بعد الاستبراء فلها التزوج بغيره عقب
 الموت أو العتق من غير احتياج الى استبراء آخر ومثل المدبرة فى ذلك ما إذا اعتق موطوءة أخرى
 فلها التزوج حالا إذا سبق استبرائها على العتق والفرق بينهما وبين أم الولد أنها القوة فرأشها
 أشبهت الزوجة فلم يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفرائض كما لا يعتد بضمي أمه نال قدر العدة
 قبل زوال النكاح بخلافها ولهذا الوأنت بعد استبرائها بولد الستة أشهر فصاعدا الحق السيد
 بخلافهما سم بالمعنى (قوله المتقدم فيها) أى من كون الاستبراء بمجيسة أو شهر أو وضع
 الجمل (قوله لم يلزمها استبراء) أى بالنسبة للتزويج بخلافه لحل الوارث فتزوج من غير
 استبراء ولا تحل للوارث الا بعد الاستبراء فى صورة الموت فى غير المستولدة لأن المستولدة عتقت
 بموت السيد (قوله فهى كغير الموطوءة) أى كالتى لم يوطأها سيدها فليس عليها الاتكامل
 عتقها وقال شيخنا فهى كغير الموطوءة أى للسيد فانه لا استبراء عليها بعد موت السيد (قوله
 وهذا) أى المنكوحه والمعتدة (قوله مستولدة) ليس قيد ابل مثلها موطوءة بلا استيلاد
 (قوله لو وطئ الخ) غرضه بذلك أنه تارة يجب استبراء واحد وتارة يجب أكثر كما هنا وعبرة
 من فرع تعدد الاستبراء بتعدد البائع الواطئ كفى الروض وغيره ووجهه أن الاستبراء
 كالعدة وإذا اجتمع عدة فان لشخصين لم يتداخلا وقضية التقييد بالواطئ عدم التعددان لم يوطأ
 أو كن نساء أو صبيلا ناطل مر وهو الذى نعتمده الآن يوجد نقل بخلافه يقدم عليه اه
 (قوله انها أمه) خرج به ما لو ظننا زوجته الحرة فتعتد بثلاثة اقراء ع ش (قوله وجب

استحب له استبرأؤها ليميز ولد الملك عنه
 ولد النكاح لانه بالنكاح ينعقد الولد
 رقيقا ثم يعق فلا يكون كقوا الحرة
 أصلية ولا تصير به أم ولد وبذلك المين
 يعكس الحكم (واذا مات سيد أم
 الولد) أو اعتقها وهى خالية من زوج
 أو عدة (استبرأت نفسها) وجوبا
 (كلامه) على حكم التفصيل المتقدم
 فيها فلو كانت فى نكاح أو عدة وقت
 موت السيد وعتقه لهما لم يلزمها استبراء
 على المذهب لانها ليست فرأش السيد
 بل للزوج فهى كغير الموطوءة ولأن
 الاستبراء محل الاستتاع وهما مشغولتان
 بحق الزوج ولو أعتق مستولدة فله
 نكاحها بلا استبراء فى الاصح كما يجوز
 له أن ينكح المعتدة منه لأن الماء
 لواحدة (تمة) لو وطئ أمه ثم كان
 فى حبس أو طهر ثم باعها أو أراد
 تزويجها أو وطئ اثنين أمه رجلى
 كل فظنهما أمه وأراد الرجل
 تزويجها وجب

استبرا آن) أى على المشتري في صورة البيع وعلى المالكين في صورة الترويع. اه مد قال
 الدمري في شرحه لو اشترى أى الامة من شريكين وطأها وجب استبرا آن في الاصح
 كالعدين من شخص واحد قيل يكفي استبرا واحد وكذا لو وطئ أجنبيان أمة كل بغيرها أمة
 فوطء كل يقتضى استبرا ولا تدخل اه ومنه في شرح مر فالاستبرا آن على البائع وبه شرح
 قل على المحلى فقال قوله وجب استبرا آن ويقدم الاسبق ان كان ويجب استبرا ثالثا
 ملكها (قوله ولو باع جارية الخ) الحاصل أن البائع اتمان يقربوطها أولا وعلى كل اتمان
 يستبرها قبل البيع أولا وعلى كل اتمان يمكن كون الولد منه أو من المشتري أو منهما فالحالة اثنتا
 عشرة صورة (قوله لم يقربوطها) في قبلها بأن نفى الوطء أو سكت (قوله وادعاء) أى البائع
 ليعطل البيع ويثبت الاستيلاد وكذب المشتري فالقول قول المشتري بيمينه أنه لا يعلقه منه أى
 من البائع أى فيسقط على رقه ويثبت نسب البائع أى باستلجانه (قوله وثبت نسب البائع)
 لم يترض الشهاب القليوبي وكذلك المرحوم لضعفه والذي في شرح مر خلافه وبما ربه
 ولو باع أمة لم يقربوطها فظهر بها جمل وادعاء صدق المشتري بيمينه أنه لا يعلقه منه وفي ثبوت
 نسبه من البائع خلاف الاصح منه عدمه اه فكلام الشارح ضعيف (قوله على الوجه)
 يرجع لثبوت النسب فقط (قوله من خلاف فيه) أى في النسب أى في ثبوته (قوله
 اذ لا ضرورة على المشتري) أى لثبوت رقه ويتصور ثبوت نسبه مع كون الولد رقيقا للمشتري
 بأن يطأها البائع قبل أن يملكها على ظن أنها زوجته الامة وكان الاولى أن يقول اذ لا ضرر
 كما في شرح الروض فالمعتمد أنه لا يثبت نسب البائع مر (قوله في المالية) أى لانه يجوز له
 بيعه لكن لو قتله البائع لا يقتل فيه ويلزم البائع قيمته للمشتري ولو باعه المشتري للبائع عتق
 عليه حتى لو مات البائع بعد عتق الولد فانه يرثه اه طوخى وقوله في المالية لأن الذنب لا ينافي
 كونه مملوكا للمشتري (قوله بخلافه) أى بخلاف ثبوت النسب (قوله بأن ثبوته يقطع)
 أى وفي هذا ضرر على المشتري فكيف يقال اذ لا ضرر على المشتري فتصده رقة لتعجيل القول
 الآخر (قوله بالولاء) أى اذا اعتقه لأن عصبية الذنب وهو الاب متقدمة على عصبية
 الولاء وهو متعلق بآرث فلو عتق ثم مات ورثه أبوه فن بعده من آثاره بدون المشتري (قوله فان
 أقتر الخ) هذا قسم قوله لم يقربوطها (قوله فان كان ذلك) أى البيع (قوله لحقه) أى
 البائع ولا عبرة بالاستبراء (قوله لثبوت أمة الولد) أى البائع وحينئذ فيمتنع عليه بيعها
 ورهنتها وكل تصرف يزيل الملك (قوله لستة أشهر) أى من الاستبراء (قوله ان لم يكن)
 أى المشتري وطئها أى أصلا أو وطئها وطأ لا يمكن أن يكون منه بأن ولده لدون ستة أشهر من
 وطئه (قوله والا) بأن وطئها المشتري (قوله منه) أى المشتري (قوله وان لم يكن) أى
 البائع استبرا أهاقبل البيع فالولد له أى البائع ان أمكن كونه منه أى فقط بأن لم يطأها المشتري
 وطأه ~~ممكن~~ كونه منه (قوله واقترت) صواب العبارة كما في الروض وأقترت السيد
 بأنه وطئها بوافق الحكم الذي ذكره الشارح أى لأن المعول عليه اقراره واقرارها لا يلتفت
 اليه (قوله بوطئها) أى بوطء زوجها قبل الدخول فلا ينزل قوله استنزاله الدخول فلا يعلقه
 الولد أى لا يعلق الزوج وبعبارة شرح الروض مسئلة أخرى اه طوخى وشيخنا

استبرا آن كالعدين من شخصين ولو باع
 جارية لم يقربوطها فظهر بها جمل وادعاء
 فالقول قول المشتري بيمينه أنه لا يعلقه
 منه وثبت نسب البائع على الوجه من
 خلاف فيه اذ لا ضرورة على المشتري
 في المالية والقائل بخلافه عليه بأن ثبوته
 يقطع آرث المشتري بالولاء فان أقتر
 بوطئها وباعها فظهر فان كان ذلك بهد أن
 استبرا أهاقترت بولد لدون ستة أشهر من
 استبراها منه ملحقه ويعطل البيع لثبوت
 أمة الولد وان ولده لستة أشهر فأكثر
 فالولد مملوك للمشتري ان لم يكن وطئها
 والا فان أمكن كونه منه بأن ولده
 لستة أشهر فأكثر من وطئه لحقه وصارت
 الامة مستولدة له وان لم يكن استبراها
 قبل البيع فالولد له ان أمكن كونه منه
 الا ان وطئها المشتري وأممكن كونه
 منها فتعرض على القائف ولو زوج
 أمة فطلقت قبل الدخول وأقترت
 للسيد بوطئها فولدت ولدا الزمن يحتمل
 كونه منها ملحق السيد عملا بالظاهر
 وصارت أم ولد للحكم بالحق الولد بملك
 اليين

* (فصل في الرضاع) *

وسبب تحريم الرضاع أن اللبن جزء المرصعة وقد صار من أجزاء الرضيع فأشبهه منيها في النسب ويؤثر تحريم الشكاح ابتداء ودواما وجوازا النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة باللمس دون سائر أحكام النسب كالميراث والنفقة والعق بالمك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك اه
برماوى وعبارة زى ولتصور الرضاع عن النسب لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون الارث ونحوه وذكره عقب العدة للتحريم في كل وان اختلفت الحرمة فإن حرمة الرضاع مؤيدة بخلاف العدة فإن الحرمة فيها تنتهي بانتهائها اه ويجوز ابدال الصادق كما قاله ع (قوله واثبات التامع معها) أى الفتح والكسر بأن يقال رضاعة قال تعالى واخوانكم من الرضاعة (قوله اسم لص الشدى) اذا تأملت ما ذكره رأيت المعنى اللغوي أخص من المعنى الشرعي وهو خلاف الغالب (قوله وشرب لبنه) عطف بسبب على سبب وقال بعضهم بينهم ما عوم وخصوص وجهى (قوله لبن امرأة) أى ولو حكما ولو مخضيا وشمل الزبد والجبن والاقط والقشطة بخلاف اللبن الخالص عن اللبن والمصل ودخل فيه المختلط بنحو ما ع في حيث بقي طعمه أو لونه أو ريحه فان شرب اللبن حرم والأفلا وسواء في ذلك كانت المرأة من الأنس أو من الجن على المعتمد وينبى على ذلك التحريم ولو على غير صورة الآدمية أو كان ثديها أو فرجها في غير محله المعهود (قوله في معدة طفل) أى من منفذ مفتوح ولو كان من جراحة جائرة في بطنه وصل منها اللبن إليها أو دماغه في رأسه وصل منها اللبن إلى الدماغ (قوله أو دماغه) أى كأن خرق رأسه فوصل من دماغه لمعدته فيضرق التطير في الأذن ان وصل إلى الدماغ بخلاف ما إذا لم يصل وان أظفر الصائم اه شيخنا وعبارة شرح م ر لا يجتنب في الأظفر لأنها لا سهال ما انعقد في الأمعاء فلم يكن فيها تغذ ومثلها صبه في أذن أو قبل والثاني يحرم كما يحصل به الفطر ورد بأنه منوط بما يصل إلى جوف ولو لم يكن معدة ولادماغا بخلافه هنا ولهذا لم يحرم تطهير في أذن أو جراحة إذا لم يصل إلى معدة اه (قوله الآية والخبر الآتين) كذا في خط المؤلف وصوابه الآتين بالالف لأنه مشى مرفوع الآن يقال أنه نعت مقطوع بتقدير أعنى لكن يرد عليه أنه لا يجوز قطع النعت عن النبعة إلا ان كان معينا بدون ذكره كما قال ابن مالك واقطع أو اتبع ان يكن معينا * بدونها أو بعضها قطع معلنا

قوله وإذا أرضعت المرأة) ليس قيداً لوقال وإذا ارتضع ولد لكان أولى وأنسب لم يدخل ما لو ارتضع على امرأة نائمة وأولى من ذلك أيضاً لوقال وإذا وصل إلى جوفه لم يدخل ما لو أوجره وهو نائم والخاص أن القصد ليس قيداً بل المدار على وصول اللبن إلى جوف الطفل بأي وجه كان سواء كان بفعل أو لا ولو من غير طريقه المعتاد وانظر انقصاله من المرصعة هل يشترط فيه أن يكون من طريقه المعتاد ولا اه وعبارة سم على التحفة فرع لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقاً وفيه نحو تفصيل الغسل بخروج المني من ذلك فيه نظر ولعل القياس الثاني وكذا لو خرج من ثدى زاندهل يؤثر مطلقاً ويفصل فيه سم على حج أقول القياس الثاني أيضاً ان قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد لا يحرم وأما ان قلنا بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ما ذكره فلا وجه للتردد فيه اذ غاية أنه خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم

* (فصل في الرضاع) *

هو يفتح الراء ويجوز كسرها واثبات التامع معها لغة اسم لص الشدى وشرب لبنه وشرب اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه والاصل في تحريمه قبل الإجماع الآية والخبر الآتين وأركانه ثلاثة مرضع ورضيع ولبن وقد شرع في الركن الأول فقال (وإذا أرضعت المرأة) أى الآدمية

خلية كانت أو من رجة الحية حياة مستقرة (٦٤) حال انفصال لبنها بلغت تسع سنين قرية نقر يماوان لم يحكم بلوغها بذلك (بلبنها)

أوفيه نحو تفصيل الغسل أي وهو أن يخرج مستحكما بأن لم يجعل خروجه على مرض حرم والا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل يقال الأقرب التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه اه ع من وإن خلق لها أكثر من ثديين واشتبه الاصل بالزائد حرم الشرب من كل منهما (قوله خلية كانت الخ) ولو بكر أنزل لها لبن (قوله حياة مستقرة) أي بأن لم تصل إلى حركة مذبوح فإن وصلت إليها عرض حرم لبنها أو بجرأة فلا قل (قوله بانث) المناسب أن يقول التي بلغت ويمكن أن تكون الجملة حال التقدير قد (قوله تقريرا) لوقال تقريرا لكان أنسب والمراد به ما في الحيض بأن ينقل اللبن قبل تمام التسع بما لا يسع حبضا وطهرا وهو دون ستة عشر يوما قل (قوله وإن لم يحكم بلوغها بذلك) لأن بلوغها إنما يحصل بالحيض أو الاستلام أو بلوغ خمس عشرة سنة كما مر (قوله بلبنها) الأولى أن يقول الشارح ثم أشار إلى الركن الثالث بقوله بلبنها كما فعل في سابقه ولا حقه واستوجه من دخول السبع لأن فيه دسومة اللبن (قوله ولو متغيرا عن هيئة انفصاله) هذا لا يناسب قوله وإذا أرضعت المرأة لبنها وانما يناسب عبارة من قال وإذا واصل لبن امرأة معدة ولد الخ فسرى عليه منه (قوله صار الرضيع) فيه وضع الظاهر موضع الضمير للإيضاح وفيه إشارة إلى أنه يسمى رضيعا كما يسمى مرضعا بشخ الصاد (قوله فلو مات قبله) أي قبل البيان (قوله ونحوها) كأنه (قوله الجنبة) المعتمد أن لبن الجنبة يحرم تعبيرا المصنف هو الأولى وهذا مبني على أنه يقال للجنبة امرأة وفي كلام ابن القيم ما يفيد أنه لا يقال لها امرأة حيث قال عدل المتألمح عن قول المحرر رأني إلى امرأة يخرج الجنبة وأما النساء فأمم للأنث من بنات آدم وكذا الرجال وانما أطلق على الجن في قوله وإنه كان رجال الخ المقابلة ح ل وقوله الجنبة فاعل خرج (قوله وهو الرابع) أي عند الشارح والذي اعتمد شيخنا م ر وأما هذه صحة منا حكمهم أي الجن فابن الجنبة يحرم ولو على غير صورة الآدمية أو كان ثديها أو فرجها في غير محل المعهود قل (قوله تلو) أي تابع له (قوله قطع النسب بين الجن والأنس) أي بقوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا (قوله وبالحية) أي ولبن الحية الخ (قوله منسكة الخ) أي غير مكافة ولا ترد الصغيرة لأنها تنفع من فعل المحرم وتؤمر بالعبادات كالبالغة اه وكتب حل أي صارت غير مكلفة ولا يمكن عود التكليف إليها عدا قفلات رد المجنونة وقال س ل كان المراد من الحل لها والحرمة عليها أي لا يتعلق بها حل شيء ولا حرمة لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبهيمة (قوله خلافا للآفة الثلاثة) أي في لبن الميته حيث قالوا أنه يحرم لأن اللبن لا يموت كابن موضوع في ظرف نجس لأن الميت عندهم نجس بالموت واحتج الأصحاب بما قاله الشارح وبأن اللبن ضعف حرمة بموت أصله ألا ترى أنه يسقط حرمة الأعضاء فلا غرم في قطعها وبأن أحكام فعله سقطت بالموت بدليل عدم الضمان لو سقط على شيء بخلاف النائم وبأن الحرمة المؤبدة تختص بسدن الحية ولذا لا ثبت المصاهرة بوطء الميته وبأن وصوله إلى الميت لا يؤثر فكذا انفصاله قياسا لاحد الطرفين على الآخر اه وفرق بعضهم بأن لبن الحية حلال محترم ومراده أنه يصح الاستنجار لأرضاعه ولا كذلك الميته اه م ر (قوله دون السنتين) أي يقينا قال

ولو متغيرا عن هيئة انفصاله عن الثدي بجموصة أو غيرها ثم أشار إلى الركن الثاني بقوله (ولها صار الرضيع ولدها) من الرضاع فخرج بالمرأة ثلاثة أمور أحدها الرجل فلا تثبت حرمة بلبنه على الصحيح لأنه ليس معد للتغذية فلم يتعلق به التحريم كغيره من المائعات ~~أمكن~~ يكرمه ولا فسرعه نكاح من ارتضعت منه كما نص عليه في الأم والبويطي ثانيا الخنثى المشكل والمذهب توقفه إلى البيان فإن بانث أنوثته حرم والا فلا فلو مات قبله لم تثبت التحريم فالرضيع نكاح أم الخنثى ونحوها كما نقله الأذرى عن المتولى ثالثها البهيمة فلوارتضع صغيرا من شاة مثلا لم يثبت بينهما أخوة فتحل مناهما كحكمهما لأن الأخوة فرع الأمومة فإذا لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع وخرج بآدمية ولو عبر بمبادل المرأة كما عبره الشافعي لكان أولى الجنبة أن تصور أرضاعها بناء على عدم صحة مناهما كحكمهم وهو الرابع لأن الرضاع تلوا النسب بدليل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والأنس وبالحية لبن الميته فإنه لا يحرم لأنه من لبن جنسة منسكة عن الحل والحرمة كالبهيمة خلافا للآفة الثلاثة وباستكمال تسع سنين تقريرا ما لو ظهر لصغيرة دون ذلك لبن وارتنع به طفل فلا يثبت به تحريم ولو حلب لبن المرأة المذكورة قبل موتها وأوجر لطفل حرم لانفصاله منها في الحياة ثم أشار إلى ما يشترط في الرضيع بقوله (بشرطين) وترك ثالثا ورابعا كما استراه (أحدهما أن يكون له دون السنتين)

شيئا ظاهرا عدم التحريم لو قارنت الرضعة الخامسة تمام الحولين والمعتقد خلافه فراجع
برماوى (قوله نكح لارضاع الاما كان في الحولين) وقال أبو حنيفة مدة الرضاع ثلاثون
شهرا لقوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا وحمله الجمهور على أقل مدة الحمل وأكثر مدة الرضاع
لأن مدة الحمل داخله فيه وأقله ستة أشهر اه حازن قال مر في شرحه وخبر مسلم في سالم
الذى أرضعته زوجة مولاه أبى حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها باذنه صلى الله عليه وسلم خاص به
أو منسوخ كما مال إليه ابن المنذر اه وحاصل قصة سالم أنه كان مولى لابي حذيفة وكان
يكثرا الدخول على زوجة سيده أبى حذيفة فيقع في النظر إليها وهو رجل فشكت ذلك للنبي
صلى الله عليه وسلم فأمرها أن ترضعه ليصير ابنها فيحل له نظرها والدخول عليها ففعلت ذلك قال
عش في حاشيته على مر وقد تشكل قصة سالم بأن المحرمية المجوزة للنظر انما تحصل بتمام
الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها ومساها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم
عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة الآن يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر
بمحضه من تزول الخلوة بضرورة أو تكون قد حلت خمس مرات في أناة وشرب منه أو جوزه
النظر ولها النظر والمس الى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خص بتأثيره هذا الرضاع اه سم
على ج (قوله فان بلغها ما الخ) تعارض هذا مع كلام المتن فيما اذا كان الشرب مع تمام
الستين فكلام المتن يقتضى عدم التحريم وقول الشارح فان بلغها ما يقتضى التحريم وهو
المعول عليه عسماوى وقوله يقتضى التحريم لأن قوله وشرب بعد ما يقتضى أن الخامسة
المقارنة لتمام الحولين تحرم (قوله فان انكسر الخ) هل العبرة في الانكسار بمجرد التمام
الشدى وبمسه مثلاً أو بوصول شيء من اللبن الى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الاتقام والمصر مع
ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الى ما ذكرنا لا بعد مضى جز منه حصل الانكسار فيه نظراً
والأظهر أن المراد الثاني لأن الوصول هو المؤثر الى ما ذكرنا لا غير اه سم وهو ظاهر لا اشكال
فيه وذلك لأن فرض المسئلة في وضع الشدى في فم الطفل وتأخر وصول اللبن الى الجوف
أو الدماغ زماناً بعد انفصال جميعه فهل العبرة بهذا الوضع أو بوصول اللبن الى ما ذكرنا استظهر
سم الوصول وليس الكلام في شرب الطفل قبل تمام انفصاله من الفرج أو بعده خلافاً
لمسبق اليه فهم الشيخ المدابغى فأشكل عليه الحال تأمل (قوله فانهم الخ) لكن قد يقال
لادلالة لهذه الآية على أن اللبن لا يحرم الا اذا كان الرضيع دون الحولين مع أنه هو المقصود
وقال طاوس كان لهن أى لازواج المصطفى صلى الله عليه وسلم رضعات معلومات ولسائر
النساء أى باقيات رضعات معلومات وورد أنها عشر رضعات لهن وتخصيرهن خمس رضعات
مشبعات وهذا مما تقدم به طاوس ولم يتابعوه عليه روى أحمد ومسلم والأربعة عن عائشة
والنسائي وابن حبان عن الزبير بن العوام لا تحرم المصة ولا المصتان وفي رواية الرضعة
ولا الرضعتان قال الشافعى دل الحديث على أن التحريم لا يكتفى فيه بأقل اسم الرضاع
واكتفى به الحنفية والمالكية فخرموا برضعة واحدة تمسكاً بطلاق آية وأمتها تكتم اللاتي
أرضعنكم قال القاضى ويجاب عن الآية بأن الحرمة فيها مرتبة على الامومة والاخوة
من جهة الرضاع وليس فيها دلالة على أنها يحصلان برضعة واحدة اه وروى عبد الرزاق

نكح لارضاع الاما كان في الحولين
الدارقطنى وغيره فان بلغها وشرب
بعد تمام يحترم ارتضاعه قال في الروضة
ويعتبر الحولان بالاهلة فان انكسر
الشهر الاول ثم عدده ثلاثين يوماً من
الشهر الخامس والعشرين أو لادهن
تعالى والوالدان يرضعن أولادهن
حولين كاملين إن أراد أن يتم الرضاعة
جعل الله سبحانه وتعالى تمام الرضاعة
في الحولين فأفهم أن الحكم بعد
الحولين بخلافه

بها مش نسخة المؤلف قوله وقال طاوس
الى آخر القول ليس من التجريد اه

بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات
وبه أخذ الشافعي وهو أحدى روايتين عن أحمد والحديث الأول ورد منا لا مادون الخمس
والأفتحريم بالثلاثة التي ذهب إليها داود وأما أبو خزيمة فإنه مضموم ومفهوم السدد ضعيف
على أنه قد عارضه مفهوم حديث الخمس فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين وحديث الخمس
جاء من طرق صحيحة لكن فيه اضطراب ذكره ابن حجر اه مناوى على الخصائص (قوله من
تمام انفصال الرضيع) قضية هذا أنه لو خرج نصفه مثلاً ثم انه ارتضع على ثدي أخرى
ومكث متصلاً بآتمه نحو يوم أن هذا اليوم لا يحسب من الحولين وإنما يحسب ذلك به تمام
انفصاله وفيه خلاف والمعمد ما اقتضاه كلامه من انفصال جميعه كما مشى على ذلك م ر اه
(قوله في الرضعة الخامسة) بأن سبق منها شيء قبل تمام الحولين كما يقتضيه التعبير في
والمعنى تم الحولان في أثناء الرضعة الخامسة ويدل عليه أيضاً قوله لأن ما يصل الخ أى فيكون
القدر الذى حصل قبل تمام الحولين يعد رضة لأن الرضعة غير مقدرة فتصدق بقطرة وسيند
فيكون قول الشارح وظاهر كلام المصنف ظاهراً لا غبار عليه فاندفع اعتراض قل لانه فهم
أن في من قوله في الرضعة بمعنى مع وأن التمام مقارن للخامسة أى لا بدائها اه شيخنا والحاصل
أن قوله في الرضعة الخامسة يحتمل أن في على بابها من الطرفية ويكون المعنى أنه ابتداء الرضعة
الخامسة وبقي من السنة الثانية شئ وقت الرضعة مقارنه لتتمام الحولين فيصدق عليه أنه ابتداءها
وهو دون الحولين فلذلك قال الشارح وظاهر كلام المصنف الخ ويكون كلام الشارح ظاهراً
لا غبار عليه ولا تعارض بين قول المتن دون الحولين وقول الشارح فان بلغهما الخ ويحتمل أن
في معنى مع وأن ابتداء الرضعة الخامسة مقاومة للجزء الاخير من السنة الثانية فلا يصدق عليه
أنه وقت الرضعة له دون السنتين فكلام المتن يقتضى عدم التحريم وقول الشارح فان بلغهما
لم يحرم يقتضى في هذه التحريم لانه يصدق عليه وقت ابتداء الرضعة الخامسة أنه لم يبلغ الحولين
فوقع التعارض بين عبارة المتن وعبارة الشارح في هذه الصورة والمعول عليه كلام الشارح
فهو المعمد فكان الاولى للمتن أن يقول أن لا يبلغ الحولين بدل ما قاله (قوله وهو المذهب)
وهو المعمد وكون هذا ظاهراً كلام المصنف غير ظاهراً بل ظاهره عدم التحريم فتأمل قل
(قوله لأن ما يصل إلى الجوف) راجع لقوله حرم على المذهب وهو جواب عن سؤال حاصله
كيف حرم الرضاع في ذلك مع أن الذى وصل من اللبن قليل جداً فأجاب بقوله لأن الخ (قوله
خمس رضعات) أى يقينا انفصلاً ووصولاً كما يدل عليه قول الشارح فيما سبأ في ولو حلب
منها لبن الخ وقوله ولو شرب في رضيع هل رضع خساً الخ قال بعضهم والحكمة في كون التحريم
يخمس رضعات أن الحواس التي هي سبب الادراك الخمس وفي هذه الحكمة نظر لأن كون
الحواس خمسة لا يصلح حكمة لكون التحريم بخمس ويمكن توجيهها بأن كل رضعة محترمة
لخاصة من الحواس اه (قوله كان فيما أنزل الله) خبر كان مقدم وبجمله عشر رضعات معلومات
يحترم في محل رفع اسم كان مؤخر أى كان هذا التركيب كائناً فيما أنزل الله الخ لا يقال القرآن
أعني قولها أى عائشة كان فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلوماً لا يثبت بالآحاد
فلا يصح دعوى النسخ لعدم ثبوت المنسوخ لا نأقول يثبت الحكم والعمل به وإن لم تثبت

* (تنبيه) * ابتداء الحولين من تمام
انفصال الرضيع كما في نظائره فان
ارتضع قبل تمامه لم يؤثر وظاهر كلام
المصنف رحمه الله تعالى أنه لو تم الحولان
في الرضعة الخامسة حرم وهو المذهب
كما في التهذيب وجرى عليه ابن المقرئ
وان كان ظاهراً نزل الأم وغيره عدم
التحريم لأن ما يصل إلى الجوف في كل
رضعة غير مقدراً كما قالوا لو لم يحصل في
جوفه إلا خمس قطرات في كل رضعة
قطرة حرم (و) الشرط (الثاني) أن
ترضعه خمس رضعات لما روى مسلم
عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان
فيما أنزل الله تعالى

ما روى مسلم
عن عائشة رضي الله تعالى عنها

في القرآن عشر رضعات معلومات يحزنن فتنحنن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن أي يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ وقبل تكفي رضعة واحدة وهو مذهب (٦٧) أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما والخمس

رضعات ضبطهن بالعرف اذ لا ضابط لها في اللغة ولا في الشرع فرجع فيها الى العرف كالحرز في المهرقة فلا قضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبر والا فلا ولا خلاف في اعتبار كونها (متفرقات) عرفاً فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد علام بالعرف ولو قطعت عليه الرضعة لشغل وأطالته ثم عادت تعدد كما في أصل الرضعة لأن الرضاع يعتبر بغيره فعزل الرضعة والرضيع على الانفراد بدليل ما لو ارتضع على امرأة نائمة أو أوجرته لبنا وهو نائم وإذا ثبت ذلك وجب أن يعتد بقطعهما كاعتد بقطعه ولو قطعه للهواً ونحوه كنومة خفيفة أو تنفس أو ازدراد ما جمعه من اللبن في فمه وعاد في الحال لم يعتد ببل الكل رضعة واحدة فان طال لهواه أو نومته فان كان الثدي في فمه رضعة والا فريضتان ولو تحول الرضيع بنفسه أو بتحويل الرضعة في الحال من ثدي الى ثدي أو قطعه الرضعة لشغل خفيف ثم عادت لم يعتد حينئذ فان لم يتحول في الحال تعدد الارضاع ولو حلب منها لبن دفعة ووصل الى جوف الرضيع أو دماغه بإيجار أو اسعاط أو غير ذلك في خمس مرات أو حلب منها خسا وأوجره الرضيع دفعة فريضعة واحدة في صورتين اعتباراً في الاولى بحالة الانفصال من الثدي وفي الثانية بحالة وصوله الى جوفه دفعة واحدة ولو شك في رضع هل رضع خسا أو أقل أو هل رضع في حواين أو بعدهما فلا يحرم لأن الأصل عدم ما ذكر

القرآنية واكتفى أبو حنيفة ومالك برضعة واحدة لاطلاق الآية وجوابه أن السنة بينته اه
 اسم (قوله في القرآن) أي في سورة الاحزاب ع ش (قوله فتنحنن) أي لفظاً وحكماً بخمس معلومات ونسخت هذه الخمسة أيضاً لفظاً لا حكماً (قائده) لو حكم ما حكم بالتحريم برضعة أو رضعتين هل ينقض حكمه أو لا المتمد لا ينقض ميم وهذا بخلاف ما اذا حكم بثبوت الرضاع بعد الحولين فإنه ينقض حكمه ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحواين بالنص بخلافه بما دون الخمس اه ع ش (قوله أي يتلى حكمهن) وهو التحريم ومعنى تلاوة حكمهن اعتقاد حكمهن فاندفع به هذا التأويل ما قد يقال يلزم من قراءة الشيء تلاوته فلا فائدة لهذا التأويل وقوله من لم يبلغه النسخ أي لتلاوتها وان كان حكمها باقياً فلما بلغه النسخ رجع عن ذلك وأجمعوا على أنها لا تتلى ح ل فهو جواب عما يقال كيف تقول عائشة رضي الله عنها فتوفي رسول الله الخ مع أن القرآن تحرر ودون قبل وفاته وهذا اللفظ نسخ في حياة النبي فأجاب بأن المراد بالقراءة تلاوة الحكم أي ذكره أو اعتقاده لاحقيقة قراءة اللفظ والجواب الثاني أن المراد بالقراءة القراءة حقيقة لكن من شخص لم يبلغه نسخها فهو معذور فلما بلغه النسخ تركها وذكر في الاتقان جواباً بالشا وهو أن قولها فتوفي المراد منه قارب الوفاة (قوله متفرقات) منصوب صفة لرضعات في كلام المتن والشارح جعله خبراً للكون الذي قدره فقرا عراب المتن ويجاب بأنه لم يغيره تغييراً حقيقياً لانه منصوب على كل حال (قوله تعدد) أي وان لم يطل الزمن مبداني قال العلامة ابن قاسم ويجري ذلك فيمن حلف لا يأكل في اليوم الامرة واحدة فعبر في التعدد العرف فلوا كل لقمة ثم عرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد وأكل حنث ولو أطال الاكل على المائدة وكان يتقل من لون الى لون آخر ويتحدث في خلال الاكل ويقوم ويأتي بالخبز عنده فراغه لم يحث لأن ذلك كله يعد في العرف أكلة واحدة برماوى (قوله وأطالته) ليس قيداً بل ولو عاد فوراً كذا قيل وفيه نظير بل هو قيد معتبر بدليل قول الشارح بعداً وقطعه الرضعة لشغل خفيف ثم عادت لم يعتد فلم يكن هذا قيداً للتناقص كلامه ولعل قول بعضهم انه غير قيد سهو منه سرى اليه من عدم التأمل في عبارة الشارح مع عبارة م ر وذلك لانه صرح بأنها اذا قطعه اعراضاً ولو عادت فوراً فانه يعتد فيؤهم أن عبارة الشارح كعبارة م ر ولا يخفى الفرق بين العبارتين وعبارة المنهاج وشرح م ر فلو قطع الرضيع الرضاع اعراضاً عن الثدي أو قطعه عليه الرضعة اعراضاً ثم عاد اليه فيهما ولو فوراً تعدد الرضاع اه (قوله كنومة خفيفة) أما اذا نام أو انتهى طويلًا فان بقي الثدي بغمه لم يعتد والاعتد شرح م ر ويعتد التعدد في كل نحو الحين بنظير ما تقر في اللبن اه س ل (قوله من ثدي الخ) الاولى من ثديها الى ثديها الآخر وليس المعنى الى ثدي امرأة أخرى (قوله أو قطعه الرضعة) أي وطال الزمن كما يؤخذ ذلك من تعبيره بتم لانها للترتيب والتراخي خلافاً لابن حجر اه برماوى (قوله بإيجار واسعاط) لف ونشر مرتب فالإيجار للجوف والاسعاط للدماغ أي اسعاط من أنفه (قوله فريضعة واحدة) فالشرط أن تكون خسا انفصلاً ووصولاً كما اعتد م ر (قوله ولو شك) المراد بالشك مطلق التردد في شمل الظن كالتساءل المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل أولاد غيرها وعلت كل منهن الارضاع لكننه لم يتحقق كونه

ولا يخفى الورع والشرط الثالث وصول اللبن في الخمس الى المعدة فلم يصل اليها فلا تحريم ولو وصل اليها وتغايه به يحريم واسره
الرابع كون الطفل حيا كما في الروضة فلا أثر للوصول الى المعدة الميت واعلم ان الحرمة تنتشر من المرضعة والفعل الى اصولها وفروعها
وحواشيها ومن الرضيع الى فروعه فقط اذا علمت ذلك ووجدت الشروط المذكورة فتصير المرضعة بذلك أمته (ويصير زوجها) الذي
ينسب اليه الولد بنكاح أو ووط مشبهة (أبالة) لأن (٦٨) الرضاع تابع للنسب أما من لم ينسب اليه الولد كالزاني فلا يثبت به حرمة من

جهته وتنتشر الحرمة من الرضيع الى
أولاده فقط سواء كانوا من النسب أم
من الرضاع فلا تسري الحرمة الى أبائه
وأخوته فلا يبه وأخيه بنكاح المرضعة
وبنائها ولزوج المرضعة أن يتزوج بأم
الطفل وأخته ويصير أباء المرضعة من
نسب أو رضاع أجداد الرضيع لما ستر
من أن الحرمة تنتشر الى اصولها وتصير
أمتها لمن نسب أو رضاع جداته
لما ستر وأولادها من نسب أو رضاع
أخوته وأخواته لما ستر من أن الحرمة
تنتشر الى فروعها وتصير أخوتها
وأخواتها من نسب أو رضاع أخواله
وخالاته لما ستر من أن الحرمة تسري
الى حواشيها واذا علمت ذلك فمتنع عليه
أن يتزوج بها كما يشير الى ذلك قوله
(ويحرم على المرضع) بفتح الضاد اسم
مفعول (التزويج اليها) أي المرضعة
لان أمته من الرضاعة فتحرم عليه بهن
القرآن (و) تنتشر الحرمة منها (الى
كل من ناسبها) أي من انتسب اليه من
الاصول أو انتسب اليها من الفروع
(تنبيه) كان الاولى أن يقول الى
كل من تنمى اليه أو ينتمى اليها بنسب أو
رضاع لما ستر من الضابط (ويحرم عليها)
أي المرضعة (التزويج اليه) أي الرضيع
لانه ولدها وهذا معلوم لكن ذكره
المصنف توضيحا للمبتدى ليفيده أن
الحرمة المنتشرة منها ليست كالحرمة
المنتشرة منه فان الحرمة التي منها
منتشرة الى ما تقدم بيانه والحرمة التي
منه منتشرة اليه (و) الى (ولده) الذكر

خسافلتنبه له فانه يقع كثيرا في زماننا فلو شك هل بينه وبين امرأة رضاع محرم أو لا فانها تحل له
ولا تنقض وضوءه لا لان التنقض بالشك لاحتمال أنها أخته من الرضاع فترده شيخنا قلا عن ع
على م ر (قوله ولا يخفى الورع) أي فلا يتزوج بها لكن لو تزوج بها أجاز ولا تنقض وضوءه
(قوله والشرط الثالث وصول اللبن في الخمس الى المعدة) أي والدماغ فالمدار على الوصول
الى ذلك لا الى ما يقطر به الصائم فاذا دخل في الاذن حرم ان وصل الى الدماغ وأما اذا لم يصل
الى ذلك وان وصل الى ما يقطر به الصائم فلا يحرم نعم الحقنة لا تحرم ما وصل بهام مطلقا كما قرره
شيخنا *(تنبيه)* علم مما ذكر أن المعدة والدماغ هما المراد بالجلوف اه (قوله والشرط
الرابع) ان قلت لا فائدة لهذا الشرط لاننا اذا قلنا وصول اللبن الى المعدة الميت يؤثر لا يرتب عليه
شي لان التحريم لا ينتشر الى فروعه وليس له فروع وقد يجاب بأن الوطء بالأنثى ولو كان له زوجة
فانه يحرم على أيه من الرضاع التزوج بها لانها زوجة ابنه وكذلك اذا كان أبوه زوجة المرضعة
وقلنا ارضاعه يحرم فانه ينسخ بنكاحها وتحرم على أيه حينئذ (قوله واعلم أن الحرمة) شروع
في حرمة الرضاع المتعلقة بالمرضعة والرضيع والفعل وقد نظم ذلك بعضهم فقال

ويتنشر التحريم من مرضع الى * أصول فصولي والحواشي من الوسط
ومن له در إلى هذه ومن * رضيع الى ما كان من فرعه فقط

(قوله الى اصولها) سواء كان الجميع من نسب أو رضاع (قوله الذي ينسب اليه الولد)
أشار الشارح الى أن التعبير بالزوج جرى على الغالب بل المراد أن كل من نسب اليه الولد فهو
صاحب اللبن ويسمى أباسواء كان زوجا أو واطنا بشبهة أو بلاك عين (قوله أو ووط مشبهة)
هذا لا يناسب قوله زوجها وانما يناسب لو قال ويصير صاحب اللبن نسري عليه من عبارة غيره
(قوله وتنتشر الحرمة) أعاده لاجل التعميم في قوله سواء كان من نسب أم رضاع (قوله
التزويج اليها) أي التزوج (قوله كان الاولى) هذا مبني على أن المراد بمن ناسبها من بينه
وبينها نسب فان أريد من بينه وبينها انتساب شمل ما كان من الرضاع فساوى الانتساب المذكور
فتأمل قل (قوله الذكر) امس قيدا لا بالنسبة لخصوص كلام المتن وهو تزويج المرضعة به
فانه بالنسبة لذلك لا يكون الا ذكرا وأما الحرمة من حيث بقوة الرضاع فلا تنقيده بكونه ذكرا
(قوله وعطف المصنف على الجملة الخ) لعل مراده بالجملة الشبيهة بالجملة وهو الجار والمجرور
وأراد بالمنفية كونها في حيز دون لأن أعلى معطوف على في درجته كما أشار اليه فكان أما زائدة
أو نامة بمعنى وجد قل قلت لاداعي الى زيادة كان ولا الى تمامها اه مد وعلى هذا يكون
العطف على قوله كان في درجته وهو جملة (قوله أو أعلى) معطوف على قوله في درجته أي
باعتبار محله لان محله نصب خبر كان وطبقة منصوب على التمييز والتقدير أو دون من كانت
طبقة أعلى منه فحذف المضاف وهو طبقة وأقيم الضمير مقامه فانفصل وصار ضمير رافع
منفصل مستتر فصار أو دون من كان أو أعلى فانهمت النسبة فأبقى بالمضاف وجه تمييزا (قوله
أحد أبويه) المناسب أحد آبائه اذا لا يصح أن يراد بالابوين هنا الاب والام اه شيخنا

وان سفل من نسب أو رضاع لانهم أحفادها (دون من كان في درجته) أي الرضيع كأخيه فلا يحرم عليها تزويجه لما ستر (قوله
أن الحرمة لا تنتشر الى حواشيه وعطف المصنف على الجملة المنفية قوله (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقة منه) أي الرضيع

و قد تقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع فأرجع اليه * (تمة) * لو كان لرجل خمس مستولات أو له أربع نسوة دخل بهن وأتم ولد فوضع طفله من كل رضة ولو متواليا صايبه لأن لبن الجميع منه فيحرم من على الطفل لأنهن موطأت أيسه ولو كان لرجل بدل المستولات بنات أو أخوات فوضع طفله من كل رضة فلا حرمه بين الرجل والطفل لأن الحدود للام في الصورة الاولى والخولة في الصورة الثانية انما يثبت بتوسط الامومة ولا أمومة هنا ويثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالباً هذا اذا كان الارضاع من الشدي أما اذا كان بالشرب من انا أو كان بايجار فلا تقبل فيه شهادة النساء المتعضات لأنهن لا اختصاص لهن بالاطلاع عليه وأما الاقرار بالارضاع فلا بد فيه من رجلين لاطلاع الرجال عليه غالباً

* (فصل في نفقة القريب)

والرقيق والبهائم *

وجمعها المصنف في هذا الفصل لتناسبها في سقوط كل منها بمضي الزمان ووجوب الكفاية من غير تقدير ثم شرع في القسم الاول وهو نفقة القريب والمراد به الاصل والفرع فقال (ونفقة الوالدين) من ذكور واناث الاحرار (ونفقة المولودين) كذلك بخفض ما قبل علامة الجمع فيها

(قوله وتقدم في فصل الخ) مراده بذلك التنبيه على أن المصنف لم يتعرض لمن يحرم لكونه تقدم والمقصود هنا ذكر ما يحصل به التعريم كإقراره شيخنا (قوله صايبه) أي فيحرم على الرضيع كل من ينفي الى الرجل من أصول وفروع وحواش من نسب أو رضاع وأما النساء التي ارتضع منهن فيحرم من عليه فقط لامن جهة الرضاع بل من جهة أنهن موطأت أيسه ولا يحرم عليه من انتفى لهن من أصول وفروع وحواش وفي هذه الصورة يقال اللبن له أب وليس له أم وقد يكون له أم وليس له أب كبن البكر والزانية والملاعنة وقد يكون له أب وأم وهو الغالب اه وفي سل لو نزل بـ كـ ربن وترقيت وحبلت من الزوج فاللبن لهما للزوج ما لم تلد ولا أب للرضيع فان ولدت منه فاللبن بعد الولادة اه فعلم من هذا ومن قول الشارح لو كان لرجل خمس مستولات الخ أن كلام المصنف أنه لو ثار للمرأة لبن قبل أن يصيبها الزوج أو بعد الاصابة ولم تحبل ثبوت الرضاع في حقها دون الزوج وبه جزم القاضي حسين فيما قبل الاصابة وقال فيها بعدها وقبل الحمل المذهب ثبوته في حقها دون الزوج ومثله في شرح الروض ومفهومه أنه يحرم بعد الحمل (قوله لأن الحدود للام) عبارة شرح المنهج لأنها لو ثبت لكان الرجل جذاً لا أم أو خالاً والحدود للام الخ (قوله المتعضات) لو أسقطه لكان مستقيماً لاقتضائه قبول شهادة رجل وامرأتين في الحيلة المذكورة وليس كذلك كما سيأتي في كلامه في الشهادات قل

* (فصل في نفقة القريب)

ذكرها عقب الرضاع لأن أجرة الارضاع من جملة نفقة القريب وبعضهم ذكر نفقة الزوجة عقب الرضاع لأن الغالب أن الذي يتعاطى الارضاع هو الزوجة ولأن نفقة الزوجة أهم من نفقة القريب من جهة أنها تقدم عليها ولا تسقط بمضي الزمان ومستدرة بقدر محدود (قوله ووجوب الكفاية) معطوف على سقوط (قوله ونفقة الوالدين) وان علوا واجبة على الفروع وان سفلوا والمولودين وان سفلوا على الوالدين وان علوا ولا فرق في ذلك بين الذكور والاناث ولا بين الوارث وغيره ولا بين اتفاق الدين واختلافه اه ديباطي في شرحه قال المدابغي ولو تعدد المنفق من المولودين كائنين فان استويا كائنين أو بنتين فعليهما النفقة بالسوية فان غاب أحدهما أخذ قسطه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن أمر الحاكم الحاضر مثلاً بالتقوين بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجدته وان اختلفا فعلى الاقرب ولو اتى غير وارث فان استويا في القرب كابن ابن وابن بنت فعلى الوارث فان ورنما وتفاوتا في الارث فوجهان أحدهما ووجه اليمى والركشى ونقل تصحيحه عن جمع أنها عليهما بالسوية وثانيهما وبه جزم في الانوار أنها عليهما بحسب الارث وهو نظير ما رجحه النووي فيمن له أبوان وقتل ان مؤتمه عليهما والمعتقد أنها على الاب أو من الوالدين فهي على الاب ثم الجدة وان علا ثم الام اه وقوله أو من الوالدين معطوف على قوله من المولودين (قوله كذلك) أي في التعميم والتقييد بالاحرار ويزاد هنا الخنثى (قوله بخفض) الاولى بكسر لان الخفض من القاب الاعراب قل ويجاب عن الشارح بأنه جرى على مذهب قطرب

أوفره محتاجا وطلب منه النفقة أو أنه أمره بتدريعه (قوله له مواساة) أي الاحسان
 (قوله من مرتد وحرى) أي وتار لمصلحة بعد أمر الامام بخلاف الزاني المحسن والفرق
 أنهم يتقدرون على العصمة بالاسلام وفعل الصلاة وأما الزاني فليس قادرا على عصمة نفسه
 بل متى زنى وهو محسن صار مهدرا وان كان بعد ذلك على أحسن الطريق وأقومها كما قرره
 شيخنا (قوله شرطين) أي أحد شرطين وقوله آخرين أي زيادة على الحرية والعصمة
 في حق الكافر (قوله أي بأحد شرطين) تعبيره بالأحد كعبر المصنف بأو وبه يعلم أن المراد
 بالشرط مجموع أمرين الفقرة مع أحد الأمرين ولا يخفى ما في كلامه هنا وفيما بعده من التسامح
 قال (قوله والزمانة) ليس قيدا ومنها المرض والعبي وفسر بعضهم الزمانة بما لا يقدر
 معه على الكسب اللائق به ويدل له كلام الشارح آخره قل (قوله أو الفقروا بالجنون)
 ليس يقيد أيضا فالمدار على الفقرة مع عدم الكسب بالفعل كما قرره شيخنا فقول الشارح فلا تجب
 للفقراء الأصحاء مبنى على تقييده فيكون ضعيفا لأن الأصل لا يكلف الكسب وان كان قادرا
 عليه (قوله ان كانوا ذوى كسب) أي بالفعل (قوله فان لم يكونوا ذوى كسب) أي
 بالفعل ولو مع قدرتهم على ذلك ولو نشزت الزوجة على زوجها فهل تجب لها على فرعها نفقة مدة
 نشوزها ذكر المناوى أن لافقة لها على فرعها لأن ذلك أعادته لها على معصية اه مد (قوله
 ثم ذكر شروطا) أي أحد شروط نظير ما تقدم لأن الشرط أحدها لا كلها وقوله على ما تقدم
 في المولودين وهو اشتراط الحرية والعصمة المذكورين في الشرح لأن الثاني يؤخذ من قوله
 فيجب على المسلم منها نفقة الكافر المعصوم تأمل (قوله فجب نفقتهم) أي ما لم يضيئوا زى
 والاسقطت سواء كان التضييف تكريرا لهم أو لئلا يفتقد لان المقصود سد الخلة وقد حصل بخلاف
 الزوجة اذا ضيفت فان كان لأجل الزوج فلا مطالبة لها والا فلها المطالبة اه اج أي
 بأن كانت الضيافة لأجلها فان كانت لأجلهما وجب القسط فقط (قوله بثلاثة شرائط)
 الاولى حذف التاء لانه جمع شريطة (قوله ان كانوا ذوى كسب) أي بالفعل (قوله وكذا
 ان لم يكونوا) أي بالفعل مع قدرتهم على ذلك تأمل اج بشرط ان يكون لا تقا به والا وجبت
 نفقة على أصله ومثله ما لو كان له كسب يليق به لكن كان مشغلا بالعلم والكسب يمنعه قياسا
 على الزكاة شورى ومحلها اذا كان له ذكاه بحيث يحصل منه علم (قوله لاشتراط اليسار)
 وعبارة المنهج لم يوسر او لو بكسب يليق بما يفضل عن مؤنة يومه وليلته كفاية أصل
 وفرع لم يملكها وبجز الفرع عن كسب يليق اه وقوله بمؤنة المراد به نفسه وزوجته
 وخادمها وأم ولده كما في شرح مرفههم مقدمون على الأصول والفروع في النفقة (قوله
 ويعتبر حاله) أي القريب الذي هو الأصل والفرع وكذا الضمائر بعده وعبارة سم فيعتبر
 حالهم في السن والرغبة والزهادة فيجب للطفل أجرة ارضاع حولين وغيره ما يليق به ولو قدروا
 على بعض كفايتهم وجب تيممها أو ضيقوا بما يشبعهم سقطت نفقتهم لحصول كفايتهم بذلك
 ولو أنفقوها أو تلفت في أيديهم بعد قبضها وجب ابدالها وضموا بالاتلاف أي في ذمتهم
 في دفعه اذا قدروا عليه أي بعد اليسار قال الأذرى ويجب أن يفرق بين الرشيد وغيره فيضمن
 الرشيد دون غيره لتقصير المنفق بالدفع اليه فهو المضيع وسيله أن يطعمه أو يوكل باطعامه

لانه ليس أهلا للمواساة وخرج بالمعصوم
 غيره من مرتد وحرى فلا تجب نفقته
 اذ لا حرمه له ثم ذكر المصنف شرطين
 آخرين بقوله (فأما الوالدون فجب
 نفقتهم) على الفروع (بشرطين) أي
 بأحد شرطين (الفقر والزمانة) وهي
 بفتح الزاى الابتلاء والعماة (أو الفقر
 والجنون) لتحقيق الاحتياج حينئذ
 فلا تجب للفقراء الأصحاء ولا للفقراء
 العقلاء ان كانوا ذوى كسب
 لأن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال
 فان لم يكونوا ذوى كسب وجبت
 نفقتهم على الفروع على الاظهر في
 الروضة وزوائد المنهاج لأن الفرع
 مأمور بمعاشرة أهله بالمعروف وليس
 منها تكليفه الكسب مع كبر السن
 وكما يجب الاعفاف ويمتنع القصاص
 ثم ذكر شروطا زيادة على ما تقدم في
 المولودين بقوله (وأما المولودون فجب
 نفقتهم) على الأصول (بثلاثة شرائط)
 أي بواحد منها (الفقر والصغر) لعجزهم
 (أو الفقر والزمانة أو الفقر والجنون)
 لتحقيق احتياجهم فلا تجب للبالغين
 ان كانوا ذوى كسب قطعاً وكذا ان لم
 يكونوا على المذهب وسواء فيه الابن
 والبنات كما قاله في الروضة (تنبيه) *
 لم يتعرض المصنف لاشتراط اليسار فيمن
 تجب عليه منها الوضوح والمعتبر
 في نفقة القريب الكفاية لقوله صلى
 الله عليه وسلم خذى ما يكفيك ويكفى
 ولدك بالمعروف ولانها تجب على سبيل
 المواساة لدفع الحاجة الناجزة ويعتبر
 حاله في سنه وزهاده ورغبته

ويجب اشباعه كما صرح به ابن يونس
ويجب له الادم كما يجب له القوت ويجب
له مؤنة خادم ان احتاجه مع كسوة
وسكنى لا تقين به وأجرة طبيب وعن
أدوية والنفقة وما ذكر معها امتناع
تسقط بعضى الزمان وان تعدى المنفق
بالمع لانها وجبت لدفع الحاجة
الناجزة وقد رالت بخلاف نفقة
الزوجة فانها معاوضة وحيث قلنا
بسقوطها لاتصير ديناً في ذمته
الا باقتراض قاض بنفسه أو مأذونه
لغيبه أو منع أو نحو ذلك كالوثنى الاب
الولد فانفقت عليه أمه ثم استلحقه فان
الأم ترجع عليه بالنفقة وكذا الولم يكن
هنا لحاكم واستقرضت الأم عن الاب
وأشهدت فعليه قضاء ما استقرضته
أما اذا لم تشهد فلا رجوع لها ونفقة
الحامل لاتسقط بعضى الزمان وان
جعلنا النفقة للحمل لان الزوجة
لما كانت هي التي تنتفع بها فكانت
كنفقة وللقرىب أخذ نفقته من مال
قرىبه عند امتناعه ان وجد جنسها
وكذا ان لم يجده في الاصح وله
الاستقراض ان لم يجده مالا وعجز
عن القاضى ويرجع ان أشهد بحد
الطفل المحتاج وأبوه غائب مثلاً وللأب
والجد أخذ النفقة من مال فرعهما
الصغيراً والمجنون بحكم الولاية ولهما
ايجارهما لما يطيقه من الاعمال
ولتاأخذها الأم من ماله اذا وجبت
نفقته عليه ولا الابن من مال أصله
المجنون فيولى القاضى الابن الزمن
اجارة أبيه المجنون اذا صلح لصنعة
لنفقته ويجب على الأم ارضاع ولها
البأ وهو سمر وقصر اللبن النازل
أول الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالباً وأنه لا يقوى

ولا يسلمه شيئاً ولو قال لهم كوا معى كنى ولا يجب تسليمها اليهم قاله الامام اه سم (قوله
ويجب اشباعه) أى شبعاً بقدر معة على التردد والتصرف لا ما زاد على ذلك ولا يجب المبالغة
في اشباعه كما لا يكتفى سد الرمق كما مر (قوله قلنا بسقوطها) أى نفقة القرىب (قوله
الاب اقتراض قاض) قال في شرح المنهج وعدلت عن تصدير الأصل بقرض القاضى بالقضاء
الى تعبيري باقتراضه بالقاف لان الجمهور على أنه لا تصير ديناً بقرضه خلافاً للغزالي في بعض
كتبه اه قال الزياىدى نقلاً عن ابن العماد ما ذكره الغزالي والرافعي صحيح وصورة أن يقرضها
الحاكم ويأذن لشخص في الاتفاق على الطفل فاذا أنفق ماله صار ديناً في ذمة القاتل والممنوع
وهي غير مسئلة الاقتراض وأما اذا قال الحاكم قد رت فلان على فلان كذا ولم يقبض شيئاً
لم تصير ديناً بذلك وهو غير مراد لهما أى فلا تصير ديناً بمجرد فرض القاضى أما اذا فرض وأذن
لشخص في الاقتراض للطفل بالاتفاق عليه أو اقترض القاضى مالا ثم أنفق عليه منه كل يوم
كذا بنفسه أو نائبه أو أمر القاضى شخصاً بأن يقترض مالا فاقترض ثم أذن له الحاكم بأن يتفق
عليه كل يوم ~~بكذا~~ في هذه الصور الثلاثة تصير ديناً فتأمل (قوله أو نحو ذلك) كالتعزير
والتوارى (قوله كالوثنى) تنظير (قوله ترجع عليه بالنفقة) لانه مصر بقرضه الذى
بين بطلانه برجوعه عنه فعوقب بإيجاب ما قرضه به فلذا خرجت هذه عن نظائرها شرح مر
فهو صريح في أنها ترجع وان لم تشهد ولم يأذن القاضى اه (قوله واستقرضت الأم)
وليست غنية قال وفيه أن الأم وان كانت غنية لا يجب عليها النفقة اذا كان الاب غنياً
قال في المنهج ومن له أبوان فعلى الاب نفقته اه فتقييد قول بشوله وليست غنية غير ظاهر
وقوله وان جعلنا النفقة للحمل مثله مر (قوله عند امتناعه) أو غيبته اه روض
(قوله ويرجع ان أشهد) أى وقصد الرجوع شرح مر (قوله بحد الطفل) أى فانه
يقترض على الاب باذن الحاكم ان تيسر والا فباشهاد اللانفاق على الطفل لان نفقته على الاب
كما قرره شيخنا (قوله المحتاج) صفة للطفل أى فان نفقته على الاب فاذا غاب اقتضى الحد
على الاب باذن الحاكم ان تيسر والا فبالاشهاد (قوله ولهما) أى الأب والجد وقوله
ايجارها أى للنفقة عليهما (قوله ولتاأخذها الأم من ماله) أى الفرع الصغير أو
المجنون وقوله ولا الابن أى لعدم ولايتهما وبعبارة خضرو ليس للأم أخذها أى نفقتها من
ماله حيث وجبت لها الا بالحاكم كشرع وجبت نفقته على أصله المجنون لعدم ولايته (قوله
ولهما) أى الأب والجد (قوله ولا الابن من مال أصله) لعدم ولايته ما (قوله اجارة
أبيه المجنون اذا صلح لصنعة) أى أما اذا لم يصلح فهل يأخذ الابن من المال باذن القاضى أو
يقترض الى افاقته فيرجع (قوله ويجب على الأم ارضاع ولها البأ) لما أوجب الشارع
على الاب دفع أجرة الرضاع للام فربما يتوهم انه لا يجب عليها الارضاع أصلاً بله بقوله ويجب
على الأم الخ ويرجع في مدته الى أهل الخبرة وقيل بقدر ثلاثة أيام ومع ذلك لها طلب الاجرة
عليه ان كان ممكناً لثله أجرة كما يجب الطعام المضطر بالبدل ومقتضى القياس أنها لو تركته
بلا ارضاع ومات لاضمان عليها وبه صرح بعضهم أى لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه الهلاك
قياساً على مالو أمسك الطعام عن المضطر واعقده الزياىدى وانحط عليه كلام ع ش وعبارته

على ممر باختصار وعليها ارضاع ولدها اللبأ فلوركت ارضاعه اياه فبات فلا ضمان عليها
 كما ذكره ابن أبي شريف واعتدته شيئا الزايدى لانه لا فعل منها يحال عليه الهلاك ويفرق
 بينه وبين ما لو ذبح الشاة فبات رلدها بسببه حيث يضمه مع أنه لم يحدث به الفعل المذكور بأنه
 لا يوجد بعد ذبح الشاة ما يربى به الولد أصلا فهو اتلاف محقق أو كالمحقق بخلاف عدم سقي
 اللبأ فان عدمه ليس محققا لموت الولد ولا كالمحقق اذ قد شوهد كثير من نساء يمتن عقب ولادتهن
 ويرضع الولد غير أمه ويعيش اه وهـ ل ترثه أو لافسه نظر فليراجع اه عناني الظاهر الاول
 (قوله بنينه) أي بدنه (قوله وجب على الموجد منهما) وان امتنع الموجود لا ضمان
 هنا باتفاق ويفارق ما لو شمت رائحة فأجهضت حيث يضمن جنينها بأن سبب الموت هنارتك
 وهنالك فعل لما به الرائحة اه ولعل الفرق بين لبنها الذي بعد اللبأ وبين اللبأ أنه لا يقوم مقامه
 غيره بخلاف الرضاع بعده فانه يقوم غير لبنها مقامه في الجملته (قوله لم تجبر الام) ظاهره
 وان امتنع الاجنبية قاله حل وقال مد أي حيث لم تمتنع الاجنبية قال حل واذا أخذت
 الام الاجرة سقطت نفقتها ان نقص الامتناع بها وهل مثل الرضاع غيره في ذلك فكل ما نقص
 الاستمتاع أسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع وغيره من بقية الاشغال (قوله وان كانت
 في نكاح أبيه) غاية في عدم اجبار الام (قوله وهي منكوحة أي الرضيع) وكذا لو كانت
 مفارقة منه كما في شرح المنوفي الكبير فان كانت منكوحة غير أبيه فله أي لغير أبيه منعها أي
 ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قل نكاحه كما قاله قل وغيره (قوله فليس له منعها) أي
 اذا استويا في عدم الاجرة أو في طلبها فان تبرعت الاجنبية دون الام أو كان ما طلبته الاجنبية
 دون ما طلبته الام فلا بل منع الام قل وعبارة المنهيج فان رغبت في ارضاعه ولو بأجرة مثله
 أو كانت منكوحة أبيه فليس لايه منعها وخرج بأبيه غيره كأن كانت منكوحة غير أبيه فله
 منعها لان طلبت لارضاعه فوق أجرة مثل أو تبرعت بارضاعه أجنبية أو رضيت بأقل من
 أجرة مثل دونها أي دون الام فله منعها من ذلك لقوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم
 فلا جناح عليكم اه وقوله بأبيه أي المذكور في قوله فليس لايه منعها والمراد بالغير الزوج
 الآخر والسيد فقوله كأن كانت الخ أي وكأن كانت مملوكة غير أبيه وقوله فله أي لغير الاب
 منعها أي ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل نكاحه وقوله أو تبرعت بارضاعه أجنبية فان تبرعت
 به غيرهما فلا بل انتراعه من أمه ودفعه للمتبرعة ومثلها الراضية بدون أجرة المثل اذ لم ترض
 الام الابها ولو اختلفا في وجود المتبرعة أو الراضية بدون أجرة المثل فهو المصدق بيمينه لانها
 تدعى عليه أجرة الاصل عدمها وقوله فله منعها من ذلك أي حيث كان لبن الاجنبية يمرى عليه
 والأجبت الام بلا خلاف والجباب السيد في الامة مطلقا اه (قوله لانها عليه أشفق) فان
 قيل ما الحكمة في أن الام أشفق على الولد من الاب وهو خلق من مائهما فالجواب أن ماء الام
 من قدامها من بين ترائبها قريمان القلب الذي هو موضع الشفقة ومحل المحبة والاب يخرج
 مأزومه من وراء ظهره من الصلب وهو بعيد من القلب الذي هو موضع الشفقة والرحمة فان قيل
 ما الحكمة في أن الولد ينسب الى الاب دون الام قيل لان ماء الام يخلق منه الحسن في الولد
 والسمي والهزال والشعر واللحم وهذه الاشياء لا تدوم في الولد بل تزول أو تتغير وتذهب وماء

ولا تستد بنينه الاب ثم بعد ارضاعه
 اللبأ ان لم يوجد الا الام أو أجنبية وجب
 على الموجود منهما ارضاعه ابقاء للولد
 ولها طلب الاجرة من ماله ان كان له مال
 والا فمن تلزمه نفقته وان وجدت الام
 والاجنبية لم تجبر الام وان كانت في
 نكاح أبيه على ارضاعه لقوله تعالى وان
 تعاسرت فاسترضع له أحرى واذا امتنع
 حصل التعاسر فان رغبت في ارضاعه
 وهي منكوحة أبي الرضيع فليس له
 منعها مع وجود غيرها كما يحكم
 الاكثرون لان فيه اضرارا بالولد لانها
 عليه أشفق ولبنها له أصلح

أي الولد ينسب الى الاب

ولا تزداد نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء لان قدر النفقة لا يمتثل بحال المرأة وحاجتها ثم شرع في التعمين الاخرين وهم النفقة الرقيق والبهائم بقوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة بقدر الكفاية) أما الرقيق فلنهر للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق فيكفيه طعاما وأداما وتعتبر (٧٤) كفايته في نفسه زهادة ورغبة وان زادت على كفاية مثله غالبا وعليه كفاية كسوة

وكذا سائر مؤنه ويجب على السيد شراء ماء طهارته اذا احتاج اليه وكذا شراء تراب تيممه ان احتاجه ونصر في المختصر على وجوب اشباعه وان كان رقيقه كسوبا أو مستحقا منافع بوصية أو غيرها أو أعمى زمنا ومديرا ومستولدا ومستأجرا ومعارا وأبقا للبقاء الملك في الجميع ولعموم الخبر السابق نعم المكاتب ولو فاسد الكتابة لا يجب له شيء من ذلك على سببه لاستقلاله بالكسب ولهذا تلزمه نفقة أرقائه نعم ان عجز نفسه ولم يفسخ السيد الكتابة فعليه نفقته وهي مثله عزيرة النقل فاستفدها وكذا الامة المزوجة حيث أوجبنا نفقتها على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية المذكورة من جنس طعامه وكسوته بل من غالب قوت رقيق البلد من قمح وشعير ونحو ذلك ومن غالب أدمهم من نحو زيت وسمن ومن غالب كسوتهم من نحو قطن وصوف لخبر الشافعي رضي الله تعالى عنه للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لمثله يلبده ويراعى حال السيد في يساره واعساره وينفق عليه الشريكان بقدر ملكهما ولا يكفي ستر العورة لرقيقه وان لم يتأذ بحرق ولا برد لما فيه من الازلال والتحقيق هذا يلاذنا كما قاله الغزالي وغيره وأما يلاذ السودان ونحوها فله ذلك كما في المطلب وتسقط كفاية الرقيق بمضي الزمان فلا تصير ديناء عليه الا باقتراض القاضي أو اذنه فيه واقتراض كنفقة القريب بجماع وجوبها بالكفاية ويبيع القاضي فيها ماله ان امتنع أو غاب لانه حق واجب عليه فان فقد

الرجل يخلق منه العظم والعصب والعروق والمفاصل وهذه الاشياء ثم تفارقه الى أن يفنى (قوله ولا تزداد نفقتها للارضاع) أي لا تزداد نفقتها التي تستحقها بسبب الزوجية لاجل الارضاع لانها انما تستحق في مقابلته أجرة لا مؤنة (قوله ويجب على السيد) ولو ذبحا شراء ماء طهارته أي رقيقته وان تعدي بنقضها كما يجب عليه ابدال النفقة وان أنفها عمدا وتكرر ذلك منه غاية الامر أن له تأديبه على ذلك (قوله وان كان رقيقه كسوبا) غاية (قوله) أو مستحقا منافع بوصية أو غيرها) أي أو كان مستحق القتل برقة أو غيرها فلا يشترط عصمته وفرقوا بينه وبين القريب المرتد لاشتراط عصمة القريب بتكفنه من اخراج الرقيق من ملكه بخلاف القريب (قوله أو غيرها) كهبة بأن وهب منافع لشخص (قوله ومعارا) أو مرهونا أو مستحق القتل برقة أو غيرها للبقاء الملك في الجميع فلا يشترط أن يكون معصوما فان قبل شرط نفقة القريب أن يكون معصوما فهلا كان الرقيق كذلك أوجب بأنه متمكن في الرقيق من ازالة الملك ببيع أو قتل فلما رضى ببقائه على ملكه وجب عليه مؤنته ولا كذلك القريب اه عبد البر على التحرير (قوله وأبقا) أي أبقى الى محل يعرفه السيد وهذا ظاهر وأما اذا كان السيد لا يعرفه فكيف يتصور ويتصور بما اذا كان مال سيده بمحل وله وكيل فأبقى العبد الى ذلك المحل فجاء الى الوكيل وقال له أنا عبد موكلك أبقى فلم يصدقه فمأخذه العبد ويرفعه الى القاضي ويدعى عليه ويأخذ نفقته من الوكيل سم ويمكن أن يصور أيضا بما اذا رفع أمره لقاضي ياد الا باق وطلب منه أن يقتض على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه الى ذلك حيث علم اياقه أولا ليحمله على العود لسيده فيه نظر والا قرب أن يأمره بالعود الى سيده فان أوجب الى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا اه بحروقه (قوله نعم المكاتب) وكذا قوله وكذا الامة اذا سلمت مستثنيان من قوله ونفقة الرقيق واجبة (قوله نعم ان عجز) وكذا ان احتاج بأن لم يكفه الكسب ولم يعجز نفسه كما في شرح م ر ونجب فطرة المكاتب كفاية فاسدة على سيده ائدم تكثرها كل يوم (قوله فعليه) أي السيد (قوله وكذا الامة المزوجة) أي لا يجب لها على السيد شيء (قوله حيث أوجبنا نفقتها على الزوج) بأن سلمت له ليل ونهارا (قوله من جنس طعامه) أي المالك وهو السيد (قوله قال) أي الشافعي (قوله لما فيه من الازلال) نعم ان اعتيد ولو يلاذنا على الوجه كني اذا تشقير حينئذ اه ج (قوله فله ذلك) هذا يفهمه قولهم من الغالب فلو كانوا لا يستترون أصلا وجب ستر العورة لحق الله تعالى ويؤخذ من التعليل أن الواجب ستر ما بين السرة والركبة شرح م ر فالمراد بالعودة هنا عودة الصلاة بالنسبة للرقيق الذي الكلام فيه (قوله فلا تصير ديناء الخ) عبارة شرح المنهج فلا تصير ديناء لاجل ما في مؤنة القريب اه وهذه أعم (قوله ويبيع القاضي فيها ماله) أي أو يجر ماله (قوله أنفق عليه من بيت المال) أي فرضا على الوجه فلا رجوع به ثم على مناسير المسلمين أي قرضا فيرجعون به كالقسط (قوله لانها لا تتكلم) وأصلها اسم لذوات الأربع من دواب البر والبحر والمراد بها هنا أعم من كل حيوان محترم فيجب فيه ما يدفع ضرره من علف وسقى وغيرهما اه برماوى (قوله في هرة) أي بسبب هرة (قوله أي هواتها)

المال أمره القاضي ببيعه أو اجارته أو اعتاقه دفعا للضرر فان لم يفعل أجره القاضي فان لم يتيسر اجارته باعه فان لم يشتره أحد وهي أنفق عليه من بيت المال وأما غير الرقيق من البهائم جمع بهيمة سميت بذلك لانها لا تتكلم وهي كما قاله الترمذي كل ذات أربع من دواب البر والبحر اه وفي معناها كل حيوان محترم فيجب عليه علفها وسقيها حرمة الروح ولخبر الصحيحين دخلت امرأة النار في هرة حبست لاهي أطعمتها ولا هي أرسلت أكل من خشاش الارض بفتح الخاء وكسرها أي هوامها

وهي الحشرات روى البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعوذ الحسن والحسين رضي الله عنهما ويقول أعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة وهي التي اذا نظرت الى شيء أصيب ثم يقول كان أبوكم ما ابراهيم يعوذ بهما اسمعيل واسحق عليهما السلام قال الخطابي الهامة احدى الهوام ذوات السموم كالحية والعقرب ونحوهما وفي الاحياء وقوت القلوب يقال ان الطير والهوام يلقى بعضهم بعضا يوم الجمعة ويقول سلام سلام يوم صالح قال بعضهم آية من كتاب الله تعالى من قرأها كل يوم يأمن من الهوام اني توكلت على الله ربي وربكم الخ الآية اه من مختصر حياة الحيوان للسيوطي (قوله كالقواسق الخمس) وهي المنظومة في قوله

خمس فواسق في حل وفي حرم * يقتلن بالشرع عمن جاء بالحكم
كأب عقور غراب حية وكذا * حداة فأرة خذوا نزع الحكم

ومراد الغراب الذي لا يؤكل قال في المصباح الفسق أصله خروج الشيء على وجه الفساد وسميت هذه الحيوانات فواسق استعارة وامتنان لهن لكثرة خبثتهن وأذا هن ودخلت تحت التكاف غير الخمس كالدب والنسر ونحوهما (قوله بل يخليا) أي يخلى سبيلها لانها لا تقتنى وعادة من ربل يجب أن يخلى سبيلها (قوله ولا يجوز له حبسها لتتوت جوعا) قال م في شرحه ولو كان مستحق القتل لحرا به أو ردة أو نحوه ما اذلت سقط كفايته أي من المؤنة بذلك لان قتله يتجوي به تعذيب يمنع منه خبر مسلم الذي ذكره الشارح (قوله الا لا كلة) يؤخذ منه أنه لا يذبحه لاخذ جلده أو ريشه (قوله أو أكرأها) أي ويصرف أجرتها في مؤنتها (قوله فعلى بيت المال) ثم على مياسير المسلمين (قوله ولا يكفون) أي بجمع العتلاء تغليبهم على غيرهم (قوله لورود النهي عنه في الرقيق) وهو للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق اه والمراد تكليفه ذلك فلو اتفق ذلك في بعض الاوقات لحاجة أو عذر لم يحرم كما ذكره البرماوى (قوله وقيس عليه) أي على الرقيق (قوله الدوام عليه) هذا هو المنقضى وأما العمل الشاق في بعض الايام فجازا اذا كان لا يضر ضررا فاحشا ولم يقصد المداومة والمعنى أنه اذا كلف دأته أو رقيقه عملا لا يطيق الدوام عليه مع قصد المداومة حرم وفي الروض وشرحه ويتبع السيد في تكليف رقيقه العادة في اراحته وقت القبول والاستمتاع وفي العمل طرفي النهار ويرى من العمل اما الليل اذا استعمله نهارا أو النهار ان استعمله ليلا وان اعتادوا أي السادة الخدمة من الارقاء نهرا مع طرفي النهار بطوله اتبع عاداتهم وعلى العبد بذل الجهد وترك الكسل في الخدمة اه قال ع ش ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خسيسه كره في العبيد وس في الاماء اه ولا يحل ضرب الدابة الا بقدر الحاجة ومثل الضرب الخمس حيث اعتيد لئله فيجوز بقدر الحاجة ولو خلى دوابه للرعى مع علمه أنها تذهب ولا تعود اليه فينبغي أن لا يحرم ذلك وان لا يكون ذلك من باب تسبب السواحب المحرم لان هذا الضرورة ومن ذلك أيضا مالو ملك حيوانا باصطفا دوعلم أنه له أولاد تضرر بشقه فالاوجه جواز تخلية ايذهب لا ولاده ولا يـكون من باب التسبب وفي الحديث ما يدل له (قوله لا يحلب)

والمراد بكفاية الدابة وصولها الى قول السبع والري دون غاية ما يخرج بالمحترم غيره كالقواسق الخمس فلا يلزمه علفها بل يحايها ولا يجوز له حبسها لتتوت جوعا لخبر اذا قلتم فأحسنوا القتلة فان امتنع المالك مما ذكر وله مال أجبره الحاكم في الحيوان المأكول على أحد ثلاثة أمور يبيع له أو نحوه مما يزيل ضرره به أو علف أو ذبح وأجبر في غيره على أحد أمرين يبيع أو علف ويحرم ذبحه للنهي عن ذبح الحيوان الا لا كلة فان لم يفعل ما أمره الحاكم به ناب عنه في ذلك على ما يراه ويقضيه الحال فان لم يكن له مال باع الحاكم الدابة أو جزأ منها أو أكرأها عليه فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها (ولا يكفون) أي لا يجوز للمالك الرقيق والبها أن يكلفهم (من العمل ما لا يطيقون) الدوام عليه لورود النهي عنه في الرقيق في صحيح مسلم وهو التحريم وقيس عليه البها ثم بجامع حصول الضرر قال في الروضة لا يجوز للسيد تكليف رقيقه من العمل الا ما يطيق الدوام عليه فلا يجوز أن يكلفه عملا لا يقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه وقال أيضا يحرم عليه تكليفه الدابة ما لا تطيقه من ثقل الحمل أو ادامة السير وغيرهما وقال في الزوائد يحرم تحميلها ما لا تطيق الدوام عليه يوما أو نحوه كما سبق في الرقيق * (تمة) * لا يحلب المالك من لبن دابته

ما يضر ولدها لانه غذاؤه كولد الامة وانما يحلب ما فضل عن ربي ولدها وله أن يعدل به الى ابن غير أمه ان استرأه والافه وأحق بلبن أمه ولا يجوز الحلب اذا كان يضر بالبهيمة لقلة علفها ولا ترك (٧٦) الحلب أيضا اذا كان يضرها فان لم يضرها كره للاضاعة ويسن أن لا يستغنى

الحالب في الحلب بل يدع في الضرر شيئا وأن يقص أظفاره لئلا يؤذيها ويحرم جز الصوف من أصل الظهر ونحوه وكذا حلقه لما فيه ممان تعذيب الحيوان قاله الجويني ويجب على مالك النحل أن يبقى له شيئا من العسل في الكوارة بقدر حاجته ان لم يكفه غيره والا فلا يجب عليه ذلك قال الرافعي وقد قيل يشوي له نجاسة ويلحقها بباب الكوارة فبأكل منها وعلى مالك دود القز علفه بورق ثوب أو تخليته لأكله لئلا يهلك بغير فائدة ويبيع فيه ماله كالبهيمة ويجوز تجفيفه بالشمس عند حصول ثوبه وان أهلكه لحصول فائدته كذبح الحيوان المأكول وخرج بمافيه روح مالا روح فيه كقنطرة ودار لا يجب على المالك عمارتهما فان ذلك تنسبة للمال ولا يجب على الانسان ذلك ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب فيكرهه

* (فصل في النفقة) *

والنفقة على قسمين نفقة تجب للانسان على نفسه اذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تجب على الانسان لغيره قال الشيخان وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقربة والمالك وأورد على الحصر في هذه الثلاثة صور منها الهدى والاضحية المذكوران فان نفقة ما على النادر والمهدى مع انتقال المالك فيما للفقراء ومنها نصيب الفقراء بعد الحول وقبل الامكان تجب نفقته على المالك وقدم القسمين الآخرين ثم شرع في القسم الاول بقوله (ونفقة الزوجة

المالك بانه قتل (قوله ما يضر ولدها) أي أو يضرها فيحرم شرب لبن البهيمة الا ما فضل عن ابنها أو يستغنى عنه حتى لو لم يكف العجل لبن أمه وجب عليه أن يشتري له لبنا أيضا لان نفقته واجبة عليه وكذا الطير اه برماوى (قوله ان استرأه) بالهمز أي كان مريثا له أي محمود العاقبة أو ان رافقه وألفه واعتاده (قوله ولا يجوز الحلب) بسكون اللام وقتها مصدر ويطلق الحلب بفتحين على اللبن المحلوب أيضا وليس مرادها هنا كفاي المصباح (قوله ويحرم جز الصوف) أي تنفه بخلاف جره بالمقص (قوله الكوارة) بالفهم والتخفيف وتنقله لغة والمراد هنا بيت النحل كالخلية ويجوز فيها كسر الكاف مع التخفيف وحذف الهاء كفاي المصباح (قوله ثوبه) بفتح النون أي ما ينال ويحصل منه وهو الحرير (قوله لحصول فائدته) وهي الحرير لانه لا يحصل منه الا بتجفيفه (قوله وخرج بمافيه روح الخ) لم يتقدم التقييد بذى الروح الا أن يقال انه مقابل لمخدوف أي ما تقدم فيما فيه روح وخرج به مالا روح فيه وقدر شيخنا قوله بمافيه روح أي المتهوم مما سبق لان جميع ما سبق في ذى الروح فهو متهوم وان لم يصرح به (قوله كقنطرة ودار) أي وزرع وغمار فلا يجب سقيها ولا يرد على ذلك ان اضاعة المال حرام لان محله اذا كان سبيها فعلا دون ما اذا كان تركا كما هنا فالخاسل أن تلف المال بالترك جائز كترك الاشجار بلا سقي والدار بلا عماره وبالنحل لا يجوز كرمي درهم مثلا بلا غرض اه م د

* (فصل في النفقة) *

(قوله في النفقة) فيه أن الفصل معقود لنفقة الزوجة خاصة والشايع جعل عام (قوله وعليه أن يقدمها الخ) أي ان لم يصبر على الاضاعة كما ذكره في الصدقة وقد جيع بعضهم ما يجب للزوجة فقال

حقوق الى الزوجات سبع ترتبت * على الزوج فاحفظ عدها ببيان
طعام وأدم كسوة ثم مسكن * وآلة تنظيف متاع لبنيان
ومن شأنها الاخداع في بيت أهلها * على زوجها فاحكم بخدمة انسان

وقوله في النظم لبنيان المراد به البيت أي متاع البيت يعني فرش البيت الذي تجلس عليه أو تنام عليه وتتغطى به وشامل أيضا آلة الطبخ وآلة الاكل والشرب والأدم شامل للعلم (قوله ثم بمن تعول) معناه أن العيال والقربة أحق من الاجانب (قوله وأورد على الحصر الخ) وأجيب بأن ذلك يشبه الملك ولذلك لا يبرأ بالتسليم فلا يراد وبعبارة اح قد يقال لا يراد لان ما ذكر داخل في الملك لانه مملوك فيما سبق (قوله ومنها نصيب الفقراء) ومنها اخدام الزوجة فنقته على الزوج وأجيب بأنهم من علق النكاح أي فهمي داخله في النكاح (قوله وقبل الامكان) قضيه أنه بعد الامكان وقبل الدفع لا تجب النفقة عليه والظاهر أنه ليس كذلك كما قرره شيخنا (قوله على المالك) الاولى المزكى لاجل أن يكون واردا على الحصر (قوله وقدم القسمين) المناسب أن يتول السببين لان الكلام في الاسباب وقال بعدهم قوله وقدم القسمين أي قدم مسيهم ما وهما نفقة القريب ونفقة المملوك وقوله ثم شرع في القسم الاول أي في مسيبيه (قوله ونفقة الزوجة) لما أباح الله للزوج أن يضر المرأة ثلاث مرات ويطلقها

ثلاثا جعل لها ثلاثة حقوق النفقة والكسوة والسكن وهو يتكفلها غالباً بالضعف عقابها
فكان له عليها ضعف مالها عليه من الحقوق وهو الستة المتقدمة الثلاث ضرائر والطلاق
الثلاث وهراده الزوجة حقيقةً وحكما فقد دخل الرجعية والباثن الحامل فيجب لها ما يجب
للزوجة ماعدا آلة التنظيف والمراد بالنفقة جميع ما يجب لها فحسبكم كالنفقة لخصوص
القوت (قوله الممكنة) سواء كانت مسلمة أو ذميمة أو أمة ونحو ذلك غير الممكنة فلا نفقة
لها وعدم التمكين بأمر منها الفشور وهو الامتناع من الوطء وغيره من الاستمتاع حتى القبلية
وإذا نشزت بعض النهار سقط جميع نفقة ذلك اليوم وكذا إذا نشزت بعض الليل فسقط نفقة
اليوم الذي بعده لأن الليل سابق النهار وإذا نشزت أثناء فصل سقطت كسوته الواجبة من أوله
وان عادت للطاعة لانه بمنزلة يوم الفشور ولو جهل سقوطها بالنشور ودفعها إليها رجع عليها
ان كان من يمتنع عليه ذلك ومنها الصغر بخلاف الكبيرة إذا كان زوجها صغيراً فلها النفقة
ومنها العبادات فإذا أحرمت حجج أو عمرة بغير إذنه وهي في البيت فلها النفقة ما لم تخرج لانه
قادر على تحليلها أو بإذنه فان لم يخرج منها فلا نفقة لها وكذا إذا أصابت تطوعاً بغير إذنه
وامتنعت من الإفطار فليس لها النفقة ومحل سقوط النفقة بالنشور إذا لم يستمتع بهامعه اهـ مد
وقوله ما لم تخرج أي فان خرجت سقطت نفقتها والمسقط لها هنا العبادة اهـ (قوله واجبة)
أي وجوباً بموسعة افلوط البتة وجب عليه الدفع فان تزل مع القدرة عليه أثم ولا يحبس ولا يلزم
وليس لها مطالبة بنفقة مستقبله وان أراد سفر على المعتمد عند شيخنا ولو وقع التمكين في أثناء
اليوم أو الليلة وجب لها بقسطه من الباقي بخلاف ما لو نشزت وعادت لم يجب لها شيء من نفقة
اليوم أو الليلة فان كانت قبضتها فله استردادها قل على الجلال (قوله بالتمكين التام)
نخرج بالتام ما لو مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً فلا نفقة لها مـ أو كانت مسلمة له
ليلاً لانها راء الحاصل أنه يخرج بقوله بالتمكين التام التمكين غير التام كما إذا كانت صغيرة
لا تطيق الوطء ولو تمتع بالمقدمات وما إذا كانت أمة مسلمة له نهاراً ليلاً وبالعكس أو في نوع
من التمتع دون آخر أو كانت معتدة عن شبهة (قوله وعلى المولود له) المراد به الزوج
وان لم يكن له ولد فالعنفى وعلى من يولده (قوله بأمانة الله) أي جعلهن الله تحت أيديكم
كأمانة وقوله بكلمة الله وهي النكاح والتزويج (قوله ماملك عليها) أي ماملك الانتفاع به
وهو البضع وتوابعه (قوله من الاجرة لها) أي النفقة وأطلق عليها أجرة لان الزوجة كالمكثرة
للزوج وهو كالمكثري لها من حيث أنه يتمتع بها (قوله ولو حصل التمكين) أي ابتداء من
غير سبق نشور فان سبق نشور ثم أطاعت في أثناء النهار فلا تجب بالقسط لتعتديها وتغليظاً
عليها (قوله فالظاهر وجوبها بالقسط) وبحسب الليل وهذا في اليوم الاول وأما لو نشزت
في يوم بعد ذلك ثم أطاعت فيه لم يجب قسطه كإسائتي قل أي بل يستمر سقوط نفقة اليوم
بقامه ولو كان الفشور في لحظة منه ما لم يستمتع بها فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على
الفشور وجبت لها نفقة اليوم بقامه كما صدر به مـ ر في شرحه وقرره شيخنا العثماني
والعزيمي وخالف حل وقال لا يجب لها الا قدر زمن الاستمتاع فقط وذكره مـ ر آخر واعتمده
ع ش فليراجع وليحترز (قوله أوجهها الثاني) فيه أن النفقة دائمة مع التمكين وجوداً

الممكنة من نفسها واجبة) بالتمكين
التام لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف وخبر اتقوا
الله في النساء فانكم أخذتموهن
بأمانة الله واستقبلتم فروجهن بكلمة الله
ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن
بالمعروف رواه مسلم ولان اسلمت ماملك
عليها فيجب ما يقابل من الاجرة لها
والمراد بالوجوب استحقاقها يوماً بيوم
كما صرحوا به ولو حصل التمكين في أثناء
اليوم فالظاهر وجوبها بالقسط وهل
التمكين سبب أو شرط فيه وجهان
أوجهها الثاني

وعدا وهذا شأن السبب لا الشرط لانه لا يلزم من وجوده الوجود فالمناسب جعله سببا لا شرطا
 (قوله فلا تجب بالعقد) مفرع على قوله واجبة بالتمكين كما قرره شيخنا (قوله ولا انها مجهولة)
 لانه لا يدري هل هو في كل يوم معسرا أو موسرا أو متوسطا (قوله بعد سنتين) المعتمد بعد ثلاث
 سنين لانه عقد عليها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع (قوله ولو كان) أي الاتفاق
 (قوله لساقه) أي الاتفاق وقوله ولو وقع أي سوقه اليها (قوله وهي عاقلة بالغلة) ولو سقيمة
 ولو قال كشرح المنهج وهي مكلفة لكان أخصر (قوله كتب الحاكم) أي وجوباً برماوى
 (قوله فيجى) بالنصب والرفع ع ش على م ر فان منع عذر عن المجى لم يضر القاضي
 عليه شيأ لعدم تقصيره اه برماوى (قوله فرضها القاضي) هذا ما قاله الشارح تبعاً للمعجم
 والمنهاج واعتمده م ر والذي اعتمده شيخنا تبعاً للشيخ البلقيني أنه لا يحتاج الى الرفع للحاكم
 بل تجب نفقتها من حين وصول الخبر اليه ومضى زمن امكان القدوم عليه وعادة المولى في شرح
 المنهاج ولم يتعرض البغوى وغيره للرفع الى الحاكم وكتبه بل قالوا تجب النفقة من حين يسر
 الخبر اليه ويمضى امكان زمن القدوم عليها احكاماً في الروضة تبعاً للشرح (قوله ومراعاة)
 بعد الحكم بطاعتها وهذا بخلاف ما لو ارتدت ثم أسلمت تعود نفقتها وان كان الزوج غائبا
 ولا يحتاج الى حكم حاكم واعلامه به لان نفقة المراجعة سقطت بردها فان عادت الى الاسلام
 ارتفع المسقط بخلاف الناشئة فان نفقتها سقطت لخروجها من يد الزوج وطاعته فلا تعود
 الا اذا عادت الى قبضته ولا يحصل ذلك في غيبته الا بما مر* (فرع)* التمسك بزوجته غائب من
 القاضي أن يفرض لها فرضاً اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه وحلتها على استحقاق
 النفقة وأنهم لم يقبض منه نفقة مستقبلة فحينئذ يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت أنه
 غيره ويظهر أن محل ذلك اذا كان له مال حاضر باليد يريد الاخذ منه والا فلا فائدة للفرض
 الا أن له فائدة هي منع المخالف من الحكم بسقوطها بمضى الزمان وأيضا فيحصل طر ومال
 فتأخذ منه من غير احتياج الى رفع الحاكم ورجحه الأذرى اه س ر وقوله ومراعاة لذي
 يؤخذ من حل أنه انما يقال فيها معسر وبعبارة حل المعسر بمشابهة المراهق في الذكر لانه
 يقال صبي مراهق وصبي معسر ولا يقال هي مراهقة اه بحروفه ومشبه في شرح م ر
 والظاهر أن المراهقة ليست قيدا بل المدار على محتملة الوطء كما قرره شيخنا وأما التي لا تحتل
 الوطء فلا نفقة لها قال في المنهج وشرحه قجب المؤن ولو على صغير لا يمكنه وطء للصغيرة لا لو طأ
 بالتمكين لا بالعقد وانما قجب للصغيرة لمعذر الوطء لمعنى فيها الناشئة بخلاف الصغير
 اذا مانع من جهته اه وقوله ولو على صغير الغاية للرد وانظر هل الوجوب على الصغير والولى
 متحمل عنه نظير ما قالوه في الفطرة والوجوب على الولي ابتداء حر ذلك (قوله ولو اختلف
 الزوجان في التمكين الخ) خرج بذلك ما لو اختلفا في الاتفاق والنشوز فانها المصدقة فان ادعى
 دفع النفقة والكسوة وأنكرت صدقت بيمينها وكذا اذا ادعى النشوز بعد اتفاقهما على
 التمكين فانها المصدقة أيضا زى اج (قوله صدق بيمينه) فالورد عليها اليمين فخلقت
 استحقت النفقة لان اليمين مردودة كاليمين (قوله ثم ان كان الزوج) بيان لقوله مقتدة
 فتقدير الشارح ثم غير مستقيم لانه يقتضى التغاير فكان الاولى أن يقول بدل قوله ثم ويان ذلك

فلا تجب بالعقد لانه لا يجب المهر وهو
 لا يجب عوضين مختلفين ولانها
 مجهولة والعقد لا يجب ما لا مجهولا
 ولانه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة
 رضي الله تعالى عنها وهي بنت ست سنين
 ودخل بها بعد سنتين ولم ينقل أنه أنفق
 عليها قبل الدخول ولو كان حقها لها
 لساقه اليها ولو وقع لنقل فان لم تعرض
 عليه زوجته مدة مع سكونه عن طلبها
 ولم تمنع فلا نفقة لها لعدم التمكين وان
 عرضت عليه وهي عاقلة بالغلة مع
 حضوره في بلدها كان بعثت اليه
 تخبره أى مسألة تنسى اليك فاختر أن
 آتيك حيث شئت أو تأتي الى وجبت
 نفقتها من حين بلوغ الخبر لانه حينئذ
 مقصر فان غاب عن بلدها قبل عرسها
 عليه ورفعت الامر الى الحاكم لم يلد الزوج
 التسليم كتب الحاكم لحاكم بلده الزوج
 يعلم بالحال فيجى أو يوكل فان لم يفعل
 شيأ من الامرين ومضى زمن امكان
 وصوله فرضها القاضي في ماله من حين
 امكان وصوله والعبارة في زوجة مجهولة
 ومراعاة عرض وإيها على أزواجهما
 لان الولي هو المخاطب بذلك ولو اختلف
 الزوجان في التمكين فقالت مكنت في
 وقت كذا فأنكرت ولا بينة صدق بيمينه
 لان الاصل عدمه (وهي) أى نفقة
 الزوجة (مقتدة) على الزوج بحسب
 ما له (ان كان الزوج)

حرًا (موسر القدان) عليه لزوجه
ولوامة وكايبه من الحب (من غالب
قوتها) أي غالب قوت بلدها من حنطة
أو شعير أو غمراً وغيرها حتى يجب الاقط
في حق أهل البوادي والقرى الذين
يعتادونه لانه من المعاشرة بالمعروف
المأمور بها وقياساً على الفطرة
والكفارة فالتعبير بالبلد جرى على
لغالب (ويجب لها) مع ذلك (من
الآدم) ما جرت به العادة من آدم
غالب البلد كزيت وشيرج وسمن
وزبد وغر وغل لقوله تعالى وعاشروهن
بالمعروف وليس من المعاشرة تكليفها
الصبر على الخبز وحده إذ الطعام غالباً
لا ينساغ إلا بالآدم وقال ابن عباس
في قوله تعالى من أوسط ما تطعمون
أهلكم الخبز والزيت وقال ابن عمر
الخبز والسمن ويختلف قدر الآدم
بالفصول الأربعة فيجب لها في كل
فصل ما يعتاده الناس من الآدم قال
الشيخان وقد تغلب الناس كهيئة
في أوقاتها فيجب ويقدر الآدم عند
تنزع الزوجين فيه قاض باجتهاده
إذا لا يوقف فيه من جهة الشرع
ويفاوت في قدره بين موسر وغيره
فينظر في جنس الآدم وما يحتاج إليه
المتد فيقرضه على المعسر ويضاعفه
للموسر ويوسطه فيهما للمتوسط ويجب
لها عليه لحم يليق بيساره وتوسطه
واعساره كعادة البلد ولو كانت عاداتها
تأكل الخبز وحده وجب لها الآدم
ولا تظر لعاداتها لانه حقها (و) يجب لها
عليه من (الكسوة) لتصل الشتاء
والصيف (ما جرت به العادة) لقوله تعالى

أن يقال إن كان الزوج ويجاب بأن مرتبه التفصيل متأخرة عن مرتبة الإجمال فصح البيان
بنم (قوله حرًا) أما الرقيق فموسر وجنثته وخارج: قوله موسر إلا أن يقال هو كقوله معسر
فما قرره شيخنا (قوله من الحب) ليس يقيد (قوله من غالب الخ) أي ما يستعمله أهل
ذلك المحل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالباً لياقته بالزوج ومن ثم لم يقيد بكونه لا تقابله مع
أنه لا بد من ذلك حل (قوله أي غالب قوت بلدها) أحما يقنونه أكثر أيام السنة
قل (قوله فالتعبير بالبلد) أي الذي فسر به الشارح كلام المصنف بقوله أي غالب قوت
بلدها وإنما فسر به ما ذكره وجعله جرياً على الغالب ولم يفسر كلامه بقوله أي غالب قوت مكانها
فيشمل القرية والبادية لأن التعبير بالبلد هو الواقع في كلام الأصحاب اه شيخنا (قوله
كزيت) بدأ به لخبز أجد والترمذي وغيرهما كالحاكم وصححه على شرطهما كقوله الزيت
وآذنهوا به فانه من شجرة مباركة وفي لفظ فانه طيب مبارك شرح المنهاج لابن حجر (قوله
شيرج) هو دهن السمسم وهو فتح الشين ولا يجوز كسرهما اه مصباح (قوله من أوسط
ما تطعمون أهلككم) أي والزوجة من الأهل أو هي المرادة بالأهل وانترض بأن قوله من
من أوسط الخ مفروض في الكفارة وليس فيها زيت ولا سمن ولا يكتفى فيها بالخبز وأوجب بأن
هذا مذهب صحابي لا مذهبنا كما قرره شيخنا وقوله بأن هذا أي التكنيف لخبز وزيت أو السمن
وقوله مذهب صحابي أي ابن عباس وابن عمر (قوله الخبز والزيت) بالخبز بدل من أوسط
أو عطف بيان عليه وهذا دليل لقوله الطعام لا ينساغ إلا بالآدم والافهذه الآية مفروضة
في كسرة العين لا فيما يجب للزوجة واختلاف التفسير باختلاف البلاد والاما كن فالتفسيران
بحسب حال الناس (قوله ويختلف قدر الآدم) الأولى حذف قوله قدر ومن ثم لم يذكر م
لأن الكلام في أصل الآدم وأما تقديره فسيأتي في قوله ويقدر الآدم الخ (قوله وقد تغلب
الفاكهة) ليست هذه من الآدم ويستفاد منه أن الواجب لا يتقيد بالكل والآدم بل
كل ما جرت به العادة يجب حتى نحو قهوة وفطرة وكعك وسمك في أوقاتها وسبأ في قل قال
شيخنا وهل تكون بدلاً عن الآدم أو زائدة عليه يتبع العرف في ذلك والأوجه كما بحثه الأذرع
وجوب سراج لها أول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيها ولها إبداله أي السراج بغيره
(قوله فيجب) أي الفاكهة والمعتبر في قدرها ما هو اللائق بآدمه والمجته أنما أن أغتته عن
الآدم بأن كان يتأتى عادة التأدم به بالموجب، مما أدم آخره والأوجب * (تنبيه) * ينبغي أن
يجب ما تطلبه المرأة عند ما يسي بالوحم من نحو ما يسي بالملوحه إذا اعتيد ذلك لأنه حيث
وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يلب عند الوحم يكون على وجه التقليد فلو فوته استقر لها
ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو الأفيون بحيث تخشى بتركه محذوراً من تلف نفس ونحوه
لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداوي اه م ر سم (قوله فيقرضه) أي ما يحتاج إليه
المتد (قوله ويوسطه فيهما) نسخة بينهما أي بين المعسر والموسر وهي الصواب (قوله
ويجب لها عليه لحم) عطفه على الآدم يفيد أنه ليس منه وقد يطلق اسم الآدم عليه ويلزمه
ما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو قزح برة اه برماوى (قوله الكسوة)
بكسر الكاف وضمة (قوله لتصل الشتاء) غلب فصل الشتاء على فصل الربيع وفصل الصيف

على فصل الخريف والافال كسوة تجب كل ستة أشهر للفصل الشتاء وحده ولا تنصل الصيف
الحققتين اه شيخنا (قوله وعلى المولود له) وهو الزوج (قوله ولا بد أن تكون
الكسوة تكفيها) لأن له التمتع بجميع بدنها فوجب كفايته ولا يجاب لما دونه وإن كانت عادتهم
قل على الجلال قال ابن حجر ويظهر أنه لا عبرة باعتياد أهل بلد ثيابها كتياب الرجل وأنها
لو طلبت تطويل ذيلها ذراعا أجبت اليه وإن لم يعتد أهل بلدها لما فيه من زيادة الستر
ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة بردا وحرا ومن ثم لو اعتادوا ثوبا للثوم وجب كما جزم به
بعضهم اه واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لأنها في الكسوة محققة بالرؤية بخلافها
في النفقة شرح المنهج (قوله ولا فرق بين البدوية) ان كان راجعا لقوله ولا يختلف عدد
الكسوة الخ كان ضعيفا لأن المعتقد الفرق بينهما في عدد الكسوة لأن البدوية ثيابها كسوة
والحضرية لها كسوة وإن كان راجعا لقوله ولا بد أن تكفيها كان صحيحا والضابط أن عدد
الكسوة في كل مكان لا يختلف باليسار والاعسار فيجب في كل مكان ما جرت به العادة عندهم
ولا يختلف عدده باليسار وغيره لكن يؤثران في الجودة والرداءة واعلم أنه يجب لها القهوة
والدخان وفطرة العيد وكعك العيد وسمكه ولحم الأضحية وحبوب العشر والكشك في أربع
أوب وما تحتاجه عند الوحم وأما الأفيون فلا يجب وكذلك الحلبة بالعسل عقب النفاس
لا تجب وكذا الطعام من يأتي اليها من النساء في النفاس لا يجب على الزوج (قوله ويجب لها
عليه في كل ستة أشهر الخ) أي وإن لم تيل الأولى برماوى قال الدميرى والظاهر أن هذا التقدير
في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فإن كانوا في بلاد لا تبقى فيها الكسوة هذه المدة
لقط الحاراة أو لرداءة ثيابها اتبعت عادتهم وكذا إن كانوا يعتادون لبس ما يبقى ستة كالا كسوة
الوثيقة فالأشبه اعتبار عادتهم وبقيهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التجديد كل ستة أشهر
مثلا فدفعت لها من ذلك ما جرت به عادتهم فلم ييل في تلك المدة وجوب تجديده على العادة لأنها
ملك ما أخذته عن تلك المدة دون ما بعده ولو عقه عليها في أثناء أحدهما فالواجب القسط
كما ذكره في نظيره من النفقة وانظر ما المراد بالقسط هنا فأن من الكسوة القميص مثلا فامعنى
القسط فيه هل هو خلقى يكفي ما بقى أو بنسبة ما بقى من ثمنه اه سم ملخصا والظاهر أنه ينظر
للقيمة فإذا كانت قيمة الكسوة الكاملة من الريالات ستة ومكنت في أثناء المدة وجب لها نصف
الستة اه ع ش على م ر (قوله قميص) وفي تعبيره بقميص اشعار بوجوب الخياطة على
الزوج سم وزى وعبرة قل ويتبعه ما يحتاج اليه من خياطة وخطاط وإن لم تحط به كافي
الطحن ونحوه ولو دفعه لها مخيطا لم يلزمها قوله ويكفي ملبوس لم تذهب قوته وأولى منه الجديد
قل والعبرة في التعدد بأمثاله ولو انتقلت إلى بلد اعتبر أهله اه (قوله وسراويل) قال
المرادى وذهب بعضهم إلى أن سراويل جمع سروال وأنه عربي أطلق على المفرد ورد بأن سروال
لم يسمع وأما قوله عليه من اللوم سروال فمسنوع لا حجة فيه قلت ذكر الأخفش أنه سمع من
العرب وقال أبو حاتم العرب يقولون سروال والذي يرد به هذا القول أن سروال لغة في سراويل
لأنه معناه وأن النقل لم يثبت لاسيما في الأجناس وإنما ثبت في الأعلام اه من حاشية شيخنا الملوى
على المكدوى (قوله ومكعب) أي مداس ويلحق به القبة إذا جرت عادتها به شرح الروض

يعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
لمعروف ولما روى الترمذى أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث
وحقهن عليكم أن تحسنوا اليهن في
كسوتهن وطعامهن ولا بد أن تكون
الكسوة تكفيهن الإجماع على أنه
لا يكتفى ما ينطق عليه الاسم وتختلف
كفايته بطولها وقصرها وسمتها وهزلها
وباختلاف البلاد في الحر والبرد
ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف
بعض الزوج واعشاره ولكن في البدوية
في الجودة والرداءة ولا فرق بين البدوية
والحضرية ويجب لها عليه في كل ستة
أشهر قميص وسراويل ونحوه مكعب

وزيد الزوج زوجته على ذلك في الشتاء حبة محشوة تظنا أو فرفة بحسب العادة لدفع البرد ويجب لها أيضا توابيع ذلك من كوفية للرأس
وتكة للباس وزر لقميص والجبّة ونحوها وجنس الكسوة من قطن لانه لباس (٨١) أهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة فإن برت عادة

البلد لئلا الزوج يكتان أو حرير ويجب مع
وجوب التفاوت في مراتب ذلك الجنس
بين الموسر وغيره عملا بالعادة ويجب
لها عليه ما تقعد عليه كزلية أو بسند
في الشتاء أو حصير في الصيف وهذا
لزوجته المعسر أما زوجة الموسر فيجب
لها انطع في الصيف وطنفسة في الشتاء
وهي بساط صغير نخيل له وبرة كبيرة
ويجب لها عليه فراش للنوم غير
ما تفرشه منار للعادة الغالبة ويجب
لها عليه مخدة وطاق أو كساء في
الشتاء في بلد بارد ومخدة بدل اللعاف
أو الكساء في الصيف (وان كان)
الزوج (معسرا) واحد من غالب
قوت محلها كما مر (و) يجب لها مع ذلك
(ما يتأتم به المعسرون ويكسونه) قدرا
وجنسا على ما مر بيانه (وان كان)
الزوج حرا (متوسطا) بين اليسار
والاعسار (متوسطا) أي ونصف مد
من غالب قوت محلها كما مر (و) يجب لها
عليه مع ذلك (من الأدم) قدرا وجنسا
على ما مر بيانه (و) من (الكسوة
الوسط) في كل منهما على ما مر بيانه
واحتجوا الاصل التفاوت بقوله تعالى
لينفق ذو سعة من سعته واعتبر
الاصحاب النفقة بالكفارة بجوامع أن
كلامهما مال يجب بالشرع ويستقر
في الذمة وأكثر ما وجب في الكفارة
لكل مسكين مدان وذلك في كفارة
الاذى في الحج وأقل ما وجب له مد
في نحو كفارة الظهار فأوجبوا على
الموسر الاكثر وهو مدان لانه
قدرا الموسر وعلى المعسر الاقل وهو مد
لأن المد الواحد يكتفي به الزهيد

وهو بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين أو بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين ولو جرت
عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن شيئا في أرجلهن في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء برماوى
(قوله وزيد الزوج زوجته) ذكرهما ايضا والافعال كلام فيهما (قوله في الشتاء)
يعنى وقت البرد ولوى غير الشتاء حج قال ع ش يؤخذ منه أنه لو جرت عادة بلدها بتوسعة
كم ثيابهم الى حد تظهر معه العورة أعطيت منه ما يستر العورة مع مقارنته لما جرت به عادتهم
(قوله كوفية) أي عرقية هذا عند الحضر وعند غيرهم عصبة أي فانها أي العرقية تابعة
للطربوش اه شيخنا (قوله من قطن) وهو أفضل من الصوف لما عل به الشارح لكن
رأيت في قصص الانبياء ما يدل على فضيلة الصوف فليحذر (قوله رعونة) هي الجافة (قوله)
فان جرت عادة البلد الخ) أي فحمل القطن ما لم تجر العادة بخلافه اه شيخنا (قوله كزلية)
وهي بساط صغير وقيل شيء مضرب صغير وهي بكسر الزاى وتشديد الياء شرح المنهج وهي
للمتوسط واللبد للفقير فاللتنويح لا للتخيير وأراد بالمعسر ما عدا الموسر فيشمل المتوسط
لعدم ذكره (قوله أو حصير) الحصير معروف ولا يقال حصيرة بالهاء وهو فاعيل بمعنى دفعول
قاله النووى في تحريره (قوله نطع) كالمجدد وهو بفتح النون وكسر هاء مع اسكان الطاء
وقهها شرح المنهج (قوله وطنفسة) بكسر الطاء والفاء ويقهها ويضمها وبكسر الطاء
وفتح الفاء شرح المنهج (قوله وبرة) بفتح الباء وهي للبعير كالصوف للفم وكذا الارنب
وما أشبهه (قوله ما تفرشه منار) بضم الراء كما في المختار ع ش (قوله مخدة) بكسر الميم
سميت بذلك لانه يوضع عليها الخد ولا يجب أكثر من واحدة وان كانت العادة جارية بأكثر منها
ويجوز مثله في اللعاف وغيره اه برماوى (قوله ومخدة) بكسر الميم من الالتصاف أي
ملابية التي تلحف بها المرأة واللعاف كل ثوب يتغطى به والجمع لحف مثل كتاب وكتب اه
مصباح فظهر الفرق بين المخدة واللعاف وذلك لان الملاة ثوب ذو لفقين أي فلتين فيخط
احدهما بالآخرى وأما اللعاف فنوب واحد (قوله على ما مر بيانه) يقتضى أنه مر
التفاوت في قدر المتدين الموسر والمعسر والمتوسط وأنه مر اختلاف جنسه باعتبار اليسار
وضديه ولم يترشئ منهم ما مر له التفاوت في قدره في فرض القاضى عند التنازع وقد ذكر
التفاوت في القدر بين المعسر وغيره مر وأما الاختلاف في الجنس باعتبار المعسر وضديه
فلم يترشئ له مد وظاهره أنه لا تفاوت بينهم في الجنس وظاهر الشارح أنه مر له ذلك أيضا
في الكسوة مع أنه مر له أنه لا يختلف عدد الكسوة أي قدرها باختلاف يسار الزوج واعساره
وامكنهما أي وثان في الجودة والرداءة وحينئذ فالجنس واحد فيهما وانما تختلف صفته
والقدر فيهما غير مختلف وما قرره في هذا يجزى في قوله في المتوسط قدرا وجنسا على ما مر بيانه
(قوله واحتجوا) تبرأ منه لان الآية ليست واضحة فيما ذكر اذ مقتضاها أن النفقة على المعسر
اذ لاسعة له تأمل (قوله واعتبر الاصحاب) أي قاسوا النفقة على الكفارة (قوله في كفارة
الاذى) أي كالحلق وسميت بذلك لقوله تعالى أو به أذى من رأسه اه برماوى (قوله)
الزهيد) أي قليل الاكل ع ش (قوله ويقنع) في نسخة ويقنع وهي الاولى لان الرغبة
لا يقنع بما ذكر (قوله وعلى المتوسط ما بينهما) وهو نصف ما على هذا ونصف ما على هذا

ويقنع به الرغبة وعلى المتوسط ما بينهما ١٠٢ ح لانه لو أزم المدين لضرته ولو اكتفى منه بما لضرته لضرته مد ونصف

والمعسر هنا مسكين الزكاة ~~للمسكين~~ قد بره على الكسب لا يخرج منه عن الاعسار في النفقة وان كانت تخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة ومن فوق المسكين ان كان لو كلف انفاق مدين رجع مسكينا فموسط وان لم يرجع مسكينا فموسر ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال وكثرتهم أتماس فيه رفق ولو مكاتباً ومعضاران كثير ماله فمعسر لضعف ملك المكاتب ونقص حال المبعوض وعدم ملك غيره مما لو اختلف قوت البلد ولا غالب فيه أو اختلف الغالب وجب لائق الزوج لانهما فوكان يأكل فوق اللائق به تكلفا لم يكلف ذلك أو دونه بخلا أو زهدا وجب اللائق به ويعتبر اليسار وغيره من توسط واعسار بطولوع الفجر في كل يوم اعتبارا بوقت الوجوب حتى لو أيسر بعده أو أعسر لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم هذا اذا كانت ممكنة حين طلوع الفجر أما الممكنة بعده فيعتبر الحال عقب تمكنها وعليه تملكها الطعام حبا سليما وعليه مؤنة طعمه وعجنه وخبره بئذ مال أو يتولى ذلك بنفسه أو بغيره فان غلب غير الحب كتمر ولحم واقط فهو الواجب ليس غير لكن عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به كما قاله الرافعي ولو طاب أحدهما بادل الحب خيرا أو قيمته لم يجبر المستنوع منهما لانه غير الواجب فان اعتاضت عما وجب لهما نقدا أو غيره من العروض جاز الاخرى أو دقيقا ونحوهما من الجنس فلا يجوز لما فيه من الربا

أي نصف ما على الموسر ونصف ما على المعسر وذلك متون نصف زى (قوله والمعسر هنا مسكين الزكاة) أي بالنسبة إلى المال وهو من له مال يقع موقعه من كفايته لو وزع على بقية المعسر الغالب ولا يكفيه أو يكفيه وفضل أقل من متون نصف أما بالنسبة للكسب فالذي يكتسب قدر كفايته كل يوم معسر هنا لا في الزكاة فالعسر هنا هو الذي عنده ما يكفيه ببقية العمر الغالب فقط أو دونه فان زاد على العمر الغالب فان كان مدين فأقل فتوسطا وأكثر فموسر كذا بخط بعض تلامذة قل وعبارة البرماوى على المنهج بمعنى أنه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة عموه في كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شيء أو فضل دون متون نصف فموسر أو متون نصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو بلغه ما فموسر ويعتبر الفاضل عن كسبه كل يوم على مؤنة عموه فيه كذلك وقوله عمره الغالب أي ان لم يستوفه والافسنة كافي حل ولو ادعت يسار زوجها فانك رصديق بيمينه ان لم يعهده مال والا فلا فان ادعى تلفه ففيه تفصيل الودعة اه سم (قوله لكن قدرته الخ) أي فالمراد بالمسكين أحد قسميه وهو الذي لا يملك من المال ما يخرج به عن المسكنة (قوله لا تخرجه عن الاعسار) ظاهره وان كان يكتسب قدر كفايته كل يوم (قوله ومن فوق المسكين الخ) وهذا ضابط للشيخين وهو أسهل وهو أن من زاد دخله على خروجه فموسر ومن استوى دخله وخروجه فتوسط ومن زاد خروجه على دخله فمعسر اه خضر (قوله ولو اختلف قوت البلد) محترز قوله من غالب قوتها (قوله وجب لائق الزوج) قديتوهم منه أن الغالب لا يعتبر فيه اللياقة وليس في محله لأن المراد بغالب قوت أهل ما يستعمله أهل ذلك المحل في غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالبا لياقته بالزوج اه شورى (قوله وعليه تملكها) ليس المراد بالتملك أن يقول ملكتك بل المدار على الدفع والقبض ويكفي الوضع بين يديها وعبارة المنهج وعليه دفع حب الخ قال الزيادى أي فالواجب الدفع ويكفي الوضع بين يديها قياسا على الخلع وأما الإيجاب والقبول فليس بشرط لان هذا وفاقا عما وجب في ذمته اه (قوله وعليه مؤنة طعمه وعجنه وخبره) وان اعتادتها بنفسها للمعاجة لهما حتى لو باعته أو أكلته حبا استحققت مؤنة ذلك على المعتمد وفارق ذلك نظيره في الكفارة حيث وجب دفع الحب فقط فيها دون مؤنة الطعم والخبز بأن الزوجة في حبسه اه شرح المنهج وقوله وفارق ذلك الخ غرضه بذلك الرد على القول الضعيف القائل بأن هذه لا تجب على الزوج قياسا على الكفارة * (فرع) * وقع السؤال في المدرس هل على الرجل اعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته مما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوهما مما جرت به عادتهن أم لا وأجبت عنه بأن الظاهر الاول لانها اذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت أنه واجب عليها وأنما الاستحقاق نفقة ولا كسوة ان لم تنهه فصار ككسها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلم بما فيجتمد على أنه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك عش على م ر (قوله فان غلب غير الحب) محترز قوله وعليه تملكها الطعام حبا سليما (قوله مؤنة اللحم) كالخطب والماء والملح (قوله وما يطبخ به) أي معه كقلفاس وبامية وغير ذلك (قوله فان اعتاضت عما وجب لها) أي يوم الاعتياض أما الاعتياض عن النفقة الماضية فيجوز من الزوج وغيره بناء على جواز بيع الدين لغير من هو

عليه وهو المعتمد سم على حج ع ش على م ر والحاصل أن الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية
يجوز من الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولأن غيره وأما بالنظر للحالة
فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره كما قاله البابي والاعتياض بصيغة وبشرط القبض في المجلس خروجاً
من بيع الدين بالدين لأنه هنا يبيع دين لمن هو عليه وما يقع في الوثائق من تقرير مقصد امرئ
عليه كل يوم فباطل إلا في اليوم الأول فقط وكذا في الكسوة إلا في الفصل الأول ما لم يحكم الحاكم
بري ذلك فإن حكمه ارتفع الخلاف * (فرع) * من النفقة ماء الشرب لأنه من الطعام
فهو عليك وهو مقدر بالكفاية وجنسه من مال أو عذب ما يليق به بعادة أمثاله قل (قوله
ولو أكلت) أي قدر الكفاية لا مطلقاً والأوجب بالتفاوت كما رجحه الزركشي وقطع به
ابن العماد والمراد بقوله ولو أكلت مع الزوج أي وهي رشيدة أو أذن وليها وبعبارة المنهج
وتسقط نفقتها بأكلها عنده كالعادة وهي رشيدة أو أذن وليها أي في الحرة وسيدتها
في الأمة اهـ ولو أنفقته قبل قبضها فلا تسقط وتضمن ما أنفقته ولو سقيته أو مالوا أنفقته
بعد قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع لها بشئ وتسقط نفقتها اهـ ع ش على م ر قال حل
وهل مثل النفقة الكسوة فإذا ألبسها ثوباً ولم يملكها ما تشترى به كسوة أو يصلح للكسوة
هل تسقط كالنفقة أو لا قال شيخنا نعم اهـ وقوله كالعادة أي أكلها كالعادة بأن تناول
كفايتها عادة فإن أكلت معه دون الكفاية طالبت بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها في أكلها
المعتاد ويعرف ذلك بعادتها في الأكل بقية الأيام ويؤيده أن هذه مستثناة من وجوب إعطائها
النفقة وقيل بين ما أكلته وواجبها الشرعي وأيد بأن الكفاية المعتادة إنما تعتبر إذا أكلتها
وحث لم تأكلها فالواجب الشرعي باق وقد استوفت بعضه فتستوفي الباقي حل وقوله أذن
وليها أي صريحاً باللفظ ولا يكفي علمه أو رؤيته وإنما اكتفى بأذنه مع أن قبض غيره المكلف لغو
لأن الزوج بأذنه يصير كالوكيل عن الولي في الاتفاق عليها ولا بد من كون المصلحة في أكلها معه
والإلم بصح الأذن والمراد بالولي هنا الولي المال وهل ينقطع الأذن بموته أو لا حرر قل على
الجلال (قوله لجريان العادة الخ) عبارة شرح المنهج لا كقاء الزوجات به في الأعصار
وجريان الناس عليه فيها اهـ أي الذين من جملتهم المجتهدون لأن الإجماع لا يكون إلا منهم
بخلاف غيرهم فقط لا يعتبرون أفاده شيخنا (قوله وبعده) أي بعد النبي وقوله بنفقة بعده
أي بعد الأكل مع الزوج (قوله فلا تسقط نفقتها) أي ولا مطالبة له أن كان رشيداً ولم يقصد
أنه عن النفقة والابتنان كسقيها أو كان رشيداً وقصد أنه عن النفقة فلولي الرجوع في الأولى
ويحسب عليها من النفقة في الثانية ويصدق بلا عين في قصده ذلك أن أنكرته وأدعت نحو الهدية
كما في المهر والكسوة كالنفقة برماوى وبعبارة شرح م ر ولو اختلف الزوجان فقالت
قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه عن النفقة صدق بيمينه كما لو دفع لها شيئاً ثم ادعى كونه
عن المهر وأدعت هي الهدية اهـ بحروفه (قوله ويكون الزوج متطوعاً) فلا رجوع له
عليها بشئ من ذلك أن كان غير مجبور عليه وإن قصده به جعله عن نفقتها وإلا فولي ذلك
أي الرجوع عليها كما أفق به الوالد اهـ م ر (قوله ويجب لها آله تنظيف) وإن غاب عنها
غيبه طويلاً كما في الحاضر على الرابع من احتمالين للأدعي اهـ ش و يرى وقد يتأمل فيه

ولو أكلت مع الزوج على العادة سقطت
نفقتها على الأصح لجريان العادة به
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده
من غير نزاع ولا إنكار ولم ينقل أن
امرأة طالبت بنفقة بعده إلا أن تكون
الزوجة غير رشيدة كصغيرة أو سفينة
بالغة ولم يأذن في أكلها معه وليها فلا
تسقط نفقتها بأكلها معه ويحسب
الزوج متطوعاً ويجب لها آله تنظيفاً
من الأوساخ التي تؤذيها

فإن التذليل انما يطلب لاجل الزوج كما في عرش فراجعته قال مد ومن آلة التذليل للبانة
التي تنقبب العانة (قوله وذلك كشط) بضم أوله وسكون ثانيه أو ضمهم وبكسر أوله مع سكون
ثانيه اه قال القفال وخلال وبه يعلم أن السؤال كذلك بالاولى حج (قوله ودهن) أي
ولو لم يجمع بينهما ويتبع في الدهن عرف بلدها فان ادهن أهل بنيت كالشام أو يبرج كالعراق
أو يمن كالجزائر زيت مطيب ينفسج أو ورد وجب ويرجع في مقداره الى كفايتها كل أسبوع
ويجب لها زيت السراج بأقل الليل ولها بدله بخلاف ما اذا جرت العادة بعدم استعماله
كمن تنام صفاً بنحو سطح وقضية تقيدهم بأقل الليل يقتضي عدم وجوبه كل الليل اذا جرت
العادة بالسراج كل الليل ويمكن توجيهه بأنه خلاف السنة اذ يستألفه عند النوم والاقرب
وجوبه عملاً بالعادة وان كان مكروهاً كوجوب الحمام لمن اعتاده ومجمل الكراهة بحيث
لم يترتب على دخولها رؤية عورة غيرها أو عكسه والاحرم وعلى الزوج أن يأمرها حينئذ بتركه
كبقيية المحرمات فان أبت الا الدخول لم يمنعها ويأمرها بستر العورة والفض عن رؤية عورة
غيرها اه ع ش على م ر وفي قل على الجلال ان دخول الحمام جائز لهن بلا كراهة حيث
لا رية ولا معصية (قوله على حسب العادة) ولو كانت من وجوه الناس بحيث امتنعت عادة
مثلها اخلاء الحمام لها وجب عليه اخلاؤه كما يحثه الاذرعى وأفتى فيمن يأتي أهله في البرد ويمتنع
من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لخوف فحورها لك بعدم جواز امتناعها منه
ولو علم أنه متى وطئها لا تغسل وقت الصبح وتغوتها لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام
ويأمرها بالغسل وقت الصلاة اه م ر (قوله أو خطمي) بكسر الخاء ما يغسل به الرأس
مختار (قوله ومرة) بفتح أوله وكسره وهو معرب برماوى قال الدميرى أصله من الرصاص
يقطع رائحة الا بطلانه يحبس العرق أي يذهب به وان طرح في الخل أبدل جوضته حلاوة اه
وقال بعض الحكماء من ملا الكف من قشر البندق ووضع في وعاء وحط عليه ماء غمره وتركه
في الماء من العشاء الى الصبح ثم يغلى الماء والقشر حتى يصير الماء أحمر كالغلاب ثم يصفى الماء
عن القشر ويغسل ابطنه بماء بارد ويمسحها بماء بخرقة ثم يغسل عليه بماء البندق المغلى ويرفعها
في الهواء حتى ينشف ما يفعل ذلك ثلاث مرات فانه يعيش الى آخر عمره لا يشم له رائحة صمغان
ولا عرق الا رائحة كرائحة المسك الاذفر (قوله ونحوه) أي كاستنذاج وتوتيا وراصفت
(قوله اذا لم يندفع بدونه) أي بأن تعين لدفعه أما اذا لم يتعين كأن كان يندفع بماء وتراب
فلا يجب كما في شرح المنهج قال الاذرعى ويشبه أن يختلف باختلاف الرتبة حتى يجب المرتك
ونحوه للشرقة وان كان التراب يقوم مقامه اذا لم تعتده وما يحثه ظاهر ورجه والدشينا اه
شوبرى (قوله كما وتراب) أي اورمادول ومن سرجين وليس ذلك من التضمخ بالنجاسة
لان ذلك محله اذا تضمخ بها عبنا اه ع ش على م ر وللزوج منعها من تعاطي النوم وماله رائحة
كريمة على الاظهر وله منعها من تناول السحوم بلا خلاف ولكل أحد المنع وكذا للزوج منعها
من كل ما يخاف منه حدوث مرض على الاصح شرح المنوفى وبعبارة قل وله منعها من
أكل ذى ريح كريه أو لبسه مثلاً ونحو ذلك وان خالفت ثنرت (قوله ولا ماتزين به) ومنه
ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الاصد اغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج

وذلك كشط ودهن يستعمل في ترجيل
شعرها وما يغسل به الرأس من سدر
أو خطمي على حسب العادة ومرة
ونحوه لدفع صنان اذا لم يندفع بدونه كما
وتراب ولا يجب لها عليه كحل ولا طيب
ولا خضاب ولا ماتزين به فان هيأ لها
وجب عليها استعماله

ليكن اذا احضرها وجب عليها استعماله اذا طلب تزنيها به اه ع ش على م ر وعبارة شرح
 المنهج فان اراد الزينة بها فليطلب تزنيها به اه ائى يجب عليها ذلك وقضية التعسير بأراد أنه
 لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحا بل يكفي في الزوم المقرنة اه ع ش (قوله لحفظ
 الاصل) أى فلا يجب كالا يجب عمارة الدار المستأجرة وأما آلة التطيف فانها تطير غسل الدار
 وكسها ويؤخذ منه أن ما يحتاج اليه المرأة بعد الولادة لما يزيل ما يصيبها من الوجع الطامس
 في بطنها ونحوه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من عمل الصبيدة واللبابة
 ونحوها مما جرت به عادتهن لم يجتمع عندها من النساء فلا يجب لانه ليس من النفقة بل ولا
 مما يحتاج اليه المرأة أصلا ولا تطرأ لذيها بتركه فان ارادته فعلته من عندها ع ش على م ر
 (قوله من دنس الحيض) أى أو النقص ووقع السؤال في الدرر عما لو انقطع دم النفاس
 قبل مجاوزة غايه أو أكثره فأخذت أجرة الحمام واغتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب
 عليه ابدال الاجرة لتبين أنه من بقايا الاول وعذرهما في ذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه
 أن الظاهر أن يتأهل لا يجب ابداله قياسا على ما لو دفع لها ما يحتاج اليه من الكسوة ونحوها
 وتلف قبل مضى زمن تجدد فيه عادة حيث لا يدل اه ع ش على م ر (قوله عن ماء غسل)
 ويتجبه أنه الواجب بالاصالة الماء لانه م ر فالتعبير بالماء أولى من التعسير بمن الماء لأن
 الماء هو الواجب أصالة وله اجبارها على قبوله وله دفع ثمنه برضاه وكذا كل ما وجب لها مما ذكر
 خلافا لبعضهم قل على الجلال (قوله ونفاس من الزوج) عبارة المنهج وثن ماء غسل بسببه
 أى الزوج كوطئه وولادتهما بخلاف الحيض والاحتلام لأن الحاجة اليه في الاول من
 قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون بمسه وأن يكون
 بغيره اه وقوله وولادتهما أى لا من زنا ولو مكرهه ولا من وطء شبهة وعلى الزوج أجرة
 القابلة وقوله بخلاف الحيض والاحتلام ومثلها ما لو أدخلت ذكره في ثوب نوم كاعماه
 وان حبلت لعدم فعله اه ويلحق بماء الوضوء ماء غسل نجاسة ولو بغير سببه ولا يجب ماء طهارة
 مندوبة (قوله واحتلام) وألحق به استنساخها لذكره وهو نائم أو مغشى عليه كما اقتضاه تعليلهم
 لا تنافي صنفه كغسل زناها ولو مكرهه وولادتهما من وطء شبهة فاه هذه عليها دون الواطئ وبه يعلم
 أن العلة مركبة من كونه زوجا وبفعله شرح م ر (قوله آلات كل) أى الاثنية ولا يعتبر
 حالها اه ولها أن تطالب بجميع ما وجب لها عليه ولو بالحكم ولو بعد فراقها ولا يسقط
 لو تبرعت به من مالها ولو انكسر شيء مثل ما يجب ابداله الا في وقت جرت العادة ببداله اه قل
 (قوله وشرب) بتثنية أوله أو هو بالفتح مصدر وبكل من الاخيرين اسم اه قاموس
 فاقتصار الزركشي على الفتح وبه قيد حديث أيام منى أيام أكل وشرب انما يأتي على الثاني
 شرح التفتة للحج واقتصر في المصباح على الفتح والضم ثم قال والشرب بالكسر النصيب اه
 قال حل والمشروب تملك لا امتاع (قوله وقصعة) بفتح القاف جمعها قصع مثل بدرة وبدر
 وقصاع أيضا مثل كلبة وكلاب وقصعات مثل سجدة وسجدة وهى عربية وقيل معربة اه
 مصباح وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تنكسر القصعة اه برماوى (قوله كغرفة) المغرفة بالكسر
 ما يغرف به الطعام والجمع مغارف اه مختار ع ش (قوله وما تغسل فيه ثيابها) أو تغسل به

ولا يجب لها عليه دواء من من ولا أجرة
 طبيب وما جرم ونحو ذلك كقاصد ونحوه
 لأن ذلك لحفظ الاصل ويجب لها طعام
 أيام المرض وأدائها لانهم يحبسون عليه
 ولها صرفه في الدواء ونحوه ويجب لها
 أجرة حمام بحسب العادة ان كان
 عاداتها دخوله للحاجة اليه عملا بالعرف
 وذلك في كل شهر مرة كما قاله الماوردي
 لتخرج من دنس الحيض الذي يكون
 في كل شهر مرة غالبا وينبغي كما قال
 الاذرى أن يتطرق ذلك للعادة مثلها
 ويختلف باختلاف البلاد حرا وبردا
 ويجب لها ثمن ماء غسل جماع ونفاس
 من الزوج ان احتاجت لشراؤه لانه
 غسل من حيض واحتلام اذا صنع
 منه ويجب لها آلات أكل وشرب
 وآلات طبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة
 ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه كغرفة
 وما تغسل فيه ثيابها ويجب لها عليه
 تهينة مسكن لأن المطاوعة يجب لها ذات
 له قوله تعالى أسكنوهن قال زوجة أولى

ثيابها ظاهرة وان تهاونت في سبب ذلك وتكررت منها وخالفت عادة أمثالها وهو ظاهر لا مانع منه
وينبغي أن مشله مالو كثر الوسخ في بدن الكثرة نحو عرقها مخالفا للعادة لأن إزالة من التظليل
وهو واجب عليه عيش على مـ * (تنبيه) * جميع ما وجب لها مما مر إذا دفعه لها يجوز أن
تتمعه من استعماله ولو في نحو أكل أو شرب أي فلو خالف واستعمله بنفسه لزمته الأجرة
وأرش ما نقص ومعلوم أن هذا كله في الرشيدة وأما غيرها من سقيمة وصغيرة فيحرم على وليها
تمكين الزوج من التمتع بامتعة المرافقة من التضييع عليها وأما ما يقع كثيرا من طعنهما ما يأتي به
الزوج في الآلات المتعلقة بها أو كل الطعام فيها وتقديمها للزوج أولن يحضر عنده فلا أجرة
لها عليه في مقابلة ذلك لا تلافيها المنفعة بنفسها ولو أذن لها في ذلك كما لو قال لغيره اغسل ثوبي
ولم يذكر له أجرة بل هو أولى لجريان العادة به كثيرا بخلاف ما لو اشتغل بأخذ ذلك بلا إذن منها
فيلزمه الأجرة لاستعمال ملك الغير بلا إذن ومثل ذلك يقال في القراش المتعلقة بها اه عيش
على مـ (قوله ولا بد أن يكون المسكن يليق بها عادة) أي بحيث تأمن فيه على نفسها ومالها
وان قل ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه أن يأتي لها بمؤنسة حيث أمنت على نفسها فلو لم تأمن
أبدل لها المسكن عما تأمن على نفسها فيه فتنبه له فإنه يقع فيه الغلط كثيرا اه عيش على مـ
والقاعدة أن كل ما كان غليظا كالنفقة والكسوة والاولى برأى فيه حال الزوج وما كان
امتاعا كالمسكن والخدم برأى فيه حال الزوجة اه مد وقد نظم بعضهم ذلك فقال

ما كان امتاعا كسكن وجب * لمراة فراح حالها تنب

وان يكن غليظا كالكسوة * فحال زوج راعه لا الزوجة

(قوله يليق بها عادة) من دار أو حجرة أو غيرها ما كسرها ووصف أو خشب أو قصب وان
كانت من قوم لا يعتادون السكنى وهذا هو المعتقد قل على الجلال واعتبر بحالها بخلاف
النفقة والكسوة حيث اعتبر بالجماله لأن المعتبر فيه المليك وفيه الامتاع ولأنهما إذا لم يليقها
يمكنها ابدالهما بلائق فلا اضرار بخلاف المسكن فانها ملزمة بملازمة فاضرب بحالها شرح
المنهج وقوله بجماله أي حال اعساره وغيره فلا يعارض ما تقدم من اعتبار محل الزوجة
في جنس النفقة اه برماوى وللزوج نقل الزوجة من بلد إلى بادية حيث لاقت بها وان خشن
عيشها لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة العيش فيمكنها الخروج عنه
بالابدال وليس له منعها من نحو غزل الوقت استمتاعه ولا استطاعات المسكن الارضية أو نظير
أجنبي فيجب سدها وله منع نحو أبو بها وولدها من دخوله وان احتضرت حيث كان عندها من
يقوم بغيرها لا يخدمها وله منعها من الخروج ولولمريض أبو بها أو ولدها أو ولوتهم قل
(قوله كونه ملكه) بل يكفي كونه مكثرا أو معارا ومنه مالوسكن معها في ملكها أو في ملك
نحو أبيها نعم ان سكن في ذلك بغير إذن ولا منع من خروجه لزمته الأجرة اه قل (قوله تلك
الزوجة) أي الممكنة المتقدمة في قوله ونفقة الزوجة الممكنة أي الحرة مسلمة كانت أولا وقوله
من يخدم مثلها أي وان لم يخدم بالفعل في بيت أبيها لشم مثلا كما قرره شيخنا ومقتضاه أنه لو كان
لا يخدم في بيت أبيها السكن هذه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخذها محل (قوله في بيت
أبيها) فلوارتفعت بالاتصال إلى الزوج بحيث صار يليق بجماله في بيت الزوج الخادم لم يجب

ولا بد أن يكون المسكن يليق بها
عادة لانها لا تملك الانتقال منه ولا
يشترط في المسكن كونه ملكه
(وان كانت) تلك الزوجة (من يخدم
مثلها) بأن كانت ممن يخدم في بيت أبيها
لأنه لا يليق بها خدمة نفسها (فعليه
اخذها) لانه من المعاشرة بالمعروف

صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه وأقره في الروضة والواجب خادم واحد ولو ارتفعت مرتبتها
 ويشترط كون الخادم امرأة أو صبيا أو محرما شرح المنوفي وقوله في بيت أبيها قيد فلو خدمت
 في بيت زوج قبل فلا يجب على الزوج الثاني إخراجها خلافا للقبول وقد علم من قول المنوفي
 السابق فلوارتفعت الخ (قوله بجزء الخ) ظاهره وإن احتاجت لأكثر من واحدة وهو كذلك
 إلا أن مرضت واحتاجت لما يزيد حل والمراد بقوله بجزء أي ولو مبرعة ولا تجبر على خدمتها
 للمنة كذا قالوا وفيه نظر لما ستر في دفع الأجنبية النفقة عنه ولأن المنة عليه لا عليها فراجعه قاله
 قل على الجلال (قوله أو أمة له) أي وصبي مميز غير مراهق وممسوح ومحرم لها ولا يخدمها
 بنفسه لأنها تستحي منه غالبا وتعتبر بذلك كحجب الماء عليها وحلها اليها المستحجم أو للشرب
 أو نحو ذلك اه شرح المنهج وقوله غير مراهق أي لا كبير ولو شخاها وقوله ومحرم لها أي
 لاذمة مسلمة وعكسه وتعين الخادم ابتداء اليه وفي الانتهاء إليها كأن ألقته مالم تكن ربية
 وقوله ولا يخدمها بنفسه أي مطلقا وإن كانت لا تستحي منه أي لا يجبرها على خدمتها بنفسه لأنه
 يحرم عليه ذلك بل لها منعه منها وتجوز بالرضا ومثله أصولها وأصولها وقوله أو نحو ذلك أي
 الإبرياء ولا تجبره عليه ولا تمنعه منه ولا يلزمها فعله لأنه مما عليه بخلاف ما عليها وبما ذكر سقط
 ما لبعضهم اه برماوى (قوله أو مستأجرة) أي أمة مستأجرة ثلاثا يكثر مع قوله بجزء
 لأنها مستأجرة قتره شيخنا (قوله أو بالانفاق) عطف على قوله بجزء ولعل الأولى أن يقول
 أو بمن صحبتها لخدمة بالانفاق فالعبارة فيها قلب لأن الإخداع لا يكون بالاتفاق وإنما هو سبب
 في الإخداع إلا أن يقال أطلق السبب وأراد المسبب وهو الذات المنفق عليها (قوله من
 صحبتها) أي من بيت وليها كأن بعثها معها (قوله لحصول المقصود) وهو المعاشرة بالمعروف
 (قوله ومكاتب) عطف خاص (قوله لأن ذلك) أي الإخداع المذكور وهذا كله للتعميم
 المذكور وحينئذ فليس مكررا مع قوله فيما سبق تعليلا لقول المصنف فعليه إخراجها لأنه من
 المعاشرة بالمعروف نعم المناسب العطف في التعليل على قوله كسائر المئون إلا أن يجعل عليه للمعلل
 مع علته كما قتره شيخنا (قوله فإن أخدمها) ليس مكررا مع ما سبق لأن هذا مفصل وذلك مجمل
 اه (قوله وإن أخدمها بمن صحبتها الخ) لا تكرار فيه مع قوله أو بالانفاق الخ لأن ذلك
 لبيان أقسام واجب الإخداع وهذا البيان أنه إذا اختار أحد تلك الأقسام ما الذي يلزمه
 فقول بعضهم أنه مكرر استرواح أي قاله من غير تأمل شرح م (قوله وعلى المتوسط) وإنما
 لم يجب على المعسر ثلث المد للخدم لأن النفس لا تقوم بدون المتغالب (قوله في توجيهه) أي
 في توجيه قوله وعلى المتوسط وثالث (قوله على المتوسط) لعل هنا سقطا وهو لفظ متبع بقوله
 المتوسط ليكون خيرا عن أن اه مرحومى (قوله ويجب للخدم أيضا كسوة) أي بأن كان
 ملكا له أو لها ولم يستأجره منها أو صحبها من بيت أبيها أما المستأجر فليس له إلا الأجرة وقوله كسوة
 تليق بحاله ولو قال دون كسوة لخدمة جنسا ونوعا لكان أولى وعبارة المنهج فيجب له أن صحبها
 ما يليق به من دون ما للزوجة نوعا من غير كسوة من نفقة وأدم وتوابعهما ومن دونه جنسا
 ونوعا منها اه وقوله إن صحبها أي ولو أمتها وقوله من نفقة وأدم وتوابعهما وسكتوا عن اللحم
 وقضية كلامهم عدم لزومه كذا في حل قال م ر وأوجه الوجهين وجوب اللحم له أي للخدم

وذلك إما بجزء أو أمة له أو لها
 أو مستأجرة أو بالانفاق على من صحبتها
 من حرة أو أمة لخدمة لحصول المقصود
 بجميع ذلك وسواء في وجوب الإخداع
 موسر ومتوسط ومعسر ومكاتب وعبد
 كسائر المئون لأن ذلك من المعاشرة
 بالمعروف الأمور بها فإن أخدمها
 الزوج بجزء أو أمة بأجرة فليس عليه
 غير الأجرة وإن أخدمها بأمته أنفق
 عليها بالملك وإن أخدمها بمن صحبتها
 حرة كانت أو أمة لزمه نفقتها وأوطرتها
 * (فائدة) * الخادم يطلق على الذكر
 والأنثى وفي لغة قليلة يقال للأنثى
 خادمة وجنس طعام الخادم جنس
 طعام الزوجة وقدمت وهو مستعلى
 المعسر جزما وعلى المتوسط على الأصح
 قياسا على المعسر وعلى الموسر متدوثلث
 على النص وأقرب ما قيل في توجيهه
 أن نفقة الخادم على المتوسط وهو
 ثلث نفقة الخدم والمدة والثلث على
 الموسر وهو ثلث نفقة الخدم ومدة ويجب
 للخدم أيضا كسوة تليق بحاله ولو على
 متوسط ومعسر

حيث جرت عادة البلدي به اه ومثله في البرماوي (قوله ولا يجب له سراويل) هذا مبنى على
العرف القديم وقد اطر دالا آن العرف بوجوده للعادة وهذا هو المعتقد مراح وهو مفرد
جى به على صيغة الجمع قال ابن مالك

وسراويل بهذا الجمع * شبه اقضى عموم المنع

(قوله وان كانت جبلة) لنعصها أى وان كانت تخدم في بيت سيدها (قوله امتاع) أى اتقاع
والذى ينبى على ذلك أنه ليس لها أن تصرف فيه ولا يشترط كونه ملكا له ويسقط بمعنى
الزمان وأما ما كان من باب التملك فبعكس ذلك فلها أن تصرف فيه ويشترط كونه ملكا له
ويصير بنا بمعنى الزمان (قوله لأنه لا يشترط الخ) أى وأقليلك لها يترتب على ملك ذلك له
فإذا لم يملكه كيف يملكه لها ~~لكن~~ الدليل على عدم اشتراط كونه ملكا اطلاق قوله تعالى
أسكنوهن من حيث سكنتم الآية اه (قوله تملك) أى ان دفعه بقصد أداء ما وجب عليه لها
ويستبر في الظروف أى ظروف الطعام كالحل والديست أن تكون لا ثقة بها فان اطردت عادة
أمثالها بكونها شماسا وجبت لها كذلك وقال بعضهم الشرط عدم الصارف كأداء الدين اه
مرحوى وعبارة سم الذى تحرر في درس مر أنه لا يشترط في حصول الملك قصد عند الدفع
إليها كون مادفعه عما وجب عليه اذا ~~كان~~ من جنس الواجب بل الشرط أن لا يقصد خسر
الواجب من عارية ونحوها وأنه لو ادعى أنه قصد غير الواجب صدق بيمينه لكن أفتى شيخنا
الطيب لاوى غير مرة بأنه لا بد في الملك من قصد عند الدفع كون مادفعه عما وجب عليه وهو
ظاهر اه ويؤخذ من كون الفرش تملكاً أنها منع الزوج من النوم عليه لأنه ملكها فلا يجب
عليها التمكين من استعماله وهو ظاهر اه سم (قوله فلو قترت) أى ضيق على نفسها في طعام
أو غيره مما يضرت بهما أو أحدهما أو الخادم منعها فان لم تمتثل فله نهر بها على ذلك ان أفاد
والاقتصير ناشئة لامتناعها من الواجب عليها فتسقط نفقة ثما اه مر (قوله وما دام نفقه)
مبتدأ خبره قوله تملك (قوله أول فصل شتاء الخ) والمراد بالفصل هنا نصف العام فالربيع
والصيف فصل والخريف والشتاء فصل قل وتقدم أنه غلب الشتاء على الربيع وجعلهما
فصلا وغلب الصيف على الخريف وجعلهما فصلا وهو ظاهر وعبارة المنهج وشرحه وذهلى
الكسوة أول كل ستة أشهر من كل سنة فابتداء اعطائها من وقت وجوبها وتعبيرى بستة أشهر
أولى من تعبيرة بشتاء وصيف كما لا يخفى اه ووجه الاولوية أنه قد يقع التمكين في الشتاء بعد
نصفه مثلا اه وعبارة قل على الجلال وهي أى السنة فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة
باعتبار فصلان من فصول السنة الاربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء
هنا هو الفصلان الاولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين في أثناء فصل
من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقى منه مما يجب فيه ويبدأ بعد تلك البقية فصلا كواصل دائما
وبما ذكر علم أن ما عبر به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله ويعطى الكسوة أول كل ستة أشهر
من وقت التمكين الذى رتب عليهم به على قائل الاول بأنه لا يتصور وجود تمكين في أثناء فصل
اذ كل ستة أشهر من وقت التمكين تحسب فصلا وهكذا ولم يدر هذا الرأى المزمع على كلامه هذا
من الفساد اذ يقال عليه اذا وقع التمكين في نصف فصل الشتاء مثلا لم أنه لا تتم السنة أشهر

ولا يجب له سراويل لانه لازمة
وكمال الستر ويجب له الادم لأن
العيش لا يتم بدون وجنسه جس آدم
المخدومة ولكن نوعه دون نوعه على
الاصح ومن تخدم نفسها في العادة
ليس لها أن تخدم خادما وتنفق عليه من
مالها الا ما دن زوجها كفي الروضة
وأصلها فان احتسجت حرة كانت
أو أمة الى خدمة لربها أو زمانة
وجب اخذ مالها لانها لا تستغنى عنه
فأشبهت من لا يليق بها خدمة نفسها
بل أولى لان الحاجة أقوى مما نقص
من المرواة ولا اخذ مال الصلة
لزوجة رفيقة الكل أو البعض لأن
العرف أن تخدم نفسها وان كانت
جبلة * (تنبيه) * يجب في المسكن
والخادم امتاع لا تملك لانه لا يشترط
كونها ملكا ويجب فيما يستهلك لعدم
بقاء عينه كطعام وأدم تملك فتصرف
فيه الحرة بما شاءت أما الأمة فانما
تصرف في ذلك سيدها فلو قترت بعد
قبض نفقتها بما يضرت به من بقاء عينه
من ذلك وما دام نفقه مع بقاء عينه
ككسوة وفرش وظروف طعام
وشراب وآلات تنظيف ومسح تملك
في الاصح وتعطى الزوجة الكسوة
أول فصل شتاء وأول فصل صيف
لقضاء العرف بذلك

الافى نصف فصل الصيف وعكسه فان قال انه يغلب أحد النصفين على الآخر فهو صحيح
وترجع بالامر ج وأيضاً قد علم أن ما يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف
ويلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه أو يسقط فيه ما كان
لازم فيه وعلى تغليب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه أو يلزم فيه
ما ليس لازماً فيه وكل باطل وان لم يقل بالتغليب وألحق كل نصف ببقائه بطل ما قاله ورجع
الى قائل الاول قال ع ش وينبغي أن يعتبر قيمة ما يدفع لها عند جميع الفصول فيسقط عليه
ثم ينظر لما مضى قبل التمكين ويجب قسط ما بقي من القيمة فيشتري لها به من جنس الكسوة
ما يساويه والخبرة لها في تعيينه اه بحروفه (قوله هذا اذا وافق النكاح) الاولى أن يقول
التمكين لانها لا تجب الا بالتمكين (قوله من حين الوجوب) نعم ما بقي سنة فأكثر كفرش
وبسط وجبة يعتبر في تجديد العادة الغالبة كما في شرح م ر أي يجدد وقت تجديده ويؤخذ
من وجوب تجديده وجوب اصلاحه كالسعي بالتجديد سم على ج ومثل ذلك اصلاح ما أعده
لها من الآنية كتنظيف النحاس ولو كانت عادتهم جبة تبقى طول السنة لم يجب غيرها كما في
ع ش على م ر (قوله بلا تقصير) ليس قيداً وعبارة شرح المنهج ولو بلا تقصير قال المنوفي
وكذا لو أتلفتها أو غزقت قبل أو أن التزق لكثرة نومها فيها وتحاملها عليها يلزمه الأبدال أيضاً
(قوله أو ماتت) وكذلك لو ولدت الحامل البائن بخلاف ما لو نثرت فانه يسترد ما أخذته
وان أطاعت في أثناء الفصل كما مر برماوى (قوله لم ترد) أفهم قوله لم ترد أن محل ذلك بعد قبضها
فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة كما بحثه
ابن الرفعة لكن المعقد وجوبها كلها وان ماتت أول الفصل واعتمده جمع متأخرون كالاذرى
والبقينى ولا يقال كيف تجب كلها بعضي لحظة من الفصل لاننا نقول ذلك جعل وقت الإيجاب
فلم يفرق الحال بين قليل الزمن وطويله اه م ر في شرحه (قوله ولولم يكس) وكالكسوة
جميع ما مر غير الاسكان والاختام للعلم المذكورة وهى أن المسكن والخدام امتاع وغيرهما
تملك ولو تصرف فيما أخذته ثم نثرت رجع في بدله ولا يسطل التصرف كذا قاله شيخنا هنا
ونسباً إلى قريبا عنه وعن شيخنا م ر وابن حجر خلافة في النفقة اه قل على الجلال (قوله
والواجب في الكسوة الخ) * (فائدة) قال صلى الله عليه وسلم فراش للرجل وفراش لامرأته
والثالث للضيف والرابع للشيطان قال العلماء هناك أن ما زاد على الحاجة فاتخاذها هو
للمباهاة والاختيال والالتهاؤ بزينه الدنيا وما كان بهذه الصفة فهو مذموم وكل مذموم يضاف
لشيطان لانه يرتضيه ويوسوس به ويحسنه ويساعده وقيل انه على ظاهره وانه اذا كان لغیر
حاجة كان للشيطان عليه مبيت ومقيل كما أنه يحصل له المبيت في البيت الذى لا يذكر الله صاحبه
عند دخوله وأما تعدد الفراش للزوج والزوجة فلا بأس به لانه قد يحتاج كل منهما الى فراش
عند المرض أو نحوه والنوم مع الزوجة في فراش واحد أفضل ما لم يكن لواحد منهما عذر
في الانفراد وهذا ظاهر فله صلى الله عليه وسلم الذى واظب عليه مع مواظبته على قيام الليل
فاذا أراد القيام لوظيفته قام وتركها فيجمع بين وظيفته وقضاء حقها المندوب وعشرتها
بالمعروف لاسيما ان عرف من حالها حردها على ذلك ولا يلزم من النوم معها الجماع اه زيادى

هذا اذا وافق النكاح أول الفصل
والاوجب اعطاؤها في أول كل سنة أشهر
من حين الوجوب فان أعطاها الكسوة
أول فصل مثلاً ثم تلفت فيه بلا تقصير
منها لم تبدل لانه وفاء ما عليه كالنفقة
اذا تلفت في بدنها فان مات أو أبانها
بطلاق أو غيره أو ماتت في أثناء فصل
لم ترد ولولم يكس الزوج مدة فدين عليه
والواجب في الكسوة النياب لا قيمتها
وعليه خياطتها ولها بيعها لانها ملكها
ولولبت دونها منعها لان له غرضاً في
تجملها

بها من نسخة المؤلف هذه القائدة الى
آخر القولة ليست من التجريد اه

(وان أعسر) الزوج (بنفقة) المستقبل
 لتلف ماله مثلاً فان صيرت بها وأنفقت
 على نفسها من مالها أو مما اقترضته
 صار ديناً عليه وان لم يفرضها القاضي
 كسائر الديون المستقرة فان لم نصبر
 (فلها فسخ النكاح) بالطريق الآتي
 لقوله تعالى فامساك بعروف أو تسريح
 باحسان فاذا عجز عن الأول تعين الثاني
 ولانها اذا فسخت بالحب والعنة فبالعجز
 عن النفقة أولى لأن البسدين لا يقوم
 بدونها بخلاف الوطء أما لو أعسر بنفقة
 مامضى فلا فسخ على الأصح ولا فسخ
 أيضاً بالاعسار بنفقة الخادم ولا بامتناع
 موسر من الانفاق سواء أحضر أم غاب
 عنها التمكنان من تحصيل حقها بالحكم
 ولو حضر الزوج وغاب ماله فان كان
 غائباً بمسافة القصر فأكثر فلها الفسخ
 ولا يلزمها الصبر للضرر فان كان دون
 مسافة القصر فلا فسخ لها ويؤمر
 باحضاره بسرعة ولو تبرع شخص بها
 عن زوج معسر لم يلزمها القبول بل لها
 الفسخ لما فيه من المنفعة لو كان المتبرع
 أباً أو جداً والزوج تحت حجره وجب
 عليها القبول وقدرة الزوج على
 الكسب كالقدرة على المال وانما
 نفسخ الزوجية بعجز الزوج عن نفقة
 معسرة ولو عجز عن نفقة موسراً ومتوسط
 لم نفسخ لان نفقته الآن نفقة معسرة فلا
 يصير الزائد ديناً عليه والاعسار بالكسوة
 كالأعسار بالنفقة اذ لا بد منها ولا يفي
 البسدين بدونها غالباً ولا تفسخ باعساره
 عن الادم

وبرماوى (قوله وان أعسر الخ) أعسر قبه أول والنفقة قيدان وإضافتها للزوجة قيد ثالث
 والمسببة قبله قيد رابع كما أشار إليه الشارح بقوله أما لو أعسر بنفقة مامضى وقوله ولا فسخ
 بالاعسار بنفقة الخادم وقوله ولا بامتناع موسر وقوله ولا تفسخ باعساره عن الادم وينبغي أن
 يزاد قيد خامس وهو كون النفقة نفقة معسر تأمل (قوله الزوج) أى ولو صغيراً أو مجنوناً ثم ان
 كان للزوج ضامن بالاذن وهو موسر فلا فسخ أرضها أب عن محجوره وهو موسر فلا فسخ أيضاً
 ويثبت اعسار الصغير بالبينة كغيره واعسار غيره به بالعرف له مال والا كنى العين على العقد
 قل على الجلال (قوله بنفقة) أى بأقل النفقة الواجب وهو مد نفرج مالو أعسر
 المتوسط أو الموسر عما وجب عليها فلا فسخ لها وقولنا بأقل النفقة أى وما يتبعها كآجرة
 الطحن وغيره لا ينحو ظروف ولا بالأعسار بنفقة الخادم وتصير ديناً عليه عند وجوده أى الخادم
 لامع عدمه ومنه يعلم أنه لا فسخ بالعجز عن أصله أى الخادم قل على الجلال (قوله فان
 صيرت بها) أى بسبب الاعسار بها أى بالنفقة ولو حذف به المكان أضحى كفاً في عبارة غيره
 (قوله وأنفقت على نفسها) ليس قيداً بل تصديداً ولو وقعت بالبلوغ وان لم يفرضها القاضي
 (قوله صار) أى الواجب والمناسب صارت أى النفقة وقيل صار ديناً أى ما اقترضته
 (قوله فلها فسخ النكاح) ويبحث مر الفسخ بالعجز عما لا بد منه من القرش بأن يترتب على
 عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضروب من الاواني كالذى يتوقف عليه فهو الشرب
 سم على حج عيش على مر (قوله بالطريق الآتي) وهى امهاله ثلاثة أيام والرفع للقاضى
 واذنه لها فى الفسخ كما يأتى (قوله أو تسريح باحسان) فيه أن الكلام فى الفسخ منها
 والتسريح طلاق وعبارة مر بعد قول المنهاج فلها الفسخ على الاظهر لخبر الدارقطنى والبيهقى
 فى الرجل لا يجد شيئاً بنفقة على امرأته يفرق بينهما ما وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يجز الله أحد
 من الصحابة اهـ (قوله ولا بامتناع موسر) خرج بأعسر (قوله ويؤمر باحضاره بسرعة)
 قال حج وقضية كلامه أنه لو تعدوا حضاره هذا الخوف لم تفسخ وهو محتمل لندرة ذلك وهذا هو
 المعتمد زى وقال بعضهم ان لها الفسخ حينئذ فقه سداً بن حجر الرذعية (قوله لمسا فيه من
 المنعة) أى على الزوجة نعم لو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها الزوج لها لم تفسخ لانها المنعة عليها
 شرح المنهج وقوله ثم سلمها الزوج لها ليس بقيد بل مثله ما اذالم يسلمها فلا يفسخ لانه الآن موسر
 حل وقوله لا تنفاه المنعة عليها أى لانه أى الزوج ملكها بأخذها من المتبرع اهـ برماوى (قوله
 أباً أو جداً) ومثله السيد مع عبده (قوله والزوج تحت حجره) بأن كان صبياً أو مجنوناً
 (قوله وقدرة الزوج على الكسب) أى وحصله بالنقل واذا عجز عن الكسب بمرض يرجى
 زواله فى ثلاثة أيام فلا فسخ وان طال فلها الفسخ دمياطى والمراد بالكسب الحلال يخرج
 الكسب بالخرق لأن الملاهى والتجيم ونحو ذلك اهـ برماوى (قوله والاعسار بالكسوة)
 أى بأقل الكسوة ويراد بأقل الكسوة ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل والمكعب فانه
 لا فسخ بذلك اهـ حل (قوله عن الادم) خرج بالنفقة كذا قيل وقد توقف فى اخراج
 الادم بما ذكر لان الادم من النفقة الاقل الا أن يقال أراد بالاكل ما لا تقوم النفس بدونه وهو
 الطعام لا الادم قاله ع ش وعبارة حل فالادم ليس من معنى النفقة ومثله بالاولى الاوانى

والمسكن لان النفس تقوم بدونها بخلاف القوت (و) كذلك ثبت لها خيار (٩١) الفسخ (ان أعسر بالصداق قبل الدخول)

للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض
فأشبه ما اذا لم يقبض البائع الثمن حتى
يجر على المشتري بالفلس والمبيع
باق بعينه ولا تفسخ بعده لتلف المعوض
وصيرورة العوض ديناً في الذمة
(تنبيه) * لو قبض بعض المهر قبل
الدخول كما هو معتاد وأعسر بالباقي
كان لها الفسخ كما أفتى به البارزي وهو
مقتضى كلام المصنف لصدق العجز عن
المهر بالعجز عن بعضه وبه صرح الجوري
وقال الاذري هو الاوجه نقلًا ومعنى
وان أفتى ابن الصلاح بأنه لا فسخ اذ يلزم
على اقتائه اجبار الزوجة على تسليم
نفسها بتسليم بعض الصداق ولو أجبرت
لاتخذ الأزواج ذلك ذريعة الى ابطال
حق المرأة من حبس نفسها بتسليم
درهم واحد من صداق هو ألف درهم
وهو في غاية البعد * (تمت) * لا فسخ
باعسار زوج بشئ مما ذكر حتى ثبت
عند قاض بعد الرفع اليه اعساره بينة
أو اقرار فيسخه بنفسه أو بئائه بعد
النبوت أو يأذن لها فيه وليس لها مع
علمها بالعجز الفسخ قبل الرفع الى
القاضي ولا بعد قبل الاذن فيه نعم
ان عجزت عن الرفع الى القاضي
وفسخت نقدًا ظاهراً وباطناً للضرورة ثم
على ثبوت الفسخ باعسار الزوج بالنفقة
يجب امهاله ثلاثة أيام وان لم يطلب
الزوج الامهال ليتحقق عجزه فانه قد
يعجز لعرض ثم يزول وهي مدة قريبة
يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره

بها مش نسخة المؤلف وسئل الشهاب
الرملي الى قوله اه سم ليس من التجريد

والفرش ولو لم لا بد منه للشرب والجلوس والنوم وان لم أن تنام على البلاط والرخام ونقل
عن شيخنا أنه يجب أن لها الا أن الفسخ بذلك أي بالنسي لا بد منه للفرش والشرب فعلم أن ما عدا
النفقة والكسوة والمسكن لا فسخ به على الاقوى حل (قوله والمسكن) ضعيف والمعتمد
أن لها الفسخ بالمسكن اه مد وعبرة المنهج لو أعسر الزوج باقل نفقة أو كسوة أو مسكن الخ
والمراد أقل المسكن فلا تفسخ اذا وجد المسكن ولو غير اللائق بها خلا لما قد يفهم من كلام
العباب أن لها أن تفسخ مع وجود غير اللائق حل وهذا المعنى مستفاد من قوله أعسر
بمسكن أي أي مسكن كان سواء كان لا تقا ولا يفهمه أنه لو أبسر بأي مسكن كان فلا تفسخ
(قوله ان أعسر بالصداق) أي كلاً أو بعضاً كما سنبه الشارح عليه على المعتمد في الثاني والمراد
بالصداق الحال بخلاف المؤجل فلا تفسخ به وان حل لانها رخصت بذمتها اه مد (قوله
مع بقاء المعوض) وهو البضع (قوله ولا تفسخ بعده) أي الدخول وعبرة الزيادة وفارق
المهر المذكورات قبله حيث تفسخ بالعجز عنها ولو بعد الدخول بأن المهر في مقابلة الوطء فاذا
استوفاه الزوج كان تالفاً فيبطل عوده بخلاف المذكورات فانها في مقابلة التمكين اه (قوله
وأعسر بالباقي) أي وكان الكل حالا (قوله نقلاً) أي الذي نقل عن الاصحاب (قوله
ومعني) وهو أن المهر في مقابلة الوطء فاذا استوفاه الزوج كان تالفاً فيبطل عوده وبقاء
البعض كبقاء الكل فراه بالمعنى العلة المتقدمة في كلام زي (قوله وان أفتى ابن الصلاح)
ضعيف (قوله لاتخذ الأزواج ذلك) أي تسليم البعض (قوله عند قاض) أي أو محكم
برماوى (قوله ان عجزت) أي حساباً لم تتمكن منه أو شرعاً بأن وجدته وطلب منها ما لا يقع
كما في م ر شيخنا (قوله عن الرفع للقاضي) أي والمحكم كما يؤخذ مما يأتي (قوله باعسار
الزوج بالنفقة) أو المهر (قوله يجب امهاله ثلاثة أيام) ولو في المهر على المعتمد زي
وسئل الشهاب الرملي رحمه الله عن امرأة غاب زوجها وترك معها أولاداً صغاراً ولم يترك
عندها نفقة ولا أقام لها من نفقا وضاعت مصلماتها ومصلحة الأولاد وحضرت الى حاكم شافعي
وأثبت له ذلك وشهدت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة
فقرض لهم نقدًا معيناً في كل يوم وأذن لها في اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة
عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل القرض والتقدير
صحيح واذا قرر الزوج لزوجه في تطير كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب في وثائق
الانكحة ومضى على ذلك مدة وطالبته بما قررها من تلك المدة وادعت عليه به عند حاكم
شافعي واعترف بذلك وأزعمه فهل الزامه صحيح أولاً وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقرر لها
كسوة وأثبتت ذلك بينة وسألت الحاكم الشافعي أن يقرر لها عن كسوتها الماضية التي
حلقت على استحقاقها نقداً وأجابها بذلك وقرره كما يفعله القضاة الا أن فهل له ذلك أولاً وهل
ما يفعله القضاة من القرض للزوجة والاولاد عن النفقة والكسوة عند العسر والحضور
نقدًا صحيح أولاً فأجاب تقرير الخاصكم في المسائل الثلاث صحيح اذا الحاجة داعية اليه
والمصلحة تقتضيه فله فعله ويناب عليه بل قد يجب عليه اه سم * (فروع) * التمس
زوجة غائب من القاضي أن يفرض لها فرضاً اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه

وحلقها على استحقاق النفقة وأنهم تقبض منه نفقة مستقبلة فيثبت بقرض لها عليه نفقة
معسر حيث لم يثبت أنه غيره ويظهر أن محل ذلك إذا كان له مال حاضر بالبلد يريده الأئمة
والأفلا فائدة للقرض إلا أن لفائدة هي منع المخالف عن الحكم بسقوطها بمعنى الزمان وهو
أبو حنيفة وأيضاً في محل ظهور مال فتأخذ منه من غير احتياج إلى قاض ورجحه الأذري ١٥
س ل * (مسئلة) * لو تزوج ابنه بامرأة وضمن لها المهر ثم أعسر الابن فهل لها الفسخ أو لا بد
من أعساره ما المعتمد أنه لا بد من أعساره كما أجاب به الأذري واعتده في سؤال له ثم إن
عهد له مال فلا بد من يئس به ثبوت أعساره وإن لم يمهله مال فهل يقبل قوله قياساً على المقلس
أو لا بد من البيئة لانه يلزم عليه ضياع حق الغير وهو الولد محل نظر سم (قوله لتصيل نفقة)
أي من كل ما تفسخ به ومنه يستفاد أن لها الخروج من المهلة ولو غنية حل (قوله بكسب)
أي وإن أمكنها الكسب في بيتها برماوى (قوله لانه وقت الدعة) أي الراحة قال في الصباح
وقد ودع زيد بضم الدال وقحها وداعة بالفتح والاسم الدعة وهي الراحة ١٥ ويؤخذ من قوله
لانه وقت الدعة الخ أنها لو توقفت تحصيلها على مبيتها في غير منزل كان لها ذلك ع ش (قوله)
وليس لها منعه من التمتع أي في غير أوقات التصيل ١٥ م ر ع ش (قوله من التمتع)
وحل العلامة م ر الأول على غير زمن التصيل فتسقط نفقتها بمنعه فيه والثاني على وقت
التصيل فلا تسقط نفقتها بمنعه فيه برماوى (قوله نعم الخ) لا يقال هذا مكرر مع الاستدراك
المتقدم لأن ما تقدم كان القاضي موجوداً وعجزت عن الوصول إليه لاخذ اجرة لها وقع
أو لمعه من الوصول إليه وهنا القاضي مفقود بالمرّة شيئاً (قوله ولا يحكم) أي أو كان
يفرهما مالا ١٥ برماوى (قوله في الوسيط الخ) معتمد ع ش (قوله لا خلاف في استقلالها
بالفسخ) فتقول فسخت نكاحي قال بعض مشايخنا ومروءة المسئلة أن الرفع للقاضي سبق
أذلا عبارة بجهلة بلا قاض وفسخها يتقيد بظاها وابطنا قال بعضهم والقياس لزوم الاشهاد لها
برماوى وسئل م ر عن شخص غاب عن البلد فهل تفسخ عليه زوجته في صيغة الرابع
كل حاضر أو الحكم خاص بالحاضر فأجاب بأنه إن شهدت بيعة شرعية بأنه معسر الآن عن
نفقة المعسر ين ولو باستنادها إلى استعجاب بشرطة أمهله الحاكم ثلاثة أيام ومكنها من الفسخ
صيحة الرابع وحيث أن الحكم شامل للحاضر والغائب ١٥ من الفتاوى ١٥ م د (قوله)
بنت على المدة) أي بنت الفسخ على المدة بمعنى أنه يعتد بالثلاثة الماضية وتفسخ الآن وعبارة
م د بنت على المدة قلها الفسخ حالا ١٥ والضابط أن يقال متى أنفق ثلاثة أيام متوالية وعجز
استأنفت وإن أنفق دون الثلاثة بنت على ما قبله ١٥ برماوى (قوله فانها تبني ولا تستأنف)
على اليومين الماضين فتضم لهما الرابع وتفسخ أول الخامس والحاصل أنه إذا أبسر يوماً
أو يومين ثم أعسر بنت بخلاف ما إذا أبسر ثلاثة أيام فانها تستأنف ولا تبني ١٥ م ر حوى
وعبارة ابن حجر في شرح الصحفة قوله فانها تبني أي تبني على اليومين لتضررها بالاستئناف
فتصبر يوماً آخر ثم تفسخ فيما يليه ١٥ سئل شيخنا عن رجل يملك عصاة عليها ذهب وقضة ولو لو
دفعها الزوجته على السكوت من غير أن يذكر لها أنها ودعة أو هبة فهل تلكها بمجرّد وضع اليد
عليها أم كيف الحال أفيدوا الجواب فأجاب الحمد لله وحده العصاة المذكورة أمانة شرعية بيد

ولها خروج فيها التمسك بل نفقة مثلاً
بكسب أو سؤال وعليها رجوع
لمسكنها لبلالانه وقت الدعة وليس لها
منعه من التمتع ثم بعد الامهال يفسخ
القاضي أو هي باذنه صيغة الرابع نعم
ان لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في
الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ
فان لم تنفق اليوم الرابع فلا فسح لتبين
زوال ما كان الفسخ لاجله فان أعسر
بعد ما سلم نفقة اليوم الرابع بنفقة
الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها كما لو
أبسر في الثالث ثم أعسر في الرابع فانها
تبني ولا تستأنف ولو رضيت قبل
النكاح أو بعده بأعساره قلها الفسخ
لأن الضرر يجب تد ولا أثر لقولها
رضيت به أبداً لانه وعد لا يلزم الوفاء به
لان رضيت بأعساره بالمهر فلا فسخ لها
لان الضرر لا يتجدد

الزوجة المذكورة للزوج نزعها منها قهرًا عليها أي وقت أرادها لانها ملكة ولم يصدر منه صيغة شرعية تنقل ملكة عنها للزوجة فهي باقية على ملكه وما اشتهر على السنة العاتمة من أن كل شيء يتمتع فيه المرأة بصير ملكا لها كالكلام باطل لأصله والله أعلم اهـ ما قاله بحروفه ايج ولو اختلف الزوجان أو وارانها أو أحدهما ووارث الآخر في أمة دار فان صلحت لأحدهما فقط فله والأفكل تحليف الآخر ان لم يكن بينه ولا اختصاص بيد فان حلفا جعت بينهما وان نكل أحدهما حلف الآخر وقضى له بها كما سياتي في آخر الدعوى واليمينات ولو اشترى حلياً ودياً جالز وجته وزينها بذلك لا يصير ملكا لها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صديق ومثله واريه ولو جهز بنته بجهاز لم يملكه الا بإيجاب وقبول والقول قوله انه لم يملكها ويؤخذ مما تقر بأن ما يعطيه الزوج مصلحة أو صباحية كما اعتدي بعض البلاد لا يملك الا بلفظ أو قصد اهداء واقتناء غير واحد بأنه لو أعطاهام مصر وقال عرس ودفعها وصباحية ففتنرت استردا لجميع غير صحيح اذ التقيد بالنشوز لا يتأتى في الصباحية لما تقرته فيها كالمصلحة لانه ان تلفظ بالاهداء أو قصد ملكته من غير جهة الزوجة والافه وملكه وأما مصروف العرس فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فان كان قبل الدخول لم يسترده والا فلا لتقرره به فلا يسترد بالنشوز اهـ برماوى مع زيادة من ع ش على مر

* (فصل في الحضانة) *

وتسمى كفالة وتسمى بالبلوغ أو الافاقة قل وقال في شرح الروض ونهت في الصغير بالتبيز وأما بعده الى البلوغ تسمى كفالة قاله الماوردي ومؤتم على من تلزمه النفقة ومن ثم ذكرت هنا لان الحضانة قد توجد مع الارضاع والنفقة وبدونهما وبدون أحدهما فلذلك أخرت عنهما ويأتى هنا في اتفاق الحضانة مع الاشهاد وقصد الرجوع ما مر آنفاً ويكفي قول الحاكم لها أرضعيه واحضنيه ولك على الأب الرجوع وان لم يستأجرها فان احتاج المحضون لخدمة فعلى والده اخذاه بلائق به عرفاً ولا يلزمه خدمته اهـ (قوله وهو الجنب) وهو من الابط الى الكشح والكشح من آخر الضلع الى الخاصرة (قوله تربية) عبر بالصادر لان الاعيان اللازمة خارجة عنها وحكمها ما تقدم قريبا (قوله بما يصلحه) فالمراد بالتربية الاصلاح لامعناها المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبيراً مجنوناً لان التربية له بمعنى الاصلاح لا بلوغه سن الكمال اهـ حل (قوله بغسل) أشار بذلك المصداق الى أن الواجب على الحضانة الاعمال وأما الاعيان فعلى من عليه مؤتمه قل (قوله وحله) بغسل الكفاف (قوله في المهد) كالمرجحة وجميع مهاد كسهم وسهام قال في المصباح والمهد والمهاد الفراش وجميع الاول مهاد كغسل ونلوس وجميع الثاني مهاد ككتاب وكتب (قوله لكن الاناث أليق بها) أى في الجملة فلا ينافى ما يأتى من تقدم الاب على غير الام وأتمهاتها ع ش وقال م د هذا قوطنة لما بعده والافه لا يدل على أنها تجب لهن فكان ينبغي أن يقال ثبت الحضانة للنساء والرجال ويقدم النساء على الرجال ويقدم من النساء أم الخ والمراد الاناث والذكور من النسب اذ لاحق فيها المحرم رضاع ولا مصاهرة كما في قل على الجلال (قوله وأولاهن) أى أحقهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها الا باعراضها وتر كها للعضانة فيسلم غيرها

بها من نسخة المؤلف قوله ويؤخذ الى آخر القول ليس من التجريد اهـ

* (فصل في الحضانة) *

وهي بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحضن بكسر هاء وهو الجنب لغم الحضنة الطفل اليه وشرعاً تربية من لا يستقل بأموره بما يصلحه ويقويه عما يضره ولو كبيراً مجنوناً كما في تعهده بغسل جسده وثيابه ودهنه وحمله وربط الصغير في المهد وتحريره كالبهيمة وهي نوع ولاية وسلطنة لكن الاناث أليق بها لانهن أشفق وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال

وهي بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحضن بكسر هاء وهو الجنب لغم الحضنة الطفل اليه وشرعاً تربية من لا يستقل بأموره بما يصلحه ويقويه عما يضره ولو كبيراً مجنوناً كما في تعهده بغسل جسده وثيابه ودهنه وحمله وربط الصغير في المهد وتحريره كالبهيمة وهي نوع ولاية وسلطنة لكن الاناث أليق بها لانهن أشفق وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال

مادامت متمتعاً به على م ر (قوله وإذا فارق) ومثل الفراق الموت واحترز
 بقصد المفارقة عما إذا كان الابوان على النكاح فإن الولد يكون معهما ية ومان بكفايته الاب
 بالاتفاق والام بالحضانة والتربية ان كان على دينها (قوله فهي أحق) أي مستحقة بحضانه
 أي الى سبع سنين ولذا قال الشارح ثم المميز بخير الخ ومحلّه اذا لم يكن للمعضون زوج أو زوجة
 يمكن قمع كل بالآخر والافه وأولى من كل الأقارب ووثنة الحضانة في ماله ثم على الاب لانها
 من أسباب الكفاية كالنفقة ولها أن تطلب عليها أجرة كما لها أن تطالب بالارضاع فاذا حضنت
 مدة أو أرضعت مدة من غير طلب أجرة لم تستحق لعدم التزامها (قوله لو فورشتها) أي
 تمامها قال القاضي ولان جهات التقديم ثلاثة الولادة والوراثة والقربة والجميع موجودة فيها
 فان امتنعت الام منها لم تجبر عليها وانقلبت لامتهاتها واذا توزعت في أهلها فلا بد من ثبوتها
 عند حاكم قاله النووي في فتاويه وقال في الروضة في باب الحجر اذا كان النزاع في الاهلية بعد
 تسليمها الولد لم ينزع من يدها ويقبل قولها في الاهلية أو قبله لم يسلم اليها الا بعد ثبوتها واذا طلبت
 أجرة عليها وهنالك متبرعة قدمت عليها برماوى (قوله ثم بعد الام أتمهات لها) محل ذلك
 اذا لم يكن للمعضون بنت والافهى مقدمة على أتمهات الام كما يأتي في الفرع بعده وحاصل
 ما ذكره الشارح من مراتب النساء الخالص سبع وقد نظمه بعضهم فقال
 أم فأمة لها بشرط أن ترث * فأتمهات والد لتدورث
 أخت نخالة فبنت أختيه * فبنت اخ يا صاح مع عمته

ثم اعلم أن المستحق للحضانة ان تمحض انا فاقدت الام فأتمهات الى آخر ما تقدم وان تمحض
 ذكور اثبتت الحضانة لكل قريب وارث ولو غير محرم كابن العم ولا تثبت لمهرم غير وارث كما في
 الام والخمال وان اجتمع الذكور والاناث قدمت الام ثم أتمهات ثم الاب ثم أتمهات ثم الأقرب
 فالأقرب وهذا حاصل ما في الروضة وهو توضيح لما ذكره الشارح (قوله وان علت الام) لاساحة
 لهذه الغاية مع قوله ثم أتمهات لها ويمكن على بعد أنه أتى بلشكاة ما بعده ولو قال وان علون أي
 الاتهات لكان أولى (قوله فأتمهات أب) أي بعد الاب (قوله وهي) الضمير عائدة على الغير
 وهو مذكر فكان حقه أن يقول وهو الخ ويبدأ بأن الغير هنا مؤنث في المعنى فلذلك صحت
 إعادة الضمير المؤنث عليه ومن ثم قال قل قوله وهي أي الواحدة منهم وأجيب أيضاً بأنه
 اكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله كما أم أبي أم) لادلائها بمن لاحقه في الحضانة
 وقدمت أتمهات الام على أتمهات الاب لقوتهم في الارث فانهم لم يسقطن بالاب بخلاف أتمهاته
 ولان الولادة قيم محقة وفي أتمهات الاب مظنونة وقوله لادلائها بمن لاحقه أي بحال وهو
 أبو الام فكانت كالأجنبية بخلاف أم الام اذا كانت الام فاسقة أو متزوجة لاستحقاقها
 الحضانة في الجملة وقوله وفي أتمهات الاب مظنونة وذلك لانه يحتمل أن يكون الولد من غير وطء
 الاب كأن يكون من زنا اه (قوله فأخت) أي للمعضونة ولولام وهو معطوف على فأتمهات
 أب (قوله لانها أقرب) أي وترث أيضاً برماوى (قوله لانها تدلى بالام) الظاهر أنها تدلى
 بالجدّة شيخنا (قوله فبنت أخت) ولولام (قوله كالأخت مع الاخ) أي كما أن الأخت
 مقدمة على الاخ أي اذا اجتمعت الأخت مع الاخ قدمت فكذا بنت الأخت تقدم على بنت

(وإذا فارق الرجل زوجته) بطلاق
 أو فسخ أو لعان (وله منها ولد) لا يزدكر
 مكان أو أتى أو خنتي (فهى أحق
 بحضانه) لو فورشتها ثم بعد الام
 أتمهات لها وارثات وان علت الام
 تقدم القربى فالقربى فأتمهات أب
 كذلك ونخرج بالوارثات غيرهن
 وهى من أدلت بذكريهن أن يبين كما تم
 أبي أم فأخت لانها أقرب من الخالة
 نخالة لانها تدلى بالام فبنت أخت فبنت
 أخ كالأخت مع الاخ فعممة

الاخ لان ابن المقدم مقدم (قوله لزيادة قرابتهن) الاولى لقوة قرابتهن (قوله فرع) غرضه
 تقديم ما تقدم واشتمل هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم الزوج
 ذكرا كان أو أنثى على سائر الاقارب فالحكم الاول بتقديم قوله سابقا فأمتهات لها وارثات الخ
 أى محل تقديم الجدات بعد الام اذ لم يكن للمحزون بنت والافتقار عليهم والحكم الثانى
 بتقديم قوله سابقا وأولاهن أم الخ أى على تقديم الام فى الحضنة اذ لم يكن للمحزون زوج
 ذكرا كان أو أنثى فان كان قدّم عليها وعلى سائر الاقارب (قوله عند عدم الابوين) أما الابوان
 فمقدمان عليها (١) وعليه فلو اجتمعت جدة لام وأب وبنت قدّم الاب وان كان محجوبا بام الام
 ثم البنت ولاحق لام الام لحيها بالبنت فلما كانت محجوبة بالبنت قدّم الاب عليها وأطال ابن
 حجر فى التردّد فيه فليراجع اه ع ش (قوله أو زوج) شمل الذكر والانثى بدليل تعميم الشارح
 ولكن قوله تتمعه بها قاصر فزاد وتمتعها به اذا كان محزون وفى بعض النسخ تتمعه به أى بالمحزون
 الشامل للذكر والانثى (قوله يمكن تتمعه) أى الزوج به أى بالمحزون (قوله والمراد بتتمعه بها)
 أى اذا كان المحزون أنثى ومثل الزوجة الزوج فلا بد أن يتأتى منه الوطء لها وعبارة ع ش
 والمراد بتتمعه بها ووطؤه أى حاضنا كان أو محزوناً * (فائدة) * لو كان كل من الزوج
 والزوجات محزوناً فالحضنة لحاضن الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيسبى
 أمرها من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج (قوله فلا بد أن تطيقه) أى فلا بد أن
 يتأتى ووطؤها وأن تطيقه والافلاتسليم اليه ولا تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج
~~يملكه~~ لوطء والزوجة مطيقة والابان كانت مطيقة الوطء وهو لا يتأتى منه فلا تقدم على
 غيرها حل وعش (قوله فلا تسلم اليه) ولو قال لأطوها وان كان ثقة ع ش (قوله
 وثبت الحضنة لاني) أى زيادة على ما مر وهذا شروع فى الكلام على اجتماع محض الاناث
 وغرضه زيادة خمسة لهن الحضنة زيادة على ما تقدم وهن بنت الخالة وبنت العم وبنت العم
 لابوين أو لأب وبنت الخال على المعتقد (قوله لم تدل بذكر غير وارث) صادق بصورتين بأن لم
 تدل بذكر أصلا كأن تدل بامات كبت الخالة وبنت العم أو أدلت بذكر وارث كبت عم لابوين
 أو لأب ومفهومه أنها اذا أدلت بذكر غير وارث لا حضنة لها كبت الخال وبنت العم للام وأم
 أبي الام وهو مسلم فى الاخيرين والمعتقد فى بنت الخال ثبوت الحضنة لها واعلم أن الاقسام ثلاثة
 اجتماع اناث فقط ذكور فقط اجتماع الصنفين وحاصل القسم الاول أنه يقدم الام ثم أمتهات
 ثم أمتهات الاب ثم الاخت مطلقا ثم الخالة مطلقا ثم بنت الاخت مطلقا ثم بنت الاخ مطلقا ثم العم
 مطلقا ثم بنت الخالة ثم بنت العم ثم بنت العم لابوين أو لأب ثم بنت الخال وأما اجتماع الذكور
 فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ بأقسامه الثلاثة ثم ابن الاخ لابوين أو لأب ثم العم لابوين أو لأب
 وأما اجتماع المذكور والانات فتقدم الام على كل الذكور ثم أمتهات كذا ثم الاب يقدم على
 كل الاناث غير الام وأمتهاتها ثم أمتهات الاب تقدم على كل الذكور ثم اذا عدت الاصناف
 الاربعة الام وأمتهاتها والاب وأمتهاته يقدم الاقرب من الحواشي ذكرا كان كاخ وابن أخ
 يقدم على خالة وعمة أو أنثى كاخت وبنت أخ يقدم على عم لابوين أو لأب وابن عم كذلك فان

(١) بهامش نسخة المؤلف قوله وعليه
 أى على كون الابوين مقدمين عليها فهو
 مستأنف لا معطوف على قوله عليها اه
 وكتب على قوله بام الام أى أم أمها اه

قوله به أى بالمحزون هذا على ما فى بعض
 النسخ الذى ينبه عليه قبل
 * وما بالعهد من قدم * اه

وتقدم أخت وخالة وعمة لابوين عليهن
 لاب لزيادة قرابتهن وتقدم أخت وخالة
 وعمة لأب عليهن لام لقوة الجهة
 * (فرع) * لو كان للمحزون بنت قدمت
 فى الحضنة عند عدم الابوين على الجدات
 أو زوج يمكن تتمعه بها قدّم ذكرا كان
 أو أنثى على كل الاقارب والمراد بتتمعه
 بها ووطؤها لها فلا بد أن تطيقه والا فلا
 تسلم اليه كما صرح به ابن الصلاح فى
 فتاويه وثبت الحضنة لاني قرينة غير
 محرم لم تدل بذكر غير وارث

استوياد كورة وأثوة أقرع وقوله لم تدل بذكر غير وارث كما علم من التقييد بالوارثات فيما مر
 بخلاف غير القرينة كالمعتقة وبخلاف من أدلت بذكر غير وارث كبنيت خال وبنيت عم لأم وكذا
 من أدلت بوارث أو بآثي وكان المحضون ذكرا انتهى شرح المنهج وقوله كبنيت خال لانها تدل
 عن لاحق له في الحضانة أصلا وهو ضعيف والمعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوته لبنت العم للام
 يفرق بأن الخال أقرب للام من بنت العم لأن أباه الذي هو الخال أقرب للام كذا قيل حل
 وراجع ما في حاشية سل (قوله كبنيت خالة) وتقدم بنت الخالة قياسا على أمها (قوله ولذكر
 قريب) أي بعد ما تقدم من الأناث لما يأتي أنه لو اجتمع ذكور وبنات الخ عش والمراد بقوله
 لذكر أي عند فقد الأناث وهذا شروع في الكلام على اجتماع محض الذكور وله أربعة أحوال
 اجتماع الارث والمحرمية كالأب اجتماع الارث دون المحرمية كابن العم فتقدمهما كابن الخال
 فقد الارث فقط كالخال (قوله أو غير محرم كابن عم) الظاهر أن الكاف استقصائية إذ ليس لنا
 ذكر وارث قريب غير محرم إلا ابن العم (قوله والولاية) وبهذا فارق بنت العم للام كما مر أيضا
 برماوى (قوله بترتيب ولاية النكاح) متعلق بتثبت المقدر أي تثبت الحضانة لذكر قريب
 وارث على ترتيب ولاية النكاح والمراد بقوله بترتيب ولاية النكاح أي في الجملة لأن الاخ للام له
 حق هناك دون ولاية النكاح ولم يقل على ترتيب الارث لأن البنت تقدم على الاخ هنا كما في النكاح
 بخلافه في الارث قاله في شرح المنهج وقوله لأن البنت أي لانها تثبت للأصول قبل المواثي
 وقوله كما في النكاح يرد عليه أن الاخ للام هنا مقدم على العم ولا ولاية له في النكاح اه حل
 مع زيادة (قوله ولا تسلم مشبهة لغير محرم) ظاهر كلامهم أن المحضون الذكر يسلم لغير المحرم
 أي للذكر غير المحرم ولو كان مشتهى والراجح أنه لا يسلم له أخذا من العلة فكان من حقه أن
 يقول ولا يسلم مشتهى وينبغي أن يكون ذلك إذا وجدت رية والابن انتفت فتسلم له حل
 وعبارة البرماوى قوله لغير محرم ظاهر كلامه تسليم الذكر ولو كان مشتهى وهو كذلك حيث
 لارية وبهذا يجمع التناقض اه واعلم أن هذا أعنى قوله ولا تسلم الخ راجع لقوله ولذكر
 قريب الخ ولو قال ولا يسلم مشتهى ذكر ا كان أو آثي لغير محرم كذلك ليرجع أيضا لقوله وتثبت
 لآثي قرينة كان أولى كذا قيل وهو يقتضى أن الآثي غير المحرم له الحق في حضانة الذكر
 المشتهى وفي سل خلافه وبؤيده ما تقدم عن شرح المنهج من قوله أو بآثي وكان المحضون
 ذكرا (قوله لذقة) أي لامرأة ثقة (قوله يعينها) أي يعينها لغير المحرم وكان عليه إبراز
 الضمير لأن الصفة جرت على غير من هي له (قوله كبنته) أي أو غيرها ولو بأجرة من ماله لأن
 الحق له في ذلك برماوى والمراد ببنته التي يستحق منها فتسلم اليه أي تجعل عنده مع بنته نعم ان كان
 مسافرا وبنته معه في رحله سلمت اليها لاله كما لو كان في الحضر ولم تكن بنته في بيته وبهذا يجمع
 بين قولهم في وضع تسلم اليه وفي آخر تسلم اليها شرح الروض (قوله وان علمت) أي
 الأمهات والأفلا حاجة اليه بعد قوله فأمهاتها أي لو قلنا ضمير علمت راجع للام واذ رجع الضمير
 للأمهات فكان يقول وان علمت (قوله فأب فأمهاته) المراد كما قاله سم أنه يقدم بعد
 الأب أمهاته ثم الجد ثم أمهاته وهكذا عش (قوله لما مر) ان كان تعليلا لتقديم الأم فالذي
 مر هو قوله لو فور شفقتها وان كان تعليلا لتقديم الأب فالذي مر هو قوله لو فور شفقتها وقرابته

كبنيت خالة وبنيت عمه ولذكر قريب
 وارث محرم كابن كاخ أو غير محرم
 كابن عم لو فور شفقتها وقوة قرابته
 بالارث والولاية يزيد المحرم بالمحرمية
 بترتيب ولاية النكاح ولا تسلم مشبهة
 لغير محرم حذرا من الخلوة المحرمة بل
 تسلم لذقة يعينها هو كبنته وان اجتمع
 ذكور وبنات قدمت الأم فأمهاتها
 وان علمت فأب فأمهاته وان علمت

بالارث والولاية والمحرمية في المحرم ولهذا قال شيخنا العسماوي لم يترهنأشي وانما مر في شرح
 المنهج فراجعه وعبارته وأولاهن أم لو فور شفقتها الخ وان اجتمع ذكور واناث فأم فأمهاتها
 فأب فأمهاته وان عملا لأمراه قال حل قوله لما مر أي من تقديم الأم على أمهاتها الوفور
 شفقتها وقدمت أمهات الأم على الأب لانها بالنساء أليق وقدم الأب على أمهاته لانه أقوى
 وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن اه (قوله الأقرب فالأقرب من الحواشي) رد
 عليه تقديم الحالة على بنت الأخ والاخت اذ قد وجد التقديم ولا أقربية تأمل شوبري (قوله
 قدمت الانثى) فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ شرح المنهج وقوله على أخ أي
 ولو شقيقا وقوله وبنت أخ أي ولو من الأم وقوله على ابن أخ أي ولو لأبوين (قوله
 أصبر) أي أشد صبرا وتجلدا على تحمل المشاق وقوله أبصر أي أشد بصيرة أي علميا بأمر
 الحضنة فهو عطف مغاير (قوله ذكورة) كعمين أو ثوثة كخالتين (قوله فلا يقدم على
 الذكر) أي في محل لو كان أنثى تقدم عليه شرح الروض فلو كان للمعضون أخوان ذكر
 وأنثى جعل الأنثى كالأخ كرفيع قرع بينهما ولا يجعل كالأنثى حتى يقدم على الذكر بدون قرعة
 وقوله صدق بيمينه أي فيقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت أنوثته بيمينه وانظر هلا قال
 الشارح فلا يقدم عليه وما نكتة الاظهار في محل الاضمار (قوله ثم المميز) وهو من وصل الى
 حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ولا يتقيد بسبع سنين قل وقبل
 التمييز يبقى عنده من هو عنده اه شيخنا زاد في المنهج ان افرق أبواه من السكاح وهو جرى على
 الغالب كما قاله سم على حج حتى لو كانت الأم في نكاح الأب ولا يأتيا الا احبانا كان كما لو افرقا
 في التخيير كما ذكره ع ش ولهذا أسقطه الشارح هنا فأتاه (قوله ان صلحا) فان لم يصلح
 الا أحدهما تعين فلا يخير (قوله ولو فضل أحدهما الا خردينا) أي بأن كانا عدلين لكن
 أحدهما أرجح عدالة لئلا يأتى أن الفاسق لا حضنة له ومقتضى القياس أن يجري مثل ذلك
 في غير المسلمين بأن يكون أحدهما أعدل في دينه ويقدم اليهودي أو النصراني على الآخر
 ان كان حربيا أو مجوسيا أو مرتدا كما هو معلوم (قوله فأيهما) موصولة مبتدأ وبجمله اختار
 صله والعائد محذوف أي اختاره وبجمله سلم خبر وظاهر كلامه تخيير الولد وان أسقط أحدهما
 حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما وردى والروايات فلو امتنع اتخار من كفايته كقوله الآخر
 فان رجح الممتنع منهما أعيده التخيير وان امتنعا وبعدهما مستحقان لها بحد وجدة خيريتهما
 والا أجبر عليهما من تلزمه نفقته لانها من جملة الكفالة شرح م ر (قوله خير غلاما) وانما
 يدعي عرفا بالغلام المميز فصح الاستدلال به ومثله الغلام قال في المصباح الغلام الابن الصغير
 ثم قال قال الأزهري وسمعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكر اغلام فلم يخصوا الغلام
 بالمميز اه ع ش على م ر (قوله في الانتساب) صوابه في التخيير وكتب به ضمهم قوله
 في الانتساب أي عند الاشتباه فيما اذا وطئ رجلان امرأة بشبهة وأنت بولد يمكن من كل منهما
 فانه يعرض على القائف فان ألحقه بأحدهما فالامر ظاهر فان لم يوجد قائف أو تخيرا ونفاه
 عنهما وألحقه بهما انتسب بعد كماله لمن يميل طبعه اليه سواء كان الولد ذكرا أو أنثى (قوله
 وقد تقدم) أي التمييز على السبع الخ وظاهر اناطة الحكم بالتمييز أنه لا يتوقف على بلوغه

الأقرب فالأقرب من الحواشي ذكر
 كان أو أنثى فان استويا قريبا قدمت
 الانثى لان الاناث أصبر وأبصر فان
 استويا ذكورة أو أنوثة قدم بقرعة من
 خرجت قرعته على غيره والأنثى هنا
 كالذكر فلا يقدم على الذكر فلو ادعى
 الأنوثة صدق بيمينه (ثم المميز) بخير
 ندبا (بين أيويه) ان صلحا للحضنة
 بالشروط الانثوية ولو فضل أحدهما
 الا خردينا أو مالا أو محبة (فأيهما
 اختاره سلم اليه) لانه صلى الله عليه وسلم
 خير غلاما بين أبيه وأمه رواه الترمذي
 وحسنه والغلام كالكفالة
 في الانتساب ولان القصص بالكفالة
 الحفظ للولد والمميز أعرف بحفظه
 ف يرجع اليه وسن التمييز بالسبع
 سنين أو ثمان تقريبا وقد تقدم على
 السبع وقد تآخر عن الثمان

سبع سنين وأنه اذا جاوزها بالتمييز بقي عند أمه والثاني ظاهر وأما الاول فقياس ما مر في كونه
لا يؤمر بالصلاة قبل السبع وأن ميز أنه لا يخبر حيث لم يبلغها ويفرق بأن عدم الأمر بالصلاة
لما فيها من المشقة تخفف عنه حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فان المدافعة على معرفة ما فيه
صلاح نفسه وعدمه فيقيد بالتمييز وان لم يجاوز السبع اه ع ش على م ر (قوله فداره) أي
التخير وقوله عليه أي التميز (قوله ويعتبر في تميزه) ظاهر كلامه أن ذلك داخل في حد التميز
وليس كذلك فكان الاولى أن يقول في تخيره إلا أن يجاب بأن في معنى مع (قوله بأسباب
الاختيار) وهي الدين والمحبة وكثرة المال وغير ذلك مما يقتضي الميل اه شيخنا (قوله إلى
حصول ذلك) أي ما ذكر من المعرفة وقوله وهو أي حصول ذلك (قوله ويخير) أي المميز
الذي لأب له أيضا بين أم وان علت وجدة وان علا م د وأشار اشارة إلى أن قول المتن
يخير بين أبويه ليس قيدا (قوله أو غيره) أي بعد فقد الجدة (قوله من الحواشي) أي المذكور
من العصبات أخذ من قوله بجامع العصبية ع ش (قوله كما يخير) حيث لأب بين أب وأخت
لغير أب ولولام مع أن الاخت للأب مقدمة على الاخت للام اه حل وتقدم أنه عند اجتماع
الذكور والاناث يقدم الأب على سائر الحواشي ومن جعلهم للاخت والحالة فالأب مقدم
عليهما ومقتضى ما هنا أن المحضون كان قبل التميز عند الاخت والحالة وتخير بعده بين من كان
عندها وبين الأب وهذا لا يأتي الا على القول الضعيف القائل بتقديمهما على الأب فليست أم
وليحترز ويجاب بأنه كان قبل التميز عند الأب فيخير بعد التميز بين الأب والأخت والحالة عند
عدم أمهاته وما المانع من ذلك ثم رأيت في سم مائه قال في الارشاد وخير ميز بين مستحقه
وأخت قال شارحه هو يفيد أنه لا يخير بين الأب والأخت ولا ينسبه وبين الحالة قال وهو المعتمد
الموافق لما في الروضة وأصلها وما في المنهاج من ترجيح التخير بين الأب والأخت وينسبه وبين
الحالة تفريع على المرجوح وهو تقديمهما على الأب قبل التميز (قوله وأخت لغير أب) أي
شقيقة أو لام بخلاف التي للأب فلا يخبر بينهما وبين الأب لانها لم تدل بالام سم مع أن الاخت
للأب مقدمة على الاخت للام حل أي فلا يصح اخراجها فالاولى أن يقول كأب وأخت
ويحذف قوله لغير أب وما علل به سم لا يمنع حقها وقد يجاب بأن الاخت للأب مدلية به وهو
موجود فكان مانعا لها والأخت الشقيقة تدل بجهد الأب والام فاعتبرت جهة الام وكذا
الاخت للام ومحل تقديم الاخت للأب على الاخت للام قبل التميز (قوله وله بعد اختيار
أحدهما الخ) أي فيعمل باختياره الثاني بعد اختيار الاول فيحول اليه وليس المراد بذلك
الاباحة المقابلة للتحريم لانه غير مكلف ع ش (قوله ليس بعورة) مقتضاه ولو أمر بجملا
اه حل (قوله وهل هذا) أي عدم منعه زيارة أمه (قوله الاول) معتمد (قوله وينع الأب
أنه) محله اذا لم يمنعها زوجها أو كانت مخدرة فيجب على الأب تمكينها من زيارتها سم لكن
في شرح م ر خلافه في المخدرة اه ع ش والمراد بقوله وينع الأب أي أي ندبا فلا تطلقها
لأنها لم يحرم ع ش على م ر مع زيادة (قوله وعدم البروز) مطف سبب على سبب (قوله
والام أولى منها) ظاهره عدم الفرق في الام بين المخدرة وغيرها وهو كذلك اه م ر ع ش وعبارة
البرماوى فان كان لها عذر ولو بتخدرها أو منع زوجها أرسلت البنت اليها اه (قوله

فداره عليه لا على السن قال ابن الرفعة
ويعتبر في تميزه أن يكون عارفا بأسباب
الاختيار والاخر إلى حصول ذلك وهو
مكول إلى اجتماع القاضى ويخير أيضا
بين أم وان علت وجدة أو غيره من
الحواشي كأخ أو عم أو ابنه كالأب
بجامع العصبية كما يخير بين أب وأخت
لغير أب أو حالة كالام وله بعد اختيار
أحدهما تحول للآخر وان تكرر
منه ذلك لانه قد يظهر له الأمر على
خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره
قبل نعم ان غلب على الظن أن سبب
تكرره قلة تميزه ترك عند من يكون
عنده قبل التميز فان اختار الأب ذكر
لم يمنع زيارته أمه ولا يكلفها الخروج
لزيارته لئلا يكون ساعيا في العقوق
وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج
لانه ليس بعورة وهل هذا على سبيل
الوجوب أو الاستحباب قال في
الكفاية الذي سترح به البندنجي
ودل عليه كلام المارودي الاول
وينع الأب أي اذا اختارته من
زيارة أمهات التأف الصيانة وعدم البروز
والام أولى منها بالخروج لزيارتها
ولا تمنع الام زيارة ولد بها على العادة
كيوم في أيام

لا في كل يوم) هذا فيمن منزلها بعيدا مامن منزلها قريب فلا بأس بدخولها كل يوم قاله
 الماوردي شرح م ر ا ج وقد يتوقف في الفرق بين قرية المنزل وبعيدته فان المشقة في حق
 البعيدة انما هي على الام فاذا تحملتها وأتت في كل يوم لم يحصل للبنت بذلك مشقة فأي فرق بين
 البعيدة والقرية قاله ع ش قال الرشيدى ثم ظهر أن وجهه النظر للعرف فان العرف
 أن قريب المنزل كالجار يتردد كثيرا بخلاف بعيدة اه (قوله ولا يمنعها من دخولها بيته) أي
 لا يجوز فيحرم عليه ذلك وتدخله قهر ا عليه ولها أن لا تسكن في الخارج الولد اليها على الباب حل
 قال قل على الجلال قيل يشك كل عليه منع الزوج أم زوجته من دخول بيته وأجيب
 بأن في هذا مظنة الافساد عليه اه وفي ع ش على م ر ويغني أنه لا يجب عليها تمكينه من
 دخول المنزل اذا كانت مستحقة لمفعلة ولا زوج لها بل ان شئت أذنت له في الدخول حيث
 لا رية ولا خلوة وان شئت أخرجهما له وعليه في فرق بين وجوب التمكين على الاب من الدخول
 الى منزله حيث اختارته الاثنى وبين هذا بتيسر مفارقة الاب للمنزل عند دخول الام بلامشقة
 بخلاف الام فانه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فربما جرت ذلك الى نحو الخلوة اه
 فافهمه فانه نفيس (قوله وهي) أي الام أو ولي بقريضهما فلو مائتا أو أحدهما فليس للاب منع
 الام من حضور التجهيز في بيته وله منعها زيارة قبر في ملكه ولو تنازعا في محل دفنه أجيب الاب
 لأن المونة عليه وهذا من تتهافتا وتابعها برماوى وقل على الجلال وعسارة ع ش على م ر
 ولومات فقالت أمه ادفنه في تربى وقال الاب بل في تربى كان الجواب الام على ما يحشمه
 الزركشى وبحث ابن حجر أن الجواب الاب ومثله م ر ومحل حيث لم يترتب عليه نقل محرم كأن
 مات عند أمه والاب في غير بلدها اه والمراد بتربة أحدهما التربة التي اعتادا أحدهما الدفن
 فيها ولو مسبله كما في ع ش اه (قوله في الحالين) وهما كونه عنده وكونه عندها (قوله واذا
 اختارها) أي الام ذكر الخ (قوله فعندها ليل الخ) هذا جرى على الغالب فلو كانت حرفة
 الاب ليلالا لا قرب أن الليل في حقه كالنهار في حق غيره حتى يكون عند الاب ليلالا نه وقت التعلم
 والتعليم وعند الام نهارا كما قالوه في القسم بين الزوجات شرح الروض فالمراد بالليل عدم وقت
 الحرفة ولونها راوعكسه كما في قل على الجلال (قوله وعنده) أي الاب وان علا ومثله الوصى
 والقيم برماوى (قوله على ما يليق به) أي الولد وان لم تكن صنعة أبيه بل الواجب للاتق به هو
 كإن جارا لكنه عاقل حاذق جدا فلا يليق به أن يكون جارا وكان عالم في غاية من البلادة وعدم
 المعرفة فلا يليق به أن يكون عالما وهكذا فلذلك اعتبر المصنف للاتق به (قوله لأن ذلك من
 مصالحه) وأجرة ذلك في مال الولدان وجسد والافعل من عليه نفقته م ر ولو كان أبوه في غير
 بلد أمه ولزم على اقامته معها ضياعه فالحضانة لايه (قوله يقال الادب على الآباء والصالح
 على الله) وعلى في الاول للوجوب والتأكد وفي الثاني للفضل والكرم قل (قوله على
 العادة) ويعتبر في دخوله على الام وجود محرم أو نسوة ثقات ويحترز في زيارته عن الخلوة نعم
 لو كانت من وجبة ومنعه الزوج من دخوله بيته خرجت اليه الى الباب ليراها ويقتطعها
 برماوى (قوله لأن الحضانة لها) أي اصالة (قوله فلا حضانة للمجنون) وكذا أبرص وأجذم
 وذو مرض دائم يشغل عن أحوال المحضون ولا يضرا العمى لكن ينسب القاضى عنه كالغنى

لا في كل يوم ولا يمنعها من دخولها
 بيته واذا زارت لا تطيل المكث
 وهي أولى بقريضهما عنده لانها
 أشفق وأهدى اليه هذا ان رضى
 به والا فعندها ويعود ههنا ويحترز
 في الحالين عن الخلوة به واذا اختارها
 ذكر فعندها ليلالا وعندها رايه
 الامور الدينية والدنيوية على ما يليق به
 لأن ذلك من مصالحه فمن أدب واده
 صغيرا سربة كبيرا يقال الادب على
 الآباء والصالح على الله تعالى
 واختارتهما أي أومنتي كما يحشمه
 بعضهم فعندها ليلالا ونهارا الاستواء
 الزمن في حقها ويرورها الاب على
 العادة ولا يطلب احضارها عنده وان
 اختارها مما يميز أقرع بينهما ويكون
 عنده من خرجت قرعته منهما أو لم يجتز
 واحد منهما فالام أولى لأن الحضانة
 لها ولم يجتز غيرها (وشرائط) استحقاق
 (الحضانة سبعة) وترك سبعة كما ستعرفه
 أحدها (العقل) فلا حضانة للمجنون
 وان كان جنونه متقطعا لانها ولاية
 وليس هو من أهلها ولانه لا يتأتى منه
 الحفظ والتعهد بل هو في نفسه يحتاج
 الى من يحضنه

نعم ان كان يسيرا كيوم في سنة
كما في الشرح الصغير لم تسقط الحضانة
كمريض يطرأ ويرول (و) ثانيا
(الحزبية) فلا حضانة لرقيق ولو مبعضا
وان أذن له سيده لانها ولاية وليس من
أهلها ولانه مشغول بخدمة سيده
وانما لم يؤثر اذنه لانه قد يرجع
فيشوش أمر الولد ويستثنى ماله
أسلمت أم ولد الكافر فان ولدها يتبعها
وحضنته لها مالم تنكح كما حكاه
في الروضة في أمتهات الاولاد والمعنى
فيه كما في المهمات فراغها لمنع السيد
من قربانها وورثتها (و) ثالثا
(الدين) أي الاسلام فلا حضانة لكافر
على مسلم اذ لا ولاية له عليه ولانه ربما
فتنه في دينه فيحضنه أقارب المسلمين
على الترتيب المأثر فان لم يوجد أحد
منهم حضنه المساون وموته في ماله
فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته
فان لم يكن فهو من محايي المسلمين
وينزع نديا من الأقارب الذميين ولا
ذمى وصنف الاسلام وثبت الحضانة
للكافر على الكافر والمسلم على الكافر
بالاولى لان فيه مصلحة له (و) رابعة
وخامسها (العفة والامانة) جمع
المصنف بينهما لتلازمهما اذ العفة
بكسر الميملة الكف عما لا يحل
ولا يحمد قاله في المحكم والامانة ضد
الخيانة فكل عفيف أمين وعكسه
فلوعبر المصنف عن الثالث الى هنا
بالعدالة لكان أخصر فلا حضانة
لفاسق لان الفاسق لا يلي ولا يؤمن
ولان المحضون لاحظ له في حضنته
لانه ينشأ على طريقته وتكنى العدالة
الظاهرة كشهود النكاح

عليه زمن انغمائه برماوى فان زاد على ثلاثة أيام انتقلت للابعد (قوله كيوم في سنة) ويثبته
ثبوت الحضانة في ذلك اليوم لوليه اه مد (قوله فلا حضانة لرقيق) أي على حر وأورقيق ابتداء
أودوا ما اه برماوى (قوله ويستثنى الخ) أي من قوله فلا حضانة لرقيق (قوله وحضنته
لها) ظاهره وان وجد غيرها كان كانت أمها مسلمة حررة خالصة من الموانع اه ع ش (قوله
مالم تنكح) فلونكحت قال الرافي صار للاب أحق بالولد الا أن يكون الولد عمة فيضاف
أن يفتنه عن دينه فلا يترك عنده قال النووي الصحيح الذي عليه الجمهور انه لا حضانة لكافر
على مسلم فلا حضانة هنا للاب زى فيجربى في الولد ما ذكره الشارح في الشرط الثالث من قوله
فيحضنه أقارب المسلمين كيف هذا مع أن أباه كافر فليس له أقارب مسلمون ويمكن أن يكون له
أخت وخالة وأخ وعم أسلموا وعبرة البرماوى قوله مالم تنكح فان نكحت انتقلت الحضانة
لأهلها المستحقين لها لا للاب لكفره اه وقال ع ش فان نكحت فوليه الحاكم (قوله والدين)
أي التوافق في الدين (قوله فلا حضانة لكافر على مسلم) أي ولو باللفظ في وصف الاسلام من
أولاد الكفار نزاع منهم وجوب احترام الكلمة ويحضنه المسلمون وان لم يكونوا من أقاربه
وموته في ماله ثم على من تلزمه موته ثم على المسلمين وأقاربهم بوثها للكافر على الكافر
وهو كذلك وسواء فيما ذكره الذكر والاثني اه برماوى وحاصله أن الصورة أربع مسلم على مسلم
كافر على كافر مسلم على كافر في هذه الصور ثبتت الحضانة والرابعة حضانة الكافر على المسلم فقير
صحيحة (قوله فهو من محايي المسلمين) أي من محتاجي المسلمين فتكون موته في بيت المال
فان لم يكن فعلى ميسير المسلمين كما قرره شيخنا (قوله لان فيه) أي في المسلم أي في حضنته
مصلحة له أي الولد (قوله والامانة) ذكر ع ش في حاشيته على ابن قاسم الغزالي أن المراد بالامانة
أمنها على حفظ الطفل بأن لا يغشى عليه معها محظور وعليه فهي مغيرة للعفة اه شيخنا
(قوله جمع المصنف الخ) لا يمتنى أن المعطوفات فيها جمع بين كل معطوفين آكن اذا ظهرت
حكمة بين معطوفين متلاصقين منها ينبغي التنبيه عليها كما هنا قل (قوله لتلازمهما) فيه نظر
مع ما ذكره فيهما فالقول لما بينهما من العموم المطلق لكان مستقيما قل والاولى أن يكون
بينهما عموم وخصوص وجهي (قوله عما لا يحل) أي عما يحرم فيخرج المكروه وأعمالا يحل
حلالا مستوى الطرفين بأن لم يحل أصلا وهو الحرام أو يحل حلالا غير مستوى الطرفين
فيدخل المكروه وهذا أنسب بقوله ولا يحكم أي فاعله على فعله اذ المكروه لا يحمد فاعله
على فعله على أن العفة تكون على ترك الحلال فضلا عما فيه شبهة ولا يقال لهذا خائن وبهذا
علم أن ما ذكره بقوله فكل عفيف أمين وعكسه غير مستقيم على أن هذا التعبير غير صحيح
هنا اذ الكلام فيما يطل الحضانة وهو ما فيه فسق كما أشار إليه قل (قوله فلوعبر
بالعدالة) ان أراد بالعدالة عدالة الشهادة شمل الشروط الخمسة السابقة وان أراد بها عدالة
الرواية خرجت الحرية ودخل غيرها مما شملته عدالة الشهادة وكل غير صحيح قل نعم لو عبرا عن
بعدم الفسق لكان أولى كما اذا أسلم الكافر فانه يقال له غير فاسق لا عدل لعدم حصول الملكية
التي تحصل بها العدالة عنده وتنكفى العدالة الظاهرة ولوقبل التسليم ويصدق في بقائها بعده
فان توزع فيها قبله فلا بد من ثبوتها عند الحاكم ولا بد في الشهادة من بيان السبب كالشهادة

بالجرح اه برماوى (قوله ان وقع نزاع) أى قبل أن يتسلم الحاضن المحضون والاقبل
قول الحاضن فى الاهلية قل (قوله بأن يكون أبواه مقيمين الخ) الاولى أن يقول
بأن يكون الحاضن مقيما لان الكلام فى شرائط استحقاق الحضانة وصنيع الشارح بقوله
بأن يكون الخ لا يناسب الاكون الإقامة شرط التفسير الولد بين أبويه كما قرره شيخنا
والحاصل أن من له الحضانة ان أراد سفره غير نكح له كان الولد مع المقيم حتى يرجع المسافر
وان أراد سفره نكح له كان الولد مع العصبه سواء كان المقيم أو المسافر اذا أمن الطريق والمقصد
والا فالمقيم أولى (قوله فلو أراد أحدهما) أى الابوين كما هو صريح كلامه وهو لا يناسب
التعميم بعده بقوله فالعصبه من أب أو غيره فتأمل قل وقال بعضهم فلو أراد أحدهما أى أحد
من له حق فى الحضانة (قوله فالمقيم أولى) ما لم يكن المقيم الأم وكان فى بقائه معها ضياع
مصلحة كما لو كان يعلمه القرآن أو الحرفة وهما لا بد لا يقوم غيره مقامه فالأب أحق بذلك
كما تقدم عن البرماوى ومثله فى العنانى (قوله لخطر السفر) طالت مدته أو لا ولو أراد
كل منهما سفر حاجة فالأم أولى على المختار فى الروضة شرح المنهج والظاهر أن الحاجة ليست
بمقابل مثلها للثروة وعبرة م ر فان أراد كل منهما واختلنا مقصدا وطريقا كان عند الأم
وان كان سفرها أطول ومقصدها أبعد اه أى لان السفر فيه مشاق والأم أشفق عليه
من الأب والمراد بخطر السفر مشاقته (قوله أولئك) ويصدق فى قصدها فان ردد عليها
اليمين حلفت وأمسكت أى المحضون برماوى (قوله من أب) أى ولو كان سفره فى بادية
والأم فى مدينة ولا فرق بين أن يكون الأب أو فى البلد التى فيها الأم أم لا فان لم يكن
أب ولا جد وأراد الاخ الانتقال وهناك عم أو ابن عم مقيمان فليس للاخ أخذه بخلاف الأب
والجد اه برماوى (قوله أولى به من الأم) أى وغيرها وقال قل قوله أولى من الأم كان
الانساب بما قبله أن يقول أولى من غير العصبه وقوله من الأم نعم ان سافرت معه استمر حقها
كما يعود لها اذا عاد من سفره برماوى (قوله ان أمن خوفها فى طريقه الخ) أى ولو كان وقت
شدة حر أو برد ونضرت بذلك ويجوز له سلو له البحر به وائس خوف الطاعون مانعا وان وجد
فى أمثاله ويحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها لغير حاجة برماوى (قوله والا) أى
بأن لم يأمن الخوف (قوله وقد علم الخ) هذا تنقيح لقوله فالعصبه من أب وغيره ولو غير محرم
أولى فانه شامل لابن العم والمحضون أى مشتهاة (قوله والخلو من زوج) قضية اطلاقه
أنه لا فرق فى حصول الخلو من الزوج بين الطلاق الرجعى وغيره وهو المذهب المنصوص
لأنه انما يسقط حقها بالنكاح لاشتغالها بالاستمتاع وبالطلاق الرجعى يحرم الاستمتاع كما يحرم
بالطلاق البائن شرح المنوفى مع تصرف (قوله فلا حضانة لمن تزوجت) أى لامرأة تزوجت
عن لاحق له فى الحضانة فان طلقت عاد استحقاقها وعبرة م ر أو طلقت منكوحه ولو رجعا
حضنت حالا وان لم تنقض عدتها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد وذلك لزوال المانع
ومن ثم لو أسقطت الحضانة حقها انتقلت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها اه بحروقه (قوله
وان لم يدخل بها) أى بمجرد العقد وان كان الزوج غائبا وعبرة من المنهج ولانا كنهه غير آيه
اه والمراد غير آيه وان علا كما فى زوجة الجد أبى الأب وذلك بأن يزوج ابنه بنت زوجته

نعم ان وقع نزاع فى الاهلية فلا بد من
ثبوتها عند القاضى (و) سادسها
(الإقامة) فى بلد الطفل بأن يكون
أبواه مقيمين فى بلد واحد فلو أراد
أحدهما سفره لانه نقله كحج وتجارة
فالمقيم أولى بالولد عمرا كان أو لاحق
يعود المسافر لخطر السفر أولئك
فالعصبه من أب أو غيره ولو غير محرم
أولى به من الأم حفظ الانساب ان أمن
خوفها فى طريقه ومقصده والا فالأم
أولى وقد علم مما مر أنه لا تسلم مشتهاة
لغير محرم كابن عم حذرا من الخلوة
المحرمة بل للمقة ترافقه ككنيته
(و) سابعها (الخلو) أى خلو الحضنة
(من زوج) لاحق له فى الحضانة فلا
حضانة لمن تزوجت به وان لم يدخل بها

وان رضى أن يدخل الولد داره فليبر
 أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني
 هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء
 وثديي له سقاء وإن أباه طلقني وزعم أن
 ينزعه مني فقال صلى الله عليه وسلم أنت
 أحق به ما لم تنكحي ولأنها مشغولة عنه
 بحق الزوج فإن كان له فيها حق كرم الطفل
 وابن عمه فلا يطل حقها بنكاحه لأن
 من نكحته له حق في الحضانة وشفعته
 تحمله على رعايته فيتعاونان على كفالته
 وثامنها أن تكون الحاضنة مرسوعة
 للطفل إن كان المحضون رضيعا فإن لم
 يكن لها لبن أو امتنعت من الأرضاع
 فلا حضانة لها كما هو ظاهر عبارة المنهاج
 وقال البلقيني حاصله أن لم يكن لها لبن
 فلا خلاف في استحقاقها وإن كان لها
 لبن وامتنعت فالأصح لأحضانه لها
 انتهى وهذا هو الظاهر وتاسعها أن
 لا يكون به مرض دائم كالسل والفالج
 إن عاق تألمه عن نظر المحضون بأن كان
 بحيث يشغله تألمه عن كفالته وتدبر أمره
 أو عن حركة من يباشر الحضانة فتسقط
 في حقه دون من يدبر الأمور بنظره
 ويباشرها غيره وعاشرها أن لا يكون
 أبرص ولا أجنم كما في قواعد العلائق
 وحادي عشرها أن لا يكون أعشى كما
 أفقاه به عبد الملك بن إبراهيم المقدسي
 من أئمتنا ومن أقران ابن الصباغ
 وأقره عليه جمع من محقق المتأخرين
 وثاني عشرها أن لا يكون مغفلا كما قاله
 الجرجاني في الشافي وثالث عشرها
 أن لا يكون صغيرا لأنها ولاية وليس
 هو من أهلها (فإن اختل منها) أي
 الشروط المذكورة (شرط) فقط

من غيره فتلد منه ويموت أبوه وأمه فتحضنه زوجة جده ثم لو خالعتة على حضنته ولو مع مال آخر
 لم تسقط حضانتها بالنكاح لأنه عقد اجارة وهو لازم كما قاله البرماوي (قوله وان رضى) أي
 الغير أي ولم يرض الأب المذكور والاستقرت لها ولاحق لنا نكحة أبي الأم اه برماوي (قوله
 وعاء) بالنصب خبر المكان وقوله حواء أي حوايلها (قوله وزعم) قال في المصباح زعم من باب
 قتل وفي الزعم ثلاث لغات فتح الزاي بالجواز وضمها لاسد وكسرهما البعض قيس ويطلق بمعنى
 القول ومنه زعمت الخفية وزعم سبويه أي قال وعليه قوله تعالى أو تسقط السماء كما زعمت
 أي كما أخبرت (قوله كرم الطفل) أي ولو كان أبوه موجودا لأن الأم حينئذ مقدمة عليه
 وعبارة شرح المنهج الأمن له حق في الحضانة بقيد زنده بقولي ورضى فلها الحضانة وتعبيري
 بذلك أولى من قوله الأعمه وابن عمه وابن أخيه اه وقوله وابن أخيه هو مشكل ويصور
 بأن كان للطفل أخت لأم ثم نكحت ابن أخيه لاييه وكانت الحضانة لتلك الأخت كذا قاله حل
 والاشكال مبني على أن الحاضنة كانت هي الأم ووجه الاشكال أن أختا الطفل إن كان شقيقته
 فأنه ابن ابنها أو لأمته فكذلك أولايه فهي منكوبة الأب ومحصل الجواب تصوير المسئلة
 بما إذا كانت الحاضنة غير الأم وهي أخته لأمته فيجوز أن تزوج بابن أخيه لاييه (قوله
 أن تكون الحاضنة مرسوعة) هذا رأي ضعيف وقوله وقال البلقيني معتمد وهو مقابل
 لما قبله وعبارة المنهج ولا ذات لبن لم ترضع الولد إذ في تكليف الأب مثلا استتجار من ترضعه
 عندها مع الاعتناء عنه عسر عليه اه ومفهومه استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح
 الروض قال مر المعتمد الاستحقاق كما دل عليه كلام المحرر فإنها لا تنقص عن الذكر اه سم
 ع ش وقوله عسر عليه أي مع تقصيرها ولو كانت غير لبون لزم الأب ذلك وإن عسرا برماوي
 (قوله حاصله) ليس هذا حاصل ما سبق إذ هذا غيره بل هو حاصل كلام ذكره في شرح الروض
 (قوله فالأصح لأحضانه لها) وإن رضيت بأجرة ووجد الأب متبرعة فالأصح لكم على جواب
 الأكثرين أنه لأحضانه للأم حينئذ كذا أفاده الامام البلقيني دمياطي (قوله وهذا هو
 الظاهر) معتمد (قوله كالسل) أي القسبة وهو بالكسر مرض معروف ولا يكاد صاحبه
 يبرأ منه وفي كتب الطب أنه من أمراض الشباب المخوفة لكثرة الدم فيهم وهي قروح تحدث
 في الرئة اه مصباح (قوله والفالج) هو كما في المصباح مرض يحدث في أحد شقي البدن طولا
 فيبطل احساسه وحركته وربما كان في الشقين ويحدث بغتة (قوله إن عاق الخ) عبارة
 الروضة فإن كان في أحدهما مرض لا يرجح زواله كالسل والفالج إن كان بحيث يولم ويشغل
 الأم عن كفالته وتدبر أمره سقط حق الحضانة وإن كان تأثيره عسرا حركته والتصرف
 سقطت الحضانة في حق من يباشرها بنفسه دون من يشير بالأمور ويباشرها غيره اه (قوله
 عن نظر المحضون) أي إذا كان لا يباشره بنفسه بأن كان عنده شخص يباشره بدليل
 ما بعده (قوله أو عن حركة) معطوف على قوله كفاية (قوله أن لا يكون أعشى) أي إن كان
 يحتاج لمباشرة ولم يجد من يتولى ذلك عنه كما في مر وهذا وما بعده من الشرطين خارجان بشرط
 العدالة هذا غير ظاهر في الأعشى لأنه يوصف بالعدالة (قوله وثالث عشرها أن لا يكون
 صغيرا) هذا الشرط يغني عنه ما تقدم من اشتراط العدالة إذا العدل لا يتفيه من البلوغ

(سقطت) حضانتها أى لم تستحق حضانة

كما تقر نعم لو خالها الأب على ألف

مثلا وحضانة ولده الصغير سنة فلا يسقط

حقها في تلك المدة كما هو في الروضة

أو أخر الخلع حكاية عن القاضي حسين

معللة بأن الأجرة عقد لازم ولو فقد

مقتضى الحضانة ثم وجد كان كملت

ناقصة بان أسلمت كافرة أو تابت فاسقة

أو أفاقت مجنونة أو عنت رقيقة

أو طلقت منكوبة باننا أو رجعية

على المذهب حضنت لزوال المانع

وتستحق المطلقة الحضانة في الحال قبل

انقضاء العدة على المذهب ولو غابت

الأم أو امتنعت من الحضانة فليجدة

مثلا أم الأم كما لو ماتت أو جنت

وضابط ذلك أن القريب إذا امتنع

كانت الحضانة لمن يليه وظاهر كلامهم

عدم اجبار الأم عند الامتناع وهو

مقيد بما إذا لم تجب النفقة عليها للوادة

المحزون فان وجبت كان لم يكن له

أب ولا مال أجبرت كما قاله ابن الرفعة

لأنهم من جملة النفقة فهي حينئذ

كأب * (خاتمة) * ما مر إذا لم يبلغ

المحزون فان بلغ بأن كان غلاما وبلغ

رشيدا وأولى أمر نفسه لاستغنائه عن

بكره فلا يجبر على الإقامة عند أحد

أبويه والأولى أنه لا يفارقهما البترهما

قال الماوردي وعند الأب أولى

للمجانسة نعم ان كان أمرد وخيف

من انفراده ففي العدة عن الأصحاب

انه يمنع من مفارقة الأبوين ولو بلغ

عاقلا غير رشيد فأطلق مطلقون انه

كالصبي

(قوله سقطت حضانتها) الأولى سقطت الحضانة لأن كلام المصنف شامل للذكر والأنثى وقوله أى لم تستحق حضانة أراد به هذا التأويل دفع ما قد يقال ان السقوط فرع عن الوجود مع أن الكلام في نفي الاستحقاق ولو أتى كلام المصنف على أصله وجعله شاملا للوطر أفقد شرط على الحاضن لكان أعم وأولى فتأمل قال (قوله على ألف مثلا) أو على حضانة الولد فقط مرحومى (قوله وحضانة ولده) أى وتزوجت في أثناء السنة فليس له انتزاعه منها وليس الاستحقاق هنا بالقرابة بل بالأجارة اه ديباطى وبهذا يعلم ما في كلام الشارح من السقوط والساقط قوله وتزوجت وقد نظمت شروط الحضانة بقولى

الحق في حضانة للجماع * تسع شرائط بلا منازع

بلوغه وعقله حرية * اسلامه لمسلم عدالته

اقامة سلامة من ضرر * كبرص وفقده للبصر

ومرض يدوم مثل الفالج * كذا خلقها من التزويج

الا اذا تزوجت بأهل * حضانة وقد رضى بالطفل

وعدم امتناع ذات الدار * من الرضاع لو بأخذ أجر

اه مد (قوله كان كملت) أنت هنا نظرا الى أن أصل الحضانة للأنثى والأفلا يتقيد قال

(قوله على المذهب) متعلق بقوله أو رجعية (قوله حضنت) أى حالها بغير تولية جديدة

من حاكم كما في الأب والجد والناظر بشرط الواقف ولا خامس لهم اه مد ودفع له لو امتنعت من

الحضانة ثم رضيت فانه يعود أخذها مما هنا ولا تجبر الا اذا الرضا نفقة المحزون ومثل الأم في ذلك

كل من له حق الحضانة ولو قام بكل الأقارب مانع من الحضانة رجع في أمرها للقاضي الأمين

فيضعه عند الأصل منهم أو من غيرهن كما يجسه الأذرى خلافا لما وردى في قوله لا يختلف

المذهب في أن أزواجهن اذا لم ينعوهن كن باقيات على حقهن اه برماوى مع زيادة من شرح

مر وعبارة سم فان زال المانع ثبت الحق واستشكله بعض الفضلاء بما لو شرط النظر

للأرشد من أولاده فاستحقه أحدهم لسكونه الارشد ثم صار غير أرشد ووجد واحد أرشد منه

استحق ولو عاد الا قبل أرشد لم يستحق والفرق أن الحق هنا لمع غاية الأمر أنه مشروط بشرط

فاذا زال ثم عاد استحق وهناك الحق لغير معين بل للموصوفين فاذا انتفى وانتقل الحق لغيره لم يعد

بعوده اه (قوله قبل انقضاء العدة) قال في الروض وشرحه ولصاحب العدة المنع

من ادخاله أى الولد بيه الذى تعتد فيه ~~لكن~~ اذا رضى به استحققت بخلاف رضا الزوج

الأجنبي بذلك في أصل النكاح لأن المنع ثم لاستحقاقه التمتع واستهلاك منافعه فيه وهنا

للمسكن فاذا أذن صار معبرا اه مد (قوله ولو غابت الأم) أى ولو دون مسافة القصر

وأشار به الى شرطين آخرين للحضانة وليس الثانى ~~مكررا~~ مع الثامن السابق لأن ما مر

في الامتناع من الارضاع وهذا في الامتناع من الحضانة (قوله وضابط ذلك) أى الانتقال

وقوله أن القريب اذا امتنع أى أو غاب (قوله وهو مقيد) هذا ليس خاصا بالأم بل كل من

وجبت عليه النفقة وامتنع من الحضانة أجبر عليها كذا فى مر (قوله ما مر) أى من الحضانة

أو التخيير (قوله كالصبي) معتمد أى بمعنى دوام ولاية الأب وان علا عليه فلذا كره

ابن كج والرافعي لا يلائم ذلك وهو ضعيف وكتب بعضهم قوله كالصبي ان اراد أنه كالصبي أي
تدوم حضائته فلا يصح لانها تنتهي بالبلوغ وان اراد كالصبي من جهة ثبوت ولاية ماله فصحيح
لكن لا يلائمه كلام ابن كج بعده لانه تفصيل في ثبوت الحضائنة وعدمه والحاصل أن المعقد أنه
يسكن حيث شاء حيث لا رية وولاية ماله للاب فكان الاولى حذف العبارة بالمرّة (قوله
فللام) أي يجب ذلك اه شيخنا (قوله في دعوى الرية) كان يقول رأيت فلانا خارجا من
عندك فتسكّر فلا يكلف بينة لان فيه فضيحة وهتكة (قوله لو أقام بينة) أي على الرية (قوله
الخنثى) أي كونه محضونا وتقدم أنه يحتاط فيه حاضنا ومحضونا قل (قوله لم أرفيه) أي
فيما ذكر من الحضائنة والكفالة (قوله وجهان) وهو ما جواز الانفراد وعدمه (قوله
ويعلم التفصيل) وهو أن الاولى أن لا يفارق الابوين أو أحدهما ان لم تكن رية والاوجب
عدم المنارقة انتهى والله أعلم

*** (كتاب الجنائيات) ***

أي على الابدان بقرينة ذكر الجنائية على الاموال فيما سبق وهو باب القصب وما سمي في وهو باب
السرقه والقصاص الذي هو موجب الجنابة أحد الكليات الخمس التي شرعت لحفظ النفس
والنسب والعقل والمال والدين وهذه شرعت الحدود وحفظ هذه الامور فشرع القصاص
حفظ للنفس فاذا علم القاتل أنه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع حد الزنا حفظا
لانساب فاذا علم الشخص أنه اذا زنى رجم أو جلد انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظا
للعقل فاذا علم الشخص أنه اذا شرب المسكر حد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة حفظا
للمال فاذا علم السارق أنه اذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة وشرع قتل الردة حفظا
لدين فاذا علم أنه اذا ارتد قتل انكف عن الردة اه مرحومي والقتل ظلما عدوانا أكبر
الكبائر بعد الشر بالله وموجب لاستحقاق العقوبة في الدنيا من حيث حق الآدمي
وفي الآخرة من حيث حق الله تعالى ويسقط حق الله تعالى بالتوبة الصالحة لانها مهيضة منه
على الرجوع أو بالرجوع المبرور على الصحيح لا بتسليم نفسه للقتل ويسقط حق الآدمي بالعفو ولو مجانا
أو بالقود أو بأخذ الدية فلا مطالبه له في الآخرة ومذهب أهل السنة أن القتل لا يقطع
الاجل وانما موته بأجله خلافا للمعتزلة وأما خبران المقتول يتعلق بتأنيده يوم القيامة ويقول
يا رب ظلمي وقتلني فقطع أجلي فتكلم في اسناده وبتقدير محتمل فهو محمول على مقتول سبق في علم
الله تعالى أنه لو لم يقتل لكان يعطى أجلا زائدا اه برماوى وقوله والقتل ظلما الخ أي من حيث
القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهدا ومؤمنا ولا مانع منه لكن ينبغي أن أفراد متقاونة
فقتل المسلم أعظم أثما من قتل الكافر وقتل الذي أعظم من قتل المعاهد والمؤمن وتدينهم لاصل
التفاوت قوله صلى الله عليه وسلم لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها أما الظلم
من حيث الاقتيات على الامام كقتل الزاني الحصن وتارك الصلاة بهدأ امر الامام له فينبغي
أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر وقوله أو بأخذ الدية أي في قتل لا يجب القود
وعليه فلو عني عن القصاص مجانا وعلى الدية سقط الطلب عن القتال في الآخرة وقوله فلا
مطالبة له في الآخرة ظاهره لا للوارث ولا للمقتول قال ابن القيم والتمهيد أن القاتل يتعلق به

وقال ابن كج ان كان لعدم اصلاح
ماله فكذلك وان كان لديه فقيل تدام
بعضائه الى ارتفاع الحجر والمذهب
أنه يسكن حيث شاء قال الرافعي
وهذا التفصيل حسن انتهى
وان كان أثم فان بلغت رشيدة فالاولى
أن تكون عند أحدهما حتى تزوج
ان كانا مقترفين وبينهما ان كانا مجتمعين
لانه أبعد عن التهمة ولها أن تسكن
حيث شاءت ولو بكر اه اذا لم تسكن
رية فان كانت فللام اسكانها معها
وكذا الاولى من العصبية اسكانها معه
اذا كان محرما لها والافقى موضع لائق
بها يسكنها ويلاحظها دفع العار
النسب كما يمنعها نكاح غير الكف
وتجبر على ذلك والامر دمه فيما ذكر
كما مرّت الإشارة اليه ويستحق الولي
بيمينه في دعوى الرية ولا يكاف بينة
لان اسكانها في موضع البراءة أهون
من النضيحة لو أقام بينة وان بلغت غير
رشيدة ففيها التفصيل بل المار قال
النووي في نواقض الوضوء حضائنة
الخنثى المشكل وكفالاته بعد البلوغ
لم أرفيه نقلا وينبغي أن يكون كالبنات
البكر حتى يجي في جواز استقلاله
وانفراده عن الابوين اذا شاء وجهان
انتهى ويعلم التفصيل فيه مما مر

*** (كتاب الجنائيات) ***

ثلاثة حقوق حق لله وحق للمقتول وحق للولي فإذا سلم القاتل نفسه طوعا واختيارا للولي
 ندما على ما فعل خوفا من الله تعالى وتوبة تصوحا سقط حقي الله بالتوبة وحق الاولياء بالاستيقاظ
 أو الصلح والعفو وبقي حق المقتول يعرضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه
 وبينه اه وهو لا ينفي قوله فلا مطالبة أخرى بل جواز حمله على أن عدم المطالبة لتعويض الله
 اياه اه ع ش على م ر قال بعضهم يتقسم القتل الى الاحكام الخمسة واجب قتل المرتد
 وحرام قتل المعصوم بغير حق ومكروه قتل الغازي قريبه اذ لم يسعه بسب الله تعالى
 مثلا ومن دواب قتل الغازي المذكور اذ اسعه بسب الله أو رسوله ومباح قتل الامام الاسير
 عند استواء الخصال في الاخطية فراجع اه وأما قتل الخطا فلا يوصف بحرام ولا حلال لانه
 غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو كفعل البهيمه والمجنون برماوى مع زيادة من قل على الجلال
 قال ع ش على م ر قلت ينبغي أن يراجع ما ذكره في قتل الامام الاسير فإنه انما يقتل
 بالمصلحة وحيث اقتضت المصلحة قتله احتمل أن يكون واجبا ان ترتب على عدمه مفسدة
 ومن دوايان كان فيه مصلحة ترجع على الترتيب بل يحتمل الوجوب حيث ظهرت المصلحة في قتله
 (قوله لتشمله) أى الجراح وذكر الضمير وكان حقه أن يقول لتشملها أى الجراح لأن هيئة
 الجمع مؤنثة لأن جراح جمع جرح كسهم وسهام وكاب وكلاب ويجاب بأنه ذكر باعتبار المذكور
 وقوله والقطع من ذكر الخاص بعد العام لانه من جملة الجراح والجراح جمع جرح بالفتح
 أو الضم أخذ من قول الخلاصة * فعل وفعله فعال لهما * الى قوله * وفعل مع فعل فاقبل
 (قوله مما يوجب حدا) لا يخفى أن ذكر هذا يدل على أنه أراد بالجناية ما يعتم الجناية على
 الاعراض كالقذف وهو غير مستقيم فلو فسر نحوهما بنحو الموضحة والهاشمة لكان أولى
 فتأمل مد وقوله كالقذف أى والتعزير كوطء الزوجة في دبرها ولو قال المحشى ولو فسر
 نحوهما باذهاب المعانى لكان أولى لأن الموضحة والهاشمة داخلان في الجراح فتأمل (قوله
 أو تعزيرا) كما اذا قذف صغيرة لا تطيق الوطء (قوله وان كانت مصدرا) أى والمصدر لا يثنى
 ولا يجمع اذا كان لغريه كمد كما قال ابن مالك

ومالتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا

(قوله والاصل في ذلك قبل الاجماع الخ) فيه أن هذه الآية لا تدل الاعلى وجوب القصاص
 في القتل فقط مع أن المراد الاستدلال على الجنائيات الشاملة للقتل والجرح ونحو ذلك فالدليل
 أنخص من المدعى شيئا وعبارة قل والاصل في ذلك أى في الجنائيات أى في مجموعها اذ ليس
 في الآية الا ما فيه قصاص من قبل أو قطع وليس في الحديث الا الاول اه (قوله اجتنبوا)
 أى اتركوا والموبقات المهلكات بالعذاب والعقاب وهو بكسر الموحدة اسم فاعل من
 أوبقته الذنوب أهلكته اه مصباح (قوله والسحر) سحر السحر سحر الخفاصيه ولانه يفعل
 في خفية وهو لغة صرف الشئ عن وجهه تقول العرب ما سحر له عن كذا أى ما صرفك عنه
 فكان الساحر لما رأى الباطل في صورة الحق فقد سحر الشئ عن وجهه أى صرفه هذا أصله أى
 من حيث الالة وأما حقيقته فقد قيل انه عبارة عن التوويه والتخيل ومذهب أهل السنة أن له
 وجودا وحقيقة وقيل ان السحر يؤثر في قلب الاعيان فيجعل الانسان على صورة الجار

بها مش نسخة المؤلف قوله قال بعضهم
 الى آخر القولة يستفاد من الشرح
 وليس من التجريد اه

عبر به ادون الجراح لتشمله والقطع
 والقتل ونحوهما مما يوجب حدا
 أو تعزيرا وهو حسن وهي جمع جنائيات
 وجعت وان كانت مصدرا لتووعها
 كما سيأتى الى عمد وخطا وشبه عمد
 والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
 القصاص في القتل وأخبار كغيب
 الصبيحتين اجتنبوا السبع الموبقات
 قتل وما هن يا رسول الله قال الشريرة
 بالله تعالى والسحر

والجاء على صورة الكلب وقد يطير السحر في الهواء وهذا القول ضعيف عند أهل السنة وروى عن الشافعي أنه قال السحر يخل ويمرض وقد يقتل حتى أوجب القصاص على من قتل به وفي حاشية الرحاني على المصنف شارح السنوسية السحر لغة صرف الشيء عن وجهه واصطلاحاً من أوله النفوس الخبيثة أفعالا وأقوالا يترتب عليها أمور خارقة للعادة بتأثير الله عادة وله حقيقة عندنا واعتقاداً باحتماله كفر ولا يظهر إلا على يد فاسق ويلزم به القصاص اهـ بحروقه (قوله التي حرّم الله) أي حرّم الله قتلها بكل شيء إلا بالحق فلم يحرمه بل جوزه والحق يشمل القصاص والحد (قوله والتولى) أي الفرار ويوم الزحف أي يوم زحف الكفار على المسلمين والمراد التولى من غير مقتض له كزيادة العدو على ضعفنا (قوله المحصنات) أي الحرائر وقوله الغافلات أي البريات التي لم يقع منهن ما يقتضي القذف والد كور كالأبناث وقد نظمها بعضهم من الخفيف فقال

أكل مال اليتيم والشرل والسحر وأكل الربا وقذف المبرا
والتسولي بيوم زحف وقيل النفس سبع قدأ وبقت من تجرا

ونصف البيت التام من قتل (٢) وقوله تجرا أي تجاري على غيره بالمدح كورات (قوله وقتل الآدمي) مبتدأ خبره قوله من أكبر الكبائر وفيه بيان النفس في الحديث وما فيه القصاص في الآية وقال قل صوابه اسقاط لفظ من أخذ بما ذكره بعده فتأمل والمراد بالآدمي ما يشمل المسلم والكافر المعصوم وإن كان قتل المسلم أعظم من قتل الذي وقتل الذي أعظم من قتل المعاهد وأما الظلم من حيث الاقتيات على الإمام كقتل الزاني المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الإمام له بها فلا يكون كبيرة فضلا عن كونه من أكبر الكبائر كما تقدم عن ع ش (قوله ندا) بكسر النون ثم بالذال المهمل المشددة أي شريكاً وممثلاً أو نظيراً (قوله ولداً) ليس قيدا وقوله مخافة أن يطعم بفتح أوله أي يأكل وليس قيدا وإنما قيد به لما كلة قوله ولا تقتلوا أولادكم من أمدلاق نحن نرزقكم وإياهم قال بعضهم وإنما قيد بالولد تنقيحاً عما كان يقع في الجاهلية من قتل أولادهم خشية الفقر (قوله في خطر المشيئة) أي إن شاء عذبه وإن شاء سامحه أي في خوف المشيئة لأنه يمكن أن يشاء الله عذابه قال اللقاني

ومن يت ولم يتب من ذنبه * فأمره مقوض لربه

(قوله ولا يخلد عذابه) أي قاتل النفس أي سواء تاب أم لا (قوله تظاهرت) أي اجتمعت وتفقوت (قوله لا يموت إلا بأجله) أي فراغه (قوله والقتل لا يقطع الأجل) قال اللقاني وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

(قوله خلافاً للمعتزلة) عبارة شرح المقاصد وزعم كثير أن القاتل قد قطع عليه الأجل وأنه لو لم يقتل لعاش إلى أمد هو أجله الذي علم الله موته فيه لولا القتل (قوله القتل على ثلاثة أضرب) خص القتل بالذكور لأنه الغالب والأقوال أقسام تجري في القطع والجرح وإزالة المعنى وعبارة المنهج هي أي الجناية على البدن سواء أكانت مزهقة للروح أم غير مزهقة من قطع ونحوه ثلاثة عمد الخ أي لأربع لها بحكم الوجود والعقل (قوله وعمد خطا) بالاضافة ويقال له شبه عمد وخطأ شبه عمد وآخره عن العمد والخطا لا خفاء بها

وقتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات وقتل الآدمي عمداً بغير حق من أكبر الكبائر بعد الكفر فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله تعالى قال أن تجعل لله نداً وهو خلقك قيل ثم أي قال أن تقتل ولداً مخافة أن يطعم معك رواه الشيخان وتصح توبة القاتل عمداً لأن الكافر تصح توبته فهذا أولى ولا يتجتم عذابه بل هو في خطر المشيئة ولا يخلد عذابه إن عذب وإن أصرت على ترك التوبة ككسائر الكبائر غير الكفر وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها فالمراد بالخلود المكث الطويل فإن الدلائل تظاهرت على أن حصاة المسلمين لا بدوم عذابهم أو مخصوص بالمستحل كما ذكره عكرمة وغيره وإن اقتص منه الوارث أو عفا عنه على مال أو مجازاً فظواهر الشرع تقتضي سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما أفق به النووي وذكر مثله في شرح مسلم ومذهب أهل السنة أن المقتول لا يموت إلا بأجله والقتل لا يقطع الأجل خلافاً للمعتزلة فإنهم قالوا القتل يقطعه ثم شرع في تقسيم القتل بقوله (القتل على ثلاثة أضرب عمد خطا وخطا محض وعمد خطا)

(٢) قوله ونصف البيت التام الخ الظاهر النون الأولى من قوله النفس وهي الساكنة اهـ معجمه

من كل منهما شرح م ر ومن الخطا ما لورمى مهدرا فعمد قبل الاصابة تنزيلا لطر والعصمة منزلة طرقا صابة من لم يقصده ولم يبين في الخطا حكم الاكتم من كونها تقتل غالبا أولا حل (قوله وجه الحصر) أى عقلا (قوله عين المجنى عليه) أى ذاته (قوله كما تؤخذ هذه الثلاثة) أى ضابط هذه الثلاثة فهو على حذف مضاف (قوله هو أن يعمد) أى ذو أن يعمد بكسر الميم لأن القتل ليس نفس العمد فهو من باب ضرب وفي حاشية الزبائدي عن أبي ذر المغيرة عمد من باب علم اه لأنه من باب ضرب أكثر (قوله المقصود بالجناية) أى ولوم النوع ليدخل فيه رمية لجمع قصد اصابة أى واحد منهم بخلافه لقصد اصابة واحد منهم فرقا بين العام والمطلق إذا حكم في الأول على كل فرد مطابقة فكل منهم مقصود بجهة أو تفصيلا وفي الثانية على الماهية مع قطع النظر عن ذلك كما في شرح م ر قال شيخنا ولا حاجة لهذا القيد وهو قوله المقصود بالجناية بعد قوله أن يعمد أى يقصد لانه يغنى عنه قال الاجهوري بخلاف ما لو قصد عينه بالجناية فلو أشار لانه يسكن تخويفا سقطت عليه من غير قصد اتجه كونه غير عمد لانه لم يقصد عينه بالآلة قطعاً وان قال ابن العماد انه عمد يوجب القود (قوله بجراح ومثقل وسحر) الواو بمعنى أو (قوله ويقصد بفعلة قتله بذلك) لا حاجة اليه أو هو مضر لانه لو ضرب به بما يقتل غالبا فقتله كان عمدا وان لم يقصد قتله بذلك كما هو ظاهر ولهذا الوجه ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض دون الصحيح أو قصد تعزيره بما يقتل غالبا كان عمدا موجبا للقود مع ظهور أنه لم يقصد قتله بما ذكر سم * (فرع) * أو قدت امرأة ناراً وترك ولدها الصغير عندها وذهبت فقرب من النار واحترق بها فان تركته بموضع تعدبه مقصرة بتركه فيه ضمنتها والا فلا هكذا قاله بعض أهل اليمن وهو حسن سم (قوله عدواناً من حيث كونه من هقا للريح) هذان القيدان ليسا من حقيقة القتل العمدا من حيث أن الكلام في العمد الموجب للقود كما قاله بعض الشراح بقرينة كلام الشارح بعد فلا اعتراض على الشارح كما قرره شيخنا (قوله زلقت) بكسر اللام (قوله النادر) أى وما يستوى فيه الامر أن أى كونه يقتل وكونه لا يقتل (قوله كالوغر زابرة) أى ابرة الحياطة لا نحو مسلة فانها تقتل غالبا وبعبارة شرح م ر كغر زابرة بمقتل خلق أى أوفى بدن نحو هرم أو نحيف أو صغيراً أو كبيراً وهي مسمومة شرح م ر وقوله وهي مسمومة قيد في الكبيرة فقط كما قاله ع ش والرشيدي (قوله في غير مقتل) أى كورل والية أما بمقتل كدماغ وعين وخلق وخاصة واحليل ومثانة وعجان بكسر العين وهو ما بين الخصية والدبر فعمدا وان اتنى ألم وورم لصدق حده عليه نظر الخطر المحل وشدة تأثره (قوله ولم يعقها ورم) أى ولا تألم فان عقبها ذلك حتى مات فعمد فالعمد في صورتين غرزا بمقتل مطلقاً وغرزا بغيره وتألم حتى مات فان لم يظهر أثر ومات حالاً فشبّه عمد ولا أثر لغرزا فيما لا يؤلم بجلدة عقب لعلمنا بأنه لم يعت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم أو ألقي عليه خرقة غات شرح المنهج وقوله ورم ليس بقيد بل المدار على التألم وقوله بجلدة عقب ما لم يبلغ في الغرزا فان بالغ حتى أدخلها إلى اللحم الحى فإنه يقتل لانه عمد وقوله كمن ضرب بقلم كان الأولى أن يقول وخرج بما يتلف غالباً أو غير غالب ما لو ضرب به بقلم الخ ولو منعه البول فأتاها فإنه ان ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت المدة المذكورة فهو

وجه الحصر في ذلك أن الخاني ان لم يقصد عين المجنى عليه فهو الخطأ وان قصدها فان كان بما يقتل غالبا فهو العمد والافشيه عمد كما تؤخذ هذه الثلاثة من قوله (فالعمد المحض) أى الخالص هو (أن يعمد) بكسر الميم أى يقصد (الى ضرب به) أى الشخص المقصود بالجناية (بما يقتل غالبا) بجراح ومثقل وسحر (ويقصد) بفعلة (قتله بذلك) عدواناً من حيث كونه من هقا للروح كما في الروضة فخرج بقيد قصد الفعل ما لو زلقت رجلاً فوق وقع على غيره غات فهو خطأ ويقصد الشخص المقصود ما لورمى زيدا فأصاب عمراً فهو خطأ ويقصد الغالب النادر كما لو غر زابرة في غير مقتل ولم يعقها ورم ومات قلاً قصاص فيه وان كان عدواناً وبقيد العدوان القتل الجائر وبقيد حثية الازهاق للروح ما اذا استحق حرقة فيه قصاصاً فقد نصفين

فلا قصاص فيه وان كان عدوانا قال في الروضة (١٠٨) لانه ليس عدوانا من حيث كونه من هقا وانما هو عدوان من حيث انه عدل عن

الطريق * (فائدة) * يمكن
انقسام القتل الى الاحكام الخمسة
واجب وحرام ومكروه ومندوب
ومباح فالاول قتل المرتد اذا لم يتب
والحربي اذا لم يسلم او يعطى الجزية
والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث
قتل الغازي قريه الكافر اذا لم يسب
الله تعالى او رسوله والرابع قتله اذا
سب أحدهما والخامس قتل الامام
الاسير اذا استوت الخصال فانه مخير فيه
وأما قتل الخطا فلا يوصف بجلال ولا
حرام لانه غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو
كفعل المجنون واليهيمة (فيجب) في القتل
العمد لاني غيره كما سيأتي (القيود) أي
القصاص لقوله تعالى كتب عليكم
القصاص في القتلى الآية سواء أ مات
في الحال أم بعده بسراية جراحة وأما
عدم وجوبه في غيره فسيأتي وسمى
القصاص قودا لانهم يقولون الجاني
يجبل أو غيره الى محل الاستيفاء وانما
وجب القصاص فيه لانه بدل متلف
قتلين جنسه كسائر المتلفات (فان عفا)
المستحق (عنه) أي القود مجانا سقط
ولاديه وكذا ان أطلق العفو لاديه على
المذهب لان القتل لم يوجب الدية
والعفو اسقاط ثابت لاثبات معدوم
أو عفا على مال (وجب دية مغلظة)
كما ستعرفه فيما سيأتي (حالة في مال
القاتل) وان لم يررض الجاني لما روى
البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع
موسى عليه السلام تحتم القصاص
بحر ما وفي شرع عيسى عليه السلام
الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه
الامة وخيرها بين الامرين لما في الالزام
بأحدهما من المشقة ولان الجاني

كما لو منعه الطعام والشراب وان لم يربطه بل منعه بتهديد مثلا كان يمت قتلك فلا ضمان لانه
لم يحدث فعلا بحال عليه الهلاك فهو كما لو أخذ طعامه في مقارفة غات وينبغي أن من العمد
مالوا أخذ من العوام جزاءه مثلا بما يعتقد عليه في العوم وأنه لا فرق بين علمه بأنه يعرف العوم
أم لا ع ش على م ر وفي قل على الجلال فلوا أخذ نكحوا جراب من عائم عليه ففرق بينهما
ولم يرتضه شيخنا زى قال لانه كن أخذ طعامه في مقارفة قال بعض مشايخنا وقد يفرق والفرق
ظاهر لانه قادر في المقارفة أن ينتقل الى محل يجذب فيه ما يقبضه من الجوع وليس قادرا في الماء
أن ينتقل الى محل يقبضه من الغرق ولان من شأن الماء الاغراق وليس من شأن المقارفة الا هلاك
فتأمل ولو حبسه ولم يمنعه شيئا فترك الاكل خوفا أو حزنا والطعام عند مفات جوعا أو عطشا
أو حتف أنفه أي من غير سبب أو غير ذلك فلا ضمان وخرج بمنعه الطعام مالوا كان في مقارفة
وأخذ طعامه وشرابه فمات جوعا أو عطشا فلا ضمان لانه لم يحدث فيه صنعا كذا في الروضة
قال الاذرعى وهو متجه فيما اذا كان يمكنه الخروج منها فان كان لا يمكنه ذلك لاطولها أو لزماته
ولا طارقه فالتجبه وجوب القود قال بعضهم ولو فصل بين أن يعلم الاخذ مال المقارفة فيجب
القود وبين أن يجهل فيجب دية شبه العمد لكان متجها ام (قوله فلا قصاص فيه) وفيه
الدية ان كان في محل مؤلم فان كان في غير مؤلم بجلدة عقب فلا شيء فيه (قوله يمكن انقسام
القتل) أي العمد وشبه العمد كما يدل عليه قوله بعد وأما الخطأ الخ (قوله قتل المرتد)
وجوبه على الامام (قوله اذا استوت الخصال) أي القصداء ونسب الرق والقتل
(قوله لانه) أي المخطئ غير مكلف (قوله كتب عليكم القصاص في القتلى) مسمى
القتل قصاصا لان أولياء الدم يقصون أي يتبعون أثر القاتل (قوله بدل متلف) أي بدل
اتلاف متلف وقوله فتمين جنسه أي جنس اتلاف المتلف (قوله فان عفا المستحق) كلام المتن
شامل لما لو عفا مجانا أو أطلق مع أنه في ذلك لاشئ فذلك أصلح الشارح المتن بما فيه وقوله على
مال المراد به الدية بأن يقول عفو عن التود على الدية أما لو قال عفو عن الدية فله عفو فان عفا
عليه بعد عفو عنها ولو مترخيا وجبت وسواء كان العافي مجبور سفه أو فليس أو مريضا أو وارث
مديون لان الواجب التود عينا وليس في العفو عنه تضييع مال سم (قوله وكذا ان أطلق
العفو) نعم ان اختار الدية عقب عنده مطلقا وجبت سم (قوله والعفو اسقاط ثابت) وهو
القصاص لاثبات معدوم وهو الدية (قوله أو عفا على مال) وهو الدية ولو عفا بره بالكان
أولى وفي المنهج ولو عفا على غير جنسها أي الدية أو على أكثر منها ثبت ان قبل جان ذلك والا فلا
يثبت ولا يسقط القود (قوله مغلظة) ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلبة (قوله
وان لم يررض الجاني) غاية (قوله لما روى البيهقي الخ) هذا الحديث يدل على أن الواجب
أحدهما لا على التعيين فينا في وجوب القود أولا (قوله وخيرها بين الامرين) يتشظى أنه
من الواجب المخير مع أن الله لم يوجب أولا الا القود ويوجب بأن التحخير بالنظر لخيرة الوارث
لا بالنظر لابتداء فلا يجب الا القود (قوله لما في الالزام بأحدهما) أي الدية والقصاص
(قوله ولان الجاني) معطوف على قوله لخبر (قوله عن عضو) أي كيد واصله وظفوه
وشعره وقوله سقط كله أي كل القود ويشترط في تلك الاعضاء أن تكون متصلة فيكون من

محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه ولو عفا عن عضو من أعضاء الجاني سقط كله كما أن تطليق بعض المرأة تطليق لأكملها باب

ولوعنا بعض المستحقين سقط أيضا
وان لم يرض البعض الآخر لان القصاص
لا يتجزأ ويغلب فيه جانب السقوط
(والخطا المحض هو أن يقصد الفعل دون
الشخص كأن يرمى الى شئ) كشجرة
أو صيد (فيصيب) انسا (رجلا) أي
ذكر أو غيره (فيقتله) أو يرمى زيدا
فيصيب عمرا كما مر أو لم يقصد أصل الفعل
كان زلق فسقط على غيره فمات كما مر أيضا
(فلا قود عليه) لقوله تعالى ومن قتل
مؤمنا خطأ فمهر برقبته مؤمنة ودية
مسألة الى أهله فأوجب الدية ولم يتعرض
للقصاص (بل تجب دية) للآية
المدكورة (مخففة على العاقله) كما
ستعرفه في فصلها (مؤجلة) عليهم لانهم
يجهلون على سبيل المواساة ومن
المواساة تأجيلها عليهم (في ثلاث
سنين) بالأجاء كما حكاه الشافعي رضي
الله عنه وغيره (وعمد الخطا) المسمى
بشبه العمد (هو أن يقصد ضربه) أي
الشخص (بما لا يقتل غالبا) كسوط
أو عصا خفيفة ونحو ذلك (فيوت
بـ) فلاقود عليه (لقتل الآلة القتالة)
غالباً فونه بغيرها مصادفة قدر (بل
تجب دية مغلظة) لقوله صلى الله عليه
وسلم ألا أن في قتل عمدا الخطا قتل
السوط أو العصا مائة من الأبل
مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها
أولادها والمعنى فيه أن شبه العمد
متروك بين العمد والخطا فأعطى حكم
العمد من وجه تغليظها وحكم الخطا
من وجه كونها (على العاقله) لما في
الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قضى
بذلك (مؤجلة) عليهم كما في دية الخطا
* (تنبيه) * جهات تحمل الدية ثلاثة

باب السراية لا من بلب التعبير بالجزء عن الكل حتى لا يشترط الاتصال (قوله ولوعنا بعض
المستحقين سقط أيضا) حتى لو اقتصر بعض الورثة بعد عفو البعض اقتصر منه وان لم يعلم
بعضه لتقصيره في الجملة (قوله ويغلب) بالتشديد (قوله هو أن يقصد الفعل) فله
صورتان قصد الفعل وعدمه كلاهما مع عدم قصد الشخص (قوله رجلا) الرجل حقيقة
الذكر البالغ ولا حاجة لآخر اجماعه عن موضوعه بقوله أي ذكر (قوله أو غيره)
معطوف على رجلا (قوله زلق) بكسر اللام (قوله فسقط على غيره) وعدم قصده لا يمنع من
نسبته اليه (قوله ومن قتل مؤمنا خطأ) المراد بالخطا مقابل العمد الصادق بشبه العمد
واعلم أن المصدر اذا وقع جوابا للشرط واقترب بالفاء جرى مجرى الامر والتقدير هنا فليجتر رربة
(قوله مخففة) أي خمسة عشر وحقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت
مخاض وعشرون ابن لبون (قوله على العاقله) أي فالعاقله لا تحمّل الا الخطا وشبه
العمد ولا تحمّل عمدا ولا صلحا عن القود ولا اعترافا بالجناية روى ذلك عن ابن عباس نعم ان
صدقت العاقله المعتبرة بالجناية حملت عنه ولو كانت العاقله من الولاء أو بيت المال وهو الامام
اه مد (قوله على سبيل المواساة) أي الاحسان وان كانت واجبة لان الاتي بالواجب
محسن (قوله ومن المواساة) من تعليلية لما بعدها أي تأجيلها عليهم من أجل مواساتهم ففيه
الاطهار موضع الاضمار وحقه أن يقال ومن أجلها تأجيلها عليهم من الشارع (قوله المسمى
بشبه العمد) وجه تسميته بذلك أنه أشبه العمد في اعتبار القصد (قوله أو عصا
خفيفة) أي بحيث ينسب القتل اليها لا نحو قلم لانه موافقة قدر مد (قوله لفقد الآلة
القتالة) هذا ظاهر في قوى البدن أما لو كان طفلا أو هرما فإنه يكون من العمد لان الآلة
المدكورة تقتل من ذكر غالباً نظير ما قيل في الآية ا ج وعبرة شرح م ر ومن شبه
العمد الضرب بسوط أو عصا خفيفتين بلا نوال ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن المضروب نحيفا
ولم يقترب بنحو حر أو برد أو صغر أو لا فعمد كما لو خنقه فضعف وتالم حتى مات لصدق حتمه عليه
اه قال الشيخان ولو ضرب به اليوم ضربة وغدا ضرب به وهكذا حتى مات فوجهان لان الغالب
السلامة عند التفريق وقال المسعودي لو ضرب بدوقصد أن لا يندفسته فضر به ثانية ثم شقه
فضر به ثالثة حتى قتله فلا قصاص ولو ضرب زوجته بالسوط عشرا ولا فماتت فان قصد
في الشدء العدد المهلك وجب القصاص وان قصد تأديبها بسوطين أو ثلاثة ثم بدله فجاوز
فلا لانه اختلط العمد بشبهه اه سم (قوله فونه بغيرها الخ) الصواب اسقاطه لان
موافقة القدر هدر قل (قوله في قتل) خبر مقدم وقوله قتل السوط بدل من عمد الخطا
وقوله مائة اسم ان مؤخر وقوله في بطونها خبر مقدم وأولادها مبتدأ مؤخر (قوله والمعنى فيه)
كان الاولى تأخير هذا عن قوله على العاقله لانه دليل عليه والدليل يكون بعد المدلول (قوله
متروك) أي يشبه العمد من حيث قصد الفعل والخطا من جهة أن الآلة لا تقتل (قوله
مؤجلة) هو في كلام الشارح منصوب خبر لكون في قوله من وجه كونها ففيه تغيير اعراب
المتن (قوله جهات) لا يخفى أنه عنون بذكر الجهة الاولى ولم يعنون عن الاخيرتين بل أدخلهما
في الاولى وهذا غير لائق تأمل قل وهذا امر تبط بقوله تجب دية على العاقله فيقدم أولا

قربة وولاء وبيت مال لا غيرها كزوجية وقربة ليست بعصبة ولا القرية الذي لا عشيرة له فيدخل نفسه في قبيلة ليعتد منها الجهة الاولى عصبة الجاني الذين يرونه بالنسب أو الولاء اذا كانوا كورا مكلفين قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أعلم مخالفاً ان العاقلة العصبية وهم القرابة من قبل الاب قال ولا أعلم مخالفاً (١١٠) في أن المرأة والصبي وان أيسر الا يحملان شيئاً وكذا المعتوه عندي انتهى

واستثنى من العصبة أصل الجاني وان علا وفرعه وان سفل لانهم أبعاضه فكما لا يتحمل الجاني لا يتحمل أبعاضه ويقدم في تحمل الدية من العصبة الاقرب فالاقرب فان لم يقف الاقرب بالواجب بأن يبقى منه شيء وزع الباقي على من يليه الاقرب فالاقرب ويقدم من ذكر مدلل بأبوين على مدلل بأب فان لم يقف ما عليهم بالواجب فاعتق ذكر تلخبر الولاء لجهة كل حصة النسب ثم ان فقد المعتق أو لم يقف ما عليه بالواجب فعصبته من نسب غير أصله وان علا وفرعه وان سفل كما مر في أصل الجاني وفرعه ثم معتق المعتق ثم عصبته كذلك وهكذا ما عدا الأصل والفرع ثم معتق أبي الجاني ثم عصبته ثم معتق معتق الاب وعصبته غير أصله وفرعه وكذا أبداً وعقيق المرأة يعقله عاقلها ومعتقون في تحملهم كعتق واحد وكل شخص من عصبته كل معتق يحصل ما كان يحمله ذلك المعتق في حياته ولا يعقل عتيق عن معتقه كما لا يرثه فان فقد العاقل عن ذكر عقل ذوو الارحام اذا لم يتنظم أمر بيت المال فان انتظم عقل بيت المال فان فقد بيت المال فكله على الجاني بناء على أنها تلزمه ابتداء ثم تتحملها العاقلة وهو الاصح وصفات من يعقل خمس الذكورة وعدم الفقر والحسرية والتسكيف واتفاق الدين فلا تعقل امرأة ولا خنثى نعم ان بان ذكر اغرم حصته التي أذاها غيره ولا فقير ولو كسوبا ولا رقيق ولو مكاتباً ولا صبي ولا مجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه وبعقل يهودي عن نصراني وعكسه

الا قارب ثم الولاء ثم بيت المال ان انتظم (قوله قرابة) أي عصبته بدليل ما بعده (قوله ولا القرية) في نسخة ولا العبد قال شيخنا مر والاولى هي الظاهرة اه قلت بل الظاهر هي الثانية فقد قال في المصباح العديد الرجل يدخل نفسه في قبيلة ليعتد منها وليس له فيها عشيرة وهو عديد بني فلان ومن عدادهم بالكسر أي يعتد فيهم ولم يذكر القرية بمعنى مثل هذا أصلاً (قوله الجهة الاولى) لم يذكر الشارح الجهتين الاخيرتين الا في سلال كلامه (قوله أو الولاء) الاولى اسقاطه لان مرتبة متأخرة وسيأتي ذكره بعد (قوله ان العاقلة) أي في ان العاقلة الخ (قوله المعتوه) أي العبيط وهو ناقص العقل (قوله الاقرب فالاقرب) بدل من من في قول الشارح وزع الباقي على من يليه اه وهم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم كالارث اه مدابقي فيؤخذ من كل أخ موسر نصف دينار ومتوسط ربع دينار ولا شيء على الفقير فاذا لم يوف ثلث الدية أخذ من بينهم وهكذا فان لم يكن له عاقلة أو كانوا فقراء رجع الى القتلى (قوله وكذا أبداً) أي وكذا المذكورون ويكون الحكم المذكور من بعدهن أبداً شيخنا (قوله ومعتقون في تحملهم كعتق) فعليهم نصف دينار ان كانوا أغنياء والا فربعه ويوزع عليهم بحسب الملك لا الرأس فلو كان لامرأة ثلثا عبيد ورجل ثلث فأعتقاهم قتل وهما غنيان فعلى ولي المرأة كل خيها ثلثا نصف الدينار وعلى الرجل ثلثه فان اختلفا فلكل حكمه فان كان الرجل غنياً دون ولي المرأة فعليه ثلث نصف الدينار وعلى وليها ثلثا ربه أو عكسه فعليه ثلث ربع الدينار وعلى وليها ثلثا نصفه وهكذا قل وانظر لم كان الواجب على وليها دونها مع أنها المعتقة ويمكن الجواب بأن المرأة لا تتحمل أصلاً فليعزر (قوله كعتق) لان الولاء في الاولى لجميع المعتقين لان كل منهم وفي الثانية لكل من العصبه فلا يوزع عليهم توزعه على الشر كانه لا يورث بل يورث به شرح المنهج (قوله يحصل ما كان يحمله) فيحمل كل شخص نصفاً أو ربعاً كالمعتق ان كان المعتق واحداً وحمل ذلك اذا كانوا بصفته في الغنى والتوسط والابان كان المعتق غنياً وهم متوسطون فعلى كل منهم ربع دينار فقوله ما كان يحمله أي في الجملة (قوله وصفات من يعقل خمس) هي في الحقيقة سبعة الذكورة وعدم الفقر والحسرية والبلوغ والعقل واتفاق الدين وأن لا يكون أصلاً ولا فرعاً (قوله التي أذاها غيره) بأن كان الخنثى عماً فأخذنا من ابن العم ما كان يدفعه العم فان تبين كون العم ذكر ادفع لابن العم ما دفعه عنه (قوله وعلى الغنى) خرم مقدم ونصف دينار مبتدأ مؤخر وما بينهما اعتراض وقوله عشرين مفعول لملك وقوله فاضلا سال منها وذكر باعتبار المذكوراً وباعتبار كونها عدداً وقوله عما سبق في الكفارة وهو كفاية العمر الغالب لانها لا تجب الكفارة على شخص الا اذا كان يملك كفاية العمر الغالب (قوله اعتبارا بالزكاة) أي وانما اعتبرت العشرة دون أنقص منها اعتباراً بالزكاة لانها لا تجب في أقل منها (قوله من يملك) أي آخر السنة وبما ذكر علم أن من أعتق آخرها لم يجب عليه شيء وان كان موسراً قبل أو أيسر بعد الخ انظر شرح المنهج وقوله فاضلاً عما سبق له في الكفارة أي عن كفاية العمر الغالب (قوله أو قدرها) بالجر عطف على العشرين أي أو دون قدرها من الفضة (قوله وفوق ربع دينار) ثم يجمع الحاصل ويشتري به الواجب من الابل وهو ثلث الدية فان

كالارث وعلى الغنى في كل سنة من العاقلة وهو من يملك فاضلاً عما سبق له في الكفارة عشرين ديناراً أو قدرها اعتباراً بالزكاة زاد نصف دينار على أهل الذهب أو قدره دراهم على أهل الفضة وعلى المتوسط منهم وهو من يملك فاضلاً عما ذكر دون العشرين ديناراً أو قدرها وفوق ربع دينار اثلاثين فقير أربعين ديناراً أو ثلاثة دراهم لانه واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه والغنى الذي عليه نصف دينار

زاد المأخوذ من العاقلة على الواجب نقص منه بالقسط اه سم وان نقص المأخوذ عن
الواجب كل من يلى من أخذ منه وانظر هلا اكتفوا ربع دينار فقط ثم رأيت في شرح المنهج
مانعه وانما شرط كون الدون الفاضل عن حاجته فوق الربع لئلا يصير بدفعه فقيرا اه قال
سم حاصله أنهم اشترطوا أن يبقى معه شيء مما زاد على حاجته بعد دفع الربع حتى لا يكون
بعد الدفع فقيرا ولك أن تقول كان يجوز أن لا يشترط ذلك ويكون الفقير من لا يملك ربعا زائدا
عن حاجته والمتوسط من يملك ذلك ولا محذور في عوده بعد الدفع فقيرا انما المحذور أن يؤخذ
من فقير ولم يوجد سلما ذلك مع أن القاتل أن يقول وقعا فيما فر وامنه لأن المتوسط على كلامهم
صادق بمن ملك زيادة على حاجته ثلث دينار مثلا كما هو قضية التفسير المذكور ولا خفاء
في أن من ملك ذلك اذا دفع ربعا عاد فقيرا لانه بعد دفعه صار لا يصدق عليه أنه ملك زائدا عن
حاجته فوق ربع دينار فيكون فقيرا لانه لم يطل كونه متوسطا ومعلوم أنه ليس غنيا ويجب
أن يكون فقيرا اذا المراد بالفقير وغيره ما هو المعنى المصطلح عليه هنا قاتل (قوله الجناية)
أي بدل الجناية وقوله لانه أي البدل المقدر (قوله قدر ثلث دية) لعل هذا اذا لم تزد قيمته
على دية والا بأن كانت قدر ديتين أخذ قدر ثلث كل واحدة فالتأجيل لا يزيد على ثلاث سنين
كما لو قتل شخص رجلين فان كانت قيمته قدر ثلث الدية فمادونها أخذ في سنة م ر (قوله
والاطراف) أي ودية الاطراف لاجل قوله تؤجل ولا حاجة للتقدير فيما بعدها لانه مال فيؤجل
وقوله والاطراف مبتدأ خبره تؤجل يعني أنها تؤجل في كل سنة الخ فان كانت نصف دية
ففي الاولى ثلث وفي الثانية سددس اه شرح م ر (قوله والحكومات) هي واجبة
فيما لا مقداره ولا تعرف نسبتته الى مقدر وأروش الجناية واجبة فيما لا مقدر كالوضحة
أو عرفت نسبتته من مقدر يخرج قبل الموضحة كالسمحاق (قوله في كل) خبر مقدم وقدر
مبتدأ مؤخر (قوله سقط من واجب تلك السنة) أي لا شيء عليه بخلاف من مات بعدها
كما تقدم (قوله وشرائط وجوب القصاص) من القص وهو القطع ومنه المقص وقيل من
قص الاثر اذا تبعه لان المقص يتبع الجاني والتعبير هنا بالقصاص بعد التعبير عنه فيما سبق
بالقود لا فائدة اثنادهما اه شرح سم وهذه شروط في القاتل الرابع فانه شرط في المقتول
ومن شروطه أي القاتل أيضا أن يكون ملتزما للاحكام وأما قول الشارح الآتي والخامس
عصمة القتل فهذه شروط في القتل كما قرره شيخنا وعبارة المنهج أركان القود في النفس
ثلاثة قتل وقاتل وشرط فيه ما مر أي من كونه عمدا ظاهرا في القتل عصمة أي على قاتله
ثم قال وشرط في القاتل أمران التزام للاحكام ومكافأة حال جناية بأن لم يفضل قتله باسلام
أو أمان أو حرية كاملة أو أصلية أو سيادة وقوله عصمة دخل فيه أن لا يكون صائلا ولا قاطع
طريق لا يندفع شره الا بالقتل والافهوم معصوم وقوله وأمان أي بأن يقول له شخص انت تحت
أمانى وزاد بعضهم ضرب الرق على الاسير الوثني ونحوه وأجيب عنه بأن ضرب الرق عليه صبره
مالا للمسلمين وماله سم في امان فدخل في قوله وأمان اه برماوى (قوله في العمد) لبيان
الواقع لان القصاص لا يكون في غيره (قوله بالغاعاقلا) لو قال مكلفا لا غنى عن هذين الشرطين
ووقع السؤال عما لو تطور ولي في غير صورة آدمي وقتله شخص وعما لو قتل آدمي جنيها هل

وتحمل العاقلة الجناية على العمد لانه
بدل آدمي ففي آخر كل سنة يؤخذ من
قيمته قدر ثلث دية ولو قتل شخص رجلين
مثلا ففي ثلاث سنين والاطراف كقطع
اليدين والحكومات وأروش الجنابات
تؤجل في كل سنة قدر ثلث دية كاملة
وأجل دية النفس من الزهوق وأجل
دية غير النفس كقطع يد من استبداه
الجناية ومن مات من العاقلة في أثناء
سنة سقط من واجب تلك السنة
(وشرائط وجوب القصاص) في العمد
(أربعة) بل خمسة كما ستعرفه الاول
(أن يكون القاتل بالغاً) والثاني أن
يكون (عاقلاً)

قوله تطور هو بالطاء في نسخة المؤلف
وهكذا فيما بعده ولعله بالصاد اه معجبه

فلا قصاص على صبي ومجنون لرفع القلم عنهم (١١٢) وتضمنهما متعلقهما ما اتفاه من خطاب الوضع فتجب الدية في مالهما (تنبيه) محل

عدم ايجابه على المجنون اذا كان جنونه مطبقا فان تقطع فله حكم المجنون حال جنونه وحكم العاقل حال افاقته ومن لزمه قصاص ثم جن استوفى منه حال جنونه لانه لا يقبل الرجوع ولو قال كنت يوم القتل صبيا أو مجنونا وكذبته ولي المقتول صدق القاتل بيمينه ان أمكن الصبا وقت القتل وعهد الجنون قبله لان الاصل بقاؤهما بخلاف ما اذا لم يمكن صباه ولم يعهد بجنونه والمذهب وجوب القصاص على السكران المتعدي بسكره لانه مكلف عند غير النوروى ولئلا يؤدي الى ترك القصاص لان من رام القتل لا يهجز أن يسكر حتى لا يقتص منه وهذا كالمستثنى من شرط العقل وهو من قبيل ربط الاحكام بالاسباب والحق به من تعدي بشرب دواء يزيل العقل أما غير المتعدي فهو كالمعتوه فلا قصاص عليه ولا قصاص ولا دية على حربي قتل حال حراسته وان عصم بعد ذلك باسلام أو عقد ذمة لما تواتر من فعله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده من عدم القصاص من أسلم كوحشي قاتل حرة ولعدم التزامه الاحكام (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والد للمقتول) فلا قصاص يقتل ولد للقاتل وان سفل لخبر الحاكم والبيهقي وصحاحهم لا يقاد للابن من أبيه ولرعاية حرمة ولانه كان سببا في وجوده فلا يكون هو سببا في عدمه * (تنبيه) * هل يقتل بولده المنفي باللعان وجهان ويمجريان في القطع بسرقة ماله وقبول شهادته له قال الأذري والاشبه أنه يقتل به مادام مصر على النفي انتهى والاوجه أنه لا يقتل به مطلقا للشبهة كما قاله غيره ولا قصاص للوالد على الزاد كأن

يقتل به أولا فالجواب أن يقال ان علم القاتل حين القتل أن المقتول ولي تطور في تلك الصورة قتل به والا فلا قود ولكن تجب فيه الدية كما لو قتل انسانا ينظمه صيدا هذا في الاول وكذا في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشوبري أن الآدمي لا يقتل بالجنى مطلقا أقول وهو الاقرب لعدم معرفتنا أحكام الجن وعدم خطا بنا بتفاصيل أحكامهم عس على مر وعبرة البرماوى خرج الجنى فانه لا يقتل به اذا قتله وان كانوا مختاطبين بفروع الشريعة لانه لا تعلم تفاصيل تكاليفهم ولم ينقل لنا عن الشارع أنه قال من قتل جنيا قتل به ولا شيء في قتله من لزوم الدية والكفارة اه وظاهره ولو تحقق اسلامه وتحققت المكافاة ولا يخفى ما فيه من البعد اه (قوله فلا قصاص على صبي) ومثله النائم والمغمى عليه والسكران سم (قوله محل عدم الجنابة) أى موجبها وهو القصاص (قوله لانه) أى القصاص لا يقبل الرجوع أى لا يقبل الرجوع فيه فيما اذا ثبت باقرار أى واذا كان لا يقبل الرجوع فيستوى في استيفائه حالة الصحة والجنون بخلاف ما يقبل الرجوع فيه كالزنا الثابت بالاقرار فلا يستوفى حذنه في حالة الجنون لانه لو كان صا حيا تار بما رجع قتره شيخنا فهو وجوب عن سؤال حاصله هلا انتظرنا افاقته لعله يرجع عن الاقرار بالقتل فيسقط فأجاب بأنه لا يقبل الرجوع فلا فائدة في الانتظار أى بخلاف حد الزنا اذا جن بعد الزنا فانه ينتظر لعله يرجع فيسقط عنه لانه يقبل الرجوع (قوله وعهد الجنون) أى سبق له جنون وقوله بقاؤهما أى الصبا والجنون (قوله ولئلا يؤدي) أى عدم وجوب القصاص على السكران بناء على أنه غير مكلف اه عشاوى (قوله لان من رام) أى أراد القتل وقوله لا يهجز أى لو قلنا السكران لا يقتل اذا قتل لا يتخذ السكر ذريعة (قوله وهذا كالمستثنى) لم يجعله مستثنى حقيقة لان العقل موجود فيه غاية الامر أنه مغفل بسبب السكر (قوله وألحق به الخ) هذا من باب الحاق الاعلى بالادنى اذهبنا فيه ازالة للعقل بالكلية بخلاف السكر شيئا وسكت الشارح عن المغمى عليه والنائم والقياس لا قصاص عليهما ووجوب دية عمد في مالهما اه قل على الجلال وبرماوى (قوله وان عصم) غاية (قوله لما تواتر من فعله) أى صديقه وعادته وحالته (قوله والدا) أى من النسب بخلاف الاب من الرضاع وهذا مما فارق فيه حكم الرضاع النسب وان كان الوالد كافرا والولد مسلما كما قاله سم فلو حكم حاكم بقتل والد بولده نقض حكمه الا ان أفتخذه وذبحه كالبهيمة ولو حكم حاكم بوجوب القصاص في هذه الحالة فلا نقض لنا حينئذ بخلاف حكمه بقتل المسلم بالكافر أو الحر بالرقيق فلا ينقض والمراد بالوالد كل من له ولادة وان علوا ولو أثنى من جهة الأم اه زى وقوله أولا فلا نقض لنا حينئذ أى رعاية لمالك القاتل بأنه يقتل فيه حينئذ (قوله فلا يكون هو سببا في عدمه) اعترض بأن الوالد لو اقتص منه كان هو الذى تسبب في عدم نفسه بقتله ولده فالولد حينئذ لا يكون سببا وأجيب بأن الوالد سبب بعيد اذ لولا لم يحصل قتل الاب اياه فقد تحقق كونه سببا في عدم أبيه سم (قوله بسرقة ماله) أى مال الولد (قوله والاشبه أنه يقتل به) ضعيف وقوله والاوجه أنه لا يقتل به مطلقا معتد (قوله ولا قصاص للولد على الوالد) الفرق بين ذلك والذي في المتن ان الذى في المتن الجنابة على الابن مباشرة وهنا الجنابة على مال الولد فيه حتى كزوجة الاب في المثل الاول وزوجة الابن في الثاني وأبى زوجة

فورث بعضه ولده كأن قتل أباً وزوجته ثم ماتت الزوجة وله منها ولد لأنه إذا لم يقتل بجنايته على والد فلان لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى وأفهم كلامه أن الولد يقتل بكل واحد من والديه وهو كذلك بشرط التساوي في الاسلام والحرية إلا أنه يستثنى منه المكاتب إذا قتل أباه وهو يملكه فلا يقتل به على الأصح في الروضة ويقتل المحارم بعضهم ببعض (١١٢) ويقتل العبد بعبد ولده (و) الرابع (أن لا يكون

المقتول أنقص من القاتل بكفر أو ورث أو حر من فيه رق أو معصوم بالاسلام زانياً محصناً فلا قصاص حينئذ يخرج بتقييد العصمة بالاسلام المعصوم بجزية كالذمي فإنه يقتل بالرأى المحسن وبذمي أيضاً وإن اختلفت ملتتهما فيقتل يهودي بنصراني ومعهده ومستأمن ومجوسي وعكسه لأن الكفر كله مله واحدة من حيث أن النسخ شمل الجميع فلو أسلم الذمي القاتل لم يسقط القصاص لتكافؤهما حال الجناية لأن الاعتبار في العقوبات بحال الجناية ولا نظر لما يحدث بعدها ويقتل رجل بامرأة وخنثى كعكسه وعالم بجاهل كعكسه وشريف بخسيس وشيخ بشاب كعكسهما والخامس عصمة القليل بإيمان أو أمان كعقد ذمة أو عهد لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وقوله تعالى وإن أحد من المشركين استجاركم الآية فيهدر الخري ولوصيا و امرأه وعبد لقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ومرتد في حق معصوم خبر من بدل دينه فاقتلوه وإن حصن قتله مسلم معصوم كما مر لاستيفائه حد الله تعالى سواء أثبت زناه بأقراره أم بينة ومن عليه قود لقاتله لاستيفائه حقه ويقتل قن ومدير ومكاتب وأتم ولد بعضهم ببعض وإن كان المقتول لكافر والقاتل مسلم ولو قتل عبداً لم يمتق القاتل فكحدوث الاسلام لذمي قتل وحكمه كما سبق ومن بعضه حر

الأب في الثالث (قوله فورث بعضه ولده) بعضه مفعول مقدم وولده فاعل مؤخر (قوله أباً وزوجته) أي زوجة نفسه (قوله ثم ماتت الزوجة) فيه أن زوجها هو قاتل أبيها يرثها أيضاً مع ولدها فسقوط القصاص عنه لكونه ورث بعضه لكون ولده ورث بعضه إلا أن يصور بما إذا قام به مانع من الارث ولو رجع الضمير في زوجته للابن لم يلزم عليه ما ذكر فهو الأولى (قوله فلان لا يقتل) مبتدأ منسبك من أن والفعل وقوله أولى خبر أي فلقد قتلته أولى (قوله إلا أنه يستثنى منه المكاتب) إذا ملك أباه الرقيق ثم قتله فإنه لا يقتل فيه وهذا الاستثناء صوري لأن عدم قتله لكونه سيداً والسيد لا يقتل بعبد ولهذا لو كان أبوه الرقيق يملو كالغيره وقتله فإنه يقتل به لتساويهما في الرقة ولذلك قيد الشارح بقوله وهو يملكه (قوله ويقتل العبد) أي الولد إذا كان عبداً وقتل عبداً والديه يقتل به اهـ مد (قوله فإن كان) أي المقتول أنقص من القاتل (قوله ومعهده) عطف على قوله وبذمي ولا يظهر عطفه على نصراني لأنه لا يفيد اختلاف الملة مع أن الكلام فيه (قوله ومجوسي) أن كان معقوداً له جزية أو كان معاهداً أو مستأمناً فهو داخل فيما قبله وإن كان غير هؤلاء فهو حربي فلا يظهر عطفه قاتل (قوله من حيث أن النسخ) أي نسخ شريعة نبينا (قوله لم يسقط القصاص) لكن لم يقتص حينئذ إلا الامام بطلب الوارث ولا يفوضه للكافر حذراً من تسليط الكافر على المسلم سم قلت ومحل ما لم يسلم فإن أسلم فوض اليه كما دل عليه التعليل زى (قوله ويقتل رجل بامرأة) تفرع على منطوق الشرط وما تقدم تفرع على مفهومه (قوله والخامس عصمة القليل) هذا مكرر مع قوله فيما تقدم أو هدر دم فكان الأولى إسقاطه كما قرره شيخنا (قوله ومرتد في حق معصوم) أما في حق مثله فيقتل به ولو قتل مرتد مثله خطأ أو شبهه عد أو عدا وعنى على مال لم يجب شيء اهـ سم قلت لأنه مستحق القتل بكل حال لا هداره اهـ اج وعبارة ع ش على م ر قوله ومرتد في حق معصوم وزان محصن أما لو قتل مرتد تارك صلاة بعد أمر الامام أو قاطع طريق أو زانياً محصناً فإنه يقتل به وبقتل قاتله على حد قتله قصاصاً (قوله مسلم معصوم) فإن قتله ذمي أو مرتد قتل أو قتله زان محصن مثله قتل به أيضاً (قوله لاستيفائه حد الله) يؤخذ منه أن محل عدم قتل المسلم به إذا قصد بقتله استيفاء الواجب عليه أو أطلق بخلاف ما إذا قصد غير ذلك لأنه صرف فعله عن الواجب ويحتمل الأخذ باطلاقهم ويوجه بأن دمهما كان مهدر الم يؤثر فيه الصارف اهـ زى وعبارة قل قوله لاستيفائه حد الله أي في الواقع وإن لم يعرفه أو يقصده (قوله ومن عليه قود لقاتله) أي ويهدر من عليه الخ فهو معطوف على قوله الحربي (قوله وإن كان المقتول لكافر) غاية (قوله ومن بعضه حر) مبتدأ وقوله لا قصاص عليه خبر وما بينهما اعتراض (قوله لأنه لا يقتل) يصح قراءته بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول (قوله بل قتله جميعه) يقرأ مصدر امر فوعاولة فقط جمعه منصوب مفعول للمصدر ويكون من إضافة المصدر للفاعل ويصح جز جميع بدلاً من الضمير ويكون المصدر على هذا من إضافة المصدر للمفعول وفي نسخة بل قتل جميعه بلاهاء (قوله ولا تجبر فضيلة الخ) لاحاجة اليه لأنه معلوم من قوله والفضيلة الخ (قوله وتقتل الجماعة الخ) جواب عن سؤال حاصله عرفنا مما تقدم أن القود ثبت للواحد على الواحد وهل

لو قتل مثله سواء أزدت حرية القاتل على حرية (٢٩ ح) المقتول أم لا لا قصاص لأنه لا يقتل البعض الحر البعض الحر وبالرقيق الرقيق بل قتله جميعه بجميعه حرية ورقاتاً شائعاً يلزم قتل جز حرية بجز رق وهو ممنوع والفضيلة في شخص لا تجبر النقص فيه ولهذا لا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي لأن المسلم لا يقتل بالذمي والحر لا يقتل بالعبد ولا تجبر فضيلة كل منهما أنقصه (وتقتل الجماعة) وإن كثروا (بالواحد)

وان تفاضلت جراحاتهم في العدد
والفحش والارش سواء أقتلوه بمعدن
بغيره كان القوم من شاهق أو في بحر
لما روى مالك أن عمر رضي الله عنه قتل
تقرا خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة
أي حيلة بأن يخذع ويقتل في موضع
لا يراه فيه أحد وقال لوتمالا أي اجتمع
عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا
ولم ينكر عليه أحد فصار ذلك اجاعا
ولأن القصاص عقوبة يجب للواحد
على الواحد فوجب للواحد على الجماعة
كذلك القذف ولأنه شرع لحقن الدماء
فلو لم يجب عند الاشتراك لكان كل
من أراد أن يقتل شخصا استعان بأخر
على قتله واتخذ ذلك ذريعة لسفك الدماء
لأنه صار آمن من القصاص وللولى
العفو عن بعضهم على الدية وعن
جميعهم عليها ثم إن كان القتل بجراحات
وزعت الدية باعتبار عدد الرؤس لأن
تأثير الجراحات لا ينضب وقد تزيد نكابة
الجرح الواحد على جراحات كثيرة وإن
كان بالضرب فعلى عدد الضربات لأنها
تلاقي الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت
بخلاف الجراحات ومن قتل رجعا مرتبا
قتل بأولهم أو دفعة فبالقرعة والباقي
الديات لتعذر القصاص عليهم فلو قتله
غير الأول من المستحقين في الأولى أو غير
من خرجت قرعته منهم في الثانية عصى
ووقع قتله قصاصا والباقي الديات لتعذر
القصاص عليهم بغير اختيارهم ولو قتلوه
كلهم أساؤا ووقع القتل موزعا عليهم
ورجع كل منهم بالباقي لهم الدية (وكل
شخصين جرى القصاص بينهما في النفس)
بالشروط المتقدمة (يجرى بينهما)
لقصاص أيضا (في قطع الأطراف)
وفي الجرح المقدركم كالموضحة كما سيذكره
المصنف

ثبت للواحد على الجماعة أولا فأجاب بأنه تقتل الخ والقول ليس قيدا بل مشله قطع الطرف
والجرح المقدركم وإن لم يعانى (قوله والارش) أي لو فرض أننا أخذنا منهم أروشا من غير
قتلهم (قوله سواء أقتلوه بمعدن الخ) حاصل ذلك أنهم إذا أقتلوه من شاهق جبل أو في ماء
أو نار قتلوا مطلقا أي سواء تواطوا أولا وأما إذا قتلوه بجراحات أو ضربات فيفصل فإن كان
فعل كل يقتل لو انفرد قتلوا مطلقا أيضا وإن كان فعل كل لا يقتل لو انفرد لكن لا يدخل في القتل
فيفصل فإن تواطوا قتلوا والافلا يقتلون وتجب الدية وكل ذلك إذا كان فعل ~~كل~~ لا يدخل
في القتل كما تقدم فإن كان خفيقا لا يؤثر أصلا فصاحب ذلك الفعل لا يدخل له لاقى قصاص
ولادية وأما إذا كان فعل بعض يقتل لو انفرد وفعل بعض لا يقتل لو انفرد لكن لا يدخل في القتل
في الجملة فلكل حكمه فصاحب الأول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل إن تواطوا والافلا
يقتل وتجب حصته من الدية على التفصيل الآتي (قوله برجل) واسمه أصيل وسبب قتله
زوجة أبيه اه عني (قوله غيلة) بكسر أوله والاعتبال الأخذ على غيلة اه شوبري
(قوله بأن يخذع) الأولى أن يخذعوه ويقتلوه في موضع لا يراهم غيرهم اه قل ويجب
بأنه تفسير للقتل غيلة من حيث هو (قوله لوتمالا) مهموز قال في المصباح تمالوا على
الامر اجتمعوا وتعاونوا عليه (قوله صنعاء) خصها بالذكر لأن القتلتين كانوا منها عس
قال في التقرير صنعاء بلد من قواعد اليمن والاكثفها المدة (قوله وللولى العفو عن بعضهم
على الدية) أي باقية أي وقتل البعض الآخر لأنه إذا قتل البعض لم يأخذ من البعض الآخر
الابالقسط وعبارة سم وللولى قتل بعضهم وأخذ باقي الدية من الباقي وله الاقتصاص على أخذ
الدية من الجميع وتوزيع الدية في الحاليين على عدد رؤسهم لا على عدد الجراحات في صورتها اه
(قوله على الدية) الأولى بخصته من الدية وعبارة المنهج بخصته وهي ظاهرة (قوله ثم إن
كان القتل) راجع لكل من العورتين قبله وقوله وزعت الدية أي كلاً وبعضا في الثانية
توزع كل الدية وفي الأولى توزع حصته من عني عنه (قوله وإن كان الخ) عبارة المنهج ولو ضربوه
بسياط فقتلوه وضرب كل منهم لا يقتل قتلوا إن تواطوا والافلا دية تنجب عليهم باعتبار عدد
الضربات اه وقوله وضرب كل منهم لا يقتل أي لو انفرد أي وجموعهما يقتل غالباً وقوله فالدية
أي دية عمد اه (قوله فعلى عدد الضربات) أي حيث اتفقوا على عددها فإن اتفقوا على
أصل الضرب واختلفوا في عددها أخذ من كل المتيقن ووقف الامر فيما بقي إلى الصلح اه
عش على مر (قوله ومن قتل رجعا) هذا عكس ما في المتن (قوله فبالقرعة) وإنما
ينجب القرعة عند التنازع فإن رضوا بتقديم واحد منهم جازولهم الرجوع إلى القرعة ولو أقر
بسبق بعضهم اقتص منه وليه ولغيره تخليفه ان كذبه اه برماوى (قوله فلو قتله الخ)
جواب لغز هولنا قاتل وهو ولى المقتول لا يستحق دم المقتول لا يقتل به مع المكافأة ولم يأثم
القاتل بذلك ثم القتل ولم يمت قتل ذلك المقتول اه (قوله ولو قتلوه كلهم) أي قتله أو لياؤهم
(قوله بالباقي له من الدية) فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حصته وله ثلث الدية تشرح المنهج
(قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس) بأن وجدت الشروط السابقة فهذا بمنزلة
قوله والشرايط المتقدمة في النفس معتبرة في قصاص الأطراف مع زيادة (قوله وفي الجرح)

وفي إزالة بعض المنافع المضبوطة كضوء العين والسمع والشم والبطش والذوق قال في الروضة لان لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في ابطالها (وشرائط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشروط) الخمسة (المذكورة) في قصاص النفس (اثنان) الاول (الاشترائك) في الاسم الخاص (رعاية للمماثلة) (اليعني باليمنى واليسرى باليسرى) فلا تقطع (١١٥) يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما ولا حادث بعد

الجنائية وجود قلوب قلع سناليس له مثلها فلا قود وان ثبت لمثلها بعد وخروج بقيد الاسم الخاص الاشتراك في البدن فلا يشترط في قطع الرجل بالمرأة وعكسه والذمى بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس فيهما قاله في الروضة (و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين) أى الجنائى والجنائى عليه (شلى) وهو يمس في العضو بيطل عمله فلا تقطع صحبة من يداً ورجل بشلاء وان رضى به الجنائى أو شلت يده أو رجلاه بعد الجنائية لا تنفاه المماثلة فلو خالف صاحب الشلاء وفعل القطع بغير اذن الجنائى لم يقع قصاصا لانه غير مستحق بل عليه ديةها وله حكومة يده الشلاء فلو سرى القطع فعليه قصاص النقص لتقويتها بغير حق وتقطع الشلاء بالشلاء اذا استويا في الشلل أو كان شلل الجنائى أكثر ولم يخف نزف الدم والا فلا قطع وتقطع الشلاء أيضا بالصحة لانها دون حقه الا أن تقول أهل الخبرة لا يقطع الدم بل تنفتح أنفوا العروق ولا تستبجسم النار ولا غيره فلا تقطع بها وان رضى الجنائى كائن عليه في الأم حذر من استيفاء النفس بالطرف فان قالوا يقطع الدم وقنع بهامستوفيا بأن لا يطلب أرشاً للشلل قطعت لاستوائهما في الحرم وان اختلفا في الصفة لان الصفة المجردة لا تقابل بمال وكذا لو قتل الذمى بالمسلم والعبد بالحر لم يجب لفضيلة الاسلام والحريته شئ ويقطع عضو سليم بأعسم وأعرج اذ لا خلل في العضو والعسم بهملتين مقتوحين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد ولا أثر

المقدر أشار الشارح بذلك الى أن الاطراف ليست قيديا والمراد بالمقدر المنضبط الذي يؤمن معه الزيادة على المستحق لانه لو اريد ذلك دخلت الهاشمة والمنقلة والمأمومة والجانقة والدامغة فان لها أرشاً مقدرا اذا كانت في الرأس أو الوجه وتخرج الموضحة في غير الرأس والوجه فانه لا أرش لها مقدرا فلا يصح ذلك فتعين أن المراد بالمقدرة المنضبطة وذلك الموضحة لا غير سواء كانت في الوجه أو الرأس أو غيرهما قال الكافي استقصائية والحاصل أن الموضحة فيها القصاص في أى محل كان وأما كونها فيها نصف عسر دية صاحبها الخاص بما اذا كانت في الرأس أو الوجه ففيها الارش المقدر فيها كما هو معلوم من محله وأما اذا كانت في غير الوجه والرأس ففيها حكومة وهذا في الجروح بعد الموضحة وأما التي قبل الموضحة من الدامية والدامغة والباضعة فان عرفت نسبتها الى الموضحة ففيها الاكثر من حكومة ونسبة الارش للموضحة والا فحكومة وهذا اذا كانت في الرأس أو الوجه أما في غيرهما ففيها حكومة ولو عرفت نسبتها من الموضحة (قوله كضوء العين) بأن أعما مع بقاء الخدقة (قوله وشرائط وجوب القصاص) المراد به الجنس أو ما فوق الواحد بدليل الاخبار (قوله بعد الشروط) أى غير الشروط الخمسة أى بالنظر لما زاده الشارح والافالذى قاله المصنف فيما تقدم أربعة وهذا يقيد أن شروط القصاص في النفس شروط له في الطرف وزاد عليها اثنين وصح الاخبار به عن شرائط لانه أرديها بالجنس أو أطلق الجمع على اثنين مجازاً أو حقيقة على قول اه رجائى (قوله اليمنى باليمنى) نائب فاعل لمحذوف تقديره فتقطع اليمنى الخ (قوله فلا تقطع يسار يمين) أى لا يجوز ذلك ولا يعتد به وان تراضى عليه فلا يقع قصاصا وفي المقطوعة بدلا لدية دون القصاص نعم التراضى المذكور يتضمن العفو عن القصاص فتجب الدية برماوى والباء في قوله يمين داخله على الجنائى عليه وكذا فيما بعده (قوله في البدن) أى في اسمه أو وصفه كما يؤخذ من أمثله قبل ونسخة البدل أى الدية (قوله أى الجنائى) لعل النسخة للجنائى بلامين أو كلامه على حذف مضاف أى طرف الجنائى الخ تأمل (قوله أو شلت) بفتح أوله قال في الصباح شلت يده شللا من باب تعب اه وأصله شلت بكسر اللام الاولى ثم أدغمت احدى اللامين في الاخرى وقوله يده أى الجنائى (قوله لا تنفاه المماثلة) أى حال الجنائية (قوله بغير اذن الجنائى) ليس يقيد بل مثله ما اذا أذن له في قطعها قصاصا وأما اذا أذن له في القطع وأطلق فقد استوفى حقه ولا يلزمه شئ وان مات الجنائى بالسراية لانه أذن له في القطع اه م د (قوله الا أن تقول أهل الخبرة) أى اثنان منهم ومثل ذلك ما لو شكت في انقطاعه لتردهم أو فقدهم كما هو ظاهر خلافا لما توهمه عبارة فلا يقطع بها وان رضى الجنائى اه شرح التحفة (قوله بجسم) أى كى النار (قوله قالوا) أى أهل الخبرة (قوله وقنع) بكسر النون يقال قنع يقنع ففتح عينهما اذا سأل وكلم يعلم اذا رضى بمارزقه الله اه شوبرى والحاصل أن قنع كسأل لفظا ومعنى وقنع كرضى وزنا ومعنى (قوله وان اختلفا في الصفة) أى السلامة وهذا غاية (قوله تشنج) أى يمس (قوله لخضرة اظفار) أى لا أثر لذلك حيث كان لغير آفة ولم يجب الظفر اه ج (قوله وتقطع ذاهبة الاظفار) أى بأن كانت من غير اظفار خلقة وقوله بسايتها بان قطع السليمة وقوله دون عكسه بأن قطع الذاهبة الاظفار (قوله

في القصاص في يداً ورجل لخضرة اظفار أو سوادها لانه علة أو مرض في الظفر وذلك لا يؤثر في وجوب القصاص وتقطع ذاهبة الاظفار بسليمتها لانها دونها دون عكسه لان الكامل لا يؤخذ بالنقص والد كرحمة وشلاء كالد صحة وشلاء

والذكر الاثني (لوحذف الذكر لكان أولى وعبارة المنهج ويؤخذ عضواً شل من ذكر أريد
 أو غيرهما بأشل مثله أو دونه شللاً اه وقوله مثله أو دونه أي أن العضو المجنى عليه مثل عضو
 الجنائي في الشلل أو دونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجنائي
 دونه وقاعدة الباب أن يؤخذ الناقص بالزائد لا بعكسه كما ذكره في صورة العكس بقوله أي
 لا يؤخذ أشل بأشل فوقه أي فوقه شللاً بأن كان عضو المجنى عليه أكثر شللاً من عضو الجنائي
 فيكون عضو الجنائي أسلم فلا يؤخذ بالناقص (قوله وأنف جميع النسم) أي لأن الشم ليس في
 الأنف وكذا السمع ليس في الأذن وهاتان مستثنيتان من قولهم الكامل لا يؤخذ بالناقص أي
 الأهاتين (قوله ولا تؤخذ عين صحيحة بمقدقة عيباء) لأن الصحة فيها الدية بخلاف المقدقة
 العيباء فيها حكومة وهكذا الخ (قوله نعم إن أمكن) أي بأن كان أصل الجنائية بمنشار فتشتر
 سن الجنائي بمنشار يقول أهل الخبرة فإن لم يمكن فلا قصاص ويجب الأرض ع ش (قوله منغور)
 ليس قيد بل المدار على كون المجنى عليه غير منغور سواء كان الجنائي منغوراً أولاً وعبارة شرح
 المنهج ولو غير منغور (قوله سن كبير) لو قال سن غير منغور لكان أنصراً وأولى قل
 والحاصل أن القالع والمقلوع أما منغوران أو غير منغورين أو القالع غير منغور فقط أو عكسه
 فهذه أربعة وعلى كل إما أن يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغيراً دون الآخر فهي ست
 عشرة صورة وحكمها أن غير المنغورين يتظر فيه العود وأن المنغور لا يتظر فيه ذلك اه برماوى
 وقل (قوله أسنانه) أي الأحده (قوله ومنها) أي من الرواضع أي والحال أن المقلوعة
 من الرواضع والرواضع هي الأربع الثنايا اثنان من فوق واثنان من تحت فتسمية غير هارواضع
 مجاز للمجاورة قال في شرح الشافية واعلم أن الأسنان أربعة أقسام ثنايا وهي الأسنان المتقدمة
 اثنان فوق واثنان تحت ورابعيات بفتح الراء وتحقيف الباء وهي الأربع خلفها وهي مع الثنايا
 للقطع وأنياب وهي أربع أخرى خلف الرباعيات والبقية وهي عشرون في الغالب أضراس
 فترا الضواحل وهي أربعة من الجانبين ثم الطواحين اثناعشر من الجانبين ثم النواجير من كل
 جانب ثنتان واحدة من فوق وأخرى من تحت ويقال لها أضراس الحلم وضرس العقل اه
 وقوله اثنان فوق أي متلاصقتان وكذا يقال في قوله واثنان تحت وقوله والأربع خلفها
 أي ثنتان فوق واحدة جهة اليمنى وأخرى جهة اليسرى وثنتان أسفل كذلك وكذا يقال فيما
 بعده اه (قوله فلا تخمان في الحال) فإن مات قبل بيان الحال فلا أرض لأن الطاهر عودها لو عاش
 والأصل براءة الذمة نعم تجب له حكومة شرح المنهج (قوله لانهم تاعدو غالباً) لم يتطروا
 في الموضحة إلى ذلك فأوجبوا القصاص وإن غلب الالتحام حل فإن عادت خضراء أو سوداء
 فلا قود لكن تجب حكومة (قوله المنبت) بفتح الميم والباء الموحدة على القياس ويجوز
 كسر الموحدة سماعاً كما في المصباح (قوله وجب القصاص) فإن مات قبل القصاص اقتصر
 الوارث أو عفا على الأرض (قوله ولا يستوفي للصغير في صغره) بل يؤخر حتى يبلغ فإن مات
 قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض اه شرح المنهج وقوله حتى يبلغ أي لاحتمال
 عفو وقوله قبل بلوغه أي وبعد الحكم باليأس من عودها كما هو فرض المسئلة
 والأفلاقصاص قطعاً ولا دية على الأصح بل تجب حكومة فقط برماوى (قوله ولو قلع شخص

والذكر الاثني منقبض لا ينسبط
 وعكسه ولا أثر للتشاور وعدمه
 قد قطع ذكر قتل بذكر خصي وعين
 وأنف جميع النسم باخشم وتقطع أذن
 جميع بأصم ولا تؤخذ عين صحيحة
 بمقدقة عيباء ولا لسان ناطق بأخرس
 بمقدقة عيباء قال تعالى والسن
 وفي قلع السن قصاص قال تعالى والسن
 بالسن فلا قصاص في كسرها كما لا
 قصاص في كسر العظام نعم إن أمكن
 فيها القصاص فعن النص أنه يجب لأن
 السن عظم مشاهد من أكثر الجواب
 ولاهل الصنعة آلات قطاعة يعتمد
 عليها في الضبط فلم تكن كسائر العظام
 ولو قلع شخص منغور وهو الذي سقطت
 رواضعه سن كبيراً وصغيراً تسقط
 أسنانه الرواضع ومنها المقلوعة فلا
 ضمان في الحال لانهم تاعدو غالباً فان جاء
 وقت نجاتها بأن سقط البواقي ونبتت
 دون المقلوعة وقال أهل الخبرة فسد
 المنبت وجب القصاص فيها حينئذ ولا
 يستوفي للصغير في صغره لأن القصاص
 للتشني ولو قلع شخص سن

سن منقور) أي كان الجاني منقورا ولافتت الصور الأربع (قوله من مفصل) المفصل
 موضع اتصال العضوين كمرق وكوع وما لا مفصل له لا قصاص فيه (قوله بفتح الميم
 الخ) أما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان (قوله كل لرفق) وهو رأس عظم الذراع المسمى
 بالابرة الداخل في العظمتين اللتين هما رأس العضد والعضد ينتهي إلى المتكسب المتصل
 بالكف وما بين المرفق والعضد وما بين العضد والكف يسمى مفصلا والمنكسب مجمع
 العضد والكف فعلم من هذا أن قوله كل لرفق الخ مثال للعضو في قوله وكل عضو لا للمفصل
 لكن قوله ومفصل القدم يقتضي خلافه ويجب أن قوله ~~كل~~ المرفق على حذف
 مضاف أي كفصل المرفق كما يدل عليه قوله ومفصل القدم تأمل (قوله ففيه القصاص)
 ثم إن لم يكن قبل محل الجناية مفصل تعين موضع الجناية وإن كان قبله مفصل فله الأخذ من محل
 الجناية وله الأخذ أقرب مفصل وله بعد ذلك الرجوع وقطع الزائد الذي تركه وله الأخذ بحكومة
 وتزلة قطعه (قوله مع الأمن) خرج بذلك الجائفة فلا قصاص فيها لأنها وإن كانت منضبطة
 لكن لا يؤمن فيها استيفاء الزيادة وقال بعضهم قوله لا تضباط ذلك الخ أشار بذلك إلى أن العلة
 مركبة من الانضباط مع الأمن المذكور فخرج بالاول الجائفة فلا قصاص فيها لعدم انضباطها
 وإن أمن استيفاء الزيادة وبالثاني العظام لعدم الأمن من استيفاء الزيادة (قوله ولا يضتر
 في القصاص الخ) يحتمل أن يكون راجعا لقوله أو لا الاشارة في الاسم الخاص وكان الاولى
 ذكره عقبه ويحتمل أن يكون راجعا لقوله وكل عضو الخ (قوله عند مساواة المحل) أي
 في الاسم الخاص (قوله كبر) أي التفاوت فيه وفيما بعده (قوله بلا جائفة) الجائفة جرح
 يتقذلباطن (قوله ويجب القصاص في فق عين) غرضه تكميل ما فيه القصاص لأن المتن
 لم يستوفه والمراد بفق العين إزالة حدقتها ليكون من الجناية على الأطراف والحدقة هي
 السواد الأعظم الذي في العين أي السواد كله والاصغر الناظر والمقلة تنجم العين الذي يجمع
 السواد والبياض اه ذكره ابن قتيبة وقوله الاصغر هو بالغين وفي القاموس الناظر العين
 أو النقطة السوداء في العين أو البصر نفسه اه ع ش على م و (قوله وجفن) بفتح الجيم
 وكسرها (قوله وشقران) الاولى وشقران الا أن يقال هو على لغة من يلزم المثني الالف وهو
 يضم الشين والجمع أشقر مثل قمل وأققال وحكي فتح الشين وشقر كل شيء حفره اه سم (قوله
 يضم الشين) وحكي قهها أيضا وأما الشقر بفتح الشين لا غير فهو اسم لهدب العين برماوى
 (قوله في الجروح) أي الاحد عشر ماعدا الموضحة (قوله لعدم ضبطها) أي لعدم تسير
 ضبطها وإن أمكن (قوله الموضحة للعظم) أي تصل إليه بعد خرق الجلدة التي عليه وإن لم
 ير العظم لصغر الجرح كغرز ابرة وصلت إليه سم (قوله طولا وعرضا) أي ويعلم عليه بنحو
 سواد أو حرة وتوضع بنحو موسى ثم لو كان برأس الجاني شعردون الجني عليه فلا قصاص
 اه قل وقوله ويعلم أي وجوبا أن خيف اللبس والا كان مندوبا وقوله بنحو موسى لا بضربة
 سيف أو حجر وإن أوضح به ويراعى الاسم على الجاني من شقه دفعة أو تدريجا اه ذى وقوله
 دفعة بالضم وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر وما اتصب من سقاء أو ماء
 مرة وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا قاله م ر في شرحه وقوله من الفتح والضم قال ع ش

منقور قتيبة لم يسقط القصاص لأن
 عودها نعمة جديدة من الله تعالى (وكل
 عضو أخذ) أي قطع بجناية (من
 مفصل) بفتح الميم وكسر المهملة كالمرق
 والا تأمل والكوع ومفصل القدم
 والركبة (ففيه القصاص) لانضباط ذلك
 مع الأمن من استيفاء الزيادة ولا يضتر
 في القصاص عند مساواة المحل كبر
 وصغر وقصر وطول وقوة بطش
 وضعفه في عضو أصلي أو زائد ومن
 المفصل أصل الفخذ والمنكسب فان
 أمكن القصاص فيهما بلا جائفة
 اقتصر والا فلا سواء أجاف الجاني
 أم لا ثم إن مات الجاني عليه بذلك قطع
 الجاني وإن لم يمكن بلا جائفة ويجب
 القصاص في فق عين وفي قطع أذن
 وجفن وشفة سفلى وعليا ولسان وذكر
 وأنثيين وشفران وهما يضم الشين
 المجهمة تنبيه شفر وهو حرف الفرج
 وفي ألين وهما اللحمان اللتان بين
 الظهرو والفخذ (ولا قصاص في
 الجروح) في سائر البدن لعدم ضبطها
 وعدم أمن الزيادة والنقصان طولا
 وعرضا (الافى) الجراحة (الموضحة)
 للعظم في أي موضع من البدن من غير
 كسر ففيها القصاص لتيسر ضبطها
 * (تمة) * يعتبر قدر الموضحة بالمساحة
 طولا وعرضا في قصاصها

عليه يتأمل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مسبوب يسمى بالدقة
 الآن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المسبوب من سقاء أو نحوه اه وبمثله
 يقال ما يناسب هنا اه (قوله لا بالجزئية) كربع (قوله ولو اوضح) أي الجاني كل رأس
 المشجوج هذا شروع في مسائل ثلاثة الاولى أن تكون رأس الشاح أصغر الثانية العكس
 الثالثة إذا اوضح ناصية وناصية الشاح أصغر وترك الشارح رابعة وهي ما إذا كانت ناصية
 الشاح أكبر (قوله ولا تنته من غيره) كالوجه والقفا لانه غير محل الجناية اه مرحوي
 (قوله لو وزع على جميعها) فان كان الباقي قدر الثلث فالمتم به ثلث أرشها شرح المنهج
 (قوله والخيرة في تعيين موضعه للجاني) وهو المعتمد ومحل ذلك إذا استوعب رأس المجني عليه
 والاثنين محل الجناية يمينا أو شمالا وعبرة م ر والخيرة في محله للجاني أي فهو حق عليه
 فله أدأؤه من أي محل شاء كالدين (قوله ثم من باقي الرأس) يقتضي أنه ليس للجاني أن يدفع
 عن الناصية قدرها من محل آخر فان قلت فالفرق بين الناصية وغيرها في ذلك قلت كونها
 عضو مخصوصا ممتازا باسم خاص اه م والخيرة في محلها للجاني أيضا اه م (قوله ولو زاد
 المقتص) استشكل تصوير زيادة المقتص على حقه بأن الاسع كما سيأتي أن المقتص لا يمكن من
 استثناء قصاص الطرف وأوجب بحمل ذلك على ما إذا رضى الجاني بالاستئفا أو وصكل
 المستحق شخصاً فاستوفى زائداً عما كان قال أخطأت في الزائد صدق بيمينه زى ومثله شرح
 م ر وكتب عليه الرشيدي قوله فزاد وكيله انظر قصاص الزيادة حيث ذكروا يكون على م اه والذي
 يفهمه كلام ع ش أن القصاص على الوكيل (قوله لزمه قصاص الزيادة) لكن انما يقتص
 منه بعد اندمال موضعه شرح المنهج (قوله فان كان الزائد خطأ) كأن سقطت آلة
 الاستئفا في آخر الايضاح قهر عليه فأخذت زيادة على المستحق والمراد بقوله فان كان الزائد
 خطأ أي بغیر اضطراب الجاني وحده بأن كان باضطراب المقتص أو باضطرابهما أو من غير
 اضطراب فان كان باضطراب الجاني فهدر فلواختلفا فقال المقتص حصل باضطرابك يا جاني
 وقال لا صدق الجاني لأن الاصل عدم الاضطراب فلو كان باضطرابهما فالوجه أنه عليهما
 فيهدر النصف المقابل لعمل المقتص منه شرح م ر وزي (قوله وجب أرش كامل) وهو
 خمس من الابل (قوله كالواشتر كوافي قطع عضو) فلوال الامر للدية وجب على كل
 واحد قسطه كما قطع به البغوي والماوردي لادية موضحة كاملة خلافاً لما رجحه الامام ووقع
 في الروضة عز و الاول للامام والثاني للبغوي وهو خلاف ما في الرافعي وغيره وبإشارة شرح
 م ر فلوال الامر للدية وجب على كل أرش كامل كما رجحه الامام وجرم في الانوار وقال
 الاذري انه المذهب وأفتى به الوالد اه لصدق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف
 ما لو اشتر كوافي قتل وآل الامر الى الدية فانها توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم
 اه زى

(فصل في الدية)

(قوله في الدية) هاؤها عوض من فاء الكلمة لأن أصلها ودى بكسر الواو مأخوذة من الودي
 بقصها وهو دفع الدية يقال وديت القتل بكسر الدال أدية وديا وأول من سنها عبد المطلب

كما

لا بالجزئية لأن الرأسين مثلاً قد يختلفان
 صغيراً وكبيراً ولا يضر تفاوت غلظ لحم
 وجلد في قصاصها ولو اوضح كل رأس
 المشجوج ورأس الشاح أصغر من
 رأسه استوعبناه ايضاً ولا نكتفي به
 ولا تنته من غيره بل نأخذ قسط الباقي
 من أرش الموضحة لو وزع على جميعها
 وان كان رأس الشاح أكبر
 من رأس المشجوج أخذ منه قدر
 موضحة رأس المشجوج فقط والخيرة
 في تعيين موضعه للجاني ولو اوضح
 ناصية من شخص وناصية أصغر من
 ناصية المجني عليه تم من باقي
 الرأس لأن الرأس كله عضو واحد
 ولو زاد المقتص عمداً في موضحة على
 حقه لزمه قصاص الزيادة لنعمه
 فان كان الزائد خطأ أو شبه عمداً وعمداً
 وعنى عنه على مال وجب أرش كامل
 ولو اوضحه جسع بعمالهم على آلة
 واحدة اوضح من كل واحد منهم
 موضحة مثلها كالواشتر كوافي قطع
 عضو

(فصل في الدية)

قوله يكون على من كذا بخط المؤلف
 والمناسب على من يكون لأن
 الاستفهام واجب له الصدارة اه

جمعه

كما في السير اه مد ويقال في الامر القليل بدل مكسورة لا غير وان وقفت قلت ده مسمى
ذلك المال دية تسمية بالمصدر وقول المحشي وديت بكسر الدال غير صواب بل الصواب فتحها
(قوله على الحر) خرج الرقيق فالواجب فيه القيمة باللغة ما بلغت تشيها بالدواب بجامع
الملكية (قوله أو فيمادونها) كالأعضاء وغلبها على القيمة في غير الحر لشرفها والافرادون
النفس من الجراحات فيه أرش لادية وقول بعض الشراح ودية العبد قيمته تجوز بالدية عن
القيمة اه برماوى (قوله لانها بدل عنه على الصحيح) هذا ضعيف لانه يلزم عليه أن المرأة اذا
قتلت رجلا يلزمها ديتها لادية رجل والمعتقد أن الدية بدل عن النفس المقتولة فان قتلت المرأة
رجلا ثم عني المستحق على الدية لزمها ديتها ولو كانت بدلا عن القود لم يلزمها لادية امرأة
ولو قتلها لزمها ديتها لانها بدل نفس المقتول ويمكن توجيه كلام الشارح بأن القود لما وجب على
الجانى كان كقيمة نفس القليل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عن القود لا عن نفس القليل
فلا يلزم عليه ما ذكر لان القود كقيمة القليل اه رشيدى ملخصا (قوله والاصل فيها) أى
الدليل عليها قوله فتحرير رقبة أى مع بيانه صلى الله عليه وسلم لتلك الدية بقوله في النفس مائة من
الابل ونقل ابن عبد البر الاجماع على ذلك برماوى (قوله طاغية) أى ناطقة بذلك أى
بوجوب الدية أو ممتلئة قال الجوهرى طغى الانا طغوا اذا امتلأ حتى يفيض وبابه خضع
(قوله في الجملة) أى في الخطا وشبه العمد وأما العمد فالواجب فيه القود (قوله ابتداء)
كما في قتل الوالدولة (قوله من ثلاثة أوجه) كونها على الجاني وحالة ومن جهة السن كما يأتي
(قوله أو من وجه) أى في شبه العمد وهو كونها مثلثة لا خمسة كما يأتي (قوله ومخففة من
ثلاثة أوجه) كونها الخمسة وعلى العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين كما يأتي وقوله أو من
وجهين أى في شبه العمد فأدخل الشارح شبه العمد في القسمين لانه اكتسب شبهها بكل منهما
والمراد بالوجهين هما وجوبها على العاقلة ووجوبها مؤجلة في ثلاث سنين كما يأتي (قوله
كون القتل عمدا أو شبه عمدا) كون هذا عارضا للتغليظ الدية فيه نظر لانه ليس الاصل فيها
التخفيف حتى يكون هذا عارضا للتغليظ بل هي مغالطة ابتداء فيها نعم كلامه مسلم في قوله
أو في الحرم الخ لانه أى القتل في الحرم تعرض للتغليظ فالاولى أن يقول الشارح وأسباب
التغليظ خمسة ويمكن أن يجاب على بعد بأنه لما عدل عن القتل خطأ الى العمد أو شبهه كان
كعروض التغليظ أى كانه تسبب فيه قتال (قوله أو ذى رحم) أى أو ذى رحم ولو قال
محرم رحم بالإضافة لكان مستقيما لخرج فهو بنت عم هي أم زوجة اه قل لان المحرمية
ليست ناشئة من الرحم أى القرابة بل ناشئة من كونها أم زوجته اه (قوله وقد يعرض لها
ما ينقصها) في كون الانوثة عارضة للتقص نظر لانها منقصة لها ابتداء ويمكن أن يجاب
بأنه لما كان القتل عاميا في الذكر والانثى والحر والعبد وعدل عن الكامل الى دونه كانه تسبب
في تنقيص الدية تأمل وفي اطلاق الدية على قيمة الرقيق وعلى الغرة مسامحة لكنهما لما كانا بدلا
عن النفس أطلق عليهما دية تجوزا (قوله في القتل العمد) ليس قيد ابل تكون مثلثة في شبه
العمد والخطا في مواضعه ويجب أن يقتصر على العمد لانه الكامل في التغليظ لانه فيه من
ثلاثة أوجه وان ذكر المثلث التثنية فقط (قوله خلفه) هو اسم جمع لا مفرد له من لفظه عند

وهي في الشرع اسم للمال الواجب
بجناية على الحر في نفس أو فيمادونها
وذكرها المصنف عقب القصاص لانها
بدل عنه على الصحيح والاصل فيها
الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى
ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة
مؤمنة ودية مسلمة الى أهله والاحاديث
الصحيحة طاغية بذلك والاجماع منعقد
على وجوبها في الجملة (والدية)
الواجبة ابتداء أو بدلا (على ضربين)
الاول (مغلظة) من ثلاثة أوجه أو من
وجه واحد (و) الثاني (مخففة) من
ثلاثة أوجه أو من وجهين * (تنبيه)
الدية قد يعرض لها ما يغفلها وهو
أحد أسباب خمسة كون القتل عمدا
أو شبه عمدا وفي الحرم أو في الشهر
الحرم أو ذى رحم محرم وقد يعرض
لها ما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة
الانوثة والرق وقتل الجنين والكفر
فالاول يردها الى الشطر والثاني الى
القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى
الثلث أو أقل وكون الثاني أنقص
جري على الغالب والافقد تزيد القيمة
على الدية ثم شرع المصنف في القسم
الاول وهي المغلظة فقال (فالمغلظة
مائة من الابل) في القتل العمد سواء
أوجب فيه قصاص وعنى على مال أم لا
كقتل الوالدولة (ثلاثون حقنة
وثلاثون جذعة) وتقدم بيانها
في الزكاة (وأربعون خلفه) وهي
التي (في بطونها أو ولادها)

خبر الترمذي بذلك والمعنى أن الاربعين حوامل ويثبت حملها بقول أهل الخبرة بالابل وذلك في قتل الذكرا الحرام المسلم المحقون الدم غير ينجس
انفصل بجنابة ميتا والقاتل له لارق فيه لان الله تعالى أوجب في الآية المذكورة دية وبينها النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن
حزم في قوله في النضج ما تضمن الابل رواه النسائي ونقل ابن عبد البر وغيره فيه الاجماع ولا تختلف الدية بالقضائل والرداقل وان اختلفت
بالاديان والذكورة والافونة بخلاف الجنابة على الرقيق فان فيه القيمة المختلفة أما اذا كان غير محقون الدم كارك الصلابة كسنة
والزاني المحصن اذا قتل كلا منهما مسلم فلا دية فيه (١٢٠) ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا لغير المقتول ولو مكابا وأم ولد فالواجب

الجمهور ورد بأن تميز الاربعين مفرد كما قال ابن مالك

ومير العشرين للتسعين * بواحد كأربعين حينا

الآن يقال اسم الجمع كالمفرد وقال الجوهري جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن
سيده جمعها خلفات اه برماوى وقوله بكسر الخاء ليس بظاهر فقد قال في المختار الخلف بوزن
الكثف المخاض وهي الحوامل من النوق ومثله في المصباح فلعن القول بكسر الخاء سبق قلم
اه ع ش على م (قوله خبر الترمذي بذلك) روى الشافعي والنسائي وابن ماجه من
حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألا ان في قتل الخطا قتل
السوط والعصا مائة من الابل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونهم وأولادها واستناده ضعيف
ومنقطع (قوله والمعنى) أى بذلك لان الذى فى البطن لا يسمى ولدا الا بتجوزاى مجاز الأول
(قوله أهل الخبرة) أى عداين منهم فان أخذها المستحق بقولها ما وتصديقه للدافع ومات
عنده وتنازع عاشق وجوفها فان أن لاجل غرمها وأخذ بدلها خلفه فان ادعى الدافع اسقاط
الحمل وأمكن صدق ان أخذت بعدلين فان لم يكن أو أمكن وأخذها المستحق بقول الدافع مع
تصديقه صدق المستحق بلايين فى الاولى وبه فى الثانية لان الظاهر معه شرح الروض (قوله
وذلك) أى التعليل المذكور وذكره ستة شروط (قوله والقاتل له) أى العزم الم (قوله
لان الله الخ) فيه نظر لان الدية التى فى الآية فى الخطا وبيان النبي لها والذى فى المتن العمد
فالمعول عليه فى ذلك الاجماع (قوله وان كان القاتل رقيقا الخ) استئناف كلام (قوله
ولا جمع لها) الصواب أن يقول ولا واحد له لانه اسم جمع على هذا واسم الجمع لا واحد له من
أفظه بل من معناه (قوله بكسر اللام) أى وانما كما قاله الشارح فى شرح المنهاج م
الصواب أنه بفتح الخاء كما فى المختار وغيره (قوله بسبب) الاولى تأخير عن قوله مائة من الابل
(قوله وخالف الكفارة أيضا الخ) أى حيث اعتبر وافيهما يضر بالعمل فالتبوية فى الامة
فى غيرا وانما يعيب فى المبيع لافى الكفارة لانها لا تخل بالعمل (قوله مما يؤثر فى العمل) أى
وان كانت معيبة بعيب يثبت الرد فى المبيع كالتبوية فى غيرا وانها (قوله الا برضا الخ)
مستثنى من قوله ولا يقبل بعيب الخ (قوله ولا يكلف الخ) أى فلو تكلف وحصل الابل من
غالب ابل محل قبل منه ذلك فهو مخير بين الانحراج من ابله ومن ابل غالب ابل له اه مرحوى
فالمعتمد تخيره بين ابله ان كانت سليمة وغالب ابل محله وان خالف نوع ابله أو كانت ابله أعلى من
غالب ابل البلد ويمجر المستحق على قبوله وان كانت ابله معيبة تعين الغالب شرح م (قوله
لانها تؤخذ على سبيل المواساة) هذا خاص بما اذا كانت واجبة على العاقلة ولا تشمل
ما اذا كانت واجبة على الجنانى (قوله فن غالب ابل بالدية الخ) وان كان ذلك الغالب من غير
نوع ابله على المعتمد خلافا للزركشى حيث قال يتعين نوع ابله سليما اه م (قوله فانه لا يجب

أقل الامرين من قيمته والدية وان كان
مبعض الرزمة لجهة الخزية القدر الذى
يناسبها من نصف أو ثلث مثلا وبلجهة
الرقة أقل الامرين من القيمة والدية
وهذه الدية مغلظة من ثلاثة أوجه
كونها على الجنانى وحالة ومن جهة
السن والخلفة بفتح الخاء المجعة وكسر
اللام وبالفاء ولا جمع لها من لفظها عند
الجمهور بل من معناها وهو مخاض
كأمرأة ونساء وقال الجوهري جمعها
خلف بكسر اللام وابن سيده
خلفات وفى شبه العمد مغلظة من
وجه واحد وهو كونها مثلثة
(والخففة) بسبب قتل الذكرا الحرام
المسلم (مائة من الابل) وهى فى الخطا
مخففة من ثلاثة أوجه الاول وجوبها
خمسة (عشرون حقة وعشرون
بدنة وعشرون بنت لبون وعشرون
بنت مخاض وعشرون ابن لبون)
وتقدم بيانها فى الزكاة والثانى وجوبها
على العاقلة والثالث وجوبها مؤجلة
فى ثلاث سنين وفى شبه العمد مخففة
من وجهين وهما وجوبها على العاقلة
وجوبها مؤجلة فى ثلاث سنين
ولا يقبل فى ابل الدية بعيب بما يثبت
الرد فى المبيع وان كانت ابل من لزمته
معيبة لان الشرع أطلقها فاقتضت
السلامة وخالف ذلك الزكاة لتعلقها
بعين المال وخالف الكفارة أيضا
لان مقصودها تحليص الرقة من

الرق لتستقل فاعتبر فيها السلامة مما يؤثر فى العمل والاستقلال البرضا المستحق بذلك اذا كان أهلا لتبرع حينئذ

لان الحق له وله اسقاطه ومن لزمته دية وله ابل فتؤخذ منها ولا يكلف غيرها لانها تؤخذ على سبيل المواساة فكأن بماعده كما تجب الزكاة
فى نوع التصاب فان لم يكن له ابل فن غالب ابل بلدة بلدى أو غالب ابل قبيلة بدوى لانها بدل متلف فوجب فيها البديل الغالب كما فى قيمة
المتلفات فان لم يكن فى البلدة أو القبيلة ابل بصفة الاجرام فتؤخذ من غالب ابل اقرب بلادا وأقرب قسائل الى موضع المؤدى
فيلزمه نقلها كما فى زكاة الفطر ما لم تبلغ ثمة نقلها مع قيمها أكثر من ثمن المثل بلدة أو قبيلة العدم فانه لا يجب

حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو اولى من الضبط بمسافة القصر واذا وجب نوع من الابل لا يعدل عنه الى نوع من غير ذلك
 الواجب ولا الى قيمة عنه الاستراض من المؤدى والمستحق * (تنبيه) * ما ذكره المصنف من التغليظ والتخفيف في النفس يجري مثله
 في الاطراف والجروح (فان عدمت الابل) حساباً لم توجد في موضع يجب (١٢١) تحصيله امانة او شرعاً بان وجدت فيه بأكثر من ثمن

حينئذ) أي حين اذ بلغت مؤنة نقلها مع قيمتها ما ذكره في المسافة أو بعدت بل يجب قيمتها م
 (قوله واذا وجب نوع من الابل) كالعالم بالبلد (قوله لا يعدل عنه الى نوع) وان كان
 أعلى (قوله والجروح) أي دون الحكومات (قوله فان عدمت) بالبناء تنفعول أي فقدت
 (قوله انتقل الى قيمتها) هذا ان لم يعلم الدافع فان أمهل بأن قال له المستحق أنا أصبر حتى
 توجد الابل لزمه امتثاله لانها الاصل فان أخذت القيمة فوجدت الابل لم ترد لتستري الابل
 لان اتصال الامر بالاخذ (قوله لانها) أي الابل بدل متلف هو النفس فيرجع الى قيمتها عند اعواز
 أي فقد أصله أي أصل البدل وهو الابل لان قيمتها بدل ثان وفرع عن الاصل (قوله بنقد بلده)
 أي العدم (قوله تخير الجاني) عبارة م ر تخير الدافع فلما أراد المستحق الصبر الى وجودها
 أجيب (قوله وهذا هو القول الجديد) أي الانتقال الى القيمة (قوله يتنقل المستحق عند
 عدتها) قضيته أن القديم لا يقول ذلك الا عند الفقد وهو كذلك شرح م ر (قوله ألف دينار)
 أي منقال ذهباً شرح م ر (قوله على أحد الوجهين) متعلق بزيد أي زيد الثلث على أحد الخ
 والوجه الثاني أشار إليه بقوله وأصحهما في الروضة الخ (قوله عليه) أي على الوجه القديم
 الضعيف (قوله وأصحهما في الروضة) أي على الضعيف (قوله وذلك) أي المذكور من
 السن والصفة اه (قوله اذا قتل خطأ في الحرم) * (تنبيه) * يلتحق بما ذكره المصنف
 ما لو جرحه في الحرم فخرج منه ومات في غيره بخلاف عكسه شرح المنوفي وسيأتي
 ان القتل ليس قيماً ويفرق بين ما لو رماه قريب غروب أو قبل شهر من الأشهر الحرم فوصل
 اليهم بعد الغروب فمات أو جرحه جرحاً يفضي الى الموت فمات في الأشهر الحرم بأن داخل
 الحرم له نوع اختيار فنسب الفعل اليه بخلاف الأشهر الحرم لا اختيار له في دخولها وقال سم
 لا يمتنع وقوع القتل والزهر فيهما فيلزم م ر (قوله أم قطع السهم في مروره هواء الحرم)
 بخلاف ما لو أرسل كلباً يترى الكلب فيه وقطع هواءه وقتله في الحل والمرسل خارجة فلا تغليظ
 لأن الكلب اختياراً زى (قوله لانه ممنوع من دخوله) أي مطلقاً للضرورة أولاً ع ش
 على م ر وعبارة البرماوى قوله في حرم مكة أي ولو قطع هوائه بالسهم وان مات خارجة
 بخلاف عكسه قاله العلامة م ر وقال العلامة زى تغليظ مطلقاً والتغليظ في هذا خاص
 بكون المجنى عليه مسلماً مانع الذم من الدخول ولو ضرورة وفصل العلامة ابن حجر بين أن يدخل
 الحاجة فتغلط أولاً اه (قوله أو في الأشهر الحرم الأربعة) ولا يلتحق به شهر رمضان
 وان كان سيد الشهور لأن التسع فيها التوقيف شرح المنوفي (قوله ذوالقعدة) بفتح القاف
 واجبة بكسر الحاء وقد نظم ذلك بعضهم فقال
 الفتح في قاف لقعدة صمحو * والكسر في حاء لجة ربحوا اه

مثلها (انتقل الى قيمتها) وقت وجوب
 تسليمها بالقيمة ما بلغت لانها بدل متلف
 فيرجع الى قيمتها عند اعواز أصله وتقوم
 بنقد بلده الغالب لانه أقرب من غيره
 وأضبط فان كان فيه نقصان فأكثر
 لا غالب فيهما تخير الجاني بينهما وهذا
 هو القول الجديد وهو الصحيح (وقيل)
 وهو القول القديم (بانتقل) المستحق
 عند عدتها (الى) أخذ (ألف دينار)
 من أهل الدنانير (أو) ينتقل (الى)
 اثني عشر ألف درهم) فضة من أهل
 الدراهم والمعتبر فيهما المضروب
 الخالص (و) على القديم (ان غلظت)
 الدية ولو من وجه واحد (زيد عليها)
 لأجل التغليظ (الثالث) أي قدره على
 أحد الوجهين المقرعين عليه ففي
 الدنانير ألف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون
 ديناراً وثلث دينار وفي الفضة ستة
 عشر ألف درهم والمصنف في هذا تابع
 لصاحب المذهب وهو ضعيف
 وأصحهما في الروضة أنه لا يزد شي لأن
 التغليظ في الابل انما ورد بالسنة
 والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد
 في الدنانير والدراهم (وتغلظ دية
 الخطأ) من وجه واحد وهو وجوبها
 مثلثة (في) أحد (ثلاثة مواضع)
 الاول (اذا قتل خطأ في الحرم) أي
 حرم مكة فانما تثلث فيه لأن له تأثيراً
 في الامن بدليل ايجاب جراحه الصيد
 المقتول فيه سواء كان القاتل
 والمقتول فيه أم أصيب المقتول فيه
 ورعى من خارجه أم قطع السهم في
 مروره هواء الحرم وهما باطل * (تنبيه)
 الكافر لا تغلظ دية في الحرم كما قاله

المتولى لانه ممنوع من دخوله فلو دخله للضرورة
 بالمسرم الاحرام لان حرمة عارضة غير مستقرة وبكعة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وهو الاصح
 أو قتل خطائي) بعض (الأشهر الحرم) الأربعة وهي ذوالقعدة بفتح القاف وذوالحجة بكسر الحاء على المشهور وفيهما

على الرابع من سنة (قوله لتحريم القتال فيه) ومفرغى به نخلت مكة فيه عن أهلها بالقتال فيه
والربيعين لارتباع الناس فيه ما أي أقامتهم والجنادين لجود الماء فيه ما ورجب لترجيهم
أي يحرقها وقيل لأن القلوب تؤخذ فيه من حرارة الموعظة وقيل سمي رجباً لأنه يرمض الذنوب
لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة وهو بالازمنة التي وقعت فيها فوافق زمن الحر
والرمض وسمى شوال بذلك لشول أذنا القحاح أي رفعها عند الجماع وبعده (قوله لتحريم
الجنة فيه على إبليس) أي منعه منها والمراد أطهار الحرم لأنها لا تقصر عنها عليه أنزل
(قوله ودخلته اللام دون غيره) قال في المصباح أدخلوا الالف واللام عليه لأنه الصفة
في الأصل ولا يجوز دخولها على غيره عند قوم وعند قوم يجوز على صفه وشوال اه وقال م
الظاهر أن ال فيه لمح الصفة للتعريف وخصه بأل وبالحرم مع تحريم القتال في جميعها لأنه
أفضلها فالتحريم فيه أغلظ (قوله ورجب) سمي بذلك لأن العرب كانت ترجسه أي تعظمه
وسمي الأصم لأنهم كانوا لا يسمعون فيه صوت الحرب وسمى الأصم أيضاً لأن أسباب الخيرات
فيه وقيل لم يعذب الله فيه أمة ورد بأن جمعا ذكرنا أن قوم نوح أغرقوا فيه وأفضلها
الحرم ثم رجب ثم الآخران برماوى (قوله وجعلها من سنتين هو الصواب) أعده م
وانما كانت من سنتين لأنها إذا بدأنا بالعدة تسكون هي والجنة من السنة القديمة ويكون المحرم
ورجب من السنة الثانية (قوله قال ابن ربيعة) صوابه كما في بعض النسخ ذحية كما في شرح
الدميري للمناهج (قوله مرتبة) أما لو أطلق بأن قال الله على صوم الأشهر الحرم بدأ بما يلي
نذره اه ع ش على م (قوله محرمات رحم) لو قال محرم رحم بالاضافة لكان أخصر
وأولى ليخرج به بنت عم هي أم زوجته مثلاً كما ترى ولا يخفى عدم دخول الذكور في ذلك أي
في قوله ذات الخ مع أن التغليب شامل للذكور أيضاً كما في م كان قتلت المرأة عها أو خالها
قل مع زيادة وقول الشارح محرمات الحاجة اليه مع قول المصنف بعد محرم (قوله أي
قريب محرم) صوابه أي قريباً محرمات لأن قرىاتفسير لذات المنسوب أو يقول قرابة تفسيرا
رحم (قوله وخرج محرم ذات رحم) هو ناظر لتعبيره والمناسب لكلام المتن أن يقول
وخرج بذات رحم محرم والحاصل أن قوله ذات رحم صفة لموصوف محذوف أي نفسا
ذات رحم فيشمل الذكور والإناث وقوله بعد محرمات ان كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم
القرابة لا المحرم وان كان تفسير الذات كان حقه أن يقول محرمات لأن ذات منصوبة فالتعريف
أنه بالرفع فاعل قتل أو خبر مبتدأ محذوف أي هي محرم ولكن الجارى على الالسنة أنه مجرور
حينئذ يجعل بدلاً من رحم بدل اشتمال لأن المحرم مشتمل على الرحم أي القرابة وان كان نالها
عن الضمير فيقدر له ضمير أي له مثلاً وأما تقدير الشارح محرمات فمفهومه وجهين الأول أنه يغنى
عنه قوله محرم في المتن والثاني يوهم اختصاص المحرم بالاناث مع أنه لا يختص وقوله أي
قريب ان كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم القرابة لا القريب وان كان تفسير الذات فكان
يقول أي قريباً فكان الأولى حذفه وإبقاء المتن من غير تقدير ثم انه يرد على العبارة برة ناشئ
وهو أنها تشمل بنت العم إذا كانت أختاً من الرضاع أو أم الزوجة مثلاً فيصدق عليها أنها قريبة

وسمى بذلك لتعودهم عن القتال في
الأول ولوقوع الحج في الثاني والمحرم
بتشديد الراء المفتوحة سمي بذلك
لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم
الجنة فيه على إبليس حكاه صاحب
المستعذب ودخلته اللام دون غيره من
الشهور لأنه أولها فعرفوه كأنه قيل هذا
الشهر الذي يكون أبداً أول السنة
ورجب ويقال له الأصم والأصم
وهذا الترتيب الذي ذكرناه في عدد
الأشهر الحرم وجعلها من سنتين هو
الصواب كما قاله النووي في شرح مسلم
وعدها الكوفيون من سنة واحدة
فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة
وذو الحجة قال ابن ربيعة وتظهر فائدة
الخلافاً فيما إذا نذر صيامها أي مرتبة
فعلى الأول يبدأ بنذير القعدة وعلى
الثاني بالمحرم والثالث ما ذكره بقوله
(أو قتل) خطأ محرمات (ذات رحم) أي
قريب (محرم) كالاتم والاخت
لما في ذلك من قطعية الرحم وخرج
بمحرم ذات رحم صورتان الأولى
ما إذا انفردت المحرمية عن الرحم
كما في المساهرة والرضاع فلا يغلط بها
القتل قطعاً الثانية ان تنفرد الرحمة
عن المحرمية كالولاد والاعمام والأحوال
فلا تغلط فيهم على الأصح عند الشيوخ
لما بينهم من التفاوت في القرابة

(تبيه) يدخل التغليظ والتخفيف في دية المرأة والذمتي وشحوه من له عصمة وفي قطع الطسرف وفي دية الجرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغليظ ولا تخفيف بل الواجب قيمته يوم التلف على قياس سائر المتقومات ولا تغليظ في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم وصرح به الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تغليظ في الحكومات كما نقله الزركشي عن تسمية الماوردي وإن كان مقتضى كلام الشيخين خلافه وتقييد المصنف القتل بالخطأ إشارة إلى أن التغليظ انما يظهريه أما إذا كان عمدا أو شبه عمدا فلا يضاهف بالتغليظ ولا خلاف فيه كما قاله العمراني لأن الشيء إذا انتهى نهيته في التغليظ لا يقبل التغليظ كالإيمان في القسامة ونظيره المكبر لا يكبر كعدم التثليث في غلات الكلب قاله الدميري والزركشي * ولم أفرع من مغلفات الدية شرع في منقصاتها فإنها لا فائدة كما قال (ودية المرأة) الحرة سواء أقتلها رجل أم امرأة (على النصف من (١٢٢) دية الرجل) الحر من هي على دينه نفسا أو جرحا

لما روى البيهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بنفسها جرحها والخنثى كالمراة هنا في جميع أحكامها لأن زيادته عليها مشكوك فيها في قتل المرأة والخنثى خطأ عشرينات مخاض وعشرينات لبون وهكذا وفي قتلها عمدا أو شبه عمدا خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خذنة (ودية) كل من (اليهودي والنصراني) والمعاهد والمستامن إذا كان معصوما تحل منا كته (ثلاث دية) الحر (المسلم) نفسا وغيرها أتماني النفس فروى مرفوعا قال الشافعي في الائم قضى بذلك عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهذا التقدير لا يفعل إلا بتوقيف في قتله عمدا أو شبه عمدا عشر حقائق وعشر جذعات وثلاث عشرة خذنة وثلاث وثلاثون حقة أو ثمانين حقة من كل من بنات المخاض وبنات اللبون وبنات اللبون والحقاق والجذاع فجموع ذلك ثلاث وثلاثون وثلاثون وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمدان قتل عمدا فدية مسلم أو خطأ فنصفها أما غير المعصوم من المرتدين ومن لا أمان له فإنه يقتول

ومحرم مع أنه لا تغليظ فيها فكان الأولى أن يقول ذات محرم رحم بإضافة محرم لرحم ويكون من إضافة المسبب للسبب أي نشأت محرميتها من القرابة فتخرج بنت المذمومة لأن محرميتها نشأت من الرضاع أو المصاهرة (قوله والذمتي) أي في غير الحرم لما مرعش أي من أن الكافر لا تغليظ دية في الحرم (قوله في قتل الجنين) أي في بدل قتل الجنين أي فيما إذا فقدت الغرة الواجبة وانتقل إلى خمسة من الأبل فإنها لا تغليظ أي لا تكون مثله وأفهم تقييده بالحرم أنها لا تغليظ فيما إذا كان القتل في الأشهر الحرم أو كان ذارحم محرم أي إذا انتقل إلى خمسة من الأبل التي هي عشر دية الائم فإنها تكون مثله (قوله ولا تغليظ في الحكومات) قال ممر المعتمد التغليظ في الحكومات والغرة وبه أفق الشيخ يعنى والله كذا بخط سم وفي شرح ممر التغليظ والتخفيف يأتي في الذكر والأنثى والذمتي والمجوسى والجراحات بحسابها والاطراف والمعاني بحسابها بخلاف نفس القتل اه فلا يدخل التغليظ والتخفيف نفس القتل اه (قوله إذا انتهى نهيته في التغليظ) فيه أن شبه العمد لم ينته نهيته في التغليظ لأنه مغلف من وجه واحد وهو التثليث فقط فهو قبل التغليظ بالوجهين الآخرين أي كون الدية مجعلة وكونها على الجاني اللهم إلا أن يراد بالتغليظ في قوله إذا انتهى نهيته في التغليظ التغليظ من حيث التثليث الذي هو المقصود في شبه العمد (قوله كالإيمان في القسامة) أي فلا يطالب فيها بالتغليظ بالمكان والزمان كما في اللعان (قوله نفسا) أي بالاجماع وقوله وجرحا أي بالنماسة برماوى (قوله والمعاهد والمستامن) كان الأولى حذفه لأنه إن كان من اليهود والنصارى أغنى عنه ما قبله وإن كان من غيرهم لم يجب فيه ثلاث دية المسلم بل دية مجوسى أو كان يقول بدل ذلك دية اليهودى أو النصراني الذي أو المعاهد والمؤمن (قوله تحل منا كته) قال الشهاب عميرة هذا فيفيد أن غاب أهل الذمة إلا أن انما يضمنون بدية المجوسى لأن شرط المناكحة في غير الاسرائيلي لا يكاد يوجد سم على المنهج وقول سم لأن شرط المناكحة الخ أي وهو أن يعلم دخول أول آياته في ذلك الدين قبل النسخ والتخريف اه عس على ممر (قوله قضى بذلك) أي بالثلاث (قوله وهذا التقدير) أي التقدير بالثلاث (قوله فإنه مقتول بكل حال) أي فيكون مهذرا (قوله وأما الاطراف الخ) مقابل قوله تمانى النفس فروى مرفوعا (قوله والمعنى في ذلك) أي في كون دية ثلثي عشر دية المسلم

بكل حال وأمان لا تحل منا كته فهو كالمجوسى وأما الاطراف والجراح فبالقياس على النفس *(تبيه)* السامرة كاليهود والصابئة كالنصارى إن لم يكفرهم أهل ملتهم والافكمن لا كتاب له (ودية المجوسى) الذي له أمان أخس الديان وهي (ثلاث عشرة دية المسلم) كما قال به عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم ففيه عند التغليظ حقتان وجذعتان وثلاث خذنة وعند التخفيف بعير وثلاث من كل بين مجموع ذلك ثلثان والمعنى في ذلك أن في اليهودى والنصراني خمس فضائل وهي حصول كذب ودين

أي عمر بن الخطاب رضي الله عنه

مناه القراءات

كان حقا بالاجماع وتحمل مناكتهم وذياتهم ويقرون بالجزية وايضا للمجوسى من هذه الخمسة الا التقرير بالجزية فكانت دية على
الخمس من دية ليهودى والنصرانى * (تنبيه) * قوله ثلثا عشر اولى منه ثلث خمس لان في الثلثين تكريرا وايضا فهو الموافق لتصويب
الحساب له لكونه اخصر وكذا وثى ونحوه كعابد شمس وقرو زنديق وهو من لا يتحمل ديننا من له امان كدخوله لنا رسولا امان لا امان له
فهو در وسكت المصنف عن دية المتولدين كابي ووثى مثلا وهي كدية الكتابى اعتبارا بالاشرف سواء اكان ابا ام امانا لان المتولد يتبع اشرف
الابوين دينا والنعمان يغلب فيه جانب التغليظ ويحرم قتل من له امان لآمانه ودية نساء وخنائى ممن ذكر على النصف من دية رجالهم ولو اضر
المصنف ذكر المرأة الى هنا وذكرها الخفى (١٢٤) لشملى الجميع ويراعى في ذلك التغليظ والتخفيف ومن لم تبلغه دعوة الاسلام ان تمسك

(قوله كان حقا) أى كل منهما أى من الدين والكتاب (قوله الموافق لتصويب الحساب)
ظاهره بل صريحه أن عبارة المصنف خطأ عند الحساب لتصويبه ثلث خمس والحق أنه ليس
بخطا بل هو حسن وانما هو خلاف الاولى عندهم كما يعلم ذلك من كتبهم ويدل له قوله قبل ذلك
أولى منه ثلث خمس فلعل المراد بالتصويب الاولوية فلا اعتراض حيثئذ (قوله ممن ذكر) أى
اليهودى والنصرانى ومن له امان (قوله بدين لم يتدل) أى بما لم يتدل من ذلك الدين كافي م
والا فالاديان كلها قديرات (قوله فدية أهل دينه) فان كان كافي فدية كتابى أو مجوسيا
فدية مجوسى فان جهل قدر دية أهل دينه بأن علمنا تمسكه بدين - قى كعصف ابراهيم وشيث
والتوراه والانجيل ولم تعلم عينه وجب أخس الديات يعنى دية المجوسى لانه المتيقن اه مد
(قوله والا) بأن علمنا تمسكه بدين أو لم تمسكه بشئ بأن لم تبلغه دعوة نبي أصلا (قوله
من لم تبلغه الدعوة) أى قبل الدعاء الى الاسلام اه روض (قوله وان تمسك) أى
من الهجرة يعنى أن تمسكه منها ولم يجر لا يخرج من العصمة (قوله في بيان مادونهما) أى
في بيان دية مادونها (قوله وهى ثلاثة أقسام) الضمير راجع لما وثى بالانظر لعناها لان مادون
الفس متعدد لكن لا يناسبه قوله بعد ابانة طرف الخ والظاهر أن ما واقعة على الدية
وبقدر مضاف في قوله ابانة أى دية ابانة طرف وكذا يدق فربما بعد تأمل (قوله وبجرح) بالرفع
(قوله بخلاف ترتيبها) أى لانه ذكر الذكر والاثنيين بعد المنافع (قوله الذى كتبه) أى
أذن له في كتابته (قوله في ابانة الرجلين) أى قطع الرجلين (قوله لحديث عمرو بن حزم
بذلك) أى بكال دية النفس فيهما (قوله والكعب) الاولى أن يقول والنسدم كالالكف
لان القدم هو التابع للأصابع كما أن الكف تابع لها (قوله والساق كالساعد) يشتهى
أنه ذكر حكم الساعد والعضد فيما تقدم مع أنه لم يذكره الآن يقال ذكره في ضمن قوله
فان قطع من فوق كف (قوله نقص في الفخذ) أى مثلا أو الساق أو الركبة (قوله
وفي احدهما) أى الرجلين نصفهما المأثر أى النص الذى ورد في كتاب عمرو بن حزم الذى
كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي كل اصبع أصلية) وان زادت على العشرة
في اليد أو الرجل سواء علمت أصليتها أو اشتبهت بخلاف الزائدة يشتهى فيها حكومة ولو زادت
الا نامل أو نقصت وزع واجب الاصبع عليها اه قل (قوله أما الاصبع الزائدة) فيجب
لها حكومة أى ان قطعها وحدها فان قطع اليد وفيها اصبع زائدة دخلت حكومة في دية
اليد لكون العضو واحدا بخلاف ما لو قطع يدا أصلية مع يد زائدة فيجب للزائدة حكومة زيادة
على دية الاصلية (قوله ثلث العشرة) الاولى ثلث العشر لعم الدية والمرأة (قوله ثلاث
أدامل) فيه خفاء بالنظر لأصابع الرجلين خصوصا في خنصرهما (قوله ما رن الانف)

بدين لم يتدل فدية أهل دينه دية
والافك دية مجوسى ولا يجوز قتل من لم
تبلغه الدعوة ويتصل لمن أسلم بدار
الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان
تمكن ولما بين المصنف رحمه الله تعالى
دية النفس شرع في بيان مادونها وهي
ثلاثة أقسام ابانة طرف وازالة منفعة
وبجرح بخلاف ترتيبها كما ستعرفه ان شاء
الله تعالى مبتدئا بالامر الا قول بقوله
(تكميل دية النفس) أى دية نفس
صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره
تغليظا وتحقيقا (في) ابانة (اليدين)
الاصيلتين لخبر عمرو بن حزم بذلك
رواه النسائي وغيره * (تنبيه) * المراد
باليد الكف مع الاصابع الخمس هذا
ان قطع اليد من مفصل كف وهو
الكوع فان قطع فوق الكف وجب
مع دية الكف حكومة لان ما فوق
الكف ليس بتابع بخلاف الكف مع
الاصابع فانهما كالعضو الواحد
بدليل قطعهما في السرقة بقوله
تعالى فاقطعوا أيديهما وفي احدهما
نصفها بالاجماع المستند الى النص
الوارد في كتاب عمرو بن حزم الذى
كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم
(و) تكمل دية النفس (في) ابانة
(الرجلين) الاصيلتين اذا قطعنا من
الكعبين لحديث عمرو بن حزم بذلك
والكعب كالكف والساق كالساعد

والفخذ كالعضد والاعرج كالسليم لان العيب ليس في نفس العضو وانما العرج نقص في الفخذ وفي احدهما نصفها
لما روى في كل اصبع أصلية من يدا أو رجل عشر دية صاحبها ففيه الذ كرم سلم عشرة أبعرة كما جاز في خبر عمرو بن حزم أما الاصبع الزائدة
أو اليد الزائدة أو الرجل الزائدة ففيها حكومة وفي كل أعلة من أصابع اليدين والرجلين من غير ايهام ثلث العشرة لان كل اصبع له
ثلاث أنامل الا ايهام فله أعلة ان في أعلة نصفها عملا بقط واجب الاصبع (و) تكمل دية النفس في ابانة ما رن (الانف) وهو ما لان
من الانف وخلا من العظم لخبر عمرو بن حزم بذلك ولان فيه جمالا ومنفعة

هو مشقّل على الطرفين المسميان بالمتخزين وعلى الخارج بينهما وتندرج حكومة قصبة في دية كارجحه في أصل الروضة ولا فرق بين
الخشيم وغيره وفي كل من طرفيه والخارج ثلث توزع بالدية عليها (و) تكمل (١٢٥) دية النفس في ابانة (الاذنين) من اصلهما بغير

ايضاح سواء أكان سمياً أم أصم لخبر
عمرو بن حزم في الاذن خشون من الابل
رواه المدايق قطبي والبيهقي ولانهم
عضوان فيهما جمال ومنفعة فوجب
أن تكمل فيهما الدية فان حصل
بالجناية ايضاح وجب مع الدية أرش
وفي بعض الاذن بقسطه ويقدر
بالمساحة ولو أيدى بهما بالجناية عليهما
بحيث لو حرك كالم تحرك كافي كالم وضرب
يده فسلت ولو قطع اذنين يابستين
بجناية أو غيرها في حكومة (و) تكمل
دية النفس في ابانة (العينين) لخبر عمرو
ابن حزم بذلك وحكي ابن المنذر فيه
الاجماع ولانهم من أعظم الجوارح
تقاعفا كانتا أولى بإيجاب الدية وفي كل
عين نصفها ولو عين أحول وهو من
في عينيه خلل دون بصره وعين أعشى
وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف
رؤيته وعين أعور وهو ذاهب حس
أحدى العينين مع بقاء بصره وعين
أخفش وهو صغير العين المبصرة وعين
أعشى وهو من لا يبصر ليلاً وعين أجهر
وهو من لا يبصر في الشمس لان المنفعة
باقية بأعين من ذكر ومقدار المنفعة
لا يتطاول به وكذا من بعينه بياض علا
بياضها أو سوادها أو فظرها أو هور يقيق
لا ينقص الضوء الذي فيها يجب في قلعها
نصف دية لما مر فان نقص الضوء
وأمكن ضبط النقص فحسب ما نقص
يسقط من الدية فان لم يضبط النقص
وجب حكومة (و) تكمل دية النفس
في ابانة (الجفون الأربعة) وفي كل
جفن يفتح جيمه وكسرهما وهو غطاء
العين ربع دية سواء الأعلى أو الأسفل
ولو كانت لاعى وبلاهدب لان فيها جالا ومنفعة

قد مر ان لان القصبة داخله في الاتف مع أنه لا يشترط قطعها في كمال الدية وعبرة المنهج
وفي كل من طرفي مارن وحاجز بينهما ثلث لذلك في المارن الدية وتندرج فيها حكومة القصبة
اه وقوله في المارن الدية أي ولو بان شلاله وفي اعوجاجه حكومة كأعوجاج الرقبة وتسويد
الوجه فان ذهب بعضه ولو با آفة في الباقي قسطه منها وانظر لو ذهب بعضه خلقة قال شيخنا
الشبرا ملسي القياس أنه لا يكمل فيه الدية برماوى (قوله المسميان) على لغة من يلزم المثنى
الالف أو هونعت مقطوع أي وهما المسميان بالمتخزين الخ م د وفيه أن المنعوت لم يتعين
بدونه وهو لا يجوز (قوله بغير ايضاح) أي وصول الى العظم (قوله وفي بعض الاذن بقسطه)
الباء زائدة (قوله ويقدر) أي البعض بالمساحة أي لمعرفة الجزئية المعتبرة في أجزاء
الاطراف برماوى وعبرة الرشيدى ويقدر بالمساحة أي وبالجزئية أيضاً بأن يقاس المقطوع
منها والباقي وينسب مقدار المقطوع للجملة ويؤخذ تلك النسبة من ديتها فاذا كان المقطوع
انصفها كان الواجب نصف ديتها فالمساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيما مر في قود
الموضحة فانها توصل الى مقدار الجرح ليوضح من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا ظاهر
وان توقف فيه الشيخ (قوله ولو عين أحول) نظير ذلك عدم نظره من اختلاف الابدى
مشايقة الطش وضعفه سم واعلم أن هذه الغايات للتعميم الا الثالثة فانها الرد على من يقول
بوجوب الدية الكاملة في عين الأعور لان سلمته بمنزلة عين غيره كما في شرح م ر (قوله
دون بصره) المراد بالبصر القوة الباصرة (قوله وعين أعور) أي خلافاً للثلاثة الثلاثة
حيث أوجبوا في عينه كمال الدية قال في المطلب ولعله فيمن خلق كذلك وسئل العلامة
الاجهوري عن ذلك فقال لا فرق برماوى (قوله وهو ذاهب حس) أي ضوء (قوله مع
بقاء بصره) أي في الأخرى وصورة المسئلة أن الجناية كانت على عينه السليمة اه شرح المنهج
(قوله علا بياضها الخ) علا فعل ماض وقاعله ضمير البياض وبياضها بالنصب مفعوله اه م د
والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز أن تكون على حرف جر والمعنى على الأول معد البياض بياضها
أو سوادها وعلى الثاني أن البياض مستعمل على بياضها الخ وعبرة المنهج أو بياضها
لا ينقص ضوءاً اه قوله أو فظرها) وهو السواد الأصغر الذي هو محل الابصار في وسط
السواد الأعظم (قوله لا ينقص) بفتح ثم ضم تخفيفاً على الافصح برماوى وقال شيخنا هو يفتح
الباء وضم القاف أو بضم الباء وكسر القاف المشددة وأما ضم الباء واسكان النون وكسر
القاف المحققة فلحن (قوله فان نقص) أي البياض الضوء أي وكان عارضاً بأن تولد من آفة أو
جناية فلو كان خلقاً كدت فيها الدية اه حل (قوله وأمكن ضبط النقص) بأن علم غاية ما يراه
قبل حدوث البياض وبعد حدوث البياض ثم جنى على عينه التي عليها البياض فيجب القسط
أو يقال انه بعد حدوث البياض بعينه عرفنا مقدار النقص بأن عصبنا العلية وعرفنا مقدار
نظر العجيبة ثم عصبنا العجيبة وأطلقنا العلية وعرفنا مقدار نظرها ثم جنى على العلية فيجب
القسط (قوله وفي كل جفن) ولو بياضه وان لم يكن هذب وفي هديه حكومة ان فسد المنبت
والافالتهزير فقط برماوى قال في العباب وان ذهب بعضه ولو با آفة في الباقي قسطه منها
اه وانظر لو ذهب بعضه خلقة والقياس أنه لا يكمل فيه الدية أخذاً بما مر في الاعمش أنه

وقد اختصت عن غيرها من الاعضاء بكونها رباعية وتدخل حكومة الاهداب في دية الاجفان بخلاف ما لو انقردت الاهداب فان فيه
 حكومة اذا فسد منبتها كسائر الشعور لان الثابت بقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الاصلية والا فالتعزير وفي قطع الجفن المستحشف
 حكومة وفي احشاف الجفن الصحيح ربع دية (١٢٦) وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فان قطع بعضه فتقلص باقيه ففضية

كلام الرافي عدم تكميل الدية (و) تكمل
 دية النفس في ابانة (اللسان) لناطق
 سليم الذوق ولو كان اللسان لا لكن
 وهو من في لسانه لكنه أي عجمة ولو
 لسان أرت بمنشاة أو ألغ بثلاثة وسبق
 تفسيرهما في صلاة الجماعة ولو لسان
 طفل وان لم ينطق كل ذلك لا طلاق
 حديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية
 صححه ابن حبان والحاكم ونقل ابن
 المنذر فيه الاجماع ولان فيه
 جمالا ومنفعة تتميز به الانسان عن
 البهائم في البيان والعبارة عما في
 الضمير وفيه ثلاث منافع الكلام
 والذوق والاعتماد في أكل الطعام
 وادارته في اللهوات حتى يستكمل
 طعمه بالاضراس نعم لو بلغ الطفل
 أو ان النطق والتحريك ولم يوجد امنه
 ففيه حكومة لاديه لاشعار الحال
 بهجزة وان لم يبلغ أو ان النطق فدية
 أخذنا بظاهر السلامة كما يجب الدية
 في يده ورجله وان لم يكن في الحال
 بطش ولا مشي وخرج بقيد الناطق
 الاخرس فالواجب فيه حكومة ولو
 كان خرسه عارضا كما في قطع البدن
 الشلاء وبسليم الذوق عديده فحزم
 الماوردي وصاحب المذهب بأن فيه
 حكومة كالآخرس قال الاذرعى وهذا
 بناء على المشهور أن الذوق في اللسان
 وقد ينزعه قول البغوى وغيره اذا قطع
 لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان اه وهذا
 هو الظاهر لقول الرافي اذا قطع لسان
 آخرس فذهب ذوقه وجبت الدية للذوق
 وهذا يعلم من قولهم ان في الذوق الدية
 وان لم يقطع اللسان (و) تكمل دية

لو تولد العشم من آفة أو جناية لا تكمل فيه الدية اه ع ش على م ر (قوله وقد اختصت)
 أي الجفون عن غيرها (قوله وتدخل حكومة الاهداب الخ) لانها تابعة لها بخلاف قطع
 الساعد مع الكف بقدر حكومة سم (قوله كسائر الشعور) أي التي فيها جمال كشعر
 الحاجبين وبقيّة شعور الوجه دون الابط والعانة مثلا اذا فسد منبتها فلا حكومة ولا تعزير
 بخلاف ما قبلهما (قوله والا) بأن لم يفسد منبتها فالتعزير (قوله وفي احشاف الجفن) أي
 بأن ضربه وأحشف جفنه أي أوقفه فصار لا يتحرك (قوله فتقلص) أي ارتفع باقيه وانكماش
 (قوله عدم تكميل الدية) أي ديته وانما يجب قسط ما قطع فقط وهو المعتمد (قوله وتكمل)
 دية النفس في ابانة (اللسان) وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لا قسطه من الدية كما أفاده
 م د (قوله لناطق) أي بالفعل أو القوة أي ولو ببعض الحروف وان كان زوال البعض
 بجناية وفي قطع بعضه قسطه ان زال بقطعه بعض نطقه والا فحكومة تجب لا قسط اذ لو وجب
 للزم ايجاب الدية الكاملة في لسان الاخرس اه برماوى (قوله سليم الذوق) ليس بقيد على
 المعتمد كما يأتي وقيد به لذكر الخلاف الآتى واعلم أنه اذا زال اللسان ففيه دية له ويدخل فيه
 دية الكلام ومنفعة الاعتماد في أكل الطعام فيها وأما الذوق فاذا زال بذلك وجب له دية وحده
 زيادة على دية اللسان والمراد بقول المصنف واللسان أي كله أما ابانة بعضه فيجب الاقتصار
 من قدر النقص من اللسان أو الكلام فان قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه وجب النصف من
 الدية أو زال الربع من اللسان فزال نصف الكلام وجب نصف الدية أيضا اعتبارا بالاكثرة
 وهذا يخالف كلام البرماوى السابق ولو عاد اللسان بعد قطعه لم تسقط الدية وكذا سائر الاجرام
 الا في ثلاثة سن غير المتغور وسلخ الجلد والافضاء وأما المعاني فيسقط الارش بعودها مطلقا لان
 ذهابها منظر اه قل على الجلال مع زيادة وقد جمعها بعضهم فقال

في غير معنى وافضاء ومثيرة * والجلد ليس يرذ الارش المعاني

(قوله لا لكن) قال في المصباح لكن العى وهو نقل اللسان ولكن لكنا من باب تعجب صار
 كذلك فالذكر لكن والانى لكنا مثل أحر وجراء وفي المغرب الاكن الذي لا ينصح بالعربية
 (قوله عجمة) قال في المصباح العجمة في اللسان بضم العين عدم فصاحته (قوله كل ذلك الخ)
 كلام مستأنف (قوله يتميز) أي باللسان الذي يحصل به الكلام الانسان فاعل يتميز (قوله
 والعبارة) ضمنه معنى التعبير فعبارة بعن (قوله في اللهوات) جمع لهواة وهي المهمة التي
 بأعلى الخبيرة من أقصى القم اه مواهب قال شارحها والخبرة الحلق (قوله لو بلغ الطفل
 أو ان النطق) أي ثم قطع لسانه وعبارة م ر ولو بلغ أو ان النطق والتحريك ولم يظهر أثره
 تعينت الحكومة فلو ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل يجب في لسانه دية أو حكومة
 وجهان حزم في الانوار بآولهما وصحح الزركشى نأنيهما لان المنفعة المعتبرة في اللسان النطق
 (قوله وقد ينزعه) أي ينزع كون الذوق في اللسان ووجه المنازعة أن وجوب الدينين يدل
 على أن الذوق ليس في اللسان لانه لو كان فيه لوجب دية واحدة (قوله الشدين) بكسر
 الشين وقصها وبالذال المهملة اه مصباح ع ش (قوله الاثثة) أي لحم الاسنان (قوله
 صغرت أو كبرت) بكسر الباء الموحدة يقال في المحسوس كبر من باب تعجب وأما في المعاني فيقال

النفس في ابانة (الشقتين) لو روده في حديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية وفي كل شفة وهي في عرض الوجه الى الشدين
 وفي طوله ما يستر اللثة كما قاله في المحرر نصف الدية عاليا و قلى رقت أو غلظت صغرت أو كبرت والاشلال كالقطع وفي شقهما بلا ابانة حكومة

ولو قطع شقة مشقوقة وجبت ديتها الا
 حكومة الشق وان قطع بعضهم ما تقلص
 البعض الباقيان وبقيا كقطع
 الجميع وزعت الدية على المقطوع
 والباقي كما اقتضاه نص الام وهى يسقط
 مع قطعها حكومة الثارب أو لا وجهان
 أظهرهما الاول كما فى الاهداب مع
 الاجفان ويجب فى كل حلى نصف دية
 وهو يفتح لامة وكسرها واحد الحسين
 بالفتح وهما العظامان اللذان تنبت
 عليهما الاسنان السفلى وملتقاهما
 الذقن أما العليا فتنبت اعظم الرأس ولا
 يدخل أرس الاسنان فى دية فك الحسين
 لأن كلامهما مستقل برأسه وله بدل مقدر
 واسم يخصه فلا يدخل أحدهما فى
 الآخر كالاسنان واللسان ثم شرع
 فى القسم الثانى وهو ازالة المنافع فقال
 (و) تكمل دية النفس فى (ذهاب
 الكلام) فى الجناية على اللسان خبر
 البيهقى فى اللسان الدية ان منع الكلام
 وقال ابن أسلم مضت السنة بذلك ولأن
 اللسان عضو مضمون بالدية فكذا
 منفعته العظمى كاليد والرجل وانما
 تؤخذ الدية اذا قال أهل الخبرة لا يعود
 كلامه فان أخذت ثم عادت ولو
 ادعى زوال نطقه امتنع بأن يروى
 فى أوقات اللوات وينظر هل يصدر
 منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر منه
 شئ حلف المجنى عليه كما يحلف الاخر
 هذا فى ابطال نطقه بكل الحروف وأما
 فى ابطال بعض الحروف فيعتبر قسطه
 من الدية هذا اذا بقى له كلام مفهوم
 والا فعليه كمال الدية كما جزم به صاحب
 الانوار والحروف التى توزع عليها الدية
 ثمانية وعشرون حرفا فى لغة العرب
 محذوف كلمة لانها ام آف

كبر بعضها قال تعالى كبر مقتا عند الله اه مصباح وفى بعض النسخ صغيرة أو كبيرة (قوله
 مشقوقة) ما لم يكن الشق خلقيا والافدية كاملة فكأقص بعض الحروف خلقية كما يأتى
 والمشتق الشقة العليا يقال له أعلم والسفلى يقال له أفلح وعليه قول الرمنشري
 وأخرى دهرى وقدم معشرا * على أنهم لا يعلمون وأعلم
 ومذ أفلح الجهال أيقنت أنى * أنا الميم والايام أفلح أعلم
 أى لا يمكنها أن تقدمنى كما أن الأفلح أعلم لا يمكن أن ينطق بالميم المذكورة (قوله فتقلص)
 أى انكمض البعض (قوله كمة طوع الجميع) أى فى عدم النفع فيهما (قوله على المقطوع
 والباقي) أى الذى تقلص أى فلا يجب فى الباقي المتقلص شئ بل يجب فى المقطوع قسطه من
 الدية فقائمة التوزيع معرفة قسط المقطوع شيئا (قوله فك الحسين) من اضافة الصفة
 للموصوف أى الحسين المقسوكين أى المتفصلين من بعضهما (قوله فى ذهاب الكلام)
 أى بأن يعنى على اللسان مع بقائه (قوله ان منع الكلام) صريح فى أنه لا يجب الدية فى ازالة
 اللسان الا اذا منع الكلام مع أنه قد تم أن اللسان وحده فيه الدية وذكر هنا أن ذهاب الكلام
 فيه الدية مقتضاه أنه ان أزال لسانه فذهب كلامه وجب ديتان ويدل عليه قوله ولأن اللسان الخ
 وعبارة شرح المنهج ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس فنصف دية اعتبارا
 بأكثر الأمرين المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فزال النصف فنصف دية اه وهو
 موافق للحديث المذكور قال البلقيني اطلاق ذهاب ربع الكلام ونصفه مجاز والمراد ذهاب
 ربع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لأن الكلام الذى هو اللفظ المفيد فائدة يحسن
 السكوت عليها لا توزع عليه وانما التوزيع على حروف الهجاء وتبع المصنف غيره فى هذه
 العبارة الشافعي والاصحاب وقوله المضمون كل منهما بالدية ظاهر هذا التعليل أن لسان
 الاخرس فيه دية والراجح أن فيه حكومة لانه النطق هو المعتبر يدل عليه أنه لو قطع بعض لسانه
 ولم يذهب شئ من كلامه أنه لا يجب قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصح ثلاث ذهاب
 الجناية هذرا ولو قطع طرف لسانه فذهب الكلام منه لزمته دية كاملة اعتبارا بالنطق وانما
 وجب النصف فيما اذا قطع بعض اللسان فذهب ربع الكلام لأن الجناية على النصف الجرمي
 قد تحققت وقاعدة الاجرام ذوات المنافع أن يتيسر على نسبتها فراجعنا لهذا الاصل كما قاله
 سلطان وقوله نصف دية مقتضى كون اللسان وحده فيه الدية والكلام وحده فيه الدية أن
 يجب دية كاملة فليست وجه ذلك (قوله السينة) أى الطريقة (قوله ولو ادعى) أى
 بالاشارة لأن المدعى زوال النطق فكيف تحصل الدعوى كذا قيل ولا حاجة لذلك بل يقرأ
 بالبناء للمفعول أعم من أن يدعى هو بالاشارة أو الكتابة أو يدعى وليه (قوله بأن يروى)
 أى يخوف فى غفلة لينظرا ينطق أولا قال فى المصباح راعى الشئ روعا من باب قال أفزعنى
 وروى مثله اه (قوله كما يحلف الاخرس) أى بالاشارة ولو أذهب حرفا فعاد له حروف لم يكن
 يحسنها وجب للذهاب قسطه من الحروف التى يحسنها قبل الجناية ولو قطع نصف لسانه فذهب
 نصف كلامه فأقص من الجاني فلم يذهب الا ربع كلامه فلم يجزى عليه ربع الدية ليم حقها فاذا
 اقص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شئ لأن سرية القصاص مهددة اه سل

وهو ما معدودتان في ابطال نصف الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعة وخارج بلغة العرب غيرها فتوزع عليها وان كانت أكثر حروفا وقد انقردت لغة العرب بحرف (١٢٨) الضاد فلا يوجد في غيرها وفي اللغات حروف ليست في لغة العرب كالحرف

المتولد بين الجسيم والشين وحروف اللغات مختلفة بعضها أحد عشر وبعضها أحد وثلاثون ولا فرق في توزيع الدية على الحروف بين اللسانية وغيرها كالحروف الخلقية ولو عجز المجنى على لسانه عن بعض الحروف خلقة كانت وألغى أو بآفة سماوية فدية كاملة في ابطال كلام كل منهما لانه ناطق وله كاذم مفهوم الآن في نطقه ضعفا وصعفا منفعة العضو لا يقدر في كمال الدية كضعف البطش والبصر فعلى هذا لو ابطال بالجنابة بعض الحروف فالتوزيع على ما يحسنه لا على جميع الحروف (و) تكمل دية النمر في (ذهاب البصر) من العينين لخبر معاذ في البصر الدية وهو غريب ولان منفعة النظر وفي ذهاب بصر كل عين نصفها صغيرة كانت أو كبيرة حادة أو كالة صحيحة أو عليه عشاء أو حولا من شيخ أو طفل حيث البصر سليم فلو قلعه لم يزد على نصف الدية كما لو قطع يده ولو ادعى المجنى عليه زوال الضوء وأنكر الجنابي سئل عدلان من أهل الخبرة أو رجل وامرأتان ان كان خطأ أو شبه عمد فأنهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود فان لم يوجد ما ذكر من أهل الخبرة امتحن المجنى عليه بتقريب عقرب أو حديدة محجمة أو نحو ذلك من عينه بغتة ونظر هل يبرعج أولا فان ابرعج صدق الجنابي بيمينه والا فالجنى عليه بيمينه وان نقص ضوء المجنى عليه فان عرق قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه الا من نصفها مثلا فقصته من الدية والا فحكومة

(قوله معدودتان) فيه أن المعدود أول ألف يابسة التي هي أول الحروف وهذه ألف لينة (قوله ربع سبعة) أي الدية وهو ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع لان سبع المائة أربعة عشر وسبعان ربعها ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع بعير هذا في الذكر المسلم الحز في الاثني الحزرة المسلمة واحد ونصف وسبعان وفي الاثني بعير وسبع بعير وثلاث سبع بعير وفي الاثني الذمية نصف بعير وثلاث سبع بعير وفي المجوسى سبع بعير وثلاث سبع بعير وفي الاثني ثلاث سبع ونصف ثلاث سبع اه ميداني (قوله فتوزع عليها) أي على غير لغة العرب وأنت الضهير لا كتساب غير التأنيث من المضاف اليه ولونقص بعض الحروف بجنابة مثلا فتوزع على باقيها وأما لو تكلم بلغتين فتوزع الدية على أكثرهما وان قطعت شفقا فذهبت الميم وجب أرشها مع ديتهم في أوجه الوجهين وأما لو تكلم بالعربية وغيرها فهل يعتبر الاكثر أيضا وتعتبر العربية قلت أو كثرت عن الاخرى قال ابن هشام ان العبرة بالعربية منها ويدل عليه كلام ابن حجر في شرح المنهاج وغيره وقال شيخنا ع ش الاعتبار الاكثر حروفا أخذ من العلة وهي الانتفاع بالحروف اه برماوى (قوله في ابطال كلام كل منهما) أي العاجز خلقة والعاجز بآفة سماوية (قوله فعلى هذا) أي قوله خلقة أو بآفة سماوية وقوله لو ابطال بالجنابة بعض الحروف أي التي يحسنها غير المعجوز عن خلقة أو بآفة فاذا كان عاجزا خلقة أو بآفة عن ثمان حروف وأبطال شخص بالجنابة بعض العشرين التي يحسنها كحرف فتوزع الدية على العشرين التي يحسنها ويظهر ماذا يخص هذا الحرف الذي أبطله الجنابي هكذا يتعين فهم هذه العبارة (قوله لو ابطال بالجنابة بعض الحروف) هذا مفهوم قوله فدية كاملة في ابطال كلام كل منهما عبارة المنهج وشرحه لان كان عدم احسانه لذلك بجنابة فلا دية فيه لثلاثة ضاعف القرم في القدر الذي أزاله الجنابي الاول اه قال م ر وان كان الجنابي الاول غير ضامن اه كالحزب لان شأن الجنابة الضمان اه وعبارة البرماوى قوله لثلاثة ضاعف مقتضى هذا التعليق أن الجنابة الاولى اذا لم تكن مضمونة كجنابة الحزب أن يضمن بجميع الدية ~~بما~~ لكن الواجب خلافه فالتمتعيل للاغلب خلافا للعلامة ابن حجر اه (قوله في ذهاب البصر) مقتضى وجوب الدية في ازالة العينين كما سبق أن تجب الدية في كل من ازالتهما وازالة بصرهما مع أنه اذا فاقهما فزال بصرهما وجبت دية واحدة واذا كان لا يصير بهما وازالهما كان فيهما حكومة فالمدار على ذهاب البصر ويدل عليه أن التعميم السابق ذكره هنا والبصر عند الحكماء قوة أو دعهما الله تعالى في العصبتين المجوفتين الخارجيتين من مقدمة الدماغ ثم تطفئ العصبة التي من الجهة اليمنى الى الجهة اليسرى والتي من اليسرى الى اليمنى حتى يتلاقيا ثم تأخذ التي من الجهة اليمنى عينا والتي من الجهة اليسرى يسارا حتى تصل كل واحدة الى عين تدرك تلك القوة الالوان وغيرها وأما عند أهل السنة فادراكها كرمشة الله تعالى بمعنى أن الله يخلق ادراكها ما ذكر في النفس عند استعمال تلك القوة زى اه برماوى (قوله منفعة) أي البصر والمراد القوة الباصرة وقوله النظر أي الادراك وفي بعض النسخ ولان منفعة النظر أقوى (قوله فلو قلعهما) أي فقعهما (قوله ان كان خطأ أو شبه عمد) راجع لقوله أو رجل وامرأتان لان المقصود

(و) تكمل دية النفس في (ذهاب السمع) لخبر البيهقي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذر فيه الاجماع ولانه من أشرف الحواس فكان كالبصر بل هو أشرف منه عندنا كثر الفقهاء لان يدرك الفهم ويدرك من الجهات الست وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه (١٤٩) لان السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر

يدرك به الاجسام والالوان والهيآت فلما كان تعلقه أكثر كان أشرف وهذا هو الظاهر (تنبيه) لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله فلو قال أهل الخبرة يعود وقد رواله مدة لا يستبعد أن يعيش اليها انتظرت فان استبعد ذلك أو لم يقدر رواله مدة أخذت الدية في الحال وفي ازالته من اذن نصفها لا تعدد السمع فانه واحد وانما تعدد في منفذه بخلاف ضوء البصر اذ تلك اللطيفة متعددة ومحالها الحسنة بل لان ضبط نقصانه بالمنفذ أقرب منه بغيره وهذا مانص عليه في الام ولواذ هي المحق عليه زواله من اذنيه وكذبه الجاني واخرج بالصباح في نوم أو غفلة فكاذب لان ذلك يدل على التصنع وان لم ينزعج بالصباح ونحوه فصادق في دعواه ويحلف حلفا لا احتمال بجلده وأخذ الدية وان نقص سمعه فقصه من الدية ان صرف والا فحكومة باجتهاد قاض (و) تكمل دية النفس في (ذهاب الشم) من المخثرين كما جاء في خبر عمرو بن حزم وهو غريب ولانه من الحواس السافعة فكملت فيه الدية كالسمع وفي ازالة شم كل منصرف الدية ولو نقص الشم وجب بقسطه من الدية ان أمكن معرفته والا فحكومة (تنبيه) لو أنكر الجاني زواله امتحن الجاني عليه في غفلاته بالروائح الحادة فان شم للطيب وشم لغيره حلف الجاني لظهور كذب الجاني عليه والاحلف هو لظهور صدقه مع انه لا يعرف الامنه (و) تكمل دية

منه القصاص والنساء لا تقبل الا فيما كان القصد منه المال فان قيل اذ ثبت القصاص يمكن أن يعنى عنه على مال فوجب الدية فيكون المقصود منه المال فيقبل فيه النساء أوجب بأن الدية بدل لأصل كما قرره شيخنا (قوله عندنا كثر الفقهاء) معتمد م (قوله الفهم) أي المفهوم من الشرائع وغيرها كما تدل عليه عبارة م ونصها لان يدرك الشرع الذي به التكليف قرره شيخنا (قوله أو شعاع) أو بمعنى الواو والمراد بالشعاع انبعاث أي انفصال أشعة أي أجزاء من العين واتصالها بالمرق (قوله وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر) عبارة العباب فائدة هل حاسة السمع أفضل من البصر أو عكسه فيه خلاف للعلماء وتقدم ذكر السمع في آيات القرآن والاحاديث يقتضي أفضليته اه وكتب العلامة سم بهامشه مانصه قوله وتقدم ذكر السمع الخ اعترضه شيخنا السيد الشريف عيسى الصفوي بأنه في مواضع من القرآن ذكر السمع والبصر فقط مقدمه الاول وفي مواضع ذكر السمع والبصر والقواد مقدمه الاول ثم الثاني كما في قوله تعالى السمع والابصار والافتدة ففي المواضع الثانية لا يأتى أن يكون من باب التدرج والالزم أن كلام من السمع والبصر أفضل من القواد وهو باطل فتعين أن يكون من باب الترتي فيسلم أن يكون تقديم السمع على البصر في المواضع الاول من باب الترتي فيكون البصر أفضل على مقتضى الاستدلال بالتقديم في الآيات أقول يمكن أن يجاب بأن التقديم يدل على الأفضلية الا ما خرج بدليل كالا فتدة في المواضع الثانية اه بحج روفه قال ع ش والسمع عند الحكماء قوة أو دعها الله في العصب المفروش في الصماخ يدرك بها الصوت بطريق وصول الهواء المتكثف بكيفية الصوت الى الصماخ أي خرق الاذن وعند أهل السنة ان الوصول المذكور بهيئة الله تعالى على معنى خلق الله الادراك في النفس عند ذلك اه (قوله وهذا هو الظاهر) هذه طريقة له والذي اعتمده زى أن السمع أفضل (قوله من تحقق زواله) المراد بالتحقق غلبة الظن (قوله فلو قال أهل الخبرة) أي اثنان منهم ع ش على م (قوله اذ تلك اللطيفة) أي البصر متعددة (قوله وهذا) أي اعتبار النصف فيما اذا أزاله من اذن واحدة والقول الثاني يقول الواجب القسط أي قسط ما نقص من السمع أفاده شيخنا (قوله كل منخر) بوزن مجلس ثقب الانف وقد تكسر الميم اتباعا لكسرة الحاء كما قالوا منتن وهما نادرا لان الفعل ليس من المشهور وفي القاموس انه يجوز أيضا فقهما وضهما ومنصور كعصفور فاللغات خمس (قوله وجب بقسطه) الباء زائدة (قوله بالروائح الحادة) أي القوية من الطيب والخبيث (قوله فان شم) قال في المصباح ه ش الرجل هشاشة من بابي تعب وضرب تبسم وارتاح (قوله وعبس) بابه ضرب وفي مختار الصماخ انه بالتخفيف والتشديد يقال عبس الرجل كعب وبابه جلس وعبس وجهه شدة للمبالغة اه وفي المصباح عبس من باب ضرب عبوسا قلب وجهه فهو عابس اه (قوله في ذهاب العقل) لو قدمه على غيره كما في المنهج لكان أولى كما يشير اليه قول الشارح لانه أشرف المعاني الخ وسعى عقلا لانه يعقل صاحبه أي يمنعه من ارتكاب ما لا يليق من المعاصي والتورط في المهالك اه (قوله على ذلك) أي على كمال الدية في ذهاب العقل (قوله فقيه حكومة)

النفس في (ذهاب العقل) ان لم يرج ٢٣ ع عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش اليها كما جاء في خبر عمرو بن حزم وقال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم على ذلك لانه أشرف المعاني وبه يتميز الانسان عن البهيمة قال الماوردي وغيره والمراد العقل الغريزي الذي به التكليف دون المكتسب الذي به حسن التصرف فقيه حكومة

فان ربحى عوده في المدة المذكورة انتظر
 القصاص فيه وهو المذهب للاختلاف
 في محله فقبل القلب وقبل الدماغ وقبل
 مشترك بينهما والاكترون على الاقل
 وقبل مسكنه الدماغ وتديره في القلب
 يسمى عقلا لانه يعقل صاحبه عن التورط
 في المهالك ولا يرادشى على دية العقل
 ان زال بما لا ارش له فان زال بجرح له
 اوش مقدرا لموضحة او حكمة
 وجبت الدية والارش او هي والحكومة
 ولا يندرج ذلك في دية العقل لانها
 جنائية ابطلت منفعة غير حاله في محل
 الجنائية فكانت كما لو انفردت الجنائية
 عن زوال العقل ولو ادعى ولي المجنى
 عليه زوال العقل وانكر الجنائي فان لم
 يتظلم قول المجنى عليه وفعله في خلواته فله
 دية بلايين لان يمينه تثبت بجنونه والمجنون
 لا يحلف وهذا في الجنون المطبق اما
 المتقاع فانه يحلف في زمن افاقته فان
 اتظلم قوله وفعله حلف الجنائي لاحتمال
 صدور المستظلم اتفاقا او جريا على العادة
 وخرج بالغرزي العقل المكتسب
 الذي به حسن التصرف فيجب فيه
 حكمة فقط كما قاله الماوردي
 (و) تكمل دية النفس في (الذكر)
 السليم لخبر عمر بن حزم بذلك ولو كان
 لصغير وشيخ وعنين وخصي لا طلاق
 الخبر المذكور ولان ذكر الخصي سليم
 وهو قادر على الايلاج وانما الفئات
 الايلاد والعنة عيب في غير الذكر لان
 الشهوة في القلب والمجنى في الصلب
 وليس الذكر بمحل لواحد منهما فكان
 سليمان العيب بخلاف الاثلى وحكم
 الحشفة حكم الذكر لان ما عداها من
 الذكر كالتابع لهما كالحكمة مع

(١٣٠) فان عاد فلا ضمان * (تلييه) * اقتصار المصنف على الدية يقتضي عدم وجوب

ولا تبلغ قدر دية العقل الغريزي م (قوله اقتصار المصنف على الدية) فيه انه كما اقتصر
 على الدية في العقل اقتصر عليها في غيره أيضا (قوله وجوب القصاص فيه) أي في العقل
 (قوله وهو المذهب) بخلاف باقي المعاني المتقدمة التي هي السمع والبصر والبطش والذوق
 والشم والكلام فيجب فيها القصاص لان لها محال مضبوطة ولا هل الخبرة طرق في ابطالها
 كما قاله في شرح المنهج وتظلمها بعضهم فقال

ولا قصاص في المعاني يجب * من غير ستة وفيها اوجبوا

سمع وبطش بصر كلام * والذوق والشم لها ختام

(قوله للاختلاف في محله) عبارة البرماوى وقدمت اول الكتاب بانه غريزة يتبعها العلم
 بالضروريات عند سلامة الالات أي الحواس الخمس ومحله القلب على الرابع للآية وهي قوله
 تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وله شعاع متصل بالدماغ أي الرأس وقبل محله الرأس وعليه
 أبو حنيفة وجاعة وقبل محله همامعا وقال الامام لا محل له معين ووقع السؤال عنه هل هو من
 قبيل الاعراض أو الجواهر أو لا ولا على كل هل هو مخصوص بالنوع الانساني أم هو كلي
 مشترك بينه وبين كل سى مخلوق وعلى ذلك هل هو من الكلى المشكك أو المتواطىء والجواب
 هو عند علماء السنة عرض قائم بالقلب متصل بالدماغ يزيد وينقص وعند الحكماء بوجوه مجزئة
 عن المادة مقارنة لها في الفعل وهو في الانسان والملك والجن لكنه في النوع الانساني أكل
 ومن ثم كان من قبيل المشكك لا المتواطىء والمشكك هو اتحاد اللفظ وتعدد الحكم مع النظر الى
 زيادته ونقصانه ضعفه وقوة والمتواطىء هو التساوى في اللفظ اه (قوله بعقل صاحبه) أي
 يمنعه اذ العقل المنع أي شأنه ذلك * (فائدة) * العقل لغة هو المنع وأما في الاصطلاح ففيه
 عبارات أحسنها ما قاله الشيخ أبو اسحق انه صفة يميز بها بين الحسن والقيبح وقال العمراني
 الجنون يزيل العقل والانما يغمره والنوم يستتره والواجب في العقل الدية اذ لا يتصور فيه
 قصاص كما لا يتصور القصاص بين ذكر الرجل وقبل المرأة لعدم المماثلة بل تجب الدية فيهما
 اه نسابة في شرح منظومة الانكعة لابن العماد وقال المناوى على الخصائص نقل عن
 السهروردي والعقل مائة جزء واختص منها المصطنق بتسعة وتسعين جزءا وجزء في جميع المؤمنين
 والجزء الذي فيهم أحد وعشرون سهما فمهم يتساوى فيه الكمل وهو كلمة التوحيد وعشرون
 سهما يتفاضلون فيها على قدر حقائق ايمانهم (قوله ولو ادعى ولي المجنى عليه الخ) لما كان
 المجنون لا يصح دعواه قال هنا ولو ادعى ولي الخ (قوله وخرج بالغرزي العقل المكتسب)
 هذا مكرر مع ما ذكره قاله قل وقد يقال لا تكرار لان الذي ذكره أولا لا يستتر وما ذكره
 هنا لاجل نسبة القول الى قائله وقد يقال انه أو لا نسبه أيضا لقائله فانه قال قال الماوردي
 وغيره فهو محض تكرار م (قوله في الذكر) وفي تعذر الجماع حكومة قال العلامة الزياى
 فلو قطع شخص بعد ذلك لزمه دية قال شيخنا وفيه نظر فراجع برماوى (قوله وعنين) أي
 لان العنة ضعيف في القلب لاني نفس الذكر ومثله المجهوب بيا من ونحوه برماوى (قوله وحكم
 الحشفة الخ) لو قال والمراد من الذكر الحشفة الخ لكان أولى في كلام المصنف كما لا يخفى على
 من تأمل اه قل قال في الروس وفي قطع باقي الذكر أو قلعه منه حكومة وكذا في قطع

الاصابع لان أحكام الرط يدور عليها وبعضها يقسطة منها لان الدية تسكمل بقطعها كما ترقت على بعضها

الاشل

الاشل فان أشله أو شقه طولا فأبطل منفعة فدية تجب أو نعتذر بضربه الجماع لا الانقباض
والانقباض مخكومة تجب لانه ومنفعته باقيان والخلل في غيرهما ثم ذكر في شرحه فيما لو قطع
فما طع هل يجب القصاص كلاهما طويلا اه سم وانظر ما اذا جفى على ذكر بلا حشفة هل
الواجب حكومة أو دية لكن قول الشارح كالمكف مع الاصابع يرشد الى أن الواجب
الحكومة لا الدية وهو ما مال اليه شيخنا أولاً ثم اعتمد بعد ذلك كذا بخط الشيخ خنس (قوله
في الانثيين) حاصله أنه ان قطع الانثيين بالجلدتين فقيم ما الدية وتدخل حكومة الجلدتين وان
قطع الجلدتين مع بقاء الانثيين وجبت حكومة وان سل البيضتين وجبت دية فافضة حكومة
الجلدتين (قوله الخصيتان) تنبيه خصية بضم الخاء المجهمة ويجوز كسرهما وقال أبو عبيدة
سمعت بالضم ولم أسمع بالكسر اه مختار (قوله ولول للعظم النائي الخ) فهو من الرأس
هنا بخلافه في الوضوء وإنما أخذ العظم النائي خلف الاذن والذي تحت المقبل من اللعين غاية
لانه رعايتوهم أن المراد بالرأس والوجه ما يجب غسله أو مسحه في الوضوء فبين أنه ليس مراداً
والفرق بينهما حيث غسلهما من الرأس ولم يغسل في الوضوء منه لان المدار هنا على كونه خطراً
ولاشك أن الموضع المذكور خطرو في الوضوء على ما يسمى رأساً والموضع المذكور لا يسمى
رأساً اه برماوى وعبارة مر يجب في موضحة الرأس ومنه هنا دون الوضوء العظم الذي
خلف الاذن متصل به وما انحدر عن آخر الرأس الى الرقبة أو الوجه ومنه هنا لا ثم أيضاً ما تحت
المقبل من اللعين ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء أن المدار هنا على الخطر والشرف اذ الرأس
والوجه أشرف ما في البدن وما جاوز الخطر أو الشرف مثله وثم على ما رأس وعلا وعلى ما يقع
به المواجهة وليس بجوارهما كذلك اه وقوله أو الشرف الاولى اسقاط الالف (قوله
أو الوجه) عطف على الرأس وقوله وان صغرت غاية في الموضحة وعبارة المنهج ولو صغرت
والصمت اه أى بخلاف الالتحام في الافضاء فانه يسقط الضمان وكذا نبات الجلد وفارق
ذلك سن غير المنغور وان كان الغالب على الموضحة الالتحام لئلا يلزم اهدار الموضحات دائماً
بخلاف السن فان الجنى عليه ينتقل الى حالة أخرى يضمن فيها اه برماوى وسم (قوله ولولما
تحت) غاية في قوله أو الوجه فيكون ما تحت المقبل من الوجه هنا بخلافه في الوضوء (قوله نصف
عشر الخ) أشار بذلك الى تصور قول المتن خمس وأنه لو قال وفي كل من الموضحة والسن نصف
عشر دية صاحبها كان أولى وأعم اه (قوله ففيها الحر مسلم) أى من حر مسلم غير جنين فخرج
الجنين فاذا أوضعه وهو في بطن أمه فان مات بغير الايضاح بأن صغرت الموضحة وجب نصف
عشر غرة لان في الموضحة نصف عشر دية صاحبها ودية الجنين هي الغرة وان مات بالايضاح
وجبت غرة كاملة وان انفصل حيائهما مات بغير الايضاح وجب نصف عشر دية وان مات
بالايضاح وجبت دية كاملة عش (قوله فتراعى هذه النسبة الخ) ففيها الحر مسلمة بغير ان
ونصف ولذي بعير وثلاثان ولجوسي ثلث بعير ولذمية خمسة أسداس بعير ولجوسية سدس بعير
اه حل (قوله فان فيهما) أى في موضحتهما الحكومة ومثل الموضحة غيرها من الجروح اذا
كانت في غير الوجه والرأس ففيها حكومة وأما القصاص فلا قصاص فيها كلها الا الموضحة سواء
كانت في الوجه أو الرأس أو بقية البدن (قوله ففي موضحته بعير وثلاثان) لانها نصف عشر دية

(و) تسكمل دية النفس في (الانثيين)
لحديث عمرو بن حزم بذلك ولانها من
تمام الخلقة ومحل التناسل وفي
احدهما نصفها سواء اليمنى واليسرى
ولو من عني ومجرب وطفل وغيرهم
(تنبيه) * المراد بالانثيين البيضتان
كما صرح بهما في بعض طرق حديث
عمرو بن حزم وأما الخصيتان فالجلدتان
التيان فيهما البيضتان (و) يجب
(في الموضحة) أى موضحة الرأس ولو
للعظم النائي خلف الاذن أو الوجه
وان صغرت ولولما تحت المقبل من
اللعين نصف عشر دية صاحبها ففيها
لحر مسلم غير جنين (خمس من الابل)
لما رواه الترمذي وحسنه في الموضحة
خمس من الابل فتراعى هذه النسبة في
حق غيره من المرأة والكتابي وغيرهما
ونخرج بقيد الرأس والوجه ما عداهما
كالساق والعضد فان فيهما الحكومة
وبقيد الحر الرقيق ففيه نصف عشر قيمته
وبقيد المسلم الكتابي ففي موضحته بعير
وثلاثان ولجوسي وثلاثة

ومركبة السن (أو) يجب (في كل عضو لا منفعة فيه) كاليد الشلاء والذكر الأشل ونحو ذلك كالأصبع الأشل (حكومة) وكذا في كسر العظام لأن الشرع لم ينص عليه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا يجب في تعويج الرقبة والوجه وتسويده وفي حلقى الرجل والحنثي وأما حلقى المرأة ففيهما ديتها لأن منفعة الارضاع وجمال الثدي بهما كمنفعة اليدين وجمالهما بالأصابع وفي أحدهما منصفها والحلمة كما في الحرز المجتمع الناتج على رأس الثدي * (تنبية) * (١٣٣) لو ضرب ثدي امرأة ففشل بفتح الشين وجبت ديتها وان

استرسل في حكومة لأن الفاتح مجرد جمال وان ضرب ثدي خنثى فاسترسل لم يجب فيه حكومة حتى يتبين كونه امرأة لاحقال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترسال ولا يفوته جمال فاذا تبين أنه امرأة وجبت الحكومة والحكومة جرم من الدية تنسبه الى دية النفس نسبة نقص الجناية من قيمة الجنى عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها مثاله جرح يده فيقال كم قيمة الجنى عليه بصفاته التي هو عليها بغير جناية لو كان رقيقا فاذا قيل مائة فيقال كم قيمته بعد الجناية فاذا قيل تسعون فالتفاوت العشر فيجب عشر دية النفس وهي عشر من الابل اذا كان الجنى عليه حرا ذكرا مسلما لأن الجملة مضمونة بالدية فتضمن الاجزاء بجزء منها كما في نظيره من عيب المبيع * (تنبية) * تقدم أن المصنف أدخل بترتيب صور الاقسام الثلاثة فانه قبل فراغه من الاول أعنى ابانة الاطراف ذكر الثاني أعنى المنافع ثم عاد الى الاول ثم ذكر الثالث أعنى الجراحة ثم ختم بالسن الذي هو من جملة صور الاول وكان حق الترتيب الوضعي ذكر الاول على نسق الآن الامر فيه سهل ثم انه اقصر في الاول على ايراد احدى عشرة صورة وأهمل من صورته ستة وفي الثاني على خمسة وأهمل من صورته تسعة كما أوضحته كله في شرح المنهاج وغيره (ودية العبد)

(قوله ومركبة السن) مبتدأ خبره جملة ان قلت والقصد منه تقييد ما قبله وهذا في المعنى مفهوم قوله فان بطلت منفعتها وفي تعبيره قلاقة (قوله بحيث لا تؤذى) أي تورث نقصا الخ فاندفع قول من حكم على العبارة بالنقص وقال لعل العبارة الى نقص الخ اه اج أي فهو مضمن معنى تورث وفي نسخ الى نقص وهو واضح (قوله حكمها) لاحاجة اليه وفي نسخة في حكمها وهي أولى أي ففيها الأثرش كاملا (قوله وفي كل عضو لا منفعة فيه) لما فرغ من بيان الجناية التي لها أثرش مقدر شرع يتكلم على الجناية التي ليس لها أثرش مقدر وأعراب المتن في كل عضو خبر مقدم وحكومة مبتدأ مؤخر فقدر الشارح فعلا وجعل حكومة فاعلا له فأخرج المتن عن نوع اهرابه وهو ليس بمعيب فلا اعتراض فتأمل (قوله لم ينص عليه) أي على العضو الذي لا منفعة فيه (قوله وأما حلقى المرأة) بالالف في صحاح السمع وهو ظاهر (قوله الثاني) أي البارز (قوله وان استرسل) أي استرخى على صدرها بأن كان قبل الضرب غير مسترخ كان كان مثل الرمانة (قوله مجرد جمال) لأن الجمال في غير المسترسل دون المسترسل والناس مختلفون فيما يستحبون من صغر الثدي وكبره (قوله جرم من الدية) فالواجب من الدية والتقويم بالنقد (قوله ثم عاد الى الاول) أي بقوله والذكور والانثيين (قوله احدى عشرة) وهي اليسدان والرجلان والاذنان والعينان والحنثان والالسان والشفتان والذكر والانثيان والاسنان وأهمل من صورته ستة وهي اللحيان والحنثان والالبان والشفران والجلد والانامل وقوله على خمسة وهي الكلام والبصر والسمع والشم والعقل وأهمل من صورته تسعة وهي الذوق والمضغ والجماع وقوة الامناء وقوة الحبس والافضاء والبطش والمشي والصوت (قوله أي والجناية) أي وواجب الجناية واطلاق الدية على القيمة مجاز لأن كلا منهما في مقابلة النفس وهو على حذف مضاف أي ودية جناية العبد أي الجناية عليه الخ (قوله أما المرتدة) أي العبد المرتدة فلا ضمان وان كان يباع (قوله يبعه) مصدر مضاف للمفعول (قوله ولم يبيع مقدرا) ليس بقيد على المعتقد فان تبع مقدرا كقطع كف بلا اصابع وكان واجبه بالتقويم أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب كله بل يوجب الحاكم شيئا باجتهاده وهذه طريقة مرجوحة قلها مر عن البلقيني وردتها بقوله وهذا غير متبعه اذا نظر في الحق أصالة الى نقص القيمة حتى في المقدر على قول فلم يتطروا في غيره لتبعيته فالخاصل أنه اذا تبع مقدرا يكون الواجب ما نقص من قيمته سواء كان زائدا على واجب المتبوع أو ناقصا عنه أو مساويا له على ما اعتمدته مراه شيخنا (قوله بالحكومة) الاولى أن يقول بما نقص لأن الحكومة لا تكون الا في الحر لانها جرم من الدية بنسبته الخ وعلى فرض أنها تكون في الرقيق فلا يمكن أن تبلغ قيمته لانها جرم مقدر من القيمة فكيف تبلغ القيمة قل فكان الصواب أن يقول ولا يبلغ واجب غير المقدر قيمته الخ قال سم والجواب أن غرضهم من هذا

أي والجناية على نفس الرقيق المعصوم ذكر اكان ٣٤ ح أو أثنى ولو مدبرا أو مكاتبا أو أم ولد (قيمه) باللغة ما بلغت سواء كانت الجناية عمدا أم خطأ وان زادت على دية الحر كسائر الاموال المتلفة ولو عبر بالقيمة بدل الدية لكان أولى فيقول وفي العبد قيمته لما سبق في تعريف الدية أول الفصل ولا يدخل في قيمته التغليب أما المرتدة فلا ضمان في اتلافه قال في البيان وايس لنا شيء يصح بيعه ولا يجب في اتلافه شيء سواء ويجب في اتلاف غير نفس الرقيق من أطرافه ولطائفه ما نقص من قيمته سليما أن لم يتقد ذلك الغير من الحر ولم يبيع مقدرا ولا يبلغ بالحكومة قيمة جملة الرقيق الجنى عليه أو قيمة عضوه على ما سبق في الحر

وان قدرت في الحزب ~~صك~~ وضحة
 وقطع عضو فيجب مثل نسبته من
 الدية من قيمته لانه ان شبه الحزب بالريق
 في الحكومة ليعرف قدر التفاوت
 ليرجع به في المشبه به أولى ولانه أشبه
 الحزب في أكثر الأحكام بدليل التكليف
 فألقناه به في التقدير في قطع يده نصف
 قيمته وفي يده قيمته وفي أصبعه عشرها
 وفي موصخته نصف عشرها وعلى هذا
 القياس ولو قطع ~~صك~~ كرهه وأنباه
 ونحوهما مما يجب للحر فيه ديتان ويجب
 بقطعهما قيمتان كما يجب فيهما للحر
 ديتان ومن نصفه حر قال الماوردي
 يجب في طرفه نصف ما في طرف الحزب
 ونصف ما في طرف العبد في يده ربع
 الدية وربع القيمة وفي أصبعه نصف
 عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا
 القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص
 (و) في (دية الجنين الحزب) المسلم (غرة)
 خبر الصحاحين أنه صلى الله عليه وسلم
 قضى في الجنين بغرة (عبد أو أمة) بتركه
 تنوين غرة على الإضافة البيانية
 وتنوينها على أن ما بعددها بدل منها
 وأصل الغرة البيضاء في وجه الفرس
 ولهذا شرط عمرو بن العلاء أن يكون
 العبد أبيض والأمة بيضاء وحكاها
 الفاكهاني في شرح الرسالة عن ابن
 عبد البر أيضا ولم يشترط الاكثرون ذلك
 وقالوا الفسحة من الرقيق غرة لانها غرة
 ما يملك أي أفضله وغرة كل شيء خياره
 وانما تجب الغرة في الجنين اذا انفصل
 ميتا بجناية على أمه الحية مؤثرة فيه
 سواء أكانت الجنابة بالقول كالتهديد
 والتخويق المفضي إلى سقوط الجنين
 أم بالفعل

الكلام الإشارة إلى أنه لا يشترط نقصها عن أرض المقدور كما في حكومة المقدور فتأمل فانه دقيق
 ولم يتقدم للحكومة ذكر الآن يقال تقدمت ضمنا في قوله ما نقص من قيمته وبعد ذلك فيه
 مسامحة الآن يقال سمي ذلك حكومة لجواز المشابهة أي مشابهة نقص القيمة لنقص الدية
 وقوله على ما سبق لم يتقدم ذلك حتى يحيل عليه الآن يقال توهم أنه سبق ذكر ذلك في الحزب وهذه
 العبارة ذكرها في المنهج في الحزب وأحال عليها الرقيق والشارح ذكرها في الرقيق في غير محلها
 ثم أن قوله ولا يبلغ بالحكومة قيمة جملته الرقيق محال لا يتصور فلا يصح نفسه لأن الحكم
 على الشيء فرع عن تصوره فهو فرض محال وقوله أو قيمة عضو هذا ممكن ففهم صحيح
 لأنه طريقة ضعيفة بالنسبة للعبد لأن المعقد أن الجنابة في العبد اذا كانت لا أرض لها مقدور
 وكانت على عضوله أرض مقدور يجب فيها ما نقص من قيمته سواء كان قدر قيمة العضو الذي وقعت
 الجنابة عليه أو أقل أو أكثر بخلاف نظير ذلك في الحزب فيشترط في أرض الجنابة المذكورة
 أن لا يبلغ دية ذلك العضو فان بلغت ناقص منها شيء (قوله وان قدرت) الأولى أن يقول وان قدر
 أي ذلك الغير لانه مقابل قوله ان لم يقدر الخ (قوله لانه أشبه الخ) على لقوله ما نقص
 من قيمته سليما ان لم يقدر الخ وقوله ولانه أشبه الحزب على لقوله وان قدرت في الحزب الخ شيئا
 (قوله ولو قطع) بالبناء للمفعول فقوله وأنباه بالالف صحيح على الجادة فسقط الاعتراض
 واذا قطعت أطراف عبد ثم حر رقبته آخر له قيمة العبد ذاهب الاطراف اه مد
 (قوله فيما زاد) أي زاد على ما ذكر من قطع الذكر والأنثيين أو نقص عماد من ذلك
 ومن اليد ونحوها (قوله وفي دية الجنين) لا ينبغي أن تفتاديه في كلام المصنف من فروع
 مبتدأ وفي ادخال الجار عليه تغيير اعرابه الظاهر مع أنه لا يستقيم كون الدية ظرfa للغرة
 لانها بدل عن النفس وتقدم أن في إطلاق الدية على الغرة مسامحة (قوله المسلم) ليس بشيد
 لما يأتي أن الجنين المكافرة غرة أيضا لكنها كثلث غرة المسلم في الكتابي وثلاث خمس غرة المسلم
 في المجوسي وأما المرتد والحربي فهدران كما يأتي كله في كلامه فالمعتبر بكونه معصوما وبجمله
 ما ذكر من الشروط هنا وفيما يأتي ثمانية والتعميمات ثمانية مثلها فلما أتى الشارح كلام المتن
 على ظاهره لكان أعم (قوله عبد أو أمة) بخيرة الغارم لا المستحق ولم من ذلك امتناع
 الجنى ويؤيده قولهم يشترط كونه سالما من هيب المبيع والخنوثة عيب حر (قوله بتركه)
 تنوين الخ) هذا لا يستقيم الا لو ذكر كلام المصنف من غير فاصل فيه الآن يقال كلام الشارح
 بالنظر للمتن قل (قوله وحكاها الفاكهاني) أي المالك (قوله السمعة) أي الذات
 بيضاء أو سوداء (قوله لانها غرة) لانها من بني آدم وقال تعالى ولقد كرمنا بني آدم (قوله)
 وانما تجب الغرة) إشارة إلى شروط وجوبها وحاصل ما ذكره ثمانية فذكرها أربعة وسيأتي
 يذكر اثنين عند قوله ولا بد أن يكون معصوما مضموما وتقدم ذكر اثنين عند قوله الحزب المسلم
 وان كان الأولى عدم التقييد بالمسلم لان الكافر كذلك مضمون بالغرة الآن يقال قيد بذلك
 لاجل قوله عبد أو أمة لأن ذلك انما هو في المسلم أما الكافر ففيه أقل من ذلك كما يأتي أو يقال
 المقهور فيه تفصيل فان كان معصوما فكذلك والا فلا ضمان (قوله سواء أكانت الجنابة)
 إشارة إلى تعميمات سبعة بعضها في نفس الجنابة وهو ماها وهو ثلاثة وبعضها في الجنين

نقد على
 المصنف

وهو ثلاثة أيضا ذكرها بقوله سواء كان ذكرا أم أنثى وبعضها وهو واحد في أمته وهو قوله سواء انفصل في حياتها أو بعد موتها (قوله أو يوجها) هو ادخال شيء في القم قهرا (قوله الاجهاض) أي الرمي قال في المصباح اجهضت الناقة ولها اجهاضا ألقت قبل أن يبين خلقه قال الأزهرى وغيره لا يقال أجهضت الا الناقة خاصة فهي مجهضة ويقال في المرأة أجهضت والجماع بالكسر اسم منه اه قاطلاق الاجهاض على اسقاط المرأة (قوله فإذا فعلته) أي صامت فأجهضت أي وضعت ضمنه بخلاف الرضع اذا صامت فقتل اللبن أو انقطع ومات الرضيع فإنه لا ضمان عليها لانهم لم تحدث فيه صنعا كما لو أخذ طعام شخص وشربه فمات ذلك الشخص فلا ضمان وبعبارة العباب فرع من حبس آدميا ومنعه الزاد والماء أو عزامات فان كان زمن الموت فيه غالب جوعا أو عطشا أو بردا فمعدا ولا يموت فيه فان لم يكن به جوع وعطش سابق فشبهه عمد والافان حبسه زمنا اذا ضم إلى الاقل ومات وعلم سابق جوعه وعطشه فعمد محض وان جهل وجب نصف دية شبه العمد وفي الرحمان مانعه تنبيه تجبر الامة على ارضاع البائس والابرة فان امتنعت ومات لم تضمن وان تعينت ويأتى أنها تضمن بترك ما يدفع الاجهاض بالفترة على عاقبتها وفي القسرق عسر ويجب على الولي ان حضر والافان علم عينا ان انفرد والافان كفاية كقطع سرة المولود عقب ولادته لتوقف امسالك الطعام عليه كارضاعه لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط ضمن ويجب ختان الذكر والأنثى لا الخنثى بل لا يجوز اه حج وفي الفتاوى الخيرية من كتب الحنفية سئل في امرأة سافر عنها زوجها فرار من نفقتها خافت الهلاك فانتقلت عند أهلها وتركت بنتا صغيرة فطيمة لها منه عند أهلها وماتت فادعى على أنكم فرقت بين زوجتي وبناتها ما تسبب ذلك فعلمكم ديتها هل تسمع دعوا بذلك أم لا أجاب لا تسمع دعوا والاحال هذه والله أعلم (قوله وسواء أكان الجنين) تعميم في قوله ودية الجنين الحرة غرة يعني أن في الجنين غرة سواء كان ذكرا أو أنثى (قوله لان ديتها) الاولى أن يقول ولان ديتها لانه عليه ثمانية (قوله لكثير الاختلاف) أي بين الوارث والجاني فيدعي واوثة أنه ذكرا ليأخذ الاكثر والجاني أنه أنثى ليدفع الاقل (قوله أم لا) كإن الزنا (قوله مضمونا على الجاني) لا حاجة اليه لان كلامنا في الجنين الحرة (قوله عندها) أي الجنانية وهو قيد في العصمة والضمنان (قوله ولا أثر لحواطمة) مختار قوله فيما تقدم مؤثرة وقوله ولا لضربة قوية مفهوم قوله بجنانية على أمته (قوله بجنانية) لا حاجة له لانه فرض المسئلة (قوله بعدم موتها بجنانية في حياتها) أي فإنه يجب فيه الغرة كما صرح بذلك في المنهاج وأقره م ر وكذا عكسه كما لو جنى عليها وهي ميتة فأحياها الله وألقت في حياتها فإنه يجب فيه الغرة أيضا ميداني وظاهر كلام الشارح وغيره خلافه أي لا يجب فيه الغرة وهو كذلك كما قاله بش اه مد (قوله ولو ظهر بعض الجنين) أشار بذلك إلى أن قوله فيما تقدم انما يجب اذا انفصل أي كالأوبعضا كما في هذه المسئلة قال شيخنا وأخذ منه أنه كان عليه أن يقول فيما سبق وانما يجب الغرة في الجنين اذا انفصل أو ظهر الخ كما فعل غيره ولعله أفرد مسئلة الظهور لما فيها من الخلاف (قوله أو لم يكن مضمونا) ظاهره أن هذا غير داخل في عدم العصمة والذي في شرح م ر وج دخول

كان يضربها أو يوجها دواء
أو غيره فقتل جنينا أم بالترك كان يمنعها
الطعام أو الشراب حتى تلتقي الجنين
وكانت الاجنة تسقط بذلك ولو دعيتها
ضرورة إلى شرب دواء فينبغي كما قال
الزركشي أنها لا تضمن بسببه وليس
من الضرورة الصوم ولو في رمضان
اذا خشيته منه الاجهاض فإذا فعلته
وأجهضت ضمنته كما قاله الماوردي
ولا تراث منه لانها فائله ودواء أكان
الجنين ذكرا أم غيره لا يطلاق الخبر
لان ديتها لو اختلفت كثيرا لاختلاف
في كونه ذكرا أو غيره فسوى الشارع
بينهما وسواء أكان الجنين تام الأعضاء
أم ناقصها ثابت النسب أم لا لكن
لا بد أن يكون معصوما مضمونا على
الجاني عند الجنانية وان لم تكن أمته
معصومة أو مضمونة عندها ولا أثر لحو
لطة خفيفة كما لا يؤثر في الدية
ولا لضربة قوية أقامت بعدها يلا أم
ثم ألقت جنينا نقله في الجوع عن النص
وسواء انفصل في حياتها بجنانية
أو انفصل بعد موتها بجنانية في حياتها
ولو ظهر بعض الجنين بلا انفصال من
أمته كخروج رأسه ميتا وجبت فيه
الغرة لتحقق وجوده فان لم يكن معصوما
عند الجنانية كجنين حرة من حربي
وان أسلم أحدهما بعد الجنانية أو لم يكن
مضمونا كإن يكون مالكا للجنين

ذلك في عدم العصمة وعبارة ما وخرج بتقييد الجنين بالعصمة بالوجوب على حرية حامل
من حربي أو مرتدة حامل بولدي حال ردتها فأسلمت ثم أبجھضت أو على أمته الحامل من غيره
فعتقت ثم أبجھضت والحمل ملكه فانه لا شيء فيه لا هداره (قوله ولائته) ليس قيد ابل المدار
على ملك الجنين فقط وقال بعضهم انما زاد ذلك لان الكلام في الجنين الحر ولو بالسرية
بعد الجنانية فقوله بعد وعتقت أي وسرى العتق للجنين فصح التمثيل وان كان حال الجنانية
رقيقا وحديث يكون قوله ولائته قيد اخلافا لما في الحاشية (قوله الحامل) أي من زوج
بأن كانت متروكة فحملت من زوجها ثم جنى السيد عليها ثم عتقت وأبجھضت فلا شيء
على السيد الجناني وفي هذه الصورة نظر لان الكلام الآن في الجنين الحر والظاهر انه لا حاجة
لقوله فعتقت فتأمل وحزر ثم ظهر انه انما قال فعتقت للاحتراز عن عتقها قبل الحمل فان ولدها
يكون حرا تبعا لها فيضمنه الجناني ويتبعها الحمل في العتق ولا يمكن لا يضمنه السيد لانه حاله
الجنانية رقيق ملكه لكن الكلام الآن في الجنين الحر حال الجنانية فتأمل اه مد (قوله
فعتقت) أي ويتبعها الحمل فاندفع ما يقال ان الكلام في الجنين الحر وهذا رقيق (قوله
أو لم ينقل) أي لا كلا ولا بعضا وعبارة شرح المنهج فان لم ينقل ولم يظهر أو انفصل أو ظهر
لحم لا صورة فيه وكانت أمه مينة أو كان هو غير معصوم عند الجنانية بجنين حربية من حربي
وان أسلم أحدهما بعد الجنانية فلا شيء فيه لعدم تحقق وجوده في الاوان وظهوره وونه
في الثالثة وعدم الاحترام في الرابعة اه (قوله ولا يظهر على أمته شين) ظاهره أنه شرط فيما قبله
ومفهومه أنه اذا ظهر على أمته شين تجب الغرة مع أن الموضوع أنه لم ينقل فلا غرة حينئذ
فكان الاولى حذف قوله ولا يظهر ويقول في الاخرة بدل الاخيرين أو كان يقول أو لم يظهر الخ
والمعنى أو انفصل لكن لم يظهر على أمته شين بالجنانية فلا تجب الغرة وهذا صحيح ويظهر قوله
في الاخيرين لانهم ما يستند مسئلتان ولكن تكون الثانية مكررة مع قوله فيما تقدم ولا أثر
لضربة تخفيفه فارجعنا الى أن الاولى حذف قوله ولا يظهر وكذا قوله أو لم يظهر لو أتى بها وقال
بعضهم قوله شين صوابه شيء كما في بعض النسخ أي ولا يظهر بسبب الجنانية على أمته شيء
من أجزائه (قوله الاولى) هي جنين حربية من حربي والمراد بالثانية كون الجنين وائمه
ملك الجناني والثالثة كون أم الجنين مينة والمراد بالاخيرتين هما عدم الانفصال وعدم
ظهور الشين بالجنانية على أمته والعلة ظاهرة في أولى الاخيرتين دون الثانية اه (قوله
فلا ضمان على الجناني) لاننا لم تحقق موته بالجنانية شرح المنهج (قوله على الجناني) أي
على عاقلته كما يدل عليه كلامه بعد لان الجنين لا يقصد بالجنانية (قوله حين خرج) أي
ثم خروجه اه م ر و ج و خرج به ما لم يمت قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضرب بها فخرج
رأسه وصاح فخره شخص لزمه القودا والدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة
أو بعده فالدية اه م (قوله فدية نفس كاملة) أي ولو انفصل الجنين لدون ستة أشهر
اه متن الروض (قوله لاننا لم تحقق تلقه) أي كبدين ألقتهما وماتت أو عاشت فيجب فيها غرة
وكذا لو ألفت ثلاثا أو أربعاً من الايدي والارجل ورأسين لا مكان كونهما الجنين واحدا
بعضها أصلي وبعضها زائد وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه أخبر بأمرأة لها رأسان

ولائته بأن جنى السيد على أمته الحامل
وجنيتها من غيره وهو ملك له فعتقت
ثم ألفت الجنين أو كانت أمته مينة أو لم
ينفصل ولا يظهر على أمته شين بالجنانية
فلا شيء فيه لعدم احترامه في الصورة
الاولى وعدم ضمان الجناني في الثانية
وظهوره وموته بموتها في الثالثة وعدم
تحقق وجوده في الاخيرتين ولو انفصل
حيا وبقي بعد انفصاله زمانا بلا ألم فيه
ثم مات فلا ضمان على الجناني وان مات
حين خرج بعد انفصاله أو دام ألمه
ومات منه فدية نفس كاملة على الجناني
(نبيه) لو ألفت امرأة بجنانية
عليها جنين ميتين وجبت غرتان
أو ثلاثا فثلاث وهكذا ولو ألفت يدا
أو رجلا وماتت وجبت غرة لأن العلم
قد حصل بوجود الجنين أما لو عاشت
الأم ولم تلحق جنينا فلا يجب الا نصف غرة
كما ان يد الحى لا يجب فيها الا نصف دية
ولا يضمن باقية لاننا لم تحقق تلقه
ولو ألفت لهما قال أهل الخبرة فيه صورة
أدى خفة وجبت فيه الغرة بخلاف
ما لو قالوا لو بقي لتصور أي تخلق فلا شيء
فيه وان انقضت به العدة كما مر في
العدد

والخيرة في الغرة الى الغارم ويجبر المستحق على قبولها من أي نوع (١٣٧) مكاتبت بشرط أن يكون العبد أو الامة ميرا

فلا يلزمه قبول غيره سليمان عيب
مبيع لان المعيب ليس من الخيار
والاصح قبول رقيق كبير لم يجز بهرم
لانه من الخيار ما لم تنقص منافعه
ويشترط بلوغها في القيمة نصف عشر
الدية من الاب المسلم وهو عشر دية
الام المسلمة في الحر المسلم رقيق قيمته
خمس ابرة كما روى عن عمرو على وزيد
ابن ثابت رضي الله تعالى عنهم فان
فقدت الغرة حسابا لم توجد أو شرعا
بأن وجدت بأكثر من ثمن مثلها خمسة
أبرع قبلها لانها مقدرة بها وهي لورثة
الجنين على قرائض الله تعالى وهي
واجبة على عاقلة الجناني والجنين
اليهودي أو النصراني بالتبع لابيويه
تجب فيه غرة كثلث غرة مسلم كما في دية
وهو بعير وثلاثة اغير وفي الجنين المجوسي
ثلث خمس غرة مسلم كما في دية وهو ثلث
بعير وأما الجنين الحربي والجنين المرتد
بالتبع لابيويه ما فهمه من ان ثم شرع
في حكم الجنين الرقيق فقال (ودية
الجنين المملوك) ذكرنا كان أو غيره فيه
(عشر قيمته أتمه) فنه كانت أو مدبرة أو
مكاتبة أو مستولدة قياسا على الجنين
الحر فان الغرة في الجنين معتبرة بعشر
ما تضمن به الام وانما لم يعتبر واقيمته
في نفسه لعدم ثبوت استتلاله باننصاله
ميتا * (نبيه) * يستثنى من ذلك ما اذا
كانت الام هي الجنانية على نفسها فانه
لا يجب في جنينها المملوك للسيد شيء
اذ لا يجب للسيد على رقيقه شيء وخرج
بالرقيق المبيع فالذي ينبغي أن توزع
الغرة فيه على الرق والحرية خلافا
للمعاملي في قوله انه كالحر وتعتبر قيمة الام

فمنكها بمائة دينار ونظر اليها وطلقتها وظهر أنه يجب للعضو الثالث فكثر حكومة شرح
الروض (قوله والخيرة في الغرة) من كونها عبدا أو أمة أو بيضاء أو سوداء (قوله عيرا) أي
وان لم يبلغ سبع سنين كما قاله مر (قوله فلا يلزمه قبول غيره) أي غير المميز وظهر أنه يجوز
قبوله ويجزى ومثله غير السليم المذكور بعده فراجع قل (قوله ويشترط بلوغها) هل هذا
الشرط لعدم لزوم القبول أو لعدم الاجراء راجعه قل (قوله فان فقدت الغرة الخ) فان
فقدت الابل أيضا وجب قيمتها كما في الدية اه مرحومني ولم يبين الشارح المخل الذي فقدت منه
هل هو مسافة القصر أو غيرها قياسا ما مر في فقد الدية أنه هنما مسافة القصر كما قاله غش
على مر (قوله وهي) أي الغرة أي ان وجدت وكذا بدلها من الابل عند عدمها وكذا
قيمة الابل عند عدم الابل فالمراتب ثلاثة (قوله على فرائض الله) أي على قاعدة قسمة
فرائض الله (قوله على عاقلة الجناني) أي مؤجلة لان كل ما وجب على العاقلة يكون مؤجلا
وانما كانت على العاقلة لان الجنين لا يتحقق وجوده حتى يقصد بالجنانية فالجنانية عليه من قبيل
الخطا أو شبه العمد ولهذا لا يدخل الغرة تغليظ وان وقع ذلك في الحرم أو كان الجنين محرم رحم
وآل الامر الى الابل دخل التغليظ فلو غلظت كان الواجب حقة ونصفا ووجدت غرة ونصفا
وخلفتين كما قاله حل وم (قوله والجنين اليهودي) هذا يشمله كلام المتن لانه لم يقيد
بالمسلم وانما قيده الشارح غاية الامر أن الغرة في المسلم أكثر قيمة من غيره فلو أسقط الشارح
المسلم فيما سبق لاستغنى عن ذلك نعم قوله كثلث الخ لم يعلم مما سبق (قوله ودية الجنين)
هي قيمة لاديه فالاولى وقيمة وعبارة المنهج وفي جنين رقيق عشر أقصى قيمته من جنانية
الى القاء السيد منه ونقوم الام سليمة اه وقوله عشر أقصى قيمته محل ذلك ما لم يفصل حيا
ويموت أما اذا انفصل حيا ومات من أثر الجنانية فان فيه تمام قيمته يوم الانفصال قطعاً
كما في شرح مر (قوله فيه) الطاهر استناطه وقد يقال انه متعلق بمحذوف صفة لاديه أي
الواجبة فيه وعبارة قل قوله فيه لو أسقطه لكان أولى لان فيه ابدال الخبر المفرد بالخبر
الجملة (قوله وخرج بالرقيق) الاولى أن يقول بالمملوك لانه الذي عبر به وقوله البعض
بأن كانت أتمه مبيعة فان ولدها مبعض على الرابع (قوله ان توزع الغرة) الاولى أن يقول
أن يوزع الواجب فاذا كان نصفه حر ونصفه رقيقا فالواجب نصف غرة ونصف عشر قيمة أتمه
وعبارة قل على الجلال ولو كانت الام مبيعة فهل المعتبر عشر قيمتها أو عشر ديتها
أو عشرهما معا نعم ان انفصل حيا ثم ماتت بالجنانية اعتبر يوم انفصاله قطعاً ولو كانت كافرة
والجنين مسلم قدرت مسلمة أو كانت حرة والجنين رقيق قدرت رقيقة ولو أنكر الجناني أصل
الجنانية أو اقربها أو أنكر الاجهاض أو اقربها وادعى نزوله حيا وادعى موته بسبب آخر
وأمكن لطول زمن صدق بيمينه في جميع ذلك وتقبل بينة الوارث ولو رجلا وامرأتين مطلقا
وكذا محض النساء في الثانية والثالثة لانهم من الولادة وتشهد في الأخيرة بدوام الام الى الموت
ولو لم يمكن فيها ما ذكر صدق الوارث ولو أقام بينتين في شيء من ذلك قدمت بينة الوارث ولو ألفت
جنينين عرف موت أحدهما دون الآخر وجب اليقين وهو غرة ودية أي ولو ألفت حيا وميتا
وماتت هي والحي وادعى الوارث أن الجنين سبق موتها ووارثها عكسه فان حلقا أو نكلا

كافي أصل الروضة بأكثر ما كانت من حين الجنانية ٣٥ ح الى حين الاجهاض خلافا لما جرى عليه في المنهاج من أنه يوم الجنانية

هذا اذا انفصل ميتا كما علم من التعليل السابق (١٣٨) فان انفصل حيوات من أثر الجناية فان فيه قيمة يوم الانفصال

وان نقصت عن عشر قيمة أمته كانت له في البحر عن النص وسكت المصنف عن المستحق لذلك والذي في الروضة أن يدل الجنين المملوك لسيده وهو أحسن من قول المنهاج لسيدها أي أم الجنين لأن الجنين قد يكون لشخص وصلى له به وتكون الأم لا آخر فالبدل لسيده لا لسيدها وقد يعتذر عن المنهاج بأنه جرى على الغالب من أن الجمل المملوك لسيده الأمة * (تمة) * لو كانت الأم مقطوعة الأطراف والجنين سليم أقومت بتقديرها سليمة في الأصح لسلامته كما لو كانت كافرة والجنين مسلم فانه يقدّر فيها الاسلام وتقوم مسلمة وكذا لو كانت حرة والجنين رقيق فانها تقدر رقيقة وصورته أن تكون الأمة لشخص والجنين لا آخر بوصية فيعتقها مالكها ويحمل العشر المذكور عاقلة الجاني على الاظهر

* (فصل في القسامة) *

ذكرها عقب القتل لتعلقها به أي فلما كان الغالب من أحوال القاتل انكار القتل استدعي ذلك بعد بيان موجباته بيان الحجة فيه وهي بعد الدعوى ايمانين واما شهادة وأول من قضى بها أي باليمين الوليد بن المغيرة في الجاهلية وأقرها الشارع في الاسلام اهـ (قوله اسم للائيمان) عبارة شرح مـ وهي لغة اسم لاولياء الدم ولايمانهم واصطلاحاً اسم لايمانهم وقد تطلق على الايمان مطلقاً اذا قسم اليمين (قوله وقيل اسم للاولياء) تعبيرة بقبيل يقتضي أنه ضعيف وهذا الاختلاف انما هو في المعنى اللغوي كما يؤخذ من غير هذا الكتاب والافتقار اصطلاحاً هو الايمان التي تقسم على الاولياء خاصة (قوله على ارادوا احدهم منها) وذكر دعوى الدم بقوله واذا اقترن بدعوى القتل توطئة للقسامة ولذا لم يذكر شروط الدعوى كما فعل غيره (قوله وأدرج) أي ذكر فيه أي في فصل القسامة أي على وجه الاستطراد لان حق الكفارة أن تذكر مع القصاص أو الدية فذكرها مع القسامة في غير محلها المناسبة وهي أن كلام من الكفارة والقسامة متعلق بالقتل (قوله عندنا كم) هو بيان الواقع لانهم لا يقال لها دعوى الاعنده ومثل الحاكم المحكم (قوله لو ث) أي قرينة توقع في القلب صدق المدعي واللوث لغة بمعنى القوة لقوته بتحويله اليمين بجانب المدعي أو الضعف لان الايمان حجة ضعيفة شرح مـ (قوله أي التلطيخ) كأن عرض المتهم تلوث بنسبته الى القتل (قوله بأن يغلب) تفسير بقوله يقع (قوله بقرينة) هي نفس اللوث فالاولى أن يقول بأن يغلب على الظن صدقه به أي باللوث والقرينة اما حالية أو مقالية فالاولى كأن وجد قتل الخ والثانية كأن أخبر بقتله عدل أو عبداً وامراً أو صبية أو كفاراً وفسقة مـ (قوله كراسه) الظاهر أنه في موضع الحال فينفذ اشتراط كون الموجود مما يغلب على الظن صدق المدعي في دعواه القتل لا كتحديد اهـ عـ ش وكان الاولى تأخير أي الرأس عن قوله اذا تحقق موته * (تنبيه) * من اللوث الشيوع على السنة العام والخاص بأن فلان قتله ونحو تلطيخ ثوبه أو نحو سيفه بدم ونحو تلطيخ ثوبه سيفه وليس هناك نحو سبع ووجود عدو وليس ثم رجل آخر لا وجود رجل عنده سلاح ولا تلطيخ يد ولولعدو ولا قوله قتلني فلان أو جرحني أو دعي عنده لاحتمال ارادة ضرره لعدوه مع خطر القتل وبذلك فارق صحة اقراره بالمال ونحوه ولولوارث قل على الجلال وقوله قتلني فلان الخ خلافاً لادام مالك قال لان مثل هذه الحالة لا يـ كذب فيها وفي عـ ش على مـ وليس

* (فصل في القسامة) *

وهي بفتح القاف اسم للايمان التي تقسم على اولياء الدم مأخوذة من القسم وهو اليمين وقيل اسم للاولياء وزعم الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والاكثر ان يباب دعوى الدم والقسامة والشهادة على الدم واقتصر المصنف على اراد واحد منها وهو القسامة طلباً للاختصار وأدرج فيه الكلام على الكفارة فقال (واذا اقترن بدعوى القتل) عندنا كم (لو ث) وهو باسكان الواو وبالثلثة مشتق من التلويت أي التلطيخ (يقع به) أي اللوث (في النفس صدق المدعي) بأن يغلب على الظن صدقه بقرينة كأن وجد قتل أو بعبارة

من

هذا ما ذكره في القسامة

صدقه بقرينة كأن وجد قتل أو بعبارة

من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم اه (قوله اذا تحقق موته) قيد
 في البعض قل فهو في معنى التقييد يكون ذلك البعض مما لا يعيش بدونه كالرأس كما أشار له
 الشارح وهذا بقطع النظر عن قول الشارح كراهة والاف وجود الرأس تحقيق للقتل ولو وجد
 بعضه في محله وبعضه في أخرى فلولي أن يعين ويقسم زي (قوله في محله) أي حارة منفصلة
 أي فيكون لو ثافي حق أهل هذه المحلة فقط وكذا قوله وفي قرية صغيرة تكون لو ثافي حق أهل
 القرية كلها وقوله منفصلة قيد معتبر قيد به ليكون المدعى عليه محصورا (قوله عن بلد
 كبير) المراد بالكبيرة ما ليس أهلها محصورين والصغيرة ما أهلها محصورون وقيد بقوله كبير
 ليلازم قوله منفصلة (قوله أو في قرية صغيرة) أي ولم يساكنهم غيرهم كما صححه في أصل
 الروضة وهو المعتمد شرح م ر (قوله لأعدائه) راجع للجميع أي لمحله أو قرية وهذا
 يقتضي اعتبار عدائهم للقتل وليس بشرط بل يكفي أن يكونوا أعداء لقبيلته قال ع ش
 وكأعدائه أعداء أوليائه (قوله اذا كانت) يرجع لكل من الدينية والدينية واحتزبه
 في الدينية عن مجرد فسق (قوله جمع) أي محصورون على المعتمد وعليه يحمل المثال الذي
 ذكره قل فان كانوا غير محصورين فلا قسامة نعم ان ادعى على عديم منهم محصورين مكن
 من الدعوى والقسامة وفي ع ش على م ر المراد بالمحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة
 بهم اذا وقفوا في صعيد واحد مجرد النظر وبغير المحصورين من يعسر عدوهم كذلك اه (قوله
 ولو ناقصة) أي من جهة الدية لا من جهة القصاص في المرأة وأما الذي قانه ناقص من الجهتين
 (قوله خمسين يمينا) ولو في قتل نحو امرأة أو ذمي أو جنين وبين في كل عين منها صفة القتل
 ويشير للمدعى عليه عند حضوره فيقول والله ان هذا قتل ابني مثلا عددا أو شبه عددا أو خطأ
 منفردا أو مع غيره ويرفع نسب المدعى عليه عند غيبته أو يعترفه بما يتماز به من قبيلة أو حرفة
 أو لقب اه زي قال م ر ولعل حكمة الخمسين أن الدية تقوم بألف دينار غالبا ولذا أوجبها
 القديم والقصد من تعدد الايمان التغليظ وهو انما يكون في عشرين دينارا فاقتضى الاحتياط
 للنفس أن يقابل كل عشرين من الألف بين منفردة كما يقتضيه التغليظ قال بعضهم وفي هذه
 الحكمة نظر من وجوه لان دية المرأة على النصف من ذلك وأن دية الكافر على الثلث منه
 أو أقل وأن دية المرأة الكافرة على قدر السدس منه أو أقل وأن الغرة على نصف العشر منه
 وأن قيمة الرقيق قد لا تنفي به أو أنها تزيد على الدية وأن الايمان هنا واجبة وأن التغليظ يكون
 بايمان مستقلة لفظ أمر القتل الا أن يقال ان الحكمة بالنسبة لدية الكامل اه (قوله
 اثبت ذلك في الصحيحين) لفظه كما في الدميري والاصل فيها ما رواه الشيخان عن سهل
 ابن أبي حنيفة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتقرقا
 فأتى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو يشخب دمه قتيلا فدفعه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن
 ابن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن
 يتكلم فقال له كبر وهو أحدث القوم ثم سكت فكلوا فقال أتخلفون وتستحقون دم
 صاحبكم قالوا كيف نخلف ولم نشهد ولم نزال قترتكم بهم ودخبر بخمسين يمينا قالوا كيف
 يأخذ بأيمان قوم كفار فعقله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده اه وقوله قترتكم أي

اذا تحقق موته في محله منفصلة عن بلد
 كبير ولا يعرف قاتله ولا يئنه
 بقتله أو في قرية صغيرة لأعدائه سواء
 في ذلك العداوة الدينية والدينية
 اذا كانت تبعت على الانتقام بالقتل
 أو وجد قتل وقد تفرق عنه جمع كان
 ازدحموا على ثأر وأبواب الكعبة
 ثم تفرقوا عن قبيل (حلف المدعى)
 بكسر الهمزة على قتل أدياه لنفس
 ولو ناقصة كما مر آية وذمي (خمسین يمينا)
 اثبت ذلك في الصحيحين

ولا يشترط موالاتها فلو حلفه القاضي حسين (١٤٠) عينا في حسين يوم أصبح لان الايمان من جنس الطبع والجميع يجوز تقريرها كما اذا

شهد الشهود متفرقين ولو تخلل الايمان جنون أو اغماص أو اذا أفاق على ماضى ولومات الولي المقيم في أثناء الايمان لم يبن وارثه بل يستأنف لان الايمان كالخلة الواحدة ولا يجوز أن يستحق أحد شيئا بيمين غيره وليس كالوفاة فام شطر البينة ثم مات حيث يضم وارثه اليه الشطر الثاني ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة أما اذا تمت أيمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كالوفاة بيمينه ثم مات وأما وارث المدعى عليه فيبني على أيمانه اذا تخلل موته الايمان وكذا يبنى المدعى عليه لو عزل القاضي أو مات في خلالها وولي غيره والفرق بين المدعى والمدعى عليه أن عين المدعى عليه للنفي فننفذ بنفسه او يمين المدعى للاثبات فتتوقف على حكم القاضى والقاضى الثانى لا يحكم بحجة أقيمت عند الاول ولو كان للقتيل ورثة خاصة اثنان فأكثر وزعت الايمان الخمسون عليهم بحسب الارث لان ما ثبت بأيمانهم يتقسم بينهم على فرائض الله تعالى فوجب أن تكون الايمان كذلك وخرج بقولنا خاصة ما لو كان هناك وارث غير حاضر وشريكه في المال فان الايمان لم توزع بل يحلف الخاص حسين عينا كالزنى بكل بعض الورثة أو غاب يحلف الخاص حسين عينا وهل تقسم الايمان بينهم على أصل القرينة أو على القرينة وعولها وجهان أصحهما كما في الحاوى الثانى ففي زوج وأم وأختين لاب وأختين لام أصلها ستة وتقول الى العشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل أخت لاب

من دعواكم والا فالحق ايمر في جبهتهم مع كفرهم المؤيد لكذبهم ولم يبينها النبي لهم انفسكم كالا على وضوح الامر فيها اه ع ش على مر (قوله ولا يشترط موالاتها) بخلاف المعلن لانه يحتاج له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفساحشة وهتك العرض اه ج س ل قال في شرح الروض ويستحب تغليظها كاللعان (قوله جنون أو اغماص) وكذا لو عزل القاضى ثم ولى بخلاف ما لو ولى غيره أو مات أى القاضى ولو بعد تمامها فيستأنف الحالف سم لان القاضى الذى ولى بعد الاول لا يحكم بأيمان الحالفين (قوله لان الايمان كالخلة) الاولى حذفه لعدم ظهوره وبعبارة التصريح فيستأنف الوارث اذا لم يستحق أحد بيمين غيره أى غالباً والافساق أن السيد يستحق بيمين المكاتب اذا عجز نفسه وبيت المال يستحق بيمين الوارث الخاس (قوله شطر) أى نصف (قوله بل يحكم له) أى بالذمة من غير حلف وكأنه تلقاهما من موزنه حتى لا يخذله التعليل الذى ذكره اه رجائى (قوله وأما وارث المدعى عليه) كان ردت الايمان عليه كما يأتى وحاصل الفرق بين المدعى والمدعى عليه من ثلاثة أوجه الاول أن وارث المدعى لا يبنى بخلاف وارث المدعى عليه الثانى أن المدعى لا يبنى اذا عزل القاضى وولى قاض آخر بخلاف المدعى عليه فانه يبنى الثالث أن المدعى توزع الايمان عليه لو تعدد بخلاف المدعى عليهم فانه يحلف كل واحد منهم حسين عينا كما يأتى (قوله يبنى المدعى عليه) أى بخلاف المدعى فانه يستأنف كما يدل عليه قوله والفرق الخ (قوله في خلالها) أى في أثناءها (قوله والفرق الخ) أى في الصور الثلاثة وهذا الفرق خاص بصورة العزل ولم يذكر الفرق في صورة الموت وتدينه شال كلامه شامل للموت لان قوله لا يحكم بحجة أقيمت عند الاول يصدق بعزله بعد ذلك أو موته (قوله بحسب الارث) ويفرض الخلفى ذكره او يفرض فى حق غيره أى باعتبار أرباب الغير ويفرض فى أخذهم من الذمة أى لانه اسوأ فى الجميع فاذا حلف مع أى الخلفى ابن حلف النصف لاحتمال ذكره وأخذ الثلث لاحتمال أنوثته وحلف الابن أربعاً وثلاثين لانها ثلثا الخمسين مع جبر المكسر وأخذ بعد ذلك النصف ووقف للخلفى ما بقى من الذمة وهو السدس الى الصلح أو البيان اه زى (قوله بل يحلف الخاص حسين عينا) أى وبأخذ نصيبه فقط (قوله وجهان) وانظر ما تفصيل الوجه المرجوح هل يحلف بنسبة نصيبه من الستة فتزيد الايمان على الخمسين وهو كذلك كما فهم من قول الشارح على أصل قدر القرينة الذى هو الاول من شق التزويد وحينئذ تبلغ الايمان خمسا وعشرين في الصورة المذكورة هذا ما ظهر فليراجع شيخنا فيحلف الزوج نصف الايمان بقدر نصيبه الاصل وتحلف الاختان للاب ثلثها وهى أربعة وثلاثون بجبر المكسر وتحلف الاختان للام ثلثها وهى سبعة عشر بجبر المكسر وتحلف الام سدسها وهى تسعة بجبر المكسر (قوله الى العشرة) أى للزوج منها ثلاثة وهى خمس وعشر ولكل أخت لاب اثنان هم اخس ولكل من الباقيين واحد هو شرخا منهم من الخمسين على هذه النسبة قل (قوله فيحلف الزوج خمس عشرة) لان له ثلاثة أعشار العشرة فيخصه ثلاثة أعشار الخمسين (قوله وكل أخت لاب عشرة) لان حصتها اخس العشرة فتحلف خمس الخمسين (قوله وكل أخت لام خمسة) لان نصيبها عشر العشرة فتحلف عشر

ولا يجوز اسقاطه لئلا ينقص نصاب القسامة فلو كان ثلاثة بنين حلف كل منهم سبعة عشر أو تسعة وأربعين حلف كل اثنين ولو نسك
أحد الوارثين حلف الوارث الآخر حين وأخذ حصته لأن الدية لا تستحق بأقل منها ولو غاب أحدهما حلف الآخر حين وأخذ
حصته لما مر * (تنبيه) * بين المدعى عليه قتل بلالوث واليمين المردودة من المدعى (١٤١) عليه على المدعى ان لم يكن لوث

أو كان ونكل المدعى عن القسامة
فردت على المدعى عليه فنكل فردت
على المدعى مرة ثانية واليمين المردودة
على المدعى عليه بسبب نكل المدعى
مع لوث واليمين أيضا مع شاهد خمسون
في جميع هذه الصور لأنها فيما ذكر بين
دم حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل
خمسين عينا ولا توزع عليهم على الاظهر
بخلاف تعدد المدعى والفرق أن كل
واحد من المدعى عليهم يتقى عن نفسه
القتل كما يتقاه من انفرد وكل من
المدعين لا يثبت لنفسه ما يشبه الواحد
لوانفرد بل يثبت بعض الارش فيحلف
بقدر الحصة (واستحق) الوارث
بالقسامة في قتل الخطأ أو قتل شبه
العمد (الدية) على العاقلة مخنفة
في الاول مغلظة في الثاني لقيام الحجة
بذلك كما لو قامت به بينة وفي قتل العمد
دية حالة على المقسم عليه ولا قصاص
في الجريد بخبر البخاري الحكم بالدية
ولي فصل صلى الله عليه وسلم ولو صلحت
الايمان للقصاص لذكره ولأن القسامة
حجة ضعيفة فلا تجب القصاص
احتياطاً لأمر الدماء كالشاهد واليمين
* (تنبيه) * كل من استحق بدل الدم
من سيد أو وارث سواء كان مسلماً
أم كافراً عدلاً أم فاسقاً محجوراً عليه
بسفه أم غيره ولو كان مكاتباً القتل
عنده أقسم لأنه المستحق لبسفه
ولا يقسم سيدة بخلاف العبد المأذون
له في التجارة إذا قتل العبد الذي تحت
يده فإن السيد يقسم دون المأذون له
لأنه لاحق له ولو عجز المكاتب بعد
ما أقسم أخذ السيد القيمة كالمومات

الخمسين ومثلها الا تم فكل قيراط يخصه خمسة أيمان (قوله ولا يجوز اسقاطه) أي الكسبر
لثلاثين نقص نصاب القسامة أي عن الخمسين (قوله فلو كان ثلاثة بنين) بالرفع على أن كان تامة
وبالنصب على أنها ناقصة أي فلو كان الوارث ثلاثة بنين وعلى الاول نسخة أو تسعة وأربعون
وعلى الثاني نسخة أو تسعة وأربعين أي أو كان الوارث تسعة وأربعين ويخص كل واحد منهم
من اليمين الباقي جزء من تسعة وأربعين جزءاً من اليمين فيكمل فيحلف كل واحد منهم بيمينين
(قوله وأخذ حصته) أي حصة نفسه * (فرع) * لو بين أن الغائبين ما توافقا قبل الحلف
وحلف الخمسين أخذ حصص الغائبين ان كان وارثاً لهم من غير يمين وان كان موتهم بعد الحلف
لا يأخذ حصصهم الا بعد حلقه ما كانوا يحلفونه لو أرادوا قل (قوله لما مر) أي من قوله
لأن الدية لا تستحق بأقل منها (قوله عين) مبتدأ خبره خمسون وقوله قتل نائب فاعل المدعى
(قوله واليمين المردودة) وفي هذه الصورة يجب القصاص ان كانت الدعوى بقتل عمداً لأن اليمين
المردودة كالإقرار أو كاليمين والقصاص يجب بكل منهما وكذا يقال في كل يمين مردودة
وكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله مرة ثانية) وليس لنا يمين ترد مرتين الا هذه قل
(قوله واستحق) معطوف على قوله حلف خمسين عينا وعبر بالوارث وفيما تقدم بالمدعى تفننا
(قوله وفي قتل العمد) أي واستحق في قتل العمد الخ فقوله دية بالنصب (قوله الحكم
بالدية) بدل اشتمال من خبر لأن خبر البخاري أما أن تدوا صاحبكم أو تؤذوا بحرب من الله
مشتمل على الحكم أو أنه بمعنى الحاكم فيكون صفة والمجاز فيه من وجهين التعبير بالمصدر ونسبة
الحكم إلى الخبر (قوله كل من استحق الخ) مبتدأ وقوله أقسم خبر (قوله لقتل عبده)
متعلق بمعدوف أي يحلف لأجل قتل عبده قال في الروضة فلو قتل وهناك لوث فادعى السيد على
عبد أو حر أنه قتله فهل يقسم السيد فيه طريقتان أشهرهما بناءً على القولين في أن بدل العمد
هل تحمله العاقلة ان قلنا نعم وهو الاظهر أقسم السيد وهو المنصوص لأن القسامة لحفظ الدماء
وهذه الحاجة تشمل القصاص والكفارة والمذبوح والمكاتب وأم الولد في هذا كالمقتل فاذا أقسم
السيد فان كانت الدعوى على حر أخذ الدية من ماله في الحال ان ادعى عمداً محضاً والافن عاقلة
في ثلاث سنين وان كانت على عبد تعلقت القيمة برقبته مطلقاً هذا حاصل كلام الروضة
اه شرح المنوفي (قوله ولا يقسم سيدة) أي المكاتب (قوله تحت يده) أي بد العبد المأذون له
في التجارة وكذا الضمير في قوله لأنه لاحق له راجع له أيضاً (قوله ولو عجز المكاتب) أي وفسخ
السيد الكتابة (قوله كالمومات الولي) أي فان الدية للوارث (قوله أو قبله) أي عجز قبل
ما أقسم (قوله أو بعد نكوله) أي عجز بعد نكوله وقوله فلا أي فلا يحلف السيد وقوله
لبطلان الحق بالنكول أي فيحلف المدعى عليه ولا شيء عليه (قوله أي عند القتل) أي عند
دعوى القتل كـ ما يدل له قوله قبل واذا اقترن بدعوى القتل الخ (قوله بأن تعذرا ثباته)
بأن لم يوجد لوث أصلاً (قوله أو طهر) بأن ادعى الدم تفصيلاً حتى تسمع الدعوى فيشهد عدل
بأصل القتل بأن أخبر أن فلاناً قتل فلاناً ولم يقل عمداً أو غيره شيئاً وبعبارة شرح المنهج
ولو طهر لوث بقتل مطلقاً عن التقييد بعمداً أو غيره كأن أخبر عدل به بعد دعوى مفصلة
فلا قسامة لأنها لا تقيد بطالبة القاتل ولا العاقلة اه وكتب حل على قوله بعد دعوى مفصلة

الولي بعد ما أقسم أو قبله وقبل نكوله (٣٦ ح) حلف السيد أو بعد نكوله فلا لبطلان الحق بالنكول كما حكاه الامام
عن الاصحاب (وان لم يكن هناك) أي عند القتل (لوث) بأن تعذرا ثباته أو طهر في أنه لم يقاتل بدون كونه عمداً أو خطأ

أو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه أو شهد به عدل أو وعد لان أن زيدا قتل أحدهذين القتلين أو كذب بعض الورثة فهذه خمس صور يسقط فيها اللوث كما قاله في الروضة (فاليمين على المدعى عليه) لسقوط اللوث في حقه والاصل براءة ذمته * (تنبيه) * قضية تعبيره باليمين أنه لا يغلظ في حقه بالعدد المذكور وهو أحد القولين (١٤٢) وأظهرهما كما في الروضة أنه يغلظ عليه بالعدد المذكور كما مرّت الإشارة

فإن دفع ما قيل الدعوى لا تسمع إلا بمفصلة فكيف يقول يقتل مطلقا عن التقييد بعدد أو غيره أي بصورة المسئلة أن يدعى الولي ويفصل ثم تظهر الأمانة في أصل القتل دون صفته بأن يخبر بذلك عدل (قوله أو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه) كأن قال لست أنا الذي كان معه السكن الملطخة مثلا أو لست أنا الذي كان خارجا من عند المقتول أو كنت غائبا وقت القتل (قوله أو شهد به) الصواب حذف به إلا أن يجعل قوله أن زيدا الخ بدلا من الهاء (قوله أو كذب بعض الورثة) أي كذب بعض الورثة البعض المدعى للقتل كأن قال أحد ابني القتل قتله فلان وكذبه الابن الآخر والحاصل أنه لا قسامة في ست صور الأولى تكاذب الورثة الثانية قذف إثبات اللوث الثالثة انكار المدعى عليه الرابعة ظهور اللوث في أصل القتل بدون كونه عمدا أو خطأ أو شبه عمد وصورته أن يقول ألوارث أدعى على هذا أنه قتل أبي عمدا ثم يخبر العدل بأن المشار إليه قتل مورث المدعى ولم يقل عمدا ولا غيره فلا قسامة الخامسة الشهادة من عدل أو عدلين أن زيدا قتل أحدهذين لقتيلين لانهما هما أي الشهادة في هذه الصور الأيمان على المدعى عليه السادسة عدم الوارث الخاص وسأني حكمها (قوله وأظهرهما) معتمد وهو مستأنف وقوله كما مرّت الإشارة إليه أي في قوله تنبيه بين المدعى عليه قتل بل لوث الخ م د (قوله فكان الأولى) يجاب عنه بأن ألف واللام للعهد واليمين المعهودة في القسامة خمسون (قوله بعد استحقاقه بدل الدم) أي بعد وجود سبب استحقاقه بدل الدم وهو موت مورثه وانما قدرنا ذلك لأن الاستحقاق لا يكون إلا بالإيمان وكان الظاهر أن يقول بعد قتل مورثه كما قرره شيخنا (قوله أقسم) أي إن اختاروا الأقاليم (قوله فلا يقسم) أي بل يحلف غيره من الورثة فان فقدوا نصب الحاكم من يدعي ويحلف (قوله لانه لا يرث) أي لعدم ارث الكافر من المسلم بخلاف الصورة السابقة فانه كان مسلما عند موت المجرورح المسلم فيرثه ولا يمنع منه الردة بعد م د وبعد ذلك ان كان هنالك ورثة مسلمون حلقوا والانتقل لبيت المال فيأتي فيه ما في الميت الذي لا وارث له (قوله واستحق الدية) أي إن عادلا لاسلام فان مات مرتدا كانت الدية لبيت المال فإيا كبقية ماله (قوله لانه عليه الصلاة والسلام اعتد الخ) قد يقال ان هذا لا يفيد المدعى لأن اعتداده صلى الله عليه وسلم بأيمان اليهود لا جل ذمتهم وعهدهم وليس هذا موجودا في المرتد اه شيخنا (قوله والقسامة نوع اكتساب) من تمام العلة (قوله خاص) صفة لوارث على محله قبل دخول لا ويجوز نصبه نعتا له على محله بعد دخوله (قوله ينصب) أي وجوبا (قوله جزم في الأنوار بالاول) ضعيف وعليه فتكون الدية الواجبة عليه حيث نزلت لبيت المال (قوله ليحلف أو يقر) فان حلف ترك وان أقر أخذ منه الدية ويجري مثله هنا اذا نكل من ينسب إليه القتل فيجبس ليحلف أو يقر فان حلف خلى سبيله وان أقر أخذ منه الدية الامام أو نائبه وانظر ما المانع من قتله باقراره وقياس ما قالوا من أن المدعى عليه لورث اليمين على المدعى ثبت عليه القود لأن رد اليمين كالقرار أن تكون هنا كذلك اه م د (قوله المحرمة) أي المحترم قتلها أو المراد المحترمة المعصومة التي يحرم قتلها وهي المعصومة بإيمان أو أمان أو غير ذلك ويدخل في ذلك الجنين المضمون بالفرجة (قوله فان كان من قوم عدو لكم) يحتمل أن تكون من بمعنى في أي أن المقتول ومن واقف

إليه لانهم يمين دم فكان الأولى أن يقول فالإيمان إلى آخره * (تتمه) * من ارتد بعد استحقاقه بدل الدم بأن يموت المجرورح ثم يرتد وليه قبل أن يقسم فالأولى تأخير أقسامه ليسلم لانه لا يتورع في حال ردة عن الأيمان الكاذبة فاذا عاد إلى الاسلام أقسم أما اذا ارتد قبل موته ثم مات المجرورح وهو مرتد فلا يقسم لانه لا يرث بخلاف ما اذا قتل العبد وارتد سيده فنه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد أو بعده لأن استحقاقه بالملك لا بالارث فان أقسم الوارث في الردة صح أقسامه واستحق الدية لانه عليه الصلاة والسلام اعتد بالإيمان اليهود فدل على أن أيمان الكافر صحيحة والقسامة نوع اكتساب للعالم فلا تمنع منه الردة كالاختطاب ومن لا وارث له خاص لا قسامة فيه وان كان هنالك لوث لعدم المستحق المعين لأن دية لعامة المسلمين وتحلفهم غير ممكن لكن ينصب القاضي من يدعى على من نسب القتل إليه ويحلفه فان نكل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا وجهان جزم في الأنوار بالاول ومقتضى ما صححه الشيخان فبين مات بلا وارث فادعى القاضي أو منصوبه ديناله على آخر فأنكروا نكل أنه لا يقضى له بالنكول بل يجبس ليحلف أو يقر ترجيح الثاني وهو أوجه ثم شرع في كفارة القتل التي هي من وجباته فقال (وعلى قاتل النفس المحترمة) سواء كان القاتل عمدا أم شبه عمد أم خطأ (كفارة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا

في صف

خطأ فحرير رقية مؤمنة وقوله تعالى فان كان من قوم أي في قوم عدو لكم وهو مؤمن فحرير رقية مؤمنة وقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهلهم وتحريرو رقية مؤمنة

في صف الكفار وأودارهم وظنه القاتل حرباً فإنه مهدر لا ضمان فيه لكن فيه الكفارة
ولذلك لم يقل ودية مسلمة إلى أهله ويحتمل أن تكون من على بابها وهو أن المقتول من
العدو من الحربين ~~لكن~~ أسلم وقتله شخص يعلم أنه مسلم فإنه مضمون وتجب فيه الكفارة
ولم يقل ودية مسلمة إلى أهله لأنهم لا يرثونه وحكم الدية أنه إن كان له ورثة مسلمون أخذوها
والأكانت لبيت المال وعبرة الجلال قوله عدو أي أهل حرب وقوله فحري رقبته مؤمنة
على قاتله كفارة ولا دية تسلم إلى أهله لحربهم وفي تفسيره ليضاهي فإن كان من قوم عدو
لكم وهو مؤمن فحري رقبته مؤمنة أي فإن كان المقتول من قوم ~~كفار~~ محاربين أي
في تضاعفهم ولم يعلم إيمانه فعلى قاتله الكفارة دون الدية لأهله إذا ورثته بينه وبينهم لأنهم
محاربون وإن كان من قوم ينسبكم وينسبهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبته مؤمنة أي
وإن كان من قوم كفرة معاهدين أو أهل ذمة فحكمهم حكم المسلمين في وجوب الكفارة والدية
وقدم هنا الدية على الكفارة عكس ما قبله لاعتنائهم هنا بالدية بكفرهم وفي تفسيره الشارح
وإن كان المقتول أي وهو كافر من قوم أي كفار عدوكم أي أيضاً والفرق بين هذا وما قبله
أن القوم في الذي قبله كفار حريون وفي هذا كفار أهل ذمة والمقتول في هذا كافر وفي الذي
قبله مؤمن اهـ (قوله قد استوجب النار) يفهم منه أن القتل عمد ويفهم من قوله أعتقوا
عنه أنه مات وإنما اعتقدوا استحقاقه للنار أخذاً من قوله ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ ويرد
بهذا الحديث على من قال إن العمد لا كفارة فيه (قوله لعدم وروده) أي ورود التكفير
(قوله ولا يشترط في وجوب الكفارة تكليف) والضابط أن يقال يجب على غير حرب يقتل
معصوم عليه اهـ مد (قوله ~~لكن~~ يكفر بالصوم) أي باذن السيد أو بعد العتق أما قبله
فإن أذن له في القتل صام بلا إذن والاتوقف عليه (قوله كالمكره بكسر الراء) * (فرع) *
من قتل رجلاً بأمر الإمام فظنه بحق فبان ظلماً فلا شيء عليه بل يسئ له أن يكفر وعلى الأمر
القيود والدية والكفارة وإن علم ظلمه ولم يتحقق سطوته فذلك على المأمور فقط وبأنهم الأمر
وإن خافهم فاعلم ما كالأكره اهـ عب ثم قال وهل كتبته إلى من يقتله كالمكره لفظاً فيه تردد
اهـ والراجح أنه مثله نظر للعرف اهـ مد (قوله وحافر بئر عدوانا) ظاهر كلامه أن حفر البئر
من قبيل السبب مع أنه شرط الآن يريد السبب اللغوي وهو ما كان وصلة للنسب فيشمل السبب
والشرط لا الاصطلاح فكأنه أراد بالسبب ما يشمل الشرط مـ والحاصل أن الذي لم يدخل
في القتل ثلاثة مباشرة وسبب وشرط فالمباشرة هي التي تؤثر ويحصل والسبب هو الذي يؤثر
ولا يحصل كالسبب والأكره فإنه يؤثر ولا يحصل والشرط ما لا يؤثر ولا يحصل كحفر البئر والسبب
أما حسي وأما عادي وأما شرعي فالأول كالأكره والثاني كقتل طعام المسحوم
والثالث كشهادة الزور وعبارة شرح البهجة الكبيرة بالمباشرة ونسجى عليه ما يؤثر في التلف
ويحصله كالحز والجرح والسبب ما يؤثر فيه ولا يحصله كشهادة الزور والأكره والشرط
ما لا يؤثر فيه ولا يحصله بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف عليه تأثير ذلك الغير في التلف كحفر
البئر عدواناً فإنه لا يؤثر في التلف ولا يحصله وإنما المؤثر الخطي في صوب البئر والمحصل للتلف
البردي فيها لكن لولا الحفر ما حصل التلف ولهذا سمي شرطاً اهـ (قوله ونفسه) فخرج من

نظم

بالسقوط

وخبر واثله بن الاسقع قال أتينا النبي
صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد
استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا
عنه رقبته يعتق الله بكل عضو منها
عضو منه من النار رواه أبو داود
وصححه الحاكم وغيره وخرج بالقتل
الاطراف والجروح فلا كفارة فيهما
يلعدم وروده ولا يشترط في وجوب
الكفارة تكليف بل يجب وإن كان
القاتل صيباً ومجنوناً لأن الكفارة
من باب الضمان فتجب في مالهما
فيعتق الولي عنهما من مالهما
ولا يصوم عنهما بحال فإن صام الصبي
المميز جزاء ولا يشترط في وجوبها
أيضاً الحرية بل يجب وإن كان القاتل
عبداً كما يتعلق بقتله القصاص
والضمان لكن يكفر بالصوم لعدم
ملكه ولا يشترط في وجوبها المباشرة
بل يجب وإن كان القاتل متسبباً
كالمكره بكسر الراء وشاهد الزور وحافر
بئر عدواناً * (تنبيه) * دخل في قول
المصنف النفس المحترمة المسلم ولو كان
بدار الحرب والذمي والمستأمن
والجنيين المضمون بالفترة وعبد الشخص
نفسه ونفسه لأنه قتل نفساً معصومة

وخرج بذلك قتل المرأة والصبي الحربيين لا كفارة في قتلهما وان كان حراما لان المنع من قتلهم ما ليس لحرمتهما بل لمصلحة المسلمين لئلا يفوتهم الارتقاء بهما وقاتل مباح الدم كقتل باغ وصائل لانهم لا يضمنان فاشبه الحربي ومردودان محصن بالنسبة لغير المساوي وسرى ولو قتله مثله ومقتص منه بقتل المستحق له لانه مباح الدم بالنسبة اليه وعلى كل من الشركاء في القتل كفارة في الاصح المنصوص لانه حق يتعلق بالقتل فلا يتبعه كالتصاص والكفارة (عق رقية مؤمنة) بالاجماع المستند الى قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقية مؤمنة (سليمة من العيوب المفترية) بالعمل اضرا راينا كاملة (١٤٤) الرق خالية عن عوض كما تقدم بيان ذلك مبسوطا في الظهار فهي كفارة الظهار

في الترتيب فبعثت اولاً (فان لم يجد) رقية بشر وطها أو وجدها وعجز عن ثمنها أو وجدها وهي تباع بأكثر من ثمن مثلها (صام شهرين متتابعين) على ما تقدم بيانه في الظهار * (تنبه) * قضية اقتصاصه على ما ذكره أنه لا اطعام هنا عند العجز عن الصوم وهو كذلك على الاظهر اقتصاره على الوارد فيها اذا لم ينع في الكفارات انص لا القياس ولم يذكر الله تعالى في كفارة القتل غير العتق والصيام فان قيل لم لا جعل المطلق على المقيد في الظهار كما فعلوا في قيد الاعيان حيث اعتبروه ثم جعل على المقيد هنا أوجب بأن ذلك الحاق في وصف وهذا الحاق في أصل وأخذ الاصلين لا يلحق بالآخر بدليل ان السيد المطلقة في التيمم جلت على المقيدة بالرافق في الوضوء ولم يحمل اهمال الرأس والرجلين في التيمم على ذكرهما في الوضوء وعلى هذا الوضوء قبل الصوم أطعم من تركه كفارة صوم رمضان * (خاتمة) * لا كفارة على من أصاب غيره بالعين واعترف أنه قتله بها وان كانت العين حقا لان ذلك لا يفضي الى القتل غالباً ولا يعده هلكا ويندب للعائن أن يدعو بالبركة فيقول اللهم بارك فيه ولا تضره وان يقول ما شاء الله لا قوة الا بالله قيل وينبغي للسلطان أن يمنع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويأمره بلزوم بيتته

تركته لان الكفارة حق لله تعالى ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم يتجب فيه وان أثم بقتل نفسه كما لو قتله غيره اقتصاصا على الامام اه م ومثله في شرح ابن حجر وتطرق فيه سم بأنه مخالف لما تقدم في التيمم من أن الزاني المحصن معصوم على نفسه وهو يقتضي وجوب الكفارة عليه وأقرا بنظر ع ش على م و أنت خير بأنه مجرد بحث والحكم مسلم اه (قوله وخرج بذلك) أي بتقيد النفس بالحرمة أي لذاتها (قوله قتل المرأة) من اضافة المصدر لفعوله ومثله ما بعده (قوله الارتفاق) أي الاتضاع (قوله لانهما لا يضمنان) بالبناء للمجهول (قوله بالنسبة لغير المساوي) أما بالنسبة للمساوي بان قتل مرتد مثله أو زان محصن مثله فعليه كفارة (قوله لانه) أي التكفير المأخوذ من الكفارة وأنه ذكر بالنظر للغير (قوله وعلى هذا) أي على الاظهر من أنه لا اطعام هنا (قوله لا كفارة) أي ولا دية على من أصاب غيره بالعين (قوله وان كانت العين حقا) لما ورد أنها تدخل الرجل القبر والجمل القدير قال م وفي شرحه لانها لا تعتمد على كعادة على أن التأثير يقع عندها لا بها ومن ثم قيل انها تنبت منها جواهر لطيفة غير مربية فتختل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن أدويتها الجعز به التي أمر بها صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ العائن أي يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه ويدخل ازاره أي ما يلي جسده من الازار وقوله وركبتيه وقيل هذا كبره ويصبه على رأس المعيون اه وأوجب ذلك بعض العلماء ورجحه الماوردي وفي شرح مسلم عن العلماء واذا طلب من العائن فعل ذلك لزمه الحبر واذا استغسل فاعسلوا اه شرح المنهاج للحج قال في المصباح الذكر الفرج من الحيوان جمعه ذكره مثل غنبة ومذا كبر على غير قياس (قوله ويندب للعائن) أي الذي يصيب بعينه لانه اذا قال ما ذكر لم تضرب عينه شأ (قوله قيل) ذكره بصيغة التريض غير مسلم بل السفة له ذلك قال زى والرمي يندب للعائم حبس من فيه ما يؤذى به الناس كالجذم ومعيان ولو أبدا بل ان رأى قلع عينه فعل به ذلك ومثله من يغتني به النساء والصدان (قوله فعنهم) أي أصابتهم بالعين وهذا يجب تأويله لعصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأوله بعضهم بأن معنى فعنهم أي لم تحصنهم بذكرى وكان الاولى للشارح أن لا يذكر هذه الحكاية لان هذا من قبيل الحسد وهو محال على الانبياء فلا بد من التأويل بأن يقال فعنهم أي اتفقا من غير قصد ولكن المعول عليه في الجواب عن مثل ذلك أن الحكايات لا يعتمد على ما يقع فيها للتساهل فيها بالزيادة والنقص وبعضهم قال ان ذلك لا أصل له وقال بعضهم ومن المعلوم أن عدد الشيء كثيرا ليس اعانة فتقوله تعالى عنتهم معناه فعلت معهم فعل العائن * (فائدة) * قال القسطلاني في شرح البحارى في كتب وهب بن منبه من استطاع أن ينفع أخاه فليناخذ سبع ورفات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين ثم يضر به بالماء ويقرأ آية الكرسي وذوات قل ثم يحسونه ثلاث حسوات ثم يغتسل به فإنه يذهب عنه ما كان به وهو جيد للرجل المحبوس

قوله

بعضهم

القول

ويرزقه ما يكفيه ان كان فقيرا فان ضرره أشد من ضرر المحذور الذي منعه عمر رضي الله تعالى عنه من مخالطة الناس وذكر القاضى حسين أن نبيا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام استكثروا قومه ذات يوم فأما الله عز وجل منهم مائة ألف في ليلة واحدة فلما أصبح شك ذلك الى الله تعالى فقال الله تعالى انك استكثرتهم فعنهم فهلا حصنتهم حين استكثرتهم فقال يارب كيف أحصنتهم فقال تعالى تقول حصنتكم بالحى القيوم الذى لا يموت أبدا ودفع عنهم السوء بألف لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم قال القاضى وهكذا السفة في الرجل اذا رأى نفسه سليمة وأحواله معتدلة

عن أهله (قوله يقول في نفسه ذلك) أي يقول على نفسه ذلك وليس المراد أنه يقول ذلك قولاً
نفسياً اه شيخنا (قوله والصواب أنه لا يقتل به) معتمد أي لأنه لا يقتل الا من يستحق القتل لكن
يحرم عليه (قوله ابن الشيخ) كان من الابدال وأبوه محباني اه مرحومي (قوله الى زياد)
كان أميراً من جهة يزيد بن معاوية وقيل كان قاضياً اه

(كتاب الحدود)

سميت بذلك لان لها نيات مضبوطة وكان الحدود في صدر الاسلام بالغرامات ثم نسخت بهذه
العقوبات قال بعضهم وشرعت زجراً لارباب المعاصي عنها فاذا علم الزاني مثلاً أنه اذا زنى حد
امتنع منه وهكذا أقول وهذا بناء على أن الحدود زواج والصحیح أنها في المسلم جوار لسقوط
عقوبته في الآخرة اذا استوفيت في الدنيا وفي الكافر زواج برماوى (قوله وهو لغة المنع)
سميت بذلك لمنعها من ارتكاب الذنب وقيل لأن الله حددها وقدرها فلا يراد عليها ولا ينقص
وأخرج الزنا عن القتل لأنه دونه أي بالنظر لزا غير المحصن فهو دونه في الجسلة (قوله مقدرة)
أخرج التعزير (قوله وجبت زجراً) أي بناء على أن الحدود زواج وقديقال كلام الشارح
لا ينافي أنهما جوار اذ معنى كونها زواجاً أنهما مائة للشخص من العود لئلا ينافي كونها
جوار (قوله ما يوجب) أي المذكور من العقوبة وأنه ذكر بتأويلها بالحد وأما الضمير
راجع للحد لأنه المعترف (قوله لكان أولى) الأولى ما صنعته المتن لأن ذلك في الجناية على
الابدان فلم يشمل ما هنا فكان ما هنا جنساً آخر فيناسبه التعبير بالكتاب (قوله للحدود) أي
لاسباب الحدود لأن الحدود ليست جنسية (قوله وبد أمهنا بلزنا) أي بجحد لزنا (قوله
ججارية) وهي أفصح لأن القرآن نزل بها وهذا باعتبار لفظه وأما باعتبار معناه فهو لغة مطلق
الايلاج وشرعاً ايلاج الذكري قبل الآدمي أو في فرج الآدمي أو في الفرج مطابقاً اه قول
(قوله وهو من أخفش الكبائر) أي بعد القتل على الاصح ومن السبع الموبقات ومن
الكليات الخمس وانما جعلت عقوبة الزنا بما ذكر ولم تجعل بقطع آلة الزنا كالسارقة قطع يده
لأنه يؤدي الى قطع النسل ولأن قطع آلة السرقة تم الذكر والآن وقطع الذكر يخص الرجل
ولأن الذكر لا ثانی له بخلاف اليد واعلم أن ارتكاب الكبائر لا يسلب الايمان ولا يحبط الطاعات
اذ لو كانت محبطة لذلك للزم أن لا يبقى لبعض العصاة طاعة والقائل بالاجباط يحيل دخوله الجنة
قال السبكي والاحاديث المدالة على دخول من مات غير مشرك الجنة بلغت مبلغ التواتر وهي
قاصحة لظهور المعتزلة القائلين بخلود أهل الكبائر في النار ذكره المذاوى * (فرع) * سئل الشمس
الرملي فيمن زنى مائة مرة مثلاً فهل يلزمه في كل مرة حد واذن تاب عند الموت هل يسقط عنه الحد
وهل للزوج على من زنى بزوجه بغير علمه حق واذن تاب الزاني هل يسقط حق زوجها عنه فأجاب
يكتمني بجحد واحد عند اتحاد الجفس ولا حد في الآخرة ولا يسقط بالتوبة وللزوج حق على الزاني
بزوجه ويسقط حقه بالتوبة التي توفرت شروطها اه ع ش على م ر (قوله ولم يحل في ملة
قط) أعاده توطئة لقوله ولهذا (قوله على الاعراض) اعرض يقال على الجسد وعلى النفس
وعلى الحسب اه مختار والظاهر أن المراد هنا الثاني وقيل المراد به محمل المدح والذم
من الانسان فالزنا جنسية على العرض لأن الزاني تدم نفسه وكذلك المزني بها شيخنا

يقول في نفسه ذلك وكان القاضي
يحصن تلامذته بذلك اذا استكثروهم
وسكنوا عن القتل بالحال وأفتى بعض
التأخرين بأنه يقتل اذا قتل به لأن له فيه
اختياراً كالساحر والصواب أنه
لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كما نقل ذلك
عن جماعة من السلف قال مهيران
ابن ميمون حد ثنا غيلان بن جابر
أن مطرف بن عبد الله بن الشيخير
كان يئنه ويقر رجل كلام وكذب عليه
فقال مطرف اللهم ان كان كاذباً فأوشه
فخرمتنا فرفع ذلك الى زياد فقال قتلت
الرجل قال لا ولكنك هدعوة وافقت
أجلاً يوم

(كتاب الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وشرعاً عقوبة
مقدرة وجبت زجراً عن ارتكاب
ما يوجبه وعبر عنها بجميع أنواعها ولو
عبر بالباب لكان أولى لما تقدم أن
الترجمة بالجنايات شاملة للحدود وبدأ
منها بالزنا وهو بالقصر لغة ججارية وبالمدة
لغة تميمية واتفق أهل الملل على تحريمه
وهو من أخفش الكبائر ولم يحل في ملة
قط ولهذا كان حده أشد الحدود لأنه
جنسية على الاعراض

(قوله والانساب) أي لما فيه من اختلاط الانساب وقوله الذي الخ يخرج به الخنثى وغير المكلف (قوله وهو مكلف) أي ولو كان الموج فيه غير مكلف فيجوز المكلف وكذا لو كان الموج فيه مكلفا والموج غير مكلف فيجوز الموج فيه وحاصل الشروط اثنا عشر أحدها أن يكون مكلفا ثانيها واضح الذكورة ثالثها أوجب جميع حشفته رابعها أصالة الذكر خامسها اتصاله سادسها في قبل سابعها أن يكون القبل واضح الاثوثة ثامنها أن يكون محرما تاسعها في نفس الامر عاشرها العين الايلاج حادي عشرها الخلق عن الشبهة ثاني عشرها أن يكون مشتبه طبعها والشارح جعلها تسعة وقل أحد عشر (قوله أوجب حشفته ذكره) ولو من ذكر أشل ولو بحائل غليظ ولو غير منتشر ولو من طفل اه وفيه أنه لا يتناول الزنا بالنسبة للمرأة وفي حاشية سم على المنهج قوله ايلاج الذكر يخرج محرم لعينه لك أن تقول انه لا يتناول الزنا بالنسبة للمرأة اذ لا يصدق على زناها الايلاج فلا يكون جامعاً ويمكن أن يجاب بأن المراد بالايلاج مفهوم عام يتناول مصدراً ويجاب بالبناء للفاعل ومصدراً ويجاب فيه بالبناء للمفعول فيتناول زنا المرأة (قوله أو قدرها الخ) ولو من طفل أي أو كان هو مكلفاً وطئ طفلة صغيرة ولو بنت يوم فانه يحد أو المرأة أدخلت فرج صبي ولو ابن يوم في فرجها فانه يحد أيضاً (قوله عند فقدها) يخرج به ما اذا كانت موجودة فلا عبرة بقدرها من بقية الذكر فلو نفي ذكره وأدخل منه قدرها لم يحد ولم يترتب عليه شيء من أحكام الوطء على الوجه خلافه للبقيتي لأنه حينئذ كقطعة لحم من بقية بدنه بجامع عدم الالتذاذ اه زى ولا يجب الحد بالايلاج ذكر زائد ولو على سميت الاصل والوجه أنها اذا علت عليه حتى أدخلت حشفته في فرجها وتمكن من دفعها وجب الحد عليها بما لا تنسكنها من ذلك كفعله فيما يترتب عليه من اختلاط الانساب اه ع ش على م ر (قوله في قبل) قبله لا يجلس كلام المصنف الآتي من حكم النواط والاصح أنه ليس بقيد بل مثله الوطء في الدبر ومن ثم لم يأخذ محترزه وعبارة المنهج بفرج قبل أو دبر من ذكر أو أنثى اه وقوله بفرج أي ولو فرج نفسه كان أدخل ذكره في دبره ونقل عن بعض أهل العصر خلافه فاحذره وهل من الفرج ما لو أدخل ذكره في ذكر غيره أو لافيه نظراً واطلاق الفرج يشمله فليراجع ع ش على م ر وحاصل ذلك أن قوله في فرج مطلقاً أو من آدمي قبل أو دبر وبذلك علم أنه يشمل الايلاج منه في غيره ومن غيره فيه ومنه فيه كان أوجب ذكر نفسه في دبر نفسه وهو كذلك كما قاله البلقيني وزاد أن جميع الأحكام تتعلق به كقطر صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فيه ماع الحد ووجوب غسل وغير ذلك ووافقه شيخنا وهو صريح ما في شرح شيخنا م ر ذكره قل على الجلال (قوله ولو غوراء) يعني اذا أوجب حشفته قبل الغوراء فهو زنا وان لم تزل البكارة بخلاف ما اذا طلقت ثلاثاً وأوجب الحمل حشفته ولم تزل البكارة فلا يحصل التحليل والفرق أن مدار التحليل على اللذة الكاملة ولا توجد الا بالازالة البكارة ومدار الزنا على مجرد ايلاج الحشفة وان لم يحصل كمال اللذة وترجم الغوراء اذا زنت حيث وطئت في قبل من زوج ولو لم تزل بكارتها وان كان حكمها حكم البكر في اجبارها وتخصيصها بسبع ايام في الزفاف وغير ذلك وانما رجعت في الحد زجر الهاء وتغليظ عليها اه م د (قوله بناء على تكميل اللذة) أي اعتبار تكميل اللذة في باب التحليل ولا تكمل اللذة للمحلل الا بزوال البكارة ومدار الزنا على

والانساب فقال (والزاني) أي الذي يجب حده وهو مكلف واضح الذكورة أوجب حشفته ذكره الاصل المتصل أو قدرها منه عند فقدها في قبل واضح الاثوثة ولو غوراء كما يجنبه الزركني فارقا بين ما هنا وما في باب التحليل من عدم الاكتمال بالايلاج فيها بناء على تكميل اللذة

محترماً لا يلج الحشفة وان لم يحصل كمال اللذة (قوله محترم في نفس الامر لعين الايلاج) جعله
 الشارح كله قيدا واحدا بدليل أخذ المحترز وبعضهم جعلها ثلاثة وهو الظاهر لان الشارح أخذ
 مفهوم نفس الامر بقوله اذا وطئ زوجته يظن أنها أجنبية فان التحريم بالظن لا في نفس الامر
 وأخذ أيضا مفهوم عين الايلاج بما اذا وطئ حائضا قال الزركشي يرد عليه من تزوج حائضا
 اه سم على المنهج أي فانه يعد بوطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لزيادتها على العدد
 الشرعي وقد يجاب بأنها لما زادت على العدد الشرعي كانت كأجنبية لم يتحقق عليها عقد من
 الواطئ فجعلت محرمة لعينها لعدم ما يزيل التحريم القائم بها ابتداء اه ع ش على م ر
 (قوله لعين الايلاج) أي لذاته (قوله مشتهى) أي جنسه لتدخل الصغيرة فيحد بوطئها
 وان لم تنقض الوضوء والفرق أن المدار ثم على ككون الملموس نفسه منظمة للشهوة ولو في حال
 سابق كالميتة لا مترقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب لاحتمال أن لا يوجد فرج
 المحرم وهنا على ككون الموطوء لا ينقر منسه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والمحرم
 وخرجت الميتة اه سل (قوله فرج آدمي) أجنبية على المعتمد اذا تحققت أنوثتها لان
 الطبع لا ينقر منها حيثتد وعبارة حل ولوجنية حيث تحققت أنوثتها ولو على غير صورة
 الآدمية خلافا لابن حجر وفي ع ش على م ر خلافه وهو أن تكون على صورة الآدمية
 (قوله فلا حد عليهما) وكذا لا حد على من جهل تحريم الزنا القرب عهده بالاسلام أو لكونه
 نشأ بادية بعيدة عن المسلمين ومن نشأ بين المسلمين وقال لم أعلم التحريم لم يقبل قوله شرح المنوفي
 ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا وطئ جارية زوجته وأجلها
 مدعيًا جهله وأن ملك زوجته ملكه وهو عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقا لعدم
 خفاء ذلك على مخالطنا ع ش على م ر اه ولوزني ظانا أنه غير بالغ فبان أنه بالغ فوجهان
 أحدهما وجوب الحد سم (قوله وكون هذا) أي ولا احتمال كون هذا الخ ومحل في خنثي له
 آلتان للرجال والنساء أما إذا لم يكن له إلا آلة واحدة وأولج فيها فيجب الحد على الفاعل لأنها
 ان كانت آلة النساء فظاهر وان كانت آلة ذكور فكذلك لان آلة الذكور يجب بالايلاج فيها
 الحد وسائر الاحكام (قوله المحترم لا امر خارج) هذا خارج به باعتبار تقييده بعين الايلاج
 وهو مخر عن نفس الامر وكان الاولى فيهما الترتيب ولكونهما قديين في القيد لم يعتبرهما
 في العدد (قوله ونفس الامر الخ) يدل على أنه قيد مستقل واعتباره مستقلا يقتضي
 جعله تاما مع أن الشارح أدرجه في السابع وذكر بعده الثامن وهو غير ظاهر ولذا قال ق ل
 أي وخرج بقيد نفس الامر فهو قيد لم يذكر عدده وذكر محترزه (قوله كما لو وطئ الخ) الذي
 في خط المؤلف ما لو وطئ بدون الكاف وهي أولى (قوله وبالثامن وطه الميتة) فيه أن هذا
 خارج بالتاسع لا بالثامن والثامن هو قوله لعين الايلاج ولو أبدله بقوله مشتهى طبعه كان
 مستقيما (قوله وبالتاسع وطه شبهة الطريق) فيه أن هذا خارج بالثامن لا بالتاسع فقد أدخل
 في التعبير فله سهو منه (قوله شبهة الطريق) وهي ما قال به عالم كسكاح بلاولى وشهود
 بأن راعى مذهب داود الظاهري كان زوجته نفسها هي شبهة طريق فالمراد بالطريق المذهب
 فلا حد وان لم يقصد تقليده (قوله والفاعل) ككان يظن امرأة أجنبية زوجته فيطأها

محترم في نفس الامر لعين الايلاج خال
 عن شبهة المسقط للحد مشتهى طبعها
 بأن كان فرج آدمي حتى فهذه قيود
 لا يجاب الحد خرج بالاول الصبي
 والمجنون فلا حد عليهما وبالثاني
 الخنثي المشكل اذا أولج آلة الذكورة
 فلا حد عليه لاحتمال أنوثته وكون
 هذا عرقا زائدا وبالثالث ما لو أولج
 بعض الحشفة فلا حد وبالرابع ما لو
 خلق له ذكران مشتهيان فأولج
 أحدهما فلا حد للشك في كونه أصليا
 كما قاله الاذري وبالحامس الذكر المبان
 فلا حد فيه وبالسابع ما لو أولج
 في فرج خنثي مشكل فلا حد لاحتمال
 ذكوره وكون هذا المحل زائدا
 وبالسابع المحترم لا امر خارج كوطه
 حائض وصائغ ومحرمة ونحوه ونفس
 الامر كما لو وطئ زوجته ظانا أنها
 أجنبية فلا حد عليه وبالثامن وطه
 الميتة والبهمة فلا حد فيه وبالتاسع
 وطه شبهة الطريق والفاعل

فلا جحد وكوطء المكروه ولا حرمة عليه وفيه نظر لان الزنا والقتل لا يباحان بالاكرام وكذا يحرم عليه لو وطئ زوجته بمنزلة باجنية واذا وطئ زوجته في نفس الامر يظنها باجنية فلا حدة عليه لكن يحرم عليه الاقدام على الفعل (قوله والمحل) بأن كانت أمة مشتركة بينهما ووطئها أحدهما فلا حد وكوطء جارية ولده لان مال الولد كله محل لاعتقاف أصله ومنه الجارية وكوطء أمة المحرمة عليه لمحرمة نسب أو رضاع أو مصاهرة مأخذه منهما وبنته وأمة من الرضاع وموطوءة أبيه وابنه ووطء أمة له فيها ملك كالامة المشركة شرح المنوفى اه وقد نظم بعضهم الثلاثة في قوله

اللذان باح البعض حله فلا * حد به والطريق استعجلا
وشبهة الفاعل كأن أتى * محرمه يظن حلا متنبها
ذات اشتراط الحقن ويمتنع * هذا الاخير بالمحل فاعلم

ومثال الاول كالنكاح بلا شهود عند العقد عند مالك ويجب الاشهاد عنده قبل الدخول وبلاولى عند أبي حنيفة فلا حد على الفاعل وان اعتقد التحريم ديمري قال في شرح الروض نعم ان حكم حاكم في ابطال النكاح المختلف فيه وفرق بين الزوجين قال الماوردي لزمهما الحد أى بالوطء بعد التفريق (قوله الا في جارية بيت المال) استثناء من شبهة المحل وهو استثناء منقطع لانه لا شبهة له في هذه الجارية وان كان له شبهة المفقة الا ان يقال ان له شبهة في تلك الامة في الجملة لان الامام رعا باع الجارية وصرف عنها الحاجة (قوله لانه لا يستحق الاعتفاف) أى التزويج (قوله ثم هو) أى الزانى على ضربين جعل الشارح على ضربين خبرا الذى قد ربه بعد أن كان خبرا عن الزانى الذى فى المتن ولم يقدّر له خبرا ولا يقل هذه الجملة خبر عنه لان ثم تنفع من الاخبار لانها تقتضى الانقطاع والاستئناف والخبر يقتضى التعمق (قوله ماعز والغامدية) ظاهره أن ماعز زنى بالغامدية وليس كذلك بل هو زنى بامرأة وهى زنت برجل آخر روى أبو داود والنسائي عن يزيد بن أبي نعيم عن أبيه أى نعيم قال كان ماعز بن مالك فى حجر أبى هزال فأصاب جارية من الحى تسمى فاطمة وقيل غير ذلك وكانت أمة لآبى هزال فقال له أبو هزال انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك وأقر عنده أربع مرات فأمر برجمه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عز قبل ربه لو سترته بتوبتك لكان خيرا لك اه سئل وبهذا تعلم أن قولهم ماعز والغامدية ليست قصتهما واحدة بل لكل منهما قصة مستقلة ماعز زنى بالامة المذكورة والغامدية زنت برجل آخر وجعهما فى قولهم قصة ماعز والغامدية أى قصة رجمهما وان كان لكل قصة وان ماعزا لم يزن بالغامدية والغامدية امرأة من غامد حتى من الازد وفى حديثها القديتات توبة لوتابها صاحب مكس لغفر له يعنى المكاس وهو العشار الذى يأخذ العشر (قوله ثم رجم) أى ويسقط التعزير شرح الروض (قوله على الاصح) لانهما عقوبتان مختلفتان فلا يحد اخلاص والوجه الثانى يقول باندرج الجلد فى الرجم (قوله وأرسل) أى أطلق فيها وجهين أى دخول الجلد فى الرجم وعدم دخوله (قوله والا) أى ان زال الالم (قوله وتغريب عام) وشروط التغريب ستة أن يكون من الامام أو نائبه وأن يكون عاما وأن يكون الى مسافة القصير فما فوق

والمحل الا فى جارية بيت المال فيصعد ووطئها لانه لا يستحق الاعتفاف فيه وان استحق النقطة ثم هو بالنسبة الى تقسيم الحد فى حقه (على ضربين محتمل) وهو من استكمل الشروط الاتية (وغير محتمل) وهو من لم يستكملها (فالمحتمل) والمحصنة كل منهما (حدته الرجم) حتى يموت بالإجماع وتظاهر الاخبار فيه كرجم ماعز والغامدية وقرئ شاذا والشيخ والشيخة اذا زنيا فأرجوهما البتة وهذه تسع لفظها وبقي حكمها وكانت هذه الآية فى الاحزاب مما قاله الزمخشري فى تفسيره ولو زنا قبل احصائه ولم يجتث ثم زنا بعد مجلد ثم رجم على الاصح فى الروضة فى اللعان وأرسل فيها فى باب قاطع الطريق وجهين محتملين من غير تصريح بترجيح وجه فى الامومات أن الرابع ماصحها فى اللعان وهو المصحح فى التنبية أيضا وشيئت عليه فى شرحه وأقره عليه النووي فى تصحيحه (وغير المحتمل) ذكر اكان أو اتى اذا كان حرا (حدته مائة جلدة) لآية الزانية والزانى فاجلدا كل واحد منهما مائة جلدة أى ولاء فلو فرقها نظر فان لم يزل الالم لم يضرب والا فان كان خسين لم يضرب وان كان دون ذلك ضرب وعمل بأن الخمسين حد الرقيق وتسمى جلد الوصولة الى الجلد (وتغريب عام) لرواية مسلم بذلك

* (تنبيه) * أفهم عطفه التغريب بالواو وأنه لا يشترط الترتيب بينهما فالوقدم التغريب على الجملد جاز كما صرح به في الروضة وأصلها وأفهم لفظ التغريب أنه لا بد من تغريب الامام أو نائبه حتى لو أراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكف وهو الصحيح لأن المقصود التسهيل ولم يحصل وابتداء العام من حصوله في بلد التغريب في أحد وجهين (١٤٩) أجاب به القاضي أبو الطيب والوجه الثاني

وأن يكون الى بلد معين وأن يكون الطريق والمقصود آمناً وأن لا يكون بالبلد طاعون لحمة دخوله ويزاد في حق المرأة والامرء الجليل أن يخرج جامع نحو محرم كما يأتي ويصدق بيمنه في مضي عام عليه حيث لا يئنه ويختلف ندبان انهم لبناء حقه تعالى على المساحة وتغرب المعتدة وأخذ منه تغريب المدين أمام مستأجر العين فالوجه عدم تغريبه ان تعذر عمله في الغربة كما لا يحبس ان تعذر ذلك في الحبس (قوله فلو قدم التغريب) بالبناء للمنعول أو للفاعل أي قدم الامام أو نائبه (قوله جاز) لكن الاولى عكسه (قوله لفظ التغريب) لاشتماله على فعل فاعل وهو الحاكم بخلاف التغريب (قوله فخرج بنفسه) كما اذا حدث نفسه فلا يكفي (قوله من حصوله) أي حلوله وهو ضعيف (قوله والوجه الثاني من نحو وجه الخ) معتمد في كفي العام ولو ذهابا وايابا فلو قطع المسافة ذهابا كفي قل (قوله ان ثبت) أي لاجل ضبط المدة ثلاثا يدعي المغرب مضيا قبل أن غضي (قوله فيها) المناسب فيه لانه راجع لمادون الا أن يقال أنت بتأويل مادونها بالمسافة التي دون مسافة القصر (قوله فافوقها) عطف على قوله الى مسافة القصر (قوله لا يمنع) ضعيف وعليه لا بد أن يكون بين البلد الذي انتقل اليها وبين بلده مسافة القصر أو أكثر (قوله أهله) أي زوجته (قوله ولا يعقل في الموضع) أي يقيد (قوله لكن يحفظ بالمراقبة الخ) فلو لم تقدم معه المراقبة أو خشى منه فساد النساء والغلمان فانه يقيد وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لفساد النساء أو الغلمان أي ولم ينزجر الا بحبسه حبس قال وهي مسألة تقيسية مرفى شرحه (قوله وقضية هذا) أي قوله استؤنفت فجعل ذلك استئنافا للتغريب فلا يتعين البلد الذي كان فيها أولا (قوله انه لا يتعين للتغريب الخ) ان كان مراده التغريب الثاني كان كلامه معتمدا وكان قوله وقضية هذا أي التعليل بأن المقصود الايحاش وقوله ويغرب زان غريب أي وتدخل مدة التغريب الاول في الثاني وحاصل ذلك أن الزاني ان زنى في وطنه فالامر ظاهر كما في المتن والشرح وان كان غريبا وزنى فان توطن فكذلك وان لم يتوطن انتظر توطنه ثم يغرب وان زنى وهو مسافر غريب الى غير مقصده وان زنى في البلد الذي غرب اليها انتقل منها الى محل بينه وبين محل الزنا مسافة القصر وكذا بينه وبين بلده الاصلى وبعبارة م ر ولو زنى فيما غرب اليه غريب لغيره بعيدا عن وطنه ومحل زناه (قوله البلد الذي غرب اليه) أي أولا (قوله ويشترط أن يكون بينه وبين بلده) وكذا بينه وبين البلد الذي زنى بها أخذ من عموم قوله السابق ويغرب من بلد الزنا الى مسافة القصر اه م د (قوله منع منه) ويستأنف تغريبه ان وصل الى دون مسافة القصر منه قل (قوله وشرائط الاحصان) أي احصان حد الزنا وأما احصان حد النذف فسيأتي أن شروطه خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعفته عن وطء محرم مملوك له وعن وطء زوجته في دبرها والابطال حصاته اه م د واعلم أن الاحصان له في اللغة معان منها المنع نحو قوله تحصنكم من بأسكم ومنها البلوغ والعقل كما في قوله فاذا أحصن فان أتيت بفاحشة ومعنى الحرية كقوله فنصف ما على المحصنات من العذاب ومعنى العنة ومنه والذين يرمون المحصنات ومعنى التزويج ومنه

الايحاش لا يحصل معه وقضية ٣٨ ح ع هذا أنه لا يتعين للتغريب البلد الذي غرب اليه وهو كذلك
ويغرب زان غريب له بلد من بلد الزنا تشكيلا وابعاد اعن موضع الفاحشة الى غير بلده لان القصد ايحاشه وعقوبته وعوده الى وطنه يا باه
ويشترط أن يكون بينه وبين بلده مسافة القصر فما فوقها يحصل ماذ كرفان عاد الى بلده الاصلى منع منه معارضة له بنقيض قصده ثم شرع
في شروط الاحصان في الزنا فقال (وشرائط الاحصان

أربعة) الأول (البلوغ) الثاني (العقل) فلا حصانة لصبي ومجنون لعدم الخلق عليهما لكن يؤدبان بما يجرهما كما قاله في الروضة * (تنبيه) * ما ذكره من اعتبار التكليف ولو عبر به لكان أخصر في الإحصان صحيح الآن هذا الوصف لا يختص بالإحصان بل هو شرط لوجوب الحد مطلقا كما مرّت الإشارة اليه والمتعدّي بسكره كالمكلف (و) الثالث (الحرية) فالزاني ليس بمحصن ولو مكاتب أو مبيع أو مستولدة لانه على النصف من الحر والحر والرجم لانصف له ولو كان ذميا أو مرتدا لانه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين كما ثبت في الصحيحين زاد أبو داود وكان قد أحصنا * (تنبيه) * عقد الذمة شرط لأقامة الحد (١٥٠) على الذمي لانه لا يكون محصنا ولو غيب حربى حشفته في نكاح وصحنا أن نكحه

والمحصنات من النساء وعلى الوطء في نكاح صحيح مع الشروط وهو المراد هنا (قوله أربعة) أي زيادة على ما تقدم فانه شروط عامة للجلد والرجم (قوله من اعتبار التكليف) فيه نظر لانه لم يعبر به ويجب أن يعبر بما يدل عليه وهو البلوغ والعقل (قوله في الإحصان) متعلق باعتبار (قوله مطلقا) أي حد محصن أو غير محصن (قوله الإشارة اليه) المراد به ما أطلق الذكر (قوله الحرية) أي الكاملة (قوله ولو كان ذميا) غاية في الحرية (قوله على الذمي) الأولى على الكافر لاجل قوله عقد الذمة لانه اذا كان ذميا يكون عقد الذمة موجودا فلا معنى لاشتراطه فيكون قوله عقد الذمة الخ من تحصيل الحاصل الآن يقال ان لفظ الذمي فيه مجاز الأول كما يعلم مما بعده أي الكافر الذي يؤل الى كونه ذميا (قوله لا لكونه محصنا) بل يكون محصنا وان وطئ حال الحرابة في نكاح (قوله حتى لو عقد له ذمة فزني) أي بعد عقد الذمة بخلاف ما اذا زنى حال حرابه فلا يحسد لانه حينئذ لم يلتزم بالإحصان ولا يسقط الحد باسلام الذمي الذي زنى حال ذميته (قوله ومثل الذمي المرتد) أي فاذا وطئ زوجته وهو مسلم ثم ارتد وزنى فيحد بالرجم في حال الردة اعتبارا بحصول الإحصان في الاسلام فلا تنفع منه الردة (قوله المستأمن) ومثله المعاهد أيضا (قوله على المشهور) لانه لم يلتزم به بعد بخلاف الذمي (قوله كما مر) أي نظير ما مر من أنه اذا زنى ولو لم يزل البكارة فانه يجلد أو يرجم (قوله فاذا وطئ) فعل الشرط وقوله فقد استوفاهما أي الشهوة جواب الشرط وقوله ولو كانت الموطوءة الخ معترض بين الشرط وجوابه (قوله ولانه) أي الوطء في النكاح يكمل أي يقوى طريق الحل أي حل النكاح بدفع البيئونة بطلقة أو ردّة فان من طلق قبل الدخول أو ارتد أو ارتدت زوجته قبل الدخول تحصل البيئونة بمجرد المطلق أو الردّة بخلاف ما اذا وجد أحدهما بعد الدخول فلا تحصل البيئونة بمجرد بل لا بد من انتضاء العدة فعلم من هذا أن للوطء منية تقتضي التوقف عليه هنا فلا يكتفى بمجرد العقد (قوله طريق الحل) أي حل الزوجة وطريق الحل هي العقد وقوله بدفع متعلق بكمل والباء سببية أي بسبب دفع البيئونة بطلقة أو ردّة الحاصلة بدون وطء لان العقد من غير وطء تحصل البيئونة معه بطلقة أو ردّة لانه قبل الدخول والوطء يدفع ذلك أي يدفع البيئونة بما ذكر بل لا تحصل البيئونة إلا بالثلاث طلقات ولا تحصل بالردّة الا اذا لم يجمعها ما الاسلام في العدة فعلم أن للوطء منية تقتضي توقف الإحصان عليه فلا يكتفى بمجرد العقد (قوله والعبرة بالكمال في الحالين) مستدرك (قوله بناقص) متعلق بمحذوف تقديره تزوج بناقص أو أنه متعلق بكامل أي الذي يكمل بالناقص والمراد كامل مع ناقص وخبر أن قوله محصن لا محذوف كما توهم (قوله ولا تغرب امرأة) أي سواء كانت حرة أم أمة ومثلها الامر بالجيسل وكان الأولى أن يتقدم

الكفار وهو الأصح فهو محصن حتى لو عقدت له ذمة فزنى رجم ومثل الذمي المرتد وخروج به المستأمن فان لا انقيم عليه حد الزنا على المشهور (و) الرابع (وجود الوطء) بغيبوبة الحشفة أو قدرها عند فقد هاهنا من مكلف بقبول ولو لم تزل البكارة كما مر (في نكاح صحيح) لان الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطئ في نكاح صحيح ولو كانت الموطوءة في عتة وطء شبهة أو وطئها في نهار رمضان أو في حيض أو أحرام فقد استوفاهما فحقه أن يمتنع من الحرام ولانه يكمل طريق الحل بدفع البيئونة بطلقة أو ردّة فخرج بقيد الوطء المفاخذة ونحوها وبقيده الحشفة غيبوبة بعضها وبقيده قبل الوطء في الدبر وبقيده النكاح الوطء في ملك المين والوطء بشبهة وبقيده الصحيح الوطء في النكاح الفاسد لانه حرام فلا يحصل به صفة كمال فلا حصانة في هذه الصور المحترز عنها بالقيود المذكورة والأصح المنصوص اشتراط التغيب الحشفة الرجل أو قدرها حال حرته الكاملة وتكليفه فلا يجب الرجيم على من وطئ في نكاح صحيح وهو صبي أو مجنون أو رقيق وانما اعتبر وقوعه في حال الكمال لانه مختص بأكمل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل حتى لا يرجم من وطئ وهو ناقص ثم زنى وهو كامل

والمراد بالوطء في نكاح صحيح هو ما ذكره في الروضة من أن يكون الزوج حرا مسلما عاقل بالغ

ويرجم من كان كاملا في الحالين وان تخلفها ناقص مجنون ورق والعبرة بالكمال في الحالين فان قيل يرد على هذا ادخال المرأة هذا حشفة الرجل وهو قائم وادخاله فيها وهي نائمة فانه يحصل الإحصان للنائم أيضا مع أنه غير مكلف عند الفعل أوجب بأنه مكلف استصحابا لحاله قبل النوم * (تنبيه) * سكتوا عن شرط الاختيار هنا وقضية كلامهم عدم اشتراطه حتى لو وجدت الاصابة والزواج سكره عليها وقتلنا بتصريرا لأكراه حصل التحصين وهو كذلك وهذه الشروط كما تعتبر في الواطئ تعتبر أيضا في الموطوءة والظاهر كافي الروضة أن الكامل من رجل أو امرأة بناقص محصن لانه حر مكلف وطئ في نكاح صحيح فأشبه به ما اذا كانا كاملين ولا تغرب امرأة زانية وحدها

بل مع زوج أو محرم لخبر لا تسافر المرأة الا ومعها زوج أو محرم وفي الصحيحين (١٥١) لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان

تسافر يوما الا مع ذي محرم ولان القصد تأديبها والزانية اذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء فان امتنع من ذكر من الخروج معها ولو بأجرة لم يجبر كما في الحج لان فيه تغريب من لم يذنب ولا يأثم بامتناعه كما يحشه في المطالب فيؤخر تغريبها الى أن يتيسر من يخرج معها كما جزم به ابن الصباغ ثم شرع في حذف الحرف فقال (والعبد والامة) المكلفين ولو لمبعضين (حدهما نصف حد الحر) وهو خسون جملدة لقوله تعالى فاذا أحصن فان أتيت بفاحشة فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد بالجلد لان الرجم قتل والقتل لا يتنصف وروى مالك وأحمد عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى بعبد وامة زنيا فجلدهما خمسين خمسين اذا لفرق في ذلك بين الذكر والانثى بجامع الرق ولو عبر المصنف بن فيه رق لم المكاتب وأم الولد والمبعض ويغرب من فيه رق نصف سنة كما شمل ذلك قول المصنف نصف الحر ولعموم الآية فأشبهه الجلد * (تنبيه) * مؤنة المغرب في مدة تغريبه على نفسه ان كان حرا وعلى سيده ان كان رقيقا وان زادت على مؤنة الحر ولو زنى العبد المؤجر حد وهل يغرب في الحال ويثبت للمستأجر الخيار أو يؤخر الى مضي المدة وجهان حكاهما الدارمي قال الاذري ويغرب أن يفرق بين طول مدة الاجارة وقصرها قال ويشبه أن يجبي ذلك في الاجير الحر أيضا انتهى والوجه أنه لا يغرب ان تعذر عمله في الغربة كما لا يجبس لغريمه ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لان

هذا على شروط الاحصان (قوله بل مع زوج) بأن كانت أمة أو حرة وكان قبل الدخول أو طرأ التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة اه رشيدى وعبرة خض فان قلت كيف تكون زوجة وترني ويكون الواجب التغريب دون الرجم مع أن الواجب للزوجة انما هو الرجم لا الجلد والتغريب قلت يصور ذلك فيما اذا عقد عليها ولم يدخل بها وزنت فيقال لها زوجة الآن وهو زوج اه (قوله أو محرم) ومثله نسوة ثقات وثقة واحدة ومسوح ثقة وعندها الثقة اذا كانت ثقة وكذا سفرها وحدها اذا أمنت الطريق والمقصد كما في الحج بل أولى والمراد بصحبة من ذكر معها صحبتته ذهابا وايابا لا اقامة (قوله مع ذي محرم) انظر رأي فائدة في ذي مع أن محرم اسم للشخص ويمكن أن يجاب بأن المراد بالمحرم المحرمية (قوله جلباب) أي ستره فاضافته الى الحياء من اضافة المشبه به الى المشبه أي الحياء الذي كالجلباب بجامع المنع في كل (قوله ولو بأجرة) فتجب عليها ان قدرت والا فعلى بيت المال فان لم يوجد فيه شيء آخر التغريب الى أن تتدر على الاجرة وقيل تكون على مياسير المسلمين وعبرة مر فان كانت معسرة ففي بيت المال فان تعذر آخر التغريب الى أن تؤسر كما من الطريق اه قال الزيادي وتجه في القننة أنها في بيت المال سواء غرب السيد أو الامام كالحرّة المعسرة (قوله المكلفين) نعم مقطوع مدفوع لثقل محذوف أي أعني المكلفين وفيه أن النعت لا يجوز قطعه الا اذا تعين المنعوت بدونه وما هنا ليس كذلك (قوله فاذا أحصن) بالتزويج والمراد باحصانهم صيرورتهم عفيفات بسبب التزويج كما يؤخذ من البيضاوي لان الاحصان الذي الكلام فيه لا يوصف به الرقيق فالاحصان ليس قيما لان البكر تحتد أيضا وتغرب (قوله نصف ما على المحصنات) أي الحرائر وقوله من العذاب شامل للتغريب لانه عذاب كما يدل عليه قوله بعد ولعموم الآية اه (قوله خمسين خمسين) كرهه مرتين لانه لو اقتصر على مرة لتوهم أن الخمسين بينهما (قوله كما شمل ذلك) لان الحد شامل للتغريب (قوله ولعموم الآية) فيه نظر لانه جملها أو لا على الجلد وقوله فأشبهه الجلد الخ فيه نظر لانه على فرض عموم الآية يكون بالنص لا بالشبه فكان الأولى حذف إحدى الكلمتين وهما عموم في الحديث وقوله فأشبهه الجلد (قوله على نفسه) وهذا شامل للزوجة ويوجه بأنه لا غير ممكنة فلا نفقة لها فان صحها وتمتع بها فينبغي وجوب نفقتها سم فلولا لم يكن للمغرب مال فيقتضى عليه الى أن يؤسر فان لم يجد من يقرضه ففي بيت المال قرضا لا تبرعا (قوله على مؤنة الحر) صوابه على مؤنة الحر فان هذه الغاية للرّد على القول بأن نفقته الزائدة على مؤنة الحر في بيت المال (قوله والوجه أنه) أي المؤجر حرّا كان أو رقيقا لا يغرب الخ معتمد وهذا جامع بين الوجهين المتقدمين فالقول بأنه لا يغرب في الحال محمول على ما اذا تعذر عمله في الغربة والقول بأنه يغرب في الحال محمول على ما اذا لم يتعذر ذلك كالخياطة والكتابة (قوله ان تعذر عمله في الغربة) كالبناء (قوله لان ذلك) أي الحبس (قوله وهذا) أي التغريب بحق الله (قوله فانهم اتحبس) مع أنهم اتشبهه المستأجرة للزوج لانها لما كانت لا تخرج الا باذنه صارت كأنها مستأجرة له (قوله ولو فات التمتع) غاية (قوله لانه) أي التمتع (قوله وقضية كلامهم) أي حيث قالوا ان العبد حده نصف الحر وغرضه بذلك الرّد على من قال ان الرقيق الكافر لا يحد

ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة اذا توجه عليها حبس فانها تحبس ولو فات التمتع على الزوج لانه لا غاية له وقضية كلامهم أنه لا فرق بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك

لأنه لا جزية عليه ورد بأنه ملتزم للأحكام حكمًا بغير السبب وان لم يكن عليه جزية كما أن المرأة الكافرة تحسد وان لم تكن عليها جزية لأنها تابعة لزوجها وأولاهها (قوله بأحد أمرين) ويراد اللعان في حق الزوج فلا يثبت الزنا باليمين المردودة ولا يجلس المرأة وهي خلية خسافا للمالكية قال الشعراني في الميزان وإذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا زوج لها وكذلك الأمة التي لا يعرف لها زوج وتقول **أُكْرِهْتُ** أو **وُطِّئْتُ** بشبهة فلا يجب عليها حد كما قاله أبو حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه وقال مالك أنها تحسد إذا كانت متقية ليست بغربة ولا يقبل قولها في الشبهة والغصب إلا أن يظهر أثر ذلك كجبنها مستغنية وشبه ذلك مما يظهر به صدقها ووجه الأقل عدم تحقق ثمنها ما يوجب الحد لاحتمال أنها وطئت وهي نائمة أو مغشى عليها فحملت من ذلك الوطء وقد روى البيهقي أن امرأة لا زوج لها أتت بها إلى عمر بن الخطاب حين وجدوها حاملًا فقال عمر للحاضرين الذي عندي أن هذه ماهي من أهل البتة ثم استنهمها عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين اني امرأة أرى الغنم وإذا دخلت في صلاتي فرمى غلب عليّ الخشوع فأغيب عن احساسي فرمى أتي أحد من العتاة فغشيتني من غير علي أي وطئتني قال تعالى فلما نكحها جعلت جناح الخ فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بك ودرأ عنها الحد وقد حكيت ذلك لزوجتي أم عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتخلق الا من ماء الرجل والمرأة معا وإذا كانت غائبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها وتخلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت: الذي عندي انما شعرت بوطء الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فأورث ذلك شبهة عند عمر فدرأ الحد عنها لأنه سلم لها قولها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتملت بعد نزاع الرجل منها فاختلط منها بمنيها الباقى في رجها فتخلق من ذلك الولد وانها كانت من ورثة أم عيسى في المقام فكما قام نفخ الملك في ذيل قيس مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفخ ملك أو شيطان في ذيل هذه المرأة مقام ماء الزوج أو السيد عادة فقالت هذا بعيد اه وأما وجه قول الامام مالك الذي هو مقابل قول الاثمة الثلاثة انها تحسد فهو لعدم ابدائها شبهة يدرأ بها الحد عنها عند فاعلم ذلك (قوله ولو مرة) غاية للرد على أبي حنيفة القائل بأن الزنا لا يثبت بالاقرار الا بعدة اربع مرات لان كل مرة قائمة مقام شاهد وأخذ ذلك من قول النبي **للمنكر بالزنا لعنك لمست لعنك قبلت لعنك** فاخذت فصار يقول النبي في كل مرة زنت (قوله فتذكر من زنى) أي فتصرح بالتي زنا بها كأن تقول أدخل حشفته في فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد أن تذكر الاحسان أو عدمه كما في العباب اه حل (قوله والكيفية) أي كيفية ما وجد منه هل هو ايلاج أو غيره (قوله وتعرض للعشقة) تفصيل للكيفية (قوله وقت الزنا) وبذا مكانه لا بد منها لان المرأة قد تحل في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان (قوله وهو اليمين المردودة) كما اذا قذف شخصًا بالزنا وطلب منه المقذوف حدًا القذف فطلب منه عيمته على أنه ما زنى فرد عليه اليمين بخلاف أنه زان اه ديمري (قوله ويسن للزاني الخ) ولو أقرب بالزنا ثم رجع عن ذلك سقط الحد لان هرب أو قال لا تحسدني أما الحد الثابت باليمين فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالاقرار بالتوبة اه شرح المنهج وقوله ثم رجع أي قبل الشروع

ويثبت الزنا بأحد أمرين أما بيمينه عليه وهي أربعة شهود لآية واللاقي يأتين القاضية من نساكنكم أو اقرار حقيقي ولو مرة لأنه صلى الله عليه وسلم رجم ماعز والغامدية باقرارهما رواه مسلم ويشترط في البينة التفصيل فتذكر من زنى لجواز أن لا حد عليه بوطئها والكيفية لاحتمال ارادة المباشرة فيها دون الفرج وتعرض للعشقة أو قد رها وقت الزنا تقول رأيتاه أدخل ذكره أو حشفته في فرج فلانة على وجه الزنا ويعتبر كون الاقرار الحقيقي كالشهادة وخرج بالاقرار الحقيقي التقديري وهو اليمين المردودة بعد نكول الخصم فلا يثبت به الزنا ولكن يسقط به الحد عن القاذف ويسن للزاني وكل من ارتكب معصية السر على نفسه

في الحد أو بعده كأن قال كذبت أو ما زنت أو رجعت أو فاخذت فظننته زنا وإن شهد حاله
بـكذبه فيما يظهر وعلى قائله بعد رجوعه الدية لا القود لا اختلاف العلماء في سقوط الحد
بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط مهر من قال زنت بهم مكرهه لأنه حق آدمي ٥١ زى مع
زيادة من هم وقوله لا تحبوني خرج ما لو قال قد حدثني الإمام فإنه يقبل وإن لم ير له أثر يدينه
وقوله فلا يسقط بالرجوع أي لأن البينة في حقوق الله تعالى أقوى من الاقرار والقرار في
حقوق آدمي أقوى من البينة كما قاله المبرماني (قوله القادورات) أي المعاصي (قوله
صفحة) أي ذنبه ونسخة فضته أي زلته وجريمته ومحل نذب الستر إذا لم يكن عند شيخ يرشده
لدواء ذنبه وهو التوبة منه أو كسر لنفسه أو لأجل الندم (قوله وحكم اللواط الخ) ولبعضهم
في ذمته نظم. أخوذ من كلام الشعراني

ظلام لقلب ضيق رزق لفاعل * لاحدى خصال ثم مقت بحرمان
هي الكيمياء ثم اللواط وشغل * بعلم لروحاني كذا نص شعراني

(قوله مطلقا) أي سواء القبل والدبر وسواء كانت من المأكولات أم لا (قوله حكم الزنا)
ظاهره أنه لا يسمى زنا وهو ذامن حيث اللغة والأفوه وناشرا ولذلك يحدث به من حلف لا يرزني
قل (قوله في القبل) متعلق بالزنا (قوله على المذهب في اللواط) ومقابلته أنه يقتل
مطلقا وفي كيفية قتله أقوال أربعة قيل بالسيف وقيل بالرجم وقيل بهدم جدار عليه وقيل
بالقائه من شاهق جبل (قوله مطلقا) بين الاطلاق بقوله أحسن أم لا لأن الاحصان لا يدخل له
في المنعول في دبره إذا تصورا دخال الذكر في الدبر على وجه مباح حتى يؤثر الاحصان اختلاف
الحكم فيه ولا يتوهم أن من خشى الزنا وزوجته حائض يباح له دبرها لأن ذلك باطل قطعاً
بل يباح له حينئذ وطؤها في القبل مع الحيض للضرورة (قوله بل واجبه التعزير فقط) وليس
كبيرة في المرة الأولى قل (قوله والزوجة والامة في التعزير مثله) أي الزوج هو المعتمد أي
فإنها إذا مكنت زوجها أو سيدها من دبرها باختيارها فأنها تعزير وانما توقف التعزير على
التكرير لخوف المقاطعة بين الزوجين وإن كانت النفقة تسقط بها (قوله بين المحسن وغيره)
للحديث الآتي أي فيقتل الأول ويجلد الثاني ويغرب (قوله والثاني أن واجبه القتل)
وفي كيفية الاقوال الأربعة المتقدمة في اللواط وأما قتل البهية ففيه خلاف والراجح منه
أن قتلها بذبحها إن كانت مأكولة ويغرم الفاعل بها ما بين قيمتها حية ومذبوحة لأن ذبحها
لمصلحته وهو الستر عليه لأن في بقائها تذكاراً للفاحشة فيعير بها والأصح حل أكلها إذا دبح
وفي وجه لاشئ لصاحبها لأن الشرع أوجب قتلها للمصلحة ديمري ولا يجوز قتلها بغير الذبح
وأما غير المأكولة فيضمنها كلها إذا دبح (قوله فاقتلوه) منسوخ عندنا بالحديث الآتي
أو محمول على المستحل (قوله واقتلوه معه) أي ستر على الفاعل لأنها إذا رؤيت تذكر
الفاعل بها (قوله الأولى ومن باشر) لأن حقيقة اللواط إيلاج الحشفة في فرج ويحجب عنه
بأنه غير المشاكلة (قوله بما يراه الإمام) أفهم كلامه عدم استثناء غير الإمام له نعم للاب
والجد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه ومثلهما الامة كما يحسنه الرافعي والسيد تأديب عنه
ولو لحق الله تعالى والسيد تأديب المتعلم منه لكن باذن ولي المحجور وللزوج تعزير

نظير من أتى من هذه القادورات شيئاً
فلم يستر الله تعالى فإن من أيدي لنا
صفحة أقمنا عليه الحد رواه الحاكم
والبيهقي بإسناد جيد (وحكم اللواط)
وهو إيلاج الحشفة أو قدوها في دبر ذكر
ولو عبده أو أتى غير زوجته وأمه
(واتيان البهائم) مطابقاً وجوب
الحد (حكم الزنا) في القبل على
المذهب في اللواط فقط فيرجم الفاعل
المحصن ويجلد ويغرب غيره على ما سبق
وأما المنعول به فيجلد ويغرب مطلقاً
أحسن أم لا على الأصح وخرج بقيد
غير زوجته وأمه اللواط بهما فلا حد
عليه بل واجبه التعزير فقط على
المذهب في الروضة أي إذا تكرر منه
الفعل فإن لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره
البعوي والرويان والزوجة والامة
في التعزير مثله وأما ما ذكره المصنف من
أن آتيان البهائم في الحد كالزنا فهو أحد
الاقوال الثلاثة في المسئلة وهو
مرجوح وعليه يفرق بين المحسن وغيره
لأنه يجب بالوطء كذا فعله صاحب
المهذب والتهديب والثاني أن واجبه
القتل محصنا كان أو غيره لقوله صلى الله
عليه وسلم من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه
معه رواه الحاكم وصححه أسناده وأظهرها
لأحد فيه كما في المنهاج كما صله لأن الطبع
السلبي يأباه فلم يحتج إلى زاجر مجدل
يعزر وفي المسائل عن ابن عباس ليس
على الذي يأتي البهيمة حد ومثل هذا
لا يقوله إلا عن توقيف (ومن وطئ)
الأولى ومن باشر (فيما دون الفرج)
بمخالطة أو معانقة أو قبلة أو فحش ذلك
(عزر) بما يراه الإمام

من ضرب أو صفع أو حبس أو تقي ويعتزل بخياره من الجمع بين هذه الأمور أو الاكتفاء على بعضها وله الاختصاص على التوزيع باللسان
 وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كافي الروضة (ولا يطلع) (١٥٤) الامام وجوباً (بالتعزير أدنى الحدود) لأن الضابط في التعزير

أنه مشروع في كل معصية لاحتمالها
 ولا كفارة سواء أكانت حقاً لله تعالى
 أم لا دعى وسواء أكانت من مقدمات
 عاقبه حد كباشرة أجنبية في غير الفرج
 وسرقة ما لا قطع فيه والسب بما ليس
 بمذنب أم لا كالزور وشهادة الزور
 والضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع
 الزوج حقها مع القدرة والاصل فيه
 قبل الإجماع قوله تعالى واللاتي تخافون
 تشوزهن الآية فأباح الضرب عند
 المخالفة فكان فيه تنبيه على التعزير
 وروى البيهقي أن علياً رضي الله تعالى
 عنه سئل عن قال لرجل يا فاسق
 يا خبيث فقال يعزر * (تنبيه) *
 اقتضى الضابط المذكور ثلاثة أمور
 الأمر الأول تعزير ذي المعصية التي
 لاحتمالها ولا كفارة ويستثنى منه
 مسائل منها الاصل لا يعزر لحق
 الفرع كما لا يحسد بقذفه ومنها ما إذا
 ارتد ثم أسلم فإنه لا يعزر أقول مرة ومنها
 ما إذا كلف السيد عبده ما لا يطيق
 فإنه يحرم عليه ولا يعزر أقول مرة
 وانما يقال له لا تعد فان عاد عزر ومنها
 ما إذا قطع الشخص أطراف نفسه
 الأمر الثاني متى كان في المعصية حد
 كالزنا أو كفارة كالتمتع بطيب في الأحرام
 يتقنى التعزير لا يجاب الأول الحد
 والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل
 منها فساد الصائم يوماً من رمضان
 بجماع زوجته أو أمته فإنه يجب فيه
 التعزير مع الكفارة ومنها المظاهر
 يجب عليه التعزير مع الكفارة ومنها
 الأمن الغموس يجب فيها التعزير مع
 الكفارة

زوجته لحق نفسه كشوزم وقوله والمعلم ظاهراً ولو كافراً وهو ظاهر حيث تعين له تعليم
 أو كان أصلياً من غيره في التعليم وعقوبة قل ومعلم المتعلم منه ولو غير صبي وسواء أذن
 له الولي أو لا ذله التأديب ولو بالضرب بغير إذن الولي على المعتمد قال عث ومن ذلك
 الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس
 منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق لغيره يأتي صاحب الحق للشيخ
 ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فإذا طلبه الشيخ منه ولم يوفه فليس له ضربه ولا تأديبه
 على الامتناع من توفية الحق فلو عزره الشيخ بالضرب وغيره حرم عليه ذلك لأنه لا ولاية له
 عليهم (قوله من ضرب) أي غير مبرح (قوله أو صفع) هو الضرب بجمع الكف أو بسطها
 م (قوله أو حبس) أي أو قيام من مجلس أو كشف رأس أو تسويد وجه أو حلق رأس
 لمن يكرهه في زمننا للبيعة وإن تلبا بكرهته وهو الاصح أي لا يجوز بذلك فإن فعل به حرم
 وحصل التعزير كما قاله حل خلافاً للتشويري في عدم حصول التعزير بذلك وقرر شيخنا
 العزيزي أنه يجوز حلق اللحية حيث يراه الامام فيحترروا رطله الحماؤ من كوسا والدوران به
 كذلك بين الناس وتهديده بأنواع العقوبات وجوز ما وردى عليه حيا من غير مجاوزة ثلاثة
 أيام ولا يمنع طعاماً ولا شراباً ويتوضأ ويصلي لامومياً أي بل يطلق حتى يصلي ثم يصلب خلافاً لما على
 أن الخبر الذي استدل به غير معروف ويتعين على الامام أن يفعل بكل معزوما يليق به من هذه
 الأنواع وبجنياته أي ما يليق به وبجنياته وأن يراعى في الترتيب والتدريج ما تفي دفع الصائل فلا
 يرتقى لمرتبة وهو يرى ما دونها كافياً فالتمتدنيوع ويصح أن تكون المطلق الجمع إذ لا امام الجمع
 بنوعين فأكثر إن رآه م في شرحه قال قل ومنع شيخنا م ر ك ابن دقيق العيد الضرب
 بالردة المعروفة الآن لذوى الهيئات لأنه صار عاراً في ذريتهم اه (قوله على التوزيع) أي إن
 أفاد (قوله أدنى الحدود) وهو أربعون بالنسبة للحر وعشرون بالنسبة للرقبي سم هذا إذا
 كان التعزير بالضرب أما غيره كالحبس فيتعلم باجتهاد الامام (قوله حقاً لله تعالى) كباشرة
 أجنبية فيما دون الفرج (قوله كالزور) الزور هو محيا كاة الخط (قوله فقال يعزر) محله
 إذا لم يقصد القائل القذف والافالواجب الحد لما يأتي أن ذلك كناية (قوله اقتضى الضابط
 المذكور) وهو أن التعزير يجري في كل معصية لاحتمالها ولا كفارة والمراد بقوله اقتضى الضابط
 أي منطوقاً وفهوماً فالأول من المنطوق والآخران من المفهوم (قوله الاصل لا يعزر لحق
 الفرع) أي ا- اضربه من غير حق بأن كان لا قصد التأديب أو سبه بما ليس بقذف كظالم
 وبأحق أو نحو ذلك كإسارته (قوله ما إذا ارتد) فيه نظر لأن الردة فيها حد وهو القتل فكيف
 استأهاها ويجب بأن لم أسلم سقط الحد فصح الاستثناء (قوله وهما إذا كلف الخ)
 ومنها ما لو وطئ الرجل حبيبته في دبرها أول مرة فلا يعزر ولا ينافي ذلك تعزيره على وطء الحائض
 لأنه أخش للاجماع على تحريمه وكفر مستحل مع أن الوطء في الدبر ذليله ينبغي عدم اداعتها
 أي اشاعتها م في شرحه (قوله ويستثنى منه) لـ كن الثلاث الأول من الذي فيه
 كفارة والرابع من الذي فيه كفارة وحدها (قوله الغموس) أي الباطل بأن اعترف
 أنه حالف باطلا عامدا عالماً وأما الواقعت عليه بينة فلا يعزر لاحتمال كذبها كما قاله حل (قوله

لزمه العتق) أي كفارة للصوم وقوله والبسنة أي لافساد النكاح (قوله يمنع من يكتسب
باللهو) أي ولو بما حاكم يعلم الناس الشطرنج لشيء يأخذ منهم فيعزرا المحتسب إلا أخذ
والمعطي (قوله تناول الله والمباح) الذي لا معصية معه كاللعب بالطائر كالمذاحين والغناء
في القهاري مثلاً وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش وعبارته على م ر وأما من يكتسب بالحرام
فالتعزير عليه داخل في الحرام لأنه من المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت
العادة به في مصرنا من اتخاذ من يذكر حكايات مضحكة وأكثرها كاذب فيعزر على ذلك
الفعل ولا يستحق ما يأخذ عليه ويجب رده إلى دافعه وإن وقعت صورة استجار لأن الاستجار
على ذلك الوجه فاسد اه ع ش على م ر (قوله نفي الخنث) أي التشبيه بالنساء أي نفسه
في محل لانسان فيه فتنى القاضي له في المحل المذكور وتعزيره والاولى أن يقول الخنث
فإن صاحبه يعزربالتنبي مع أنه ليس بمعصية وقوله مع أنه أي الخنث ليس بمعصية وهو محمول
على الخنث الخلق وقوله وانما هو أي تعزيره بالتعزير للمصلحة لأنه ربما أفق النساء (قوله
وانما هو) ظاهره أنه واجب للخنث فيقتضى أنه باختياره وأجيب بأن هذا الضمير راجع
للتنبي والمصلحة فيه حفظ المسلمين عن التعلم منه والتقل منه فتنى ذلك فثبتت الضمائر (قوله
لا عراضه) أي لشدة حله وتوليها للناس (قوله كالمغال) بالغين المجهمة وتشديد اللام
أي الحائز في الغنمة وقال النبي فيه انما تستعمل عليه تارة يوم القيامة وكان قد سرق شملة
(قوله ولاوى شدقه) بكسر الواو من الالتواء والشدق جوانب الفم وهو بكسر الشين
وقحها والمكسور يجمع على أشداق كحل وأجمال والمفتوح يجمع على شقوق كقلس وفلوس
اه مصباح وحاصله أن الزبير تخصص مع رجل في سقى أرض فحكم النبي للزبير بأن يسقى أولاً
أي لكونه أحباً ولا فقال الخصم يا رسول الله أن كان ابن عمك بفتح الهمزة من أن تعاملا
لمحذوف أي حكمت له لكونه ابن عمك ولو شدة قاعته النبي وظهر عليه الغضب فحكم
النبي تأنيلاً للزبير بأنه يسقى ويحبس الماء إلى الكعنين وكان أولاً أمر الزبير بأن يسأخ خصمه
من بعض حقه فلما وقع من الخصم ما ذكر رجوع النبي وكم بما ذكر ولا يجوز ترك التعزير
إن كان لا دى عند طلبه ولو عفا مستحق العقوبة عن التماس أو الحذر أو التعزير سقط ما ذكر
لكن للإمام أن لا يترك التعزير لأن أصله يتعلق بنظره فلم يؤثر فيه إسقاط غيره كإسقاطه المنوفى
عن تصحيح الروضة ولا ينافي هذا قول الشارح في الفصل الذي بعده هذا وألحق في الروضة
التعزير بالحذر قال انه سقط بالعفو أيضاً لأن هذا بالنسبة للمستحق للإمام سقط ما في الحاشية
من ذكر التنافي (قوله من وافق الكفار في أعيادهم) بأن يفعل ما يفعلونه في يوم عيدهم
وهذا حرام (قوله ومن يمسك الحية) لأنها رجلاً آذنه ولو كان محوياً ولأنه ربما اتبع
في أمور فاسدة والظاهر أن مسك الحية حرام مطلقاً ولا يأتي هنا تفصيل البهلوان إذ لا تقع
للحذر هنا (قوله ويدخل النار) وإن كانت لا تؤذي به بأن كان يسحر لآنها وبعاً آذنه أو يتبع
في أمور فاسدة وقد ذكر بعضهم صفة لحي النار فقال تأخذ زربخاً وشئاً يمسكها لهما ولهما
بياض البيض والطح به بدنك واحمل النار فأنه لا تؤذيك وإذا أردت أن تدخل النار إلى فلك
ولا تؤذيك خذ شلراً وعود قرح وتلو كهما جيداً وتضعهما في فلك ولا تلبس من ريقك شيئاً

ومنها ما ذكره الشيخ عز الدين
في القواعد الصغرى أنه لو زنا بأخته
في جوف الكعبة في رمضان وهو صائم
مستكف محرم لزمه العتق والبسنة
وبسنة الزنا ويعزربلقطع رجه وانتهال
حرمة الكعبة الأمر الثالث أنه لا يعزرب
في غير معصية ويستثنى منه مسائل منها
الصبي والمجنون يعزبان إذا فعل
ما يعزرب عليه البالغ العاقل وإن لم يكن
فعله معصية ومنها أن المحتسب
يمنع من يكتسب باللهو ويؤدب عليه
الآخذ والمعطي وظاهره تناول
اللهو المباح ومنها نفي الخنث نص
عليه الشافعي مع أنه ليس بمعصية
وانما هو فعل للمصلحة واستثنيت في
شرح المنهاج وغيره من ذلك مسائل
عديدة مهمة لا يحتملها هذا المختصر
وقيد كونه تذكرة لاولى الالباب
* (تمة) * للإمام ترك التعزير لخلق الله
تعالى لأعراضه صلى الله عليه وسلم عن
جماعة استحقوه كالمغال في الغنمة
ولاوى شدقه في حكمه للزبير ولا يجوز
تركه إن كان لا دى عند طلبه
كالقصاص على المعتد وإن خالفه
في ذلك ابن المقرئ ويعزرب من وافق
الكفار في أعيادهم ومن يمسك الحية
ويدخل النار ومن قال لذي الحاج
وهو يسمي زار قبر الصالحين حاجاً
ولا يجوز للإمام العفو عن الحذر

ولا تجوز الشفاعة فيه وتسن الشفاعة
الحسنة الى ولاية الامور لقوله تعالى
من يشفع شفاعة حسنة الآية ولا
في الصحيحين عن أبي عيسى أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه طالب
حاجة أقبل على جلسائه وقال اشفعوا
تؤيروه ويقتضي الله على لسان نبيه ما شاء

(فصل في حد القذف)

وهو بالذال المجهة لغة الرمي وشرعا الرمي
بالزنا في معرض التعيير وألفاظ القذف
ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدأ
بالاول فقال (واذا قذف) شخص (غيره
بالزنا) كقوله لرجل أو امرأة زنت
أو زنت بفتح التاء وكسرهما أو يازاني
أو يازانية (فعليه حد القذف)
للمقذوف بالاجماع المستند الى قوله
تعالى والذين يرمون المحصنات الآية
وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية
مدين قذف زوجته بشريك بن سماعة
البينية أو حد في ظهرك ولما قال صلى
الله عليه وسلم له ذلك قال يا رسول الله
اذا رأى أحدنا على امرأته رجلا
يتنطق بلفظ البينة فجعل صلى الله
عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال
والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق
ولينزلن الله ما يرى ظهري من الحد
فنزلت آية اللعان ولو قال للرجل يازانية
وللمرأة يازاني كان قذفا ولا يضر اللعن
نالتذ كبر للمؤث وعكسه كما سرح به
في المحرر ولو خاطب مختلى بزانة أو زان
وجب الحد لكنه يكون صريحا ان
أضاف الزنا الى فرجيه فان أضافه الى
أحدهما كان كناية والرمي لشخص
بإيلاج ذكره

ثم تأخذ الضفيرة أو الحديدة المحمية تدخلها في ثك وتضعها على لسانك وتطسها فانه يطس
ولا يؤذيك فيخيل الناظر أنها حرق لسانك (قوله ولا تجوز الشفاعة فيه) أي في الحد لقوله
صلى الله عليه وسلم لا سامة لما كلف في شأن الخزومية التي سرقتم تشفع في أحد من حدود الله
تعالى ثم قام فاختطب فقال انما هلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف
تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت
لقطعت يدها وراه الشيخان شرح الروض (قوله وقال اشفعوا) أي عند النبي

(فصل في حد القذف)

وهو محمول على ما روي في عدة الاصل حقيقة القذف وأنه ينقسم الى صريح وكناية بخلاف
التعريض فليس بقذف الثاني في شروط القذف وشروط المقذوف الثالث في مقدار
حد القذف الرابع فيما يستقطبه حد القذف وهو أحد أمور خمسة بأحاطة البيعة بزنا المقذوف
بالشهود الاربية وبقراءه وبعضه وباللعان في حق الزوجة وبارث القاذف الحد اه وينبغي
أن يرا دسادس وهو زناه بعد قذفه وقبل الحد اه مد (قوله لغة الرمي) يقال قذف النواة
أي رساها (قوله في معرض التعيير) أي في مقام هو التعيير أي التوبيخ أي لاني مقام
الشهادة وتجوها نفرج به طرفة لا توطأ قال في المصباح معرض كجحد أي في موضع ظهور
التعيير والقصد اليه (قوله وألفاظ القذف) المقام للاضمار في كلامه نظر لان الثالث
تعريض لا قذف فيه لا صريح ولا كناية فالاولى أن يقول وألفاظ التعيير الخ وبما أن المعنى
والالفاظ التي يفهم منها القذف وتستعمل فيه أي سواء فهم من ذواتها أو من قرأ الاحوال
قد دخل القسم الثالث وهو التعريض والتعريض لفظ مستعمل في معناه يلوح بغيره (قوله
وبدأ بالاول) فيه نظر لان كلام المتن شامل لما اذا كان بالصرح أو بالكناية فهذان
الشارح قصر للمتن على بعض معناه ولهذا قال قل لو قال وبدأ بما يدل أو يتضمن الاول
لكان مستقيما (قوله بفتح التاء وكسرهما) أي في كل منهما ما يدل ما سيذكره (قوله
والذين الى آخر الآية) كذا في عبارته (٢) والتلاوة ان الذين يرمون المحصنات الغافلات
والآية الاخرى والذين يرمون أزواجهن اه (قوله حماء) كذا في خطبه وصوابه
كما في تهذيب الاسماء واللغات حماء بتقديم الحاء على الميم وهي أمه وأبوه عبدة البلوى لانه
من بني بله وهو حليف الانصار اه مد (قوله ينطلق) أي هل ينطلق وهو استنهام
انكارى اه (قوله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الخ) * (تنبيه) * كان المصطفى صلى الله
عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها واه أجد والشيخان عن أبي سعيد يعني كان
من ربه ومن الخلق أشد حياء منها وهذا أي كونه أشد حياء من العذراء في خدرها في غير
أسباب الحدود أما في هذا قال للذي اعترف بالزنا أنكتم لا تمكن كما بين في الصحيح اه
مناوى على الخصائص (قوله ولو قال الرجل يازانية) هذا في خطاب الرجل قديكون أبلغ
من ترك التاء بأن تجعل التاء فيه للمبالغة دون التأنيث اه عناني (قوله ولا يضر اللعن الخ)
على أنه لا لحن لان التأنيث باعتبار النسبة والتذكير باعتبار الشخص (قوله والرمي) مبتدأ

(٢) قوله كذا في عبارته الخ غير مستقيم فان الآية التي استدلل بها الشارح هي والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهادات فأجلدوهم الخ وهي مطابقة للمدعي وما ذكره غير مطابق له اه

أوحشة منه في فرج منع وصف الإبلج بحريم طابق أو الرمي بإبلج ذكر أوحشة في دبر صريح وانما اشتد الوصف بالتحريم في القبر دون الدبر لأن الإبلج في الدبر لا يكون إلا سرا ما فإن لم يوصف إلا قول بالتحريم فليس بصريح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني وأما اللفظ الثاني وهو الكتابة فكقوله زنا بالهمز في الجبل أو السلم ونحوه فهو كتابة لأن ظاهره (١٥٧) يقتضي الصدور وزيت بالياء في الجبل صريح لانه هو وفيه كما لو قال في الدار وذكر الجبل يصلح فيه إرادة محله فلا ينصرف الصريح عن موضوعه وكتوله لرجل باقاجرا فاسق يا خبيث ولا مرة يا فاجرة يا فاسقة يا خبيثة وأنت تحمين الخلوة أو الظلمة أو لا تردن يد لامس واختلاف في قول شخص لا آخر بالوطى هل هو صريح أو كتابة لاحتمال أن يريد أنه على دين قوم لوط والمعتمد أنه كتابة بخلاف قوله لا لوط فانه صريح قال ابن القطن ولو قال له يا بغاء أو له يا خبيثة فهو كتابة والذي أفتى به ابن عبد السلام في يا خبيثة أنه صريح وهو الظاهر وأفتى أيضا بصراحة يا مخنت للعرف والظاهر أنه كتابة فإن أنكر شخص في الكتابة إرادة قذف بها صدق بيمينه لأنه أعرف بمراده فيظن أنه ما أراد قذفه فانه المأوردى ثم عليه التعزيز للإيذاء وقيد المأوردى بما إذا خرج لفظه مخرج السب والذم ولا قلة تعزير وهو ظاهر وأما اللفظ الثالث وهو التعريض فكقوله لغيره في خصومة أو غيرها بإبن الحلال وأما أنا فليست بزنا ونحوه كليت أي بزانية وليست ابن خباز أو أسكافي وما أحسن اسمك في الجيران فليس ذلك بقذف صريح ولا كتابة وإن نواه لأن النية انعكست إذا احتمل اللفظ المنوي وهما ليس في اللفظ اشعار به وانما يفهم بقرائن الأحوال فلا يؤثر فيه فاللفظ الذي يقصده القذف إن لم يحتمل غيره فصريح وإلا فإن فهم منه القذف بوضعه في كناية والافتعريض وأيس الرمي باتيان المهائم قذفا والنسبة إلى غير الزنا من الكبار وغيرها مما فيه إيذاء كتوله لها زنت بقلانة أو أصابتك قلانة يقتضي (٤٠ ح) التعزيز للإيذاء لا الحد لعدم ثبوته (وشرائطه) أي حد القذف (ثمانية ثلاثة منها) بل ستة (في القاذف) كما ستعرفه (وهو أن يكون بالغافلا) فلا حد على صبي ومجنون لنفي الإيذاء بقذفه لعدم تكليفهما لكن يعزران إذا كانا نوعا من (و) الثالث (أن لا يكون والدا) أي أصلا (للمقدرف) فلا يحد أصل بقذف فرعه وإن سفل

وقوله أو الرمي معطوف عليه وقوله صريح خبر عنهما وصورة الأولى أن يقول أو بليت ذكر كرك أوحشة ذكر كرك في قبل إبلج محرما محرما مطلقا وفي حال وقت وصورة الثاني أن يقول أو بليت ذكر كرك أوحشة ذكر كرك في دبر وإن لم يقل إبلج محرما فهو صريح بشرط أن يضيف الدبر إلى ذكر أو خنتي أو أتى خلية بأن يقول في دبر ذكر أو خنتي أو أتى خلية فإن قال من زوجة فلا يكون صريحا إذا قال إبلج محرما محرما على وجه اللواط فإن لم يقل ذلك لم يكن صريحا لاحتمال دبر زوجته فلا يكون قذفا لوجب الحد بل فيه التعزيز ويحتمل أن يريد دبرا أتى من زوجة غير زوجته فيكون قذفا يقتضي الحد (قوله في فرج) أي قبل بدليل ما بعده (قوله مطلق) أي عن التقييد بالعارض كالإبلج في فرج زوجته الحائض فاندفع اعتراض شرح الروض بأن مطلق التحريم صادق بعارض فلا يصير به صريحا وقال مد ويحب عن الشارح بأن قوله تحريم مطلق معناه مقيد بالاطلاق بأن يرميه بإبلج حشفته في فرج محرما مطلقا أي في كل حال (قوله في دبر) فيه أنه يحتمل أن يكون في دبر زوجته ولا حد بالإبلج فيه فكيف يكون صريحا قال م ومع ذلك أي صراحته إذا قال أردت دبر زوجته فانه قبل قوله بيمينه على الوجه في زر ولا حد شرح م في باب اللعان (قوله في القبل) أي في الإبلج في القبل لأن المتقدم انما هو وصف الإبلج بالتحريم دون القبل (قوله في الجبل) بخلاف زنا بالهمز في البيت فصريح وإن كان فيه درج يصعد فيه على المعتمد فيكون أبدل الباء همزة وعبرة م في باب اللعان بخلاف زنا بالهمز في البيت فصريح لأنه لا يستعمل فيه بمعنى الصدور ونحوه فإن كان له درج يصعد فيه فوجهان أحدهما كما أفتى به الوالد رحمه الله صراحته أيضا اه بحرفه (قوله لانه هو وفيه) أي في القذف ويحتمل أن يراد به الزنا وإبدال الهمزة بياء كما قرره شيخنا (قوله وكتوله لرجل) معطوف على قوله كتوله زنا الخ (قوله أو لا تردن يد لامس) هو كتابة عن سرعة الإجابة (قوله والمعتمد أنه ثمانية) معتمد (قوله يا بغاء) من البغاء بالمد وهو الزنا يقال بغت المرأة تبغي فهي بغية وهو وصف خاص بالمرأة ولا يقال للرجل تبغي ويحتمل أن يكون قوله يا بغاء من البغي وهو مجاوزة الحد فلذلك كان كتابة (قوله والظاهر أنه كتابة) نظرا إلى أن التخنت التكرار والقول بصراحته نظرا لاستمراره فمن يتصف بالتعلل فيه وهو ضعيف وعبرة م في شرحه يا بغاء كتابة كما قاله ابن القطن وكذا يا مخنت بخلاف ابن عبد السلام وقوله يا عاهرا يعلق كتابة لكن يعزران لم يرد القذف إجماع لأن العلق في اللغة الشيء النفيس (قوله فإن أنكر شخص الخ) راجع لجميع ألفاظ الكتابة (قوله وقيد المأوردى) المقام للاضمار (قوله والافلا) أي والايخرج مخرج الذم بأن يخرج المخزج أي بأن على وجه المزح أو الهزل أو اللعب فلا تعزير الخ (قوله أو أسكافي) أي بإثبات الباء بعد القضاء كذا في خط المؤلف وفي شرح الروض بخذفها (قوله يقصده القذف) أي يفهم منه القذف ويستعمل فيه يشمل القسم الثالث (قوله والنسبة) مبتدأ خبره يقتضي التعزيز (قوله لكن يعزران) قل سم ويسقط بالبلوغ والافاقة انظر وجه ذلك (قوله فلا يحد أصل) لكن يعزران كما في المنهج وهذا يخالف ما تقدم في المسائل المستعناة حيث قال منها أن الأصل لا يعزران لرفع

والرابع كونه محتاراً فلاحده على مكره ينتج الراء في القذف والخامس كونه ملتزماً بالاحكام فلا حدة على حربي لعدم التزامه والسادس كونه ممنوعاً منه ليخرج ما لو اذن محصن لغيره في قذفه فلاحده (١٥٨) كما صرح به في الزوائد (تنبيه) قد علم من الاقتصار على هذه الشروط

في القاذف عدم اشتراط اسلامه وحرية وهو كذلك (وخسة) منها في المقدوف وهو أن يكون مسلماً بالغيا عاقلاً حراً عفيفاً من وطء يحثبه بأن لم يوطأ أصلاً أو وطئ وطأ لا يحثبه كوطء الشريك الامة المشتركة لأن تضاد ذلك نقض وفي الخبر من أشرك بالله فليس بمحصن وانما جعل الكافر محصناً في حد الزنا لأن حسده اهانه له والحد بقذفه اكرام له واعتبرت العقبة عن الزنا لأن من زنى لا يعير به * (تنبيه) * يرد على ما ذكر وطء زوجته في دبرها فانه تبطل به حصاته على الاصح مع أنه لا يحثبه ويتصور الحد بقذف الكافر بأن يقذف مرتداً بزنا يضيفه الى حال اسلامه ويقذف المجنون بأن يقذفه بزنا يضيفه الى حال افاقته ويقذف العبد بأن يقذفه بزنا يضيفه الى حال حرية اذا طرأ عليه الرق وصورته فيما اذا أسلم الأسير ثم اختار الامام فيه الرق وتبطل العقبة المعتبرة في الاحصان بوطء شخص وطأ حراماً وان لم يحثبه كوطء محرمة برضاع أو نسب كأخت مملوكة له مع علمه بالتحريم لدلالته على قلة مبالاة بالزنا بل غشيان المحارم أشد من غشيان الاجنبيات ولا تبطل العقبة بوطء حرام في نكاح صحيح كوطء زوجته في عدة شبهة لأن التحريم عارض يزول ولا بوطء أمة ولده لثبوت النسب حيث حصل علوق من ذلك الوطء مع انتفاء الحد ولا بوطء في نكاح فاسد كوطء منكوحته بلاولى أو بلاشهود لقوة الشبهة ولا تبطل العقبة بوطء زوجته أو أمتة في حبض أو نفاس أو احرام أو صوم أو اعتكاف ولا بوطء زوجته

كما لا يحثبه فيه وأجيب بأن الذي تقدم ليس فيه قذف بل فيه أمر يوجب التعزير فلا يعزr فيه القرع لاصله وهنا وجد منه قذف وهو أشد مما يوجب التعزير فيمناسب أن يعزr لاصل فيه لقرعه (قوله فلا حدة على مكره) أي لعدم قصد الايذاء بذلك على الصحيح وأما الممكروه بكسر الراء فلا حدة عليه أيضاً على الاصح والفرق بينه وبين القتل أنه يمكن جعل يده المكره كالألة بأن يأخذه فيقتل به ولا يمكن أن يأخذ لسان غيره فيقذف به شرح مر ويقبل دعواه الاكراه ان دلت قرينة عليه والحاصل أنه لا حدة على مكره ولا حرمة ولا تعزير لشبهة الاكراه لأن الاكراه يبيح جميع المحرمات الا القتل والزنا وأما الممكروه فكذلك لا حدة عليه لكن يحرم عليه لانه اعانة على الايذاء (قوله فلا حدة على حربي) ولكن يحرم عليه للايذاء لانه مكلف بفروع الشريعة (قوله في قذفه) أي قذف الأذن (قوله فلا حدة) ظاهر كلام الشارح أنه لا يعزr المأذون له في القذف حيث ذكر التعزير في مسئلة المميز وسكت عن تعزير المأذون له فاقتضى أنه لا يعزr والذي اعتمدته زى أنه يعزr لأن العرض لا يباح بالاباحة وارتضاء س ل وعبارة بعضهم قوله فلا حدة أي وليس يحرم عليه ويعزr وفائدة الاذن اسقاط الحد فقط (قوله حراً) لونازع القاذف في سوية المقدوف أو في اسلامه صدق المقدوف بيمينه حل (قوله عن وطء يحثبه) ليس بقيد كما يأتي في قوله وتبطل العقبة المعتبرة في الاحصان بوطء شخص وطأ حراماً وان لم يحثبه فالمعتبر عقبة عن ثلاثة أمور عن وطء يحثبه وعن وطء دبر حليته وعن وطء محرم مملوكة له كما في متن المنهج واذا منعت من الوطء في دبرها استحققت الذنقة على المعقد (قوله لأن تضاد ذلك) أي هذه الخمسة (قوله تنبيه يرد على ما ذكر) أي قوله عفيفاً عن وطء يحثبه ووجه الايراد أن هذا لا يحثبه مع أنه غير عفيف فلا يحثبه قاذقه وهذا الايراد انما أوجبه قصر الشارح العفيف على الوطء الذي يثبته فلو ذكر عبارة المنهج لم يرد شي من ذلك وحاصل ذلك التنبيه اعتراض على تنبيه العفيف به فثبته عن وطء يحثبه فان ذلك يدخل فيه وطء حليته في دبرها من الزوجة أو الامة المملوكة له وهي أجنبية ويدخل فيه وطء محرمة المملوكة له مطلقاً أي في القبل أو الدبر فانه لا يحثبه بكل ذلك فنتضاء أنه يقال له عفيف فيحثبه قاذقه وليس كذلك فكان الاولى أن يقول كما قال في المنهج عفيف عن وطء يحثبه وعن وطء حليته في دبرها وعن وطء أمتة المحرم مطلقاً (قوله ويتصور الحد بقذف الخ) هذا امر تبطل بقوله لأن تضاد ما ذكر نقص وهذا بمنزلة الاستثناء من ذلك المفهوم وهو استثناء صوري لما يأتي أنه انما حده لاضاقته القذف لحالة الكمال (قوله ثم اختار الامام فيه الرق) واسلامه انما عصم دمه من القتل فقط ويتخير الامام فيه بين الخصال الباقية أي فقذفه بالزنا بعد ضرب الرق وأضيف الزنا الى ما قبل الرق وبعد اسلامه وهو قبل الرق حر مسلم فلذلك حده القاذف لأن الكافر لا يحثبه قاذفه (قوله غشيان) بكسر الغين المجعلة المراد به الجماع اه مصباح قال تعالى فلما تغشاها حلت (قوله ولا بوطء أمة ولده) مطلقاً أي سواء حصل علوق أم لا وانما قيد الشارح بالاول لاجل قوله لثبوت النسب (قوله لثبوت النسب) ليس علة لعدم سقوط العقبة بل العلة انتفاء الحد بالوطء المذكور (قوله ولا بوطء مجوسى الخ) أي وأسلم بعد ذلك وقذف فلا تبطل عقبة بما وقع في الكفر (قوله فروع) ثلاثة الاول قوله لو زنى

الرجعية ولا بوطء مملوكة له مرتدة أو من زوجة أو قبل الاستبراء أو مكاتبه ولا بزنا صبي ومجنون ولا بوطء جاهل بتحريم الوطء . قذف
لترب عهده بالاسلام أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء ولا بوطء مكره ولا بوطء مجوسى محرمله كآثمة بنكاح أو ملك لانه لا يعتد بتحريمه ولا
بعتدات الوطء في الاجنبية * (فروع) * لو زنى مرة قذف قبل أن يجد قاذفه سقط الحد عن قاذفه لأن الاحصان لا يمتنع بل يظن

وظهور الزنا يحدشه كالشاهد ظاهره العدل منه بشئ ثم ظهر فسقه قبل الحكم ولو ارتد لم يسقط الحد عن قاذفه والفرق بين الردة والزنا أنه يكتم ما أمكن فإذا ظهر أشعر بسبق مثله لأن الله تعالى كريم لا يهتك السر (١٥٩) أول مرة كما قاله عمر رضي الله تعالى عنه والردة

عقيدة والعقائد لا تحفى غالباً فإظهارها لا يدل على سبق الإخفاء وكالردة السرقة والمقتل لأن ما صدر منه ليس من جنس ما قذف به ومن زنى مرة ثم صلح بأن تاب وصلاح حاله لم يعد محصناً أبداً ولو لازم العدل وصار من أروع خلق الله تعالى وأزهدهم لأن العرض إذا انفجرم بالزنا لم يرلخله بما يطرأ من العفة فإن قيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له أجيب بأن هذا بالنسبة إلى الآخرة (ويحد الحرة) في القذف (ثمانين) جلدة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واستفد كونها في الأحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً (و) يحد (الريق) فيه ولو مبعضاً (أربعين) جلدة بالاجماع وحد القذف أو تعزيره يورث كسائر حقوق الأدميين ولو مات المذوف مرتداً قبل استيفاء الحد فلا وجه أنه لا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا الردة للتشقي كما في تطهيره من قصاص الطرف (ويسقط حد القذف) عن القاذف (بثلاثة) بل بخمسة (أشياء) الأول (أقامة البينة) على زنا المذوف وتقدم أنها أربعة وأنها تكون مقصلة فلو شهد به دون أربعة حدوا كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه والثاني ما أشار إليه بقوله (أو عفو المذوف) عن القاذف عن جميع الحد فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شئ كما ذكره الرافعي في الشفعة وألحق في الروضة التعزير بالحد فقال أنه يسقط بعفو أيضاً ولو عفا وارث المذوف على مال سقط ولم يجب المال كما في فتاوى الحنابلة ولو قذفه فعفا عنه ثم قذفه لم يحد كما بحثه الزركشي بل يعزر والثالث

مقذوف الخ الثاني قوله ولو ارتد لم يسقط الحد الخ الثالث قوله ومن زنى مرة ثم صلح الخ (قوله وظهور الزنا يحدشه) بابه ضرب كما في المختار والعبارة ناقصة ونماها فظهر الزنا يدل على سبق مثله أي فكأنه وقت القذف كان غير محصن فلذلك سقط الحد (قوله فإذا ظهر أشعر) أي فكأنه وقت القذف غير محصن (قوله وكالردة السرقة والقتل) أي فإذا رماه بالزنا فثبت سرقة أو قتله لشخص مكافئ هل يسقط عن قاذفه حد القذف قال لا يسقط لأن هذا نوع آخر غير مرامه به بخلاف ما لو ثبت عليه الزنا فإنه يدل على مرامه به اه مد (قوله ويحد الحرة) أي سواء كان مسلماً أو كافراً ذكر أو أنثى وكذا قوله الرقيق والعبرة بالحرية وقت القذف ولو طرأ الرق بعد ذلك والمراد الرق وقت القذف ولو طرأت الحرية بعد القذف والذي يتولى حد القذف الإمام بطلب المستحق لأن استيفاء الحد من وظيفة فوقع له المقذوف ولو باذن الإمام لم يكف لأنه لم يؤمن من الزيادة سواء كان الذي عليه الحد حراً أو مكاتباً أو مبعضاً فإن كان رقيقاً فالإمام أو السيد فإن تنازعا فالإمام ومثل حد القذف في ذلك حد الزنا وشرب الخمر قال الشيخ عز الدين وانما لم يفوض لأولياء المذني بها كالفصاح لانهم قد يتركون ذلك خوفاً من العار ولو جلده واحد من الآحاد ضمن سم (قوله ثمانين) فإن زيد ومات ضمن بالقسط شوبري (قوله من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم الخ) لاقتضائه أنهم قبل القذف كانت شهادتهم مقبولة فتستلزم حرمتهم إذا الرقيق لا تقبل شهادته وإن لم يقذف وانما ردت شهادتهم بالقذف لفسقهم به اذهو كبيرة كما في آخر الآية حيث قال وأولئك هم الفاسقون اه مد (قوله ولو مات المذوف) المناسب للتفريع (قوله لولا الردة) راجع للوارث أي كان يرثه لولا ارتداده (قوله حدوا) ولهم تحليف المذوف فإن حلف حدوا فإن نكل حلفوا وخلوا ولا يثبت زناه بينهم لأنه لا يثبت باليمين المردودة فإن نكلوا حدوا فإن نكل البعض وحلف البعض حدوا التناكل (قوله كما فعله عمر) وهو أنه حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزنا ولم يخالف فصار اجاعاً سكوتياً (قوله أو عفو المذوف) أي عن كله ولو بمال وإن لم يثبت المال سم (قوله فلو عفا عن بعضه الخ) والفرق بينه وبين القصاص أن هذا يحد بالهجرى (قوله وارث المذوف) مثله المذوف نفسه فالوارث ليس قيدا (قوله الحنابلة) بجماعهم مله ونون بمعناه الحنابل كخباز وبقال وهو من صيغ النسب منسوب لبيع الحنظلة قال ابن مالك

ومع فاعل وفعال فعمل * في نسب أغنى عن الباقتل

لكن زادوا عليه ياء النسب تأكيداً كيد النسبة قال ابن السمعاني لعل بعض أجداده كان يبيع الحنظلة وهو أبو عبد الله الحسيني له مصنفات كثيرة في الفقه وأصوله اه ذكره الاسنوي في المهمات (قوله فعفا عنه ثم قذفه لم يحد) ظاهره ولو برزنا آخر غير ما سماحه منه لأنه بالمساحة صار عرضه محدوشاً بالنسبة له حرر (قوله كما تقدم توجيهاً) وهو أن الرجل يتلى بقذف زوجته وقد لا يجد البينة بزناها فجوز له الشرع اللعان (قوله مالو ورث القاذف الحد) أي ورث جمعه بأن قذف أحد أخوين الآخر ثم مات المذوف ولا وارث له غير القاذف فإن الحد يسقط أما لو ورث بعضه فلبقية الورثة استيفاء الحد كله اه مد أي أخذ من كلامه بعد (قوله يرث الحد جميع الورثة) أي غيره وزرع ومقسم بل يثبت كله لعله لكل واحد بدلاً

ما أشار إليه بقوله (أو اللعان) أي لعان الزوج القاذف (في حق الزوجة) المقذوفة ولو مع قدرته على إقامة البينة كما تقدم توجيهاً في اللعان والرابع اقرار المذوف بالزنا والخامس مالو ورث القاذف الحد * (تمت) * يرث الحد جميع الورثة الخاصين

عن الآخر ولهذا الوعد بعضهم عن حصته فلباقين استثناء جده ولا يلزم على ذلك أنه يحد لكل وارث حدا كاملا لأنهم يطلبون من الامام أن يستوفي الحد والامام لا يفعل الا حدا واحدا (قوله حتى الزوجين) أي الحى منهما والحال أن الميت قد دفن في حال الحياة وانما يبه عليهما الخلاف فيهما (قوله هل للزوجين) أي للحى منهما (قوله يلزم الواحد) أي يلحق وكذا يقال فيما بعده (قوله بأن له بدلا) أي وان سقط بأن عقابنا (قوله هذا) أي كون الحد يثبه جميع الورثة (قوله على غير سيده) أما إذا استحق التعزير على سيده فاستحقاقه لعصبة الاحرار والسلطان شيئا (قوله والاستقط عنه) أي ان لم يحلف المقذوف وظاهر الشرح أنه يسقط الحد عن القاذف بمجرد نكول المقذوف وبه قال بعضهم وبعضهم قال لا بد من حلف القاذف في سقوط الحد وهو الظاهر والمراد بقوله والاستقط عنه أي عند الاكثرين قالوا ولا تسع الدعوى بالزنا والتخفيف على نفيه الا في هذه المسئلة اه شرح الروض مع زيادة

• (فصل في حد شارب المسكر) •

ذكره عقب ما تقدم من القذف لانه من الكبائر ومن الكليات الخمس أي الامور العاتية التي لا تختص بواحد دون آخر كما في عيش على حر (قوله وشربه من كابر المحرمات) أي في الخمر معالقا قليلا وكثيرا وفي النبد في الكثير منه أما القليل الذي لاسكر منه فليس من الكبائر لانه جائز عند أبي حنيفة (قوله والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر الآتية) أي وخبر لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة عامرها ومعتصرها وهو الذي قال لغيرة اعصرها لي وشاربها وساقها وحاملها والمحمولة اليه وبائعها والمبتاعة اليه وواهبها وآكل ثمنها اه مر (قوله والميسر) هو لعب القمار وهو كل لعب ترتد بين الغنم والغرم (قوله وكان المسلمون يشربونها) أي حتى القدر الذي يزيل العقل كما هو ظاهر كلامه خلافا لمن منع ما ذكر وستأتي الاشارة الى ذلك في كلامه وعبارة مر وكان شربه اجازة اول الاسلام بوحى ولولا حد يزيل العقل على الاصح ولا ينافيه قوله من ان الكليات الخمس لم تنج في مله من الملل لانه بالنسبة للمجموع (قوله لحكم الجاهلية) المراد بالحكم العادة لانه لا حكم قبل الشرع (قوله أو بشرع) عطف على قوله استصحابا أي هل كان استصحابا للعادة الجاهلية أو لم يكن استصحابا بل بوحى وشرع باباحتها وليس معطوفا على قوله لحكم الجاهلية لفساد المعنى لانه يصير المعنى واستصحابا للشرع مع أنه لا شرع فيستصحب (قوله وكان تحريمها في السنة الثانية) صوابه في السنة الثالثة لأن واقعة أحد كانت سابع شوال سنة ثلاث من الهجرة كما في تفسير الجلال في قوله تعالى واذعدوت من أهل الآتية ويمكن الجمع بين الكلامين وان كان بعيدا بأن نزول آيتها كان في السنة الثانية وتحريمها كان في السنة الثالثة أي ثم أبيحت ثم حرمت فتكررها في النسخ لانها أبيحت ثم حرمت ثم أبيحت ثم حرمت الى الابد وعبارة الحلبي في السيرة قبل وفي هذه السنة التي هي سنة ست حرمت الخمر وبه جزم الحافظ الدمياطي وقيل حرمت سنة أربع وبديل له ما تقدم من اراقة الخمر وكسر جررها في بنى قريظة وقيل في السنة الثالثة وقيل انما حرمت في عام الفتح قبل الفتح قال بعضهم حرمت ثلاث مرات أي نزل

حتى الزوجين ثم من بعدهم للسلطان كمال والقصاص ولو قذف بعد موته هل للزوجين حق أو لا وجهان أوجههما المنع لا تقطاع الوصلة حالة القذف ولو عقاب بعض الورثة عن حقه بما ورثه من الحد فلباقين منهم استثناء جميعه لانه عار والعار يلزم الواحد إذا كان المقذوف حرا فلو كان رقيقا واستحق التعزير على غير سيده ثم مات فهل يستوفيه سيده أو عصبة الاحرار أو السلطان وجوه أصحها أولها وللقاذف تخفيف المقذوف على عدم زناه ولو مع قدرته على البينة عند الاكثرين فان حلف حد القاذف والاستقط عنه

• (فصل في حد شارب المسكر) •

من خمر وغيره وشربه من كابر المحرمات والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر والميسر الآتية وانما قد اجتمع على تحريم الخمر وكان المسلمون يشربونها في صدر الاسلام واختلاف أصحابنا في أن ذلك كان استصحابا منهم لحكم الجاهلية أو بشرع في اباحتها على وجهين رجع المأزوي الأول والدروي الثاني وكان تحريمها في السنة الثانية من الهجرة بعد أحد

تحريرها ثلاث مرات كان المسلمون يشربونها حلالاً أي غيره صلى الله عليه وسلم أمّا هو فخرمت
عليه قبل البعثة بعشرين سنة فلم تبح له قط وقد جاء أول ما نهى عنه ربي بعد عبادة الاصنام أي
بعد النهي عن عبادتها شرب الخمر وتقدم أن جماعة حرموها على أنفسهم وامتنعوا من شربها
ولا زالت حلالاً للناس حتى نزل قوله تعالى يستلونك من الخمر والميسر قل فيها أثم كبير ومنافع
للناس فعند ذلك اجتنبها قوم لوجود الأثم ونعاطها آخرون لوجود النفع أي وكانوا ربما
شربوها ووصلوا فلما نزل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى امتنع من كان يشربها حتى
في غير أوقات الصلاة ورجع قوم منهم عن شربها حتى في غير أوقات الصلاة وقالوا لا خير في شيء
يحول بيننا وبين الصلاة وسبب نزول هذه الآية ما جاء عن علي رضي الله تعالى عنه قال صنع
لنا عبد الرحمن بن عوف طعاماً وشرباً من الخمر فأكلنا وشربنا فأخذت الخمر منا أي عقولنا
وحضرت الصلاة أي الجهرية وقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما تعبدون ونحن
عابدون ما تعبدون إلى أن قلت وليس لي دين ثم نزلت الآية الأخرى الدالة على تحريمها وهي إنما
الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إلى قوله
فهل أنتم منتون وعل هذه الآية الأخيرة هي التي عنها أنكر بقوله كما في البخاري كنت
سابق الخمر بنزل أبي طلحة وهو زوج أمه فنزل تحريم الخمر فزمنادي فنادى فقال أبو طلحة أخرج
فأثار ما هذا الصوت قال فخرجت فقلت هذا مناد ينادي ألا أن الخمر قد حرمت فقال لي
أذهب فأهرقها فقال بعض القوم قل قوم في أحد وهي في بطونهم وفي رواية قالوا يا رسول الله
كيف بمن مات من أصحابنا وكان شربها فنزل الله تعالى ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات
جناح فيما طعموا أي لأن ذلك كان قبيل تحريمها مطلقاً اه وقوله بعد عبادة الأصنام أي
الاصنام لا يقتضي ذلك أنه عبدها حاشاء حاشاء من ذلك إذا لم يعبدهم معصومون فقد روى أبو نعيم
عن علي قيل لاني صلى الله عليه وسلم هل عبدت وثنا قط قال لا قيل هل شربت خمر قط قال لا
وما زلت أعرف أن الذي هم عليه كفر وما أدري ما الكتاب ولا الإيمان اه مع زيادة من المناوي
على الخصائص (قوله وقيل بل كان المباح) مقابل لمحذوف تقديره وكان المسلمون
يشربونها أي حتى الكثير المزيل للعقل وهو المتمد (قوله في وقوع) أي اطلاقاً وإضافة
اسم لمابعد بيانية (قوله حقيقة) أي انوية فيكون لفظ الخمر موضوعاً لعصير العنب
وللنبيذ وبين الشارح عليه وضع لفظ الخمر لعصير النبيذ بقوله لأن الاشتراك الخ وجعل ذلك من
القياس في اللغة وهو جائز عند الأصوين (قوله لأن الاشتراك في الصفة) وهي الاسكار
وقوله في الاسم وهو الخمر وقوله وهو أي اقتضاء الاشتراك في الاسم (قوله وهو قياس
في اللغة) أي وقوع اسم الخمر على الانبذة حقيقة قياس في اللغة وقوله وهو جائز أي
القياس في اللغة وقوله وهو ظاهر الأحاديث راجع لقوله وقوع اسم الخمر على الانبذة
أي اطلاقه لالة قياس في اللغة (قوله أما في التحريم) مقابل قوله وقوع اسم الخمر على الانبذة
الخ يعني أن الخلاف في أن اطلاق اسم الخمر على المتخذ من غير العنب هل هو حقيقة أم مجاز
انما ذلك بالنسبة إلى اللفظ أما بالنسبة للحكم فلا خلاف فيه ويترب على الخلاف المذكور
القياس وعدمه فان قلنا انه اسم للمتخذ من العنب حقيقة احتج إلى قياس غيره عليه وان قلنا

وقيل بل كان المباح الشرب لا ما ينتهي
إلى السكر المزيل للعقل فإنه حرام
في كل ملة حكاه القشيري في تفسيره
عن التفسير الشافعي قال التووي
في شرح مسلم وهو باطل لأصله والخمر
المسكر من عصير العنب واختلاف
أصحابنا في وقوع اسم الخمر على الانبذة
هل هو حقيقة قال المزي وبجماعة نعم
لأن الاشتراك بالصفة يقتضي الاشتراك
في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز
عند الأكرين وهو ظاهر الأحاديث
ونسب الراعي إلى الأكر أنه لا يقع
عليها إلا مجازاً أما في التحريم والحد
فكما لم يؤخذ من قول المصنف

انه حقيقة لم يحتج للقياس بل يكون الجميع ثابتا بالنص وهو قوله كل مسكر خمر الخ قال الشيخ
عمدة ~~كيف~~ القياس مع حديث الصحيحين كل شراب أسكر فهو حرام هذا لا يرد الا لو قال
كل شراب أسكر فهو خمر (قوله أي من المكلفين) جمع باعتبار معنى من وقوله الملتزم بالرفع
صفة لمن باعتبار اللفظ والخاصصل أن الشروط المذكورة شروط للمعصية والحكمة فإذا اتفق
واحد منها افتقار ينتفي الحد والحكمة ونارة يقتضي الحد مع بقاء الحرمة دون ~~العص~~ فلا تنافي
كما يعلم ذلك من المفاهيم (قوله عالما بالتحريم) أي وبكونه مسكرا (قوله أو شرابا)
انما أتى بذلك بناء على أن الخمر حقيقة في عصير العنب دون غيره أتماعا على عمومه لكل مسكر
فلا حاجة للعطف وقوله مسكرا ليس قيداً الا أن يقال المراد الشان (قوله الخمر) بدل من
نائب فاعل يحتج به بعض من كل لأن الضمير في يحتج راجع لمن وهو شامل للخمر والرقيق والرابط
مقتدر أي الخمر فرد منه ولا يصح أن يكون نائب فاعل يحتج به لأنه لا يحذف ولا تنسب الضمير لعدم
أداة التفسير ولأن التفسير أخص من المفسر والمراد الخمر الكامل الخمرية ذكر كان أو أتى اه
قل (قوله أربعين جلد) وذهب الأئمة الثلاثة إلى أنها ثمانون ولا يجوز للضارب أن يرفع
يده فوق رأسه أي الضارب ثلاثاً من زيادة الأيلام ويحذف ~~الذكر~~ قائماً والآخر جالسة
ولا ينزع ثيابها الا نحو جبة محشوة اه برماوى (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب
في الخمر الخ) أي يامر بالضرب فان قلت اذا قلنا بالراجح في الصحابة من عدالة جميعهم أشكل
شربهم الخمر فانه يوجب الفسق قلت يمكن أن من شرب عرض له شبهة تصورها في نفسه
تقتضي جوازه فشرب تعويلا عليها وإستهت هي كذلك عند من رفع له فحده على مقتضى اعتقاده
وذا الشرب على مقتضى اعتقاده والعبرة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظه
فانه دقيق غش على م ر (قوله أربعين) أي في غالب أحواله والافتقار لجلد ثمانين
كما في جامع عبد الرزاق اه حل (قوله لو شرب الخمر) أي قبل إقامة الحد كفي حد
واحد كغيره من حقوق الله تعالى كالسرقة والردة وسبق قول الشارح في قطع السرقة كما لو زنا
أو شرب مراً راى كنتى بحد واحد (قوله كفى ما ذكر) وهو أربعون جلد (قوله
منسوخ بالاجماع) كما نسخ قتل السارق في المرة الخامسة وعبرة المناوى على الخصائص
وحديث الامر بقتل الشارب في الرابعة منسوخ اما بحديث لا يحمل دم امرئ مسلم الا باحدى
أمور ثلاث وأما بأن الاجماع دل على نسخه قال الحافظ قلت بل دليل النسخ منصوص
وهو ما أخرجه أبو داود والشافعي من طريق الزهري عن قبيصة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من شرب الخمر فاجلده الى أن قال فإذا شرب في الرابعة فاقتلوه قال فأتى برجل
قد شرب فجلده ثم أتى به في الرابعة قد شرب فجلده فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة
قال الحافظ وقد استقر الاجماع على أن لا قتل فيه وروى النسائي وغيره عن جابر فان عاد
الرابعة فاضربوا عنقه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب أربع مرات فلم يقتله
فراى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع قال النسائي هذا مما لا اختلاف فيه بين أهل
العلم وقال أحاديث القتل منسوخة وقال البخاري انما كان هذا يعني القتل في أول الامر
ثم نسخ بعد وقال ابن المنذر كان العمل فيمن شرب الخمر أن يغرب ويشكل به ثم نسخ

(ومن شرب) أي من المكلفين الملتزم
للاحكام مختاراً لغير ضرورة عالماً
بالتحريم (خمر) وهي المتخذة من عصير
العنب كما تر (أو) شرب (شراباً مسكراً)
غير الخمر كالأنبذة المتخذة من تمر أو رطب
أو زبيب أو شعير أو ذرة أو نحو ذلك
(يحد) الخمر (أربعين) جلد لما
في مسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه
كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب
في الخمر بالجريرة والنعال أربعين ويحد
الرقيق ولو بمبعضا عشرين لأنه حد
بعض فتنصف على الرقيق كحد الزنا
(تنبيه) * لو شرب الخمر بكتفى
مأذكر وحديث الامر بقتل الشارب
في الرابعة منسوخ بالاجماع

بجلده فان تـ = رومنه ذلك أربعا قتل ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة وبالإجماع الامن شذ
من لا يعتد خلافه خلافاً وأشار به الى بعض أهل الظاهر وهو ابن حزم اهـ (قوله كل شراب
أسكر) أى شأنه ذلك فدخل القليل وفيه أن نحو النقطة ليس شأنها ذلك ففعل المراد شأنه ذلك
ولو بضعه لغيره أو يقال علة تحريم القليل حسم المياقة كما أشار اليه الشارح وحديث فلا يؤخذ
من الحديث تأدل ع ش والحاصل أنه لما نص المتن على حرمة بين الشارح الحرمة وهذه
دعوى وقوله وحديث الخ ثانياً ثم أقام على الأولى حديثين وقوله فيما بعد وحديث دليل للثانية
(قوله كل مسكر خمر) هذا من الشكل الاول فالنبيذ يقال له خمر لغيره بأن يقاس عليه
في التسمية فيقاس المتخذ من ماء الزبيب على المتخذ من ماء العنب في التسمية بالخمر فيكون دليلاً
صرحاً في تحريم النبيذ فكيف صح أن يقاس الشارح شرب النبيذ على شرب الخمر في الحرمة
والحد ويمكن أن يقال ما حذبه النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الحقيقي وكذا ما أمر بالحد
على شربه لأنه هو المتعارف عندهم فصح حينئذ القياس (قوله حسم) أى سداً (قوله
والخلوة بها) ولا نظر الى كبر أو مرض أو هرم أو صلاح أو غير ذلك (قوله والسعوط) بفتح
السين وضمها كذا قاله المدابغي وقال بعضهم بالضم الفعل لمناسبة للحقنة لأنها الفعل (قوله
فلا حد بذلك) أى ويحرم لأنه تلوخ نجاسة وأدخلها جوفه من غير ضرورة (قوله
وبالشراب) لا يخفى أن غير الشراب كالخمر المنعقدة مثله والمأكول كالمشروب فذا ذكره
غير مستقيم قل ويجب أن يقال بأن الخمر المنعقدة يقال لها شراب بالنظر لاصطلاحها (قوله
المفهوم) فيه أنه منطوق به في قوله أو شرب شراباً مسكراً فلا حاجة لكونه مفهوماً من شرب
الآن يكون مراده ما في الحديث وهو بعيد أو أنه إنما أخذ من شرب ليكون عاماً في الخمر
وغيره بخلاف شراباً الذي في المتن فاه في غير الخمر فلا يؤخذ منه حكم الخمر إذا كان غير مائع وهو
توجيه حسن (قوله الخرافيش) في القاموس الخرافيش جمع حرقش كفضنفر وهو الجاني
الغليظ وهذا التقييد غير مراد بل المراد به اسم أراذل الناس وسقطهم وأنشد الاستاذ
الشعراني في العهود لبعض الأولياء

نحن الخرافيش لانسكن على الدور * ولا نراق ولا نشهد شهادة زور

تقع بخرقه واقمه في مسيد مهجور * من كان ذا الحال حاله فذنبه مغفور (٢)

(قوله وبالمكاف الصبي والمجنون) أى فلا حرمة ولا حد لكن يميزان إذا كان لهما نوع
تميز (قوله وبالمكاف الحربى) فلا حد ويحرم عليه لأنه مكاف بفروع الشريعة وكذا يقال
في الذمى (قوله لأنه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقده) فيه أن الخمر حرام عند السكاني فالأولى التعليل
بغير هذا ولهذا عال مر بتعليل آخر وعبارته لأنه لا يلتزم بالذمة إلا ما يتعلق بالذميين اهـ على أن
منطوقه يقتضى أنه لا يلتزم شيئاً مما لا يعتقده بعد الذمة مع أن هناك أموراً لا يعتقدها ومع ذلك
يلتزمها بعد الذمة وقال بعضهم قوله والذمى خارج بملزم الأحكام لأن المراد جميعها وهو
لا يلتزم جميعها ويجب بما ذكر عن تقرير قل وعبارة مد قوله والذمى فيه نظر اهـ قل أى
في خروجه بالمكاف وجهه أن المكاف لا يلتزم بالذمة بل بالذمى فكيف يخرج به اللهم إلا أن يراد
بجميع الأحكام التي منها ترك المسكر فانه يخرج بذلك لأنه لا يلتزم بالجميع فتأمل (قوله والمكروه)

* (تنبيه) * كل شراب أسكر
كثيره حرم هو وقليله وحديثه
لما في الصحيحين عن عائشة رضى الله
تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم
قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى
مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام
وانتم حرم القليل وحديثه وإن كان
لا يسكر حسماً لمادة الفساد كما حرم
تقبيل الأجنبية والخلوة بها لافضائه
الى الوطء المحرم ولحديث رواه الحاكم
من شرب الخمر فاجلدوه وقير به شرب
النبيذ وخرج بالشرب الحقنة به بأن
أدخله دبره والسعوط بأن أدخله
أنفه فلا حد بذلك لأن الحد للزجر
ولا حاجة اليه هنا وبالشراب المفهوم
من شرب النبات قال الدميري
كل شيشة التي يأكلها الخرافيش
ونقل الشيخان في باب الاطعمة عن
الرويانى أن أكلها حرام ولا حد فيها
وبالمكاف الصبي والمجنون لرفع القلم
عنهما وبالمكاف الحربى لعدم التزامه
والذمى لأنه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقده
وبالمكاف المصوب في حلقه فهو را
والمكروه على شربه لحديث رفع عن أمي
الخطأ والنسيان وما استكر هو عليه

(٢) في مسيد أى مسجد كذا بهامش
نسخة المؤلف اهـ

وبغـ برضـرة ما لو غص اي شـرق
 بلـقـمة ولم يجـد غير الخـرفـا ساعـها بها
 فلا حـتـا عـايـه لوجـوب شـربـها عـايـه
 انقاذ النفس من الهلاك والاسـلامـة
 بذلك قطعـة بخلاف الدواـ وهذه رخصة
 واجبة فلو وجد غيرـها ولو بولـا حـرم
 اساعـتها بالخـمر ووجـب حـده وبعـالـما
 بالـتـحـريم من جهـل كونـها خـرافـشـربـها
 ظانـا كونـها شـرا بالـايـسـكر لم يـحـدد للـعـذر
 ولا يلزمه قـضـاء الصلوات الفاتـة مـدة
 السكر كالمغـمى عـلـيه ولو قال السكران
 بعد الـاصـحاء كنت مـكـرها ولم اعـلم
 ان الذي شـربـته مـسـكـرا صدق بـيـنـه
 قاله في البحـر في كـتاب الطلاق ولو قـرب
 اسـلامـه فقال جهات تحريمـها لم يـحـدد لـانه
 قد يـحـق عـلـيه ذلـك والحـديـد رـا بالـشـبهـات
 ولا فـسـق في ذلـك بين من نشأ في بلاد
 الاسـلام أم لا ولو قال علمت تحريمـها
 ولكن جهلت الحد بشربـها حـتـلـان
 من حقه اذا علم التحريم أن يـمـنـع ويـحـد
 يـدـرـي مـسـكـر ولا يـحـتـبـشـربـه فـيـما
 اسـمـك فـيـه ولا يـجـز عـن دقـيـقه به
 لان عين المـسـكـر اكلـته النار وبقـي الخـبـر
 متـحـصـا ولا مـجـهـون هـو فـيـه لا سـمـلا كـه
 ولا بـا كل لـحـم طـيـب به بخلاف مـرقـه
 اذا شـربـه أو غـمـس فـيـه أو ثـر دبه فـانـه يـحـد
 لـبـقـاء عـيـنه ويـحـرم تـسـاول الخـمر الدواـ
 وعطـش اما تحريم الدواـ بها فلـانه صـلى
 الله عـلـيه وسلم لمـاسـئل عـن التـداوي بها
 قال انه ليس بدواـ وليكنـه داء والمعنى
 ان الله سبحانه وتعالى سلب الخـمر مـنافـعـها
 حين حـرمـها

أي فلا حـرمـة ولا حـتـ (قوله غص) بفتح الغين المجهـة ويجوز ضمها والاصـاد المـهـمـلة الثـقـيلة
 بمعنى شـرق أي وخـشـى هـلا كـه مـنـها ان لم تـنـزل جوفـه ولم يـتـمـسـك من انـراجـها وهذه الرخصة
 واجبة قال مـر وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الاباحة اهـ برماوى وعلى
 هـذا لو مات بشـرب الخـمر مات شـربـا الجواز تناوله لابل وجوبه عـشـ (قوله والسلامـة)
 مبتـدا قطعـة خـبر في محل نصـب عـلى الحـال أو لا محل لها عـلى الاستـثـناف اهـ مـد (قوله بخلاف
 الدواـ) فانه سـمـا نى أنه لا يباح تناولها صـرفـة للتـداوي لـعـدم القطع بـنـفعـها فـيـه بل نفع الدواـ
 مـو هـوم فـقـد لا يـحـصـل بها الشـفـاء والاولى أن يقول للقطع بـعـدم نفعـها (قوله وهذه) أي الاساعـة
 رخصة واجبة قال الشيخ مـر وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الاباحة أخذـا
 من حصول الاكراه المـبـيـح لها بـخـوضـرب شـديـد اهـ مـرحومى (قوله ولو بولـا) وان كان
 من غـلـظ قـل (قوله ووجـب حـده) مـرجـوح والمعتـد لاحـتـة للشـبهـة وكذا يقال في الدواـ
 انه ان لم يجـد غيرـها لا حـرمـة ولا حـتـ وان وجد غيرـها حـرمـت ولا حـتـ والكلام في شـربـها صـرفـة والا
 فـيـجـوز التـداوي بـمـا هـى فـيـه كـصـرف غيرـها من النجاسات قـل واطـرـهـل قـوله ان لم يجـد غيرـها
 لا حـرمـة ولا حـتـ مـنافـا لـمـا سـمـا نى من اطلاق حـرمـة تناولها للتـداوي اهـ مـد (قوله من جهـل
 كونـها خـرا) الاولى أن يقول من جهـل الحـرمـة وكان معذورا والذي ذكره لا يـنـاسب الا لو قال
 عالمـا بها (قوله ولا يلزمه قـضـاء الصلوات الفاتـة الخ) عـبـارة الشـو بـرى واذا سـكـر بـمـا شـربـه
 اتـمـد أو وعطـش أو اساعـة اقمـة قـضى ما فـانـه من الصلوات كما سـرح به في الارشاد لانه عـسـد
 الشـرب لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كما قاله في الروض اهـ (قوله مسكرا) الاولى مسكرا
 لانه خبران الا أن يقال هو معمول لمـحـذوف هـو الخـبـر تـقـديره لم اعلم أن الذي شـربـته بـيـكون مـسـكـرا
 اهـ اجـ ولا حـاجة لـهـذا التـكـافـ لانه لغة كافى * ان حـرـا سـبـا أسـدا * ويـوجد في بعض النسخ
 لم اعلم كون الخـلـكـنـها مـصلـحـة (قوله لم يـحـتـ) قال قـل ولم يـحـرم اهـ وانما لم يـذكره الشـارح
 لان مدعى الجهـل ولو كاذبا يقبل منه في دعوى الحد وأما الحـرمـة وعـدمـها فتبـنى عـلى صـدقـه
 وعـدم صـدقـه في نفس الامر اهـ مـد (قوله بدرى) وهـر ما يـقـى أسـنـل انـا مـا يـسـكـر فـيـنـا
 (قوله ولا يـحـتـبـشـربـه) أي المـسـكـر فـيـما بالقـمـر اشمـل غير الماء لكن يرد عـلـيه عـطـف قـوله
 ولا يـجـز الخ الا أن يقال انه خاص بالمائعات اهـ مـد (قوله ولا يـجـز) أي ولا بـا كل خـبـر الخ
 (قوله اكلـته النار) نظـر فـيـه قـل بل قال انه غير مستقيم وابل وجهه أن الباب مشتمل
 عـلى عـين المـسـكـر (قوله ولا مـجـهـون هـو) أي المـسـكـر فـيـه (قوله بخلاف مـرقـه) أي مـرق
 اللـحـم المطبـوخ بالخـمر فـرقـه هـو الخـمر كما يـدل عـلـيه قـوله لـبـقـاء عـيـنه (قوله أو غـمـس) بتـشـديـد الميم وفي
 المصباح غـمـسـه في الماء غـمـسـا من باب ضـرب فـانـغـمـس هـو اهـ فالـيم مخنقة (قوله أو ثـر) بفتح الراء
 يقال ثـرـت الخـبـر ثـردا من باب قـل أي فت مصباح وقوله به أي فـيـه (قوله ويـحـرم تـسـاول الخـمر)
 أي الصـرفـة لدواـ أو عطـش أي ولا يـحـتـلـك وان وجد غيرـه اشـبهـة قـصـد التـداوي شرح المنهـج
 قال مـم ومحل حـرمـة شـربـه للعطـش ما لم يـتـعـين لدفع الهلاك والاجاز بل وجب كما نقله الامام
 عـن اجماع الصحابة وهو واضح ولا يـعـد أن يـلـحـق بالهـلاك شـخـوص تـلف عـضـوا ومنـتـفـعـة اهـ ويؤخذ
 من ذلك أنه لو شـم الصـغـير رائحة المـسـكـر وخـيف عـلـيه ان لم يـسـق منه جواز سـقـيه منه ما يـدفع عـنـه

الضرر وهو ظاهر اه برماوى وعبارة ع ش على م د فرع ثم صغير رائحة وخيف عليه
 اذ لم يسبق منها هل يجوز سقيه منها ما يدفع عنه الضرر قال م د ان خيف عليه الهلاك أو مرض
 يفضى الى الهلاك جاز والالم يجوز سم المناسب أن يقول ويجب (أقول) لو قيل يكنى بجذر ضرر
 تحصل معه مشقة ولا سيما ان غلب امتداد بالطفل لم يكن بعيدا اه اه (قوله وما دل عليه
 القرآن) أى من قوله تعالى يسألونك عن الخمر الخ (قوله هذا اذا تداوى بصرفها) لم تظهر
 هذه المقابلة لأن حكم التداوى بها صرفة حكمه مخلوطة وهو ان وجد غيره حرم ولا خدوان لم
 يجد غيره لا حرمة ولا حد في كل منهما وظهر الشارح أن التداوى بها صرفة حرام مطلقا ولو مع
 عدم وجود غيرها وقد علمت أنه ليس كذلك وأما حكم العطش فيحرم مطلقا ولو مع عدم وجود
 غيرها الا ان أدى عدم الشرب الى تلف نفس أو عضو أو منفعة فيجب الا أن يجاب عن الشارح
 بأن بين الصرف والمخلوط فرقا من جهة أخرى وهى أنه اذا كانت صرفة ووجد غيرها يحرم
 ولا حد على الاصح وقيل يحق وأما اذا كانت مخلوطة ووجد غيرها وتداوى بالمخلوط فلا حد
 اتفاقا وأيضا اذا وجد غيرها وهى صرفة تكون الحرمة حرمة الخمر واذا كانت مخلوطة ووجد
 غيرها تكون الحرمة حرمة المتنجس وهى أقل من حرمة الخمر وقول الشارح بعدم مسئلة اساعة
 القيمة بخلاف الدواء بها يقتضى أنه حرام مطلقا أى وجد غيرها أولا ويجب أن راجع لقوله
 والسلامة بذلك قطعية أى بخلاف الدواء فإنه مظنون (قوله أما الترياق الخ) ليس مكثرا
 مع قوله سابقا ولا مجنون هو فيه لأن ما ذكره هنا فى مقام جواز التداوى به وما ذكر فى بيان أنه
 لا يحد به فاندفع ما فى الحاشية كما قرره شيخنا ويقال فيه دراق وطراق وفيه ثلاث اغات وأولها
 مكسورا ومضموم فالجميع ستة (قوله ولو كان التداوى الخ) العناية للرد على من يمنع
 التداوى لتججيل وهى غاية فى قوله يجوز وعبارة زى ويجوز التداوى بصرف النجس الا
 المسكرو ولو بتججيل شفاء بشرط اخبار عدل عارف أو معرفة نفسه اه (قوله بذلك) أى بالترياق
 ونحوه من كل شئ مجنون بالخمر (قوله والند) نوع من الطيب (قوله لا يجوز بيعه) كذا
 فى الروض قال شارحه قال فى الاصل وكان ينبغي أن يجوز كالثوب المتنجس لا مكان طهره
 بنقعه فى الماء (قوله ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير الاشربة) بنحو بيع قطع عضو
 اه قال ع ش على م د وهل من ذلك ما يقع ان أخذه ~~كر~~ أو عذر عليه اقتضاها
 الا باطعامها ما يغيب عقلها من نحو بنج أو حشيش فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لانه وسيلة الى تمكن
 الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم أن محل جواز وطئها ما لم يحصل به لها أذى لا يحتمل مثله
 فى ازالة البكارة اه (قوله وأصل الجلد) أى الغالب ذلك فلا يرد المريض فإنه يضرب بعنكال
 اه شيخنا وكتب اج على قوله وأصل الجلد الخ شامل لحد الزنا والشرب والقذف وهو
 كذلك والسوط كما قال ابن الصلاح المتخذ من جلود سيور تلوى وتلف سمي بذلك لانه يسوط
 اللحم بالدم أى يخطئه به سم زى (قوله أو اطراف ثياب) أى ولا بد من شدة طرف الثوب
 وقتله حتى يؤلم اه م د اه (قوله أى الشارب) لم يقل أى بجذ الشارب للخلاف الذى
 ذكره من أن الثمانين كلها حد والزائد على الأربعين تعزير اه قل بإيضاح (قوله وكل سنة)
 أى طريقة (قوله وهذا أحب الى) الإشارة لكونه أربعين لانه هو الصادر من النبي صلى الله

وما دل عليه القرآن من أن فيها
 منافع للناس انما هو قبل تحريرها
 وان سلم بقاء المنفعة فحصر بها ما مقطوع
 به وحصول الشفاء بها مظنون فلا
 يقوى على ازالة المقطوع به وأما
 تحريمها للعطش فلانه لا يزيله بل يزيده
 لأن طبعها حار يابس كما قاله أهل الطب
 وشربها يدفع الجوع كشر به الدفع
 العطش هذا اذا تداوى بصرفها أما
 الترياق المعجون بها ونحوه مستهلك
 فيه فيجوز التداوى به عند فقد
 ما يوقم مقامه مما يحصل به التداوى من
 الطاهرات كالنداءوى بنجس كالحم حبة
 وبول ولو كان التداوى بذلك لتججيل
 شفاء بشرط اخبار طبيب مسلم عدل
 بذلك أو معرفته للتداوى به والنسبة
 بالفتح المعجون بنحمر لا يجوز بيعه للحاشية
 ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير
 الاشربة لقطع عضو متأكلا أما
 الاشربة فلا يجوز تعاطيها لذلك وأصل
 الجلد أن يكون بسوط أو يد أو نعال أو
 أطراف ثياب لما روى الشيخان أنه
 صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجر يد
 والنعال وفى البخارى عن أبي هريرة
 رضى الله تعالى عنه قال أتى النبي صلى
 الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه
 فثامن ضربه بيده وثمان ضربه بنعله
 وثمان ضربه بثوبه (ويجوز) للإمام
 (أن يبلغ به) أى الشارب الحز (ثمانين)
 على الاصح المنصوص لما روى عن علي
 رضى الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي
 صلى الله عليه وسلم أربعين وجلدا بوا
 بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا
 أحب الى

لأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى وحده الافتراء ثمانون والزيادة على الأربعين في الحز وعلى العشر بنى غيره (على وجه التعزير) لأنهم لو كانت حدا لما جاز تركها وقيل حد لأن التعزير لا يكون إلا عن جنابة محقة واعتراض الأول بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف يساويه وأجيب بأنه جنابات تولدت من الشارب ولهذا استحسن تعبير المنهاج بتعزيرات على تعبير المنهاج بتعزير قال الرافعي وليس هذا الجواب شافيا فان الجنابات (١٦٦) لم تصح حتى يعزروا والجنابات التي تولدت من الخمر لا تنحصر فتعزير الزيادة

عليه وسلم بدليل سياق الحديث وفيه أن ما فعله عمر اشتبه بين الصحابة فصار إجماعا مخالفا وجه المخالفة وأجيب بأن الإجماع على جواز الزيادة لا على نفسها حل فالظاهر رجوع اسم الإشارة للثمانين لأنه أقرب مذكور وهو من كلام علي الراوي وعبارة الشويزي وهذا أي الثمانون لما يأتي في قول الشارح ورآه على رضي الله عنه وعبارة شرح م ر ورآه على لكن رجوع عنه فكان يجلد في خلافته أربعين (قوله لأنه إذا شرب الخ) عله لقوله على الأصح المنصوص والضمير راجع للشخص اه زى لكن المناسب لما بعده أن يكون عله لقوله وهذا أحب إلى ويكون اسم الإشارة راجعا للثمانين (قوله هذى) بذال معجمة أي خلط وتكلم بما لا ينبغي كما في المصباح وفي القاموس هذى هذى وهذيانا تكلم بغير معقول لمرض أو غيره اه وهو من باب ضرب كما هو قاعدة القاموس (قوله اقترى) أي كذب وقذف (قوله وحده الافتراء) أي القذف ثمانون يلزم عليه ترك حد الشرب لأنه جعل الثمانين حدا للقذف فلا ينتج الدليل المتدعي كذا قرره شيخنا اه (قوله على وجه التعزير) الأولى على وجه التعزيرات (قوله وقيل حد) ويترب على أنها تعزير الضمان بالتلف وعلى أنها حد عدم الضمان اه مد (قوله واعتراض الأول) هو كونها تعزير (قوله وعليه فحد الشارب) هذا أحسن الأجوبة (قوله ولا باليمين المردودة) لأن اليمين المردودة وإن كانت كالإقرار إلا أن استمراره على الإنكار ينزله رجوعه ورجوعه مقبول وهو حسن اه طبلاوى وعبارة ع ش على م ر قوله وحد بقراره أي الحقيقي زى واحترزه عن اليمين المردودة وأصل صورته أن يرى غيره يشرب الخمر فيدعي عليه بأنه رماه بذلك ويريد تعزيره فيطلب الساب اليمين من نسب إليه شربها فيمنع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد لليمين المردودة (قوله لما سرق قطع السرقة) كذا في خط المؤلف لكن الأولى لما يأتي في قطع السرقة وعذره في ذلك أنه نقل عبارة غيره واتفق أن المنقول عنه قدّم ما يتعلق بالسرقة على الشرب اه اج (قوله بل يؤخر وجوبا) فيه أنه ينافيه ما تقدم من حديث السكّر أن الذي أمر النبي بضر به إلا أن يجعل ما تقدم على ما إذا كان له نوع إحساس وما هنا على خلافه أو يحمل على أنه شرب بعد إفاقته (قوله الاعتداده) أي أن كان له نوع إحساس ولعل الحديث المتقدم محمول على ذلك (قوله وسوط الحدود) هذا عام في جميع الحدود ويحد الرجل فأثم المرأة بالسهة ويجعل عند المرأة محرم أو امرأة تلف عليها ثيابها إذا انكشفت ويجعل عند الخنثى محرم لأرجل أجني ولا امرأة أجنبية وظاهر كلامهم أنه يفعل به ذلك وإن لم يرض الحدود ولا يمين مافيه من زيادة الغضبة مع مخالفة المأثور كما قاله حل ويحد ذوالهشة في محل خال واستحسن الماوردي ما أحسنه أهل العراق من جلد المرأة في نحو غرارة لأنه أستر لها اه قل على الجلال ولا يتولى الجلد إلا الرجال ولومن أتى وخشى لأن الجلد ليس من شأن النساء اه (قوله وهو الغصن) أي الرقيق (قوله ويقرق الضرب) أي وجوب باقيه وفيما بعده فان خالف حرم ومع ذلك لومات الحدود لأنهم لا تولد من مأوربه في الجملة وليس مشروطا بالسلامة العاقبة بخلاف

على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة تبليغ الصحابة الضرب ثمانين ألفا مشعرة بأن السكل حد وعليه فحد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بأن يتهم بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الإمام اه والمعتمد أنها تعزيرات وانما لم تجز الزيادة اقتصارا على ما ورد (ويجب عليه) أي الشارب المقيد بما تقدم (الحد بأحد أمرين) أما باليمين وهي شهادة رجلين أنه شرب خرا أو شرب مما شرب منه غيره فسكرومه (أو الإقرار) بما ذكر لأن كلامه اليمين والإقرار حجة شرعية فلا يجزئ بشهادة رجل واحد لأن اليمين ناقصة والأصل براءة الذمة ولا باليمين المردودة لما سرق قطع السرقة ولا يرجع خرو سكر وفي الاحتمال أن يكون شرب غائطا ومكرها والحد يدور بالشبهة ولا يستوفيه القاضي بعلمه على الصحيح بناء على أنه لا يقتضى بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه بعلمه لا صلاح ملكه ولا يشترط في الإقرار والشهادة تفصيل بل يكفي الإطلاق في إقرار من شخص بأنه شرب خرا وفي شهادة بشرب مسكر شرب فلان خرا ولا يحتج أن يقول وهو مختار عالم لأن الأصل عدم الإكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشربه فنزل الإقرار والشهادة عليه ويقبل رجوعه عن الإقرار لأن كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه * (تمة) * لا يحد

حال سكره لأن المقصود منه الردع والزجر والتسكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر وجوبا إلى إفاقته ليرتدع فان المرر حد قبلها ففي الاعتداده وجهان أحدهما كما قاله البلقيني الاعتداده وسوط الحدود والتعازير بين قضيب وهو النقص وعصا غير معتدلة وبين رطب ويابس أن يكون معتدلا الجرم والرطوبة للتباعد ولم يصرف حوا وجوب هذا ولا يندبه ركنية كلامهم الوجوب كما قاله الركني ويفرق الضرب إلى الأضواء فلا يجمع في موضع واحد لأنه قد يؤدي إلى الهلاك

المعزرفان التالف بالتعزير مضمون ومحل عدم الضمان بالحد اذا لم يزد عليه فان زاد وتلف به وبما زاد ضمن بالقسط اج (قوله ويجتنب المقاتل) أي وجوباً فيحرم ضربه عليها فان ضربه على مقتل فمات فماتت وجهان كالوجهين فيما لو جلدته في حر أو برد مقرطين قاله الدميري ومقتضاه نفي الضمان اهـ مر وكتب حل على قول المنهج ويتق المقاتل أي وجوباً فلو مات لاضمان لانه تولد من مأوربه في الجلة وليس مشروطاً بسلامة العاقبة بخلاف التعزير (قوله وثغرة نحر) بضم المثلثة وهي النقرة التي في وسطه والجمع ثغرمثل غرفة وغرف فالثغرة بالمثلثة كالنقرة بالنون لفظاً ومعنى وجمعاً (قوله بخلاف الرأس) أي فلا يجب اجتنابه فيجوز الضرب عليه أي حيث لم يترتب عليه محذور تيم بقول طبيب ثقة والاحرم جزماً لعدم توقف الحد عليه وحيث كان عليه شعراً لم يكن عليه شعراً لقرع أو حلق اجتنابه قطعاً وما نقل عن أبي بكر من أمره الجلاء بضربه وتعليقه بأن فيه شيطناً ضعيفاً ومعارضاً بما مر عن علي كفاي مر (قوله فانها مغطاة) كذا في خط المؤلف والأولى فانه مغطى اذا الرأس مذكر لكن رأيت لبعضهم أن الرأس تؤنث في قوله لاهل اللغة اج (قوله اضرب الرأس) محمول على ما اذا كان بها شعراً ولم يحصل محذور تيم أو هو ضعيف من جهة الاطلاق وعدم التفصيل (قوله ولا تشد) ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي ان تأذي بذلك والاكراه ح ل وفي قل على الجلال ولا تشيده أي المحذور ولو أثنى واليد من رد مضاف فيشمل اليدين معاً فيحرم شدهما عند شيخنا مر ويكره فقط عند خط والأول موافق لما مر من تمكنه من وضع يده على ما يؤله (قوله ولا تجرد ثيابه الخفيفة) أي التي لا تمنع أثر الضرب وتظهر كراهة ذلك بخلاف نحو جبة محشوة بل يتجه وجوب نزعهما ان منعت وصول الالم المقصود اهـ قال ع ش على مر وينبغي حرمة ان كان على وجهه من ركع عظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يري كقميص لا يليق به أو أزار فقط (قوله وبم يضبط) هو الذي في خط المؤلف وفي بعض النسخ لم يضبط وهو تحريف اهـ أج (قوله في كل دفعة) بفتح الدال أي مرة من مرات التفريق (قوله ويكره الخ) هذا ان لم تحصل نجاسة والاحرم اهـ قل

* (فصل في حد السرقة) *

بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسر هاوذكرها المصنف بعد ما تقدمت مناسبتها له في أن كلام الكائن ومن الكلمات الخمس وقد سماها على قطع الطريق لانها كالجزء منه ولعمومها وخفائها وقلة الجانيها قل ولو قال الشارح في حد السرقة وشروطها السكان أولى لانه ذكر الامرين وأقول من ~~كم~~ بقطع السارق في الجاهلية والابن المغيرة كما قاله الدميري (قوله الواجب بالنص) أي بآية والسارق والسارقة الى آخر الآية وشرع القطع فيها لحفظ المال لان حدها أحد الكلمات الخمس وكان الحد فيها بقطع آلتها لانه الاصل واعدت تعطيل المنفعة عليه من أصلها قل على الجلال وقدم السارق على السارقة عكس آية الزنا حيث قدم الزانية على الزاني لان السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أشد شهوة واختلقوا هل هي أي آية السرقة عامة خصت أو مجمله ينفذ وقال البلخي القراءة المتواترة والشاذة كلاهما مجمل لان قوله فاقطعوا أيديهما مجمل لم يبين اليدين من

ويجتنب المقاتل وهي مواضع يسرع القتل اليها بالضرب كقلب وثغرة نحر وفرج ويجتنب الوجه أيضاً فلا يضربه لخبر مسلم اذا ضرب أحدكم فليشق الوجه ولانه يجمع المحاسن فيعظم أثر شينه بخلاف الرأس فانها مغطاة غالباً فلا يخاف تشويهه بالضرب بخلاف الوجه وروى ابن أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه قال للجلاء اضرب الرأس فان الشيطان في الرأس ولا تشديد الجلود ولا تجرد ثيابه الخفيفة أما ما يمنع كالبجبة المحشوة فتنزعه عنه مراعاة لمقصود الحد وبوالى الضرب عليه بحيث يحصل زجر وتشكيل فلا يجوز أن يفرق على الايام والساعات لعدم الايلام المقصود في الحدود وبم يضبط التفريق الجائز وغيره قال الامام ان لم يحصل في كل دفعة أثم له وقع كسوط أو سوطين في كل يوم فهذا ليس بجحد وان آلم وأثر بما له وقع فان لم يتخلل زمن يزول فيه الالم الاوّل كتي وان تتخلل لم يكف على الاصح ويكره إقامة الحدود والتعازير في المسجد كما صرح به الشيخان في أدبه

التضام

* (فصل في حد السرقة) *

الواجب بالنص والاجماع

اليسار ولا يحمل القطع وقوله فاقطعه وايمانهم بما جملة أيضالم بين اليدين من اليد والرجل ولا يحمل
القطع أهو الكوع أو غيره اه مد على التحرير (قوله أخذ المال الخ) ليس فيه بل مثله
الاختصاصات فانها تسمى سرقة لغة وأما ذكر المال في المعنى الشرعي وقيد ليخرج
الاختصاص فانه ليس بسرقة شرعا وعبارة م أخذ الشيء فيشمل أخذ الاختصاص فيقال
له سرقة في اللغة (قوله ظلما) أي من حيث ذاته فلا يرد أنه لو أخذ مال نفسه من المستأجر أو
المرتبة فلا قطع لأن الظلم لا من حيث ذات المال والمراد بقوله ظلما أي في نفس الامر فخرج
ما إذا سرق ماله بظن أنه مال غيره كما يأتي وعبارة م قوله ظلما يخرج به سرقة مال الغير بظنه
مال نفسه لا يقال يدخل فيه أخذ مال نفسه من مستأجر ومرتبة فانه ظلم ولا قطع به لانه يقول
إن هذا ليس ظلما من حيث ذاته بل من حيث حق الغير قال قل ويعتبر في الاثم كونه عمدا
ظلما وفي الضمان أن يكون مالا مقولا وفي القطع كون المال نصبا اه (قوله أبو العلاء) واسمه
أحمد والمعري نسبة الى معزة النعمان وهو له أي ماثل عن طريق أهل السنة لانه كان
معتزليا من الخوارج وكان عالما فصيحاً بليغا وكان ينقر الناس عن الزواج ويقول لهم تتزوجون
فتأتون بالاولاد فيعصون الله فيكتب في صحائفكم ولذلك مكث طول عمره ولم يتزوج وكان
يلزم مستورة الحجام (قوله شكك) أي أوقعهم في الشك والتردد والمناسب حذف به وعلى
ونسخة أشكل وعليها فلا اشكال (قوله بخمس مئين) جمع مائة أي على القول القديم أن
الدية ألف دينار (قوله وقاية النفس) أي قصد وقاية النفس التي من جلتها اليد أغلاها أي
جعلها عالية قال زي أي ولو وديت بالقليل لكثرت الجناية على الاطراف المؤدية لازهاق
النفس لسهولة الغرم في مقابلتها ولولم تقطع الا في الكثير لكثرت الجنايات على الاموال اه
وحاصله أنها وديت بالكثير لاجل وقاية النفس وقطعت في القليل لاجل وقاية المال فتأمل اه
مد (قوله وقاية المال) أي قصد وقاية المال عن السرقة أي حفظه عنها ونسخة ذل الخيانة بدل
وقاية المال وفي نسخة وأرخصها خيانة المال أي الخيانة في المال (قوله ثمانية) أي ثمانية أثمان
(قوله واركان القطع) الصواب وأركان السرقة لأن الاركان لها لاله لانه حكم بترتب عليها
وعبارة غيره وأركان السرقة سرقة الخ وعذر الشارح أنه لو قال ما ذكرنا لم يلزم عليه جعل الشيء
ركنا لنفسه ولكن لما كان يمكن الجواب عنه بأن صاحب الاركان السرقة الشرعية والركن
السرقة اللغوية كان ماسلكه غيره أولى لأن السرقة هي المقصودة والقطع حكم بترتب عليها
وعبارة المنهج وشرحه أركانها أي السرقة الموجبة للقطع التي بيانه ثلاثة سرقة وسارق
ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية الخ وقوله الموجبة أشار به الى دفع التهافت في كلامه لأن
المعنى أركان السرقة سرقة وحاصل الجواب أن المراد بالسرقة الاولى الشرعية أي الموجبة
للقطع وبالثانية اللغوية وهي أخذ الشيء خفية سواء كان مالا أو لا وسواء كان من حرز مثله أو لا
كما في شرح م فلم يلزم عليه كون الشيء ركنا لنفسه (قوله والمصنف اقتصر الخ) الاول ذكره
في قوله وتقطع يد السارق الخ والثاني في قوله أن يسرق نصبا (قوله وتقطع يد السارق) أي
أو رجله على التفصيل الا في ولو قال ويقطع السارق الخ لكان أولى (قوله والسارقة) في
كلامه اكتفاء وقوله ولو ذممين ورفيقين فلا يشترط في السارق الاسلام ولا الحرية وخروج بالذي

وهي لغة أخذ المال خفية وشرعا أخذ
خفية ظلما من حرز مثله بشروط تأتي
ولما اقليم أبو العلاء المعري البيت الذي
تسكن به على أهل الشريعة في الفرق
لأنه يتردد بين الدية والقطع في السرقة وهو
يد بخمس مئين عند جديديت
ما بالها قطع في ربيع دينار
أجابه القاضي عيسى الوهاب المالكي

بقوله
وقاية النفس أغلاها وأرخصها
وقاية المال فافهم حكمة الباري
وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا
كانت أمينة كانت ثمانية فلما خانت
هانت وأركان القطع ثلاثة مسروق
وسرقة وسارق والمصنف اقتصر على
السارق والمسروق فقال (وتقطع يد
السارق) والسارقة ولو ذممين ورفيقين

غيره ولومعا هذا فلا يقطع وان شرط قطعه بذلك زى والحاصل أنه يشترط في السارق البلوغ والعقل والتزام الاحكام والاختيار وعلمه بالتحريم وأن لا يكون مأذونا له من المالك وأن لا يكون أصلاً أو فرعاً أو رقيقاً أحدهما ويشترط في المسروق أربعة شروط كونه ربع دينار خالصاً وقيمه وكونه ملكاً لغيره وكونه لا شبهة له فيه وكونه محرراً بجزء مثله وأما كونه محترماً فيغنى عنه الأول فتأمل وقوله ورقيقين أى من مال غير السيد (قوله ومراومه بالشرط الخ) فيه نظر لأن ما عر به المصنف انما هو الشرط وهو قوله أن يسرق وأما المال فهو الركن ولم يعتد منه الشروط فكان الأولى ابقاء المتن على ظاهره (قوله لما ذكر) أى لعدم تكليفه ولو علم السرقة لنحو قد فسرق له فلا قطع لأن الحيوان اختياراً كما في شرح الشارح على المنهاج (قوله المشار اليه أنه من الاركان) فيه نظر لأن الركن هو المال المسروق وأما بلوغه نصاباً فهو شرط فيه قل (قوله نصاباً) أى بقينا فلوشك فيه ولو باختلاف الموازين أو المقومين أو الشاهدين فلا قطع مطلقاً ولصاحبه الحلف على الأكثر للتقويم اذا لم يحلف الاخذ على الأقل قل على الجلال وشذ من قطع بأقل من ربع دينار وخبر عن الله السارق يسرق البيضة والحبل فتقطع يده اما ان يراد بالبيضة فيه بيضة الحديد والحبل ما يساوى ربعاً كحبل السفينة أو الجرس أو أن من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من القليل الى الكثير اهـ سل ولا قطع الا اذا أخرجه من الحرز فلو دخل الحرز وأخذ النصاب وقدر عليه المالك قبل أن يخرج كما يقع كثيراً فلا قطع (قوله ولو كان الربع لجماعة الخ) أشار به الى أنه لا يشترط في النصاب اتحاد مالكة اهـ م د (قوله وأن يكون خالصاً) وان يحصل من مغشوش كما قاله البرماوى وهذا من الشارح زيادة على المتن فهو معطوف على المتن وكان يكفيه أن يقول خالصاً بعد قول المتن نصاباً ويستغنى عن هذا التطويل والبعد عن المتن وبعبارة قل قوله وأن يكون خالصاً ليس قبل هذه ما يصح عطفها عليه والاقرب كونها موصفاً للنصاب وضميرها عائداً اليه اهـ وقوله ليس قبل هذه الخ ممنوع بل هو معطوف على قوله أن يسرق فيكون من جملة الثالث كما قرره شيخنا (قوله فان كان في المغشوش الخ) الحاصل أنه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته ما ذكر ولا يكفي بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اهـ زى ويعتبر في الفضة القيمة مطلقاً حل لأن النصاب ربع دينار وهو لا يكون الا ذهباً فتقوم الفضة به ولو كانت مضروبة فالصور ثلاثة اعتباراً بالوزن فقط اعتباراً بالوزن والقيمة اعتباراً بالقيمة قال ع ش على م ر وربع الدينار يساوى الآن ثمانية وعشرين نصف فضة (قوله ما قيمته ربع دينار) أى يقيناً بأن يقطع المقومون أن قيمته ذلك والا فلا قطع اهـ زى (قوله لأن الاصل) على لقوله ما قيمته ربع دينار والمراد بالاصل الغالب (قوله وتعتبر قيمته ربع) أى ربع وهذه الجملة جعلها الشارح متعلقة بمحذوف وهو قوله ومثل ربع الدينار ما قيمته ربع دينار وجعلها منقطعة عن المتن وحاصل ذلك أنه غير اعراب المتن لفظاً ومعنى اذ قوله ربع دينار في كلام الشارح منصوب على نزع الخافض بعد أن كان مرفوعاً على الخبرية هذا وجه تغييره لفظاً ووجه تغييره معنى أنه جعل هذه الجملة متعلقة بمحذوف وجعلها منقطعة عن المتن كما علمت (قوله فلو نقصت قيمته) أى لخص سعر مثلاً (قوله كقراضة) بضم القاف كما في المختار أى ما سقط

(بسته) بل بعشرة (شرائط) كما
ستعرفه ومراومه بالشرط هنا ما لا بد
منه الشامل للركن وغيره لأنه ذكر من
جملتها المسروق وهو أحد الاركان
كما من الأول (أن يكون) السارق
(بالغا) فلا يقطع صبي لعدم تكليفه
(و) الثاني أن يكون (عاقلاً) فلا
يقطع مجنون لما ذكر (و) الثالث
وهو المشار اليه أنه من الاركان (ان
يسرق نصاباً) وهو ربع دينار فأكثر
ولو كان الربع لجماعة اتحد حرزهم لحبر
مسلم لا يقطع يد سارق الا في ربع دينار
فصاعداً وأن يكون خالصاً لأن الربع
المغشوش ليس بربع دينار حقيقة
فان كان في المغشوش ربع خالص وجب
القطع ومثل ربع الدينار ما قيمته ربع
دينار لأن الاصل في التقويم هو الذهب
انما الص حتى لو سرق دراهم أو غيرها
قومت به وتعتبر (قيمه ربع دينار)
وقت الاخراج من الحرز فلو نقصت قيمته
بعد ذلك لم يسقط القطع وعلى أن
التقويم يعتبر بالمضروب لو سرق ربع
دينار مسبو كاً أو حلياً أو نحوه كقراضة
لأنساوى ربعاً مضروباً فلا قطع به

قوله وان ساواه
غير مضروب
بجميع الجي غير مضروب والضمي ابارز المنعوك
سبج ربع وفي يهزوني مله
بجميع الجي غير مضروب والضمي ابارز المنعوك
سبج ربع وفي يهزوني مله

بالقرض وقرض من باب ضرب (قوله وان ساواه غير مضروب) لا يفتي ما فيه من مساواة الشيء
لنفسه لان كلامه معتبر في المسبول ونحوه وهو غير مضروب فالقاية غير مستقيمة فالصواب
اسقاطها لان القرض انه سرق ربع دينار غير مضروب والمعنى على القاية سواها واما مضروبا
او غير مضروب مع ان فرض المسئلة في غير المضروب والجواب ان المساواة محتلفة فقوله
لاتساوى ربعا مضروبا أي في القيمة وقوله وان ساواه غير مضروب أي في الوزن فصح المعنى
وحصلت الفائدة لكن يبقى التكرار لان الكلام مفروض في سرقة ربع دينار غير مضروب
(قوله بأكل) والظاهر ان مثل ذلك بلغ الدراهم لانه بعد اتلافها كذا قاله الحلبي والمعتد
في ذلك انه لو ابتلع جوهرة او دراهم او دينار لم يخرج منه فلا قطع عليه لتزول ذلك منزلة
الاتلاف بخلاف ما اذا خرجت منه بعد ذلك فانه يتطوع كالأخرجهما في ربح أو غيره كما قاله
الزيادي واعتمده وضعف بعضهم ما في الحلبي من اطلاق عدم القطع بالابتلاع اهـ (قوله
كأوراق) ومثل الأوراق ما لو توضع أي تلتصق بطيب في داخل الحرز وان جمع من جسمه
بعد خروجه نصابا لان استعماله بعد اتلافه كالطعام زى ايج (قوله اشترك اثنان) أي
مكلفان بأن أخرجهما معا فان كان أحدهما غير مكلف أو أعجميا بعدد وجوب طاعة الأمر قطع
المكلف ان أمر الأجنبي أو غير المميز لانهما كالآلة له وهذا التفصيل اذا اشتركا فان استأجر
كل بمسارقة فلكل حكمه (قوله في أخرجه) أي الدون (قوله رث) أي خلق أي بال
وفي الخسار الرث بالفتح البالي وجمعه رثا بالكسر وقد رث رثا بالكسر رثا بالفتح (قوله
في جيبه تمام نصاب) أي منضمما إلى قيمة الثوب وهذا مستفاد من قوله تمام (قوله والجهل
بجيبه) أي أو بوجوده فالأول راجع لما قبل القاية والثاني للقاية اهـ وكان الأولى والجهل به
لان الغرض أن كلاما من الجنس والصفة مجهول فلا يظهر التقييد بالجنس وقياسه على الصفة
تأمل (قوله ونصاب) أي ويقطع بنصاب الخ (قوله أن يأخذه) ليس قيد بل المدار على
أخراجه من الحرز وان لم يأخذه وبعبارة المنهج أو بنصاب انصب من وعاء بقية له وان انصب
شيئا فشيئا اهـ وان لم يأخذه ومثل النقب قطع الجيب كما قاله زى ولذلك يلغز ويقال لثا شخص
يقطع وان لم يأخذ ما لا ولم يدخل حرزا اهـ ولو أخذ ما لم يكن بعد انصبابه قبل الدعوى به هل
يسقط القطع لان شرطه الدعوى وقد تعذرت فيه نظرا لما راجع سم على جج والاقرب سقوط
القطع (قوله اوام المراح) بفتح الهمزة من اوام أو قصرها والمراح مأوى الماشية ليلا (قوله
بمخاطرة) أي بسبب خوف أخذه أي الخوف الحاصل بأخذه (قوله جرأ المالك) أي سلطه
وهو بتشديد الراء وقوله ومكنه عطف على جرأ عطف تفسير وقوله بتضييعه الباء بمعنى من
كما هو في بعض النسخ وهي صلة لمكنه ويصح أن تكون الباء للسببية أي بسبب تضييع المالك
أي لكونه لم يضعه في حرز مثله فتكون صلة مكنه محذوفة أي منه (قوله بالمعاطة) أي ملاحظ
بلاحظه أي بملاحظته والنظر اليه والمعاطة بكسر اللام وهو المراعاة مصدر لاحظته والمراد به
الملاحظ من اطلاق المصدر على اسم الفاعل أما بفتحها فهو مؤخر العين من جانب الاذن بخلاف
الذي من جانب الاتف فيسمى الموق اهـ ولا يقدر في دوام المعاطة الفترات العارضة عادة
فاذا أخذه السارق حينئذ قطع فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أولا

وان ساواه غير مضروب لان المذكور
في الخبر لفظ الدينار وهو اسم للمضروب
ولا يقطع بخاتم وزنه دون ربع وقيمه
بالصفة ربع نظرا الى اوزن الذي لا بد
منه في الذهب ولا يماقص قبل أخراجه
من الحرز عن نصاب بأكل أو غيره
كأوراق لا تتفاء كون المخرج نصابا ولا
بما دون نصابين اشترك اثنان في أخراجه
لان كلامهم مالم يسرق نصابا ويقطع
ثوب رث في جيبه تمام نصاب وان
جهله السارق لانه أخرجه نصابا من حرز
بقصد السرقة والجهل بجيبه لا يؤثر
كالجهل بصفته ونصاب ظنه فلو سا
لا يصاب به لذلك ولا أثر لظنه والرابع أن
يأخذه (من حرز مثله) فلا قطع بسرقة
مالم يسرق حرزا خيرا أي داود لا قطع
فأشئ من الماشية الأفياء اوام المراح
ولان الجنابة تعظم بمخاطرة أخذه من
الحرز فيحكم بالقطع زجرا بخلاف
ما اذا جرأ المالك ومكنه بتضييعه
والا سراز يكون بلحاظ له بكسر اللام
دائم

فينبغي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع كما قاله ع ش على م ر (قوله
أوحصانة موضعه مع لحاظ) يقتضى أنه لا بد من الأمرين دائماً وأبداً وليس كذلك بل على
تفصيل يعلم من المنهج فكان ينبغي أن يقول أوحصانة مع لحاظ في بعض الصور وحاصله
أن المحل أن كان حصينا منفصلا عن العمارة فلا يشترط دوام الملاحظة بل الشرط كون
الملاحظ يقظا ناقويا سواء كان الباب مفتوحاً ومغلقاً أو نائماً مع اغلاق الباب وإن كان المحل
في العمارة فلا يشترط قوة الملاحظ ولا يقظة بل الشرط كون الباب مغلقاً مع وجود هذا
الملاحظ أو قفله مع يقظته زمن أمن نهاراً وأما أن كان الباب مفتوحاً فإن كان الملاحظ متيقظاً
كانت محرزة والأفلا فعلم أنها قد تكفي الحصانة وحدها وقد تكفي الملاحظة وحدها وقد
يجتمعان وقد يشل لا تفراد الحصانة بالراقد على المتاع كما قاله ع ش وبالمقابر المتهمة بالعمارة
فإنها حرز للكفن وبعبارة المنهاج وشرحه الشرط الرابع كونه محرزاً وانما يتحقق الأحراز
بملاحظة للمسروق من قوى مستيقظ أوحصانة موضعه وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم مما يأتي
لأن الشرع أطلق الحرز ولم تضبطه اللغة فرجع فيه إلى العرف وهو مختلف باختلاف الأحوال
والأوقات والأموال وإنما اشترط ذلك لأن غير المحرز ضائع بتقصير مالكه ولا يرد على ذلك الثوب
إذا نام عليه فهو محرز مع اتفائه ما لأن النوم عليه المانع من أخذه غالباً بمنزلة منزلة ملاحظته
وما هو حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم مما يأتي في الاصطبل وقد علم أن
أمانة خلقه فحجوز الجمع لا مانعة جمع فحجوز الخلق اه وقوله منزل منزلة ملاحظته يحوز أيضاً
أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة أى بأن يقال المراد
بالموضع مأخذ المسروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب اه ع ش على م ر (قوله
فعرصة دار) العرصة الحصن والصفة المصطبة وهذا بالنسبة لغير السكان كما في شرح م ر وهذا
كلام مستأنف والغرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المحرز مع قطع
النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها اه (قوله والخانات)
أى وبيوت الخانات وهى الوكايل وبيوتها الحواصل والطبقات التى فيها وقوله والأسواق
أى وبيوت الأسواق وهى الدكاكين ولوفتح داره أو حانوته لبيع متاع قد دخل شخص وسرق
منه فإن دخل بغير إذنه أو به ليسرق قطع أو يشتري فلا ولو أذن في دخول فهو داره لشراء قطع
من دخل سارقاً لا يشتريه وإن لم يأذن قطع كل داخل شرح م ر ومنه الحمام فمن دخله لغسل
وسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والاكثر بالنظر إلى
كثرة الزجة وقلتها اه ع ش على م ر واعلم أنه إذا كان باب الدار مفتوحاً وباب الغرفة
أو القاعة مغلقاً ودخل السارق فأخرج الشيء من داخل الغرفة مثلاً إلى صحن الدار قطع بذلك
وإن لم يأخذه لأنه أخرجه إلى محل الضياع بعد أن كان محرزاً وأما إذا كان باب الغرفة مثلاً
مفتوحاً وكباب الدار وأخرجه السارق من داخل الغرفة إلى صحن البيت فلا قطع وكذا
لو أخذه معه لأن المال غير محرز وأما إذا كان البابان مغلقين أو باب الدار مغلقاً ودون باب
الغرفة فكذلك لا قطع إذا أخرجه من داخل الحرز إلى صحن البيت لأنه لم يخرج من تمام الحرز
فإن أخرجه إلى خارج الحرز قطع كما يعلم من المنهج (قوله المنبئة) أى الحصينة أى للعادة

أوحصانة موضعه مع لحاظ له
والحكم في الحرز العرف فانه لم يحدد
في الشرع ولا اللغة فرجع فيه إلى
العرف كالقبض والأحياء ولا شك أنه
يختلف باختلاف الأحوال
والأوقات ففقد يكون الشيء حرزاً في
وقت دون وقت بحسب صلاح أحوال
الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه
وضبطه الغزالي بما لا يعقد صاحبه
مضيقاً لغيره فعرصة دار وصفتها حرز
خسيس آنية وثياب أمانتهم الخرز
بيوت الدور والخانات والأسواق
المنبئة

المطرقة بذلك ومن ثم لودفن ماله بالصخر لم يقطع سارقاه اه زي (قوله ومخزن) بفتح الزاي
كما قاله الشوبري وهو القياس لانه اسم مكان وجوز غيره الكسر والمراد به المكان الذي يحزن
فيه داخل محل آخر كخزانة وصندوق قتره شيخنا قال حل ومقتضاه ان يوت الدور
والخانات لا تكون حرزا للنقد والحلي وفيه نظر اه (قوله ونوم بنحو صخره) وكذا يقطع بأخذ
عمامة النائم من على رأسه ومداسه من رجله ان عسر قلعهما وكيس دراهم وكان بحيث لو أخذ
منه اتقه حل وكذا خاتمه الذي في اصبعه وكذا سوار المرأة وخنخالها ان عسر اخرجه منها
بحيث يوقظ النائم غالبا أخذ اعماد كروه في الختام في الاصبع شرح م ر ملخصا قال ع ش
وقياس ذلك انه لو كان ثقبيل النوم بحيث لا يتبه بالتهريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه
وماعليه اه (قوله كسجد وشارع) أي ومكان غير مغصوب شرح م ر ومفهومه انه لو نام في
مكان مغصوب لا يكون مامعه محرزا به ويوجه بان المسروق منه متعبد بدخول المكان المذكور
فلا يكون المكان حرزا له (قوله ولو توسده) مالم ينقله السارق عما توسده أو نام عليه
والا فلا قطع لانه أزال الحرز قبل السرقة بخلاف ما لو برته من تحته فانه يقطع والفرق انه
في الاولى أزال الحرز وفي الثانية هتك الحرز وبعبارة زي وفارق قلب السارق فهو ثقب
الجدار بأنه هتك الحرز بازالته من أصله بخلاف فهو الثقب ثم وأما قول الجويني لو وجد جلا
صاحبه فأنم عليه فالقاء من عليه وأخذ الجمل قطع فقد خالفه البغوي فشق لا قطع لانه رفع
الحرز أي أزاله ولم يهتكه ومأقاله البغوي وجبه لما تقر من الفرق بين رفع الحرز أي أزالته من
أصله وهتكه اه ولو أخذ النائم مع الجمل فلا قطع أيضا لانه لم يزل الحرز ولم يهتك ع ش
وفي قل على الجلال فلواتقلب ولو بقلب السارق ومنه رمية عن دابة وهدم سائط دار
واسكاه حتى غاب عقله لان ذلك من زوال الحرز لان هتك اه وان ضم فهو العطار
والبقال الامتعة وربطها بجمل على باب الحانوت أو رنخى عليها شبكة أو خالف لوجين على باب
حانوته فحزنها را وان نام أو غاب وكذا الابل بحارس وما في الجيب والكم محرز بهما وكذا
المربوط بالعمامة أو المشدود بها ولو استخفظ شخصا على ثوبه أو حانوته المنشوح فأجابه ضمن
بأه ماله ولم يقطع بسرقة هو أو على حانوته المغلق لم يضمن بأه ماله ويقطع بسرقة هو ومن هنا
يؤخذ عدم ضمان الخفراء بأه ماله الخوانيت المغلقة اه سم مع تصرف ولو جعل المفتاح يشق
قريب فلا قطع كما قاله حل ومفهومه انه اذا كان يشق بمحل بعيد وقتش عليه السارق وأخذ
يقطع وينبغي أن من حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع المالك محرزا بحجبه مثلا بسرقة زوجته
مثلا وتوصلت به الى السرقة وسرقت فتقطع كافي ع ش على م ر (قوله فيه نقد) ظاهره وان لم
يكن له وقع حل (قوله بنقبه) الباسبية (قوله وان انصب) غاية أي وان لم يأخذه ومثل
النقب قطع الجيب اذا وقع منه قدر النصاب وعليه الاغراض المتقدمة (قوله علم المالك واعادة
الحرز) أي باصلاحه أو غلق من المالك أو نأبه دون غيرها لانه بغير الاصلاح ليس حرزا هذا
ظاهر ان حصل من السارق هتك للحرز أو لم يحصل منه ذلك كأن نسور الجدار وتدل الى
الدار فسرق من غير كسر باب ولا ثقب جدار فيحصل منه ذلك كأن نسور الجدار وتدل الى
حتى يصلحه ع ش على م ر وبعبارة م ر في شرحه فان تخلل بينهما علم المالك اذ هتك للحرز

ومخزن حرز حل ونقد ونحوهما
ونوم بنحو صخره كسجد وشارع على
متاع ولو توسده حرز له ومخلفه في توسده
فما بعد التوسد حرز له والا كان
توسد كسافة نقد أو جواهر فلا يكون
حرز له كما ذكره الماوردي ويقطع
بنصاب انصب من وعاء بنقبه له وان
انصب شيئا فشيئا لانه سرق نصابا من
حرزه وبنصاب أخرجه دفعتين بأن تم
في الثانية لذلك فان تخلل بينهما علم
المالك واعادة الحرز فالثانية سرقة
أخرى فلا قطع فيها ان كان المخرج
فيها دون نصاب والخامس كرون
السارق (لامالك له فيه) أي المسروق
فلا قطع بسرقة ماله الذي يبدعيه

بفتح غلق باب وإصلاح نقب من المالك أو نائبه دون غيره كما اقتضاه كلام الروضة وإن لم يكن
 كالأول حيث وجد الأحرار كما لا يخفى فالأخراج الثاني سرقة أخرى لاستقلال كل حيث
 فلا قطع به كالأول فالأولى أن يقول فالسرقة بعد الأحرار الثاني الخ لأن الأحرار ليس سرقة
 والابن لم يتخلل علم المالك ولا إعادة الحرزاً وتخلل أحدهما فقط سواء اشتبهت الحرزاً أم لا قطع
 في الأصح إبقاء الحرز بالنسبة إلى الآخذ لأن فعل الإنسان يبنى على فعله لكن اعتماد البلقيني
 فيما إذا تخلل أحدهما فقط عدم القطع اهـ بحروفه وقوله إبقاء الحرز اعترض الشهاب
 البرلبي عبارة المنهج الموافقة لهذه بمناصه هذا ليس له معنى فيما إذا تخللت إعادة بعد العلم
 لأنه حرز بالنسبة له ولغيره وأيضاً كيف يقطع والقرض أن المخرج ثانياً دون نصاب في كلامه
 مؤاخذه من وجهين بل من ثلاثة وذلك لأن إطلاقه يوهم تصوراً إعادة المالك من غير علم وهو
 محال اهـ والمؤاخذات الثلاث واردة على المشرح كما لا يخفى نعم يمكن منع محالية الثالث بلواز
 أن يشتمل حرز المالك بحرزه غيره فيصلحه على ظن أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة ودفع قوله
 وأيضاً بأن القطع انما هو بمجموع المخرج ثانياً والمخرج أولاً لأنهم ماسرة واحدة ويمكن دفع
 الأول أيضاً (قوله وإن كان مرهوناً) بمنزلة قوله وإن تعلق به حق للغير (قوله لم يقطع)
 لأنه لما جاز دخوله الحرز لا خدمه صار ما فيه غير محرز بالنسبة له (قوله ولو سرق
 مع ما اشتراه) أي وكان دخوله بآذنه وكان قاصداً للشراء والاقطع (قوله بعد تسليم الثمن)
 وكذا قبله إن كان الثمن مؤجلاً (قوله لا يحصل بالموت) أي بل بالقبول بعده (قوله فإن قيل
 الخ) الإرادة على الصورة الثانية (قوله كسراء) كأن وكل غيره في شرائه فاشتراه الوكيل
 قبل إخراج الموكل له وقوله قبل إخراج طرف المالك (قوله قبل إخراج من الحرز)
 أي وكذا بعده قبل الرفع إلى الحاكم (قوله أو نقص في الحرز عن نصاب بأكل بعضه)
 هذه تقدمت بعينها ويجاب عن الشارح بأنه كان يغلب عليه الاستغراق في بحر الأحادية
 فيقع منه التكرار وغيره لأن قصد كما وقع للسيد السوقي من الأمور التي لا تليق أن تقع من
 غيره (قوله ملك المسروق) أي ملكاً سابقاً على السرقة وإن قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه كما
 اقتضاه إطلاقهم شرح مـ وهذا عده الشيخ أبو حامد من الحيل المحترمة وعدة دعوى الزوجية
 من الحيل المباحة كما في سم وعبرة عـ على مـ ولا بما إذا ادعى ملكه وإن لم يكن
 لائقه وكان ملك المسروق منه ثابتاً بينة أو غيرها وهي من الحيل المحترمة بخلاف دعوى
 الزوجية في الزنا فهي من الحيل المباحة ذكره الشيخ أبو حامد وأصل الفرق بينهما أن دعوى
 الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه بخلاف الزوجية فجوز دعوى
 الزوجية فيه توصلاً إلى إسقاط الحد اهـ بحروفها (قوله دارنة) أي مسقطه وأدعاه المالك
 ليس قيداً حتى لو ادعى أنه ملك سبيده أو ملك بعضه أو أنه أخذ من الحرز بآذنه أو أن الحرز
 مفتوح أو أن المسروق دون النصاب وإن ثبت كذبه كالأول في بامرأة فادعى أنها ساحلته
 كان الأمر كذلك فلا قطع في هذه الصور كلها زي (قوله السارق الظريف) روى أصحاب
 الغريب عن عمر أنه قال إذا كان اللص ظريفاً لم يقطع أي إذا كان بليغاً جيد الكلام يحتاج عن
 نفسه بما يسقط الحد عنه والظرافة في اللسان البلاغة وفي الوجه الحسن وفي القلب الداء

وإن كان مرهوناً أو مؤجراً ولو سرق
 ما اشتراه من يد غيره ولو قبل تسليم
 الثمن أو في زمن الخيار أو سرق ما اتهم به
 قبل قبضه لم يقطع فيه ما ولو سرق
 مع ما اشتراه ما لا آخر بعد تسليم الثمن
 لم يقطع كما في الروضة ولو سرق الموصى له
 به قبل موت الموصى أو بعده وقبل
 القبول قطع في الصورتين أما الأولى
 فلأن القبول لم يقتصر بالوصية وأما
 في الثانية فبناء على أن المالك فيها لا يحصل
 بالموت فإن قيل قد مر أنه لا يقطع بالهبة
 بعد القبول وقبل القبض فهل كان
 هنا كذلك أجيب بأن الموصى له
 مقصر بعدم القبول مع تمكنه منه
 بخلافه في الهبة فإنه قد لا يتمكن من
 القبض وأيضاً القبول وجد ثم لم يوجد
 هنا ولو سرق الموصى به فقير بعد موت
 الموصى والوصية للفقراء لم يقطع
 كسرقة المال المشترك بخلاف
 ما لو سرقه الغني * (تبينه) * لو ملك
 السارق المسروق أو بعضه بآث
 أو غيره كسراء قبل إخراج من الحرز
 أو نقص في الحرز عن نصاب بأكل
 بعضه أو غيره كإحراقه لم يقطع أما
 في الأولى فلأنه ما أخرج إلا ملكه
 وأما في الثانية فلأنه لم يخرج من الحرز
 نصاباً ولو ادعى السارق ملك المسروق
 أو بعضه لم يقطع على النص لاحتمال
 صدقه فصارت شبهة دارنة للقطع ويرى
 عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه
 سماه السارق الظريف أي الفقيه
 ولو سرق اثنان ^{كقوله} نصيبين

وآدعي المسروق احدهما انه له اولهما فكذب (١٧٤) الا تخولم يقطع المذعي للمامر وقطع الاخر في الاصح لانه اقرب سرقة نصاب

لا شبهة له فيه وان سرق من حرز شريكه
مالا مشتركا بينهما فلا قطع به وان قل
نصيبه لانه في كل جزء حشاشا ناعا
وذلك شبهة فاشبهه من وطئ الجارية
المشتركة (و) السادس كون السارق
(لا شبهة له في مال المسروق منه)
لحديث ادرؤا الحدود عن المسلمين
ما استطعتم صحيح الحاكم اسناده سواء
في ذلك شبهة الملك كن سرق مشتركا
بينه وبين غيره كما مر أو شبهة الناعل
كن أخذا لعله على صورة السرقة بظن
أنه ملكه أو ملك أصله أو فرعه أو شبهة
المحل كسرقة الابن مال أحد أصوله
أو أحد الأصول مال فرعه وان سئل
لما بينهما من الاتحاد وان اختلف
دينهما كما يجشمه بعض المتأخرين
ولان مال كل منهما مرصدا لخاصة
الاخر ومنها أن لا تقطع به بسرقة
ذلك المال بخلاف سائر الأقارب
وسواء أكان السارق منهما محتررا
أم رقيقا كما صرح به الزركشي تنقها
مؤيد اله بما ذكره من أنه لو وطئ
الرقيق أمة فرعه لم يحدل لشبهته ولا قطع
أيضا بسرقة رقيق مال سيده بالاجماع
كما حكاه ابن المذوق وشبهه استحقاق
النفقة ويده كيد سيده والمبعض
كالقن وكذا المكاتب لانه قد يعجز
فيصير كما كان * (قاعدة) * من لا يقطع
بمال لا يقطع به رقيقه فكما لا يقطع
الأصل بسرقة مال الفرع وبالعكس
لا يقطع رقيق أحدهما بسرقة مال الاخر
ولا يقطع السيد بسرقة مال مكاتبه
لما مر ولا مال ملكه المبعض ببعضه الحر
كما جزم به الماردي لان ما ملكه بالحرية
في الحقيقة ليجوز بدنه نصا وشبهته (فروع) * لا سرق طعاما من القبط

في السرقة
التي هي سرقة
الحرز
التي هي سرقة
الحرز
التي هي سرقة
الحرز

اهدميري (قوله انه له) بدل من قوله المسروق (قوله فكذب الاخر) وقال بل سرقناه
بخلاف ما لو صدقه أو سكت أو قال لا أدري فلا يقطع أيضا لقيام شبهة (قوله للمامر) أي
لاحتمال صدقه (قوله مالا مشتركا) خرج مال السارق غير المشترك لئلا يقطع ان دخل الحرز
بقصد سرقة فقط لا متاع دخوله حينئذ وعبرة قل هو أي التعاسيل يقتضي قطعه
بمال شريكه غير المشترك وهو كذلك ان سرق من حرز ليس فيه مال مشترك بينهما أو فيه ودخل
بقصد سرقة مال شريكه والا فلا وفيه نظر (قوله سواء في ذلك شبهة الملك) ذكر أن الشبهة
ثلاثة شبهة الناعل وشبهة المحل وشبهة الملك وهل أي هنا شبهة الطريق انظر اه مد (قوله
على صورة السرقة) أي من حيث انه أخذ للشيء خفية من حرز مثله (قوله أو ملك أصله
أو فرعه) وفي الحديث الحسن أنت ومالك لايك اه دهميري (قوله لما بينهما) علة لم حذف
أي فلا يقطع لما بينهما الخ (قوله ومنها) أي من حاجة الاخر الخ في كون هذا
من الحاجة نظر الآن تبين من تعليلية أي ومن أجلها عدم قطع به بسرقة الخ وعبرة مد
ومنها أي ومن حاجة الاخر أن لا يقطع به بسرقة ذلك المال أي مال كل منهما محقق لو سرق
الاخر مال أخيه مثلا فادعي أنه مال أي لا يقطع وان كذبه الاب كان قل له ليس هذا مال
بل مال أخيك اه (قوله منهما) أي الأصل أو التفرع (قوله فروع) هي أربعة أوها
يتفرع على الشرط السادس وهو أن لا يكون للسارق شبهة في المسروق كمال أبيه أو ابنته فذكر
من الشبهة مال السارق طعاما من قبط وهو لا يتقدر على ثمنه فلا يتعاضد شبهة وجوب حفظ نفسه
عليه وثانها يتفرع على الشرط الرابع وهو الاخذ من حرز مثله فذكر أن شمله ان لم يؤذن له
في دخول الحرز فان أذن له فلا قطع لكونه صار غير حرز عنه وثانها يتفرع على عموم أخذ
ما يساوي نصابا من حرز مثله فذكر أنه يشمل الخسيس من حطب وحشيش وان يسرأ أخذ
مثلهما بسبب مولته من أرض مباحة كصحراء ورابعها متفرع على ما تقدم أي نصاب قوله أن يسرق
ما قيمته نصاب وقت الإخراج فذكر أن عموم الأدلة تدل على قبول ذلك لما هو معرض للتلغ
كلاطعمة والنواكح ونحوهما مد * (فروع) * اذا تبش قبر فان كان القبر في بيت محرز قطع
بسرقة الكفن منه وكذا يقطع اذا كان القبر بقبيرة بطرف العمارة على الاصح ومنه تربة
الازليكية وتربة الرمييلة فيقطع السارق منهما وان اتسعت أطرافها وينبغي أن يحمل ذلك
مالم تنفع السرقة في وقت يعد شعور الناس فيه بالسارق والافلا قطع حينئذ اه ع ش على مد
وان كان بمنية فلا قطع على الاصح قال في الروضة وعزاد الامام الى جماعة الاصحاب ولو وضع
في القبر شيء سوى الكفن قال في الروضة قال الامام ان كان القبر في بيت تعلق النطق بسرقة
وان كان في المقابر فوجهان أحدهما عبه قطع الجمهور لا قطع به للعادة بخلاف الكفن
لان الشرع قطع فيه النبش وجعله محرزا لضرورة الكفن والدفن اه قال الزياي ولا أثر
لاخراج الكفن الشرعي من الممد الى قضا القبر لانه لم يخرج من تمام الحرز وبحث بعضهم
اشتراط كون كل من القبر والميت محترما ليخرج قبر في أرض مغصوبة وميت حربي ولو سرق ثوبا
من حجام وهناك حارس قطع بشروط الاول استهناظ الحارس الثاني دخول السارق
بقصد السرقة فان دخل على العادة وسرق لم يقطع الثالث أن يخرج السارق الثياب من الحجام

قوله مد
الذي هو
الاصح

كما في الروضة عن فتاوى الغزالي اه سم وهو أي الكفن كالعارية للميت لأن نقل المالك اليه
غير ممكن فهو ملك لمن كفنه من وارث أو أجنبي فيخاصهم مكذنه سارقه فان كفن من التركة
خاصه الورثة واقتسموه أو من مال أجنبي أو سيد أو بيت المال خاصه المالك في الأولين
والامام في الثالثة ومتى ضاع قبل قبلة التركة وجب ابداله منها فان قسمت أو لم تكن
فعلى المسلمين اه زى (قوله ولم يقدر عليه) أي على ثمنه (قوله بسرقة حطب الخ) أي
بعد حيازته مما أوكنا في صحراء محروقة بحارس وكذا الشمار على الاشجار ان كان لها حارس
واتمانفس الاشجار فان كانت في البيوت كانت محروقة والا فلا بد من حارس (قوله لذلك)
أي لعموم الادلة (قوله وبماء وتراب) وقيل لا يقطع بسرقة ماء من حرز مثله وعليه الغرم لقوله
عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلا قال في القواعد ويحرم
على الشخص أن يأخذ متاع الغير على وجه المزاح لأن فيه ترويع القلب به اه سم وحل وتردد
الزر كشي في سرقة مصنف موقوف للقراءة فيه في المسجد والاوجه عدم القطع ولو غير قارئ
لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارئ فيه كقناديل الاسراج اه شرح ابن حجر وقناديل جمع
قنديل وهو بكسر القاف معروف ووزنه فعليل لا فتعيل وفتح القاف لمن مشهور اه شوبري
(قوله لما مر) أي لعموم الادلة (قوله نعم لو كان المكره الخ) عبارة البرماوى نعم يقطع ان أكره
أجمعيا يعتقد الطاعة وكذا لو نهب الحرز ثم أمر صبيًا غير ميمر أو نحوه بالخراج منه فأخرج
فانه يقطع الأمر أيضا فان أمر ميمر أو قردا به فلا قطع لانه ليس آله ولا للحيوان اختيارا
فان قلت لو علم القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه يضمن فهلا وجب عليه الحد هنا قلت
أجيب بأن الحد انما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف القتل ثم ان القرد مثال فيقاس عليه
كل حيوان معلم ولو عزم على عفريت فأخرج نصابا من حرزه هل يقطع أولا الظاهر الثاني
كما لو أكره بالغًا ميمرا على الاخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه ثم رأيت للدميري في حياة
الحيوان الكبرى ما نصه لو علم قرده النزول الى الدار واخراج المتاع منها ثم نهب وأرسل القرد
فأخرج المتاع ينبغي أن لا يقطع لان الحيوان اختيارا ونقل البغوى أن المرأة لو مكنت
من نفسها قردا فوطئها فعليه ما على واطئ البهيمة فتعزى في الاصح وتحد في قول وتقتل في قول
(قوله ويقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى) صورته أربع والأظهر قطع أحد الزوجين
بالآخر أي بسرقة ماله المحرز عنه لعموم الادلة وشبهة استحقاقها النفقة والكسوة
في ماله لا أثر لها لانهم مقدرة محدودة وبه فارقت المبعوض والقن وأيضا فالغرض أنهما ليس لهما
عنده شيء منهما فان فرض أن لهما شيئا من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم يقطع
كدائن سرق مال مدنيته بقصد ذلك وان لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم ولو ادعى
بحود مدنيته أو مما طلبه صدق كما يحتمل الاذرى لاحتمال صدقه اه شرح ممر وقوله المحرز
عنه أي بان يكون في بيت آخر غير الذي هم فيه أموالا لو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال
في صندوق يقفل مثلا وأخذ به المال الذي هو فيه من هذا البيت أي فلا قطع بذلك لانه غير
محرز بالنسبة له بخلاف ما اذا فتح الصندوق وأخذ منه نصابا فقطع وان كان في بيت واحد
لان الصندوق حرز لما فيه فعمل كونه لا يقطع بالصندوق اذا كان في بيت واحد اذا أخذ

بأنه لو علم القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه يضمن فهلا وجب عليه الحد هنا قلت أجيب بأن الحد انما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف القتل ثم ان القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان معلم ولو عزم على عفريت فأخرج نصابا من حرزه هل يقطع أولا الظاهر الثاني كما لو أكره بالغًا ميمرا على الاخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه ثم رأيت للدميري في حياة الحيوان الكبرى ما نصه لو علم قرده النزول الى الدار واخراج المتاع منها ثم نهب وأرسل القرد فأخرج المتاع ينبغي أن لا يقطع لان الحيوان اختيارا ونقل البغوى أن المرأة لو مكنت من نفسها قردا فوطئها فعليه ما على واطئ البهيمة فتعزى في الاصح وتحد في قول وتقتل في قول (قوله ويقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى) صورته أربع والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر أي بسرقة ماله المحرز عنه لعموم الادلة وشبهة استحقاقها النفقة والكسوة في ماله لا أثر لها لانهم مقدرة محدودة وبه فارقت المبعوض والقن وأيضا فالغرض أنهما ليس لهما عنده شيء منهما فان فرض أن لهما شيئا من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم يقطع كدائن سرق مال مدنيته بقصد ذلك وان لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم ولو ادعى بحود مدنيته أو مما طلبه صدق كما يحتمل الاذرى لاحتمال صدقه اه شرح ممر وقوله المحرز عنه أي بان يكون في بيت آخر غير الذي هم فيه أموالا لو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق يقفل مثلا وأخذ به المال الذي هو فيه من هذا البيت أي فلا قطع بذلك لانه غير محرز بالنسبة له بخلاف ما اذا فتح الصندوق وأخذ منه نصابا فقطع وان كان في بيت واحد لان الصندوق حرز لما فيه فعمل كونه لا يقطع بالصندوق اذا كان في بيت واحد اذا أخذ

ولم يقدر عليه لم يقطع وكذا من آذنه
في الدخول إلى داراً وحانوت لشراء
أو غيره فسرق كما ربحه ابن المقرئ
يقطع بسرقة خطب وحشيش ونحوهما
كصيد السموم الأدلة ولا أثر لكونها
مباحة الأصل ويقطع بسرقة معرض
للتلف كهريسة وقواكه ويقول لذلك
وبعاء وتراب ومصحف وكتب علم شرعي
وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح لما مر
وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح لما مر
فان لم يكن نافعاً مباحاً قوم الورق
والجلد فان بلغانساناً قطع والافلا
والسابع كونه محتاراً فلا يقطع المكروه
بفتح الراء على السرقة لرفع القلم عنه
كالصبي والمجنون ولا يقطع المكروه
كسرها أيضاً نعم لو كان المكروه بالفتح
غير مميز لجهة أو غيرها قطع المكروه
والثامن كونه ملترماً لا أحكام فلا يقطع
حربى لعدم الترامه ويقطع مسلم وذمي
بمال مسلم وذمي أما قطع المسلم بماله
المسلم فبالاجاخ

وأما قطعه بمال الذي فعل المشهور لانه معصوم بذمة ولا يقطع مسلم ولا ذى بمال معاهد ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن بسرقته مال ذى أو مسلم لانه لم يلتزم الاحكام (١٧٦) فأشبهه الحرى والتاسع كونه محتوما فلما أخرج مسلم أودى خيرا ولو محترمة

وخزيرا وكلبا ولو مقتنى وجلد ميت
بلا دية فلا قطع لأن ما ذكر ليس بمال
أما المدبوغ فدية قطع به حتى لو دبحه
السارق في الحرز ثم أخرجه وهو
يساوى نصاب سرقة فانه يقطع به اذا قلنا
بأنه للمغصوب منه اذا دبحه الغاصب
وهو الأصح ومثله كما قال البلقينى
اذا صار الخمر خلا بعد وضع السارق يده
عليه وقبل إخراجها من الحرز فان بلغ
أثناء الخمر نصابا قطع به لانه سرق نصابا
من حرز لا شبهة له فيه كما اذا سرق أمانة
فيه بول فانه يقطع باتفاق كما قاله
المأوردى وغيره هذا اذا قصد إخراج
ذلك السرقة أما اذا قصد تغييرها
بدخوله أو بإخراجها فلا قطع وسواء
أخرجها في الاولى أو دخل في الثانية
بقصد السرقة أم لا كما هو قضية كلام
الروضة فيهما وكلام أصله في الثانية
ولا قطع في أخذ ما سلب الشرع على
كسره كزمار وصنم وصليب وطنبور
لأن التوصل الى إزالة المعصية مندوب
إليه فصار شبهة كإزالة الخمر فان بلغ
مكسره نصابا قطع لانه سرق نصابا
من حرزه هذا اذا لم يقصد التغيير كما
في الروضة فان قصد إخراجها يسر تغيير
فلا قطع ولا فرق بين أن يكون لمسلم
أو ذى أو يقطع بسرقته ما لا يحل الانتفاع
به من الكتب اذا كان الجلد
والقرطاس يبلغ نصابا وبسرقة أمانة
النقد لأن استعماله يباح عند الضرورة
الا ان أخرجه من الحرز ليس شهره
بالكسر ولو كسر أمانة الخمر والطنبور
ونحوه أو أمانة النقد في الحرز ثم أخرجه
قطع ان بلغ نصابا كحكم الصحيح
والعاشر كون الملك في النصاب تاما قويا

الصندوق بالذى فيه من غير فتح (قوله فأشبهه) أى كل من المعاهد والمؤمن اه (قوله
كونه محتوما) أى ما لا يحترم كما يدل عليه قوله الا فى ولو محترمة الخ قال بعضهم والصواب
اسقاط هذا الشرط اذ هو خارج بما تقدم في قول المتن نصابا اذ هو لا يكون الا مالا (قوله
فلما أخرج) لم يقل سرق لأن أخذ ما ذكر لا يسمى سرقة لأنها أخذ المال الخ وهذا لا يسمى مالا
(قوله وجلد ميت) الذى بخطه ميتة (قوله فان بلغ أمانة الخمر) مقابل لمخدوف أى هذا
ان لم يبلغ أمانة الخمر نصابا (قوله هذا) أى كونه يقطع بأمانة الخمر (قوله أما اذا قصد تغييرها)
أى بالاراقة وقوله بدخوله أى للحرز (قوله فى الاولى) هى قوله اذا قصد تغييرها بدخوله
والثانية هى قوله أو بإخراجها وقوله وسواء راجع لكل منهما وقوله بقصد السرقة أم لا
متعلق بإخراجها وبقوله أو دخل على وجه التنازع (قوله وطنبور) هو بالضم فارسية
معرب والطنبور بالكسر لغة فيه اه مختار (قوله فان بلغ مكسره) المراد بكسره
خشبه وأجزاؤه من الجبال على فرض لو فصلت وأزيلت صورته أو ليس المراد الكسر الحقيقي
(قوله هذا) أى محل كونه يقطع بكسره ان بلغ نصابا (قوله ما لا يحل) ليس هذا مكررا
مع ما تقدم بل هو أعم لأن ما تقدم خاص بالشعر المحترم وما هنا أعم من الشعر وغيره (قوله
والقرطاس) أى الورق وما حصل الفرق بين تقويم المباح والمحرم أن المباح يقوم بهيته
مكتوبا مع الجلد والمحترم يقوم الورق بفرض كونه أبيض من غير كتابة (قوله يبلغ نصابا)
هذا قد تقدم فهو مكرر (قوله ليس شهره بالكسر) أى ليس شهره بين الناس وقال مد
أى لينظر اليه في إزالة المنكر (قوله ولو كسر أمانة الخمر) مقابل لمخدوف أى ما تقدم
اذا سرقها صحيحة فان كسرها قبل إخراجها ثم أخرجهافه ذلك أى ان بلغ نصابا قطع
والا فلا كحكم الصحيح ومحل القطع فى الجميع ما لم يقصد إزالة المعصية سواء قبل الدخول
أو وقت الإخراج والا فلا قطع (قوله والطنبور ونحوه) أى كالزمار والصنم والصليب
كحكم الصحيح أى كحكم الأمانة الصحيح اذا سرقه لا بقصد التغيير كما مر (قوله أو أمانة النقد)
وتعتبر قيمته بهيته وصورته والفرق بينهما وبين آلات الملاهي أن هذا محرم لعارض دون ذلك
ولهذا الاتباع الا للضرورة (قوله والعاشر الخ) قال بعضهم الاولى حذف هذا الشرط
وما أخرجه به يخرج بالشرط السادس وهو عدم الشبهة وأينما عني كون الملك تاما قويا
وما عني كون الملك غير تام وغير قوى فى المسائل التى أخرجهها الا أن يقال المراد بالملك التام
القوى أن يكون ماله كونه مائنا سواء كان واحدا أو متعددا والمراد بكون الملك فيما أخرجه غير تام
الخ أن الحق لجميع المسلمين لا يختص به واحد دون آخر والتعبير بالملك فيه نوع مساهمة لانه
لاملك وانما هو استحقاق انتفاع (قوله تاما قويا) يقتضى أن المسلمين يملكون حصر المسجد
ونحوها ملكا ضيقا وليس كذلك اذا ثبت لهم الاختصاص لا الملك فى هذا الكلام نظروا وقد
يقال قوله تاما قويا أى بأن يختص به معين أخذ ما بعده (قوله فلا يقطع مسلم) يتأمل تقريره
على كون الملك تاما قويا فقد يقال ما معنى كون الملك فى هذا غير تام وغير قوى الا أن يقال
ما للمسلمين فيه حق مما هو مملوك فملكه غير تام وغير قوى فالمراد بالقوى أن يختص به معين اه
مد وعلى كل فقيه تساهل وقد أخرجه شيخ الاملا م بشرط عدم الشبهة للسارق وما ذكر فيه له

بسرقة حصر المسجد المدة اللازمة لعمله
ولا سائر ما يفرش فيه ولا تضاديل
تسرج فيه لأن ذلك لمصلحة المسلمين
فله فيه حق كمال بيت المال وخروج
بالمدة حصر الزينة فيقطع فيها كماله
ابن المقرئ وبالمسلم الذي فيقطع
أعدم الشبهة وينبغي أن يكون بلاط
المسجد كحصره المدة اللازمة لعمله
ويقطع المسلم بسرقته باب المسجد
وجذعه وقازيره وسواريه وسقوفه
وقناديل زينة فيه لأن الباب للتحصين
والجذع ونحوه للعمارة ولعدم الشبهة
في القناديل ويلحق به ستر الكعبة
أن خيط عليها لأنه حائذ محرز وينبغي
أن يكون ستر المنبر كذلك أن خيط عليه
ولومرقة المسلم من مال بيت المال شيئا
نظر أن أفرز لطائفة كذوى القربى
والمساكين وكان منهم أو أصله أو فرعه
فلا قطع وإن أفرز لطائفة ليس هو منهم
ولا أصله ولا فرعه قطع إذا شبه له
في ذلك وإن لم يفرز لطائفة فن كان له
حق في المبروق كمال المصالح سواء
أكان فقيرا أم غنيا وكصدقة وهو فقير
أو غارم لذات البين أو عازلة لا يقطع
في المسئلة أمافي الأولى فلائله حقا
وإن كان غنيا كما مر لأن ذلك قد
يصرف في عمارة المساجد والرباطات
والقناطر فيتنفع به الغنى والفقير من
المساكين لأن ذلك محتسب بهم خلاف
الذي يقطع بذلك ولا نظر إلى أنفق
الامام عليه عند الحاجة لأنه إنما ينفق
عليه لأمر رورة وبشرط الضمان كما ينفق
على المظتر بشرط الضمان راسفاعة
بالقناطر والرباطات بالبيعة من حيث
أنه قاطن بدار الإسلام لا لاخذ دأسه
بحق فيها

شبهة (قوله حصر المسجد) أي إذا كان عاملا أما إذا كان خاصا بجماعة فالوقوف عليهم
يفصل فيهم التفصيل الذي في الشارح وأما غيرهم فيقطع مطلقا م (قوله ولا سائر
ما يفرش فيه) كالساعات والسجادات ولو في بعض الأيام كالجمع والاعياد وقوله المدة
للزينة انظر ما المراد بالمدة للزينة فإن الحصر إذا فرشت ولو يوم العيد فهي مدة للاستعمال
فالمسل المراد بها حصر أو سجادات تعلق على الشيطان في بعض الأيام للزينة لأنه للاستعمال
حينئذ اه ومثل الحصر المنبر والحدكة وكسرى الواعظ وإن لم يكن السارق خطيبا ولا واعظا
ولامؤذنا ولا يقطع بسرقته بكرة ثم سبلة على المعتمد كافي حل على التمسح وينبغي أن يقطع بذلك
أبواب الاخلية لأنها تتخذ للستر بها عن أعين الناس ع ش على م (قوله كمال بيت المال)
ظاهره وإن زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كافي المال المشترك اه سم (قوله حصر
الزينة) وهي التي تفرش في الأعياد ونحوها كالجمع شيئا خلافا لمن خصها التي تبسط على
الشيطان (قوله وبالمسلم الذي) وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها بأن اختص بطائفة ليس
هو منهم كما هو قضية التعايل زى ومثله في شرح م قال ع ش عليه وأيس منه أروقة
الجامع الأثر فإن الاختصاص بمن فيها عارض إذا أصل المسجد انما وقت للصلاة والمجاورة به
من أصلها طائفة (قوله فيقطع) وأما سرقته من كائسهم فينبغي أن يجري فيه تفصيل المسلم
في سرقته من المسجد ع ش على م (قوله بلاط المسجد) ورخامه الذي في أرضه أما ما في
جداره فيقطع به والكلام في غير البواب أما هو فلا يقطع أصلا لأنه غير محرز عليه ومثله المجاورون
فيه (قوله باب المسجد) ويلحق به ستر الكعبة فيقطع سارقه على المذهب أن خيط عليها لأنه
حينئذ محرز وينبغي أن يكون ستر المنبر كذلك أن خيط عليه وكذا يقال مثل ذلك في ستر الألياء
اه شرح م روع ش وسيد كره الشارح (قوله وجذعه) أي ما به مر عليه بأن يجعل
السقف عليه وكذا السقوف فيقطع به لأنه انما يقصد بوضعها صياسته لا انتفاع الناس فلو جعل
فيه نحو حقيقه بقصد وطاية الناس من نحو البرد فلا قطع ومن ذلك ما ينطلى به نحو حقة في سقفه
للدفع نحو البرد الحاصل منها على الناس اه م ر شوبري (قوله وقازيره) هو ما يعمل في أسفل
الجدار من خشب ونحوه اه شيئا قال في المصباح أزدت الحائط تآزير اجعلت له من أسفل
كالأزار (قوله وسواريه) أي عواميده وقناديل زينة بالاضافة والحاصل أن كل ما كان
لنصنين المسجد وحفظه كأبوابه وسقفه وما كان للزينة يقطع بسرقته وما يتنفع به لا قطع
بسرقته ومثل قناديل الزينة ما هي معلقة به من نحو سلسله حل (قوله وينبغي أن يكون
ستر المنبر) وكذا حجاب الامام المختصة به اه خض (قوله وإن لم يفرز لطائفة) لعل أراد
لطائفة معينة والأفهم مفرز متميز عن غيره من أموال بيت المال (قوله كمال المصالح هذه هي
المسئلة الأولى (قوله وكصدقة) أي واجبة وهي الزكاة بدليل قوله أو غارم لذات البين
أو عازل لأن حقهم في الزكاة لا في صدقة التطوع وهذه هي المسئلة الثانية (قوله يقطع بذلك)
أي بما يتعلق بالمسجد وما يتعلق ببيت المال (قوله وبشرط الضمان) أي لأنه إذا ايسر رجوع
عليه بما دفعه اه م د (قوله بالتبعية) أي فلا نظر إليه في رفع الحد وهل يثكل بما في
في المبروق مالا موقوفا على الوجوه عامية حيث لا يقطع ولو كان السارق ذميا لا تبعية

وأما في الثانية فلاستحقاقه بخلاف
الغنى فإنه يتطوع لعدم استحقاقه
الأذا كان غازيا أو غارما الذات البين
فلا يقطع لما مر فان لم يكن له
في بيت المال حق قطع لا تنفاه التبعية
(فرع) لو سرق شخص المحصف
الموقوف على القراءة لم يقطع اذا كان
قارئا لأن له فيه حقا وكذا ان كان غير
قارئ لأنه ربما تعلم منه قال الزركشي
أو يدفعه الى من يقرأ فيه لاستماع
الحاضرين ويقطع بموقوف على غيره
لأنه مال محرز ولو سرق ما لا موقوفا
على الجهات العامة أو على وجوه الخير
لم يقطع وان كان السارق ذميا لأنه تبع
للمسلمين *(تنبيه)* قد تقدم أن
المصنف ترك الركن الثالث وهو
السرقه وهي أخذ المال خفية كما مر
وحينئذ لا يقطع محتلس وهو من يتقدم
الهرب من غير غلبة مع معاينة المالك
ولا منتهب وهو من يأخذ عيانا معتدا
على القوة والغلبة ولا منكرو دعيه
وعاربه الحديث ليس على المحتلس
والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي
وفرق من حيث المعنى بينهم وبين
السارق بأن السارق يأخذ المال
خفية ولا يتأني منعه فشرع القطع
فجراله وهو لا يتصدونه عيانا فيمكن
منعهم بالسلطان وغيره كما قاله
الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على
الاعليب والأفالجاحد لا يقصد الأخذ
عند مجرده عيانا فلا يمكن منعه
بسلطان ولا غيره وفروع الباب كثيرة
ومحل ذكرها المبسوطات وفيما ذكرناه
كفاية لقارئ هذا الكتاب (وتقطع
يده) أي السارق

أولا ويترك بقوة التبعية ثم باعتبار وقفه على نفس الجهة التي بها انتفاع التابع والمتبوع
بخلاف ما هنا فإنه لم يختص بتلك الجهة بل لما كان قد يصرف فيما ينتفع به المسلمون كان شبهة
لهم بخلاف غيرهم لضعف الشبهة بعدم تعيينه في الصرف لما به الانتفاع اه وأقر بعضهم الفرق
وحاصله أن التبعية في مال المصالح ضعيفة والتبعية في الموقوف على الجهات العامة قوية لتعيين
هذه الجهة الانتفاع بخلاف مال المصالح اه مد (قوله وأما في الثانية) وهي الصدقة أي الزكاة
(قوله فلا يقطع لما مر) أي لاستحقاقه (قوله فان لم يكن له في بيت المال حق) كان
الأولى حذفه لأنه ان كان متعلقا بمال المصالح فالغنى وانما يتركه فيه حق فلم يبق غيرهما حتى
يخرجه بذلك وان أخرجه الذي فذكره الشارح سابقا وان كان متعلقا بمسئلة الصدقة
فان كان المراد به الغنى فقد أخرجه قبل ذلك فتعين عدم ذكره حينئذ ولا يصح أن يراد به الذي
لأن الشارح أخرجه أيضا وقوله فان لم يكن له في بيت المال أي وكان الأخذ من غير مال
المصالح اه شيخنا (قوله ويتطوع بموقوف على غيره) أي ممن ليس نحو أصله وفرعه
ولا مشارك له في صفة من صفاته المعبرة في الوقف اذ لا شبهة له فيه حينئذ اه م ر (قوله
موقوفا على الجهات العامة) كطاسة السيل (قوله أو على وجوه الخير) كركب موقوف
على من يركبها (قوله لأنه تبع للمسلمين) لا يتأني ما تقدم في سرقة بيت المال حيث يقطع به
الذي ولا نظر للصرف منه في المصالح العامة التي ينتفع بها العامة فلهذا المصالح فيقويت فيه
الشبهة بخلاف ذلك كما تقدم اه مد (قوله محتلس) أي محتطف حل (قوله وهو من
يأخذ عيانا) وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به يرد
بأن القاطع شروطا يتميز بها فلم يشمله الاطلاق شرح م ر (قوله ولا منكرو دعيه الخ) خلافا
لامام أحمد في القطع بالعارية اه برماوى (قوله وتقطع يده الخ) لما فرغ من الشروط
الموجبة للقطع والشبهة المسقطه له شرع في الحكم المترقب على السرقة وهو القطع فقال وتقطع
يده الخ أي بعد طلب المالك المال وثبوت السرقة بشروطها والا فلا قطع في الحال لاحتمال
أن يعفو عن المالك فيسقط القطع أو يقر المالك بأن المال للسارق فيسقط أيضا وان كذبه السارق
والقاطع الامام أو السيدان كان المقطوع عبدا فان كان حرا فالامام فقط أو نائبه ولا يجوز
الأذن لعدو الجاني لئلا يعذبه ولا لكافر في مسلم ويجوز الامام أن يستوفي من نفسه في قتل وقطع
ولو في سرقة لافي جلد ونحوه لا تهام عدم ايلام نفسه ولا يأنم بقتله نفسه كما في قل على
الجلال وبه يلغزو يقال لنا حصص قتل نفسه ولا اثم عليه فافهم فان كان المالك صديقا أو مجنونا
انتظر كمالهما لانهما ربما أيا حاله ذلك بعد فسقط القطع اه اج وعبارة المنهيج ولا قطع الا بطلب
من مالك فلما أقر بسرقة لغائب أو وصي أو مجنون أو لفسيد فيه فم يظهر لم يقطع حالا لاحتمال
أن يقر أنه كان له أو أقر بزنا بأمته أي الغائب حدثا حالا لأن حسد الزنا لا يشوقف على الطلب اه
وقوله الا بطلب للمال وظاهر كلامه أن ذلك بعد ثبوت سرقة وهو مشكل مع قولهم
يقطع ولو أبرأ المالك من المال المسروق أو وهبه له والمفهوم من كلامه أنه طلبه للمال ثبت
سرقة واذ ثبت سرقة لا يسقط القطع وان فرض أنه أبرأه من المال بعد ثبوت سرقة وعلى هذا
لا اشكال حل أي فالمدار على ثبوت السرقة والمال وان أبرأ منه لم يرد شيخنا وليس المدلول

خصوص الايفاء ~~نكاحها~~ سم قال الناصري ولوقطع الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه
وان سرى الى النفس اه م رشوبري * (قرع) * يسر صاحب المال العفو عن السارق
قبل رفع الامر للحاكم وبعد يتنوع عليه وعلى الحاكم وفي الديمري أن معاوية عفا عن سارق
حين أنشدته آتته

يعني يا أمير المؤمنين أعيد هذا * بقولك أن تأتي نكاحا يشينها
فلا خير في الدنيا وكلا خبيثة * اذا ما شئنا فارقنا يمينها

فعفا عنها وهذا مذهب صحابي فلا يرد اه رجاني (قوله اليميني) ولو שלא حيث أمن نزف الدم
والا فرجله اليسرى وهذا حيث كان الشلل متقدما على السرقة أما لو سرق فسلت يمينه
ولم يؤمن من نزف الدم أو سقطت باقة أو بغيره فاقطع القطع سم وعبرة البرماوى قوله
اليميني أى ان اتفردت ولو معيبة أو ناقصة أو שלא ان أمن نزف الدم أو زائدة الاصابع
أو فاقدها خلقة أو عرضا فان تعددت كفى الاصل منها ان عرف أو واحدة ان اشبهه وعلى هذا
لو سرق ثانيا قطعت الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف فان سرق ثانيا قطعت رجله
اليسرى وقيل يقال لا ترد لان كلامه مبنى على الخلق المعتادة ^{كان مطلقا بغير رجل} والحكمة في البداهة باليمين
أن البطش بها أقوى ولان الغالب كون السرقة بها فكان قطعها أزدع وحكمة التعلق بالرجل
أيضا أنه في السرقة يأخذ بيده ويمشى برجله سم على المنهج (قوله فاقطعوا أيديهما) دليل
لقوله وتقطع وقوله وقرئ شاذ دليل لقوله اليميني ولو أخرج السارق للجلاد يساره فقطعها فان
قال المخرج ظننتها اليميني أو أنها تجزى أجزائه والافلا لان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه
طريقة يومية الى ترجيحها كلام الروضة وصحها الرافي في آخر باب استيفاء القصاص
والمصنف في صححه وصححه الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يستل الجلاد فان
قال ظننتها اليميني أو أنها تجزى عنها وحلف لزمته الدية وأجزأته أو علمتها اليسار وأنها لا تجزى
لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بذلها عن اليمين أو باحتمال تجزئها وجرم بها ابن المقرئ اه م
وعبرة المنهج وشرحه ولوقال مسحق قود البعاني الحز العاقل أخرجها فأخرج يسار سواء
أكان عالما بها أو بعدم اجرائها أم لا وقصد باحتمال قطعها المستحق فهدرة أى لا قود فيها ولا دية
وان لم يانظ بالاذن في القطع سواء علم القاطع أنها اليسار أم لا ويعز في العلم أو قصد جعلها
عنها أى من اليمين ظاننا اجراءها عنها أو أخرجهادها وظننا اليمين أو ظن القاطع الاجزاء عدية
تجب لها أى اليسار لانه لم يبدلها محجنا فلا قودا لها لئلا يط مخرجها بجهلها معوضا في الاولى
وللهشة القرية في مثله ذلك في الثانية بقسميها ويبقى قود اليمين في المسائل الثلاث لانه
لم يستوفه ولا عني عنه لكنه يؤخر حتى تبدل يساره الا في ظن القاطع الاجزاء عنها فلا قود لها
بل تجب لها دية فان قال القاطع وقد دهش المخرج ظننت أنه أبا حها وجب القود في اليسار وكذا
لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزى عن اليمين أو دهشت اه وقوله للبعاني الحز العاقل أما
القتن فقصدته الاباحة لا يهدر يساره لان الحق له يده لكن الاوجه أنه يسقط قودها اذا كان
القاطع قننا وأما المجنون فلا عبرة باخراجه ثم ان علم المقتص قطع والالزمت الدية كما في زى
وبرماوى وقوله سواء كان عالما بجهل صور أربع وهى كونه عالما بأنها اليسار وأنها لا تجزى

(اليميني) قال تعالى فاقطعوا أيديهما
وقرئ شاذ فاقطعوا أيديهما والقراءة
الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها
وحديثه في القطع

أولاً من الأجزاء أو جهل الحال أو لم يعلم بالحكم بالكلية فهذه هي الأربع وعلى كل أتم أن يلاحظ
أولاً هاتان صورتان تضربان في الأربع بمثابة فهذه أحوال المخرج وأما القاطع فله أحوال
أيضا وهي علمه بأن السار وأن لا تجزئ أو جهل الحال أو قال ظننت الأجزاء أو قال غفلت
فهذه أربعة أحوال تضرب في ثمانية أحوال المخرج يكون الحاصل اثنين وثلاثين وفي كل
المخرج قاصدا باحتساب القاطع أتم أن يعلم الإباحة أو لا فهاتان صورتان تضربان في العدد
المذكور يكون الحاصل بالضرب أربعة وستين فهي في هذه كلها مهددة لا قود فيها ولا دية
فإن قصد المخرج جعلها معنأ وأخرجها دها وظن اليقين أو ظن القاطع الأجزاء فدية تجب له
في هذه الثلاث فإن قال القاطع وقد دها المخرج ظننت أنه أباها أو علمت أنه السار وأنها
لا تجزئ أو دهاشت وجب القود في هذه الثلاث على القاطع هذا حكم ما يتعلق بالسار وما يبد
المحتمل عليه اليقين فقودها باق في هذه الصور السبعين إلا في ظن القاطع الأجزاء فيسقط القود
فيها وفيها الدية وهذا كله يؤخذ من متن المنهج وشرحه كما قرره شيخنا العزيزي وقال الزياي
حاصل مسألة الدهشة أن يقال السار مضمونة مطلقا إذا قصد المخرج باحتساب ولا يجب فيها
قصاص إلا إذا قال المخرج دهاشت وقال القاطع علمت أنها السار وأنها لا تجزئ أو ظننت أنه
أباها أو دهاشت أيضا ويبقى قصاص اليقين إلا إذا أخذها عوضا ولو أباها المخرج وأخصر
من هذا أن يقال إن المخرج إن قصد الإباحة هدرت يده والافهي مضمونة بالدية إلا في حالة
الدهشة في القصاص واليمين قصاص باق إذا أخذ السار عوضا ونظم بعضهم ذلك فقل

إن السار مطلقا قد ضمنت * مالم ينجها مخرج كما ثبت

وفي الضمان دية إلا الدهش * فبالقصاص حكمها قد انتقش

قصاص هذه اليقين باق * مالم ير التماس بوض باتفاق

وفي قول على الجلال حاصل مسألة الدهشة أن يقال إن اليقين فيها القود إلا أن ظن القاطع
أجزاء السار عنها أو قصد أنها عوض عنها وأن السار مهددة في قصد المخرج الإباحة مطلقا
وفيها القودان دهاشت ما أعلم القاطع أنها السار وأنها لا تجزئ أو ظن باحتساب الأجزاء
(قوله أو زائدتها) أي على المعتمد فيهما وقيل يعدل إلى الرجل فيهما اهـ مر فالغاية للرد
على القول الضعيف (قوله أو سرق مرارا) معطوف على الغاية وقوله لا اتحاد السبب
وهي السرقة (قوله يكتفي بمجر واحد) أي حيث تأخر عن الجميع اهـ ع ش وإنما
تعددت الكفارة فيما لو لبس أو تطيب في الإحرام في مجالس مع اتحاد السبب لأن فيها حقا
لا أدى لأنها تصرف إليه فلم تتداخل بخلاف الحد اهـ شرح الروض (قوله وكاليد العني
في ذلك) أي في الاكتفاء بقطعه بعد السرقة مرارا وفي الاكتفاء بالمعينة (قوله في مفصل
الكف) أي مما اتصل بالزند (قوله مما يلي الإبهام) أي أصل الإبهام فأصل الإبهام فاصل بين
الكوع والإبهام وعبارة القاموس والمصباح الكوع بالضم والكاع طرف الزند الذي يلي
الإبهام فإذا قطعت كفه فالكوع باق لأنه رأس الساعد الذي يلي الإبهام والكرسوع
والرسغ كذلك والاول مما يلي الخنصر وقول الشارح والبوع هو العظم الذي عند أصل
الرجل أي المتصل بإبهامها فليس نظير الكوع لأن ذلك في رأس الزند كما مر قال بعضهم

ولو كانت معيبة كقائمة
الاصابع أو زائدتها العموم الآية
ولأن الغرض التكميل بخلاف القود
فانه مبني على المماثلة كما مر أو سرق
مرارا قبل قطعها لا اتحاد السبب
مرارا يكتفي بمجر واحد
كما لو زنى أو شرب مرارا كما هو
واحد وكاليد العني في ذلك غيرها كما هو
ظاهر وانعقد الإجماع على قطعها (من
مفصل الكوع) بضم الكاف وهو
العظم الذي في مفصل الكف مما يلي
الإبهام وما يلي الخنصر اسمه الكرسوع
والبوع هو العظم الذي عند أصل
إبهام الرجل

ومنه قولهم الغبي من لا يعرف ككوعه من بوعه أي ما يدرى لغباوته ما اسم (١٨١) العظم الذي عند كل إبهام من أصبع

يديه من العظم الذي عند كل إبهام من رجله (فإن سرق ثانيا) بعد قطع يثاه (قطعت رجله اليسرى) بعد اندمال يده اليمنى لثلاثي قضى التوالى الى الهلاك وتقطع من المفصل الذي بين الساق والقدم للاتباع في ذلك (فإن سرق ثانيا) بعد قطع رجله اليسرى (قطعت يده اليسرى) بعد اندمال رجله اليسرى لما مر (فإن سرق رابعا) بعد قطع يده اليسرى (قطعت رجله اليمنى) بعد اندمال يده اليسرى لما مر وانما قطع من خلاف لما روى الشافعي أن السارق إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله وحكمته لثلاث يفت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كما في قطع الطريق (فإن سرق بعد ذلك) أي بعد قطع أعضائه الأربعة (عزر) على المشهور لأنه لم يبق في نكاله بعد ما ذكر التنزيل كما لو سقطت أطرافه أو لا (وقيل) لا يجره حيث تد تعزير بل (يقتل) وهذا ما حكاه الإمام عن القديم لوروده في حديث رواه الأربعة قال في الروضة أنه منسوخ أو مؤول على أنه صلى الله عليه وسلم قتله لاستهلاله أو لسبب آخر انتهى والإمام أطلق حكاية هذا القول عن القديم كما تراهم وقبده المصنف بكونه (صبرا) قال بعض شارحيه ولم أره بعد التبصع في كلام واحد من الأئمة الحاكين له بل أطلقه من وقفت على كلامه منهم فلهل ما قبه المصنف من تصرفه أو أنه فيه سلف لم أظفر به وعلى كذا الأمرين هو منصوب على المصدر

أه قال النووي في تهذيبه الصبر في اللغة الحبس

وكوع على إبهام يده وما يلي * لنصره الكرسوع والرسغ ما وسط وعظم على إبهام رجله ملقب * يوع نخذاً بالعلم واحذر من الغلط (قوله من العظم الذي) كان الأولى حذف من وزيادة اسم بالعطف ويقول واسم الخ ويكون يدرى بمعنى يعلم وينحل المعنى لا يعلم ما اسم العظم الذي عند إبهام يديه واسم العظم الذي الخ وقد يقال الكلام في المسمى لافي الاسم أي لا يعرف مسمى كوعه من مسمى بوعه وكتب بعض الأفاضل لم أقف في كتب اللغة المشهورة كالصباح والقاموس والمصباح والاساس على استعمال البوع بهذا المعنى ولا مانع له الشارح من قولهم ما يعرف كوعه من بوعه وانما الذي في المصباح قولهم فلان ما يعرف كوعه من كرسوعه أي وهو أقوى في الغباوة لقرب الكرسوع من الكوع وأما البوع على تسليم استعماله بالمعنى المذكور فلا يستغرب الجهل به لأن كون عظمين يلي كل منهما الإبهام يختلف اسمهما باعتبار محلهما لا يستغرب الجهل به أه مد وقال صاحب تهذيب اللسان الكوع رأس الزند مما يلي الإبهام والبوع ما بين طرفي الإنسان إذا مدهما عينا وشمالا سم على المنهج ويرادفه الباع (قوله الذي عند كل إبهام) لعل العندية باعتبار كونه يلي الإبهام في الجهة لا الالتصاق به لما علم أن الكوع طرف الزند الذي في جهة الإبهام فاحفظ ذلك فكثيرا ما يغلط فيه أه مد (قوله فإن سرق ثانيا) ولو ما سرقه أو لا قال في الروض وشرحه وإن قطع بسرقة عين ثم سرقها ثانيا من مالها الأول أو من غيره قطع أيضا لأن القطع عقوبة تتعاقب فعل في عين فيسكرر ذلك الفعل كما لو زنى بأمرأة وحدث ثم زنى بها ثانيا (قوله بعد اندمال يده) أي وجوب وفارق الحراية بأن اليد والرجل في واحد واحد ولذلك يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فيها قل على الجلال وقوله بعد اندمال يده الخ فلو والى بينهما ما فات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان كما في ع ش على م ر (قوله لما مر) أي لثلاثي قضى التوالى الى الهلاك (قوله إن السارق إن سرق الخ) بكسر همزة إن لأن المراد أنه روى هذا اللفظ وهو وإن كان مجعلا لكن ينشأ أدلة أخرى (قوله لثلاثي جنس المنفعة عليه) أي من جهة واحدة فلا يقال إنها فاتت عليه المنفعة لأنها ليست من جهة واحدة فلو قطعت يده اليسرى بعد اليمنى إن سرق ثانيا لكانت جنس المنفعة عليه من جهة واحدة وهي منفعة اليدين أه شيخنا وعبارة قل على الجلال وحكمة اختصاص القطع باليدين والرجلين لأنهما آلات السرقة بالأخذ والمشى وقدمت اليد لقوة بطونها وقطع من خلاف لابقاء جنس المنفعة عليه وانما لم يقطع ذكر الزاني لبقاء التنسل واللسان القاذف ابقاء للعبادات وغيرها كما مر والامر بقتل السارق منسوخ أو مؤول بمن استحل أو ضعيف بل قال ابن عبد البر منكر لا أصل له أه (قوله تعزير) أي لا يجر بالتعزير (قوله الأربعة) هم أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وتعلمها بعضهم بقوله

أعني أبداود ثم الترمذي * والنسائي وابن ماجه فاحتذى

فإن قيل الستة زيد البخاري ومسلم (قوله وعلى كذا الأمرين) أي من أنه من تصرف المصنف أو أنه له فيه سلف هو منصوب على المصدر أي صفة المصدر محذوف أي قتلا صبرا أه (قوله قال النووي) غرضه بذلك تفسير القتل صبرا بنقل عبارة النووي وعبارة الجوهرى (قوله

وقته صبرا حبسه للقتل انتهى ويوافقه قول (١٨٢) الجوهرى في صحاحه يقال قتل فلان صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل

اه ملخصا * (تمة) * هل يثبت القطع في السرقة باليمين المردودة أولا
كان يذم على شخص سرقة نصاب فينكل عن اليمين فتد على المدعى فيحلف جرى في المنهاج على أنه يثبت بها فيجب القطع لأن اليمين المردودة كالقرار أو البينة والقطع يجب بكل منهما والذي جرم به في الروضة كاصلها في الباب الثالث في اليمين من الدعاوى ومشى عليه في الحاوى الصغير هنا أنه لا يقطع بها وهو المعتمد لأن القطع في السرقة حق الله تعالى بل قال الأذرى أنه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الأصحاب وهذا الخلاف بالنسبة إلى القطع وأما المال فثبت قطعا ويثبت قطع السرقة بالقرار السارق مؤاخذه له بقوله ولا يشرط تكرار الاقرار كما في سائر الحقوق وذلك بشرطين الأول أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقر قبله لم يثبت القطع في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه والثاني أن يفصل الاقرار فيبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحزر بعينه أو وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له ويقبل رجوعه عن الاقرار بالسرقة بالنسبة إلى القطع ولو في أثناءه لأنه حق الله تعالى ومن أقر بمقتضى عقوبته لله تعالى كالزنا والسرقة وشرب الخمر كان للقاضي أن يعرض له بالرجوع عما أقر به كان يقول له في الزنا لعلك فاخذت أو لمست أو باشرت وفي السرقة لعلك أخذت من غير حر

وقته صبرا حبسه بصيغة الفعل الماضي في الفعلين (قوله حبسه للقتل) أي لأجل القتل ولو ساعة ثم يقتل فلو قتل من أقول الأمر فلا يقال قتل صبرا وليس المراد أنه يحبس وينزع الطعام والشراب حتى يموت جوعا (قوله أنه لا يقطع بها) وهو قياس ما قدمه في حد الزنا وشرب الخمر أنه لا يثبت باليمين المردودة وهو المعتمد كما قاله الشارح والحاصل أن اليمين المردودة لا يثبت بها القطع ويثبت بها المال (قوله لأن القطع في السرقة) أوضح من هذا ما عمل به الطيلاوى حيث قال لأن اليمين المردودة وإن كانت كالقرار إلا أن استمراره على الإنكار بمنزلة رجوعه ورجوعه عن الاقرار مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا الاحتجاج في شرح الروض اه سم (قوله بالقرار السارق) أي حرا كان المقر أو رقبا إذا كان المسروق دون نصاب فإن كان نصابا وأقر بسرقة ولم يصدق سببه فانه يقطع ولا يثبت المال وإن كان يده كما في شرح الروض (قوله وذلك) أي ثبوت القطع بالقرار (قوله لم يثبت القطع) أما المال فثبت (قوله وطلبه) فلو قطع الإمام قبل الطلب فلا ضمان عليه وإن سرى إلى النفس على الأصح اه م رشورى (قوله أن يفصل الاقرار) ولومن فقيه موافق لأن كثيرا من مسائلها اشبه بوقع فيه خلاف بين أئمة المذهب اه س ل مع زيادة من شرح م ر وفي حل ما يخالف ذلك فراجع (قوله فيبين السرقة) فيذكر أنه أخذ خفية والشخص المسروق منه لينظر فرعا يكون أصلا أو فرعاً أو سيدا (قوله والمسروق منه) أي أهو زيد أم عمرو وليس المراد به الحرز لأنه ذكره بعد اه زى (قوله وقدر المسروق) وإن لم يذكر أنه نصاب لأن التطرف فيه وفي قيمته للحاكم ولا بد أن يقول ولا أعلم في شبهة زى وشرح م ر وحل (قوله والحرز) أي وبين الحرز (قوله بالنسبة إلى القطع) وأما المال فلا يقبل رجوعه فيه لأنه حق آدمي اه شيخنا (قوله ومن أقر بمقتضى عقوبة) بكسر الضاد وقوله كالزنا مثال له (قوله كالزنا) يفيد صحة الرجوع في أثناء القطع فلو بقي ما يضر بقاؤه قطعه هو ولا يلزم الإمام قطعه ولا يقبل عوده إلى الاقرار بعد رجوعه عنه ولو أقر وأقيم عليه بينة وحكم حاكم عليه فففيه ما مرقى نظيره من الزنا فراجع قل على الجلال وانظر فيما لو قطع بعد الرجوع هل تجب الدية أو القطع أو لا يجب شيء حرره الراجح وجوب الدية نظرا للقول بعدم قبول الرجوع وخرج بالقرار البينة وبالعقوبة المال والله حق آدمي فلا يحل التعريض في شيء منها كما في قل على الجلال وعبارة شرح م ر أما حق آدمي فلا يحل التعريض بالرجوع عنه وإن لم يفد الرجوع فيه شيئا وجهه أن فيه حملا على محترم فهو كنعاطى العقد الفاسد (قوله كان للقاضي أن يعرض) أي يباح له ذلك لأن فرض الكلام بعد الاقرار أمّا قبل الاقرار فينبذ له التعريض بالرجوع ومثل القاضي غيره في ذلك اه ر عبارة م ر كان للقاضي أي يجوز له ذلك على المعتمد وليس سنة خلافا لبعضهم وعبارة قل على الجلال وللقاضي أن يعرض له بالرجوع جوازاً بعد الاقرار ويند باقبله ليمتنع كما قاله شيخنا وفيه نظر من حيث فوات المال بعدم اقراره في الثانية فراجع اه الآن يحل على عدم انكار المال وكذا أنه أن يمرض للشهود وليمتنعوا من الشهادة أو يرجعوا عنها والمراد بالرجوع فيه ما يمتنع من اقراره وكذا قبل الإنكار نعم إن خيف انكار المال لم يحل التعريض اه وقضية تخصيصهم الجواز بالقاضي حرمة على غيره والأوجه جوازه

كما في شرح م ر (قوله مسكرا) الاولى مسكرا لان يقال انه على لغة من ينصبهم بالجزأين (قوله ما خالك) بكسر الهمزة على الافصح وبفتحها على القياس أى ما أظنك قال عمرة الذى فى الزركشى وغيره أن يقول له لعلك غصبت أو أخذت باذن المالك أو من غير حرز قال فى شرح الارشاد ولا يقال له ما خالك سرقت لأن فيه تعريضا بانكار المال لـ كـن الحديث ظاهر أو صريح فى أنه يقول ذلك ويكون المعنى ما خالك سرقت بل أخذت من غير حرز اهـ وعبارة قل على الجلال قال الزركشى وصرح الحديث أن التعريض لانكار المال وليس هو المراد بل المراد نفي نفس السرقة وثبوت الاخذ بغيرها كغصب أو أخذ باذن المالك أو من غير حرز أو نحو ذلك فتأمل (قوله وثبت) أى السرقة أيضا (قوله غير الزنا) لأن الزنا لا يثبت فيه من أربع (قوله فلو شهد رجل وامرأتان) أو رجل مع عيى ومحل ثبوت المال اذا شهدوا بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا وحسبه لم يثبت بشهادتهم المال أيضا لان شهادتهم منصبه الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اهـ س ل (قوله شروط السرقة) وأن يقول لأعلم فيه شبهة والمراد بالشروط ما يشمل الاركان لانه يذكر السرقة والمسروق من كونه ربع دينار أو قيمته والمسروق منه وهذه من الاركان وأما عدم شبهة فهو من الشروط (قوله كما مر فى الاقرار) أى فلا بد من التفصيل فى الشهادة والاقرار (قوله ويجب على السارق ردهما أخذه) أى وأجرة وضع يده عليه كما ذكره م ر وقال أبو حنيفة ان قطع لم بغرم وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والا فلا أى والقطع لازم بكل حال ولو أعاد المال المسروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يسقط وعن مالك لاضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قيل بالعكس لكان مذهبا لدرء الحد بالشبهات اهـ س ل

* (فصل فى قاطع الطريق) *

أى قاطع المارين فى الطريق أى ما نههم سلوكها ومضى بذلك لاستداع الناس من سلوك الطريق خوفا منه قال فى المصباح قطعه عن حقه منعه منه ومنه قطع الرجل الطريق اذا أخافه وهو قاطع والجمع قطاع وذكره بعد السرقة لأن بعض أقسامه فيه قطع كالسرقة وفى ذلك القسم اعتبار شروط السرقة من الحرز وعدم شبهة وكل منهما جرم اهـ وفى قل على الجلال بعد كلام ذكره وفيه قطع الايدى والارجل وقدر النصاب فى السرقة فذكر معها وأخر عنها لانها كجزئه وعبر بالقطاع دون القطع لاجل ما بعده والمراد بالطريق محل المرور ولو فى داخل الابنية والدور (قوله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) أى أولياءهما وهم المؤمنون وانما خصوا بالذكر لأن جميع الاحكام الالهية تكون فيهم فلا ينافى أن الذنبيين مثلهم وان كان بعض الاحكام لا يجرى فيهم قال م ر وجهور العلماء أنها نزلت فى قطاع الطريق لاني الكمار واحتجوا به بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان المراد الكفار لكات توبتهم باسلامهم وهو دافع للعقوبة قبل القدرة وبعدها اهـ (قوله أو لقتل) أو مانعة خلق فتجوز الجمع فيشمل الحالة الثانية وهو البروز لاخذ المال والقتل (قوله مكابرة) حال أى مجاهرة وبخط اليد أى من غير حياء

وفى الشرب لعلك لم تعلم أن ما شربته مسكرا لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن اقترعه بالسرقة ما خالك سرقت قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع وقال لما عز لك قبلت أو غمزت أو نظرت رواء البخارى ولا يقول له ارجع عنه لانه يكون امرأ بالكذب وتثبت أيضا بشهادة رجلين كسائر العقوبات غير الزنا فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة الموجبة للقطع كما مر فى الاقرار ويجب على السارق ردهما أخذه ان كان باقيا لخبر أبى داود على اليد ما أخذت حتى تؤديه فان تلف ضمنه يده جبر للمقات

* (فصل فى قاطع الطريق) *

الاصل فيه آية انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق هو البروز لاخذ مال أو لقتل أو لأزعاج مكابرة

فى بعض النسخ قوله على اليد أى صاحبها وهو من التعيين بالبعض عن الكل وانما نسب الاخذ اليها لمباشرتها غالبا ومعنى كونه عليها ضمانا به مع الاثم أيضا والحديث شامل للاختصاص مادام باقيا ولا قطع فيه اهـ قل وليس فى نسخة المؤلف

من الناس ولا خوف من الله اه وهو حال من البروز أي حال كون البروز جهارا وقوله اعتمادا
 أي للاعتماد اه وقال في المصباح كبرته مكابرة غالبته مغالبة وعاندته فالمعنى هو البروز لاجل
 المغالبة فيكون مفعولا لاجله وقوله اعتمادا عليه له وهذا أولى من جعله حالا فان مجيء المصدر
 حالا معور على السماع (قوله مع البعد عن الغوث) للبعد عن العمارة أو لقرب منها
 مع ضعف أهلها عن الاغاثة كما سيذكر والمراد أنه لا يقدر من يقصده على الدفع ويحصل ذلك
 أمابضه ف السلطان أو بالبعد عن العمران أو بحضورهم في العمارة لكن مع عدم القدرة
 على الاستغاثة والدفع قال ابن كج لو أقام خمسة أو عشرة في كهف أو شاق جبل فان مرتبهم قوم
 لهم شوكه وعدة لم يعترضوا لهم وان مرتبهم قوم قليلو العدد قصدوهم بالقتل وأخذوا المال
 فحكمهم حكم قطاع الطريق في حق الطائفة اليسيرة وان تعرضوا لاقوياء وأخذوا شيئا فهم
 محتلسون شرح المنوفي وعبارة ع ش على م ر قوله مع البعد عن الغوث ولو حكما كما لو دخلوا
 دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة (قوله لابرجل وامرأتين) أي ولا يغيرهما إلا بالنسبة
 للمال وطلب المالك تطير ما ترفى السرقة (قوله ملتزم للاحكام) لم يقبل ولو حكما لادخال
 عبد الذي ونسائه اه شوبري (قوله ولو سكرانا) الاولى أن يقول ولو سكران بالمنع
 من الصرف لأن سكران ممنوع من الصرف فالاولى حذف ألفه لكن صرفه أمال للتناسب
 أو على لغة بني أسد لانهم يقولون في موثته سكرانة كما ذكره الشوبري (قوله أو ذميا) حيث قلنا
 لا ينتقض عهده بمعاربته في دارنا وإخافته السيل وهو المخرج حيث لم يشترط عليهم تركه
 وأنه ينتقض عهدهم بذلك بخلاف المعاهد فينتقض عهده بذلك وعبارة م د وقع في كلام
 الرافعي التمسح على أن شرط قاطع الطريق الاسلام الآتي والذي يقتضيه القياس
 أن الذي إذا حارب في دارنا أو أخاف السيل وقلنا بأنه لا ينتقض عهده أن يكون حكمه في قطع
 الطريق حكم المسلمين وأما تعبير الشيخين بالاسلام فيجيب عنه بأن جميع أحكام الباب لا تأتي
 إلا في المسلمين اذ من جملة الأحكام الصلاة عليه أي صلبه بعد الصلاة وذلك لا يأتي إلا في المسلم
 وقوله ما أي الشيخين الكفار ليس لهم حكم القطاع أي جميع أحكامهم أو يقال خرج بالمسلم
 الكافر فان كان ذميا فهو من القطاع والافلاقي مفهوم الاسلام تفصيل فلا يرد اه (قوله
 مخيف للطريق) أي لما رزقيها زى (قوله من يبرزه) أي قاطع الطريق وأبرز الضمير
 الذي هو الفاعل لأن الصلة جرت على غير من هي له فان من واقعة على الشخص الممنوع
 من الطريق وضميره عائد عليه والبارز ليس ذلك الشخص بل القاطع والقاعدة أن الصلة
 إذا جرت على غير من هي له أبرز الضمير سواء خيف اللبس أم لا خلافا للكوقيين القائلين
 بأن إبرازه لا يجب إلا إذا خيف اللبس م د (قوله بحيث) متعلق بقوله يبرز أي يمكن وقوله
 يعدمه أي مع ذلك المكان وعبارة زى قوله مع أي يمكن يعدمه غوث لأن حيث بهني
 مكان فالضمير في معه راجع لمكان باعتبار المكان هكذا فهم اه (قوله أو ضعف في أهلها)
 أي بالنسبة للقطاع وان كانوا أقوياء في ذاتهم ولذلك لو دخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة
 ولو بالسلطان ولو مع قوته فهم قطاع في حقهم كما سيأتي قريبا في الشرح (قوله فليس المتصف
 بها) أي باضدادها (قوله أو صبي) أي ومن صبي الخ (قوله ومحتلس) خرج بقوله

اعتمادا على القوة مع البعد عن الغوث
 ويثبت برجلين لابرجل وامرأتين
 وقاطع الطريق ملتزم للاحكام
 ولو سكرانا أو ذميا مختار مخيف للطريق
 يقاوم من يبرزه لأنه يأن يساويه أو يغلبه
 بحيث يعدمه غوث لبعد عن العمارة
 أو ضعف في أهلها وان كان البارز
 واحدا أو أنى أو بلا سلاح وخرج
 بالقصود المذكورة اضدادها فليس
 المتصف بها أو بشئ منها من حربي
 ولو معاهدا وصبي ومجنون ومكرو
 ومحتلس

مخيف للطريق يقاوم من يبرزه وله اذهذا قيدوا حد لان قوله يقاوم من يبرزه وله لازم لخيف
(قوله ومنتهب) أي مع قرب الغوث والافقطاع طريق شوبري فهو أي المنتهب خارج بقوله
بحيث يبعده عنه غوث (قوله قاطع طريق) بالنصب خبر ليس (قوله وان شرطه في المنهاج)
تقدم الجواب بأن مفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله بالليل) ليس قيداً (قوله مع قوة
السلطان وحضوره) ليس بقيد وانما قيد به لانه الذي يتوهم منه أنهم غير قطاع تأمل وعبرة
شرح م ر ولو كان السلطان قويا موجودا (قوله فقطاع) لدخولهم في قوله بحيث يبعد
معه غوث لان البعد اما حسي أو معنوي شيخنا العزيزي وقال حل قوله فقطاع لانه بمثابة
ضعف أهلها اه وعبرة شرح م ر وفقد الغوث يكون البعد عن العمران أو السلطان
أو لضعف بأهل العمران أو السلطان أو بغيرهما كان دخل جمع دار الخ اه ومن ذلك هؤلاء
الذين يأتون للسرقة المسمون بالمنسرف في زمانهم قطاع قال في المصباح والمنسرف فيه لغتان
مثل مسجد ومقود خيل من المائة الى المائتين اه وقال المغزالي جماعة من الخيل ويقال
المنسرف الخيل لا يترجم جمع الاقلعه اه ع ش على م ر (قوله لان الموجود منهم) أي
لان الفعل الذي يوجد ويصدر منهم (قوله قتلوا) قضية سكونه هنا عن الصلب أنه لا يجب
وهو كذلك (قوله المقتضية) بالنصب نعت اخافة (قوله فلا يسقط) أي بعقوب مستحق
القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى م ر (قوله اذا قتلوا الاخذ المال) أي لقصد
أخذ المال وان لم يأخذوه وان كان قصدهم أخذ أقل من نصاب السرقة بخلاف ما يأتي
في الصلب فان ادعوا أنهم قتلوا الاخذ المال صدقوا مع القرينة فيخرج ما اذا أخذوا
المال وادعوا أنهم أخذوه بعد القتل فلا يصدقون للثمة قاله ابن قاسم رحمه الله وعبرة ع ش
قوله اذا قتلوا الاخذ المال أي ويعرف ذلك بقرينة تدل على ذلك وكتب أيضا قوله اذا قتلوا
لاخذ المال أي ولم يأخذوه لما يأتي من أنهم ان قتلوا وأخذوا المال صلبوا مع القتل (قوله
والا فلا تحتم) ويصدق في ذلك لانه لا يعلم الامنه (قوله فان قتلوا وأخذوا المال الخ)
ظاهر صديقه أن هذا الحكم يختص بمن باشر القتل منهم أما من أقرهم على القتل وعزم عليه
معهم لكنه لم يباشره فلا يقتل لعدم مباشرته بل يعزر ولا يقال ان القتل من بعضهم منسوب
الى الكل اه وعبرة المنهج فن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب وقيل عزز
اه وقوله فن أعان القاطع ولو بدفع سلاح أو م ركوب أو بسبب ولو ضيافة وليس معذورا
بخوفه منهم مثلا وقوله عزز أي عززه الامام أو نائبه اه قل على الجلال (قوله المقدر
بنصاب السرقة) فان كان دونه فلا صلب اه م د وقوله ينصاب السرقة ولو لجمع اشتركا
فيه واتحد حوزة ويعتبر قيمة محل الاخذ بفرض أن لاقطاع ثم ان كان محل بيع فذلك والا فاقرب
محل بيع اليه شرح م ر وقوله ولو لجمع اشتركا وفيه هل المراد شركة الشيوخ أو الاعم حتى
لو أخذ من كل شيأ وكان المجموع يبلغ نصابا قطع الاخذ فيه تطر ولا يبعد الثاني تغليبنا عليهم
لكن قياس ما مر في السرقة الاول ويؤيده أنهم علموا القطع بالمشاركة بأن لكل واحد من
الشركاء أن يدعي وفي المجاورة ليس لواحد منهم أن يدعي بغير ما يخصه ومعلوم مما مر في السرقة
أن القاطعين لو اشتركا واشترط أن يخص كل واحد قدر نصاب من المأخوذ ولو وزع

ومنتهب قاطع طريق وقد علم ما تقر
أنه لا يشترط فيه اسلام وان شرطه
في المنهاج كمن أصله ولو دخل
جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من
الاستئذان مع قوة السلطان وحضوره
فقطاع (وقطاع الطغرى على أربعة
أقسام) فقط لان الموجود منهم
أما الاقتصار على القتل أو الجمع
بينه وبين أخذ المال أو الاقتصار على
أخذ المال أو على الاخافة ورتبها
المصنف على هذا مبتدئا بالاول فقال
(ان قتلوا) معصوما مكافأ لهم عدا
(ولم يأخذوا المال قتلوا) حتمالانية
السابقة ولأنهم ضموا الى جنابهم
اخافة السبيل المقتضية زيادة العقوبة
ولا زيادة هنا الا تحتم القتل فلا يسقط
قال البندنجي ومحل تحتمه اذا قتلوا
لاخذ المال والا فلا تحتم ثم أشار الى
القسم الثاني بقوله (فان قتلوا وأخذوا
المال) المقدر بنصاب السرقة

على عددهم والا فلا اه ع ش على م ر (قوله وقياس ما سبق) أي في السرقة (قوله قتلوا
 وصلبوا) قضية العطف بالواو وأنه لا ترتيب بين القتل والصلب وليس كذلك فيشترط تقديم القتل
 على الصلب وما قيل أنه يصلب حيا ويبيع بطنه برمح إلى أن يموت باطل فيحرم ذلك كلنا لزوق
 والسلع والخلق الذي يفعله الحكام قال صلى الله عليه وسلم فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة الحديث
 وعبارة شرح م ر قتل ثم غسل وكفن وصلى عليه ثم صلب مكفنا معترضا على نحو خشبة
 ولا يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب اه وقد نهى عن تعذيب الحيوان وقد أشار
 الشارح لذلك قال المرحوم قال في الروض وشرحه فلو مات من اجتمع عليه القتل والصلب
 أو قتل بقصاص من غير المحاربة سقط الصلب لأنه تابع للقتل فيسقط بسقوط منبوعه اه وانظر
 هل يشترط طلب الولي للقتل أخذا مما تقدم في قطع اليد ويكون الشارح ترك التبيهة على
 ذلك اتكالا على ما سبق أولا ثم رأيت حل صرح بأنه لا يتوقف على طلب الولي للقتل اه
 وبها من شرح الروض مانعه قياس اشتراط النصاب للصلب مع القتل اشتراط الحرز وعدم
 الشبهة وطلب المالك وعبارة الحاوي الصغیر تدل عليه فخر ذلك (قوله التكميل) أي
 اظهار النكال أي العقارة في المختار نكل تنكيلا أي جعله نكالا وعبرة لغيره (قوله ثلاثة
 أيام) أي بلياليها فقط فلا تجوز الزيادة عليها وقوله أيام أصله أيام لأن مفرده يوم اجتمعت الواو
 والياء وسبقت احدهما بالساكن قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء اه شبر ختي على
 الأربعين (قوله هذا إذا لم يحق التغيير) أي بغير نحو رائحة أمان نحو الرائحة فلا بد من
 حصولها قبل الثلاث فالمعتبر نحو الانفجار اه مد وعبارة شرح م ر قال الأذري وكان
 المراد بالتغيير هنا الانفجار ونحوه كسقوط عضو من أعضائه والافتق حبت جيفة الميت ثلاثا
 حصل التنز والتغير غالبا اه (قوله أنزل) أي وجوبا كافي قل على الجلال (قوله
 من حرز) كأن يكون معه أو يقربه ملا حظ بشرطه المات من قوته أو قدرته على الاستغاثة
 لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لما مر أنه حيث لحق غوث لو استغث لم يكونوا قطعاً
 لا تمنع ذلك إذا القوة أو القدرة بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لأنه لا بد فيه من
 خصوص الشوكة ونحوها بخلاف الحرز يكفي فيه مبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق
 اه شرح م ر (قوله بطلب من المالك) أي للمالك لأنه ربما أقر بأنه أباحه له وأنه له وهذا
 هو المعتمد وقال بعضهم إن قياس عدم توقف القتل المنجم على طلب المستحق عدم توقف
 القطع هنا على طلب صاحب المال بخلاف السرقة اه سم بزيادة (قوله بأن تقطع اليد اليمنى
 الخ) فإن خالف الامام وقطع اليد اليسرى والرجل اليمنى أساء ووقع الموضع ولا ضمان بخلاف
 ما لو قطع اليد اليمنى والرجل اليمنى فيضمن الرجل بالقودان كان عالما والافالدية ولا يقع الموضع
 فلا تجزئ عن قطع رجله اليسرى لمخالفته قوله تعالى من خلاف فتقطع رجله اليسرى وعبارة
 شرح م ر ولو عكس ذلك بأن قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولزم القود في رجله
 ان نعمد والافديتها ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع رجله اليسرى ويده اليمنى فقد أساء
 ولا يضمن وأجزأه والفرق أن قطعها من خلاف نص توجب مخالفته الضمان وتقديم اليمنى
 على اليسرى اجتهاد يسقط بمخالفته الضمان اه وقوله ويده اليمنى قال ع ش عليه ينبغي

وقياس ما سبق اعتبارا بالحرز وعدم
 الشبهة (قتلوا) حتما (وصلبوا) زيادة
 في التنكيل ويكون صلبيهم بعد غسلهم
 وتنكيتهم والصلاة عليهم والغرض من
 صلبيهم بعد قتلهم التنكيل بهم ونحو
 غيرهم ويصلب على خشبة وتوقها
 ثلاثة أيام ليستمر الحال ويتم النكال
 ولأن لها اعتبارا في الشرع وليس لها
 زاد عليها غاية ثم ينزل هذا إذا لم يحق
 التغيير فإن خيف قبل الثلاث أنزل
 على الأصح وحل النص في الثلاث على
 زمن البرد والاعتدال ثم أشار إلى
 القسم الثالث بقوله (فإن أخذوا
 المال) المقدر بنصاب سرقة بلا شبهة
 من حرز عما ترتب به في السرقة
 (ولم يقتلوا قطعت) بطلب من المالك
 (أي يديهم وأرجلهم من خلاف) بأن
 تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
 دفعة أو على الواو لأنه حد واحد فإن
 عادوا بعد قطعها ثانية قطعت اليد
 اليسرى والرجل اليمنى لقوله تعالى
 أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف

أن مثل ذلك في الضمان ما لو قطع يديه معاً ورجليه معاً لانه خالف المتصوص عليه فيضمن اليد
 اليسرى والرجل اليمنى اهـ (قوله لما ترفى السرقة) وهو أن لا يتعطل عليه جنس المنفعة
 (قوله للمال) الحق أنها لم يجمع ملاحظة المحاربة لانه لو تاب قبل القدرة عليه سقط قطعها
 ولو كان للمال فقط لم يسهط اهـ حل (قوله قال العمراني) بكسر العين المهملة وضمة
 نسبة الى العمرانية ناحية بالموصل اهـ برماوى (قوله وهو أشبه) معتد (قوله
 أخافوا السيل) أى أخافوا المارين في السيل (قوله ولم يأخذوا مالا) أى بشروط السرقة
 سم (قوله ولم يقتلوا) أى لم يصدر منهم قتل أى ولا قطع طرف معصوم حل (قوله في غير
 موضعهم) هذا هو الاولى والافضل ويمتد الحبس الى ظهور توبتهم كافي شرح المنهج وعبارته
 ونحوه في غير بلدته أولى حتى تظهر توبته ولزمه رد المال أو بدله في صورة أخذه (قوله وعزروا)
 الواو بمعنى أو التي تمنع الخلق والمقصود أنه يجب تعزيره بما يراه الخاصكم من حبس أو غيره
 أو بالجمع بينهما سم لكن الشارح جعله من عطف العام وهو صحيح أيضاً وعبارته من ل
 وقوله أو غيره ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك اهـ (قوله وللإمام تركه) أى التعزير
 ان رآه مصلحة هذا يستفاد من قوله لا تى ولا يتختم غير قتل وصلب فإن التعزير من جملة الغير
 (قوله على أخذ المال) أل للعهد أى نصاب السرقة (قوله ان أربعوا) أى خوفوا (قوله على
 التنويع) أى لأن القاعدة أنه اذا بدأ بالاعطى كما هنا كانت التنويع فان بدأ بالاخف كافي
 قوله فكفارة اطعام الخ كانت للتخير فان قيل انه في آية المحاربة بدأ بالاخف لان ما بعد الاقول
 القتل والصلب أجيب بأن المذكور في الآية بعده انما هو الصلب وان كان معه القتل
 في التأويل والتقدير قال م ر في شرحه وهذا من ابن عباس اما توقيف وهو الاقرب أولغة
 وكل منهما من مثله لانه ترجح القرآن ولأن الله تعالى بدأ فيه بالاعطى فكان مرتباً عليه
 ككفارة الظهار ولو أريد التخير لبدأ بالاخف ككفارة اليمين اهـ وقوله فكان مرتباً على
 معنى الترتيب وهذا التعليق ليس مذكورياً في التمهيد ولا في شرح الروض وعبارته ع ش قوله
 بدأ فيه بالاعطى قديس كل بأن الصلب مع القتل أغلظ من القتل وحده فلا يتم ما ذكر بالنسبة
 للاولين إلا أن يقال انه وان كان المراد الصلب مع القتل لكن القتل لم يذكر في الآية
 بل المذكور فيها الصلب فقط دون القتل وان كان مراداً فالمبدوء به فيها هو الاعطى نظر الماهم
 اهـ (قوله كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا) متعلق بقوله أو على التنويع أى قالت اليهود
 لبعضهم كونوا هودا أى تثبتوا عليها وكذا النصارى قال بعضهم لبعض كونوا نصارى أى
 اثبتوا على النصرانية (قوله اذ لم يخبر أحد الخ) أحد فاعل يخبر والمراد لم يقع التخير من أحد
 من اليهوديين اليهودية والنصرانية ولم يقع كذلك من النصارى بل قالت اليهود كونوا هودا
 وقالت النصارى كونوا نصارى (قوله وقتل القاطع) مبتدأ خبره يغلب فيه الخ وفيه
 إشارة الى أن فيه شائتين وقرع على جانب القصاص فروعاً قوله فلا يقتل بغير كف وقوله
 ولو مات بغير قتل وقوله ويقتل بواحد وقرع على كونه حداً قوله ولو عفا المستحق وقوله
 وتراعى فيه المماثلة مقرر على كونه قصاصاً (قوله يغلب فيه معنى القصاص) ولا يتوقف
 على طلب الولي للقتل وهل لابد من طلب المال كما تقدم في القطع لان القتل يتوقف على أخذ
 القصاص لا الحد

وانما قطع من خلاف المحترق في السرقة
 وقطعت اليد اليمنى للمال كالسرقة
 وقيل للمعاربة والرجل قبل المال
 وقيل للمعاهدة تنزيلاً لذلك منزلة سرقة
 ثانية وقيل للمعاربة قال العمراني
 وهو أشبه ثم أشار الى القسم الرابع
 بقوله (فان أخافوا السيل) أى
 الطريق بوقوفهم فيها (ولم يأخذوا
 مالا) من المارة (ولم يقتلوا) منهم أحداً
 (حبسوا) في غير موضعهم لانه احوط
 وأبلغ في الزجر والايحاش كما هو
 في الروضة حكاية عن ابن سريج وأقره
 (وعزروا) بما يراه الامام من ضرب
 وغيره لا تركابهم معصية لاحد فيها
 ولا كفارة * (تنبيه) * عطف المصنف
 التعزير على الحبس من عطف العام على
 الخاص اذ الحبس من جنس التعزير
 وللامام تركه ان رآه مصلحة وبما تقرره
 فسر ابن عباس الآية الكريمة فقال
 المـ في ان يقتلوا ان قتلوا أو يصلبوا
 مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال
 أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
 ان اقصروا على أخذ المال أو ينفوا
 من الارض ان أربعوا ولم يأخذوا
 شأخيل كلمة أو على التنويع لا التخير
 كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا
 أو نصارى أى قالت اليهود كونوا هودا
 وقالت النصارى كونوا نصارى اذ لم
 يخبر أحد منهم بين اليهودية والنصرانية
 وقتل القاطع يغلب فيه معنى
 القصاص لا الحد

المال اه حل (قوله يغلب فيه حق الآدمي) قد يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الآدمي تقديم الحق لله تعالى على حق الآدمي ويمكن أن يجاب بأن الزكاة حق آدمي فانها تجب للاصناف فلعل تقديمها ليس منصوصا على الله تعالى بل لاجتماع الحقين فقد تمت على ما فيه حق واحد اه ع ش على م ر (قوله ولانه لو قتل) أي الشخص المقتول بلا محاربة ثبت له أي لله مقتول أي لو ارثه القود على قاتله وقوله فيها أي في المحاربة (قوله ولومات) أي القتاتل بغير قتل (قوله في الحرز) أي المقتول الحرز (قوله فحبب قيمته مطلقا) أي دواه مات القتاتل أم لا اذ لا مكافأة قال سم لكن ينبغي أن يقيد القتاتل بالحرز فان كان رقيقا أيضا ولم يمت به قتل بالرقيق المقتول للمكافأة اه (قوله فان قتلهم مرتبا) والترتيب والمعية بالزهوق اه ع ش ماوى (قوله وتراعى المماثلة فيما قتل به) أي من محمد وغرق وسيف الا ان قتل بما يحرم فعليه كالأوطا ويجابد خرا أو بول فلا يقتل به بل بالسيف والمراد قطع رقبته لا ذبحه ودليل المماثلة قوله صلى الله عليه وسلم من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه اه شرح م ر وقوله بما يحرم فعليه لا يقال بشكل بجواز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع تحريم ذلك لا نأقول بنحو التجويع والتغريق انما جاز لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو النحر والواط فانه يحرم وان أمكن الاتلاف به فلذا امتنع هنا تأمل سم على جج وقوله كالأوطا أي في صغيرا وكبير وظاهر شرح م ر أن الكبير لا قود فيه لانه ممكن من نفسه فلا يضمن ما تولد منه والظاهر من اطلاق المصنف عام الفرق وقوله ويجابد خرا قال في شرح الارشاد وظاهر كلامه أنه لو قتله بالغمس في خمر لم يفعل به مثله ويوجه بأن التضخم بالنجاسة حرام لا يباح بحال الضرورة فكان كشرب البول اه انظر تمامه في ع ش على م ر (قوله كأن قطع يده فاندمل) أي اذا قطع قاطع الطريق يد شخص مكافئ له عمدا واندمل القطع وعفا عنه المستحق لم يمتم قطع يده بخلاف ما اذا سرى القطع ومات المقتطوع بذلك فهو قاتل فيتم حينئذ قتله مرحومي وعبرة سل فان سرى الى النفس تحتم القتل (قوله كالكفارة) أي كفارة القتل فانها محتصة بقتل النفس دون القطع كما ترى قول المصنف وعلى قاتل النفس المحترمة الخ (قوله أي قبل الظفر به) أي قبل قبض الامام أو نائبه عليه فالمراد بالقدرة أن يكون في قبضة الامام وقيل المراد بها أن يأخذ الامام في أسبابها كالرسالة الجيوش لا مساكهم ولو قدرنا عليه فزعم التوبة فالظاهر عدم تصديقه ما لم تقم قرينة اه سم اه م د مع زيادة (قوله وقطع اليد والرجل) أي عاهه وحق الله بخلاف حق الآدمي من الاموال والقتل الغير المصمم فهو باق فلو لى القتل بعد توبة القاتل أن يعفو على الديه أو يقتل فما تقدم من قوله ولو عفا لى القتل بحال وجب مفروض فيما قبل التوبة كما قرره شيخنا العزيزي وقال حل فيه ان قطع اليد لا يخصه لان السرقة تشاركه ورد بأن الذي يخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد مع السقوط قطع الرجل فقوله من يد ورجل أي قطع مجموع ذلك اه لان قطعها معقوبة واحدة واذا سقط بعضها هو قطع الرجل المحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد وقوله وقطع عطف على تحيم لانه ليس متحكما كما تقدمه (قوله ولا عن غيره) هو زيادة حكم على ما الكلام فيه فذكره استطراد (قوله ولا باقى الحدود) بخلاف قتل نارك الصلاة فانه

لان الاصل فيها اجتمع فيه حق الله تعالى وحق الآدمي يغلب فيه حق الآدمي لبنائه على التضييق ولانه لو قتل بلا محاربة ثبت له القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها فلا يقتل بغير كف كونه ولومات بغير قتل فغديه تجب في تركه في الحرز أما في الرقيق فتجب قيمته مطلقا ويقتل بواحد من قتلهم وللباقي ديات فان قتلهم مرتبا يقتل بالاول ولو عفا لى القتل بحال وجب المال وقتل القتاتل حد التعمت قتله وتراعى المماثلة فيما قتل به ولا يمتهم بغير قتل وصلب كأن قطع يده فاندمل لان التعمت قتل لخلق الله تعالى فاخص بالنفس كاللعمرة (ومن تاب منهم قبل القدرة عليه) أي قبل الظفر به (سقط عنه الحدود) أي العقوبات التي تخص القاطع من تحتم القتل والصلب وقطع اليد والرجل الآية الا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعلهم (وأخذ) من المواخذة مبنى للمفعول بمعنى طوبى (بالحق) أي ياقبها فلا يسقط عنه ولا عن غيره بالتوبة قود ولا مال ولا باقى الحدود

من حدّزنا وسرقة وشرب خمر وقذف لأن العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل (١٦٩) التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق نعم تارك

يسقط بالتوبة ولو بعد دفعه للعالم لأن موجب الإصرار على الترك والتوبة تزول اه
ح ل وعبرة قل نعم يستثنى منه قتل المرتد باسلامه وقتل تارك الصلاة بفعلها
ومنه يعلم أنه يسقط بالتوبة حدود ثلاثة اه وأنى الشارح بقوله ولا باقى الحدود لا يدخل
قوله ولا عن غيره في العبارة المذكورة فهو مطلق على قوله قبله قود ولا مال (قوله
من حدّزنا) أى قبل الحرابة أو فيها وقوله وسرقة أى قبل الحرابة أما السرقة
في الحرابة فيسقط حكمها بالتوبة قبل القدرة (قوله وشرب خمر) أى في الحرابة أو قبلها
وكذا ما بعده (قوله لأن العمومات) كآية الرانية والزاني فاجلدوا الآية والسرقة والسارقة
فاقطعوا وقوله الواردة فيها أى في باقى الحدود وقوله لم تفصل بكسر الصاد كقوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولم يقل الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم
وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم يقل
الا الذين تابوا وهكذا (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا عن غيره الى قوله ولا باقى الحدود
اه (قوله يقتل حدّا) أى في حدّ قتلته وليس المراد أنه يحجب بالجلد الى أن يموت كما قد
يتوهم (قوله والكافر اذا زنى) محله في غير المتكزّم للأحكام كلحربى بخلاف الذمى فعموم
الشارح ضعيف (قوله فانه يسقط عنه الحدّ) أى لعموم ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
وهذا رأى مرجوح والمعتمد عدم سقوطه جلد أو رجاء حيث كان ملتزما للأحكام كما أفاده
م و (قوله عن النص) هو قوله ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (قوله ولا يرد المرتد الخ)
جواب عما يقال هلا استثنيت أيضا المرتد عمّا مرّ أنه لا يسقط الحد بالتوبة فانه اذا تاب
بالاسلام سقط قتله فأجاب بأن قتله يكون كفرا لا حدا والحدّ في القتل حدّا (قوله
في الظاهر) أى فيما اذا ثبت ذلك عندها كم (قوله فيسقط قطعا) ومن حدّ في الدنيا لم يعاقب
على ذلك الذنب في الآخرة بل على الإصرار عليه أو الإقدام على موجبته ان لم يتب اه شرح
م و (قوله أثر المعصية) وهو المأخذة بها (قوله تجب) أى تقطع ما قبلها (قوله ولا يلزم
ان تكون) أى لغة (قوله وعليه) أى المعنى اللغوى (قوله الى الحق) أى شهوده ومراقبته
فاذا قلبس بذلك المقام العالى رأى الاول أقص من الثانى وان كان كما لا في نفسه فاستغفر من
الاول وتاب منه أى رجع الى العالى (قوله فاذا فرغت) أى من التبليغ فانصب أى فانتصب
في العبادة يضاهى وسارة البغوى قال ابن عباس وغيره فاذا فرغت من الصلاة المكتوبة
فانصب الى ربك في الدعاء وارغب اليه في المسئلة يعطك أو اذا فرغت من الفرائض فانصب
في قيام الليل قاله ابن مسعود وقال الشعبي اذا فرغت من التشهد فادع لذيالك وآخرتك وقال
منصور عن مجاهد اذا فرغت من أمر الدنيا فانصب في عبادة ربك وصل اه (قوله ذلك)
أى التوبة تشريعا الخ (قوله هذه التوبة) أى التي من غير ذنب وهى الرجوع من مصالح
الخلق للحق وقوله أخذ العلقه أى السبب في حمل توبته على اللغوية أخذ العلقه حيث أخذ
منه حظ الشيطان فاقضى ذلك الأخذ عدم وقوع الذنب منه صلى الله عليه وسلم اذ سبه
العلقه شيخنا عشاوى (قوله حظ الشيطان منك) أى من نوعك وجنسك والافلاسيل
للشيطان عليه صلى الله عليه وسلم في سائر أحواله ولو بقيت لانه معصوم (قوله الندم) ذكره

الصلاة كسلا يقتل حدّا على الصحيح
وسمع ذلك لو تاب سقطا يقتل قطعا
والكافر اذا زنى ثم أسلم فانه يسقط عنه
الحد كما قلناه في الروضة عن النص ولا يرد
المرتد اذا تاب حيث تقبل توبته
ويسقط القتل لانه اذا أصرّ يقتل كفرا
لاحدا ومحل عدم سقوط باقى الحدود
بالتوبة في الظاهر أما فيما بينه وبين الله
تعالى فيسقط قطعا لأن التوبة تسقط
أثر المعصية كمنه عليه في زيادة الروضة
في باب السرقة وقد قال صلى الله عليه
وسلم التوبة تحب ما قبلها وورد النائب
من الذنب بمن لا ذنب له * (تمة) *
التوبة لغة الرجوع ولا يلزم أن تكون
عن ذنب وعليه حل قوله صلى الله عليه
وسلم انى لا توب الى الله سبحانه وتعالى
في اليوم سبعين مرة فانه صلى الله عليه
وسلم رجع عن الاشتغال بمصالح الخلق
الى الحق قال تعالى فاذا فرغت فانصب
وانما فعل صلى الله عليه وسلم ذلك
تشريعا وليفتح باب التوبة للامة
ليعلمهم كيف الطريق الى الله تعالى وقد
سئل بعض أكابر القوم عن قوله
تعالى لقد تاب الله على النبي من أى
شئ فقال نبّه توبة من لم يذنب على توبة
من أذنب يعنى بذلك أنه لا يدخل أحد
مقام من المقامات الصالحة الا تابعاله
صلى الله عليه وسلم فلو لا توبته صلى الله
عليه وسلم ما حصل لاحد توبة وأصل
هذه التوبة أخذ العلقه من صدره
الكريم صلى الله عليه وسلم وقيل هذه
حظ الشيطان منك وشرع الرجوع
عن التعويج الى سنن الطريق المستقيم

وشروطها ان كاس من حق الله تعالى الندم (٤٨ ح) والاقلاع والعزم على أن لا يعود وان كانت من حق آدميين زيد على ذلك رابع

يغني عن الذين بعده الآن يقال ان أجزاء الحقيقة لا تظرفها الدلالة الالتزام بل يجب ذكر
الاجزاء كلها وان كان بعضها يستلزم بعضا (قوله وهو الخروج الخ) هذا صريح في أنه
لا يعتبر هذا الشرط في التوبة في حقوق الله تعالى وفيه نظر يعلم من محله اه قل * (فأنتان) *
الاولى من تاب من معصية ثم ذكرها قال القاضي أبو بكر الباقلاني يجب عليه تجديد التوبة
منها كلما ذكرها وقال امام الحرمين لا يجب بل يستحب وعلى الاول لو لم يجددها
كان ذلك معصية جديدة تجب التوبة منها والتوبة الاولى صحيحة الثانية قال ابن عبد السلام
اذا مات شخص وعليه دين تعدى بسببه أو بطله أخذ من حسناته بقدر ما ظلم به فان فنيت
حسناته طرح عليه من عقاب سيئات المظلمين ثم ألقى في النار وان لم يتدبسيه ولا بطله أخذ
من حسناته في الآخرة كما تؤخذ أمواله في الدنيا حتى لا يبقى له شيء ولا يؤخذ ثواب ايمانه كما
لا تؤخذ في الدنيا ثواب بدنه فان فنيت حسناته لم يطرح عليه من سيئات خصمه شيء اه دميري
* (فصل في حكم الصيال وما تنقله البهائم) *

وهو الخروج من الظالم وقد بسطت
الكلام على التوبة مع ذكر جمل من
النقائس المتعلقة بها في شرح المنهاج
وغیره

(فصل في حكم الصيال
وما تنقله البهائم)

والصيال هو الاستطالة والوثوب
والاصل فيه قوله تعالى في اعتدي
عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم وخبر البخاري انصرأ خاك
ظالمأأ وظلوما والصائل ظالم فيمنع من
ظلمه لان ذلك نصره ثم شرع في القسم
الاول وهو حكم الصائل فقال
(ومن قصد بضم أوله على البناء للمفعول
بمعنى قصده صائل

ذكره المصنف بعد الابواب المتقدمة لانه قد يكون على النفس وعلى الاموال والعقول مثلا
وكان الاولى تأخيره عن الردة أيضا لانه قد يكون على الدين أيضا (قوله هو الاستطالة) أي
العلو والقهر (قوله والوثوب) أي الهجوم وهو عطف مرادف وقيل الوثوب العدو وبسرعة
فيكون عطف مغاير وذكر في المصباح أن استعمال الوثوب بمعنى المبادرة والمسارة من
استعمال العامة ثم ان هذا المعنى قيل لغوى وشرعى على خلاف الناعدة من تغايرهما وقيل
انه لغوى فقط والشرعى برادفيه على ما تقدم تعديا ظاهرا بخلاف اللغوى فإنه أعم (قوله فمن
اعتدى عليكم) فيه ان الآية في المعتدى بالفعل والصائل لم يعتد بالفعل بل مرىد الاعتداء
الآن يقال انهم شاملة للمعتدى كما هو مرىد الاعتداء لكن ربما ينافيه قوله بمثل
ما اعتدى عليكم والاعتداء في قوله فاعتدوا عليه للمشاكلة والافلا يقال له اعتداء والمثلية
في قوله بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الافراد لما يأتي أنه أي الصائل يدفع بالاختف
فالاختف أي ولو كان صائلا بالقتل وأيضا اذا اعتدى عليك بوطء زوجته فلا يجوز
الاعتداء عليه بوطء زوجته فيكون عامما مخصوصا بغير الفاحشة وفي هذا الدليل إشارة الى
أفضلية الاستسلام فان في تسميته اعتداء إشارة الى تركه وتركه استسلام (قوله انصرأ خاك)
أمر بالنصر والامر بالشئ نهى عن ضده فيه كون النصر واجبا وعدم النصر منهى عنه
مع أنه قد لا يجب النصر ويجاب بأنه محمول على حالة يجب فيها الدفع كما يعلم مما يأتي أو أن الامر
محمول على الندب (قوله لان ذلك) أي منعه من ظلمه (قوله ومن قصد الخ) قال شيخنا
لا يفتي مافي كلام المصنف من القصور والخفاء والحاصل أنه اذا صال شخص ولو غير عاقل
كجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو آدمية حاملا على شئ معصوم له أو لغيره نفسا
أو عضوا أو منفعة أو بضعا أو مالا وان قل أو اختصاصا كذلك فله دفعه وجوبا في غير المال
والاختصاص وجوازا فيهما ويجب الدفع أيضا عن بضع حريسة أو حربي وان قصده مسلم
معصوم فلو تعارض عليه صائل على امرأة للزنا وصائل على ذكر للواط ولا يستطيع
الدفع أحدهما قال العلامة مريد دفع عن المرأة لان الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اختلاط

الانساب وقال العلامة حج يدفع عن المذكر لانه لا طريق الى حمله وقال العلامة الخطيب
 يتخير بينهما التعارض المعنيين اه برماوى وعبارة سم لو فرض صيال على مال وبضع ونفس
 قتلهم الدفع عن النفس ثم البضع ثم المال الا خطر فالخطر اه ونقل عن زى مانصه ولا فرق
 في الصائل بين الحامل وغيرها حتى لو صالت حامل من امرأة أو هرة تدفع ولو أدى ذلك الى القتل
 فان قيل اذا جنت الحامل يؤخر قتلها الى أن تضع فهلا كان هنا يمنع دفعها المؤدى الى قتلها
 أجب بأن الجنابة في الحامل قد انقطعت وهنا صياله موجود مشاهد حال دفعها اه (قوله
 من أدى أو بهيمة) بيان للصائل المذكور في كلام الشارح لا للمصول عليه بدليل قوله الا أتى
 أو في ماله فان البهيمة مال فمن البيان اه مد (قوله أو بهيمة) بالجزء عطف على أدى وخرج
 بذلك ما لو سقطت جرة من علو على انسان ولم تدفع عنه الا بكسر هاء فكسر هاء ضمنها حيث
 كانت موضوعة بحق على هيئة لا يخشى سقوطها والفرق ان البهيمة لها اختيار بخلاف الجرة
 قال في العباب ويهدر أى الصائل فان كانت امرأة حامل فبات حملها بالدفع فكما لو تترس كافر
 بمسلم في الحرب أو بهيمة مأكولة وأصاب مذبحها حلت م د وعبارته على التحرير مانصه أى
 يجوز له الصادق بالوجوب دفع كل صائل أى حتى لو صالت حامل على انسان ولم تدفع الا
 بقتلها مع حملها جاز على المعتمد ولا ضمان ومن هذا يعلم أن دفع الحامل كدفع غيرها ويشبهه
 أن يخرج على تترس المشركين بالصبيان ويأتى هذا أيضا في دفع الهرة الحامل اذا صالت على
 طعام أو نحوهم واعتمده شيخنا زى ولو صارت الهرة صائلة مفسدة فهل يجوز قتلها في حال
 سكونها ووجهان أحدهما وبه قال القفال لا يجوز لأن ضرورتها عارضة والتحرز عنها سهل
 وقال القاضى حسين تلحق بالفواسق الخمس فيجوز قتلها ولا تختص بحال ظهور الشر وإذا
 أخذت الهرة حمامة وهى حية جاز قتل أذنيها أى من شئ مما وضرب فيها لترسلها قال الامام
 وقد انتظم لى من كلام الاصحاب أن الفواسق تقتول لا يعصمها الاقتناء ولا يجرى الملك عليها
 ولا أثر للبذل للاختصاص فيها اه (قوله بأذى) مصدر بمعنى الفعل كما يدل عليه قوله كقتل
 فما في قوله بما يؤذيه واقعة على فعل فليس مراده بالأذى الآلة كما توهمه قل لانه يلزم عليه
 اطلاق المصدر على الآلة وقال م د قوله بما يؤذيه فالمصدر بمعنى الآلة التى يتوصل بها الصائل
 الى فعله كالسيف والسهم وهو غير مراد لقول الشارح كقتل وقطع طرف فانه بين ما يؤذى
 بهذه فدل على أنه ليس اسم آلة وانما هو اسم للفعل نفسه من قتل وقطع وغيرها (قوله
 في نفسه) لو حذف الضمير منه ومما بعده لكان أعم (قوله وقطع طرف) أى أو جرح
 (قوله وابطال منفعة عضو) لو سكت عن عضول كان أعم ومنه تقبيل أثنى وأمر د واردة
 فاحشة قل (قوله أو في ماله) أو اختصاصه بخدمته ووظيفة يده بوجه بأن كان
 أهلا لها فله دفع من يسعى على أخذه مانصه بغير وجه صحيح وان أدى الى قتله كما هو قياس الباب
 ثم بلغنى أن الشهاب حج أفتى بذلك فليراجع سم على المنهج (قوله ولو قليلا) استشكل
 باعتبارهم في القطع في السرقة النصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل وفرق بأنه هنا مصر على
 ظلم حيث لم يترك الاخذ مع اطلاع المالك ودفعه قاله الشورى وأجب أيضا بأن السرقة
 لما قدر حدها قدر مقابله وهناك لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمه عدم التقدير هنا أنه

من أدى مسلما كان أو كافرا عاقلا
 أو مجنوناً بالغاً أو صغيراً قريشاً أو أجنبياً
 أو بهيمة (بأذى) بتدوين المجبة أى
 بما يؤذيه (في نفسه) كقتل وقطع
 طرف وابطال منفعة عضو (أو) في
 (ماله) ولو قليلا كدرهم

لاضابط للصيال اه س ل وأجاب م د على التحرير بأن قطع اليد محقق فاشترط له أن يكون المسروق ربع دينار وهذا القتل غير محقق اه (قوله أو في حريمه) شامل للزوجة والامة والولد اه (قوله عن ذلك) ضمن قاتل معنى دافع فعذاه بعن وفي نسخة على ذلك وتكون على تعليلية على حد قوله ولتسكير والله على ما هداكم (قوله فقتل المصول عليه) أو قطع أو جرح بالاولى وأشار بذلك الى أن قوله فلاشي عليه مفرع على محذوف تقديره فقتل واقتل ليس قيدا كما علمت فلوزاد القطع والجرح لكان أولى (قوله وغيرها) معطوف على قوله من قصاص الخ والمراد بالغير الغرة في الجذين مثلا ويصح أن يكون معطوفا على قوله بهيمة والمراد بالغير العبد (قوله لخبر من قتل الخ) أقول الخبر من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل الخ فحذف الشارح أقوله ففيه أربعة وقوله من قتل دون دينه أي اذا حل أي الصائل على الردة أو الزنا وفيه أنه لا دليل في ذلك على الدفع عن حق الغير كما قاله حل ولوقال الشارح عقب الحديث مانصه ويقاس بما فيه غيره لوفى بالمراد لان الحديث لا دليل فيه على دفع الصائل على غيره عن ذلك الغير فهو دليل لبعض المتدعي كما قاله قل قاتل اه م د على التحرير (قوله دون دمه) أي لأجل الدفع عن دمه قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان بمعنى أسفل وتحت وهو نقيض فوق وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لأجل (قوله ولا اثم عليه) معطوف على قوله فلاشي عليه (قوله لانه مأمور الخ) علة لقول المتن فلاشي عليه والاولى أن يقول ولانه بالواو ولا يظهر كونه علة لقوله ولا اثم عليه لانه لا يناسبه قوله والضمان ولم يقل بدله ولا اثم تأمل (قوله فقتله) أي المالك (قوله لم يبرأ الغاصب والمستعير) ففيه دلالة على أنه بصياله على سيده لم ينتقل الضمان فيه من الغاصب والمستعير للسيد اذا لو انتقل اليه لم يضمناه مع أنهم ماضمانان فعدم انتقال الضمان عنهم ما وعدم ضياعهما على المالك مع أنه ما صال عليه وقد قتلهما ولم يضمنهما دليل على هدرهما في حقه لصيالهما عليه والالسقط الضمان عن الغاصب والمستعير لمباشرة المالك لقتلهما اه شيخنا (قوله ويستثنى من عدم الضمان) حاصله أنه يستثنى ثلاث مسائل مسألة المضطر ومسئلة المكره على اطلاق المال وما اذا لم يرتب مع الامكان وعصمة الصائل (قوله المضطر) أي الصائل المضطر اذا قتله صاحب الطعام وهو المصول عليه (قوله فان عليه القود) أي وان رتب لان الصائل معذور ومحمل ذلك ما لم يكن صاحب الطعام مضطرا والافلا ضمان على صاحب الطعام حيث رتب (قوله ولو صال مكرها) أي صال صورة فانه ليس حقيقة صيال لانه ليس متعديا ولا آثما بل صورة ولو قال ولو أكره الخ لكان أولى وعبارة شرح المنهج نعم لو صال مكرها على اطلاق مال غيره الى آخر كلامه فهو استدراك على قوله دفع صائل وهو هنا استدراك على قوله فقاتل على ذلك فلاشي عليه لانه في معنى قتله قتاله وقوله مكرها أي اذا كان الاكراه فاحشة أو قتل كان قال له ان لم تتلف مال هذا والاقتلتك كما يؤخذ مما بعده وهو قوله ان يبق روحه الخ لا باطلاق مال كالتلف مال هذا والاقتلت مالك فلا يلزم المالك تمكين المكره (قوله لم يجوز دفعه) أي لعذره بالاكرام (قوله بل يلزم المالك) وهو المصول عليه ان يبق روحه ومحمل ذلك اذا قال المكره للمكره ان لم تتلف مال فلان والاقتلتك أو قطعت يدي أو جرحتك جرحا شديدا أو ما اذا قال اذا لم تتلف مال فلان

(أو في حريمه) فقاتل عن دمه
لندفع عنه فقتل المصول عليه الصائل
(فلاشي عليه) من قصاص ولادية
ولا كفارة ولا قيمة بهيمة وغيرها لخبر
من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله
دون ماله فهو شهيد ورواه أبو داود والترمذي
وصححه وجه الدلالة أنه لما جعله شهيدا
دل على أن له القتل والقتال كما أن
من قتله أهل الحرب لما كان شهيدا
كان له القتل والقتال ولا اثم عليه
أي لانه مأمور بدفعه وفي الاصل
بالقتال والضمان منافاة حتى لو صال
العبد المغضوب أو المستعار على مالكه
فقتله دفع الميراث الغاصب والمستعير
ويستثنى من عدم الضمان المضطر
اذا قتله صاحب الطعام دفعا فان عليه
القود كما قاله الزبيلي في أدب القضاء
ولو صال مكرها على اطلاق مال غيره
لم يجوز دفعه بل يلزم المالك أن يبق روحه

أتلفت مالك أو ضربت بك ضرر بشديد فلا يلزم المالك أن يسلم له خصوصاً إذا كان المال الذي يراد اتلافه عظيماً (قوله إن بقي روحه بماله) ظاهره ولو كان ذار روح غير آدمي لانه دون الآدمي وكل من المكره والمكره طريق في الضمان وقراره على المكره بالكسر وفي النفس عليهما ولو مالا كرقيق لأن قتل النفس لا يباح بالإكراه بخلاف اتلاف المال غير ذي الروح اهـ حل وم (قوله كما ينال المضطر) بالنصب مفعول أول وطعامه مفعول ثان ويستفاد منه وجوب البدل على الصائل إن أتلفه اهـ (قوله ولكل منهما) أي المكره وصاحب المال دفع المكره بكسر الراء (قوله وهو الظاهر) معتمد (قوله وله دفع مسلم عن ذمتي) ظاهره الجواز مع أنه واجب كافي الأنوار وعبرة المنهج بل يجب أي الدفع في بضع ونفس ولو مملوكه قصدها غير مسلم محقون الدم بأن يكون كافراً ولو ذمياً أو بهيمة أو مسلماً غير محقون الدم كإن محصن فإن قصدها مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له اهـ وقوله غير مسلم قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذمتي عن الذي لا المسلم عن الذمتي فليحترروا ولكن وافق م ر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذمتي عن الذمتي ويقارن المسلم حيث يجوز له الاستسلام للمسلم ولا يجب دفع المسلم عنه بأن له غرضاً في نيل الشهادة دون الذمتي إذ لا تحصل له الشهادة فتأمل وقوله بأن يكون كافراً لكن ينبغي أن يستثنى منه ما يأتي في الجهاد فيما إذا دخل الكفار بلادنا من أن من قصده إذا جاوز الأمر وعلم أنه إن امتنع قتل جازله الاستسلام فأنظره اهـ سم وفي حاشية زي أنه يجب الدفع عن المال إذا تعلق به حق الغير كالمهر ون وفي حاشية حل وفي شرح شيخنا نقلاً عن الغزالي وأقره أنه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة اهـ ويجب على الولاة الدفع عن أموال الناس وعبرة م ر والأوجه كما بحثه الأذري لزوم الامام وتوابعه الدفع عن أموال رعاياهم اهـ م د قال م ر ويحرم على المرأة أن تسلم لمن صال عليها أن يرتبها أمثلاً وان خافت على نفسها ولو في المستقبل (قوله ولا يجب الدفع عما لا روح فيه الخ) ما لم يكن لصغيراً ويقيم والواجب الدفع وقوله أماً ما فيه روح ككف نفس ولو مملوكه للصائل فيجب الدفع عنه فمن رأى شخصاً يحرق مال نفسه جاز أن يدفعه عنه أو رآه يريد قتل مملوكه أو رآه يرتب بمملوكه وجب دفعه كما ذكره قل (قوله لحرمة الروح) عليه لوجوب الدفع (قوله عن بضع ولو لبهيمة) وسواء قصده مسلم محقون الدم أم لا كما يؤخذ من م ر (قوله وعن نفسه إذا قصدها كافر) مثله الزاني المحصن (قوله أو قصدها بهيمة) خرج ما لو حالت بهيمة بينه وبين ماله فلا يجوز دفعها ويضمنها إن تلفت بدفعه قل على الجلال (قوله بل يست) أي إلا إذا كان المصول عليه ملكاً أو خد في ملكه أو عالماً أو حراً في زمانه وكان في بقائه مصلحة عامة فيجب الدفع عن نفسه ولا يجوز له الاستسلام كافي حاشية زي (قوله كن خير ابن آدم) يعني هاييل الذي قتله قاييل أي وخيرهما المقتول لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة مقروض في غير قتل يؤدي إلى شهادة من غير ذل ديني كما هنا شرح م ر بزيادة (قوله فيجب حيث يجب) أي يجب إذا قصدها غير مسلم محقون الدم ولا يجب إذا قصدها مسلم محقون الدم اهـ م د (قوله ويدفع الصائل) ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه ويصدق في دعواه عدم الصيال بيمينه ما لم تقم قرينة قوية على صياله كهبوم نحو سيف وضعف المصول عليه قل على الجلال مع زيادة من شرح م ر (قوله

بماله كما ينال المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكره* (تنبيه)* تعبير المصنف بالمال قد يخرج ما ليس بمال كالكلب المقتنى والسرجين وقضية كلام الماوردي وغيره الحاقه به وهو الظاهر وله دفع مسلم عن ذمتي ووالد عن ولده وسيد عن عبده لأنهم معصومون ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لانه يجوز إباحته للغير أماً ما فيه روح فيجب الدفع عنه إذا قصده اتلافه ما لم يخش على نفسه لحرمة الروح ويجب الدفع عن بضع لانه لا سبيل إلى إباحته وسواء بضع أهله وغيرهم ومثل البضع مقدّماته وعن نفسه إذا قصدها كافر ولو معصوماً ذمياً المعصوم لحرمة له والمعصوم بطلت حرمة بصياله ولأن الاستسلام للكافر ذل في الدين أو قصدها بهيمة لأنها تذبج لاستبقاء الآدمي فلا وجه للاستسلام لها وظاهر أن عضوه ومنفعته ككف نفسه ولا يجب الدفع إذا قصدها مسلم ولو مجنوناً بل يجوز الاستسلام له بل يست كما أفهمه كلام الروضة لخبر أبي داود كن خير ابن آدم يعني قاييل وهاييل والدفع عن نفس غيره إذا كان آدمياً محترماً كالدفع عن نفسه فيجب حيث يجب ويتقن حيث يتقن وفي مسند الإمام أحمد من أذل عنده مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله على رؤس الخلائق يوم القيامة ويدفع الصائل

بالاخذ (الاخذ) الآن يكون غير معصوم وقوله ان أمكن فلو خاف أن ينال منه الصائل ما يضرمه
لو ارتكب التدريج فله تركه اه سم (قوله فان أمكن دفعه بكلام) في المنهج أنه يبدأ بالهرب
فبالزجر والاستغاثة فالضرب باليد فبالسوط فبالهصا فبالقطع فالقتل فهي ثمانية لكن المعتمد انه
يخير بين الزجر والاستغاثة حل ومحل الهرب حيث علم أن الهرب ينجيها أما إذا علم أنه إذا هرب
طمع فيه وتبعه جاز القتل ابتداء ولو أمكنه الهرب من محل صائل عليه ولم يهرب فقتله دفعاً عن
بناء على وجوب الهرب عليه إذا صال عليه انسان وفي حل أكل لحم النمل تردأى وجهان
وجه منع الحل ان لم يقصد الذبح والاكل قال الزركشي والراجح الحل كما دل عليه كلام الرافي
في الصيد والذباح اه روض وشرحه اه مد على التصريح وينبغي أن من دفع الصائل الدعاء
عليه بكف شره عن المصول عليه وان كان به لأكوه وهو ظاهر حيث غلب على الظن أنه لا يندفع
الابالهلالك وينبغي أن يعلم أيضاً أنه لو علم منه أنه لا يندفع شره الا بالهجو وكان المصول عليه
أو غيره يعرف ما يمنع الصائل عن صياله لا يجوز لاق السحر حرام لذاته فليتأمل ع ش على م ر
(قوله ضمن) ولو بالقصاص أي حيث وجدت شروط القصاص بأن دفعه بما يقتل غالباً كما
يصرح بذلك شرح شيخنا ومن هنا يعلم أن وجوب تقديم الزجر على الاستغاثة من حيث الحرمة
إذا تضمن فيها ما وكذا غيرها مما يحق الترتيب فسقط ما لبعضهم هنا من الاعتراض ولو أمكن
المصول عليه خلاص نفسه يهرب أو غيره وجب عليه وحرم عليه المقاتلة اه قل على ابطال
(قوله استقط مراعاة الترتيب) ولو اختلفا في ذلك صدق الادفع وبعبارة ز وبصدق الادفع هما
وفيما يأتي في عدم امكان التعلق بدون مدافع له لعسر اقامة البيعة على تلك اه ع ش على م ر
(قوله ان له الضرب به) ثم يقيد بكونه يرتب بمصرب أو لا يعرضه ثم يظهره ثم بحسبه بل أطلقه
عن التقييد بكونه يمكنه ذلك أو لا وفيه وقفة فانه يجب عليه الدفع بالاخذ (قوله وعلى راكب
الداية) سواء كان بصيراً أو أعمى قال سم وقضية كلام المصنف وغير تضمين الراكب وان كل
الزام يندفعه وأنه يضمن اذا كان أعمى معه بصير يقوده وأنه يضمن وان غلبته الدابة وهو قضية
كلام الشيخين اه م د والمعتمد أن الراكب لا يضمن اذا كان معه قائد وسائق الا اذا كان بصيراً
مميزاً وكان الزمام بيده اه وبعبارة شرح المنهج ولو صحها سائق وقائد استويا في الضمان
أو راكب معهما أو مع أحدهما ضمن الراكب فقط اه أي لان استيلاءه عليهم أقوى وبذلك يعلم
أن الضمان على المرأة التي تركب الآن مع المكارني م رسم وهذا هو المعتمد وقياس ما نقله
ابن يونس أن الضمان في مسئلة الاعمى على قائد الدابة ان كان زمامها بيده أي القائد اه ع ش
على م ر ولوركاها اثنان فعلى المقدم دون الرديف كما أفتى به اوالد لان فعلها منسوب اليه اه
شرح م ر قال ع ش ويؤخذ من هذه العلة أن المقدم لو لم يكن له دخل في سيرها كمر يض وصغير
اختص الضمان بالرديف اه بحروفه فلو كانا في جانبها ضمنا فلو كان معهما واحد على القتب
فالضمان عليهم أثلاثاً كما قاله الطبري وقيل عليه فقط لان السير منسوب اليه سم ولو كان
الراكب عن يضبطها ولكن غلبته بفرع من شئ مثلاً أو تلفت شيئاً فالتظاهر عدم الضمان فالسم
ويشكل عليه أن اليد موجودة حال الفرع كما هي موجودة مع قطع اللجام ونحوه لا أن يقال
اليدوان كانت موجودة حال الفرع الا ان فعلها لم ينسب فيه واضع اليد الى تقصير ما فاشبه

بالاخذ فالاخذ ان أمكن
فان أمكن دفعه بكلام أو استغاثة
حرم الدفع بالضرب أو بضرب بيد
حرم بسوط أو بسوط حرم بعضا
أو بعضا حرم بقطع عضو أو بقطع
عضو حرم قتل لان ذلك جواز للضرورة
ولا ضرورة في الاثقل مع امكان
تحصيل المقصود بالأسهل وفائدة
هذا الترتيب أنه متى خالف وعدل الى
رتبة سم امكان الاستغناء بما دونها ضمن
ويستثنى من الترتيب ما لو اتهم القتال
بينهما واشتد الامر عن الضبط قط
فمراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال
اللبغا وما لو كان الصائل يندفع
بالسوط والعصا والمصول عليه لا يجوز
الا بالسيف فالصحيح أن له لضرب به لانه
لا يمكنه الدفع الا به وليس بمقصر في تركه
استصحاب السوط ونحوه وعلى
الترتيب ان أمكن المصول عليه هرب
أو التبع المحسن أو جماعة فالمنذهب
وجوبه وتحريم قتال لانه مأثور
بتحليل نفسه بالاهون فالاهون وما
ذكر أسهل من غيره فلا يعدل الى الاشد
ثم شرع في انقسم الثاني وهو ما تنفقه
اليها ثم بقوله (وعلى راكب الدابة)

مالو حاجب الرياح بعد احكام ملاح السفينة آلتها وقد قيل فيها بعدم الضمان لانتفاء تقصير الملاح بخلاف قطع اللجام فان راكب منسوب فيه لتقصير في الجملة لان قطع الدابة له دليل على عدم احكامه اه ع ش على م ر وعبرة قل ولو غلبت راكبها وتلفت شيئا ضمنه لتقصيره بر كوب ما لا يقدر على ضبطه وشأنه أن يضبط وبذلك فارقت السفينة وخروج بغلبته له مالوا تلفت قهرا عليه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره وفيه بحث اه (قوله وسائقها) الواو بمعنى أو وعبرة المنهج صحب دابة اه وقولا صحب ولو غير مكلف كما في م ر أي صحبها في الطريق فيخرج ما اذا صحبها في مسكنه فدخل فيه انسان فرحمته أو عضته فلا ضمان ان دخل بغير اذنه أو علمه كما قاله م ل قال شيخنا والمراد بانصاحبة المصاحبة العرفية ليشمل مالورعى البقر في الصحراء فهو في هذه الحالة يعد مصاحبا (قوله أم مستأجرا) أو قنا أذن له سيده أم لا ويتعلق متلفها برقبته وان أذن السيد كما في شرح م ر ويفرق بين هذا ولقطة أقرها مالك بيده فتلفت فانما تتعلق برقبته وبقيمة أموال السيد بأنه مقصر ثم يتركها بيده المنزلة منزلة المالك بعد علمه بها ولا كذلك ودعوى أن القن لا يذله ممنوعة بأنه ليس المراد باليد هنا المقتضية للملك بل المقتضية للضمان وهو بهذا المعنى له يد كما لا يخفى شرح م ر اه (قوله أم غاصبا) قال شيخنا وكذا المكروه لكن قرار الضمان على المكروه بكسر الراء اقراجه قل على الجلال وعبرة ع ش على م ر شمل المكروه بفتح الراء فيضمن ولا شيء على المكروه بكسر الراء لانه انما كرهه على ركوب الدابة لا على اتلاف المال وبهذا يفرق بين هذا وبين مالوا كرهه على اتلاف المال حيث قيل فيه ان كلا طريق في الضمان والقرار على المكروه بكسر الراء (قوله ضمان ما أتلفته) وكذا ما أتلفه ولدها معها لان له عليه يدا (قوله أي التي بيده عليها) أشار به الى أن الاضافة لادنى ملازمة وما يقع كثيرا بأزقة مصر من دخول الجمال مثلا بالاحمال ثم انهم يضطرون المشاة أو غيرهم فيقع المضطر فيتلف متاعه فالضمان على سائق الجمال وان كثر والانه منسوبون اليه وأما لو دفع المزحوم الجمل بحمله مثلا على غيره فأتلف شيئا للضمان الى الدافع لا على من معه الدابة اه ع ش على م ر (قوله نفسا ومالا) فضمن النفس على عاقلة وضمن المال عليه زي (قوله كالكلب) التشبيه من حيث انه اذا قصر صاحب الطعام بوضعه في الطريق ولم يكن صاحب الدابة معها فلا ضمان على صاحبها كالكلب الغير المرسل بخلاف ما اذا كان معها كالكلب الذي أغراه صاحبه اه م د ومنه ما جرت به العادة الآن من احداث مصاطب أمام الحوائط بالشارع ووضع أصحابها عليها بضائع للبيع كالحضيرة مثلا فلا ضمان على من أتلفته دابة شيئا منها بأكمل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع ش على م ر (قوله بكنائيه) أي جنائيه الكلب في أنها تؤثر في الضمان اذا كان معها صاحبها دون ما اذا لم يكن معها فيما اذا كانت العادة جارية بارسالها وحدها كما يأتي كما أن جنائيه الكلب باصطباذه تؤثر في الحل اذا أرسله صاحبه دون ما اذا لم يرسله فارسله بمنزلة مصاحبة مالك الدابة لها (قوله أرجحهما الاول) معقد لان استيلاءه عليها أقوى (قوله أوجههما الاول) ضعيف والمعتمد أنه على الاول ما لم يكن صغيرا أو أعشى قال ابن قاسم جزم به م ر ووجهه بأنها وان كانت في يدهما بحيث يقضى لهما بهما لو تنازعاها الا أن فعلها منسوب للمقدم نعم ان كان المتقدم لأثره بحيث كان سيرها منسوباً

وسائقها وفائدتها سواء كان مالكا أم مستأجرا أم ودعا أم مستعيرا أم غاصبا (ضمن ما أتلفته دابته) أي التي بيده عليها بيدها أو رجلها أو غير ذلك نفسها ومالا لئلا أو غيرها لانها في يده وعليه تعهدا وحفظها ولأنه اذا كان معها كان فعلها منسوباً اليه والانسب اليها كالكلب اذا أرسله صاحبه وقتل الصيد حل وان استرسل نفسه فلا جنائيه بكنائيه ولو كان معها سائق وفائدتها الضمان عليها نصفين ولو كان معها سائق وفائدته مع راكب فهل يتمتع الضمان بالراكب أو يجب أن يثنى وجهان أرجحهما الاول ولو كان عليها ركبان فهل يجب الضمان عليهما أو يتمتع بالاول دون الرديف وجهان أوجههما الاول لان اليد لهما

الساكنين

* (تنبيه) * حيث أطلق ضمان النفس في هذا الباب فهو على العاقلة ككفر البثري يستثنى من إطلاقه صور الأولى لو أركبها أجنبي
بغير إذن الولي أصيلاً ومجنوناً فأثقلت شيئاً فالضمان على الأجنبي الثانية لو ركب الدابة فخصها انسان بغير إذنه كما قيده البغوي
فرمحت فأثقلت شيئاً فالضمان على الناحس (١٩٦) فان أذن الراكب في الناحس فالضمان عليه الثالثة لو غلبته دابته فاستقبلها

انسان فردتها فأثقلت في انصرافها
شيئاً ضمنه الراد الرابعة لو سقطت
الدابة ميتة قتلت به شيء لم يضمنه
وكذا لو سقط هو ميتاً على شيء وأثقله
لا ضمان عليه قال الزركشي وينبغي
أن يلحق بسقوطها ميتة سقوطها
عرضاً أو عارضاً ربح شديداً ونحوه
الخامسة لو كان مع الدواب راع
فهاجرت ربح وأظلم النهار فتفرقت
الدواب فوقع في زرع فأفسدته فلا
ضمان على الراعي في الاظهر للغلبة
كما لو نذبعه أو انفلتت دابته من يده
فأفسدت شيئاً بخلاف ما لو تفرقت
الغنم لتومه فيضمن ولو انتفخ ميت
فتكسر بسببه شيء لم يضمنه بخلاف
طفل سقط على شيء لأن له فعلاً بخلاف
الميت ولو بالت دابته أو راثت بمثلثة
بطريق ولو واقفة قتلت به نفس أو
مال فلا ضمان كما في المنهاج كإصـ
لأن الطريق لا تخلو عن ذلك والمنع من
الطريق لا سبيل اليه وهذا هو المعتمد
وان نازع في ذلك أكثر المتأخرين
وانما يضمن صاحب الدابة ما أثقلت به
ابته اذا لم يقصر صاحب المال فيه
فان قصر بأن وضع المال بطريق أو
عرضه للدابة فلا يضمنه لأنه المضيع
للمال وان كانت الدابة وحدها فأثقلت
زرعاً أو غيره منهاراً لم يضمن صاحبها أو
ليلا ضمن لتقصيره بإرسالها ليلا بخلافه
نهاراً للخبر الصحيح في ذلك رواه أبو
داود وغيره وهو على وفق العادة
في حفظ الزرع ونحوه مناراً والدابة
ليلا ولو تعود أهل البلد إرسال
الدواب أو حفظ الزرع ليلا دون النهار

انعكس الحكم فيضمن مرسلها ما أثقلت به مناراً دون الليل اتباعاً لمعنى الخبر والعادة ومن ذلك يؤخذ ما بحثه البلقيني والجمع
أنه لو جرت عادة بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن مرسلها ما أثقلت به مطلقاً * (تتمة) * يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطيور

والجمع الدواب اه (قوله فلا ضمان باتلافها مطلقا) أى كان معها صاحبها أم لا (قوله بعدم الضمان) مثله في شرح م ر فسقط تضعيف بعضهم له وعبارة م ر وأفتى البلقيني في فحل لانسان قتل جلا لا آخر بعدم الضمان لانه لا يمكنه ضبطه ولتقصير صاحبه حيث لم يضعه في بيت مسقف أو لم يضع عليه ما يمنع وصول النحل اليه ولا فرق في ذلك بين كون الجمل في ملكه أو غيره اه ع ش على م ر (قوله ولو أنلفت الهرة) ولا يجوز له أن يتعرض لها الا وقت صياها لا بعده ولا قبله على المعتمد لان التحرز عنها سهل م ر (قوله ان عهد) أى ولو مرة قل (قوله أو صاحبها الذى يأويها) أى اذا كان له يد عليها كان مستأجرها أو مستعيرا نعم ان انقلت قهرا فأنلفت شيئا فلا ضمان فيه كما مر اه م ر * (فرع) * أفتى ابن عجيل في دابة نطحت أخرى بالضمان ان كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أى وقد أرسلها أو قصر في ربطها والكلام في غير ما بيده والا ضمن مطلقا اه سل ولو نفر شخص دابة مسيبة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها أى دخلت في ضمانه فينبغي اذا نفرها أن لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذى يعلم أنها لا تعود منه الى زرعه وان أخرجهما عن زرعه الى زرع غيره فأنلفته ضمنه اذ ليس له أن يقي ماله بمال غيره فان لم يمكنه الا ذلك بأن كانت محفوفة بمزارع الناس ولم يمكن إخراجها الا بادخالها من رعة غيره تركها في زرعه وغرم صاحبها ما أنلفته اه من شرح الروض فان أخرجهما ضمنها ان ضاعت وضمن ما تلفه من زرع غير مالها لاعتد به * (فرع) * لو حلت الريح ثوبا وأشرف على أن يقع في ملكه فدفعه من الهواء الى ملك غيره لم يضمنه كما في قل على الجلال (قوله وان كان الداخل بصيرا) غاية لقوله ضمن كما في شرح الروض وقوله أو دخلها بلا اذن مقابل لقوله دخلها شخص بآذنه ثم ان ما هنا لا ينافي قول الروض في الجنائيات وان ربطها به كبا عقوقا ودعا اليه رجلا فعقره فمات فلا ضمان لان ما هنا في كلب في الدار وما هنا في كلب خارجها كما أفاده شيخ الاسلام اه

* (فصل في قتال البغاة) *

هذا شروع في طوائف ثلاثة جوار الشارح لنا قتالهم البغاة والمرتدين والكفار وذكر البغاة بعد الصيال لما يأتى أنهم يردون الى الطاعة بالاخف فالأخف في قوله ولا يقتلهم الامام حتى يبعث الخ وقام الاجماع على جواز قتال البغاة ومستنده فعل سيدنا على فإنه قاتل أهل الجمل بالبصرة وقاتل أهل صفين بالشام وأهل النهروان وهم طائفة من الخوارج بناحية الكوفة وأخذ قتال المرتدين من فعل أبي بكر وأخذ قتال الكفار من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع باغ) وأصل بغاة بغية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وينصب بالفحة على التاء كقضاة لان الالف فيه أصلية لانقلابها عن أصل اه (قوله ومجاورة الحد) أى ما حده الله وشرعه من الاحكام لخروجهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم وهولعة كذلك في المختار البغى التعدى وبغى عليه استتال و بابه رمى وكل مجاوزة واقراط على المقدار الذى هو حد الشئ فهو بغى قال ابن قاسم ومن كون البغى مجاوزة الحد سميت الزانية بغية اه ع ش على م ر مع زيادة من قل (قوله والاصل فيه) أى في فصل البغاة أى في الاحكام الآتية

فلا ضمان باتلافها مطلقا كما حكاه في أصل الروضة عن ابن الصباغ وعلمه بأن العادة ارسالها ويدخل في ذلك النحل وقد أفتى البلقيني في فحل لانسان قتل جلا لا آخر بعدم الضمان وعلمه بأن صاحب النحل لا يمكنه ضبطه والتقصير من صاحب الجمل ولو أنلفت الهرة طيرا أو طعاما أو غيره ان عهد ذلك منها ضمن مالها أو صاحبها الذى يأويها ما أنلفته لبلال كان أو نهارا وكذا كل حيوان مولع بالتعدى كالجمل والجمار اللذين عرفا بعقر الدواب واتلافها أما اذا لم يعهد منها اتلاف ماذ كر فلا ضمان لان العادة حفظ ماذ كر عنها لا ربطها * (قاعدة) * سئل القفال عن حبس الطيور في أقفاص لسماع أصواتها أو غير ذلك فأجاب بالجواز اذا تعهد لها صاحبها بما يحتاج اليه كالبهيمة تربط ولو كان بداره كلب عقور أو دابة جوح ودخلها شخص بآذنه ولم يعلم بالحال فعرضه الكلب أو رمحته الدابة ضمن وان كان الداخل بصيرا أو دخلها بلا اذن أو أعلمه بالحال فلا ضمان لانه المتسبب في هلاك نفسه

* (فصل في قتال البغاة) *

جمع باغ والبغى الظلم ومجاورة الحد سموا بذلك لظلمهم وعدولهم عن الحق والاصل فيه آية

فيه معنى في الجملة والافلاية لا تثبت كل الاحكام الاتية (قوله وان طائفتان) تثنية طائفة تطلق على الواحد وغيره نزلت في رهط عبد الله بن أبي اسود ورواه عبد الله بن رواحة لما اقتتلا بالأيدي والنعال فقرأها النبي صلى الله عليه وسلم عليهم رواء الشيخان عن أنس اه دميري (قوله اقتتلوا) لم يقل اقتتلابل جمع مراعاة لافراد الطائفتين ومعنى فاصلحوا بينهما الاول ابداء الوعد والنصيحة والثاني الفصل بينهما بالقضاء العدل فيما كان بينهما اه سم (قوله وليس فيها ذكر الخروج) هذا الكلام يوهم أن البغي منحصر في الخروج عليه من حيث البيعة ونحوها والافن البين أن المراد الخروج ولو منع حق توجه عليهم كما سيجي وهو لا قد توجه عليهم أن يترافعوا الى الامام فيما شجر بينهم فثبت استقلوا بالقتال معرضين عن الامام فقد امتنعوا من الحق الواجب عليهم فكانوا بغاة لهذا اه سم (قوله تشمله) أي تشمل الخروج عن الامام المرتب عليه الامر بالقتل (قوله لعمومها) أي لانها تذكر في سياق الشرط (قوله أو تقتضيه) أي نستلزمه وتقيده بطريق القياس ووجه هذا التردد الخلاف في كون النكرة في سياق الشرط نعم أو لا فعلى الاول تشمله يجعل الامام طائفة والباغين عليه طائفة وعلى الثاني لا تشمله ويكون المراد طائفتين من المسلمين بغت احدهما على الاخرى فيقاس الخروج على الامام بالخروج على غيره فيجوز له القتال بالاولى (قوله وهم) أي شرعا مسلمون ولو فيما مضى فيشمل المرتدين على المعتد قل على الجلال وفي سم نقلا عن الزركشي أنه يعتبر في البغاة الاسلام فالمرتدون اذا نصبوا القتال لا يجري عليهم حكم البغاة في الاصح وهذا الشرط هو مقتضى كلام الحرز فلا وجه لاهماله وحاصله أن القيود ستة أن يكونوا مسلمين وأن يخالفوا الامام وأن يكون لهم تأويل وأن يكون ذلك التأويل باطلا ظنا وأن تكون لهم شوكة وأن يكون فيهم مطاع وسيد ذكر الشارح أن الشوكة تستلزم المطاع فلا تغفل اه م د وعبارة حل في سيرته ان للامام أحمد قولاً بلعن يزيد تلويحا وتصريحا وكذا للامام مالك وكذا لابي حنيفة ولنا قول بذلك في مذهب امامنا الشافعي وكان يقول بذلك الاستاذ البكري ومن كلام بعض أتباعه في حق يزيد ما لفظه زاده الله خيرا ومنعه وفي أسفل سمين وضعه وفي شرح عقائد السعد يجوز لعن يزيد اه ويشكل عليه أن لعن الشخص لا يجوز وانما يجوز اللعن بالوصف تأمله قال حل قال ابن الجوزي أجاز العلماء الورع لعن يزيد وصنف في اباحة لعنه مصنفاه اه وقال وعلى هذا يكون مستثنى من عدم جواز لعن الكافر المعين بالشخص كما صرح به السعد بعد أن قال اني لا أشك في عدم اسلامه بل ولا في عدم ايمانه فلعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه اه كلام السعد (قوله ولو جازا) لانه يحرم الخروج على الامام ففي شرح مسلم يحرم الخروج على الجائر اجماعا ويجاب عن خروج الحسين على يزيد بأن المراد اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم اه ابن حجر والغاية للرد وسأني قول الشارح وتجب طاعة الامام وان كان جائرا فيما يجوز من أمره ونهيه الخ (قوله بعدم انقيادهم له) سواء سبق منهم انقياد أم لا كما هو ظاهر اطلاقهم والمراد بعدم انقيادهم له ولو في مباح حيث كان فيه مصلحة اه شيخنا (قوله كزكاة) هي حق الله ومثله حق الآدمي بالاولى قل على الجلال (قوله بالشروط الاتية) متعلق بخروج أو بقوله مخالفوا الخ فوجودها لا بد منه

وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
وليس فيها ذكر الخروج على
الامام صريحا لكنها تشمله لعمومها
أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبغي
طائفة على طائفة فلبغي على الامام
أولى وهم مسلمون مخالفوا امام ولو
جائرا بأن خرجوا عن طاعته بعدم
انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم
كزكاة بالشروط الاتية

في تحقق البغي ووجوده (قوله ويقاتل أهل البغي) ظاهره أن البغي يوجد بدون هذه الشروط وهذه شروط للقتال وليس كذلك بل لا يحصل الايمان وبعد ذلك يقاتلون فلو قال بشرط في البغي كذا وكذا كان أولى ولذا قال في المنهج هم مسلمون الخ ثم قال ولا يقاتلهم الا امام واعلم أن وصف البغي في الصدر الاول ليس وصف ذم ولا يقتضي الفسق ولا العصيان ولا يزول معه وصف الايمان خلافا للخوارج فانهم اعتقدوا زوال الايمان معه ويرد عليهم بالآية ولا نسهم انما خرجوا عن طاعة الامام بتأويل وشبهة أي تأويل غير قطعي المبطان كما في م (قوله) كما استفيد من الآية المتقدمة) وهي قوله تعالى وان طائفتان قال السبكي رحمه الله تعالى في تفسيره المسمى بالدر النظيم ما حاصله وفي هذه الآية حكمان عظيمان أحدهما وجوب قتال البغاة من قوله فقاتلوا التي تبغي فانه أمر والأمر للوجوب وعليها قول علي رضي الله عنه والصحابة في قتال صفين والنهروان وقد قتل عمرار مرة يوم صفين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمارتك القينة الباغية وهذا علم من اعلام النبوة ولم ينكر أحد هذا الحديث حتى أن المقاتلين على رضي الله عنه لم ينكروه وانما عدلوا الى تأويل لا يخفى ضعفه وهو قولهم انما قتله الذي أخرجه يعنون عليا أي لانه أخرجه لقتال معاوية ولما قتل عمارا زيدا الذين كانوا مع علي يقينا واقدا ما على القتال وعرفوا أنهم الذين عناهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق القصة أحسن سياق الحكم الثاني في الآية أن اسم الايمان باق مع البغي والمخالف في ذلك الخوارج والآية ترد عليهم وتعام الاستدلال بقوله تعالى فاصلحوا بين أخويكم فانه صريح في بقاء الايمان حين البغي ولولا ذلك أي بقاء الايمان لا يمكن أن يقال في قوله تعالى فان بغت احدهما على الاخرى وقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا انه لا دليل فيه لانه لا يصح اطلاق ذلك أي المذكور في الآية من الايمان والاخوة اذا كان يخرج به عن الايمان بان يكون وصف الايمان بحسب الاصل لكن قوله تعالى بين أخويكم دليل ظاهر على ثبوت الايمان لهم في حال بغيتهم اه وقال في الروضة قال العلماء ويجب قتال البغاة ولا يكفرون بالبغي واذا رجع البغي الى الطاعة قبلت توبته وتركت قتاله اه شرح المؤلف اه مدابني (قوله صفين) بكسر أوله المهملة وثانيه الفاء المشددة اسم بلدة واقليم وكذا النهروان المذكور معه قل (قوله بثلاثة شرائط) الاولى حذف التاء لان المعدوم مؤنث ويمكن الجواب بأن المراد بالشرائط الشروط (قوله بفتح النون) وقد تسكن كما في المختار اه ع ش على م (قوله أي شوكة بكثرة أو قوة) فيه مسامحة لان المنعة والشوكة والقوة معناها واحد فكان الاولى أن يقول أي قوة بكثرة أو تحصن بحصن (قوله وهي) أي الشوكة التي لا يتحقق البغي بدونها لا بد لها من مطاع وأما أصل الشوكة فلا تتوقف على مطاع وبهذا يجمع بين ما هنا وما في المنهاج شوبري فقوله وهي لا تحصل أي فذكرها بغنى عن ذكره الذي سلكه المنهاج (قوله يصدر عن رأيه) أي تصدر أفعالهم عن رأيه (قوله قاتل أهل الجبل) أي أهل الواقعة التي عقر فيها جمل عائشة وسبب خروجها مع معاوية أنها كانت تحبه لانه كان يقول للنبي صلى الله عليه وسلم في زمن الافك مارأيتنا على نساءك الا خيرا وكان على يقول النساء غيرها كثير وهذا سبب طلوعها مع معاوية في هذه الواقعة وكان الناس اذا دعاهم للخروج معاوية يمتنعون ويقولون لا نخرج معك

قوله قال السبكي الى آخر القولة كتب عليها باسمش نسخة المؤلف ليس من التجريد اه

(ويقاتل أهل البغي) وجوبا كما استفيد من الآية المتقدمة وعليها قول علي رضي الله تعالى عنه في قتال صفين والنهروان (بثلاثة شرائط) الاول (أن يكونوا في منعة) بفتح النون والعين المهملة أي شوكة بكثرة أو قوة ولو بحصن بحيث يمكن معها مقاومة الامام فيحتاج في ردهم الى الطاعة لكافة من بذل مال وتحصيل رجال وهي لا تحصل الا بمطاع أي متبوع يحصل به قوة لشوكتهم يصدر عن رأيه اذ لا قوة لمن لا يتجمع كلمتهم بمطاع فالطاع شرط لحصول الشوكة لانه شرط آخر غير الشوكة كما تقتضيه عبارة المنهاج ولا يشترط أن يكون فيهم امام منصوب لان عليا رضي الله تعالى عنه قاتل أهل الجبل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم

(و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة
الامام) أي عن طاعته بانفرادهم
ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء
كما نقله في الروضة وأصلها
عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق
عليه (و) الثالث (أن يكون لهم)
في خروجهم عن طاعة الامام (تأويل
سائق) أي محتمل من الكتاب أو السنة
يستندون اليه لأن من خالف بغير تأويل
كان معاندا للحق * (تنبيه) * يشترط
في التأويل أن يكون فاسدا لا يقطع
بفساده بل يعتقدون به جواز الخروج
كتأويل الخارجين من أهل الجبل
وصفين علي علي رضي الله تعالى عنه
بأنه يعرف قتله عثمان رضي الله تعالى
عنه ولا يقتص منهم لمواطاة اياهم
وتأويل بعض مانعي الزكاة من أبي
بكر رضي الله تعالى عنه بأنهم لا يدفعون
الزكاة إلا لمن صلواته سكن لهم أي
دعائهم رجة لهم وهو النبي صلى الله
عليه وسلم فمن فقدت فيه الشروط
المذكورة بأن يخرجوا بالتأويل
كما نفي حق الشرع كل زكاة عنادا
أو تأويل يقطع بطلانه كتأويل
المرتدين أو لم تسكن لهم شوكة بأن كانوا
افرادا يسهل الظفر بهم أو ليس فيهم
مطاع فليسوا بغاة لا تنصأ حرماتهم
فيترتب على أفعالهم مقتضاها على
تفصيل في ذي الشوكة يعلم مما يأتي
حتى لو تأولوا بلا شوكة وأتلفوا شيئا
ضمنوه مطلقا كقاطع الطريق وأما
الخوارج وهم قوم يكفرون من تكب
كبيرة ويتركون الجماعات

الاذا خرجت عائشة كما في السير من جله أهل تلك الوقعة سيدنا طلحة والزبير وعلي بن أمية
ومات طلحة والزبير وعقر رجل عائشة حتى سقطت من عليه وحصل ما حصل ولما سقطت كان
أخوها محمد عندها فحمل هو وجها مع رجل من كانوا حاضرين حتى وضعوه بين يدي سيدنا علي
فأمرهم فأدخلت جينا ستر عليها ثم طيب خاطرها وأكرمها واعتذر لها وكان أخوها مع علي
في القتال والواقعة كانت بين علي ومعاوية وكان معاوية وقت موت عثمان في الشام من تحت
يده فلما أخبر بموته جاء ينازع عليا في الخلافة قال الدميري وكان اسم الجبل الذي وكبته عائشة
يوم وقعت عسكر أعطاه لها علي بن أمية اشتراها بأربعمائة درهم وهو الصحيح وكانت وقعة
الجبل يوم الخس العاشر من جاذي الأولى أو الأخيرة وقيل في خامس عشر سنة ست وثلاثين
من الهجرة وكانت الوقعة من ارتفاع الشمس إلى قريب العصر اه (قوله بانفرادهم) الباء
السينية وهذا ضعيف قال م ر ولا يشترط انفرادهم ببلدة أو قرية على الأصح (قوله كما نقله
في الروضة) تبرأ منه لضعفه (قوله تأويل سائق) أي جائز والمراد بالتأويل أن يكون
لهم شبهة تسوق لهم ما هم فيه (قوله أي محتمل) بصيغة اسم الفاعل أي للجهة والقساد
أي للصدق والكذب أو بصيغة اسم المفعول أي محتمل صدقه وكذبه فلا وجه لاقتصار المدايغ
على قوله اسم مفعول (قوله من الكتاب أو السنة) ليس يقيد (قوله لمواطاة اياهم) أي
لموافقته فقال لهم علي رضي الله عنه والله ما قاتلت ولا مالات أي ولا جعت للقتال وانما نبيت
اه م د (قوله كتأويل المرتدين) أي من أهل اليمامة ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم
وقالوا لا يجب الايمان الا في حياته لا تقطع شرعه بموته كبقية الانبياء وهذا تأويل باطل لقيام
الاجماع على بقاء دينه إلى يوم القيامة قرره شيخنا وقال ابن قاسم قوله كتأويل المرتدين هذا
فيه نظر لانه اعتبر في الحدود الاسلام وأخذ جنسا واذا لم يشملهم الجنس فلا يصح الاحتراز
عنهم بفصول التعريف اه عمرة (قوله فليسوا بغاة) أي فلا يتخذ حكمهم ولا يعتد
بحق استوفوه ويضمنون ما تلفوه مطلقا كقطاع الطريق اه زى (قوله على تفصيل الخ)
هذه العبارة سرت اليه من شرح المنهج لان التفصيل لم يذكر هنا أصلا والتفصيل أنه ان كان
مرتدا ضمن والا فلا ومع ذلك هو ضعيف ومراده بقوله يعلم مما يأتي هو التفصيل بين كونه
مسلم أو مرتدا لانه ذكره في المنهج بعد هذه العبارة وأما الذي يأتي في الشرح هو أنه ان كان له
شوكة من غير تأويل فهو كالباغي وان كان له تأويل من غير شوكة فليس كالباغي وهذا غير الذي
أراده شيخ الاسلام بقوله على تفصيل في ذي الشوكة كما علمت فكان الأولى حذف قوله
في ذي الشوكة ويقول على تفصيل فيما اذا فقد أحد الأمرين أي الشوكة والتأويل لأن
هذا هو الذي يأتي (قوله ضمنوه مطلقا) أي وقت الحرب أو غيره اه ع ش (قوله وأما
الخوارج) وهم صنف من المبتدعة قائلون بأن من أتى كبيرة كفر وحبط عمله وخلد في النار
وأن دار الاسلام بظهور الكافر فيها تصير دار كفر وباحة اه زى (قوله ويتركون
الجماعات) أي لا يصطلحون وراء الأئمة كما قرره العزيزي وعبارة البرماوى أي لم يحضروا مع
الامام جمعة ولا جماعة لا يعتقدون ان الصلاة لا تصح الا خلف معصوم اه وقال م ر
ويتركون الجماعات لأن الأئمة لما أقرروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم اه

فان قيل ترك الجماعة يوجب القتال لان الجماعة من فروض الكفاية فيقاتل تاركها كما تقر
 في باب صلاة الجماعة قلت يجب ان ما هنا محمول على ما اذا ظهر الشعار بغيرهم أو أنهم
 لا يقاتلون من حيث الخروج وان قوتلوا من حيث ترك الجماعة اه زى (قوله فلا يقاتلون)
 أي لا يقاتلون بثلاثة شروط الاول عدم قتالهم لنا والثاني كونهم في قبضتنا والثالث
 عدم تضررنا بهم كما أشار اليه الشارح فقوله وهم في قبضتنا حال من الواو في فلا يقاتلون وكان
 الاولى تقديمه على قوله ما لم يقاتلوا فعلم قتلهم مشروط بما ذكر والمراد بكونهم في قبضتنا
 أن يجري عليهم حكمنا (قوله ولا يفسقون) بدليل قبول شهادتهم ولا يلزم من ورود ذمتهم
 ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بفسقهم لانهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم
 وان أخطوا أو أغوا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد قطعاً وهو ما عليه السنة ولا ينافي
 ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة ففسقهم لوعيدهم الشديد وقلة أكثراتهم أي مبالاتهم
 بالدين لان ذلك بالنسبة لحوال الاخرة لا الدنيا لما تقر من كونهم لم يفعلوا محرماً عندهم
 اه شرح م ر باختصار (قوله ما لم يقاتلوا) فان قاتلوا ففسقوا ولعل وجهه أنه لا شبهة لهم
 في القتال وتقديرها فهي باطلة قطعاً اه ع ش (قوله وهم في قبضتنا) قال الاذرى سواء
 كانوا بيننا أو امتازوا بموضع عنالكهم لم يخرجوا عن طاعته اه زى (قوله نعم ان تضررنا
 بهم) أي بأن أظهرنا بدعتهم أو دعوا اليها اه شخنا (قوله تعرضنا لهم) ولو بالقتل
 (قوله أولم يكونوا في قبضتنا) أي أولم يقاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا قال سم هذا يفيد أن قوله
 وهم في قبضتنا ليس قيد القول فلا يقاتلون ما لم يقاتلوا الخ بل هو قيد القول فلا يقاتلون الخ اه
 شوبري (قوله ولم يتحتم الخ) لوعفا المستحق عن القاتل سقط القتل (قوله في شهر السلاح)
 أي اظهاره (قوله ان حكمهم حكم قاطع الطريق) ففي رواية اذا قتلوههم فاقتلوههم
 فان في قتلهم الجزاء لمن قتلهم عند الله يوم القيامة وبهذا استدل من يقول بجواز قتل الخوارج
 وقد قاتلهم على كرم الله وجهه وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن الخوارج اهلهم كفار فقال من
 الكفر فزوا فقتل امنا فقتل فقال ان المنافقين لا يذكرون الله الا قليلاً وهو لا يذكرون الله
 كثيراً فقتل ما هم فقال أصابهم قسفة فعموا وضمو فلم يجعلهم كفارا لانهم تعلقوا بضرب من
 التأويل والخوارج قوم يكفرون مرتكب الكبيرة ويحكمون بحبوط عمل مرتكبها وتخليده
 في النار ويحكمون بأن دار الاسلام تصير بظهور الكافر فيها دار كفر ولا يصلون بجماعة اه حل
 في السيرة وتقدم بعضه (قوله فان قيد) أي ما في المنهاج فلا خلاف أي في أنهم قاطع طريق
 زيادة على كونهم خوارج فيرتب عليهم أحكام قاطع الطريق وهذا التقيد هو المعتمد وعبرة
 ع ش فلا خلاف أي في وجوب قتالهم (قوله وتقبل شهادة البغاة) شروع في حكم البغاة
 وخاصة أن شهادتهم مقبولة بشرطين الاول أن لا يكونوا ممن يشهدون لموافقهم بتضديقهم الخ
 والثاني أن لا يستحلوا دماءنا أو أموالنا بلاتأويل وقضاؤهم مقبول بشرطين أيضا الاول أن
 يكون فيما يقبل فيه قضاء فاضينا فيخرج به ما اذا قضاوا بما خالف نصاً واجماعاً وقياساً جلياً
 الثاني أن لا يستحلوا الخ (قوله الا أن يكونوا ممن يشهدون) صنيع م ر يقتضي أن هذا القيد
 راجع لكل من شهادتهم وقضاؤهم فكان الاولى للشارح تأخير عن قوله وقضاؤهم اه (قوله

فلا يقاتلون ولا يفسقون ما لم يقاتلوا
 وهم في قبضتنا نعم ان تضررنا بهم
 تعرضنا لهم حتى يزل الضرر فان
 قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا قوتلوا
 ولا يفسقون قبل القاتل منهم وان
 كانوا كقطاع الطريق في شهر
 السلاح لانهم لم يقصدوا اخافة
 الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها
 من الجمهور وفيها عن البغوي
 ان حكمهم حكم قاطع الطريق
 وبه جزم في المنهاج والمعتمد الاول
 فان قيد بما اذا قصدوا اخافة الطريق
 فلا خلاف وتقبل شهادة البغاة لانهم
 ليسوا بفسقة تباويلهم قال الشافعي
 رضي الله تعالى عنه الا أن يكونوا ممن
 يشهدون

لموافقيهم تصديقهم كالخطابة وهم صنف
تقبل شهادتهم ولا يتخذ حكم قاضيهم ولا
يختص هذا بالبغاة نعم ان يتو السبب
قبلت شهادتهم لا تتقاء التهمة حينئذ
ويقبل قضاء قاضيهم بعد اعتبار صفات
القاضي فيه فيما يقبل فيه قضاء قاضيها
لان لهم تأويل لا يسوغ فيه الاجتهاد الا
أن يستحل شاهد البغاة وقاضيهم دماءنا
وأموالنا فلا تقبل شهادته ولا قضاؤه
لانه ليس بعدل وشرط الشاهد
والقاضي العدالة هذا ما نقله الشيخان
في الروضة وأصلها هنا عن المعتبرين
وجرى عليه النووي في المنهاج
ولا ينافي ذلك ما ذكره في زيادة
الروضة في كتاب الشهادات من أنه
لا فرق في قبول شهادة أهل الأهواء
وقضاء قاضيهم بين من يستحل
الدماء والأموال أم لا لان ما هنا محمول
على من استحل ذلك بلا تأويل وما هناك
على من استحله بتأويل وما أنلفه باغ
من نفس أو مال على عادل وعكسه ان لم
يكن في قتال لضرورته بأن كان في غير
القتال أو فيه لالضرورته ضمن كل
منهما ما أنلفه من نفس أو مال جريا
على الاصل في الاتلافات نعم ان قصد
أهل العدل باتلاف المال اضعافهم
وهزيمتهم لم يضمنوا قاله الماوردي فان
كان الاتلاف في قتال لضرورته فلا
ضمنان اقتداء بالسلف لان الوقائع التي
جرت في عصر الصحابة كوقعة الجمل
وصفين لم يطالب بعضهم بعضا بضمنان
نفس ولا مال وهذا عند اجتماع الشوكة
والتأويل فان فقد أحدهما فله حالان
الاول الباغي المتأول بلا شوكة يضمن
النفس والمال ولو حال القتال كقاطع
الطريق والثاني له شوكة بلا تأويل وهذا
يكفي على الصلح وعدمه لان سقوط الضمان في الباغي لقطع الفتنة واجتماع الكرامة وهو موجود هنا ولا يقتل الامام البغاة الجلال

(٢٠٢)

من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون لموافقيهم تصديقهم فلا

لموافقيهم) أي في الاعتقاد تصديقهم كذا في صحاح الفسخ وفي بعضها تصديقه ولا يناسب
التعبير بالجمع قبله كما لا يخفى وقوله تصديقهم الباء للسببية والمصدر مضاف لمفعوله والفاعل
محذوف أي يشهدون لمن يوافقهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي اعتقادهم صدقه بمجرد
كونه منهم كذا قاله بعضهم ولا يخفى ما فيه اذ ظاهر التأويل يفيد أنه مضاف للفاعل فخر ذلك
(قوله يشهدون بالزور) أي بما لم يروه أه مد (قوله ولا يختص هذا) أي الاستثناء وهو قوله
الا أن يكونوا الخ أي لا يختص هذا بالبغاة أي قبول الشهادة بل كل مبتدع لا يقسق يده عنه
تقبل شهادته كما قاله ع ش وعبارة مد ولا يختص هذا أي عدم قبول شهادتهم وقضاء
قاضيهم (قوله حينئذ) أي حين اذ يتو السبب فيقولون رأينا باعه أو أقرضه (قوله
لان لهم تأويل) تعليل لقبول قضاء قاضيهم (قوله الا أن يستحل) أي بلا تأويل كما يأتي
(قوله دماءنا وأموالنا) الواو بمعنى أو (قوله لانه ليس بعدل) هذا يقتضي أنهم لا يكفرون
باستحلال دماءنا وأموالنا لانه نفي العدالة دون الاسلام ولعله لوجود الشبهة أي من غير تأويل
لهم وان كانت باطلة وعبارة قل على الجلال لم يقل لكفره لامكان التأويل أي لامكان وجود
التأويل وان لم يكن موجودا عنده الآن (قوله هذا) أي الشرط المذكور في قوله الا أن
يستحل شاهد البغاة وعبارة شرح م ر ومحل ذلك اذا استحلوه بالباطل عدوانا ليتوصلوا به
الى اراقة دماءنا وأموالنا ويؤخذ من العلة أن المراد استحلال خارج الحرب والافكل البغاة
يستحلونها حالة الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال من أهل
الأهواء والقاضي كالشاهد محمول على المؤول لذلك تأويل محتملا وما هنا على خلافه اه (قوله
أهل الأهواء) أي البدع (قوله وما أنلفه) مبتدأ وعكسه عطف عليه وقوله ضمن كل الخ
خير وقوله ان لم يكن الخ اعتراض أو أن قوله ضمن الخ جواب الشرط والجمله خبر المبتدأ قال
الشيخ عز الدين ولا يتصف اتلافهم باباحة ولا تحريم لانه خطأ معتقوعه بخلاف ما يتلفه الكفار
حال القتال فانه حرام غير مضمون زى وعبارة قل فلا يوصف اتلافهم بجل ولا حرمة لانه
خطأ معتقوعه لتأويلهم وبذلك فارق حرمة اتلاف الحربى وان لم يضمن أيضا وعكسه (قوله
على الاصل) في الاتلافات وهو الضمان (قوله اضعافهم) أي عن القتال (قوله اقتداء
بالسلف) عله لقوله وما أنلفه أهل البغاة وعكسه ولو اختلف المتلف وغيره في أن التلف وقع
في القتال أو في غيره صدق المتلف لان الاصل عدم الضمان ع ش على م ر (قوله فله) أي
للقاقد المفهوم من قوله فقد (قوله كقاطع الطريق) أي فانه يضمن ما أنلفه (قوله كباغ
في الضمان وعدمه) أي فلا يضمن حال القتال لضرورته ولا فرق في ذلك بين المسلمين والمرتدين
على المعتمد خلافا للشيخ الاسلام (قوله ولا يقتل الامام) هذا شروع في حكم قتال البغاة
اشارة الى أنهم ليسوا كالكفار بل كالصائل وأشار به الى أن قتال البغاة ليس كقتال الكفار
من وجوه ثلاثة الاول هذا بخلاف الكفار فيقاتلون من غير بعث والثاني أنهم لا يقاتلون
بما يعم بخلاف الكفار والثالث أنهم لا يحاصرون بخلاف الكفار اه والمراد بقوله ولا يقاتلون
أي لا يجوز فيحرم حتى يبعث فيجوز أي يجب لانه بعد منع فلم أن قتالهم واجب على الامام وكذا
البعث ويجب في قتالهم ما في قتال الكفار من صبر واحد منا لاثنتين وغير ذلك كما في قل على

يكفي على الصلح وعدمه لان سقوط الضمان في الباغي لقطع الفتنة واجتماع الكرامة وهو موجود هنا ولا يقتل الامام البغاة الجلال

حتى يبعث لهم أميناً فظننا ان كان البعث للمناظرة باصحابهم يسألهم عما (٢٠٣) يكرهون اقتداء بعلى رضى الله عنه فانه بعث ابن

عباس الى اهل النهر وان فرجع بعضهم وأبى بعضهم فان ذكر وامظلة أو شبهة أزالها لان المقصود يقتالهم ردهم الى الطاعة فان أصرّوا ونجّهم ووعظهم فان أصرّوا أعلمهم بالقتال لان الله تعالى أمر أن لا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى فان ظلموا من الامام الامهال اجتمعوا وفعل ما رآه صواباً (ولا يقتل) مدبرهم ولا من ألقى سلاحه وأعرض عن القتال ولا (أسيرهم ولا يذوق) بالمجعة أى لا يسرع (على جريحهم) بالقتل (ولا يغنم مالهم) لقوله تعالى حتى تقي إلى أمر الله والفتنة الرجوع عن القتال بالهزيمة وروى ابن أبى شيبة أن علياً رضى الله تعالى عنه أمر مناديه يوم الجمل فنادى لا يتبع مدبر ولا يذوق على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولأن قتالهم شرع للدفع عن منع الطاعة وقد زال * (تنبيه) * قد يفهم من منع قتل هؤلاء وجوب القصاص بقتلهم والاصح أنه لا قصاص لشبهة أبى حنيفة ولا يطلق أسيرهم ولو كان صبياً أو امرأة أو عبداً حتى يتقضى الحرب ويتفرق جمعهم ولا يتوقع عودهم الا أن يطبع الأسير باختياره فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الحر وكذا في الصبي والمرأة والعبدان كمنوا مقاتلين والأطلقوا بمجرد انقضاء الحرب ويرد لهم بعد أن شرّهم يعودهم الى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم ما أخذ منهم من سلاح وخيل وغير ذلك ويحرم استعمال شئ من سلاحهم وخيلهم

الجلال (قوله حتى يبعث) أى وجوباً وقوله أميناً فظننا أى ندباً ان بعث لمجرد السؤال فان كان للمناظرة وإزالة الشبهة فلا بد من تأهله لذلك كذا فى زى وحل (قوله أميناً) أى بالغاً عاقلاً عادلاً عارفاً بالعلوم أى وبالخروب كما لا يخفى وينبغى الاكتفاء بما سبق ولو كان كافراً حيث غلب على ظن الامام أنه ينقل خبرهم بلا زيادة ولا نقص وأنهم يشقون به فيقبلون كل ما يقول كفاً عيش على مر وفائدة البعث أنه ينههم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه ليقع الرعب في قلوبهم فيسقادوا بالحكم الاسلام اه عيش على مر (قوله النهر وان) قرية قريبة من بغداد خرجت على على كثرتم الله وجهه عيش (قوله مظلمة) بكسر اللام وفحها أى ان كان مصدرهما مما فان كان اسمهما يظلم به فبالكسر فقط اه زى قال المرادى الفتح هو القياس أى بناء على أنه مصدر ميمي والقياس فيها النسخ وما جاء مكسوراً فعلى خلاف القياس (قوله فان أصرّوا) أى بعد الإزالة (قوله فان أصرّوا أعلمهم بالقتال) أى وجوباً وحيث تذا يقتالهم وان لم يدوا به وقبل ذلك مرتبة ذكرها في المنهج وهى فان أصرّوا أعلمهم بالمناظرة أى المباحثة بيننا وبينهم في ابطال شبههم وإثباتها وقوله أعلمهم بالمناظرة أى وجوباً (قوله وفعل ما رآه صواباً) بأن يؤخر قتالهم ان كان استمهالهم للتأمل في رجوعهم ولا يتقيد الامهال بمدة ولا يؤخره ان ظهر أن استمهالهم لاجل مدد أو عدد يستعينون بهم على قتالنا (قوله مدبرهم) أى مالم يكن منتهزاً للقتال أو متحيراً الى فتنة قل لان القصد ردهم للطاعة ويقال لهم بالاسهل فالاسهل لانهم كالماتل كفاً قل على الجلال (قوله فنادى لا يتبع مدبر) وقد استثنى الامام ما اذا أيس من صلحهم لتمكن الضلال منهم وخشى عودهم عليه بشر فيجوز الاتباع والتذفيف كما فعل على رضى الله عنه بالخوارج اه سم (قوله من منع قتل هؤلاء) أى المدبر والاسير والجريح (قوله والاصح أنه لا قصاص) هو المعتمد ويجب دية وكفارة قل وهذا في خصوص المدبرين لان شبهة أبى حنيفة فيهم وأما بقية الاقسام ففيهم القصاص اذا وجدت شروطه (قوله لشبهة أبى حنيفة) فانه يرى قتل مدبرهم (قوله ويتفرق جمعهم) أى تفرقوا لعود بعده قل (قوله فيطلق قبل ذلك) أى قبل انقضاء الحرب والحاصل أن الأسير على ثلاثة أقسام فان كان صبياً أو امرأة أو رقيقاً ولم يقاتل أطلق بمجرد انقضاء الحرب فان كان كاملاً وأطاع باختياره أطلق وان بقيت الحرب والأطلق بعد انقضاء الحرب وتفرق جمعهم وعدم توقع عودهم (قوله وهذا في الرجل الحر) أى ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه فهذا التقيد راجع لهما وان كان ظاهر سياقه يوجه رجوعه للاستثناء فقط وبه قال بعضهم وهو الظاهر وعبارة شرح مر ولا يطلق أسيرهم ان كان فيه متعة وان كان صبياً أو امرأة أو قنناً حتى تتقضى الحرب ويتفرق جمعهم تفرقاً لا يتوقع جمعهم بعده وهذا في الرجل الحر الخ ثم قال الآن يطبع الحر الكامل الامام بمتابعتة له باختياره فيطلق وان بقيت الحرب لامن ضرره (قوله ما أخذ منهم) نائب فاعل يرد اه (قوله ويحرم استعمال شئ الخ) أى وتجيب الاجرة ويضمن ما تلف منه ولو اضرورة القتال لاجل وضع اليد عليه بخلاف التفصيل المتقدم لعدم وجود وضع يد على ذلك قبل اتلافه (قوله وغيرهما) من لبوسهم وأوانيهم (قوله لضرورة) أى باجرة مثله اه زى وهل الاجرة لازمة للمستعمل أو تخرج من بيت المال لان ذلك

وغيرهما من أموالهم لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه الا لضرورة كما اذا خضنا انهم زام أهل العدل

الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نظروا الاقرب الاول اه ع ش على م ر (قوله غير خيولهم)
وتجب أجرة مثل تلك المنفعة كما يلزم المضطر قيمة طعام غيره اذا تلفه وهذا ما جزم به ابن المقرئ
في غشيقته وهو المعتمد م ر زى (قوله لانه يحرم تسليطه على المسلم) وكذا يحرم جعله جلادا
يقيم الحدود على المسلمين أقول وكذا يحرم نصبه في شئ من أمور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة
توليته شياً لا يقوم به غيره من المسلمين أو يظهر ممن يقوم به من المسلمين خيانة وأمنت في ذمى
ولو خوفه من الحاكم مثلاً فلا يعد جواز توليته فيه للضرورة ويجب على من نصبه مراقبته
ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استيلاء على المسلمين اه ع ش على م ر (قوله)
ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) معطوف على قوله ولا يستعان عليهم بكافر نعم يجوز ان يستعان
عليهم به أعني بمن يرى قتلهم مدبرين بشرط ثلاثة ان يحتاج الى الاستعانة بهم وأن يكون فيهم
أعني فيمن يرى قتلهم مدبرين جراءة وحسن اقدام وان يتمكن من منعهم لو تبعوا أهل البغي
بعدهم عنهم قتلاً م د وقوله جراءة بفتح الجيم والمدد وفعله جراً بضم الراء قال في الخلاصة
فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جزلاً

(قوله أو اعتقاد كالحنفى) استشكل بجواز استخلاف الامام للحنفى وأجيب بأنه هنا أى فيما اذا
استعان بمن يرى قتلهم مدبرين من غير استخلاف له بقدر برأيه وهناك أى فيما اذا استخلف
الامام الشافعى حنفياً تحت يد الامام ورأيه ففعله منسوب اليه فامتنع قتله مدبرين اه سم
(قوله والامام) أى امام الجيش وهذه جملة حالته أى والحال وقوله ابقاء عليهم أى ابقاء للحياة
عليهم أى معنى ابقاء شفقة عليهم أو تجعل على معنى اللام ولا تأويل وهو علة لقوله ولا بمن يرى
قتلهم مدبرين وعبرة قل ابقاء عليهم أى لهم وفي بعض العبارات اشفاء عليهم (قوله الا
على رأى الامام) أى امام الحرمين (قوله فى أهل قلعة) أى لافى إقليم فلا يجوز (قوله)
ولا يجوز عقر خيولهم) ثم ان كان فى غير القتال أو فيه للضرورة ضمنوا ما يقصدوا اضعافهم
وهزيمتهم والا فلا ضمان وان كان فى القتال لضرورته فلا ضمان وكذا يقال فيما بعده وعبرة
شرح المنهج وما تلقوه علينا أو عكسه للضرورة حرب هدر اقدام بالسلف ولا ناماء ورون
بالحرب فلا تضمن ما يتولد منها بخلاف ذلك فى غير الحرب أو فيها للضرورة رتها فخصمون على
الاصل فى الاتلافات انتهى وقوله بخلاف ذلك فى غير الحرب قيده بالماوردى بما اذا قصد أهل
العدل التشفى والانتقام لا اضعافهم وهزيمتهم وبه يعلم جواز عقر دوابهم اذا قاتلوا عليهم لانا
اذا جوزنا اتلاف أموالهم خارج الحرب لا اضعافهم فهذا أولى اه شرح م ر (قوله)
الا اذا قاتلوا عليهم) أى فيجوز ولا ضمان ان كان لضرورة القتال أو لقصد هزيمتهم (قوله)
فلا يولى) أى المسلم (قوله أقامه) جواب اذا (قوله فى شروط الخ) عقب البغاة بهذا
لان البغى هو الخروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة فى اقامة الدين وسياسة الدنيا
شرح م ر (قوله الامام الاعظم) ويجوز أن يقال للامام الخليفة وأمير المؤمنين قال البغوى
وان كان فاسقاً قال الماوردى ويقال خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خليفة الله عند
الجمهور اه زى وعلوه بأنه انما يستخلف من يغيب والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك وقد
قيل لابي بكر بالخليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله ويجوز بعضهم ذلك لقوله

ولم نجد غير خيولهم فيجوز لأهل العدل
وكسبهم أو لا يقاتلون بما يبعث كثر
ومن ينيق ولا يستعان عليهم بكافر لانه
يحرم تسليطه على المسلم الا للضرورة
بان كثروا وأطاعوا بنا فيقاتلون
بما يبعث ولا بمن يرى قتلهم مدبرين
لعداوة أو اعتقاد كالحنفى والامام
لا يرى ذلك ابقاء عليهم ولا يجوز
احصارهم بمنع طعام وشراب الاعلى
رأى الامام فى أهل قلعة ولا يجوز عقر
خيولهم الا اذا قاتلوا عليها ولا قطع
أشجارهم أو زروعهم ويلزم الواحد
كما قال المتولى من أهل العدل مصابة
اثنين من البغاة كما يجب على المسلم أن
يصبر لكافرين فلا يولى الا متحرفاً
لقتال أو متحيزاً الى فئة قال الشافعى
يكبره لا عادل أن يعمد الى قتل ذى رجة
من أهل البغى وحكم دار البغى كحكم دار
الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة
حد أقامه الامام المستولى عليهم ولو سبي
المشركون طائفة من البغاة وقدر أهل
العدل على استقازهم لزمهم ذلك
(تمتة) * فى شروط الامام الاعظم
وفى بيان طرق انعقاد الامامة وهى
فرض كفاية كالتقضاء

تعالى وهو الذي جعلكم خلائف الارض اه والاصح عدم الجواز كما في عش على م
وهذه الشروط تعتبر في الدوام أيضا لا الفسق وزوال احدي البدين أو الرجلين والا اذا كان
الجنون منقطعاً وزمن الافاقة أغلب سم عن شرح الروض (قوله فشرط الامام) وهذا
في الابتداء فلا يضر طرق الفسق أو الجنون اذا كانت الافاقة أكثر وهذا تفريع على قوله
في شروط الامام (قوله كونه أهلاً للقضاء) بأن يكون مسلماً بالغاً عاقلًا ذكراً حراً عادلاً ذا رأي
وسمع وبصر ونطق وهذا عند التمكن فلو دعت ضرورة الى تولية فاسق جازبنا على ان الامام
لا يهزل بالفسق قاله المتولي وذكره القاضي في الوصايا وقال الشيخ عز الدين اذا عذرت العدالة
في الامعة والحكام قدمنا أقلهم فسقا قال الاذري وهو متعين اذا سبيل الى ترك الناس فوضي
أي لا امام لهم وقوله بأن يكون مسلماً أي ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين وقوله بالغاً أي ليلي
أمر غيره قال ابن حجر لا نغیره في ولاية غيره وجعله فكيف يلي أمر الامة وروى أحمد خبر
نعوذ بالله من اماره الصبيان وقوله حر أي ليكمل ويهاب ويتقرب وما ورد من أنه صلى الله
عليه وسلم قال اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي مجمدع الاطراف محمول على غير
الامامة العظمى أو محمول على الحث في بذل الطاعة للامام أو على التغلب الا في زي مع
زيادة من قل وقوله مجمدع الاطراف ضبطه ابن الاثير في نهايته بالجيم والذال المهملة ويجوز
أن يكون بالخاء والذال المجهتين ومعناه على كليهما مقطع الاطراف (قوله شجاعاً) بتثنية
السين فاموس عش (قوله استيفاء الحركة) بأن تكون الحركة ضعيفة وهذا غير سرعة النهوض
(قوله كما دخل في الشجاعة) أي الاعتبار المذکور (قوله بثلاثة طرق) أي بواحد من ثلاثة
طرق (قوله ببيعة) أي بمعاقدهم وموافقتهم كأن يقولوا يا بعناك الخلافة فيقبل اه شيخنا
والاقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجبر الا أن لا يصلح غيره شرح
م (قوله أهل الحل والعقد) أي حل الامور وعقدها (قوله ووجوه الناس) من
عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء ووجهامارة أو علم أو غيرهما في المختار وجّه
الرجل صار وجهها أي اذا جاءه وقدر وبابه ظرف عش على م (قوله المبايع) بصيغة
اسم القاعل (قوله بصفة الشهود) من عدالة وغيرها الاجتهاد (قوله باستخلاف الامام)
خرج بالامام غير من بقية الامراء فلا يصلح استخلافهم في حياتهم من يكون أميراً بعدهم لانهم
لم يؤذن لهم من جهة السلطان في ذلك اه عش على م (قوله كما عهد أبو بكر) حاصله
ان أبو بكر لما ثقل عليه المرض دعا جماعة من اصحابه واستخبر عن حال عمر منهم فاثقوا عليه ومنهم
عثمان وعبد الرحمن بن عوف ثم أمر عثمان أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر
ابن أبي قحافة في آخر عهده بالدنيا خارجاً منها وعند أول عهده بالآخرة داخلها فيما حيث يؤمن
فيها الكافر ويتقي فيها القاهر ويصدق فيها الكاذب اني استخلفت عليكم بعدى عمر بن الخطاب
فاسمعوا له وأطيعوا فان عدل فذا لظني وعلي به وان بدل فلكل امرئ ما اكتسب والخير أردت
ولا أعلم الغيب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون والسلام عليكم ورحمة الله ثم أمر واحداً
بفتح الكتاب فحتمه ثم أمر عثمان فخرج بالكتاب محتوماً فبايع الناس ورضوا به ثم دعا أبو بكر
عمر خالفاً فوصاه بما أوصاه ثم خرج من عنده فرفع أبو بكر يده ودعاه بدعواته كورة

فشرط الامام كونه أهلاً للقضاء قرشياً
لغير الائمة من قرين شجاعاً ليغزو بنفسه
وتعبر سلامته من نقص يمنع استيفاء
الحركة وسرعة النهوض كما دخل في
الشجاعة وتنفذ الامامة بثلاثة طرق
الاولى ببيعة أهل الحل والعقد من
العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم
فلا يعتبر فيها عدد ويعتبر انصاف المبايع
بصفة الشهود والثانية باستخلاف
الامام من عينه في حياته كما عهد
أبو بكر لعمر رضي الله عنهما

في الصواعق لابن حجر والكاف في قوله كما التمثيل وفي قوله بجمعه للتقدير وعلم من قوله كما عهد الخ ان الاستخلاف المذكور يسمى عهدا (قوله ويشترط القبول) أي عدم الرد وليس له عزله بعند ذلك لانه ليس نائباً عنه ولو غاب المعهود له وتضرر وابغيته فلهم اقامة نائب عنه مكانه لعزل بقدمه قل على الجلال (قوله كما جعل عمر الامر شورى) فان قيل كان بعض هؤلاء الستة افضل من بعض وكان رأى عمران الاحق بالخلافة افضلهم وانه لا يصح ولاية المفضل مع وجود الفاضل والجواب انه لو صرح بالافضل منهم لكان قد نص على استخلافه وهو قصد ان لا يتقلد العهد في ذلك فجعلها في ستة متقاربين في الفضل لانه يتحقق أنهم لا يجتمعون على تولية المفضل وأن المفضل منهم لا يتقدم على الفاضل ولا يتكلم في منزله وغيره احق به سامنه وعلم رضا الامة بمن رضى به الستة شورى وقوله ان لا يتقلد العهد جعل العهد كالقلادة في عنقه (قوله شورى) أي تشاورا بينهم لعلمه بأنهم لا تصلح لغيرهم اه ع ش على م ر (قوله بين ستة) وقد نظمهم بعضهم في قوله

أَصْحَابُ شُورَى سَتَ فِيهَا كَمَا * لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهُمْ قُدرٌ عَلَيَّ

عثمان طلحة وابن عوف ياتق * سعد بن وقاص زير مع علي

(قوله فاتفقوا على عثمان) لانه كان حليما رضى الله عنه أى بعد موت عمر ويجوز في هذه الحالة ان يتفقوا في حياته على واحد لكن باذن الامام الاول (قوله وان امر عليكم عبد حبشي مجده الاطراف) المراد الحث على الطاعة وعدم المخالفة أو نقول هي قضية شرعية لا تستلزم الوقوع والمراد بالعبد الشخص فهو الحر قبل الاولى ابقاء العبد على حقيقته قال الجوهري الجديع قطع الانف وقطع الاذن أيضا وقطع اليد والشفة وهو بالذال المهملة من حوى

*** (فصل في الردّة) ***

هذا شروع في الطائفة الثانية وهي أهل الردة ووجوب قتالهم مأخوذ من فعل أبي بكر لأنه قاتل
أهل البصرة لما ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وانما ذكرت ههنا لانها جناية على الدين
وما تنقدم جناية على النفس وأخرها لكثرة وقوع ما قبلها وكان حدّها القتل لأنه الممكن في قطع
آلتها لانها اعتقاد يحثي دوامه وهي أخش أنواع الكبائر بعد الشرك بالله تعالى منه وهي منه
وهي أخش منه ويلها القتل ظلمات الزنا ثم القذف ثم السرقة وهذه الكلمات الخمس المشروعة
حدودها لحفظ الدين والنفس والنسب والعرض والمال واخر الردة عن القتل مع أنها أخش
منه كما مر لعمومه وكثرته وحصوله بمن لا توجد الردة منه (قوله وهي لغة الرجوع)
وقد يطلق على الامتناع من اداء الحق كما نبي الزكاة في زمن الصديق شرح م ر (قوله من
أخش الكفر) الاولى حذف من لأنه لا أعطى الا هي ووجه غلظها من جهة أن المرتد لا يقتر
بالجزية ولا يؤمن ولا يتحل ذبيحته ولا منّا حكمته بخلاف الكافر الاصل في ذلك وعبرة م ر
وهي أخش الكفر وهي أولى (قوله محبطة للعمل) فكأنه لم يعمل شيئاً وعبرة قل واعلم
أنها تحبط ثواب الاعمال وكذا العمل ان اتصل بالموت اجماعاً فيهما والا فلا تحبطه بمعنى أنه
لا تلزمه اعادة شحوص صلاة أو صوم كان فعله قبلها وقال أبو حنيفة رضي الله عنه بوجوب الاعادة
لانها عنده تحبط العمل أيضاً ويدل له قوله تعالى ان من أشركت ليحبطن عملك وقيد بعضهم العمل

ويشترط القبول في حياته كما في الامم
في الخلافة تشاورا بين جمع كما جعل عمر
الامم شورى بين ستة علي والزبير
وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد
ابن ابي وقاص وطليحة فانفقوا على
عنان والثالثة باستسلاء شخص متغلب
على الامامة ولو غير اهل لها نعم الكافر
اذا تغلب لا تنعقد امامته لقوله تعالى
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا وتجب طاعة الامام وان كان
خائرا فمما يجوز من امره ونهيه لخبر
اسمعوا واطيعوا وان اتمر عليكم عبد
حشبي تجميع الاطراف ولان المقصود
من نصبه اتحاد الكلمة ولا يحصل ذلك
الا بوجوب الطاعة

* (فصل) في الردة *

أعازنا الله تعالى منها وهي لغة الرجوع
عن الشيء الى غيره وهي من أغش
الكفر وأغليبه حكم محبطة للعمل ان
انصلت بالموت والاحيط نوابه كما نقله
في المهمات عن نص الشافعي

الذي تحببته الردة بما وقع حال التكليف لما قبله فراجعه قل على الجلال (قوله من يبعث
 طلاقه) بأن يكون مكلفا مختارا لا صيبا ومجنونا ومكرها ودخل فيه المرأة فانها تطلق نفسها
 بتقويض الطلاق اليها وتطلق غيرها بالوكالة كما تقدم وهذا تعريف للردة الحقيقية أما واد الردة
 الذي انعقد في الردة فهو مرتد حكمه عدم قطع الاسلام منه وصحة التثقل من دين الى دين
 حكمه كالمرتد ولم يقطع اسلامه وكذا الزنديق فانه وان قطع الاسلام ظاهر الاسبى مرتدا
 حقيقة لعدم اسلام عنده حتى يقطع عنه فردته حكمية (قوله استمرار) معمول لقطع وتقدير
 استمراره في الاعتراض بأن الاسلام معنى من المعاني فكيف يتصور قطعه اه مد (قوله
 بنية) هي العزم على الكفر الا في كلامه بأن نوى ان يكفر في الحال او ان يكفر في غد فكفر
 حالا لان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالا ولو عزم الشخص على فعل كبيرة
 في غد لا يفسق (قوله او قول مكفر) لو قدمه على ما قبله لكان أولى لانه أغلب من الفعل
 وقوله او قول مكفر أي عدا فيخرج من سبق لسانه اليه ولم ينفذ وعلم اه قاله قل (قوله
 سواء أهله) أي المذكورة من النية والفعل والقول فهو راجع لكل من الثلاثة كما في شرح
 م ر ولو قال كما في المنهج استهزاء كان ذلك لكان أولى اه لان النية والفعل ليسا قولاً (قوله
 استهزاء) أي تحقيرا واستخفافا فيخرج من يريد تبعية نفسه أو أطلق كقول من سئل عن شيء
 لم يرده لوجهه في جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلته وأعلم أن التورية هنا فيما لا يحتمل اللفظ
 لا تفيد فيكفر باطنا وفارق الطلاق بوجود التهاون هنا اه قل على الجلال قال الحصني
 ومن صور الاستهزاء ما يصدر من الظلمة عند ضربهم فيستغيث المضروب بسيد الاولين
 والاخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلصك
 ويخوذك اه مد (قوله أم عنادا) أي معاندة شخص ومرامضة له ومخاصمة له كأن أنكر
 وجوب الصلاة عليه عنادا وقوله أو اعتقادا بأن قال لشخص يا صكافر معتقدا أن المخاطب
 متصف بذلك حقيقة وظاهر كلام الشارح أن هذا التعميم راجع للقول فقط ولكن بعضهم
 رجعه لما قبله وهو ممكن في الفعل بعدي في النية فانهم وقد يجاب بحمل الفعل على ما يشمل فعل
 القلب والاعتقاد وبعد فعلا وان كان في التحقيق كيفية قاله سم (قوله فن نفي الصانع) من
 موصولة مبتدأ وجهه كفر فيما يأتي خبرا وأن من شرطية والجملة جواب الشرط وفيه اطلاق
 الصانع على المولى وهو غير وارد ويجاب بأنه جار على مذهب الغزالي من جواز اطلاق ما وردت
 به المادة وقد ورد في قوله صنع الله الذي أتقن كل شيء (قوله الدهريون) وهم الذين ينسبون
 الفعل للدهر (قوله أو نفي الرسل) أل للجنس فيصدق بالواحد ونقل عن الشافعي تكفير القائل
 بخلق القرآن ونفي الرؤية وصوب النووي خلافة وأول النص وقد استشكل الشيخ عز الدين
 عدم تكفير المعتزلة في قوله سم بخلق الافعال مع تكفير من أسند للكواكب فعلا وأجاب
 الزركشي بأن الفرق كون الكواكب مؤثرة في جميع الكائنات بخلاف هذا أقول وفيه نظر
 فان قضيته لو أسند للكواكب بعض الافعال لا يكون كافرا وهو باطل فالوجه أن يقال بأنهم
 أعني المعتزلة يعترفون بأن الله سبحانه وتعالى أو جدي العبد قدرة ولكن يزعمون أن العبد تلك
 القدرة بخلق أفعال نفسه اه سم (قوله أو كذب رسولا) بخلاف من كذب عليه فلا يكون

وشرعا قطع من صح طلاقه استمرار
 الاسلام ويحصل قطعه بامور بنية كقوله
 أو فعل مكفر أو قول مكفر سواء أهله
 استهزاء أم اعتقادا أم عنادا قوله تعالى
 قل أبا لله وآبائه ورسوله كنتم تستهزئون
 لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم فمن
 نفي الصانع وهو الله سبحانه وتعالى وهم
 الدهريون الزاعمون أن العالم لم يزل
 موجودا كذلك بلا صانع أو نفي الرسل
 بأن قال لم يرسلهم الله تعالى أو نفي نبوة
 نبي أو كذب رسولا أو نفي

كفر بل كبرياؤه اه ع ش * (فرع) * لو ادعى أن النبي يسلم عليه لم يكفر لأن طائفة
أدعى أن النبي راض عليه وهذا لا يقتضي الكفر فإن كان صادقا فذلك ظاهر ولا فهو مجرد
كذب ولو ادعى أنه يوحى إليه وإن لم يدع النبوة أو ادعى أنه يدعى الجنة ويأكل من ثمارها
وأنه يعانق الحور العين فهذا كفر بالاجماع كما في شرح الحصن والانباء الذين يحب الايمان بهم
تفصيل خمسة وعشرون نقطة منها بعضهم بقوله

عظم على كل ذي التكليف معرفة * لانباء على التفصيل قد علموا
في تلك مجتسماتهم ثمانية * من بعد عشر ويقي سبعة وهمو
أدريس هود شعيب صالح وكذا * ذوالكفل آدم بالهتار قد ختموا

(قوله أو سبه) أو قصد تحقيره ولو بنص غير اسمه أو سب الملائكة أو ضل الأئمة (قوله
أو استخف) أي تهانون به أو باسمه كأن القاء في قاذورة أو صغره بأن قال محمد قال الزياتي
وكذلك قذف عائشة وانكار صحبة أميها بخلاف بقية الصحابة والرضا بالكفر كأن قال لمن
طلب منه تلقين الاسلام أصبر ساعة اه وقوله وكذلك قذف عائشة ظاهرة الاطلاق لكن
قد مر في شرحه جابر أها الله منه ولا يكفر بسب الشيخين أو الحسن أو الحسين * (فرع) *
وقع السؤال في الدرس عما لو جاءه يهودي أو نصراني وهو يصلي وطلب منه تلقين الشهادتين هل
يجيبه أو لا قلت الظاهر أن يقال إن خشي فوات اسلامه ويجب عليه التلقين وتبطل به صلاته
وإن لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه للعذر بتلبسه بالقرض فلا يقال فيه أنه رضى بالكفر فقول
الشارح أو لم يلحق الاسلام أي إذا لم يكن له عذر في طلب التأخير كما هنا ع ش على م (قوله
مجمعا على ثبوتها) كسبلة النمل التي في وسطها أما بسبلة الفاتحة فلا يكفر من نقاها من الفاتحة
لعدم الاجماع عليها قال الشهاب الرمي فيما علقه على الالفاظ الاعممية الواقعة في متن
الانوار مانصه لوقال أبو بكر لم يكن من الصحابة كفروا لو قال ذلك لغير أبي بكر لم يكفر وفيه نظر
لأن الاجماع منعقد على صحابة غيره والنص وارد شائع قلت وأقل الدرجات أن يعتدى ذلك إلى
عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم لأن صحابتهم يعرفها الخاص والعام من النبي صلى الله عليه وسلم
فتنافى صحابة أحدهم مكذب للنبي صلى الله عليه وسلم اه بحروفه وأقول انما نص الفقهاء على
أبي بكر لثبوت صحبته بالقرآن وسكوتهم عن غيره لا يمنع الحقوق لما تقر من كفر من انكر مجمعا
عليه معلوما من الدين بالضرورة وصحبة عمر كعثمان وعلى من هذا القبيل اه اج (قوله قل
ألفارل) أو قس شاربك (قوله أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته) أي لو جاءني النبي
مأقبلته ما لم يرد المبالغة في تعذيب نفسه أو يطلق فإن المتبادر منه التباعد كما أفق بذلك الواو الدرجة
الله تعالى السبكي (قوله أن كان ما قاله الانبياء) أي لما فيه من الشك (قوله صدقا) بالنصب
خبر كان وفي نسخة بالرفع اسمها مؤنرا لكن فيه أنه نكرة والخبر معرفة اه م (قوله أنسى)
أي أهو أنسى الخ وهذه الجملة منفعول ثان للإدري (قوله لمن حوّل) صوابه حوّل اه م
(قوله أو لم يلحق الاسلام) أي الشهادتين طالبه منه حيث لا عذر في التأخير والابان كان
له عذر وكان كان يصلي القرض أو النفل ولم يخش فوات اسلامه فإن خشي فوات اسلامه وجب
عليه التلقين وتبطل به صلاته إن احتجج إلى خطابه بحقوقه والابان اقتصر على الشهادتين

أو سبه أو استخف به أو باسمه أو باسم الله
أو باسمه أو وعدة أو عهد آية من القرآن
مجمعا على ثبوتها أو زاد فيه آية معتقدا
أنها منه أو استخف بسبته كما لو قيل له قل
ألفارل فإنه منه فقال لا أفعل وإن كان
سبته وقصد الاستهزاء بذلك أو قال
أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال
إن كان ما قاله الانبياء صدقا فاجوبنا أو قال
لا أدري النبي أنسى أو جنى أو قال
لا أدري ما الايمان احتقارا أو قال
حوّل لا حول لا تغنى من جوع أو قال
حوّل لا حول لا تغنى من جوع أو قال
المطلوب هذا بتقدير الله تعالى فقال
الظالم أنا أفعل بغير تقديره أو أشار
بالكفر على مسلم أو على كافر أراد
الاسلام أو لم يلحق الاسلام طالبه منه

وقصد المذكور بطلان قتأمل (قوله بلا تأويل للمكفر) عبارة الروض للكفر (قوله أو حلال
 محر ما لا يجامع) أي إجماع الأئمة الأربعة ولا بد أن يكون معلوما بالضرورة مخرج انكاراً أن
 ليست إلا بن السدس مع بنت الصلب تكملة الثلثين فلا يكفر به ولا من علم خلافاً لعضهم قبل
 ولو عني شخص أن لا يحترم الله الجمر أو لا يحترم المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر بخلاف ما لو عني
 أن لا يحترم الله الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر والضابط أن ما كان حلالاً في زمان
 فتني حله لا يكفر لأن نكاح الأخ لأخته كان حلالاً في زمن آدم اه صحت (قوله وجوب
 مجمع عليه) لو أسقط وجوب كل أعم يشمل الزانية ونحوها طيب لاوى اه مد (قوله
 أو اعتقد الخ) كان المناسب تأخيرها على الفعل الآتي اذهو من الفعل القلبي وليس فيه اذ
 التهمة القصد وهو غير الفعل (قوله كزيادة ركنة) أي أو سجدة (قوله أو ترد فيه) أي
 الكفر أي هل يكفر أو لا وإنما كان مكفراً لأن استدامة الإيمان واجبة والتردد فيها شرح
 الروض فان قلت التردد من أي قسم من الأقسام قلت من قسم الفعل لأنهم أرادوا بالفعل
 ما يشمل القلبي كما قرره شيخنا العسماوي قال اه وبعضهم جعله شاهداً للتردد في إيجاد فعل
 مكفر أيضاً كما لو ترد في القاء مصحف بقاذورة وهو ظاهر ما في المنهج وفيه نظر فراجع وعبارة
 كني الصانع أو نبي نبي أو تكذبه أو جحد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة بلا عذر أو ترد في
 كفر أو القاء مصحف بقاذورة اه فقله أراقاء مصحف معطوف على نبي الصانع لا على كفر
 اذ لو عطف عليه لا يقتضي أن التردد في الإلقاء كفر فيه نظر صرح به الرمي في حاشيته على الروض
 أقول وينبغي عدم الكفر به لكن قضية قوله أو ترد في كفره أنه يكفر لأن القاء المصحف كفر
 فالتردد فيه ترد في المكفر اه ع ش على م ر (قوله حالا) مقدم من تأخير والاصل كفر
 حالا كما عبر به م ر ويصح تعلقه بتردد أي ترد في الكفر حالا أو غدا في كفر حالا وعبارة
 س ل أو ترد في كفر أي حالاً بطريان شك يناقض جزم النية بالاسلام فإن لم يناقض الجزم كالذي
 يجري في الكفر فهو مما يتلى بالموسوس اه وقوله أو ترد فيه حالا أو قال توفي ان شئت مسلماً
 أو كافراً أو قال أخذت مالي وولدي فماذا بقي لم تفعله أو ضلل الأمة أو كفر الصحابة أو أنكروا
 البعث أو أنكروا مكة أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحساب أو الثواب أو العقاب نعم
 لا كفر بشئ من المذكورات من جاهل قرب اسلامه أو بعد عن المسلمين اه سم وقوله أو الجنة
 أو النار أي في الآخرة بخلافه في الدنيا اه لان أنكر الصراط أو الميزان مما تقول به المعتزلة
 رشدي (قوله وهذا باب لا ساحل له) أي لكثرة مسائله وفيه استعارة بالكناية حيث شبه
 الباب بالبحر تشبيهاً مضمراً في النفس وقوله لا ساحل له استعارة تخيلية ولو قال بحر لا ساحل له
 لكان أنسب (قوله صريحاً) صفة للاستهزاء ولا حاجة إليها وقوله بالدين متعلق باستهزاء
 وقوله أو وجود اعطف على استهزاء والضمير في له ان كان راجعاً للفعل فلا معنى له لانه يصير المعنى
 انه فعمل الفعل المكفر حالة كونه جاحداً للفعل ولا معنى له ولذلك قال بعضهم بتأمل معنى ذلك
 ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً للدين والمعنى فعل الفعل المكفر حالة كونه جاحداً للدين الحق
 الذي يقتضي عدم هذا الفعل المكفر (قوله كالقاء مصحف) أو نحوه مما فيه شئ من القرآن
 بل اسم معظم من الحديث قال الروياني أو من علم شرعي واللقاء ليس يقصد بل المدار على

أو كفر مسلماً بلا تأويل للمكفر يكفر
 النعمة كما نقله في الروضة عن المتولي
 وأقره أو حلال محرم بالاجماع
 والاولا والظلم وشرب الخمر أو حرم
 حلالاً بالاجماع كالكساح والبيع محرم
 وجوب مجمع عليه كان تفرق ركنين
 الصلوات الخمس أو اعتقد وجوب
 ما ليس بواجب بالاجماع كزيادة ركنة
 في الصلوات الخمس أو عزم على الكفر
 غداً أو ترد فيه حالا كفر في جميع
 هذه المسائل المذكورة وهذا باب
 لا ساحل له والقول المكفر ما تعمله
 صاحبه استهزاء صريحاً بالدين
 أو وجوده كالقاء مصحف وهو اسم
 للمكتوب بين الدقنين

مماسته بقذر ولو طاهر او الحديث في كلامه شامل للضعيف وهو ظاهر لان في القائه استخفافا
 بمن نسب اليه وخرج بالضعيف الموضوع اه ع ش وعبرة قل كالقاء مصحف بالفعل
 او بالعزم به والحق به بعضهم وضع رجله عليه ونوزع فيه (قوله بقاذورة) أي قذرو ولو طاهرا
 كبصاق ومخاط ومنى على وجه الاستخفاف بالخوف أخذ نحو كافر له وان حرم وكالقاء ذلك على
 القذر القاء القذر عليه قال شيخنا الرمي ولا بد في غير القرآن من قرينة تدل على الاهانة والافلا
 واختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق فأفتى بعضهم بحرمته مطلقا وبعضهم
 بجمله مطلقا وبعضهم بحرمته ان بصق على القرآن ثم مسحه وبجمله ان بصق على نحو خرقة ثم مسح
 بها قاله سم قال ع ش على م ر وما جرت به العادة من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس
 بكفر اذ ليس فيه قرينة دالة على الاستهزاء ومثله ما جرت العادة به أيضا من مضغ ما عليه قرآن
 أو نحوه للتبرئة به أو لصيادته عن النجاسة وهل ضرب الفقيه الاولاد الذين يتعلون منه بألواحهم
 كقرأ ولا وان رماهم بالألواح من بعد الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستخفاف
 بالقرآن نعم ينبغي حرمة لاشعاره بعدم التعظيم اه ووقع السؤال عن شخص يكتب القرآن
 برجله لكونه لا يمكنه أن يكتب بيده لما نفع بهما والجواب عنه كما أجاب عنه شيخنا الشوري
 بأنه لا يحرم عليه ذلك والحالة ما ذكر لانه لا يعد ازرأ لان الازراء أن يقدر على الحالة الكاملة
 ويقتل عنها الى غيرها وهذا ليس كذلك وما استند اليه بعضهم في الحرمة من حرمة مد الرجل
 الى المصحف مردود بما تقرر ويلزم القائل بالحرمة هنا أن يقول بالحرمة فيما لو كتب القرآن
 يساره مع تعطيل اليقز ولا قائل به اه قديقال فرق بين البدن والرجل * (فائدة) * ذكر
 الشيخ ابراهيم اللقاني في شرحه الكبير على عقيدته المسماة بالجوهرة عند قول المتن
 * وقل يعاد الجسم بالتحقيق * نزل الزكشي عن الحلبي ان من قطعت يده ثم ارتد ومات على
 ردة أيعت بتلك البدن أم لا فان قلتم يبعث بها الزم أن يلج النار عضول يذب به صاحبه وان قلتم
 لا يبعث بها الزم أن لا يعاد جميع الاجزاء الاصلية والجواب أنه يبعث تام الخلقة كامل البدن
 لان البدن تابعة للبدن لا حكم لها على الانفراد في طاعة ولا معصية ومخلصه أن العبرة في السعادة
 والشقاوة انما هو بحال الموت لخبر أن أحداكم يعمل بعمل أهل الجنة الحديث وأما الاجزاء
 بانفرادها قبل ذلك فغير منظور اليها اه خضر (قوله وسجود الخلق كصنم) الا لضرورة بأن
 كان في بلادهم مثلا أو مروءة بذلك وخاف على نفسه وخرج بالسجود الر كوع فلا يكفر به مالم
 يعتقد التشريك أو قصد بالركوع لغير الله تعظيمه كتعظيم الله فانه يكفر وعبرة سم وسجود
 غير أسرى دار الحرب بحضرتهم لصنم وخرج بالسجود الر كوع لوقوع صورته للمخلوق عادة
 ولا كذلك السجود نعم يتجه أن كل ذلك عند الاطلاق ان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم
 الله به فلا فرق بينهما في الكفر حينئذ اه حجر والحاصل أن الاشياء للمخلوق كما ينزل عند ملاقاته
 العظماء حرام عند الاطلاق أو قصد تعظيمهم لا كتعظيم الله وكفران قصد تعظيمهم كتعظيم الله
 تعالى (قوله استتيب وجوبا) بأن يؤمر بالشهادتين فيأتي بهما مع ترتيبهما وموالاتهما
 وان كان مقرا بأحدهما وان كان كفرة بانكار ما لا ينافي الاقرار بهما أو بأحدهما كان خصص
 رسالته صلى الله عليه وسلم بالعرب أو بحد فرضا وتحريم ما وجب مع الشهادتين الاعتراف

بقاذورة وسجود الخلق كصنم وشمس
 وخرج بقولنا قطع من يصح طلاقه
 السبي ولو غمزا والمجنون فلا يصح
 ردهما لعدم تكليفهما والمكروه لقوله
 تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان
 ودخل فيه السكران المعتدى بسكره
 وقصم ردة كطلاقه وسائر نصرتائه
 وقصم ردة عن ردة (ومن ارتد) من
 واسلامه عن ردة (عن دين الاسلام)
 فوجل أو امرأة (عن دين الاسلام)
 بنى مما تقدم بيانه أو بغيره مما تقرر
 في البسوطات وغيرها (استتيب)
 وجوب قبل قتله لانه كان محترما
 بالاسلام فربما عرضت له شبهة

فيسعى في ازالتهما لان الغالب أن الردة تكون عن شبهة عرضت وثبت وجوب الاستتابة عن عمر رضي الله تعالى عنه وروى الدارقطني عن جابر أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض عليها الاسلام فان تابت والا قتلت ولا يعارض هذا النهي عن قتل النساء الذي استدلل به أبو حنيفة لان ذلك محمول على (٢١١) الحريات وهذا على المرتدات والاستتابة تكون حالا

لان قتله المرتب عليها حد فلا يؤخر كسائر الحدود نعم ان كان سكران سن التأخير الى الصحو وفي قول يهمل فيها (ثلاثا) أي ثلاثة أيام لا ترعن عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك وأخذ به الامام مالك وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبي قتل وحمل بعضهم كلام المتن على هذا وعلى كل حال هو ضعيف وعن علي رضي الله تعالى عنه انه يستتاب شهرين (فان تاب) بالعود الى الاسلام (صح) اسلامه (وترك) ولو كان زديقا أو تكذرا منه ذلك لا يقتل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وخبر فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام والزنديق من يحق الكفر ويظهر الاسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وبأي صفة الاثمة والقرائض أو من لا ينتحل ديننا كما قاله في اللعان وصوبه في المهمات ثم (والا) أي وان لم ينب في الحال (قتل) وحواله خبر البخاري من يدل دينه فاقتلوه أي بضرب عنقه دون الاحراق وغيره كما حرم به في الروضة للامر باحسان القتل (ولم يغسل) أي لا يجب غسله لخروجه عن اهلية الوجوب بالردة لكن يجوز له كما قاله في الروضة في الجنائز (ولم يصل عليه) لتحريمها على الكافر قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا * تنبيه * سكت المصنف عن تكفينه وحكمه الجواز كفله (ولم يدفن) أي لا يجوز دفنه (في مقابر المسلمين) لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار ولا يجب كالحربي كما قاله في الروضة وما اقتضاه

بما أنكره بأن يعترف في الاولى بأن محمد رسول الله الى جميع الخلق وظاهره أنه يكفي الاعتراف برسالة الى الانس والجن لان رسالته الى الملك مختلف فيهما أو يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ويرجع في الثاني عن مجده واختلاف في اشتراط لفظ أشهد والوجه على اشتراطه تكريره عند العطف اسم وعبرة مر في شرحه ويؤخذ من كلام الشافعي أنه لا بد من تكرار لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامهم في انكفارة وغيرها وخالف فيه جمع اه وقوله انه لا بد من تكرار لفظ أشهد أي وعليه فلا يصح اسلامه بدونها وان أتى بالواو وقوله وهو ما يدل عليه كلامهم معتد ولبعضهم شروط الاسلام بلا اشتباه * عقل بلوغ عدم الاكراه والنطق بالشهادتين والولا * كذلك الترتيب فاعلم واعلم اه مد وقوله كذلك الترتيب وفي لفظ السادس الترتيب (قوله وجوبا) وقيل ندبا وعلى كل قيل حالا وقيل يهمل ثلاثة أيام وقيل تكرار التوبة له ثلاث مرات (قوله فيسعى) بالبناء للمفعول (قوله فان تاب) أي فذا لظاهر (قوله ولا يعارض هذا) أي وجوب الاستتابة في حق المرأة وقتلها اذا لم تسلم ولا تقتل المرتدة الحامل حتى تصع حملها لما يلزم عليه من اتلاف حملها فان المسلم المعصوم يتبع أصله المسلم ولو ميتا ذكره كان أو أئى (قوله لان ذلك) أي النهي وقوله والاستتابة تكون حالا لا خلاف أنه لو قتل قبل الاستتابة لم يجب بقتله شيء غير التعزير وان كان القاتل مسيأ بفعله اه سم وقوله تكون حالا معتد (قوله لان قتله) أي المرتد المرتب عليها أي الردة - حد وقد تقدم في كلامه في فصل قاطع الطريق أنه يقتل كفرا لا حدا وهو الصواب وحينئذ في هذا التعديل نظر ظاهر فالصواب اسقاطه (قوله وفي قول يهمل) هذا مقابل قوله يستتاب حالا وليس راجعا للسكران فقط (قوله يهمل فيها ثلاثا) بمعنى ان كل يوم تعرض عليه كما في مر وليس في هذا افصاح بدخول جمع ليالى الثلاثة أو عدمه سم وأقل يوم من الثلاث يهتد ويخوف بالضرب الخفيف وثاني يوم بالثقل والثالث بالقتل (قوله فيها) أي الاستتابة أي بسببها (قوله يدعى الى الاسلام) أي يطلب منه (قوله بالعود الى الاسلام) ولا بد من رجوعه عن اعتقاده ارتد بسببه مر (قوله أو تكفر) لكن يعذر ان تكررت وتوبة الكافر من كفره قطعية القيول بخلاف غيرها لورود لتصريح بذلك في القرآن قال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (قوله وان لم يبق) بأن امتنع من النطق بالشهادتين بشروطه (قوله ولا يجب) أي دفنه كالحربي (قوله لا أصل له) عبارة العبادى صريحة في أن هذه العبارة لها أصل ونصه ولم يدفن في مقابر المسلمين أي يحرم ذلك كعكسه بل ولا في مقابر الكافرين بل بين المقبرتين اه اج وقوله ولم يدفن في مقابر المسلمين أي لقطعه الوصلية بينه وبينهم بفارقته جماعتهم وقوله ولا في مقابر الكافرين أي لبقاء علاقة الاسلام به فكانه أمة واحدة فعمول بعمله اه (قوله ويجب تفصيل الشهادة) أي بأن يذكر موجبها وان لم يقل عالما مختارا وهذا ضعيف والذي في متن المنهاج واعتمده مر أنه تكفى الشهادة المطلقة بها لانها لا يقدّم العدل على الشهادة ما لا بعد تحقيقها اه وقوله لا يقدم في المختار قدم من سفره بالسكر قدوما

كلام الدميري من دفنه بين مقابر المسلمين والكفار لما تقدم له من حرمة الاسلام لأصل له لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافرا الآية ويجب تفصيل الشهادة بالردة لاختلاف الناس فيما يوجبها

ومقدم ما أيضا فتح الدال وقدم يقدم كنصر ينصر قدم ما يوزن قبل أي تقدم وقدم الشيء بالضم
 قدم ما يوزن غيب فهو قديم وأقدم على الأمر اه قال ع ش على مد ويؤخذ منه أي من قوله
 لأنها لظواهرها الخ إن الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه (قوله اكرها) مقبول لادعي
 وعوله وقد شهدت حال وقوله حلف جواب لو (قوله حلف) فان قتل قبل اليمين فهل يضمن لاث
 الردفم تشبته أولا لان لفظ الردة وجد والامل الاختيار وجهان أو وجهها الثاني اه خط اه
 سل (قوله ولو بلا قرينة) وفارق الطلاق في عدم القرينة بأنه حق آدمي ويحتج بالدماء هنا
 قل على الجلال (قوله لانه لم يكذب الشهود) واستشكل الرافعي تصوير ذلك بأنه اذا
 اعتبر تفصيل الشهادة فمن الشرائط الاختيار فدعوى الاكراه تكذيب للشاهد والا
 فالاعتناء بالاطلاق انها هو فيما اذا شهد بالردة لتضمنه حصول الشرائط أما اذا قال انه
 تكلم يكذبا فيبعد أن يحكم به ويمنع بأن الاصل الاختيار ويجاب باختيار الاقل ويمنع
 قوله من الشرائط الاختيار أو باختيار الناذ ولا يبعد أن يمنع بالأصل المذكور لا اعتنا به
 بسكوت الشهود عليه مع قدرته على الدفع اه شرح البهجة (قوله أو شهدت) معطوف
 على قول وقد شهدت الخ أي ولم تفصل فان فصلت فلا خلاف في القبول كما في سل (قوله
 لم تقبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه قرينة على الاكراه أو لا وظاهر أنه يصدق
 من غير عين حيث قال فيما قبل حلف وقال في هذا لم تقبل ويؤيده أن الشهادة باطلة على
 طريقته لعدم التفصيل بجانب مدعي الاكراه أو في مكانه لم يشهد عليه أحد أصلا اه وما ذكره
 من على وجوب التفصيل وهو خلاف المعتمد وكذا قوله فان بين سبب ردة الخ اه (قوله
 لما تر) أي لاختلاف الناس فيما يوجبها أو من وجوب تفصيل الشهادة اه (قوله وهذا
 هو الاظهر) في أصل الروضة فان أصر على عدم التفصيل ولم يبين شيئا فالوجه عدم حرمانه
 من ارثه وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به اظهر الفرق بينهما (قوله
 ان انعقد) يتأمل ما المراد بالانعقاد ولا يبعد أن يراد به حصول الماء في الرحم فالمراد بانعقاده
 انعقاد أصله ويعرف ذلك بالقرائن كما لو وطئها مرة وأنت بولد لستة أشهر من الوطء أو بعده
 فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما اذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتمل الانعقاد
 من كل منهما ولم يكن في أصوله مسلم فينظر هل الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعدها
 فقد انعقد قبلها اه سم (قوله وأحد أصوله) وان بعد م ر أي حيث يعتد منسوب اليه
 ع ش وهذا راجع لقوله أو فيها فقط (قوله ولا كافر أصلي) أي لبقاء علة الاسلام في أبيه
 (قوله واختلف في الميت) هذا مبني على محذوف صرح به م ر فقال هذا كله في أحكام
 الدنيا أما في الآخرة فكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين والمرتبين
 فهو في الجنة على الأصح ومحل الخلاف اذا لم يأت بالشهادتين في حال صغره ثم عوت في صغره
 أما اذا كان كذلك فان ذلك ينقعه ويكون في الجنة قطعا وقوله سم ان اسلام الصغير غير نافع
 أي بالنسبة لأمر الدنيا أما في الآخرة فانه نافع قطعا كما أشار الى ذلك ابن حجر في شرح المنهاج
 وشرح الارشاد وهذا الخلاف في أولاد الكفار هذه الامة أما أولاد كفار غير هاهنا في النار
 قول واحد الكفن من غير تعذيب وقيل الخلاف في أولاد كفار غير هذه الامة أما أولاد كفار

بها من نسخة المؤلف على قوله لانه
 لم يكذب الشهود هذه القولة ليست
 من الخبر اه

ولو ادعى مدعي عليه بردة اكرها
 وقد شهدت بينة بلفظ كثر
 وقوله حلف فيصدق ولو بلا قرينة
 لانه لم يكذب الشهود أو شهدت بردة
 وأطلقت لم تقبل لما تر ولو قال أحد
 اثنين مسأله مات أبي مرتدا فان بين
 سبب ردة كسجود لصنم فنصيبه في
 بيت المال وان أطلق استنصل فان
 ذكر ما هو ردة كان فدا أو غيرها كقوله
 كان يشرب الخمر صرف اليه وهذا هو
 الاظهر في أصل الروضة وما في المنهاج
 من أن الاظهر انه في أيضا ضعيف
 * (تمه) في فرع المرتدين انعقد قبل
 ردة أو فيها واحد أصوله مسلم فلم
 ماله والاسلام يعلو وأصوله مرتدون
 وتبعه الاسلام ولا يكفر أصلي
 ويسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب
 ان لم يذب قتل واختلف في الميت

هذه الامة في الجنة قول واحد اعمارة ابن حجر في الفتاوى سئل نفع الله به بما لفظه ما حصل
اختلاف الناس في الاطفال هل هم في الجنة خدام لاهلها ذكور وانما وهل تتفاضل درجاتهم
في الجنة فأجاب بقوله أما اطفال المسلمين في الجنة قطعاً بل اجماعاً والخلاف فيه شاذ بل غلط
وأما اطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال أحدها أنهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى
وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقوله ولا تزروا زرة وزر أخرى الثاني أنهم في النار تبعاً لآبائهم
ونسب به النووي للذكرين لكنه نوزع فيه الثالث الوقوف ويعبر عنه بأنهم تحت المشيئة
الرابع أنهم مجمعون يوم القيامة وتوابع لهم نار ويقال ادخلوها فيدخلها من كان في علم
الله شقياً ويمسك عنهما من كان في علم الله سعيداً لو أدرك العمل اه ملخصاً وسئل
العلامة الشوبري عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل ورد أنهم
يسألون في قبورهم وان القبر يضمهم واذا قلتم بذلك فهل يتألمون به أم لا وهل قول القائل ان
اطفال المسلمين معذبون هو مصيب فيه أم مخفي وما الحكم في اطفال المشركين من هذه
الامة هل هم خدام لاهل الجنة أم هم في النار تبعاً لآبائهم أم غير هذا فأجاب لا يعذبون بشئ
من أنواع العذاب على شئ من المعاصي اذ لا تكليف عليهم والعذاب على ذلك خاص بالمكافئين
ولا يسألون في قبورهم كما عليه جماعة وأفتى به شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر وللحنفية والحنابلة
والمالكية قول ان الطفل يسأل ورجحه جماعة من هؤلاء واستدل له بما لا يصح وهو انه صلى
الله عليه وسلم لقن ابنه ابراهيم لاحتمال أنه خصوصية ولا يؤيد ذلك ما روى عن أبي هريرة
أنه كان يقول في صلته على الطفل اللهم أجره من عذاب القبر لانه ليس المراد بعذاب القبر
ما فيه عقوبة ولا السؤال بل مجرد ألم الهم والغم والوحشة والضغط التي تعم الاطفال
وغيرهم وأخرج علي بن معين عن رجل قال كنت عند عائشة فمرت جنازة صبي صغير فقلت
ما يبكيك قالت هذا الصبي بكيت شفقة عليه من ضمة القبر والقائل المذكور ان أراد يعذبون
بالنار أو على المعاصي فغير مصيب بل هو مخفي أشد الخطا لما تقرروا اطفال المشركين اختلف
العلماء فيهم على نحو عشرة أقوال اراجح أنهم في الجنة خدام لاهل الجنة اه ع ش علي م
وعبارة ابن حجر في فتاويه الصغرى وفي حديث أنهم خدام الجنة فان صح احتمل أن يكون المراد
كتابة عن نزول مراتبهم عن مراتب اطفال المسلمين لانهم مع آبائهم كما نصت عليه آية الطور
وأولئك لا آباء لهم يكونون في منازلهم وكون الدرجات في الجنة بحسب الاعمال كما ورد في حديث
الظاهر أنه في المكافئين على أن تلك الآية تقتضي الحاق الآباء بالابناء وعكسه ولو في الدرجات
العالية وان لم يعملوا ما يؤصلهم اليها وفضل الله واسع فيحمل ذلك الحديث ان صح على أنهم
في الجنة يلحق بغيره في مرتبته ولا فرق بين ذكرهم في ذلك وأنشأهم قال ابن تيمية والقول بأنهم
في الاعراف لا أعرفه عن خبر ولا أثر ولا يعارضه ما مر من قوله تعالى ولا يلدوا الا فاجرا كفارا
لانه مختص بجي عاشر منهم الى أن بلغ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة
وانما أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه اه مع اختصار (قوله من أولاد الكفار)
أي الاصليين أو المرتدين اه قل وحل والمراد كفار هذه الامة كما نقله الشوبري عن
بعضهم (قوله أنهم في الجنة) أي مستقلون على المعتمد (قوله وقيل على الاعراف) أي

قوله وسئل العلامة الشوبري الى آخر
القول كتب عليه بهامش نسخة المؤلف
ليست من التجريد اه

من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح
كما في المجموع في باب صلاة الاستسقاء
تعالى المحققين أنهم في الجنة والاكثر
على أنهم في النار وقيل على الاعراف
ولو كان أحد أبيه مرتداً والاخر
كافراً أصلياً فكافراً أصلياً قاله البغوي

أعلى السور وقال لكل عال عرف وهذا أحد أقوال أحد عشر والاعراف مكان بين الجنة والنار كما قاله ع ش والذي ارتضاه الجلال أن الاعراف سور الجنة أي حائطها المحيط بها وهو المناسب لكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يقل في الاعراف وقال تعالى وعلى الاعراف رجال وقد اختلف العلماء في تعيين أهل الاعراف على اثني عشر قولاً الأول أنه من تساوت حسناتهم وسيئاتهم كما قاله ابن مسعود وكعب الاحبار وابن عباس الثاني قوم صالحون فقهاء علماء قاله مجاهد الثالث هم الشهداء الرابع هم فضلاء المؤمنين والشهداء الخامس المستشهدون في سبيل الله خرجوا عصاة لوالديهم ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم تعادل عقوبتهم واستشهدوا هم السادس هم العباس وحزة وعلى بن أبي طالب وجعفر ذو الجناحين يعرف محبوبهم ببياض الوجوه ومبغوضهم بسوادها السابع هم عدول القيامة الذين يشهدون على الناس الثامن هم قوم أحباء التاسع هم قوم كانت لهم صغائر العاشر هم أصحاب الذنوب العظام من أهل القيامة الحادي عشر أنهم أولاد الزنا وروى ذلك عن ابن عباس الثاني عشر أنهم الملائكة الموكلون بهذا السور الذين يميزون المؤمنين عن الكافرين قبل ادخالهم الجنة والنار اه ذكره الشعراني في مختصر تركة القرطبي (قوله ومملك المرتد موقوف) هذا هو الصحيح من أقوال ثلاثة زواله قطعاً وان كان يعود له بالاسلام وبقاؤه قطعاً والثالث موقوف ومحل الخلاف في غير المكاتب وأم الولد اماهما فموقوفان قولاً واحداً حتى يعتقان بالموت أو اداء النجوم ومحل أيضاً في غير حطب وصيد ملكهما قبل الردة ثم ارتد ففهما قولان قيل في لبيت المال وقيل باقمان على الاباحة ولا وقف (قوله ويقضى منه) أي من المملوك المعلوم من قوله ملك (قوله ويمان منه) أي مدة الاستتابة شرح م ر قال ع ش وهذا ظاهر على القول الثاني وهو أنه يهل ثلاثة أيام أمّا على الرابع من وجوب الاستتابة حالاً فلا يظهر لانه لا يهل حتى يمان بموته ويجاب بما اذا أخر لعذر قام بالقاضي أو بالمرتد بخنون عرض قبل الردة اه زيادة وقوله قبل الردة لعلة بعد الردة (قوله وماله) كالرقيق والبهيمة (قوله وتصرفه) مبتدأ وقوله باطل خبر (قوله ان أسلم نفذ الخ) نعم ان كان ذلك بعد الحجر عليه لم يتقدم مطلقاً كذا في شرح البهجة بالمعنى وعبارته ومحل قبل حجر الحاكم عليه فان كان بعده لم يتقدم مطلقاً اه وقد توهم الشارح أنه قيد للعلمكم وليس كذلك بل قيد للخلاف فلا فرق في ذلك بين حجر الحاكم أو عدمه اه م ر زى (قوله ويؤدى مكاتبه) بأن كاتبه قبل الردة لان الكتابة لاتصح حال الردة كما تقدم (قوله حفظها) أي النجوم انتهى

* (فصل في تارك الصلاة) *

على تقدير مضاف أي حكم تارك الصلاة كما يعلم من الشارح (قوله على الاعيان) خرج فرض الكفاية كالجنائز ولا يقتل بها وخرج بالصلاة الصوم فلا يقتل بتركه وانما يجبس ويمنع من الطعام والشراب وخرج بالاصالة المنذورة فلا يقتل بتركها على الوجه من وجهين وان كانت مقيدة بزمان كما قاله الشوبري اه (قوله جحداً وغيره) منصوبان على الحال بمعنى جاحداً (قوله لاشتماله على شيء) الاوضح لان بعض أفراد حكمه كالمرتد وهو القسم الاول (قوله قبل الجنائز) مناسبتة لاجل ذكر الدفن والكفن والغسل في الجنائز أي ليكون كالخاتمة لكتاب الصلاة

(قوله)

وملك المرتد موقوف ان مات مرتداً بان زواله بالردة ويقضى منه دين لزمه قبلها وبطل ما أنفق فيها ويمان منه مموته من نفسه وبعضه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به وتصرفه ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليق كبيع وكتابة باطل لعدم احتمال الوقف وان احتمله بان قبل التعليق كعتق ووصية فوقوف ان أسلم نفذ والا فلا ويجعل ماله عند عدل وأمنه عند نحو محرم كما مر آفة ثقة ويؤدى مكاتبه النجوم للقاضي حفظها ويعتق بذلك أيضاً واعماله يقبضها المرتد لان قبضه غير معتبر

{ فصل في تارك الصلاة }
{ المفروضة على الاعيان أصالة }
{ جحداً أو غيره وبيان حكمه }

وذكره المصنف عقب الردة لاشتماله على شيء من أحكامها ففيه مناسبة وان كان مخالفاً لغيره من المصنفين فيما عرفت فان الغرض الى ذكره بعد الجنائز وذكره في الجنائز والجهود جماعة قبل الاذان وذكره المنهاج كاصله قبل الجنائز وتبعهم المنهاج كاصله

قال الراعي ولعله أليق (و) المكلف (تارك الصلاة) المهوردة شرعا لصادقة بأحدى الخمس (على ضربين) إذا ترك سببه بخدا وكسل (أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها) عليه بخدا بأن أنكره بعد علمه به (٢١٥) أو عندا كما هو في القوت عن الدارمي (فحكمه)

في وجوب استنابته وقتله وجواز غسله وتنكفبه وحرمة الصلاة عليه ودفنه في مقابر المشركين (حكم المرتد) على ما سبق بيانه في موضعه من غير فرق وكفره بمجرد فقط لا به مع الترك وإنما ذكره المصنف لاجل التقسيم لأن الجحد لو انفرد كما لو صلى جاحدا للوجوب كان مقتضيا للكفر لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فلو اقتصر المصنف على الجحد كان أولى لأن ذلك تكذيب لله ورسوله فيكفر به والعباد بالله تعالى ونقل الماوردي الإجماع على ذلك وذلك جار في جحد كل جمع عليه معلوم من الدين بالضرورة أمان أنكره جاهلا لقرب عهده بالاسلام ونحوه ممن يجوز أن يخفى عليه كمن بلغ مجنوننا ثم أفاق أو نشأ بعد أعس العلماء فليس مرتد ابل يفرق الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مرتدا (و) الضرب (الثاني أن يتركها) كسلا أو تهاونا (معتقد لوجوبها) عليه (فيستتاب) قبل القتل لأنه ليس أسوأ حالا من المرتد وهي مندوبة كما صححه في التحقيق وإن كان قضية كلام الروضة والمجموع أنها واجبة كاستنابة المرتد والفرق على الاول أن جريمة المرتد تقتضي الخلود في النار فوجب الاستنابة رجاء نجاة من ذلك بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته أخف لكونه يقتل حدا بل مقتضى ما قاله النووي في قتالويه من كون الحدود تسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلية لأنه قد حذ على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به وتوبته على الفور لأن الامهال يؤدي الى تأخير صلوات (فان تاب) بأن امتثل الامر (وصلى حتى سئل من غير قتل فان قيل هذا القتل حد والحد ولا تسقط بالتوبة أجيب بأن هذا القتل لا يضاهاى الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة بل حلالا على ما توجه عليه

(قوله ولعله أليق) أي لما فيه من ضم أحكام الصلاة بعضها الى بعض اه مد أي لانه حكم متعلق بالصلاة العينية قال مر وتقديمه هنا على الجنائز تبع للجمهور أليق اه أي من تأخيرها عنها ومن ذكره في الحدود لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاصة لها اه ع ش (قوله بأن أنكره) أي وجوبها بأن اعتقد خلاف ما علم (قوله أو عندا) العناد مخالفة ابلق ورده على قائله مع العلم به فني ادخاله تحت قول المصنف غير معتقد لوجوبها نظر الا أن يقول ما في المتن بأن المراد غير مدعن ومسلم لوجوبها وحينئذ يصدق بالجحد الذي سبقه علم ثم طرأ عدم الاعتقاد ويصدق بالعناد الذي بقي معه العلم ولكنه لا يقبل الحق ظاهرا ويحتمل أن قوله أو عندا عطف على قول المتن غير معتقد فهو زائد على كلام المتن والاذعان هو قبول قول الغير من غير معارض مع العمل بمقتضاه (قوله ودفنه في مقابر المشركين) عطف على غسله لاعلى الصلاة عليه وانما قدم الحكم عليها على الدفن لانها مقدمة عليه غالما وفي نسخة في مقابر المسلمين فهو حينئذ عطف على الصلاة عليه اه (قوله حكم المرتد) فيه نظر لانه نفسه مرتد ففيه تشبيه الشيء بنفسه الا أن يقال كالمترد المطلق فهو من تشبيه الخاص بالعام (قوله لو انفرد) أي عن الترك (قوله جاحدا للوجوب) كالمناق (قوله لان ذلك) الاولى أن يقول ولان بالواو عطف على قوله لانكاره وليس عليه لقوله أولى وعبارة حج كفر لان ذلك تكذيب الخ اه شيخنا (قوله كل جمع عليه) أي سواء كان من أحكام الدين أو لا فيدخل في ذلك بخدمة المدينة والمدينة فهو كفر لوجود الطواف والسعي بمكة ولوجود النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فالجمع عليه الدينوى مقيد انكاره بما تعلق به حتى شرعى لانه يجب على الآباء والامهات تعليم أولادهم أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وهاجر منها الى المدينة ودفن بها فيكون ذلك واجبا على كل أحد فصار معلوما من الدين بالضرورة وكذا انكار الثواب والعقاب والحساب وانكار الجنة والنار أي في الآخرة أما انكارهما وعدم وجودهما الا أن فليس كفر القول بعضهم انهما غير موجودين في الدنيا وكذا انكار الصراط والميزان ليس كفر (قوله أمان أنكره جاهلا) مختار قوله بأن أنكره بعد علمه الخ شيخنا (قوله كسلا) أي بأن يستنقلها أي تكون ثقبلة عليه وقوله أو تهاونا أي يتركها بأن يجعل تركها هينا سهلا (قوله فيستتاب) بأن يؤمر بادائها عند ضيق وقتها ويتوعد بالقتل اذا أخرجها عن وقتها (قوله وهي مندوبة) أي الاستنابة أي عرض التوبة عليه أي الطلب منها وأما التوبة نفسها بالصلاة فهي واجبة (قوله لكونه يقتل حدا) أي فلا يخلد في النار ظاهرا أنه علة للاخفية وهذا أمر في الدنيا فلا يقابل غلظ عقوبة المرتد التي في الآخرة بالخلود في النار فكان الاولى أن يقول والفرق أن المرتد يقتل عذابه قطع بخلاف تارك الصلاة كسلا فانه تحت المشيئة ان شاء عذبه وان شاء سامحه وهذا أخف من ذلك وكل منهما في الآخرة (قوله والمستقبل) جواب عما يقال قد كان عازما على تركها في المستقبل اه شيخنا (قوله فان تاب وصلى) أي بالفعل فلا يكفي قوله أصلها على المعتد (قوله لا يضاهاى) أي لا يشابه (قوله على معصية) كالزنا والزنا (قوله بل حلالا) أي بل شرع حلالا أي حلالا وباعتنا على الحق الذي هو فعل الصلاة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ولما أمكن تدارك ما لاجله الحد وهو الصلاة سقط الحد اه أي بفعلها بخلاف الزنا لا يمكن

صلوات (فان تاب) بأن امتثل الامر (وصلى حتى سئل من غير قتل فان قيل هذا القتل حد والحد ولا تسقط بالتوبة أجيب بأن هذا القتل لا يضاهاى الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة بل حلالا على ما توجه عليه

من الحق ولهذا الخلاف في سقوطه بالفعل الذي هو توبة ولا يتخرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب (والا) أي وإن لم يتب
(قتل) بالسيف إن لم يدع ذرا (حدًا) لا كفرا (٢١٦) خبر الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمدا
رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا

الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصيوا مني
دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام
وجياعهم على الله فإن أبدى عدرا كأن
قال تركها ناسيا أو للبرد أو نحو ذلك
من الأعذار صحيحة كانت في نفس
الامرأ أو باطله لم يقتل لأنه لم يتحقق منه
تعمد تأخيرها عن الوقت بغير عذر
لكن تأمر بها بعد ذكر العذر وجوبا
في العذر الباطل ونديا في الصحيح بأن
نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن
قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء
أقال ولم أصلها أو سكت لتحقق جناية
بتعمد التأخير ويقتل تارك الطهارة
للصلاة لأنه ترك لها ويقاس بالطهارة
الأركان وسائر الشروط ومحلها فيما لا
خلاف فيه أو فيه خلاف وإنه بخلاف
القوى فقي فتاوى القفال لو ترك فاقد
الطهورين الصلاة متعمدا أو مس
شافعي الذكرا أو لمس المرأة أو نوضا ولم ينو
وصلي متعمدا لا يقتل لأن جواز صلته
مختلف فيه والصحيح قتله وجوبا بصلاة
فقط لظاهر الخبر بشرط إخراجها عن
وقت الضرورة فيما له وقت ضرورة بأن
يجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك
الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك
المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في
الصبح بطولع الشمس وفي العصر
بغروبها وفي العشاء بطولع الفجر
فيطالب بإدائها إذا ضاق وقتها ويتوعد
بالقتل أن أخرجهما عن الوقت فإن
أصر وأخرج استوجب القتل فقول
الروضة يقتل بتركها إذا ضاق وقتها
محمول على مقدمات القتل بقرينة

تداركه ولا رجوعه بالتوبة قل ذلك لم يسقط الحد بالتوبة والاولى جعل قوله بل جملة لقوله
لا يضاهي الحدود بأن يقول لأنه شرع جملة على ما ذكر بخلاف غيره من الحدود فإنه شرع للزجر
عن ارتكابها وهو يحصل مع التوبة (قوله من الحق) وهو طلب الصلاة (قوله في سقوطه)
أي القتل بالفعل أي بالصلاة (قوله ولا يتخرج) أي لا يقاس هذا الحد وقوله في سقوط
الحد الأول أن يقول في عدم سقوط الحد بالتوبة لأنه هو الذي قدمه وفي عدم سقوطه بالتوبة
خلاف وإن لم يذكره الشارح وكان على الشارح أن ينبه عليه سابقا بأن يقول لا يسقط بالتوبة
على الصحيح وقوله على الصواب متعلق بقوله ولا يتخرج (قوله لذلك) أي للنسيان أو البرد
أو نحوه من الأعذار اه شيخنا (قوله فإن قال تعمدت تركها بلا عذر قتل) ظاهره
وإن لم يسبق طلب من الامام وتهديد به قال بعضهم ويكون مدار القتل على أحد أمرين أما
التوعد والتهديد أو قول الشخص تعمدت تركها بلا عذر والمعتمد أنه لا بد من تقدم طلب من
الامام أو نائبه (قوله ومحل) أي محل قتله بترك الأركان وسائر الشروط فيما لا خلاف فيه أي
في شرط أو ركس الخ وقوله واه مناله من الصلاة الجمعة باثنين فإنه قول ضعيف جدا (قوله
مختلف فيه) أي فكان جريان الخلاف شبهة في حقه مانعة من قتله وإن لم يقتله اه ع ش (قوله
بصلاة) أي بتركها (قوله عن وقت الضرورة) المراد به وقت العذر بدليل قوله بأن يجمع الخ
لأن كل صلاة لها وقت ضرورة (قوله فيطالب) والمطالب له الحاكم لا آحاد الناس وأفهم قوله
فيطالب الخ أنه لو ترك صلوات كثيرة ولم يطالب لا يقتل وهو أي قوله فيطالب الخ استئناف
ليبين طريق القتل (قوله إذا ضاق) ظرف للاداء وأما الطلب ولومع سعة الوقت (قوله ان
أخرجها) قيد لمحدوف أي ويقتل أن أخرجها (قوله على مقدمات القتل) وهو الطلب
والتوعد (قوله وما قبل الخ) مقابل لقوله والقتل وحاصل ما استدله به هذا القيل ثلاثة أدلة
الأول قوله كترك الصوم والثاني قوله لنظر الثالث قوله ولأن القضاء ورد بها الشارح كما تراء
(قوله لا يحل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا ينافي وجوب القتل بإحدى الثلاث الآية لأن
الجائز يصدق بالواجب فالمراد به ما قبل الحرام كذا في شرح الأربعين وظاهره أن الحلال
لا يصدق بالواجب الا إذا أول بما ذكر اه شوبري وقوله الا بإحدى ثلاث مستثنى من محذوف
عام تقديره لا يحل دم امرئ لخصلة من الخصال الا بإحدى ثلاث من الخصال وقوله الذيب الزاني
أي زنا الذيب الزاني وقوله وقتل النفس أي كون قتل النفس القاتلة بدلا عن النفس المقتولة
سبب في قتلها فالبايع معنى بدل وقوله التارك أي ترك التارك لديه أي وتارك الصلاة ليس من
الخصال الثلاث بل هو سبب رابع اه وحاصل الاستدلال بالحديث أنه بظاهره يفيد عدم قتل
تارك الصلاة لأنه لم يدخل في الحديث إذا الذي فيه هو التارك لديه المفارق للجماعة وهو المرتد
وحاصل ما أجاب به الشارح أنه عام لفظا مخصوص بالمسلم المصلي فكأنه قال في الحديث
والمفارق لديه من أهل الإسلام المصلين فلا يكون الحديث شاملا للمرتد وقد صرح ج
في شرح الأربعين بخلافه فقال المفارق بقلبه واعتقاده أو يمينه أو بلسانه للجماعة ثم قال وهذا
شامل لمن جاز قتلته كترك الصلاة وقتاله شرعا بشرطه أي كمنع الزكاة الخ فكان الأولى للشارح
أن يقول والخبر عام أي شامل لما ذكره ويحذف قوله مخصوص فتأمل (قوله المفارق للجماعة)

كلاهما بعد وما قبل من أنه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج والخبر لا يحل دم امرئ
مسلم الا بإحدى ثلاث الذيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لديه المفارق للجماعة ولأنه لا يقتل بترك القضاء

مردود بأن القياس ترك بالنصوص

والخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت انما هو للترك بلا عذر على ان يمنع أنه لا يقتل بترك القضاء مطلقا بل فيه تفصيل يأتي في خاتمة الفصل ويقتل بترك الجمعة وان قال أصلها ظهرا كافي زيادة الروضة عن الشاشي لتركها بلا قضاء اذ الظهر ليس قضاء عنها ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يتمكن من فعلها ان لم يتيب فان تاب لم يقتل وتوبته أن يقول لا أتركها بعد ذلك كسلا وهذا فيمن تلزمه الجمعة اجاغا فان أبا حنيفة يقول لا الجمعة الاعلى أهل مصر جامع وقوله جامع صفة مصر (وحكمه) بعد قتله (حكم المسلمين في) وجوب (الدفن) في مقابر المسلمين (و) في وجوب (الغسل) والصلاة) عليه ولا يطمس قبره كسائر أصحاب البكائر من المسلمين * (خاتمة) * من ترك الصلاة بعذر كنوم أو نسيان لم يلزمه قضاؤها فورا لكن يستأنه المبادرة بها أو بلا عذر لزمه قضاؤها فورا لتقصيره لكن لا يقتل بقائته فاته بعذر لان وقتها موسع أو بلا عذر وقال أصلها لم يقتل لتوبته بخلاف ما اذا لم يقل ذلك كما مرّت الإشارة اليه ولو تركه منذورة مؤقتة لم يقتل كما علم من تقيد الصلاة بأحدى الخمس لانه الذي أوجبها على نفسه قال الغزالي ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة وأحلت له شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعم بعض من ادعى التصوف فلا شك في وجوب قتله وان كان في خلوده في النار نظر

* (كتاب أحكام الجهاد) *

صفة كاشفة والمراد بالجماعة جماعة المسلمين (قوله بأن القياس) أي على ترك الصوم وما بعده (قوله بالنصوص) أي الدالة على قتله (قوله بما ذكر) أي بالنصوص والنصوص خصصته بالمسلم المصلي (قوله انما هو للترك بلا عذر) أي في الوقت لا للترك خارج الوقت الذي هو معنى ترك القضاء (قوله تفصيل يأتي) الذي في الشرح ضعيف لا يدفع الاعتراض والمعتقد أن القضاء ان كان توعد عليه في وقت أدائه كما تقدم يقتل به وان لم يتوعد عليه لا يقتل به فقوله -م القضاء لا يقتل به ليس على إطلاقه وهذا غير ما في الشرح وعبارة مد قوله تفصيل وهو أنه اذا توعد على تركها بالامر من الامام أو نائبه قتل والا فلا كما يؤخذ من قل (قوله بحيث لا يتمكن من فعلها) بأن لم يبق من وقتها ما يسع ركعتين وخطبتين كافي مر وعبارته وأفتى الشيخ بأنه يقتل بها حيث أمر بها وامتنع منها وقال أصلها ظهر عند ضبط الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر أي بأقل مما يمكن من الخطبة والصلاة (قوله كنوم أو نسيان) بشرط أن لا ينشأ عن لعب ولهو (قوله أو بلا عذر الخ) المعتقد أنه ان توعد بها بالامر من الامام أو نائبه قتل والا فلا وما ذكره الشارح غير مستقيم اه قل (قوله لتوبته) في كون هذا توبة نظروا التوبة لا تحصل الا بفعل الصلاة (قوله بخلاف ما اذا لم يقل ذلك) أي فانه يقتل لكن محله فيما اذا أخرجها عن وقتها بعد أمر الامام أي في الوقت لا مطلقا اذ لا يقتل بالقضاء مطلقا كما قرره شيخنا (قوله ان بينه) أي بين نفسه (قوله فلا شك في وجوب قتله) بل قال بعضهم قتله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أشد (قوله وان كان في خلوده في النار نظر) لعل وجهه أنه قد ينكشف له أمر خارج عن حكم الظاهر ليكون ذلك مانعا من اجراء أحكام الكفار عليه والافهوكافر في أحكام الدنيا ومقتضاه خلوده في النار اه مد وقوله والافهوكافر أي لانه نفي جمعا عليه وحلل محرما وعبارة حج ولا نظر في خلوده في النار لانه مر تدلاستحلاله ما علمت حرمة أو نفيه ما علم وجوبه ضرورة فيهما ومن ثم جرم في الانوار بخلوده اه شيخنا

* (كتاب أحكام الجهاد) *

لما فرغ من أحكام المرتدين وأحكام تارك الصلاة بحد شرع في الطائفة الثالثة وهي الكفار الاصليون وجواز قتالها ما خوذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته وهي ما خرج فيها بنفسه وبعوثه وهي ما أرسلها وأمر عليها أميرا واعلم أن جملة غزواته صلى الله عليه وسلم سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر وأحد والمزيب والخنديق وقرينة وخيبر وحنين والطائف وزاد بعضهم فتح مكة بناء على انها فتحت عنوة وضم قرينة الى الخندق فأهمل ذكر قرينة قال ابن تيمية لا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم قاتل في غزوات الا في أحد ولم يقتل أحدا الا في بن خلف فلا يفهم من قولهم قاتل في كذا أنه قاتل بنفسه كما فهمه بعض الطلبة ممن لا اطلاع له على أحواله وقد أجيب عن ذلك بأن المراد قتال أصحابه بحضوره فغلب اليه لكونه سبي في قتالهم وأما سراياه صلى الله عليه وسلم فهي سبع وأربعون سرية وهي من مائة الى خمسمائة فما زاد من سر بنون فهم ملة الى ثمانمائة فما زاد جيش الى أربعة آلاف فما زاد جفل

والجيش العظيم وسبي خيصاله له مينة ومينرة وأما ما وخلقنا قلبا وهو وسطه وقد
 جرت عادة المجتدين وأهل السير أن يسوا كل عسكري بخضره النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه
 الكريمة غزوة ومالم يخضره بل أرسل بعضهم أصحابه إلى الغزوة سريين فبعضنا اه مطعنا من
 المواهب وشرح الحقيقة الحج ومراده بالأحكام ما يترب عليه من قوله في مسائلنا ومن أسير من
 الكفار على ضربين كما يشير إلى ذلك بقوله ثم شرع في أحكام الجهاد بالغ وبالأحكام أيضا كونه
 فرض كفاية أو فرض عين وقوله وما يتعلق ببعض أحكامه كقوله ومن أسلم قبل الأسر الخ
 (قوله وما يتعلق ببعض أحكامه) مراده به قوله ومن أسلم قبل الأسر الخ لأنه متعلق بالأسر
 الذي هو من أحكام الجهاد (قوله وقاتلوا المشركين كافة) وهذه آية السيف وقيل قوله
 انظروا خفا وثقالا وقوله كافة حال من الفاعل أو المفعول أو منه - مامعا ومعناه جميعا اه
 مد بقوله من الفاعل فيه نظرا لأنه لو جعل حاله لكان متعينا على كل أحد وليس كذلك
 فلا جنس أنه حال من المفعول شرح مد (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) فيه أن الكفار
 يقولونها. وأجيب بأن لا اله الا الله صار علما على الشهادتين كما قاله مد على التصريح (قوله
 لغدوة) اللام للقسمة والغدوة بالفتح المرة الواحدة من الغدوه وهو الخروج في أي وقت كان
 من أول النهار إلى ما تصافه والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج في أي وقت كان
 من زوال الشمس إلى غروبها فتح الباري اه مد وقوله لغدوة الخ هذا على قراءة بالغين
 والدال المهملة وفي نسخة لغزوة بالزاي والاولى مناسبة لروحة وأول التنوين لالشك (قوله
 نبذة) بفتح النون وضهما أي قطعة أي شيئا يسيرا وبابه أي باب فعليه ضرب (قوله بعث) أي نبى
 لما جاءه جبريل بغار حراء وقال له اقرأ إلى آخر ما في حديث البضاري فراجع وليس المراد بالبعث
 الإرسال لأنه سيأتي في قوله ثم أمر بتبليغ قومه أي بالرسالة بقوله يا أيها المدثر قم فأنذر الخ وقدر
 شيخنا العثماني أن قوله بعث أي أرسل إذ البعث الإرسال ولا ينافيه قوله بعد ثم أمر الخ
 لجواز تأخير الأمر بالتبليغ عن الإرسال والحق أن النبوة والرسالة متعارضان كما قاله شيخنا
 الجوهري (قوله وهو ابن أربعين) أي عند تمامها لا في ابتدائها (قوله قبل على) وكان
 قبل البلوغ وصح ذلك لأن الأحكام كانت منوطة بالتمييز وقيل أنه كان بالغاً وهو ضعيف وسيأتي
 بسط ذلك في الشرح (قوله وقيل زيد بن حارثة) ويجمع بأن أول من آمن به من النساء على
 الإطلاق حديجة ومن الصبيان علي ومن الرجال الأحرار أبو بكر ومن الموالى زيد بن حارثة
 ومن العبيد بلال (قوله وأول) مبتدأ وما فرض أي شئ فرض هو فالعائد ضميره سبتر يعود
 على ما وما ذكر خبر ومن قيام الليل بيان لما تقدم عليها (قوله ثم نسخ بما في آخرها) وهو قوله
 تعالى علم أن لن تحصوه الخ أن محققه من الثقبه وأصحها حذف أي أنه لن تحصوه أي الليل
 لتقوموا فيها يجب القيام فيه ولا يحصل الإتيان جميعه وذلك يشق عليكم فتاب عليكم رجوع
 بكم إلى التخفيف فاقرؤا ما تيسر من القرآن بأن تصلوا ما تيسر علم أن أي أنه سيكون منكم
 مرضى وآخرون يضربون في الأرض يسافرون يتبعون من فضل الله يطلبون من رزقه للجهان
 وغيرها وآخرون يقاتلون في سبيل الله وكل من الفرق الثلاث ليس عليهم ما ذكرى قيام الليل
 فاقرؤا ما تيسر منه كما تقدم وأقيموا الصلاة المفروضة اه جلالين وقوله ثم نسخ أي ما في

أي القتال في سبيل الله وما يتعلق ببعض
 أحكامه والاصل فيه قبل الإجماع آيات
 من قوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة
 وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة
 وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة
 فأخبار كثير من أمم أن أقاتل
 الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ونحوه
 مسلم لغدوة أو راحة في سبيل الله خير
 من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة
 الأصحاب تعالى عليهم الشافعي رضي
 الله تعالى عنه أن يذكر وامة مقدمة في
 صدر هذا الكتاب فلم يذكر نبذة منها على
 سبيل التبرك فقول بعث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان
 وهو ابن أربعين سنة وقيل ثلاث
 وأربعين سنة وأمنت به خديجة ثم
 بعدها قيل على وهو ابن تسع سنين
 وقيل عشر وقيل أبو بكر وقيل زيد
 ابن حارثة ثم أمر بتبليغ قومه بعد ثلاث
 سنين من بعثه صلى الله عليه وسلم
 وأول ما فرض عليه بعد الإذارة والدعاء
 إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في
 أول سورة المزمل ثم نسخ بما في آخرها
 ثم نسخ

بالصلوات الخمس ليلة الاسراء الى بيت المقدس بحكمة بعد النبوة بعشرين سنين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بعد النبوة بخمسة أو ست وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بستين تقريباً وفرغت الزكاة بعد الصوم وقيل قبله وفي السنة الثانية قبل في نصف شعبان وقيل في رجب من الهجرة حواش (٢١٩) القبلة وفيها فرضت صدقة الفطر وفيها ابتداء

على الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر ثم عيد الاضحي ثم فرض الحج سنة ست وقيل سنة خمس ولم يخرج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الاخرة الوداع سنة عشر واعقر أربعا وكان الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده صلى الله عليه وسلم فللجهاد حالان الحال الاول أن يكونوا يملأهم فقر كفاية اذا فعله من فيهم كفاية سقط الجرح عن الباقي لان هذا شأن فروض الكفاية (وشرائط وجوب الجهاد) حينئذ (سبع خصال) الاولى (الاسلام) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فاتلوا الآية فخطوب به المؤمنون فلا يجب على الكافر ولو ذمياً لانه يذل الجزية لتذب عنه لا ليدب عنا (و) الثانية (البالوغ) (و) الثالثة (العقل) فلا جهاد على صبي ومجنون لعدم تكليفهما ولقوله تعالى ليس على الضعفاء الآية وقيل لهم الصبيان اضعف أبداً منهم وقيل المجانين اضعف عقولهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم رذابن عمر يوم أخذ وأجازه في التمدد (و) الرابعة (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو مبعوضاً ومكاتباً لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ولا مال للعبد ولا نفس يملكها فلم يشمله الخطاب حتى لو أمره سيده لم يلزمه كما قاله الامام لانه ليس من أهل هذا الشأن وليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك لا يقتضي التعرض للهلاك (و) الخامسة (الذكورة) فلا جهاد

آخرها وقوله بالصلوات الخمس أي بالاجابة (قوله الى بيت المقدس) متعلق بالصلوات أو حال منها وفيه مع قوله الا في ثم أمر باستقبال الكعبة تناف لان المقرآن الصلاة صحيحة الاسراء كانت الى الكعبة فكان الاولى عكس ما قال الشارح بأن يقول ثم نسخ بالصلوات الخمس الى الكعبة ثم أمر باستقبال بيت المقدس وأجيب عن الثاني بأنه استقبل أولاً بيت المقدس وجعل الكعبة بينه وبينه أي بينه وبين بيت المقدس وهذا مبنى على تعلق قوله الى بيت المقدس بالصلاة فان علق بالاسراء فلا اشكال ويكون الشارح أسقط مرتبة وهي قوله ثم نسخ استقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس وأما قوله حواش القبلة أي من بيت المقدس الى الكعبة فهو على كل من التقريرين (قوله وقيل غير ذلك) والمشهور أن فرض الصلاة كان قبل الهجرة بسنة ونصف (قوله تقريباً) لانه فرض في شعبان في السنة الثانية كما تقدم (قوله وفي السنة الثانية) متعلق بحولت الذي بعده (قوله حواش القبلة) أي الى الكعبة والاولى تقديمه على قوله ثم أمر باستقبال الكعبة والحاصل أنه أمر أولاً باستقبال بيت المقدس ثم نسخ باستقبال الكعبة ثم نسخ استقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس ثم نسخ ذلك باستقبال الكعبة ولما توجه النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة ولم يمكن أن يجعل الكعبة في حال صلته بينه وبين بيت المقدس حتى أن يستقبل الكعبة لقوله تعالى قدرى قلب وجهك في السماء الآية فأمر بتوجهه للكعبة بعد أن صلى ركعتين من الظهر (قوله واعتمر أربعا) وهي عمرة القضاء أي التي وقع فيها التقاضي والصلح لا القضاء العرفي وعمرة الجعرانة وعمرة الحديبية والعمرة التي كانت في ضمن حجة بناء على أنه كان قارناً وقيل كان مفرداً بأن أحرم أولاً بالحج ثم أدخل عليه العمرة خصوصية له وان كان لا يجوز لغيره (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فكان ممسكاً لان الذي أمر به أولاً هو التبليغ والاذار والضرب على أذى الكفار وتألفهم ثم أذن الله بعد ذلك للمسلمين في القتال بعد نهيته عنه في نيف وسبعين آية اذا ابتدأهم الكفار به ثم أباح الابتداء به في غير الاشهر الحرم ثم في السنة الثانية بعد الفتح أمر به على الاطلاق بقوله انفروا خفافاً وثقالاً وفاتلوا المشركين كافة وهذه آية السيف وقيل التي قبلها مرفى شرحه وقوله في نيف من واحد الى تسع والبعض من ثلاث الى تسع اه مختار (قوله من فيهم) وان لم يكونوا من أهل فرض الجهاد وهو المعتقد زى لان المقصود التكاية بخلاف رد السلام واحياء الكعبة فلا (قوله حينئذ) أي حين اذ يكونون يملأهم (قوله وجاهدوا في سبيل الله) التلاوة في الآية الاولى من براءة الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم والثانية انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله والتي في الصف وتجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم وليس ما ذكره الشارح واحداً مما ذكر في نسخة وتجاهدوا وهي ظاهرة (قوله لكن أفضل الجهاد حج مبرور) بفتح لام لكن وضم الكاف وبنون النسوة المشددة والجار والمجرور خير مقدم وأفضل الجهاد مبدءاً مؤخراً أي هو حج الخ ولا يصح الاستدلال الا اذا قرئ لكن بالتشديد كما ذكرنا ونسبة الحج جهاداً من حيث اتعاب النفس والمشقة فيه أو من باب المشاكلة ليطابق الجواب

على امرأة لضعفها ولقوله تعالى يا أيها النبي تحرض المؤمنين على القتال واطلاق لفظ المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء والخمى كالمراة ولقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة وقد سأله في الجهاد لكن أفضل الجهاد حج مبرور

(و) السادسة (الحكمة) فلا جهاد على مريض يتعذر قتاله أو تعظم مشقة (و) السابعة (الطاقة على القتال) بالبدن والمال فلا جهاد على أعمى ولا على ذي عرج بين ولوفى رجل (٢٢٠) واجدة لقوله تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض

حرج فلا عبرة بصداق ووجع ضمير وضعف بصران كان يدرك الشخص ويمكنه اتقاء السلاح ولا عرج يسير لا يمنع المشي والعدو والهرب ولا على أقطع يد بكاملها أو معظم أصابعها بخلاف فاقد الأقل أو أصابع الرجلين أن أمكنه المشي بغير عرج بين ولا على أشل يد أو معظم أصابعها لأن مقصود الجهاد البطش والسكاية وهو مفقود فيهما لأن كلا منهما لا يتمكن من الضرب ولا عادم أهبة قتال من نفقة وسلاح وكذا مريض كروب أن كان سفر قصر فإن كان دونه لزمه أن كان قادرا على المشي فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه مؤنته كافي الحج ولو مرض بعد ما خرج أو فني زاده أو هلكت دابته فهو بالخيار بين أن ينصرف أو يعصى فإن حضر الواقعة جازله الرجوع على الصحيح إذا لم يمكنه القتال فإن أمكنه الرمي بالجارية فالأصح في زوائد الروضة الرمي بها على تناقض وقع له فيه ولو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار المون كما ذكره القاضي أبو الطيب وغيره والضابط الذي يعم ما سبق وغيره كل عذر منع وجوب حج كفقده زاد وراحلة منع وجوب الجهاد الأخوف طريق من كفار أو منصوص مسلمين فلا يمنع وجوبه لأن الخوف يحتمل في هذا السفر لبناء الجهاد على مصادمة المخاوف والدين الحال على مؤسر يحرم سفر جهاد وسفر غيره الأباذن غريمه والدين المؤجل لا يحرم السفر وإن قرب الأجل ويحرم على رجل جهاد بسفر وغيره الأباذن أبويه

السؤال (قوله والسادسة الحكمة) يغنى عنه ما بعده (قوله أو معظم أصابعها بخلاف فاقد الأقل) قضية كلامه أنه يجب على فاقد الأبهام والمنجحة وعلى فاقد الوسطى والبصير لكن قال الأذري الظاهر أنه لا يجب عليها كما لا يجوز ثبات في الكفارة وقد يفرق بينهما شرح الروض شوبري ولا يجب على فاقد أكثر أو كامل يده كافي العباب (قوله وهو مفقود فيهما) أي الأشل والقطع (قوله أن كان سفر قصر) قيد في المروكوب بدليل قوله وكذا (قوله فاضل ذلك) أي المروكوب وما قبله بأن لم يقدر على شيء من الثلاثة أصلا أو قدر عليها غير فاضلة عما ذكر وانظر مؤنة من تلزمه نفقته تقدر بكم شهر لأن الجهاد ليس لغيبته مدة معلومة بخلاف الحج (قوله ولو مرض الخ) تقييد لما تقدم من أن المريض ونحوه لا جهاد عليهم أي إذا كان ذلك في الابتداء أما إذا كان ذلك في الدوام فيه فصل كافي الشرح (قوله الرمي بها) أي وجوب الرمي بها أي الجارية (قوله فيه) أي في الوجوب (قوله والضابط) أي ضابط مانع الوجوب (قوله على مصادمة المخاوف) أي ملاقاتها (قوله والدين الحال) أي أصالة أو عرضا سواء كان مسلما أو ذميا وإن كان به رهن وثيق أو ضامن مؤسرا كما قاله مرامر الشارح بذلك الكلام زيادة شرطين على ما تقدم وهما أن لا يكون عليه دين حال وهو مؤسر وأذن أصوله ومحض توقفه على إذن رب الدين مالم ينسب من عليه الدين من يقضيه عنه أي بأن كان عنده أزيد مما يفي للمفلس فيما يظهر بخلافه على معسر فلا يحرم السفر ونتجه أن رب الدين لو كان مصاحبا له في سفره لم يكن له منعه ولا بد أن يكون الأذن وشهيدا ومثل الأذن ظن رضاه ولو كان الدين لمحجور عليه لم يجز لمدينه السفر مطلقا لأنه لا مصلحة للمحجور عليه حتى يأذن وليه وأذن المحجور عليه لا غرض حيث حرم السفر فلا يترخص بقصر ولا غيره لعصيانه بسفره اهـ وعبرة مرامر الأباذن غريمه أو وطن رضاه وهو من أهل الأذن والرضاه باسقاط حقه وينبغي أن لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف وحاشيته حفظا للدين ومحملا ما تقرر مالم ينسب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس نظائر دين ثابت على ملي وظاهر كلامهم أنه لا أثر لأذن ولي الدائن وهو متجه إذا لمصلحة له في ذلك اهـ بحروفه (قوله سفر جهاد) وحيث حرم السفر فلا يترخص بقصر ولا غيره لعصيانه بسفره (قوله وسفر غيره) ولو قصيرا كنحو ميل مرامر وقيل لا يتقيد بميل بل متى خرج من السور (قوله على رجل) قيد به لأنه محل الوجوب فغيره أولى قل (قوله بسفر وغيره) اعترض بما يأتي من أنه إذا دخل الكفار بلادنا لا يتوقف على إذن إلا أن يصور بما إذا سافر لتجارة لا خطر فيها فاتفق له الجهاد فلا بد من الأذن من الأصول مع أنه لم يسافر للجهاد فصدق أنه جهاد بلا سفر وتوقف على إذن فالمراد بلا سفر للجهاد فلا ينافي أنه هناك سفر لكن للجهاد كذا قاله بعضهم وهو مبني على قراءة غيره بالجر عطف على سفر ويصح قراءة غير بالرفع عطف على جهاد فقوله وغيره أي غير الجهاد بسفر (قوله لم يجز الأباذنه) أي لا ذلك من بر الوالدين فلذلك اشترط رصا جميع الأصول لا الأبوين فقط فليس اشتراط الرضا لأجل احتياج الأصل إليه في المؤنة كما قد يتوهم لعدم فرقهم بين الفرع الغني والفقير وبين البعيد والقريب وبين أن يترك عنده ما يكفيه العمر الغالب أولا كذا قرره زى وهو واضح (قوله كذلك) أي يحرم السفر بدون إذنهم وعبرة مرامر ويحرم

وهو واضح (قوله كذلك) أي يحرم السفر بدون إذنهم وعبرة مرامر ويحرم

على حرّ ونهض ذكر وأتى جهاد ولومع عدم سفر الأباذن أبويه وان عليا من سائر الجهات ولومع وجود الأقرب ولو كانا غنيين لا يبرهما فرض عين هذا إذا كانا مسلمين ولم يجب استئذان الكافر لاتهمه بمنعه له حجة لديه وان كان عدوا للمقاتلين أي الذين يريد قتالهم ويلزم المبعوض استئذان سيده أيضا ويحتاج القن لاذن سيده لأبويه اه بحر رفة (قوله ولو وجد الأقرب الخ) غاية أي إذا أذن الأقرب لا يجوزنا السفر حيث منع الأبعد * (فرع) * لا يعتبر اذن الأصل في السفر لطلب علم شرعي ولو كان فرض كفاية أو أمكن في البلد وجاز بخروجه زيادة فراغ أو ارشاد شيخ أو نحو ذلك وله ترك طلب العلم غير المتعين بعد شروعه فيه وان ظهر انتفاعه لافي صلاة امت أي اذا شرع فيها لا يجوز قطعها ولا يعتبر الاذن في السفر لتجارة وغيرها حيث لا خطر فيه كركوب بحر أو بادية مخطرة وان غلب الأمن اه عباب اه مد وقوله كركوب بحر مثال للمنفى وقوله مخطرة أي فيها خطر أي خوف (قوله ولو كفاية) أي ولو نحو صنعة لانها فرض كفاية وأورد عليه أن الجهاد فرض كفاية مع حرمة السفر له الأباذن وأجيب بأن فيه من الاخطار ما ليس في غيره اذ هو مبني على الخواف (قوله أيضا) أي كما اشترط عدم حضوره الصف (قوله ولم تنكسر الخ) أي ولم يخرج مع الإمام بجعل والا فلا يلزمه الرجوع بل لا يجوز شرح الروض فلا يجب الرجوع الا بشرط أربعة أن لا يحضر الصف وأن يأمن وأن لا تنكسر قلوب المسلمين وأن لا يخرج بجعل فان حضرا ولم يأمن أو انكسر قلوب المسلمين برجوعه أو خرج بجعل فلا يجب الرجوع اه مد (قوله والا فلا يجب الرجوع) ظاهره جواز الرجوع مع عدم الأمن وغيره وليس مرادا قل فقوله لا يجب الرجوع بل ولا يجوز (قوله أن يدخلوا بلدة لنا) أو يصير بينهم وبينها دون مسافة القصر اه م ر (قوله مثلا) متعلق بدخولوا ويصح تعلقه ببلدة لا داخل القرية ويصح تعلقه بقوله لنا لادخاله بلاد الذميين وكل مراد (قوله فرض عين) يرجع للثلاثة قبله (قوله علم كل الخ) وعبارة شرح المنهج أو لم يمكن لكن علم الخ في حمله شرط في قوله أو لم يمكن (قوله انه ان أخذ قتل) فيستعين القتال لامتناع الاستسلام لكافر لانه حينئذ ذل ديني (قوله قتل) أي فيجب الدفع أيضا لان عدم الدفع حينئذ ذل ديني من غير خوف على النفس والعلم هنا بمعنى الظن (قوله أو لم تأمن المرأة فاحشة ان أخذت) أي فلا يحل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع ولو قتلت لان من أكره على الزنا لا يحل له المطاوعة لدفع القتل شرح الروض قال الاذرعى الظاهر أن الامر بالجبل وغيره حكمه أنه اذا علم أن يقصد بالفاحشة في الحال أو المال حكم المرأة وأولى اه مرحومى فان ظن أنه لو استسلم لا يقتل وأمنت المرأة فاحشة جاز الاستسلام فان حصل بعد ذلك خلاف ظنهم وجب الدفع عليهم بقدر الامكان قل (قوله وجوز أسرا الخ) مفهوم قوله علم كل من قصد أنه ان أخذ قتل وقوله ان علم مفهوم قوله أو لم يعلم أنه ان امتنع وقوله وأمنت المرأة مفهوم قوله أو لم تأمن المرأة الخ (قوله ان علم) أي ظن أنه ان امتنع منه أي من الاستسلام قتل لان تركه الاستسلام حينئذ يجعل القتل زى وهذا محترز قوله أو لم يعلم (قوله وأمنت المرأة فاحشة) أي ان أخذت والاتعين الجهاد وهذا محترز قوله أو لم تأمن فهو استثناء معنى وان لم يكن بصورة استثناء والاولى أن يكون قوله علم كل من قصد

ولو وجد الأقرب منهم وأذن بخلاف الكافر منهم لا يجب استئذانه ولا يحرم عليه سفر لتعلم فرض ولو كفاية **كطلب درجة الاثناء بغير اذن أصله ولو أذن أصله أو رب الدين في الجهاد ثم رجع بعد خروجه وعلم بالرجوع وجب رجوعه ان لم يحضر الصف والاحرم انصرفه لقوله تعالى اذ القيمت فئة فائتوا ويشتربوا لوجوب الرجوع أيضا أن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب الرجوع بل لا يجوز والمحال الثاني من حال الكفار أن يدخلوا بلدة لنا مثلا فيلزم أهلها الدفع بالممكن منهم ويكون الجهاد حينئذ فرض عين سواء أمكن تأهبهم لقتال أم لم يمكن علم كل من قصد أنه ان أخذ قتل أو لم يعلم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل أو لم تأمن المرأة فاحشة ان أخذت ومن هودون مسافة القصر من البلدة التي دخلها الكفار حكمه كاهلها وان كان في أهلها كفاية لانه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل من ذكر حتى على فقير وولد ومدين ورفيق بلاذن من الأصل ورب الدين والسيد ويلزم الذين على مسافة القصر المضى اليهم عند الحاجة بقدر الكفاية دفعاً لهم وانقاذاً من الهلكة فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعد واذ لم يمكن من قصد تأهب لقتال وجوز أسرا وقتلا فله استسلام وقيل ان علم أنه ان امتنع منه قتل وأمنت المرأة فاحشة**

الح مختار قوله الا ترى وجوز أسرا وقتلا وقوله أولم يعلم الح مختار قوله ان علم وقوله أولم تأمن
مختار قوله وأمنت ويكون قدم المفهوم على المنطوق وانما جعلنا الاول مفهوما لان الثاني
هو عبارة عن المنهج والاول عبارة شرح المنهج قدمها على المتن تقدما للمفهوم ويصح
أن يجعل الثاني مفهوم الاول (قوله في أحكام الجهاد) كان الاولى أن يقول في بعض
أحكام الجهاد لان ما تقدم أحكامه أيضا (قوله ولو مسلمين) راجع للعبيد بأن أسلوا
وهم في أيدي الكفار (قوله أي يصيرون بالأسر أرقاء) تفسير قوله يكون رقيقا ولا حاجة اليه
اذلا إيهام في المتن وانما يحتاج اليه من عبرة قوله ترق ذرا رى كفار كما وقع في المنهج (قوله
ومثلهم فيما ذكر المبعوضون) أي بالنسبة للبعض القن أما بالنسبة للبعض الحزب فيخبر فيه بما عدا
القتل لاستحالة فيخير الامام فيه بين المتن والقداء والرق ويمتنع القتل فان ضرب عليه الرق
فالا صر ظاهرا وفداءه كذلك وان من عليه فقد فوت البعض الرقيق على الغنائم فيضمنه
كما لو اتلفه (قوله فان قتلهم الامام) أي بعد الظفر بهم وحاصله كما قاله شيخ انه ان قتل أسيرا
غير كامل لزمه قيمته أو كاملا قبل التصريفه عزز فقط ايج وكتب بعضهم قوله فان قتلهم
الامام ومثل الامام غيره وهذا في قتل الناقصين أما قتل الكاملين من الامام فلا شيء فيه
أما من غير الامام فان كان بعد اختيار الامام القتل أو قبله فلا ضمان الا التعزير وان كان
بعد اختيار الامام للفداء فان كان بعد قبضه القداء وقبل وصول الكافر لمأمنه ضمنه بالدية
لورثته وان كان بعد وصوله لمأمنه فهدروا ان كان قبل قبض القداء وقبل وصوله لمأمنه ضمن
بالدية وبأخذ الامام منها قدر القداء والباقي لورثته وان كان بعد وصوله لمأمنه فلا ضمان
وأما ان كان القتل بعد المتن فان كان قبل وصوله لمأمنه ضمن بالدية لورثته وان كان بعد
وصوله لمأمنه فلا ضمان (قوله أو أمير الجيش) أي بأن لم يكن الامام غازيا بأن أرسل جيشا
وأمر عليهم أميرا (قوله مخير فيهم) وليس هو تخيرا على باب بل يجتهد الامام في الامور
الاربعة فمأراه حظا للمسلمين والاسلام فعلة وعلى ذلك فهل اذا اختار أمرا من الامور
هل له الرجوع عنه الى غيره أم لا بحث بعضهم أن ما كان فيه حق للدم كالتقتل فله
الرجوع عنه وليس له رجوع في غيره لانه باختياره الاسترقاق صار ملكا للغنائم فيكون
الحق لهم فلا رجوع له فيه وكذلك المتن والقداء ليس له الرجوع لانه من باب الاجتهاد ورجوعه
الى غيره اجتهاد ثان والاجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر ما لم يكن لرجوعه سبب وقد ظهر له الاصلح
للمسلمين فله الرجوع حينئذ ويكون كالحاكم اذا حكم باجتهاده وظهر له النص بخلافه
فله الرجوع كذلك هكذا قيل (قوله بفعل الاخط) أشار به الى أن التعبير بالتخريف فيه
مساحة لانه انما يكون عند استواء الخصال (قوله للاسلام والمسلمين) لان حظ المسلمين
ما يعود اليهم من الغنائم وحفظ مهجهم في الاسترقاق والقداء حظ المسلمين وفي المتن حظ
الاسلام (قوله أو عربي) كما في سبى هوازن وغيرهم من قبائل العرب كبنى المصطلق زى ايج
(قوله أو بعض شخص) وهو الراجح والثاني لا وعليه أي على الراجح لو ضرب الرق على البعض
رق الكل قاله البغوي وقال الراجح وكان يجوز أن يقال لا يرق منه شيء وعلى قول البغوي يقال
لنا ضرورة يسرى فيها الرق كما يسرى العتق دميري زى وقال الشوبري ولا سراية على الاصح

ثم شرع في أحكام الجهاد بقوله
(ومن أسر من الكفار فعلى ضربين
ضرب يسير يكون رقيقا بنفس) أي
بجوز (السبي) بفتح المهملة واسكان
الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي
في تحريره (وهم النساء والصبيان)
والجنان والعبيد ولو مسلمين كما يرق
حربي مقهور لحربي بالقهر أي يصيرون
بالأسر أرقاء لنا ويكونون كسائر أموال
الغنية الخمس لأهلها والباقي للغنائم لانه
صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي
كما يقسم المال والمراد بقرق العبيد
استمراره لا تجديده ومثلهم فيما ذكر
المبعوضون تغليب الحقن الدم * (تنبيه) *
لا يقتل من ذكر للنهي عن قتل النساء
والصبيان والباقي في معناه فان
قتلهم الامام ولو اشترهم وقوتهم ضمن
قيمته للغنائم كسائر الاموال
(وضرب لا يرق بنفس السبي) وانما
يرق بالاختيار كما سبأني أن شاء الله
تعالى (وهم الرجال) الاحرار
البالقون العقلاء (والامام) أو أمير
الجيش (مخير فيهم) بفعل الاخط
للاسلام والمسلمين (بين أربعة أشياء)
وهي (القتل) بضرب رقبة لا بتعريق
وتعريق (والاسترقاق) ولولو ثني
أو عربي أو بعض شخص على المصحح
في الروضة اذا رآه مصلحة (والمن) عليهم
بتخلفه سبيلهم (والفسدية بالمال) أي
بأخذهم منهم سواء أكان من مالهم
أو من مالنا الذي في أيديهم

(أو بالرجال) أي يرد أسرى مسلمين كائنوا عليه ومثل الرجال غيرهم أو أهل ذمة كما يحشم بعضهم وهو ظاهر فيرد مشركاً بمسلم أو مسيئاً أو مشركين بمسلم أو يذبح ويحرق أو يبيعهم بأسلحتنا التي في أيديهم ولا يجوز أن يرد أسلحتهم التي في أيدينا بما لا يذلونه كما لا يجوز أن يبيعهم السلاح (يفعل الامام) أو أمير الجيش من ذلك بالاجتهاد لا بالتشهي (٢٢٣) (ما فيه المصلحة للمسلمين) والاسلام

فان خفي على الامام أو أمير الجيش الاحتياط بحسبهم حتى يظهر له لانه راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي كما ترفيؤخر لظهور الصواب ولو أسلم أسير مكلف لم يحتر الامام فيه قبل اسلامه منا ولا فداء عصم الاسلام دمه فيحرم قتله لخبر الصحاحين أمروا أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الى أن قال فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وقوله وأموالهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يجهتها ومن دمه ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنمة وبقى الخيارات في الباقي من خصال التخيير السابقة لان الخير بين أشياء اذا سقط بعضها تعدده لا يسقط الخيار في الباقي كالعجز عن العتق في الكفارة (ومن أسلم) من رجل أو امرأة في دار حرب أو اسلام (قبل الاسر) أي قبل التظفر به (أحرز) أي عصم باسلامه (ماله) من غنمة (ودمه) من سفكه للخبر المار (وصغاراً ولادة) الاحرار عن السبي لانهم يتبعونه في الاسلام والجد كذلك في الاصح ولو كان الاب حياً لما تزوولده أو وولده المجنون كالصغير ولو طرأ الجنون بعد البلوغ لما تزوولده ويعصم الحمل تبعاله لان استرقت أمته قبل اسلام الاب فلا يطل اسلامه رقه كالمفصل وان حكم باسلامه (تنبيه) سكت المصنف عن سبي الزوجة والمذهب كما في المنهاج ان اسلام الزوج لا يعصمها عن الاسترقاق لاستقلالها ولو كانت حامله في الاصح فان قيل لو بذل الجزية منع ارقاق زوجته وابنته البالغة فكان

(قوله أو مسلمين) عبارة شرح المنهج أو كثر هي أولى فكلام الشارح يحتمل التثنية والجمع (قوله ويجوز أن يبيعهم) هذا مكرر (قوله ولا يجوز أن يرد الخ) وهل يجوز ردها بأسرا أو وجهان أو وجههما الجواز سم (قوله يفعل الامام) أشار به الى أن التخيير عند استواء الخصال (قوله لانه) أي الاحتياط راجع الخ (قوله ولو أسلم الخ) هذا مفهوم قوله الا في قبل الاسر فتم المفهوم على المنطوق تيجيلاً للفائدة وأما أولاده فان أسروا قبله رقا وان لم يؤسروا عصمهم وأما ماله وزوجته فلا يعصمهما (قوله لم يحتر الامام) صفة لاسير فان كان اسلامه بعد اختيار الامام خصلة غير القتل تعينت شرح المنهج (قوله منا) أي أي ولا رقا (قوله عصم الاسلام دمه) أي لا ماله بدليل قوله الا في ذكر المال في الحديث محمول على ما اذا قالوها قبل الاسر أي بخلاف من أسلم بعده (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) عبارة شرح المنهج حتى يشهدوا أن لا اله الا الله قال زى أي مع محمد رسول الله أو أن لا اله الا الله صارت علماً على الشهادتين كما تقدم (قوله محمول على ما قبل الاسر) أي محمول على قولها قبل الاسر (قوله لان الخير) أي المخير فيه (قوله في الكفارة) أي كفارة اليمين فانه مخير بين العتق والاطعام والكسوة فاذا عجز عن العتق تخير بين الاطعام والكسوة (قوله ومن أسلم) أي أو بذل الجزية (قوله من غنمة) الاولى من غنمة بصيغة المصدر (قوله وصغاراً ولادة) من اضافة الصفة للموصوف أي وأولاده الصغار الاحرار أي ومجانينهم وان سفلوا عن الاسترقاق لانهم يتبعونهم في الاسلام ونخرج الارقاء فامرهم تابع لامر سيدهم لانه من أمواله وكباراً ولادهم الاحرار لاستقلالهم في اختيار الامام فيهم كغيرهم اه سم (قوله عن السبي) أي الرقية (قوله والجد كذلك) أي كالأب في أنه يعصم أولاد ولده وان كان ولده كافراً حياً نظر التبعيتهم للجد في الدين لانه الاعلى وقوله كذلك أي كالأب فيما ذكره المعلوم من الهاء في قوله أولاده ولو ذكر الاب بدل قوله كذلك لكان أظهر (قوله ولو كان الاب) أي غير المسلم اه (قوله لما تم) أي لانهم يتبعونه في الاسلام ومثله قوله لما تم أيضاً (قوله ويعصم الحمل) بالبناء للمفعول (قوله لان استرقت أمته قبل اسلام الاب) أما اذا استرقت بعد اسلام الاب فلا يتبعها حملها عصمة باسلام أبيه (قوله فلا يطل اسلامه) أي الاب رقه أي الحمل كالمفصل اذا سبي وحده وان حكم باسلامه أي الحمل تبعه لاصله (قوله عن سبي الزوجة) الاولى أن يقول عن احراز الزوجة أي حيث لم يقل وأحرز زوجته وحاصل حكم الزوجة أن زوجة المسلم الاصلية وزوجة الذمي الموجودة حال عقد الذمة لا يرقان بالسبي وزوجة الحرب اذا أسلم قبل أسرها وزوجة الذمي الطارئة بعد عقد الجزية يترقان بنفس السبي اه شيخنا (قوله لاستقلالها) أي بالاسلام (قوله ولو كانت حاملاً) وبذلك يلغز فيقال لنا زوجة بدار الحرب يجوز سبها ولا يجوز سبي ولدها (قوله والبالغة) أي وللزوجة (قوله فان استرقت الخ) تفرع على قوله السابق لا تتبعه زوجته وفي التعبير باسترقت مسامحة لانها ترق بنفس السبي فكان الاولى أن يقول فان رقت (قوله لامتناع الخ) لانه لما زال ملكها عن نفسها فعن النكاح أولى اه مل (قوله ولقوله الخ) استدلال على قوله السابق فان استرقت انقطع نكاحه (قوله أو طاس) الذي في المختار من كتب اللغة فتح الهمة

الاسلام أولى أجيب بأن ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه تابعاً لغيره والبالغة تستقل بالاسلام ولا تستقل ببذل الجزية فان استرقت انقطع نكاحه في حال السبي سواء كان قبل الدخول بها أم لا لامتناع امسالة الامة الكافرة للنكاح كما يمنع ابتداء نكاحها ولقوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس الا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض

وفي قل مانصه قوله أو طاس بضم الهمزة أفصح من فقها اسم واد من هو وزن عند حنين ١٥
 بحروفه قلت وهو من أجل الثقات الذين يقلدون غايته أن الشيخ رحمه الله كان قليل عزو
 الكلام لاهله ١٥ اج (قوله عن ذات زوج ولا غيرها) أي قد دل ذلك على انقطاع النكاح
 باسترقاقها لأن الحديث وإن كان وارد في الاستبراء شامل لوطء الزوج زوجته وقوله لا توطأ
 حامل الخ وإن كان الواطئ زوجا لا انقطاع النكاح عن الرق ~~لكن~~ ينفيه قوله حتى تضع لأن
 انقطاع نكاحها بحرمها حتى يعقد عليها عقدا جديدا وشمول الحديث لوطء الزوج زوجته
 فيه نظر (قوله كان فيهم) المناسب فيهن (قوله وترق زوجة الذي) حاصل ذلك أن يقال
 أن زوجة المسلم الأصل لا ترق وعتيق المسلم لا يرق وزوجة الذي الموجودة وقت عقد الجزية
 لا ترق أما زوجة الحربي إذا أسلم أو زوجة الذي إذا حدثت بعد الجزية وعتيق الذي فيرقون
 (قوله ويقطع به نكاحه) أي لأن طرق الرق كالموت (قوله فإن قيل هذا يخالف قولهم الخ)
 وجه المخالفة أنه إذا عصم زوجته عن الاسترقاق كيف يلائم قولهم ترق زوجة الذي بنفس
 الأسر لها وجوابه أن التي يعصمها هي الموجودة عند عقد الجزية له والتي لا يعصمها هي التي يطرأ
 تزويجها على عقد الجزية (قوله عصم نفسه) مع أنه صار ذميا يبذل الجزية (قوله والمراد
 هنا) أي في قوله وترق زوجة الذي الخ لأن العقد لم يتناولها أو يحمل ما هنالك على ما إذا كانت
 زوجته داخله تحت القدرة حين العقد وما هنالك على ما إذا لم تكن كذلك شرح الروض (قوله
 ولا تسترق زوجة المسلم) أي الأصلي (قوله وهو المعتقد) جرى عليه زى في طائفة ونفسه
 المعتقد ما في المنهاج من عدم جواز أسرها بخلاف زوجة من أسلم فإنه يجوز استرقاقها ١٥ اج
 (قوله لأن الإسلام) تعليل لأصل المسئلة أي لا تسترق زوجة المسلم الأصلي (قوله ولو سبيت)
 لم يقل ورقت كما قاله في الزوج لانها ترق بنفس السبي بخلافه ١٥ م ر وحاصله أنه إن حدث الرق
 في الزوجين أو أحدهما انفسخ النكاح وإن لم يحدث رق لم ينفسخ النكاح وقد علمت أن الزوجة
 التي يطرأ عليها الرق هي زوجة الحربي الذي لم يسلم ولم يعط الجزية وزوجة الذي إذا حدثت
 بعد الجزية وإيضاح الكلام في ذلك أن يقال إن الزوجين أما أن يكونا حرتين أو رقيقين
 أو الزوج حرة والزوج رقيقة أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل إما أن يسبيا أو تسبي الزوجة
 أو يسبي الزوج ويسترق أو لا فالجمله ستة عشر صورة فينفسخ النكاح فيما إذا كانا حرتين
 وسبيا أو سبيت هي أوسى هو أو استرق فإن لم يسترق فلا ينفسخ النكاح وإن كانا رقيقين
 فلا ينفسخ في الصور الأربعة وإن كان الزوج حرة والزوج رقيقة فينفسخ النكاح فيما إذا سبيا
 أوسى الزوج وحده واسترق فيها ولا ينفسخ النكاح فيما إذا سبيت الزوجة وحدها
 إذ لم يبعد لها رق أوسى الزوج وحده ولم يسترق فإن كانت الزوجة حرة والزوج رقيقا فينفسخ
 النكاح فيما إذا سبيا أو سبيت فالخاصل أن من سبي ورق انقطع نكاحه فتأمل وافهم
 (قوله أو زوج حرة) قيد وقوله ورق قيد سواء كان الرق بمجرد الأسر بان كان صغيرا
 مثلاً أو بالضرب بأن كان كاملا واختار الإمام فيه الرق أي فإنه ينقطع به النكاح وانظر ما وجه
 ذلك فإن غاية أمره أنه رقيق والرقيق لا يمتنع عليه نكاح الأمة وقول الشارح لحدوث الرق
 لا ينتج انقطاع النكاح لأن الرقيق يجوز له نكاح الحرة وعبرة قل على الجلال قوله لحدوث

ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ومعلوم
 أنه كان فيهم من لها زوج وترق زوجة
 الذي بنفس الأسر ويقطع به نكاحه
 فإن قيل هذا يخالف قولهم أن الحربي
 إذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته
 من الاسترقاق أجيب بأن المراد هنالك
 الزوجة الموجودة حين العقد فبتناولها
 العقد على جهة التبعية والمراد هنا
 الزوجة المتجددة بعد العقد لأن العقد
 لم يتناولها ويجوز إرقاق عتيق الذي
 إذا كان حريا لأن الذي لو التحق
 بدار الحرب استرق فعقبه أولى لا عتيق
 مسلم التحق بدار الحرب فلا يسترق
 لأن الولاء بعد ثبوته لا يرتفع ولا تسترق
 زوجة المسلم الحرة إذا سبيت كما
 صححه في المنهاج وأصله وهو المعتقد
 وإن كان مقتضى كلام الروضة
 والشرحين الجواز فأنهم ماسوياً في
 جريان الخلاف بينهما وبين زوجة
 الحربي إذا أسلم لأن الإسلام الأصلي
 أقوى من الإسلام الطارئ ولو سبيت
 زوجة حرة أو زوج حرة ورق انفسخ
 النكاح لحدوث الرق فإن كانا رقيقين
 لم ينفسخ النكاح إذ لم يحدث رق
 وإنما اتفق الملك من شخص إلى آخر
 وذلك لا يقطع النكاح كالبيع

الرق أي وحدوثه كالموت كما صرحوا به وبذلك فارق جواز نكاح رقيقه لرقبة أو لحرة ابتداء
 اه (قوله واذارق الحربى وعليه دين) صور المقام ستة لأنه اذارق من عليه الدين أما أن
 يكون دينه لمسلم أو ذمى أو حربى واذارق من له الدين أما أن يكون من عليه الدين مسلماً أو ذمياً
 أو حربياً وبعبارة المنهج وشرحه واذارق الحربى وعليه دين لغير حربى لم يسقط اذ لم يوجد
 ما يقتضى اسقاطه فيقتضى من ماله ان غنم بعد رقه وان زال ملكه عنه بالرق قياساً للرق
 على الموت فان غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقي في ذمته الى أن
 يعتق فيطالب به وخرج بزادى لغير حربى الحربى كدين حربى على مثله ورق من عليه الدين
 بل أورد الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط اه فذكر المتي صورتين
 بالمنطوق وأربعة بالمعهوم أشار الشارح الى اثنين منها بقوله وخرج بزادى الى قوله فسقط
 والى اثنين قوله ولورق رب الدين اه قال قل فالخامس أنه لا يسقط الا دين حربى على مثله
 بأرفاق أحدهما (قوله ولورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط) بل يصير في ذمة من هو
 عليه حتى يعتق فيعطى له أو يموت فهو وليت المال فيأه سم نقلا عن شرح م والفرق
 بين الحربى دائنا ومدينا وبين غيره أن مال الحربى غير محترم بخلاف غيره من مسلم أو ذمى
 اه (قوله لم يسقط) والوجه أن الامام يطالب به كودائعه لانه غنمية كذا في شرح م
 وقوله لانه غنمية فيه نظر لعدم انطباق حد الغنمية عليه وعبارة التحفة والذي يتجه في أعيان
 ماله أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبه لا يستلزم ملكه لماله بل القياس
 أنها ملك لبيت المال كمال الضائع اه رشدى (قوله على غير حربى) أما الحربى فتقدم
 حكمه في قوله أورد الدين (قوله وما أخذ منهم) أى ولم يكن لمسلم فان كان له لم يزل ملكه عنه
 بأخذهم له فبلى من وصل اليه ولو بشر امره اليه والمراد بقوله وما أخذ منهم أى أخذ
 مسلم وأما ما أخذ الذمى فانه ملك له بجملة لا يدخله تخميس كما فى م سواء كان معناه أو
 وجدته داخل بلادهم بأمان أو غيره ع ش وهذا سياتى في باب الغنمية فكان الاولى تأخيره
 هنالك وقول الشارح وما أخذ منهم أولى من التقييد بأخذهم من دار الحرب لان أخذ مالهم
 في دارنا ولا أمان لهم كذلك اه (قوله أو غيرها) كاختلاس سم (قوله والباقي
 لا تجز) تنزيلا لدخوله دارهم وتغريبه بنفسه منزلة القتال والمراد بالعقار المملوك
 اذا موات لا يملكونه فكيف يملك عليهم صرح به الجرجاني اه شرح المنهج وقوله فكيف
 يملك عليهم أى عنهم لان ملكه عنهم فرع ملكهم له والاستفهام انكارى (قوله وكذا
 ما وجد كقطعة) أى من حيث انه لم يعلم مالكة فقارق ما قبله فان مالكة معلوم وقوله وكذا
 ما وجد الخ أى فهو غنمية أى خمسة الا السلب خمسها لاهلها والباقي لا تجز تنزيلا لدخوله دارهم
 وتغريبه بنفسه منزلة القتال (قوله فان أمكن كونه لمسلم) ويظهر أن اسكان كونه لذى
 كذلك اه شوبرى (قوله وجب تعريفة سنة) ونقل في صفة التعريف لما أمكن كونه لمسلم
 عن الشيخ أبى حامد أنه يعرف يوماً أو يومين قالاً ويقرّب منه قول الأمام يكنى بلوغ التعريف
 للأجناد اذا لم يكن هنالك مسلم سواههم ولا تظر الى احتمال مرور التجار وعن المذهب والتهذيب
 أنه يعرفه سنة قال الزركشى ويشبهه جمل الاول على الخسيس والثاني على غيره وحاوله

واذارق الحربى وعليه دين لغير حربى
 كسلم وذمى لم يسقط فيقتضى من ماله
 ان غنم بعد رقه فان كان لحربى على
 حربى ورق من عليه الدين بل أورد
 الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو
 على غير حربى لم يسقط وما أخذ منهم
 بلا رضا من عقار أو غيره بسرقة
 أو غيرها غنمية خمسة الا السلب خمسها
 لاهلها والباقي لا تجز وكذا ما وجد
 كقطعة مما يظن أنه لهم فان أمكن كونه
 لمسلم وجب تعريفة ويعرف سنة
 الا أن يكون حقيراً كسائر اللقطات

(ويحكم للصبي) أي للصغير ذكرًا كان
أو أنثى أو خنثى (بالاسلام عند وجود)
أحد (ثلاثة أسباب) أولها ما ذكره
بقوله (أن يسلم أحد أبويه) والمجنون
وان جن بعد بلوغه كالصغير بأن يعلق
بين كافرين ثم يسلم أحدهما قبل بلوغه
فانه يحكم باسلامه حاله سواء أسلم
أحدهما قبل وضعه أم بعده قبل تمييزه
أم بعده وقبل بلوغه لقوله تعالى والذين
آمَنُوا واتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ بِإِيمَانٍ
أَلْخَصْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ * (تنبيه) * قول
المصنف أن يسلم أحد أبويه يوهم قصره
على الأبوين وليس مراد ابل في معنى
الأبوين الاجداد والجدات وان لم
يكونوا وارثين وكان الاقرب حيا فان
قبل اطلاق ذلك يقتضى اسلام جميع
الاطفال باسلام أبيهم آدم عليه الصلاة
والسلام أجيب بأن الكلام في جد
يعرف النسب اليه بحيث يحصل بينهما
التوارث وبأن التبعية في اليهودية
والنصرانية حكم جديد وانما أبواه
يهودانه أو نصرانه والمجنون المحكوم
بكفره كالصغير في تبعية أحد أصوله
في الاسلام ان بلغ مجنونًا وكذا ان بلغ
عاقلًا ثم جن في الاصح واذا حدث للاب
ولابن موت الجد مسلمًا تبعه في أحد
احتمالين رجحه السبكي وهو الظاهر
فان بلغ الصغير ووصف بعد بلوغه
أو أفاق المجنون ووصف كقرا بعد
افاقته فترتد على الاظهر لسبق الحكم
باسلامه فأشبهه من أسلم بنفسه ثم ارتد
وان كان أحد أبوي الصغير مسلمًا
وقت علوقه فهو مسلم باجتماع تغليب
للإسلام ولا يضر ما يطرأ بعد العلوق
متما من ردة

الأذرى أيضا واستدل له وبالجملة فالظاهر وهو قضية الكتاب وغيره أنه لا فرق بين هذه
وبين لقطة دار الاسلام في مدة التعريف اه زى واقطره وثبة التعريف على من اذا الملتقط
لا يملك لانها بعد التعريف غنمية اه ثم رأيت التصريح بأنها على بيت المال لانه بعد
التعريف ليس المال (قوله ويحكم للصبي) جملة مستأنفة استثنافا بيان في جواب سؤال
مقدر حاصله هل لا سلام الصبي سبب آخر غير اسلام أبيه المتقدم أم لا فأجاب بأن له ثلاثة أسباب
ومثل الصبي الحل أيضا (قوله وان جن) الغاية للردة اه شيخنا (قوله بأن يعلق بين كافرين)
تصوير لقوله ان يسلم أحد أبويه أي تحمل به أمه حالة كفرها وكفر أبيه وسائر أصوله ثم يسلم
أحد من أصوله قبل انفصاله أو بعده قبل تمييزه أو بعده الخ م وهذا التصوير أعم من كلام
المتن لان كلام المتن ظاهري المنفصل والتصوير شامل للحمل فهو من تصوير الخاص بالعام (قوله
واتبعناهم) هو محل الشاهد (قوله باسلام أبيهم آدم) كذا في خط المؤلف وعبارة
شرح الروض جدهم فكان الاولى للمؤلف التعبير بالجد لكونه حقيقة وما ذكره مجاز
اه مرحومى قلت ان هذا الشيء عجيب كيف تستقيم هذه الاولوية مع اطباقتهم على أن المجاز
أبلغ من الحقيقة وهل الشارح متعبد بعبارة شرح الروض حتى يتعين عليه موافقتها كيف
وقد ورد في الاحاديث الشريفة اطلاق الاب على آدم كثيرا فلا وجه للاولوية اه (قوله
أجيب الخ) حاصله جوابان الاول بالمنع والثاني بالتسليم فحاصل الاول منع قوله ان
الاجداد تشمل آدم لان المراد جد أو جدته يعرف النسب اليه لا مطلق جد ولا جدته وحاصل
الثاني سلنا أن الاجداد تشمل آدم وحواء لكن منع من تبعية الصغير لهما مانع وهو أن أباه وأمه
هو داه أو نصره (قوله في جد يعرف) أو جدته والمراد النسب اللغوي (قوله بحيث يحصل
بينهما التوارث) ليس بقيد بل المدار على الانتساب ولولغويا كفا في الام ق ل ويجاب بأن المراد
التوارث ولو بالرحم (قوله وبأن التبعية في اليهودية) جواب آخر قاطع لحكم تبعية آدم
في الاسلام فكأنه قال محل التبعية ان لم يوجد هذا المانع وهو تهود آبائهم لهم وتنصرهم له
والا انقطعت وهذا الجواب يقتضى أن الجد الذي ينسب اليه لو كان مسلما وأبوه كافرا أنه
لا يتبع الجد لكون الاب هو داه أو نصره مع أنه ليس كذلك (قوله حكم جديد) أي طارئ
بالولادة والاسلام حكم أصلى شرح الروض اه أي فهذا الحكم قد توسط بين الوالد وأولاده
فقطع التبعية هذا وجه الجواب به (قوله وانما أبواه يهودانه أو ينصرانه الخ) هذا استدلال
على كونه حكما جديدا أي بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وانما أبواه يهودانه الخ وعبارة شرح
الروض حكم جديد لخبر وانما أبواه الخ (قوله والمجنون) هذا تقدم وانما أعاده للخلاف فيه
فتكون الغاية المتقدمة للردة على هذا الخلاف (قوله واذا حدث الاب) أي الكافر (قوله
بعد موت الجد مسلما) المعتبر أن يكون أسلم فان ابن الابن يتبعه ولا تظر لكون الجد مات مسلما
أو كافرا وكلام الشارح للغالب (قوله تبعه) أي الجد (قوله كفرا) تنازعه قوله وصف
في الموضوعين كذا قبل وفيه نظر لان وصف الاول ذكره قوله وهو قوله الكفر ولعله وقع
في بعض نسخ الشارح اسقاط لفظ الكفر من الاول (قوله وان كان أحد أبوي الصغير مسلما
وقت علوقه فهو مسلم) يشير بهذا الى أن الاسلام الطارئ الذي اقتصر عليه المصنف ليس بقيد

فان بلغ ووصف كفرا بأن أعرب به عن نفسه كما في المحرر فترد قطعا لانه مسلم ظاهرا وباطنا وثانها ما ذكره بقوله (أو يسببه) أي الصغير أو المجنون (مسلم) وقوله (منفردا) حال من ضمير المفعول أي (٢٧٤) حال انفراده (عن أبيه) فيحكم بسلامه

ظاهرا وباطنا بعلانية لانه عليه ولاية وليس معه من هو أقرب اليه منه فيتبعه كالأب قال الامام وكان السابي لما أبطل حربه قلبه قلبا كليا فعُدِم عما كان واقفح له وجود تحت يد السابي وولاية شبه تولد بين الابوين المسلمين وسواء أكل السابي بالغاعا قلا أم لا أما اذا سبى مع أحد أبويه فانه لا يتبع السابي جزما ومعنى كون أحد أبوي الصغير معه أن يكونا في جسر واحد وغنية واحدة وان اختلف سابييهما لان تبعية الاصل أقوى من تبعية السابي فكان أولى بالاستتباع ولا يؤثر موت الاصل بعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي وخرج بالمسلم الكافر فلو سباه ذمي وحمله الى دار الاسلام أو مستأمن كما قاله الدارمي لم يحكم بسلامه في الاصح لان كونه من أهل دار الاسلام لم يؤثر فيه ولا في أولاده فكيف يؤثر في مسييه ولان تبعية الدار انما تؤثر في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه نعم هو على دين سابييه كما ذكره الماوردي وغيره وثانها ما ذكره بقوله (أو يوجد لقيط في دار الاسلام) فيحكم بسلامه بعلال الدار وما ألحق بها وان استلحقه كافر بلائنة بنسبه هذا ان وجد بجعل ولو بدار كافر به مسلم يمكن كونه منه ولو أسير امتشرا أو تاجرا أو مجتازا تغلبا للاسلام ولانه قد حكم بسلامه فلا يغير بمجرد دعوى الاستلحاق ولكن لا يكفي اجتياز بدار كافر بخلافه بدارنا لغيره بها اذا خربت بلدة من بلاد الاسلام ولم يبق فيها مسلم أو استولى عليها الكفار ثم انه مرتبها مسلم ووجد فيها بعد ذلك لقيط (قوله ولو نقاه مسلم) لعل الاولى أن يقول ولو نقاه المسلم أي المتقدم لانه الذي يتوهم (قوله المذكورة) وهي التي ذكرها المصنف في قوله ويحكم للصبي بسلامه عند

(قوله بأن أعرب) أي أظهر وبين (قوله أو المجنون) ليس من جملة التفسير لان الكلام في الصغير فلو قال ومثله المجنون لكان أولى (قوله عن أبيه) أي عن أحد أبويه كما يدل عليه قوله الا تقي أما اذا سبى مع أحد أبويه فقوله عن أبيه ليس بقيد بل المراد منفردا عن أحد أصوله كما يؤخذ من التعليل الا تقي (قوله فعدم) بالبناء للمفعول وكذا قوله واقفح (قوله عما كان) أي عن الوجود الذي كان وقوله واقفح له وجود وهو وجوده مسلما قيقا (قوله أما اذا سبى مع أحد أبويه) هذا محترز قول المصنف منفردا (قوله وغنية واحدة) أي وسبيا معاً أو تقدم سبي الاصل سم فان تقدم سبي الولد فهو على دين السابي المسلم وسبي أصله بعد لا يغيره عما ثبت له من الاسلام اهـ ج (قوله لان تبعية الاصل) علة لقوله لا يتبع السابي فكان الاولى أن يقدمه عنده (قوله لم يحكم بسلامه) أي بعلال الدار (قوله في الاصح) راجع للذي فعل الخلاف في الذي اذا كان قاطنا في دار الاسلام أما المؤمن فلا خلاف أنه على دينه وكذا الذي اذا لم يكن قاطنا لادنا (قوله لان كونه) أي الذي السابي الخ (قوله من لا يعرف حاله ولا نسبه) كاللقيط أي وهذا يعرف حاله ونسبه لانه معلوم أنه منسوب لكافر (قوله كما ذكره الماوردي) ولو سباه مسلم وذمي حكم بسلامه تغلبا لحكم الاسلام ولان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ذكره القاضي اهـ شرح الروض (قوله في دار الاسلام) أي بأن يسكنها المسلمون وان كان فيها أهل ذمة أو فتحها المسلمون وأقربوها يبدل ككفار أو كانوا يسكنوها ثم جلاهم الكفار عنها شرح الروض (قوله وما ألحق بها) وهي دار الكفار التي بها مسلم كاجر وهو ما ذكره بقوله ولو بدار كافر به مسلم (قوله وان استلحقه) غاية أي لاحتمال أن يكون من وطء مسلمة بنسبه (قوله بلائنة بنسبه) فيلحقه ولا يحكم بكفره (قوله هذا) محل كونه يحكم بسلامه وهذا لا يحتاج له بعد قول المتن في دار الاسلام نعم يؤخذ منه انه ليس بقيد وعبارة المنهج اللقيط مسلم ان وجد الخ فسرى للشارح ما ذكر منها (قوله بدار كافر) أي بالاصالة والابان كانت دار اسلام واستولت عليها الكفار الا أن فيحكم بسلامه حرمة لها ع ش (قوله به مسلم) أي بالمحل سواء كان ذلك المحل دار الاسلام أو دار الكفر كما في المحل على انتهاج (قوله منتشر) أي غير محبوس (قوله أو مجتازا) لما كان شاملا لاجتياز بدار الكفر ودار الاسلام مع أنه لا يكفي اجتياز بدار الكفر استدرك عليه بقوله ولكن لا يكفي الخ والمراد بقوله أو مجتازا أي بدارنا كما يعلم مما بعده وحيث أن كان الاولى اسقاطه اذا لا فائدة فيه مع ايهامه خلاف المراد (قوله تغلبا للاسلام) علة لقوله ولو بدار كافر (قوله ولانه قد حكم الخ) علة لقوله وان استلحقه كافر الخ (قوله ولكن لا يكفي اجتياز) أي مرور المسلم بدار كافر أي بالاصالة والابان كانت دار اسلام واستولت عليها الكفار الا أن فيحكم بسلامه حرمة لها ع ش وهذا لا ينافي قوله فيما سبق أنقاولو مجتازا لان شمله في دار الاسلام (قوله بخلافه بدارنا) فيه أن اجتياز بدارنا لا يحتاج اليه لوجود المسلمين فيها ويمكن تصويره بما اذا خربت بلدة من بلاد الاسلام ولم يبق فيها مسلم أو استولى عليها الكفار ثم انه مرتبها مسلم ووجد فيها بعد ذلك لقيط (قوله ولو نقاه مسلم) لعل الاولى أن يقول ولو نقاه المسلم أي المتقدم لانه الذي يتوهم (قوله المذكورة) وهي التي ذكرها المصنف في قوله ويحكم للصبي بسلامه عند

اللقيط بجعل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر * (تنبيه) * اقتصاره كغيره على هذه الثلاثة المذكورة

ويجوز ثلاثة أشياء الخ (قوله على عدم الحكم بسلام الصغير) أي إذا أسلم هو بنفسه أو نطقه
 بالشهادتين (قوله وأجاب عنه البيهقي) أي عن أسلامه قبل بلوغه (قوله انما نيطت) أي
 علق (قوله فقد تكون) المناسب فقد كانت وعبارة مرفقة كانت منوطة الخ وهي أولى
 ويجاب بأنه أراد بما ضارح الماضي اه شيخنا (قوله والقياس) أي قياس صحة اسلام
 المميز على صحة صلاته مثلاً لا يصح (قوله لا يتنفل) بالقاء أي لا يقع تنفلاً بخلاف الصلاة ونحوها
 اه (قوله وعلى هذا) أي على كونه يصح اسلامه قبل البلوغ (قوله لئلا يستأنه) صوابه
 لئلا يفتناه بحذف نون الرفع للنصب (قوله تمة) تقدم ما في هذه التمة في الاستسقاء وفي فصل
 الرتبة (قوله ولم يلقظوا بالاسلام) أمان تلقظ به فدخل الجنة قطعاً وان لم يصح اسلامه
 بالنسبة لاحكام الدنيا اه مد (قوله والاصح أنهم يدخلون الجنة) عبارة الخصائص
 وشرحها للمناوي وأطفالهم أي المؤمنين كلهم في الجنة وحكي بعضهم عليه الاجماع ومراده
 كما قال النووي اجماع من يعتد به روى أحمد والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة أطلاق المؤمنين
 في جبل في الجنة يكفلهم ابراهيم وسارة حتى يرتد بهم الى آباءهم يوم القيامة يعني أرواح أولاد
 المؤمنين وذرائعهم الذين لم يبلغوا الحلم يحضنهم ويقوم بحالهم ابراهيم عليه الصلاة والسلام
 وزوجته سارة نعم الوالدان الكافلان وهنياً مراً بالولد فارق أبويه وأمسى عندهما ولا يزالوا
 في كفالتهم حتى يرتد بهم أي ابراهيم الى آباءهم أي يوم القيامة ويرتدوا الى أمه ولا ينافي ماد كره
 هنامن كقالة ابراهيم لهم لما في خبر آخر من كنفالة جبريل وميكائيل وغيرهما لان طائفة منهم
 في كفالتهم وطائفة في كفالة غيره فلا تدافع كما بينه القرطبي وغيره وروى أن أرواح ذوا رى
 المسلمين في جوف عصافير خضر تعلق في شجر الجنة وورد في حديث أن في الجنة شجرة من خيار
 الشجر لها ضرع كضرع البقر وان من مات من الصبيان الذين يرضعون يرضعون منها
 وروى ابن أبي حاتم أن السقط يكون في نهر من أنهار الجنة يتقلب فيه حتى تقوم القيامة اه

* (فصل في قسم الغنمة) *

ذكرها في كتاب الجهاد لان كلا منهما متعلق بالامام وذكرها شيخ الاسلام مع النبي عقب الوديعه
 لان المال ما خلقه الله لا لنفع المؤمنين فلما كان تحت يد الكفار قبل كونه غنمة أو مأكلاً
 وديعة تحت أيديهم وسيله الرزق للمؤمنين والغنمة أفضل المكاسب ثم بعدها الزراعة ثم بعدها
 الصناعة ثم بعدها التجارة وكان صلى الله عليه وسلم يبيع ويشترى لكن الشراء بعد البعثة أغلب
 وأهدى له ووهب ووهب له واستعار واقترض وكان آدم عليه السلام زراعاً وأول صنعة عملت
 على وجه الارض الحرث وأول من حرث آدم وكان ادريس خطاطاً وكان نوح نجاراً وكان
 ابراهيم برزاً أي يبيع أنواع الملبوس وكان موسى أجيراً شعيب وكان أصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يتجرون ويعملون في نخلهم وغنمة فعليه بمعنى مفعولة ولو قال في الغنمة وما يتبعها
 من الرضخ والنفل وبيان التخميس لكان أولى وهي من خصائص هذه الامة لقوله صلى الله
 عليه وسلم أحلت لي الغنائم ولم تحل لنبي قلبي وفي السيرة الحلبية وأحلت لي الغنائم كلها وكانت
 الانبياء من قبلي أي من أمر بالجهاد منهم يحرمونها أي لانهم كانوا يجمعونها فتأتي

يدل على عدم الحكم بسلام الصغير المميز وهو الصحيح المنصوص في القديم
 والجديد كما قاله الامام لانه غير مكلف فأشبهه غير المميز المجنون وهما لا يصح
 اسلامهما اتفاقاً ولان نطقه بالشهادتين
 اما خبر واما انشاء فان كان خبراً خبره
 غير مقبول وان كان انشاء فهو كعقوده
 وهي باطلة واما اسلام سيدنا على رضي
 الله تعالى عنه فقد اختلف في وقته
 فقيل انه كان بالغاً حين أسلم كما نقله
 القاضي أبو الطيب عن الامام أحمد
 وقيل انه أسلم قبل بلوغه وعليه
 الاكثرون وأجاب عنه البيهقي بأن
 الاحكام انما صارت معلقة بالبلوغ
 بعد الهجرة قال السبكي وهو صحيح
 لان الاحكام انما نيطت بخمسة عشر
 عاماً الخندق فقد تكون منوطة
 قبل ذلك بسن التمييز والقياس على
 الصلاة ونحوها لا يصح لان الاسلام
 لا يتنفل به وعلى هذا يحال بينه وبين
 أبويه الكافرين لئلا يفتنانه وهذه
 الحيولة مستحبة على الصحيح في الشرح
 والروضة فيتلطف بوالديه ليؤخذ منهما
 فان أيا فلا حيولة * (تمة) * في أطفال
 الكفار اذا ماتوا ولم يتلقظوا بالاسلام
 خلاف منتشر والاصح أنهم يدخلون
 الجنة لان كل مولود يولد على الفطرة
 فحكمهم حكم الكفار في الدنيا
 فلا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر
 المسلمين وحكمهم حكم المسلمين
 في الاخرى لما مر

* (فصل في قسم الغنمة) *

نار فصرقها أى ما عدا الحيوانات من الامتعة والاطعمة والاموال فان الحيوانات تكون
 ما كالاغنام دون الانبياء ولا يجوز للانبياء أخذ شئ من ذلك وجاء في بعض الروايات وأطعمت
 أمتك التى أولم أحله لامة قبلها والمراد بالنبي ما يعم الغنمة كما أنه قد يراد بالغنمة ما يعم النبي ففهمما
 كالفقير والمسكين اذا اجتمعوا اقترافا واذا اقترفا اجتمعا (قوله حصل لنا) جملة ما ذكره من
 القيود ستة أولها قوله لنا وأخرها قوله منا (قوله وإيجاف) الواو بمعنى أو أى اسراع
 وهو عطف خاص على عام وقوله أو ركاب أى ابل وقوله أو فخذ ذلك كرجال وسفن (قوله
 ومن الغنمة) اعترض عليه بأن الغنمة لا بد فيها من قتال ولا قتال هنا ويجاب بأنه لما خاطب نفسه
 ودخل دارهم على هذا الوجه نزل ذلك منزلة القتال وعبارة ابن حجر ولا يرد على التعريف
 خلافا لمن زعمه ما هربوا عنه عند الالتقاء وقبل شهر السلاح وما صالحونا به أو اهدوه لنا
 عند القتال فان القتال لما قرب وصار كالتحقق الموجود صار كأنه موجود هنا بطريق القوة اه
 (قوله أو لقطه) أى اذا ظن أنها لهم فان أمكن كونها للمسلم وجب تعريفها سنة أو دونها
 كما تقدم شرحه راج (قوله والحرب قائمة) جملة حالية وهى راجعة للامرين قبلها أعنى
 الاهداء والصلح فخرج به ما لو لم تكن الحرب قائمة ففى الاهداء يكون للمهدي اليه وفى صورة
 الصلح يكون فيا قائمة ومفهوم فيه تفصيل (قوله وخرج بما ذكر) شروع فى محذور القيود
 على ألف والنشر المرتب (قوله أو نحوه) كسنة آمن وقوله لم تملكه بل هو للملكه (قوله
 كما رجع به المتأخرين) أى ويستقل الذى بنصيبه (قوله ومن قتل) يحتمل أن يكون
 مستعملا فى حقيقة وهما زهاق الروح ومجازا وهو ابطال المنعة من غير قتل والجمع
 بين الحقيقة والمجازا نزاع عند الشافعى ويحتمل أن يكون المراد به المعنى المجازى وهو ابطال
 المنعة مجازا مرسلا ويكون المعنى الحقيقى أولى من المجازى بالحكم (قوله أى اذا) أشار به
 الى أن من شرطية ولا يتبع ذلك فالأولى عدم ذلك وعبارة قل قوله أى اذا ان جعل
 اذا تفسير المن غير صحيح لأن من موصولة مبتدأ واقع على القاتل واذا ظرف أو حرف وان جعل
 شرطامستقلا أى غير تفسير لمن لم يصح دخول أى التفسيرية عليه ويلزم أن يكون قتل شرطية
 ويكون من حذف الفاعل ويلزم أن يكون أعطى جوابه وتصير من لا خبر لها وخالية عن الصلة
 ويمكن ان يجاب بأن قول الشارح أى اذا إشارة الى أن من شرطية لا موصولة وليس من باب
 التفسير فى شئ (قوله قتيلا) أى شخصا يؤل أمره أن يكون قتيلا فهو من مجاز الأول
 لأن القتل لا يقتل وهذا الحديث قاله أبو بكر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه
 فصار حديثا فان الحديث ما أضيف الى النبي قولاً أو فعلاً أو عزماً أوهما أو سكوتاً أو تقريراً
 أو غير ذلك (قوله يستثنى من اطلاقه الذى) أى بالنظر لظاهر المتن أما بالنظر لتقييد الشارح
 بالمسلم فكان يقول وخرج الخ وحاصله أن شروط أخذ السلب ثلاثة أن يكون مسلماً
 وأن يرتكب غرراً وأن لا يكون المقتول منياً عن قتله (قوله الخذل) وهو من يحث الناس
 على عدم القتال والمرجف هو الخوف لهم وقيل المرجف مكثر الاراجيف وأما الخذل
 فيصدق بالارجاف مرة (قوله والخائن) أى فى الغنمة وقال فى شرح الروض الخذل من
 يخوف الناس كأن يقول عدونا كثير وخيل لنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم والمرجف من يكثر

وهى لغة الرمح وشرغامال أو ما ألحق به
 كخمر محترمة حصل لنا من كفار أصليين
 حريين مما هولهم بقتال منا وإيجاف
 خيل أو ركاب أو نحو ذلك ولو بعد
 انهزامهم فى القتال أو قبل شهر السلاح
 حين التقي الصفان ومن الغنمة ما أخذ
 من دارهم سرقة أو اختلاسا أو لقطه
 أو ما أهدوه لنا أو صالحونا عليه
 والحرب قائمة وخرج بما ذكر ما حصله
 أهل الذمة من أهل الحرب بقتال
 فالنص أنه ليس بغنمة فلا ينزع منهم
 وما أخذ من تركة المرتد فانه فى لا غنمة
 وما أخذ من ذمى بكزية فانه فى أيضاً
 ولو أخذنا من الحريين ما أخذوه من
 مسلم أو ذمى أو نحوه بغير حق لم تملكه
 ولو غنم ذمى ومسلم غنمة فهل يخمس
 الجميع أو نصيب المسلم فقط وجهان
 أظهرهما الثانى كما رجع به بعض
 المتأخرين ولما كان يقدم من أصل
 مال الغنمة السلب بداهة فقال (ومن)
 أى اذا (قتل) المسلم سواء أكان حراً
 أم لا ذكراً أم لا بالغاً أم لا فارساً أم لا
 (قتيلاً أعطى سلبه) سواء أشرطه
 له الإمام أم لا لخبر الشيعين من قتل
 قتيلاً فله سلبه وروى أبو داود أن أبا
 طلحة رضى الله تعالى عنه قتل يوم
 خيبر عشرين قتيلاً وأخذ سلبهم
 * (تنبيه) * يستثنى من اطلاقه الذى
 فانه لا يستحق السلب سواء أ حضر
 باذن الامام أم لا والخذل والمرجف
 والخائن

ونحوهم عن لاسهم له ولا رضى قال
الاذرى وأطلقوا استحقاق العبد المسلم
السلب ويجب تقييده بكونه مسلم على
المذهب ويشترط في المقتول أن لا يكون
منها عن قبله فلو قتل صبيا أو امرأة
لم يقاتل فلا سلب له فان قاتلا استحققه
في الأصح ولو أعرض مستحق السلب
عنه لم يسقط حقه منه على الأصح لانه
متعين له وانما يستحق القاتل السلب
بركوب غرر يكفى به شر كافر في حال
الحرب وكفاية شره أن يزيل امتناعه
كان يفتأ عنه أو يقطع يديه ورجليه
وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه
وكذا لو قطع يدا ورجلا فلورى من حصن
أو من صف المسلمين أو قتل كافرا نائما
أو أسيرا أو قتله وقد انهزم الكفار فلا
سلب له لانه في مقابلة الخطر والتغريب
بالنفس وهو منتف ههنا والسلب
ثاب القليل التي عليه والخلف وآلة
الحرب كدروع وسلاح ومركوب
وآلته نحو سرج ولجام وكذا سوار
ومنطقة وخاتم ونفقة معه وكذا جنينة
تقدمه في الاظهر لا حقيسة وهي
وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على
حقو البعير مشدودة على الفرس
فلا يأخذها ولا ما فيها من الدراهم
والامتنع لانها ليست من لباسه ولا من
جليته ولا من حليته فرسه ولا يخنس
السلب على المشهور لانه صلى الله عليه
وسلم قضى به للقاتل وبعد السلب تخرج
مؤنه الحفظ والنقل وغيرهما من المؤن
اللازمة كاجرة جمال وراع (وتقسم
الغنمة) وجوبا (بعد ذلك) أي بعد
اعطاء السلب واخراج المؤن خمسة
أخماس متساوية (فيعطى أربعة
أخماسها) من عقار

الإراجيف كان يقول قتلت سيرة كذا ولحقهم مدد للعبد ومن جهة كذا والخائن من
يحبس بهم ويطلعهم على العورات بالكتابة والمراسلة (قوله ونحوهم) كالمرتد (قوله
لانه متعين له) بالنص كالارث فلا يصح الاعراض عنه (قوله بر كوب غرر) المراد أن يرتكب
المخاطرة بنفسه ويخرج به قوله فلورى من حصن (قوله أن يزيل امتناعه) أي قوته بأن يزيل
قوته فهذا يشبه القتل أو لازم له (قوله ~~كان~~ بفتأ) المراد بفتأ ما أزاله ضوءهما وكان
الاولى ان يقول كان يعصيه ليشمل ما اذا كان يعين واحدة (قوله يدا ورجلا) فلو قطع يدا
والا تجر رجلا بعده فهل يكون السلب لهما أو للثاني فقط فيه نظر قال شيخنا انه يكون للثاني
لانه هو الذي أزال منعه بخلاف ما لو قطع عامعا فانه ما يشتر كان وكذا لو أسراه أو برهاوى
(قوله فلورى الخ) هذا محترز قوله بر كوب غرر لأن المراد به المخاطرة بنفسه وارتكاب
المسقة (قوله من حصن) أي وهو في حصن أي فلورى الكافر والحال أن الراى في حصن
أو في صف المسلمين فلا سلب له لانه لم يرتكب الغرر بهجومه على الكافر وازالة منعه (قوله
التي عليه) ليس بقيد لان مثلها الثياب التي خلعها وقاتل عريا في بجر أو نحوه (قوله
وكذا أسوار) بأن كان المقاتل امرأة كما قاله الميداني ولا حاجة اليه لان الكلام في الحربى
والصواب أن يصور بما اذا كان المقتول امرأة من الحربين بأن كانت تقاتل (قوله جنينة)
قال في المصباح الجنينة فرس تقاد ولا تركب فعياله بمعنى مفعولة يقال جننته أجنته من باب
قتل اذا قدته الى جنبك (قوله لاحقية) ولا ولد من كوبة التابع له سم وعبارة المصباح
الحقيسة المعجزة وهي مؤخر الرحل ثم سمي ما يحمل في الخرج مثلا خلف الراس ككب حقيسة
مجازا لانه محمول على المعجز ثم اشتهر وصار حقيسة لغوية فيه (قوله وهى وعاء) الى قوله على
حقو البعير جملة معترضة بين الصفة وهو قوله مشدودة والموصوف وهو حقيسة لبيان أصل
معناها في اللغة اه (قوله حقو البعير) أي بعززه (قوله مشدودة على الفرس) فاستعمالها
فيها مجاز لما عرفت من أن أصلها المشدودة على حقو البعير أي بعززه فان كان في الحقيسة سلاح
يحتاج اليه للقتال استحققه القاتل بخلاف ما لا يحتاج اليه (قوله ولا يخنس السلب) هذا علم
مما مر ولكن ذكره ليحكي الخلاف فيه شيخنا (قوله على المشهور) ومقابلته أنه يخنس فأربعة
أخماسه للقاتل وخمسه لادل النى (قوله خمسة أخماس) المناسب أن يقول خمسة أقسام
لاجل قوله وتقسم الا أن المال واحد وجعل مرقوله خمسة أخماس مفعولا محذوف أي
وتجعل خمسة أخماس وعبارته فجعل خمسة أقسام متساوية ويكتب على كل رقعة لله
أو للمصالح وعلى أربعة الغنائم وتدرج في بنادق ويخرج فخرج الله جعل خمسة للخمس
السابقين في النى (قوله فيعطى أربعة أخماسها) وهذا ما استقر عليه الاسلام وكانت
في صدر الاسلام أربعة أخماسها للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة لانه كالمقاتلين كلهم نصرة
وكان يأخذ مع ذلك خمس الخمس فجعله ما كان يأخذه أحد وعشرون لكن هذا على سبيل الجواز
ولكن لم يقع منه صلى الله عليه وسلم بل كن يقسم الاربعة أخماس على الغنائم تألهاهم
وأما خمس الخمس فكان يصرف منه على نفسه وما فضل يصرفه في مصالح المسلمين والأفضل
قسمتها بدار الحرب بل تجب أن طلبوها ولو بلسان الحال ولا يجوز شرط من غنم شيئا فهو له خلافا

ومتقول (من شهد الواقعة) بنية القتال وهم الغنائم لا لطلاق الآية الكريمة وعملا بقوله عليه السلام بأرض خير سواء أقاتل من حضر بنية القتال مع الجيش أم لا لأن المتصور دهيوة للجهاد وحصوله هناك فان تلك الحالة باعثة على القتال ولا يتأخر عنه في الغالب إلا لعدم الحاجة اليه مع تكثيره سواد المسلمين وكذا من حضر لابنية (٢٣١) القتال وقاتل في الاظهر فن لم يحضر أو حضر

لابنية القتال ولم يقاتل لم يستحق شيئا ويستثنى من ذلك مسائل الاولى ما لو بعث الامام جاسوسا فغنم الجيش قبل رجوعه فانه يشاركهم في الاصح الثانية لو طلب الامام بعض العسكر ليحرس من هجوم العدو وأفرد من الجيش تكيفا فانه يسهم بهم وان لم يحضروا الواقعة لانهم في حكمهم ذكره الماوردي وغيره الثالثة لو دخل الامام أو نائبه دار الحرب فبعث سرية في ناحية فغنم شاركا جيش الامام وبالعكس لاستظهار كل منهما بالآخر ولو بعث سريتين الى جهة اشتراك الجميع فيما تغنم كل واحدة منهما وكذا لو بعثهما الى جهتين وان تباعدتا على الاصح ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال ولومات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال فحقه لوارثه كسائر الحقوق ولومات في أثناء القتال فالمنصوص أنه لا شيء له فلا يخلقه وارثه فيه ونص في موت الفرس حينئذ أنه يستحق سهميهما والاصح تقرير النصين لأن الفارس متبوع فاذا مات فات الاصل والفارس تابع فاذا مات جازان يبقى سهمه للمتبوع والاظهر أن الاجير الذي وردت الاجارة على عينه مدة معينة لا للجهاد بل لسياسة دواب وحفظ أمتعة ونحوها والتاجر والمحترف كالخياط والبقال يسهم لهم اذا قاتلوا والشهودهم الواقعة وقتالهم أمان وردت الاجارة على ذمتهم وبغير مدة كخياطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل

للأمة الثلاثة وما نقل أنه صلى الله عليه وسلم فعله لم يثبت وبقرص ثبوته فالغنية كانت له يتصرف فيها بما يراه اه قل (قوله من شهد الواقعة) أي ولوى الإثناء اه من حوى (قوله لا لطلاق الآية) تعليل لقوله من عقار ومنقول أي لطلاق الآية فيملاغم فيشمل العقار والمنقول وعلى هذا يكون قوله لا لطلاق الآية علة للتعميم في العقار والمنقول مع المتن وقوله وعملا بقوله أي من اعطاء الاربعة أخماس لمن شهد الواقعة ولو قال لا لتيكون الآية أيضا علة لانه لم يخرج منها الا الخمس فكان الباقي للغنائم من حيث اسناد الغنية لهم لكان أظهر اه شيخنا (قوله سواد المسلمين) أي جيش المسلمين (قوله ويستثنى من ذلك) أي من عدم الاستحقاق المذكور (قوله كيننا) والكمين الناس الذين ينزلون مجالا منخفضا يتوارون فيه بحيث لا يشعروهم العدو ثم ينهضون على العدو في غفلة (قوله وبالعكس) أي وتشارك الجيش فيما غنمه (قوله لاستظهار) أي تقوى وهذا ظاهر في صورة تقاربهما اه شيخنا (قوله ولو بعث سريتين) الفرق بين هذا وبين ما قبله أن السرية هناك تشارك الجيش وهناك تشارك الاخرى والسرية غايتها خسمائة وما زاد على ذلك الى ثمانمائة يقال له منسرب كسر السين وفتح الميم وما زاد على ذلك الى اربعة آلاف يقال له جفل وما زاد على ذلك يقال له خيس وسعى خيسا لان له أماما وخلفا ويمننا ويسارا وقلبا وأما البعث فهو فرقة من السرية وأما الكتيبة فهو المجتمع الذي لم يتشر (قوله فحقه) أي حق غنمه لوارثه لانه مات قبل القتال وقبل القسمة ولا ملك الا بأحد هذين فكأن المورث له ذلك كذلك يخلقه وارثه في ذلك اه شيخنا (قوله ونص) بالبهاء للعجول وقوله حينئذ أي في أثناء القتال وقوله انه يستحق سهميهما وهو كذلك كما قاله والاصح تقرير النصين الخ مـ (قوله تقرير النصين) أي ابقاؤهما على حالهما والاخذ بهما يعني أن في كل منهما قولاً منصوصاً وقولاً مخرجاً من احداهما لا لآخرى ولم يتعرض للمخرج فيهما لعله من المنصوص فيهما (قوله لان الفارس) الاولى لان الرجل (قوله جازان يبقى) هذا لا ينتج الاستحقاق (قوله والاظهر أن الاجير الخ) حاصله أن الاجير لا يسهم له بشرط أن يقاتل الا بثلاثة شروط أن ترد الاجارة على عينه والا أعطى مطلقاً أي وان لم يقاتل حيث حضر بنية القتال وأن تكون مدة معينة والا أعطى مطلقاً أيضاً وأن تكون للجهاد والا لم يعط شيئاً أي لأجرة ولا سهماً ولا رخصاً ولا سلباً اه قل (قوله كالخياط) أي الذي يخطط لهم وقوله والبقال صوابه والنعال أي الذي يعمل لهم النعال ليناسب قوله المحترف والبقال هو الذي يبيع البقول وهي خضر اوات الارض (قوله يسهم لهم) أي مع الاجرة ان فعلوا العمل المستأجر له والا فالسهم فقط (قوله فيعطى) أي ان حضر بنية القتال فيما يظهر (قوله) ويدفع لا يخفى ان للفارس ثلاثة أسهم مبتدأ وخبر في كلام المصنف والجملة بدل مما قبلها وجعل الشارح الطرف متعلقاً بمحذوف وثلاثة نائب فاعل به وهو يقتضى كون الجملة مستأنفة غير متعلقة بما قبلها وليس مستقيماً ومثله يقال في قوله الا تى ويدفع للراجل سهم الخ (قوله للفارس) أي من كان معه فرس صالح للقتال وان غصبه اذا لم يحضر مالكة والا فللمالكه أو ضاع وقاتل عليه غيره أو مات أو خرج عن ملكه

وأما الاجير للجهاد فان كان مسلماً فلا أجرة له لبطان اجارته لانه بجنود الصنف تعين عليه ولم يستحق السهم في أحد وجهين قطع به البغوى واقتضى كلام الرافي ترجيح لا عراضه عنه بالاجارة ولم يحضر مجاهداً ويدفع (للفارس ثلاثة أسهم) له سهم ولفرسه سهمان للاتباع فيهما رواه الشيخان ومن حضر بفارس يركبه يسهم له

وان لم يقاتل عليه اذا كان يمكنه ركوبه لان حضر ولم يعلم به فلا يسهم له ولا يعطى الا لفرس واحد وان كان معه اكثر منها لا يصلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس واحد وكان معه يوم خيبر افراس عربية كان القرس أو غيره كالبزوين وهو مأبواه بمجيمان والهجين وهو مأبوه عري دون أمته والمقرق بضم الميم وسكون القاف وكثر الراء عكسه لان الكثر والقرق يحصل من كل منهما ولا يضرب تفاوتهما كالرجال ولا يعطى لفرس أعجف أى (٢٣٢) مهزول بين الهزال ولا مالا تنفع فيه كالهرم والكبير لعدم فائدته ولا يعبر

وغیره كالقيل والبغل والجار لانها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل له ولكن يرضخ لها ويقاوت بينها بحسب النفع (و) يدفع (للاجل سهم واحد) لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق عليه ولا يرد اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلة بن الاكوع رضى الله تعالى عنه في وقعة سهمين كما صح في مسلم لانه صلى الله عليه وسلم رأى منه خصوصية اقتضت ذلك (ولا يسهم) من الغنمة (الامر استكمل فيه خمس) بل ست (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والصحة) فان اختلف شرط من ذلك أى مما ذكر كالكافر والصبي والمجنون والرقيق والمرأة والخنثى والزنى (رضخ له ولم يسهم) لواحد منهم لانهم ليسوا من أهل فرض الجهاد والرضخ بالضاد والخاء المجتئين لغة العطاء القليل وشرعا اسم لما دون السهم ويجهتد الامام أو أمير الجيش في قدره لانه لم يرد فيه تحديد فيرجع الى رأيه ويقاوت على قدر نفع المرصخ له فيبرح المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره والفارس على الرجل والمرأة التي تداوى الجرحى وتسقى العطاشى على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنمية فانه يستوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضخ بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس لانه تبع للسهم فينقص به من قدرها كالحكومة

في الاثنى عشر ولو حضر اثنان بفرس مشترك بينهما فلهما يعطى كل منهما سهم فرس أو لا يعطيان لها شيئا أو يعطيان ثلاثة أو وجه قال النووي لعل الثالث أصحها وصححه السكي فلور بكاه فقيه وجنه رابع قال النووي انه حسن واختاره ابن كجب وهو ان كان يصلح للكفر والفر مع ركوبهما فلهما أربعة أسهم والافسهمان اهـ م ر كبير على الزيد (قوله اذا كان يمكنه ركوبه) بخلاف الاعجف والهرم وما لا تنفع فيه لعدم فائدته مـ د (قوله والهجين) وهذه صفات الخيل وقد تجرى في الآدمي أيضا وعليه قول ابن الوردي

مات أهل الفضل لم يبق سوى * مقرق أو من على الاصل اتكل

(قوله ولا يعطى لفرس أعجف) حاصله أن الشروط ثلاثة يجمعها قول المنهج ولا يسهم الا لفرس واحد فيه نفع (قوله رأى منه خصوصية) أى والاجتهاد في الحروب سائغ وتكون الزيادة على السهم تقبلا وعبرة السيرة الخلبية ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ناقته العضبباء مردفا سلة بن الاكوع وأعطى سلة بن الاكوع سهم الرجل والفارس جميعا أى مع كونه كان راجلا وهذا استدلال به من يقول ان الامام أن يفاضل في الغنمة وهو مذهب أبى حنيفة وأحد الروايتين عن أحمد وعند مالك وإمامنا الشافعي رضى الله تعالى عنهما لا يجوز له عدم صحة ذلك عندهما اهـ بحروفه (قوله كالكافر) سواء كان ذميا أو معاهدا أو مؤمنا وإذا اكمل من ذكره أعطى سهمها كاملا وقوله كالكافر أى ككفر الكفار لان الكلام في الشروط (قوله بالضاد والخاء المجتئين) أى وباهمال الثانية في لغة (قوله ولو كان الرضخ لفارس) وهل يستحق فرسه سهمين كفرس غيره أو يرضخ لها دون سهمي فرس غيره وهو الاقرب (قوله فينتص به) أى بالتبع والباء للسببية أى بسبب كونه تابعا لان التابع لا يساوى المتبوع (قوله حضر بلاجرة) جلة الشروط التي ذكرها ثلاثة أن يحضر بلاجرة وأن يأذن له الامام وأن لا يكون مكرها (قوله فله الاجرة) ظاهره ولو زادت على سهم الرجل قل (قوله بل يعزره الامام) لانه منهم بمواالة أهل دينه شرح المنهج (قوله استحق أجرة مثله) ولو بلغت سهم الرجل على الاصح في باب السير والظاهر أنها لو بلغت سهم الفارس جاز ذلك أيضا بحسب الحاجة قاله البرلسي اهـ برماوى (قوله بعد ذلك) أى بعد قسمة الانجاس الاربعة ندبا ويجوز تقديم قسمته على قسمتها ولا بد من افرار عنها قبل قسمتها وتجب ان احتج اليها قل (قوله على خمسة) لعل على زائدة أو والمعنى ويقسم الخمس تقسيما مشتملا على خمسة أسهم وقال بعضهم قوله على خمسة الاولى حذف على لانها تقتضى مقسوما ومقسوما عليه كقسمت الرغيف على رجلين وهما ليس كذلك لان الاقسام هي نفس الخمس أو يقال انها متعلقة بمحذوف يناسبها أى تقسيما مشتملا على خمسة أو أنها زائدة (قوله فالقسمة من خمسة وعشرين) أى بمقتضى قواعد الحساب لانها تخرج خمس الخمس الحاصل من ضرب خمسة في خمسة والافليس ذلك

مع الاروش المقدرة ومحل الرضخ الانجاس الاربعة لانه سهم من الغنمة يستحق بحضور الوقعة الا أنه ناقص وانما بواجب يرضخ لذمى وما ألحق به من الكفار حضر بلاجرة وكان حضوره باذن الامام أو أمير الجيش وبلا كراهة منه ولا أثر لاذن الاحاد فان حضر بأجرة فله الاجرة ولا شيء له سواه وان حضر بلاذن الامام أو الأمير فلا يرضخ له بل يعزره الامام ان رآه وان أكرهه الامام على الخروج استحق أجرة مثله من غير سهم ولا يرضخ لاستمالة لبعوله عليه كما قاله الماوردي (ويقسم الخمس) الخماس من بعد ذلك (على خمسة أسهم) فالقسمة من خمسة وعشرين

لقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة الآية الاوّل (سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم) للآية ولا يقط بوقاته صلى الله عليه وسلم بل (يصرف بعده صلى الله عليه وسلم للمصالح) أي لمصالح المسلمين فلا يصرف منه لكافر من المصالح سد الثغور وشحنها بالعدد والمقاتلة وهي مواضع الخوف من أطراف بلاد الاسلام التي تليها بلاد المشركين (٢٣٣) فيخاف أهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر

والحصون وأرزاق القضاة والائمة والعلماء بعلوم تتعلق بمصالح المسلمين كتمسير وحديث وفقه ومعلّى القرآن والمؤذنين لأن بالثغور حفظ المسلمين ولئلا يتعطّل من ذكر بالاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم لينفروا لذلك قال الزركشي نقلا عن الغزالي يعطى العلماء والقضاة مع الغنى وقدر المعطى الى رأى الامام بالمصلحة ويختلف بضيق المال وسعته قال الغزالي ويعطى أيضا من ذلك العاجز عن الكسب لامع الغنى والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر أما قضاة العسكر وهم الذين يحكمون لاهل النقي في مغزاهم فيرزقون من الاجناس الاربعة لاسن خمس الخمس كما قاله الماوردي وكذا أتمتهم ومؤذنيهم وعما لهم يقدم الاهم فالاهم منها وجوبا وأهمها كما قاله في التنبيه سد الثغور لأن فيه حفظا للمسلمين * (تنبيه) * قال في الاحياء لو لم يدفع الامام الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد أخذ شيء من بيت المال فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شيء أصلا لانه مشترك ولا يدري قدر حصته منه قال وهذا غلول والثاني يأخذ كل يوم قوت يوم والثالث يأخذ كفاية سنة والرابع يأخذ ما يعطى وهو قدر حصته قال وهذا هو القياس لأن المال ليس مشترك بين المسلمين كالغنية بين الغانمين

بواجب ولا مندوب فيجوز جعل الاربعة التي للغانمين من غير تحميس (قوله واعلموا أنما غنمتم من شيء) اسناد الغنية لهم يدل على أنهم ملكهم فلما أخرج منها الخمس بقيت الاربعة الاجناس على ملكهم (قوله سهم لرسول الله) وكذا يجوز له أخذ الاربعة الاجناس المتقدمة لكن لم يقع منه بل كان يصرفها على الغانمين بحسب ما أراد (قوله والقناطر) أي الجسور وقوله والحصون كالقلاع (قوله وأرزاق القضاة) وكذا زوجاتهم وأولادهم (قوله والعلماء) أي والمتعلمين (قوله ومعلّى القرآن) أي ومتعلميه كما يدل عليه قوله الآتي وعن التعليم والتعلم ولا فرق بين الاغنياء والفقراء وأقل من وضع الديوان الذي يكتب فيه أسماء المستحقين عمر بن الخطاب وكتب للعالم ألف درهم وللطالب خمسة مائة درهم والقاري القرآن مائة وذلك في كل سنة ولو أغنياء (قوله لأن بالثغور) أي بسدّها (قوله فيرزقون) أي فيعطون ما يكفيهم (قوله يقدم الاهم) أي من المصالح وقوله وأهمها أي المصالح وهذا مقابل لمخدوف أي ويعم الامام بهذا السهم كل الافراد ان وفي فان لم يوف قدم الاهم فالاهم أي من سهم المصالح (قوله فيه أربعة مذاهب) أي أقوال أي في جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا غلول) باللام أي حمانه لأن الطفر بالحق انما يكون في الامور الخاصة دون العامة وعلى هذه النسخة يكون اسم الاشارة راجعا لجوارا لاخذ لو قلنا به ويكون غرضه بذلك تقوية القول بعدم الاخذ وفي نسخة غلوا بالواو من غير لام بعدها أي تعمق وتشديد في الدين حيث منعوه من أخذ حقه وقد نهيناهم ما أي عن الخيانة والتعمق ويكون اسم الاشارة راجعا لقوله لا يجوز ويكون غرضه تضعيف هذا القول وكيف هذا مع ثبوت حقه فيه اه شيخنا (قوله وهو حصته) أي ما يخصه لو كان يعطيه الامام وهو ما يحتاجه أي كفايته لأن حصته غير معلومة (قوله لأن المال ليس مشترك) يتأمل هذا التعليل فانه لا يناسب الا الرد على الاوّل وقال بعضهم قوله لأن المال الخ ردّ لعله القول الاوّل أي لأن الثابت في مال بيت المال اختصاص لا اشتراك بالملك حتى يمنع أخذ شيء منه والحاصل أنهم لا يملكون أموال بيت المال مادامت في بيت المال فليست كالأموال المملوكة على وجه الاشتراك وقال شيخنا العثماني ليس مشترك كالح أي ليس الاشتراك فيه كالاشتراك بين المذكورين لأن ذلك ملك لهم الخ بخلاف مال بيت المال فانه ليس مملوكا للمسلمين بل الثابت لهم اختصاصهم به لا الملك بدليل التعليل المذكور (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من الغنية والميراث أي لكونهم من قبيل المشترك وقوله حتى لو ماتوا تفرّيع على كونه ملكا والضمير في ما توال للغانمين والورثة وقوله وهذا أي مستحق مال بيت المال لو مات لم يستحق ورثته شيأ أي لكونه غير مشترك مثل اشتراك الغنية فهو غير مملوك لهم وانما لهم فيه نوع اختصاص واستحقاق (قوله وسهم لذوي القربى) أي بشرط الاسلام ويعم الامام جميع أفرادهم ان وفي المال والاقدم الاحوج وكذا يقال في بقية الاقسام (قوله بنوهاشم) بدل من الآل أي ذكورهم وانما سهمهم في كلامه تغليب الذكور على الاناث

والميراث بين الوارثين لأن ذلك ملك لهم ٥٩ ح حتى لو ماتوا قسم بين ورثتهم وهذا لو مات لم يستحق وارثه شيأ انتهى وأقره في المجموع على هذا الرابع وهو الظاهر (و) الثاني (سهم لذوي القربى) للآية الكريمة (وهم) له صلى الله عليه وسلم (بنوهاشم وبنو المطلب) ومنهم امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه دون بن عبد شمس وبن نوفل وان كان الاربعة أولاد عبد مناف

لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم على بنى الاولين مع سؤال بنى الاخرين له رواه البخاري ولانهم لم يفارقوه في جاهلية ولا اسلام حتى انه لما بعث صلى الله عليه وسلم بالرسالة نصره وذبحوا عنه بخلاف بنى الاخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الاول اشقاء ونوفل اخوهم لا ييهم وعبد شمس جد عثمان بن عفان والعبرة بالانتساب الى الآباء ائمان انتسب منهم الى الاتمهات فلا ويشترك في هذا الغنى والفقر والنساء ويفضل الذكور كالارث وحكى الامام فيه اجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم (و) الثالث (سهم اليتامى) للآية تجع يقيم وهو صغير ذكر أو ختنى أو أختى لا أب له أما كونه صغيرا فليخبر لا يتم بعد احتلام (٢٣٤) وأما كونه لأب له فللوضع والعرف سواء كان من أولاد المرتزقة أم لا قتل

أبوه في الجهاد أم لا له جد أم لا * (تنبيه) *
كان الاولى للمصنف أن يقيّد اليتيم بالمسلم لأن أيتام الكفار لا يعطون من سهم اليتامى شيئا لأنه مال أخد من كفار فلا يرجع اليهم وكذا يشترط الاسلام في ذوى القربى والمساكين وابن السبيل لذلك ويندرج في تفسيرهم اليتيم ولد الزنا واللقيط والمنقى بلمان ولا يسمون أيتاما لأن ولد الزنا لأب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يظهر أبوه والمنقى باللعان قد يستلحقه نفيه ولكن القياس أنهم يعطون من سهم اليتامى * (فائدة) * يقال لمن فقد أمه دون أبيه منقطع واليتيم في البهائم من فقد أمه وفي الطير من فقد أباه وأمه ويشترط في إعطاء اليتيم لا في تسميته يتيمافقره أو مسكنته لاشعار لفظ اليتيم به ولأن اغتناءه بماله أبيه إذا منع استحقاقه فاغتناؤه بماله أولى بمنعه (و) الرابع (سهم للمساكين) للآية ويدخل في هذا الاسم هنا الفقراء كما قاله في الروضة (و) الخامس (سهم لابن السبيل) أى الطريق للآية وابن السبيل من شئ سفر مباح من محل الزكاة كما في قسم الصدقات أو مجتاز به في سفره واحدا كان أو أكثر ذكر أو غيره سمي بذلك للازمته السبيل وهى الطريق وشرط في إعطائه لا في تسميته الحاجة بأن لا يجد ما يكفيه غير الصدقة وإن كان له مال في مكان آخر أو كان

والاشراف الآن من بنى هاشم لأن جدّهم سيدنا على هاشمى (قوله لاقتصاره) وقال نحن وبنو المطلب شئ واحد وشك بين أصابعه (قوله كالارث) أى في التفضيل لا في غيره كحجب ميراثه لانه هنا يعطى الجتمع الاب وابن الابن مع الابن والاخ للاب مع الشقيق والاخ للام مع الجدة (قوله ويندرج) أى بعد أن يزاد لأب له معروف شرعا بأن لم يكن أب أصلا أو كان له أب في نفس الامر لكن لا ينسب اليه شرعا كالرأى أو ليس معروفا كاللقيط (قوله ولا يسمون أيتاما) كان الاولى حذفه لانه مناقض لا قول الكلام ولأن ما بعده من التعديل لا يناسبه وقوله فلا يوصف باليتيم كان الاولى حذفه لانه مناقض أيضا لا قول الكلام فكان الاولى الاقتصار على صدر العبارة قال قل قال شيخنا ولا يرجع على نحو اللقطة بما أخذه اذا عرف أبوه وفي شرح شيخنا م ر الرجوع ان ظهر له أب له وقوله وفي شرح الخ هو المعتمد وعبارة البرماوى فلو ظهر للقط أو المنقى أب استرجع المدفوع لهما فيما يظهر وهو المعتمد (قوله وفي الطير من فقد أباه وأمه) قيد بذلك لأن من فقد ههما من الآدميين فهو لطيم قال في المصباح فان مات الابوان فالصغير لطيم (قوله به) أى بالشرط (قوله ولأن اغتناءه الخ) فيه ان هذا اذا اغتنى بماله أبيه بأن كان حيا لا يقال له يتيم والكلام في اليتيم الا أن يقال الضمير في اغتناءه للصغير المفهوم من اليتيم أى لأن اغتناء الصغير بماله أبيه اذا منع استحقاقه من النى فاغتناؤه الخ وقال بعضهم ولأن اغتناءه أى لو كان له أب اذا فرض أنه الآن يتيم (قوله وسهم لابن السبيل) أى المسلم الفقير والمراد به الجنس فهو مفرد مضاف فيع وانما أفرد لان السفر شأنه الوحدة ويجب أن يعم بالاعطاء آحاد كل صنف من هذه الاصناف الاربعة ولا يخص بالحاصل في كل ناحية من فيهم منهم لكن يجوز التفاوت بين آحاد غير ذوى القربى بقدر الحاجة ولو قل الحاصل بحيث لو وزع لم يستمدد اقدم الاحوج فالاحوج ولا يستوعب للضرورة اه سم مع زيادة (قوله من محل الزكاة) الاولى أن يقول من محل قسم الغنية لان الكلام فيها (قوله الحاجة) وحيثما فالشروط ثلاثة الفقر والاسلام واباحة السفر (قوله غير الصدقة) الاولى غير الغنية (قوله واذا وجد في واحد منهم) أى من الاصناف (قوله وصف لازم) أى ليس قريب الزوال والانهويز ول بالبلوغ اه شيخنا (قوله زائله) أى قرية الزوال (قوله واعترض) أى كلام الماوردى بأن اليتيم لا بد فيه من فقر أو مسكنة أى فلا يقال اجتمع في واحد يتيم ومسكنة لان المسكنة شرط في اليتيم أى فهما مجتمعان دائما ويجب أن مراده أنه لا ينظر الى المسكنة الا اذا كانت منفردة عن اليتيم فاد اجتمع لم ينظر في أصل الاعطاء الا الى اليتيم وهذا كاف في الجواب والمعترض هو الاذرى وعبارة م ر قال الاذرى وهو ساقط لان اليتيم الخ ويجب عن الاعتراض بأن المراد أنه يعطى من سهم اليتامى لا من سهم المساكين (قوله لكن ذكر الرافعى) معتمد (قوله انه يأخذ بهما)

كسوبا أو كان سفره لثمة لعموم الآية * (تتمة) * يجوز للامام أن يجمع للمساكين بين سهمهم من الزكاة وسهمهم فيعطى من الخمس وحقهم من الكفارات فيصير لهم ثلاثة أموال قال الماوردى واذا وجد في واحد منهم يتيم ومسكنة أعطى باليتيم دون المسكنة لا اليتيم وصف لازم والمسكنة زائله واعترض بأن اليتيم لا بد فيه من فقر أو مسكنة وقضية كلام الماوردى أنه اذا كان الغازى من ذوى القربى لا يأخذ بالغزول بل بالقرابة فقط لكن ذكر الرافعى في قسم الصدقات أنه يأخذ بهما واقضى كلامه أنه لا خلاف فيه وهو ظاهر

فيعطى بالغزو من الانحاس الاربعة وبالقراية من خمس الخمس (قوله والفرق بين الغزو والمسكنة) حيث لا يأخذ بها واذا اجتمع الغزو مع القراية أخذ به مساوان اجتمع المسكنة مع القراية يأخذ بذى القربى ففرق بينهم الشارح لكن كان الاولى ان يقدم عدم الاخذ بالمسكنة اذا اجتمعت مع ذوى القربى ثم يفرق الخ الا أنه يعلم ذلك من الفرق فالحاصل أنه اذا اجتمع صفتان فان كانت احدهما الغزو والاخرى ذوى القربى أخذ بهما وأما اذا لم تكن احدى الصفتين هي الغزو فإنه يأخذ باللازم ومعنى كون البيت لازماً مع أنه يزول بالبلوغ ان زواله غير ممكن قبل البلوغ بخلاف المسكنة فإنها كل لحظة متعرضة للزوال بأن يستغنى (قوله مدعى المسكنة والفقر) صوابه كما في الروض والسفر ليدخل ابن السيل كذا قيل وأنت خير بأن عدم شموله لما ذكر لا يقتضى أن ما عبر به خطأ فكان المناسب في التعبير أن يقال لو عبر بالسفر لكان أولى ليشمل الخ تأمل (قوله بلاينة) عبارة سم بلايين وان اتهم نعم ان ادعى تلف مال أو عيالا فالقياس تكليف البينة

* (فصل في قسم النفي) *

ذكره بعد الغنية لمناسبتها لها لان كلا يتعلق بالامام ولا شرا كهما في مصرف خمس الخمس والنفي مصدر فاء اذا رجع فالمراد المال الراجع أو المال المردود من اطلاق المصدر على اسم الفاعل أو المفعول والمشهور تغاير النفي والغنية كما يؤخذ من تعريفيهما وقيل النفي يشمل الغنية دون العكس فيكون أخص فكل في غنية ولا عكس (قوله من كفار) أطلق هنا فشمى الحريين والمرتين وأهل الذمة (قوله بلا قتال) أى لاحقيقة ولا حكام فلا يرد ما أخذ مسرقة أو اختلاساً ولقطة من دار الحريين ويراد قيد آخر أى بغير صورة عقد ليخرج الهدية في غير حالة القتال فإنها ملك للمهدي اليه لا غنية ولا نفي (قوله ورجاله) جمع راجل أى مائى ويجمع أيضاً على رجل كعصب وصاحب ويجمع على رجل وأما رجل مقابل المرأة فيجمع على رجال فرجال جمع مشترك بين راجل بمعنى مائى ورجل مقابل المرأة فيجمع على رجال ما شرط عليهم وان كان أكثر من العشر (قوله شرطت عليهم) الضمير في شرطت راجع للعشر لانه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وفي نسخة شرط وهي ظاهرة (قوله على اسم الجزية) أى بأن صلحواعلى أن الارض لهم حتى يكون الخراج على اسم الجزية وأما ان صلحواعلى أن الارض لنا فيكون الخراج لا يكتفى عن الجزية لانه لا يستحقه بدون عقد الجزية وعبارة م ر في شرحه وخارج ضرب على حكمها أى الجزية كذا قيده بعض الشارحين والوجه عدم الفرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لاجزية عليه لانه وان كان أجرة فخذ النفي صادق عليه أى قبل اسلامهم كما علم من قول المصنف من كفاراً ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فليس فياً كما هو ظاهر اه مع زيادة فكان الاولى حذف قوله على اسم الجزية (قوله ولولغير خوف) أى سواء كان لخوف أو لا تماماً عدم الخوف فظاهر وكذا الخوف ان كان من غيرنا أو منافي غير حالة القتال والا كان غنية (قوله ومن قتل الخ) على حذف مضاف أى وتركه من قتل الخ وكذا فيما بعده وعبارة المنهج وشرحه النفي مال حصل لنا من كفار الجزية وعشر تجارة وما جلاوا عنه وتركه كافر معصوم لا وارث له وكذا الفاضل

والفرق بين الغزو والمسكنة أن الاخذ بالغزو لحاجتنا وبالمسكنة لحاجة صاحبها ومن تقدم من الاضناف أعطى الباقيون نصيبه كما في الزكاة الاسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه للمصالح كما تروى بصدق مدعى المسكنة والفقر بلاينة وان اتهم ولا يصدق مدعى البيت ولا مدعى القراية الا ببينة

* (فصل في قسم النفي) *

وهو مال أو نحوه ككاتب يتفجع به حصل لنا من كفار عما هو لهم بلا قتال وبلا يجاف أى اسراع خيل ولا سير ركاب أى ابل ونحوها كقبال وجير وسفن ورجالة فخرج بلنا ما حصله أهل الذمة من أهل الحرب فإنه لا ينزع منهم وبما هو لهم ما أخذوه من مسلم أو ذى أو نحوه بغير حق فائتالم ملكه بل نرده على مالكه ان عرف والا فيحفظ ومن النفي الجزية وعشر تجارة من كفار شرطت عليهم اذا دخلوا دارنا وخارج ضرب عليهم على اسم الجزية وما جلاوا أى تفرقوا عنه ولولغير خوف كضير أصابهم ومن قتل أو مات على الردة أو ذى أو نحوه مات بلا وارث أو ترك وارثاً غير جائز ثم شرع في قسمته بقوله (وبقسم مال النفي) وما ألحق به من الاختصاصات (على خمس)

لقوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى الآية (يصرف خمسة) وجوبا (على من يصرف عليهم خمس الغنيمة) فيخمس جميعه خمسة
 أخماس متساوية كالغنيمة خلافا للاثمة الثلاثة حيث قالوا لا يخمس بل جميعه لمصالح المسلمين ودليلنا قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله الآية
 فأطلق ههنا وقيد في الغنيمة فحمل المطلق على المقيد جعلا بينهما لا اتحاد الحكم فإن الحكم واحد وهو رجوع المال من المشركين للمسلمين
 وإن اختلف السبب بالقتال وعدمه كما جئنا (١٣٦) الرقبة في الظهار على المؤمنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة

أخماسه وخمس خمسة واكل من الأربعة
 المذكورين معه في الآية خمس الخمس
 كما مر في الفصل قبله وأما بعده صلى الله
 عليه وسلم فيصرف ما كان له من خمس
 الخمس لمصالحها كما مر أيضا في الفصل قبله
 (ويعطى أربعة أخماسها) التي كانت له
 صلى الله عليه وسلم في حياته (للمقاتلة)
 أي المرتزقة لعمل الأتليين به لأنها كانت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول
 النصرة به والمقتاتون بعدهم
 المرصدون للقتال (في مصالح المسلمين)
 بتعيين الامام لهم سمو مرتزقة لأنهم
 أرصدوا أنفسهم للدب عن الدين
 وطلبوا الرزق من مال الله وحرص بهم
 المتطوعة وهم الذين يغزون اذا نشطوا
 وانما يعطون من الزكاة لامن النبي
 عكس المرتزقة * (تمه) * يجب على
 الامام أن يبحث عن حال كل واحد من
 المرتزقة وعن تلزمه نفقتهم من أولاد
 وزوجات ورقيق الحاجة عزوا وخدمته
 ان اعتمادها لارقيق زينة وتجارة وما
 يكفيهم فيعطيه كفايته وكما يتهم من
 نفقة وكسوة وسائر المؤون بقدر الحاجة
 ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة حاله
 في مروءة وصدها والمكان والزمان
 والرخص والغلاء وعادة البلد في المطاعم
 والملابس ويزاد ان زادت حاجته بزيادة
 ولدا أو حدثا وروجة ومن لا رقيق
 له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال
 معه أو لخدمته اذا كان ممن يخدم
 وتعطى زوجته وأولاده الذين تلزمه
 نفقتهم في حياته اذا مات بعد أخذ
 نصيبه لئلا يشتغل الناس بالكسب

عن وارث له غير حائز اه ولعل عبارة المؤلف فيها سقط رأصلها وتركه من قتل الخ كما علمت
 (قوله لقوله تعالى الخ) فيه أن الآية تدل على أن النبي يخمس ويصرف بتمامه لمن يصرف
 اليه خمس الغنيمة وهو غير مراد المتن بقوله ويقسم مال النبي على خمس الخ فإن المراد هاهنا ما مر
 في الغنيمة ويجاب بأن الاستدلال بالآية بعد حمل المطلق وهو آية النبي على المقيد وهو آية
 الغنيمة فيكون المعنى خمسة لله وللرسول فصح الاستدلال كما قرره شيخنا (قوله خلافا للاثمة)
 حاصل مذهبهم أنه يوضع جميعه في بيت المال ويفرق على الخمسة المذكورين وعلى غيرهم من
 المصالح ولا يعطى للمرتزقة منه شيء وهذا هو المراد بقوله بل يوضع جميعه لمصالح المسلمين بخلاف
 الغنيمة فإن أربعة أخماسها للغانعين وخمسها للخمسة المذكورين كذهبنا (قوله بل جميعه
 لمصالح المسلمين) أي ولا صلى الله عليه وسلم ويبدأ بهم ندبا عندهم لأن خمس الغنيمة وجميع
 التي عندهم يوضعان في بيت المال ويصرف في مصالح المسلمين من ذكرى الآية وما لم يذكر
 من تزويج الاعزب ورزق العلماء والمحتاجين ومقتضى كلام الشيخ عبد الباقي على متن الشيخ
 خليل أنه لا يعطى من آله صلى الله عليه وسلم الا المحتاج فانه سوى بينه وبين غيره في الاحتياج
 وأن المحتاج يعطى كفاية سنة اه (قوله ودليلنا) وفي نسخة لنا أي يدل لنا (قوله فأطلق ههنا)
 أي في النبي أي لم يقيد القسمة على الخمسة أصناف بالخمس حيث قال ما أفاء الله على رسوله الخ
 فاقضى أن جميع التي يقسم على الخمسة أصناف وقيد في الغنيمة القسمة على تلك الأصناف
 بالخمس حيث قال فان الله خمسة الخ فحملنا المطلق وهو آية النبي على المقيد وهو آية الغنيمة (قوله
 وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه) أي يجوز له ذلك لكنه لم يأخذه لنفسه وانما
 كان يصرف خمس الخمس فقط في مصالحه أي مصالح نفسه ويصرف الأربعة أخماس في مصالح
 المسلمين قبل وجوبها وقبل ندبا وقال الغزالي بل كان النبي كله في حياته وانما خمس بعد موته
 بعد نسخ فعله بآية النبي في آخر حياته والتخميس انما وقع بعد موته فقال الماوردي وغيره كان له
 في أول حياته ثم نسخ في آخرها (قوله كما مر) أي كما مر نظيره في الغنيمة وهو راجع لقوله
 ولكل من الأربعة اه شيخنا (قوله أربعة أخماسها) أي الخمسة وفي نسخة أخماسه أي
 التي (قوله في مصالح المسلمين) كذا في النسخ والتي شرح عليها الغزالي وفي مصالح المسلمين
 بالواو وقال وأشار به المصنف الى أنه يجوز للامام أن يصرف القاضل عن حاجات المرتزقة
 في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والتغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح اه فكان
 الأولى أن يأتي الشارح بقوله في مصالح المسلمين بعد التمه ويأتي معها بالواو ثم رأيت في بعض
 النسخ وفي مصالح بالواو وعلى كل حال لم يبين الشارح المراد منها تأمل (قوله وتعطى زوجته
 وأولاده) أي بشرط اسلامهم فلا تعطى الزوجة الكافرة ومثلها الباقر فلو أسلمت بعد موته
 فالظاهر اعطاؤها لا تنافي علة منعه وهو الكفر اه مر (قوله في حياته) متعلق بتلزمه
 (قوله حتى تنكح) فان لم تنكح فالى الموت وان رغب فيها شرح مر (قوله حتى يستقلوا)
 أو يستغنوا ولو قبل بلوغهم (قوله من هذه المسئلة) أي مسئلة جوارا أخذوا ولاد المرتزق
 وزوجاته من مال المصالح (قوله أو المعبد) أي معبد المدرس للطلبة بعد قراءة الشيخ

عن الجهاد اذا علموا ضياع عيالهم بعدهم فتعطى الزوجة حتى تنكح لاستغنائها بالزوج ولو استغنت بكسب أو ارث (قوله)
 أو نحوه كوصية لم تعط وحكم أم الولد كالزوجة وكذا الزوجات وتعطى الأولاد حتى يستقلوا بكسب أو نحوه كوصية واستتبط السبكر
 رحمه الله تعالى من هذه المسئلة أن الفقهاء والمعبد والمدرس اذا مات تعطى زوجته وأولاده

(قوله بما) أي وقف كان يأخذ أي من الموقوف عليه بأن كان موقوفا على جهة عامة كالعلماء
(قوله وفرق بعضهم بينهم) أي بين أخذ أولاد المرتزق من مال المصالح وعدم جواز أخذ
أولاد العالم من وقف كان يأخذ منه أبوه (قوله من مال المصالح) أي من النفي وقوله وهذا
أي الفرق هو الظاهر معتد وفرق بعضهم بين أولاد العالم والمجاهدين بأن العلم مرغوب فيه
فلا يحتاج إلى تأليف عليه والجهاد مرغوب عنه فيحتاج إلى تأليف بأن يعطى أولاد المجاهد
من النفي

* (فصل في الجزية) *

ذكرها عقب الجهاد لأن الله تعالى غياقتهم بأعطائهم في قوله حتى يعطوا الجزية وليست
في مقابلة تقريرهم على الكفر جزما بل فيها نوع اذلال لهم واختلفت الأصحاب فيما يقابلها
ف قيل هو سكنى الدار وقيل ترك قتالهم في دارنا وقال الامام الوجه أن يجمع مقاصد الكفار
من تقرير وحقق دم ومال ونساء وذرية وذبح عنه وتجعل الجزية في مقابله وهي مغياة بنزول
عيسى عليه السلام لما في الحديث الصحيح انه ينزل حاكما مقسطا فكسر الصليب ويقتل الخنزير
ولا يقبل الجزية قال في الفتح والمعنى أن الدين يصير واحدا فلم يبق أحد من أهل الذمة يؤدى
الجزية وقيل معناه أن المال يكثر حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية له فترك الجزية استغناء
عنها قال ابن بطال وانما شرعت قبل نزول عيسى للحاجة الى المال بخلاف زمن عيسى فانه
لا يحتاج فيه الى مال فان المال في زمنه يكثر حتى لا يقبله أحد وسبب كثرة نزول البركات وتوالي
الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم حينئذ تخرج الارض كنوزها وتقل الرغبات في اقتناء
المال لعلمهم يقرب الساعة قال العلماء الحكمة في نزول عيسى دون غيره من الانبياء للرد على
اليهود في زعمهم أنهم قتلوه فبين الله كذبهم وأنه الذي يقتلهم أو نزوله لدنو أجله ليدفن
في الارض اذ ليس لمخلوق من التراب أن يموت في غيرها وقيل انه دعا الله لما رأى صفة محمد
وأتمه أن يجعله منهم فاستجاب الله دعاءه وأبقى حتى ينزل في آخر الزمان يجدد أمر الاسلام
فيوافق خروج الدجال فيقتله والاول أوجه وفي عيسى عليه السلام الغزاة السبكي في قوله

من باتفاق جميع الخلق أفضل من * شيخ الانام أبي بكر ومن عمر *
ومن علي ومن عثمان وهوقي * من أمة المصطفى المختار من مضرب ^{احد} ^{العلماء}

وقال حج وتنقطع مشروعيتهما بنزول عيسى عليه السلام لانه لا يبقى لهم حينئذ شبهة بوجه فلم
يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا أي كونها مغياة بنزول عيسى لانه ينزل حاكما به أي
بشرعنا متلقيا له من القرآن والسنة والاجماع أو عن اجتهاد مستمد من هذه الثلاثة والظاهر أن
المذاهب في زمنه لا يعمل منها الا بما يوافق ما يراه لانه لا يخطئ هـ حج مرحومي (قوله تطلق
على العقد) أي شرعا وقوله وعلى المال الملتزم به أي لغة وشرعا (قوله لكفنا عنهم) أي
والترامهم أحكامنا لأن المجازاة مفاعلة من الجانبين أي جانبنا وجانبهم (قوله بمعنى القضاء) أي
الاداء لانهم يؤدونها والقضاء بمعنى الحكم لأن الله قضى عليهم بها والقضاء بمعنى الاغناء لأن
فيها اغناء عن المحاربة (قوله من مجوس هجر) أي هجر البحرين والبحرين اسم لاقليم (قوله
سنوابهم) أي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طريقهم وهو بضم السين وأخرجه الطبراني

بما كان يأخذ ما يقوم بهم ترغيبا في العلم
كالترغيب هنا في الجهاد انتهى وفرق
بعضهم بينهم بأن الاعطاء من الاموال
العامة وهي أموال المصالح أقوى من
الخاصة كالأوقاف فلا يلزم من التوسع
في تلك التوسع في هذه لانه مال معين
أخرجه شخص لتخصيل مصلحة ليقراء
العلم في هذا المحل المخصوص فكيف
يصرف مع انتفاء الشرط ومقتضى هذا
الفرق الصرف لأولاد العالم من مال
المصالح كفايتهم كما كان يصرف لآبائهم
وهذا هو الظاهر

* (فصل في الجزية) *

تطلق على العقد وعلى المال الملتزم به
وهي ما خذت من المجازاة لكفنا عنهم
وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
أي لا تقضى والاصل فيها قبل الاجماع
آية فاتوا الذين لا يؤمنون بالله وقد
أخذها صلى الله عليه وسلم من مجوس
هجر وقال سنوابهم سنة أهل الكتاب
كما رواه البخاري

بلفظ سنو بالجوس سنة أهل الكتاب واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا أهل كتاب
 لكن روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما باسناد حسن عن علي بن كنان الجوس أهل كتاب يقرؤنه
 وعلم بدرسونه فشرب أميرهم المنع فوقع على أخته وفي رواية على بنته فلما أصبح دعا أهل الطمع
 من الرهبان فأعطاهم مالا وقال إن آدم كان يشكح أولاده بنائه أي غير الله وأمين فالدكر من بطن
 يتزوج بالانثى من بطن أخرى فأطاعوه وقتل من خالف وفي رواية فوضع الانخد ودلن خالفة
 فرماه فيه فأسرى على كتابهم فرفع لمابدلوه وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء
 فهذه حجة من قال كان لهم كتاب وقوله سنو ابهم الخ أي في أخذ الجزية فقط دون مناكتهم
 وأكل ذبيحتهم فلا تحمل مناكتهم ولا أكل ذبيحتهم واختلف في سنة مشروعية أو قبل في سنة
 ثمان وقيل في سنة تسع وجمعها جرى بكسر الجيم كقربة وقرب اه والحاصل أن العقود التي
 تصيدهم الامان ثلاثة امان وبجزة وهدة لأنه ان تعلق بمصور فالامان أو بغيره بمصور فان
 كان الى غاية فالهدة والا فالجزية وهما محتصان بالامان بخلاف الامان اهدد على التحرير
 (قوله ومن أهل نجران) وهم نصارى وهم أول من بذل الجزية وقيمهم أنزل الله صدسورة آل
 عمران اه حل (قوله والمعنى في ذلك) أي في مشروعية الجزية (قوله وربما يحملهم ذلك
 على الاسلام) أي بسبب ما فيها من مخالطة المسلمين ورؤية محاسن الشريعة (قوله بالتزامها)
 أي ولو قبل الاعطاء فنكف عنهم اذا التزموها وان تأخر اعطاؤهم لها (قوله والصغار بالتزام
 أحكامنا) ذلك لأن الشخص اذا كلف بما لا يعتقده يسمى ذلك صغارا عرفا سم وعبارة شرح
 الروض قالوا وأشد الصغار على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احقاله اه (قوله
 وأركانها) أي الجزية بمعنى العقد كما هو ظاهر (قوله عاقد) وهو الامام أو نائبه (قوله
 في الصيغة) فيه اظهاري محل الاضمار (قوله وهي الركن الاول) فيه نظرا لانها الركن الخامس
 في كلامه وان كان يجوز أن تكون أولا اذا بدئ بها (قوله في شرطها) فيه أن ما شرط هنا
 لم يتقدم في شرطها في البيع ويجاب بأن في معنى من وقوله ما مر على حذف مضاف أي نظير
 ما مر أي وشرطي في الصيغة نظير ما مر من شرطها في البيع (قوله ايجابا) منصوب خبر التسكون
 محذورا أي تكون ايجابا وقولا ولا حاجة الى ذلك بل قوله أقررتكم الخ خبر ويجابا حال وكذا
 يقال فيما بعده وهذا جلي بخلاف الاول اذ لا فائدة فيه لأن من المعلوم أن الصيغة ايجاب وقبول
 مع ما فيه أيضا من التقدير (قوله بدارنا) أي غير الحجاز كما يأتي لكن لا يشترط التنصيص على
 ائراج حال العقد اكتفاء باستثنائه شرعا وان جهله العاقدان وعبارة المنهاج مع شرح م
 صورة عقد هاجع الذكور أن يقول لهم أو نائبه أقرتكم أو أقررتكم كافي المحرر لأن المضارع عند
 التجرد عن القرائن يكون للحال وبأنه يأتي للنشاء كاشهد ولا ينافية ما مر في الضمان أن أو دى
 المال أو أحضر الشخص لا يكون ضمانا لا كفاية وما في الاقراران أقرتكم بكذا الغولانه وعد لأن
 شدة نظره في هذا الباب لحقن الدماء اقتضى عدم النظر لاحتمالهم الوعد عملا بالمشهور وأنه
 للحال أولهما أي للحال والاستقبال اه بحروفه (قوله مثلا) أي أو بداركم كافي م ر فيريد
 بذلك أنه لا تشترط الاقامة بدارنا بل لو وضوا بالجزية وهم مقيمون بدار الحرب صحت كما قاله سم
 (قوله لحكمنا) مفسر مضاف نعيم والمراد الحكم منا الذي يعتقدون تحريره كما قاله في شرح

فمن أهل نجران كما رواه أبو داود
 والمعنى في ذلك أن في أخذها معونة لنا
 واهانة لهم وربما يحملهم ذلك على
 لاسلام وفصر اعطاء الجزية في الآية
 التزامها والصغار بالتزام أحكامنا
 وأركانها خمسة عاقد ومعتقده ومكان
 وطال وصيغة وشرطي في الصيغة وهي
 الركن الاول ما مر في شرطها في البيع
 والصيغة ايجابا كما قررتم أو أذنت
 لها فامتنكم بدارنا مثلا على أن تلتزموا
 كذا جزية وتقادوا لحكمنا

وقبولاً فهو قبلنا ورضينا وشرط في العاقد كونه اماماً يعقد بنفسه أو بنائيه ثم شرع المصنف في شروط المعقود وهو الركن الثاني بقوله (وشرائط وجوب) ضرب (الجزية) على الكفار المعقود لهم (نفس) (٢٣٩) خصال (الاولى) (البلوغ و) (الثانية) (العقل)

فلا يصح عقدها مع صبي ولا مجنون ولا من وليه ما لعدم تكليفهما ولا جزية عليهما وان كان المجنون بالغاً ولو بعد عقد الجزية ان اطبق جنونه فان تقطع وكان قليلاً كساعة من شهر لزمته ولا عبرة بهذا الزمن اليسير وكذا لا اثر ليسر زمن الافاقة كما يجنبه بعضهم وان كان كثيراً كيوم ويوم فالاصح تلفيق زمن الافاقة فاذا بلغ سنة وجبت جزيتها (و) (الثالثة) (الحرية) فلا يصح عقدها مع الرقيق ولو ببعضاً ولا جزية على متعوض الرق اجماعاً ولا على البعض على المذهب (و) (الرابعة) (الذكورية) فلا يصح عقدها مع امرأة ولا جزية عليها لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم صاغرون وهو خطاب للذكور وحكي ابن المذرفيه الاجماع وروى البيهقي عن عمر رضى الله تعالى عنه انه كتب الى امرأء الاجناد ان لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان ولا من خنثى ولا جزية عليه لاحتمال كونه أنثى فان بانت ذكوره وقصد عقدت له الجزية طالبناء بجزية المدة الماضية عملاً بما في نفس الامر بخلاف ما لو دخل حربي دارنا وبقي مدة ثم اطلعنا عليه لا نأخذ منه شيئاً لما مضى لعدم عقد الجزية له والخنثى كذلك اذا بان ذكوره ولم تعقد له الجزية وعلى هذا التفصيل يحصل اطلاق من صحح الاخذ منه ومن صحح عدمه (و) (الخامسة) (أن يكون) المعقود معه (من أهل الكتاب) كاليهودي والنصراني من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد نسخه

المنهج وظاهر هذه العبارة أن هذه الماهة عائدة على الحكم وهو مشكل فليؤول الحكم بالمعكوسية اي تحريم متعلقه وعبارة الزركشي عن الرازي وحكي الامام عن العراقيين أن المراد أنهم اذا فعلوا ما يعتقدهون تحريمه يجري عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر فيه رضاهم وذلك كلزنا والمرقة وأما ما يستدلون به كذا الشرب فلا يقام عليهم في الاصح وان رضوا بحكمنا اه (قوله وقبولاً) أي من كل من المخاطبين كما في م ر قال في شرح الروض ولا بد من لفظ دال على القبول أي من الناطق قال قل على الجلال واذا فسد العقد من الامام ونائبه لزم الكافر أقلها المدة اقامته بدارنا وخرج بفساد العقد ما اذا بطل بأن عقده الا ساد فلا شيء عليه (قوله وشرائط وجوب) الاولى حذف وجوب ويقول وشرائط صحة ضرب الجزية كما يدل عليه قول الشارح الا في فلا يصح عقدها الخ وقوله ضرب أي عقد (قوله ولا من وليهما) من بمعنى مع ليناسب ما قبله اي ولا مع وليهما أي لهما لاله (قوله ولا جزية عليهما) أي ولو عقدت لهما وهذا في معنى التعليل أي اذا لجزية الخ (قوله ولو بعد الخ) أي ولو كان المجنون بعد عقد الجزية (قوله كيوم ويوم) هذا ما في خط المؤلف وفي نسخة ويومين (قوله فالاصح تلفيق الخ) عبارة م ر فالاصح تلفيق الافاقة ان أمكن فاذا بلغت أيام الافاقة سنة وجبت الجزية لسكناه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن أجرى عليه حكم المجنون في الجميع كما هو المتجه وكذا الوقت بحيث لا يقابل مجموعها بأجرة وطرق المجنون أثناء الحول كطرق الموت اه والحاصل أنه ان اطبق جنونه أو قلت مدة الافاقة بحيث لا يمكن تلفيقها أو لا تقابل بأجرة فلا تلزمه الجزية والالزمت له اي فان قولت بأجرة أخذ منه بقسطها (قوله ولا جزية) أي اذا لجزية عليها فالواو للتعليل (قوله وهو خطاب للذكور) اللام بمعنى في أي خطاب للذين هم في حق الذكور من الكفار لان قوله لا يؤمنون وقوله وهم صاغرون خاصان بالذكور (قوله الاجناد) أي الجيوش جمع جنود (قوله وقد عقدت له الجزية) أي وقع العقد على الاوصاف كأن يقول على الغنى كذا وعلى المتوسط كذا فاندفع ما يقال كيف تعقد له الجزية مع أنها لا تجب عليه حال خنوته وصوره بعضهم بما اذا عقدت له حال خنوته فاذا اتضح بين صحة العقد عملاً بما في نفس الامر مسم بالمعنى فأفاد الشارح بهذا أنه لا بد أن يكون معقوداً له فلم تعقد له الجزية فلا شيء عليه تحريم لم يعلم به الا بعد مدة لانه لم يلزمها كما في ع م ر (قوله طالبناء بجزية المدة الماضية) أي وان كان دفعها في زمن الخنوته لا يعتد بذلك لانه انما دفعها على صورة الهبة حل فلو طلب الخنثى والمرأة عقد الذمة بالجزية أعلمهما الامام بأنه لا جزية عليهما فان رغب في بذلها فهي هبة لا تلزم الا بالقبض كما في شرح الروض وقال شيخنا العزيز ان المراد أنها هبة بالمعنى العام الشامل للهبة فلا تحتاج لقبول فخر ذلك ولا تؤخذ من غير المتضح وان عقدت له كما قاله قل (قوله لم يعلم دخولهم) أي دخول أول آبائهم أي أول جدي نسبون اليه بأن علم دخولهم فيه قبل نسخه أو شك في ذلك هذا ان كان اسرا ئيلياً وأما غيره فيشترط دخوله فيه قبل النسخ فيضرب الشك والفرق بينهما أن الاسرا ئيلي أشرف من غيره (قوله لاصل أهل الكتاب) أي لوجود أصل لاهل الكتاب وذلك لاصل هو الكتاب فكأنه قال لوجود الكتاب فاضافة أصل لاهل الكتاب على معنى اللام وهذا تعليل لضرب الجزية لاهل الكتاب اه (قوله كالجوس)

لاصل أهل الكتاب وقد قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون الى أن قال من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية (أو بمن له شبهة كتاب) كالجوس لانه صلى الله عليه وسلم أخذها منهم وقال سنوابهم سنة أهل الكتاب ولأن لهم شبهة كتاب

وكذا انعقد لاولاد من تهوداً وتنصر قبل ولا تحمل ذبيحتهم ولا منا كحتم لان الاصل في الميتات والابضاع التحريم وتعقد ايضاً لمن شككنا في وقت تهوده أو تنصره فلم نعرف أدخلوا في ذلك الذين قبل النسخ أو بعده تغليبا لحقن الدم كالجوس وبذلك حكمت الصحابة في نصارى العرب وأما الصابئة والسامرة فتعقد لهم الجزية ان لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصول دينهم والافلا تعقد لهم وكذا تعقد لهم لو أشكل أمرهم وتعقد لزاعم التمسك بصحف ابراهيم وصحف شيث وهو ابن آدم لصلبه وزبور داود لان الله تعالى أنزل عليهم صحفا فقال صحف ابراهيم وموسى وقال وانه لاني زبيرا أولين وتسمى كتباً كما نص عليه الشافعي فاندرجت في قوله تعالى من الذين آتوا الكتاب ومن أحد أبويه كافي والآخر وثى تغليبا لحقن الدم وتحرم ذبيحته ومنا كحتم احتياطاً وأما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة ومن في معناهم من يقول ان التلث حي ناطق وان الكواكب السبعة آلهة فلا يقررون بالجزية ولو بلغ ابن ذمى ولم يعط الجزية بالحق بما منه وان بدلها عقدت له والمذهب وجوبها على زمن وشيخ وهرم وأعمى وراهب وأجير لانها كآجرة الدار وعلى فقير يحجز عن كسب فاذا تمت سنة وهو معسر في ذمته حتى يوسر وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ثم شرع في الركن الثالث وهو المال بقوله (وأقل الجزية دينار في كل حول) عن كل واحد لما رواه الترمذي وغيره عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن

(٢٤٠)

النسخ له دينه ولو بعد التبدل وان لم يجتنبوا المبدل منه تغليبا لحقن الدم

فانه قيل انه ارسل اليهم نبي يقال له زرادشت وكان له كتاب فلما بدلوه رفع ومعنى كونهم لهم شبهة كتاب أنهم يزعمون أن لهم كتاباً باقياً وليس كذلك وزرادشت بفتح الزاى فراء مهملة بعدها ألف فندال مضرومة مهملة فشين ساكنة موحدة فتاء مشناة فوق (قوله وكذا انعقد الخ) هذا داخل في قوله أن يكون المعتود معه من أهل الكتاب لكن أتى به توطئة لما بعده (قوله ولا تحمل ذبيحتهم) راجع للمعوس أي ان الجوس تعقد لهم الجزية ومع ذلك لا تحمل ذبيحتهم ويصح رجوعه لقوله ولو بعد التبدل وان لم يجتنبوا المبدل (قوله في الميتات) جمع ميت (قوله لمن شككنا) أي لاولاد من شككنا في وقت تهوده أو تنصره أي لم يعلم هل كان قبل النسخ أو بعده أما اذا علمنا عسك الجدد بالدين بعد نسخه كن تهود بعد بعثة عيسى عليه السلام فلا تعقد الجزية لفرعه لئلا يسقط حرمة نعمة نعم يجوز عقد الامان لهم لان باب الامان أوسع من باب الجزية (قوله وبذلك) أي بصفة عقد هاهم (قوله وأما الصابئة) الصابئة طائفة من النصارى نسبة الى صابئ عم نوح والسامرة فرقة من اليهود نسبة للسامري عابد الجمل وهو الذي صنعه (قوله في أصول دينهم) وهي موسى والتوراة وعيسى والانجيل وان خالفوهم في الفروع فأصل دين كل أمة نبيها وكتابها (قوله لو أشكل أمرهم) أي لم نعلم هل كفرهم اليهود والنصارى أولا (قوله بصحف ابراهيم) وهي عشرة وصحف شيث بالشاء المثلثة خسون وكذا تعقد لمتسك بصحف ادريس وهي عشرة وسكت عن صحف موسى وهي عشرة قبل التوراة (قوله ومن أحد أبويه كافي) أي سواء اختار دين السكاني أو لم يختار شيئاً أما اذا اختار دين الوثني فلا تعقد له (قوله وتحرم ذبيحته) أي من ذكر من أحد أبويه كافي والآخر وثني ومثله زاعم التمسك بصحف ابراهيم وصحف شيث أو الزبور اه شيننا (قوله ولو بلغ ابن ذمى) أي وصورة المسئلة أنه عقد على الاوصاف وأما ان كان العقد على الاشخاص فلا يتوجه عليه طلب لانه لم يباشر العقد ولم يتبع عقد غيره وانما كان يبلغ المأمن لانه كان معصوماً تبعاً لايه ومثل البلوغ الافاقه من الجنون فهو كذلك في التفصيل المتقدم (قوله وان بدلها) أي امثل بدلها بأن التزها (قوله والمذهب وجوبها) محل الخلاف اذا عقد على الاوصاف اما ان عقد على الاشخاص فواجبة جزماً (قوله وراهب) أي عابد (قوله في الركن الثالث) تقدم أنه الرابع (قوله وأقل الجزية دينار) ظاهره يقتضي أنه يجوز لاقتصار على دينار ولو لغنى ومتوسط ويحمل على ما اذا كانت المما كسة سنة بأن احتمل أن يجيبوه في دعوى المتوسط أو الغنى وأن لا يجيبوه فيجوز ترك المما كسة ويعقد بدينار ويصدق قهراً في دعوى الفقر وأما اذا كانت المما كسة واجبة بان علم أو ظن أنهم يجيبونه في دعوى الغنى أو المتوسط فلا يجوز ترك المما كسة ويعقد بدينار ويصدق قهراً في دعوى الفقر لانه متى أمكن العقد بأكثر من دينار لا يجوز العقد بدونه وان علم عدم اجابته لم يذكر كانت المما كسة مباحة والدينار هو المضروب من الذهب الخالص فلا يجوز لنا العقد بغيره وان ساواه ويجوز بعد العقد أخذ غيره عنه عوضاً بقيته ولو مغشوشاً غير رائج ولا يجوز أخذ زيادة منهم على ما عقد عليه الانصوع عقد كهبة كافي قل على الجلال وفي عشم على م والمراد بالدينار المنقال الشرعي وهو يساوي الآن نحو تسعين نصف فضة وأكثر وهذا بالنظر لما كان والدينار

المعامل به الآن ينقص زنته عن المثقال الشرعي ربعا والعبرة بالمثقال الشرعي زادت قيمته
أو نقصت (قوله أن يأخذ من كل عالم) أي محتمل قال ابن الأثير أراد بالحالم من بلغ الحلم وجرى
عليه حكم الرجال احتلم أولا اه قال في الإيعاب وأقول بذلك ليشمل من بلغ بالسن وإن لم يرميها
وأما البلوغ بالاحتلام فلا يكفي فيه مكانه بل لا بد من وجوده بالفعل كما أشار إلى دفعه بقوله
وجرى عليه حكم الرجال (قوله أو عدله) بفتح العين وكسرهما م أي بدله واقتصر قل
على الفتح (قوله من المعافرة) قيل هو مفرد على صورة الجمع كخضاجر وبلاد و قبل جمع معفر
كثنا جمع مقعد وهو اسم رجل يقال له معافر أبو قبيلة من اليمن ثم سميت القبيلة به ثم سميت
التياب باسم من يشبهها من هؤلاء وإذا كان كذلك فكان حقه أن يقول أو عدله من المعافرة
نسبة لمعافرة عبارة أج من المغافرة الغين المعجمة وبالمهملة حتى من همدان لا ينصرف في معرفة
ولا نكرة لأنه جاء على مثال ما لا ينصرف من الجمع واليه تم نسب الثياب للمعافرة تقول ثوب
معافري فتصرفه لأنك أدخلت عليه يا النسبة ولم تكن في الواحد اه ابن شرف على التحرير اه
(قوله أن أقلها دينار) أي فلا تعدلها باليه (قوله عن المذهب) كذا في شرح الروض
وهو اسم كتاب والدي بخط المؤلف عن المذهب والصواب الأول (قوله وقضية كلام المصنف)
أي قوله في كل حول لأنه لا يقال له حول الإجماع (قوله تجب بالعقد) معتمد (قوله
لم تسقط) بل يؤخذ القسط من التركة كما سيذكره (قوله ويندب للإمام مما كسبه الكافر)
أي غير الفتيور والمما كسبه طلب زيادة على الدينار ومحل ذلك إذا لم يعلم ولم يظن أجابتهم بالأكثر
من دينار ولا عدمها فان علم أو ظن أجابتهم للعقد بأكثر من دينار وجبت المما كسبه كما في شرح
م ر ويؤخذ من كلام الشارح بعد اه وعبارة م ر في شرحه ويستحب للإمام عند قوتنا أخذنا
مما م ر مما كسبه أي طلب زيادة على دينار من رشيد ولو وكيل حين العقد وان علم أن أقلها دينار
حتى يعقد بأكثر من دينار كدينارين متوسط وأربعة لغني يخرج من خلاف أبي حنيفة فإنه
لا يجيزها إلا كذلك أي بأربعة في الغني ودينارين في المتوسط بل حيث أمكنه الزيادة بأن علم
أو ظن أجابتهم عليها وجبت عليه المصلحة والمما كسبه تكون عند العقدان عقد على
الأشخاص فثبت عقد على شيء امتنع أخذ زائد عليه ويجوز عند الأخذان عقد على الأوصاف
كصفة الغني أو المتوسط وحينئذ فيسن للإمام ونائبه مما كسبهم حتى يأخذ من كل متوسط آخر
الحول ولو بقوله ما لم ينبت خلافه دينارين فأكثر ومن كل غني كذلك أربعة من الدنانير اه
بحروفه (قوله وعلى هذا يؤخذ الخ) المناسب لقوله الاتي هذا بالنسبة إلى ابتداء العقد
أن يقول وعلى هذا يعقد للمتوسط الخ (قوله من المتوسط) المراد بالمتوسط والمتوسط وهو
ما في العاقلة زى وهو أن يفضل عن كفايته آخر السنة عشرون دينارا وكذا المتوسط وهو
أن يفضل عن كفايته العمر الغالب دون عشرين دينارا وفوق ربع دينار اه وهذا أعني
ما قاله زى هو المقرر عن المشايخ وان كان في شرح م ر خلافه وهو أنه غني النفقة ونقل الأول
عن م ر في غير شرحه وهو المعتمد وعبارة شرح م ر والوجه ضبط الغني والمتوسط بأنه هنا
وفي الضيافة كالنفقة بأن يزيد دخله على خرجه بجماع نه في سقابلة منفعة تعود إليه لا بالعاقلة
إذا ما وساة هنا ولا بالعرف لاختلافه باختلاف الأبواب اه قال الشيخ سل والقول قول

أمره أن يأخذ من كل عالم دينار
أو عدله من المعافرة وهي ثياب تكون
بالعين * (تنبيه) * ظاهر الخبر أن أقلها
دينارا وما قيمته دينار وبه أخذ البلقيني
والمقصود الذي عليه الأصحاب كما هو
ظاهر عبارة المصنف أن أقلها دينار وعليه
إذا عقدناه به جاز أن يعتاض عنه ما قيمته
دينارا وأما امتنع عقدها بما قيمته دينار
لأن قيمته قد تنقص عنه آخر المدة ومحل
كون أقلها ديناراً عند قوتنا والافتقار
نقل الدارمي عن المذهب أنه يجوز
عقدها بأقل من دينار فنقله الأذري
وقال أنه ظاهر متجه وقضية كلام
المصنف تعلق الوجوب بانقضاء الحول
وقال الفقهاء اختلاف قول الشافعي في
أن الجزية تجب بالعقد وتستقر بانقضاء
الحول أو تجب بانقضائه وبني عليه ما
إذا مات في أثناء الحول هل تسقط فإن
قلنا بالعقد تسقط والاستقط حكاه
القاضي حسين في الأسرار ولا حد لأكثر
الجزية ويندب للإمام مما كسبه الكافر
العائد لنفسه أو لموكله في قدر الجزية
حتى تزيد على دينار (و) على هذا (يؤخذ
من المتوسط ديناران ومن المتوسط أربعة
دنانير) ومن الفقهاء دينار

بمال فهو لاهل النى لا للطارقين اه مر (قوله من يترجم) بحيث يسمى مسافرا وليس عاصيا
 بسفره قل وعبارة شرح مر وان كان المارة غنيا مجاهدا ويتجه عدم دخول العامى بسفره
 لاتقاء كونه من اهل الرخص اه قال ع ش عليه فاعاخذ المسافر المذكور لا يحسب مما
 شرط عليهم بل الحق باقى جنبهم بطلون به ويرجعون عليه بما أخذ منهم فلولم يترجم اه
 لم يلزمهم شى عباب وقال مر ولا يطل عليهم بعوض ان لم يترجم ضيف اه وعبارة قل على
 الجلال ولولم يأتهم ضيفان لم يلزمهم بذل الضيافة الا ان شرط عدم مثالي يوم وفات ذلك اليوم
 بغير ذلك العدد اه (قوله منا) أى من المسلمين وهو قيد للندب لا للجواز ويجوز شرط ضيافة
 من يترجم عليه من النعمين ويحمل اطلاق المارة على المسلم سواء كان مسافرا بدارهم أو ~~عكسه~~
 وسواء كان العقد بدارنا أو دارهم اه قل (قوله أى فاضلا) المناسب أن يقول فاضلة
 أى زائدة لانه حال من الضيافة وهى مؤنة والحال وصف لصاحبها (قوله ويجعل ذلك ثلاثة
 أيام) أى غير يومى الدخول والخروج اه ع ش على مر والزيادة عليها خلاف المستحب
 كفى حل وعبارة شرح مر فان شرط فوقها مع رضاهم جاز ويشترط تزويد الضيف كفاية
 يوم وليلة فلو امتنع قليل منهم من الضيافة أجبروا أو كلهم أو أكثرهم فناقضون اه (قوله
 ويذكر عدد ضيفان) أى يشترط ذلك حل وعبارة ع ش على مر ويذكر أى وجوبا اه
 وعليه فيقر اللفظ بذكر بالرفع (قوله رجلا) بفتح الراء وسكون الجيم كما ضبطه شيخ الاسلام
 فى شرح الروض قال فى المختار الرجل ضد الفارس والجمع رجل كصاحب وصاحب ورجالة
 ورجال بتشديد الجيم فيهما اه فقوله رجلا أى مشاة وقوله وخيلا أى فرسانا (قوله
 وتضيفون فى كل سنة) هذا مثال لقوله أو على المجموع ومثال قوله على كل منهم كأن يقول
 أقررتكم على أن على الغنى أربعة دنائير وعليه ضيافة عشرة أنفس مثلافى كل يوم من
 المشاة كذا والركبان كذا اه زى (قوله ويذكر منزلهم) ويشترط عليهم رفع يابه ليدخل الفارس
 راكبا مثلا قل (قوله وجنس طعام) ومنه الفاكهة والحلوى ونحوهما فى كل زمان على
 العادة ويلزمهم أجرة طبيب وغن دواء اه قل (قوله ولم يعين) أى الامام أو نائبه (قوله
 فى ذلك) أى الضيافة (قوله أيلة) بهمزة مفتوحة فتحتية ساكنة فلام مفتوحة العقبة
 المشهورة من منازل الحج المصرى وهى المراد من القرية فى قوله تعالى واستألفهم عن القرية التى
 كانت حاضرة البحر الآية وهذا هو المشهور وروى بلدة بالشأم على ساحل البحر على النصف من
 مكة ومصر وأما أيلة بكسر الهمزة واللام وبينهما فتحتية ساكنة وآخره ياء مفتوحة بعدها همزة
 مدودة فهو بيت المقدس اه قل (قوله على ثلثمائة دينار) يقتضى أنهم فقراء وشرط الضيافة
 يقتضى عدم الفقر الا أن يقال أنهم فى نفس الامر غير فقراء ولم يمكنه العقد معهم الا بدينار
 (قوله وليكن المنزل) هذا ليس من الحديث كما يؤخذ من شرح مر (قوله والركن الرابع)
 تقدم أنه الاول (قوله فلا يصح عقدها من غيره) ولا شى على المعقود له وان أقام سنة فأكثر لان
 العقد لغو سم وشرح مر (قوله لا يغتال) أى لا يخدع ويقتل ويصح قراءته بالبناء للفاعل
 أى الامام لا يغتال المعقود له من جهة الآحاد (قوله بل يبلغ مأمنه) أى محلا بأمن فيه منا وهو
 دار الحرب (قوله وعليه) أى الامام اجابته أى أهل الكتاب لعقد الجزية (قوله وأمن) أى

أى ضيافة من يترجمهم منابخلاف
 الفقير فانها تتكرر فلا تيسر له (فضلا)
 أى فاضلا (عن مقدار الجزية) لانها
 مبنية على الاباحة والجزية على التملك
 ويجعل ذلك ثلاثة أيام فأقل ويذكر
 عدد ضيفان رجلا وخيلا لانه أنقى
 للفر وأقطع للنزاع بأن يشرط ذلك على
 كل منهم أو على المجموع ~~كان~~
 يقول وتضيفون فى كل سنة ألف مسلم
 وهم يتوزعون فيما بينهم أو يتصل
 بعضهم عن بعض ويذكر ~~منزلهم~~
 ككنيسة وفاضل مسكن وجنس
 طعام وأدم وقدرهما لكل منا ويذكر
 العلف للدواب ولا يشترط ذكر جنسه
 ولا قدره ويحمل على تبين ونحوه
 بحسب العادة الا الشعار ونحوه
 كالقول ان ذكره فيقدره ولو كان
 لواحد رواب ولم يعين عددا منها لم يعاف
 له الا واحدة على النص والاصل فى ذلك
 ما روى البيهقى أنه صلى الله عليه وسلم
 صالح أهل ايلة على ثلثمائة دينار
 وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة من يترجم
 بهم من المسلمين وروى الشيخان خبر
 الضيافة ثلاثة أيام وليكن المنزل بحيث
 يدفع الخبز والبرد والركن الرابع العقد
 وشرط فيه كونه اماما فيعقد بنفسه
 أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره
 لانها من الامور الكمية فتحتاج الى
 قسط واجتهاد لكن لا يغتال المعقود له
 بل يبلغ مأمنه وعليه اجابته اذا طلبوا
 وأمن

مكرهم وقوله اذ لم يخف عبارة المنهج بأن لم يخف غائلتهم الخ فهو بيان لامن المكر فالاولى
 أن يقول الشارح بأن لم يخف الخ (قوله ومكيدتهم) عطف تفسيراً وعمام على خاص لأن
 المكيدة هي الامر الخفي الذي لا اطلاع لبا عليه اه زى والطاهر أن يقال انه من عطف
 الخاص على العام وفي كلام بعضهم ان الغائلة الاذى الطاهر والمكيدة الاذى الخفي
 وعليه فالعطف مغاير (قوله شرهم) المناسب شره وعبارة غيره يخاف شره وهي أظهر
 والجاسوس صاحب سر الشر والناموس صاحب سر الخير والجاسوس هو الذي يتجسس
 الاماكن الخوفة (قوله لم يخفهم) هل المراد لم تجب اجابتهم أو لم تجزئني في الثاني عند ظن
 الضرر للمسلمين م (قوله في ذلك) أي في أن السلطان عليه الاجابة (قوله فانهم) هم
 فاعل لفعل محذوف تقديره فان أبو الفلح حذف الفعل انفصل الضمير وهو الواو وانما كانت
 فاعلا لأن أدوات الشرط لا يليها الا الافعال ونظير ذلك اذا السماء انشقت فان السماء فاعل
 لفعل محذوف تقديره اذا انشقت السماء انشقت وتكون الجملة الثانية بدلا من الاولى
 أو تأكيدها كبد النظميا (قوله فلا يجب تقريره بها) بل لا يجوز لأن الواجب فيه التخيير
 بين أربعة أمور وعقد الجزية يسهل التخيير لكن يختار الامام فيه غير القتل اه م د (قوله
 لمكان الخ) المكان في حق الكفار ثلاثة أقسام أحدها الحرم فلا يدخله كافر ذميا كان
 أو وثنا ثانيا بلاد الحجاز فيجوز دخولهم بالاذن ولا يقيمون فيه أكثر من ثلاثة أيام ثالثها سائر
 بلاد الاسلام فلا يمنعون منها لكن لا يدخلون مسجد الحاجة واذن مسلم وجوزأبوحنيفة
 وأهل الكوفة للمعاهد دخول الحرم اه من التفسير للشارح رحمه الله تعالى (قوله فيمنع
 كافر) المناسب في التقرير على القبول للتقرير أن يقول فلواقرهم في الحجاز يصح (قوله
 الحجاز) من الحجز سمي بذلك لانه يحجز بين نجد و تهامة أو بين الشام واليمن أو يحجزه بالجبال والحجارة
 وهذه أولى قل وهو مقابل لارض الحبشة من شرقها وطوله مسيرة شهر من العقبة من منازل
 الحج المصري الى سدوم أقصى مدينة عدن الى ريف العراق وعرضه من جدة الى الشام
 ويحيط به بحر الدجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس فلذلك سمي جزيرة العرب كما سمي حجازا
 لما مر رجائي وقوله فيمنع كافرا قامة الحجاز أفهم كلامه جواز شراء أرض فيه لم يقيم فيها قبل
 وهو الاوجه لكن الصواب منعه لان ما حرم استعماله حرم اقتضاه كالآواني وآلات اللهو واليه
 يشير قول الشافعي ولا يتخذ الذمي شيئا من الحجاز دارا وان ردت بأن هذا ليس من ذلك أي من
 القاعدة المذكورة لانه لا يجوز الى الاستعمال ولا يمنعون ركوب بحر خارج الحرم بخلاف جزائره
 المسكونة قال القاضي ولا يمنعون من المقام في المراكب أكثر من ثلاثة أيام كالبر ولعل
 مراده كما قال ابن الرفعة اذا أذن الامام وأقام بموضع واحد شرح م د (قوله والبيعة)
 وهي بلدة مسيلة الكذاب وهي مدينة بقرب اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلة بين
 من الطائف وسميت باسم جارية زرقاء كانت تسكنها وكانت تبصر الراكب من مسافة ثلاثة
 أيام وسار اليها أعداؤها وجعلوا الاشجار على ظهور الابل فرأته من مسافة ثلاثة أيام فقالت
 لقومها أرى بساتين سيادة على وجه الارض فهزأ بها وقالوا فسد نظرها البساتين تسير على
 وجه الارض فاشعر واحق هجوموا عليهم البيامة فقتلوه وأخذوا الزرقاء فقتلوه وقلعوا عينها

اد لم يخف غائلتهم ومكيدتهم فان
 خاف ذلك كان يكون الطالب جاسوسا
 يخاف شرهم لم يخفهم والاصل في ذلك
 خبر مسلم عن بريدة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا أمر أمرا على
 جيش أو سرية أو صاه الى أن قال فانهم
 أبو فاسألهم الجزية فانهم أجابوا
 فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الاسير
 اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره بها
 والركن الخامس المسكن ويشترط فيه
 قبوله للتقرير فيه فيمنع كافر ولو ذميا
 اقامة الحجاز وهو مكة والمدينة
 والبيعة

فأوأعروقهما من داخل قدامة ثلاث بالكيل اه عبد البر قال المعري

سبهان من قسم الحظو * ففلاعتاب ولا ملامة

أهسي وأعشى ثم ذو * بصرو زرقاء اليمامة اه

(قوله وطرق الثلاثة) أي الممتدة بين هذه الثلاثة بعضها البعض لا مطلق الطرق ايج (قوله

وقراها) أي الثلاث كالطائف وحنة وخيبر والينبع م ر وقوله كالطائف هو تمثيل لقري

الثلاث لكن أورد عليه أن اليمامة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع وهو لا يستلزم

أن يكون لكل واحدة قري ع ش على م ر (قوله مسكة) أي قرية مسكة (قوله

الامصلحة) أو ضرورة م ر (قوله من متاعها) أي العبارة أي أو من غنمه شوبري وفي

الروض ولا يؤخذ من تجارة ذي ولا ذمية التجرت الا ان شرط مع الجزية قال في شرحه سواء

أ كانا بالجواز أم بغيره اه سم على جج (قوله كالعشر) هذا أصل منفسا المكس المحرم

وقد عم هذا البلا حتى على فقراء المسلمين يؤخذ منهم المكس اه قل بزيادة وقوله كالعشر

أي أو نصفه بحسب اجتهاد الامام ولا يؤخذ في كل سنة الامرة واحدة أي من كل نوع يدخل به

في كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو الأنواع مرة واحدة فلو باع ما دخل

به ورجع بتمنه فاشترى به شيئا آخر ولو من نوع الاول ودخل بذلك مرة أخرى أخذ منه بخلاف

ما لو لم يبع ما دخل به وأخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة أخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه

المرّة قتره شيخنا الطبرلاوي وصمم عليه سم وع ش وعبارته على م ر قوله ولا يؤخذ في السنة

الامرّة ظاهره وان تكرّر الدخول وعليه فلو تعدد الاصناف التي يدخلون بها وكانت

مختلفة باختلاف عدد مرات الدخول فهل يؤخذ منهم في المرة الاولى دون ما عداها أو من

الصنف الذي يختاره أو كيف الحال فليراجع ولوقيل لا يؤخذ من كل صنف جاؤ به وان تكرّر

دخولهم به في كل مرة لم يكن بعيدا عنه في مقابلة بيعهم علينا ودخولهم وهو موجود في كل

مرة اه وفي سم على جج قوله ولا يؤخذ في السنة الامرّة يجوز أن يؤخذ في كل مرة

ان شرط عليهم ذلك ووافقه عليه اه م د (قوله الاثلاثة أيام) أي غير يومي الدخول

والخروج لان الاكثر منها وهو أربعة أيام مدة الإقامة وهو ممنوع منها شرح المنهج (قوله

فان مرض فيه) أي في الجواز غير حرم مكة (قوله دفن فيه) أي غير حرم مكة كما يأتي

(قوله ولا يدخل حرم مكة) كلام مستأنف وليس مرتبطا بمسئلة الحربى قبله بل عام في الحربى

وغيره ويصح أن يكون محترز قوله غير حرم مكة قال زى وحرم مكة من طريق المدينة على ثلاثة

أميال ومن طريق العراق والطائف على سبعة أميال ومن طريق البصرة على تسعة أميال

ومن طريق حجة على عشرة أميال كما قال بعضهم

وللحرم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا رمت اتقانه

وسبعة أميال عراق وطائف * وحنة عشر ثم تسع جعترانه اه

(قوله ولولمصلحة) اما لو دعت اليه ضرورة كان انهدمت الكعبة والعباد بالله تعالى ولم يوجد

من يتأتى منه بناؤها الا كافر فينبغي جوازه بقدر الضرورة ولا ينافى هذا ما يأتي من قوله

ولو دعت لذلك ضرورة لا مكان حل ما يأتي على حاجة شديدة يمكن قيام غير الكافر بها أو لا يحصل

وطرق الثلاثة وقراها كالطائف
لمكة وخيبر للمدينة فلو دخله بغير إذن
الامام أخرجه منه وعززه ان كان
عالمًا بالتحريم ولا يأتى له في دخوله
الجواز غير حرم مكة الا لمصلحة لنا كرسالة
وتجارة فيها كبر حاجة فان لم يكن فيها
كبر حاجة لم يأتى له الا بشرط أخذ
شيء من متاعها كالعشر ولا يقيم فيه
بعد الاذن الاثلاثة أيام فلو أقام
في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخر
أي وبينهما مسافة القصر وهكذا
فلا منع فان مرض فيه وشق نقله
أو خيف منه مونه ترك مراعاة
لاعظم الضررين فان مات فيه وشق
نقله منه دفن فيه للضرورة نعم الحربى
لا يجب دفنه ولا يدخل حرم مكة ولو
لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد
الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى
وان خفتم عيلة أي فقر ائمتهم من
الحرم واتقطاع ما كان لكم بقدرهم
من المكاسب فسوف يغنيكم الله من
فضله

ومعلوم أن الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد (٢٤٦) نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا

من عدم فعلها خلل قوى اه ع ش على م ر ومراده بما يأتي أى في شرح م ر (قوله ومعلوم أن الجلب) أى جلب الأشياء التي تباع انما تجلب الى البلد المناسب أن يقول انما يجلب الى الحرم لأن هذا الكلام بيان لكون المراد بالمسجد الحرام بجميع الحرم لكن البلد بعض الحرم ويمكن أن يقال الجلب للبلد يصدق بالجلب للحرم بتمامه لأنها المقصودة والجلب بفتح اللام وسكونها فاقى المختار أنه أى فعله من باب ضرب وطلب (قوله بكل حال) أى وإن دعت لذلك ضرورة كما في الآم وبه يرتد قول ابن كج يجوز للضرورة كطبيب احتج إليه وحمل بعضهم له على ما إذا مست الحاجة إليه ولم يمكن إخراج المريض له غير ظاهر شرح م ر (قوله فإن كان رسولاً خرج إليه الإمام) عبارة قل على الجلال فإن امتنع الأمن أداها مشافهة تعين خروج الإمام له فإن تعذر رتبها أو سمعها من يخبر الإمام ولو كان طبيباً وجب إخراج المريض إليه محمولاً فإن تعذر ردأى الطبيب أو وصف له مرضه وهو خارج ولو بذل الكافر على دخول الحرم ما لا يجب إليه فإن أجيب فالعقد فاسد ثم إن وصل المقصد إخراج وثبت المسمى أو دون المقصد في القسط من المسمى وكل عقد فاسد يسقط فيه المسمى إلا هذه لأنه قد استوفى الغرض وليس لمثلها أجرة فرجع إلى المسمى اه عنائي مع زيادة والحاصل أنه يمكن من دخول الحجاز غير حرم مكة لمصلحة الإقامة ولا سكنى ولا يمكن من دخول الحرم مطلقاً اه م د على التحرير (قوله فإن مرض فيه) أى في الحرم أى والصورة أنه تعدى ودخل (قوله نبش) ما لم يتقت شرح التحرير وعبارة شرح المنهج نعم إن تهري بعد دفنه ترك اه (قوله ولا يجري هذا الحكم) لكن يستحق جعله كحرم مكة كما في م ر و قل (قوله ويتضمن) أى يقتضى ويستلزم فاندفع بذلك أن العقد انما يتضمن الأركان الذي تتركبه الشارح بكلام البلقيني على المتن ويحتمل أن مراده أن عقد الذمة الذي يتضمن الأركان يستلزم هذه الأربعة من غير اعتراض اه اج (قوله أى الجزية) تفسير للذمة والمشمول صفة للعقد واستدل على ذلك بقوله وقد قال البلقيني الخ وليس مراده بذلك كلام البلقيني الاعتراض على المتن لأن البلقيني عبر بالاشتمال لا بالتضمن (قوله وقد قال البلقيني) أى في تفسير العقد (قوله متضمناً) الأولى أن يقول مشتملاً على غالب الأركان لأنه عبر بالاشتمال لا بالتضمن (قوله لغالب الأركان) أى لأنه لم يذكر المكان (قوله بما) أى بكم لا يعتد به أى لا يعتد حله وهو وجوب الجزية عليه والضيافة شيخنا (قوله ويضطر) عطف على لا يعتد به أى ويضطر إلى احتماله بعد العقد وقبل أنه معطوف على المنق وهو يعتد به أى ولا يضطر إلى احتماله قبل العقد فتحمله بالعقد (قوله فتؤخذ) مفرع على تفسير الصغار بما ذكر (قوله وتفسيره) أى الصغار (قوله ويضرب لهزمته) بكسر اللام والزاي تنبيه لهزمة والجمع لهازم وهل يحرم ضربه أو لا حرره ثم رأيت قل قال وهى حرام إن حصل بها إيذاء والا كرهت وقوله ويضرب الخ أى ضربة واحدة أو ضربتين خلاف في ذلك كما قرره شيخنا (قوله مردود) خبر تفسيره (قوله أشد بطلاناً) أى من دعوى أصل جوازها (قوله في غير العبادات) أمّا فيها فلا يجري عليهم أحكام الإسلام فلا يقتلون بترك الصلاة ولا يقاتلون بمنع الزكاة وقوله في المعاملات مرتبط بقوله حقوق الآدميين وقوله وغرامة المتلفات معطوف على المعاملات اه (قوله كسرب الخمر)

بالمسح من دخوله بكل حال فإن كان رسولاً خرج إليه الإمام بنفسه أو نائبه يسمعه فإن مرض فيه أنه يخرج منه وإن خيف موته فإن مات فيه لم يدفن فيه فإن دفن فيه نبش وأخرج منه إلى الحل لأن بقائه جيفته فيه أشد من دخوله حياً ولا يجري هذا الحكم في حرم المدينة لاختصاص حرم مكة بالنسك وثبت أنه صلى الله عليه وسلم أدخل الكفار مسجده وكان ذلك بعد نزول براءة (ويتضمن عقد الذمة) أى الجزية المشتملة على هذه الأركان الخمسة وقد قال البلقيني نفس العقد يشمل الإيجاب والقبول والقدر المأخوذ والموجب والقابل بفعله متضمناً لغالب الأركان كان ثم بين ما تضمنه بقوله (أربعة أشياء) الأول (أن يؤدوا الجزية عن يد) أى ذلة (وصغار) أى احتقار وأشد على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتد به ويضطر إلى احتماله قاله في الروايات فتؤخذ برفق كسائر الديون ويكفى في الصغار المذكور في آيتها أن يجري عليه الحكم بما لا يعتد حله كما فسره الأصحاب بذلك وتفسيره بأن يجلس الآخذ ويقيم الكافر ويأطى رأسه ويخفى ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الآخذ لحية ويضرب لهزمته وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والأذن من الجانبين مردود بأن هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أو وجوبها أشد بطلاناً ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً منها (و) الثاني (أن تجري عليهم أحكام الإسلام) في غير العبادات

من حقوق الآدميين في المعاملات وغرامة المتلفات وكذا ما يعتدون بتحريمه كالزنا والسرقة دون ما لا يعتدونه كسرب الخمر يتأمل

يتأمل فيه فإنه حرام عندهم أيضا لانهم مخاطبون بفروع الشريعة كما قرره شيخنا وأقول
 كلام الشارح لا ينافي ذلك لأنه نفي اعتقاد التحريم لا التحريم (قوله ونكاح المجوس) أي
 المحارم كما في كلام غيره فيكون فيه حذف المفعول وعبارة شرح المنهج ونكاح مجوس محارم
 (قوله وانما وجب التعرض لذلك) أي لاداء الجزية واجراء أحكام الاسلام عليهم ولم يتقدم
 ذكر ذلك الا أن يقال معلوم من خارج أنه لا بد من ذكره في الصيغة (قوله والاستسلام) عطف
 تفسيراً ومرادف (قوله) أي للمذكور من الجزية والانقياد لحكم الاسلام (قوله)
 وهذا في حق الرجل) أي محل كون عقد الذمة يستلزم أربعة في حق الرجل المعقود عليه أي
 أتمار وجهه وبنته فلا يتضمن عقد الذمة له في حقهم الأربعة بل يتضمن الثاني منها وهذا من
 الشارح فيه مسامحة لأنه يقتضي أن المرأة تترك دين الاسلام بشر وتفعل ما فيه ضرر على
 المسلمين وتقر على ذلك مع انها تمنع منه (قوله فيكفي فيها) أي في عقد الذمة لها وقوله
 الانقياد لحكم الاسلام أي التعرض للانقياد لحكم الاسلام فقط أي دون التعرض للجزية
 لأن الجزية لا تجب عليها ويصور ذلك أي التعرض للانقياد لحكم الاسلام بأن تكون تابعة
 لزوجها وأبيها في عقد الجزية (قوله أن لا يذكر والخ) انظر هل هذا الثالث داخل في الثاني
 الظاهر نعم وبعبارة مسم وأن لا يذكر والله أو رسوله أو القرآن أو نبياً أو دين الاسلام أو نحوها
 إلا بالخبر فإن سبوا الله أو رسوله أو القرآن أو دين الاسلام أو أحد من الانبياء أو نحوها جهرها
 بما لا يتدينون به كالطعن في نسبه صلى الله عليه وسلم أو نسبته الى الزنا فان شرط انتقاض
 عهدهم بذلك انتقض والا فلا أما يتدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله وأنه ثالث ثلاثة
 فلا انتقاض به مطلقاً اهـ بحروفه وقوله فان شرط انتقاض الخ ولو شرط عليه الانتقاض
 بذلك ثم قتل بمسلم أو برزاه حالة كونه محصناً بمسلمة صار ماله فيأ كما قاله ابن المقرئ لأنه حربي
 مقتول تحت يدينا لا يمكن صرفه لا قاربه الذميين لعدم التوارث ولا للحر بين لانا اذا قد ونا على
 مالهم أخذناه فيأ أو غنمية وشرط الغنمية هنا ليس موجوداً اهـ سل (قوله ولا شبهة لهم)
 بخلاف ما اذا كان لهم شبهة كان استعانة بهم البغاة وقالوا أي الكفار ظننا أنهم أي البغاة
 محقون وأن لنا اعادة الحق اهـ مد (قوله انتقض عهدهم) ويترب على ذلك أن للامام
 قتالهم بل يجب ولا يجب عليه أن يبلغهم المأمن ولا يختار فيهم رقاً ولا مناً ولا فداء وهذا اذا
 انتقض بقتال فان انتقض بغيره فكما تقدم من عدم تبليغهم المأمن ولكن للامام أن يختار فيهم
 الرق أو المني أو الفداء أو القتل وهذا فيمن انتقض عهده أما ذراريه وزوجته فلا ينتقض
 عهدهم فيقرون ولا يتعرض لهم فان طلبوا دار الحرب أجيب النساء والحناني دون الصبيان
 والجهانين فيقرون في دار الاسلام الى البلوغ أو الافاقة ثم بعد ها ان طلبوا دار الحرب أجيبوا
 (قوله من سقيمهم) أي المسلمين (قوله واطعامهم) أي المسلمين (قوله ومن احدث كنيسة
 وبيعة) وكذا من ترميهم مانع لو لم يعلم أصل الموجود منهما جازاً بقاؤه لاحتمال وضعه بحق ولعل
 من ذلك ما في مصر من ممانع لا يعلم هل هو موضوع بحق لاحتمال أنه كان به متغلب فصول
 على أنه له أولاً اهـ قل مع زيادة (قوله وبيعة) بكسر الباء للنصارى وجمعها بيع مثل
 سدره وسدر وقوله للرهبان راجع للصومعة جمع راهب وهو عابد النصارى (قوله في بلد

ونكاح المجوس وانما وجب التعرض
 لذلك في الاجاب لان الجزية مع الانقياد
 والاستسلام كالعوض عن التقرير
 فيجب التعرض له كالمثمن في البيع
 والاجرة في الاجارة وهذا في حق الرجل
 وأما المرأة فيكفي فيها الانقياد لحكم
 الاسلام فقط (و) الثالث (أن لا يذكر
 دين الاسلام الا بخبر) لا عزازه
 فلو خالفوا وطعنوا فيه أو في القرآن
 العظيم أو ذكر وارسل الله صلى الله
 عليه وسلم بما لا يليق بقدره العظيم عزروا
 والاصح أنه ان شرط انتقاض العهد
 بذلك انتقض والا فلا (و) الرابع (ان
 لا يفعلوا ما فيه ضرر للمسلمين) كان
 قاتلوهم ولا شبهة لهم أو امتنعوا
 من اداء الجزية أو من اجراء حكمهم
 الاسلام عليهم فان فعلوا شيئاً من
 ذلك انتقض عهدهم وان لم يشرط
 الامام عليهم الانتقاض به ويمنعون
 أيضاً من سقيمهم خيراً واطعامهم خبزيراً
 أو اطعامهم قولا شراً كقولهم الله
 ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علواً
 كبيراً ومن اظهروا خيراً وخزيراً وناقوس
 وعيد ومق اظهروا خيراً وخزيراً أو يفت
 وقياسه اطلاق الناقوس وهو ما يضرب
 به النصارى لاوقات الصلاة اذا اظهروه
 ومن احدث كنيسة وبيعة وصومعة
 للرهبان وبنت نار للمجوس في بلد

أحدثناه) أي وجدت عمارته من المسلمين بعد استيلائهم على محله كافي قل (قوله كبغداد والقاهرة) والبصرة والكوفة لأن بغداد بناها أبو جعفر المنصور سنة أربعين ومائة والقاهرة بناها المعز في سنة تسع وأثمان وخمسين وثلاثمائة والبصرة بناها عتبة بن غزوان سنة سبع عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه والكوفة بناها عتبة المذكور بعد هابسنتين في خلافة عثمان رضي الله عنه والصلح على أحداث ذلك باطل والكنيسة معبد اليهود والبيعة معبد النصارى وقد انهكس العرف فيهما والكلام هنا وفيما يأتي فيما ليس ليجوز نزول المارة بأن كانت للتعبد ولومع غيره على المعتمد أما التي لنزول المارة ولومعهم فيجوز كما قاله الرحاني (قوله والقاهرة) وهي مصرنا الآن لأنها وان لم تكن موجودة حال الفتح فارضها المنسوبة إليها للغنائم فتثبت لها أحكام ما كان موجودا حال الفتح وبه يعلم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة اه شيخنا وفي سم على المنهج لا يجوز لنا دخولها إلا بأذنهم وإن كان فيها تصوير حرم قطعاً وكذا كل بيت فيه صورة اه من عش على م ر ومقتضى وجوب هدمها جواز دخولها بلا إذن منهم ويمكن حمل كلامه على ما إذا جاز لهم أحداثها وانظر ما ذكره ع ش من وجوب الهدم مع ما ذكره قل من جواز الإبقاء (قوله أو أسلم أهله عليه) أي حال كونهم مستعيلين ومتغلبين عليه بأن كان من غير قتال ولا صلح اه حج ويجوز جعل على المصاحبة أي أو أسلم أهله معه أي مصاحبين له وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه سم على حج (قوله كالمدينة) قال م ر في شرحه وقول بعض الشراح كالمدينة محل وقعة لأنهم من الحجاز وهم ينعون من سكناه مطلقاً كما مر أي فضلاعن الأحداث ويجاب بأن قوله كالمدينة مثال لما أسلم أهله عليه فقط أي فهو مجرد مثال بقطع النظر عن المحل اه وعبارة الشيخ سلطان على المنهج قال ابن حجر في آخر كتاب السير وقتحت مصر عنوة وقبل صلحها وهو مقتضى نص الام في الوصية وحمله الأولون على أن المقتوح صلحها بنفسها لا غير وانما بقيت الكنائس به بالقوة القول بأنها وجب جميع اقليمها فتح صلحها ولا احتمال أنها كانت خارجة عنها ثم اتصلت بها وفيه نظر لأن الكنائس موجودة بها وباقليمها فلا يتصور حينئذ إلا القول بأن الكل صلح الآن يجاب بأنهم راعوا في ابقائها قوة الخلاف كما تقررت انتهت بحجرونها ومقتضى كونها فقتحت عنوة أن الأرض للغنائم فقتع الكفار من أحداث الكنائس فيها ومن أعادتها إذا هدمت وقبل أنها فقتحت عنوة وقتحت قراها صلحها والكنائس الموجودة الآن فيها يحتمل أنها كانت موجودة قبل البناء بها فلما بنيت اتصلت بها الابنية (قوله في الاسلام) أي في ديار الاسلام (قوله عنوة) أي قهراً (قوله كصر) أي على الصحيح ومن ثم أفق ابن عبد السلام بهدم ما بقرافتها من الابنية لأن عمرو بن العاص وقفها بأمر عمر رضي الله عنه سمع على مولى المسلمين لما طلبوا شراءها إذ لو فقت صلحها كانت لهم واحتمال شرط الأرض لنا خلاف الأصل اه حج زى والمراد مصر القديمة ومثلها في الحكم المذكور مصرنا الآن اه ع ش (قوله كانت فيه) أي في البلد التي فقتحت عنوة وقوله لما مر أي لأن المسلمين ملكوها الخ (قوله جاز) والحاصل أنه ليس لهم الأحداث

أحدثناه كبغداد والقاهرة أو أسلم أهله عليه كالمدينة الشريفة واليمن لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تبني كنيسة في الاسلام ولا تلاتين كنيسة فلا يجوز في دار أحداث ذلك معصية فلا يجوز في دار الاسلام فإن بنوا ذلك هدم سواء أشرط عليهم أم لا ولا يجحدون ذلك في بلدة قعت عنوة كصر واصبهان لأن المسلمين ملكوها بالاستيلاء فممنوع جعلها كنيسة وكما لا يجوز أحداثها لا يجوز أعادتها إذا انتهت ولا يقرون على كنيسة كانت فيه لما مر ولو فتحنا البلد صلحها فكيف المقتوح بشرط كون الأرض لنا بشرط أسكانهم فيها بخراج وبقاء الكنائس أو أحداثها جاز لأنه إذا جاز الصلح على أن كل البلد لهم فعلى بعضه أولى فلو أطلق الصلح لهم فعلى بقاء الكنائس ولا عده ولم يذكر فيه ابقائها فيهدم ما فيها فالاصح المنع من ابقائها فيهدم ما فيها من الكنائس لأن إطلاق اللفظ يقتضى صيرورة جميع البلد لنا وبشرط الأرض لهم ويؤيدون خراجها قررت كنائسهم لأنها ملكهم ولهم الأحداث في الاصح

الافى صورتين اذا فتحت صلحا على أنها لهم مطلقا أو لنا وشرطوا علينا الاحداث بخلاف ما فتح
عنوة أو صلحا مطلقا أو بشرط أنها لنا ولم يشرطوا الاحداث اهـ وهل يشترط لصحة الصلح
مع شرط الاحداث ببيان ما يحدثونه من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو يكفي
الاطلاق فيه نظرا والذي ينبغي الصحة مع الاطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك
البلد ويختلف بالكبر والصغر اهـ ع ش على م ر واذا شرط الابقاء فلهم الترميم ولو بآلة
جديدة ولهم تطيينها من داخل وخارج فلا يمنعون من ذلك وان كان لا يجوز رفعه حتى
بالنسبة لهم لانهم مخاطبون بالقرع ومن أجل كونه معصية حتى في حقهم أفتى
السبكي بأنه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم عليه ولا يجاز نفسه للعمل فيه
كما ذكره س ل وقوله ولو بآلة جديدة قال سم على ج اى مع تعذر فعل ذلك بالقديمة
وحدتها ثم قال بعد ذلك وفي الروض وشرحه ولهم عمارة ترميم كنائس جوز ابقاها
اذا استهدمت فترمم عاتهدم لا بآلة جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح
الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه أنها ترمم بآلة جديدة قال في الاصل ولا يجب اخفائها
فيجوز تطيينها من داخل وخارج لاحداثها ولو انهدمت الكنائس المبقاة ولو بهدمهم لها
تعدى اخلافها للفارق أعادوها وليس لهم توسيعها اهـ بحروفه (قوله من رفع بناء لهم) أى
احداث ذلك فان ملك ذى دارا عالية فلا يكلف هدمها بل يمنع هو وأولاده من الإشراف
على المسلمين ومن صعد سطوحها بلا تحجير ولو انهدمت هذه الدار فلهم اعادة بناها لرفع ومساواة
ولو بنى دارا عالية أو مساوية ثم باعها المسلم سقط الهدم كما لو غصب أرضا وبنى فيها ثم باعها
فانه لا يسقط الهدم بخلاف ما لو أسلم بعد البناء فانه يبقى ترغيبه في الاسلام اهـ زى وقوله فانه
يبقى ضعيف وعبارة م ر والاوجه بقاؤه لو أسلم قبل هدمه ترغيبه في الاسلام وأفتى الوالدرجه
الله بخلافه اهـ قال لشورى فان ساواهم فيه هدم القدر الممنوع اهـ وينعون من الرفع
وان خافوا ونحو سراق يقصدونهم كما في شرح م ر ومثله شرح ج قال سم عليه بل ظاهره
ولا لخوف القتل ونحوه نعم ان تعين الرفع طريقا في دفع القتل أو نحوه لم يعد الجواز لم يمكن
الاحتراز عنه الا بالانتقال الى بلد أخرى فهل يكلف الانتقال وان شق حيا وسعى لمفارقة
المألف أو لاقية نظر اهـ (قوله على بناء جار لهم مسلم) محل المنع ان كان بناء المسلم مما يعتاد
في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها اما لانه لا يتم بناءه أو لانه هدمه الى أن صار كذلك لم يمنع
الذى من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى الذى عطله المسلم باختياره أو تعطل عليه
باعساره اهـ خط ولو لاصقت دار الذى دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب
عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لانه لا جار فيه كما في شرح م ر (قوله
لحق الدين) عبارة غيره لحق الله وعبارة المنهج لحق الاسلام اهـ ولذلك لا يسقط هدمه بوقفه
ولا يبيعه لكافر مطلقا ولا لمسلم وان حكم حاكم بمنع هدمه على المعتمد كما لو غصب أرضا وبنى فيها
ثم باعها فانه لا يسقط الهدم (قوله لالحض حق الدار) كذا في خط المؤلف والذي في شرح
الروض لالحض حق الجار وهو واضح اهـ م ر حوى (قوله بمحلة) عبارة المصباح والمحل
بفتح الحاء والكسر لغة حكاه ابن القطاع موضع الحلول والمحل بالكسر الاحلال والمحلة

وينعون وجوبا من رفع بناء لهم على
بناء جار لهم مسلم لخبر الاسلام بعاد
ولا يعلى عليه ولا يطلع على عوراتنا
ولا فرق بين أن يرضى الجار بذلك أم لا
لان المنع من ذلك لحق الدين لا للحض
حق الدار والاصح المنع من المساواة
أيضا فان كانوا بمحلة منفصلة عن
المسلمين كطرف من البلد لم ينعوا من
رفع البناء

(ويعرفون) بضم حرف المضارعة مع تشديد الراء المفتوحة على البناء للمفعول أى نعرفهم ونأمرهم أى أهل الذمة المكافون في دار الاسلام وجوباً أنهم يتميزون عن المسلمين (بلبس الغيار) بكسر الميم وان لم يشترط عليهم وهو أن يخط كل منهم من ذكر أو غيره بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف على ثوبه الظاهر ما يخالف لونه لون ثوبه ويلبسه وذلك للتمييز ولأن عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم على تغيير ثوبهم بمحض من الصحابة كما رواه البيهقي فان قيل لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا يهود المدينة أوجب بانهم كانوا قلة من معروفين فلما كثروا في زمن الصحابة رضى الله عنهم وخافوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى تمييزهم والقاء منديل ونحوه كالخياطة والاولى باليهود الاصفر وبالنصارى الازرق والاكهـ وبالنصارى وبالمجوس الاحمر والاسود (وشد الزنار) أى ويؤمرون بذلك أيضاً وهو بضم المعجمة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب لأن عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم عليه كما رواه البيهقي هذا في الرجل أما المرأة فتشد تحت الازار كما صرح به في التنبيه وحكاها الرافي عن التهذيب وغيره لكن مع ظهور بعضه حتى يحصل به فائدة قال الماوردي

بالفتح المكان الذي ينزل فيه القوم اه عـ ش على مـ ر وفي شرح مـ ر والوجه ان الجار هنا أهل محله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره ويحتمل أنه يلحق بما عـ ر في الوصية لانه قد لا يعمل على أهل محله ويعمل على ملاصقه من محله أخرى نعم في هذه الحالة لا بد من مراعاة ملاصقه وان لم يكن من محله اه قال عـ ش عليه قوله والوجه أن المراد بالجار هنا أهل محله أى فإزاد على أهل محله لا يمنع من مساواة بناءه له أو رفعه عليه ولو لم يصل للاربعةين دارا اه كلامه قال الجلال البلقيني ولو كان جاره مسجداً أو وقفاً على جهة عامة أو على معين فالظاهر أنه كالمالك اه ووقع السؤال عما لو اشترى مسلم وبنى في بناء جاره لماسلم هل يهدم أو لا والجواب أن المتجه أنه يهدم لانه صدق عليه أنه اعلاء بناءه على جاره لماسلم وأنه لا ضمان على الذي بنقضه آله المسلم وتلقها بالهدم وان كان الهدم بسببه كذا في سم على ابن حجر اه (قوله ويعرفون) عبارة المنهج وأمرهم بغير الخ أى ولزمنا أمرهم أى ان الامام أو نائبه يلزمه أن يأمرهم بما يتميزون به بشرط التكليف وأن يكونوا بدار لاسلام والان لا يجب على الامام وقوله ولزمنا أمرهم أى من دخل دارنا منهم ولو برسالة أو تجارة وان قصرت مدة اختلاطه مـ ر في شرحه (قوله أى أهل) تفسير للواو في يعرفون اه بن قوله أنهم يتميزون ر بما يقتضى أنه تفسير لضمير يأمرهم فيكون منصوباً والمكلفون نعت مقطوع (قوله يهود المدينة) أى يهود ما حوالى المدينة من غير الحجاز لان المدينة أسلم أهلها عليها فلم يبق بها يهود زمن الصحابة فاحتيج لذلك التاويل أو أن ذلك كان قبل تحريم دخولهم الحجاز (قوله والاولى باليهود الاصفر) هذا هو المعتاد في كل بعد الازمنة المتقدمة فلا يروى كون الاصفر كان زى الانصار وزى الملائكة يوم بدر وكانهم انما آثروهم به لغلبة الصفرة في ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد قلوبهم ولو أرادوا التمييز بغير المعتاد منعوا خشية الالتباس وتوهم نسبة خرجت بخالف لون خفيها ومثلها الخفى شرح مـ ر قال الرشيدى عليه أى بأن يكونا بلونين كل منهما بلون اه (قوله الزنار) بوزن تفتح ويجمع على زناير والواو يصح أن تكون على بابها أو يكون الجمع بينهما للتأكيـد ويصح أن تكون بمعنى أولان المقصود حصول التمييز وهو حاصل بأحدهما وعبارة المنهج وشرحه أو زناير بضم الزاى وهو خيط غليظ فيه ألوان تشد في الوسط فوق الثياب فجمع الغيار مع الزناير تأكيـد ومبالغة في الشهرة والتمييز وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فتعبرى بأولى من تعبيرة بالواو اه وقوله فجمع الغيار مع الزناير أى في عبارة أصله أو فيما يفعله بهم (قوله خيط غليظ) فيه ألوان شرح المنهج (قوله فوق الثياب) أى للذكور ويمتنع ابداله بخوم منديل أو منطقة ولا يمنعون من لبس نحو ديباج وطيلسان واعلم أنهم يمنعون أيضاً من اظهار عيـد لهم وهـ ذامن نحو لطم ونوح وقراءة نحو تورااة وانجيل ولو بكائسهم ولا يمنعون مما يتدينون به من غير ما ذكر كفطر رمضان وان حرم عليهم من حيث تكليفهم بالافروع ولذلك حرم بيع المقطرات لهم فيه لمن علم ولو بالظن أنهم يتعاطونها انهار الانداعانة على معصية قوية على الدلالة بالتأويل بالدين وبذلك فارقت دخولهم المساجد اه قل على الجلال (قوله أما المرأة فتشد تحت الازار الخ) رده ابن حجر بأن فيه تشبيهاً بما يختص عادة بالرجال وقد يقال جعله تحت الازار لا يستلزم أن يكون

على الوجه المختص بالرجال كما في سم عليه فراجع (قوله فيه) أي في الزنار (قوله بمنطقة)
 أي تجعل في الوسط وكذا منديل يجعل على الوسط (قوله فيه مسلمون) وتنع ذميمة من حجام
 به مسلمة ترى منها ما لا يبدو وعند المهنة فالولم تمنع الذميمة حرم على المسلمة الدخول معها حيث
 ترتب عليه ما ذكره حرم على زوجها أيضا تكتينها من الدخول كما في ع ش على م ر (قوله
 خاتم حديد) بفتح التاء لا غير ويقال فيه ختم وخاتم وأما خاتم النبين فيجوز فيه الفتح والكسر
 اه برماوى (قوله أورصاص) بفتح الراء المهملة وكسر هاء من لحن العامه اه برماوى
 (قوله والخاتم طوق) ليس هذا متعينا بل يصح ابقاء الخاتم على حقيقة (قوله بل يكنى
 بعضها) ومن البعض في هذا الزمان العمامة المعتادة لهم الا أن وهل يحرم على غيرهم
 من المسلمين لبس العمامة المعتادة لهم وان جعل عليه علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء
 مثلاً أم لا لأن فعل ما ذكر يخرج به الفاعل عن زى الكفار فيه نظراً والقرب الأول لأن هذه
 العلامة لا يهتدى فيها التمييز عن غيره حيث كانت العمامة المذكورة من زى الكفار خاصة
 ينبغي أن مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور اليهودي مثلاً على سبيل
 السخرية فيعزرفاعل ذلك اه ع ش على م ر (قوله لفعله المسلمين) جمع فاعل كفاشق
 وفسقة وكافر وكفرة وفاجر وجرة (قوله كنيسة) راجع لفعله والصلب للصياغ (قوله
 وأمانسج الخ) تقدم أن الزنار خيط غليظ يشد في الوسط وحينئذ فامعنى نسجه شيخنا العشماوى
 * (فرع) * قال في العباب ولا يمنع ذى لبس حرير وقمما وتطيلسا واطارا في رمضان
 اه وعدم منعه من الافطار لا ينافى حرمة عليه فانه مكلف بفروع الشريعة ومن ثم أفق شيخنا
 م ر رحمه الله أنه يحرم على المسلم أن يسقى الذمى في رمضان بعوض أو غيره لأن في ذلك اعانة
 على معصية لكن يشك عليه أنه يجوز له الاذن في دخول مسجد وان كان صديداً الا أن يفرق
 بأن جهة الفطر أشد وبأنه أدل على التهاون بالدين اه م ر (قوله ويمنعون من ركوب
 الخيل) ظاهره ولو انفرادوا بقريفة في غير دارنا وبحت الزركشى ترجيح الجواز بالباء
 كذا في حل وعم قل في حاشية الجلال فقال ولو في محله انفرادوا بها وقيد البرماوى المنع
 بكونهم يبلادها وعبارة الزيادة ونقل الشيخان وغيرهما وجهين بلاترجيح في منعهم ركوب
 الخيل اذا انفرادوا بقريفة في غير دارنا أحدهما ألا كاظها رانجر والثاني نعم خوفاً من أن
 يتقوا به على المسلمين قال الزركشى ويشبهه ترجيح الجواز كما في نظيره من البناء اه بحروقه
 وبحت الأذرى جواز ركوبهم الخيل النفيسة زمن قتال استعناهم فيه اه م ر وقوله
 ومن رباط الخيل أى حبسها (قوله بأعدادها لاعدائه) أى فلا يعدها أعداؤه بأن يمنعوا
 منها (قوله في نواصيها الخير) أى فينبغى أن يختص بركوبها من فيه خير وهم المسلمون
 ولاتناسب أهل الكفر (قوله وهو ما عليه الجمهور) وقال الشيخ أبو محمد الجوينى يمنعون
 من الشريفة دون البراذين الخسيسة اه دميرى (قوله والبغال ولونفيسة) قال بعض
 أرباب الحواشى ما لم تصر مر كبالعلماء كما في رماثا والامنعوا منها اه لكن في شرح م ر
 ما يخالفه حيث قال بعد قول المهاج لا حير وبغال نفيسة لخسيتها ولا اعتبار بطرقة البغال
 في بعض البلاد على أنهم يفارقون من اعتاد ركوبها من الاعيان بهمة ركوبهم التي فيها غاية
 يركبونها

ويستوى فيه سائر الألوان قال
 في أصل الروضة وليس لهم ابداله
 بمنطقة ومنديل ونحوهما والجمع بين
 الغيار والزنار أولى وليس بواجب ومن
 لبس منهم قلنسوة يميزها عن قلانسنا
 بعلامة فيها واذا دخل الذمى تجردا
 حاما فيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه بين
 المسلمين في غير حجام جعل وجوبا
 في عنقه خاتم حديد أو رصاص أو نحو
 ذلك فلا يجعله من ذهب ولا فضة قال
 الزركشى والخاتم طوق يكون في العنق
 قال الأذرى ويجب القطع بمنعهم من
 التشبيه بلباس أهل العلم والقضاة
 ونحوهم لما في ذلك من التعاضد قال
 الماوردى ويمنعون من التخت بالذهب
 والفضة لما فيه من التناول والمباهاة
 وتجب على المرأة خفها الوين ولا يشترط
 التمييز بكل هذه الوجوه بل يكنى بعضها
 قال الحلبي ولا ينبغي لفعله المسلمين
 وصياغهم أن يعملوا للمشركين كنيسة
 أو صليباً وأمانسج الزنار فلا بأس به
 لأن فيها صغاراً لهم (ويمنعون) أى
 الذكور المكفون في بلاد المسلمين
 وجوبا (من ركوب الخيل) لقوله
 تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو
 الله وعدوكم فأمر أولياءه بإعدادها
 لأعداداته ولما في الصحيحين من
 حديث عروة البارقي أن الخيل معقود
 في نواصيها الخير إلى يوم القيامة
 * (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه لا فرق
 في منع ركوب الخيل بين النفيس منها
 والخسيس وهو ما عليه الجمهور بخلاف
 الحير والبغال ولونفيسة لأنها في نفسها
 خسيسة وان كان أكثر أعيان الناس
 يركبونها

تحقيرهم واذلالهم كما قال ويركبها عرضا الخ وقال ع ش يمنعون من ركوب البغال النفيسة
 لاها صارت الا آن مركوب العلماء والقضاة اه ونقله عنه البرماوى (قوله با كاف)
 هو البرذعة أو ماتحتها (قوله وركاب خشب) كيف هذا مع أنهم يركبون عرضا وأجيب
 بأن هذا باقى على القول المفصل الا تى (قوله لاحديد ونحوه) فيحرم تمكينهم من ذلك
 لمن قدر عليه من المسلمين برماوى (قوله ولا سرج) بضم السين والراء المهملتين ويرد عليه
 أن السرج تكون للخيول وقد علمت أنهم يمنعون من ركوبها فلا فائدة في قوله ولا سرج ويجب
 بأن المراد منعهم من السرج فيما يمكنون من ركوبه من الخيل وهو البراذين فانها نوع منها
 اه (قوله الى مسافة قريبة) أى فيركبون عرضا وقوله أو بعيدة فيركبون على العادة
 وهو خلاف الراجح فيركب عرضا حتى في المسافة البعيدة على المعتمد كما قرره شيخنا العسماوى
 (قوله ومن اللجم) جمع لحام (قوله أما النساء) مفهوم قوله المكفون (قوله من
 خدمة الملوكة والامراء) أى خدمة تؤدى الى تعظيمهم كاستخدامهم في المناصب المحوجة
 الى تردد الناس اليهم وينبغى أن المراد بالامراء كل من له تصرف في أمر عام يقتضى
 تردد الناس عليه كمنظار الاوقاف الكبيرة وكشايخ الاسواق ونحوهما وأن محل الامتناع
 ما لم تدع ضرورة الى استخدامه بأن لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال ع ش على م ر
 (قوله الى أضيق) أى أعمر أى المحل الذى يعسر المشى فيه أى فيحرم ايتارهم ان قصد
 تعظيمهم ولا يمشون الا أفرادا متفرقين أى يمنعون وجوبا كفى ع ش على م ر قال م ر فى شرحه
 ويلجأ وجوبا عند ازدحام المسلمين بطريق الى أضيق الطرق لأمره صلى الله عليه وسلم الخ
 ثم قال واءلم أن مقتضى تعبيرهم بالوجوب أخذ من الخبر أنه يحرم على المسلم عند اجتماعهما
 فى طريق ايتار به واسعه لـ كن يظهر أن محله حيث قصد بذلك تعظيمه أو عده العرف تعظيما له
 والالم يحرم ولا يتوهم أن هذا من حقوق الاسلام فلا يتأثر برضا المسلم كالتعليق لوضوح
 الفرق لدوام ضرر ذلك دون هذا فلا ضرر لو تولى سلطانه فهو ينتضى بجلا اه (قوله بحيث)
 تقييد (قوله لا يلقون) أى الكفار (قوله لا تبدوا) وكذا رد السلام لا يجوز قال
 النووي فى الاذكار وأما أهل الذمة فاختلف أصحابنا فيهم فقطع الا كثرون بأنه لا يجوز
 ابتداؤهم بالسلام وقال آخرون ليس هو بجرام بل مكروه فان سلموا على مسلم قال فى الرد
 وعليكم ولا يزيد على هذا قال المتولى ولوسلم على رجل ظنه مسلما فبان كافرا يستحب أن يسترد
 سلامه فيقول له رد على سلامى والغرض من ذلك أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة
 ولو أراد تحية ذمى فعلها بغير السلام بأن يقول هذا لك الله أو أئتم الله صباحك وهذا لا بأس به
 اذا احتاج اليه فيقول صبحت بالخير أو بالسعادة أو بالعافية أو صبحك الله بالسرور أو بالسعادة
 والنعمة أو بالمسرة أو ما أشبه ذلك وأما اذا لم يحتج اليه فالاختيار أن لا يقول شيئا فان ذلك
 تبسط له وائتناس واطهار ضرورة ودون نحن مأمورون بالاغلاط عليهم ومنهون عن ودعهم
 فلا يظهره واذا مر على جماعة فيهم مسلمون أو مسلم وكفار فالسنة أن يسلم عليهم ويقصد المسلمين
 أو المسلم واذا كتب كتابا الى مشرك وكتب فيه سلاما أو نحوه فينبغى أن يكتب ما روى فى صحيح
 البخارى ومسلم فى حديث أبي سفيان فى قصة هرقى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب

ويركـب با كاف وركاب خشب
 لاحديد ونحوه ولا سرج اتباعا لكتاب
 عمر رضى الله عنه والمعنى فيه أن
 يتميزوا عن المسلمين ويركب عرضا
 بأن يجعل رجله من جانب واحد
 وظهره من جانب آخر قال الراغب
 ويحسن أن يتوسط فيفرق بين أن يركب
 الى مسافة قريبة من البلد أو بعيدة
 وهو ظاهر ويمنع من حمل السلاح ومن
 اللجم المزينة بالنقدين أما النساء
 والصدان ونحوه ما فلا يمنعون من
 ذلك كما لا تجزى عليهم قال ابن الصلاح
 وينبغى منعهم من خدمة الملوكة والامراء
 كما يمنعون من ركوب الخيل (ويجبون)
 عند درجة المسابح (الى أضيق الطرق)
 بحيث لا يلقون فى هدلة ولا يصددهم
 جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا
 اليهود ولا النصارى بالسلام واذا القيم
 أحدهم فى طريق فاضطروهم الى
 أضيقه أما اذا خلت الطريق عن الزجة
 فلا حرج قال فى الحاوى ولا يمشون
 الا أفرادا متفرقين ولا يوقرون فى مجلس
 فيه مسلم لان الله تعالى أذلهم والظاهر
 كما قاله الاذرى تحريم ذلك

من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى واعلم أن
أصحابنا اختلفوا في عبادة الذي فاستحبها جماعة ومنعها جماعة وذكر الشاشي الاختلاف
ثم قال الصواب عندي أن يقال عبادة الكافر في الجملة والقربة فيها موقوفة على نوع حرمة
يقترن به من جوار أو قرابة وهذا الذي ذكره الشاشي حسن وينبغي لعائد الذي أن يرغبه
في الاسلام وبين له محاسنه ويحذره عليه ويحرضه على معالجته قبل أن يصير الى حال لا تنفعه فيها
توبته وان دعاه دعاه بالهداية ونحوها وأما المبتدع ومن اقترف ذنبا عظيما ولم يتب منه فينبغي
أن لا يسلم عليهم ولا يرتد عليهم السلام كذا قاله البخاري وغيره من العلماء فان اضطر الى السلام
على الطلبة بأن دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة في دينه أو دنياه أو غيرهما ان لم يسلم عليهم قال
الامام أبو بكر بن العربي قال العلماء يسلم وينوي أن السلام اسم من أسماء الله المعنى الله عليكم
وقيب اه وفيه كلام طويل ينبغي الوقوف عليه فراجع (قوله فاضطروهم) كذا في خط
المؤلف والذي في شرح الروض فاضطروه بالافراد وهو المناسب للتعبير بأحدهم من حوى
(قوله تحرم مودة الكافر) أي المحبة والميل بالقلب وأما المخالطة الظاهرية فمكرهة وعبرة
شرح م ر وتحرم موادتهم وهو الميل القلبي لا من حيث الكفر والا كانت كفر وسواء
في ذلك أ كانت لأصل أو فرع أم غيرهما وتكره مخالطته ظاهرا ولو بمهاداة فيما يظهر
مالم يرج اسلامه ويلحق به مالهو كان بينهما نحو رحم أو جوار اه وقوله مالم يرج اسلامه أي
أو يرجو منه نفعاً أو دفع شر لا يقوم غيره فيه مقامه كان فوض اليه عملا يعلم أنه ينصح فيه
ويخلص أو قصد بذلك دفع ضرر عنه وألحق بالكافر فيما مر من الحرمة والكرهية الفاسق
ويتجه حل الحرمة على ميل مع ايتاس له أخذ من قولهم يحرم الجلوس مع الفساق ايتاسا
لهم أما معاشرتهم لدفع ضرر يحصل منهم أو جلب نفع فلا حرمة فيه اه ع ش على م ر (قوله
الميل القلبي) ظاهره أن الميل اليه بالقلب حرام وان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان أو دفع
مضرة وينبغي تفصيل ذلك بما اذا طلب حصول الميل بالاسترسال في أسباب المحبة الى حصولها
بقلبه والا فالامور الضرورية لا تدخل تحت حد التكليف وتقدير حصولها ينبغي السعي
في دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعها لم يؤاخذ بها ع ش على م ر (قوله الاساءة الخ) أي
والاحسان الذي منه المودة يجلب المحبة (قوله وحليته) أي صفته (قوله ويتعرض لسنه)
تفسير لقوله وحليته (قوله ليعرفه) أي ليخبره وقوله بمن أي الذي مات (قوله فيجوز جعله
عريفا) الا خصر أن يقول فيجوز كونه كافرا * (خاتمة) * نقل الأذري عن بعض حنابلة
عصره أنه أفتى بمنع اليهود والنصارى من التسمية بمحمد وأجدوا بى بكر وعمر والحسن والحسين
ونحوها وأن بعض الشافعية تبعه ثم قال الأذري ولا أدري من أين لهم ذلك وان كانت
النفوس تميل الى المنع من الأولين خوف السب والسخرية وأما غير ذلك من الاسماء فلا أدري
له وجهها نعم روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا بأس أن يكتنوا بكنى المسلمين ويقوى ذلك فيما تضمن
مدحا كلى الفضل والمحاسن والمكارم فان دلت قرينة على نحو استهزاء واستخفاف بنا منعوا
فان سموا أولادهم فلا لقضاء العادة بأن الانسان لا يسمى ولده الا بما يحب اه مناوى على
الجامع وذكره الشبرا ملى اه

قوله واعلم الى آخر القولة كتب عليه
بها من نسخة المؤلف ليس من التعبير
اه

* (خاتمة) * تحرم مودة الكافر
لقوله تعالى لا تجددوا ما يؤمنون بالله
واليوم الا آخر يوم من حاد الله
ورسوله فان قيل قد مر في باب الوثمة
أن مخالطة الكفار مكروهة
أجيب بأن المخالطة ترجع الى الظاهر
والمودة الى الميل القلبي فان قيل الميل
القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب
بأنه كان دفعه بقطع أسباب المودة التي
يشأ عنها ميل القلب كما قيل ان الاساءة
تقطع عروق المحبة والاولى للامام
أن يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقد
له ودينه وحليته ويتعرض لسنه أهو
شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة
من وجهه وحليته وحاجبيه وعينيه
وشفتيه وأنفه واسنانه وآثار وجهه
ان كان فيه آثار ولونه من سمرة أو شقرة
وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم
عريفا مسلما يضبطهم ليعرفه بمن مات
أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم
وأما من يحضرهم ليؤدى كل منهم
الجزية أو يشتكى الى الامام من تعدي
عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عريفا
لذلك ولو كان كافرا وانما اشترط اسلامه
في الغرض الاول لان الكافر لا يعتد
خبره

* (كتاب الصيد) * مصدر صنادي صيد ثم أطلق الصيد على الصيد قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (والذبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولما كان الصيد مصدرا أفرد المصنف (٢٥٤) وجمع الذبايح لأنها تكون بالسكين أو السهم أو الجوارح والأصل في ذلك قوله تعالى

* (كتاب الصيد والذبايح) *

أى ما يحل منها وما لا يحل (قوله على الصيد) وهو الحيوان وإنما أول باسم المفعول ليناسب الذبايح ولاجل قوله أن قدر عليه الخ قل (قوله ولما كان الصيد مصدرا) لا يتألف كونه بمعنى الصيد لأن كلامه هنا بالنظر لاصوله فلا يعترض بأنه بمعنى الصيد في كلامه (قوله فاصطادوا) والأمر بالاصطياد يقتضى حل الصيد والأمر فيه للإباحة وقوله الأماذ كيت مستثنى من المحرمات في الآية أى من بعضها وهو الأربعة الأخيرة فيفيد حل المذكبات شوبرى (قوله هنا) وجهه أن الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة فرض عين وطلب الحلال أى معرفته فرض عين فتناسب ضم فرض العين إلى فرض العين زى وعبرة قل على الجلال ذكره هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالاصطياد المشابه للاكتساب بالغزو وذكره في الروضة وغيرها عقب ربيع العبادات لأنه عبادة (قوله قال ابن قاسم) أى الغزى لأن العبادى تليد للخطيب (قوله فرض عين) أى والعبادة فرض عين كالصلاة والصوم والزكاة (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) وهو الانتداح الذى هو أثر الفعل الحاصل في المذبوح وإنما فسر بهذا الفارق الذبح الذى هو أحد الأركان لثلاثين اتحاد الجزء والكل رشيدى والمراد بكونه أركاناً أنه لا بد لتحقيقه منها أو الألفيس واحد منها جزأ منه عش (قوله وما قدر) هذا هو الركن الأول وقوله أى ذبحه مراده به ما يشمل النحر وقوله في حلقه أى في صورة الذبح وقوله ولبته أى في صورة النحر كما في الأبل والواو بمعنى أو (قوله والثاني) جعله ثانياً باعتبار تفصيل الأركان في المتن وإن كان ثالثاً في الأجمال عند ذكر الأركان (قوله وهو الذبح والذبيح) واجمع للأول والثاني على ألف والتشتر المرتب (قوله قصد) أى قصد العين أو الجنس بالفعل شرح المنهج فلما جال بسيفه فأصاب مذبوحاً وصيداً وأرسل سهمه في ظلمة راجياً صيده فقتله حرم سم وعبرة حل أى قصد العين وإن أخطأ في ظنه أو بالجنس أى الحقيقة الصادقة بالكل من الأفراد وبعضها وإن أخطأ في الإصابة اه * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما لو صال عليه حيوان مأكول فضر به بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لا فيه نظروا الظاهر الأول لأن قصد الذبح لا يشترط وإنما يشترط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه كيدته مثلاً فجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لأنه غير مقدور عليه اه عش على مر (قوله وغابت عنه) أى قبل جرحه أما لو بلغ منه مبلغ الذبح وهو يراه ثم غاب عنه ثم وجد ميتاً حل قطعاً لأنه قد صار مذكى عند مشاهدته فلم يحرم ما حدث بعده وعبرة المنهاج وغاب وهى أولى (قوله هو ما عليه الجمهور) معتمد (قوله ظباء) بالذ اه مد (قوله فأصاب غيرها) أى ولو من غير الجنس اه زى لأن القصد وقع في الجملة (قوله ولا اعتبار بظنه) اعلم أن الصور ثلاثة لأنه إما أن يخطئ في الظن فقط أو في الإصابة فقط أو فيهما فأن أخطأ في الظن فقط أو في الإصابة فقط فهو حلال وقد ذكرهما الشارح أما إذا أخطأ فيهما فإن كان ظناً للمحرّم فلا يحل وإن كان ظناً للحلال فيحل فالحطأ فيهما فيه صورتان وقد ذكرهما من ل بقوله ولو قصد وأخطأ في الظن والإصابة معا كن رمى صيده ظنه حجراً أو خنزيراً فأصاب صيده غيره حرم لأنه قصد محترماً فلا يستفيد الحل

وإذا حلته فاصطادوا وقوله تعالى الأماذ كيت وقوله تعالى أحل لكم الطيبات والمذكى من الطيبات * (تنبيه) * ذكر المصنف كالمحتاج وأكثراً لأصحاب هذا الكتاب وما بعده هنا وقال المزمى وخالف في الروضة فذكره آخر ربيع العبادات تبعاً لطائفة من الأصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم ولعل وجهه الانسية أن طلب الحلال فرض عين انتهى وأركان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة ذبح وآلة وذبيح وذابح وقد شرع في بيان ذلك فقال (وما قدر) يضم القاف على البناء للمفعول (على ذكاته) بالجمعة أى ذبحه من الحيوان المأكول (فذكاته) استقلالاً (في حلقه ولبته) اجاعاً هذا هو الركن الأول والثاني وهو الذبح والذبيح والخلق أعلى العنق واللبة بفتح اللام المشددة أسفلها وقيدت إطلاقه بالاستقلال لأنه مراده فلا يرد حل الجنين الموجود ميتاً في بطن أمه ولم يذبح ولم يعقر لأن حله بطريق التبعية لذكاة أمه كما سيأتى في كلامه ويشترط في الذبح قصد فلو سقطت مديته على مذبوح شاة أو أخته كتبت بها فأنذجت أو استرسلت جارحة نفسها فقتلت أو أرسل سهمها لا الصيد فقتل صيداً حرم كجارحة أو أرسلها وغابت عنه مع الصيد أو جرحته ولم ينته بالجرح إلى حركة مذبوح وغابت ثم وجد ميتاً فيهما فإنه يحرم لاحتمال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وإن اختار النووي في تصحيحه الحل ولو رمى شيئاً ظنه حجراً أو رمى قطيع ظباء فأصاب

(وما لم يقدر) بضم حرف المضارعة على البناء للمفعول (على ذكره) لكونه متوحشا كالضبع (فذكره عقره) أي يجرح من حق الروح في أي موضع كان العقر من بدنه بالاجماع ولو توحش انسي كعبير (٢٥٥) نذفه كالصيد يحمل بجرحه في غير مذبحه (حيث

قدر عليه) بالظفر به ويحمل بالرسالة الكلب عليه كما قاله في الروضة (تنبيه) * تناول اطلاق المصنف ما لوردي بعير في بئر ولم يقدر على ذكره فيحمل بجرحه في غير المذبح وهو كذلك على الاصح في الزوائد ولا يحمل بالرسالة الكلب عليه كما صححه في المنهاج من زيادته والفرق أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة ولو ردي بعير فوف بعير فغرز رصافي الاول حتى تقذفه الى الثاني حلا وان لم يعلم بالثاني قاله القاضي فان مات الاسفل بثقل الاعلى لم يحمل ولو دخلت الطعنة اليه وشك هل مات بها أو بالثقل لم يحمل كما هو قضية ما في فتاوى البغوي (ويستحب في الذكاة) أي ذكاة الحيوان المقدور عليه (أربعة أشياء) الاول (قطع) كل (الحلقوم) وهو مجرى النفس (و) الثاني قطع كل (المرى) وهو بفتح الميم والمثول والهمز في آخره مجرى الطعام والشراب (و) الثالث والرابع قطع كل (الودجين) بفتح الواو والذال المهملة والجيم وهما عرفان في صفحتي العنق محيطان بالحلقوم وتيل بالمرى وهما الوريدان من الادمى لانه أوحى وأسهل لخروج الروح فهو من الاحسان في الذبح ولا يستحب قطع ما وراء ذلك (تنبيه) * مراد المصنف ان قطع هذه الاربعة مستحب لأن قطع كل واحد مستحب على انفراد من غير قطع الباقي اذ قطع الحلقوم والمرى واجب واليه أشار بقوله (والجزئ منها) أي الاربعة المذكورة في الحل

لا عكسه بأن رمى حجرا أو خنزيرا ظنه صيدا فأصاب صيدا فانه يحمل لانه قصد مباهاة اه ومثله في شرح الروض (قوله وما لم يقدر على ذكره) أي وقت الاصابة كما في البرماوى قال الشيخ من فلورمى غير مقدور عليه فأصابه وهو مقدور عليه أو عكسه اعتبر حال الاصابة اه (قوله لكونه) لو قال ككونه بالكاف لكان أولى ليشمل البعير الناذ والواقع في بئر وكان يستغنى عن قوله الا أنى ولو توحش الخ (قوله في أي موضع الخ) لاحاجة اليه مع قول المتن حيث قدر عليه أي في أي موضع قدر على العقر والحاصل أن قوله في أي موضع كان هو معنى قول المتن حيث قدر عليه لانه معناه في أي محل من بدنه الخ فلما أخرها الشارح وشرح بها المتن وحذف لفظ الظفر لكان أولى والتكرار بالنظر للظاهر والافال شارح فرض كلامه أولا في المتوحش الاصل وجعل قول المتن حيث قدر عليه متعلقا بمسئلة ما اذا كان انسيا فتوحش فلا تكرر وعلى كل فالاولى حذف قوله بالظفر لانه يوهم أنه مقدور عليه وبعد هذا كله فقوله في أي موضع كان أي مما ينسب اليه الزهوق لا تحو حافرو وخف كذا صرح به البرماوى (قوله كعبير نذ) أي شرد قال في المصباح نذ البعير نذ من باب ضرب ونذاد بالاكسر وينذ انظر وذهب الى وجهه شاردا فهو ناذ والجمع نداد (قوله حيث قدر عليه) أي ان قدر على العقر بسبب الظفر به وحينئذ لا يتكرر هذا مع قول الشارح في أي موضع كان (قوله ما لوردي) أي سقط وانما أفرد لكونه فيه خلاف وما قبله باتفاق (قوله والفرق الخ) فيه أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة لكن بكيفية مخصوصة وهي قطع الحلقوم والمرى والمدعى هنا الاباحة مطلقا (قوله مع القدرة) أي فيستباح به مع العجز اه زى (قوله ولو دخلت الخ) محله اذا شك كاهل صادقته حيا أم لا اما اذا علمنا أنها صادقة حيا وشك كاهل مات بها أو بثقل الاعلى حل شرح الروض (قوله لانه أوحى) أي أسرع وأسهل والمرى تحت الحلقوم (قوله مع وجود الحياة المستقرة) ولا يشترط كون القطع في دفعة واحدة بل يجوز التعدد بشرط أن يبقى في المذبوح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في آخر مرة قل (قوله اول قطعهما) أي ان أسرع في الذبح فقطع الحلقوم والمرى دفعة والا شترطت عند آخر قطع (قوله لان الذكاة صادقة وهو حي كما لو قطع يد حيوان الخ) هذا التعليل والتنظير ذكرهما م في غير هذه الصورة التي قبلهما وبعبارة شرح م ولو ذبحه من قفاه أو من صفحة عنقه عصي للعدول عن محل الذبح ولم فيه من التعذيب فان أسرع في ذلك فقطع الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة ولو ظنا بقريته حل لمصادفة الذكاة له وهو حي كما لو قطع يده ثم ذكاه والابان لم يبق فيه حياة مستقرة بل وصل الى حركة المذبوح لما انتهى الى قطع المرى فلا يحمل لصيرورته ميتة وكذا ادخال السكين باذن ثعلب مثلا ليقطع حلقومه ومريته داخل الجلد لاجل جلده ففيه التفصيل المار اه وهو أنسب من صنيع الشارح (قوله ثم ذكاه) أي فانه يحمل دون اليد (قوله فان لم يسرع قطعهما الخ) أي لانه يجب أن يسرع الذابح في الذبح فلو تأنى بحيث ظهر انتهاء الشاة قبل قطع المذبح الى حركة مذبوح لم تحل لتقصيره اه زى والواو في قوله ولم تكن بمعنى أو وفي نسخة فان شرع في قطعهما وعليها فالواو ظاهرة وبعبارة ع ش على م ر ولا يضر رفع السكين واعادتها فورا ولا قلبها لياخذ عليها ما بقي من الحلقوم والمرى ولا القاؤها

(شيان) وهما (قطع) كل (الحلقوم و) كل (المرى) مع وجود الحياة المستقرة أول قطعهما لان الذكاة صادقة وهو حي كما لو قطع يد حيوان ثم ذكاه فان لم يسرع قطعهما ولم تكن فيه حياة مستقرة بل انتهى لحركة مذبوح لم يحمل لانه صار ميتة فلا يفيده الذبح بعد ذلك

ليأخذ غيرها ولا يشترط فيما ذكر حياة مستقرة وانما يشترط قصر الفصل عرفا اه بحروفه اه مد
وبدل على ذلك قول الشارح لوجود الحياة المستقرة اول قطعهما ولو شك بعد وقوع الفعل
منه هل هو محلل أو محترم فهل يحل ذلك أولا فيه نظر والا قرب الاول لان الاصل وقوعه على
الصفة المجزئة * (فرع) * يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لا راحته كالحمار الزمن مثلا
لانه تعذيب له * (فرع) * لو اضطر شخص لا كل ما لا يحل أكله فهل يجب عليه ذبحه لان الذبح
يزيل العفونة أولا لان ذبحه لا يفيد وقوع ذلك تزداد الا قرب عدم الوجوب لان ذبحه لا يرد
على قتله بأي طريق اتفق لكن ينبغي أنه أولى لانه أسهل لخروج الروح اه ع ش على م ر
(قوله لم يحل) أي لانه من اجتماع مقتض ومانع فيغلب المانع اه (قوله ولو عرفت الخ)
الاولى أن يقول كشدّة الحركة الخ ويكون مثالا للقريئة (قوله ومحل ذلك) أي اشتراط
كون الحياة مستقرة قطعاً وظناً المذكور في كلام غيره كشيخ الاسلام في شرح البهجة ثم قال
واعبرت الحياة المستقرة ليخرج ما اذا فقدت وكان فقدانها لسبب من جرح أو انه دام سقف
أو كل نبات ضار لوجود ما يحال عليه الهلاك أما اذا كان لمرض فيحل مع فقدانها اه فالخاصل
أنها لا تشترط الا عند تقدم ما يحال عليه الهلاك والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة
الاختيارية بقرائن وامارات فغلب على الظن بقاء الحياة ومن اماراتها انفجار الدم بعد قطع
الحلقوم والمرى والاصح الا كفء بالحركة الشديدة وأما الحياة المستقرة فهي الباقية الى
خروجها بذبح أو نحوه وأما حركة عيش المذبوح فهي التي لا يبقى معها سمع ولا ابصار ولا حركة
اختيار اه شرح م ر وقد نظم ذلك بعضهم فقال

حياة لها استمراران بقيت الى * فراغ لا تجال تموت لقد ظهر
وصفها بالاستقراران وجدت بها * صفات اختيار مع قرائن تعتبر
وعيشة مذبوح فسم اذا حلت * عن السمع أو نحو اختيار كذا البصر

وكان الصواب أن يقول ومحل ذلك عند تقدم الخ كما عبر به غيره والخاصل أن الحيوان سواء
المأكول والآدمي اذا صار آخر رمق ان كان ذلك من سبب يحال عليه الهلاك كان كالميت
ومعناه في المأكول أنه اذا ذبح في هذه الحالة لا يحل وفي الآدمي أنه يجوز أن تقسم التركة
في تلك الحالة واذا وضعت المرأة في تلك الحالة تنقض عتتها أو كان ذلك بلا سبب يحال عليه
الهلاك كان كالحي ومعناه في المأكول أنه اذا ذبح في هذه الحالة حل وفي الآدمي أنه
لا تنقض عتة امرأته اذا وضعت في تلك الحالة وكذا جميع أحكام الميت (قوله ما لم يتقدمه)
عبارة غيره ومحل ذلك عند تقدم ما يحال الخ سل وأقره ع ش وهذا هو المناسب لقول
الشارح فان مرض الخ (قوله لم يحل) أي ما لم توجد بعد ذبحه حركة شديدة أو انفجار دم على
المعتمد كما قاله ع ش على م ر (قوله فان مرض) استدرك بهذا في شرح المنهج على اشتراط
الحياة المستقرة وقوله سبب أي فعل كما عبر به في شرح المنهج والا فالسبب موجود هنا وهو
المرض (قوله حل) أي وان لم يسلم دم ولم يتحرك زى (قوله ولو مرض بأكل نبات مضر الخ)
ومن ذلك النفاخ الحاصل من أكل الرتبة وعبارة حج ولو كان مرضه بسبب أكل نبات مضر
كفي ذبحه لانه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فعلم أن النبات المؤدى أكله لمجرد المرض لا يؤثر

* (تنبيه) * لو ذبح شخص حيوانا
وأخرج آخر أمعاءه أو فحس خاضعته
معالم يحل لان التذيق لم يتعمد بقطع
الحلقوم والمرى قال في أصل الروضة
سواء أكان ما قطع به الحلقوم مما يذيق
لو انفراد أو كان يعين على التذيق ولو
اقترن قطع الحلقوم بقطع رقبة الشاة
من قفاها بأن أجرى سكيناً من القفا
وسكيناً من الحلقوم حتى التقيا فهي
ميتة كما صرح به في أصل الروضة
لان التذيق انما حصل بذبحين
ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة
عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها
بقريئة ولو عرفت بشدة الحركة
أو انفجار الدم ومحل ذلك ما لم يتقدمه
ما يحال عليه الهلاك فلو وصل
بجرح الى حركة المذبوح وفيه
شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله
ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة
تتقن وتارة تظن بعلامات وقرائن
فان شككت في استقرارها حرم للشك
في المبيع وتغليب التحريم فان مرض
أو جاع فذبحه وقد صار آخر رمق حل
لانه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه
ولو مرض بأكل نبات مضر حتى صار
آخر رمق كان سببا يحال عليه الهلاك

بخلاف المؤدى للهلاك أى غالباً فيما يظهر اذ لا يحال عليه الهلاك الا حينئذ اه وفي شرح سم
 اوانتهى الحيوان عند ابتداء القطع الى حركة مذبوح بنحو جرح اوانهدام سقف أو كل نبات
 مضر أو نحوها حرم بخلاف ما لو انتهى الى ذلك وان كان سببه أكل نبات مضر وهذه مخالفة
 لكلام الشارح والمعتد ما في الشارح كما في حاشية قل مد وبعبارة ع ش على م وقد صرح
 بأنها لو وصلت الى حركة مذبوح بسبب يحال عليه الهلاك فحصل منها حركة شديدة في الحال ثم
 ذبحت لم تحل بخلاف ما اذا وصلت الى حركة المذبوح وليس فيها تلك الحركة ثم ذبحت فاشتدت
 حركتها وانفجر دمها فنحل اه (قوله فلم يحل على المعتد) أى ما لم توجد الحركة الشديدة
 أو انفجار الدم على المعتد كما في ع ش (قوله ولا يشترط في الذكاة قطع الجلد الخ) ولو خلق له
 رأسان وعنقان في كل عنق حلقوم ومرى فينبغي أن يقال ان كانا أصليين فلا بد من قطع كل
 حلقوم ومرى من كل عنق وان كان أحدهما زائداً فان علم فالعبرة بالأصلي وان اشتبه بالأصلي
 لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا بقطعهما اذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي
 بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضى التحريم كما لو قارن الذبح جرحه أو فخصه في محل آخر
 ويحتمل أن يحل بقطعهما لان الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مرياً فينبغي أن يقال ان كانا
 أصليين وجب قطعهما وان كان أحدهما زائداً فالعبرة بالأصلي فان اشتبه بالزائد لم يحل بقطعهما
 ولا بقطع أحدهما على قياس ما تقدم ولو خلق حيوانان ملتصقان وملك كل واحد واحد فهل
 لكل مالك ذبح ماله أو فضله من الآخر وان أدى الى موت الآخر أو تلف عضوه
 أو منفعته كما أن للانسان أن يتصرف في ملكه على العادة وان أدى الى تلف ملك جاره وأخذ
 من قول ابن القطان ان للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الاحكام أولافيه نظر والاول
 غير بعيد اه ج (قوله ويسن نحر ابل) وهو الطعن بماله حديد في المنحر وهو وهداة في أعلى
 الصدر وأصل العنق ولا بد في النحر من قطع كل الحلقوم والمرى اه زى مع زيادة من شرح
 م ر (قوله في اللبة) أى مع الحلقوم والمرى كما تقدم واللبة بفتح اللام (قوله أسهل لخروج
 الروح) ووجهه أن الروح تخرج مما تذبذب النحر وظاهره أنه أقرب من الحلقوم والمرى
 وهذا خاص بغير الآدمي أما هو فان روحه تخرج من يافوخه كما أنه أول ما تحل فيه (قوله
 لطول عنقها) وهل المراد بالنحر غرزه الآلة في اللبة أو ولو بالقطع غرضاً حل (قوله ويسن ذبح
 بقر) أى لا تنحرها في اللبة فالسنة انما هي العدول عن اللبة الى أعلى العنق (قوله ويجوز
 بلا كراهة) لكنه خلاف الاولى شرح م ر (قوله عكسه) وهو الذبح في الابل والنحر في البقر
 وما عطف عليها خلافاً للامام مالك حيث قال لا يجوز ذبح الابل ولا نحر البقر والغنم لكن قال
 ابن المنبر لا أعلم أحداً حرم ذلك وانما كرهه مالك فقط اه برماوى (قوله معقولة) بالنصب
 على أنه خبر ثان لأعلى الحال لاضافته الى معرفة برماوى (قوله أى قيام) الاولى أن يقول أى
 قياماً لانه تفسير لصواف فان خيف تقارها فباركاً غير مضجعة برماوى وسم (قوله جنبها
 الأيسر) لانه أسهل على الذابح في أخذ الآلة باليمين وامساك رأسها باليسار فلو كان أيسر
 استحب له استنابة غيره ولا يجمعها على يمينها كما أن مقطوع اليمين لا يشير في الصلاة بسبابة
 اليسرى شوبرى ورملى (قوله أن يحدا الخ) ولو ذبح بسكين كالة حل بشرطين أن لا يحتاج

فلم يحل على المعتد ولا يشترط في الذكاة
 قطع الجلد التي فوق الحلقوم والمرى
 فلو أدخل سكيناً بأذن ثعلب مثلاً وقطع
 الحلقوم والمرى داخل الجلد لا جيل
 جلده وبه حياة مستقرة حل وان حرم
 عليه التعذيب ويسن نحر ابل في اللبة
 وهي أسفل العنق كما مر لقوله تعالى
 فصل لربك وانحر والامر به في العصيين
 والمعنى فيه أنه أسهل لخروج الروح
 لطول عنقها وقباس هذا كما قال ابن
 الرفعة أن يأتي في كل ما طال عنقه
 كالنعام والأوز والبط ويسن ذبح بقر
 وغنم ونحوهما كسبل بقطع الحلقوم
 والمرى الاتباع ويجوز بلا كراهة عكسه
 ويسن أن يكون نحر البقر قائماً
 معقولة ركبته وهي اليسرى كما
 في المجموع لقوله تعالى فاذكروا اسم
 الله عليها صواف قال ابن عباس أى
 قيام على ثلاث رواه الحاكم وصححه
 وأن يكون نحر البقرة والنساء مضجعة
 جنبها الأيسر وترك رجلها اليمنى
 بلا شد وتشد باقي القوائم ويسن للذابح
 أن يجتد

القطع الى قوة المذابح وأن يقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائه الى حركة مذبح اهـ مل ويندب
امراره برفق وتحامل يسير ذهابا وايابا ويكره أن يحدّها قبلاتها وأن يذبح واحدة والاخرى
تنظر اليها ويكره له ابانة رأسها حالاً وزيادة القطع وكسر العنق وقطع عضومنها وتحريكها ونقلها
حتى تخرج روحها والاولى سوقها الى المذبح برفق وعرض الماء عليها قبل ذبحها شرح مـ
قال عـ ش عليه والمخاطب بالاولوية مال كها ان يذبح ومقدماته فان قوض أمر الذبح
الى غيره وسلمها له طلب منه فعل ذلك كله اهـ (قوله سكينه) سميت سكيناً لانها تسكن الحرارة
الغريزية ومديته لانها تقطع مدة الحياة وشقرة لاذهابها بالحياة من شفر المالم ذهب لانها تذهب
حياة صاحبها اهـ (قوله فاذا قتلتم) أي قصاصاً واحداً اذا قتل في الشرع غير ذلك وقوله
فأحسنوا القتل يستثنى منه قتل قاطع الطريق بالصلب والزاني المحصن بالزجر لورود النص
بذلك قبل ونحو حشرات وسباع والفواسق الخمس لانها مؤذية وقيل خرجت بالنص فلاحظ لها
في الاحسان وفيه نظر اذ جواز قتلها أو وجوبه لا ينافي احسان كفيته واحسان القتل اختيار
أسهل الطرق وأخفها ايلا ما وأسرعها اذها قاً وأسهل وجوه قتل الآدمي ضربه بالسيف
في العنق ولذا يكره قتل القمل والبق والبراغيث وسائر الحشرات بالنار لانه من التعذيب
وفي الحديث لا يعذب بالنار الا رب النار قال الجزولي وابن ناجي وهذا ما يضطر لكثرتهم فيجوز
حرق ذلك بالنار لان في تنقيتها بغير النار حرجاً ومشقة ويجوز نشرها في الشمس قال الإقفهسي
وقتلها بغير النار بالقص أي القصع والقرنك جائز لقوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن حشرات
الارض تؤذي أحد ا فقال ما يؤذيك فلك أذيته قبل أن يؤذيك وما خلق للآذية فابتدأوه بالآذية
جائز اهـ شبرخيتي (قوله واذا ذبحتم) ما يحل ذبحه من البهائم فأحسنوا الذبحة بالكسر
هسته الذبح وجاء في بعض الروايات فأحسنوا الذبح بفتح الذاو وكسرها وهو المصدر وهي التي
في أكثر نسخ صحيح مسلم واحسان الذبح في البهائم الرفق به فلا يصرعها بعنف وايضاح المحل
بأن ياخذ بيده اليسرى جلد حلقها من لحياها الاسفل بالصوف أو غيره حتى يظهر من البشرة
موضع الشفرة ويضجع ما يراذ ذبحه على شقه الايسر لانه أمكن للمذبح حيث كان يفعل باليمن
أكثر أو كان أضبط وهو الذي يفعل بيديه جميعاً وأما الاعسر فيضجعها على الايمن والنية
والتسمية مع الذكر وقطع الحلقوم والودجين ويكون ذلك من المقدم لامن القفا اهـ شبرخيتي
وقوله وأما الاعسر فيضجعها على الايمن لعلة جرى في ذلك على مذهب مالك والافق قد تقدم
عن شرح مـ ر أنه يستحب له استنابة غيره ولا يضجعها على عيناها وقوله وقطع الحلقوم والودجين
ولا يحرم قطع ما زاد ولو بانفصال رأسه وقال مالك بوجوب قطع الودجين دون الحلقوم والمرى
وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين أيضاً ولو ذبحه بالتيمن من خلف وأمام فالتقيما يحل
كما لو أخرج شخص حشوته أي مصاريه أو فحسه في خاصرته حال ذبحه كما قاله البرماوي
وعبارة عـ ش على مـ ر والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قبل بجرمتها لانه زيادة
في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة (قوله وليحد) بسكون اللام وضم الياء من أحد
ويقتضيهما من حد والشفرة بفتح الشين المجبة وقد تضم وهي السكين العريضة وأصل الشفرة
حد السكين وشفرة السيف حده وشفير جهنم حرفها وشفير الوادي طرفه وشفير العين منبت شعر

مكنه لمسلم ان الله كتب الاحسان
على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتل
واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد
أحدكم شفرته

قوله أن تسميها موتان كذا في نسخة المؤلف وليصر لفظ الحديث اه

وليس ذبيحته وأن يوجه للقبلة ذبيحته وأن يقول عند ذبيحتها بسم الله وأن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك ولا يقل بسم الله واسم محمد لا يهاجم التشريك (ويجوز) لمن تحمل ذلك لانه لا غير (الاصطباح)

الحقن والاحداد واجب في الكالة ومندوب في غيرها ويندب مواراتها عنها في حال احدادها فيكره ان يحدها قبلتها فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم من رجل واضح رجله على صفحة شاة وهو يحدها شفرة وهي تلحظ اليها يصيرها فقال له أتريد أن تسميها موتان هلا أهددت فمررت قبل أن تصبغها اه شبر خيتي مع زيادة (قوله ذبيحته) أي مذبحها فقط لا يقال ينبغي أن يكره لانه حالة اخراج نجاسة كالبول لوضوح الفرق بأن هذا حالة يتقرب الى الله بها ومن ثم سن فيها ذكر الله بخلاف تلك شوبري وهذا ظاهر ان كانت الذبيحة للتقرب كالاضحية (قوله للقبلة) وهو في الهدى والاضحية أكد برماوى (قوله وأن يقول عند ذبيحتها) أي وارسال الجارحة (قوله بسم الله) والاكمل بسم الله الرحمن الرحيم وقيل لا يقول الرحمن الرحيم لأن الذبح فيه تعذيب والرحمن الرحيم لا يناسبه وقيل يأتي بهما لأن في الذبح رجعة للكلين فعن بعض العلماء أن القصاب إذا سمي الله عند الذبح قالت الذبيحة أخ أخ وذلك أنها استطبت الذبح مع ذكر الله تعالى وتلدت وقال المالكية لا يزيد الذابح الرحمن الرحيم لأن في الذبح تعذيبا وقطعا والرحمن الرحيم اسمان رقيقان ولا قطع مع الرقة ولا عذاب مع الرجعة ولذلك قال نوح لأصحابه اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها ولم يقل بسم الله الرحمن الرحيم لأن الرحمن الرحيم من الرجعة وكان في قصة نوح هلاك لقومه أي هلاك من لم يركب فيها والرجعة لا تقتضى الهلاك ويكره تعمد تركها أي البسمة فلو تركها ولو عمدت خلعت خلافا للامام أبي حنيفة لأن الله تعالى أباح لنا ذبائح أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونها وأما قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه اسم غير الله يعني ما ذبح للأصنام بدليل قوله وما أهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق والحالة التي يكون فيها فسقا هي الاهلال لغير الله قال تعالى أوفسقا أهل لغير الله به والاجماع قام على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم الله عليها ليس بفسق وقال الامام أحمد المراد به الميتة بدليل قوله تعالى وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم وذلك لانهم كانوا يقولون كلوا مما قتلتم أي ذكيتهم ولاتأكلوا مما قتل الله يعني الميتة ويسن في الاضحية أن يكبر الله تعالى ثلاثا قبل التسمية وبعدها كذلك وأن يقول اللهم هذا منك واليك فتقبله مني ويأتي ذلك في كل ذبح هو عبادة اه برماوى (قوله ولا يقل بسم الله واسم محمد) أي لا يجوز ذلك ولا تحرم الذبيحة حينئذ فان قصد التشريك حرمت الذبيحة فان أراد ذبح بسم الله واتبرك باسم محمد فينبغي أن لا يحرم وان كان مكروها شرح المنهج مع زى ملخصا وعبارة الروض ولا يجوز أن يقول الذابح أي والصائد كما في أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ورسول الله بالخر كما في أصله للتشريك فان قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله بسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد اه والحاصل أن الصور ثلاثة في صورة الاطلاق يحرم مع حل الذبيحة واذا أراد التشريك يكفر وتحرم الذبيحة وان أراد تبرك باسم محمد كره مع حل الذبيحة وبخط الزيادة خارج الحاشية مانعه قال شيخنا أفتى أهل بخارى بتحريم ما يذبح عند لقاء السلطان تقربا اليه (قوله ويجوز الاصطباح) والاوز العراقي المعروف يحل اصطباذه واكله ولا عبرة بما اشتهر على اللسان من أن له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك وتقدير صحتة فيجوز أن ذلك

أى أكل المصايد بالشرط الآتى في غير المقدور عليه (بكل جارحة من سباع البهائم) كالكلب والقهد في أى موضع كان جرحها حيث لم يكن فيه حياة مستقرة بأن أدركه ميتاً أو في حركة المذبوح أما الاصطيد بمعنى اثبات الملك فلا يختص بالجوارح بل يحصل بكل طريق تيسر والجارحة كل ما يجرح سمي بذلك لجرحه الطير بظفره أو نابيه وقوله (معلقة) بالجرصة الجارحة (و) من (جوارح الطير) كالبارز والصقر لقوله تعالى أحيى لكم الطيبات وما علمتم من (٢٦٠) الجوارح أى صيد ما علمتم (وشرائط تعليمها) أى جارحة السباع والطير

الأوزن المباح الذى لا مال له فان وجد به علامة تدل على الملك كغضب وقص جناح فينبغى أن يكون لقطة غيره مما وجد فيه ذلك اه ع ش على م وقوله لقطة كيف هذا مع أن العراق بعيد وأصحابه غير موجودين عندنا وأيضاً العادة جارية برجوعه لبلاده تأمل (قوله أى أكل المصايد) هذا لا يناسب قوله لمن تحل ذكره لأنه لا غيره لأن أكل المصايد يجوز مطلقاً حتى لمن لا تحل ذكره إذا كان الصائد غيره فاعمل اللام فى قوله لمن تحل بمعنى من تأمل وبعبارة قبل قوله أى أكل المصايد لو أسقط لفظاً كل لكان أولى لأنه ليس فى تفسير الاصطيد الذى فسر به المصايد ولو أبقي كلام المصنف على حقيقة وجعل حل الصيد معلوماً من حل الاصطيد لكان أولى وأنسب بل صواباً وما ذكره بعده مبنى على تفسيره المذكور اه (قوله بالشرط الآتى) أى جنس الشرط فيشمل الشروط الأربعة الآتية فى قوله وشرائط تعليمها وقوله فى غير المقدور عليه متعلق يجوز وقوله أى جنس الشرط الخ ويمكن أن يراد بالشرط الآتى أن لا يدرك فيه حياة مستقرة المفهوم من قول المصنف إلا أن يدرك حياة الخ لأنه حينئذ لا يحل الاذبجحه تأمل (قوله سمي بذلك لجرحه الخ) فيه قصور لأنه سياتى أن الميت يقتل الجارحة حلال ولو من غير جرح وفى المصباح الجارحة تطلق على الذكور وغيره مأخوذة من الجرح وهو الكسب لأنها تكسب الصيد على صاحبها ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم أى ما كسبتم (قوله معلقة) كان الأولى تأخيرها على جوارح الطير لأنه شرط فيها أيضاً إلا أن يقال إن الصفة المتوسطة تعود لما بعدها أيضاً عند الأصوليين (قوله والطير) الأولى اسقاطه لأن هذه الشروط بتمامها لا تشترط فى الطير على المعتمد (قوله معلقة) فيه نظر لأن فيه أخذ معلقة فى شرائط التعليم فكان الأولى حذف قوله معلقة لأن التعليم محل الشروط لأنه واحد منها ولا يضر كون معلمها مجوسياً (قوله أى أرسلها صاحبها) المراد من هى معه ولو غاصبها فالإضافة لادنى ملايسة (قوله مكليين) أى معلمين وهو بكسر اللام اسم فاعل حال من تاء علمتم أى حال كونكم مرسلين لها وقال البرماوى أنه يفتح اللام من التكليب وهو الأغراء وفى شرح ابن حجر مكليين أى مؤتمرين بالأمر نهين بالهوى ومن لازم هذا أن ينطلق بانطلاقه اه وقوله فهو مكلب أى معلم (قوله لم تأكل) أى ولم تقاقل صاحبها حين أخذه منها (قوله وحشونه) خشوة البطن بكسر الحاء وضمة المعاو اه مختار (قوله أو عقبه) أما إذا أكلت منه بعدما سكن غضبها فلا يضر وبعبارة سم أى لا بعد انصرافها وطول الزمن عرفاً اه (قوله وما قررت به كلام المصنف) حيث قال أى جارحة السباع والطير الأولى أن يذكر هذا بعد الشرط الرابع لأن الخلاف جار فيه أيضاً (قوله وهذا هو المعتمد) ضعيف (قوله ترك الاكل) ويشترط أيضاً أن تهيج عند الأغراء وهذا هو المعتمد فيها أمر أن ترك الاكل وان تهيج عند الأغراء فان لم تهيج عنده لم يحل المصايد اه برماوى (قوله الخشني) بضم الخاء وفتح الشين المجتنب نسبة الى خشنة كجهينة حتى من العرب (قوله فأدركت ذكره) أى فذكرته الخ (قوله مع تفصيل) وهو قوله ومحل ذلك الخ (قوله ولو ظهر بما ذكر من الشروط) ومثل الاكل ما إذا اختل

(أربعة) الأول (أن تكون) الجارحة معلقة بحيث (إذا أرسلت) أى أرسلها صاحبها (استرسلت) أى هاجت كما فى الروضة والمجموع لقوله تعالى مكليين قال الشافعى إذا أمرت الكلب فاتتروا إذا نهيته فانهتهى فهو مكلب (و) الثانى (إذا جرت) أى زجرها صاحبها فى ابتداء الأمر وبعده (انزجرت) أى وقفت (و) الثالث (إذا قتلت) صيدا (لم تأكل من الصيد) أى من لحمه أو فحواه بكلمه وحشونه شيئاً قبل قتله أو عقبه وما قررت به كلام المصنف من اشتراط جميع هذه الأمور فى جارحة السباع والطير هو مانص عليه الشافعى كما نقله الباقرى كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب وهذا هو المعتمد وإن كان ظاهر كلام المنهاج كالأروضة يخالف ذلك حيث خصها بجارحة السباع وشرط فى جارحة الطير ترك الاكل فقط (و) الرابع (أن يتكرر ذلك) أى هذه الأمور المعتمدة فى التعليم (منها) بحيث يظن تأدب الجارحة ولا ينضب ذلك بعد دبل الرجوع فى ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح فان عدم أحد هذه الشروط (المعتبرة فى التعليم) لم يحل أكل (ما أخذه) أى جرحته من الصيد بحيث لم يبق فيه حياة مستقرة بالاجماع كما قاله فى المجموع (الأن يدرك حياة) أى يجد فيه حياة مستقرة (فيذكى) حينئذ فيحل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يثعلب الخشني فى حديثه وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكره فكل متفق عليه * (تنبيه) * علامة الحياة المستقرة شدة الحركة بعد قطع الحلقوم شرط

والمرى على الأصح فى الزوائد والمجموع وقال فيه يكتفى بها وحدها ولو لم يجز الدم على الصحيح المعتمد وقد مرت الإشارة الى ذلك مع تفصيل تقدم ولو ظهر بما ذكر من الشروط كونها معلقة ثم أكلت من لحم صيد أو فحوه مما مر

شرط آخر فالحكم كذلك (قوله لم يحل ذلك الصيد في الاظهر) أى وضر ذلك في تعليمها
فيسمى كأيدي على ذلك قوله فان استرسل الخ ولا بد من هذه الزيادة لصحة المقابلة في كلامه
فيكون اسم الإشارة أى قوله هذا اذا أرسلها الخ راجعاً للضرب في تعليمها الملاحظ في كلامه
وعبارة المنهج ولو تعلمت ثم أكلت من صيد حرم واستوفت تعليمها اه وتبه بقوله ذلك الصيد على
أنه لا يعطف التحريم على ما قبله وهو كذلك اه مر (قوله القرن) بفتح الفاء وبالمثلثة أى
الكرشة (قوله ومعض الكلب) أى محل عضه (قوله والاصح أنه لا يعنى عنه) وقيل
يعنى عنه مع الحكم بنجاسته وقوله وأنه يكفى أى والاصح أنه يكفى الخ وقيل يكفى بغسله
وقوله وأنه لا يجب أن يقور أى والاصح أنه لا يجب أن يقور وقيل يجب التقوير والطرح
والحاصل أن في المعض خمسة أوجه أصحها أنه كغيره ثانياً يغسل مرة ثالثاً أنه طاهر رابعاً
مغفوعه مع نجاسته خامساً وجوب تقويره (قوله في الركن الثالث) أى بعضه وبعضه
الآخر تقدم وهو الجارحة وتسميته ثالثاً باعتبار تفصيل الاركان وان كانت الآلة ثانياً
عند اجمال الاركان (قوله كحد حديد) بالاضافة وهى على معنى من سمي بذلك لان الحد
لغة المنع وهو يمنع من وصول السلاح الى البدن ومثله نجاس وانما قال كحدد لانه لا بد منه
والالفهم اجزاء الحديد بلا تحديد وليس كذلك ومما له حد الحد الحمار فيحل الذبح به لانه ليس بسن
ولا عظم وكذلك الشعر اذا كان له حد وذبح به لاعلى وجهه الخلق كافي ع ش على م و نصه
وينبغى أن من المحدد ما لو ذبح بخيط يؤثر مروره على خلق فهو العصفور كذا أثر السكين فيه
فيحل المذبح به (قوله الابالسن) دخل في المستثنى منه الخبز اذا كان محدداً فيحل الذبح به
وان حرم من جهة تنجيسه سم زى (قوله ما أنهر الدم) أى ما أسال أى مذبح ما أنهر الخ
لانه الذى يؤكل شبه الاسالة بالانهار واستعار الانهار للاسالة واشتق من الانهار أنهر بمعنى أسال
فيكون استعارته تصريحية تبعية وكلمة ما موصولة بمبتدأ والخبر فكلوه أو شرطية والفاء
في جواب الشرط أو المعنى فكلوا مذبحه ولا يقتدر في الاول (قوله وذكرا سم الله عليه)
أى المنهر المفهوم من أنهر وتمسك به من اشترط التسمية كالك وأبى حنيفة ومذهب الشافعي
أن التسمية سنة وعبارته شرح م ر وأن يقول بسم الله وحده عند الفعل من ذبح أو إرسال
مهم أو جارحة للتابع ويكره تعدد تركها فلو تركها ولو عمدا حل لان الله تعالى أباح ذبائح
أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونها وأما قوله تعالى
ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعنى ما ذبح للأصنام بدليل
قوله تعالى وما أهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق والحالة التى يكون فيها
فسقهاى الاهلال لغير الله قال تعالى أوفسقا أهل لغير الله به والاجماع غام على أن كل من أكل
ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس يفسق اه بحروفها (قوله ليس السن والظفر) بنصبها لانهم ما
خبر ليس وهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه أى ليس المنهر السن والانهار الاسالة
شبه خروج الدم بجري الماء في النهر اه شرح التوضيح بحروفه (قوله عن ذلك) أى عن وجه
استثناء ذلك كما أشار اليه بقوله أما السن الخ أى أحدثكم عن ذلك في زمن قريب من زمن
التكليم ثم أخبرهم بقوله أما السن الخ (قوله وأما الظفر) هذا يقتضى أن الظفر ليس من

لم يحل ذلك الصيد في الاظهر هذا اذا
أرسلها صاحبها فان استرسلت بنفسها
فقتلت وأكلت لم يقدح ذلك في تعليمها
ولا أثر للعق الدم لانه لا يقصد للصائد
فصار كتناوله القرن ومعض الكلب
من الصيد نجس كغيره مما ينجسه
الكلب والاصح أنه لا يعنى عنه وأنه
يكفى غسله سبعاً بماء وتراب في احداها
كغيره وأنه لا يجب أن يقور المعض
ويطرح لانه لم يرد ولو تحاملت الجارحة
على صيد فقتله بنقلها أو نحوه كعضها
وصدمتها ولم تجرحه حل في الاظهر
لعموم قوله تعالى فيكفوا عما أيسكن
عليكم ثم شرع في الركن الثالث وهو
الآلة فقال (وتجاوز ذلك كله بكل
ما يجرح) كحد حديد وقصب وحجر
ورصاص وذنب وفضة لانه أسرع
في ازهاق الروح (الابالسن والظفر)
وباقى العظام متصلاً كان أو منفصلاً
من آدمى أو غيره بخبر الصحيحين ما أنهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس
السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك
أما السن فعظم وأما الظفر

فَدَى الحَبْشَةَ وَأَلْحَقَ بِذَلِكَ بَاقِيَ الْعِظَامِ وَالنَّهْيَ عَنِ الذَّبْحِ بِالْعِظَامِ قِيلَ تَعْبِدِي بِهِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَمَالُ الْيَهُودِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَقَالَ
النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ مَعْنَاهُ لَا تَذْبَحُوا بِهَا فَانْجَسَ بِالدَّمِ وَقَدْ نَهَيْتُمْ عَنْ تَجَسُّسِهَا فِي الِاسْتِجَابَةِ لِكُونِهَا طَعَامَ أَخَوَانِكُمْ مِنَ الْجَنِّ وَمَعْنَى
قَوْلِهِ وَأَمَّا الْغُفْرُ فَقَدْ دَى الْحَبْشَةَ أَنَّهُمْ كَفَّارٌ وَقَدْ نَهَيْتُمْ عَنْ التَّشَبُّهِ بِهِمْ نَعْمَ مَا قُلْتُمْ الْخَارِجَةُ بِنُظَرِهَا أَوْ نَابِهَا حَلَالٌ كَمَا عَلِمَ بِمَامَرٍ وَخَرَجَ
بِحَدِّهِمَا لِقَتْلِ بَنِي قَيْلٍ كَبْدَقَةٍ وَسُوطٍ وَسَهْمٍ بِالْأَصْلِ وَاحِدٌ أَوْ سَهْمٍ وَبَنْدَقَةٍ أَوْ نَخْنَقٍ وَمَاتَ بِأَحْبُولَةٍ مَنْصُوبَةٍ كَذَلِكَ أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ فَوَقَعَ
عَلَى طَرَفِ جَبَلٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ (٢٦٢) وَمَاتَ حَرَمُ الصَّيْدِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَمَّا فِي الْقَتْلِ بِالْمَثْقَلِ فَلَا تَهْمُ مَوْزُونَةٌ

فَانْهَى مَا قِيلَ بِجَعْرٍ وَنَحْوِهِ عَمَّا لَا حُدَّ لَهُ
وَأَمَّا مَوْتُهُ بِالسَّهْمِ وَبِالْبَنْدَقَةِ وَمَا بَعْدَهُمَا
بِشَيْئَيْنِ مَبِيجٍ وَمَحْرَمٍ فَغَلَبَ الْحَرَمُ
لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْمَيِّتَاتِ وَأَمَّا الْمَخْنُقَةُ
بِالْأَحْبُولَةِ فَلَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَالْمَخْنُقَةُ ثُمَّ
شَرَعَ فِي الرُّكْنِ الرَّابِعِ وَهُوَ الذَّابِحُ
فَقَالَ (وَتَحِلُّ ذِكَاةٌ) وَصَيْدٌ (كُلِّ مُسْلِمٍ)
وَمُسْلِمَةٌ (وَكُتَابِيَّةٌ) وَكُتَابِيَّةٌ تَحِلُّ
مِنَّا كَتَنَّا لِأَهْلِ مِلَّتِنَا مَا قَالَ تَعَالَى وَطَعَامُ
الَّذِينَ آمَنُوا وَتِلْكَ الْكُتَابُ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ
حِلٌّ لَهُمْ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا أَهْلَتْ
ذَبَائِحُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ
آمَنُوا بِالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ رَوَاهُ الْحَاكِمُ
وَصَحَّحَهُ وَلَا أَتَرَلُّرُقَ فِي الذَّابِحِ قَتْلُ
ذِكَاةٍ أُمَّةٍ كُتَابِيَّةٍ وَإِنْ حَرَّمَ مَنَا كَتَنَهَا
لِعُمُومِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا تَحِلُّ ذِكَاةٌ
مَجْجُوسِيَّةٌ وَلَا وَثْنِيَّةٌ وَلَا غَيْرُهُمَا عَمَلًا لِكِتَابِ
لَهُ وَلَوْ شَارَكَ مِنْ لَا تَحِلُّ مَنَا كَتَنَهُ مُسْلِمًا
فِي ذَبْحِ أَوْ صَيْدِ أَحْرَمِ الْمَذْبُوحِ وَالْمَصَادِ
تَغْلِيْبًا لِلْحَرَمِ وَلَوْ أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ وَالْمَجْجُوسِي
كَلْبَيْنِ أَوْ سَهْمَيْنِ عَلَى صَيْدٍ فَانْ سَبَقَ آلَةُ
الْمُسْلِمِ آلَةُ الْمَجْجُوسِي فِي صُورَةِ السَّهْمَيْنِ
أَوْ كَلْبِ الْمُسْلِمِ كَلْبِ الْمَجْجُوسِي فِي صُورَةِ
الْكَلْبَيْنِ فَقَتَلَ الصَّيْدَ أَوَّلًا يَمُوتُ بِلِأَنَّهُمَا
إِلَى حُرُوفَةِ مَذْبُوحٍ حِلٍّ وَلَوْ انْعَكَسَ
مَا ذَكَرَ أَوْ حَرَاهُ مَعَا وَحَصَلَ الْهَلَاكُ بِهِمَا
أَوْ جَهْلُ ذَلِكَ أَوْ حَرَاهُ مَرْتَبًا وَلَكِنْ
لَمْ يَذْفَقْهُ الْأَوَّلُ فَهَلَكَ بِهِمَا حَرَمُ الصَّيْدِ
فِي مَسْئَلَةِ الْعَكْسِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهَا تَغْلِيْبًا
لِلتَّصْرِيمِ * (فَائِدَةٌ) * قَالَ النَّوَوِيُّ

الْعِظَامُ وَهُوَ نَحْوُ الْفَافِ أَظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ بَاقِيَ الْعِظَامِ عَشْرٌ عَلَى مَرِّ وَقَوْلِهِ الْحَبْشَةُ شَيْ السُّودَانِ
(قَوْلُهُ تَعْبِدِي) وَالتَّعْبِدِي أَكْثَرُ ثَوَابًا مِنْ مَعْقُولِ الْمَعْنَى لِمَا فِيهِ مِنْ امْتِنَالِ أَهْلِ اللَّهِ مَعَ عَدَمِ
الْعِلْمِ بَعْدَهُ (قَوْلُهُ لِكُونِهَا طَعَامَ أَخَوَانِكُمْ) يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا قَالُوا مِنْ حِلِّ التَّذْكِيَةِ بِالْخَبْرِ إِذَا كَانَ
مُحَدَّدًا وَهُوَ طَعَامُ الْإِنْسِ وَهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْجَنِّ وَإِنْ تَجَسَّسَ فَلْيُطْلَبِ فَرْقٌ وَاضِحٌ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ
أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّعْبِيدِ الْقَائِلُ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَمَالُ الْيَهُودِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فَلَا يَرَادُ أَنَّهُ لِكِتَابِهِ
أَجٌ وَيُفْرَقُ بَيْنَ الْعِظَامِ وَالْخَبْرِ لِأَنَّهُ لَا يَكُنْ ضَلَالَةً بِخِلَافِ الْعِظَامِ فَانْهَى بِمَجَاسِئِهِ (قَوْلُهُ
كَبْدَقَةٍ) وَأَفْقَى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِحُرْمَةِ الرَّمْيِ بِالْبَنْدَقِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي النَّسَائِيِّ لَكِنْ أَفْقَى النَّوَوِيُّ
بِحُجُوزِهِ وَقِيْدِهِ بَعْضُهُمْ بِمَا إِذَا كَانَ الصَّيْدُ لَا يَمُوتُ مِنْهُ غَالِبًا كَالْأَوْزِقَانِ مَاتَ كَالْعَصَافِ حَرَمٌ
وَلَوْ أَصَابَتْهُ الْبَنْدَقَةُ فَذَبَحَتْهُ بِقُوَّتِهَا أَوْ قَطَعَتْ رَقَبَتَهُ حَرَمٌ هَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الْمَعْقُودُ هَذَا نَزَى
وَهَذَا كُلُّهُ بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ الرَّمْيِ وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ الرَّمْيِ الَّذِي هُوَ الصَّيْدُ فَانْهَى حَرَامٌ مُطْلَقًا وَالْكَلَامُ
فِي بَنْدَقِ الطَّيْنِ أَيْ الرِّصَاصِ فِي حَرَمٍ مُطْلَقًا لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ بِالنَّارِ نَعْمَ إِنْ عَلِمَ حَازِقٌ أَنَّهُ انْتَهَى صَيْبُ
نَحْوِ جَنَاحٍ كَبِيرٍ فَيَنْبَغِيهِ فَقَطَّاحُ الْحِلِّ وَمِثْلُ الطَّيْنِ مَا لَوْ كَانَ رِصَاصًا مِنْ غَيْرِ نَارٍ هَذَا سَلَّ بِحُرُوفِهِ
(قَوْلُهُ بِأَحْبُولَةٍ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَهُوَ الشَّرْكُ الْمَعْرُوفُ (قَوْلُهُ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا لَمْ يَسْقُطْ
مِنْهُ وَلَكِنْ تَدْرَجُ مِنْ جَنْبٍ إِلَى جَنْبٍ فَانْهَى بِخِلَافِ وَقَالَ سَمِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَسْقُطْ فَانْهَى بِحِلِّ
(قَوْلُهُ وَمَا بَعْدَهُمَا) وَهُوَ السَّاقِطُ مِنَ الْجَبَلِ بَعْدَ أَصَابَةِ السَّهْمِ لَهُ (قَوْلُهُ بِشَيْئَيْنِ) الْأَوَّلَى بِشَيْئَيْنِ
بِالْقَاءِ لِأَجْلِ أَمَّا (قَوْلُهُ لِأَهْلِ مِلَّتِنَا) لَمْ يَقُلْ مَنَا كَتَنَّا لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْبَابَ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ
النِّسْبَةِ فَانْهَى الْإِسْرَاقِيَّةَ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ دُخُولَ أَوَّلِ آيَاتِهِ فِي دِينِهِ قَبْلَ نَسْخِهِ لَا تَحِلُّ مَنَا كَتَنَهُ
وَلَكِنْ تَحِلُّ ذَبْحَتُهُ لِأَنَّهُ تَحِلُّ مَنَا كَتَنَهُ أَهْلُ دِينِهِ فِي الْجُمْلَةِ أَيْ فِيمَا إِذَا عَلِمَ دُخُولَ أَوَّلِ آيَاتِهِ فِي ذَلِكَ
الَّذِينَ قَبْلَ نَسْخِهِ (قَوْلُهُ وَلَا وَثْنِي) وَلَا مَرْتَبَةً لَعَدَمِ حِلِّ مَنَا كَتَنَهُ مَرَّ (قَوْلُهُ فِي ذَبْحِ) أَيْ بِآلَةٍ
وَاحِدَةٍ أَوْ جَارِحَةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ مَا بَاقِي فَانْهَى كَلَالَةَ الْهَلَاكِ (قَوْلُهُ أَوْ جَهْلُ ذَلِكَ) أَيْ الْمَاعِيَةِ وَالتَّرْتِيبِ
(قَوْلُهُ فَهَلَكَ بِهِمَا) وَاجْعَلْ لِكُلِّ مَقْبَلَةٍ فَقَوْلُهُ فِي مَسْئَلَةِ الْعَكْسِ هَذَا مَعْلُومٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ
(قَوْلُهُ وَيَحِلُّ ذَبْحُ وَصَيْدٍ صَغِيرٍ) أَيْ مَذْبُوحُهُ وَالْأَفْهَوُ لَا يَخَاطَبُ بِحِلٍّ وَلَا حُرْمَةٍ وَكَذَا يَقَالُ
فِي قَوْلِهِ الْآتِي لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ لَكِنْ التَّعْلِيلُ قَدْ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ كِرَاهَةَ الْفِعْلِ الْآنَ يَقَالُ
الْمُرَادُ مِنَ التَّعْلِيلِ أَنَّهُ يَكْرَهُ مَذْبُوحَ الْمَذْكُورِينَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَدْ أَخْطَأَ الْمَذْبُوحَ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي
(قَوْلُهُ وَكَذَا صَغِيرٌ غَيْرٌ مِمَّنْ) أَيْ مُطَبَّقٌ لِلذَّبْحِ بِأَنَّهُ يَكُونُ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ كَمَا فِي مَرَّ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُمْ
قَصْدًا الْخ) مِنْهُ يَتَوَخَّذُ عَدَمُ حِلِّ ذَبْحِ النَّاسِ هَذَا شَرْحُ مَرَّ وَمِثْلُ ذَبْحِهِمْ صَيْدَهُمْ بِسَهْمٍ أَوْ كَلْبٍ
فَيَحِلُّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ (قَوْلُهُ وَتَكَرَّرَ ذِكَاةُ الْإِعْمَى) ظَاهِرُهُ وَلَوْلَا بَصِيرَةُ الْعَلِيِّ الْمَذْبُوحِ لَكِنْ مَقْتَضِي
التَّعْلِيلِ خِلَافُهُ وَلَعَلَّ وَجْهَ الْكِرَاهَةِ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ يَخْطِئُ فِي الْجُمْلَةِ (قَوْلُهُ لِذَلِكَ) أَيْ خَوْفًا مِنْ

فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَالْحِكْمَةُ فِي اشْتِرَاطِ الذَّبْحِ وَانْتِهَارِ الدَّمِ تَمْيِيزُ حَلَالِ اللَّحْمِ وَالشَّحْمِ مِنْ حَرَامِهِمَا وَتَبْيِينُهُ عَدْلُهُ
عَلَى تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ لِبَقَاءِ دِمَائِهِمَا وَيَحِلُّ ذَبْحُ وَصَيْدٍ صَغِيرٍ مُسْلِمٍ أَوْ كُتَابِيٍّ يَمِيزُ لِأَنَّهُ قَصْدُهُ صَحِيحٌ بِدَلِيلِ صِحَّةِ الْعِبَادَةِ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا
فَانْدَرَجَ تَحْتَ الْأَدَلَةِ كَالْبَالِغِ وَكَذَا صَغِيرٌ غَيْرٌ مِمَّنْ وَجَمْعُونَ وَسُكْرَانُ تَحِلُّ ذَبْحَتُهُمْ فِي الْإِظْهَرِ لِأَنَّهُمْ قَصْدًا وَإِرَادَةً فِي الْجُمْلَةِ لَكِنْ مَعَ
الْكِرَاهَةِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْإِظْهَرِ مِنْ عَدْلِهِمْ عَنْ حِلِّ الذَّبْحِ وَتَكَرَّرَ ذِكَاةُ الْإِعْمَى لِذَلِكَ

ويحرم صيده برى وكلب وغيره من جوارح السباع لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد وأما صيد الصغير غير المميز والمجنون والسكران
فمقتضى عبارة المنهاج أنه حلال وهو ما قاله في المجموع إنه المذهب (٢٦٣) وقيل لا يصح لعدم القصد وليس بشئ انتهى

(وذكاة الجنين) حاصله (بذكاة أمه)
فلو وجد جنين ميتا أو عيشه عيش
مذبوح سواء أشعر أم لا في بطن مذكاة
سواء كانت ذكاتها بذبحها أو إرسال
سهم أو نحو كلب عليها حديث ذكاة
الجنين ذكاة أمه أى ذكاتها التى
أحلتها أحلتها تعالىها ولانه جزء من
أجزائها وذكاتها ذكاة لجميع أجزائها
ولانه لو لم يحل بذكاة أمه لحرم ذكاتها
مع ظهور الحمل كما لا تقتل الحامل قودا
أما إذا خرج وبه حياة مستقرة كما قال
(الآن يوجد حيا) حياة مستقرة وأمكنه
ذكاته (فبذكى) وجوبا فلا يحل
بذكاة أمه ولا بد أن يسكن عقب ذبح
أمه فلا واضطرب في البطن بعد ذبح أمه
زمانا طويلا ثم سكن لم يحل قاله الشيخ
أبو محمد في الفروق وأقره الشيخان قال
الأذرى والظاهر أن مراد الأصحاب
إذا مات بذكاة أمه فلو مات قبل ذكاتها
كان ميتة لا محالة لان ذكاة الام لم تؤثر
فيه والحديث يشير اليه انتهى وعلى
هذا لو خرج رأسه ميتا ثم ذبحت أمه قبل
انفصاله لم يحل وقال البلقينى ومحل
الحل ما إذا لم يوجد سبب يحال عليه
موته فلا يضرب حاملا على بطنها وكان
الجنين ميتا تركا فسكن حين ذبحت أمه
فوجد ميتا لم يغل ولو خرج رأسه وفيه
حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج
لان خروج بعضه عدم خروجه
في الغرة ونحوها فيحل إذا مات عقب
خروجه بذكاة أمه وإن صار بخروج
رأسه مقدورا عليه ولو لم تخطط المضغة
لم تحل بناء على عدم وجوب الغرة فيها
وعدم ثبوت الاستيلاد لو كانت من

عبدوله عن محل الذبح (قوله ويحرم صيده) أما صيده السمك فيصح أن قلت لو أحس البصير
بصيد في ظلة أو من وراء شجرة أو نحوهما فرماه حل بالاجتماع ما الفرق بينه وبين الاعشى قلت
يفرق بينهما بأن هذا مبصر بالقوة فلا يعتد عرفا رمية عبثا بخلاف الاعشى شرح م ر * (فرع) *
قال في المجموع قال أصحابنا أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي
المسلم ثم الكلبى ثم المجنون والسكران اه قال شيخنا والصبي غير المميز في معنى الأخيرين اه
س ل وقوله ثم المجنون الخ قال الطبرلاوى ينبغي أن محله ما لم يصير ملقى كالخشب لا يحس ولا يدرك
والا فكأنما تم ولا فرق في التسمين بين المعتدى وغيره وكذا يقال في المعنى عليه اه (قوله
وذكاة الجنين) انفرادا وتعدد وليس علة ولا مضغة وكذا جنين في جوف هذا الجنين قل أى
ان تصور فلا بد أن تظهر فيه صورة الحيوان ولا يعتبر فيه نفخ الروح كما قاله م ر آخر وخالف
البلقينى وقال يعتبر نفخ الروح فيه والالم يحل وهو المعتقد (قوله سواء أشعر) أى وجد له شعر
(قوله الحديث) الاولى أن يقول حل لحديث الخ ليس يكون جوابا للو (قوله ذكاة الجنين)
خير مقدم كما يشير اليه قول الشارح أى ذكاتها الخ وقال م ر قوله ذكاة الجنين ذكاة أمه
الرواية المشهورة برفع ذكاة أى الثانية وبعض الناس ينصبها ويجعلها بالنصب دليلا لإيجاب
أبى حنيفة ذبحه فانه لا يحل عنده الا بذبحه ويقول تقديره كذكاة أمه حذف الكاف فاتصب
وهذا ليس بظاهر لان الرواية المعروفة بالرفع على أن ذكاة الجنين خير مقدم وذكاة أمه مبتدأ
مؤخر والتقدير ذكاة أم الجنين ذكاة لان الخبر ما حصلت به الفائدة وأما رواية النصب على
تقدير صحتها فتقديرها ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمه قال قل ويجوز في ذكاة أمه
أن يكون منصوبا على نزع الخافض وهو الباء الموحدة عندنا والكاف عند أبى حنيفة فلا يحل
عنده الا بذبحه كما أنه قال النوى وأما قولهم كذكاة أمه فلا يصح عند النحويين بل هو لحن
لان النصب باسقاط الخافض في مواضع معروفة عند الكوفيين بشرط ليس موجودا هنا اه
تهذيب الاسماء واللغات للنوى واعلم أن الرابع أن الحيوان إذا لم تنفخ فيه الروح والمضغة
والعلقة لا يحل أكلها وهذا هو المعتقد من خلاف طويل كما قاله الشيشى ولو حلت مأكولة
بغير ما كول امتنع ذبحها بعد ظهور الحمل حتى تضع زى (قوله ولا بد أن يسكن) بإجماع
لاصل المسئلة (قوله فلا واضطرب) أى تحرك (قوله لا محالة) أى قطعاً (قوله لم يجب ذبحه
حتى يخرج) عبارة شرح م ر وان خرج بعد ذبح أمه ميتا واضطرب في بطنها بعد ذبحها
زمانا طويلا ثم سكن لم يحل أو سكن عقبه حل كذا ذكره أبو محمد أى الجوى وهو المعتقد وعليه
لو أخرج رأسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج اه كلامه ومثله في الرض وشرحه
وبه يعلم أن تضعيف قل لكلام المشرح غير سليم قال الشورى وضابط حل الجنين أن ينسب
موته الى تذكاة أمه ولو احتمل الألبان يموت بتذكيتها أو يبقى عيشه بعد التذكاة عيش مذبوح
ثم يموت أو يشك هل مات بالتذكاة أو لا لانها سبب في حلها والاصل عدم المانع اه فخرج
ما لو تحققت موته قبل تذكيتها ما أخرج رأسه ميتا أو حيا ثم مات ثم ذكيت وما اضطرب
في بطنها بعد تذكيتها زمانا طويلا أو تحرك تحركا شديدا ثم سكن ثم ذكيت (قوله إذا مات
عقب خروجه) أى وكان ذبح أمه بعد خروج رأسه (قوله وما قطع من حي فهو ميت)

أدى ولو كان للذكاة عضو أو شل حل كسائر أجزائها (وما قطع من حي فهو ميت) أى فهو كيتته طهارة ونجاسة لم يقطع من
حي فهو ميت رواه الحاكم وصححه فجاء البشر والسمك والجراد طاهر دون جزء غيرها

وخرج باهل يسار المحتاجون وبسليمة اجلاف البوادي الذين ياكلون مادب ودرج من غير تمييز فلا عبرة بهم وبحال الرفاهية حال
الضرورة فلا عبرة بها * (تنبيه) * قضية كلام المصنف انه لا بد من اخبار جمع منهم بل ظاهره جميع العرب والظاهر كما قال الزركشي الاكتفاء
بغير عدلين ويرجع في كل زمان الى العرب الموجودين فيه فان استطابته فلال وان استخبثته فحرام والمراد به ما لم يسبق فيه كلام العرب
الذين كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم فن بعدهم فان ذلك قد عرف حاله واستقر (٢٦٥) امره فان اختلفوا في استطابته اتبع الاكثر

فان استووا فقرش لانهم باقرب العرب
فان اختلفت ولا ترجح أو شكوا أولم
يوجد لهم ولا غيرهم من العرب اعتباراً بقرب
الحيز ان شهابه صورة أو طبعاً أو طبعاً
فان استوى الشبهان أولم يوجد ما يشبهه
فلال لا ينفذ لا أجد فيما أوحى الى
محرم ولا يعتد فيه شرع من قبلنا لانه
ليس شرعنا فاعقدا دظاهراً لا آية
المقتضية للحل أولى من استصحاب
الشرائع السالفة وان جهل اسم
حيوان سئل العرب عن ذلك الحيوان
وعمل بتسميته لهم هو حلال أو حرام
لان المرجح في ذلك الى الاسم وهم أهل
اللسان وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر
بالاشبه به من الحيوان في الصورة
أو الطبع أو الطعم في اللحم فان تساوى
الشبهان أو فقد ما يشبهه حل على الاصح
في الروضة والمجموع فهاورد النص
بتحريمه البغل للنهي عن أكله في خبر أبي
داود ولتولده بين حلال وحرام فانه متولد
بين فرس وحصان أهلي فان كان الذكر
فرساً فهو شديد الشبه بالحصان وجاراً
كان شديد الشبه بالفرس فان تولد بين
فرس وحصان وحشي أو بين فرس وبقرة
حل بلا خلاف والحصان والبقرة للنهي
عنه في خبر الصحاحين وكنيته أبو زياد
وكنية الانثى أم محمود (ويحرم من
السباع) كل (ماله ناب قوي بعددويه)
أي بسطويه على غيره من الحيوان
كاسد ذكره ابن خالويه خمائة اسم
وزاد على بن جعفر عليه مائة وثلاثين
اسماً ونمر بفتح النون وكسر الميم وهو

مادب) أي عاش وقوله ودرج أي مات عش ومثله في المصباح (قوله فان اختلفوا) مقابل
لحذوف أي ما تقدم ان اتفقوا (قوله قطب العرب) أي أصلهم أي وأفضلهم (قوله فان
اختلفت) أي قرش (قوله أو طبعاً) أي من كونه بعد وبنابه أو نظيره أولاً والمراد بالطبع
السحنة والجبله التي خلق عليها فان لم يوجد الاصفة من ذلك عمل بها فان تعارضت هذه
الثلاثة تقدم الطبع فالصورة (قوله أو طبعاً) بفتح الطاء المهملة قال في المصباح الطعم
بالفتح ما يؤد به الذوق فيقال طعمه حلو أو حامض وتغير طعمه اذا خرج عن وصفه الخلق
(قوله وان جهل اسم حيوان) أي من كونه حلالاً أو حراماً بدليل ما بعده ووجهه بخبر هذا
لما قبله أن الاول معروف الاسم لكن مجهول الحكم وما هنا مجرول الاسم والحكم فيرجع
لتسميته فان سموه باسم حيوان حلال حل والا حرام اه (قوله حلال) أي أحلال أو أحرام
(قوله وهم أهل اللسان) فيه أن أهل اللغة انما يتكلمون على الالتقاط اللغوية لا على الاسماء
الشرعية من حل أو حرم لان هذا لا يعرف الا من الشرع (قوله كان شديد الشبه بالفرس) أي
فهو يشبه أمه على كل حال (قوله والحصان أهلي) معطوف على البغل (قوله من السباع)
بيان لما تقدم عليها وكان الاولى ضم الحرام كله جنب بعضه والحلال كذلك (قوله كل ماله ناب)
فيه تغيير اعراب المتن المحلى وأجازه بعضهم (قوله كاسد) روى عن أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال أتدرون ما يقول الاسد في زبده قالوا الله ورسوله أعلم قال انه يقول
اللهم لا تسلطنى على أحد من أهل المعروف اه دميرى وحكى أن ابراهيم بن أدهم كان في سفره
ومعه رفقة فخرج عليهم الاسد فقال لهم قولوا اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام واجنابك التي
الذي لا يرام وارحنا بقدرتك علينا لانك وانت رجاؤنا يا الله ثلاثاً قال فولى الاسد هارباً اه
(قوله مائة وثلاثين اسماً) فن أشهرها أسامة وحيدرة والضرمغام والضيمغ والغضنفر
والقصور واللبث ومن كناه أبو البطل وأبو حفص قال الدميرى وابداً نابه لانه أشرف
الحيوانات المتوحشة ومنزلته منها منزلة الملك (قوله بفتح النون وكسر الميم) ويجوز اسكان
الميم مع فتح النون وكسرها وهو ضرب من السباع فيه شبهة من الاسد الا أنه أصغر منه منقطع
الحمل فقط اسوداء وهو صنقان عظيم الجثة صغير الذنب والعكس وكه ذو قهر وقوة وسطوة
واذا مرض أكل الفأر فيزول مرضه وقيل ان الثمرة لا تضع ولدها الا مطوقاً بحية وهي تعيش
وتنفس الا أنها لا تقتل وفيه ألغاز الصلاح الصغدى بقوله

هات قل لي ما اسم شئ * حيوان فيه شر
ان تصفه فلو * لكن الثلثان مر

اه سيوطى وقوله ان تصفه بأن تغلب النون تاء تقول تمر وثلثاه مر وهما الميم والراء (قوله
ورائحه فيه) أي فيه (قوله الى فريسة) أي مفروسة أي مصاداة اصطادها (قوله والاخرى
يقطى) أي بحسب الظاهر من حاله والافهونام حقيقة نوما كاملاً لكن جعل الله له قوة على فتح
اجدى عينيه وتغميض الاخرى ليرى من يمر عليه أنه متيقظ قال الشاعر

حيوان معروف أخبت من الاسد (٢٦٧ ح ع) سمي بذلك لتمره واختلاف لون جسده يقال تمر فلان أي تنكر وتغير لانه لا يوجد
غالباً الاغصان مجباً بنفسه اذا شبع نام ثلاثة أيام ورائحة فيه طيبة وذئب بالهمز وعنده حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة
ومن طبعه أنه لا يعود الى فريسة شبع منها وينام باحدى عينيه والاخرى يقطى حتى تسكن في العين النائمة من النوم ثم يفتحها وينام
بالاخرى ليحرس باليقظ ويستريح بالنائمة

ينام باحدى مقلبيه ويتقي * بأخرى المنايا فهو يقطن نائم
 لأن قلبه ينام فهو كاهل الكهف كانت أعينهم مفتوحة وتحسبهم أيقاظا وهم رقود (قوله
 ودب) وكنيته أبو جهينة وهو يحب العزلة فاذا جاء الشتاء دخل غاره الذي اتخذوه ولا يخرج
 حتى يطيب الهواء واذا جاع يتصيديه ورجليه فيندفع بذلك الجوع ويخرج في الربيع
 أسمن ما يكون والذكر يسافد أي يبطأ أثناء مضجعة على الأرض واستدة شهوة أثناء تدعو
 الأذى إلى وطئها اه دميري (قوله والليل) ذكر القزويني أن فرج القيلة تحت ابطها
 فاذا كانت وقت الضراب ارتفع وبرز حتى يتمكن من اتيانها وألغز بعضهم في الليل بقوله
 ما سم شي تركيبه في ثلاث * وهو ذو أربع تعالى الإله
 حيوان والقلب منه نبات * لم يكن عند جوعه يزعج
 فيك تصيفه ولكن اذا ما * عكسوه يصير في ثلثه لانه الثلث الآخر
 فأجاب بعضهم بأن قلب فيل ليف اه وقوله القزويني بضم القاف وسكون الزاي وكسر الواو
 نسبة إلى قزوين قاله في اللب (قوله ويذكر) هو بالتشديد في السن وبالتخفيف في البنيان
 ونظم ذلك بعضهم بقوله

وعمر بالتشديد في السن قد أنى * كما أن في البنيان تخفيفه وجب

قال تعالى انما يعمر مساجد الله (قوله وقرء) فيصم أ كله ويجوز بعه اه دميري (قوله
 ويتناول الشئ بيده) وقد أهدى ملك النوبة إلى المتوكل قردا خياطا وأخرصا ثغا وأهل البن
 يعلمون القرد القيام بجوانبهم وحفظ دكا كينهم وقد مسح الله الذين اعتدوا في السبت من بني
 اسرائيل قردة كما أخبر في كتابه العزيز واختلف العلماء في المسوخ هل يعقب أولا على قولين
 والجمهور على الثاني روى مسلم عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن القردة
 والخنازير هل هي مما مسح فقال ان الله لم يهلك قوما أبدا ويعذب قوما فيجعل لهم نسلا وان القردة
 والخنازير كانوا قبل ذلك اه وفي عجائب الخلوقات من تصح بوجه قرد عشرة أيام أثناء السرور
 ولا يكاد يحزن واتسع رزقه وأحبته النساء حباً شديداً وأعجب منه اه من مختصر حياة
 الحيوان للسيوطي ونقل الشيخان عن القاضي حسين أنه قال لو علم قردا النزول إلى الدار
 وأخراج المتاع ثم نقب وأرسل القرد فأخرج المتاع ينسج أن لا يقطع لأن للحيوان اختيارا
 ونقل البغوي في باب حد الزنا أن المرأة لو مكنته من نفسها ففعلها ما على واطى البهجة فتعز
 في الأصح وتحذف في قول وتقتل في قول والقردة تلد في البطن الواحد عشرة وأثنى عشر اه
 دميري (قوله ومن ذى الناب الكلب) انظر لم فصل هذا (قوله إلى عواء أبناء جنسه)
 وهو بضم العين المهملة قال في المختار عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوى بالكسر عواء
 بالضم والمت اه قال الدميري وصياحه كصياح الصبيان يأكل ما يصيده من طير أو غيره تخافه
 الدجاج أكثر من الثعلب لانه اذا مرت تحتها وهي على جدار أو شجرة سقطت وخواصه اذا كانت
 أسنانه يئيت كانت الخسومة بين أهله ولحمه ينقع الجنون والصرع العارض واذا علق عينه
 اليمنى على أحد من من النظرة اه (قوله والهزة الخ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما حل نوح في السفينة من كل زوجين اثنين قال أصحابه كيف نظمتم أو قطعتم واشينا ومعنا

ودب بضم الدال المهملة وفيل وكنيته
 أبو العباس والليل المذكور في القرآن
 كنيته ذلك واسمه محمود وهو صاحب
 حقد ولسانه مقلوب ولولا ذلك لتكلم
 ويخاف من الهزة خوفا شديدا وفيه
 من الفهم ما يقبل به التأديب والتعلم
 ويعبر أي يعيش كثيرا والهزة تعظمه لما
 اشتغل عليه من الخصال المحمودة وقرد
 وهو حيوان ذكي سريع الفهم يشبه
 الانسان في غالب حاله فانه يصيح
 ويضرب ويتناول الشئ بيده ويأنس
 بالناس ومن ذى الناب الكلب والخنزير
 والفهد وابن آوى بالتد بعد الهزة وهو
 فوق الثعلب ودون الكلب طوبل
 المحالب فيه شبه من الذئب وشبهه من
 الثعلب وهي بذلك لانه يأوى إلى عواء
 أبناء جنسه ولا يعوى إلا إذا

الاسد فسلط الله عليه الحى وكانت أول حى نزلت بالارض فهو لا يزال محجوما ثم شكوا الفأرة
 فقالوا القوي سقة تفسد علينا طعامنا ومتاعنا فأوحى الله تعالى الى الاسد ففعل ما نرى من
 الهرة فخافت الفأرة منها اه ديمري (قوله ولو وحشية) وهى المعروفة بالنس وقيل غيره
 فهى حرام ويلحق بها فى الحرمة ابن مقرض بيم مضمومة ففاف ساكنة فمهملة مكسورة فضاء
 معجمة أو بكسر الميم وفتح الراء ويقال له الدلق بضم ففتح وهو دويبة أصغر من الفأر كلاء اللون
 طويلة الظهر تقتل الحمار وتقرض الثبات قل (قوله وما ورد فيه النص بالحل) كلام
 مستأنف (قوله الانعام) سميت نعم الانعومة وطها اذا مشت حتى لا يسمع لاقدا مها وقع
 أو لعموم النعمة فيها الكثرة الانتفاع بها من در ونسل وصوف ووبر وركوب وغير ذلك (قوله
 وهى الابل) من خواصها أنها من الاحرار فلا ينزوعلى أمه ولا على أخته حتى أن بعض العرب
 ستر ناقة بثوب ثم أرسل عليها ولدها فلما عرف ذلك عمد الى احليله فأكله ثم حقد على صاحبه فقتله
 وليس له من ارة ولذلك كثر صبره ومن خواص شحمه أنه متى وضع فى موضع هربت منه الحيات
 وسنامه يدق ويطل به البواسير فيسكن وجعه والمضمضة بلبنها تنفع الاسنان المأكولة وينزل
 صفرة الوجه أكل وطلاء قال ابن سينا بعره يقطع الرعاف اذا استشق به وينزل أثر الجدرى
 وأكل لحمه ينزى فى الباء وفى الانعاظ وبوله اذا شربه السكران أفاق من ساعته وقراده اذا ربط
 على كم العاشق فيزول عشقه اه (قوله والبقرة) اسم جنس يشمل الذكر والانثى والهامة للوحدة
 والجمع بقرات وأهل اليمن يسمون البقرة باقورة سميت بقرة لشبهها الارض بالحرارة وهى أجناس
 منها الجواميس وهى ضأن البقر وكل حيوان اناته أرق صوتا من ذكره الا البقر فان
 الانثى أضخم وأجهر صوتا وهى تتلوى وتتعلق تحت الذكرا لصلابة ذكره لاسيما اذا أخطأ الجحرى
 اه واذا اشتاقت أنثاه الى الذكر نفرت وأتعبت الرعاء وقال المسعودى رأيت بالري بقرات برك
 كما تبرك الابل وليس لجنس البقر شيا عاليا فهى تقطع الحشيش بالسفلى اه ديمري (قوله
 والغنم) وهى على ضربين ضائنة وماعزة والضأن أفضل من الماعز صرح بذلك الاصحاب
 فى الاضحية وغيرها واستدلوا على أفضليتها بأوجه منها أن الله تعالى بدأ بذكر الضأن فى القرآن
 فقال ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين ومنها حكاية عن الخصمين قوله تعالى ان هذا
 أخى له تسع وتسعون نجمة ولى نجمة واحدة ولم يقل تسع وتسعون عنزاً ولى عنزاً واحدة ومنها
 أنه قال وقد يشاهد مع عظيم وهو الكبش والبركة فى الضأن أكثر ومن ذلك اذا رعت شيا من
 الكلأ نبت فان المعز تقلعه من أصله والضأن ترعى ما على وجه الارض وبما أهان الله به
 التيس أن يجعله مهتولاً السترمكشوف القبل والدبر بخلاف الكبش ولهذا شبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المحال بالتيس المستعار ومنها أن رؤس الضأن أطيب وأفضل من رؤس
 الماعز وكذلك لحمها فان أكل لحم الماعز يحرك المرة السوداء ويولد البلم ويورث النسيان
 ويفسد الدم ولحم الضأن عكس ذلك اه ديمري قال زيد بن ثابت أن المعز استعصت على نوح
 أن تدخل السفينة فرفعها بذنبها فى ذلك انكسر ذنبها وصار معقوصا وبدا حياها وأما النجعة
 فذهبت حتى دخلت السفينة فسمع نوح على ذنبها فستر حياها (قوله والخيل) وهى واسم
 جمع لا واحد له من لفظه وأصل خلتها من الريح وهى أربعة أنواع منها العنقا أبوها عريبان

والهزة ولو وحشية (ويحرم من
 الطيور) ككل (ماله مخلب قوى)
 بكسر الميم واسكان المعجمة وهو الطير
 كالتفقر للانسان (يجرح به) كالصقر
 والبارز والشاهين والنسر والعقاب
 وجميع جوارح الطير كما قاله فى الروضة
 وما ورد فيه النص بالحل الانعام وهى
 الابل والبقر والغنم وان اختلفت
 أنواعها لقوله تعالى أحلت لكم جميع
 الانعام والخيل ولا واحد له من لفظه

كة

والقرف أبو عجمي وأمه عربية والهجين عكسه ومنها البراذن أبوها عجميان وسميت خيلا
 لا خيلا لها في مشيها قل روى ابن ماجه عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلي عز
 لأهلها والغنم بركة والخيل معقود في نواصيها الخير ومعنى عقود الخير بنواصيها أنه لا ذم لها كأنه
 معقود فيها والمراد بالناسية هنا الشعر المسترسل على الجبهة وكنى بالناسية
 عن جميع ذات القرس كما يقال فلان مبارك الناسية وفي الحديث لا تحضر الملائكة من اللهو
 شيئا إلا ثلاثة لهو رجل مع امرأته واجراء الخيل والنصال اه (قوله وأذن في لحوم الخيل)
 وبهذا رد على من عسك في تحريم الخيل بآية والخيل والبغال والحمير لتركبوها من حيثانها
 في معرض الامتنان ولم يذكر الاكل ووجه الرد أن الآية مكتوبة فلودلت على التحريم لزم
 تحريم الحمير قبل خيبر وهو ممتنع بالاتفاق اه عمرة (قوله فقال الامام أحمد وغيره منكم)
 عبارة م ر وبقرض صحته يكون منسوخا باحلالها يوم خيبر (قوله وبقر وحش) قيد
 بالوحش لعطف الجار عليه لا لأخراج الاهلي والاولى أن يقال انما قيد بالوحش لأن بقر الاهل
 داخل في الانعام (قوله وهو أشبه شيء) أي أقرب شيا بالمعز من غيره (قوله وجار وحش)
 وعمره يزيد على عمر الجار الاهلية وقيل إن الجار الوحش يعبر أكثر من ثمانية سنين اه
 دمرى قال في شرح الروض وفارقت الجار الوحشة الجار الاهلية بأنهم لا ينتفع بها في الركوب
 فانصرف الانتفاع بها الى أكلها خاصة اه ولا فرق في جناز الوحش بين أن يستأنس أو يبقى على
 توحشه كما أنه لا فرق في تحريم الاهلي بين الحالين ومثله بقر الوحش فيما ذكر كما في س (قوله
 وظبي وطيبة) انظر الحكمة في الجمع بينهما دون غيرها ويحل ما تولد بين ما كولين ولو على غير
 صورة المأ كول نحو كلب من شاتين * (فرع) * يراعى في المسوخ أصله ان بدلت صفته فقط
 فان بدلت ذاته كلب صار دما ولو كرامة لولى اعتبر حاله الا أن يحرم أكله ويخرج عن ملك
 مالكه فان عاد لبنا عاد ملك مالكه بجلد دبغ فيجب رده اليه ويحل تناوله وخرج بالمسوخ
 ما لم يمسح كلب خرج من ضرعه دما ومنى كذلك فهو باق على طهارته مطلقا قل على الجلال
 وعبارة م ر ولو مسح حيوان يحل الى ما لا يحل أو عكسه فهل يعتبر ما قبل المسح على ما قاله
 بعضهم عملا بالأصل أو ما تحول اليه كما يدل عليه ما في فتح الباري عن الطحاوي كل محتمل
 والوجه اعتبار المسوخ اليه ان بدلت ذاته بذات أخرى والابان لم تبدل الا صفته فقط اعتبر
 ما قبل المسح والا قرب اعتبار الأصل في الآدمي المسوخ مطلقا كما يدل عليه الخبر ولو قدم
 لولى مال مغصوب فقلب كرامة له دما ثم أعيد الى صفته أو صفة غير صفته فالتمحه عدم حله لأنه
 يعود الى المتألية عاد ملك مالكه فيه كما قالوه في جلد ميتة دبغ ولا ضمان على الولي بقلبه الى
 الدم كما لا ضمان عليه اذا قتل بجاله اه وقوله اعتبر ما قبل المسح لكن يبقى النظر في معرفة ما تحول
 اليه أهو الذات أو الصفة فان وجد ما يعلم به أحدهما فظاهر والا في شبه اعتبار أصله لا نام تحقق
 تبدل الذات فيحكم ببقائها وان التحول اليه هو الصفة وقد عهد تحول الصفة كاختلاع
 الولي الى صور كثيرة وعهد رؤية الجن والملك على غير صورتهم الاصلية مع القطع بأن ذاتهما
 لم تحول وانما تحولت الصفة اه عش عليه (قوله وضبيع) هو اسم للذكر والانثى
 وجعهما ضباع كضبع وسباع قاله ابن النباري وقال الأزهرى هو اسم للأنثى فقط ويقال لها

للحبر الأعرجين عن جابر بن عبد الله
 الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن
 لحوم الجار الاهلية وأذن في لحوم الخيل
 وفيهما عن أسماء بنت أبي بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنها قالت
 فخرنا فرسنا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة وأما
 خبر خالد في النهي عن أكل لحوم
 الخيل فقال الامام أحمد وغيره منكر
 وقال أبو داود ومنسوخ وبقر وحش
 وهو أشبه شيء بالمعز الاهلية وجار
 وحش لانهم من الطيبات ولما في
 وحش لانهم من الطيبات ولما في
 الحبر عن أنه صلى الله عليه وسلم قال
 في الثاني تناول من لحمه وأكل منه
 وقيل به الا قول وظبي وطيبة بالاجاع
 وضبيع لانه صلى الله عليه وسلم قال
 يحل أكله ولأن نابه ضعيف لا يتقوى به

ضباغة وضباعة وجعها ضبعانات ولا يقال ضبعة ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ويقال
 للمثنى منهما أو من أحدهما ضبعانان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره اه قل على الجلال
 (قوله من أحق الحيوان) المراد بالجماعة الجهل بالعوالم (قوله ضبعان) بوزن عمران
 وسرحان ويجمع على ضباعين كسرا حين (قوله وضب) وهو حيوان يعيش نحو سبعة مائة سنة
 ومن شأنه أنه لا يشرب الماء وأنه يبول في كل أربعين يوما مرة وأن للأنثى منه فرجان وللذكر
 ذكران ومنه أم حنين بمهمة مضمومة موحدة مفتوحة فتحية ساكنة فنون دويبة قدر الكف
 صفراء كبيرة البطر تشبه الحرباء وقبل هي الحرباء قل على الجلال وأسنانه كالصفيحة ومن
 أكل منه لم يعطش شرح م (قوله أكل على مائدة) أي أكله خالدا مشويا والمائدة هي الشيء
 الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالمدليل والطبق وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم مأكلا على الخوان لأن الخوان أخص من المائدة ونفي الاختص
 لا يستلزم نفي الأعم اه فتح الباري وقوله فأجدني أعافيه أي أجد نفسي تكرهه (قوله
 وأرب) وهو اسم جنس يشمل الذكر والأنثى وجعه أربا وشطر قضيبه أي بدنه عظم والآخر
 عصب وهو ذو شبق شديد لكن الأنثى أشد فربما ركبت الذكر لشدة شهوتها للجماع وتصرعاما
 ذكر او عاما أي كالضبع قيل وقد صاد رجل أربا فوجد له آلة الذكورة والأنوثة وشق بطنه
 فوجد ما يدل على ذلك والارنب تنام مفتوحة العين فر بما ظنها القنأص مستيقظة اه دميري
 (قوله العناق) أي أتى المعز (قوله عكس الزرافة) أي معنى وحكما وهي بفتح الزاي
 وضمها مخففة الراء تسمى أم عيسى وهي حسنة الخلق طويلة العنق واليدين قصيرة الرجلين
 لأن الله جعل قوتها في الشجر فخلقها كذلك لتستعين على ذلك ولها رأس ابل وقر نابقر وجلد
 تمر وأظلاف ثور وذنبل ظبي واذا مشيت قدمت رجلها اليسرى ويدها اليمنى وهذا بعكس ذوات
 الأربع كلها وهي تبصر أي رؤيتها كالبعير يكون بعرا وتجتري وفي طبعها الانس والود للناس قيل
 والزرافة في الأصل هي الجماعة فسميت بذلك لتولدها من جماعة الحيوان لانها من حيوانات
 ثلاث من الناقة الوحشية والبقرة الوحشية والضبعان وهو ذكر الضباع فيقع على الناقة فتلد
 حيوانا ينم او ينه فيقع على البقرة الوحشية فتلد منه الزرافة وقيل متولدة من دواب
 ووحوش مختلفة يقعن على الأنثى فتخلط مياها فيخلق الله منها خلقا مختلفا الشكل وأنكر
 على قائل هذا دون قائل الأول والله أعلم أيها الأصح وحكمها مختلف فيه اه دميري ورد ذلك
 الحافظ وقال بل هي نوع قائم بنفسه كالخيل وغيرها بدليل أنه يلد مثله اه سيوطي وعبرة
 البرماوى وأما الزرافة فهل تحمل أو لا فيها تردد والأصح في المجموع أنها تحرم وفي العباب
 أنها حلال وبه قال البغوى وصوبه الأذرى والزركشى قيل انها متولدة من سبع حيوانات
 لأن الزرافة بمعنى الجماعة لغة اه وقر شيخنا م في حال قرأته للخارى أن الزرافة حيوان
 يشبه الأبل برقبته والبقر برأسه وقرنيه والخمير بلون جلده ويكبر إلى أن يصير علوا نخلة اه
 (قوله بوركها) أي الارنب فيفسد أنها مؤنثة معنى فهو كزنب وقوله قبل وهو حيوان
 التذكير بالنظر للفظ وقال شيخنا أنه لتأويله بالدابة (قوله ويعلب) بثلاثة أقواله وأشاهد يفسدها
 العقاب أي بطونها كذا قالوا وفيه نظر بما مر أن المتولين مأكول وغيره لا يحصل إلا أن

وهو من أحق الحيوان لأنه يتناول حتى
 يصاد وهو اسم للأنثى قال الدميري
 ومن عجيب أمرها أنها تحيض وتكون
 سنة ذكرا وسنة أنثى ويقال للذكر
 ضبعان وضب لأنه أكل على مائدة
 صلى الله عليه وسلم بحضرته ولم يأكل
 منه فقيل له أحرأه هو قال لا ولكنه
 ليس بأرض قوي فأجدني أعافيه وهو
 حيوان للذكر منه ذكران ولأنثى
 فرجان وأرب وهو حيوان يشبه
 العناق قصير اليدين طويل الرجلين
 عكس الزرافة لأنه يبعث بوركها إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم قبله وأكل
 منه رواء البخارى ويعلب لأنه من
 الطيبات ولا يتقوى بنابه وكنيته
 أبو الحصين والأنثى تعلقبه وكنيتها أم
 هويل

يقال ان هذا امر غير محقق فان تحقق عمل به فراجع اه قل وقال الدميري نصر الشافعي
على حل تأكله وكرهه أبو حنيفة ومالك وحرمة جماعة منهم أحمد بن حنبل في أكثر رواياته
ومن حيلته في طلب الرزق انه يتماوت وينفض بطنه ويرفع قوائمه حتى يظن أنه قد مات فاذا قرب
عليه الحيوان وثب عليه وصايدته وحيلته هذه لا تتم على كلب الصيد قبل للشعاب مالك تعدوا أكثر
من الكلب يقال اني أعد ولنفسى والكلب بعد ولغيره ومن العجيب في قسمة الارزاق
أن الذئب يصيد الثعلب فيأكله ويصيد الثعلب القنفذ فيأكله ويصيد القنفذ الافعى فيأكلها
والافعى تصيد العصفور فتأكله والعصفور يصيد الجرادة فيأكلها والجراد يلتقم فراخ الزناوير
فيأكلها والزناوير يصيد النحلة فيأكلها والنحلة تصيد الذبابة فتأكلها والذبابة تصيد البعوضة
فتأكلها ومما روي من حيل الثعلب ما ذكره الشافعي رضي الله عنه قال كنا بسفر في أرض
اليمن فوضعنا سفرتنا لتعشى فحضرت صلاة المغرب فقمنا لنصلي ثم تعشى وتركنا السفره كما هي
وقنا الى الصلاة وكان فيها دجاجة ثمان فجاء الثعلب فأخذ إحدى الدجاجتين فلما قضينا الصلاة
أسفنا عليها فقلنا حرمنا طعنا فبينما نحن كذلك إذ جاء الثعلب وفي فمه شيء كأنه الدجاجة
فوضعها فبادرنا اليه لنأخذها ونحن نحسبه الدجاجة فلما قمنا جاء الى الأخرى وأخذها من
السفرة وأصبنا الذي قمنا اليه لنأخذها فاذا هو ليف قد هيا مثل الدجاجة اه دميري (قوله
ويربوع) نوع من الفأر كبن عرس وحلها مستثنى منه قل قال في شرح الروض وهو
دوية رقيقة تعادى الفأر تدخل بحجره وتخرجه (قوله وقنفذ) بالذال المعجمة وبضم القاف
وفتحها اه مختار وفي المصباح بضم القاف وتفتح للتخفيف اه قال مالك والشافعي يحسب كل
القنفذ وقال أبو حنيفة وأحمد بتحريمه (قوله وابن عرس) بكسر العين المهملة وجمعها
بنات عرس قاله في المصباح والمراد بها العرسة المشهورة وهو حيوان قريب من الفأر لكن
أشد منه وهو يعاديه فيدخل بحجره ويخرجه ويأكله حكى أنه تباع فأرة فهربت منه الى شجرة
فصعدت خلفها فانتهت الى رأس غصن فتبعها فلم يبق لها مهرب فتعلقت بورقة وأدلت نفسها
فصاح ابن عرس فجاءت أثناء تحت الشجرة فقطع عرق الورقة فسقطت فأرة فأسكتها أثناء
فهو أودى للفأر من السنور لانه يدخل بحجره والسنور لا يطبق ذلك ومع ذلك يخاف الفأر
من السنور أكثر ويعادى أيضا الحية ويقتلها ويعادى التمساح فيدخل جوفه اذا فتح فاه
فيأكل امعاه ويعزقها واذا مرض أكل بيض الدجاج فيشفى وحكمه حرمة أكله عند أبي
حنيفة وحله عند الشافعي رحمه الله وعنه قول بالحرمة قال ارسطاطاليس ان الأثني من بنات
عرس تلقح وتلد من أذنها اه دميري وقيل انها تحبل من فمها وتلد من أذنها اه (قوله منها)
أى من جلدتها (قوله كنية) تطلق على الذكور الأثني ويحمل قتلها الحلال والمحرم لانها من
الفواسق وقال عليه الصلاة والسلام من قتل حية فكأنما قتل مشركا وعن ابن عباس
ان الحيات مسخ الجن كما مسخت القرود من بني اسرائيل * (مسئلة) * اذا اصطاد الخوا
حمة وجلسها على عادة الخواة فلسعته فمات هل يأثم أو تفلت فقتلت انسانا هل يضمن أوجب
بأنه لا يضمن وان صادها ليرى الناس معرفته وهو عارف بصنعيته وغالب ظنه السلامة منها
لم يأثم قيل نزل حواء بقوم باليمن وفي خرجه حيات فخرج بعضها بالليل فقتل بعض أهل البيت

ويربوع لان العرب تستطيبه ونابه
ضعيف وفلس يفتح القاء والتون لان
العرب تستطيبه وهو حيوان يؤخذ
من جلده القروالينه وخفته وسمور
بفتح المهملة وضم الميم المشددة وسنجاب
لان العرب تستطيب ذلك وهما نوعان
من ثعالب الترك وقنفذ بالذال المعجمة
والدبر باسكان الموحدة دوية أصغر
من الهر كلاء العين لاذنب لها والذليل
وهو دوية قدرا لسخلة ذات شوك
طويل شبه السهام وابن عرس وهو
دوية رقيقة تعادى الفأر تدخل بحجره
وتخرجه والخواصل ويقال له حوصل
وهو طائر أبيض أكبر من الكركي
ذو حوصلة عظيمة يتخذ منها فرو
ويحرم كل ما ندب قتله لا بد انه كنية

فكتب بذلك عمر بن عبد العزيز فقال لاشئ عليه لكن من وه اذا نزل يقوم يعلمهم بجماعه اه
دميري (قوله وعقرب) العقرب الاثني والذكر عقربان بضم العين والراء ولها ثمانية أرجل
وعينها في ظهرها تلدغ وتولم ايلام شديدا وربما السعت الافعى اى الحية فتقوت ومن عجيب
أمرها مع صغرها تقتل القبيل والبعر يسعتها وأنها لا تقرب الميت ولا النائم حتى يتحرك شئ
من بدنه اى النائم فتضربه عند ذلك وتأوى الى الخنافس وتسالمها اى تصالحها ولذلك اذا دقت
ووضعت على لسعة العقرب برئت لوقتها اه عبد البر وابن شرف وقيل ان العقرب اذا حرقت
ودخن بها البيت هربت العقارب منه اه دميري (قوله وغراب أبقع) ويقال له الاغور
لحدة بصره أو لكونه يغمض احدى عينيه عند النظر ويقتصر على النظر بأحدهما من قوة
بصره سمي غرابا لسواده ومنه قوله تعالى وغرابيب سود اه وجعه غريبان وأغربة وأغرب
وغرابين وغرب وقد نظمها ابن مالك فقال

بالغرب اجمع غرابنا وأغربة * وأغرب وغرابين وغريبان

ويقال انه اذا صاح الغراب مرتين فهو شروا اذا صاح ثلاثا فهو خير وذلك لعدد الاحرف اى
أحرف خير اه دميري (قوله وحداة) بوزن عنبه وجمعها حدى ذكر عن ارسطاطاليس أن
الغراب يصير حدأة وهى تصير عقابا كذا يتبدلان كل سنة ومن طبع الحدأة أن تقف في الطيران
وليس ذلك لغيرها ويقال انها أحسن الطير مجاورة لما جاورها من الطير فلومات جوعا لم تعد
على فراخ جازها والسبب في صياحها عند سفادها ان زوجها قد جحد ولدها منه فقالت يا نبي
الله قد سقذنى حتى اذا حضنت يضى وخرج منه ولدى جحدنى فقال سليمان عليه السلام
لذكر ما تقول فقال يا نبي الله انها تحوم حول البرارى ولا تمنع من الطيور فلا أدري أهو منى
أو من غيرى فأمر سليمان عليه السلام باحضار الولد فوجده يشبه والده فألقه به فصارت
اذا سقذها صاحت ثم قال سليمان لا تمكنه أبدا حتى تشهدين على ذلك الطير لئلا يجحد بعدها
فصارت اذا سقذها صاحت وقالت يا طيور اشهدوا فانه سقذنى والعقاب سيد الطير والنسر
عريفها روى ابن عباس رضى الله عنهما أن سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام لما فقد
الهدهد اى فان الهدهد كان دليلا له على الماء فان الهدهد يرى الماء تحت الارض كما يرى الماء
في الزجاجة فلما فقد سليمان الماء تفقد الهدهد فلم يجد فدعا بالعقاب سيد الطيور وأشدها بأسا
فقال على بالهدهد الساعة فرفع العقاب نفسه حتى التصق بالهواء فصارت تنظر الى الدنيا
كالقصعة بين يدي الرجل ثم التفت يمينا وشمالا فرأى الهدهد مقبلا من نحو اليمن فانقض عليه
فقال الهدهد أسألك بحق الذى أقدر له على وقوال الامار جنتي فقال له الويل لك ان تبي الله
سليمان حلف أن يعذبك أو يذبحك ثم أتى به فلقبه النسر وعساكر الطير يخفونه وأخبروه
بنوع سليمان فقال الهدهد ما قدرى وما أنا وما استثنى تبي الله قالوا بلى قال أوليا تبنى
بسلطان ميين قال الهدهد فجوت اذا فلما دخل على سليمان رفع رأسه وأرغى ذنبه وجناحيه
تواضعا لسليمان فقال سليمان أين كنت عن خدمتك ومكانك لا عذبك عذابا شديدا أو لا ذبحك
فقال الهدهد يا نبي الله اذكر وقوفك بين يدي الله بمنزلة وقوفى بين يديك فاقشعرت جلد سليمان
وارتعد وعفاه عنه قبل عني سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام بالعذاب الشديد الذى يعذب به

وعقرب وغراب أبقع وحداة

الهدد التفرقة بينه وبين القه وقيل الزامه خدمة أقرانه وقيل محبة الاضداد اه ديمري
 (قوله وفأرة) بالهمز وتركه وليس في الحيوان أفسد من الفأر ولا أعظم أذى منه لانه لا يبقى
 على حقير ولا جليل ولا يأتي على شيء الا أهلكه وأتلفه وكنية الفأرة أم خراب ومن شأنها أنها تأتي
 القارورة الضيقة الرأس فتحتال حتى تدخل فيها ذنبها فكلما ابتل بالدهن أخرجه ومصته
 حتى لا تدع فيها شيئا وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت فأرة فأخذت تجر القتيلة فذهبت
 الجارية فوجدتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعها فجاءت بها فألقمتا بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على الخجرة التي كان قاعدا عليها أي السجادة سميت بذلك لانها تخمر الوجه
 أي تغطيه فأحرق منها موضع درهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذ انتم فاطفئوا سراجهكم
 فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا فتعرقكم اه وأما القناديل المعلقة في المساجد وغيرها
 فان خيف سويق بسيمها دخلت في الامر بالاطفاء وان أمكن ذلك كما هو الغالب فالظاهر
 أنه لا بأس بتركها لا ستقاء العلة التي علل بها النبي صلى الله عليه وسلم واذا انتفت العلة زال المنع
 وفي خبر الشيخين خمس يقتلن في الحل والحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والكلب
 العقور وفي رواية لمسلم الغراب لا يقع والحية بدل العقرب وفي رواية لابي داود والترمذي
 ذكر السبع العادي مع الخمس قال ابن الملقن السرفي قتل الحية أنها خانت آدم بادخال ابليس
 الجنة بين فكيفها والغراب بعثه نبي الله نوح عليه السلام من السفينة ليأتيه بخبر الارض فقوله
 أمره وأقبل على جيفة والفأرة عمدت الى حبال سفينة سيدنا نوح فقطعتها وأخذت القتيلة
 لتحرق البيت أيضا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها (قوله والبرغوث) واحد البراغيث
 وضم يائه أشهر من كسرها وهو من الحيوان الذي له الوثب الشديد ومن لطف الله تعالى أنه ينب
 الى ورائه ليري من بصيده وأنه لو وثب الى أمامه لمكان ذلك أسرع الى حمايته وهو من
 الخلق الذي يعرض له الطيران كما يعرض للخل وهو ينشأ أولا من التراب لا سيما في الاماكن المظلمة
 ويقال انه على صورة القمل له أنياب بعض بها وخرطوم يمص به اه ديمري (قوله والبق)
 البقرة البعوضة والجمع القيق ويقال انه متولد من النفس الحادة ولشدته رغبته في الانسان
 اذا شم رائحة الا دى رمى نفسه عليه وهو كثير بمصر وماشا كلهما من البلاد اه ديمري
 (قوله والجعلان) ويقال له أبو جعران وهو بضم الجيم والعين ساكنة والناس يسمونه
 أبو جعران لانه يجمع الخبز اليابس ويدخره لبيته وهو دويبة معروفة تسمى الزعقوق وهو بضم
 الزاي شيخنا بعض البهايم في فروجها فترب وهو أكبر من الخنفساء شديد السواد في بطنه لون
 حمر للذ كقرنان يوجد كثيرا في مراحيش البقر والجواميس ومواضع الروث ومن شأنه جمع
 النجاسة وادخارها ومن عجيب أمره أنه يموت من ريح الورد ومن ريح الطيب فاذا أعيد
 الى الروث عاش وله ستة أرجل وسنام مربع جدا وهو يمشي القهقري الى خلف ومع هذه
 المشية يهتدي الى بيته واذا أراد الطيران ارتفع فيظهر جناحه فيطير ومن عادته أنه يحرس
 النوام من مناسم لقضاء حاجته تبعه وذلك من شهوته للغائط لانه قوته اه ديمري (قوله
 والكلب غير العقور) أي يكره قتله وعن شيخنا حرمة وعن والد شيخنا م رندب قتله قل
 والمعتمد أن قتل الكلب الذي لا تنفع فيه ولا ضرر حرام (فائدة) * قيل كان كلب أهل الكهف

وفأرة والبرغوث والزبور بضم الزاي
 والبق وانما ندب قتلها لانه لا يذاتها كما مر
 اذ لا تنفع فيها وما فيه تنفع ومضرة
 لا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره
 ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضتر
 كالخنفس والجعلان وهو دويبة
 معروفة تسمى الزعقوق والكلب غير
 العقور الذي لا تنفع فيه مباحة

من جنس الكلاب وعليه الاكثر وقيل كان أسدا وقال ابن عباس كان كلبا أغروا اسمه قطمر
وقال مقاتل كان أصفر وقال أبو الفضل من أحب أهل الخير نال بركتهم فهذا كلب أحب أهل
خير وصحبهم فذكر معهم في القرآن ومن خاف شر كلب فليقرأ يا معشر الجن والإنس آية الرحمن
اه ديمري (قوله وتحرم الرخة) ومن طبع هذا الطائر أنه لا يرضى من الجبال الا الموحش
منها ولا من الاماكن الا بعدها من اما كن أعدائه والاشئ منه لا تمكن من نفسها غير ذكرها
وتبيض بيضة واحدة اه ديمري (قوله والبغاة) أي البومة وهي المصاصة ومن طبعها
أن تدخل على كل طائر في وكزه وتخرجه منه وتأكل فراخه ويضه وهي قوية السطوة في الليل
لا يحتملها شئ من الطير ولا تنام في الليل فاذا رآها الطيور في النهار قتلتها وتقتلها في ريشها
للعداوة التي بينهم وبينها ومن أجل ذلك صار الصيادون يجعلونها تحت شبكهم
ليقع لهم الطير ولا تطير بالنهار خوفا من أن تصاب بالعين لحسنها وجمالها ولها تصور في نفسها أنها
أحسن الحيوان لم تظهر الا بالليل اه ديمري وعن سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه عليه
ليس من الطيور أنصح لبني آدم وأشفق عليهم من البومة تقول اذا وقعت عند خربة أين الذين
كانوا يتنعمون في الدنيا ويسعون فيها ويل لبني آدم كيف ينامون وأمامهم الشدائد تزدوا
يا غافلين وتهميوا السفركم اه حل في السيرة (قوله بالدرّة) وهي في قدر الحامة فيتخذها الناس
للاستقاع بصوتها كما يتخذون الطاوس للاستقاع بصوته ولونه ولها قوة على حكاية الاصوات
وقبول التلقين وتناول ما كوله ابرجلها كما يتناول الانسان الشئ بيده ولا يعرف لها اسم ذكر
من لفظها ومن أكل لسانها صار فصيحاً قال الزركشي وليست من طيور العرب وانما تجلب من
النوبة واليمن زى قال حل في السيرة وقد وقع لي اني دخلت منزلا لبعض أصحابنا وفيه درّة
لم أرها فاذا هي تقول مرحبا بالشيخ البكري وتكرّر ذلك فحجبت من فصاحة عبارتها وحكي
الكمال الاقوى في الطالع السعيد عن الفاضل الاديب محمد القوصي عن الشيخ علي الحريري
أنه رأى درّة تقرأ سورة يس وعن بعضهم قال شهدت غرابا يقرأ سورة السجدة واذا وصل الى
محل السجود سجد وقال سجد لك سوادى وآمن بك فوادى اه مع زيادة (قوله يتشام به)
وكان وجه هذا والله أعلم أنه لما كان سببا لدخول ابليس الجنة وخروج آدم منها وسببا لخلو تلك
الدار من آدم ودوام الدنيا كرهت اقامته في الدور بسبب ذلك اه ديمري (قوله خبثها) أي
الطاوس وما قبله وان كان ما قبله متعديا (قوله كخطاف) بضم الخاء نوع من العصفور يعرف
بعصفور الجنة جمعه خطاطيف يبنى بيته في أبعاد المواضع عن الوصول اليها بناء محكما بالطين واللين
فان لم يجد طينا غطس في الماء وتغرغ في التراب وطين عشه بما على أجنحته ويجعله على قدره وقدر
فرخه فقط ولا يلقى فيه شئاً من خرثه بل يلقيه خارجه ويجعل فيه قضبان الكرفس لتنفّر الخفاش
عن قراخه لانه يهرب من رائحة الكرفس ولولا ذلك لقتل فراخه لعداوة بينهما واذا كبرت فراخه
علمها ذلك ومن أمره اذا قلعت عينه عادت واذا عمى أكل من شجرة يقال لها عين شمس فيعود
بصره لما في تلك الشجرة من المنفعة للعين وما روى قط آكل ولا يجتمع بأشياء واذا أراد شخص
حجر اليرقان لطنخ فرخه بزعفران أي يدهن به مناقير أولاده ليعتقد ذلك العصفوران بأولاده
ذلك المرض أي اليرقان فيذهب فيأتى بحجر اليرقان الذي هو نافع جدا ويمر به عليه وهو حجر

وتحرم الرخة وهو طائر أبيض والبغاة
لانها كالحدأة وهي طائر أبيض
بطي الطيران والسفاح يقع الموحدين
وتشديد الثانية وهو الطائر المعروف
بالدرّة والطاوس وهو طائر في طبعه
العفة وحب الزهوية نفسه والخيلاء
والاعجاب بريشه وهو مع حسنه
يتشام به ووجه تحريمه وما قبله خبثها
ولا يجمل مانها عن قتله كخطاف
ويسمى عصفور الجنة لانه زهد ما في
أبدى الناس من الاقوات

فيه خطوط بين الحجرة والسواد اذا حمله ذواليرقان أو غسله وشرب ماء على الفطور زال عنه قبل وقد زهد الخطاف بالناس من الاقوات واوقات البعوض والذباب ولهذا أحبه الناس ولم يتعرضوا له بسوء قال النبي صلى الله عليه وسلم زهد ما في الدنيا يحبك الله وزهد ما في أيدي الناس يحبك الناس أما كون زهد الدنيا سببا لمحبة الله تعالى لأن الله يحب من أطاعه وطاعته لا تجتمع مع محبة الدنيا وأما كون زهد ما في أيدي الناس سببا لمحبتهم لأنهم يحبون ما في أيديهم ومن نزع محبوبا من محبة أبغضه ومن تنزه عنه وتركه لحبه أحبه ولقد أحسن القائل في وصف الخطاف

كن زاهدا فيما حوَّنه يدُ الورى * تضحى الى كل الانام جليسا
أو ماترى الخطاف حُرِّمَ زادهم * فأضحى مقبلا في البيوت رئيسا

سماه رئيسا لأنه يألف البيوت العامة ودون الخاربة وهو قريب من الناس قيسل لما خرج آدم من الجنة اشتكى الوحشة فآتاه الله بالخطاف وألهمها سببا لكي البيوت أنسا لئلا ينفى لا تفارق بني آدم أنسا لهم ومعها أربع آيات من كتاب الله وهي لو أنزلنا هذا القرآن على جبل إلى آخر السورة وتعد صوتها بقوله العزيز الحكيم حكى أن خطافا راود خطافة على قبة سليمان عليه السلام فامتنعت منه فقال لها متمنعين على ولو شئت لقلبت القبة على سليمان فدعاه سليمان وقال له ما حملك على ذلك فقال يا بني الله لا تؤاخذ العشاق بأقوالهم قال صدقت وقال الغزالي أن كلام العشاق الذين أفرط حبهم يستلذ بسماعه ولا يعول عليه كما حكى أن فاختة كان يراودها زوجه فامتنعته من نفسها فقال ما الذي يمنك عني ولو أردت أن أقلب لك ملك سليمان عليه السلام ظهر البطن لقلبت لاجلك فسمعه سليمان عليه السلام فاستدعاه وقال ما حملك على ما قلت قال يا بني الله أنا محب والمحب لا يلام وكلام العشاق بطوى ولا يحكى قال الشاعر

أريد وصاله ويريد هجرى * فأترك ما أريد لما يريد

وروى أن سليمان عليه السلام مر بعصفور يدور حول عصفورة فقال سليمان عليه السلام لاصحابه أتدرون ما يقول قالوا لا يا بني الله قال يخطبها بنفسه ويقول تزوجيني أسكنك أي قصور دمشق ان شئت قال عليه السلام وأن غرر دمشق مبنية بالصخر لا يقدر أن يسكنها لكن كل خاطب كذاب وروى أن سليمان عليه السلام رأى عصفورا يخطب عصفورة وقد رفع رأسه إلى السماء وخفضها إلى الأرض فقال سليمان عليه السلام لجلسائه أتدرون ما يقول هذا العصفور لهذه العصفورة قالوا الله ورسوله أعلم قال يقول والذي رفع السماء بقدرته وبسط الأرض بحكمته ما أريد منك شهوة لذة ولكن أريد أن يخرج الله من بيني وبينك نسمة توحّد الله عز وجل والخطاطيف أنواع منها ما يألف ساحل البحر ويبنى بيته به ومنها ما هو أخضر كالدرّة ويسمونه أهل مصر الخضير وحكم الخطاف حرمة أكله لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الخطاطيف وذبحها وقال محمد بن الحسن يحمل أكله لأنه يتقوت بالحلال غالباً وإذا تقع عشه بما فيه في الماء يوماً وليله تقع شر به للحصية اه دميري مع زيادة (قوله وغل) والنملة واحدة النمل وجمع النمل وجمع النمل وجمع النمل وجمع النمل وهو الكبير لا تنفاه إذاه بخلاف الصغير فيحمل قتله لكونه مؤذيا وسمى بذلك لتخله أي تحركه بكثرة

وتخل وذباب ولا تمل الحشرات وهي
مغادير اب الارض

ما يحمل مع قلة قوامه وهو لا جوف له وعيشه بالشَّم مع أنه أحرص الحيوان على القوت والنمل لا يتزوج ولا يتلاقح وانما يسقط منه شيء حقير في الأرض فينمو وهو عظيم الحيلة في طلب الرزق فإذا وجد شيئاً أُنذر الباقيين فيأتون إليه ومن طبعه أنه يحتكر في زمن الصيف لزمن الشتاء وإذا احتكر ما يخاف انبأته قسمة نصفين وإذا خاف العفن على الحب أخرجه إلى ظاهر الأرض ونشره وأكث ما يفعل ذلك ليلا في ضوء القمر ويقال إن حياناً ليست من قبل ما يأكله وذلك لأنه ليس له جوف يتقدم منه الطعام وانما عيشه بالشَّم وليس في الحيوان ما يحمل ضعف بدنه مراراً غيره على أنه لا يرضى بالضعاف الاضعاف حتى أنه يتكاثف جل نوى القرو وهو لا ينتفع به وانما يحمله على حمله الحرص والشره وهو يجمع غذاء سنين لو عاش ولا يكون عمره أكثر من سنة ومن عجائبه اتخذ القرية تحت الأرض وفيها منازل ودهاليز وغرف وطبقات معلقة تعلوها حبوباً وذخائر الشتاء وقد جاء أن سليمان عليه الصلاة والسلام سمع النملة وقد أحست بصول جنود سليمان تقول للنمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون فعند ذلك أمر سليمان الريح فوقفت حتى دخل النمل مساكنها ثم جاء سليمان إلى تلك النملة وقال لها حذرت النمل ظلي قالت أما سمعت قولي وهم لا يشعرون على أني لم أردد حطم النفوس أي اهلا كهنا انما أردت حطم القلوب خشية أن يشتغلوا بالنظر إليك من التسبيح أي فيمتن فقد جاء من فوق آجال اليهائم كلها وخشاها الأرض في التسبيح فإذا انقضى تسبيحها قبض الله أرواحها ويروى ما من صيديد صا ولا شجرة تقطع الا بغفلتها عن ذكر الله وفي الحديث الثوب يسبح فإذا اتسخ انقطع تسبيحه وفي رواية أن النمل قالت له انما خشيت أن تنظر إلى ما أنعم الله به عليك فتكفرن نعم الله عليها فقال لها عظمي فقالت هل تدري لم جعل لك في فص خاتمك قال لا قالت أعلمك أن الدنيا لا تساوي قطعة من حجر ويذكر أن هذه النملة التي خاطبت سليمان عليه الصلاة والسلام أهدت له نبقة وضعتها في كفه وفي فتاوى الجلال السيوطي قال الثعالبي في زهر الرياض لما تولى سليمان عليه السلام جميع الملك جاءه جميع الحيوانات يهنئونه بالانملة واحدة فجاءت تعزیه فعاتبها النمل في ذلك فقالت كيف أهنته وقد علمت أن الله تعالى إذا أحب عبداً زوى عنه الدنيا وحبب إليه الآخرة وقد شغل سليمان بأمر لا يدرى ما عاقبته فهو بالتعزية أولى من التهنئة وجاءه في بعض الأيام شراب من الجنة فقبل له أن شربه لم تمت فشاور جنده فكل أشار بشربه الا القنفذ فانه قال لا تشربه فان الموت في عز خير من البقاء في سجن الدنيا قال صدقت فأراق الشراب في البحر وروى أن النملة التي خاطبت سليمان عليه السلام أهدت له نبقة وقالت

ألم ترنا نهدي إلى الله ماله * وإن كان عنه ذا غنى فهو قابله
ولو كان يهدي للجليل بقدره * لقصر عنه البحر حتى سوا حله
ولكننا نهدي إلى من نجبه * فيرضى به عنا ويشكر فاعله
وما ذاك الا من كريم فعاله * والا فإني في ملكنا مانسا كله

فقال سليمان بارك الله فيكم وعما ينتفع لترحيله أن يكتب في اناء مدهون طاهر ويحى بالماء ويرش في موضع النمل وهذا ما كتبت ان سليمان يقرئكم السلام ويأمركم أن تصنعوا له

مسجد من الشعر طوله طول الدنيا وعرضه عرض الآخرة والافعليكم بالهرب وعلينا الطلب
 افقروا خفا وثقلا بحق هذا الاسماء المباركة الوحي ٢ العجل ٢ الساعة ٢ اه (قوله
 كخفساء) بفتح الفاء وضمة هاء ممدودة وسوداء منتنة الريح وكنيتها أم القسول كثيرة فسوها
 وهي تتولد من عفونة الارض وهي طويلة الظهر وبينها وبين العقرب صداقة ولهذا يقال لها
 جاريته ومن شأنها أن تهرب من الكرفس فإذا وضع بموضع رحلت منه وحكي أن رجلا رأى
 خنفساء فقال ماذا أراد الله بخلق هذه أي لحسن شكلها أو طيب ريحها فابتلى بقرحة عجز فيها
 الاطباء فترك علاجها ثم سمع يوما صوت طيب من الطرايقين ينادي في الدرب فقال اتوني به
 ينظر الى فقالوا وما يصنع هذا وعجز عنك حذاق الاطباء فقال لا بد لي منه فأحضره فلما نظر
 اليه قال اتوني بخنفساء فضحكوا منه فتذكر العليل ما صدر منه فقال أحضره والله ما طلب
 فانه على بصيرة فجاءه بواحدة فأحرقها وذرمادها على القرحة فبرأت بإذن الله تعالى فقال
 ان الله أراد أن يعرفني أن أحسن المخلوقات أعز الادوية ولم يخلق شيئا سدي سبحانه والا كحال
 بما في جوفها يجلو الغشاوة ويحسد البصير ويل البياض اه ديمري (قوله ودود) أي
 اذا كان منفردا وهو اسم جنس مفردة ودودة وجمعه ديدان ويصغر على دويذة (قوله ذلك) أي
 نزل الكلب على الشاة وقوله لانه قد يحصل الخلق الخ وان كان الورع تركها وذهب جمع الى
 أنه ان كان أشبه بالحلال خلقة حل والا فلا ويجوز شرب لبن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لانه منها
 لا من الفحل اه مد (قوله والبغل) وشاة شبهه لانه لا يبيعه وهو عقيم لا يولد له روى عن علي
 كرم الله وجهه أن البغال كانت تتناسل وكانت أسرع الدواب في نقل الحطب لابراهيم
 خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام فدعا عليا فقطع الله نسلها قبل وأقول من أتجها قارون اه
 ديمري قال حل في السيرة أجمع أهل الحديث على أن بغلة النبي صلى الله عليه وسلم كانت
 ذكرا لا أنثى قيل لم يكن في العرب يومئذ بغلة غيرها وقد قال له سيدنا عمر رضي الله عنه لو حملنا الحجر
 على الخيل لكان لنا مثل هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يفعل ذلك الذين لا يعلمون
 قال ابن حبان أي الذين لا يعلمون النهي وفيه ان الله امتن بها كالتخيل والحير ولا يقع الامتنان
 بالمكروه اه وفيها أيضا وأما بغلته صلى الله عليه وسلم فبغلة شبيهة يقال لها دلدل أهداها له
 المقوقس مع مارية وهذه أول بغلة ركبت في الاسلام وفي لفظ رؤيت في الاسلام وكان صلى الله
 عليه وسلم يركبها في المدينة وفي الاسفار وعاشت حتى ذهبت أسنانها فكان يدق لها الشعر
 وعجيت وقاتل عليها على كرم الله وجهه الخوارج بعد أن ركبها عثمان رضي الله عنه وركبها
 بعد علي ابنه الحسن رضي الله عنه ثم ابنه الحسين ثم محمد بن الحنفية وسئل ابن الصلاح هل كانت
 أنثى أو ذكر أو التاء للوحدة أجاب بالاول قال بعضهم واجماع أهل الحديث على انها كانت
 ذكرا ورماها رجل بسهم فقتلها وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعثني الى زوجته أم سلمة فأتته بصوف وليف ثم قتلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم رسنا
 وعذارا ثم دخل البيت فأخرج عباءة فشنها ثم ربعها على ظهرها ثم سمي وركب ثم أردفني
 خلفه اه ويجوز الاراداف على الدابة اذا كانت مطبقة ولا يجوز اذا لم تطقه واذا أردف
 صاحب الدابة فهو أحق بصدرها ويكون الرديف وراءه الا أن يرضى صاحبها بتقديمه لجلالته

كخفساء اه ودود ولا ما تولد من ما كويل
 وغيره تتولد بين كلب وشاة فلو لم تر
 ذلك وولدت شاة سخطه تشبه الكلب
 قال البغوي لا تحرم لانه قد يحصل
 الخلق على خلاف صورة الاصل
 ومن المتولد بين ما كويل وغيره السمع
 بكسر السين المهملة فانه متولد بين
 الذئب والضبع والبغل

أوغبر ذلك وأقاما لحاظا ابن مندة ابن الذين أوردتهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة وثلاثون
نفسا ولم يذكر فيهم عقبه بن عامر الجهمي ولم يذكر أحدهم علماء الحديث والتفسير أن النبي صلى
الله عليه وسلم أرفده وروى المطبراني عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
أن يركب ثلاثة على دابة وفي حديث شعبة بن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر
لعمه العباس ناولني من البطيخ فأفقه الله تعالى البغلة كلامه فأنقضت به حتى كاد يطنها عيس
الأرض فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخصاص فتخ في وجوههم وقال شأهت الوجوه
حم لا يصرون اه ديمري وقوله فأفقه الله أي أنهم (قوله لتولد بين فرس وجمار) أهلى قال
ابن الصباغ ولواشبه حيوان فلم يدرم تولد فالاختيار أن لا يؤكل فإن أريد أكله رجح إلى
خلقته فإن أشبه ما يحمل حل أو ما يحرم حرم ولولدت شاة شبه كلب ولم يعلم أنه نزا عليها حل
اذ قد يحصل الخلق على خلاف صورة الأصل والورع أن لا يؤكل ويستبعد الحل لولدت شبه
آدمي ولم يعلم أنه نزا عليها ويدق الفرق سم وقد وقع في وقتنا أن الشاة ولدت ما فيه صورة
الآدمي فظن بصاحبها سوء فبراه الله بحصول ما هو أعجب من ذلك (قوله العكس) أي عكس
القول بالتحريم وهو القول بالحل (قوله فما يقوله هؤلاء) أي القائلون بالحل (قوله وبط)
وهو الوز الذي لا يطير فيكون عطف الوز عليه عطف عام على خاص (قوله وأوز) بكسر أوله
وفتح ثانيه وهو شامل للبط شرح المنهج فما قيل أنه بفتح أوله سبق قلم قال القزويني إذا شويت
خصية الأوز وأكلها الرجل وجامع امرأته من وقته فإنها تعلق بأذن الله تعالى والصفر من كل
بيض أطف من البياض اه ديمري (قوله ودجاج) مثلث الدال والفتح أفصح من الضم
والكسر واحده دجاجة سميت بذلك لأقبالها وإدبارها يقال دج القوم يدجون دجا إذا مشوا
رويدا وكنيتهم حنصة وأم الوليد وأم جعفر وأم عقبه وأم نافع وإذا هربت الدجاجة انقطع
فراخها لأن بيضها لم يبق له مخ رتا كل القول والحب كبها ثم الطير والخبز واللحم والذباب كسباع
الطير فلها شبه بهما وتوصف بقله النوم وسرعة المقلقة قبل فنومها واستيقاظها بمقدار خروج
نفسها ورجوعه وذلك من شدة الحب ولهذا اتفقت في نومها إلا ما كن المرتفعة فإذا غربت الشمس
بادرت إليها تبيض في كل السنة الأشهرين من الشتاء ومنها ما يبيض في اليوم مرتين ويتم خلق
بيضها في عشرة أيام ويكون عند خروجه لين القشر فإذا أصابه الهواء ييس ويباضه بنزلة المني
فينشأ منه الروح وصفاره بنزلة دم الحيض فيتنغذى به القرخ كما يتغذى الجنين بدم الحيض
والبيض ذات الصفارين يخرج منها فرخان وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الأغنياء
باتخاذ الغنم والفقراء باتخاذ الدجاج وقال عند اتخاذ الأغنياء الدجاج يأذن الله بهلاك القرى
قبل ومعناه أن الأغنياء إذا ضيقوا على الفقراء في مكاسيهم وخالطوهم في معاشهم تعطل الفقراء
وبذلك تبور القرى فتهلك وخواصه أكل لحمه يزيد العقل والمني ويصفي الصوت لكن مداومته
تورث البواسير وإذا طبخت الدجاجة بعشر يصلات وكف سمسم مقشور ثم أكلت وشرب مرقتها
زادت في الباه وقوى الشهوة وفي قانصة الدجاج حجر إذا شدة على إنسان زاد في الباه وصرف عنه
العين والنظرة أو على مصروع برئ أو تحت رأس صغير آمن من الفزع في نومه وذرق الدجاج
السودا إذا وضع بياب قوم وقع بينهم الشر والخصومة وإذا طلى الذكر بمسرة السوداء وجامع

لتولد بين فرس وجمار كما مر والزرافة
وهي بفتح الزاي وضمتها وتعر بها جزم
صاحب التبيين وقال النووي في المجموع
أنه لا خلاف فيه ومنع ابن الرفعة
التحريم وحكى أن البغوى أقتى بجلها
قال الأذري وهو الصواب ومنقول
اللعنة أنهما متولدت بين ما كولين
من الوحش وقال الزركشي مافي
المجموع سهو وصوابه العكس اه
وهذا الخلاف يرجع فيه إلى الوجود
أن ثبت أنها متولدة بين ما كولين فما
يقوله هؤلاء ظاهرا ولا فالمتقدم في
المجموع ويحمل كركى ويط وأوز
ودجاج

لم ينل أهله أحد بعده وأذا جعل رأسها في كوز حديد ووضع تحت فرش رجل قد خاضم فوجته
 صالحها لوقتها وإذا احتل الرطل من دهنها قدر أربعة دراهم هيج البناء وأما بيضها فمما ياكل إلى
 المرطوبه واليس لكته إذا زاد في الكله يولد كلفاً أي مشقة وهو بقاء المهضم ويدفع ضرره الاقتحار
 على صفة اه ديمري وروى الحسن بن النعمان عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا أراد أن يأكل الدجاج حبسته ثلاثة أيام اه ع ش على م ر (قوله وحام) وسنله الحمام والقطا
 والدبابة والفاخت والطياري والشقراق وأبو قردان والحرة والجل والقمرى وكان النبي صلى
 الله عليه وسلم يعجبه النظر إلى الحمام إلا سحر وكان في منزله صلى الله عليه وسلم حمام أحمر اسمه
 وردان وليس في الطيور ما يستعمل التقيبيل عند السفاذ إلا الإنسان والحمام وزعم بعضهم
 أن الحمام يعيش ثمان سنين والقمرى طائر مشهور بحسن الصوت والأي قريه وكنيته أبو زكريا
 وأبو ظلمة وجعه قماري تهل القزويني إذا ماتت كور القماري لم تزوج أنثى بعدهما وتزوج
 عليها إلى أن تموت ومن العجب أن يبيض القماري تحت الفواخت ويبيض الفواخت تحت
 القماري وفي تفسير الثعلبي وغيره عن سليمان بن داود عليهم السلام أن الحمام يقول سبحان
 ربى الأعلى اه وأخرج أبو الشيخ ابن حبان في كتاب العظمة قال سليمان لأصحابه أتدرون
 ما يقول هذا الحمام لا شاء قالوا لا يا بني الله قال يقول لا شاء تابعيني على ما أريد منك فوالله
 لمتابعتك أحب إلى من ملك سليمان كذا في ديوان الحيوان وفيه إذا صاح العقاب قال البغد
 عن الناس رجلة وإذا صاح الخطف قرأ الفاتحة إلى آخرها يمد صوته بقوله ولا الضالين بكلمة
 القاري والنسري يقول يا ابن آدم عشت ما شئت أترك الموت والقمرى يقول يا كريم يا غراب
 يلعن العشار ويدعو عليه والعشار هو الذي يأخذ العشر والحد أم تقول كل شيء هالك إلا الله
 والقطاة تقول من سكت سلم والبيغات تقول ويل لمن كانت الدنيا كبرهه هو المدراج يقول
 طرحن على العرش استوى والزور يقول اللهم انى أسئلك رزق يوم يوم ياذاق بالعنة
 تقول اللهم العن مبغضى محمد وآل محمد والديك يقول اذكروا الله يا غافلين وفي رواية أن
 القمرى تقول إذا التقى الجمعان سبوح قدوس رب الملائكة والروح والحمار يلعن المسكين
 وسببه والضفدع يقول سبحان ربى القدوس والسرطان يقول سبحان ربى المذكور
 بكل لسان اه ديمري (قوله عصفور) بضم العين وحكى بالفتح سمي بذلك لما قيل انه عصي في
 الله سليمان صلى الله عليه وسلم وفرمته وكنيته أبو يعقوب ويتميز بالذكور منها بلحية سوداء
 كالرجال وإذا خلت مدينة عن أهلها ذهب العصفور فيها فإذا عادوا إليها عادت العصفور
 والعصفور لا يعرف المشى وإنما يمشى وشا وهو كثير السفاذ فرما سفاذ في الساعة الواحدة مائة
 مرة ولذلك قصر عمره فانه لا يعيش في الغالب أكثر من سنة ويدينه وبين الحمار عداوة وربما نطق
 الحمار فتسقط فراخه أو بيضه من جوف ذكره أي محله الذي هو فيه وإذا رأى الحمار علان فوق
 رأسه وأذاه بطيرانه وصنائه ومن أنواعه القنبرة اه والزور بضم الزاى طائر من أنواع
 العصفور سمي بذلك لرزقه أي تصويته اه (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء وتسمى بالبلبل
 بضم الموحدين قل ومر سليمان على بلبل فوق شجرة يحرك ذنبه ورأسه فقال لأصحابه
 أتدرون ما يقول هذا البلبل قالوا لا يا رسول الله قال يقول إذا أكلت نصف ثمرة فعلى الدنيا

وحام وهو كل ما عجب وهو ديمري ما على
 شكل عصفور وان اختلف لونه
 كعندليب وهو الهزار وصعوبة وهي
 صغار العصفور يجعل غراب الزور على
 الاصم وهو أسود صغير

يقال له الزاغ وقد يكون حجر المنقار والرجلين لانه مستطاب يأكل الزرع يشبه القواخت وأما ما عدا الأبقع الجرام وغراب الزرع الحلال فأشواق أحدها العقعق ويقال له القعقع وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح عيناه يشبهان الزئبق صورته العقعقة كانت العرب تشاء بصوته ثانياً الغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلي لانه لا يسكن الا الجبال فهذان جرمان لطيفهما ثالثاً الغداف الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صححه في أصل الروضة وسوى عليه ابن المقرئ للامم يقتل الغراب في خبر مسلم وقيل بجمله كما هو قضية كلام الرازي وهو الظاهر وقد صرح بجمله القوي والجرجاني والرويانى وعلمه بأنه يأكل الزرع واعتقده الاسنوى والبلقيني (ويجمل اليمضيل) أي يجب عليه اذا خاف (٢٧٩) على نفسه (في) حال (المخصة) بعين مفتوحتين

بينهما شاء منجاة وبعدهما صاذاً أي الجماعة موتاً ومرضاً مخوفاً وزيادته أو طول مدته أو انقطاعه عن رفقة أو خوف ضعف عن مشي أو ركوب ولم يجسد خلاياً كله (أن يأكل من الميتة المحترمة) عليه قبل اضطرار ملان تاركه ساع في هلاك نفسه وكما يجب دفع الهلاك بأكل الحلال وقد قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فلا يشترط فيما يختلف تحقق وقوعه لولم يأكل بل يكفى في ذلك الظن كما في الاكرام على أكل ذلك فلا يشترط فيه التيقن ولا الاشراف على الموت بل لو انتهت الى هذه الحالة لم يحل له أكله فانه غير مفيد كما صرح به في أصل الروضة (تنبيه) * يستثنى من ذلك العاصي بسفره فلا يساح له الاكل حتى يتوب قال البلقيني وكالعاصي بسفره مراق الدم كالمرءة والحربي فلا يأكلان من ذلك حتى يسلموا وكذا مراق الدم من المسلمين وهو ممكن من اسقاط القتل بالتوبة كآراء الصلاة ومن قتل في قطع الطريق قال ولم أر من تعرض له وهو متعين (تنبيه) * افهم اطلاق المصنف الميتة المحترمة التحريم بين أنواعها كميته شاة وحمار لكن لو كانت الميتة من حيوان نجس في حياته كخنزير وميتة حيوان طاهر في حياته كحمار وجب تقديم ميتة الطاهر كما صححه في المجموع

العفا أي الخراب وذهب الاثر اه ديمري (قوله يقال له الزاغ) ويقال له غراب الزيتون لانه يأكله اه (قوله العقعق) كنعلب وهو طائر على قدر الجمامة وعلى شكل الغراب وجناحاه أكبر من جناح الجمامة وهو لا يأوى تحت سقف ولا يستظل به بل يهوى كره في المواضع المشرقة وفي طبعه الزنا والخيانة ويوصف بالسرقة والنخبة والعرب تضرب به المثل في جميع ذلك وفي طبعه شدة الاختطاف لما يراهم من الحلى فكهم من عقدتين اختطفه من شمال ويمين واختلفوا في تسميته عقعق فقيل لانه يعق فراخه فيتركهم بلا طم وهذا يظهر أنه نوع من الغربان لأن جميعها يفعل ذلك وقيل اشتق له هذا الاسم من صوته والعرب كانت تشاء به وبصياحه اه (قوله الغداف) وهو بالغين المجهجة بجمع غدقان بكسر الغين اه ديمري (قوله وهو الظاهر) معقد ويحل الكروان بالاجماع اه ديري (قوله أي يجب عليه) أشار به الى أن المصنف كان حقه أن يعبر بالوجوب كما هو أصح الوجهين في المسئلة (قوله موتاً) منصوب على التمييز (قوله مخوفاً) ليس قيداً وبعبارة م ر ومرص مخوف أو غير مخوف أو نحو ذلك من كل محذور يبيع التيمم اه (قوله أو خوف ضعف) الاولى اسقاط خوف ويقول أضعف لانه معطوف على موتاً ويصير المعنى على ثبوت خوف اذا خاف على نفسه خوف ضعف ولا معنى له اه شيخنا (قوله ولم يجسد خلاياً) وكذا اذا وجد ولم يبيد له مال كذا أو كان مضطراً ايضاً لانه حينئذ كعدم (قوله على أكل ذلك) أي الميتة أي فيكن في ظن وقوع ما هتده به المكره بخلاف الاكرام على اتلاف مال الغير مثلاً فلا بد من تحقق ما يخوفه به اه (قوله فلا يشترط الخ) تفرع على قوله بل يكفى في ذلك الظن وأتى به وان علم مما قبله توطئة لما بعده (قوله العاصي بسفره) لأن اباحة الميتة رخصة فلا تناط بالمعاصي (قوله ومن قتل أي قبل القدرة عليه) أي للاخير وهو مراق الدم (قوله وهو) أي استثناءه متعين (قوله ثم ان توقع الخ) أشار بذلك الى أن قول المتن ما يستدركه مفروض فيما اذا توقع حلالاً عن قرب وأما اذا لم يتوقع فلا يقتصر على سدة الرمي بل يأكل حتى يدفع الضرر (قوله غير متجانف لاثم) أي غير مماثل له ومنكرف اليه بأن يأكلها تالداً أو مجازاً واحداً الرخصة كقوله غير باغ ولا عاذاه يضاوى (قوله قيل أراد به) أي بالتجانف وانما كان انما لانه لعلمه توقع حلال عن قرب فكان يقتصر على سدة الرمي (قوله ببقية الروح) أي ببقية القوة التي الروح سبب فيها والافالروح لا تجزأ اه ع ش (قوله وبذلك) أي بكونه بمعنى القوة فالحاصل أنه انفسر الرمي بالقوة كان الشد بالشين وانفسر الرمي ببقية الروح كان الشد بالسين ولكن لا يتعين ذلك بل يصح قراءته بالسين وبالسين مع كل من المعنيين لانه يقوى ببقية الروح أو بالقوة وسد الخلل الحاصل في ذلك وعسارة شرح مر الشد بالمهملة على المشهوراً والمجهمة الرمي وهو

وهو المعتمد وان خالفه الاسنوى ثم ان توقع المضطر حلالاً على قرب لم يجز أن يأكل غير (ما يستدركه) لاندفاع الضرورة به وقد يجذب بعده الحلال ولقوله تعالى غير متجانف لاثم قيل أراد به الشبع قال الاسنوى ومن تبعه والرمي ببقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك أن الشد المذكور بالشين المجهجة لا بالمهملة قال الاذرى وغيره الذي تحفظه انه بالمهملة وهو كذلك في الكتب والمعنى عليه صحيح لأن المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع نعم ان خاف تلفاً أو حدوث مرض أو زيادته ان اقتصر على سدة الرمي حازت له الزيادة بل وجبت لتلايمك نفسه (تنبيه) * يجوز له التزود من المحرمات ولورجا الوصول الى الحلال ويبدأ وجوباً بلقمة حلال فطر بها فلا يجوز أن يأكل مما ذكر حتى يأكلها التحقق الضرورة واذا وجد الحلال بعد تناوله الميتة

ونحوها لزمه القى أى اذالم يضرة كما هو قضية نص الامم فانه قال وان أكره رجل حتى شرب خمرأ وأكل محرما فعليه أن يتقيا اذا قدر عليه ولو علم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه ولا يقتصر على الضرورة قال الامام بل على الحاجة قال ابن عبد السلام هذا ان توقع معرفة المستحق اذ المال عند البأس منها المصالح (٢٨٠) العاقبة والمضطرأكل آدمي ميت اذالم يجد ميتة غيره كما قيد الشيطان

في الشرح والروضة لأن حرمة الحى أعظم من حرمة الميت واستثنى من ذلك ما اذا كان الميت نبيا فانه لا يجوز الاكل منه جزما فان قيل كيف يصح هذا الاستثناء والانباء أحياء في قبورهم يصلون كما صحت به الأحاديث أجيب بأنه يتصور ذلك من مضطر وجد ميتة نبي قبل دفنه وأما اذا كان الميت مسلما والمضطر كافرا فانه لا يجوز الاكل منه لشرف الاسلام وحيث جوزنا أكل ميتة الا دعى لا يجوز طبخها ولا شهيها في ذلك من هتك حرمة وتبخير في غيره بين أكله نيئا وغيره وله قتل مرتد وأكله وقتل حربى ولو صغيرا أو امرأة وأكله لانهم غير معصومين وانما حرم قتل الصبي الحربى والمرأة الحربية في غير الضرورة لحرمتهم ما بل لحق الغائين وله قتل الرانى المحصن والمحارب وتارك الصلاة ومن له عليه قصاص وان لم يأذن الامام في القتل لان قتلهم مستحق وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأديبا معه وحال الضرورة ليس فيها رعاية أدب وحرمتهم مجانبين أهل الحرب وارقاتهم وخناثهم كصبيانهم قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صبيبا مع بالغ حربى بين أكل البالغ وكف عن الصبي لما فى أكله من ضياع المال ولان الكفر الحقيقى أبلغ من الكفر الحكيم انتهى وكذا يقال فيما شبه بالصبي ومحل الاباحة كما قال البلقينى اذالم يستول على الصبي والمرأة أى ونحوهما والاصاوار فقام معصومين لا يجوز قتلهم لحق الغائين ولا يجوز قتل ذمى ومعاهد لحرمة قتلها ولو وجد مضطر

بقية الروح على المشهور والقوة على مقابلة اه وفي المصباح الرمى بتحتين بقية الروح وقد يطلق على القوة وبأكل المضطر من الميتة ما يستد الرمى أى ما يمسك به قوته ويحفظها اه (قوله ونحوها) كالمغصوب (قوله لزمه القى) قيد مر بما اذا شبع من الميتة وعليه فلا تضعيف وعبرة شرح مر ولو شبع في حالة امتناعه ثم قدر على الحل لزمه ككل من تناول محرما التقير ان أطاقه بأن لم يحصل له منه مشقة لا تحتل عادة اه بحروفه (قوله فعليه أن يتقيا) محله ان لم يكن صائما فرضا والاحرم عليه لوجود مقتضى والمانع فيغلب المانع كما هو القاعدة اذا تعارض مقتضى والمانع وعبرة مد هذا محله ان لم يكن صائما فرضا والاقصرم عليه لان اتمام صومه واجب فان كان في صوم فكل كان الاولى تركه القى لانه يكره قطعه قال تعالى لا تطولوا أعمالكم اه ع ش (قوله بل على الحاجة) أى بل يقتصر على الحاجة (قوله هذا ان توقع) أى محل اقتصاره على الحاجة (قوله للمصالح) أى فيكون لييت المال فيجوز استعمال زائده على قدر الحاجة ويكون المال حينئذ حلالا (قوله هذا الاستثناء) تأمل هذا الايراد وجوابه (قوله أجيب بأنه يتصور الخ) وهذا الجواب ضعيف لانه يفيد أنهم يوتون حقيقة ولا ترجع أرواحهم الابد بعد دفنهم وليس كذلك بل ليس موتهم كوت غيرهم لان لروحهم اتصالا بأبدانهم قبل الدفن وبعده (قوله لا يجوز طبخها) قيد الاذرى بالمحترم والوجه الاخذ باطلاقهم ومحل امتناع طبخه وشبهه حيث أمكن أكله نيئا والاجاز اه مد (قوله والمحارب) أى قاطع الطريق (قوله حربىين) نعت مقطوع أى أعنى لاختلاف عامل المتبوع (قوله ولو وجد مضطر) حاصل ما أشار اليه أنه اذا وجد طعام الغر فاما أن يكون ذلك الغير غائبا أو حاضرا واذا كان حاضرا فاما أن يكون محتاجا اليه أو لا فان كان لغائب أكل منه وجوب وغرم البدل القيمة في المتقوم والمثل في المثل سواء قدر على البدل أم لا اكتفاء بالذمة وان كان حاضرا وهو مضطر اليه لم يلزمه بذله لان الضرر لا يزال بالضرر الا أن يكون غير المالك نبيا فيجب بذله وان لم يطلبه لوجوب فدائه بالنفس والمالك في الاولى اشارة على نفسه بل يستفاد ان كان الحاضر غير مضطر لزمه بذله للمعصوم بثمن مثله ولو في الذمة اذالم يحضر فلو سكنت عن الثمن لم يجب حمل على المسامحة به فان امتنع المالك من اعطائه فله قهره وأخذ منه وان قتله لم يضمنه ما لم يكن المضطر كافرا معصوما والمالك مسلما فيضمنه (قوله ان كان غير المالك نبيا وجب بذله) ويتصور هذا في حق الجضر عليه السلام اذ الاصح أنه نبي حتى وفي عيسى عليه السلام اذ انزل اه ايعاب شورى والوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم النظر لافضلية الميت مع اتحادهما اسلاما وعصمة قبل وقياسه عدم اعتبار اتحادهما نبوة ويتصور في عيسى والخضر صلى الله وسلم على نبينا وعليهما والتجبه خلافة اذهما حيان فلا يصح القياس اه قال ع ش عليه قديقال هذا خلاف فرض المسئلة اذ الكلام فيما لو مات أحدهما دون الآخر فلا ينظر الى أفضلية أحدهما بل الحى يأكل من الميت وان كان أفضل منه الا أن يقال مراده أن النبي حتى بعد موته فهو ميت فلا يجوز للحى الأكل منه وقياس هذا أن غير الشهيد وبعض الشهداء مع بعض لا يجوز له الاكل من الشهيد لما صح من أن الشهداء أحياء في قبورهم والذى نقله سم عن مر أنه مشى على أن لا مضطر للمسلم أكل ميتة الشهيد لان حرمة الحى أعظم من حرمة الميت الشهيد وان كان حيا

طعام غائب أكل منه وغرم بذله أو حاضر مضطر اليه لم يلزمه بذله لغيره ان لم يفضل عنه بل هو أحق به لقوله صلى الله لان عليه وسلم ابدأ بنفسك وابقاء لمهجته نعم ان كان غير المالك نبيا وجب بذله فان أثر المضطر مضطرا مسلما معصوما جاز بل سن وان كان أولى به كفى الروضة لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة

لأن حياته ليست حقيقة من كل وجه اه (قوله وهو) أي الايتار من شيم الصالحين أي
 خصالهم الحميدة (قوله بثن مثل) محله ان كان المضطر غنيا فان كان فقيرا لا مال له أصلا
 فيلزمه ذلك بلا بدل لأنه يجب على أغنياء المسلمين اطعامه ويجب اطعامه على كل من قصده منهم
 لتلايتوا كلوا (قوله ولائنه ان لم يذكره) ظاهره ولومع العجز عن ذكره لعجزه عن النطق
 فراجعته قل فلو اختلفا في الزام عوض الطعام فقال أطعمتك بعوض فقال بل مجانا صدق
 المالك بيمينه لأنه اعرف بكيفية بذله وروض وشرحه ولوا اتفاقا على ذكر العوض واختلفا في قدره
 تحالفاهم يصفحانه هما أو أحدهما أو الحاكم ويرجع الى المثل أو القيمة فلو اختلفا في قدر القيمة
 بعد ذلك صدق الغارم (قوله وان قتله) الظاهر أنه يأخذه منه بالأخف فالأخف (قوله
 أو وجد مضطر ميتة وطعام غيره) هذا قسم قوله السابق ولو وجد طعاما أي فقط فذله فيما
 اذا وجد شيئا واحدا وهذا فيما اذا وجد شيئين (قوله ميتة) أي ميتة غير آدمي (قوله
 لم يذله) اما اذا بذله مجانا أو بثن مثله أو بزيادة يتغابن بمنه معها المضطر عنه أو رضى بذمته فلا
 تحل له الميتة (قوله تعينت) أما في الاولى فلا لأن اباحة الميتة للمضطر بالنص واباحة كل مال
 الغير بلا اذن ثابت بالاجتهاد وأما في الثانية فلا لأن المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع أن مذبحه
 ميتة أيضا وأما في الثالثة فلا لأن صيد المحرم ممنوع من قتله وأما لو لم يجد المحرم الا صيدا أو غير
 المحرم الا صيدا حرم فله ذبحه وأكله وعليه القدية وأما لو وجد المحرم صيدا وطعام الغير
 فيتعين الصيد على المعتد من ثلاثة أقوال لأن حق الله مبني على المسامحة شرح البهجة
 (قوله ويجل قطع جرة نفسه) مقابل لمحذوف أي هذا ان وجد شيئا فان لم يجد شيئا قطع من
 نفسه بشروط أربعة كون القطع من نفسه وكون القطع لاجل نفسه وعدم وجود ميتة ولا
 غيرها وكان الخوف في القطع أقل أو اتنى الخوف بالمرّة في القطع أما اذا كان الخوف في القطع
 فقط أو كان فيه أكثر أو استوى الخوف في القطع وعدمه حرم القطع ويفرق بين ما هنا وبين
 مسئلة السلعة اذا استوى الضرر في القطع وعدمه حيث قالوا يقطع بأن ذل فيه قطع عضو
 زائد يترتب على بقاءه شين فوسعوا فيه دون ما هنا فانه لقطع عضو أصلي فضيقوا فيه (قوله
 من حيوان معصوم) أي آدمي (قوله لما مر) وهو قوله لأن قطعه لغيره (قوله ولنا ميتتان)
 كان الاولى تأخير لنا عن حللان لأن تقديمه يفيد قصر الحكم علينا وليس مراد اهل
 الذمة كذلك (قوله السمك والجراد) قال في المنهاج ولو صادها مجوسى قال الهللى ولا
 اعتبار بفعله والسمك هو كل حيوان يكون عيشه في البر عيش مذبوح ولو على صورة خنزير
 مثلا ومنه القرش ومن السمك ما لا يدرك الطرف أوله وآخره لكبره وتحل سمكة في قلب سمكة
 ما لم تنقث وتتغير ويحل ما طفا على وجه الماء وانتفخ ما لم يضر ويجوز بلعه وقلبه حيا وشبهه ولا
 ينجس الدهن بما في جوفه من الروث ان كان صغيرا وينبغي أن المراد بالصغير ما يصدق عليه
 عرفانه صغيرا يدخل فيه كالأرسل السارية المعروفة بمصر وان كان قد را صبعين مثلا كما في ع ش
 على مر لان كان كبيرا وكذا يقال في الجراد ومن السمك الترس ولا نظر لتقويه بناه لأنه
 ضعيف ولا بقاء له في غير البحر بخلاف التمساح لقوته وحياته في البر اه وفي البحر من العجائب
 ما لا يستطاع حصره ومن أنواعه الشيخ اليهودي قال الشيخ أبو حامد القزويني في عجائب

وهو من شيم الصالحين وخرج بالمسلم
 الكافر واليهيمة وبالمعصوم مراعى
 الدم فيجب عليه أن يقدم نفسه على
 هؤلاء أو وجد طعام حاضر غير مضطر
 لزمه بدله المعصوم بثن مثل مقبوض
 ان حضر والا ففى ذمته ولائنه ان لم
 يذكره وان منع غير المضطر من بذله
 بالثن فالله المضطر قهره وأخذ الطعام
 وان قتله ولا يضمنه بقتله الا ان كان
 مسلما والمضطر كافر معصوم فيضمنه
 كما يجنبه ابن أبي الدم أو وجد مضطر ميتة
 وطعام غيره لم يذله أو ميتة وصيدا
 حرم باحرام أو حرم تعينت الميتة ويجل
 قطع جرة نفسه لا كانه ان فقد نحو
 ميتة وكان خوف قطعه أقل ويجرم
 قطع بعضه لغيره من المضطرين لأن
 قطعه لغيره ليس فيه قطع البعض
 لاستبقاء الكل نعم ان كان ذلك الغير نيا
 لم يجرم بل يجب ويجرم على المضطر
 أيضا أن يقطع لنفسه قطعة من
 حيوان معصوم لما مر (ولنا ميتتان
 حللان) وهما (السمك والجراد)
 ولو قتل مجوسى

المخلوقات انه حيوان وجهه كوجه الانسان وله لحية بيضاء وبذنه كبذن الضفدع وشعره
كشعر البقر وهو في حجم العجل يخرج من البحر ليل السبب فيستريح حتى تغيب الشمس ليلة الاحد
فينب كما ينب الضفدع ويدخل الماء وحكمه الحل لدخوله في عموم السمك والقرش ~~بمكسر~~
القصار واسكان الراء المهملة وبالشين المجهمة في آخره دابة عظيمة من دواب البحر تمنع السفن
من السير في البحر وتدفع السفينة فتقلبها وتضربها فتكسر هاون شأنه انه يتعرض للسفن
الكبار فلا يرد شي الا ان يأخذ أهلها المشايخ فتمر على وجهه مثل البرق ولا يهاب شي الا النار
وبه سميت قريش قريشا والقرش يوجد بصر القلزم الذي غرق فيه فرعون وهو عند عقبة الحاج
وبنات الروم سمك بصر الروم يشبه بالنساء ذوات شعور سبط ألوانهن الى السمرة ذوات فروج
عظام وثندي وكلام لا يفهم يفهمون ويقهقهون وربما يقعن في أيدي بعض أهل المراكب
فينسكوهن ثم يعسدهن الى البحر وحكي الروياني عن صاحب البحر انه كان اذا اتاه صياد
بسمكة على صورة المرأة حلقه انه لم يطأها اه دميري * (فرع) * لوصاد سمكة في بطنها درة
هل يملك الدرة يتظران كانت منقوبة فالدرة لقطعة ولا يملكها الا بطريقها على ما مر في اللقطة
وان كانت غير منقوبة ملكها مع السمكة والله أعلم شرح الحصني وعبارة زى فرع الدرة التي
توجد في السمكة غير منقوبة ملك للصياد ان لم يبع السمكة او للمشتري ان باعها بغيرها فيهما
قال في الاصل كذا في التهذيب ويشبه ان يقال انها أي في النائية للصياد أيضا كالكنز الموجود
في الارض ~~يكون~~ لحمها فان كانت منقوبة فليباع في صورته ان ادعاها والابان لم يدعها
البائع فلقطة وقيد الماوردي ما ذكر بما اذا صاد من بحر الجواهر والا فلا يملكها بل تكون
لقطة اه قال مر والمقدم في التهذيب ويفارق مسئلة الكنز بان الدرة بمنزلة الطعام
للسمكة فتبعتها واعتمد ما قديده الماوردي قال والمراد ببحر الجواهر ما يخلق فيه ولو نادرا اه
(قوله والجراد) مشتق من الجرد وهو برى وبحرى وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه
أحمر وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها فاذا أراد أن يبيض الشمس الموضع الصلبة وضربها
بذنبه فتخرج ثم يلقى فيها بيضه ويكون حاضنه ومربيا وله ستة أرجل يدان في صدره وقائمتان
في وسطه ورجلان في مؤخره وطرف رجله صفرا وان وفيه خلقة عشرة من جبابرة البوادي
وجه فرس وعين فيل وعنق ثور وقرن ايل وصدر أسد وبطن عقرب وجنا حائسر ونحو ذلك
ورجلان عامة وذنب حية وليس في الحيوانات أكثر افساد منه قال الاصمعي أتيت البادية
فرايت رجلا يزرع برأ فلما قام أي البر على سوقه وجاد سنبله جاء اليه جراد فجعل الرجل ينظر اليه
ولا يعرف كيف العمل فأنشأ يقول

مر الجراد على زرعى فقلت له * لانا كن ولا تشغل بافساد

فقام منهم خطيب فوق سنبلة * انا على سفر لا بد من زاد

ولعابه سم على الاشجار ولا يقع على شي الا أفسده اه برماوى وأسند الطبراني عن الحسن بن
على رضى الله عنهما قال كنا على مائدة نأكل أنا وأخي محمد بن الحنفية وبنو عبيد الله والقاسم
والفضل أولاد العباس فوقع جراد على المائدة فأخذه عبيد الله وقال لي ما مكتوب على هذه
فقلت سألت أبي أمير المؤمنين عن ذلك فقال سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

نفسه راحت لنا ميتان السمك والجراد
فصل أكلهما وبيعهما وان لم يشبه
السمك المشهور ككلب وخنزير
وفرس وكره قطعها حين

مكتوب عليها أنا لله لا اله الا أنا رب الجراد ورازقها ان شئت بعثت ارزاقهم وان شئت بعثت
بلاء على قوم فقال ابن عباس هذا من العلم المكنون وقال صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
خلق أمة ستمائة منها في البحر وأربع مائة منها في البر وان أول هلال هذه الامة الجراد
فاذا هلك الجراد تتابع هلاك الامم اه وانما صار الجراد أول هذه الامة هلاكه لانه خلق من
الطينه التي فضلت من خلق آدم عليه السلام وحكي القزويني أن هدهد اقال لسليمان عليه
السلام أريد أن تكون ضيفي أنت وعسكرك يوم كذا بجزيرة كذا فحضر سليمان بجنوده فأتى
الهدهد بجراد مينة فالتقاها في البحر وقال كلا من فاته اللحم أدرك المرق فضحك منه
سليمان وبنوده وفي هذا قبل

جاءت سليمان يوم العرض هدهدة * أهبط اليه برادا كان في فيها
وانشدت بلسان الحمال فائله * ان الهدايا على مقدار هاديتها
لو كان يهتدى الى الانسان قيمته * لسكان يهتدى لك الدنيا بما فيها

(قوله فيسن ذبحها) أي من الذيل لانه أصفى للدم (قوله كضفدع) بكسر آوله وثالثه وبكسر
أوله وفتح ثالثه وعكسه وبضم أوله وفتح ثالثه ومن خواصه أنه لا عظم له وأنه اذا كُفِيَ طُشْتُ
في بركة هو فيها منع من تعيقه فيها قل على الجلال وفي كتاب الزاهر لابي عبد الله القرطبي ان
داود عليه السلام قال لاسجن الله الملية تسليحا ما يسجعه به أحد من خلقه فنادته ضفدعة
من ساقية في دار مبادا ود تفتخر على الله بتسليحك وأنا لي بالسبعين سنة ما جف لساني من ذكر الله
تعالى وأنا لي لعشر ليال ما طعمت خضرا ولا شربت ماء اشتغالا بكلمتين فقال ما هما قالت
يا مسجبا بكل لسان ومذكور بكل مكان فقال داود في نفسه وما عسى أن أقول أبلغ من هذا
قال الفقهاء انما حرم الضفدع لانه كان جار الله في الماء الذي كان عليه العرش قبل خلق
السموات والارض قال تعالى وكان عرشه على الماء اه دميري (قوله وسرطان) وهو
من خلق الماء ويعيش في البر أيضا وهو جيد المشي سريع العدو ذو فكين ومخلب واخفاص
حداد وله ثمانية أرجل وهو عيشي على جنب واحد ويستشق الماء والهواء معا ويحرم أكله
لاستغنيائه كالصدف ولما فيه من الضرر وفي قول انه يحل أكله وهو مذهب مالك اه دميري قال
عش على م ر وليس من السرطان المذكور ما وقع السؤال عنه وهو أن يسلا د الصين نوعا
من حيوان البحر يسمونه سرطانا وشأنه أنه متى خرج من البحر انقلب حجرا وجرت عادتهم
باستعماله في الادوية بل هو مما يسمى سمكا لانطبق تعريف السمك السابق عليه فهو ظاهر محل
الانتفاع به في الادوية وغيرها اه (قوله وحية) لو فرض أن الحية والعقرب لا يعيشان الا
في البحر حرم أيضا للسمية سم (قوله ونسناس) بكسر النون وضبطه بعضهم بفتحها قال
المسعودي في مروج الذهب انه حيوان كالانسان له عين واحدة يخرج من الماء ويتكلم ومتى
ظفر بالانسان قتله وقال القزويني انه أمة من الامم لكل واحد منهم نصف بدن ونصف رأس
ويدور على كانه انسان شق نصفين وفي الحديث ان حيا من عاد عصوا نبيهم فسخهم الله تعالى
نسناسا لكل واحد منهم يد ورجل يتقرون كاتنقر الطير ويرعون كما ترمي البهائم دميري (قوله
وتساح) اسم مشترك بين الحيوان المعروف والرجل الكذاب قال القزويني التساح حيوان

وبكسر ذبحها الاسكة كبيرة يطول
بقاؤها فيستن ذبحها ويحرم ما يعيش
في بر وجهه كضفدع وسرطان ويسمى
عقرب الماء وحية ونسناس وتساح

على صورة الضب وهو من أعجب حيوان الماء له فم واسع وستون نابا في فكه الأعلى وأربعون في فكه الأسفل وبين كل نابين سن صغير مربع ويدخل بعضها في بعض عند الانطباق ولسان طويل وظهره كظهر السلحفاة لا يعمل الحديد فيه وله أربعة أرجل وذنب طويل وهذا الحيوان لا يكون إلا في نيل مصر خاصة وزعم قوم أنه في بحر السند أيضا وهو شديد البطش في الماء ولا يقتل إلا من أبطيه ويعظم إلى أن يكون طوله عشرة أذرع في عرض ذراعين وأكثر ومن عجائب أمره أنه ليس له مخرج فاذا امتلأ جوفه خرج إلى البر وفتح فاه فيجبي طائرية له القطقاط فيلقط ذلك من فيه وهو طائر صغير يجي يطلب الطعم فيكون في ذلك غدا له وراحة للتمساح وهذا الطائر في رؤس أجنحته شوك فاذا أغلق التمساح فاه عليه فخسه بها فيفقه اه دميري (قوله وسلحفاة) أي بركة أما البحرية فيجوز أن كلها عبارة عن ش على م رقابية والنسناس والسلحفاة البحرية حلال والسلحفاة هي الترسمة المعروفة فتحل كافي المجموع وان كانت تعيش في البر اه (قوله ألف أمة) أي ألف نوع من أنواع الحيوان وكذا قوله ألف عالم أي ألف نوع من أنواع العالم (قوله الكبد) الكبد مؤنثة وهي يكسر الباء ويجوز أسكانها مع فتح الكاف وكسرها والجمع أبكاد وكبود (قوله حكمه حكم المرفوع) أي لأنه لا يقال من قبل الرأي (قوله يكون بهذه الصيغة مرفوعا) أي بقوله أحلت لنا أي أحل لنا الشارع وهو النبي صلى الله عليه وسلم فهو نحو أمرنا ونهينا (قوله لأنها أقرب إلى التوكل) وأسلم من الغش ولعموم النفع بها للدعي وغيره (قوله لأن الكسب يحصل فيها بكذا اليمين) ولذلك ورد في الحديث من بات كلام من عمله بات مغفورا له (قوله لأن العصاة كانوا يكسبون بها) وعن المقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده اه فكان يعمل الزرد ويبيعه لقوته وكان لا يأكل إلا من يده ولم يكن من حاجة لأنه كان خليفة في الأرض قال الضحاك والكبي ملك داود بعد قتله جالوت سبعين سنة وجمع الله لداود بين الملك والنبوة ولم يجمع ذلك لاحد قبله بل كان الملك في سبط والنبوة في سبط فذلك قوله تعالى وآتاه الله الملك والحكمة وقال ابن عباس كان داود أشد ملوك الأرض سلطانا يحرس محرابه كل ليلة ستة وثلاثون ألف رجل فذلك قوله تعالى وشددنا ملكه وكان نوح نجارا وإبراهيم بزارا وإدريس خياطا ونحو هذا لا يقيد أنهم كانوا يقتاتون من ذلك ولا بد وقد كان نينا صلى الله عليه وسلم يأكل من سعيه الذي يكسبه من أموال الكفار بالجهاد وهو أشرف المكاسب على الإطلاق لما فيه من إعلاء كلمة الله وذكر صاحب كتاب بصائر القدماء وسراير الحكماء صناعة كل من علمت صناعته من قريش فقال كان أبو بكر الصديق بزارا وكذلك عثمان وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وكان عمر دالا يسعي بين البائع والمشتري وكان الوليد بن المغيرة حدادا وكذلك أبو العاص أخو أبي جهل وكان عبد الله بن جعدان نخاسا يبيع الجوارى وكان النضر بن الحرث عواد يضرب بالعود وكان الحكم بن العاص خصا يخض الغنم وكان العاص بن وائل السهمي يطارا يعالج الخيل وكان ابنه عمرو بن العاص جزارا وكذلك أبو حنيفة صاحب الرأي والقياس اه من الدميري مع زيادة (قوله ويحرم ما يضرب البدن أو العقل) ومنه يعلم حرمة الدخان المشهور

وسلحفاة بضم السين وفتح اللام لحبث
لها والتمهي من قبل الضفدع * (فائدة)
روى القزويني عن عمر رضي الله تعالى
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إن الله خلق في الأرض ألف أمة
ستمائة في البحر وأربع مائة في البر وقال
مقاتل بن حبان لله تعالى ثمانون ألف
عالم أربعون ألفا في البحر وأربعون
ألفا في البر (ودمان حلالان) وهما
(الكبد) بكسر الطاء لحديث
(والطحال) بكسر الطاء ودمان السمك
أحلت لنا مستبان ودمان الطحال رفعه ابن
الجراد والكبد والطحال رفعه ابن
ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر رضي
الله تعالى عنهما وصح البيهقي وفتح عليه
وقال حكمه حكم المرفوع وإذا قال
في المجموع الصحيح إن ابن عمر هو القائل
أحلت لنا وأنه يكون بهذه الصيغة
مرفوعا * (تمة) * أفضل ما أكلت منه
كسبك من زراعة لأنها أقرب إلى
التوكل ثم من صناعة لأن الكسب فيها
يحصل بكذا اليمين ثم من تجارة لأن
العصاة كانوا يكسبون بها ويحرم
ما يضرب البدن أو العقل كالخمر

لما نقل عن الثقات أنه يورث العـمى والترهل والتنافيس واتساع الجحارى اهـ قل وقوله ما يضر البدن قال الاذرى المراد الضرر البين الذى لا يحتمل عادة لامطلق الضرر شوبرى (قوله والتراب) أى وطن وطفل ومحله فى غير النساء الجبالى فانه لا يحرم عليهن أكل الطين لانه بمنزلة التداوى مر اهـ مد على التحرير (قوله كالافيون) تنظير (قوله وهو لبن الخشخاش) قال الجوهري والخشخاش نبت معروف أى وهو المعروف بأبي النوم والمراد بلبته الذى يخرج منه بعصره وهو بفتح أوله الواحدة خشخاشة وقد الغزفيه بعضهم فقال وماقبة مبنية فوى شاقق * لهاشرف نحو الملاحه والظرف وأولادها فى بطنها ان عددتهم * يكونون ألفاً ويزيدون عن ألف ويأخذها الطفل الصغير بجهله * فيقلها عسفا على راحة الكف (قوله الشواء) أى المشوى المكثور كاللحم المشوى والبول المكثور والمعتمد الكراهة ومحل الخلاف اذا غطي من أول وضعه على النار الى استوائه ومنع خروج البخار منه ودخول الهواء له والافلاحة ولا كراهة خلاف للشارح حيث قال بعد استوائه ويحرم البنج والخشيش ولا يجذب به بخلاف الشراب المسكر وانما لم يحد لانه لا يلد ولا يطرب ولا يدعو قلبه الى كثيره بل فيه التعزيز وله تناوله لنزول عقله لقطع عضو متأكل حتى لا يحس بالالم ولبعضهم قل لمن يأكل الخشيشة جهلا * يا خبيسا قد عشت شر معيشه دية العقل بدرة فلماذا * يا سفيها قد بعثت بحشيشه والبدره عشرة آلاف درهم وألف دينار اهـ (قوله التبسط) أى الالوان المختلفة (قوله كقرى الضيف) قال فى المصباح قرى الضيف أقربه من باب رعى قرى وفى المختار قرى الضيف يقربه قرى بالكسر والقصر وقراء بالفتح والمتأحسن اليه (قوله وفى اعطاء الخ) خبر مقدم ومذاهب مبتدأ مؤخر وقوله مذاهب أى أقوال (قوله منعها) أى احدها منعها وقوله اعطاؤها أى الثانى اعطاؤها (قوله وبعتها) أى باعنا وحاملا ومحل الخلاف فيمن يريد تهذيب نفسه أمان يفعل ذلك بخلا وشحافه ومذموم ولبعضهم الجلسين ولا يرضى به أحد * الا لاسافل أهل الذم والعار المنفقون لهم اخلاف ما بذلوا * والممسكون لهم اتلاف مع نار (قوله لروحانيها) أى راحتها (قوله والاشبه) هو الثالث (قوله سلطة عليه) أى الطغيان (قوله وفى منعها بلادة) أى اذا منعها ذلك مطلقاً ورثه البلادة

* (فصل فى الاضحية) *

ذكرها بعد الاطعمة لان الاضحية مختصة بالنعم وقد سبق ذكر النعم فى الفصل السابق وأول طلبها فى السنة الثانية من الهجرة كالعيدين وزكاة المال والقطر وهى أفضل من صدقة التطوع لانه قيل بوجوبها ويكره تركها للقادر عليها وليس للولى فعلها من مال مجبوره وتسق من ماله عن المولود لاعتن الجنين اهـ برماوى (قوله وسميت بأول زمان فعلها) أى باسم مشتق من اسم أول زمان فعلها وهو الضحى والمعنى سميت باسم يلوح ويشير لأول زمان فعلها (قوله وهى بضم همزتها) حاصله أن فيها ثمان لغات ضم الهمزة مع تشديد الياء وتحقيفها وكسر

والتراب والزجاج والسم كالافيون وهو لبن الخشخاش لان ذلك مضر وربما يقتل وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة قال الزركشى فى شرح التنبيه ويحرم أكل الشواء المكثور وهو ما يكفأ عليه غطاء بعد استوائه لا ضراره بالبدن ويسق ترك التبسط فى الطعام المباح فانه ليس من اخلاق السلف هذا اذا لم تدع اليه حاجة كقرى الضيف وأوقات التوسعة على العيال كيوم عاشوراء ويومى العيد ولم يقصد بذلك التقاخر والتكاثر بل لطيب خاطر الضيف والعيال رقضاء وطرهم عما يشتهونه وفى اعطاء النفس شهواتها المباحة مذاهب حكاهما الماوردى منعها وقهرها الثلاثنقى والثانى اعطاؤها تحملا على نشاطها وبعثا لروحانيها قال والاشبه التوسط بين الامرين لان فى اعطائها الكل سلطة عليه وفى منعها بلادة ويسق الخلو من الاطعمة وكثرة الايدى على الطعام وان يحمد الله تعالى عقب الاكل والشرب وروى أبو داود باسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذى أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجا

* (فصل فى الاضحية) *

مشتقة من الضحوة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وهى بضم همزتها وكسرها وتشديد يائها وتحقيفها ما يذبح من النعم

تقربا الى الله تعالى من يوم العيد الى آخر (٢٨٦) أيام التشريق والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر فان أشهر الاقوال

أن المراد بالصلاة صلاة العيد وبالنحر الضحايا وخبر الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقة الدم انها لتأتي يوم القيامة بقرونها واظلالها وان الدم ليقع من الله مكان قبل ان يقع على الارض فطيبوا بها نفسا (والاضحية) بمعنى التضحية كما في الروضة لا الاضحية كما يفهمه كلامه لان الاضحية اسم لما يضحي به (سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية ان تعدد أهل البيت فاذا فعلها واحد من أهل البيت كفي عن الجميع والافسنة عين والمخاطب بها المسلم الحر البالغ العاقل المستطيع وكذا البعض اذا ملك مالا يبعثه الحر قاله في الكفاية قال الزركشي ولا بد أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يمونه لانها نوع صدقة وظاهر هذا انه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلته ويومه وكسوة فصله كما في صدقة التطوع وينبغي أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فانه وقتها كما أن يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن ذلك وأما المكاتب فهي منه تبرع فيجوز فيها ما يجزى في سائر تبرعاته * (تنبيه) * شمل كلام المصنف أهل البوادي والخدم والسفر والحاج وغيره لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه بالبقر رواه الشيخان والتضحية أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لأرضي من تركها من قدر عليها انتهى أي فيكرهه لقادر تركها وليس لمريدها

الهمزة مع تشديد الياء وتحقيقتها ومع حذف الهمزة لغتان فتح الضاد وكسرها واخفاة بفتح الهمزة وكسرها (قوله تقربا) نخرج ما يذبحه الجزار للبيوع (قوله من يوم العيد) يصدق بما ذبح قبل مضي ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وليس مرادا كما يدل عليه ما يأتي فهو مقيد بما يأتي والمراد بيوم العيد اليوم الذي يعيد فيه حتى لو وقفوا العاشر غلطا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما اعتمد مر خلافا للشارح (قوله الى آخر أيام التشريق) أي الثلاثة (قوله من عمل) أي يتقرب به اليه من الموافل فلا يرد أن الفرض أفضل (قوله أحب) مجرور بالفتحة نعم العمل (قوله من اراقة الدم) المراد لازمه وهو الذبح (قوله انها) أي الاضحية المفهومة من اراقة الدم وقوله لتأتي أي ليركبها صاحبها يدل لذلك وروده كذلك في بعض الروايات (قوله بمكان) أي له موقع عظيم عند الله وهو كفاية عن القبول كما قرره شيخنا (قوله نفسا) تمييز محمول عن الفاعل والاصل فلتطبخ نفوسكم بها أي افعلوها عن طيب نفس (قوله بمعنى التضحية) التي هي فعل المكلف الموصوف بالسنة اذ كثيرا ما تطلق الاضحية ويراد بها الفعل المتقرب به (قوله لا الاضحية) أي لا بمعنى الاضحية أي العين المضحية بها اذ لا يصح الاخبار عنها بسنة (قوله كلامه) وهو قوله سنة وقوله لان الخ علة للتضحية (قوله سنة) أي لمسلم بالغ عاقل حر ولو بمعضاوتين للمكاتب باذن سيده لانها تبرع ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو فقيرا أو من أهل البوادي أو امرأة ولا بد أن تكون فاضلة عن كفاية يمونه يوما وليلة كما في صدقة التطوع قاله العلامة مر كابن حجر واعتبر العلامة الزيادي كفاية يوم العيد وليلته وأيام التشريق الثلاثة وعما جرت به العادة من كعك وسمك وفطير ونحوها وقوله سنة فيه تلويح بخالفه أي حنيفة حيث أوجبها على مالك نصاب زكوى وهو مقيم بالبلد ولا تصير واجبة الا بالندركا يأتي (قوله في حقنا) معاشرا المسلمين وواجبة في حقه صلى الله عليه وسلم وكان له أضحية مندوبة أيضا وأكله صلى الله عليه وسلم من أضحيته محمول عليها والواجب عليه صلى الله عليه وسلم واحدة وما زاد عليها مندوب ولم يترك الاضحية قط وهل كانت الانبياء من بعد ابراهيم تضحى هم وأممهم أو هم خاصة اه ح ل (قوله على الكفاية) ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسنن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لاحصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنازة نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه لو أشرك غيره في ثوابها جاز وأنه مذهبنا مر (قوله ان تعدد أهل البيت) وهم من اجتمعوا في العيشة والعشرة وقيل من تلزم الفاعل نفقتهم واعتمد مر وزى والثواب خاص بالفاعل وسقط عن غيره الطلب سواء كان الفاعل هو الذي تلزمه النفقة أو غيره قل وبعضهم قيده بالمنفق (قوله كفي عن الجميع) أي في سقوط الطلب والا فالثواب للمضحي خاصة كالقائم بفرض الكفاية وقوله عليه السلام اللهم هذا عن محمد وأمة محمد جميعا خصوصية له (قوله وينبغي أن تكون) معتمد (قوله فيجوز فيها الخ) فان أذن له سيده صحت له ووقع له كما ساقى آخر الفصل (قوله شمل كلام المصنف) أي قوله ولا اضحية سنة (قوله لمريدها) أي غير المحرم أن لا يزيل شعره ولوم عانة أو باط الخ فتسكروا الازالة الاعذر وقال الامام أحمد تحرم الازالة المذكورة قل وانظر ما وجهه وسألت بعض الحسابه عن ذلك فأجاب بأنه يحرم تشبيهها بالمحرمين اه ميداني وقوله لمريدها أي سواء طلبت منه أو لا وجبت عليه أو لا برماوى (قوله

أن لا يزال شعره الخ) عبارة المنهج وكره لم يدها غير محرم ازاله فجو شعر كظفر وجلدة لا تضر
ازالتها ولا حاجة له فيها وقوله وجلدة استثنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة كختان السالغ
وقطع يد السارق أو مستحبة كختان الصبي اه سل (قوله في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة
على المعتد لان الاقل يراعى قل وبرماوى (قوله حتى يضحي) أى ولو بواحدة لمن تعددت
في حقه وينتهي وقت عدم ازالته لمن لا يضحي بزوال وقت التضحية اه برماوى وعبارة
شرح م ر ولو أراد التضحية بعد ذوات الكراهة باؤها كما جزم به بعضهم وهو المعتقد
(قوله ولا تجب الا بالنذر) أى أو ما ألحق به كان يشتري شاة ويقول هذه أضحية فانها تجب
بجزء هذا اللفظ ويعزم عليه وعلى من تلزمه نفقته ان يتعاطى شيئا منها م ر وحينئذ يقع
في السنة العوام كثيرا من شرائهم ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها
يقولون له تلك أضحية مع جهلهم بما يترتب على ذلك من الاحكام تصير به أضحية واجبة فيمنع
عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت أني أتطوع بها خلافا لبعض المتأخرين شرح م ر
والخلص له اذا سئل أن يقول هذه نذجهها وأنا كلها في العبد ولو قال ان ملكك هذه الشاة فقلله
على أن أضحي به الم يلزمه وان ملكها الان المعين لا يثبت في الذمة بخلاف ان ملكك شاة فقلله
على أن أضحي به فيلزمه اذا ملك شاة لان غير المعين يثبت في الذمة كذا صرحوا به ما فانظر
الروض وغيره سم وينبغي أن يأتي مثل هذا التفصيل فيما لو قال ان ملكك هذا العبد فقلله على
ان أعتقه الخ ومن أراد أن يهدي شيئا من النعم الى البيت الحرام سن له ما يستلزمه التضحية
سم (قوله وبسن أن يذبح الاضحية الرجل بنفسه) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من
صلاة الاضحية وخطبته يؤتى له بكبشين وهو قائم في مصلاه فيذبح أحدهما بيده ويقول هذا عن
أمتي جميعا من شهدك بالتوحيد وشهدني بالبلاغ وعن الحاكم عن أبي سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح كبشا أقرن بالمصلى بعد أن قال بسم الله والله أكبر وقال اللهم
هذا عني وعن لم يضح من أمتي واستدل بذلك على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن
يضحي عن غيره بغير اذنه ويزبح الآخر ويقول هذا عن محمد وآل محمد فأكل هو وأهله منها ما
ويطعم المساكين ولم يترك الاضحية قط اه حل (قوله أن يذبح الاضحية) ومنها الهدى
برماوى (قوله بنفسه) أى ولو هو راهاقا وسقيها لانها قريبة فالأبواب الأولى ولانه صلى الله
عليه وسلم ضحى بمائة بدنة فحرم منها بيده ثلاثا وستين وأمر عليا رضي الله عنه ففخر تمام المائة
وفي ذلك إشارة الى مدة حياته صلى الله عليه وسلم قل على الجلال (قوله ان أحسن
الذبح) أى على الوجه الاكمل فخرج الاعى فالسنة في حقه التوكيل اه ع ش (قوله
والخشي مثلها) مثلها من ضعف من الرجال عن الذبح والاعى اذ تكرر ذبحته سل
(قوله فليشهدها) المراد بشهوده حضوره ولو أعمى قل والأولى في الوكيل كونه فقيها
مسلماً ويكره استنابة كافر وصبي وأعمى لاحاطض ويسن لغدير الامام أن يضحي في بيته ليشهد
أهله وأن يستحضر في نفسه عظم نعمة الله تعالى عليه وما سخر له من الانعام وأن يقول ان صلاقي
ونسكي الى قوله وآمان المسلمين ويجدد الشكر على ذلك وللإمام اذا ضحى عن المسلمين أن يذبح
بنفسه في المصلى عقب الصلاة ويخليا للناس برماوى وهذا ينافي ما تقدم من أن التضحية عن

أن لا يزال شعره ولا نظفره في عشر ذي
الحجة حتى يضحي ولا تجب الا بالنذر
وبسن أن يذبح الاضحية الرجل بنفسه
ان أحسن الذبح للذبايح أما المرأة
فالسنة لها أن توكل كافي المجموع
والخشي مثلها ومن لم يذبح لعذر أو غيره
فليشهدها

لما روى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال (٢٨٨) لقاطمة رضي الله تعالى عنها قومي إلى أخيتك فاشهد بها فإنه بأول قطرة منها أي

من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك قال عمران بن حصين هذا لك ولا أهل بيتك فأهل ذلك أنتم أم للمسلمين عامة قال بل للمسلمين عامة وشرط التضحية نعم ابل وبقر وغنم لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً لذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة (ويجزئ فيها) من النعم (الجذع من الضأن) وهو ما استكمل سنة وطعن في الثانية ولو أجدع قبل تمام السنة أي سقطت أسنانه أجزأ العموم خبر أجدع ضحوا بالجدع من الضأن فإنه جائز أي ويكون ذلك كالبلوغ بالسن أو الاحتلام فإنه يكفي أسبقهما كما صرح به في أصل الروضة (والثني من المعز) وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة (و) (الثني من) (الابل) وهو ما استكمل خمس سنين وطعن في السادسة (و) (الثني من) (البقر) الإنسي وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة وخرج بقيد الإنسي الوحشي فلا يجزئ في الأضحية وإن دخل في اسم البقر وتجزئ التضحية بالذكور والأنثى بالاجماع وإن كثر نزوان الذكور ولادة الأنثى نعم التضحية بالذكور أفضل على الأصح المنصوص لأن لحمه أطيب كما قاله الرافعي ونقل في المجموع في باب الهدي عن الشافعي أن الأنثى أحسن من الذكر لأنها رطب لحا ولم يحك غيره ويمكن جعل الأول على ما إذا لم يكثر نزوانه والثاني على ما إذا كثر

(تنبيه) لم يتعرض كثير من الفقهاء لأجزاء الخنثى في الأضحية وقال النووي

أنه يجزئ لأنه ذكر أو أنثى وكلاهما يجزئ وليس فيه ما ينقص اللحم (وتجزئ البدنة) عند الاشتراك فيها (عن سبعة)

الغير بغير ذاته من خواص النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قال عمران بن حصين) أي للنبي وقوله هذا لك أي الثواب المذكور لقاطمة من أنه يغفر بأول قطرة منها ما سلف من الذنوب لك يا رسول الله الخ (قوله فأهل) في معنى التعليل أي لأنكم أهل لذلك وأهل خبر مقدم وأنتم مبتدأ مؤخر وقال بعضهم قوله فأهل ذلك أنتم أي فالنحو وص بالغفران أنتم يا آل البيت ومن ضحى من غيركم لا يغفر له ذلك فقال له في الجواب بل للمسلمين أي كل من ضحى منهم فله هذا الثواب (قوله أم للمسلمين) معطوف على قوله لك ولاهل بيتك (قوله وشرط التضحية نعم) أي كونها نعمة الخ وعند ابن عباس يكفي أراقة الدم ولو من دجاج أو أوز مبداني أي فلا يجزئ غيرها من بقر الوحش وحيدرة والظباء وغيرها وأما المتولدين جنسين من النعم فيجزئ هنا وفي العقيقة والهدى وحزاء الصيد إلا أنه ينبغي اعتبار أعلى الأبوين سناني الأضحية ونحوها حتى يعتبر في المتولدين الضأن والمعز بلوغه فتنين الحاقاله بأعلى السنين برماوى (قوله وبقر) أي عراب أو جواميس برماوى وسواها في البقر وغيرها الإناث أو الخنثى أو الذكور ولو لخصيار الخصى ما قطع خصيتاه أي البيضتان ويجبر ما قطع منه زيادة لحمه طيبا وكثرة كما قاله البرماوى (قوله منسكا) أي عبادة برماوى (قوله ولأن التضحية الخ) أي فكأن الزكاة قاصرة على النعم كذلك التضحية قاصرة لمها بطريق القياس (قوله أي سقطت أسنانه) هل ولو واحدة وقياس الاكتفاء بقطرة في البلوغ بالاحتلام الاكتفاء بسقوط السن الواحدة اهـ (قوله أجزأ) أي إذا كان في سنة المعتاد وهو ستة أشهر وعبارة شرح مـ أو أجدعه أي سقوط سنة قبل تمام السنة لأن ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ بالسن اهـ (قوله ويكون ذلك) أي ما ذكر من تمام السنة والاجذاع (قوله سنتين) وكذا المتولدين ضأن ومعز إذا المتولدين يجزئ هنا وفي العقيقة والهدى وحزاء الصيد سل (قوله خمس سنين) أي تحديدا (قوله من البقر الإنسي) ومنه الجاموس وانما قيد بذلك في البقر دون غيره لأن غيره لم يوجد منه وشي وأما الظباء فيقال لها شياء البر لا غنم الوحش ولا معز الوحش (قوله وإن كثر نزوان الذكر) أي طروقه لا أنثى وانما غنيا بما ذكر لأنه ربما يتوهم أنه عيب لأنه مضعف (قوله وتجزئ البدنة) وهي الواحدة من الأبل ذكر أو أنثى أو خنثى قال في التتمة ليس في الحيوانات خنثى إلا الآدمي والابل قال النووي جاءني من أثقبه يوم عرفة سنة أربع وسبعين وسقانة قال عندي بقرة خنثى لا ذكر لها ولا فرج وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه فضلاتها فهل تجزئ أضحية أو لا فقلت لا لا يخلو أما أن تكون ذكرا وأما أن تكون أنثى وكلاهما مجزئ في الأضحية وليس فيه ما ينقص اللحم اهـ برماوى والمتولدين ابل وغنم أو بقر وغنم يجزئ عن واحد فقط سل وينقص بفتح المشناة التحتية وسكون النون وضم القاف وهو الصحيح وبه جاء القرآن ويجوز أيضا ضم الباء وفتح النون وكسر القاف المشددة كما في الاشارات لابن الملقن (قوله عن سبعة) سواء أراد بعضهم الأضحية والآخر اللحم أم لا ولهم قسمة اللحم اذهى افراز وعبارة قل على الجلال قوله عن سبعة وكذا في الكفارات والتمتع في الحج وارتكاب محظورات فيه نعم المتولدين غنم أو معز وابل أو بقر لا يجزئ عن أكثر من واحد ويظهر وجوب التصديق على كل واحد منهم

يجز من حصته نيا ولا يكتفى تصدق واحد عن الجميع لانهم في حكم سبعة أضاح وخارج بالسبعة
 مالو كانوا أكثر كثمانية واشتركو في بدنة أو في بدتين فلا تقع عن واحد منهم ولو مع الجهل
 بعددهم أو بالحكم أو ضم لها شاة كما لو اشترك اثنان في شاتين فلا يجزئان عنهما لأن كل شاة
 مشتركة بينهما فيخص كل واحد منهم نصف شاتين ولو كان أحدهم ذقيا لم يقدح فيما قصده غيره
 وهو اجزاء السبع عنه ولو امتنع بعض الشركاء في البدنة من الذبح فالوجه أن يقال ان كان
 لا يحتاج الى شاة كمنذورة منه ذبحت قهر عليه والافغيره أن يذبحها ان خيف خروج وقت
 الاضحية نظرا للوصول لحقه وهو سبعة ويحتمل أن يراجع الحاكم لينوي عن الممتنع كما
 في الزكاة فراجع ذلك ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة وقع سبعة عنها عن الواجب بخلاف
 مالوا خرج بعير عن شاة في الزكاة فيقع كله واجبا وتقدم الشراء فيها بكونه في الزكاة أصلا
 أو بدلا بخلافه هنا قل (قوله مهلين) أي محرمين (قوله أن يشترك) أي عند ارادة عدم
 الانفراد فلا يرد أن الاشتراك ليس بواجب (قوله كما اذا قصد بعضهم) أشار بذلك الى أنه
 لا يجزئ السبع عن الاضحية إلا أن يذبح على قصد الاضحية فلو ذبح لاهم هذا القصد لم يجز كأن
 ذبحت لغير التضحية ثم اشترى واحد سبعة أضحية لأن اراقة الدم هو مقصود التضحية اهـ
 (قوله على الأصح) أي لا قسمة تعديل ولا رد لئلا يلزم عليه بيع طري اللحم بطريه لانهم يبيع
 (قوله والبقرة) أي المعينة ليخرج مالوا اشترك أكثر من سبعة في بدتين أو قرتين مشاعتين
 فلا يكتفى لأن كل واحد لم يصبه سبع من كل بدنة فان ذبح البدنة أو البقرة عن الشاة كان السبع
 واجبا وما زاد تطوع وكذا اذا اشترك ثلاثة مع غيرهم عن لم يرد الاضحية فيجب على كل من
 الثلاثة أن يتصدق من سبعة ولا يكتفى تصدق واحد عن الجميع وكذا الوضعي بسبع شياه فانه يجب
 عليه أن يتصدق من كل واحدة لانها بنزلة سبع أضاح فان قلت لا يثني البدنة تجزئ
 عن سبعة والبقرة تجزئ عن سبعة ومع ذلك اشترط في الابل الطعن في السنة السادسة واكتفى
 في البقر الطعن في السنة الثالثة فما النكتة وما الحكمة في ذلك قلت لعل الحكمة في ذلك ان
 لحم الابل دون لحم القر في الطيب والحسن والقيمة فاشترط في الابل زيادة السن لتسكون الزيادة
 جارة للنقص ويؤيد ذلك أن الضار والمعز كل واحد تجزئ عن واحد ومع ذلك اشترط في المعز
 الطعن في السنة الثالثة والضأن الطعن في السنة الثانية اهـ خضر (قوله للحديث المار)
 وهو قوله أن يشترك في الابل والبشر (قوله ومباشرة محظورات الاحرام) أي وترك الرمي
 والميت والميتات (قوله وتجزئ الشاة) فان قلت ان عذام مناف لما بعده حيث قال فان ذبحها
 عنه وعن أهله أو عنه وأشركه غيره في ثوابها جزأ يجب بأنه لا منافاة لان قوله هنا عن واحد أي
 من حيث حصول التضحية حقيقة وما به هذه الحاصل للغير إنما هو سقوط الطلب عنه وأما الثواب
 والتضحية حقيقة فخاصان بالفاعل على كل حال ووقع السؤال عما لو مسخت الشاة بعيرا أو
 عكسه هل يجزئ في الأولى عن سبعة ولا يجزئ البعير في الثانية الا عن واحد أولا الجواب عنه
 ان هذا ينبغي على أن المسح هل هو تغيير صف أو ذات فان قلنا بالاول لا تجزئ الشاة المسوخة
 بعيرا الا عن واحد ويجزئ البعير المسوخ الى الشاة عن سبعة وان قلنا بالثاني انعكس الحال
 لأن ذات الشاة المسوخة الى البعير ذات البعير المسوخ الى الشاة ذات شاة اهـ ع ش على

لم يرواه مسلم عن جابر رضي الله تعالى
 عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مهلين بالبحر فأمرنا أن
 نشارك في الابل والبقر بكل
 سبعة منا في بدنة وسواء اتفقوا في
 نوع القرية أم اختلفوا كما اذا قصد
 بعضهم التضحية وبعضهم الهدى
 وكذا لو أراد بعضهم اللحم وبعضهم
 الاضحية ولهم قسمة اللحم لا قسمة
 قسمة افراز على الأصح كما في المجموع
 (و) كذا (البقرة) تجزئ (عن سبعة)
 للحديث المار (تنبيه) لا يخص
 اجزاء البدنة والبقرة عن سبعة بالتضحية
 بل لو لم يخصص سبعة بالثوبان والقواف
 مختلفة كالتمتع والقران والقواف
 ومباشرة محظورات الاحرام

جاء عن ذلك بدنة أو بقرة (و) تجزئ (الشاة) المعينة من الضأن أو المعز (عن واحد) فقط فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشره غيره في ثوابها جاز وعليه حمل خبر مسلم ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد قال في المجموع وما يستدل به لذلك الخبر الصحيح في الموطأ أن أبا أيوب الأنصاري قال كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم يباهي الناس بعد فصار مباهاة وخرج بمعيته الاشتراك (٢٩٠) في شاتين مشاعيتين بين اثنين فإنه لا يصح وكذا لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين

مشاعيتين أو بدتين كذلك لم يجزئ عنهم ذلك لأن كل واحد لم يخصه سبع بدنة أو بقرة من كل واحدة من ذلك والمتولد بين ابل وغنم أو بقرة وغنم ينبغي أنه لا يجزئ عن أكثر من واحد وأفضل أنواع التضحية بالنظر لأقامة شعارها بدنة ثم بقرة لأن لحم البدنة أكثر ثم ضأن ثم معز لطيب الضأن على المعز ثم المشاركة في بدنة أو بقرة أما بالنظر للحم فلم الضأن خيرها وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرة وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقرة للانفراد باراقة الدم وأجمعوا على استحباب السمين في الاضحية فالسمينة أفضل من غيرها ثم ما تقدم من الأفضلية في الذوات وأما في الألوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لم يفرأه أحب إلى الله تعالى من دم سوداوين (وأربع لا تجزئ في الضحايا) الاولى (العوراء) بالمد (البن عوراء) بأن لم تبصر بأحدى عينيها وان بقيت الحرقه فان قيل لا حاجة لتقييد العور بالبن لأن المدار في عدم اجزاء العوراء على ذهاب البصر من احدى العينين أجيب بأن الشافعي رضي الله عنه قال أصل العور بياض يعطى الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون يسيرا فلا يضر فلا بد من تقييده بالبن كما في حديث الترمذي الا ترى (تنبه) قد علم من كلامه عدم اجزاء

م (قوله جاز) ومع ذلك يختص الثواب به ويسقط الطلب عنهم م د وزى (قوله وعليه حمل الخ) يقتضي أن الثواب للامة حاصل بهذا التشرية وهو كذلك فيكون ذلك خصوصية له وحده فلا يظهر به الاستدلال على ما قبله لأن ما قبله الثواب خاص بالفاعل فقط وهذا عام في المضحى وغيره الا أن يقال القصد الاستدلال من جهة صحة التضحية مع هذا القصد مع قطع النظر عن حصول الثواب والحديث يدل على ذلك وان اختص النبي بزيادة وهو حصول الثواب للامة بتشريكه (قوله مباهاة) أي لاعبادته أي يباهي بها الناس ويفخرون بها أي لا يقصدون بذلك الا الرياء فلا يثابون على ذلك (قوله وخرج بمعيته الخ) فقابل المعينة المشاعة في شاتين فأكثر كما قرره شيخنا العنماوى وفرق بينه وبين جواز اعتناق نصفي عبدين عن الكفارة بأن المأخذ مختلف اذا أخذتم تخلص رقبة من الرق وقد وجد بذلك وهما التضحية بشاة ولم توجد بمأخذ وأما خبر اللهم هذا عن محمد وأمة محمد فمحمول على أن المراد التشرية في الثواب لا في الاضحية ولو ضحى ببذنة أو بقرة بدل شاة فالرائد على السبع تطوع يصرفه مصرف التطوع ان شاء الله م (قوله ينبغي أنه لا يجزئ) لكن يعتبر على السنين حتى لو تولد بين ضأن ومعز لا بد من بلوغه سنين الحاقاله بأعلى السنين به عليه الزكوى اه زى (قوله وأفضل أنواع التضحية) حاصل ما أشار اليه أربعة أنواع تختلف فيها الاضحية بالاعتبار فمن حيث اظهار الشعار فالبدنة ثم البقرة أفضل وهي المرتبة الاولى ومن حيث طيب اللحم أفضلها الضأن وهي المرتبة الثانية ومن حيث الانفراد باراقة الدم فالشاة أفضل من المشاركة في بدنة وهي المرتبة الثالثة ومن حيث اللون فالبيضاء الخ أفضل وهي المرتبة الرابعة فان تعارضت الصفات فسمينة سوداء أفضل من بيضاء هزيلة وما جمع صفتين أفضل مما جمع صفة واحدة والبيضاء السمينة اذا كانت ذكرا أفضل مطلقا (قوله لأقامة شعارها) أي التضحية أي علامات الشريعة (قوله على استحباب السمين) ويقدم السمين على اللون فسمينة سوداء أفضل من هزيلة بيضاء (قوله ثم الصفراء ثم العفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانه أقرب الى البياض من الصفراء سم على حجر (قوله ثم البلقاء) قال في المختار البلق سواد وبياض وكذا البلقه والظاهر أن المراد هنا ما هو أتم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وحرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسواد لقربه من البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الأحمر الخالص على الاسود وتقديم الأزرق على الأحمر وكل ما كان أقرب الى الأبيض يقدم على غيره وعبارة شرح المنهج بعد الصفراء ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء اه ع ش على م (قوله ثم السوداء) لا حاجة لذكرها بل هو موهم أن بعدها لونا آخر إذا المرتبة الاخيرة من أشياء معلومة كالألوان هنا مرتبة بتم مثلا لا يعطف بها حذرا من ذلك الايهام لكن الفقهاء كثيرا ما يعمدون في ذلك لمزيد الايضاح أي لأن المقام يقتضي بيان المفضل والمفضل عليه وحيث ذكر البلقاء علم أنها أفضل من السوداء فلا حاجة لذكر السوداء حينئذ ادلا مفضل عليه بعد فليتأمل شويرى (قوله وأربع لا تجزئ) محل عدم اجزائها ما لم يلتزمها متصفة

العمياء بطريق الاولى وتجزئ العمشاء وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالبا والمكوية لأن ذلك لا يؤثر في اللحم والعشاء وهي التي لا تبصر لئلا نها تبصر وقت الرعى غالبا (و) الناية (العرجاء) بالمد (البن عرجاء) بأن يشتد عرجها بحيث تسبقها المشاة الى المرعى وتختلف عن القطيع فلو كان عرجها يسيرا بحيث لا تختلف به عن المشاة لم يضر كما في الروضة (و) الثالثة (المريضة البين مرضها) بان يظهر بسببه هزالها وفساد لحمها فلو كان مرضها يسيرا لم يضر

ويدخل في اطلاق المصنف الهيماء بفتح الهاء والمد فلا تجزئ لان الهيماء كالمريض يأخذ الماشية فتهم في الارض ولا تترعى كما قاله في الزوائد (و) الرابعة (العجفاء) بالمد وهي (التي ذهب لجهها) السمين بسبب ما حصل لها (من الهزال) بضم الهاء وهو كما قاله الجوهري ضد السمين ويدل لما قاله المصنف ما رواه الترمذي وصححه أنه صلى الله عليه وسلم قال أربع لا تجزئ في الاضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعجفاء التي لا تنقي مأخوذة (٢٩١) من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو

المخ أي لا تخلفها من شدة الهزال وعلم من هذا عدم اجزاء المجنونة وهي التي تدور في المري ولا تترعى الا قليلا فتزول وتسمى أيضا التولى بل هو أولى بها * (تنبيه) * قد عرفت ما تناوله كلام المصنف من أن العمياء والهيماء والمجنونة لا تجزئ وبه صارت العيوب المذكورة سبعة وبقي منها ما لا يتناوله كلام المصنف الجرباء وان كان الجرب يسيرا على الاصح المنصوص لانه يفسد اللحم والودك والحامل فلا تجزئ كما - كما في المجموع عن الاصحاب وتبعه عليه في المهمات وتعجب من ابن الرزمة حيث صحح في الكفاية الاجراء * (فاودة) * ضابط المجزئ في الاضحية السلامة من عيب ينقص اللحم أو غيره مما يؤكل (ويجزئ

بالعيوب المذكورة فان التزمها كذلك كقوله الله على أن أضحي بهنذ وكانت عرجاء مثلاً أو جعلت هذه أضحية كانت مريضة مثلاً والله على أن أضحي بعرجاء أو بحامل فجزئ التضحية في ذلك كله ولو كانت معيبة والعبرة بالسلامة وعدمها عند الذبح مالم يتقدمه ايجاب فان تقدم فان أوجبها على نفسه معيبة فذلك والا فلا بد من السلامة فاذا قال الله على أضحية ثبتت في ذمته سليمة ثم ان ابن سليمان الذي في الذمة واستقر الى الذبح فذلك وان عين سليمان ثم تعيب قبل الذبح أبدله بسليم (قوله ويدخل في اطلاق المصنف) أي في المريضة (قوله الهيماء) هي التي لا تستقر في مكان ومنه الهام وهو الذي لا يدري أين يتوجه فهو تابع لشهوة بطنه (قوله بكسر النون الخ) قال في التقريب النقي بالكسر شحم العين من السمن (قوله فتزول) لبناء للمفعول لانه من الافعال الملازمة للبناء للمجهول فهو على وزن المبني للمفعول وان كان المراد به الفاعل أي يقوم بها الهزال وعبارة الرشيدى فتزول بفتح التاء وكسر الزاي من باب فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء مبنيان فاعل كما في مقدمة الادب للزمخشري وهذا خلاف ما اشتهر أن هزل لم يسمع الا مبني للمجهول فتنبه اه (قوله بل هو) أي عدم الاجزاء وقوله بل أي بالمجنونة وقال مد بل هو أي اسم التولى أولى بها من المجنونة لان الجنون عدم العقل الخاص بالاعلاء (قوله ما تناوله) أي باللازم أو بطريق القياس (قوله سبعة) وسياق أيضاً منها الجرب والحمل وقطع الاذن كلا أو بعضاً وقطع الذنب كذلك فصارت العيوب أحد عشر (قوله وبقي منها ما لا يتناوله) فصارت العيوب تسعة وقد نظمها بعضهم فقال

عوراء عرجاء ثم تولى عجفا * مريضة وحامل لا تنقي
عمياء وهيماء ثم جرباء فذا * عند التضحي تسعة لها أنبذا

(قوله الجرباء) بدل من ما وقوله والودك أي الدهن (قوله والحامل فلا تجزئ) وهو المعتمد لان الحمل ينقص لجها وانما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها التسليم دون طيب اللحم وألحق الزركشي بالحامل قرية العهد بالولادة لنقص لجها والمرضع ورده حج وفرق بأن الحمل يفسد الجوف ويصير اللحم ردياً كما صرح حوايه وبالولادة زال هذا المحذور اه سل (قوله وتعجب) أي الاسنري المفهوم من المهمات لانها اه شيخنا (قوله السلامة) أي ذوالسلامة لاجل قوله المجزئ وفي نسخة السليم (قوله موجوئين) بجيم ثم همزة مفتوحة بن الواو والتحية من الوجاء بكسر الواو أي القطع اه قل (قوله غير مقصودة) منه يؤخذ أن مقطوع الذكر يجزئ وهو كذلك قاله شيخنا ثم قال والمستثله منقولة أج (قوله على جواز خصاء المأ كول في صغره) اعلم أن الخصاء جائز بشرط ثلاثة أن يكون لما كول وأن يكون صغيراً وأن يكون في زمان معتدل والاسرهم وعبارة المصباح قوله خصاء المأ كول بالكسر والمد أي سل خصيته بمعنى استخراج بيضته (قوله بل يكره غيرها) أي غير ذات القرن (قوله فلو ذهب الكل ضرر) المعتمد ان فقد الاسنان كلها أو بعضها ان أثر في اللحم ضرر والا فلا قل ولا تجزئ فائدة كل الاسنان بخلاف المخلوقة بلا أسنان وكان الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها

منظراً بل يكره غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب ولا يضرب ذهب بعض الاسنان لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم فلو ذهب الكل ضرر لانه يؤثر في ذلك وقضية هذا التعليل ان ذهب البعض اذا أثر في اللحم ضرر والا فلا قل وأسنين ذكره الاذري وصوبه الزركشي

(ولا يجزئ مقطوع) بعض (الاذن) وان كان يسير الذهاب جرماً كقول وقال أبو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث أجراً وأفهم كلام المصنف منع كل الاذن بطريق الاولى ومنع المخلوقة بلا اذن وهو ما اقتصر عليه الرافعي بخلاف فاقدة الضرع أو الالية أو الذنب خلقة فانه لا يضرب والفرق أن الاذن عضو لازم غالباً (٢٩٢) بخلاف ما ذكر في الاولين وكما يجزئ ذكر المعز وأما في الثالث فقياساً على ذلك

أما إذا فقد ذلك بقطع ولو لبعض منه كما يؤخذ من قوله (ولا مقطوع) بعض (الذنب) وان قل او قطع بعض لسان فانه يضرب لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم ويحدث بعضهم ان شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر ان خرج عن كونه مأكولاً ولا يضرب شق اذن ولا خرقتها بشرط ان لا يقطع من الاذن شئ بذلك كما علم مما مر لانه لا ينقص بذلك شئ من لحمها ولا يضرب التطريف وهو قطع شئ يسير من الالية ليس بذلك بسمنها ولا قطع قلعة بسيرة من عضو كبير كفتخلان ذلك لا يظفر بخلاف الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يجزئ لنقصان اللحم (ويدخل وقت الذبح) للاضحية المندوبة والمندورة (من وقت) مضى قدر (صلاة) ركعتي (العبد) وهو طالع شمس يوم النحر ومضى قدر خطبتين خفتين (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) الثلاثة بعد يوم النحر بحيث لو قطع الملقوم والمرى قبل تمام غروب شمس آخرها صحت أضحية فلو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية لخبر الصحاحين أول ما بدأ به في يومنا هذا ان يذبح ثم يرجع فتعذر من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فأنما هو لحم قد مه لاهله ليس من النسك في شيء وخبر ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح والافضل تأخيرها الى مضي ذلك من ارتفاع شمس يوم النحر كرجح خروجهم من الخلاف ومن نذر أضحية معينة أو في ذمته كلفه على أضحية ثم عين المندوبة لم يذبحه في الوقت المذكور فان تلفت المعينة في الثانية

يؤثر في اللحم بخلاف فقد الجميع خلقة فليحترس (قوله بعض الاذن) وجوز الامام مالك رضي الله عنه مقطوعة الاذن برماوى (قوله منع كل الاذن) أى منع مقطوعة كل الاذن وفيه ن هذا صريح كلام المتن لأنه أفهمه الآن يقال النسخة التي وقعت للشارح فيها كلمة بعض من المتن في قوله ولا يجزئ مقطوع بعض الاذن (قوله ومنع المخلوقة بلا اذن) وسكنوا عن المخلوقة فاقدة بعض الاذن والظاهر عدم الاجراء (قوله عضو لازم) وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله فقد دلت عليه من عضو كبير لأن المراد الكبير النسبي فالالية وان صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن وهذا يوقي النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء منها وشك في أن المقطوع كان كبيراً في الاصل فلا يجزئ ما قطعت منه الآن أو صغيراً فيجزئ فيه نظر والا قرب الاجراء لانه الاصل في ما قطعت منه والموافق للغالب في أن الذي يقطع لكبير الالية صغير ع ش على م ر (قوله ما ذكر) أى من الاجزاء في الاولين فانه ليس بلازم كما اذا كان ذلك خلقة وكما يجزئ الخ فقوله وكما يجزئ عطف على محذوف شيئاً (قوله ذكر الممز) أى فانه لا ضرر له ولا الية (قوله فقياساً على ذلك) أى على فاقدة الضرع والالية (قوله أما إذا فقد ذلك) أى المذكور من الضرع والالية والذنب (قوله او يقطع بعض لسان) لا يخفى ما فيه من الركابة لانه يصير المعنى أما إذا فقد الضرع والالية والذنب يقطع بعض لسان ولا يخفى ما فيه وله اسرت عليه من غيره تأمل وقال بعضهم قوله أو يقطع أى أو ينقص المضمي به يقطع فهو متعلق بمحذوف أو الباء زائدة ولا يصح جعله معطوفاً على قوله بقطع (قوله شئ يسير) خرج الكثير فلوترتب على بقائه ضررها بأن تجرح فهل يغتفر ~~الشيء~~ أيضاً ولا عموم كلامهم يقتضى أنه لا يغتفر (قوله بالاضافة) أى بالنسبة (قوله ويدخل وقت الذبح) غير الشارح اعراب المتن لانه مبتدا وخبر وجعله الشارح فاعلا وتقدم أنه ليس ميبالاً نوع الاعراب لم يختلف وانما خلت شخصه وهو كونه مبتداً (قوله من وقت) أى للابتداء أى مبتداً وثابت من وقت الخ (قوله صلاة عبيد) اعلم تجوز باسعمال الصد في الاعتم من الصلاة والخطبة ولو وقوا في العاشر حسبت الايام للذبح على حساب وتوفيه كما في الحج اه م ر (قوله وهو طالع الخ) صوابه من طالع الخ أى مضى ذلك من طالع تأمل وقال شيئاً قوله وهو طالع الخ برباعته للوقت بمحذوف مضاف أى ووقت الذبح وقت طلوع الشمس (قوله ومضى قدر) بالجر عطف على مضى قدر صلاة فيكون فيه اشارة الى أن المتن حذف الوار مع المعطوف أو توسع بأن أراد بالصلاة ما يشمل الخطبة (قوله خفتين) بأدب يقتصر الى الواجب فيهما (قوله الى غروب) لا معنى لتعلقه بدخول لان الدخول شئ واحد ليس له نهاية (قوله الى مضى ذلك) أى قدر الصلاة والخطبتين ومن للابتداء (قوله معينة) أى ابتداء كلفه على أن أضحي بهذه الشاة (قوله كلفه على أضحية) بشاة ومعلوم أنه لا يحتاج لنية اكتفاء بالصيغة (قوله في الثانية) وهي المندورة في الذمة وقوله في الاولى وهي المعينة ابتداء اه ا ج (قوله من مثلها) أى من قيمة مثلها مرحومى ولا حاجة لتقدير قيمة كره في المنهج وعبارة ع ش عليه قوله من مثلها يوم النحر أى ولون ماله والمراد أنه اذا كانت قيمتها يوم النحر أكثر من قيمتها يوم التمتع لزمه المثل

ولو بلا تنصير بقى الاصل عليه أو تلفت في الاولى بلا تنصير فلا شئ عليه وان تلفت بتقصير لزمه الاكثر من مثلها يوم النحر وقيمتها يوم التمتع ليشتري بها كريمة أو مثليين للمتلقة فأكثر
أي كريمة

فان اتلفها اجنبي لزمه دفع قيمتها للنادر يشترى بها مثلها فان لم يجد فدونها (ويستحب عند الذبح) مطلقا (خسة) بن ذسعة (أشياء) الاول (التسمية) بأن يقول بسم الله ولا يجوز أن يقول بسم الله واسم محمد (و) الثاني (الصلاة) والسلام (على) سيدنا (رسول الله صلى الله عليه وسلم) تبركاً بهما (و) الثالث (استقبال القبلة بالذبيحة) أي بمذبحها فقط على الاصح دون وجهها ليتمكن الاستقبال أيضا (و) الرابع (التكبير ثلاثا) بعد التسمية كما قاله الماوردي (و) الخامس (٢٩٣) (الدعاء بالقبول) بأن يقول اللهم هذا منك واليك

فقبل مني والسادس تحديد الشفرة في غير مقابلتها والسابع امر اهلها وتحامل ذهابها وايابها والناامن اجتماعها على شقها الايسر وشد قوائمها الثلاث غير الرجل الميئي والتاسع عقل الابل وقدمت الإشارة الى بعض ذلك (ولايأكل من الاضحية المنذورة) والهدى المنذوركدم الجبران في الحج (شيأ) أي يحرم عليه ذلك فان أكل من ذلك شيأ غرمه (ويأكل من) الاضحية (المتطوع بها) أي يندب له ذلك قياسا على هدى التطوع الثابت بقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أي الشديد الفقر وفي البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبده أضحيته رانما لم يجب الاكل منها كما قيل به لظاهر الآية لتوالة تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله فجعلنا لنا وما جعل للانسان فهو مخير بين أكله وتركه فانه في المذهب (ولا يبيع من الاضحية شيأ) ولو جلدتها أي يحرم عليه ذلك ولا يصح سواء أ كانت منذورة أم لا وله أن يتفجع بجلده أضحية التطوع كما يجوز له الانتفاع بها كأن يجعله دلو أو نعلا أو خفا والتصدق به أفضل ولا يجوز بيعه ولا اجارته لانها يبيع المنافع لخبر الحاكم وصححه من باع جلده أضحيته فلا أضحية له ولا يجوز اعطائه أجرة للجزار ويجوز له اعادته كإله اطارتها أما الواجبة فيجب التصديق بجلدها كما في المجموع والقرن مثل الجلد فيما ذكر وله برصوف عليها ان ترك

اه بحر وفه (قوله لزمه قيمتها) أي وقت التلف (قوله فان لم يجد فدونها) فان لم يمكن اشترى شقها فان لم يمكن اشترى لحم نعم فان لم يمكن تصدق بالدرهم اه زى (قوله مطلقا) أي في التضحية وغيرها ما عدا التكبير والدعاء بالقبول فانها ما خاصان بالاضحية (قوله بأن يقول بسم الله) والأكمل تكبيرها وما اشترى من أنه لا يطلب ذلك لان الذبح لا يناسبه رجة مردود بأن الذبح فيه رجة للذكرين (قوله ولا يجوز أن يقول بسم الله واسم محمد) بالجرفان قال ذلك حرم وحرمت الذبيحة ان قصد بذلك التشريك فان أطلق كره وان قصد التبرك لم يكره ولا تحرم الذبيحة فيهما وقيل تحرم اذا أطلق لايها منه التشريك واعتمد بعضهم ولو قال بسم الله واسم محمد بالرفع لم يحرم بل ولا يكره كما قاله العلامة ابن قاسم برماوى وفي السيرة الحلبية وأما ما قيل عند ذبحه بسم الله واسم محمد فلالأكله وان كان القول المذكور حراما لايها منه التشريك وهذا من جملة المحال المستثناة من قوله تعالى لا أذكركم ولا تؤذوا أنفسكم فجاء أناني جبريل فقال ان ربى وربك يقول لك أتدري كيف رفعت ذكرك أي على أي حال جعلت ذكرك مرفوعا مشرفا المذكور ذلك في قوله تعالى ألم نشرح الى قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك قالت الله أعلم قال لا أذكركم ولا تؤذوا أنفسكم أي في غالب المواطن وجوبا أو ندبا * (قائدة) * من ذبح للكعبة تعظيما لها لكونها بيته سبحانه وتعالى أول النبي لكونه رسول الله أو للفرح بقدم امام أو وزير أو ضيف أو شكر الله على ذلك أو لارضاء ساخط أو عند مقام وفى فلا يكفر ولا يحرم ولا يكره بل يستحب ذلك بالاهداء للكعبة وغيره ما فقد ورد الامر به أي بالذبح كحوزيت لاسراج المسجد الأقصى اه ديربى بخطه (قوله والصلاة) أي عقب التسمية ويكره تركها أعنى التسمية والصلاة على النبي الخ سم (قوله بعد التسمية) ليس قيد ابل أو قبلها فيحصل أصل السنة بكرة والأكمل ثلاث (قوله هذا منك) أي واصل منك وراجع اليك أو نعمة منك أو متقرب اليك وقوله في غير مقابلتها أي الذبيحة (قوله المنذورة) لو قال الواجبة لكان أولى وأعم ليشمل الواجبة بقوله هذه أضحية أو جعلتها أضحية وان جهل ذلك قل ومنه في م ر حيث قال ولو جاهد بالاسم اه قال ابن حجر وفي ذلك حرج شديد (قوله كدم الجبران) تنظير للهدى (قوله كان يأكل) محمول على الزائدة على الواجب فلا يرد أنها واجبة في حقه ولا يجوز الاكل من الواجبة ولعل الحكمة في أكله من الكبد كونه أول ما يقع به اكرام الله لاهل الجنة لما ورد أن أول اكرامه لهم بأكل زيادة كبدها لحوت (قوله لظاهر الآية) أي قوله فكلوا منها وهو علة للمتنى وقوله لقوله علة للمتنى (قوله كما يجوز له الانتفاع بها) أي قبل الذبح (قوله ولا يجوز بيعه) هذا مكرم مع قوله ولو جلدتها ويكره أنه اعاده لاجل قوله لخبر الخ (قوله وولد الاضحية الواجبة) أي سواء كان وجوبها بذكر بأن قال الله على أن أضحي بهذه أو كان وجوبها بالجعل كجعلت هذه أضحية ففي هاتين الصورتين لو كانت حاملا أو طرأ لها الحمل بعد ذلك لم يضر فان جاء وقت الذبح وهي حامل ذبحت وان ولدت قبل الذبح ذبحت وذبح ولدها ويجوز أكل ولدها وكذا اذا عين ما في ذمتها فحملت بعد التعيين

الى الذبح ضربها للضرورة والا فلا يجوز ٧٤ م ح ان كانت واجبة لا تنفع الحيوان به في دفع الاذى وانتفاع المساكين به عند الذبح وكالصوف فيما ذكر الشعر والوبر وولد الاضحية الواجبة يذبح حتما كلمه ويجوز له كافي المنهاج أكله قياسا على اللبن وهذا هو المعتمد وقيل لا يجوز كما لا يجوز له الاكل من أمته وله شرب فاضل لبنها عن ولدها مع الكراهة كما قاله الماوردي

(ويطعم الفقراء والمساكين) من المسلمين على سبيل الصدقة من أخصية التطوع بعضها وجوباً ولو جره إيسيراً من لجهاب حيث ينطلق عليه الاسم
ويكفي الصرف لواحد من الفقراء أو المساكين (٢٩٤) وان كانت عبارة المصنف تقتضي خلاف ذلك بخلاف سهم الصنف

الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لقل من ثلاثة لانه يجوز هنا الاقتصار على جريسي لا يمكن صرفه لاكثر من واحد ويشترط في اللحم أن يكون نيئاً ليتصرف فيه من يأخذه بما شاء من سلع وغيره كما في الكفارات فلا يكفي جعله طعاماً وادعاء الفقراء اليه لان حقهم في تلكه ولا تملكهم له مطبوخاً ولا تملكهم غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال ونحوها ولا الهدية عن الصدقة ولا القدر المتألفه من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي ولا كونه قدراً كما قاله البلقيني ولو تصدق بقدر الواجب وأكل ولدها كله جاز ولو أعطى المكاتب جاز كالحرقيا ساعلي الزكاة وخصه ابن العماد بغير سيده والافهوه كما لو صرفه اليه من زكاته انتهى وهو ظاهر وخرج بقيد المسلمين غيرهم فلا يجوز اطعامهم منها كما نص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز اطعام فقراء أهل الذمة من أخصية التطوع دون الواجبة وتجب منه الاذرعى * (تمه) * الفضل التصديق بأكملها لانه أقرب للتقوى وأبعد عن حظ النفس الاقمة أو لقمتين أو لقمات تبرك بأكلها عمل بظاهر القرآن والاتباع والخروج من خلاف من أوجب الاكل ويستأن جمع بين الاكل والتصديق والاهداء أن يجعل ذلك أثلاثاً وإذا أكل البعض وتصدق البعض فله ثواب التضحية بالكل والتصديق بالبعض ويشترط النية للتضحية عند ذبح الأخصية أو قبله عند تعين ما يضحى به كالنية في الزكاة لا فيما عين لها بنذر

وولدت قبل الذبح فانه يذبح أيضاً ويجوز أكله وأما لو عين حاملها في الذمة لا يصح أو عين حائلاً فحلت واستمر الحل الى وقت الذبح فلا يصح ذبحها فكلام الشارح ينزل على ذلك وأما لو قال لله على أن أضحي بحامل فعين حاملها واستمر الحل الى الذبح فانه يجزئ وان ولدت قبل الذبح فلا يجزئ ذبحها لانها لم توجد فيها صفة النذر وحل جوازاً كل ولد الأخصية اذا بقيت أمه أما اذا ماتت فلا يجوز أكله (قوله على سبيل الصدقة) أي لا على سبيل الهدية فلا يكفي والفرق أن ما كان لاجل الهدية يكون القصد منه الاكرام بخلاف ما كان القصد به الصدقة فان القصد منه الثواب (قوله بعضها) مفعول يطعم (قوله تقتضي خلاف ذلك) لانه عبر بالجمع ويوجب بأن آل الجنس (قوله وأكل ولدها كله) وصورة ذلك أنه اشترى شاة مثلاً بنية التضحية بقلبه أو عينها من ماله للتضحية بقلبه أيضاً ثم انها حلت وولدت قبل الذبح ولم يحدث بها عيب فانه تذبح ويذبح ولدها ويجوز أكل ولدها وأما ان استمر الحل الى وقت الذبح فلا يجزئ ذبحها بل يبدلها بسليمة وان لم تكن مثل الاولى قال ممدوح به ما يتوهم من أن المتطوع بها اذا عرض لها الحل يصير كانه ضحية ثانية فيجب التصديق بجزمه منه أي فهذا التوهم باطل (قوله وخصه) أي المعطى وقوله فلا يجوز اطعامهم وانما جمع الصمير مع رجوعه للغير لانه اكتسب الجمعية من المضاف اليه وقوله في البويطي أي في كتابه وهو الامام يوسف أبو يعقوب البويطي نسبة الى بويط قرية من صعيد مصر ارجح (قوله وتجب منه الاذرعى الخ) أي مما وقع في المجموع أي لان القصد منها ارفاق المسلمين بأكله لانها ضيافة من الله فلا يجوز تمكن غيرهم منها وكلام الشارح يقتضي ان الذي في المجموع وتجب منه الاذرعى هو اطعام المضحي لفقراء أهل الذمة والذي في شرح ممدوح ذلك منه وأن ما في المجموع انما هو في اعطاء الفقراء والمهدى له شيئاً منها للكافر وعبارته وخرج بالمضحي عن نفسه ما لو ضحي عن غيره فلا يجوز له الاكل منها كما لا يجوز اطعام كافر منها مطلقاً فقيراً أو غنياً ندوبة أو واجبة ويؤخذ من ذلك استناع اطعام الفقير والمهدى اليه شيئاً منها للكافر اذا القصد منها ارفاق المسلمين بأكلها كمن في المجموع أن مقتضى المذهب الجواز في عيش على ممدوح في الاطعام ما لو ضيف الفقير والمهدى اليه الغنى كافر فلا يجوز نعم لو اضطر الكافر ولم يوجد ما يدفع ضرورته اللحم الأخصية فينبغي أن يدفع له منه ما يدفع ضرورته ويضمنه الكافر بيده للفقراء ولو كان الدافع له غنياً كما لو أكل المضطر طعام غيره فانه يضمنه بالبدل ولا تكون الضرورة مبيحة له اياه مجازاً اهـ (قوله بظاهر القرآن) أي في قوله تعالى فكأوامنها (قوله لا فيما عين لها بنذر) صورته لله على أن أضحي بهذه فلا يحتاج لنية لا عند الذبح ولا عند النذر حتى لو ذبحها غيره بغير اذنه فانه يكفي ويفرقها صاحبها وأما ان كانت واجبة بالجعل كجعلتها أخصية أو بالاشارة كهذه أخصية فلا بد من النية عند الذبح أو عند الجعل أو عند التعيين بالاشارة وأما ان كانت في الذمة ثم عينها فيحتاج لنية عند الذبح أو التعيين (قوله وان وكل يذبح كفت نيته) أي المضحي عند ذبح الوكيل أو الدفع اليه أو فيما قبله من المواضع المتقدمة في القولة قبل هذه (قوله وله تفويضها) أي النية (قوله ولو كان ميتاً) صورته في الميت أن يوصى بها قبل موته والحاصل أنه لا تحزى تضحيته عن الغير بلا اذن الا فيما اذا ضحي عن أهل البيت أو ضحي

فلا يشترط لنية ولو وكل يذبح كفت نيته ولا حاجة لنية الوكيل وله تفويضها المسلم مميّز ولا تضحية لاحد عن آخر بغير اذنه
ولو كان ميتاً كسائر العبادات

عن موليه من مال الولي أَوْضَحِي الامام من بيت المال عن المسلمين ولا يسقط بفعله الطلب عن
الاغنياء وحينئذ فالمقصود من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي أن مثل
التضحية من الامام عن المسلمين التضحية بمباشرة الواقف التضحية به من غلة وقفه فانه يصرف
لمن شرط صرفه لهم ولا يسقط به التضحية عنهم ويا كونه منه ولو أغنياء وليس هو وضحية من
الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف ع ش على م ر (قوله بخلاف ما اذا أذن له)
وصورته في الميت أن يوصى به بشرح المنهج (قوله وقعت لسيدته) أي بأن نوى السيد أو
فوض النية إليه زي وقوله ان كان أي الرقيق غير مكاتب الخ اه

(فصل في العقبة)

الاولى تسميتها ذبيحة ونسيكة أي لما في العقبة من الاشعار بالعقوق والتسمية بها خلاف
الاولى وعبارة شرح المنهج ويكره تسميتها عقبة كما يكره تسمية العشاء عمة اه قال الشيخ
س ل المعتمد عدم الكراهة أي لانه صلى الله عليه وسلم سماها عقبة وذكرها بعد الاضحية
لمشاركتهن لها في غالب الاحكام وانما اختالفها من جهة أنه يجوز طبخ ما يدفع منها للفقراء
وأن تعطى رجلها نية للقبالة وأنه يجوز لا غنياء أن يتصرفوا فيما يأخذوه بغير البيع بخلاف
الاضحية في ذلك (قوله وهي) أي العقبة أي العق بها لان العقبة اسم للذبيحة وهي في نفسها
ليست سنة وانما السنة العق بها (قوله سنة) أي في حقنا واجبة في حقه صلى الله عليه وسلم
وقوله مؤكدة فشاب على فعلها فان نذرهما وجبت (قوله الغلام) لعل التعبير به لان تعلق
الوالدين به أكثر من الاثني فقصد حنهم على فعل العقبة والا فلا اثني كذلك ع ش على م ر
(قوله مرتين) بصيغة اسم المفعول أي محبوس فشبهه بعدم انقضاء كنهها بالرهن
في يد مرتين يعني اذا لم يعق عنه فمات طفلا لا يشفع في أبويه كذا نقله الخطابي عن الامام أحمد
واستجوده وتعقبه ابن القيم بأن شفاعته الولد في والده ليست بأولى من العكس وبأنه لا يقال
لمن يشفع في غيره انه مرتين فالاولى أن يقال ان العقبة سبب لفسكاه من الشيطان الذي
طعنه حال خروجه فهي تخلص له من حبس الشيطان له في أسرهم ومنعه له في سعيه في مصالح
آخريته اه مناوي على الخصائص (قوله وقيل اذا لم يعق عنه الخ) قال الخطابي هذا أجود
ما قيل فيه وهو تفسير أحمد بن حنبل واحاطه بالسنة تدل على أنه لم يقله الا عن توقيف ثبت فيه
شرح م ر (قوله لم يشفع لوالديه) أي مع السابقين أي لم يؤذن له في الشفاعة وان كان
أهلا لها لكونه صغيرا أو كبيرا وهو من أهل الصلاح والاولى قراءة والديه بكسر الهمزة والفتحة
الوالدان ع لاسواء كان من جهة الاب والام ع ش على المنهج قال الشوبري وانظر اذا عق
عن نفسه هل يشفع في أبويه أولا (قوله والعقبة مستحبة) أي ذبحها لاهي نفسها لانها
الحیوان (قوله على رأس المولود) من الناس والبهائم كما في المختار (قوله وشرعا الذبيحة
الخ) أقول هو غير جامع لان من العقبة ما يذبح قبل حلق الشعر أو بعده وما يذبح ولا يكون
هنالك حلق شعر مطلقا فان الذبح عند حلق الشعر انما هو على سبيل الاستحباب بأن يكون
يوم السابع وليس معتبرا في الحقيقة تأمل سم على المنهج (قوله عند حلق شعر رأسه)

قوله بغير البيع بما مش نسخة المؤلف
له الا كل كافي تقرير الشيخ عوض

اه

بخلاف ما اذا أذن له كالزكاة ولا الرقيق
ولو مكاتب فان أذن له سيده فيها وقعت
لسيده ان كان غير مكاتب وان كان
مكاتب وقعت له نهات تبرع وقد أذن له
سيده فيه

(فصل في العقبة)

وهي سنة مؤكدة لاخبار الواردة في
ذلك منها خبر الغلام مرتين بعقيقته
تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه
ويسمى ونها أنه صلى الله عليه وسلم أمر
بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذى
عنه والعق رواهما الترمذي ومعنى
مرتين بعقيقته قبل لا ينمو غوثه
رقيل ادالم يعق عنه لم يشفع لوالديه
يوم القيامة (والعقبة مستحبة وهي)
لغة اسم الشعر الذي على رأس المولود
حين ولادته وشرعا (الذبيحة عن
المولود) عند حلق شعر رأسه

هذا جرى على الغالب والافقد تكون العقيقة من غير حلق فقوله عند حلق شعر رأسه بيان
للإكمال وأصل السنة لا يتقيد بذلك (قوله تسمية للشيء) وهي الذبيحة وقوله باسم سببه أي
وهو حلق الرأس هذا مراد الشارح وفيه نظر من وجهين الأول أنه لا يصح جعل الحلق سببا
للتسمية ولا يصلح لذلك والثاني أنه لا يظهر الأول لو كان الحلق يسمى عقيقة مع أنه لا يسمى
الآن يجاب بأن مراده السبب البعيد وهو الشعر لأن الشعر سبب للحلق والحلق سبب للذبح
وفي كون الحلق سببا للذبح شيء فكان الأولى من ذلك أن يقال لأن مذهبهم يعلق أي يشق
ويقطع وقيل يسمى الشعر عقيقة لأنه يعلق أي يزال قال الرشيدى انظر هذا التعديل ولا تظهر له
ملاءمة بما قبله ولا يصح جاء ما بين اللغوي الذي ذكره وبين المعنى الشرعي وانما يظهر على المعنى
الذي ذكره ابن عبد البر أن علق لغة معناه قطع فيكون لها في اللغة معنيين القطع والشعر الذي
على رأس الولد ففعل هذا المعنى الأول أسقطته الكتبة من الشرح بعد اثباته فيه مع المعنى
المذكور ويكون الشرح قد أشار إلى مناسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين فأشار لمناسبة
لمعنى قطع بقوله لأن مذهبهم الخ ومناسبة لمعنى الشعر بقوله ولأن شعر الخ اه بالحرف (قوله
أي ولادته) ويسن أن يقرأ عندها وهي تطلق آية الكرسي وأن ربكم الله الآية التي في الاعراف
والمعوذتين والاكتفاء من دعاء الكرب وهو ما ذكره الشارح في قوله لا اله الا الله العظيم الحليم
لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم
ومن دعاء يونس قوله تعالى فنادى في الظلمات أن لا اله الا أنت الى آخر الآية ويسن أيضا
أن يقرأ في أذن المولود قل هو الله أحد قال بعضهم خاصيتها أن من فعل به ذلك لم يرن مدة حمرة
(فائدة) لوضع الحامل يكتب في اناء جديد اخرج أيها الولد من بطن ضيقة الى سعة هذه
الدنيا اخرج بقدره الله تعالى الذي جعلك في فراغ مكن الى قدر معلوم لو أنزلنا هذا القرآن
على جبل الى آخر السورة وتنزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين وطمحى بماء وتشر به
الحامل ويرش على وجهها منه اه شوبري (قوله اللهم منك واليك) أي اللهم هذا نعمته
منك وتقربت به اليك والاشارة للمذبح (قوله عقيقة فلان) أي هذه عقيقة الخ والظاهر
أن منك خبر مقدم وعقيقة مبتدأ مؤخر (قوله ويكره لطخ رأس المولود بدماها) ويحرم
لطخ الابواب بدماها وبدم الاضحية اه قل ونقل عن م را أن تلطيخ الباب بدم الاضحية جائز
لأنه يقصد به التبرك وظاهره ولو كان الباب غير مملوك للمضحى (قوله وانما يحرم) أي لطخ
الرأس قد يقال ان كان الحديث صحيحا فلا كراهة أيضا ومن ثم استدل به على الاستحباب
وان كان من فعل الجاهلية فهلا قيل بالحكمة لحرمة التشبه بهم فليست آمل قال بعضهم قوله للخبر
الصحيح أي لظاهره اذ يحتمل قوله فأهرقوا عليه أن المراد فأهرقوا لاجله فتكون على التعليل
وقوله أميطوا عنه الذي أي أن يلوأ عنه أذى الشعر ونحوه وحينئذ فلا يكون في الخبر دلالة
على الذب فضلا عن الوجوب وبه يندفع ما أطال به في الحاشية وان كان بعيدا (قوله
مع الغلام) أي يطلب مع الغلام عقيقة (قوله فأهرقوا) أي صبوا على رأسه وقوله
وأميطوا عنه الذي أي اغسلوه (قوله والخلوق) بضم الخاء والقاف نوع من الطيب اه
تقريب (قوله ويسن أن يسمى في السابع) ولومات أو كان سقط ولم يعرف ذكره

تسمية للشيء باسم سببه ويدخل وقتها
بالتفصيل جميع الولد ولا تحسب قبله بل
تكون شاة لحلم ويسن ذبحها
(يوم سابعه) أي ولادته ويحسب يوم
الولادة من السبعة كما في المجموع
بجفاف الختان فإنه لا يحسب منها
كما صححه في الزوائد لأن المرعى
هنا المبادرة الى فعل القرية والمرعى
هناك التأخير لزيادة القوة ليعمله
ويسن أن يقول الذابح بعد التسمية
اللهم منك واليك عقيقة فلان لخبر
ورد فيه رواه البيهقي باسناد حسن
ويكره لطخ رأس المولود بدماها لانه من
فعل الجاهلية وانما يحرم للخبر الصحيح
كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم
قال مع الغلام عقيقة فأهرقوا عليه
دما وأميطوا عنه الذي بل قال الحسن
وقادة أنه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا
الخبر ويسن لطخ رأسه بالزعفران
والخلوق كما صححه في المجموع ويسن
أن يسمى في السابع كما في الحديث
المات ولا بأس بتسميته قبل ذلك

ولا يكتفى كافر قال في الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لأن الكنية للتكرمة وليسوا من أهلها إلا خوف قسنة من ذكره باسمه أو تعريف كما قيل به في قوله تعالى تبت يدا أبي لهب (٢٩٨) واسمه عبد العزى ويسن في سابع ولادة المولود أن يحلق رأسه كله ويكون ذلك

بعد ذبح العقيقة وأن يتصدق بزنة الشعر ذهباً فإن لم يتيسر كما في الروضة ففضة (ويذبح) على البناء المفعول حذف فاعله للعلم به وهو من تلزمه نفقته كما قاله في الروضة (عن الغلام شاتان) متساويتان (وعن الجارية شاة) تلخر عائشة رضي الله تعالى عنها أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نذبح عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة وإنما كانت الاثنى على النصف تشبيهاً بالدية ويتأدى أصل السنة عن الغلام بشاة لأنه صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا وكالشاة سبع بدنة أو بقرة أمان مال المولود فلا يجوز للولي أن يعق عنه من ذلك لأن العقيقة تبرع وهو ممنوع من مال المولود * (تنبيه) * لو كان الولي عاجزاً عن العقيقة حين الولادة ثم أيسر قبل تمام السابع استحب في حقه وإن أيسر به بعد السابع وبعد بقية مدة النفاس أي أكثره كما قاله بعضهم لم يؤمر بها وفيما إذا أيسر به بعد السابع في مدة النفاس تردد للأصحاب ومقتضى كلام الأنوار ترجيح مخاطبته بها وهو الظاهر (ويطعم الفقراء والمساكين) المسلمين فهي كالأضحية في نفسها وسلامتها من العيب والافضل منها وسنها والاكل وقدر المأكول منها والتصدق والاهداء منها وتعيينها إذا عينت وامتناع بيعها كالأضحية المسنونة في ذلك لأنها ذبيحة مندوب إليها فأشبهت الأضحية لكن العقيقة يسن طبخها كسائر الولائم بخلاف الأضحية لما روى البيهقي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه السنة ويسن أن تطبخ بجلو

أولاداً كبيراً وأولاده ويسن لولد الشخص وتليذه وغلامه أن لا يسميه باسمه والاديب أن لا يكتفى الشخص نفسه في كتاب أو غيره إلا أن كان لا يعرف بغيرها أو كانت أشهر من الاسم (قوله ولا يكتفى كافر) ظاهره ولو كانت الكنية تشعر بالذم كما يدل عليه قوله إلا أن كما قيل به الخ ولا ينافيه قوله لأن الكنية للتكرمة لأن المراد أن شأنها ذلك تأمل (قوله وليسوا من أهلها) وقد قال صلى الله عليه وسلم إذا مدح الكافر غضب الرب واهتز ذلك العرش (قوله من ذكره باسمه) أي خاف الضرر إذا ذكره باسمه اعظمه عندهم فيذكره بكنيته وإن كان فيها تسمية كريمة (قوله أو تعريف) أي تعريف المكني وهو معطوف على خوف أي إذا كان الكافر لا يعرف إلا بالكنية فيجوز ذكرها لاجل أن يعرف (قوله كما قيل به) أي بالتعريف (قوله في قوله تعالى تبت يدا أبي لهب) أي هلكتا وخسرنا يضاهي قال في المواهب قال مقاتل إنما كنيت بأبي لهب لحسنه واشراق وجهه مع حرته (قوله ويكون ذلك) أي الحلق بعد ذبح العقيقة ينافي قوله أو لا عند حلق شعر رأسه الخ ويجب أن هذا المحمول على الاكل * (قائمه) * تنبيه التهنية في الولد لا والد ونحوه بخوبى بارك الله لك فيه وبلغه رشده ورزقك بركة والبرق ونحوه الخ الله خيرا قل وقوله ونحوه كالأخ (قوله وأن يتصدق بزنة الشعر الخ) خبر الله صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة أن ترن شعر الحسين وتتصدق بوزنه فضة فقعلت ذلك فوجدته عادل درهمه أو درهمي الأشياء وتصدق بزنه اه قرره ح ف (قوله ويذبح عن الغلام شاتان) فليدعي صلى الله عليه وسلم عن ولده ابراهيم يكبش يوم سابعه وحلق رأسه وتتصدق بزنة شعره فضة على المساكين وأمر بشعره فدفن في الأرض حل في السيرة ويلحق به الخنثى احتياطاً من خلافاً للحج وأفضل من الشاتين ثلاث وما زاد إلى سبع ثم يعير ثم بقرة وكالشاتين سبعان من نحو بدنة فأكثر ويجوز مشاركته جماعة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة سواء كان كلهم عن عقيقة أو بعضهم عن ضحية أو لا ولا اه قل قال الشوبري وإذا ذبحهما فيحتمل أن لا يجب التصديق من كل منهما بل يكتفى من أحدهما لأنه لو اقتصر على ذبحه أجزاءه ويحتمل أنه لا بد من التصديق من كل كما لو ضحى تطوعاً بعده فإن ظاهر كلامهم في هذه أنه يجب التصديق من كل وقدسو واكملت بين الأضحية والعقيقة في سائر أحكامهما ما لا في صور ليس هذا منها وهذا هو الوجه بل الوجه اه ايعاب أقول بل الوجه هو الأول وهو الاقتصار على الواجب في واحدة للفرق الواضح إذ سمى الشاتين هنا هو العقيقة بخلاف الأضحية مسماء كل واحدة شوبري (قوله وهو من تلزمه نفقته) أي بفرض اعساره سم فلا ينافي ما يأتي من قوله أمان مال المولود فلا الخ فسقط ما يقال إذا كان للمولود مال نافي قوله من تلزمه نفقته (قوله متساويتان) ليس بقيد بل المدار على ما يجزئ في الأضحية (قوله ان نعق) بكسر العين وضمها وفي اللغة الاقتصار على الضم من باب قتل (قوله أمان مال المولود) مفهوم قوله وهو من تلزمه نفقته (قوله لم يؤمر بها) أي أمر مؤكداً (قوله ترجيح مخاطبته) لبقاء أثر الولادة (قوله والتصدق) أي بما ينطلق عليه الاسم إذا كانت مندوبة لكن لا يجب هنا إعطاء التي بل يسن طبخها بجلو أي بأن يجعل على الهيئة المشهورة الآن من الخنثى القرمزى اه ع ش والقرمزي هو ما فيه جوز ولور ونحوه (قوله كالأضحية) مكرر مع قوله قبل فهي كالأضحية (قوله بجلو) وطبخها

بجامض خلاف الاولى وجل لهما مطبوخا مع مرقة الى الفقراء والمساكين افضل من دعائهم اليها ولا غنياء التصرف فيما يهدي اليهم منها بغير الاكل بخلاف الاضحية كما في شرح م (قوله تقاولا بجلاوة الخ) ولا يقال بمنزلة في وليمة العرس تقاولا بأخلاق العروس لانها طبعت فاستقر طبعها وهو لا يغير شويري (قوله الخلاء) بالمد وقوله والعسل عطف مغاير ان اريد بالخلاء ما دخلته النار لان عسل النحل لا يدخله نار وان اريد بالخلاء أعم من أنها ما تركبت من شيتين أم لا كان من عطف الخاص على العام (قوله رجل الشاة) أي الى أصل الفخذ فيما يظهر والافضل اليمن تقاولا بأنه يعيش ويمشي برجله ويتصكفي برجل واحدة وان تعددت الشياخ والقوابل عش (قوله لم يكره) بل خلاف الاولى (قوله يستأن يؤذن في أذن المولود) ولو من امرأة لان هذا ليس الاذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المراد به مجرد الذكر للتبرك وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وان كان المولود كافرا وهو قريب لان المقصود أن أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان وربما كان دفعه مؤثرا بالبقاء على الفطرة فيكون ذلك سببا لهديته اه ع ش على م (قوله ويقام في اليسرى) والحكمة في ذلك ان الشيطان ينخسه حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما ولم يسلم منه الامريم وابنها كما في الاخبار اه قل (قوله فيمضغ) أي يمضغه رجل أو امرأة من أهل الصلاح ويقدم الرطب على التمر وبعد ما حلوا لم تمسه النار اه قل (قوله وفي معنى التمر) فان فقد فحلوا لم تمسه النار والوجه تقديم الرطب على التمر كما في الصوم شرح م (قوله أن يدهن غبا) أي جميع البدن وهو ظاهر لانه يرطب البدن (قوله البراجم) جمع برجة بضم الباء والجيم شرح الروض وأما التراجم فان كان في تراجم المصنفين فتسكرفيه الجيم وان كان في الرمي بالجارة مثلا فتضم فيه الجيم اه مصري (قوله وان يسرح اللحية) ونقل عن ابن العماد أن تسريحها بالليل مكروه وكذا بعد العصر وبعد المغرب وفي تسريح اللحية اطالة العمر وفي تسريح الحاجبين في زمن الطاعون الامن من الطاعون وتسريح اللحية مبلولة أمان من الفقر وقرامة الفاتحة عند تسريح اللحية اليمنى وألم تشرح لك صدرك عند الجهة اليسرى لتكفيرا للذنوب اه اج (قوله بعض الرأس) ومنه الشوشة المشهورة وما يفعله الحلاق عند ختان الاولاد قل * (فائدة) * من قال بعد العطاس عقب حمد الله اللهم ارزقني ما لا يكفيني ويتايا وبني واحفظ على عقلي وديني واكفني شر من يؤذي أعطاه الله سؤله (قوله وأما خلق جميعها) الاولى تكبر ضمائر الرأس كما مر لانه عضو غير متعدد والافصح في العضو الغير المتعدد افراد ضميره قال ابن القيم رحمه الله تعالى لم يخلق صلى الله عليه وسلم رأسه الشريف الا أربع مرات وقدروى في صفته صلى الله عليه وسلم أنه كان رجل الشعر ولم يجاوز شعره شحمة أذنيه اذا هو وفرة أي جعله وفرة وحاصل الاحاديث أن شعره صلى الله عليه وسلم وصف بأنه جة ووصف بأنه وفرة ووصف بأنه لمة وفسرت اللمة بالشعر الذي ينزل على شحمة الإذن والجمجمة بالذي ينزل على المنكبين قال بعضهم كان شعره صلى الله عليه وسلم يقصر ويطول بحسب الاوقات فاذا غفل عن تقصيره وصل الى منكبه واذا قصره تارة ينزل على شحمة أذنه وتارة لا ينزل عنها وقد جاء في وصف شعره ليس بجعد قطط أي بالغ في الجعودة ولا رجل سبط أي بالغ في السبوطه وكان له صلى الله عليه وسلم

تقاؤلا بجلاوة أخلاق المولود وفي الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلواء والعسل * (تنبيه) * ظاهر كلامهم أنه يستحسن طبعها وان كانت مندورة وهو كذلك ويستثنى من طبعها رجل الشاة فانها تعطى للقابلة لان قاطمة رضى الله تعالى عنها فعلت ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد ويستأن أن لا يكسر منها عظم بل يقطع كل عظم من مفصله تقاؤلا بسلامة أعضاء المولود فان كسر لم يكره * (خاتمة) * يستأن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى ويقام في اليسرى لخبر ابن السني من ولده مولود فاذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تنضره أم الصبيان أي التابعة من الجن وليكون اعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه عند قدومه الى الدنيا كما يلحق عند خروجه منها وان يحسن بقرسواء كان ذكرا أم أنثى فيمضغ ويدل عليه حنكه ويقف فاه حتى ينزل الى جوفه منه شيء وفي معنى التمر الرطب ويستأن لكل احد من الناس أن يدهن غبا بكسر الغين أي وقتا بعد وقت بحيث يحذف الاول وأن يكحل ورا لكل عين ثلاثة وان يخلق العانة ويقل الطفر ويتف الابط وان يغسل البراجم ولو في غير الوضوء وهي عقد الاصابع ومفاصلها وان يسرح اللحية لخبر أبي داود باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره القزع وهو خلق بعض الرأس وأما خلق جميعها فلا بأس به لمن أراد التنظف ولا يتركه لمن أراد أن يدهنه ويرجله ولا يستحسن خلقه الا في النسك أو في حق الكافر اذا أسلم

أربع عذائراً أي ضفائر يخرج أذنه اليمنى من بين اثنين وأذنه اليسرى كذلك اه حل (قوله
 إذا أريد أن تصدق) ليس بقيد ولو أسقطه لكان أولى قل (قوله ويكره تنف الحيضة) وكذا
 يكره الزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذارى ويجرم خضابها بالسواد ما لم يكن في الغزو
 على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله يغضب الشيخ المغربي وهو الذي يسود شيبه
 بالخضاب وفي الأحياء كل أهل الجنة مرد والمشهور أن الثريب هو الذي بلغ أو أن الشيب
 ولم يشب (قوله أول طلوعها) ليس قيداً وكذا الكبير أيضاً أي أن خلق الحيضة مكروه حتى من
 الرجل وليس حراماً ولعله قيد به لقوله أثار المرودة وأخذ ما على الخلقوم قبل مكروه وقبل
 مباح ولا بأس ببقاء السباكين وهما طرفا الشارب واحفاء الشارب بالخلق أو القصد مكروه
 والسنة أن يخلق منه شيئاً حتى تظهر الشفة وإن يقص منه شيئاً ويبقى منه شيئاً * (خاتمة) * حاصل
 ما في الختان أن يقال إن الختان واجب في حق الرجال والنساء على الصحيح وختان الرجل قطع
 الجلدة التي تغطي الحشفة حتى يكشف جميع الحشفة وأما المرأة فقطع اللحمة التي في أعلى
 الفرج فوق مخرج البول وتشبه تلك اللحمة عرف الديك فإذا قطعت بقي أصلها كالنواة ويكنى
 أن يقطع ما يقع عليه الاسم قال الأصحاب وإنما يجب الختان بعد البلوغ ويستحب أن يحتن
 في السابع من ولادته إلا أن يكون ضعيفاً لا يحتمل فيه أو أخر حتى يحمله وأما الخنثى فلا يحتن
 في صغره فإذا بلغ فوجهان أحدهما في زوائد الروضة لا يجوز ختانه لأن الخرج لا يجوز بالشك
 وبه قطع النووي ثم قال ولو كان لرجل ذكران أن كانا عاملين ختانا وإن كان أحدهما ختن وحده
 وهل يعرف العمل بالجماع أو البول وجهان اه قال في المهمات وقد ذكر في باب الغسل من
 الجنابة من زوائده أيضاً ما حاصله الجزم باعتبار البول اه وموتة الختان في مال المختون وإذا بلغ
 غير مختون أمر به الإمام فأن امتنع أجبره فأن ختن الإمام الممتنع فمات فلا ضمان لانه مات من
 واجب إلا أن يحتن في حرأ وبرد شديد فيضمن على المذهب اه شرح المنوفي قال ابن الحاج
 في المدخل والسنة في ختان الذكر الاظهار وفي ختان النساء الاسرار ولو ولد الشخص مختوناً
 فلا ختان عليه قال بعضهم لكن يستحب امرار الموصى عليه وتطريقه الزكشي لعدم الفائدة
 أي بخلاف المحرم فإن التشبه بالحالقين أمر يظهر اه سم على المنهجي قال الزبدي
 والوجه أن ثقب أذن الصغيرة لتعليق الخلق حرام لانه جرح لم تدع اليه حاجة وغرض الزينة
 لا يجوز بمثل هذا التعذيب هذا ما قاله الغزالي في الأحياء وأفتى به شيخنا مروج في موضع
 آخر الجواز وهو المعتمد ويجب أيضاً قطع سرة المولود إذا لا يتأتى ثبوت الطعام بدونه وأقول من
 ختن من النساء هاجر وولد من الأنبياء محتوناً خمسة عشر آدم وشيث ونوح وهود وصالح ولوط
 وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا ويحيى وحنظلة بن صفوان بن أصحاب الرسل ونبيينا
 محمد صلى الله عليه وسلم ونظمها بعضهم فقال

وفي الرسل محتون لعمر كخلقته * ثمان وتسع طيبون أكرام
 وهم زكريا وشيث ادريس يوسف * وحنظلة موسى وعيسى وآدم
 ونوح شعيب سام لوط وصالح * سليمان يحيى هود يس خاتم

لكن روى ابن عساکر عن أبي بكره مرفوعاً أن جبريل ختن النبي صلى الله عليه وسلم حين ظهر

أولى المولود إذا أريد أن تصدق بزنة
 شعره ذهباً وفضة سكامز وأما المرأة
 فبكره لها حلق رأسها الا لضرورة
 وبكره تنف الحيضة أول طلوعها أثاراً
 للمرودة وتنف الشيب

قوله خمسة عشر المعدود في كلامه
 أربعة عشر مع أن المعدود في النظم
 سبعة عشر كما يظهر بعدها اه مصححه

قلبه وروى ابو عمرو في الاستيعاب عن عكرمة عن ابن عباس ان غدا المطلب ختن النبي صلى الله عليه وسلم يوم سابعه وجعل له مائدة وسماه محمدا اه حاشية م ر على شرح الروض والقول بأنه ولد محتونا ضعيف (قوله واستعجال الشيب) نعم ان دعت ضرورة البهجاز اه قل وقوله بالكبريت أى بالتجربة

* (كتاب السبق والرمى) *

كان المناسب تقديمه على الجهاد لانه آله الآن يقال انه لما كان قد يقع الجهاد بغتة من غير تعلم للمسابقة قدم الجهاد وأخر السبق (قوله من مبتكرات امامنا) أى انه أقول من دقته وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الأئمة خلت عنه وكان رضى الله عنه يضرب به المثل في الرمي واتفق له أنه رأى رجلا حاذقا في الرمي فأعطاه ثلثمائة دينار وقال له لا تؤاخذنا لو كان معنا أكثر من ذلك لا عطيناه لك (قوله والمساابقة الشاملة للمناضلة) أى المراماة قال في شرح المنهج فالمساابقة تم المناضلة والرهان وان اقتضى كلام الاصل تغير المسابقة والمناضلة قال الازهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق يعمهما اه ويشير بقوله الشاملة للمناضلة الى أنه من عطف الخاص على العام في الترجمة والخاص أن السبق تعتبره الاحكام الخمسة ثلاثة في الشارح وقد يجب اذا تعين طريق القتال الكفار وقد يكره اذا كان سببا في قتال قريب كافر لم يسب الله ورسوله وكذا يقال في المناضلة (قوله سنة) ينبغي أن تكون فرض كفاية لانه وسيلة للجهاد وهو فرض كفاية كما يحثه الزركشي ويجب بأن الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله للرجال) أى غير ذوى الاعذار اه عن والوجه جوازها للذمتين كبيع السلاح لهم ولانه يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بشرطه السابق كذا قاله حج في بعض شروحه وفي شرحه على المنهاج خلافه وعبرة قل هي سنة للذكور المسلمين ويحرم ان على النساء والخنثى بعوض ويكره ان بدونه وأما الكفار فقبل بجوازها لهم لصحة بيع السلاح لهم وبه قال العلامة البساطى وينبغي ان يجري فيهم ما في المسلمين من حيث تكليفهم بفروع الشريعة والسباق خاص بالخيل والابل والبغال والخيول والقبيلة لا غيرهما من الحيوانات نعم تجوز المسابقة على البقر بلا عوض اه (قوله بقصد الجهاد) أى بقصد التأهب للجهاد فان قصد غيره فهي مباحة لان الاعمال بالنسبة وان قصد محرما كقطع الطريق حرمت من ل (قوله بالرمى) ولو بأبجار ومحل جواز الرمي بها اذا كان لغیر جهة الرامى أما لو رمى كل الى صاحبه فخرام قطع لانه يؤذى كثيرا ومنه ما جرت به العادة في زماننا من الرمي بالجريد النخيلة فيحرم نعم لو كان عنده ما حذق بحيث يغلب على ظنه اسلامه مما منه لم يحرم حيث لا مال شرح م ر (قوله كانت العضباء) في المختار ناقة عضباء مشقوقة الاذن وهو أيضا لقب لناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تكن مشقوقة الاذن ويقال ان هذه العضباء لم تأكل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تشرب وابل النبي التي كان يركبها ناقة يقال لها القيصوي وناقة يقال لها الجديعاء وناقة يقال لها العضباء وقبل ان هذه الثلاثة اسم لناقة واحدة وهو موافق لابن الجوزي حيث قال ان القصوى هي العضباء وهي الجديعاء وقبل القصوى واحدة والعضباء والجديعاء واحدة اه حل (قوله فسبقها) أى وكان

واستعجال الشيب بالكبريت أو غيره طلبا للشيخوخة

* (كتاب السبق والرمى) *

السبق بالسكون مصدر سبق أى تقدم وبالتحريك المال الموضوع بين أهل السباق والرمى يشمل الرمي بالسهم والمزاريق وغيرهما وهذا الباب من مبتكرات امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه التي لم يسبق اليها كما قاله المزني وغيره والمساابقة الشاملة للمناضلة سنة للرجال المسلمين بقصد الجهاد بالاجماع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمى ونحوه أنس كانت العضباء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق جها أعرابى على فعوده فسبقها فشق ذلك على المسلمين

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا (٣٠٢) على الله تعالى أن لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة

شديدة فان قصد بذلك غير الجهاد كان مباحا لان الاعمال بالنيات وان قصده محرما كقطع الطريق كان حراما أما النساء فصريح الصيرى يمنع ذلك لهن وأقره الشيخان قال الزركشي ومرواه أنه لا يجوز بعوض لا مطلقا فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضي الله تعالى عنها سأبت النبي صلى الله عليه وسلم (وتصح المسابقة) بعوض وغيره (على الدواب) الخيل والابل والبغال والحبر والقبلة فذهب لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خوف أو حافر فلا تجوز على الكلاب ومهارشة الديكة ومناطحة الكباش لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سقه ومن فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله بذنوبهم ولا على طير وصراع بعوض لانها ليس من آلات القتال فان قيل قد صارع النبي صلى الله عليه وسلم ركة على شبيه رواء أبو داود أجيب بأن الغرض من مصارعة أنه أن يريه شدة ليسم بدليل أنه لما صارعه النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم ردة عليه غنمه فان كان ذلك بغير عوض جاز وكذا كل ما لا يتقع في الحرب كالشاة والمسابقة على البقر فيجوز بلا عوض وأما الغطس في الماء فان جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكالمسابقة فيجوز بلا عوض والا فلا يجوز مطلقا (و) تجوز (المناضلة) بالنون والضاد المججمة أي المغالبة (على) رمي (السهم) سواء كانت عربية وهي النبل أم عجمية وهي النشاب وتصح على من اريق جمع من راق وهو رمح صغير وعلى رماح

المسابق غير التي صلى الله عليه وسلم (قوله ان حقا على الله الخ) أي من عادته مع خلقه سبحانه أن لا يرفع شيئا يظهر له عزه وشأنه الا وضعه اج (قوله غير الجهاد) أي من المباحات بدليل قوله وان قصده محرما الخ (قوله أما النساء) أي ولومع الرجال وهذا محترز لقوله سنة للرجال (قوله سأبت النبي) أي على الاقدام وعبرة حل في السيرة وتسايق صلى الله عليه وسلم مع عائشة فتحزمت بنياها وفعل كذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استبقتا فسبقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها هذه تلك السبقة التي كنت سبقتني بها وقوله تلك السبقة أي بدلهما يشيرا إلى أنه صلى الله عليه وسلم جاء إلى بيت أبي بكر فوجد مع عائشة شيئا فطلبه منها فأبت وسعت فسعى صلى الله عليه وسلم خلفها فسبقتها (قوله لا سبق) أي لا مال والسبق بفتح الباء العوض ويروى بالسكون مصدرا (قوله الا في خوف) أي ذى خوف دخل الابل والقبلة ودخل في الحافر الخيل والبغال والحبر وفي رواية أن وصل وهي السهام وانظر وجه دلالة على السنية سم (قوله فلا تجوز) أي المسابقة الشاملة للمغالبة بدليل قوله ومهارشة الديكة (قوله ولا بغيره) راجع لغير الكلاب اما هي فتجوز المسابقة عليها بغير عوض كما صرح به شيخنا قل (قوله ومن فعل قوم لوط) ومن فعلهم أيضا الضراط في المجالس قال السيوطي أول من أتى الرجال قوم لوط أما في الاسلام فحين كثرت الغزو وطالت الغيبة وسيت الذرية استخدموهم وطالت الخلوة بهم وأجروهم مجرى النساء وطلبوا منهم فطاعوهم لشدة الانقياد وأول ذلك كان بخراسان ولا وجود له في جاهلية العرب والعجم اه من حاشية ابن لقيمة على البيضاوي بسورة الاعراف (قوله الذين أهلكهم الله) بقوله تعالى فجعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليهم الخ والامطار كان على الخاريجين من قراهم ليكون له فائدة والمجارة أصلها طين عجن وطبخ بالنار مع الكبريت ثم جعل حجارة صغيرة ينزل الواحد منها على رأس الواحد منهم ويسرى في بدنه حتى يقتله (قوله وصراع) بكسر أوله وقديضم شرح م وهو المعنى بالخباطة عند العوام والاكثر على حرمة بمال (قوله بعوض) أي لاجل أخذه فيصدق بما اذا لم يكن عوض أصلا أو كان وليس القصد أخذه كما وقع للنبي مع ركة (قوله بدليل الخ) في الاستدلال به شيء لجواز أنه ردها احسانا وتأليفا وفي الخصائص في أكثر الروايات أنه ردها اليه قبل اسلامه عناني (قوله كالشاة) أي تشبيك الاصابع بعضها مع بعض (قوله فكالمسابقة) أي العوم المعلوم وتعلمه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبرة شرح م وسباحة وغطس بما اعتيد الاستعانة به في الحرب وانما قيد الاخير بما ذكر لتولد الضرر منه الى الموت بخلاف السباحة ونحوها (قوله وهي النبل) هي النشاب المشتمل على الحديد في طرفه والنشاب هو الخالي عن الحديد اه مد (قوله ورمي بمنجنيق) عطف خاص على عام لان الرمي باليد شامل له وأقول من صنع المنجنيق ابليس فان الثرود لما أراد أن يلقى ابراهيم في النار بنى الى جنب الجبل جدرا طوله ستون ذراعا ولما أقوا الخطب وجعلوا فيه النار وصلت النار الى رأس ذلك الجدار لم يدروا كيف يلقون ابراهيم فقتل لهم ابليس في صورة نجراف صنع لهم المنجنيق ونصبوه على رأس الجبل ووضعوه فيه والقوه في تلك النار اه حل في السيرة (قوله بالمسلات) المراد بالمسلات ما يحشى بها البراذع وبالابرال كبار ما يخاط بها البراذع اج (قوله والتردد

وعلى رمي بأحجار بمقلاع أو بيد ورمي بمنجنيق وكل نافع في الحرب مما يشبه ذلك كالرمي بالمسلات والابر والتردد بالسيوف

بالسيوف والرماح وخرج بمأذكر المراماة بأن يرى كل واحد منهما الجرح إلى صاحبه وإشارة الجرح باليد ويسمى العلاج فلا يصح العقد على ذلك وأما التقاف بالمشاة وتقول العامة بالدال فلا نقل فيه قال (٣٠٣) الأذرى والأشبه جوارزه لأنه يتفح في حال

المسابقة وقد يمنع خشية الضرر إذا كل يحصر على إصابة صاحبه كاللكام وهذا هو الظاهر ولا يصح على رعى بسدق يرى به في حفرة ونحوها ولا على سباحة في الماء ولا على شطرنج ولا على خاتم ولا على وقوف على رجل ولا على معرفة ما يده من شفع ووتر وكذا سائر أنواع اللعب كالمسابقة على الأقدام وبالسفن والزوارق لأن هذه الأمور لا تنفع في الحرب هذا إذا عقد عليها بعوض والافصاح وأما الرعى بالسندق على قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها أنه كذلك لكن المقول في الحاوى الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب وشروط المسابقة عشرة أشياء اقتصر المصنف منها على ذكر اثنين أولهما (إذا كانت المسافة) أي مسافة ما بين موقف الراعى والغرض الذي يرى إليه معلومة (ابتداء وغاية وثانيهما المحلل الآتي في كلامه والثالث من باقي الشروط أن يكون العقود عليه عتقة للقتال والرابع تعيين القرسين مثلا لأن الغرض معرفة سيرهما وهي تقتضى التعيين ويكفى وصفهما في الذمة ويتعينان بالتعيين فإن وقع هلاك أو فسخ العقد فإن وقع العقد على موصوف في الذمة لم يتعينا كما بحثه الرافعي فلا يفسخ العقد بموت القرس الموصوف كالأجير غير المعين والخامس إمكان سبق كل واحد من القرسين مثلا فإن كان أحدهما ضعيفا يقطع بخلفه أو فارها يقطع بتقدمه لم يجز والسادس أن يركب المركوبين

بالسيوف) كالأدى يفعل في الزفاف (قوله بأن يرى كل واحد الخ) فهي حرام لأنها تؤذى قطعاً نعم لو كان عندهما حدق بحيث يغلب على ظنهما سلامتهما منه لم يحرم اه (قوله وتقول العامة بالدال) وتقول باللام وهو الذي يوجد أمام الفرح (قوله في حال المسابقة) عبارة مر في حال الحرب اه * (تنبيه) * يحل اصطفاً الحلية لادق في صنعة قلب على ظنه سلامتهما منه وأقصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ من كلام النووي في فتاويه ويؤخذ من كلامه أيضاً حل أنواع اللعب الخطيرة من الحدق بها أي كالبهلوان حيث غلب على ظنه سلامته وإذا مات يموت شهيداً ويجوز التفرج عليه حيث جازت والأقلا ومثله سماع الأعاجيب والغرائب مما لا يتيقن ككذبه بقصد الفرجة بل ولو يتيقن كذبه لكن قصد به ضرب الامتال والمواغظ وتعليم نحو الشجاعة على ألسنة آدميين أو حيوانات عش على مر (قوله كاللكام) وهو لعب الحكم وهو جلد كبير مربع محشوقطن أو صوف أو غيره مما يحشى به ويجعل كل من الحكمين واحدة في يده ويضرب كل واحد من الحكمين الجلدة التي في يده الآخر (قوله على رعى بسدق) قال الزياى نقله عن الرملى والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بسدق الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه لأن له نكايته في الحرب أشد من السهام اه وصورة رعى السندق أن يدفعه برأس أصبعه على وجه النقرة حتى ينزل للعفيرة من غير تجاور لها اه مد (قوله ولا على خاتم) أي هل هو في العين أو في اليسار وقيل صورته أنه يعتذر يده ثم يعاوبه ثم يقول ألبسه في أي أصبع وهو في الهواء (قوله والزوارق) جمع زورق وهو القارب الصغير (قوله وشروط المسابقة) والحاصل أن المصنف ذكر شرطاً في المسابقة بخصوصها بقوله إذا كانت المسافة معلومة وشرطاً في المناضلة بخصوصها بقوله وصفة المناضلة معلومة وشرطاً بعمهما وهو أنهما إذا أخرجا عوضين فلا بد من محلل فكان الأولى إسقاط التعبير الذي ذكره ويمكن وهو الأولى أن قول المصنف إذا كانت المسافة معلومة جارياً في المسابقة والمناضلة جميعاً وقوله معلومة أي بالمشاهدة اه (قوله أي مسافة ما بين الخ) وكذا مسافة ابتداء السبق وانتهائه وكان الأولى للشارح أن يذكر هذا أيضاً لأن كلام المتن بقوله إذا كانت المسافة شامل للمسافة التي في المناضلة والتي في المسابقة (قوله المحلل) أي إذا أخرجا عوضين وسمى محللاً لأنه أحلّ العوضين اللذين أخرجهما المتسابقان (قوله ويتعينان بالتعيين) أي إذا عينا بالاشارة وقت العقد فلا يجوز أبدال واحد أي إذا عين المرء كويان بالعين وأما إذا عينا بالوصف فيجوز الأبدال كما قاله العناني وعبارة قل ولومات أحد المركوبين أو يجز مثلاً جاز أبداله في الوصف دون العين وكذا أحد الراكبين حيث لا يفسخ ويقوم واره مقامه اه وفي شرح مر مانصه ويتعينان أي الراكبان والراميان فيمتنع أبدال أحدهما فإن مات أو عي أو قطعت يده مثلاً أبدل الموصوف وانفسخ في المعين نعم في موت الراكب أي دون موت الراعى يقوم واره ولو بناه بمقامه فإن أبي استأجر عليه الحاكم ومعلوم أن محله حيث كان مورثه لا يجوز له الفسخ لكونه ملتزماً ويفرق بين الراكب والرامي بأن القصد جودة هذا فلم يقم غيره مقامه ولو مرض أحدهما ما ورجى انتظاره والإجازة الفسخ إلا في الراكب فيتجه أبداله اه وقوله يقوم واره أي فإن لم يكن وارث انفسخت وليس من الوارث بيت المال اه عش (قوله أو فارها) أي ولا يرسلها فلو شرط إرسالها ليحربا بأنافسهما لم يصح لأنهما لا يقصدان الغاية

ولا يرسلها فلو شرط إرسالها ليحربا بأنافسهما لم يصح لأنهما لا يقصدان الغاية

والسابع أن يقطع المركوبان المسافة فيعتبر كونهما بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتعب والثامن تعيين الراكيين فلو شرط كل منهما أن يركب دابة من شاء لم يجز حتى يتعين الراكيان (٣٠٤) ولا يكتفى الوصف في الراكب كما يجتنب الزركشي والتاسع العلم بالمال

المشروط جنسا وقدرًا وصفة كسائر
الاصوات عينا كان أو دينًا حالا
أو مؤجلًا فلا يصح عقد بغير مال
ككلب ولا بمال مجهول كثوب غير
موصوف والعاشرا اجتناب شرط
مفسد فلو قال ان سبقتني فلان هذا
الدينار بشرط أن تطعمه أصحابك
فسد العقد لانه تملك بشرط يمنع كمال
التصديق فصار كالمبايعه بشرط أن
لا يبيعه * (تنبيه) * سكت المصنف عن
حكم عقد المسابقة وهو لازم في حق
ملتزم العوض ولو غير المتسابقين
كالاجارة فليس له فسخه ولا ترك عمل قبل
الشروع ولا بعده ان كان مسبوقا
أو سابقا وأمكن أن يدركه الآخر
ويسبقه والافله ترك حقه ولا زيادة
ولا نقص في العمل ولا في العوض وقوله
(وصفة المناضلة معلومة) معطوف
على المسافة أي وكانت صفة المناضلة
معلومة لتصح فيشترط له زيادة على
ما تزيان البادئ منهما بالرى لا بشرط
الترتيب بينهما فيه حذرا من اشتباه
المصيب بالخطئ لو رميما معا وبيان قدر
الغرض وهو بفتح الغين المجهمة ما رمى
اليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس
طولا وعرضا وسماكا وبيان ارتفاعه من
الارض ان ذكر الغرض ولم يغلب عرف
فيهما فان غلب فلا يشترط بيان شيء منهما
بل يحمل المطلق عليه ولا يبان مبادرة
بأن يبدأ أي يسبق أحدهما باصابة العدد
المشروط من عدد معلوم كعشرين
من كل منهما - مامع استوائهما في عدد
المرى أو اليأس من استوائهما في الاصابة
ولا يبان محاطة بأن تزيد اصابته على
اصابة الآخر بكذا كواحد من عدد معلوم كعشرين من كل منهما ويحمل المطلق عن التقييد بشئ من ذلك على المبادرة

جيدا (قوله أن يقطع المركوبان) أي أن يمكن قطعهما المسافة (قوله في حق ملتزم العوض)
خرج ما اذا كانت من غير عوض أو كان الفاسخ غير الملتزم فانه جائز (قوله كالاجارة) أي
بجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين وقيل بل جائز كالجعالة بجامع أن العوض
مبدول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا لا يبق (قوله والافله ترك حقه) المعنى والافله الفسخ
وتركه لأن له ترك حقه بخواب الشرط محذوف وما ذكره له وهذا لا يظهر الا اذا كان الملتزم
أحد المتسابقين لا غيرهم لانه ليس له حق (قوله وصفة المناضلة) معطوف على اسم كان
(قوله زيادة على ما تزيان) أي وهو أن تكون المناضلة على نافع في الحرب كالرمح والمزاريق
ونحوهما من الشروط المارة التي تأتي هنا (قوله من نحو خشب) بيان لما (قوله وسماكا)
أي ثخنا (قوله وبيان ارتفاعه) كأن يكون بينه وبين الارض ذراع مثلا ويكون معلقا على
شئ (قوله ان ذكر الغرض) فان لم يذكر كقولهما تناضلنا على أن العوض للابعد رميًا لم يحتج
لبيان غرض ولا يبان ارتفاعه أو اضطرر عرف فيهما فيحمل المطلق عليه (قوله ولم يغلب عرف)
هو محل التقييد أي ان ذكر الغرض في هذه الحالة (قوله فيهما) أي في قدر الغرض
وبيان ارتفاعه (قوله بيان شيء منهما) أي من الشرطين الآخرين (قوله بأن يبدأ)
بضم الدال مضارع بذر من باب قتل عبارة العباب وهي أي المبادرة أن يجعل المال للسابق إلى
اصابة خمسة مثلا من عشرين مع تساويهما في عدد الرميات فان تساوى في الاصابات فلا ناضل
وان لم يستويا في الرميات كأن أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر بأربعة من تسعة
عشر وجب اتمام العشرين فقد يصيب الباقي فلا يكون منضولا وان كانت اصابة الآخر لثلاثة
منها فقد صار منضولا (قوله العدد المشروط) أي المشروط اصابته بخمسة (قوله
كعشرين) قال في شرح المنهج عقب ذلك ولا يبان عدد نوب للمرى كسهم سهم واثنين اثنين
ويحمل المطلق الخ في كلام الشارح سقط كما يدل عليه قوله وعلى أقل نوبه سم فلو شرط أن من
سبق إلى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة فأصاب أحدهما خمسة والآخر
دونها فالأول ناضل وان أصاب كل خمسة فلا ناضل وكذا لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين
والآخر أربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين لجواز أن يصيب في الباقي وان أصاب الآخر
من التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار منضولا ليأسه من الاستواء في الاصابة شرح
المنهج (قوله في عدد المرى) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله لا في
أو عشرة سم (قوله بأن تزيد الخ) كأن يقول تناضلت معك على أن كلا منا رمى عشرين ومن
زادت اصابته على الآخر فيها بكذا فهو الناضل وسهيت محاطة من الخط وهو اسقاط لأن
كل واحد يحيط سهمًا أي يسقطه في مقابلة حط الآخر سهمًا آخر ويزيد اعلى ذلك قوله ما ومن
زادت اصابته من اعلى الآخر بكذا فهو الناضل شيخنا (قوله ويحمل المطلق الخ) وصورة
في الاطلاق أن يقول ترا من اعلى أن كلا منا رمى عشرين ومن أصاب في خمسة فهو الناضل
فهذا من قسم المطلق لأن الخمسة المشروطة اصابته لم تقيد بكونها قبل اصابة الآخر أو بعدها
فان قيدها بكونها قبل اصابة الآخر بان قال ومن أصاب من في خمسة قبل الآخر فهو الناضل
فهو حقيقة المبادرة كما قرره شيخنا اه (قوله عن التقييد) كذا في غالب النسخ وفي بعض

اصابة الآخر بكذا كواحد من عدد معلوم كعشرين من كل منهما ويحمل المطلق عن التقييد بشئ من ذلك على المبادرة

النسخ

وعلى أقل نوبه وهو سهمٌ سهمٌ لعلبتهما ولا يشترط بيان قوس وسهم لأن العمد على الراعي فان عين شيئا منهما لغا وجازا بدله بمثل من نوعه
 وشرط منع ابداله مفسد للعقد ويسق بيان صفة اصابته الغرض من قرع وهو مجتزأ صابة الغرض أو خرق بأن يثقبه ويسقط أو خشق
 بأن يثبت فيه وان سقط بعد ذلك أو مرق بأن يتقدمه أو خرم بأن يصيب طرف الغرض فيخرمه فان أطلقا كفى القرع (ويخرج العوض)
 المشروط (أحد المتسابقين حتى اذا سبق) بفتح أوله على البناء للقاعل (استرده) ممن هو معه (وان سبق) بضم أوله على البناء للمفعول
 (أخذه صاحبه) السابق ولا يشترط حينئذ بينهما محل (وان أخرج) أي المتسابقان العوض (معالم يجوز) حينئذ (الأن يدخل) أي بشرط
 (بينهما محلا) بكسر اللام الأولى فيجوز ان كانت دابته كفوا لدا بينهما سمي محلا لانه يحلل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرمة فان
 المحلل (ان سبق) المتسابقين (أخذ) ما أخرجاه من العوض لنفسه سواء (٣٠٥) أجا أمعا أم مرتبا لسبقه لهما (وان سبق) أي

سبقاه وجا أمعا (لم يغرم) لهما شيئا
 ولا شيء لاحدهما على الآخر وان
 جاء المحلل مع أحد المتسابقين وتأخر
 الآخر قال هذا لنفسه لانه لم يسبقه
 أحد ومال المتأخر للمحلل والذي معه
 لانها سبقاه وان جاء أحدهما ثم المحلل
 ثم الآخر قال الآخر لاول لسبقه
 الاثنان (تنبيه) * الصور الممكنة في
 المحلل ثمانية أن يسبقهما ويحيي
 معا أو مرتبا أو يسبقاه ويحيي
 معا أو مرتبا أو يتوسط بينهما أو يكون مع
 أولهما أو ثانيهما أو يحيي الثلاثة معا
 ولا يحنى الحكم في الجميع ولو سابق
 جمع ثلاثة فأكثر وشرط للثاني مثل
 الاول أو دونه صح ويجوز شرط العوض
 من غير المتسابقين وسواء كان من
 الامام أم من غيره كأن يقول الامام
 من سبق منك فله في بيت المال كذا
 أوله على كذا ويكون ما يخرج من
 بيت المال من سهم المصالح كما قاله
 البلقيني أو الاجنبي من سبق منك
 فله على كذا لانه بذل مال في طاعة
 ولا شك أن حكم اخراج أحد المتناضلين
 العوض واخرجهما مع حكم المسابقة
 فيما سبق من غير فرق وصورة اخراج
 أحدهما أن يقول أحدهما ترى كذا
 فاذا أصبت أنت منها كذا فلك على

التسخر على وهي بمعنى عن وقوله نوبه أي الرمي (قوله أو خرق) بالخاء والزاي المجتمعتين وهذا
 واللذان بعده مصادرا لافعال كلها من باب ضرب كما في المصباح (قوله بأن يثبت فيه) لم يقل
 أن يثقبه ويثبت لانه لو وقع في ثقبه قديمة وثبت فيها كفى وكذا لو كان هناك صلابة ولو لاها
 لثبت سم على المنهج قال الشيخ س في حاشيته وما ذكره من المغايرة بين الخرق والخشق
 خلاف ما يقتضيه كلام الازهرى والجوهري حيث جعل الخارق بالزاي لغة في الخاسق بالسين
 فهما شيء واحد فعل ما ذكره الفقهاء هو عرف الرماة اه خ ط (قوله أحد المتسابقين)
 أي أو المترامين اه قل (قوله حتى اذا سبق الخ) وسبق ذى خف بكتف وذلك لأن
 الابل ترفع أعناقها عند السير والقيط لا عنقه له وأما ذوالخافر فالسابق بالعنق فحي برز عنق
 أحدهما عن عنق الآخر كان سابقا ان لم ترفع أعناقها والا فالعبرة بالسبق فان زاد عنق
 أحدهما على الآخر فلا عبرة بالسبق بالزيادة بل لا بد من سبق شيء مما توافقا فيه كأن كان طول
 عنق أحدهما شبرا والآخر شبرين فالسابق بزيادة شبر من طويل العنق غير معتبر لانه قدر الزائد
 فلا بد من السابق بأكثر من الشبر في المثال حتى يعد سابقا شيئا وهذا في سبق الزائد وسبق
 الناقص بمجاوزه لشيء مما زاد به الآخر عليه لا بمجاوزته كله والعبرة بالسبق عند الغاية
 لا قبلها لانه قد يسبقه الآخر (قوله استرده عن الخ) أي ان كان دفعه له فان كان معه بقي على
 حاله وعبرة قل قوله استرده أي لم يلزمه شيء وتعبير الشارح بقوله ممن هو معه ليس قيذا وانما
 هو مراعاة قول المصنف استرده (قوله محلا) سمي بذلك لان بسببه حل العقد وأخذ المال له
 ولغيره ويكفى واحد ولو لا أكثر من اثنين قل على الجلال (قوله كفوا) بتثنية الكاف أي
 مساويا (قوله عن صورة القمار) بكسر القاف كما يؤخذ من القاموس وهو ما فيه تردد بين
 الغنم والغرم وعبرة المصباح قامة من قمار من باب قبل فقمرته قرا غلبته (قوله فان المحلل)
 عله لليلة وعبرة المنهج ويعتبر لاحتها عند شرطه منها محل كفه هو لهما في الركوب وغيره
 وكفه مر كويه العين لمر كويهما يغنم ان سبق ولم يغرم ان لم يسبق اه وقوله يغنم ولم يغرم أي
 لا بد من شرط ذلك في صلب العقد كما في حل وقل (قوله فالحال هذا) أي الذي جاء مع المحلل
 (قوله ثمانية) وحكم الاولين يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشي والرابعة لاول والخامسة
 كذلك والسادسة لاول والمحلل والسابعة لاول والثامنة لاشي اه عمرة زى (قوله)
 فله في بيت المال) ويكون من سهم المصالح قاله البلقيني اه س ل (قوله على اختيار قوتها)
 أي وكان بعوض أخذ من قوله من أكل أموال الناس بالباطل (قوله أو أكل كذا)

كذا وان أصبتها بأفلا شيء لاحدنا على (٧٧ ح) صاحبه وصورة اخراجهما معا أن يشترط كل واحد على صاحبه عوضا ان أصاب
 ولا يجوز هذا الا بمحلل بينهما كما سبق * (خاتمة) * لو تراهن رجلان على اختبار قوتها بصعود جبل أو اقلال صخرة أو أكل كذا فهو من
 أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام ذكره ابن كج وأقره في الروضة قال الدمري ومن هذا النمط ما يفعله العوام من الرهان على حمل كذا
 من موضع كذا الى مكان كذا أو اجراء الساعى من طلوع الشمس الى الغروب وكل ذلك ضلالة وجهالة مع ما اشتغل عليه من ترك الصلوات
 وفعل المنكرات انتهى وهذا أمر ظاهر ويندب أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدان على ما وقع من اصابة أو خطأ وليس لهما أن
 يمدحا المصيب ولا أن يذموا المخطئ لان ذلك يخل بالنشاط وينع أحدهما من أذية صاحبه بالتبجح والفخر عليه

عبارة غيره أو كل كذاب كذا وهو راجع للجميع ثم رأيت في نسخة (قوله والفخر عليه) تفسير (قوله ولكل منهما) أي المتسابقين (قوله لا جلب) أي لا صياح وقال بعضهم قوله لا جلب ولا جلب كل منهما بالجيم أوله والموحدة آخره ووسط الاقل لام مفتوحة ووسط الثاني نون كذلك وتفسيرهما في كلامه اه قل (قوله يجنبون) أي يأخذونها جنبية معهم تقاد بلار كوب قال اج أي لا يجوز لاحد المتسابقين أن يجلب على مركوبه ولا أن يأخذ معه جنبية أي فرسا أخرى ليربح الاولى بها وقوله الامد أي الغاية وقوله كده بالمدال المهملة أي أتعبه وفي نسخة كره بالراء فتأمل اه شيخنا (قوله الذي كره) أي كل منهم أي أقبل به على مطلوبه فالكره مقابل القهر

* (كتاب الايمان والنذور) *

قدمهما على القضاء لان القاضي قد يحتاج الى اليمين من الخصوم وجع النذور معها لان كلامهما عقدي يعقده المرء على نفسه ولان بعض أقسام النذرية كفارة يمين وهو نذر الجاح ولا يقال كان المناسب ذكر الايمان عقب القضاء لانها لا توجد الا بعد حصول الدعوى لانا نقول ذكرها هنا لتكون معلومة الثبوت فيصح الحكم بها على من هي واجبة عليه (قوله الايمان بفتح الهمزة) ومن الحكم ايمان المرء يعرف بأيمانه وأمره الله تعالى بالخلف على تصديق ما أمر به في ثلاثة مواضع من القرآن في يونس في قوله تعالى قل إني وربي أنه لحق وفي سبأ في قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي تأتيناكم وفي التغابن في قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يعثوا قل بلى وربي تبعن (قوله جمع يمين) وأركان اليمين ثلاثة حالف ومخوف عليه ومخوف به فيشترط في الحالف التكليف والاختيار والقصد وفي المخوف عليه أن يكون غير واجب بأن كان محتملاً ومستحيلاً وفي المخوف به أن يكون اسماً من أسماء الله تعالى الخ (قوله وأطلقت على الحلف) أي فيكون مجازاً من سلا علاقه المجاورة وأنه مجاز بالاستعارة المصروفة بأن شبه اليمين بالعضو المعروف بجماع ان كلا يحفظ الشيء فاليمين تحفظ الشيء المخوف به على الحالف واليد تحفظ الشيء على صاحبها ثم صار حقيقة شرعية فيما ذكر (قوله يأخذ) عبارة المصباح كانوا اذا تحالفوا ضرب كل منهم يمينه على يمين صاحبه فسمى الحلف يميناً مجازاً قال سم وسمى العضو يميناً لوفورقوته ومنه لاخذنا منه باليمين أي بالقوة (قوله تحقيق أمر الخ) فيه أن اليمين الشرعية هي اللفظ المخصوص لا التحقيق المذكور لانه يتسبب عنه الا أن يقال ان هذا اصطلاح والمراد جعله محققاً أي التزام تحقيقه وان كان تحقيقه مستحيلاً فيشمل المستحيل كما في سم وقوله تحقيق أمر أي أو تو كده كما في الروضة ويدل عليه قوله الآتي ويكون اليمين أيضاً التأكيد وقوله تحقيق أمر أي بانه مخصص (قوله ماضياً) كقوله والله ما دخلت الدار (قوله نقياً) تميز من قوله ماضياً ومستقبلاً (قوله ممكناً) حال من أمر (قوله ليقتلن الميت) أو ليصعدن السماء فانه يمين تلزم به الكفارة حالاً وان صعد السماء لان ذلك يحل بتعظيم الاسم وحرمة شوبري والمعتد أنه لا يبحث اذا صعد السماء كما قاله ع ش والحاصل ان المخوف عليه منحصراً في شيئين المحتمل كوالله لا ضربن زيداً والمستحيل كوالله لاقتلن الميت أما الواجب فلا يكون محمولاً عليه كوالله لا موتن لانه لا يتصور فيه الا البر وهو

ولكل منهما حدث الفرس في السباق بالوسط وتحريك اللجام ولا يجلب عليه بالصباح ليزيد عدوه لخبر لا جلب ولا جلب قال الراغبى وذكر في معنى الجنب أنهم كانوا يجنبون الفرس حتى اذا قاربوا الامد تحوّلوا عن المركوب الذي كره بالركوب الى الجنبية فنهوا عن ذلك

* (كتاب الايمان والنذور) *

الايمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها في اللغة البدل يميني وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم بيد صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق أمر غير ثابت ماضياً كان مستقبلاً نقياً وأثبتنا ممكناً كلفه أو مستقبلاً نقياً أو متمنعاً كلفه ليقتلن ليدخلن الدار أو كاذبة مع العلم الميت صدقة كانت أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به وخرج التحقيق لغو بالمال أو الجهل به وبغير ثابت الثابت اليقين فليست يميناً ولا تحققه في نفسه فلا كقوله والله لا موتن لتحقيقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولانه لا يتصور فيه الحلف

لا يخل بتعظيم الله تعالى بخلاف المستحيل فانه لا يتصور فيه الا الحنث وهو يخل بتعظيم الله تعالى فان احيا الله الميت وقتله أو صعد السماء سقطت الكفارة فيستردّها ان كان دفعها (قوله وفارق) أي عدم انعقادها في الواجب (قوله وضابط الخالف) سكت عن اشتراط النطق فقبل يشترط والمعتقد عدم اشتراطه فيعتقد اليمين بإشارة الاخرس بأن حلف بالإشارة أنه لا يدخل الدار أو لا يلبس الثوب مثلاً بدليل قولهم إشارة الاخرس معتد بها في جميع الابواب الثلاثة لا يعتد بإشارة فيها وإيس الحلف على ما ذكر منها نعم ان حلف بالإشارة على عدم الكلام فتكلم بالإشارة لا يحنث وان كانت عينه منعقدة سواء حلف وهو ناطق ثم خرس أو حلف بعد الخرس (قوله ولا تعتقد اليمين) قال في شرح المنهج وينعتقد اليمين بأربعة أنواع أي بواحد منها وهو ما اختص بالله أو ما هو فيه أغلب ان أراد أو أطلق أو ما يطلق عليه وعلى غيره سواء وقصد هو به وقوله هو أي الله وقوله به أي باليمين أو صفاته الذاتية (قوله الا بذات الله) في نسخة سم العبادي الا بالله قال أي بهذا الاسم الشريف الدال على الذات العلية وقوله أو باسم الخ قال كالرجن أو الحى الذى لا يموت والاله ومالك يوم الدين اه والحاصل أن قوله ولا تعتقد اليمين الا بذات الله يحتمل معنيين الاول أنه حلف بعنوان الذات بأن قال بذات الله لافعلن كذا وعلى هذا يكون العطف بعده من عطف المغاير ويحتمل أن يكون المراد بذات الله ما يفهم من الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله ويكون المتن كأنه قال لا تعتقد اليمين الا بهذا الاسم الكريم ويكون عطف ما بعده عليه من عطف العام على الخاص (قوله أي بما يفهم) أي باسم ولومن غير أسمائه الحسنى كصانع الموجودات قال شيخنا م ر ومنه الجنب الرفيع والاسم الاعظم ومُقَيَّمُ الاديان وفي شرحه عدم الانعقاد بالجنب الرفيع وأنه ليس كناية قل ونصه وكثيرا ما يقع الحلف من العوام بالجنب الرفيع ويريدون به البارى جل وعلا مع استحالة ذلك عليه اذ جنب الانسان فناء داره فلا ينعقد به اليمين كما قاله أبو زرعة لان النية لا تؤثر مع الاستحالة اه قال ع ش ويحرم اطلاقه عليه تعالى سواء قصده أو أطلق وان كان عامياً لكنه اذا صدر منه يعرف فان عاد اليها عزروا مثله في امتناع الاطلاق عليه تعالى ما يقع كثيرا من قول العوام اتكلت على جانب الله أو الجملة على الله اه (قوله المراد بها الحقيقة) صفة للذات (قوله ولو مشتقا) يتأمل هذا مع ان سائر أسمائه مشتقة وتأملناه فوجدنا لفظ الجلالة غير مشتق (قوله رب العالمين) ولو قال ورب العالم وقال أردت بالعالم كذا من المال وبربه ماله كقيل لان ما قاله غير مستحيل ع ش على م ر (قوله أولم يكن) مراده به الموصول أو الموصوف كما مثل وان كان كل منهما مفردا اه ومقتضاه ان الذى أعبدته من أسمائه مع أنه ليس منها لا الموصول وحده ولا مع الصلة ومقتضاه ان الحى غير مشتق مع أنه مشتق من الحياة تأمل (قوله الا أن يريد به) أي بهذا القسم في جميع هذه الأسماء قال قل وهذه الارادة تجرى في جميع الاقسام فلو أخره كان أولى (قوله غير اليمين) كأن جعله مبتدأ وأخبره خبرا كان يريد بقوله والذى أعبدته لافعلن والذى أعبدته أستعين به ثم يستأنف بقوله لافعلن وكأن قال بالله لا ضربن زيداً ثم قال لم أرد به اليمين بل أردت استعنت بالله مثلاً ولا ضربن مستأنف قال الاجهورى وهذا ما لم يكن عندنا كما لان العبرة بقصد الحاكم لا بقصد الخالف وفي الرجائي

وفارق انعقادها بما لا يتصور فيه البر كلفه ليقتل الميت فان امتناع الحنث لا يخل بتعظيم الله وامتناع البر يخل به قوله فان امتنع الحنث فيخرج الى التمسك به والاصل في الباب اليمين أيضا التمسك به والاصل في الباب قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الا بالله باللغو في أيمانكم الآية وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا أغزون قريشا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواه أبو داود وضابط الخالف مكاتب محتار قاصد فلا تعتقد عين الصبي والمجنون ولا المسكوك ولا عين اللغو ثم شرع المصنف فيما تعتقد اليمين به فقال (ولا تعتقد اليمين الا بذات الله تعالى) أي بما يفهم منه ذات البارى سبحانه وتعالى المراد بها الحقيقة من غير احتمال غيره (أو باسم من أسمائه تعالى) المختصة به ولو مشتقا ومن غير أسمائه الحسنى سواء كان اسماً مفرداً كقوله رب العالمين والله أو مضافاً كقوله رب العالمين ومالك يوم الدين أو لم يكن كقوله والذى أعبدته أو أسجد له أو نضى بسده أي بقدرته يصرفها كيف يشاء أو الحى الذى لا يموت الا أن يريد به غير اليمين فليس يمين فيقبل منه ذلك كما في الروضة كما صلها

ولا تمتنع التورية في اليمين عند القاضي الا اذا حلفه بالطلاق اهـ (قائده) * التورية في اليمين نافعة والعبارة فيها بنية الحالف الا اذا استعطف القاضي بغير الطلاق والعناق لما سياتي في الدعوى وهي وان كان لا يثبت بها الا يجوز فعلها حيث يطل بهما حتى المستحق بالاجماع فن التورية ان ينوى باللباس اليسل وبالفراش والبساط الارض وبالاوتاد الجبال وبالسقف والبناء السماء وبالاخوة اخوة الاسلام اهـ دميري وعبارة قل قوله الا ان يريد به غيره ظاهره ولومعه فليس يميننا وهو محتمل (قوله ولا يقبل منه ذلك) أي ارادة غير اليمين في الطلاق أي فيما لو قال ان حلفت بالله فانت طالق أو فعبدي حر أو أطولك فوق أربعة أشهر فأني بصيغة مما تقدم كأن قال بعد قوله السابق بالله لاضرر من زيد اثم قال لم أرد به اليمين بل أردت استعنت بالله مثلاً فإنه لا يقبل منه فيقع ما علقه على الحلف من الطلاق والعناق والايلاء فارادة غير اليمين تارة تقبل وتارة لا تقبل اهـ حل لسكر في الروض ما هو صريح في أن صورته أن يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت به حل الوثاق مثلاً أو يقول لعبده أنت حر ثم يقول لم أرد به العتق بل أردت به أنت كالحرف في الخصال المجيدة مثلاً أو إلى من زوجته وقال لم أرد به الايلاء أي فإنه لا يقبل منه ذلك وعبارة الروض ولو أتى بصيغة طلاق أو عتق أو ايلاء وقال لم أرد به الطلاق والعناق والايلاء لم يقبل ذلك اهـ والطاهر أنه يصح كل من التصويرين لكن ما في الروض أقرب لما فيه من حل الكلام على ظاهره اهـ شيخنا (قوله لتعلق حتى غيره به) وهو الزوجة في الاول والثالث والعتق في الثاني وقوله غيره أي غير الله به (قوله) أمّا اذا أراد بذلك غير الله تعالى تفصيل آخر غير الذي قبله وحاصل ذلك أن الاسم اما مختص أو غالب أو مستو وعلى كل أمّا أن يريد به الله أو غيره أو يطلق فتضرب ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة ثم تضرب أحوال قصد اليمين أو عدمه أو الاطلاق في التسعة تبلغ سبعة وعشرين في الاسم المختص تسعة وفي الغالب كذلك وفي المساوي كذلك وأحكامها أنه في القسم الاول تنعقد اليمين في ستة دون ثلاثة لانه ان أراد اليمين أو أطلق انعقدت سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق وان أراد غير اليمين لم تنعقد سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق (قوله بذلك) أي ارادة غير اليمين وقوله مؤول بذلك أي ارادة غير الله به (قوله أو باسم من أسمائه) عطف على باسم الاول عطف مغاير لان الاول خاص وهذا غالب وفيه تسعة كما مر وبيان حكمها تنعقد اليمين في أربعة دون خمسة لانه ان أراد اليمين أو أطلق أو أراد بالاسم الله أو أطلق انعقدت وان أراد غير اليمين لم تنعقد سواء أراد بالاسم الله أو أراد غيره أو أطلق وان أراد بالاسم غير الله أو أراد اليمين أو أطلق لم تنعقد ووقع السؤال عما يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو عين أم لا ونقل بالدرس عن مر انعقاد اليمين به اهـ ع ش على مر وصرح به الزياي ونصه واذا قال والاسم الاعظم والقسم الاعظم لأفعل كذا أو لافعله انعقدت يمينه لان الاسم الاعظم اما الله تعالى أو الحى القيوم وكل منهما ينعقد به اليمين اهـ (قوله الغالب اطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره) مشاركة الغير له سبحانه وتعالى انما هي في الاطلاق المجرد عن الاغلبية خلافا لما يوهمه صنيعه وصوابه أن يقال ويطلق على غيره لا غالباً وأجاب بعضهم بأن قوله على غيره متعلق بمحذوف تقديره ويقل اطلاقه على غيره وعبارة المنهج وبما هو فيه تعالى عند الاطلاق

ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعناق والايلاء ظاهر التعلق حتى غيره به أمّا اذا أراد بذلك غير الله تعالى فلا يقبل منه ارادته لا ظاهراً ولا باطناً لان اليمين بذلك لا تختص بغيره تعالى فقول المنهاج ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين مؤول بذلك أو باسم من أسمائه الغالب اطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره

أغلب كالرحيم الخ وعبارة المرحوم قوله وعلى غيره كذا في خط المؤلف وفيه نظر لأن
التقدير حينئذ يصير معناه الغالب إطلاقه عليه والغالب إطلاقه على غيره اه وقال بعضهم قوله
وعلى غيره المناسب دون غيره بدليل ما يأتي (قوله والرب) فيه نظر لأنه من الخاسر بالله
وعبارة زى واستشكل الرب بأن لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغي إلحاقه بالاول ويمكن
أن يرد ذلك بأن أصل معناه يستعمل في غيره فصحة قصده وأل قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغاء
ذلك القصد وصرح في المصباح بأن الرب يستعمل في غيره تعالى وأنشد على ذلك شاهد من كلام
العرب فعليه يكون مستعملا في الله وفي غيره لغة وإن كان شرعا لا يطلق الا على الله وحده فلا
حاجة لما قيل هنا من التكلف (قوله انعقدت بينه) الاولى اسقاطه اعلمه مما قبله (قوله
الذاتية) بخلاف الفعلية كخلقه ورزقه فانها ليست بين وظاهره لا صريح ولا كناية من ل
وأخرج السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزركشي الانعقاد
بهذه لانها قد عتقت به تعالى رشيدى على مر وعبارة قل تنبيه هذا الذي تقدم
في صفات الذات الثبوتية القائمة به في الازل أما صفاته السلبية وهي القائمة به كعدم جسميته
وعرضيته وصفاته الفعلية كرزقه وخلقه ورجته وهي الثابتة له فيما لا يزال فتدشخنا في الاولى
وقال القاضي تنعقد اليقين بها وجرى عليه العبادى وحزم بعدم انعقاد اليقين بالثانية تبعا للامام
الرافعى والجمهور خلافا للخفاف فراجعهم والفرق بين صفتي الذات والفعل أن الاولى ما استحقته
في الازل والثانية ما استحقته فيما لا يزال دون الازل يقال علم في الازل ولا يقال رزق في الازل
الا توسعا اه شرح الروض قال سم ولا ينعقد اليقين بصفات الافعال كالخلق والرزق وان نوى
خلافا للحنفية وفي حاشية الشبرايملى للفرزى الانعقاد بها * (فرع) * لو قال ان فعلت كذا
فأيمان البتة لازمة لي أو فأيمان المسلمين لازمة لي فان أراد اليقين بالله أو أطلق لم تنعقد وان
أراد ببيعة الخلق انعقدت لان البيعة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصافحة فلما
تولى الخلق رتبها أئمةنا تشتمل على ذكر اسم الله تعالى وعلى الطلاق والحج والاعتاق وصدقة
المال وانظر ماذا يلزم منها ولو شرك في يمينه بين ما ينعقد به وما لا ينعقد به كوالله والكعبة
فقال العبادى المتجه عندى الانعقاد سواء قصد الحلف بكل منهما أو أطلق أو بالجموع فراجعهم
ونص سم على حج شرك في حلفه بين ما يصح الحلف به وغيره كوالله والكعبة فالوجه انعقاد
اليقين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو أطلق فان قصد الحلف بالجموع ففيه تأمل والوجه
الانعقاد لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به والجموع الذى جزؤه كذلك يصح الحلف به
وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر عيىنى في يمينك أو يلزمنى مثل ما يلزمك لم يلزمه شئ
وان كان ذلك في الطلاق ونوى لزمه ما لزم الخالف اه سم (قوله كوعظمته) ما جزم به من
ان عظمة الله صفة هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحان من تواضع كل شئ لعظمته
قال لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات ومنع القرا في ذلك وقال الصحيح ان
عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود مجموعهما اه سم قال مر فان اراد به
هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم الاطلاق أى في قوله سبحان من تواضع كل شئ
لعظمته والوجه انه لا يمنع منه اه وعبارة قل على الجلال العظمة صفة مختصة به تعالى

بها مش نسخة المؤلف قوله فرع الى
اخر القول ليس من التجريد

كقوله والرحيم والخالق والرازق
والرب انعقدت بينه ما لم يرد بها غيره
تعالى بأن اراده تعالى أو أطلق بخلاف
ما اذا اراد بها غيره لانها تستعمل في غيره
مقيدا كرحيم القلب وخالق الافلاك
ورازق الجيش ورب الابل وأما الذى
يطلق عليه وعلى غيره سواء كالموجود
والعالم والحق فان اراده تعالى به
انعقدت بينه بخلاف ما اذا اراد بها
غيره أو أطلق لانها لم أطلقت عليهما
سواء أشبهت الكتابات (أو صفة من
صفاته الذاتية) كوعظمته وعزته
وكبريائه وكلامه ومنشئته وعلوه وقدرته

بحسب الوضع فقول بعضهم انها مجموع الذات والصفة فيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كما قال
لم تصح اضافتها الى الله تعالى كما لا يقال خالق الله ولا رائق الله فتأمل (قوله وحقه) أي
استحقاقه للعبادة والالوهية فهو وصفة له تعالى وعبارة الشيخ سهل قوله وحقه أي مطلقا
نوى به اليمين أو أطلق في الاصح قال الماوردي ومعناه حقيقة الالوهية لان الحق هو ما لا يمكن
بحوده فهو في الحقيقة اسم من اسمائه تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى وانه لحق
اليقين والحق بالقرآن يمين في صورة الاطلاق وكذا ما نحن فيه هذا ان جاز الحق فان رفعه
أو نصبه فكافية لتردده بين استحقاق الطاعة والالوهية فليس يمين الابنية اه (قوله ظهور
آثارها) أي آثارها الظاهرة فآثار العظمة والعزة والكبرياء النلة والتواضع وأثر الكلام
الالفاظ الدالة عليه وأثر المشيئة التخصيص أي تخصيص المكات بما يعرض لها وأثر العظمة
اهلاك الجبارة وأثر العزة عدم ايصال مكروه اليه تعالى (قوله وكتاب الله) بأن قصد الصفة
القديمة أو أطلق بخلاف ما إذا قصد الالفاظ (قوله الخطبة) لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن
فاستمعوا له وقوله والصلاة الواو بمعنى أو لقوله وقرآن الفجر فان المراد به صلاته وقال ع ش
قوله الا أن يريد بالقرآن الخطبة أي أو الالفاظ أو الحروف (قوله الورق) أي أو اللفظ كما ذكره
جج فان أراد لفظ القرآن لا المعنى النفسى لم يكن يميننا وقال ع ش لانه عند الاطلاق لا ينصرف
عرفا الى ما فيه من القرآن ويؤخذ منه عدم الفرق بين قوله والمصحف وحق المصحف اه ولعله
ان حق المصحف ينصرف عرفا الى ثمنه الذي يصرف فيه ولا كذلك المصحف فانه انما ينصرف
لما فيه من القرآن اه ولو أقسم بآية منسوخة التلاوة دون الحكم انعقدت اليمين على المعتمد
قياسا ولو باعلى انعقادها بالتوراة والانجيل مع نسخ الامرين بها ولا يخرج على تحريم المس
والحمل لما تقدم من القياس الاول اه واما الآية المنسوخة التلاوة والحكم معا فكان
مقتضى قياسه ان تقاس ايضا على التوراة بقياس المساواة فان قال انه لا يطلق عليها كتاب الله
قلنا لا يلزم في منسوخ التلاوة دون الحكم اه (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالالف
وها التنية اه شورى (قوله بالتاء) الباء داخلة على المقصور (قوله فهي الاصل)
علل ذلك بأن التاء القوقية مبدلة من الواو والواو من الباء الموحدة قال النحاة ابدلوا من الباء
واو القرب المخرج ثم من الواو تاء لقرب المخرج كما في ثراث وانما اختصت التاء بلفظ الله لانها
بدل من بدل فضاقت التصرف فيها وهي وان ضاقت تصرفها قد بورك فيها للاختصاص بشرف
الاسماء وأجلها اه زى وخرج بهذه الثلاثة التاء والالف الممدودة والتحتية فحذف الله
وآله وبالله قال م ر فهي كناية وكذا يله بتشديد اللام وحذف الالف يمين ان نواها على الرابع
خلاف الجمع ذهبوا الى أنها لغو وبقى ما لو قال والله يحذف الالف بعد اللام هل يتوقف الانعقاد
على نيتها أولا ويظهر الآن الثاني لعدم الاشتراك في هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره بخلاف
البله فانها مشتركة بين الحلف بالله وبه الرطوبة وبقى ايضا ما لو حذف الهاء من لفظ الجلالة وقال
بالأو ولاهل هي يمين أو لافيه نظروا الاقرب الثاني لانها بدون الهاء ليست من اسمائه ولا صفاته
ويحتمل الانعقاد عند يمين اليمين ويعمل على انه حذف الهاء ترخيما والترخيم جائز في غير المنادى
على قلته اه شرح م ر وع ش عليه (قوله لا فعلن كذا) راجع للجميع فلو تركه لا يكون

وحقه الآن يريد بالحق العبادات
وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية
ظهور آثارها فليست يميننا لاحتمال اللفظ
وقوله وكتاب الله يمين وكذا القرآن
والمصحف الا أن يريد بالقرآن الخطبة
والصلاة وبالمصحف الورق والجلد
وحروف القسم المشهورة بآه موحدة
وواو وتاء فوقية كآله وواقه وتآله
لا فعلن كذا ويختص لفظ الله تعالى
بالتاء القوقية والمظهر مطلقا بالواو
وسمع شاذ اترب الكعبة وبالرحمن
وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمرة فهي
الاصل وتليها الواو ثم التاء ولو قال الله
مثلا بتلي التاء أو تسكينها لا فعلن
كذا فكافية كقوله أشهد بالله

صريحاً ولا كناية ومنسل تالله ما في معناه زى (قوله لعمر الله) المراد منه البقاء والحياة
وانما لم يكن صريحاً لانه يطلق مع ذلك على العبادات والمقروضات شرح الروض وهذا عند
الفقهاء أما عند النجاة فللعمر الله صريح في القسم (قوله عهد الله) والمراد بعهد الله اذا نوى
به اليمين استحقاقه لا يجاب ما أوجب عليه علينا وتعبدنا به واذا نوى به غيرها فالمراد بالعبادات التي
أمرنا بها وقد فسر بها أي العبادات الامانة في قوله تعالى انا عرضنا الامانة شرح الروض
(قوله وذمته) مرادف لما قبله (قوله أو حلفت) وسمى القسم حلفاً لانه يكون عند
انقسام الناس الى مصدق ومكذب اه أبو حيان (قوله الا ان نوى خبراً) أي فهو يمين عند
الاطلاق شوبري واعلم انه قد جرى لنا وجه أيضاً بأن ذلك ليس بين مطلقاً قال الامام جملتم
قوله بالله لا فعل يميناً صريحاً وفيه اضرار معنى أقسم فكيف تنحط رتبته اذا صرح بالمضمر
والجواب ان التصريح به يزيل الصراحة لاحتماله الماضي والمستقبل فكمن من مضمر يقدره
التحوى واللفظ بدونه أوقع في النفس ألا ترى الى أن معنى التجب فيما أحسن زيداً يزيل اذا قلت
شيء حسن زيداً مع أنه مقدربه سم (قوله وقوله لغيره أقسم عليك بالله) وكذا لو قال بالله
لتفعلن كذا من غير ذكر المتعلق ع ش على م ر (قوله أقسم عليك) أما بدون عليك فيمين
لا يجري فيها تفصيل برماوى وقل (قوله أو سألت بالله) مفهومه أنه لو قال والله تفعل كذا
أولا تفعل كذا وأطلق كان يميناً وهو ظاهر لان هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف
أسألك بالله ع ش على م ر (قوله ان أراد به يمين نفسه) أي فقط بأن أراد تحقيق هذا الامر
المحتمل فاذا حلف شخص على آخر أنه يأكل فالأكل أمر محتمل فاذا أراد تحقيقه وأنه لا بد من
الأكل كان يميناً وان أراد أنشفع عنده بك بالله انك تأكل أو أراد يمين مخاطب كان قصد جعله
حالفاً بالله فلا يكون يميناً لانه لم يحلف هو ولا المخاطب قرره شيخنا (قوله بخلاف ما اذا لم يردّها)
بأن أراد يمين المخاطب كأن قصد جعلك حالفاً بالله أو الشفاعة أو أطلق زى وشرح م ر
(قوله ويحمل) أي عند الإطلاق على الشفاعة أي جعلت الله شفيعاً عنده في فعل كذا
ع ش ويكره ذلك السائل بالله أو بوجهه سبحانه وتعالى كأ سأل بوجه الله في غير المصنوع
والسؤال بذلك شرح م ر وقوله ويكره ظاهره وان كان غير محتاج اليه ويوجه بأن الغرض
من اعطائه تعظيم ما سأل به اه ع ش (قوله عدم انعقاد اليمين بمخلوق) أي فلا كفارة
بالحنث فيه خلافاً لاجد في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فانه قال تنعقد لانه أحد ركني
الشهادة كاسم الله اه دميري وقال ع ش ينبغي للعالم أن لا يتساهل في الحلف بالنبي
صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة لاسيما اذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد
يجزى الى الكفر لعدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم والاستخفاف به (قوله ولا يكفر)
ويحرم عليه ذلك حتى في حال الإطلاق روض ويعزى على ذلك مطلقاً ولا ينعقد يمينه مطلقاً وان
قصد اليمين والتفصيل انما هو في الكفر ولومات ولم يعرف له قصد حكم بكفره حيث لا قرينة تحمله
على غير معنى ما اعتمده الاسنوى لان اللفظ بوضعه يقتضيه وقضية كلام الازكار خلافه وهو
الصواب المعتمد * (تبسبه) ما يفعله بعض العوام من طلب الخضم ليحلف عند قبرولى لا أصل له
ولا يعتد بامتناعه نا كذا بل الظاهر حرمة ذلك رجائي قال في فتح الباري وأما ما ورد في القرآن

أولعمر الله أو على عهد الله وميثاقه
ونقته وأمانته وكفاله لا تفعلن كذا
ان نوى بها اليمين فيمين والا فلا
واليمين وان قبل به في الرفع لا يمنع
الانعقاد على أنه لا يحن في ذلك فالرفع
بالابتداء أي الله أحلف به لا تفعلن
والنصب بنزع الخافض والجزء بصفه
وابقاء عمله والتسكين باجاء الوصل
يجرى الوقف وقوله أقسمت أو أقسم
أو حلفت أو أحلف بالله لا تفعلن كذا
يمين الا ان نوى خبراً ما ضيافاً صيغة
الماضي أو مستقبل في المضارع فلا
يكون يميناً لاحتمال ما نواه وقوله لغيره
أقسم عليك بالله أو سألك بالله لتفعلن
كذا يمين ان أراد به يمين نفسه بخلاف
ما اذا لم يردّها ويحمل على الشفاعة وعلم
من حصر الانعقاد فيما ذكر عدم انعقاد
اليمين بمخلوق كالنبي وجبريل والكنعنة
وفصول ذلك ولومع قصده بل يكره الحلف
به الا أن يسبق اليه لسانه ولو قال ان
فعلت كذا فانا يهودى أو برى من
الاسلام أو من الله أو من رسوله فليس
بيمين ولا يكفر به ان أراه تعبد نفسه
عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام
الاذكار

وليقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى وان قصد الرضا بذلك اذا فعله فهو كافر في الحال * (تنبيه) * تصح اليمين على ماض وغيره وتكره الا في طاعة وفي دعوى مع صدق عند حاكم وفي حاجة كسوكيد كلام فان حلف على ارتكاب معصية عصى بحلفه ولا يمه حيث وكفارة أو على ترك أو فعل مباح سن ترك (٢١٢) ... حنثه أو على ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه بالحنث كفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكروه كره حنثه

وله تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها كندور مالي (ومن حلف بصدقة ماله) كقوله لله على أن أتصدق بمالي ان فعلت كذا أو أعتق عبدي ويسمى نذرا للججاج والغضب ومن صورده ما اذا قال العتق يلزمي ما أفعل كذا (فهو مخير) على أظهر الاقوال (بين) فعل (الصدقة) التي التزمها أو العتق الذي التزمه (و) بين فعل (الكفارة) عن اليمين الا في سببه خبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تنكح في نذر التبرر بالاتفاق فتعين حمله على نذر الججاج ولو قال ان فعلت كذا فعلى كفارة يمين أو كفارة نذر لزمته الكفارة عنه وجود الصفة تغليباً لحكم اليمين في الاولى ونحو مسلم السابق في الثانية ولو قال فعلى يمين فلغوا أو فعلى نذر صرح ويخير بين قرينة وكفارة يمين (ولاشئ في لغو اليمين) لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان أي قصدتم بدليل الآية الاخرى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم ولغو اليمين هو كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها قول الرجل لا والله وبلى والله رواه البخاري كأن قال ذلك في حال غضب أو لججاج أو صلة كلام قال ابن الصلاح والمراد بتفسير لغو اليمين بلا والله وبلى والله على البدل لا على الجمع أما لو قال لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الاولى لغوا والثانية منعقدة لانها استدرالك فصارت مقصودة ولو حلف

من القسم بغير الله فعنه جوابان أحدهما أن فيه حذفاً والتقدير ورب الشمس ونحوه والثاني أن ذلك يختص بالله فاذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس لغوه ذلك اه مد على التحرير (قوله وليقل) أي ندباً كما صرح به النووي في نكته وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك اه زي (قوله لا اله الا الله) والاولى الاثبات بأشهاد بل يتعين ان كان كفر قل وعبرة شرح م واذالم يكفر ندب له الاستغفار ويقول كذلك لا اله الا الله محمد رسول الله وحذفهم أشهد هنا لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يقتصر فيها هو للاحتياط ما لا يغتفر في غيره أو هو محمول على الاثبات بأشهاد كما في رواية أمرت أن أهاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (قوله ويستغفر الله) أي كان يقول أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه وهي أكمل من غيرها ع ش على م ر (قوله وتكره) أي اليمين أي في الحرام والمكروه صادقا كان أو كاذباً ماضياً كان أو مستقبلاً فعلاً أو تركاً وعلى هذا فتقولهم اليمين الغموس كبيرة هو من حيث اقتطاع المال بها لا من حيث ذاتها ثم ارجع ذلك وانما كرهت اليمين لانه ربما يعجز عن الوفاء بها وكثرة تولع الشيطان به الموقوع له في الندم كما في حديث الحلف حنثاً وندم قال الامام الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقا ولا كاذباً قط أي لا قبل البلوغ ولا بعده قل وع ش (قوله وله تقديم كفارة) افهم قوله وله أن الاولى التأخير خروجه من خلاف أبي حنيفة سم اما تقديمها على اليمين فيمتنع بلا خلاف وكذا مقارنتها لليمين كما لو و كل من يعتق عنها مع شروعه في اليمين واذا قدمها على الحنث ولم يحنث استرجع كالزكاة أي ان شرطه أو علم القابض انها معجلة والا فلا ولو أعتق ثم مات مثلاً قبل حنثه وقع تطوعاً كما قاله البغوي لتعذر الاسترجاع فيه م ر ع ن وكان الاولى ذكر ذلك فيما يأتي في الكفارة اذا التقديم وصف من أوصافها كما لا يخفى (قوله على احد سببها) أي ان كان لها سببان فان كان لها سبب واحد ككفارة الججاج لم يجز تقديمها عليه سم (قوله كندور مالي) فالنذر سبب أول والشفاء سبب ثان اه (قوله ومن حلف بصدقة) المراد به النذر الذي له حكم الحلف وهو نذر الججاج كما يدل عليه كلام الشارح فكان المناسب أن يذكر هذا في فصل النذر (قوله ويسمى نذرا للججاج والغضب) وضابطه أن يعلق القرينة ببحث أو منع أو تحقيق خبر كقوله في الحث ان لم أفعل كذا فعلى عتق رقبة وفي المنع ان فعلته فعلى ذلك وفي تحقيق الخبر ان لم يكن الامر كما قلته فعلى عتق بخلاف نذر التبرر فانه التزام قرينة بلا تعليق أو معلقة على تجدد نعمة أو اندفاع نقمة كقوله ان شئني الله مريض فعلى عتق رقبة أو لله على عتق رقبة فالملتق عليه في نذر التبرر محبوب والمعلق عليه في نذر الججاج مبغوض اه مد (قوله لزمته الكفارة) أي كفارة اليمين في صورتين (قوله قال ابن الصلاح) ضعيف (قوله والثانية منعقدة) والمعتمد عدم الانعقاد مطلقاً (قوله ولو حلف) أي أراد أن يحلف على شيء فسبق الخ كان أراد أن يحلف أنه لا يكلم زيد افسبق لسانه الى عمرو ويصدق مدعى عدم قصد ما حنث لا قرينة بكذبه والالم يصدق ظاهراً كما لا يصدق ظاهراً في الطلاق والعناق والايلا مطلقاً تعلق حق الغيبة ابن حجر سم (قوله وجعل صاحب الكافي) ضعفه م ر ثم قال نعم ان أراد به غير اليمين قبل منه ذلك وعبارته وما ذكره صاحب الكافي من أن من ذلك أي من لغو اليمين ما لو دخل على

على شيء فسبق لسانه الى غيره كان من لغو اليمين وجعل صاحب الكافي من لغو اليمين ما اذا دخل على صاحب فاراد صاحبه أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي وهو مما تم به البلوى

(ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) معينا كان لا يبيع أو لا يشتري (ففعّل) شيئاً (غيره لم يحنث) لأنه لم يفعل المحلوف عليه أما إذا فعل المحلوف عليه بأن باع أو اشتري بنفسه بولاية أو وكالة فإن كان عالماً مختاراً (٢١٣) حنث أو ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً لم يحنث ومن

صور الفحل جاهلاً أن يدخل داراً لا يعرف أنها المحلوف عليها أو حلف لا يسلم على زيد فسلم عليه في ظلمة ولا يعرف أنه زيد قاله في الروضة * (تنبيه) * مطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحنث بالفساد قال ابن الرفعة ولم يخالف الشافعي هذه القاعدة إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا أذن لعبد في النكاح فنكح فاسداً فإنه أوجب فيها المهر كما يجب في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى منها إلا الحج الفاسد فإنه يحنث به ولو أضاف العقد إلى ما لا يقبله كان حلف لا يبيع الخمر ولا المستولدة ثم أتى بصورة البيع فإن قصد التلطف بلفظ العقد مضافاً إلى ما ذكره حنث وإن أطاق فلا (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) كأن حلف أنه لا يزوج موليته أو لا يطلق امرأته أو لا يعتق عبده أو لا يضرب غلامه (فأمر غيره) بفعله (ففعّل) وكيله ولو مع حضوره (لم يحنث) لأنه حلف على فعله ولم يفعل إلا أن يريد الخالف استعمال اللفظ في حقيقةه ومجازه وهو أن لا يفعله هو ولا غيره فيحنث بفعله وكيله فيما ذكره عملاً بأمره ولو حلف لا يبيع ولا يوكل وكان وكل قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد عينه بالوكالة السابقة ففي فتاوى القاضي حسين أنه لا يحنث لأنه بعد اليمين لم يباشره ولم يوكل وقياسه أنه لو حلف على زوجته أن لا تخرج إلا بأذنه وكان أذن لها قبل ذلك في الخروج إلى موضع معين فخرجت إليه بعد اليمين لم يحنث قال البلقيني وهو ظاهر ولو حلف لا يعتق عبده

صاحبه فإراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي فقام غير ظاهراً لأنه ان قصد به اليمين فواضح حنثه وإن لم يقصد اليمين فعلى ما مر في قوله لم أرد به اليمين بل الشفاعة (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) انظر حكمة التنبيه على هذه مع أنها معلومة لا تحتاج إلى بيان وقد يقال ذكرها توطئة لمفهومها فإن حكمه فيه تفصيل بين الفعل عامداً وناسياً فيحتاج إلى البيان (قوله بولاية أو وكالة) المراد أنه باع مال موليه أو موكله أو اشتري به (قوله لم يحنث) وحكم اليمين باق حتى لو أتى به بعد ذلك عامداً حنث وإن قال لا أفارق غريمي أي حتى يوفيني فهرب منه أي قبل الوفاء لم يحنث لأنه لم يفارقه وسواء أمكنه اتباعه أو أمسكه فلم يفعل أم لا في الأصح وكذا لو فارقه بأذنه على الأصح خلافاً لابن كجب وعليه يدل كلام الشيخ والماوردي حيث قيد المسئلة بالهرب وقد يجاب بأن الشافعي رحمه الله انما صورها بالفرار بناءً على الغالب والمراد بالمفارقة هنا ما يقطع خيار المجلس اهـ شرح التنبيه لابن الملقن * (فرع) * حلف بالله لا يأكل كذا فأتبعه حنث سواء مضغه أم لا وهذا بخلاف الطلاق فإنه لا يقع بالبلع من غير مضغ والفرق أن الإيمان مبنية على العرف والعرف يعد البائع أكلاً ولهذا يقال فلان يأكل الحشيشة والبرش مع أنه يباعهما ابتداء والطلاق مبني على اتباع اللفظ اهـ زى ولو حلف لا يسافر بجمرا شمل ذلك النهر العظيم كما أتى به الوالد فقد صرح الجوهري في صحاحه بأنه يسمى بجمرا فإن حلف ليسافر بر بقصير السفر والأقرب الاكتفاء بوصوله محلاً يترخص منه المسافر وانما قيدوا ذلك بما يتنقل فيه المسافر على الدابة بأن ذلك رخصة تجوزها الحاجة ولا حاجة فيما دون ذلك اهـ م ر (قوله هذه القاعدة) وهي أن مطلق العقود ينزل على الصحيح وإن لم يذكرها الشارح بعنوان القاعدة شيخنا (قوله إلا في مسألة) فيه أن هذا ليس من الحلف الذي الكلام فيه وقال قل قوله إلا في مسألة الخ فيه نظر فإن هذا ليس من الحلف والمهر وجب بالوطء وإن لم يكن أذن من السيد اهـ فهي دخيلة هنا (قوله أوجب فيها المهر) أي في كسبه (قوله العبادات) بأن قال والله لأصلي أولاً (قوله الفاسد) أي ابتداء أو دواماً م ر (قوله لم يحنث) ضعيف في الأولى وهي ما إذا حلف أن لا يزوج موليته الخ لأن التوكيل يمنع من الحنث إلا التوكيل في الزواج (قوله لم يحنث) اعتمد م ر الحنث واعتمد فيما قبله عدم الحنث ولعل وجهه أن الإذن في قوله لا تخرج إلا بأذنه معناه الإذن في المستقبل فصار مانعاً لها من الخروج بدون إذن جديد كما أنه في مسألة لا يبيع ولا يوكل لا يحنث ببيع وكيله بوكالة سابقة لعدم وكالة جديدة لأنها المحلوف عليها دون السابقة م ر (قوله فكاتبه) أي أودبره أو علق عتقه بصفة (قوله ولو حلف لا ينكح) هذا مستثنى من قول المتن ومن حلف أن لا يفعل شيئاً ففعله فحنث به (قوله حنث بعقد فكاتبه) قال فعل الغير لا يحنث به إلا في النكاح والرجعة على المعتمد فيهما (قوله حنث بعقد وكيله) أي ما لم يقصد أنه يتعاطى العقد بنفسه فإن قصد ذلك لم يحنث بفعله وكيله نعم إن نوى بالنكاح الوطء لم يحنث به وقد وكيله لما مر من أن المجاز يتقوى بالنية شرح م ر اج * (فرع) * حلف لا يطأ فلانة فوطئها بعد الموت لم يحنث على الأوجه ابن الملقن * (فرع) * حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه وكتب به لم يحنث قاله أصحاب أبي حنيفة وأدعى الرافعي أن أصولنا تخالفه ورد عليه في الروضة لأن القلم اسم للمبرى دون القصة وانما سميت القصة قبل البرى

فكاتبه وعق بالاداء لم يحنث كما نقله ٧٩ م ع الشنجان عن ابن القطان وأقره وإن صوب في المهمات الحنث ولو حلف لا ينكح حنث بعقد وكيله لا يقبل الخالف النكاح لغيره

هذا الخلاف في التوكيد في الرجعة
فيما اذا حلف أنه لا يراجعها فوكل من
راجعها * (فروع) * لو حلفت المرأة
أن لا تزوج فعقد عليها وليها نظران
كانت حجة فعلية قولي المكره وان كانت
غير حجة وأذنت في التزويج فزوجه
الولي فهو كما لو أذن الزوج لمن يزوجه
ولو حلف الأمير لا يضرب زيدا فأمر
الجلاد بضربه فضر به لم يحث أو حلف
لا يبنى بيته فأمر البناء ببنائه فبناه
فكذلك أو لا يحاق رأسه فأمر حلاقا
فحلقه لم يحث كما جرى عليه ابن المقرئ
لعدم فعله وقيل يحث للعرف وبحرم به
الرافعي في باب محرمات الاحرام من
شرحه وصححه الاسنوي أو لا يبيع
مال زيد فباعه بعا صححنا بأن باعه بأذنه
أو لظفر به أو أذن حاكم لجزأ أو امتناع
أو أذن ولي لصغر أو لجزأ أو جنون حث
لصدق اسم البيع بما ذكر ولو حلف
لا يبيع لي زيد ما لا فباعه زيد حث
الحالف سواء علم زيد أنه مال الحالف
أم لا لأن العين منعقدة على نفي فعل زيد
وقد فعل باختياره والجهل أو النسيان
انما يعتبر في المباشرة للفعل لا في غيره
ووقت الغداء من طلوع الفجر الى
الزوال ووقت العشاء من الزوال الى
نصف الليل وقدرهما أن يأكل فوق
نصف الشبع ووقت السحور بعد نصف
الليل الى طلوع الفجر ولو حلف امتنن
على الله احسن الشاء أو أعظمه أو أجله
فليقل لأحصى ثناء عليك أنت كما
أثنيت على نفسك أو ليحمدن الله تعالى
بجماع الحمد أو بأجل التحاميد فليقل
الحمد لله جدا أو في نعمه وبكافئ مزيده

لأن الوكيل في النكاح سفير محض ولهذا يجب تسمية الموكل وهذا ما جزم به في المنهاج تبعاً لأصله وهو المعتمد وصحح في التنبيه عدم الحنث
وأقرنا النورى عليه في تصحيحه وصححه البلقيني في تصحيح المنهاج ناقلاً له عن الأكثرين وقال إن ما في المنهاج من الحنث مخالف لمقتضى
نصوص الشافعي رضي الله تعالى عنه واقاعده (٣١٤) وللدليل ولما عليه الاكثرون من الاصحاب وإطال في ذلك ويجري

قلما يجازا الحقيقة * (فروع) * قال الدميري في رجل له على آخر دين فقال إن لم أقبض منك اليوم
فأمر أتى طالق فقال صاحبه إن أعطيتك اليوم فأمر أتى طالق طريقه أن يأخذ منه صاحبه
جبراً عليه فلا يحثان اه خض (قوله سفير) أي واسطة وقوله محض أي خالص لا يقع العقد له
أصلاً (قوله لمقتضى نصوص الشافعي) أي من حمله على نفسه فلا يحث بعقد وكيله أخذاً
بعموم كون الحلف لا يشمل فعل الغير وقوله واقاعده أي التي في المتن وقوله والدليل هو قول
الشارح لأنه حلف على فعل نفسه ولم يفعل (قوله فوكل من راجعها) أي سواء قلنا الرجعة
ابتداءً نكاح أم استدامة فالمعتد به يحث (قوله فروع) أي أحد عشر وغالبها من قبيل
منطوق كلام المتن (قوله فعلى قولي المكره) أي فالحنث وعدمه مبنيان على قولي المكره
والمعتد به لا يحث ومحل الخلاف في المكره إذا ذكره على الحنث أم إذا ذكره على الحلف ثم
فعل لا يحث قولاً واحداً لعدم انعقاد اليمين وهذا هو الفرع الأول وقوله ولو حلف الأمير هو
الثاني وقوله ولو حلف لا يبنى بيته هو الثالث وقوله أو لا يحلق رأسه هو الرابع وقوله أو لا يبيع هو
الخامس وقوله ولو حلف لا يبيع مال زيد هو السادس وقوله ووقت الغداء سبع ووقت العشاء
ثمان وقدرهما أن يأكل تاسع وقوله ووقت السحور عاشر وقوله ولو حلف الخ الحادي عشر
(قوله كما لو أذن لزوج) أي فيحث (قوله فأمر البناء ببنائه الخ) كل هذا داخل في كلام
المصنف (قوله لي) صفة لما لا أي لا يبيع زيد ما لا كائن لي (قوله انما يعتبر في المباشرة الخ) أي
في الحالف المباشرة وفيه انهما اعتبر في الذي يبالي بتعليقه كما ذكره في الطلاق ثم رأيت في شرح
الروض قال ومحل ذلك أن لم يقصد منع زيد فان قصد منعه فبأن في فيه التخصيل المار في الطلاق
اه أي من كون زيد يبالي بحثه وكونه قصداً علامه أولاً (قوله ووقت الغداء الخ) أي فيما
لو حلف أنه لا يتعدى بالمال المهملة فلا يحث الا اذا شبع قبل الزوال (قوله لا أحصى ثناء
عليك) أي لا أقدر على احصائه وقوله أنت تو كيد للكاف فيكون في محل جر قال ابن مالك
ومضمرة الرفع الذي قد انفصل * أ كذبه كل ضمير اتصل

فقوله كما أثبت الكاف بمعنى مثل وهي صفة لثناء ومصدرية مؤولة مع مدخولها بمصدر رأى
مثل ثنائك على نفسك وإذا كان لا يقدر على احصائه فلا يطيقه وكتب بعضهم لا أحصى ثناء
عليك أي لا أطيع ثناء ولا أضبط ثناء عليك بمعنى لا أقدر على ثناء عليك والتونين في ثناء للتوزيع
أي نوعاً مخصوصاً من الثناء وهو الذي يليق بك وما في كما مصدرية أي لثنائك على نفسك
أو موصولة أي ثناء بمعنى المنى به الذي أثبت به على نفسك في كونه قطعياً تفصيلاً غير متناه
أو موصوفة أي مثل ثناء أثبت به اه (قوله فليقل) روى ابن جرير بل علمه لا دم وقال علمك
بجماع الحمد (قوله جدا) معمرول لمخذوف أي جدت جدا وليس معمر ولا الحمد لأن المصدر
لا يخبر عنه قبل معموله وقوله أو في نعمه أي يقابلها بحيث يكون بقدرها فلا تقع نعمة الامتدابة
لهذا الحمد بحيث يكون الحمد بأزاء جميع النعم وهذا على سبيل المبالغة بحسب ما ترجمه والافكل
نعمة تحتاج الى حمد مستعمل أو يجعل التونين في حمد التكثير وقوله وبكافئ مزيد أي
يساوي النعم الزائدة من الله والمزيد مصدر ميمي من ازادة الله النعم والضمير لله أي مزيد الله للنعم
والمعنى أنه يترجى أن يكون الحمد الذي أتى به موفياً بحق النعم الحاصلة بالفعل ومساوياً بما يزيد

وهنا فروع كثيرة ذكرتها في شرح المنهاج وغيره لا يحتملها هذا المختصر وفيما ذكرته كفاية لاولي الالباب * ثم شرع في صفة منها
كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بكونها مخيرة في الابتداء مرتبة في الانتهاء والصحيح في سبب وجوبها عند الجمهور الحنث
واليمين معاقل

منها في المستقبل لأن المكافأة المساواة اه ولو حلف ليصلين عليه أفضل الصلاة بر بالصيغة
 التي في الصلاة الالهية واستشكل بعدم اشتغالها على السلام وأجيب بأنه انما التزم الصلاة
 م د * (فرع) * من صلى في فضاء من الارض باذان واقامة وكان منفردا وحلف أنه صلى
 بالجماعة لا كفارة عليه لانه روى أنه عليه الصلاة والسلام قال من أذن وأقام في فضاء من
 الارض وصلى وحده صلت الملائكة خلفه صفوفا فاذا حلف على هذا المعنى لا يحث
 * (فرع) * حلف لا يصلي لا يحث بالجماعة لانها غير معهودة قاله القفال في فتاويه شرح التبيين
 * (فرع) * لو حلف على فعل شيء مثلا كان حلف أن لا يدخل الدار فسأل بعض النكهاء فقال له
 اذا طلعت من الحائط لا تحث لجهل المسؤول فتسور من الحائط لم يحث بما فعله قبل العلم
 لاعتماده على قول المخبر اه عبد البر وفي المنهج ومن حلف لا يدخل الدار حث بدخوله داخل
 بابها حتى دهليزها ولو برجله معتمدا عليها فقط لا يصعد عليها خارج الدار اه م د على التحرير
 (قوله وكفارة اليمين) من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو الستر وأصله في اللغة لا يطلق
 الاعلى ستر جسم بجسم آخر فها هنا مجازا وحقيقة شرعية وقدم أنها جارية في حق المسلم وزاجرة
 في حق غيره وسميت بذلك للاغلب اذ لا اثم في نحو المباح والمنسوب ثم ان كان عقد اليمين طاعة
 فخلها معصية كان لا يرنى ثم رنى (قوله الحذر) أي كله لأن المبعوض يخبر بين الخصلتين الاخيرتين
 فقط (قوله مخير فيها ابتداء) قال العلامة خالد في شرح الازهرية ولا يجوز الجمع بين الجميع
 على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة اه وكتب عليه الشنواني قوله ولا يجوز الجمع
 فيه نظروا المانع من جواز الجمع وغاية الامر أنه اذا جمع بينهما مع الاعتقاد المذكور وأعدمه
 وقع واحد منها كفارة فقط قال الاسنوي في التمهيد لو أتى بخصال الكفارة كلها أثيب على كل
 واحد منها لكن ثواب الواجب أكثر من ثواب التطوع ولا يحصل ثواب الواجب الاعلى
 أعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه يحصل له ذلك فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت
 فعلى أحدها وان ترك الجميع عوقب على أقلها لانه لو اقتصر عليه لاجزا ذكره ابن التلمساني
 في شرح المعالم وهو حسن اه أقول وما ذكره من وقوع واحدة منها كفارة هو مسلم وليس
 هو محل الكلام فيما لو أخرجهما مع اعتقاد أن الجميع كفارة واجبة وهو حرام لا اعتقاد ما ليس
 واجبا واجبا كما لو صلى زيادة على الرواتب مع اعتقاد أنها مطلوبة للشارع اه ع ش على
 م ر (قوله فعل واحد) الاولى حذفه وابقاء المتن على حاله لأن بين لا تضاف الا الى متعدد
 (قوله عتق رقبة) وهو أفضلها ولو في زمن الغلاء وبحث ابن عبد السلام أن الاطعام في زمن
 الغلاء أفضل زى وشرح م ر وكان الاولى أن يعبر باعتناق بدل عتق كما عبر به شيخ الاسلام
 في المنهج قال الشوبري ولم يقل عتق لانه لو ووت من يعتق عليه فنواه عن الكفارة لم يجز اه
 (قوله كل مسكين) أي نصيب كل مسكين مذهبوه على حذف مضاف (قوله من جنس الفطرة)
 أي ويكون من غالب قوت بلد الحالف وان كان المكفر غيره في غير بلده والمراد غالب قوت
 السنة زى وقوله وان كان المكفر غيره في غير بلده أي لأن العبرة بقوت بلد المؤتي عنه حج
 فان لم يكن مستوطنا لبلد فأى بلد أخرجه من قوتها أجزأ زى وعبارة م ر من غالب قوت

(وكفارة اليمين هو) أي المكفر الحذر
 الرشيد ولو كافرا (مخير فيها) ابتداء
 (بين) فعل واحد من (ثلاثة أشياء)
 وهي (عتق رقبة مؤمنة) بلا عيب بخل
 بعمل أو كسب (أو اطعام) أي عليك
 (عشرة مساكين كل مسكين مد) من
 جنس الفطرة على ما تربيانه فيها

بلده أي المكفر فلو أذن لاجنبي في أن يكفر عنه اعتبر بلد المأذون له لا الأذن فيما يظهر
ولا ينفيه أن قياس ما في الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه لأن تلك طهارة للبدن فاعتبر بلده
ولا كذلك هذا والوجه اعتبار بلد الأذن كالفطرة (قوله بما يسمى كسوة) ولو متجسسا
أو من جلد أو لبدا أو فروة حيث اعتدلبسه بأن يعطيهم ذلك على وجه التملك وإن فاوت بينهم
في الكسوة شرح م ر وأوجب الإمام مالك وأحمد سائر العورة قل وقوله ولو متجسسا
لكن يلزمه إعلامهم به لئلا يصلاوا فيه وقضيته أن كل من أعطى غيره ملكا أو عارية مثلا ثوبا
مثلا به نجاسة خفية غير معقوفة عنها بالنسبة لاعتقاد الأذن عليه إعلامه بما أحذر من أن يوقعه
في صلاة فاسدة ويؤيده قولهم من رأى مصليا به نجس غير معقوفة عنه أي عنده لزمه إعلامه به
(قوله أو طيلسانا) والحاصل أن ما يغطي به الرأس مع أكثر الوجوه إن كان معه تحنيك أي
إدارة على العنق قيل له طيلسان وربما قيل له رداء مجازا وإن لم يكن معه تحنيك قيل له رداء
وقناع وربما قيل له مجازا طيلسان وهو ما كان شعارا في القديم لقاضي القضاة الشافعي خاصة
قال بعضهم بل صار شعار العلماء ومن ثم صار لبسه يتوقف على الإجازة من المشايخ كالإفتاء
والتدريس فكان الشيخ يكتب في إجازته وقد أذنت له في لبس الطيلسان لأنه شهادة بالأهلية
وما يجعل على الكاف دون الرأس يقال له رداء فقط وربما قيل له طيلسان أيضا مجازا وضح
عن ابن مسعود أنه حكم المرفوع التقنع من أخلاق الأنبياء وقد ذكر بعضهم أن الطيلسان
الخلوة الصغرى وفي حديث لا يقطع الأمن استكمل الحكمة في قوله وفعله وكان ذلك من عادة
فرسان العرب في المواسم والجوع كالأسواق وأقل من لبس الطيلسان بالمدينة جبير بن مطعم
وعن الكفاية لابن الرفعة أن ترك الطيلسان للفقهاء محل بالمرأة أي وهو بحسب ما كان في زمنه
اه من السيرة الحلبية وفي المناوي على الخصائص روى الترمذي بسند ضعيف عن ابن عمر
مرفوعا ليس من أي من العاملين بهدينا والجارين على منهاج سنننا من تشبه بغيرنا أي من أهل
الكتاب في نحو ملابس وهئية ومأكل ومشرب وكلام وسلام وتكهن وتبتل ونحو ذلك لا تشبهوا
باليهود ولا بالنصارى فإن تسليم اليهود إشارة بالأصابع وتسليم النصارى الإشارة بالاكف
ولا منافاة بين هذا الخبر وبين خبر لتبعن سنن من كان قبلكم وخبر ستفترق أمتي على ثلاث
وسبعين فرقة لأن المراد هنا أن جنس مخالفتهم وتجنب مشابهتهم أمر مشروع وإن الإنسان
كلما بعد عن مشابهتهم فيما لم يشرع لنا كان أبعد عن الوقوع في نفس المشابهة المنهى قال
السهووري واستدل بهذا الخبر على كراهة لبس الطيلسان لأنه من ملابس اليهود والنصارى
وفي مسلم أن الدجال يتبعه اليهود عليهم الطبالسة وعورض بما أخرجه ابن سعد أنه سئل
عن الطيلسان فقال هذا ثوب لا يؤدى شكره وبأن الطبالسة الآن ليست من شعارهم
بل ارتفع في زماننا وصار دالا في عموم المباح وقد ذكره ابن عبد السلام في البدع المباحة
قال ابن حجر وقد يصير من شعار قوم فيصير تركه مخالفا بالمرأة اه (قوله أو منديلا) انظر وجه
إجرائه مع أنه لا يسمى كسوة وعبارة حل قوله أو منديلا أي منديل الفقيه وهو شدة الذي
يوضع على الكتف أو ما يجعل في اليد وهو المنشفة الكبيرة اه فقول الشارح أو كسوتهم
أي ولو لبعض البدن شيئا العشماوي (قوله أو ملبوسا) ولا بد أن يكون غير متفرق اه

بما من نسخة المؤلف قوله قال بعضهم
إلى آخر القول ليس من التجريد

(أو كسوة) بما يسمى كسوة
عما اعتدلبسه ولو ثوبا أو عمامة أو
إزارا أو طيلسانا أو منديلا قال
في الروضة والمراد به المعروف الذي
يجعل في اليد أو مقنعة أو درعا
من صوف أو غيره وهو قبض لا تم له
أو ملبوسا لم تذهب قوته أو لم يصلح
للمنفوع له كقبض صغير كبير
لا يصلح له ويجوز قطن وكان وحري
وشعر وصوف منسوج كل منها امرأة
ورجل لو فروع اسم الكسوة على ذلك
ولا يجزئ جديد مهمل النسج إذا كان
لبسه لا يدوم الأبد رما يدوم لبس
الثوب البالي أضعف النفع ولا خف
ولا قبازان ولا مكعب ولا منطقة
ولا قلنسوة وهي ما يغطي بها الرأس
ونحو ذلك مما لا يسمى كسوة كدرع
من حديد ونحو ثوب فروة ولبداء اعتد
في البلد لبسهما

الشيخ فكان رد شتمه في كفاية جبريل

تأليفه في كفاية جبريل

ولا يجزئ التبان وهو سر او يل قصير لا يبلغ الركبة ولا الخاتم ولا التكة والعرقية ووقع في شرح المنهج أنها تكني ورد بأن القلنسوة لا تكني كما تر وهي شاملة لها ويمكن جعلها على التي تجعل تحت البرذعة وان كان (٣١٧) بعيدا فهو أولى من مخالفته للاصحاب ولا يجزئ

نجس العبر ويجزئ المتنجس وعليه أن يعلمهم بنجاسته ويجزئ ما غسل ما لم يخرج عن الصلاحية كالطعام العتيق لانطلاق اسم الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالعيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويندب أن يكون الثوب جديدا خاما كان أو مقصورا الآية لن تناولوا البر حتى تنفقوا بما تحبون ولو أعطى عشرة ثوبا طويلا لم يجزئه بخلاف ما لو قطعه قطعاً قطعاً ثم دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة وخرج بقول المصنف عشرة مساكن ما اذا أطم خمسة وكسا خمسة فإنه لا يجزئ كما لا يجزئ اعتاق نصف رقبة واطعام خمسة (فان لم يكن المكفر رشداً أو لم يجز) شيأ من الثلاثة لعجزه عن كل منها بغير غيبة ماله برق أو غيره (فصيام ثلاثة أيام) لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية والرقيق لا يملك أو يملك ملكاً ضعيفاً ولو كفر عنه سيده بغير صوم لم يجز ويجزئ بعد موته بالاطعام والكسوة لأنه لا رق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه به ما باذنه وللمكاتب أن يكفر به ما باذن سيده أما العاجز بغيبة ماله فكغير العاجز لأنه واجد فينتظر حضور ماله بخلاف فاقد الماع بغيبة ماله فإنه يتم لضيق وقت الصلاة وبخلاف المتمتع المعسر بمكة الموسر يملكه فإنه يصوم لأن مكان الدم بمكة فاعتبر بساره وعدمه بها ومكان الكفارة مطلق فاعتبر بمطلقه فان كان له غنار رقيق غائب تعلم حياته

س (قوله التبان) بضم المثناة الفوقية وتشديد الموحدة سر وال قصير يسترا العورة المغلظة يلبسه الملاحون ونحوهم اه قسطلاني وعبارة المختار والتبان بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يسترا العورة المغلظة أي السواتين فقط فيكون للملاحين اه (قوله سراويل) هو مفرد دليل وصفه بقصير قال ابن مالك
ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع
(قوله وان كان بعيدا) أي لان الواجب كسوة المساكن كما يدل عليه قوله أو كسوتهم لا كسوة دوابهم اه ولا تكني عرقية الرأس وانظر ما افرق بينها وبين المنديل مع أنها تسمى كسوة رأس تأمل شيخنا (قوله كالطعام العتيق) فإنه يجزئ في الكفارة وزكاة الفطر ونسخة كتاب الطعام العتيق وعلى الثاني يكون مما نحن فيه لان الكلام في الكسوة وعلى الاول لا يناسب الا أن تجعل الكاف للتظير (قوله وكونه يرد) أي اذا اشترى تمحافوجده عتيقاً مسوساً فله رده لان ذلك يخل بالمالية ومع ذلك يجزئ في الكفارة وفي زكاة الفطرة اذا كان هو غالب قوت البلد ولم يخرج بذلك عن كونه مأكولاً (قوله ثوبا) أي كالمقطع القماش لانه كله يسمى شيأ واحداً بخلاف ما لو دفع الامد اذ لهم دفعة واحدة (قوله أو لم يجد) أي شيأ كاملاً فاضلا عن كفاية العمر الغالب بأن لم يجد شيأ أصلاً أو وجد بعضاً من الثلاثة أو وجد كاملاً منها لكن لم يكن فاضلاً عن كفايته فيكفر بالصوم * (فرع) * لو قال كل ما أملكه حرام على وله زوجات واماء كفاه كفارة عن الجيع على الاصح شرح ابن الملقن (قوله برق) متعلق بعجز وقوله بغير غيبة ماله متعلق بمحذوف أي حالة كون العجز كائناً بغير غيبة ماله (قوله فصيام ثلاثة أيام) أي قالوا واجب صيام ثلاثة ولو متفرقة كما في المنهج فالغاية لا ردت على القائل بوجوب التتابع لقراءة ابن مسعود وأبي بن كعب متابعات والقراءة الشاذة كخبر الآحاد في وجوب العمل بها وأجيب بأنها نسخت حكمها وتلاوة كـ ما يأتي في الشرح (قوله بغير صوم) وأما الصوم فواضح عدم اجزائه لانه عبادته بدنية وهي لا تقبل النيابة اه سم ولا يخفى ما فيه وانما نص على غير الصوم لانه محل توهم وكذلك يمتنع عليه الاعتاق عنه لانه ليس من أهل الولاء (قوله بالاطعام والكسوة) أي لا بالاعتاق لانه يستعقب الولاء لمن عتق عن كفارته وليس هو من أهله مرقان سم هلا جاز أيضاً لوال الرق بالموت وأي فائدة في الاعتاق عنه بعد موته مع أنه لا وارث له فولاؤه يكون لمن تأمل وحزر (قوله بغيبة ماله) ولو فوق مسافة القصر فلم يفرقوا بين مسافة القصر وغيرها على المعتمد وبحت البلقيني تقيدها بدون مسافة القصر قياساً على الاعسار في الزكاة وفسخ الزوجة والبائع مردود حل (قوله فينتظر حضور ماله) ولو فوق مسافة القصر وانما عدم عسار في الزكاة وفسخ الزوجة والبائع للضرورة ولا ضرورة بل ولا حاجة هنا الى التجمل لانها واجبة على التراخي أي أصالة حيث لم يأثم بالحلف والالزيم الحنث والكفارة فوراً س (قوله ومكان الكفارة مطلق) أي لا يتوقف على فقراء محل الحنث حل (قوله فاعتبر) أي اليسار وعدمه وقوله مطلقاً أي بأي محل كان (قوله فان كان هناك رقيق غائب الخ) هذا استثناء من قوله فينتظر حضور ماله وقوله يعلم حياته أي حالاً أو مآلاً كما لو بانته حياته بأن اعتقه على ظن موته فبان حيا فيجزئ اعتباراً بما في نفس

فله اعتاقه في الحال * (تنبيه) * المراد بالعجز ٨٠ مح ح
وكفاية من تلزمه موته فقط

ولا يجد ما يفضل عن ذلك قال الشيخان ومن له أن يأخذ منهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات له أن يكفر بالصوم لأنه فقير في الأخذ فكذا في الاعطاء وقد يملك نصيبا ولا يني دخله بخبره فتلزمه الزكاة وله أخذها والفرق بين الباين أن أبا إسحق قال الزكاة خلا النصيب عنها بلا بدل والتكفير له بدل وهو الصوم ولا يجب (٣١٨) تتابع في الصوم لاطلاق الآية فان قيل قرأ ابن مسعود ثلاثة أيام

متتابعات والقراءة الشاذة كخبر الواحد في وجوب العمل كما أوجبنا قطع يد السارق اليمنى بالقراءة الشاذة في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما أوجب بأن آية اليمن نسخت متتابعات تلاوة وحكما فلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فانها نسخت تلاوة لاحكاما (تمت) * ان كان العاجز أمة تحل لسيدها لم تصم الاباذنه كغيرها من أمة لا تحل له وعبد والصوم يضر غيرها في الخدمة وقد حثت بلاذن من السيد فانه لا يصوم الاباذنه وان أذن له في الحلف لحق الخدمة فان أذن له في الحث صام بلاذن وان لم يأذن له في الحلف فإلزامه في الصوم بلاذن فيما إذا أذن في أحدهما بالخث ووقع في المنهاج ترجيح اعتبار الحلف والاول هو الاصح في الروضة كالشرحين فان لم يضره الصوم في الخدمة لم يحتج الى اذن فيه ومن بعضه حر وله مال يكفر يطعام أو كسوة ولا يكفر بالصوم ليساره لا اعتق لانه يستعقب الولاء المتضمن للولاية والارث وليس هو من أهلها واستثنى البلقيني من ذلك ما لو قال له مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فنصبي منك حر قبل اعتاقلك عن الكفارة أو وعده فيصم اعتاقله عن كفارة نفسه في الاولى قطعاً وفي الثانية على الاصح

* (فصل في النذور) *

جمع بدو وهو بذل معجزة ساكنة وحكي فتحها لغة الوعد بخير أو شر وشرعا الوعد بخير خاصة قاله الروائي والماوردي

الامر وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما لا يظن أنه ملك غيره فبان ملكه أو دفع لطائفة يظنها غير مستحقة للكفارة فبان خلافه أجزاء ذلك كما نص عليه ع ش على م ر (قوله ولا يجد ما يفضل عن ذلك) أي عن كفاية بقية العمر الغالب على المعتمد ولو كان يملك نصيباً أو أكثر (قوله وله أخذها) أي ويكفر بالصوم (قوله والفرق بين الباين) أي باب الزكاة حيث قلتم بإيجاب الزكاة في النصاب الذي عنده وباب الكفارة حيث قلتم يكفر بالصوم لا بالمال ومقتضى وجوب الزكاة عليه أنه يكفر بالمال (قوله نسخت) أي نسخ منها متتابعات فالعائد محذوف (قوله من أمة لا تحل) بأن كانت محرماً أو مشتركة والحاصل أن الأمة ان كانت تحل لا يجوز الصوم مطلقاً إلا باذن السيد وان كانت لا تحل أو كان من يلزمه الصوم ذكر أو وقف الصوم على الاذن بشرطين أن يضر السيد في الخدمة وأن يكون الخث من غير اذن السيد وأخذ الشارح محترز القيد على للف والنشر المشوش (قوله والصوم) أي والحال وعبارة شرح المنهج والصوم يضره أي غيرها في الخدمة فأشار الى أن الضمير راجع للغير في عبارة الشارح ايها (قوله وان لم يأذن له) غاية (قوله للولاية) أي ولاية التزويج

* (فصل في النذور) *

جمعها اختلاف أنواعها (قوله وحكي فتحها) ويكون مصدراً سماعياً بخلاف السكون يكون مصدراً قياسياً وهو من نذر ينذر بضم عين المضارع وكسر هاء من بابي نصر وضرب زي (قوله الوعد بخيراً وشر) واستعمال الوعد في الشر لعله من باب المشاكلة فلا ينافيه أن الوعد في الخير والابعاد في الشر كما في قوله

واني وان أوعدته أو وعدته * لخلف ايعادى ومنجز موعدى

وصرح أئمة اللغة بأن الوعد يستعمل في الخير والشر مقيداً فيقال وعده خيراً ووعدته شراً وأما عند الاطلاق فيستعمل الوعد في الخير والابعاد في الشر وكلام الشارح يحمل على الاول فليس من باب المشاكلة (قوله وشرعا) أي فيه كون للنذر معنيان شرعيان والثاني أولى لان الاول يشمل ما كان معه التزام أولاً (قوله التزام قربة) وقد فرق شيخ الاسلام زكريا بين القربة والطاعة والعبادة بما حاصله أن الطاعة امتثال الامر والنهي والقربة ما يتقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود فالطاعة توجد بدونها في النظر المؤدى الى معرفة الله تعالى اذ معرفته انما تحصل بتمام النظر والقربة توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف (قوله تأكيذا) أي تحقيقاً وقوله لما التزمه فيه نظراً لانه يقتضى أن الالتزام سابق على اليمين والنذر ولكن يتأكد بهما وليس كذلك بل ما حصل الالتزام الا بهما فكان الاولى أن يقول لان بعض أفراد النذر فيه كفارة يمين أو يقال ان المعنى تأكيذا لما أراد أن يلتزمه وعبارة ع ش قوله تأكيذا لما التزمه لعل الاولى تأكيذا لما وعده اذ الالتزام لم يأت الا من النذر اذا الوجوب انما جاء من جهته (قوله ومن نذر أن يعصى الله) وتسمية هذا نذراً على سبيل المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبته على حد قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك وقيل ان هذه الآية ليست

وقال غيرهما التزام قربة لم تعين كما يعلم مما يأتي وذكره المصنف عقب الايمان لان كلامهما عقدي يعقده المرء على نفسه من تأكيذا لما التزمه والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبار كخبير البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه

من باب المشاكلة ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة والمراد بالنفس الذات
أو على قول من يقول أن الأسماء الشرعية تعم الصحة والفاسدة (قوله وفي كونه قربة
أو مكروهًا خلاف) فقال الرافعي قربة وجزم به القاضي حسين والمتولى واقتضاه كلام
النووي في المجموع في باب ما يفسد الصلاة والنهي عنه محمول على من علم من نفسه عدم القيام
بما التزمه جعابن الأدلة وقيل مكروه وجزم به في المجموع وحكاها السنجي عن النص هذا والذي
قاله ابن الرفعة هو المعتقد من روعة عبارة س ل والأصح أنه في نذر الجباج مكروه وعليه يحمل خبر
انما يستخرج به من الخيل وفي نذر التبرر مندوب اه (قوله وتقوز تصرف الخ) وزيد
امكان الفعل فلا يصح نذره صوما لا يطيقه ولا نذر بعيد عن مكة حج هذه السنة س ل وكان الوقت
لا يسع السير إلى مكة (قوله يندره) بضم الذال وكسر هاء مع فتح الياء فيهما فبانه ضرب ونصر
كما في المختار (قوله فلا يصح النذر من كافر) لا يخفى أن عبارة المصنف النذر يلزم في المجازاة
فهو مبتدأ وخبره جملة وفاعل يلزم ضمير عائذ على النذر والشارح جعل لفظ النذر فاعلا
بفعل محذوف مني وجعل جملة يلزم مستأنفة وجعل فاعل الفعل محذوفاً وجعل الطرف
متعلقاً به ولا يخفى ما في ذلك من التشبث ومخالفة الوضع العربي فراجعه قل والمراد بقوله
فلا يصح الخ أي نذر التبرر ونذر الجباج فانه يصح منه وكان قياسه صحة نذر التبرر منه أيضاً
الأنه لما كان فيه مناجاة أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الجباج خلافاً
للشارح حيث سوى بينهما في عدم الإبطال والفرق بين النذر والوقف حيث صح من الكافر
مع أنه قربة أن الوقف وإن كان قربة ليست متعضة لأن فيه نقل الحق إلى الموقوف عليهم
بخلاف النذر فانه قربة متعضة اه اج وعبارة شرح الروض وانما صح وقفه وعقده ووصيته
ومدقته من حيث أنها عقود مالية لا قربة أي لا من حيث كونها قربة وإن كانت حاصلة فلا يتظر
لها (قوله لعدم أهليته للقربة) يرد عليه صحة عقده ومدقته قال حل لما كان نذر التبرر
فيه مناجاة أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الجباج خلافاً لشيخ الإسلام حيث
سوى بينهما في عدم الإبطال فلا ينافي صحة نحوه وعقده من كل ما لا يتوقف على نية (قوله
في القرب) متعلق بيصح المقدر أي ولا يصح من الخ (قوله المالية) كهذا الثوب خرج
البدنية وقوله العينية خرج المتعلقة بالذمة أي فقيه تفصيل فيصح من المفلس دون السفه
لأن السفه لا ذمة له حل ويبحث بعضهم أن نذر العبد ما لا يفي ذمته كضمانه وسبق في كتاب
الضمان أنه لا يصح ضمانه بغير إذن سيده وهذا هو المعتقد كما قاله زى ومثله في شرح م
ويصح يادنه ويؤديه من كسبه الحاصل بعد النذر اه ع ش وعبارته على م قوله العينية
خرج التي في الذمة فيصح نذر المحجور لها كما اعتمده سم وظاهره أنه لا فرق بين حجر الفلاس
والسفه ثم انظر بعد الصحة من أين يؤدى السفه هل بعد رشده أو يؤدى الولي من مال السفه
ما التزمه ثم رأيت في شرح الروض أن السفه يؤدى بعد رشده فلو مات ولم يؤدأ خرج من تركته
قياساً على تنفيذ وصيته اه (قوله يشعر بالتزام) فهو مالي صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام
وكذا نذر الله لا فعلت كذا ذلك فان نوى به اليمين كان يميناً ونذرت لزيد كذا كذلك كن
لنوى به الاقرار لزيم به حل (قوله مامتر في الضمان) من إشارة الآخر وكأية ولومن ناطق

وفي كونه قربة أو مكروهًا خلاف
والذي رجحه ابن الرفعة أنه قربة في نذر
التبرر دون غيره وهذا أولى ما قيل فيه
وأركانه ثلاثة صفة ومنذور ونادر
(و) شرط في النادر اسلام واختيار
وتقوز تصرف فيما نذره فلا يصح
(النذر) من كافر لعدم أهليته للقربة
ولا من مكروه لم يرفع عن أمته الخطأ
ولا من لا ينفذ تصرفه فيما يندره
كيجورسفه أو فليس في القرب المالية
العينية وصبي ومجنون وشرط
في الصفة لفظ يشعر بالتزام وفي معناه
مامتر في الضمان كالله على كذا أو على
كذا كسائر العقود

(قوله ويلزم ذلك) أي كذا المذكور في الصيغة السابقة (قوله بناء الخ) يقتضي أن المذنبين على ما ذكر لا يلزمه ذلك بالنذر وليس كذلك لأنه يلزمه ما التزمه مطلقا سواء بني بناء على ما ذكر أو لا ولا يصلح قوله بناء الخ تعليلا لا فيما لو نذر أن يصلي أو يصوم فيجب أن يصلي من قيام ويجب عليه تيميم النية بناء على أنه يسلك به الخ فاشتبهه على الشارح الأمر ويمكن أن يكون قوله بناء على الخذف أي ويتبع فيه الواجب بالشرع بناء الخ تأمل (قوله كذا كل وشرب) كلامه صريح في أن المباح هو المذنبون بأن قال ان شق الله مريض فليأكل كذا أو شرب كذا الخ فلذلك عقبه بقوله انه سهو والتصوير بذلك يرده قول المتن الاتي لا يلزم النذر على تركه أو فعل مباح كقوله لا آكل الخ قال قل انه اشتبهه على الشارح الملتزم بالمعلق عليه والذي يشترط كونه قربة هو الملتزم لا المعلق عليه فلو قال ان قام زيدا وقعد فقله على كذا صح كما يدل عليه لفظ المجازاة فالمجازاة واقعة بمطلوب على فعل مباح فكان ينبغي للشارح أن يسقط لفظة نذر في قوله على نذر فعل الخ والحاصل أنه ان كان المذنب موصيا أو مباحا لم ينعقد وان كان المعلق عليه معصية أو مباحا فان تعلو به حث أو مباح أو تحقيق خبرا وكان فيه إضافة الى الله تعالى كان يميننا لا نذرا فيجب فيه بالحنث كفارة فتأمل (قوله على فعل مباح) يقتضي أن النذر المعلق على مباح لا ينعقد مع أنه ينعقد وأيضا هذا يخالف قوله أو لا على نذر فعل مباح لأنه يقتضي أن المذنب هو المباح نفسه لأنه معلق عليه والحاصل أن محل كون المباح لا ينعقد يميننا إذا لم يكن معلقا ولا مضافا لله أما إذا كان معلقا فان كان نذرا لمباح بأن قصده به حث أو منع أو تحقيق خبر ففيه بالخالفه كسائر يمين لا نعهده يميننا وان كان مضافا لله فان قصده به اليمين كأن قصده الحث على الفعل لزمه عند المخالفة ذلك أيضا وان لم يكن في المعلق نذر لمباح بل تررقان لم يقصد الحث في المضاف الى الله فلا شيء في المخالفة اه شيخنا (قوله الزوم) أي لزوم الكفارة (قوله لانه نذر) المناسب لانه يمين (قوله وهو المعتمد) أي ان خلا عن الحث والمنع وتحقيق الخبر والاضافة الى الله والا نعهده نذره فيكون فيه كفارة يمين وجهذا يجمع بين من قال ينعقد وبين من قال لا ينعقد م ر واعتمد قل أنه لا كفارة ثم قال وقول شيخنا م ر يحمل عدم الكفارة اذا خلا عن حث أو منع أو تحقيق خبر وضافته الى الله والافقيه الكفارة وهذا يجمع بين الكلامين اه غير مستقيم اذ لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكر فيلزم احواله مالا كسائر فيه فيبطل الجمع المذكور مع أن في صحة النذر مع الحث ونحوه نظرا وأيضا في جعل ما ذكر من نذر المباح نظرا لانه التزام قربة على ترك مباح أو فعله فهو من نذر اللجاج وانما نذر المباح أن يقول لله على أن أقوم مثلا أو ان شق الله مريض فليأكل كذا أو شرب كذا لا كفارة فيه وكذا يقال في المعصية والواجب فتأمل ذلك وحرره فانه مما لا وجه للعدول عنه اه ولوجع في نذرين ما يصح وما لا يصح كقوله ان سلم مالي وهلك مال زيد أعتقت عبدي أو طلقت زوجتي فلكل حكمه ويلزمه في الجزاء عتق العبد لاطلاق الزوجة قل (قوله أو لله الخ) هذه صيغة مستقلة وليس معلقا على ما قبله كما يؤخذ من الروض ويدل له افرادها بجواب مستقل (قوله من حيث اليمين) أي لان قوله لله على أن أدخل الدار فيه حث على دخول الدار والقاعدة أن ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر كان يميننا والحاصل أن نذر المباح تارة يكون حثا

و (يلزم ذلك) أي كذا المذكور في الصيغة السابقة (قوله بناء الخ) يقتضي أن المذنبين على ما ذكر لا يلزمه ذلك بالنذر وليس كذلك لأنه يلزمه ما التزمه مطلقا سواء بني بناء على ما ذكر أو لا ولا يصلح قوله بناء الخ تعليلا لا فيما لو نذر أن يصلي أو يصوم فيجب أن يصلي من قيام ويجب عليه تيميم النية بناء على أنه يسلك به الخ فاشتبهه على الشارح الأمر ويمكن أن يكون قوله بناء على الخذف أي ويتبع فيه الواجب بالشرع بناء الخ تأمل (قوله كذا كل وشرب) كلامه صريح في أن المباح هو المذنبون بأن قال ان شق الله مريض فليأكل كذا أو شرب كذا الخ فلذلك عقبه بقوله انه سهو والتصوير بذلك يرده قول المتن الاتي لا يلزم النذر على تركه أو فعل مباح كقوله لا آكل الخ قال قل انه اشتبهه على الشارح الملتزم بالمعلق عليه والذي يشترط كونه قربة هو الملتزم لا المعلق عليه فلو قال ان قام زيدا وقعد فقله على كذا صح كما يدل عليه لفظ المجازاة فالمجازاة واقعة بمطلوب على فعل مباح فكان ينبغي للشارح أن يسقط لفظة نذر في قوله على نذر فعل الخ والحاصل أنه ان كان المذنب موصيا أو مباحا لم ينعقد وان كان المعلق عليه معصية أو مباحا فان تعلو به حث أو مباح أو تحقيق خبرا وكان فيه إضافة الى الله تعالى كان يميننا لا نذرا فيجب فيه بالحنث كفارة فتأمل (قوله على فعل مباح) يقتضي أن النذر المعلق على مباح لا ينعقد مع أنه ينعقد وأيضا هذا يخالف قوله أو لا على نذر فعل مباح لأنه يقتضي أن المذنب هو المباح نفسه لأنه معلق عليه والحاصل أن محل كون المباح لا ينعقد يميننا إذا لم يكن معلقا ولا مضافا لله أما إذا كان معلقا فان كان نذرا لمباح بأن قصده به حث أو منع أو تحقيق خبر ففيه بالخالفه كسائر يمين لا نعهده يميننا وان كان مضافا لله فان قصده به اليمين كأن قصده الحث على الفعل لزمه عند المخالفة ذلك أيضا وان لم يكن في المعلق نذر لمباح بل تررقان لم يقصد الحث في المضاف الى الله فلا شيء في المخالفة اه شيخنا (قوله الزوم) أي لزوم الكفارة (قوله لانه نذر) المناسب لانه يمين (قوله وهو المعتمد) أي ان خلا عن الحث والمنع وتحقيق الخبر والاضافة الى الله والا نعهده نذره فيكون فيه كفارة يمين وجهذا يجمع بين من قال ينعقد وبين من قال لا ينعقد م ر واعتمد قل أنه لا كفارة ثم قال وقول شيخنا م ر يحمل عدم الكفارة اذا خلا عن حث أو منع أو تحقيق خبر وضافته الى الله والافقيه الكفارة وهذا يجمع بين الكلامين اه غير مستقيم اذ لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكر فيلزم احواله مالا كسائر فيه فيبطل الجمع المذكور مع أن في صحة النذر مع الحث ونحوه نظرا وأيضا في جعل ما ذكر من نذر المباح نظرا لانه التزام قربة على ترك مباح أو فعله فهو من نذر اللجاج وانما نذر المباح أن يقول لله على أن أقوم مثلا أو ان شق الله مريض فليأكل كذا أو شرب كذا لا كفارة فيه وكذا يقال في المعصية والواجب فتأمل ذلك وحرره فانه مما لا وجه للعدول عنه اه ولوجع في نذرين ما يصح وما لا يصح كقوله ان سلم مالي وهلك مال زيد أعتقت عبدي أو طلقت زوجتي فلكل حكمه ويلزمه في الجزاء عتق العبد لاطلاق الزوجة قل (قوله أو لله الخ) هذه صيغة مستقلة وليس معلقا على ما قبله كما يؤخذ من الروض ويدل له افرادها بجواب مستقل (قوله من حيث اليمين) أي لان قوله لله على أن أدخل الدار فيه حث على دخول الدار والقاعدة أن ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر كان يميننا والحاصل أن نذر المباح تارة يكون حثا

(و) يلزم النذر على فعل (طاعة) مقصودة لم تتعين كعتق وعبادة مريض وسلام وتشجيع جنازة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة ولا فرق في صحة نذر الثلاثة الأخيرة بين كونها في فرض أم لا فالقول بأن صحته مقيدة بكونها في الفرض أخذ من تقييد الروضة وأصلها بذلك وهم لأنهم ما انما قيدوا بذلك للخلاف فيه (٣٢١) فلونذر غير القرية المذكورة من واجب عيني كصلاة

الظهر أو مخير كأحد خصال كفارة اليمين ولومعينة كما صرح به القاضي حسين أو معصية كما سيأتي كشرب خمر وصلاة بحدوث أو مكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضرراً أو فوت حق لم يصح نذره أما الواجب المذكور فلا تنه لم عيناً بلزام الشرع قبل النذر فلا معنى للترامه وأما المكروه فلا تنه لا يتقرب به ونحوه أي داود لا نذر إلا فيما يتقرب به وجه الله ولم يلزمه بخالفته ذلك كفارة ثم بين المصنف نذراً للجحازة وهو نوع من التبرر وهو المعاق بشئ بقوله (كقوله ان شئني الله) تعالى (مريض) أو قدم غائب أو نجوت من لغرق أو وث ذلك (فله) تعالى (على أن أصلي أو صوم أو أتصدق) وآوفي كلامه تنويعية (ويلزمه) بعد حصول المعلق عليه (من ذلك) أي من أي نوع التزيم عند الإطلاق (ما يقع عليه الاسم) منه وهو في الصلاة ركعتان على الاظهر بالقيام مع القدرة جلاء على أقل واجب الشرع وفي الصوم يوم واحد لأنه اليقير فلا يلزمه زيادة عليه وفي الصدقة ما يتقرب شرعاً ولا يتقذر بخمسة دراهم ولا بنصف دينار وإنما جانا المطلق على أقل واجب من جنسه كما قاله في الرضة لأن ذلك قديلمه في الشركة * (فرع) * لو نذر شيئاً كقوله ان شئني الله مريض فشيئاً ثم شك هل نذر صدقة أو عتقاً أو صلاة أو صوماً قال البغوي في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يجتهد بخلاف الصلاة لأننا قلنا أن الجميع لم تجب عليه

كإرادته الزام نفسه بالفعل فقط فهذا لا ينعقد نذر لكن يلزم فيه الكفارة لأنه عين لتعلق الحث به وتارة لا يتعلق به شئ من الثلاثة المتقدمة كأن يطلق في الصيغة فهذا لا ينعقد ولا يلزم فيه كفارة اهـ مد (قوله على فعل طاعة الخ) هذا من الشارح سهولات كلام المصنف في المعلق عليه والشروط المذكورة مع الامثلة انما هي في المذخور نفسه كما في متن المنهج لا في المعلق عليه فإنه اذا علو النذر على فرض عيني مثلاً صح كقوله ان صليت الظهر فله على أن أتصدق أو أعتق فيجب عليه ما التزمه وعلى كلام الشارح يحتاج الى تقدير يناسب كلمة على أي المشتل على فعل طاعة الخ اهـ شيخنا (قوله وطول قراءة صلاة) أي من غير امام لقوم لا يرضون بالتطويل والابأن كان اماما لقوم يرضون بالتطويل كان مكروهاً لا ينعقد نذره لأن العبرة في الطلب وعدمه بحال النذر اهـ مد والوجه ضبط التطويل الملتزم هنا بأدنى زيادة على ما يندب لامام غير محصورين بالإقتصار عليه مـ ر سل (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من عهدة ذلك بالاعتداء في جرم من صلاته لا نصاب حكم الجماعة على جميعها اهـ ع ش على مـ ر (قوله بأن صحتها) أي الثلاثة (قوله ولومعينة) والمعتد أنه ان عين أعلاه صح نذره وأدناها فلا كما أفتى به مـ ر اهـ زى (قوله وهو نوع من التبرر) نذر التبرر بأن يلتزم قربة بلا تعليق كعلي كذا أو بتعليق بحديث نعمة أو ذهاب نعمة ولو قال ان شئني الله مريض فعلي أن أتصدق بدينار فشيئاً جاز دفعه اليه اذا كان لا يلزمه نفقته وكان فقيراً ع ش على مـ ر (قوله ولا يتقدر الخ) يعني أنه لا يقال كما حملنا الصلاة على أقل ما يجب وهو ركعتان كذلك نحمل الصدقة على أقل ما وجبت وهو ما خمسة دراهم أو نصف دينار لأنه أقل الواجب في الزكاة لأن النظر لأقل ما يجب لا ينحصر فيما ذكر بل قد يكون أقل مقول (قوله لأن ذلك) أي أقل مقول قديلمه في الشركة كما اذا كان نصاباً مشتركاً بين ما تين مثلاً ووجب فيه ربع العشر فالواجب على كل منهم أقل مقول (قوله فشيئاً) ويحصل الشفاء بأن يذهب أصل المرض ويوجد في المريض بعض قوة وعبرة سل ويظهر أن المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها وأنه لا بد فيه من قول عدلي طيباً أخذاً مما مر في المرض المخوف أو معرفة المريض ولو بالتجربة وأنه لا يضر بقاء أثره من ضعف الحركة ونحوه اهـ وفي قل مانصه ويعلم الشفاء بقول عدلي رواية وفي التجربة ما مر في التيم ولا يصح ان علق بمشيئة الله اهـ ولو قال ان شئني الله مريض عمرت مسجد كذا أو دار زيداً فعلي ألف دينار فلغو وكذا لو قال العتق يلزمي ما فعلت كذا أو فعلته أو لا أفعله أو لا فعلته اذا تعلق ولا التزام والعتق لا يخلف به لكن قال شيخنا مـ ر ان نوى الالتزام تخير كنذر اللجاج ولو قال مالي صدقة فلغو وان دخلت الدار فإلى صدقة فكندر اللجاج أو ان شئني الله مريض فإلى صدقة فمقرر فيلزمه صرف جميع ماله للفقراء ولو قال مالي طالق فان نوى النذر في كمال اللجاج والافلغو ولو قال جعلت هذا النبي صلى الله عليه وسلم صح وصرف في مصالح الحجرة الشريفة من بناء وترميم وان قال ان حصل لي كذا جئت له بكذا فلفغو قل اهـ وقوله عمرت مسجد كذا الخ خرج به ما لو قال على عمارة مسجد كذا فلتزيمه عمارته ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى عمارة لمثل ذلك المسجد عرفاً اهـ ع ش على مـ ر (قوله كقوله) أي لا على وجه اللجاج والغضب (قوله

وانما وجب عليه شئ واحد واشتبه فيجهد (٨١ ح) كالأواني والقبلة انتهى وهذا الوجه وان لم يتعلق النذر بشئ وهو النوع الثاني من نوعي التبرر كقوله ابتداء الله على صوم أوج أو غير ذلك لزمه ما التزمه اعموم الأدلة المتقدمة

ولو علق النذر بمشيئة الله تعالى أو مشيئة زيد لم يصح وإن شاء زيد أعدم الجرم اللاتق بالقرب ثم إن قصد بمشيئة الله تعالى التبرك أو وقوع محدث مشيئة زيد نعمة مقصودة كقدوم زيد في قوله إن قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح بذلك بعض المتأخرين (ولا) يصح (نذري) فعل (معصية) كقوله إن قلت فلانا لله على كذا الحديث لا نذري معصية الله تعالى رواه مسلم وخبر البخاري المار من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولا تجب به كفارة إن حث وأجاب النووي عن خبر لا نذري معصية وكفارة كفارة عين بأنه ضعيف وغيره يحمله على نذر المباح (٣٢٢) ومحل عدم لزومه بذلك كما قاله الزركشي إذا لم ينويه العين كما اقتضاه كلام الرافعي

آخر ألق نوى به العين لزمته الكفارة بالحنث * (تنبيه) * أو رد في التوسيع اعتاق العبد المرهون فإن الرافعي حكى عن التهمة أن نذره منعقد إن نقضنا عتقه في الحال أو عند أداء المال وذكرنا في الرهن أن الإقدام على عتق المرهون لا يجوز وإن تم الكلامان كان نذري معصية منعقدا واستثنى غيره ما لو نذر أن يصلي في أرض مغصوبة صح النذر ويصلي في موضع آخر كذا ذكره البغوي في تهذيبه وصرح باستثنائه الجرحاني في إيضاحه ولكن جزم المحاملي بعدم الصحة ورجحه الماوردي وكذا البغوي في فتاويه وهذا هو الظاهر الجاري على القواعد وقال الزركشي إنه الأقرب ويتأيد بالنذر في الاوقات المكروهة فإنه لا ينعقد على الصحيح (ولا يلزم النذر) بمعنى لا ينعقد (على ترك) فعل (مباح أو فعله) (كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا وما أشبه ذلك) لخبر البخاري عن ابن عباس بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب أذ رأى رجلا قائما في الشمس فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرائيل نذر أن يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم مروه فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه وفسر في الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع على ذلك واستوى فعله وتركه شرعا

لعدم الجزم الخ) فيه أن جميع النذور المشبهة على التعليق ليس فيها جزم بالمعلق عليه وقوله اللاتق بالقرب صفة للجرم وهو غير ظاهر لأن القرب المعلقة على شيء ليس فيها جزم (قوله نعمة مقصودة) الظاهر أنه مفعل قول أقوله مشيئة أي قصد أن يشأ زيد نعمة مقصودة كان يشاء العفو عنه أو أكرامه مثلا كان شاء زيد فعلى كذا وقصد التعليق على وقوع محدث مشيئة زيد نعمة له (قوله كقدوم زيد) تنظير (قوله ولا يصح نذرا الخ) فيه تغيير أعراب المتن لأن نذر مني على الفتح في محل نصب اسم لا النافية للجنس فجاء له الشارح فاعلا فاعل محذوف فلو قال كما قال ابن قاسم العمادي ولا نذري نعت في فعل معصية الخ لسلم من ذلك (قوله إن قلت فلا) ما لم يكن قتله قربة فإن كان كالحربي فإنه يلزمه ما التزم وهذا ظاهر (قوله أو رد في التوسيع) أي على قولهم لا نذري معصية الله وعبارة م ر ولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق الراهن الموصر لأنه جائز اه وعلمه فينعقد نذره (قوله في الحال) بأن كان موصرا عند النذر وقوله أو عند أداء المال أي إن كان معسرا عند النذره ماضيا ضعيفا والمعقد أنه يلغو النذر حينئذ وأما الموصر فاعتاقه جائز فينعقد نذره فلا يراد (قوله لا يجوز) أي في المعسر أما الموصر فيجوز له العتق ويكون قيمة العبد رهنه ما كانه فلم يتم الكلامان لعدم توافدهما على شيء واحد لأن انعقاد النذر محمول على الموصر وعدم جوازه محمول على المعسر (قوله وإن تم) أي سلم الكلامان أي قوله إن نذره منعقد الخ وقوله وذكرنا الخ وقد علمت أنهم لم يمتثلوا باعتبار أن اعتاق الراهن الموصر جائز فينعقد نذره فقوله وذكرنا في الرهن أن الإقدام على عتق المرهون لا يجوز غير تام فبطل أن يكون النذر في المعصية منعقدا اه م د (قوله منعقدا) بالنصب في محاح النسخ ولا وجه للرفع الموجود في نسخ الأعلی جعله خبر مبتدأ محذوف (قوله واستثنى غيره) أي على قول ضعيف والمعقد عدم استثنائه كما سيذكره (قوله وهذا هو الظاهر) معقد (قوله ويتأيد) أي ويتقوى (قوله أبو اسرائيل) واسمه قيسر العامري قاله الحافظ عبد العظيم وقال البغوي اسمه قيسر وقيل بشير اه دميري (قوله وسواء أقصد بالنوم الخ) يؤخذ منه أن كل ما وصفه الاباحة لا يكتفي في صحة نذره عروض الطلب له (قوله وزاد الخ) فيه أن قوله لم يرد فيه الخ يغني عن هذه الزيادة عشاوي (قوله في القسم الأول) هو قصد العبادة بالمباح نحو النشاط على التمسك بالنوم (قوله وإنما يصح) أي النذر (قوله كما اختاره) راجع للمنفى (قوله بنى الانعقاد) لاقتضاء نفي اللزوم الذي عبر به التحيير بين ما التزمه وكفارة العين وليس مرادا (قوله المعلوم منه بالاولى ما ذكر) أي ما ذكره المصنف من نفي اللزوم وفي نسخ ما ذكره (قوله ولا يلزم عقد النكاح بالنذر) أي لما تقدم أن ما وضعه الاباحة لا ينعقد نذره إذا عرض طلبه (قوله وإن خالف فيه بعض المتأخرين) هو شيخ الاسلام في شرح الروض حيث قال ينعقد نذره عند التوفاً ووجود الالهة اه اج (قوله إن كان

كنوم وأكل وسواء أقصد بالنوم النشاط على التمسك وبالا كل التقوى على العبادة أم لا وإنما يصح في القسم مندوبا) الاول كما اختاره بعض المتأخرين لأن فعله غير مقصود فالثواب على قصد لا الفعل * (تنبيه) * كان الاولى للمصنف التعبير هنا بنفي الانعقاد المعلوم منه بالاولى ما ذكره ويؤخذ من الحديث المذكور أن النذر بترك كلام الامميين لا ينعقد وبه صرح في الزوائد والمجموع ولا يلزم عقد النكاح بالنذر كما جرى عليه ابن المقرئ هنا وإن خالف فيه بعض المتأخرين إن كان

مندوبا) بأن كان نائقا ووجد أهنته (قوله لغو) ضعيف والمعتمد الصحة (قوله لأن المباح) كالهبة هنا (قوله والاوجه) هو المعتمد وهو من نذر اللجاج وقيل من نذر التبرر (قوله نذر المرأة) كنذرت لزوجي ما وجب لي عليه من الحقوق وكانت أبراؤه من ذلك فيبرأ الزوج ويكون ذلك حيلة في صحة البراءة مع عدم العلم بالبراءة ويغفر ذلك ولو كان معدوما ومجهولا ووجه ذكر هذه المسئلة أنه يباح للمرأة أن تترك لزوجها حقها فكان القياس أن لا يصح نذره أي الترك لا باحته في حقها اه مد (قوله فانه أعم من أن يكون الموقوف) أي وإذا كان معينا فهو نظير مسئلتنا أي فيكون الموقوف عليه المعين الذي لم ير الموقوف نظير الزوج الذي لم ير المبرأ منه (قوله خاتمة) جملتها ست عشرة مسئلة (قوله لزمه) أي لزمه اتمامه إذا شرع فيه أما نفس النفل فلا يلزمه بل هو باق على نفيته وفائدة نذرا تمامه حرمة ابطاله فيشأب عليه ثواب النفل (قوله أو شيء منه) أي من الحرم وكذا من غيره من أجرام مكة كدار العباس اه قل قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذرين يحمل على ما ثبت له أصل في الشرع كمن نذر أن يصلي يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصد الكعبة بحج أو عمرة فحمل النذر عليه سم وقال الزيادي لأن ذكر بيت الله الحرام أو حرمة من الحرم صار موضوعا شرعا على التزام حج أو عمرة اه والمراد أنه يلزمه نسك وان نفي ذلك في نذره كما في شرح م د بأن قال بلا حج ولا عمرة كما في شرح الروض ويأغو النقي قال ع ش على م د وقوله وان نفي ذلك في نذره بخلاف من نذر التخصية بشاة معينة على أن لا يفرق لهما فان النذر يلغو ويفرق بينهما بأن النذر والشرط هنا تضاد في معين واحد من كل وجه لاقتضاء الأول خروجها عن ملكه بمجرد النذر والثاني بقاءها في ملكه بعد النذر بخلافهما ثم فانه لم يتوارد على شيء كذلك لأن الاتيان غير النسك فلم يضاد نفيه الاتيان اه حج بحروفه ومشله في قل قال زى ومن نذرا تيان المسجد الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء كما يحسنه البلقيني وله احتمال بالزوم وهو المتجه لأن ذكر البيت الحرام أو حرمة من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج أو عمرة ومن بالحرم يصح نذره له ما في لزمه هنا أحدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة أو المسجد حولها اه ولو نذر المشي مثلا الى عرفات فان نوى الحج مثلا لزمه والا فلا اه قل لأن عرفات ليست من الحرم (قوله لزمه مع نسك مشي) والثاني له الر كوب كما لو نذر الصلاة قاعدا فله القيام وفرق بأن ما هنا يمكن تداركه بالمال وبأن المنذور هنا وصف وذلك جزء فهو كاجزائه عن شاة مندورة قل (قوله من مسكنه) متعلق بالمشي لا بالنسك (قوله أو نذر أن يحج أو يعتمر) كذا في خط الشارح وسقط منه لفظ ماشيا سهوا وقوله أو عكسه أي نذر أن يمشي حاجا أو معتمرا كذا في المنهج وشرحه (قوله فان ركب) أي حيث لزمه المشي والمراد به في غير وقت نزوله أو ذهابه لنحو استقاء أو غيره ولو كان الر كوب يسيرا والمراد لم يمش ولو كان في سفينة لانه وان لم يقل له انه راكب لكنه غير ماش وهو مراده بالر كوب فكانه قال فان لم يمش فلو عبر به لكان أولى حل بزيادة وفي قل فرع هل من الر كوب السفينة ترد في نفسه شيئا ومال الى أنه ليس منه لانه لا يسمى ركوبا عرفا اذ لا يحنث به من حلف لا يركب وفيه نظر اما أولان المنذور هنا المشي وهذا لا يسمى مشيا اتفاقا وأما ثانيا فان المراد بالر كوب هنا

مندوبا وفي فتاوى الغزالي أن قول البائع للمشتري ان خرج البائع مستحقا لله على أن اهيك القالغولان المباح لا يلزم بالنذر لأن الهبة وان كانت قريبة في نفسها إلا أنهم على هذا الوجه ليست قربة ولا محرمة فكانت مباحة كذا قاله ابن المقرئ والاوجه انعقاد النذر كما لو قال ان فعلت كذا لله على أن أصلي ركعتين وفي فتاوى بعض المتأخرين أنه يصح نذر المرأة لزوجها بما وجب لها عليه من حقوق الزوجية ويبرأ الزوج وان لم تكن عالمة بالمقدار قياسا على ما إذا قال نذرت لزيد عمرة بستماني مدة حياته فانه صحيح كما أفتى به البلقيني وقياسا على صحة وقف ماله به كما اختاره النووي وتوقيع عليه فانه أعم من أن يكون الموقوف عليه معينا أو جهة عامة * (خاتمة) * فيها مسائل مهمة تتعلق بالنذر من نذرات تمام نفل لزمه اتمامه أو نذر صوم بعض يوم لم ينقذ أو نذرا تيان الحرم أو شيء منه لزمه نسك من حج أو عمرة أو نذر المشي اليه لزمه مع نسك مشي من مسكنه أو نذر أن يحج أو يعتمر ماشيا أو عكسه لزمه مع ذلك مشي من حيث أحرم فان ركب ولو بلا عذرا جزاء

ولزمه دم وان ركب بعذر ولو نذر
صلاة أو صوما في وقت فضائه ولو
بعذر وجب عليه قضاؤه ولو نذر
أهدأ شئ إلى الحرم لزمه حمله إليه
ان سهل ولزمه صرفه بعد ذبح ما يذبح
منه لمساكينه أما اذا لم يسهل
حمله كعقار فيلزمه حمل ثمنه إلى الحرم
ولو نذر تصدقاً بشئ على أهل بلد معين
لزمه صرفه لمساكينه المسلمين ولو نذر
صلاة فاعداً جاز فعلها قائماً لا تبانه
بالأفضل لا عكسه ولو نذر عتقاً أجراً
رقبة ولو ناقصة بكفراً أو غيره أو نذر عتق
ناقصة أجراً رقبة كاملة فان عين
ناقصة كأن قال لله على عتق هذا
الرقبي الكافر تعينت ولو نذر زيتاً
أو شمعاً لاسراج مسجد أو غيره أو وقف
ما يشترى به من غلته صح كل من النذر
والوقف ان كان يدخل المسجد أو غيره
من ينتفع به من نحو مصل أو نائم والالم
يصح لانه اضاعة مال ولو نذر أن يصلي
في أفضل الاوقات فقياس ما قالوه في
الطلاق ليله القدر أو في أحب
الاقوات إلى الله تعالى قال الزركشي
ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي
الصحة ويكون كندره في أفضل
الاقوات ولو نذر أن يعبد الله بعبادة
لا يشرك فيها أحد فقبل يطوف بالبيت
وحده وقبل يصلي داخل البيت وحده
وقبل يتولى الامامة العظمى وينبغي
أن يكفي واحد من ذلك وما رده من
أن البيت لا يخلو عن طائف من ملك
أو غيره مردود لان العبرة بما في ظاهر
الحال وذكرت في شرح المنهاج وغيره
هنا فروغاً مهمة لا يحتملها هذا المختصر
فن أرادها قليلاً راجعاً في ذلك

ما يقابل المشي وهذا مما يقابله قطع عامع أن كون ركوب السفينة لا يسمى ركوباً عرفاً فيه منع
ظاهر لقوله تعالى وقال اركبوا فيها فان قيل لا يتبادر إلى الفهم قلنا يشارك في ذلك ركوب نحو
غزال وقد قتل (قوله ولزمه دم) وينبغي أن يتكرر الدم بتكرار ركوب قياساً على اللبس
بأن يتخلل بين الركوبين مشي قاله ع ش على م ر وفي قل ما نضه ولا يتعد الدم بتعدد
الركوب الا ان تخلله مشي لافي نحو حط وترحال ونزول لقضاء حاجة وهكذا ومتى فسد نسكه
سقط عنه وجوب المشي وانما يلزمه المشي في القضاء لانه المجزئ عن النذر قال الدميري وانما
يلزمه المشي في القضاء في محل ركب فيه في الاصل والا فلا وفيه نظير فراجع (قوله وان ركب
بعذر) غاية ومحل لزوم الدم ان عرض العجز بعد النذر والا كأن نذره وهو عاجز فانه وان صح
نذره لكن لا يلزمه المشي ولا الدم اذا ركب وفائدة انعقاد نذره احتمال أن يقدر على المشي بعد
ذلك اه سل مع زيادة (قوله صلاة أو صوما) أي أو غيرهما * (فرع) * النذر للكبنة
ان نوى الناذر شيئاً اتبع كستر وطيب والاصرف لمصالحهما من كسوة ونحوها حتى نحو الشمع
والزيت فيصرف لمصالحها ان لم يحتج لاسراج به (قوله أو شمعاً) بفتح الميم ويجوز اسكانها
(قوله ما) أي شئاً كعقار وقوله يشترى أي الزيت والشمع به أي بذلك الشئ أي بغلته فهو
على حذف مضاف كما أشار إليه بقوله من غلته ولو قال الشارح بغلته ليكون بدلاً من الضمير
في به لكان أولى الا أن تكون من معنى الباء والجار والمجرور وبدل من الجار والمجرور قبله (قوله
ان كان يدخل المسجد الخ) وان قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة والقبر والتقريب
إلى من دفن فيها ونسب إليه فهذا انذر باطل غير منعقد فانهم يعتقدون أن لهذه الاماكن
خصوصيات لانفسهم ويرون أن النذر لها بما يندفع به البلاء اه شرح الروض (قوله
والالم يصح) فهو باق على ملك مالكه لا يتصرف فيه من دفعه له فان مات دفع لوارثه ان علم
والا صار للمصالح العامة ان لم يتوقع معرفته والاوجب حفظه حتى يدفع له (قوله فقياس)
مبتدأ وقوله ليلة القدر خبر أي فيصلي في ليالي العشر كلها حتى يبرأ يتيقن وصورة الطلاق أنت
طالق في أفضل الاوقات فتطلق بمضى رمضان ولو نذر صوم يوم الجمعة منفرداً قال م ر صح نذره
لان صومه عبادة وانما الكراهة في افراده ويؤيده ما لو نذر صوم يوم من أسبوع ثم نسيه صام
آخر يوم وهو الجمعة فان كان هو المندور وقع أداء والافقضاء والكراهة خاصة بالنفل وهذا
فرض اه زى (قوله وقيل يتولى الامامة العظمى) أي لان الامام لا يكون الا واحداً
فاذا قام به واحد فقد انقضى بعبادة هي أعظم العبادات وعليه قول سليمان رب اغفر لي وهب لي
ملكاً لا ينبغي لاحد من بعدي فانه انقضى بهذه العبادة وهي القيام بمصالح الانس والجن وغيرهما
اه تجريد اه خ ض * (فائدة) * قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئاً
لمقرضه كل يوم كذا ما دام دينه أو شئ منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لانه على هذا الوجه
الخاص غير قرينة بل يتوصل به إلى ربا النسينة وهو تأخير أحد العوضين وذهب بعضهم وأفتى به
الوالد إلى صحته لانه في مقابلة نعمة ربح المقرض أو اندفاع نقمة المطالبة ان احتاج لبقائه
في ذمته لا رتفاق ونحوه ولانه يسن للمقرض رد زيادة مما اقترضه فاذا التزمها ابتداء بالنذر لزمته
فهو حينئذ مكافأة احسان لا وصلة للربا اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه

النذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم الى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له شرح
 م ر قال ع ش عليه محل الصحة حيث نذر لمن ينعقد نذره بخلاف ما لو نذر لاحد بنى هاشم
 والمطلب فلا ينعقد لحزمة الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم اه ولو اقتصر على
 قوله مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لانقطاع الديونة
 شرح م ر ومرة أنه لو نذر شيئا الذي أو مبتدع ومنه من تكب كبيرة جاز صرفة لمسلم أو سني وعليه
 فلو اقترض من ذمي ونذره شيئا مادام دينه في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين
 فتقطن له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذي من مسلم ونذره شيئا مادام الدين عليه
 فانه لا يصح نذره لما مر من أن شرط الناذر الاسلام اه قال الشيخ س ل فاذا دفع الناذر مئة
 ثم ادعى أن الذي دفعه من أصل المال المقرض صدق بيمينه وبقي النذر بذمته اه وعبرة
 ع ش على م ر ولو دفع للمقرض ما لا مئة ولم يذكر له حال الاعطاء أنه عن القرض ولا عن النذر
 ثم بعد مئة ادعى أنه نوى دفعه عن القرض قبل منه فان كان المدفوع يستغرق القرض سقط
 حكم النذر من حينئذ وله مطالبة بمقتضى النذر الى براءة ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع أنه
 عن النذر فلا يقبل دعواه بعد أنه قصد غيره وكاعترا فله بأنه عن نذر القرض ما جرت به العادة من
 كتابة الوصولات المشجلة على أن المأخوذ عن نذر القرض حيث اعترف حال كتابتها وبعد ها
 بما فيها فانهم اه

(كتاب الاقضية والشهادات)

آخرها المصنف الى هنا لانها تجري في جميع ما قبلها من معاملات وغيرها وقدم الايمان عليها
 لان القاضي قد يحتاج الى اليمين (قوله جمع قضاء) وأصله قضاي وقعت الباء تطرقة اثرأف
 زائدة فقلت همزة والدليل على ذلك جمعه على أقضية لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها وكذا
 تقول قضيت بكذا (قوله امضاء الشيء واحكامه) عطف مغاير لان الامضاء التنفيذ والاحكام
 الاتقان والمراد احكام الشيء أي بحكم شرعي أو عرفي فيكون أعم من الشرعي الاتي على
 القاعدة والمراد بقوله امضاء الشيء أي أن هذا من جملة معانيه ويطلق على الوحي والخلق
 وليس مرادها هنا (قوله فصل الخصومة) عبارة البرماوى على المنهج وشرعا للولاية الاتية
 والخمس المترتب عليها والزام من له الالزام بحكم الشرع ويحتاج القضاء الى مؤل ومؤل
 وسؤل عليه ومحل ولاية وصيغة وتسمى أركانها اه (قوله بلفظ خاص) هذا التعريف بالاعم
 لانه يشمل الدعوى والاقرار فكان الاولى أن يزيد لغيره على غيره (قوله بالقسط) أي العدل
 ويطلق على الجور وليس مرادا (قوله فله عشرة أجور) لا ينافي ما قبله لان الاخبار بالقليل
 لا ينافي الكثير ولجواز أنه أعلم أولا بالاجر ين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها وإن الاجرين
 يساويان العشرة فان قلت العشرة يصح أن تجعل أجرا واحدا واثنين فباله جعلها عشرة قلت
 يجوز أن تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا المقدار فبذلك هذا العدد على
 ذلك قاله الشيخ في شرح الورقات اه شوبري (قوله وقدروى الاربعة) وهم التساني
 والترمذي وابن ماجه وأبو داود ونظمها بعضهم فقال
 أعنى أبداود ثم الترمذي * والنسائي وابن ماجه فاحتذى

(كتاب الاقضية والشهادات)
 الاقضية جمع قضاء بالمذ كقضاء وأقضية
 وهولعة امضاء الشيء واحكامه وشرعا
 فصل الخصومة بين خصمين فأكثر
 بحكم الله تعالى والشهادات جمع
 شهادة وهي اخبار عن شيء بلفظ خاص
 وسباني الكلام عليها والاصل
 في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله
 تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله
 وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط
 وأخبار كخبر الصحيحين اذا اجتهد
 الحاكم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله
 أجران وفي رواية فله عشرة أجور قال
 النووي في شرح مسلم أجمع المسلمون
 على أن هذا الحديث يعني الذي في
 الصحيحين في حاكم عالم أهل للحكم ان
 أصاب فله أجران باجتهاده واصابته
 وان أخطأ فله أجر في اجتهاده في طلب
 الحق أمان ليس بأهل للحكم فلا يحمل له
 أن يحكم وان حكم فلا أجر له بل هو آثم
 ولا ينقض حكمه سواء أوافق الحق
 أم لا لان اصابته اتفاقية ليست صادرة
 عن أصل شرعي فهو عاص في جميع
 أحكامه سواء أوافق الصواب أم لا
 وهي مردودة كلها ولا يعذر في شيء من
 ذلك وقدروى الاربعة والحاكم
 والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال القضاة

واذا قيل أصحاب الكتب الستة زيد البخاري ومسلم اهـ (قوله ثلاثة) وجه الحصر أنه
 أما أن يكون عارفاً أولاً والعارف إما أن يحكم بالحق أو يعدل عنه فإن عرف الحق وعمل به فهو
 في الجنة وإن عرفه وحكم بالباطل أو لم يعرف الحق من الباطل فقضى على جهل فهما في النار
 وفي هذا الحديث بيان فضيلة من دخل في القضاء عارفاً بالحق فقضى به والحث على ترك
 الدخول فيه لعظم دخوله والله تعالى يعلم أني ما اخترته ولا استحسنته بل امتنعت من الدخول
 فيه في زمن سبعة عشر يوماً مع الطلب الحثيث ومع قول السلطان ^{والله أكبر} والله والله والله ان قبلته
 ركبت معك الى بيتك فأعاني الله على تركه ثم طلبت في زمن آخر فغلب اختيار ربي على
 اختياري فدخلت فيه الى أن قدر الله علي بما يتضمن خيرا ان شاء الله فله الحمد والمنة ذكره شيخ
 الاسلام في شرح الاعلام وكان القضاة في بني اسرائيل ثلاثة فأت أحدهم فولى مكانه غيره ثم
 قضاوا ما شاء الله أن يقضوا ثم بعث الله تعالى لهم ملكا يتخبرهم فوجد رجلا يسقي بقرة على ماء
 وخلفها بئجة فدعاها الملك وهورا كب فرسا فتبعها البئجة فتخاصما فقالا ليتنا القاضى فجاء الى
 القاضى الاول فدفع اليه الملك درة كانت معه وقال له احكم بآن البئجة لي قال بماذا قال ارسل
 الفرس والبقرة والبئجة فان تبع الفرس فهي لي فأرسلها فتبعت الفرس فحكم له بها وأتى
 الى القاضى الثانى فحكم له كذلك وأخذ درة وأتى القاضى الثالث فدفع له الملك درة وقال له
 احكم لي بها فقال انى حائض فقال الملك سبحان الله أيحيض الذكر فقال له القاضى سبحان الله
 أتلد الفرس بقرة وحكم به بالصاحبها ذكره الشبرخيتي على الاربعين وعن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من ولى قضاء المسلمين ثم غلب عدله جوروه فله الجنة وإن غلب جوروه
 عدله فله النار أخرجه أبو داود وقال عليه السلام عَجَّ حَجْرٌ الى الله تعالى وقال الهى وسيدى
 عبدتك كذا وكذا سنة ثم جعلتنى فى أس كنيف فقال أما ترى ان عدلت بك عن مجالس القضاة
 رواه ابن عساکر (قوله وتولى القضاء فرض كفاية) بل هو أفضل فروض الكفايات حتى
 ذهب الغزالي الى تفضيله على الجهاد وذلك للاجتماع مع الاضطراب اليه لان طباع البشر مجبولة
 على النظام وقل من ينصف من نفسه والامام الاعظم مشغول بما هو أهم منه فوجب من
 يقوم به شرح م ر واعلم أن تولية القضاء تعتبر به الاحكام الا الاياحة فيجب اذا تعين
 في الناحية ويندب ان لم يتعين وكان أفضل من غيره فيستن له حينئذ طلبه وقبوله ويكره ان كان
 مفضولا ولم يمنع الافضل ويحرم بعزل صالح ولو مفضولا وتبطل عدالة الطالب وعسارة الروض
 وشرحه وحرم على الصالح للقضاء طلب له وبذل مال لعزل قاض صالح له ولو كان دونه وبطلت
 بذلك عدالته فلا تصح توليته والمعزول به على قضائه حيث لا ضرورة لان العزل بالرشوة حرام
 وتولية المرتضى للراشى حرام اهـ بحروقه وروى البيهقي والحاكم من استعمال عامل على المسلمين
 وهو يعلم أن غيره أفضل منه وفي رواية رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو أَرْضَى الله منه
 فقد خان الله ورسوله والمؤمنين اهـ ودخل فيه كل من تولى أمرا من أمور المسلمين وان لم يكن
 ذلك شرعيا كنصب مشايخ الاسواق والبلدان ونحوها اهـ (قوله في حق الصالحين) المراد
 بالجمع ما فوق الواحد لانه في حق الواحد فرض عين (قوله في ناحية) أى مسافة عدوى دون
 ما زاد فلا يلزمه قبوله ولا طلبه فيه لان عمل القضاء لا آخر له ففيه تعذيب لما فيه من ترك الوطن

ثلاثة قاضيان في النار وقاض في
 الجنة فأما الذى في الجنة فرجل
 عرف الحق وقضى به والاذان في النار
 ورجل عرف الحق فجار في الحكم
 ورجل قضى للناس على جهل
 والقاضى الذى يتخذ حكمه هو الاول
 والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما
 وتولى القضاء فرض كفاية في حق
 الصالحين له في الناحية أما تولية
 الامام لاحدهم ففرض عين عليه فمن
 عين عليه في ناحية

لزمه طلبه ولزمه قبوله (ولا يجوز) ولا يصح (أن يلي القضاء) الذي هو الحكم (٣٢٧) بين الناس (الامن استكمل فيه) بمعنى اجتمع فيه

(خمس عشرة خصلة) ذكر المصنف منها
 خصلتين على ضعيف وسكت عن
 خصلتين على الصحيح كما ستعرف ذلك
 الاولى (الاسلام) فلا تصح ولاية كافر
 ولو على كفار وما جرت به العادة من
 نصب شخص منهم للحكم بينهم فهو تقليد
 رئاسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء كما
 قاله الماوردي (و) الثانية (البلوغ
 و) الثالثة (العقل) فلا تصح ولاية غير
 مكلف لنقصه (و) الرابعة (الحرية)
 فلا تصح ولاية رقيق ولو مبعوضا لنقصه
 (و) الخامسة (الذكورية) فلا تصح
 ولاية امرأة ولا خنثى مشكل أما
 الخنثى الواضح الذكورية فتصح ولايته
 كما قاله في البحر (و) السادسة
 (العدالة) الآتي بيانها في
 الشهادات فلا تصح ولاية قاسق ولو
 بحاله فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن
 النقيب في مختصر الكفاية وان
 اقتضى كلام الدميري خلافه (و)
 السابعة (معرفة أحكام الكتاب)
 العزيز (و) معرفة أحكام (السنة)
 على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ
 آياته ولا أحاديثها المتعلقة بها عن
 ظهر قلب وآي الأحكام كما ذكره
 البندنجي والماوردي وغيرهما خمسمائة
 آية وعن الماوردي أن عدداً حديث
 الأحكام خمسمائة كعدد الآي والمراد
 أن يعرف أنواع الأحكام التي هي
 محال النظر والاجتهاد واحتراز بها عن
 المواظ والقصص فن أنواع الكتاب
 والسنة العام والخاص والمجمل والمبين
 والمطلق والمقيد والنص والظاهر
 والناسخ والمنسوخ ومن أنواع السنة
 المتواتر والآحاد

بالكلية نعم ان عينه الامام لذلك المحل البعيد ولم يكن به ولا يقرب به من يصلح لزمه قبوله امتثالاً
 لأمر الامام (قوله لزمه طلبه) ولو بذل مال وأن حرم أخذه منه فلا عطاء جائز ولا اخذ حرام
 والمراد بذل مال زائد على ما يكفيه يومه وليته فيما يظهر حج وم قال ع ش على م ر
 وظاهره وان كثر المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا بسقوط الوجوب حيث
 طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك
 المصلحة ولا كذلك غيره اه (قوله خصلتين على ضعيف) هما الكتابة واليقظة وسكت عن
 خصلتين هما كونه ناطقاً وكفايته في القيام بأمر القضاء (قوله فلا تصح ولاية كافر) وما اعتيد
 من نصب حاكم للفقهاء منهم أي ولو من قاضينا عليهم فهو تقليد رئاسة لا حكم فهو كالحكم
 لا الحاكم اه زى ومن ثم لا يلزمهم حكمه الا ان رضوا كما في شرح م ر (قوله وزعامة)
 مرادف وقال في المختار الزعامة السيادة وزعيم القوم سيدهم (قوله في البحر) هو الرواي
 (قوله ولو بحاله فيه شبهة) أي ولو كان القسق يفعل ما فيه شبهة كوطأ أمته المشتركة أو أمة
 فرعه اه شيخنا (قوله المتعلقات) بناء فوقية بلفظ الجمع والذي بخط المؤلف المتعلقان بلفظ
 المثني أي القسمان الآيات قسم والا حاديث قسم اه اج وهو على لغة من يلزم المثني
 الالف في جميع الاحوال وقوله بها أي الاحكام (قوله خمسمائة آية) مرادهم ما هو مقصود
 الاحكام بدلالة المطابقة أو بدلالة الالتزام فغالب القرآن بل كله لا يخالف شيء منه عن حكم
 يستنبط منه شرح م ر (قوله والمراد أن يعرف الخ) هذا المراد بعيد من كلامه وخروج عن
 ظاهره والذي ينبغي أن يكون هذا زيادة على كلام المصنف وعبارة المنهاج وهو أي المجتهد
 أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام ومجمله ومبينه وعامة وخاصه وناسخه الخ (قوله
 أنواع الأحكام) أي أنواع محال الأحكام بدليل قوله فن أنواع الكتاب والسنة العام الخ
 لأن العام ليس حكماً وإنما هو محل الحكم شيخنا (قوله فن أنواع الكتاب الخ) هذه الجملة
 لا ارتباط لها بما قبلها وهي منقولة من المنهج مع بعض تغييراً واجب الخلل فيها ونص عبارته
 شرط القاضي أن يكون مجتهداً وهو العارف بأحكام الكتاب والسنة وبالقياس وأنواعها فن
 أنواع الكتاب والسنة الخ والضمير في أنواعها راجع للكتاب والسنة والقياس ويكون قوله
 فن أنواع الكتاب الخ تفصيلاً لقوله وأنواعها وهذا كلام مرتبط منسبك وبعضهم أجاب عن
 الشارح وجعله مرتبطاً بأن يقدر مضاف في قوله أنواع أحكام أي أنواع محال الأحكام والعام
 وما عطف عليه يقال له محال الأحكام فيستقيم قوله فن أنواع الكتاب أي من أنواع محال أحكامه
 الخ (قوله العام) وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم
 والخاص بخلافه كقوله عليه السلام الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر
 وقوله والمجمل وهو ما لم تتضح دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخدموا أموالهم صدقة لانه
 لم يعلم منهم ما قدر الواجب ونوع المأخوذ منه والمبين ما تضمنت دلالة مثل قوله وفي عشرين
 نصف دينار والمطلق ما دل على الماهية بالاقيد كقبة والمقيد ما دل عليها بقيد كقبة مؤمنة في آية
 القتل والمطلق في غيرها (قوله والنص) وهو ما دل دلالة قطعية كأسماء العدد والظاهر ما دل
 دلالة ظنية قال في جمع الجوامع المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق وهو نص ان أقام معنى

والمتمصل وغيره لأنه بذلك يتمكن من الترجيح عند تعارض الأدلة فيقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الآحاد ويعرف المتمصل من السنة والمرسل منها وهو غير المتمصل وحال الرواة قوة وضعفها في حديث لم يجمع على قبوله (و) الثامنة معرفة (٢٢٨) (الاجماع والاختلاف) فيه فيعرف أقوال الصحابة في بعدهم اجماعا واختلافا

لا يحتمل غيره كريد وظاهر ان احتل غيره مرجوحا كالاسد (قوله والمتمصل) باتصال روايته الى الصحابي فقط ويسمى الموقوف أو اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع اهم (قوله والمتواتر) ما ترويه جماعة يستحيل تواترهم على الكذب عن جماعة كذلك في جميع الطبقات والآحاد ما يرويه واحد عن واحد أو أكثر ولم يبلغوا عدد التواتر (قوله وهو غير المتمصل) هو مبني على اصطلاح الفقهاء والاصوليين من أن المرسل ماسقط من سنده راو أو أكثر سواء كان من أقواله أو من آخره أم بينهما وأما على اصطلاح المحدثين فهو أي المرسل ماسقط منه الصحابي وعبارة قل في حاشية شرح الورقات وأما اصطلاح المحدثين فالمرسل ماسقط منه الصحابي وما وقف على الصحابي موقوف وما وقف على التابعي مقطوع وما سقط منه راو ومنقطع أو راويان فنقطع من موضعين ان كان بغير اتصال والافضل وما سقط أوله معلق وما أسند الى النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع (قوله معرفة الاجماع) بمعنى الجمع عليه وقوله والاختلاف فيه بمعنى المختلف فيه (قوله والاختلاف فيه) أي في الحكم الذي يريده والهاء راجعة لآل الموصولة (قوله معرفة جميع ذلك) أي جميع ما أجمع عليه واختلف فيه أي بناء على الظاهر من جعل الالف واللام للاستغراق (قوله بموافقة) متعلق بعلمه فالباء صلة العلم أي علم أنه وافق بعض المتقدمين (قوله أو يغلب) منصوب بأن مضمرة مؤول بمصدر معطوف على علم في قوله أما بعلمه أي أما بعلمه أو يغلبة على ظنه الخ على حد * وليس عبادة وتقر عيني * وقوله تعالى أو يرسل رسولا (قوله وعلى هذا) أي قوله بل يكفي الخ (قوله قياس معرفة الناسخ) أي لا يشترط معرفة جميعها بل يكفي أن يعرف أن ما حكم به ليس له ناسخ من كتاب أو سنة وعبارة شرح م ر ولا تشترط نهايته في كل ما ذكر بل يكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يتقن قوانين علم الكلام المدققة واجتماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه امام مقلد لا يعدو أي لا يجاوز مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما راعيه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يجز له العدول عن نص امامه اه (قوله الى مدارك) أي محل ادراكها جمع مدارك بضم الميم مصدر ميمي بمعنى ادراك والمراد ما يدرك منه الحكم من نحو دليل (قوله ما تقدم) وهو قوله فمن أنواع الكتاب الخ ومن قوله ويقدم الخ على العام الخ والذي سبذ كره قوله معرفة طرف من لسان العرب والتفسير لان هذه كلها طرق للاجتهد الذي هو بذل الوسع لتحصيل ظن بحكم (قوله لان به يعرف عموم اللفظ) هذا يستفاد من اللغة واسم ان ضميرك أن وقوله وصيغ الامر ان كان المراد هيئة صيغته فتؤخذ من علم التصريف وان كان المراد معرفة معناه ولفظه فهو مستفاد من النحو وكذا معرفة الاسماء وما بعدها (قوله لا يشترط أن يكون متجرا) هذا فهم من قوله طرف فكان الاولى فلا يشترط الخ (قوله ولا يشترط حفظ جميع القرآن) هذا علم وأتى به توطئة لما بعده (قوله كالاخذ) أي كالتمسك بأقل ما قيل كدية الذي فان بعضهم وهو أبو حنيفة قال انها كدية المسلم وبعضهم انها نصفها وبعضهم قال انها ثلثها فأخذ الشافعي بأقل هذه الأقوال وهو القول بأنها ثلثها فالمراد بقوله كالاخذ بأقل ما قيل أي من أقوال العلماء حيث لا دليل سواه عندنا فانه مختلف فيه فأثبت الشافعي لانه محقق ولانه مجمع عليه لانه في ضمن

لثلاث يقع في حكم أجمعوا على خلافه * (تنبيه) * قضية كلامه أنه يشترط معرفة جميع ذلك وليس مراد بل يكفي أن يعرف في المسئلة التي يفتي أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها أما بعلمه بموافقة بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الاولون بل تولدت في عصره وعلى هذا قياس معرفة الناسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن الغزالي وأقره (و) التاسعة معرفة (طرق الاجتهاد) الموصلة الى مدارك الاحكام الشرعية وهي معرفة ما تقدم وما سبذ كره مع معرفة القياس صحيحه وفاسده بأنواعه الاولى والمساوى والادون ليعمل بها قال اول كقياس ضرب الوالدين على التأقيف والثاني كاحراق مال اليتيم على أكله في التحريم فيهما والثالث كقياس التفاح على البر في الربا بجامع الطعم (و) العاشرة معرفة طرف من لسان العرب لغة واعرابا وتصريفا لانه يعرف عموم اللفظ وخصوصه واطلاقه وتقييده واجماله وبيانه وصيغ الامر والهي والخبر والاستفهام والوعد والوعيد والاسماء والافعال والحروف وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة (و) الحادية عشر معرفة طرف (تفسير) من (كتاب الله تعالى) ليعرف به الاحكام المأخوذة منه * (تنبيه) * هذا مع الذي قبله من جملة طرق الاجتهاد ولا يشترط أن يكون متجرا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسيبويه وفي اللغة كالحليل

بل يكفي معرفة جل منها قال ابن الصباغ ان هذا سهل في هذا الزمان فان العلوم قد دوت وجمعت انتهى ويشترط الاكثر أن يكون له من كتب الحديث أصل كصحاح البخاري وسنن أبي داود ولا يشترط حفظ جميع القرآن ولا بعضه عن ظهر قلب بل يكفي أن يعرف حفظا أحكامه في أبوابها فيراجعها وقت الحاجة ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف فيها كالاخذ بأقل ما قيل وكالاستصحاب

ومعرفة أصول الاعتقاد كما حكى في الروضة كأصلها عن الأصحاب اشتراطه ثم اجتماع هذه العلوم انما يشترط في المجتهد المطلق وهو الذي يبقى في جميع أبواب الشرع أما المقلد المذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما يراعى المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كما يجتهد مع نصوص الشرع ولهذا ليس له أن يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد ولا يحلو العصر عن مجتهد الا اذا تداعى الزمان وقربت الساعة واما قول (٣٢٩) الغزالي والقفال ان العصر خلا عن المجتهد

المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء فان العلماء يرغبون عنه فقد قال مكحول لو خبرت بين القضاء والقتل لا خرت القتل وامتنع منه الشافعي وأبو حنيفة وهذا ظاهر لاشك فيه اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار بخلوها عن المجتهد والشيخ أبو علي والقاضي الحسين والاستاذ أبو اسحق وغيرهم كانوا يقولون لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه ويجوز تبعض الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه (و) الثانية عشر (أن يكون سمعا) ولو بصباح في أذنه فلا يولي أصم لا يسمع أصلا فانه لا يفرق بين اقرار وانكار والثالثة عشر أن يكون (بصيرا) فلا يولي أعمى ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالب من المطلوب فان كان يعرف الصور اذا قربت منه صح وخرج بالاغنى الاعور فانه يصح توليته وكذا من يصبرنهارا فقط دون من يصبر ليلا فقط قاله الاذري فان قيل قد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى ولذلك قال مالك بعصمة ولاية الاعمى أجيب بأنه انما استخلفه في امامة الصلاة دون الحكم * (تنبيه) * لوسم القاضي البينة ثم عي قضى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى أيضا لوزل أهل قلعة على حكم أعمى فانه يجوز كما هو مذكور

الاكثر ومنعه غيره فأخذ بأكثر ما قيل احتياطا (قوله ومعرفة أصول الاعتقاد) لعل الاولى أن يقدم هذا والمراد بأصول الاعتقاد عقائد التوحيد وهي ما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه وكذا الرسل (قوله في المجتهد المطلق) أي وقد تقدم من بعد الخمسة ما يجب ما يظهر لنا فلا ينافي أنه في نفس الامر يوجد وأقله قطب الغوث فانه لا يكون الاجتهاد (قوله ولا يحلو العصر) أي كل عصر أخذ من قوله بعد اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار (قوله الا اذا تداعى الزمان) في المصباح تداعى البنيان تصدع من جوانبه وآذن بالانهدام والسقوط اه في كلام الشارح استعارة بالكناية حيث شبه الزمان ببنيان تشبهها مضمر في النفس وأثبت شيئا من لوازمه وهو التداعى واستعارة تبعية حيث شبه التقارب بالتداعى واستعارة التداعى للتقارب واشتق من التداعى تداعى بمعنى تقارب (قوله وقربت الساعة) تفسير لما قبله (قوله وامتنع منه الشافعي) أي لما فيه من الخطر وامتناعه منه حين استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب وأما أبو حنيفة فاستدعاه المنصور فبسه وضربه اه دميري (قوله اذ كيف يمكن القضاء) أي الحكم على أهل العصر أي كيف يحكم عليهم بخلو العصر عن مجتهد الخ وهو لورد على القفال والغزالي وكيف للاستفهام الانكارى (قوله كانوا يقولون) هذا لا ينتج المدعى ولا يرد على المخالف القائل بأنه يجوز الخلو عن المجتهد لان كون هؤلاء مجتهدين لا يثبت أن العصر لا يخلو عن مجتهد لجواز خلوه عنه بعدهم (قوله في باب) أي كالفرائض (قوله الطالب) أي المدعى والمطلوب أي المدعى عليه (قوله وأن يكون سمعا) ولو بالصباح اه زى (قوله بصيرا) ولو في النهار فقط (قوله وكذا من يصبرنهارا) وينفذ حكمه وقت ابصاره واما في وقت عدم الابصار فان احتاج الى اشارة لم ينفذ حكمه وان لم يحتج بل كان يكفيه حكمت عليه لكونه غائبا وميتا صح (قوله دون من يصبر ليلا) ضعيف زى قال حج ويجوز كون القاضي أعور بخلاف الامام اه والفرق أن ولاية الامام عامة والاعور لا يهاب اه زى يؤخذ منه انه ينبغي أن يكون الامام تام الخلق مع معظم الناس محبوبا لهم لاجل أن يسمع كلامه وحينئذ فبطاع فيستقيم نظام الرعية (قوله ثم عي قضى) عبارة من رنم لوعى بعد ثبوت قضية عنده ولم يبق الا قوله حكمت بكذا ولم يحتج معه الى اشارة فنفذ حكمه فيها (قوله واستثنى أيضا) هو استثناء صوري لانه ليس من القضاء بل فيه حكم بينهم (قوله لوزل أهل قلعة) أي اتفقوا ورضوا على أن يحكم بينهم فلان الاعمى اه اج والمراد أهل القلعة من الكفار كما وقع لبنى قريظة حيث قالوا للامام لا تنفخ لك القلعة الا ان وليت علينا قاضيا أعمى فيجوز له حينئذ توليته للضرورة اه شيخنا (قوله عدم اشتراط كونه كتابيا) معتمد (قوله لا يقرأ) تفسير أي لا يقرأ الخط أي لا يستخرجه وقوله ولا يكتب أي ولا يحسب (قوله متيقظا) قال الغزى فلا يصح توليته مغفل بأن اختل نظره وفكره اما الكبر أو مرض أو غيره قال قل هذا تصحيح لكلام المصنف واما تفسير المتيقظ بقوى الفطنة والخذق والضبط فهو مندوب كما قاله الشارح لا شرط على الراجح وعبارة م ر بعد قول المنهاج كاف أي ناهض للقيام بأمر القضاء

في محله والرابعة عشر أن يكون (كتابيا) على أحد وجهين اختاره الاذري والزر كشي لاحتياجه الى أن يكتب الى غيره ولأن فيه أمنا من تحريف القارئ عليه وأصحهما كما في الروضة وغيرهما عدم اشتراط كونه كتابيا لانه صلى الله عليه وسلم كان أميا لا يقرأ ولا يكتب ولا يشترط فيه أيضا معرفة الحساب لتعصج المسائل الحسابية الفقهية كما صوبه في المطلب لان الجهل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل والاحاطة بجميع الاحكام لا تشترط والخامسة عشر أن يكون (متيقظا)

بحيث لا يوثق من عقله ولا يخذع من غرته كما اقتضاه كلام ابن القاص وصرح به الماوردي والروائي واختاره الاذري في الوسيط واستند فيه الى قول الشيخين ويشترط في المقتى التيقظ وقوة الضبط قال والقاضي اولى باشتراط ذلك والاضاعت الحقوق انتهى ملخصا ولكن المجزوم به كافي الروضة وغيرها استصحاب ذلك (٣٣٠) لا اشتراطه * (تنبيه) * هاتان الحصلتان الضعيفتان الموعود بهما واما المتروكان

قال اولى كونه ناطقا فلا تصح تولية الاخرس على الصحيح لانه كالجهاد والثانية أن يكون فيه كفاية للقيام بأمر القضاء فلا يولى بمقتضى نظر كبير أو مرض أو نحو ذلك وفسر بعضهم الكفاية اللاتقية بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جباناً فان كثيراً من الناس يكون عالماً ديناً ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسلطة فيقطع في جانبه بسبب ذلك وإذا عرف الامام أهلية أحد ولده والا بحث عن حاله كما اختبر صلى الله عليه وسلم معاذاً ولو ولى من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح له والعلم بالحال اثم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ قضاؤه وان اصاب فيه فان تعذر في شخص جميع هذه الشروط السابقة فولى سلطان له شوكاً فاسقاً مسلماً أو مقلداً انفذ قضاؤه للضرورة لئلا تعطل مصالح الناس فخرج بالمسلم الكافر اذا ولى بالشوكه وأما الصبي والمرأة فصرح ابن عبد السلام بنفوذه منهما ومعلوم انه يشترط في غير اهل معرفة طرف من الاحكام وللعاقل أن يتولى القضاء من الامير الباغي فقد سئلت عائشة رضي الله تعالى عنها عن ذلك لمن استقضاء زياد فقالت ان لم يقض لهم خيارهم قضى لهم شرارهم * (فروع) * ينسب للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف اعانة له فان اطلق التولية استخلف فيما عجز عنه فان اطلق الاذن في الاستخلاف استخلف مطلقاً فان خصه بشئ لم يتعده وشرط المستخلف بفتح اللام كشرط القاضي السابق الا

بأن يكون ذابطة تامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ولا محتل النظر (قوله لا يوثق) أي لا يصاب في الحكم بأن يحكم بخلاف الحق من عقله أي من أجل عقله (قوله من غرته) أي بسبب غرور بأن يغتره شخص بنقل مخالف لما حكم به ولم يأت به فيمسك عليه الى أن يأتي به فان لم يفعل فهو غير المتيقظ فيجب على السلطان الاختبار حينئذ لكل من طلب أن يتولى القضاء بمثل هذه الواقعة بأن يرسل اليه شخصاً بعد حكمه في قضية بنقل يمتحنه به فان أمسك عليه أي على الحكم الذي حكم به أي استقر عليه وامتنع من ابطاله أبقاه والا فلا (قوله استصحاب ذلك الخ) في م ر خلافة وهو الاشتراط وكتب ا ج على قوله استصحاب ذلك ضعيف على تفسير المتيقظ بما ذكره فان فسر بشديد الخلق والضبط فهو مستحب (قوله فان تعذر في شخص) ليس بقيد م ر ع ش وقول ع ش ليس بقيد يتأق به قول الشارح قبل ولو ولى من لا يصلح للقضاء الخ (قوله فولى سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضي العسكر فانه لا يصح توليته غير اهل ولا ينفذ قضاء ما ولاه اه سل (قوله شوكه) عبارة م ر أو من له شوكه اه فتولية السلطان مطلقاً صحيحة أي سواء كان ذا شوكه أم لا وعبارة م ر وجج فولى سلطان أو من له شوكه غيره بأن يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم استلزام السلطنة للشوكه (قوله للضرورة) قال البلقيني يستفاد من ذلك أنه لو زالت شوكه من ولده بموت أو نحوه انعزل لزوال الضرورة وأنه لو أخذ شيئاً من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامع في نظر الاوقاف استرد منه لان قضاءه انما نفذ للضرورة ولا كذلك المال (قوله طرف من الاحكام) مثله في شرح م ر فتضعيف المحشى له غير ظاهر وعبارته المعتمدة أنه لا يشترط وينفذ حكمه للضرورة ولذا قال م ر ولو جاهلاً (قوله لمن استقضاء زياد) أي ولاه القضاء زياد وكان أختا الحاج وكان أميراً باغياً وكان الذي استقضاء عادلاً (قوله ان لم يقض لهم خيارهم) أي ان لم يرضوا بأن يقضى لهم خيارهم وهو الذي ولاه زياد قضى لهم شرارهم وهو زياد (قوله فروع) أي نحو العشرين (قوله فان اطلق التولية) أي من الاستخلاف وعدمه م ر (قوله استخلف) ولو بعرضه أي أباه وابنه حيث ثبتت عدالته عند غيره حل (قوله فان اطلق الاذن الخ) وكا تلاق الاذن تعميمه بأن قال له استخلف في كل أحوالك ولو فوض الامام لشخص أن يختار قاضياً لم يختبر نفسه ولا أصله ولا فرع ح ل (قوله مطلقاً) أي فيما عجز عنه وغيره والمعتمدة أنه لا يستخلف الا عند العجز اه م ر ع ش (قوله فان خصه بشئ لم يتعده الخ) ولو ولاه في بلدتين متباعدتين كبغداد والبصرة اختار المباشرة في احدهما كما قاله الماوردي وان اعترضه البلقيني فلو اختار احدهما هل يكون مقتضياً لانعزاله عن الاخرى أو يشار كلا مدة وجهان أو وجههم مانع وهو الانعزال ورجح الزركشي وجع أن التدريس عند رستين في بلدتين متباعدتين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما لمباشرة الاخرى لا يكون عزلاً ويستتيب وفعله الفخر بن عساكر بالشام والقدس وكالمدرس الخطيب اذا ولى الخطبة في مسجدين والامام اذا ولى امامة مسجدين وكذا كل وظيفتين في وقت معين يتعارضان فيه شرح م ر ع ش (قوله كشرط القاضي) أي فان كان الخليفة مجتهداً شرط فيه ما شرط في القاضي المجتهد وان كان مقلداً شرط فيه ما في المقلد (قوله ان لم يشرط اجتماعهم على الحكم)

أن يستخلف في أمر خاص كسماع بينة فيمكنه علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده ان كان مجتهداً أو واجتهد مقلداً ان كان مقلداً وجاز نصب أكثر من قاض بمحل ان لم يشرط اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر

عبارة مر لان اجتهادهما مختلف غالباً فلا تنفصل الخصومات (قوله بتحكيم اثنين فأكثر أهلاً)
قال القاضي في شرح الحاوي يشترط العلم بتلك المسئلة فقط ويجوز التحكيم في ثبوت هلال
رمضان كما يحشه الزركشي وينفذ على من رضى بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره مر عن
(قوله في غير عقوبة الله) أما هي فلا يجوز التحكيم فيها اذ لا طالب لها معين وأخذ منه
ان حق الله المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه اه مد وقوله ان حق الله المالى
أى كلز كآى اذا كان المستحقون غير محصورين اه (قوله ولومع وجود قاض) أى اذا
كان المحكم مجتهداً أما اذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولومع وجود قاضى ضرورة فيمنع التحكيم
لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن مر الا اذا كان القاضى يأخذ مالاً له وقع
فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله حل قال زى وهل يشترط كون المتحكمين ممن يجوز الحكم
لكل منهما حتى يمنع فيما لو كان أحدهما بعضه وجهان في الروضة وأصلها والقياس الاشتراط
لانه لا يرد على القاضى اه عن (قوله حكمه) أى المحكم ولا بد من الرضا لفظاً فلا يكفي
السكوت (قوله فلا يشترط رضاهما) بناء على أن ذلك تولية منه ورد في السكافية هذا البناء
بأن ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بأن محل هذا اذا
صدر التحكيم من غير قاض اه شرح البهجة فلو حكما اثنين لم يتقدحكم أحدهما حتى يجتمعا
بخلاف تولية قاضين ليجمعهما على الحكم لظهور الفرق أى لان القاضيين يقع بينهما الخلاف
في محل الاجتهاد بخلاف الحكمين وفيه أن الحكمين قد يكونان مجتهدين الا أن يقال هذا
نادر وعبرة ع ش ولوحكم اثنين أى كل من خصمين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر
في القاضيين لظهور الفرق وهو أن التولية للمحكم انما هي من الخصميين ورضاهما معتبر فالحكم
من أحدهما دون الآخر حكم بغير رضا الخصم (قوله ولا يكفي رضا جان) بأن ادعى شخص
على آخر أنه يستحق عليه دماً فتنازعا في اثباته فحكما شخصاً يحكم بينهما الحكم بأن القتل خطأ
فلا يتقدحكمه الا برضا عاقلة الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على رضا المحكمين رضا
العاقلة في هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله والمراد بقوله ولا يكفي رضا جان أى بالاقرار بأن
ادعى عليه الجاني فأقر بالجناية وكانت خطأ أو شبه عمد فلا يسرى هذا الاقرار على العاقلة
فلا يكفي رضاه بسبب الاقرار بل لابد من رضاهم أيضاً والاثبات كما في شرح المنهج وعبارته
بل لابد من رضاهم أيضاً ولو كانوا فقراء لانهم لا يؤخذون باقراره فكيف يؤخذون برضاه
(قوله ولورجع أحد الخصمين) بأن قال المدعى عليه للمحكم عزلتك فليس له أن يحكم (قوله
امتنع) الحكم وليس للمحكم أن يجلس بل غايته الاثبات والحكم واذا حكم بشئ من العقوبات
كالقود وحده القذف لم يستوفه لان ذلك يحرم أجهة الولاية أى نحرهم وشرفهم وعظمتهم ومنصبهم
(قوله بنحو جنون كاغماء) كان الاولى الاقتصار على الاغماء فيقول بنحو اغماء (قوله كاغماء)
وان قل الزمن مر ولولحظة خلافاً للشيخ الاسلام وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين
الصلتين لانه يحتاج هنا ما لا يحتاج ثم ينزل بمرض لا يرجح زواله وقد عجز عنه عن الحكم
س ل وعبرة المنهج ولوزالت أهليته بنحو جنون واغماء كغفلة وصهم ونسيان يخل بالضبط
وفسق انزل لوجود المنافي ولان القضاء عقد جائز ولو كان قاضى ضرورة وولى مع فسقه وزاد

ويجوز تحكيم اثنين فأكثر أهلاً للقضاء
في غير عقوبة الله تعالى ولومع وجود
قاض ونحوه بالاهل غيره فلا يجوز
تحكيمه مع وجود الاهل ولا يتقد
حكمه الا برضا الخصمين قبل الحكم
ان لم يكن أحدهما قاضياً والا فلا يشترط
رضاهما ولا يكفي رضا جان في ضرب دية
على عاقلة ولورجع أحد الخصمين قبل
الحكم امتنع ولو زالت أهلية القاضى
بنحو جنون كاغماء انزل

فسقه فان كان بحيث لو عرض على من ولاه لرضى به وولاه لم ينزل والا انزل اه م ر زى
 (قوله ولو عادت) ظاهره ولو عي وصمما ونقل عن شيخنا أن الاعي اذا عاد بصيرا عادت ولايته
 وينبغي أن يكون مثله الصم ح ل ونقل سم على م ر اعتقاده في العمى وعليه فيكون مانعا
 لاسالبا كما هو ظاهر (قوله لم تعد ولايته) كالأولى والثاني تعود كالأب والجد اذا جرت ثم أفاق
 أو فسق ثم تاب ومثل الأب في هذا الحكم الجد والحاضنة والناظر بشرط الواقف شرح م ر
 وعش عليه والقاعدة أن كل من له الولاية اذا انزل لم تعد ولايته الا بتولية ثانيا الأربعة
 الأب والجد والناظر بشرط الواقف ومن له الحضانة اه م دمع زيادة (قوله بخلل) كثرة
 الشكاوى منه أو ظن أنه ضعف أو زالت هيئته في القلوب اه وذلك لما فيه من الاحتياط شرح
 م ر وعبرة الزيادة قوله بخلل أي لا يقتضي انزاله اتماما له وربما يقتضيه فلا يحتاج معه الى
 عزل لانزاله به (قوله وبأفضل) أي أو لم يظهر منه خلل وهناك أفضل منه فله عزله رعاية للأصلح
 للمسلمين ولا يجب وان قلنا ان ولاية المفضول غير منعقدة مع وجود القاضل لان الغرض
 حدوث الأفضل بعد الولاية فلم يقدح فيها اه وهذا في الأمر العام أما الخاص كإمامة
وتدريس وأذان وتصوف ونحوها فلا تنزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع كثير
 من المتأخرين وهو المعقد شرح م ر والعبرة في السبب الذي يقتضي العزل بعقيدة الحاكم
 عش على م ر (قوله فان لم يكن شيء من ذلك حرم) أي بخلاف القاضي فان له عزل نوابه من
 غير سبب شرح م ر (قوله ولا ينزل قبل بلوغه عزله) مضاف لمفعوله كما في زى وعبرة
 حل قوله ولا ينزل قبل بلوغه عزله برفع عزل على انه فاعل والمضاف اليه هو المفعول اه فله
 الحكم قبل بلوغه ونائبه مثله فلا ينزل أحدهما قبل بلوغه العزل وان بلغ الآخر ق ل قال
 العناني ويثبت عزله بعدلى شهادة أو استفاضة لا باخبار واحد ولا يكتفى كتاب مجرد وان حقت
 قرائن بعد تزوير مثله (قوله فان علق عزله الخ) ولو كتب اليه عزلك أو أنت معزول من غير
 تعليق على القراءة لم ينزل مالم يأنه الكتاب كما قاله البغوي وغيره ولو جاء بعض الكتاب وأنمى
 موضع العزل لم ينزل والا انزل كما يحسنه بعضهم زى (قوله انزل بها) وبقرائه عليه
 لان المعنى اذا بلغ العزل ويكتفى قراءة محل العزل فقط شرح م ر (قوله وينزل بانزاله نائبه)
 الراجح أن نائبه لا ينزل الا اذا بلغه العزل زى وان لم يبلغ الأصل فينزل حينئذ النائب
 لا الأصل وكذلك يبلغ العزل الأصل دون النائب فانه ينزل الأصل دون النائب خلافا
 للبلقيني حل (قوله لاقيم نيم ووقف) المراد بقيم الوقف ناظره نعم لو كان للقاضي نظر وقف
 بشرط الواقف فأقام شخصا عليه انزل لانه في الحقيقة نائبه اه سم (قوله ولا ينزل قاض)
 ولو قاض ضرورة اذا لم يوجد مجتهد صالح اتمام وجوده فان ربحى توليه انزل والا فلا فائدة
 في انزاله اه عن (قوله ووال) كوالامير والمحتسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال
 وما أشبه ذلك (قوله بانزال الامام) بموت أو غيره لشدة الضرر في تعطيل الحوادث ومن
 ثم لو ولاه للحكم بينه وبين خصمه انزل بفراغه منه ولان الامام انما تولى القضاء نيابة عن المسلمين
 بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه ومن ثم كان له عزلهم بغير سبب كما مر بخلاف الامام
 يحرم عليه الاسباب اه شرح م ر (قوله ولا يقبل قول متول) أي الايئنة لانه حينئذ

ولو عادت لم تعد ولايته وله عزل نفسه
 كالوكيل والامام عزله بخلل وبأفضل
 منه وعصيته كسكين فتنة فان لم يكن
 شيء من ذلك حرم وقفه عزله ان وجد ثم
 صالح والا فلا ينقل ولا ينزل قبل بلوغه
 عزله فان علق عزله بقراءة كتابه بانزاله
 بها وبقرائه عليه وينزل بانزاله
 نائبه لاقيم نيم ووقف ولا ينزل
 بقول الامام استخلف عنى ولا يقبل
 قاض ووال بانزال الامام ولا يقبل
 قول متول

قول
الامام

لم يقدر على الانشاء شرح الررض (قوله في غير محل ولايته) ولو على أهل محل ولايته وهو متعلق بقول وقوله ~~حكمت~~ معقول المقول سواء قالها على وجه الاقرار او الانشاء وقوله ولا شهادة كل أي من المعزول والمتولى في غير محل ولايته لانه شهادة على فعل نفسه وقيل تقبل لانه لم يجز لنفسه دفعا ولم يدفع عنها ضررا (قوله ولا معزول) خرج بالمعزول ما لو قال قبل عزله كنت حكمت بكذا فانه يقبل وان لم تكن بينة حتى لو قال حكمت على أهل هذه البلدة بطلاق نسائهم وعتق عبيدهم أي وهن محصورات وكذلك العبيد كما بحثه الاذرى عمل به كما في الروضة وأصلها اه زى (قوله ولا شهادة كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهد أن فلانا أقر في مجلس حكمه بكذا فيقبل كما جزم به في الروضة وأصلها والمراد بمحل ولايته نفس بلد قضائه المحوط بالسور والبناء المتصل بها سم (قوله ولم يعلم القاضي) أي الذي أقيمت الدعوة عنده وقوله انه حكمه أي المذكور من المعزول والمتولى في غير محل ولايته وعبارة المنهج وشرحه ولا شهادة كل منهم بحكمه لانه شهد على فعل نفسه الا ان شهد بحكم حاكم ولم يعلم القاضي انه حكمه فتقبل شهادته كما تقبل شهادة المرضة وان شهدت على فعل نفسها حيث لم تطالب أجرة بخلاف القاضي اذا شهد على فعل نفسه والفرق الاحتياط لاهر الحكم اه س ل وعبارة شرح م ر ويفارق المرضة بأن فعلها غير مقصود بالاثبات مع أن شهادتها لا تتضمن تركية نفسها بخلاف الحاكم فيهما اه وقوله ويفارق المرضة حيث قبل شهادتها على فعل نفسها بأن فعلها غير مقصود بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع أن شهادتها الخ وجهه أن المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المعنى يحصل بارضاع الفاسقة اه ع ش (قوله لا يتعلق بحكمه) كدين عليه (قوله بشاهدين) كذا قالوا وقالوا ليس هذا على قواعد الشهادات اذ ليس هناك قاض تؤدى عنه الشهادة اه زى (قوله يخبران) أي أهله بما ليس المراد الشهادة المعسرة بل مجرد الاخبار ولا حاجة للاتبان بلفظ الشهادة قال حل ومجمله ان لم يكن في البلد قاض والا دعى عنده وأثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح م ر (قوله أو باستفاضة) أي في محل التولية س ل ولا تثبت بكتاب لا مكان تحريقه أي تزويره قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا قال شيخنا العزيز من هذا ما أخذ الشافعية في أن الحج لا يثبت بها حكم ولا شهادة وانما هي للتذكير فقط فلا تثبت حقا ولا تمنعه فافهم اه ولا يكفي مجرد اخبار القاضي لهم ولا خلاف فيه ان لم يصدقوه فان صدقوه ففي لزوم طاعتهم له وجهان في الحاوي قال بعضهم وقياس ما سبق في الولاية انه لا يلزمهم طاعته وهذا هو المعتمد كما في زى وحل (قوله ويسن أن يكتب موليه) ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لامن وقت التولية صرح به الماوردي وهذا مشعر بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو كذلك في التهذيب يجوز للامام والقاضي المعسر أن يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة لا ثقة به أما أخذه الاجرة على القضاء ففي الروضة عن الهروي أن له أخذها ان كانت أجرة مثل عمله ان لم يكن رزق من بيت المال اه زى والرزق بالفتح المصدر وبالكسر اسم لما يتوقع به اه ع ش (قوله قبل دخوله) ان

في غير محل ولايته ولا معزول حكمت
بكذا ولا شهادة كل بحكمه الا ان شهد
بحكم حاكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه
ولو ادعى على منول جور في حكمه
لم يسع ذلك الا بينة فان ادعى عليه
بشي لا يتعلق بحكمه أو على معزول
بشي فكفيرا وتثبت تولية القاضي
بشاهدين بخبران معه الى محل ولايته
يخبران أو باستفاضة ويسن أن يكتب
موليه كذا بالتولية وأن يثبت القاضي
عن حال على المحل وعدوله قبل دخوله

تيسر والافحين يدخل هذا ان لم يكن عارفا بهم وأن يدخل وعليه عمامة سوداء اه شرح المنهج
وقوله وعليه عمامة سوداء فيه اشارة الى أن هذا الدين لا يتغير لان سائر الالوان يمكن تغييرها
بخلاف السواد ع ش (قوله وأن يدخل يوم الاثنين) أي صيغته شرح المنهج ويؤخذ
من هذا أن يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهو كذلك اه زى
ويجمع الاثنين على اثنتين باثبات النون لانه جمع تكسير فلا تحذف نونه للاضافة اه خض
(قوله في وسط) بفتح السين على الاشهر وعبارة بعضهم على الافصح ويجوز اسكان السين
بخلاف نحو وسط القوم فهو يسكون السين أكثر من فتحها لان ما كان متصل الاجزاء الافصح
فيه الفتح وما كان متفرقا الافصح فيه السكون (قوله ليتساوى أهله) كان المراد به هذا
تساوى كل مع نظيره فأهل الاطراف يتساوون وكذا من يليهم وهكذا سم أي لان الساكن
بالقرب من وسط البلد ليس مساويا لمن مسكنه في أطرافها فأشار الى أن التساوى لمن في طرف
بالنسبة لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا اه (قوله خطته) قال في المصباح الخطه المكان المحيط
للعماره والجمع خطط مثل سدره وسدر وانما كسرت الخاء لانها خرجت على مصدر اقتعل مثل
اقتطب خطبة وارتدرة واقتري فريه ثم قال والخطه بالضم الحالة والخصلة اه ع ش على م ر
(قوله وأن يتظرأولا) أي ندبا بعد أن ينادى في البلد متكررا ان القاضي يريد النظر
في المحبوسين يوم كذا فن له محبوس فليحضر شرح م ر (قوله فعلى خصمه حجة) قيل هذا
مشكل لان وضعه في الحبس حكم من القاضي الاول بحبسه فكيف يكلف الخصم حجة سم
ويمكن أن يحبسه ظلما من غير حجة شرعية خصوصا في هذا الزمان (قوله كتب اليه ليحضر)
أي أوالى قاضي بلده ليا امره بالحضور وهو أولى من ذلك حل (قوله قويا فيها) أي في الوصية
بمعنى الابصاء عضده أي قواه (قوله ثم يتخذ كاتباً) أي ندبا وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب
فوق الاربعين منهم زيد بن ثابت وعلى ومعاوية رضي الله عنهم برماوى (قوله محاضر)
المحضر بفتح الميم ما يكتب فيه ما جرى للمتحاكمين في المجلس فان زاد عليه الحكم أو تنقيده
سمى سجلا شرح المنهج وعبارة قل محاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه صورة الواقعة
بين الخصمين والسجلات جمع سجل وهو ما يكتب فيه الواقعة لكن يحفظ عند الحاكم والكتب
الحكمية هي ما فيها الواقعة أيضا لكن يكتب القاضي خطه عليها وتعطى للخصم وهي المعروفة
بالحجج وثن ورق المحاضر والسجلات ونحوهما من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى من أراد
الكتابة فان لم يرد لم يجبر وعبارة الروض وشرحه وأجرة الكاتب ولو كان الكاتب القاضي
وثن الورق الذي يكتب فيه المحاضر والسجلات ونحوهما من بيت المال فان لم يكن في بيت
المال شيء أو احتيج اليه لما هو أهم فعلى من له العمل المدعى والمدعى عليه ذلك ان شاء كتابة
ما جرى في خصومته والا فلا يجبر على ذلك لكن يُعَلِّمُ القاضي أنه اذا لم يكتب ما جرى فقد ينسى
شهادة الشهود وحكم نفسه اه قال بعضهم وأجرة كاتب الصكوك أي الاوراق تكون
على عدد رؤس المستحقين وان تفاوتت حصصهم قاله الراعي قال في المهمات وهي مسئلة
حسنة ينبغي معرفتها (قوله شرطافها) أي حالة كون كل واحد من العدل وما بعده شرطا
فيها أي في كتابة محاضر وسجلات هكذا يفهم شو برى وقيل هو معمول المحذوف أي شرط

وأن يدخل يوم الاثنين فخميس فسبب
(ويستحب أن يجلس) للقضاء (في وسط
البلد) ليتساوى أهله في القرب منه
هذا ان اتسعت خطته والازل حيث
تيسر وهذا اذا لم يكن فيه موضع يعتاد
الترول فيه وأن يتظرأولا في أهل الحبس
لانه عذاب فمن أقر منهم بحق فعليه
مقتضاه ومن قال ظلمت فعلى خصمه حجة
فان كان خصمه غائبا كتب اليه
ليحضر هو أو وكيله ثم يتظر في الاوصياء
ثم وجده عدلا قويا فيها أقره أو فاسقا
أخذ المال منه أو عدلا ضعيفا عضده
جمع ثم يتخذ كاتباً للحاجة اليه عدلا
ذكر احترافا فابكتابة محاضر وسجلات
شرطا فيها فقيمها عصفافا وفر العقل جيد
الخط نيبا

الشتاء في ركن لا تقابل الجبال فيجلس
في كل فصل من الصيف والشتاء
وغيرهما بما يناسبه ويكره
للقاضي أن يتخذ حاجبا كما قال
(لا حاجب له) أي للقاضي (دونهم) أي
الخصوم أي حيث لا زجة وقت الحكم
الحبر من ولي من أمور الناس شب
فاحتجب بحجبه الله يوم القيامة روي
أبو داود والحاكم بإسناد صحيح قال
لم يجلس للحكم بأن كان في وقت خلوا
أو كان ثم زجة لم يكره نصبه والبوا
وهو من يقعد بالباب للأحرار ويذكر
على القاضي للاستئذان كالحاجب في
ذكر قال الماوردي أمّا من وظيفة
ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس
أي وهو المسمى الآن بالنقيب فلا بد
باتخاذ وصريح القاضي أبو الطيب
وغيره باستحبابه * (تنبيه) * أنه
الأدب أن يجلس على مرتفع كد
ليسهل عليه النظر إلى الناس وعليه
المطالبة وأن يتميز عن غيره بفراش
ووسادة وإن كان مشهورا بالزه
والتواضع ليعرفه الناس وليكره
أهيب للخصوم وأرفق به فلا يئمل وأن
يستقبل القبلة لأنها أشرف الجهات
كما رواه الحاكم وصححه وأن لا يتك
بغير عذر وأن يدعو عقب جلوسه
بالتوفيق والتسديد والاولى ما روي
أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم
إذا خرج من بيته قال بسم الله توكل
على الله اللهم اني أعوذ بك من أن أضل
أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم
أو أجهل أو يجهل علي قال في الاذ
حديث حسن رواه أبو داود قال

القاص وسمعت أن الشعبي كان يقوله إذا خرج إلى مجلس القضاء ويزيد فيه أو اعتدى أو يعتدى عليّ اللهم أعني بالعلم وزيني بالحلم
وأكرمني بالتقوى حتى لا أنطق إلا بالحق ولا أقضي إلا بالعدل وأن يأتي المجلس راكبا ويستعمل ما جرت به العادة من العمامة والطيلسان
ويتدب أن يسلم على الناس عينا وشمالا وأن يشاور الفقهاء

عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة في حكم قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عنها ولكن أراد أن تصير سنة للحكام أما الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي فلا والمراد بالقضاء كقوله جمع من الأصحاب الذين يقبل قولهم (٢٣٦) في الاقتناء فيدخل الأهي والعبد والمرأة ويخرج الفاسق والجاهل

أو يشكل ينبغي له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور جاهلا لأنه لا معنى لمشاورة ولا عالم غير أمين ولكنه يشاور من جمع العلم والأمانة وفي المشاورة رضا الخصم والجهة عليه وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ما رأيت أحدا أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس لما نزلت هذه الآية وشاورهم في الأمر قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله ورسوله غنيان عنها ولكن جعلها الله رجة في أمي فمن شاوره منهم لم يعدم رشدا ومن ترك المشاورة منهم لم يعدم عناء وقد قيل الاستشارة حصن من الندامة اه (قوله عند اختلاف وجوه النظر) أي طريقه وقوله وتعارض عطف سبب (قوله مستغنيا عنها) أي عن المشاورة (قوله أو قياس جلي) أي فلا يشاورهم فيه كقياس الضرب على التأنيف فالفاوق بين الضرب والتأنيف وهو أن الضرب أيضا بالفعل والتأنيف أيضا بالقول مشلا مقطوع بأنه لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب أي لا يقيها فلو حكم بعدم تعزير من ضرب أباه لكون الضرب ليس حراما بطل حكمه اه (قوله صونا له عن ارتفاع الأصوات) ولأنه قد يحتاج إلى إحصار المجانين والصغار والخض والهكفار شرح م وما يقع في بلاد كثيرة من الأرياف أن الذي قابض المال يجلس في المسجد ويجمع عنده من يشرب الدخان وغير ذلك فلا يتوقف في تحريره ويجب إنكاره وإخراجه على كل قادر ويحرم على الملتزم إذا علم بذلك اه رجائي (قوله ولو اتفقت قضية) محتز قوله أن يتخذ أي يعتد به ويهمل لذلك (قوله وجوب على الصحيح) مقابله النذب (قوله كما تعرفه) أي ما ذكر من السبعة (قوله والجلوس بين يديه) وكون الجلوس على الركب أولى م (قوله ولا يرتفع الموكل على الوكيل) يعني أن الشخص إذا وكل في خصومة وحضر مع الوكيل والخصم فلا يرتفع الموكل على الوكيل والخصم لأن الدعوى متعلقة به بدليل تحليفه إذا آل الأمر إلى التحليف وبعبارة شرح م ومثلهما وكلاهما في الخصومة وما جرت به العادة كثيرا من التوكيل للتخلص من ورطة التسوية بينه وبين خصمه جهل قبيح اه (قوله به) أي بالموكل في الدعوى (قوله الزبلي) بالزاي أو بالذال المهملة وهو الصواب أي مع كسر الباء نسبة إلى زبيل قرية بالرملة أو بدال مهملة مفتوحة فتحية ساكنة فوحدة مضمومة نسبة إلى ديبيل مدينة قريبة من السند ذكره السيوطي في اللب وقال في القاموس ديبيل كأمير موضع بالسند ولم يذكر في اللب ولا في القاموس الزبلي بالزاي المججمة أصلا وان كان مشهورا ولا ذكرا أن زبيل اسم بلد أو مكان ينسب إليه فعلم أنه لا خلاف في إهمال الدال وانما الخلاف في النسبة إلى ديبيل أو ديبيل بتقديم الموحدة على المثناة الساكنة التحتية (قوله وهو) أي عدم ارتفاع الموكل عن الوكيل والخصم (قوله جواز) هذا جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب فالمراد به هنا الوجوب كما في شرح م (قوله قال خرج علي) أي وكان إذا ذاك أمير المؤمنين وكان شريح من تحت يده فقال شريح ما تقول يا نصراني أي بعد تقدم دعوى من سيدنا علي بأن الدرع له ليظهر قول شريح ما تقول يا نصراني وكان شريح من كبار التابعين وكان من أعلم الناس بالقضاء وكان أحد السادات الطلوس وهم عبد الله بن الزبير وقيس بن سعد بن عبادة والاحنف بن قيس الذي يضرب بحمله المثل والرابع شريح وهذا والاطلس الذي لا شعر في وجهه (قوله بيني وبينك) أي يفصل

(ولا يقعد للقضاء في المسجد) أي يكره له اتخاذ مجلسا للحكم صونا له عن ارتفاع الأصوات واللغة الواقعين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضيا وقت حضوره فيه لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها وعلى ذلك يحمل ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه في القضاء في المسجد وكذا إذا احتاج لجلوس فيه لعذر من مطر ونحوه فإن جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالخاصة والمشاركة ونحوهما بل يقعدون خارجه وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وإقامة الحدود فيه أشد كراهة كما نص عليه ثم شرع في التسوية بين الخصمين فقال (ويسوي) أي القاضي (بين الخصمين) وجوب على الصحيح (في ثلاثة) بل سبعة (أشياء) كما ستعرفه الأول (في المجلس) فيسوي بينهم ما فيه بأن يجلسهما بين يديه أو أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى ولا يرتفع الموكل عن الوكيل والخصم لأن الدعوى متعلقة به أيضا بدليل تحليفه إذا وجبت عين حكاة ابن الرفعة عن الزبلي وأقره قال الأذري وغيره وهو حسن والبلوى به عامة وقد رأى ناسا من يوكل فرارا من التسوية بينه وبين خصمه والصحيح جواز رفع مسلم على دعي في المجلس كان يجلس المسلم أقرب إليه من الدعي لما روى البيهقي عن الشعبي قال خرج علي رضي الله تعالى عنه إلى السوق فإذا هو بنصراني يسير درعا فعرفها على فقال هذه درعي بيني وبينك قاضي المسلمين

فأتيا إلى القاضي شريح فلما رأى القاضي عليا قام من مجلسه وأجلسه فقال له علي لو كان خصمي مسلما جلست بيني معه بين يديك ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساوهم في المجالس أقض بيني وبينه فقال شريح ما تقول يا نصراني فقال الدرع درعي فقال شريح لعل من بينه

فقال على صدق شريح فقال النصراني

أنا أشهد أن هذه أحكام

الانبياء ثم أسلم النصراني فأعطاه على

الدرع وجعله على فرس عتيق قال

الشعبي فقد رأيته يقاتل المشركين

عليه ولأن الاسلام يعاوب ولا يعلى عليه

ويشبه كما قال في الروضة وأصلها أن

يجري ذلك في سائر وجوه الاكرام حتى

في التقديم في الدعوى كما يصح بعضهم

وهو ظاهر اذا قلت خصوم المسلمين

والا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر

المسلمين قال الاسنوي ولو كان أحدهما

ذميا والاخر مريضا فنتجه تخريجه

على التكافؤ في القصاص والصحيح

أن المرتد يقتل بالذي دون عكسه

ونعجب البلقيني من هذا التخريج

فإن التكافؤ في القصاص ليس مما نحن

فيه بسبيل ولو اعتبرناه لرفع الحر على

العبد والوالد على الولد (و) الثاني

في استماع (اللفظ) منهما لثلاث سنين

قلب أحدهما (و) الثالث في (اللفظ)

بالظاء المشالة وهو النظر بعوخر العين

كما قاله في الصحاح والمعنى فيه ما تقدم

والرابع في دخولهما عليه فلا يدخل

أحدهما قبل الآخر والخامس

في القيام لهما فلا يخص أحدهما

بقيام إن علم أنه في خصومة فان لم يعلم

الابعد قيامه له فاما أن يعتذر لخصمه

منه واما أن يقوم له كقيامه للاول وهو

الاولى واختار ابن أبي الدم كراهة القيام

لهما جميعا في آداب القضاء أي اذا

كان أحدهما ممن يقام له دون الآخر لانه

ربما يتوهم أن القيام ليس له والسادس

في جواب سلامهما أن سلاما فلا يرد

على أحدهما ويترك الآخر فان سلم

عليه أحدهما انتظر الآخر

بني وبينك الخ (قوله صدق شريح) أي بهذا وان كان غير مناسب في الجواب لاجل أن يسمعه
 خصمه الذي هو النصراني فيعرف أن قضية المسلمين على الحق (قوله فأعطاه على الدرع)
 لعل المعنى تركه مع قدرته على أخذه بالبينة والافعل لم يتزعه منه ولا أثبت له أي
 لا بالبينة ولا باليمين أي المردودة اه مد (قوله عتيق) أي جمد وهو ما أبواه عريبيان شيخنا
 (قوله ولأن الاسلام) عطف على لما روى البيهقي (قوله ذلك) أي الرفع الصادق بالرفع المعنوي
 (قوله لكثرة ضرر المسلمين) أي لكثرة الضرر الحاصل للذمتين بتقديم المسلمين وهو من اضافة
 المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي الكفار ولو قال لكثرة ضرر التأخير لكان أولى وعبرة
 الروض لكثرة ضرر التأخير واذا ازدحم مدعون قدم وجوبا من علم سبقه فان لم يعلم سبق
 بأن جهل أو جأوا معا قدم بقرعة والتقديم فيهما بدعوى واحدة لئلا يطول الزمن فيتضرر
 الباقيون ولكن يسبق تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة ان قلوا والازدحام على المقتضى
 والمدرس كالازدحام على القاضي ان كان العلم فرضا والافانخيرة الى المقتضى والمدرس وينبغي
 أن يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر ونحوه من السوق كذا نقل عن شيخنا زى أقول وهو
 ظاهر ان لم يكن ثم غيره ونعين عليه البيع لاضرار المشتري والافينبغي أن الخيرة له لان البيع
 من أصله ليس واجبا بل له أن يمنع من بيع بعض المشتري ويبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقديم
 الاسبق ثم القرعة من المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين
 بالريف التي أباح أهلها الطحن بها لمن أرادها وهذا في غير المالكين لها أمهم فيقدمون على غيرهم
 لأن غايته أن غيرهم مستعير منهم فلا يقدم عليهم أما المالكون اذا اجتمعوا وتنازعوا فممن يقدم
 فينبغي أن يقرع بينهم عش على م ر (قوله فنتجه تخريجه) أي تفريعه وهذا ضعيف والمعتقد
 أن الذي يرفع على المرتد (قوله والصحيح الخ) أي يرفع الذي على المرتد هذا اذا تداعيا
 ومنازعة البلقيني تفيد أنه لا جامع بين المكافأة في القصاص ووجوه الاكرام في الدعوى بدليل
 أنه لا يرفع الوالد على الولد ولا الحر على العبد مع عدم المكافأة بينهما م ر (قوله ليس مما الخ)
 لعل الاولى ليس مما له مناسبة بطريق من الطرق شيخنا (قوله وهو النظر بعوخر العين) ليس
 قيدا (قوله في القيام) أي لخصمه حتى لو كان أحدهما يستحق القيام فقط فيترك القيام له
 محافظة على التسوية زى (قوله فاما أن يعتذر) بأنه لم يعلم أنه جاء في خصومة أو يقول
 قصدت القيام لكان أمكن قل (قوله منه) أي من القيام أي من تركه له (قوله)
 واما أن يقوم له ظاهره وان لم يكن أهلا للقيام لضرورة التسوية م ر (قوله ليس له) أي
 مع خصمه بل لخصمه فقط لكونه هو الذي يقام له (قوله في جواب سلامهما) ولو قرب
 أحدهما من القاضي وبعد الآخر عنه وطلب الاول مجيء الآخر اليه وعكس الثاني فالذي
 يتجه الرجوع للقاضي من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فان قلت أمره بنزول الشريف
 الى الخسيس بتحقيقه بخلاف عكسه فلينعين قلت مجموع لأن قصد التسوية يبنى النظر لذلك
 نعم لو قيل الاولى ذلك لم يعد كذا في التحفة ويتجه الرجوع للقاضي أيضا لو قام أحدهما
 وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر مع امتناعه منها شورى (قوله فلا يرد
 على أحدهما) أي فلا يقصد الرد على أحدهما (قوله فان سلم عليه أحدهما انتظر الآخر)

استشكل بأن القياس عدم انتظامه جلا على أن السلام سنة كفاية فصوله من أحدهما
 كأنه منهما وجوابه أنه وإن كان سنة كفاية لكن الأفضل تعدده ودفع الاحتمال أن يرى
 الآتي به أنه نفسه مزينة على الآخر (قوله أو قال له سلم) فيه أن هذا يتأني ما في شرح م ر من
 أن شرط رد السلام اتصاله به كاتصال الإيجاب بالقبول إلا أن يقال اغتفر هذا هنا التسوية
 بينهما قال ع ش عليه وبقى ما لو علم عدم السلام بالتره هل يجب عليه أن يقول له سلم لا يجيب كما لم لا
 فيه نظر والأقرب الأول (قوله في طلاقة الوجه) أي أو عبوسه م ر (قوله تنبيه) لو قدم
 هذا التنبيه أو أخره عن المتن الآتي لكان أولى لأنه من قبيل الهدية ومعناه أنه يسر ترك
 البيع والشراء بنفسه أو بوكيله المعروف فإن اشترى بلا محاباة كان الشراء مكرها وان كان
 بمحاباة فاحوي به يحرم قبوله لأنه هدية وهي محترمة (قوله رشوة) أي أن كان لأجل الحكم
 بالباطل أو ترك الحكم بالحق وقوله أو هدية أي أن كان لأجل الأكرام (قوله وهي) أي
 الأحادي المذكورة (قوله ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية) شروع في بعض الآداب
 المطلوبة من القاضي على سبيل الوجوب وهو عدم قبول الهدية ولا يتحقق ما فيه من الأجل
 لأن ظاهره تحريم قبول الهدية مطلقا لكنه فسله بقوله فإن أهدي الخ وعبارة شرح المنهج
 وحرم قبول هدية من لا عادة له بها قبل ولايته وله عادة وزاد عليها قدرا أو صفة بقيد زدت فيهما
 في محلهما أي ولايته وقبوله ولو في غير محلهما هدية من له خصومة عنده وإن اعتادها قبل ولايته
 اه والخاصل أنه إن كان للمهدي خصومة في الحال أو غلب على الظن وقوعها على قريب امتنع
 قبول الهدية مطلقا سواء كان المهدي من أهل عمله أم لا كان له عادة بالهدية أم لا وإن كان ليس
 للمهدي خصومة ولم يكن له عادة بالهدية امتنع قبولها أيضا سواء كان من أهل عمله أم لا
 وإن كان له عادة بالهدية وزاد عليها قدرا أو جنسا أو صفة حرم قبولها أيضا على تفصيل في هذه
 يأتي في الشرح وإن كان له عادة ولم يزد لا جنسا ولا قدرا ولا صفة جاز قبولها ولا فرق في هذا
 التفصيل بين الجانب وأبعاض القاضي على المعتمد وما في الشرح من الاستثناء ضعيف
 قال في الخصائص وشرحها واختص صلى الله عليه وسلم بأياحة قبول الهدية مطلقا ولو من أهل
 الكتاب لأنه معصوم فهي حلال له روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان يقبل الهدية
 ويhib عليها بخلاف غيره من الحكام وولاية الأمور فانه رشوة فتحرم عليهم خوفا من الزيع عن
 الشرع والميل مع الهوى لخبر الشيخين وغيرهما عن أبي حميد الساعدي مرفوعا ما بال عامل
 نستعمله فإنا نفي قول هذا من عمالك وهذا أهدي إلى أفلاقه في بيت أبيه وأمه فنظر هل
 يهدي له أم لا فوالذي نفس محمد بيده لا يغفل أحدكم منها شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه
 إن كان بعيرا جاء به له رغاء وإن كانت بقرة جاء بها لها خوار وإن كانت شاة جاء بها لم تعرف قد بلغت
 أي حكم الله الذي أرسلت به في هذا إليكم * (تمة) * يندب قبول الهدية لغير الحاكم حيث
 لا شبهة قوية فيها وحيث لم يظن المهدي إليه أن المهدي أهدها حياء أو في مقابل والالم يجوز القبول
 مطلقا في الأول والأول إذا أتاه بقدر ما في ظنه بالقرائن في الثاني وينبغي للمهدي إليه التصرف
 في الهدية عقب وصولها بما أهديت لأجله أظهار الكون الهدية في غير القبول وإنما وقعت
 الموضع ووصلت وقت الحاجة إليها وإشارة إلى تواصل المحبة بينه وبين المهدي إليه حتى

أو قال له سلم ليحسب ما معا إذا سلم قال
 الشيخان وقد يتوقف في هذا إذا طال
 الفصل وكانهم أحلوا هذا الفصل لئلا
 يطل معنى التسوية والسابع في طلاقة
 الوجه وسائر أنواع الأكرام فلا يخص
 أحدهما بشئ منها وإن اختلفت به فضيلة
 أو غيرها * (تنبيه) * يندب أن لا يشتري
 ولا يبيع بنفسه لئلا يشتغل قلبه عما هو
 بصدده ولأنه قد يجلب فيميل قلبه إلى
 من يجالسه إذا وقع بينه وبين غيره
 من يجالسه إذا وقع بينه وبين غيره
 حكومة والمحاباة فيها رشوة أو هدية
 وهي محترمة وأن لا يكون له وكيل معروف
 كي لا يجلب أيضا فإن فعل ذلك كره
 والمعاملة في مجلس حكمه أشد كراهة
 (ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية)

بهاش نسخة المؤلف قوله قال في
 الخصائص الخ ليس من التجريد اه

ان ما اهداه اليه له من رية على غيره مما هو عنده وان كان اعلی واغلی ولا ينحصر ذلك في التالف
 ونحوه فالأولى فعل ذلك مع من يعتقد صلاحه أو علمه أو يقصد جبر خاطره أو دفع شره أو نفوذ
 شفاعته عنده في مهمات الناس واشباه ذلك ولا يشترط في ذلك صيغة بل يكفي البعث والاخذ اه
 وأما غيره من الحكم فيجزم عليه قبول الهدية ممن له خصومة وكذا ممن لا خصومة له ان لم يعهد
 منه وإذا قبلها لا يملكها عند الشافعي رضي الله عنه وذلك لما رواه أحمد والبيهقي عن أبي حنيفة
 الساعدي والطبراني عن أبي هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله عن عمار بن عبد الله عن
 الأحرار غلول بضم الغين واللام أصله الخيانة لكنه شاع في الغلول في الغنية والمراد انه
 اذا أهدي العامل للامام أو نائبه شيئاً فقبله فهو خيانة منه للمسلمين فلا يختص به دونهم وروى
 أبو يعلى هدايا العمال حرام كلها قال ابن بطلان فيه أن هدايا العمال تجعل في بيت المال
 وان العامل لا يملكها الا ان طلبها له الامام واستنبط منه في المذهب رده هدية من كان ماله حراما
 أو عرف بالظلم وأخرج أبو نعيم وغيره أن عمر بن عبد العزيز انتهى تفاحا ولم يكن معه
 ما يشتري به فركب قتلقة غلمان الديار بطباق تفاح فتناول واحدة فشبهها ثم ردها فقبل له
 ألم يكن المصطفى صلى الله عليه وسلم وخليفته يقبلون الهدية فقال انهم لا ولئلك هدية وهي
 للعمال بعدهم رشوة اه وسائر العمال مثله في نحو الهدية كشايخ البلدان لكنه أغلظ
 مروجش والضيافة والهبة كالهدي وكذا الصدقة على الأوجه زى ولا يجوز لغير القاضي
 ممن حضر ضيافة الا كل منها الا ان قامت قرينة على رضا المالك ومنه سائر العمال ومنه
 ما جرت العادة به من احضار طعام لشاد البلد ونحوه من الملتزم أو الكاتب ع ش على م ر مخلصا
 (قوله من له خصومة) أو من غلب على ظنه انه سيخاصم ولو بعضه فيما يظهر لئلا يتنع من
 الحكم عليه م ر خلافا لا ذرعى لانه استثنى هدية ابعاضه اذ لا يتخذ حكمه لهم ونقله عنه زى
 وأقره وحاصل ما في الهدية أن القاضي والمهدي اما ان يكونا في محل الولاية أو خارجها
 أو القاضي داخل والمهدي خارجا وبالعكس فهذه اربع صور وعلى كل اما ان يزيد على عادته
 ان كان له عادة أولا وعلى كل اما ان يكون له خصومة أولا فهذه ست عشرة صورة وكلها حرام
 الا اذا كان في غير محل ولايته أو فيها ولم يزد المهدى ولم يكن له خصومة فيه ما فقد صرح سم
 بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تحرم قتره شيخنا العزيزي (قوله سواء) كان من أهل عمله ام لا
 أشار بذلك الى أن قول المصنف من أهل عمله ليس قيذا كما في هذه الحالة (قوله ثم أهدي اليه)
 أي سواء كان من أهل عمله أولا ولكن يقيد الثاني بما اذا أهدي للقاضي في محل ولايته والابان
 ذهب القاضي اليه وليس من أهل عمله فأهدى له جاز قبولها وهذا أي قوله ثم أهدي اليه لا حاجة
 له لانه فرض الكلام (قوله حرم عليه قبولها) جواب ان ومحل الحرمة اذا كان في محل ولايته
 كما في شرح المنهج وان كان ظاهر كلامه الاطلاق وقوله فلنخير هدايا الخ فيه انه يمكن ان يبدل
 الحديث على الامرين أي من لاعادة له اوله عادة وزاد عليها (قوله سحت) بضمين واسكان
 الثاني تخفيف وهو كل مال حرام لا يحل كسبه ولا اكله اه مصباح وسمى سحتا لانه يسحت
 أي يذهب البركة (قوله السلطان) المراد به ما يشمل نوابه كالقاضي قال م ر في شرحه
 وانما أحلت الهدايا له صلى الله عليه وسلم لعصمته وفي خبر أنها أحلت لمعاذ فان صح فهو

وان قلت كان أهدي اليه من له خصومة
 في الحال عنده سواء أكان ممن يهدي
 اليه قبل الولاية أم لا سواء أكان (من
 أهل عمله) أم لا أو لم يكن له خصومة
 لكنه لم يهد له قبل ولايته القضاء
 ثم أهدي اليه بعد القضاء هدية حرم
 عليه قبولها أما في الأولى فلنخير هدايا
 العمال سحت وروى هدايا السلطان

ولأنها تدعو إلى الميل إليه وينكسر بها (٣٤٠) قلب خصمه وأما في الثانية فلأن سبها العمل ظاهر ولا يملكها

من خصوصياته أيضا (قوله البه) أي إلى المهدي (قوله فان تعذر) أي الرد
(قوله وقضية كلامهم أنه لو أرسلها) أي من ليس من أهل عمل القاضي وإنما فرد ذلك
بالذكر لخلاف فيه والافلاوي في هباته نفسه للقاضي حرم قبولها أيضا لكن من غير خلاف
بخلاف الذي في الشرح (قوله يستثنى) في م ر الأوجه عدم الاستثناء لانه ربما امتنع
بسبب الهدية من الحكم عليهم (قوله هدية ابعاضه) مصدر مضاف لفاعل والمفعول محذوف
أي للقاضي كآية وابنه (قوله وكان يهدي إليه) أي ولو مرة (قوله والاولى اذا قبلها ان
يردها) الاولى أن يقول والاولى ان يردّها أو يثيب عليها اذا قبلها لأن القبول قيد في الاثابة فقط
لا في الرد لانه اذا ردّها لا يكون قابلا لها (قوله لكن قال الرويانى الخ) قول ثان وكلام الذخائر
ثالث وما قبلهما أول في ثلاث أقوال المعتمد كلام الذخائر (قوله عن المذهب) كذا في خطه
وصوابه كما في شرح الروض عن المذهب لأن الرويانى أقدم من الشيخ أبي اسحق صاحب
المذهب وحاصل ما أشار إليه أن المهدي ان زاد على العادة بعد المنصب ففيه احتمالات ثلاث
الاول تحريم الجميع مطلقا سواء كانت الزيادة من الجنس أولا والثاني ان كانت الزيادة
من الجنس جاز قبول الجميع والثالث التفصيل بين أن تميز الزيادة جنسا أو قدرا فتحرم وحدها
أولا تميز فيحرم الجميع وهو المعتمد فان كانت الزيادة بسبب تغيير جنس الهدية بأن كانت عادته
أن يهادى بالقطن فهما داه بعد المنصب بالحرير فهل يحرم الجميع او مقابل ما زاد على قيمة القطن
من الحرير احتمالا ربح الاسنوى منهما الاول وقيد بما اذا كان للزيادة وقع والافلاوي يحرم
(قوله في المؤلف) أي في الهدية وقوله وفي الذخائر رد ذلك كلام الرويانى (قوله أي بجنس)
ومثال تميز الزيادة بالجنس أن يهدي له أردب قمح وأردب أرز من كان يهدي له أردب قمح فقط
ومثال تميزها بالقدرا أن يهدي اليه أردب قمح من كان يهدي له أردب قمح فقط قال قل وحاصله أنه
ان كانت الهدية بقدر ما كان يهدي اليه قبل القضاء جنسا وقدرا وصفة جاز قبولها والا فيحرم
(قوله أو قدر) بأن كانت متميزة بصفة بأن كانت عادته أردب قمح ردينا فأهدى له أعلى (قوله
في المعنى) أي لا في الجنس وهذا هو الاول في كلام الذخائر وإنما أعاده لأجل الخلاف (قوله
كالهدية) فيفضل بين من عادته ذلك قبل القضاء ومن لا (قوله والعارية ان كانت مما يقابل
بأجرة) كسكنى دار وركوب دابة (قوله الرشوة) بتثليث الرأى م ر (قوله ليحكم بغير الحق)
أنهم أنه لو رشي ليحكم بالحق جاز الدفع وان كان يحرم على القاضي الاخذ على الحكم مطلقا أي
سواء أعطى من بيت المال أم لا وفي حاشية ابن القيم على البيضاوى ما حاصله هل يجوز للقاضي
أخذ الاجرة على القضاء أم لا ذهب الجمهور من أهل العلم من الصحابة وغيرهم الى جواز أخذ
القاضي الاجرة على الحكم لانه شغله الحكم عن القيام بمصالحه وكرهه طائفة كراهة تنزيه منهم
مسروق ورخص فيه الشافعى وأكثر أهل العلم وقال صاحب الهداية من الحنفية واذا كان
القاضي فقيرا فالأفضل بل الواجب أخذ كفايته واذا كان غنيا فالأفضل الامتناع عن أخذ
الرزق من بيت المال بقضايت المال وقيل الاخذ هو الاصح صيانة للقضاء عن الهوان وتظلم
لمن يأتي بعده من المحتاجين وبأخذ بقية الكفاية له ولعاليه وعن الامام أحمد لا يجزى وان كان
بقدر عمله مثل ولّى اليتيم واتفق أهل العلم على أن القاضي اذا قضى بجورا وبخلاف ما عليه

في صورتين لو قبلها ويردها على
مالكها فان تعذر وضعها في بيت المال
وقضية كلامهم أنه لو أرسلها اليه
في محل ولايته ولم يدخل بها حرمت وهو
كذلك وان ذكر فيها الماوردى وجهين
* (قوله) * يستثنى من ذلك هدية
أبعاضه كما قاله الاذرى اذ لا ينفذ حكمه
لهم ولو أهدى اليه من لا خصومة له
وكان يهدي اليه قبل ولايته جاز له قبولها
ان كانت الهدية بقدر العادة السابقة
والاولى اذا قبلها أن يردّها أو يثيب
عليها لأن ذلك أبعد عن التهمة
أما اذا زادت على العادة فكالمعهد
منه ذلك كذا في أصل الروضة وقضيته
تحريم الجميع لكن قال الرويانى نقلا
عن المذهب ان كانت الزيادة من جنس
الهدية جاز قبولها لدخولها في المؤلف
والافلاوي في الذخائر ينبغي أن يقال ان لم
تميز الزيادة أي بجنس أو قدر حرم
قبول الجميع والافلاوي زيادة فقط وهذا هو
الظاهر فان زادت في المعنى كأن
أهدى من عادة قطن حرير اهل يطل
في الجميع أو يصح منها بقدر المعتاد فيه
تظراس تظهر الاسنوى الاول وهو
ظاهر ان كان للزيادة وقع والافلاوي
بها والضيافة والهبة كالهدية
والعارية ان كانت مما يقابل بأجرة
فحكمها كالهدية والافلاوي كما يحتمل
بعضهم ويحتمل بعضهم أيضا أن الصدقة
كالهدية وأن الزكاة كذلك ان لم يتعين
الدفع اليه وما يحتمله ظاهر وقبول
الرشوة حرام وهي ما يسئل للقاضي
ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم
بالحق وذلك لخبر لعن الله الراشئ
والمرثئ في الحكم * (فروع) * ليس

وله تخصيص اجابة من اعتماد تخصيصه قبل الولاية ويندب له اجابة غير الخصمين ان عم المولى النداء لها ولم يقطع كثرة الولاية عن الحكم والا
فترك الجميع ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر ولا يلتحق فيما ذكر الملقى والواعظ ومعلوم القرآن والعلم اذ ليس لهم أهلية الالتزام والقاضي
أن يشفع لأحد الخصمين ويرى عنه ما عليه لانه يتفهم ما وان يعيد المرضى ويشهد الجنائز ويزور القادمين ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قرينة
(ويجتنب القاضي القضاء) أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وأهمل مواضع كما استعرفها وضابط المواضع التي يكره للقاضي القضاء فيها
كل حال يتغير فيها خلقه وكال عقله الموضع الاول (عند الغضب) لخبر الخصمين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان وظاهر هذا أنه لا فرق بين
المجتهد وغيره ولا بين أن يكون لله تعالى أو لا وهو كذلك لان المقصود تشريش الفكر (٣٤١) وهو لا يختلف بذلك نعم تتقوى الكراهة اذا
دعت الحاجة الى الحكم في الحال وقد

يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة
(و) الثاني عند (الجوع) (و) الثالث عند
(العطش) (و) الرابع عند (البرد) (و) الخامس عند (الحزن) (و) السادس عند
(مصيبة أو غيرها) (و) السابع عند (المرض) (و) الثامن عند
(الفرح المفرط) (و) التاسع عند (الغضب المفرط) (و) العاشر عند (شدّة الحر)
لكن أرى أنه لا يفتى في الحزن أيضا
كما مر (و) السابع عند (المرض) (و) الثامن عند
كما قيد في الروضة (و) التاسع عند
(مدافعة) (أحد) (الاخمين) (أي البول
والغائط) ولو ذكر أحد كما قد مر في
كلامه لكان أولى لا فائدة الاكتفاء به
وكراهته عند مدافعة ما بالاولى وكذا
يكره عند مدافعة الریح كما ذكره
الدميري وأهمله المصنف (و) التاسع
عند (النعاس) أي غلبته كما قيد في
الريضة (و) العاشر عند (شدّة الحر
(و) شدّة البرد) وأهمل المصنف عند
الخوف المزعج وعند الملل وقد جزم
بهما في الرخصة وانما كره القضاء في هذه
الاحوال لتغير العقل والخلق فيها
فالو خالف وقضى في انذاره كما جزم
به في الروضة لقصة زبير المشهورة
ولا يتخذ حكم القاضي لنفسه لانه
من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا
يحكم لرقيقه ولا لشريكه في المال
المشترك بينهما لئلا يمتنع ويحكم للتأذي

أهل العلم في حكمه مردود فان كان على وجه الاجتهاد وخطأ فالأثم ساقط والضمان لازم فان
كان الحكم في قتل قالدية في بيت المال عند أبي حنيفة وأحد وعلى عاقلته عند الشافعي وأبي
يوسف ومحمداه قسطلاني ملخصا (قوله تخصيص اجابة من اعتماد الخ) أي ويفصل فيها كما يفصل
في الهدية فان لم تتميز الضيافة بشئ على العادة السابقة حل ذلك والاحرم (قوله ولا يلتحق فيما
ذكر الخ) العبارة فيها حذف أي لا يلتحق بالقاضي فيما ذكر الملقى الخ (قوله ومعلوم القرآن) كذا
في بعض النسخ وهو تحريف وفي بعضها ومعلوم القرآن وهي ظاهرة (قوله أن يشفع لأحد
الخصمين) أي عند خصمه بالصبر مدة مثلاً فالمراد بالاحد المدعى عليه بأن يقول للمدعى سامحه
من بعض الحق أو كله لوجه الله مثلاً وقوله ويرى أي يدفع عنه ما عليه سواء كان موزوناً أو مكيلاً
(قوله لانه يتفهمهما) أي الخصم وهو ظاهر في الثانية دون الاولى فالنفع فيها للمدعى عليه فقط
ويجيب بأن في الاولى ينتفع بالشواب (قوله ولا بين أن يكون لله تعالى أو لا) رد على البلقيني
حيث قال ان كان الغضب لله لا كراهة (٢) وفي الخصائص ولا يكره له الفتوى والقضاء في حال
الغضب لانه لا يخاف عليه من الغضب ما يخاف على غيره لان غضبه لله لا لحظ نفسه ذكره النووي
في شرح مسلم وقضيته جواز الحكم له في حال الغضب وتعليله بأنه معصوم أنه يجوز له أن يشهد
وتقبل ويحكم على عدوه لعموم عصمته ولو قال لقان على فلان كذا جاز لسماعه أن يشهد بذلك
على فلان وان لم يسمع الاقرار منه لعصمة المصطفى صلى الله عليه وسلم ذكره في شرح الروايات في
روضة الحكم وتبعوه وكان له قتل من اتهمه بالزنا من غير بينة ولا يجوز ذلك لغيره ذكره ابن
دحية (قوله لان المقصود) الاولى لان السبب وقوله ومدافعة الاخمين لو قال ومدافعة
الحديث لكان أخصر (قوله كما قيد به) أي به ذا القيد أو المذكور (قوله وعند الملل) أي
السامة والتعب (قوله لقصة زبير) وفي بعض النسخ زبير أي حيث قال خصمه للنبي صلى
الله عليه وسلم أن كان ابن عمك أي أمرت بسقي أرضه أو لا لكونه ابن عمك فتغير منه النبي
صلى الله عليه وسلم فأن بالفتح علة المحذوف (قوله لانه من خصائصه) عبارة الخصائص وشرحها
ويقضى لنفسه ولولده بضم الواو وسكون اللام أي فروعه وينفذ حكمه بذلك لان المدح في حق
الامة للريية وهي منتفية عنه قطعاً وان شهد لنفسه ولولده أي فروعه (قوله أو سأل الحكم
الخ) وخرج بتقييد السؤال بالحكم ما لو سأله أن يكتب له في قرطاس ما جرى من غير حكم
ويسمى محضراً وأن يكتب سجلاً بما جرى مع الحكم بانه لا يلزم اجابته بل تنسب لان في ذلك
تقوية لحجته وانما يجب كالأشهاد لان الكتابة لا تثبت حقاً بخلاف الأشهاد أهمد وقوله
والاشهادية أي بالحكم (قوله ستة شروط) نظمها بعضهم بقوله

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفصيلها مع إلزام وتعيين

ولن ذكر معه الامام أوقاض آخر ٨٦ م ع أو بآيه وادا أقر مدعى عليه عند القاضي أو نكل عن البين تخلف المدعى
البين المردودة وسأل القاضي أن يشهد على اقراره عنده في صورة الاترا أو على يمينه في صورة النكول أو سأل الحكم بما ثبت عنده
والاشهادية لزمه اجابته لانه قد ينكر بعد ذلك (ولا يسأل) لتأذي (المدعى عليه) الجواب أي لا يجوز له ذلك (الابعد كمال الدعوى)
الصحيحة ويشترط لصحة كل دعوى سواها كانت بدم أم بغيره كغصب وسرقة واتلاف ستة شروط الاول أن يكون معاً مئة
(٢) ماس نسخة المؤلف توله وفي الخصائص الى آخر القولة ايس من التجريد ٤١

غالباً بأن يقبل المدعى ما يدعيه كقوله في دعوى القتل قتل عمداً أو شبه عمداً أو خطأ أفراداً أو شركته فان أطلق ما يدعيه كقوله هذا قتل ابني
يسن للقاضي استقصاؤه عما ذكر والثاني أن تكون مكرمة فلا تسمع دعوى هبة شيء أو بيعه أو إقرار به حتى يقول المدعى وقبضته بأذن الواهب
ويلزم البائع أو المقر التسليم والثالث أن يعين مدعى عليه فلو قال قتلته أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لابهام المدعى عليه والرابع والخامس أن
يكون كل من المدعى والمدعى عليه غير حربي لا أمان له مكلفاً ومثله السكران فلا تسمع دعوى حربي لا أمان له ولا صبي ولا مجنون ولا دعوى
عليهم والسادس أن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على أحد أفرادها بالقتل ثم ادعى على آخر شركته أو انفراداً لم تسمع الدعوى الثانية لأن
الاولى تكذيبها نعم ان صدقه الاخر فهو (٣٤٢) وأخذ بإقراره وتسمع الدعوى عليه على الاصح في أصل الروضة ولا يمكن

ان لا يناقضها دعوى تغايرها * تسكيف كل وثيق الحرب للدين
(قوله غالباً) ومن غير الغالب ان لا تكون معلومة كالدعوى بالمتعة والنفقة والكسوة
والاقرار بمجهول والرضخ في الغنمة (قوله يسن للقاضي استقصاؤه) أي ولا يجب عليه ذلك
وهل لردّه أم لا قرر شيخنا الخليلي ان لردّه اخذ من التعبير بسن وان عاد وفصل الدعوى
سمعت اه مد (قوله وقبضته) أي في صورة الهبة وقوله ويلزم البائع أي في صورة البيع
والاقرار بخلاف ما اذا لم يلزمهم ما التسليم اليه بأن كان للبائع حق حبس المبيع لكون الثمن
أو بعضه مؤجلاً وكون المقر أقرب دين مؤجل بأجل معلوم (قوله مكلفاً) خبر ثان ليكون
(قوله ولا دعوى عليهم) أي اذا لم يكن مع المدعى بينة والاسمعت الدعوى على الصبي
والمجنون ومثلهما الغائب والميت ويحلف مع البينة بين الاستظهار (قوله وتسمع الدعوى
عليه) لافائدة لاستماع الدعوى عليه بعد مؤاخذته بإقراره لأن الحق ثبت بالاقرار فالاولى
حذف قوله وتسمع الخ (قوله الابعد سؤال المدعى تحليفه) لأن الحق في اليمين له فاحتج لادّنه
فان حلفه قبل سؤاله لم يعتد به على الاصح وله بعد تحليفه إقامة البينة والشاهد مع اليمين ولو قال
لا بينة لي وأطلق أو اراد لاحضرة ولا غائبة أو كل بينة أقيها باطلة أو كاذبة أو زور ثم أتى بينة
قبلت لانه ربما لم يعرف أو نسي ثم عرف أو تذكر ولو قال شهودي فسقة أو عبيد ثم جاء بعدول
فان مضت مدة استبراء وعققت قبلت شهادتهم والا فلا سم (قوله ولو حلف الخ) هذا اشارة الى
أمر آخر وهو اشتراط تحليف القاضي أيضاً (قوله وقبل احلاف القاضي) في المصباح أحلفته
احلافاً وحلفته تحليفاً اه فاندفع ما يقال ان احلاف لم يرد (قوله قد علم مما ذكره المصنف) أي
بطريق القياس على كونه لا يحلفه الابعد سؤال المدعى (قوله الحكم على المدعى عليه) أي
بالنكول اذا امتنع عن اليمين (قوله ولا يلقن) بأن يقول له قل كذا وكذا وهذا لا يغني عن قوله
الا أتى ولا يفهمه كلاماً لأن ذلك معناه أن يقول له كيفية الدعوى كذا وكذا وكيفية الجواب
كذا من غير أن يلائمه عند الدعوى فالافهام سابق على الدعوى كما قرر شيخنا العثماني
(قوله يستظهر) أي يغلب ويتعالى به على خصمه أو يستعين (قوله لما مر) أي لاضراره
بخصمه (قوله كيفية أداء الشهادة) بأن يقول له كيفية الشهادة أن تأتي بلفظ الشهادة
وتأتي بالمشهود عليه مجروراً بعلى وبالمشهود له مجروراً باللام بخلاف التلقين فانه يقول له قل
أشهدان لفلان على فلان كذا شيخنا (قوله لم شهدتم) أي لاجرة أو حسبة فيه ان هذا ليس
تعتابل التعت أن يقول في أي زمان في أي مكان مثلاً وأن يقول في شهادة القتل قتله
بسيف أو سكين أو سهم وفي أي مكان وفي أي زمان وقوله وما وكيف تحملت وقوله يؤدي أي

من العود الى الاولى لان الثانية
تكنيها (ولا يحلفه) أي لا يجوز
للقاضي أن يحلف المدعى عليه (الابعد
سؤال) أي طلب (المدعى) تحليفه فلو
حلفه قبل طلبه لم يعتد به فعلي هذا
يقول القاضي للمدعى حلفه والا
فاقطع طلبك عنه قال ابن النقيب
في مختصر الكفاية ولو حلف بعد طلب
المدعى وقبل احلاف القاضي لم يعتد
به صرح به القاضي حسين انتهى
* (تنبيه) * قد علم مما ذكره المصنف
انه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعى
عليه الابعد طلب المدعى وهو كذلك
على الاصح في الروضة في باب القضاء
على الغائب (ولا يلقن خصماً) منهما
(حجة) يستظهر به على خصمه أي
يحرم عليه ذلك لاضراره به (ولا
يفهمه) أي واحداً منهما (كلاماً)
يعرف به كيفية الدعوى وكيفية
الجواب أو الاقرار أو الانكار لما مر
ونخرج بقيد الخصم في كلامه الشاهد
فيجوز للقاضي تعريفه كيفية أداء
الشهادة كما صححه القاضي أبو المكارم
الرواني وأقره عليه في الروضة خلافاً
لشرف الغزي في ادعائه المنع منه فلهذا
انتقل نظره من منع التلقين الى ذلك
فان القاضي لا يلقن الشاهد الشهادة
كما جزم به في الروضة (ولا يتعت
بالشهادة) أي لا يشق عليهم كان يقول

لهم لم شهدتم وما هذه الشهادة ونحو ذلك فر بما يؤدي الى تركهم الشهادة فيتضرر الخصم المشهود له بذلك (ولا يقبل) القاضي التعت
(الشهادة) اذا لم يعرف عدالة الشاهد (الا من ثبتت عدالته) عند حكم سواء أطلع الخصم فيه أم سكت لانه حكم بشهادة تتضمن تعديله
والتعديل لا يثبت الا بالبينة وسيأتي بيان العدالة في فصل بعد ذلك فاذا ثبتت عدالة الشاهد ثم شهد في واقعة أخرى قال في الروضة ان لم يطل
الزمان حكم بشهادته ولا يطلب تعديله ثانياً وان طال فوجهان أحدهما يطلب تعديله ثانياً لان طول الزمان يُغَيِّرُ الاحوال ثم يجتهد الحاكم في
طوله وقصره انتهى قال في الخادم ان الخلاف في الطول في غير الشهود المرتين عند الحاكم أماهم فلا يجب طلب التعديل قطعاً قاله الشيخ
عزالدين في قواعد انتهى وهو حسن وقال في العدة اذا استفاض فسق الشاهدين بين الناس فلا حاجة الى البتة والسؤال

التعنت (قوله ولا تقبل شهادة عدو) ومن ذلك أن يشهد على ميت بحق فيقيم الوارث بينة بأنهم معادون له فلا يقبلان عليه في أوجه الوجهين لأنه الخصم لا تتقال التركة للملكه خلافا لما بحشه الساج الفزاري وأفتى به الشيخ محتجاً بأن المشهود عليه في الحقيقة الميت شرح م ولا تقبل العدواة بمن فلو بالغ في محاسبة شخص عند ارادة الشهادة عليه مثلاً فرد عليه لم تقبل شهادته عليه وان لم يرد عليه قبلت ولا تقبل بشخص أيضاً فقاطع الطريق عدو لكل أحد قل (قوله على عدوه) أماله فتقبل ما لم تنقض العدواة إلى الفسق فإن أدته إلى أن يسرق أو يقدفه اقتضت منع الشهادة له وعليه واعلم أنه ان كانت العدواة من الجانبين منعت شهادة كل على الآخر وان كانت من جانب اختصاص منع الشهادة بالعدو وأما الآخر فحجوز الشهادة منه للآخر وعليه وكان المناسب ذكر هذا والذي بعده في الشهادات وكذلك قوله ولا يتعنت بالشهداء (قوله ذي غمر) أي ذي حقد (قوله بكسر الغين الغل) وبالفتح المال الكثير الذي يغمر أي يسترك وبالضم الرجل الجاني (قوله الظاهرة) ويكتفي بما يدل عليها كالمخاصمة اكتفاء بالمظنة لما فيه من الاحتياط وفرق بين العدواة والبغضاء بأن العدواة هي التي تفضي إلى التعدي بالأفعال والبغضاء هي العدواة الكامنة في القلب اه شوبري (قوله وفي معجم الطبراني) غرضه الاستدلال على أن العدواة الباطنة لا يعلمها إلا الله ووجهه أنهم حيث كانوا اخوان العلانية لم يكن هنالك قرينة على العدواة الباطنة وحينئذ لا يعلمها إلا الله اه عشاوي (قوله اخوان العلانية) الاضافة على معنى في وكذا ما بعده (قوله والفضل) هذا مجزيت وأوله * ومليحة شهدت لها ضرتها * (قوله وقد تكون الخ) وقد تفضى العدواة إلى الفسق فترد شهادته مطلقاً ولا تقبل شهادته على قاذفه ولو قبل طلب الحد لظهور العدواة ولو شهد عليه فقتله المشهود عليه لم يؤثر في حقه بهم الحاكم ولو عادي من يشهد عليه وبالغ في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى ردّها سم وايضاح ذلك أن مخصصاً علم أن شخصاً يشهد عليه فعاداه وخاصة والحال أن ذلك لم يتأثر ولم يوجد منه ما يدل على كراهة للمخصص له ثم شهد عليه قبلت شهادته (قوله ولا يشترط ظهورها) هذا ينافي قوله الظاهرة الآن يراد به ما غير ذلك بأن يراد ظهور آثارها كفرحه مجزئه وعكسه فالمراد بها فيما تقدم الظهور ولو باعتبار أماراتها كالمخاصمة والمراد هنا ظهورها في نفسها لانها خفية لا يعلمها إلا الله (قوله وتقبل من مبتدع) فيه أنه فاسق يبدعه الآن يقال شبهته فيها وهو تأويله تنبئ فسقه وعبارة الشارح بعد قول المتن وللعدة خمس شرائط والمراد بها أي بالكبر غير الكبر الا اعتقادية التي هي البدع فان الراجح قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم اه والمراد بقوله وتقبل من مبتدع أي ان لم يدع الناس لبدعته أخذاً من كلامه بعدوان كان المعتمد أنها تقبل مطلقاً (قوله صفات الله) أي المعاني لأن نافي المعنوية يكفر للاتفاق عليها والمراد بانكار المعاني انكار زيادتها على الذات كان يقول الله قادر بذاته لا بصفة زائدة كما تقول المعتزلة وكيف يكفر منكر المعنوية مع أنها من الاحوال والحق أن لا حال كما قاله كثير من العلماء راجب بأنه يلزم من انكارها ثبوت اضدادها وهو كفر ولا يلزم من نفي الحال نفي الصفات لأن الاحوال المنفية الا كون أي كونه قادراً وكونه مريداً إلى آخرها وأما الصفات وهو قادر مريد سميع إلى

(ولا تقبل شهادة عدو على عدوه)
لحديث لا تقبل شهادة ذي غمر على أخيه رواه أبو داود وابن ماجه
باسناد حسن والغمر بكسر الغين
الغل والحد والمأ في ذلك من التهمة
* (تنبيه) * المراد بالعدواة العدواة
الدينية الظاهرة لأن الباطنة لا يطلع
عليها إلا علام الغيوب وفي معجم الطبراني
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سبأني
قوم في آخر الزمان اخوان العلانية
اعداء السرية بخلاف شهادته له أذ
لاتهمة
* والفضل ما شهدت به الأعداء *
وعدو الشخص من يحزن لفرحه
ويفرح لحزنه وقد تكون العدواة
من الجانبين وقد تكون من أحدهما
فيختص برده شهادته على الآخر ولا
يشترط ظهورها بل يكفي ما دل عليها
من المخاصمة ونحوها كما قاله الباقر
ناقله عن نص المختصر أما العدواة
الدينية فلا توجب رد الشهادة فتقبل
شهادة المسلم على الكافر وشهادة السني
على المبتدع وتقبل من مبتدع لا تكفره
ببدعته كنسكري صفات الله تعالى
وخالقه أفعال عباده

وجواز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيرون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفروا بدعته كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات (٣٤٤) لانكارهم ما علم بحجج الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادة من يدعو

الناس الى بدعته كما لا تقبل روايته بل أولى ولا شهادة خطابي لمثله ان لم يذكر فيها ما ينفي احتمال اعتقاده على قول المشهود له لا اعتقاده أنه لا يكذب فان ذكر فيها ذلك كقوله رأيت أو سمعت أو شهد لمخالفة قبلت لزوال المانع (ولا تقبل شهادة والد) وان عاز (لوالده) وان سفل (ولا تقبل شهادة) (ولد) وان سفل (لوالده) وان عاز للثمة ولو قال المصنف ولا تقبل شهادة الشخص لبعثه لكان أخصر وأفهم كلامه قبول شهادة الوالد على ولده وعكسه وهو كذلك لا تتقاء التهمة * (تنبيه) * يستثنى من ذلك ما لو كان بينه وبين أصله أو فرع عداوة فان شهادته لا تقبل له ولا عليه كما جزم به في الأنوار وإذا شهد بحق لصرع أو أصل له وأجنبي كان شهد برقيق لها قبلت الشهادة للأجنبي على الأصح من قولنا تفرق الصنف وتقبل الشهادة لكل من الزوجين من الآخر لان الحاصل بينهما عقد يطرأ ويحول نعم لو شهد لزوجه بأن فلانا قد فها لم تصح شهادته في أحد وجهين وجهه البلقيني وكذا لا تقبل شهادته عليه بالزنا لانه يدعي خيانتها فراشه ولا تقبل شهادة الشخص لاحد أصله أو فرعيه على الآخر كما جزم به الغزالي ويؤيده منع الحكم بين أبيه وأمه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معالاً بأن الزارع الطبيعي قد تعارض فظهر الصدق لضعف التهمة ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادته له بالرشد سواء كان في حجره أم لا وان أخذناه بأقراره برشد من في حجره

آخرها فلم ينكرها نافي الأحوال (قوله وجواز رؤيته يوم القيامة) فان قلت قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة يدل على رؤيته تعالى في الآخرة فكيف يكون منكرها غير كافر فاجاب عنه في شرح الكبري عن الرمحشري بأن الى مفرد آلاء وهي النعم فالى ربها بمعنى نعمة ربها وهي المنعول مقدم لقوله ناظرة أي ناظرة نعمة ربها (قوله والبعث) أي الأحياء قال المنسرون في قوله تعالى واستمع يوم ينادي المنادي من مكان قريب قيل ينادي اسرافيل عليه السلام بعد خروج الأرواح من الصور فيقول يا أيها العظام النخرة والجلود المتفرقة والشعور المتقطعة ان الله يأمركم أن تجتمعوا الفصل الخطاب وفي الحديث انه يقول فيه أيها الاعضاء المتشعبة والعظام البالية والاجسام المتفرقة والجلود المتفرقة والاصال المتقطعة والشعور المتطيرة قوموا الى العرض على الله عز وجل فتخرج أرواحهم حينئذ من ثقب الصور ولها دوى كدوى النحل ورب العزة يقول وعزني وجلالي لا عبيد نسكم كما خلقتكم أول مرة فلا تخطفن روح صاحبها فيعبدنهم كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا انا كفافا علين والصور فيه ثقب على عدد الخلائق وقد سماه الله في المدثر الناقر فقال سبحانه فاذا نفخ في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير وهو على وزن فاعول من النقر بمعنى التصويت اه شبرخيتي على العشماوية (قوله ولا شهادة من يدعو الناس) ضعيف والمعمد القبول من الداعية فاذا قبلت شهادته قبلت روايته خلافا للشارح ولن تبعه زى (قوله ولا شهادة خطابي لمثله) والخطابية طائفة من الروافض منسوبون الى أبي الخطاب محمد بن وهب الاجدي يتدينون بشهادة الزور ولموافقيهم في العقيدة اذا حلف على صدق دعواه اه مصباح وعبرة اح قوله خطابي أي أصحاب أبي الخطاب الكوفي كان يقول بالوهمية جعفر الصادق ثم ادعاها بعد موته اه ولعل أصحابه لا يقولون بما ذكر والا كانوا كفارا (قوله أو شهد لمخالفة) أي لغير خطابي (قوله ولا تقبل شهادة والد لوالده) يستثنى من ذلك ما لو ادعى القاضي أو الامام بما لبيت المال فشهد له به أصله أو فرع فقبل لعموم المدعي به (قوله لبعضه) ولو على بعض آخر بان شهد لابنه على أبيه أو لأمته على أبيه (قوله عقد) أي عقد النكاح فانه يزول بالطلاق بخلاف النسب فانه لا يزول (قوله نعم لو شهد لزوجه الخ) والفرق بين هذا وما لو شهد لبعده بأن فلانا قد فها ان شهادته هنا محصلها نسبة القاذف الى خيانة في حق الزوج لانه يتغير بنسبة زوجته الى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقته اه ع ش على م ر (قوله لم تصح شهادته) أي لانه متهم بدفع العار عن فراشه ولانه اذا حدث فادفعها بشهادته أفاد ذلك عنهما واتقى العار عن فراشه اه شيخنا (قوله لانه يدعي خيانتها فراشه) أي والاصل عدم الخيانة (قوله وان خالف ابن عبد السلام) أي فتقال تقبل الشهادة المذكورة وهو راجع لقوله ولا تقبل شهادة الشخص لاحد أصله أو فرعيه على الآخر وان كان ظاهراً كلام الشارح أنه راجع لقوله ويؤيده منع الحكم بين أبيه وابنه (قوله بأن الزارع الطبيعي) أي بأن الميل الطبيعي الذي في المشهود له المقتضى للتممة ظاهراً كشهادته لأمته بدين على أبيه قد تعارض أي عارضه الميل الطبيعي الذي في المشهود عليه الذي لم يقتض التهمة بسبب شهادته عليه فتساقطا فكأنه لا ميل فلا يقال ان شهادته لاحدهما للميل الطبيعي فلا تقبل قال س ل فالوازع

الطبيعي

* (تنبيه) * قد علم من كلام المصنف ان ما عدا الاصل والفرع من حواشي النسب تقبل شهادة بعضهم لبعض

تقبل شهادة الاخ لاختيه وهو كذلك وكذا تقبل شهادة الصديق لصديقه وهو من صدق في ودا دللنا ان يهه ما همك

الطبيعي ما يحمل الانسان على الشئ بطبعه فالمراد بالوازع الداعي والباعث (قوله قال ابن القاسم) هو ما لكي وسافر الى الامام مالك ليأخذ عنه العلم اثنتي عشرة مرة وكل مرة يتفق فيها اثني عشر ألف دينار اه شيخنا (قوله وقيل ذلك) وما أحسن ما قاله الغزالي

لا تجز عن لوحدة وتفرد * ومن التفرد في زمانك فازد
ذهب الاخاء فليس ثم أخوة * الا التلق باللسان وباليد
واذا كشفت ضمير ما بصدوره * ألفت ثم تقيع سيم أسود

(قوله ولا يقبل القاضي) أي المنهي اليه (قوله كتب به) كذا في خط المؤلف وفي بعض النسخ كتبه اه اج (قوله الى قاض) فيه اظهاري في مقام الاضمار بالنظر لكلام الشارح مع المتن (قوله ولو غير معين) كما اذا كان في بلد الغائب قضاة فكتب الى واحد منهم غير معين (قوله فيه) أي الكتاب أي ذكر الحكم فيه (قوله وأشهدت) في بعض النسخ وشهد أي المدعي وهي غير مناسبة لما بعده لان الشهادتها هو من القاضي وعبرة شرح الروض مثل عبارة الشارح (قوله شاهدين) والمراد بهما شاهدان غير شاهدي الحق أمهما فلا يذهبان الى القاضي المكتوب اليه وانما اذان يذهبان شاهد الحكم (قوله ويسميها) أي شاهدي الحكم لا الحق وهذا اذا كان المراد انهاء الحكم أما اذا كان يسمع البيعة وقبلها ولم يحكم وأراد انهاء البيعة أي أنه سمعها وقبلها فيكون المراد ويسميها أي شاهدي الحق ان لم يعتد لهما وقوله ويسميها ظاهرا أن الكلام في شاهدي الحكم لا شاهدي الحق لان الانهاء ان كان بالحكم فلا حاجة لذكر الوجة أي البيعة التي أوجبت الحكم وان كان الانهاء بسماع الشهادة من غير حكم احتاج الامر الى ذكر الشاهدين ان لم يعتد لهما والشارح لم يعترض لسماع البيعة فقط أي من غير حكم فلا يحمل كلام الشارح على شاهدي الحق لكن قوله ان لم يعتد لهما يقتضي أن الكلام في شاهدي الحق لان شاهدي الحكم عدل لهما قبل الحكم وكان الاولى ان يقدر بعد قوله في الاحكام أو في سماع بيعة والحاصل انه ينهي اليه الحكم ان حكم ولا يكون الا بعد سماع البيعة وتعديلهما أو ينهي اليه ثبوت الحق ان لم يحكم وقد عدلت عنده البيعة أو ينهي اليه سماع البيعة بالحق فقط ان لم تعدل عنده البيعة وكلامه يقتضي الاكتفاء بتعديله فيخالف ما في الروض من قوله ولا يكفي تعديل الكاتب اياهما لانه تعديل قبل اداء الشهادة اه م د وفيه نظر لان التعديل انما يكون قبل اداء الشهادة وقال بعضهم قوله ويسميها الخ هذا انما هو في انهاء سماع الوجة كما في المنهج ولم يذكره الشارح الا في انهاء الحكم الذي اقتصر عليه ولعله اتقل نظره ولو زاد قبل هذا قوله أو شهد بالحق عندي شاهدان لسلم من الاعتراض تأمل (قوله ويسن ختمه) أي بحفظه واكراما للمكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة وظاهر أن المراد بختمه جعل نحو شمع عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يتحفظ بذلك اه جج وعبرة حل وسن ختمه أي على نحو شمع يضعه على الكتاب بعد طيه ليصونه ويحتمل أن يضع الختم لا على شمع ويحويه اه وفي شرح الروض ويستحب للقاضي ختم الكتاب بحفظ المافية واكراما للمكتوب اليه وكان صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه غير محتومة فامتنع بعضهم من قبولها المحتومة فاتخذ خاتما ونقش عليه محمد رسول الله فصار ختم

وقال ابن القاسم وقيل ذلك أي في زمانه ونادر في زماننا أو معدوم (ولا يقبل) القاضي (كتاب قاض) كتب به (الي قاض) ولو غير معين أي لا يعمل به (فيه) ما أنفاه فيه من (الاحكام) كان حكمه فيه لحاضر على غائب بدين (الا بعد شهادة شاهدين) عدلى شهادة (يشهدان) عند من وصل اليه من القضاة (بمافية) أي الكتاب من الحكم * (تنبيه) * صورة الكتاب كما هو حاصل كلام الروضة حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا بدين وحكمت له بجهة أو جبت الحكم وسألني أن أكتب اليك بذلك فأجبتته وأشهدت بالحكم شاهدين ويسميها ان لم يعتد لهما والا فلا ترك تسميها ويسن ختمه بعد قراءته على الشاهدين بحضرته ويقول أشهد كما اني كتبت الى فلان بما سمعنا ويضعان خطهما فيه ولا يكتمه أن يقول أشهد كما أن هذا خطي وان مافيه حكمي

ويدفع للشاهد من نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويذكر عند الحاجة ويثبت أن عند القاضي الآخر على الكاتب بما جرى عنده من ثبوت أو حكم أن أنكر الخصم المحضر أن المال المذكور فيه عليه فإن قال ليس المكتوب اسمي صدق بيئته أن لم يعرف به لأنه أخبر بنفسه والاصل براءة الذمة فإن عرف به لم يصدق (٣٤٦) بل يحكم عليه أو قال لست الخصم وقد ثبت باقراره أو بحجة أنه اسمه حكم عليه

الكتاب سنة متبعة وإنما كانوا لا يقرؤون الا كتابا محتوما خوفا من كشف أسرارهم واضاعة تدبيرهم (قوله ويدفع للشاهد) أي ندبا عشا (قوله من ثبوت أو حكم) يعني الواو لانه ينهي ثبوت الحق مع الحكم ولفظ الثبوت سرى له من عبارة المنهيج لانه أولاد كرا نهاء الحكم وذكر بعده انتهاء الثبوت ثم قال من ثبوت أو حكم فهو صحيح هناك وأما هنا فلم يذكر الانتهاء الحكم فقط (قوله بل يحكم عليه) أي يتخذ الحكم أن كان الانتهاء بالحكم وينشئ الحكم أن كان الانتهاء بسماع البينة (قوله فان مات) جواب أن الأولى محذوف تقديره فقبضه تفصيل بينه بقوله فان مات الخ (قوله زيادة تميز) أي ولا بد من حكم ثان من قاضي بلد الحاضر ولا يشترط اعادة الدعوى والتخلف (قوله إمكان المعاملة) فلو كان عمره خمس سنين وعمر المدعي عشرين سنة فهذا لم يمكن معاملته (قوله لو حضر قاضي بلد الغائب) وهو المنهي اليه وقوله يبلد الحاكم وهو المنهي (قوله للمدعي) أي الذي حكم للمدعي قال اسم موصول وقوله الحاضر صفة للمدعي (قوله فشافهه) أي خاطبه من غير واسطة أي شافه الحاكم للمدعي قاضي بلد الغائب والمراد به القاضي بالمعنى اللغوي فيشمل الشاذان انحصرا الامر في الانتهاء اليه كما في شرح مروج (قوله امضاء) أي المخبر بفتح الباء (قوله وهو) أي الامضاء وقوله حينئذ أي حين اذ شافهه (قوله قضاء بعلمه) أي بمنزلة القضاء بعلمه (قوله بخلاف ما لو شافهه) مفهوم قوله يبلد الحاكم لان معناه في محل ولايته (قوله في غير عمله) أي المخبر بكسر الباء وان كان الثاني في محل ولايته وان كان قول الشارح اذا عاد يقتضي خلاف ذلك سواء كان المخبر بفتحها في محل ولايته أم في غيرهما فلا ينفذه المخبر بفتح الباء في الصورتين لان المخبر بكسر الباء في غير عمله كالمعزول أي فلا يقبل خبره (قوله فليس له امضاءه) أي ليس للمخبر بفتح الباء امضاءه أي لعدم قدرته أي المخبر بالكسر على الانتهاء فهو كالأخبار بعد العزل فلا يفيد وعبارة شرح الروض فان شافه قاض قاضيا بالحكم والمنهي له في غير محل ولايته لم يحكم الثاني وان كان في محل ولايته لان اخباره في غير محل ولايته كاخباره بعد عزله اه بالحرف (قوله والانتهاء) أي المنهي والعبارة فيها قلب أي الحكم المنهي (قوله يعصى مطلقا) أي يتخذ (قوله والانتهاء بسماع حجة) بأن أنهي له انه سمع حجة تشهد على فلان الذي عنده (قوله ما يرجع الخ) أي هي التي لو خرج منها بكرة لبلد الحاكم لرجع اليها يومه بعد فراغ زمن الخصامة المعتدلة من دعوى وجواب واقامة بينة حاضرة وتعديلها والعبارة بسير الانتقال لانه منضبط اه سل (قوله مبكر) بالرفع صفة لمحذوف أي شخص مبكر أي خرج من طلوع الفجر أو من قبل طلوع الشمس وقوله يومه منصوب على الظرفية والمعنى ان يذهب اليها ويرجع في يوم (قوله يعدى) من الاعداء أي يعين من الاعانة فهو بضم الياء وكسر العين (قوله على احضاره) متعلق بيعين (قوله من تعليلهم السابق) هو قوله اذ يسهل احضارها مع القرب

* (فصل في القسمة) *

(قوله وهي تميز) أي لغة وشرعا فهو معنى لغوي وشرعي ويجوز أن يكون معناها الاصطلاحى وأما اللغوي فطلق التميز وأدرجت في القضاء لاحتمال حاج القاضي اليها ولان القاسم كالتقاضي في وجوب امتثال قسمته واعلم ان قسمة الافراض بطورها أن تكون في مستوى الاجزاء صورة

ان لم يكن ثم من يشركه فيه أو كان ولم يعاصر المدعى لان الظاهر أنه المحكوم عليه فان كان ثم من يشركه فيه وعاصر المدعى فان مات أو أنكر الحق بعث المكتوب اليه للكاتب ليطالب من الشهود زيادة تميز للمشهود عليه ويصكتها وينهيها ثانيا للقاضي بلد الغائب فان لم يجد زيادة تميز وقف الامر حتى ينكشف فان اعترف المشار بالحق طوالب به ويعتبر أيضا مع المعاصرة إمكان المعاملة كما صرح به البندنجي وغيره * (تمة) * لو حضر قاضي بلد الغائب يبلد الحاكم للمدعي الحاضر فشافهه بحكمه على الغائب أمضاء اذا عاد الى محل ولايته وهو حينئذ قضاء بعلمه بخلاف ما لو شافهه به في غير عمله فليس له امضاءه اذا عاد الى محل ولايته كما قاله الامام والغزالي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف ولايته لقاضي بلد الغائب في طرف ولايته حكمت بكذا على فلان الذي يبلدك نفذه لانه أبلغ من الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه والانتهاء ولو بغير كتاب بحكم يعصى مطلقا عن التقييد بفوق مسافة العدوى والانتهاء بسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة أعدوى لافيا دونه وفارق الانتهاء بالحكم بأن الحكم قد تم ولم يبق الا الاستيفاء بخلاف سماع الحجة اذ يسهل احضارها مع القرب والعبارة بالمسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي المنهي والغريم ومسافة العدوى ما يرجع منها بذكر الى محله يومه المعتدل وسميت بذلك لان القاضي يعدى أي يعين من طلب

خصما منها على احضاره ويؤخذ من تعليلهم السابق انه لو عسر احضار الحجة مع القرب بنحو مرض قبل الانتهاء كما ذكره في المطلب وقية * (فصل في القسمة) * بكسر القاف وهي تميز بعض الانصاء من بعض والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس قال لبيد فأرض بما قسم المليك فانما * قسم المعيشة بيننا قسما *
 * (فصل في القسمة) *

والاحتمال فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الاية وكان (٣٤٧) صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين اربابها رواه

وقية مثلياً ومتقوماً وضابط قسمة التعديل أن تكون فيما اختلفت أجزاؤه في الصورة والقيمة
أو أحدهما وقسمة الرد هي ما يحتاج في قسمته إلى رد مال أجنبي وبعض الفضلاء
بأنهم لا تطلب ما لا سبيل له * قد قسم الرزق بين القوم قسماً
الآتين فواكه الأسواق قد وضعت * للذين قوم وللجسيمز اقوام
وقال آخر تموت الاسد في الغابات جوعاً * ولحم الضأن مأكول الكلاب

(قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله والحاجة داعية) أشار إلى أن لها
دليلاً عقلياً (قوله المساحة) بكسر الميم وهو علم يعرف به طرق استعمال المجهولات العددية
العارضة للمعادير أي كطريق معرفة القلتين بخلاف العددية فقط فان علمها يكون
بالجبر والمقابلة اهـ حل وهي قسم من الحساب فعطفه عليها من عطف العام (قوله لاستدعائها)
أي القسمة أي في بعض الصور ويعني عن هذا التعليل قوله الآتي وانما شرط علمها لانهما آلة
القسمة ومن ثم لم يذكره مر (قوله من غير عكس) يعني أن المساحة لا تستلزم القسمة
(قوله وانما شرط علمها) لاحاجة لذلك لانه يغني عنه قوله لاستدعائها للمساحة (قوله
مع ذلك) أي الشروط (قوله أن يكون عفيفاً عن الطمع) لم يشترط هذا في القاضي اهـ
حل (قوله معرفة التقويم) أي تقدير قيم الأشياء (قوله باستحبابه) أي ما ذكر من
معرفة التقويم (قوله تقبل) الأولى وأن تقبل ليصح عطفه على ما قبله (قوله السمع
والبصر) لان غير السمع لا تصح شهادته فيما يتعلق بالسمع وغير البصر لا تصح شهادته فيما يتعلق
بالبصر حل (قوله والنطق) أي وعدم تهمة بأن لا يكون هناك عداوة ولا أصلية ولا فرعية
ولا سيديية لما تقدم في القضاء اهـ ع ش على مر (قوله اذ لا بد) يتأمل هذا التعليل فانه لا يصح
أن يكون تعليل الاشتراط لما يلزم عليه من تعليل الشيء بنفسه وأجيب بأنه علة لقوله لاستيفاد
منه الخ (قوله ويستغنى عن ذلك) ترقى في الاعتراض على المتن وغرضه به أن ذكر
الاسلام والبلوغ والعقل مستغنى عنه على كل حال اما بالعدالة التي عبر بها أو بقبول الشهادة
المتقدمة لكن الاعتراض بالتأخير ليس متوجهاً لان الأول وقع في مركزه (قوله واذا لم يكن
القاسم منصوباً من جهة القاضي) أشار بذلك إلى أن قول المتن فان تراضيا الشريكان مقابل
لمحذوف تقديره محل اشتراط ما تقدم في منصوب الحاكم أمان تراضي الشريكان عليه فلا
يشترط فيه الا التكليف والأولى ليناسب قوله سابقاً أي الذي ينصبه الامام أو القاضي أن
يقول هنا واذا لم يكن القاسم منصوباً من جهة الامام أو القاضي الخ (قوله فان تراضي) هي
أولى من فان تراضيا كما في نسخة لسلا متهمان التجريح على لغة كلوني البراغيت (قوله
الشريكان) أو الشركاء (قوله المال المشترك) مفعول يقسم (قوله أي الشروط السابقة)
لوقال أي المذكور من الشروط لكان مستقيماً قل لان اسم الإشارة مفرد ويناسب
تفسيره بالمفرد (قوله لانه وكيل عنهما) فيجوز كونه رقيقاً وامراً فاسقاً الا أن يكون فيهم
محجور عليه فيفتقر إلى ما ذكره اهـ سم (قوله فقاسم عنه وليه) أي تولى أمر القسمة له وليه
بأن رضي مع الشريكان الآخر بمن يقسم (قوله اشتراط مع التكليف العدالة) أي وغيرهما
مما تقدم كمعرفة المساحة والحساب وكونه عفيفاً (قوله اما محكمهما) والفرق بين من حكمه

الشيخان والحاجة داعية اليها يتمكن
كل واحد من الشركاء من التصرف في
ملكه على الكمال ويتخلص من سوء
المشاركة واختلاف الأيدي (ويفتقر
القاسم) أي الذي ينصبه الامام أو
القاضي (الحسبة شرائط) وزيد عليها
شرائط أخرى كما ستعرفها وهي (الاسلام
والبلوغ والعقل والحرية والذكورة
والعدالة) لان ذلك ولاية ومن لم يتصف
بما ذكر ليس من أهل الولاية (و) علم
المساحة وعلم (الحساب) لاستدعائها
للمساحة من غير عكس وانما شرط
علمها لانهما آلة القسمة كما أن الفقه
آلة القضاء واعتبر بالماوردي وغيره
مع ذلك أن يكون عفيفاً عن الطمع حتى
لا يرتشى ولا يخون واقتضاه كلام الامة
وهل يشترط فيه معرفة التقويم فيه
وجهان أو جههما لا يشترط كما جرى
عليه ابن المقرئ وقال الاسنوي جزم
باستحبابه القاضيان البندنجي وأبو
الطيب وابن الصباغ وغيرهم * (تنبيه)
لوقال المصنف بدل العدالة تقبل شهادته
لاستيفاد منه اشتراط السمع والبصر
والنطق والضبط اذ لا بد من ذلك
واستغنى عن ذكر الاسلام والبلوغ
والعقل بل ويستغنى عن ذلك أيضاً
بالعدالة واذا لم يكن القاسم منصوباً
من جهة القاضي فأشار إليه بقوله
(فان تراضيا) وفي نسخة فان تراضي
(الشريكان) أي المطلقان التصرف
(بمن يقسم بينهما) من غير أن يحكما في
المال المشترك (لم يفتقر) أي هذا
القاسم (إلى ذلك) أي الشروط السابقة
لانه وكيل عنهما لكن يشترط فيه

التكليف فان كان فيهما محجور عليه فقاسم عنه وليه اشتراط مع التكليف العدالة اما محكمهما فهو كمنصوب القاضي

ومن تراضيا به من غير تحكيم أنهم لما حكموا جعله بمنزلة الحاكم يلزمهما الرضا بما فعله بخلاف
 من تراضيا عليه لا يلزمهما الرضا بحكمه (قوله فيه) أي في التقويم باعتبار المقوم اه سم
 وقال شيخنا الضمير راجع للقاسم ويدل عليه قوله الا في فان لم يكن فيها تقويم فيكفي قاسم واحد
 ويدل على الاول قوله لا شرط العدد في المقوم ويمكن حل الاول على ما اذا كان المقوم غير
 القاسم والثاني على ما اذا كان المقوم هو القاسم والحاصل أن القاسم ان كان هو المقوم اشترط
 تعدده وان كان القاسم غير مقوم لم يشترط فيه التعدد (قوله وان كان فيها حرص) أي تخمين
 كطب وهذا غاية في عدم التعدد (قوله لان الخارص الخ) أي والمقوم يخبر بقيمة الشيء فهو
 كالشاهد فهذا هو الفرق سم (قوله وللإمام جعل القاسم) غرضه به التقييد أي محل اشتراط
 التعدد في القاسم اذا كان هذا التقويم ما لم يجعل الإمام القاسم حاكما في التقويم أي ينفذه أي
 يتخذ التقويم الحاصل من غيره ويعمل به ويقسم بنفسه فحينئذ يسأل عن القيمة عدلين ويقسم
 بنفسه وكذلك لو لم يجعله الإمام حاكما فيه ولكن لم يقوم فيسأل عدلين عن القيمة ويقسم بنفسه
 (قوله بعدلين) أي بقول عدلين (قوله وللقاضى) تقييد لقوله وان كان في القسمة تقويم
 لم يقتصر على أقل من اثنين أي ما لم يكن القاسم القاضى بنفسه وهو عالم بالتقويم فله أن يحكم فيه
 بعلمه ان كان مجتهدا او يقسم بنفسه من غير تعدد اه وعبارة الروض وللقاضى العمل فيه بعلمه
 ان كان مجتهدا اه (قوله ان لم يتبرع به) أي بالعمل (قوله فان استأجروه) بأن وكلوا واحدا
 يستأجر لهم شخصا وعين كل منهم على نفسه قدرا وأذن للوكيل أن يسميه لا يجبر فيلزم كلاهما
 قليلا وكثيرا وكذا لو استأجروه مرتين وعين كل قدرا وكذا لو عقدوا معا وعين كل قدرا (قوله
 أجرة مطلقة) أي لم يعين كل منهم قدرا بأن قالوا استأجرناك لتقسم لنا بكذا (قوله المأخوذة)
 عبارة شرح التحرير ونحو بزيادى المأخوذة الحصص الأصلية في قسمة التعديل فان الأجرة
 ليست على قدرها بل على قدر الحصص المأخوذة فله وكثرة لان العمل في الكثير ~~كثيرة~~ ثمرته
 في القليل اه بحروفه هذا اذا كانت الأجرة صحيحة والا فالموزع أجرة المثل على قدر الحصص
 مطلقا أي عين كل قدرا أو ذكر شرح المنهج فان كانت الشركة في أرض نصين وعدل ثلثها بثلاثها
 فالصائر اليه الثلثان يعطى من أجرة القسام ثلثها والاخر يعطى ثلثها ورح البلقيني أن كلا
 منهما يعطى النصف اه بكري ولو استأجروه لكتابة الصك فالأجرة أيضا على الحصص كما تجزئ به
 الرافعي آخر الشفعة اه ع ش على م ر (قوله ثم ما عظم ضرر قسمته الخ) تكميل للاقسام لان
 المثلين تكلم على قسمة ما لا ضرر فيه وسواء كان الضرر لكل الشركاء أو بعضهم كما في مسألة العشر
 المذكورة وقوله منعهم أي كلهم ان كان الضرر للجميع أو منع من لحقه الضرر كصاحب العشر
 في الصورة الآتية (قوله ان بطل نفعه) المقصود منه أي على حاله التي هو عليها لا ما يطرأ قصده
 حل (قوله منعهم الحاكم منها) أي وجوبها ولو تنازع الشركاء فيما لا يقسم اتفقوا به مهاياة
 ولكل الرجوع متى شاء أو أجروه لبعضهم أو لغيرهم فان لم يرضوا بذلك أجبرهم الحاكم على
 اجارته ان أمكن والافعلى الانتفاع به مهاياة اه برماوى (قوله لم يمنعهم) لان الحق ا لهم ولم
 يحجبهم لما فيه من الضرر وعبارة شرح م ر لم يمنعهم لا مكان الانتفاع بما صار اليه منه على حاله
 أو باتخاذ محلا صغيرا كدكان ولا يجيبهم الى ذلك لما فيه من اضاءة المال وكان مقتضى ذلك

فدشترط فيه الشروط المذكورة
 (وان كان في القسمة تقويم) هو مصدر
 قوم السلعة قدر قيمتها (لم يقتصر فيه
 على أقل من اثنين) لا شرط العدد في
 المقوم لان التقويم شهادة بالقيمة فان لم
 يكن فيها تقويم فيكفي قاسم واحد
 وان كان فيها حرص وهو الاصح لان
 الخارص مجتهد ويعمل باجتهاده فكان
 كالحاكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ
 الشهادة وان وجب تعدده لانها تستند
 الى عمل محسوس وللإمام جعل القاسم
 حاكما في التقويم فيعمل فيه بعدلين
 ويقسم بنفسه وللقاضى الحكم في
 التقويم بعلمه ويجعل الإمام رزق
 منصوبه ان لم يتبرع به من بيت المال اذا
 كان فيه سعة والا فاجرة على الشركة
 لان العمل لهم فان استأجروه وسعى كل
 منهم قدرا لزمه وان سموا أجرة مطلقة
 في اجارة صحيحة أو فاسدة فالأجرة
 موزعة على قدر الحصص المأخوذة
 لانها من مؤن الملك ثم ما عظم ضرر
 قسمته ان بطل نفعه بالكلية كجوهره
 وثوب تقسيم منعهم الحاكم منها وان لم
 يبطل نفعه بالكلية كأن نقص نفعه
 أو بطل نفعه المقصود لم يمنعهم ولم يحجبهم
 فالاول كسيف يكسر

منعه لهم غير أنه رخص لهم فعل ما ذكر بأنفسهم تخلصا من سوء المشاركة نعم بحث جمع أخذ ما
 مزم بطلان بيع جزء معين من نفيس أن ما هنا في سيف تحسيس والامنعهم اه قال ع ش عليه
 واطلاقهم يخالفه ويفرق بين ما هنا وشم بأن ذلك التزم فيه ما يؤدي إلى النقص بعقد وقد منعه
 الشرع من التسليم فقلنا بفساده ولا كذلك هنا فان كسر السيف مجرد التراضي أشبه ما لو قطع
 ذراعاً من ثوب نفيس لغرض البيع وهو جائز كما مر اه (قوله كمام) هو محل الاستحمام لا مع
 نحو مستوقد وقوله وطاحونة هو محل دوران الدواب حول الحجر لا مع نحو دار الدواب اه
 قل على الجلال وأول من صنع الحمام والطاحون والزجاج والصابون والنورة الجن وتظم ذلك
 بعضهم بقوله حمام طاحون زجاج نورة * صابون صنغ الجن هذى الخمسة
 ولا يجوز قسمة الوقف بين أربابه لأن فيها تغيير بشرط الواقف من أن كل جزء مشترك بين أربابه
 اه م ر وقيل يجوز افرأنا ان قلنا الملك في الوقف للموقوف عليه ليرغبوا في العمارة
 ولا يتواكلوا (قوله صغيرين) فيه تغليب المذكر الذي هو الحمام لأنه مذكر والطاحونة
 مؤنثة اه م د أي بحيث لا يمكن جعل الأول حمامين والثاني طاحونين وان لم يريد ذلك بل أراد
 غيره مما يمكن والحاصل أنه متى أمكن جعل حصة الطالب للقسمة جاماً أو طاحوناً أجيب
 وان كانت حصة الثاني لا يتأتى منها ذلك أخذاً من المسئلة الآتية في قوله ولو كان له عشر دار الخ
 حل وعبارة متن المناهج وما يطل نفعه المقصود كحمام وطاحونة صغيرين بحيث لو قسم كل
 لم يتنفع به بعد القسمة من الوجه المقصود قبلها ولو باحداث مرافق لا يجاب طالب قسمته
 اجباراً في الاصح لما فيه من اضرار الاخر ولا يمنعهم منها فان أمكن جعله حمامين أو طاحونين
 أجبر الممتنع لا تنقضاء الضرر وان احتاج إلى احداث بئر ومستوقد لعسر التدارك والثاني
 يجاب ان انتفع به بعد القسمة بوجه ما وانما بطل بيع ما لا يمر له وان أمكن تحصيله بعد لأن شرط
 المبيع الانتفاع به حالاً اه م ر (قوله ولو كان له عشر دار) أو حمام أو أرض م ر (قوله
 لا يصلح للسكنى) أول كونه جاماً أو لما يقصد من تلك الأرض وقوله مثلاً كحمام أو طاحونة لا يصلح
 للسكنى والباقي يصلح فاعظم ضرر قسمته أما عليها معاً وأما على أحدهما وقوله يصلح لها
 ولو بضم ما يملكه بجواره (قوله أجبر صاحب العشر على القسمة) ظاهر كلامهم وان كان
 محجوراً عليه حل (قوله لا عكسه) أي لا يجاب صاحب العشر أي لأنه تعنت اذ لا يمكن
 الانتفاع بالعشر اذا قسم ويؤخذ منه أنه لو كان يتنفع بعشره بعد القسمة كأن كان ملاصقاً
 للملك وغرضه من القسمة أن يجعل حصته سعة في ملكه فانه يجاب اج وعبارة المنهج
 ولو كان له عشر دار مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي لاخر يصلح لها ولو بضم ما يملكه بجواره أجبر
 صاحب العشر على القسمة بطلب الاخر لا عكسه أي لا يجبر الاخر بطلب صاحب العشر لأن
 صاحب العشر متعنت والاخر معذوراً ما اذا صلح العشر ولو بالضم فيجبر بطلب صاحبه الاخر
 لعدم التعنت حينئذ اه وقوله بطلب الاخر لا تنقضاء ضرر صاحب العشر انما ينشأ من قلة
 نصيبه لا من مجرد القسمة شرح م ر و حج وقوله ولو بالضم أي ضم ما يملكه بجواره فيأخذ ما هو
 مجاور للملك ويبيع شريكه على ذلك لأن الغرض أن الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه وعبارة م ر
 لو ملك أو أحبا ما لو ضم لعشره صلح للسكنى أجيب اه قال ع ش واذا أجيب وكان الموات

والثاني كحمام وطاحونة صغيرين
 فلا يمنعهم ولا يجبرهم ولو كان له عشر
 دار مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي
 لاخر يصلح لها أجبر صاحب العشر
 على القسمة بطلب الاخر لا عكسه

أو الملك في أحد جوانب الدار دون باقيها فهل يتعين إعطاؤه لما يلي ملكه بلا قرعة وتكون هذه الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته من غير جهة ملكه لانت القسمة أو يصور ذلك بما إذا كان الموات أو المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظر ولا يبعد الأول للعاجلة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الأجزاء مستوية اهـ وصرح به م ر فيما بعد (قوله صورة وقعة) سواء كان مثليا أو متقوما فمثال المثلي الدراهم والجوب والاذهان ومثال المتقوم أرض متفقة الأجزاء ودار متفقة الابنية (قوله فهو الأول) وهو قسمة الافراز وقوله فالثاني أي قسمة التعديل وقوله فالثالث أي الرد (قوله القسمة بالأجزاء) ويصح قسمة الافراز فيما تعلق الزكاة به قبل إخراجها ثم يخرج كل زكاة ما آل اليه ولا توقف صحة تصرفه على إخراج الزكاة سل (قوله وإلى هذا النوع والنوع الثاني) وأما النوع الثالث فلم يدخل في كلامه لأنه لا إجبار فيه كما يأتي وقد قال هنا لم الأجزاء والحاصل أن قوله وإلى هذا النوع والنوع الثاني يقتضي أن القسمين داخلان في المتن مع أن الشارح سيذكر القسم الثاني بقوله النوع الثاني الخ والجواب أن ذكر الشارح له زيادة إيضاح وبيان لأمثله وفروعه (قوله متفقة الابنية) قال في شرح العباب بأن كان في جانب مناهيت وصفة وفي الجانب الآخر كذلك والعرضة مستوية الأجزاء اهـ سم (قوله وأرض مستوية الأجزاء) أي متساوية في القوة والضعف وليس فيها خور زرع فتقسم وحدها ولو إجبارا فإن كان فيها زرع لم تصح قسمته وحده ولا قسمتهما معا نعم إن كان لم يبد صلحه جازت قسمتهما معا بالتراضي ويجوز قسمة السكان بعد نفق رؤسهم ومعايرة الوزن قال شيخنا ويصح قسمة الثمر على الشجر من نخل وعنب خرصا ولا يصح قسمة غيرهما وشملت الأرض شركة الوقف ولو مسجد اقتبوز قسمتهما مع في هذا النوع دون غيره على المعتمد قل وانظره مع ما تقدم قريبا من أنه لا تصح قسمة الوقف إلا أن يحمل كلامه على غير قسمة الافراز (قوله مثالا) راجع للكتابة لأن القرعة لها طرق كثيرة عند العوام (قوله أوجز) عطف على اسم أو شريك والأول أقرب لما بعده اهـ قل (قوله مميز عن البقية) بأن يكتب الجزء الشرقي في رقعة وفي الأخرى الجزء الغربي وفي الأخرى القبلي (قوله من نحوطين) أي يحفف كشمع والشمع بالتحريك الذي يستصحب به قال القراء هذا كلام العرب والمولدون يقولون شمع بالتسكين والشمعة أيضا منه اهـ صحاح الجوهري (قوله من لم يحضر الكتابة) والأولى كونه صديقا بعد التهمة وله كغيره البداءة بأي نصيب أو شريك شاء قل وفي ع ش على م ر من لم يحضرها وذلك لبعده عن التهمة إذا قصد سترها عن المخرج حتى لا يتوجه اليه تهمة ومن ثم يستحب كونه قليل القطنة لتبعد الحيلة (قوله على أقلها) وهو في المثال السدس فتكون ستة أجزاء وأقرع كما مر (قوله بأن لا يبدأ الخ) لأنه إذا بدأ به حينئذ ربما خرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثالا فإن خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني أعطيها والثالث ويشئ بمن له الثلث فإن خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيها والخامس ويتعين السادس لمن له السدس فالأولى كتابة الأسماء في ثلاث رفاع أو ست وإخراج على الأجزاء لأنه لا يحتاج فيها إلى اجتناب ما ذكر شرح المنهج أي فيخرج رقعة منها على الجزء الأول

وما لا يعظم ضرر قسمته فقسمة أنواع ثلاثة وهي الآتية لأن المقسوم ان تساوت الأنصبا منه صورة وقعة فهو الأول والأفان لم يخرج إلى ردتى فالثاني والثالث النوع الأول القسمة بالأجزاء ونسبى قسمة المتشابهات وإلى هذا النوع والنوع الثاني أيضا أشار المصنف بقوله (وإذا دعا أحد الشريكين شريكه إلى قسمة ما لا ضرر فيه) كمثل من جوب ودراهم وأدهان وغيرها ودار متفقة الابنية وأرض مستوية الأجزاء (لزم) شريكه (الآخر) المطلوب إلى القسمة (إجابته) إذا ضرر عليه فيها فيجزأ ما يقسم كذا في المكبل ووزن في الموزون وذرع في المذروع وعدا في المعدود بعدد الأنصبا ان استوت ويكتب مثالا هذا وفيما يأتي من بقية الأنواع في كل رقعة أما اسم شريك من الشركاء أو جزء من الأجزاء مميز عن البقية بحد أو غيره وتدرج الرقع في بناء من نحوطين مستوية ثم يخرج من لم يحضر الكتابة والأدراج رقعة أما على الجزء الأول ان كتبت الأسماء أو على اسم زيد مثالا ان كتبت الأجزاء فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك في الثانية وتتبع الثالثة للباقي ان كانت الرفاع ثلاثة فإن اختلفت الأنصبا كتصفت وثلث وسدس جزئ ما يقسم على أقلها

فان صادف اسم صاحب السدس أخذه أو الثالث أخذه والذي يليه أو النصف أخذه والذين بعده قال سم لك أن تقول اذا كتبت الاسماء ثم بدئ بالخراج على الجزء الثاني مثلاً فربما خرج اسم صاحب السدس فيلزم تقرييق حصته غيره فيحتاج الى اجتناب البداءة بالخراج على الجزء الثاني مثلاً في قوله لانه لا يحتاج الخ تأمل فتأمل وقوله أعطيها والثالث قال الاسنوي وأعطاه وما قبله وما بعده تحكم فلم لا أعطى السهمان مما بعده ويتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث وقد يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر القاسم كما قاله الرافعي في نظائره شرح الروض وعبارة قل على الجلال قوله أعطيها والثالث ويقرع بين الآخرين وان خرج على اسمه الثالث أعطيها والذين قبله أيضاً وأقرع بين الآخرين وكذا ان خرج باسمه الرابع أعطيها والذين قبله وتعين الاول لصاحب السدس والاخيران لصاحب الثلث وان خرج على اسمه الخامس أعطيها والذين قبله أيضاً وتعين الاخير لصاحب السدس والاخير الاولان كذا في شرح الروض واعترضه الاسنوي واعتبر كغيره نظر القاسم فيما يضمن في صورتين ولو بدأ بصاحب السدس على خلاف ما منع منه فخرج على اسمه الثاني والخامس لم يعطيه وتعداد القسمة أو غيرهما أعطيها وعمل في الآخرين بقياس ما مر وقوله أعطيها أي الرابع وأعطى معه الخامس ولا يعطى معه الثالث للزوم التقرييق وان خرج على اسمه الخامس فعلى قياس كلام الشيخين مراعاة القبلية أعطى معه الرابع وعلى كلام غيرهما يرجع لنظر القاسم فان ظهر له اعطاء السادس معه أعطيها وأقرع بين الباقيين وهكذا قل على الجلال وفي شرح م ر قوله أعطيها والخامس وأخذ من ذلك أنه لو كان بينهما أرض مستوية الاجزاء ولاحد هما أرض تليها فطلب قسمتها وان يكون نصيبه الى جهة أرضه أجيب حيث لا ضرر كما قد يدل على ذلك قولهم أجبر على قسمة عرصه ولو طولاً ليختص كل بما يليه اه وقوله أوست وهي أولى ليكون لصاحب السدس رقعة ولصاحب الثلث رقعتان ولصاحب النصف ثلاث رقاع وفائدة ذلك سرعة اخراج نصيبهما حل قال في شرح الروض ويمجوز كتب الاسماء في ست رقاع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث في ثنتين وصاحب السدس في واحدة وتخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على الطريق الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفاً لتساوي السهام فجاز ذلك بل قال الزركشي انه المختار المنصوص لان لصاحب النصف والثلث منزلة بكثرة الملك فكان لهما منزلة بكثرة الرقاع فان كتبت الاجزاء فلا بد من اثباتها في ست رقاع اه بحروقه وانظر ما فائدة الست رقاع أيضاً اذا كتبت الاجزاء مع أنه اذا خرج لصاحب النصف الجزء الاول مثلاً أخذه والذين بعده فلم يبق فائدة لكتابة الجزأين المكملين لحصته وكذا يقال فيمن له الثلث تأمل (قوله ويجتنب) أي وجوباً اذا كتبت الاجزاء تقرييق حصته واحداً مبتدئاً بصاحب الثلث أي اذا لزم على التقرييق ضرورة كالاجزاء من أرض بخلاف الجبوب ونحوها وأما في الاسماء فلا يتأتى فيها تقرييق (قوله بأن لا يبدأ الخ) لو قال بأن يؤخر صاحب الثلث لكان أولى (قوله النوع الثاني القسمة بالتعديل) اعلم أن مدار قسمة التعديل على الاختلاف اتمام في القيمة كعبيد من جنس قيمها مختلفة ولاختلاف في الصورة كما في عبيد من جنس مع استواء القيمة أو مع

ويجتنب اذا كتبت الاجزاء تقرييق
حصة واحد بأن لا يبدأ بصاحب
السدس النوع الثاني القسمة بالتعديل

اختلاف القيمة والجنس كعبيد من أجناس مع اختلاف القيمة (قوله بأن تعدل) أي تقوم
 (قوله الخالين) لا يناسب الصورة الثانية لأن الأرض بعضها فحل وبعضها غيب (قوله
 كارضين) لا تعدل كارض واسعة فيها جيد وردي ويمكن قسمة الجيد وحده والردي وحده
 هذا هو المراد ويكون استدرا كاعلى قوله لم يزم شريكه الآخر اجابته أي ما لم يمكن قسمة كل على
 حدة والافلا اجبار (قوله ويجبر على قسمة التعديل) أشار به إلى أنها تجري في العقار
 والمنقول وقد اشتملت هذه المسئلة على قيود خمسة قوله منقولات وقوله نوع وقوله لم يختلف
 وقوله متقومة وقوله ان زالت الشركة مثال ذلك ما قاله الشارح وانما كان ذلك من قسمة
 التعديل مع كون الجنس واحدا والقيمة مستوية تظفر الاختلاف الصورة فخرج بمنقولات
 العقارات ففيها تفصيل ان كانت متفقة الاجراء والقيمة فهي افراز والافتقار بغير
 منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وحشي فلا اجبار في ذلك وخارج بقوله لم يختلف
 ما لو اختلف كضاتين مصريه وشامية فلا اجبار في ذلك وخارج بمتقومة المثلية فانها افراز
 لا تعديل وان كان فيها اجبار قال قل على الجلال ولا يمنع من الاجبار الاشتراك في نحو الممر
 ولا في نحو سطح بين سفلى وعلواه (قوله في منقولات نوع) المراد بالنوع الصنف بدليل
 ما ذكره في المختصر لأن الذي ذكره فيه صنف واحد لا نوع (قوله لم يختلف) فاعله ضمير
 يعود على النوع وقوله متقومة بالحرصة لمنقولات بخلاف منقولات نوع اختلف كضاتين
 شامية ومصريه أو منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكان وقطن
 أو لم تزل الشركة كعبدين قيمة ثلثي أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا اجبار فيها لشدّة
 اختلاف الأغراض فيها ولعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة اهـ (قوله متقومة) أي
 اختلفت الصفة والافتكون قسمة افراز (قوله ان زالت الشركة) بأن يأخذ كل واحد
 من الشركاء واحدا على انفراده (قوله متساوية القيمة) ومعنى كونها قسمة تعديل أن كلا
 من الثلاثة أعبد يعادل كلا من الآخرين أي يساوي قيمة كل واحد منهما (قوله وعلى قسمة
 التعديل أيضا) لوحذفه وقال وفي نحو الخ لكان أخصر (قوله مما لا يختلف في كل منها)
 معناه أن الأغراض لا تختلف في قسمتها لانها متلاصقة ومستوية القيمة وعبارة شرح المنهج
 مما لا يختلف كل منها القسمة أعيانا أي لا يقبل كل دكان أن يصير دكانين وهي أوضح من عبارة
 الشارح (قوله أعيانا) صفة لموصوف محذوف أي قسمة أعيانا بأن طلب الشركاء جعل
 حصصهم دكانين صحاحا فخرج به ما لو كانت غير أعيان بأن طلبوا قسمة كل دكان نصفين قرره
 شيخنا العزيزي والظاهر أنه حال من دكانين وقال شيخنا ح ف بأن أراد كل منهم الاستقلال
 بأعيان أي بافراد منها وهو بعينه اهـ قال حل وهى يعتبر أن تكون مختلفة الأبنية
 لأن متفقة الأبنية من قسمة المتشابهات (قوله ان زالت الشركة) لازم لقوله أعيانا (قوله
 لشدّة اختلاف الأغراض باختلاف المحال) هذا ظاهر في الدكانين المتباعدين دون المتلاصقة
 لعدم اختلاف المحال التي هي فيها الآن يقال اختلاف الغرض فيها باختلاف أبنيتها كما أشار
 إليه بقوله والابنية وقد يقال هذا يأتي في الصغار (قوله النوع الثالث القسمة بالرذ) تقدم
 أن الشارح لم يجعل كلام المتن شاملا لها وانما جعله شاملا للأوليين لأن المتن قال لم يزم الآخر

بأن تعدل السهام بالقيمة كارض
 تختلف قيمة أجزائها نحو قوة انبات
 وقرب ماء أو يختلف جنس ما فيها
 كستان بعضه فحل وبعضه غيب
 فاذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها
 المشغل على ما ذكر كقيمة ثلثها الخالين
 عن ذلك جعل الثلث سهما والثلثان
 سهما وأفرغ كما تر ويلازم شريكه الآخر
 اجابته كما شغل ذلك عبارة المصنف كما مرت
 الإشارة إليه الحاقا للمساوي في القيمة
 بالمساوي في الأجزاء في الأرض
 المذكورة نعم ان أمكن قسم الجيد
 وحده والردي وحده لم يلزمه فيها
 اجابته كارضين يمكن قسمة كل منهما
 بالأجزاء فلا يجبر على التعديل كما
 يجنه الشيخان ويحرم به جمع منهم
 الماوردي والروائي ويجبر على قسمة
 التعديل في منقولات نوع لم يختلف
 متقومة كعبد وثياب من نوع ان
 زالت الشركة بالقسمة كدلالة أعبد
 زمنية متساوية القيمة بين ثلاثة وعلى
 قسمة التعديل أيضا في نحو دكانين
 صغار متلاصقة مما لا يختلف في كل منها
 القسمة أعيانا ان زالت الشركة بها
 للحاجة بخلاف نحو الدكانين الكبار
 والصغار غير المتلاصقة لشدّة اختلاف
 الأغراض باختلاف المحال والابنية
 النوع الثالث القسمة بالرذ

قوله لا تعدل السهام بالقيمة
 لأن الأرضين كارض
 الخ

اجابته ومعناه أنه يجبر الاخر عليها اذا امتنع والثالث لا اجبار فيه فذلك لم يكن داخل فيه
 (قوله اجنبي) أي غير المقسوم (قوله قسط قيمة) أي حصته من القيمة (قوله فان كان
 ألفا) صوابه فان كانت أي قيمة نحو البئر قال (قوله لما لا شركة فيه) وهو المال المدفوع
 لشريكه اه مد لكن ينافيه قوله فكان كغير المشترك لانه غير مشترك أصلا فالاولى حذف
 الكاف من قوله كغير المشترك (قوله وشرط لقسمة ما قسم براض من قسمة رذ وغيرها) أي
 مما لا اجبار فيه كقسمة عبيد أو ثياب مختلفي النوع كتركى وهندى وضائتين مصرية وشامية
 استوت القيمة أو اختلفت لشدة تعلق الغرض بكل نوع وعبارة متن المنهاج ويشترط في قسمة
 الرذ الرضا باللفظ بعد خروج القرعة ولو تراضيا بقسمة ما لا اجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة
 كقوله سمار ضينا بهذه القسمة لانه هذا أو بما أخرجه القرعة قال م في شرحه أما ما قسم
 اجبارا فلا يعتبر فيه الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اه قلت وقد علم أن قسمة الافراز والتعديل
 فيهما الاجبار اه (قوله في قسمة اجبار) وهي افراز أو تعديل (قوله أو قسمة تراض)
 بأن نصب الهماء قاسما أو اقسما بأنفسهم ما ورضيا بعد القسمة شرح المنهج (قوله وان لم يثبت
 ذلك) أي الغلط أو الخلف وهذا محترز قوله ولو ثبت (قوله فله تحليف شريكه) أما تحليف
 القاسم اذا كان منصوبا للهما كم أو محكما لهما فلا يجوز (قوله ولو استحق بعض مقسوم)
 ولو بان فساد القسمة وقد أنفق أو زرع أو بنى مثلاً أحدهما أو كلاهما جرى هنا ما مرفيا اذا بان
 فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاقرب هنا عدم لزوم كل شريك زائد على ما يخص حصته
 من أرش نحو القلع شرح م وقوله جرى هنا ما مرفي من عدم الرجوع بالنفقة والقلع مجازا
 (قوله وليس سواء) أي وليس البعض المستحق مقسوما بينهم بالسوية بان اخص به أحدهما
 أو أصابه منه أكثر (قوله شائعا) بأن ادعى على الورثة بأن أباهم أوصى له بثلاث غنمه
 وكانوا قسموها (قوله بلاينة) فان كان هنالك بينة أجابهم وهي رجلان أو رجل وامرأتان
 لا شاهدوين وقيل يكفي وهو المعتمد لان القسمة تتضمن الحكم لهم بالملك وهو قوله لم يجبه
 وعبارة زى أما اذا أقاموا بينة ولو رجلا وامرأتين فيجيبهم واعتراض ابن سريج بأن البينة
 انما تقام وتسمع على خصم ولا خصم ها وأجاب ابن أبي هريرة بأن القسمة تتضمن الحكم لهم
 بالملك وقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة للحكم لهم عليه قال ابن الرفعة وفي الجواب
 نظر قال في الروضة كاصلها قال ابن كج ولا يكفي شاهدوين لان البينة انما تشرع حيث يكون
 خصم برده عليه لو حصل نكول وقال ابن أبي هريرة يكفي قال الأذرى وبه جزم الدارمى واقضاه
 كلام غيره وهو الاشبه اه شرح البهجة (قوله لم يجبهم) أي لم تجب اجابتهم شورى
 لانه قد يكون في أيديهم باجارة أو عارة فاذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي
 وقال الماوردى لان قسمة القاضي اثبات لملكهما واليد توجب اثبات التصرف لاثبات الملك
 عن وسمعت البينة هنا مع عدم سبق دعوى للحاجة شرح م * (فروع) * يصح قسمة المنافع
 المملوكة ولو بوصية مهاباة ولا اجبار فيها ولا تصح بغير المهاباة فان اتفقوا عليها وتنازعا
 في البداءة أقرع بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء ومن استوفى زائدا على حقه لزمه أجره ما زاد
 على قدر حصته من الزائد وان امتنعوا من المهاباة أبرأ الحاكم العين وقسم الاجرة بينهم ولا تصح

بأن يحتاج في القسمة الى رد مال اجنبي
 كان يكون بأحد الجانبين من الارض
 نحو بئر كشجر لا يمكن قسمة فريد آخذة
 بالقسمة قسط قيمة نحو البئر فان كان
 ألفا وله النصف رد خمسة آية ولا اجبار
 في هذا النوع لان فيه عليك لما لا شركة
 فيه فكان كغير المشترك وشرط لقسمة
 ما قسم براض من قسمة رذ وغيرها
 رضيا بعد خروج قرعة والنوع
 الاول افراز للحق لا بيع والنوعان
 الآخران بيع وان أجبر على الاول
 منهما كما مر ولو ثبت بحجة غلط أو حيف
 في قسمة اجبار أو قسمة تراض وهي
 بالاجزاء نقضت القسمة بنوعها فان لم
 تكن بالاجزاء بان كانت بالتعديل
 أو الرذ لم تنقض لانها بيع وان لم يثبت
 ذلك فله تحليف شريكه ولو استحق
 بعض مقسوم معينا وليس سواء بطلت
 القسمة لا احتياج أحدهما الى الرجوع
 على الآخر وتعود الاشاعة فان استحق
 بعضه شائعا بطلت فيه لافي الباقي
 * (تتمة) * لو تراض الشركاء الى قاض
 في قسمة ملك بلا بينة لم يجبهم وان لم يكن
 لهم منازع وقيل يجبهم وعليه الامام
 وغيره

قسمة الديون في الذم ولو بالتراضي وكل من أخذ منها شيئا لا يختص به كذا قالوا هنا فانظره مع قولهم ان محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيما يأخذه أحد الورثة من الدين الموروث وفيما يأخذه أحد سيدي المكاتب من نجوم الكتابة وفيما يأخذه أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف عليهم فراجع وحزراه قل على الجلال

***(فصل في الدعوى والبيانات) ***

ذكرها في باب القضاء لانها لا تكون الا عند قاض أو محكم والدعوى تجمع على دهاوى بكسر الواو وقحها كفتاوى وقناوى قال في الخلاصة

وبالفعلى والفعلى جميعا * صحراء والعذراء والقيس اتعا
وألفها التانيث كالف حبل وقد وثق بالتاء فيقال دعوة وتجمع على دعوات كسجدة وسجدة لكن المشهور ان الدعوة بالتاء تكون للدعوة الى الطعام وأفردت الدعوى لان حقيقة تها واحدة ولانها الاخبار بحق له على غيره ولانها مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع اصالة فلا يثنى في أنه قد يجمع اذا اختلفت أنواعه كما في قوله كتاب اليسوع وجعت البيانات بالاختلاف أنواعها وذكر البيانات غير مناسب لانه سمي ذكر الشهود فصلا بعد ذلك فكان الاولى حذف قوله والبيانات أو كان يعبر هنا بكتاب أو باب ويندرج فيه الفصل الا في بعده قال الرجماني وأقل دعوى وقعت في الارض دعوى قاييل على هابيل أنه أحق بسكاح توأمة فترا فعلا بينهما آدم عليه السلام فقال له لا تحمل لك فقال له هذا باجتهادك لا من ربي فأمرهما أن يقربا قربانا كما قص في سورة المائدة وتوأمه هابيل اسمها البودا تزوجها شيث عليه السلام وتوأمه قاييل اسمها اقليميا وقيل قليميا بالتصغير اه بحروفه (قوله ما يدعون) أي يتنون (قوله عن وجوب) أي ثبوت (قوله على غيره) هذا يشمل الشهادة فالاولى أن يزيد له قبل على غيره (قوله عندكم) أو محكم أو سيد أو ذي شوكة اذا تصدى لفصل الامور بين أهل محله فضايله من يرجي الخلاص على يده كما في قل (قوله لان بهم يتبين الحق) أي يظهر واسم أن ضمير الشأن (قوله والاصل في ذلك) أي الدعوى والبيانات أي على الف والفسر المرتب فقوله واذا دعوا الخ دليل للدعوى وما بعده دليل للبيانات (قوله لو يعطى الناس بدعواهم) لو حرف امتناع لامتناع أي امتناع الشيء لامتناع غيره أي تقتضي امتناع الجواب لامتناع الشرط كما عليه جمهور النحاة أو لما كان سيقع لوقوع غيره كما عليه امامهم سيبويه وعليه فلا اشكال لان دعوى رجال أموال قوم كان سيقع لوقوع اعطاء الناس بدعواهم وكذا لا اشكال على الاول أيضا لان المراد بدعوى الرجال أموال قوم اعطواهم اياها ودفعهم اليهم أي لو يعطى الناس بدعواهم لا أخذ رجال أموال قوم وسفاهة وادماهم فوضع الدعوى موضع الاخذ لانها سببه ولا شك ان أخذ مال المدعى عليه ممنع لامتناع اعطاء المدعى بمجرد دعواه وكذلك أخذ ما سيقع لوقوع اعطاء الناس بدعواهم فصح معنى لو هنا على القولين والمفعول الثاني محذوف تقديره مدعاهم أي لو كان كل من ادعى شيئا عند الحاكم يعطاه بمجرد دعواه بلاينة لا دعي الخ ورواية ابن ماجه ادعى بحذف اللام وقوله رجال ذكرهم لا لخراج النساء بل لان الدعوى غالبا انما تصدر منهن أو من باب الاكتفاء بأحد القبيلين كسرايل قتيكهم

***(فصل في الدعوى والبيانات) ***
وفي بعض النسخ ان هذا الفصل مقدم على الذي قبله والدعوى في اللغة الطلب والتمنى ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عندكم والبيانات جمع بينة وهم الشهود سمو بذلك لان بهم يتبين الحق والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فرتق منهم معوضون واخبار كغير مسلم لو يعطى الناس بدعواهم

الحترأى والبرء ويؤيده رواية لا دعى ناس وأتى بصيغة الجمع للإشارة إلى أقدام غيره واحدا
 على ذلك (قوله دما رجال وأموالهم) قدم الدما على الأموال لشرفها وعظم خطرهما
 لأن المراد بها الناس فأطلق الجزء على الكل وفي رواية تقديم الأموال على الدما
 لأن الخصومات في الأموال أكثر وأغلب إذ أخذها أيسر وامتداد الأيدي إليها أسهل ومن
 ثم ترى القضاة بالتعدي عليها اضعاف القضاة بالقتل اهـ شبر خيق (قوله وروى البيهقي)
 ذكره بعدما تقدم لأن فيه زيادة فائدة وهي أن البينة على المدعى (قوله ولكن الخ) هي هنا
 وإن لم تأت لفظا على قانونها من وقوعها بين يدي وإثبات خصوما قام زيد لكن عمرو وهي هنا
 بعد إثبات ولا تقي قبلها حتى يصح معنى الاستدراك الذي هو مؤداها لكنها جارية عليه تقدير
 لأن لو تعبد النفي إذا المعنى لا يعطى الناس بدعواهم المجردة لكن بالبينة وهي على المدعى
 لأن جانب المدعى ضعيف لدعواه خلاف الأصل ولو كان فاضلا شريفا والمدعى كما قال ابن عرفة
 من عريت دعواه عن مرجع غير شهادة والمدعى عليه من اقترنت دعواه به والمرجح إمامهم
 كدعوى شخص على آخر ودعوى فدية ردها فمدعى الردها المدعى عليه لما عهد في الشرع
 أن الراد لا يحتاج لإقامة بينة وأما أصل مدعى رق شخص فيجب الآخر بالحرية فمدعى الحرية
 هو المدعى عليه لأن الأصل في الناس وانما عرض لهم الرق بسبب السبي بشرط الكفر ومعنى
 كون البينة على المدعى أنه يستحق بها لأنها واجبة عليه (قوله واليمين على من أنكر)
 لأن جانب المنكر قوى موافقته للأصل في البراءة واليمين حجة قوية لبعدها عن التهمة واليمين
 حجة ضعيفة لقربها منها أي من التهمة بفعل القوى في جانب الضعيف والضعيف في جانب
 القوى وهو توجب حسن زاد الدارقطني في القسامة أي لأن اليمين فيها على المدعى وكذا
 اليمين مع الشاهد الواحد في جانب المدعى وكذا يمين المدعى إذا ردها عليه المنكر وعبر بقوله
 على من أنكر هنا دون الأول وهو قوله على المدعى ولم يقل على من ادعى مع أنه كان يمكن أن يوثق
 باسم الفاعل فيهما أو بمن فيهما لأن المدعى يذكر أمر اخفاء العرق ودعواه عن المرجح ولكون
 دعواه تخالف الظاهر فكانت خفية والمدعى عليه يذكر أمر اظهارا وهو برأفة من المدعى به
 بمعنى عدم ثبوته عليه ولا شك أن الموصول لا اشتراط كون صلته معهودة أظهر من المعرف
 وهو المدعى فأعطى الخفي للخفي والظاهر للظاهر ويحتمل أن يقال إن في المدعى ضربا من
 التعريف المعنوي لظهوره واقدامه على الدعوى فأق في فيه بلام التعريف والمنكر فيه ضرب
 من الإبهام والتسكير لاستخفائه وتأخير وكونه إذا سكت لا يترك فأق في فيه بمن أذنبها إبهام شبه
 بحاله تأمل وقوله أظهر من المعرف وهو المدعى وفيه أن ال داخله على اسم الفاعل موصولة
 فيكون كمن الموصولة لأنه أخفى منها وقد يجاب بأننا قصدنا باسم الفاعل الدوام والثبات
 فيكون صفة مشبهة وال داخله عليها معرفة ولا شك أن المعرف بال وثبته بعد الموصول
 في التعريف وقد يقال كيف يقصد بالمدعى الدوام والثبات مع أن دعواه لا تدوم ويجاب
 بأنه لما صمم على الدعوى كان ذلك دوامه (قوله والذي يتعلق بهذا الفصل) أي يذكر فيه
 ولو قال والذي يتعلق بالخصومة خمسة أشياء لكان أولى وهذه الخمسة اثنان منها في جانب
 المدعى وهما الدعوى والبينة والثلاثة الباقية في جانب المدعى عليه وهي اليمين والنكول

لا دعى رجال دما رجال وأموالهم ولكن
 اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي
 بأسناد حسن ولكن البينة على المدعى
 واليمين على من أنكر والذي يتعلق
 بهذا الفصل خمسة أمور الدعوى
 وجوابها واليمين والبينة والنكول
 وتقدم شروط صحة الدعوى فيما قبل
 ذلك

وجواب الدعوى أى وهو الاقرار والانسكار (قوله وان لها) أى لصحة الدعوى (قوله
 وأما الأربعة) أى التى بعد الدعوى (قوله فدمجة) أى داخله ضمنا وقال فى المصباح اندمج
 فيه دخل فيه وتستربه ودمج الرجل كلامه أبهمه اه فكان الأولى أن يقول مندمجة أى داخله
 لا مدمجة لأنها بمعنى مبهم وليس مراد تأمل (قوله والمدعى) هذه الواو بقل الحجة أصلها
 داخله على كلام المتن فأدخلها الشارح على المدعى وأدخل على المتن الفاء وجعله تقريرا على
 تعريف المدعى والمدعى عليه لأن معرفتهم مهمة نافعة اج (قوله من خالف قوله الظاهر)
 وقبل هو من لوترل تزل والمدعى عليه من لوترل لم يترك اه مد واستشكل تعريف المدعى الأول
 بأن الوديع إذا دعى الرأ والتلف يخالف قوله الظاهر مع أن القول قوله بيمينه ورد بأنه يدعى
 أمر اظاها وهو بقاءه على الأمانة ويؤيده ما فى الروضة وغيرها أن الامناء الذين يصدقون
 فى الرتب يمينهم مدعون لانهم يدعون الرتب مثلا وهو خلاف الظاهر لكن اكتفى باليمين لانهم
 أثبتوا أيديهم لغرض المالك اه حج اه سل (قوله من وافقه) لكون الأصل عدم ما يدعيه
 المدعى ومن ثم اكتفى منه باليمين لقوته وكلف المدعى بينة لضعف جانبه (قوله فلانكاح)
 ضعيف والمعتمد أن النكاح باق والمصدق الزوج فبدوم النكاح اه مد (قوله فهو مدع)
 لأن وقوع الاسلامين معا خلاف الظاهر ومقتضاه أنه حيث لا بينة معه تصدق هى بيمينها وليس
 كذلك فالقول قوله لأن الأصل بقاء النكاح قال قل وهو المعتمد ويكون مستثنى من قوله هم
 المدعى فى جانبه المينة أى الأهذه ومسئلة القسامة واللعان وزاد بعضهم على ذلك الوديع إذا
 ادعى الرأ والتلف فإن اليمين فى جانبه فيكون أيضا مستثنى وانما استثنيت تلك الصورة أى
 التى فى الشرح لا اعتضادها بالأصل وهو أن الأصل بقاء النكاح (قوله سمعها الحاكم) أشار
 بذلك الى أنه إذا لم يسمعها لم تقدر شيئا (قوله فيشترط) المناسب ويشترط لانه لا يظهر تفريره
 على ما قبله وقد يقال هو مفرع على سمعها الحاكم الخ وحاصل ما فرعه ثلاثة العين والدين
 وغيرهما وبين أن العين والدين فيهما تفصيل تارة يحتاجان الى الرفع وتارة لا وان غيرهما
 لا بد فيه من الرفع (قوله فى غير عين ودين) أى فى جواز استيفائه بدل ذلك قوله فلا يستقل
 والمراد به ما ليس عقوبة لله تعالى أما ما هو عقوبة له تعالى فهو وان توقف على القاضى أيضا لكن
 لا تسمع فيه الدعوى لاستيفاء حق المدعى فيه فالطريق فى اثباته شهادة الحسبة اه (قوله
 ونكاح) أى فيما إذا ادعى زوجية امرأة أو رجعة فانكرت فلا بد فى ثبوت ذلك من الرفع
 الى الحاكم زى (قوله ورجعة) أى ادعى بها بعد انقضاء العدة أى ادعى بعد انقضاء العدة
 أنه كان راجعها قبل انقضاء العدة والابان ادعى بها قبل انقضاء العدة فلا حاجة للدعوى
 والرفع للحاكم لانه قادر على انشائها (قوله عند الحاكم) مثله أميرا ونحوه من يردى الخلاص
 على يده والمقصود عدم الاستقلال عمرة سم (قوله ولو محكما) مثله السيد شوبرى (قوله
 فلا يستقل صاحبه باستيفائه) أى فليس لها أن تضرب مدة الايلاء لتفسخ به وليس له بعد
 قذفها أن يستقل بملاعنتها كما قاله حل قال مرفان استقل كل منهما باستيفائه لم يقع الموقع
 ويشير له قول الشارح نعم الخ ولعله فى غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى
 لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيما بينه وبين الله إذا كان

وان لها ستة شروط وأما الأربعة
 فدمجة فى كلام المصنف كما ستراه
 (و) المدعى من خالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من وافقه فلو قال الزوج
 وقد أسلم هو وزوجته قبل وطء أسلمنا
 معافا لنكاح باق وقالت بل مرنا فلا
 نكاح فهو مدع وهى مدعى عليها
 ف(إذا كان مع المدعى بينة) بما ادعاه
 (سمعها الحاكم وحكم له بها) ان كانت
 معذلة فيشترط فى غير عين ودين كقود
 وحذف ذى ونكاح ورجعة ولعان
 دعوى عند الحاكم ولو محكما فلا يستقل
 صاحبه باستيفائه نعم لو استقل المستحق
 لقود باستيفائه وقع الموقع

صادقا فليراجع سم على حج ع ش على م ر (قوله وان حرم) أى للاقتيات على الامام
(قوله ان استحق شخص عينا) ومثلها المنفعة المتعلقة بالعين بأن كانت اجارة واردة على عين
من ماله وعبارة شرح م ر وان استحق عينا عند آخر أى بملك أو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما
يحتج بجمع أو وصاية كان غصب عين لموليه وقد روى أخذها (قوله ان خشي بأخذها ضررا)
أى مفسدة تقضى الى محرم كأخذ ماله لو اطلع عليه شرح م ر والمراد بأن غلب على ظنه ذلك
أو استوى الامر ان كما قاله ع ش وان كان ظاهر كلام الشارح الاكتفاء بالخشية فتأمل
(قوله والا) أى وان لم يخش ضررا فلا أخذها استقلالاً سواء كانت يده عادية أم لا كان اشترى
مغصوباً باحاطة بحاله نعم من اتقنه المالك كودع يمنع عليه أى المستحق أخذ ما تحت يده من غير
علمه أى الوديع لأن فيه ارباباً يظن ضياعها شرح م ر وفيه أن هذا موجود في غير من اتقنه
كالمستعير بل أولى لأنه ضامن فالوجه أنه كالوديع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة
والأولى حذفه لأنه يصلح تعليلاً للأول لا لهذا نعم ان لم يكن معه بينة اتجهت الضرورة حيثئذ
وعبارة حل قوله للضرورة أى المؤنة ومشقة الرفع للقاضي (قوله على ممنوع من أدائه) وان لم
يكن امتناعه عند الحاكم ومثله الصبي والجنون حل فاذا كان له عليهم مال ولا يسهل أخذه
أخذه من ماله كما في شرح م ر (قوله طالبيه) أى استمر على مطالبته لأن الامتناع يدل على
تقدم المطالبة والمراد طالبيه جوازا والافله الاخذ من ماله من غير طلب بعد الطلب المتقدم
(قوله فان لم يكن الخ) جعل الشارح هذا متعلقاً بالدين فقط مع أنه عام في العين والدين
والتفصيل انما هو في الاستقلال وعدمه فليس هذا أعني قوله فان لم يكن معه بينة مرتبطاً بقول
الشارح وان استحق ديناً الخ وان كان ظاهره انه مرتبط به بل هو مرتبط بقوله وإذا كان
مع المدعى بينة وكان الأولى ذكره عقبه وتأخير الكلام على العين والدين أو كان يتم الكلام
على مسئلة الدين ثم يذكر ذلك (قوله بيمينه) أى بعد طلب خصمه وتحليف القاضي فيلغو
أى اليمين قبل طلب الخصم أو تحليف القاضي ويكون اليمين على حسب جوابه حتى لو ادعى عليه
مال مضاف الى سبب كافر ضحك كذا فان أجاب بنفي السبب حلف كذلك أو لا تستحق على شيئاً
أو لا يلزمنى تسليم شئ حلف كذلك ولا يلزمه التعرض لنفي السبب فان تعرض له جاز ومحل
تحليف المدعى عليه ما لم يبرئه المدعى من اليمين والالام يحلفه لا بتجديد دعوى لسقوط حقه منها
في الدعوى الأولى سم (قوله وله حيثئذ) أى حين اذ كان ممنوعاً من أدائه المتقدم في أول
المسئلة سواء كان مقرراً بالحق أم لا للمدعى حجة أم لا اه مدفعه وراجع لقوله وان استحق ديناً على
ممنوع من أدائه طالبيه به وليس راجعاً للمتن (قوله بغير مطالبة) أى بغير اقامة مطالبة (قوله
واذا أخذه ملكه) أى ان قصد بأخذه استيفاء حقه به فان أخذه ليكون رهناً بحقه لم يجز الاخذ
كما في شرح م ر ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً في قرى مصر من اكرام الشاد مثلاً
أهل قرية على عمل للملتزم المستولى على القرية هل الضمان على الشاد أو على الملتزم أو على ما
والجواب عنه أن الظاهر أنه على الشاد لأن الملتزم لم يكرهه على اكرامهم فان فرض من الملتزم
اكرام للشاد فكل من الشاد والملتزم طريق في الضمان وقراره على الملتزم ع ش على م ر
(قوله ان كان بصفته) والابان كان أجود في الصفة فكغير الجنس فيبيعه أى بنقص البلد

وان حرم وخرج بذلك العين والدين
ففيها تفصيل وهو ان استحق شخص
عينا عند آخر اشترط الدعوى بها عند
حاكم ان خشي بأخذها ضرراً فحذر عنه
والأفله أخذها استقلالاً للضرورة
وان استحق ديناً على ممنوع من أدائه
طالبيه (فان لم يكن معه بينة)
مستدلة (فالقول) حيثئذ (قول المدعى
عليه) لموافقته الظاهر ولكن (بيمينه)
في غير القسامة في دعوى الدم اذا اليمين
هناك في جانب المدعى لوجود اللوث
كما تقدم هناك وله حيثئذ أن يأخذ من
مال المدعى عليه بغير مطالبة جنس
حقه واذا أخذه ملكه ان كان بصفته

وان كان غير جنس حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس وما ذكر محله في دين آدمي
 أما دين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها وظفر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ
 لتوقعها على النية بخلاف دين آدمي وأما المنفعة فالظاهر كما قيل انها كالعين ان وردت
 على عين فله استيفاء وهما منها بنفسه ان لم يخش ضررا وكالدين ان وردت على ذمة فان قدر على
 تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه شرح المنهج وقوله في بيعه مستقلا كان وجه صحة
 البيع هنا بغير حضور المالك ظلمه بامتناعه وللضرورة بخلاف نظيره من الرهن برماوى وقوله
 بتقد البلد انظر هل المراد بلد البيع أو بلد صاحب المبيع وقوله ثم يشتري به الجنس هل
 وان لم يكن بصفة حقه شورى وقوله ثم يملك الجنس ينبغي على قياس ما سبق أن يملك بمجرد
 الاخذ كما في أخذ الجنس ابتداء شورى وعبرة قل على الجلال ثم يشتري به بصفة حقه
 ويملكه بلفظ وان كان بصفة حقه وعن شيخنا م ر ان الذي بصفة حقه يملكه بلفظ بل بمجرد
 أخذه كما تقدم وفيه نظرو ولا يصح قياسه على ما تقدم قال البلقي ولو كان مدينه محجورا عليه
 بفلس لم يجز له أن يأخذ الا قدر ما يخصه بالمضاربة وقوله وما ذكر أى قوله أخذ جنس حقه وقوله
 لتوقعه على النية قضيته أنهم لم يعلموا أنه عزل قدرها ونوى جازلهم أخذها والوجه خلافه
 اذ لا يتعين ما عزله للاخراج سل وشرح م ر وقال ع ش قوله لتوقعه على النية أى فلا يجوز
 للمستحق الاخذ وان عزل المالك مقدار الزكاة ونوى به الزكاة لأن له أن يخرج غير هذا لكن
 ان أخذه المستحق وقع الموقع وان حرم عليه ولا يطالب المالك ببذله ان علم بذلك والا أخذ منه بذله
 ولومات من لزمته الزكاة لم يجز الاخذ من تركته لقيام وارثه مقامه خاصا كان أو عاما اه وقوله
 بخلاف دين آدمي حتى لو امتنع الزوج من نفقة زوجته فلها الاستقلال بأخذها من غير قاض
 على الاصح زى وقوله ان وردت على ذمة عبارة شرح م ر وفي الذمة يأخذ قيمة المنفعة التي
 استحقها من ماله والوجه أخذ من شراء غير الجنس بالنقد أنه يستأجر بها ويتجه لزوم اقتضائه
 على ما يتيقن أنه قيمة لتلك المفعة وسؤال عدلين يعرفانها والعمل بقوله سما * (فرع) * لو كان
 لكل من اثنين على الآخذين وجدا أحدهما فلا تخار أن يجحد قدر دينه ليقع التقاض وان لم
 يكونا من النقود واختلف الجنس قل (قوله هذا) أى محل الاستقلال ببيعته (قوله
 وان جازله الاخذ) لالو كيله في ذلك أخذ من الحصر المستفاد من تقديم الخبر فان فعل ضمن أى
 الوكيل لان المباشرة تقدم على السبب فلو وكله في مناولته له من غير كسر ولا نقب فلا ضمان عليه
 اه ع ش على م ر (قوله ككسر باب ونقب جدار) أى في غير صبي ومجنون وغائب فلا يأخذ
 من ماله ان ترتب عليه كسر أو نقب لعذرهم خصوصا الغائب وان لم يترقب على الاخذ كسر
 ولا نقب أخذ من ماله كغيرهم على المعتمد وبعضهم منع الاخذ من ماله مطلقا وعبرة شرح
 م ر واذا جاز الاخذ ظفرا فله كسر باب ونقب جدار غير ماله لا يصل للمال الا به لان من استحق
 شيئا استحق الوصول اليه ولا ضمان عليه كدفع الصائل ولو وكل بذلك أجنبيا لم يترقب فان فعل ضمن
 ويمتنع النقب ونحوه في غير منعه لخصوصه قال الاذرى وفي غائب معذور وان جاز الاخذ وشمل
 كلام المصنف ما لو كان الذي له تافه القيمة ولو أقل متمول أو اختصاصا كما بحثه الاذرى وقوله
 استحق الوصول ومن لازمه جواز السبب فيما يوصل اليه وهذا ظاهر حيث وجد ما يأخذه

فان تعذر عليه جنس حقه أو جنس حقه
 بصفته أخذ غير مقتدما التقدر على غيره
 في بيعه مستقلا كما يستقل بالاخذ ولما
 في الرفع الى الحاص من المؤنة
 هذا حيث لا حجة له والا فلا يبيع
 الا باذن الحاكم ولن جازله الاخذ فعل
 ما لا يصل للمال الا به ككسر باب
 ونقب جدار وظاهر ان محل ذلك

عليه الى أن يحلف أو يقر وكذا ناظر الوقف والمسجد اذا ادعى شيئا لا يحلفان بل يجلس
 المدعى عليه الى أن يحلف أو يقر وكذا الوصي اذا ادعى على الورثة أن مورثهم أوصى للفقراء
 مثلا بكذا فأنكروا ونكلوا فلا يحلف الوصي بل تجلس الورثة الى أن يحلفوا أو يقرّوا (قوله
 وقول القاضي للمدعي احلف) فيه إشارة الى أن قول المصنف نكل أي حقيقة أو حكما وقوله
 وقول القاضي أي في الصورة الأخيرة وهي قوله أو يسكت الخ (قوله وان لم يكن حكم) كذا
 في خط الشارح بالرفع فاعل يمكن على أنها تامة أي وان لم يوجد حكم بنكوله حقيقة بل ضما
 وفي شرح المنهج حكما بالنصب على أنها ناقصة وتخطئة المرحوم للشارح ليست في محلها اه
 مد والتصب هو الظاهر لأن اسم كان ضمير يعود على قول القاضي فيكون الرفع من تحريف
 الناسخ (قوله وبالجمله) أي وعلى كل حال أي سواء قلنا حقيقة أو نازل منزلته زى (قوله
 حقيقة) بأن حكم بنكوله أو تنزيلا كقول القاضي المتقدم (قوله الأبرضا المدعي)
 واذا نكل المدعي عليه فلا تردّ اليمين على المدعي لأن اليمين المردودة لا تردّ الا في القسمات ولأنه
 سقط حقه برضاه بحلف خصمه * (تنبيه) * يقع كثيرا أن المدعي عليه يجيب بقوله يثبت ما يدعيه
 فيطالب القاضي المدعي بالاثبات لفهمهم أن ذلك جواب صحيح وفيه نظر اذ طلب الاثبات
 لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فتعين أن لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقرار والانكار
 حج زى ويقع أن المدعي عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت أفتحاكم أو ما بقيت أدعي عنده
 والوجه أن يجعل بذلك منكرانا كلافحلف المدعي ويستحق اه طبلأوى (قوله ويبين
 القاضي) أي وجوبا ع ش وشو برى وقال حل ندبا وهو المعتمد * (الطيفة) * من المسائل
 الدقيقة التي ربما أفتى المفتي بخلافها ويقضى بخلافها أيضا ما لو ادعى على شخص مالا فأنكر
 وطلب منه اليمين فقال لا أحلف وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تحليفه أي للمدعي
 تحليف المدعي عليه لأنه لا يأم أن يدعي عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن اليمين وأراد المدعي
 أن يحلف عين الرد فقال الخصم أنا أنأبذل لك المال بلا يمين فيلزمه الحكم بأن يقرّوا لا يحلف المدعي
 شرح م راج (قوله نفذ) أي وان أتم بعدم تعليمه كافي ع ش على م ر (قوله اتقصيره) أي
 المدعي عليه (قوله لا كالينة) أي من المدعي (قوله لأنه يتوصل باليمين الخ) فيه أنه لا ينتج
 المدعي اذ مثله فيما ذكر البينة ويجيب بأن في الكلام حذف أي لأنه يتوصل الخ أي من غير
 افتقار الى حكم اه (قوله فيجب الحق الخ) هذا هو القارق بين كون اليمين كاققرار المدعي عليه
 أو كالينة وعبرة مد ويترب على ذلك أن الحق يثبت بمجرد اهان جعلت كالاقرار ولا يقتدر
 الى حكم بخلاف ما لو جعلت كالينة فتحتاج الى الحكم ويترب عليه أيضا عدم سماع حجة من
 المدعي عليه بمسقط كالاداء والابراء بخلاف ما لو جعلت كالينة فانها تسمع دعواه بالمسقط
 (قوله من غير افتقار الى حكم) اقتضى هذا أن البينة اذا عدلت لا يثبت الحق بها حتى يحكم
 القاضي وقد سلف تصريح الزركشي بذلك في القضاء على الغائب سم (قوله كاداء أو ابراء)
 قال الدميري وأشار المصنف بقوله بأداء أو ابراء الى أن التصوير في الدين فان كان المدعي به عبنا
 فرد المدعي عليه اليمين على المدعي فحلف ثم أقام بينة بالملك سمعت أفتى به علماء عصره اه والراجح
 خلافه م وشو برى (قوله من اليمين) فليس له العود اليها في هذا المجلس ولا غيره وان لم يحكم

وقول القاضي للمدعي احلف نازل
 منزلة الحكم بنكول المدعي عليه كافي
 الروضة كافي صلها وان لم يكن حكم
 بنكوله حقيقة وبالجمله فالنصم بعد
 نكوله العود الى الحلف مالم يحكم
 بنكوله حقيقة أو تنزيلا والا فليس له
 العود اليه الأبرضا المدعي ويبين
 القاضي حكم النكول للجاهل به بأن
 يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعي
 وأخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم
 بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البحث
 عن حكم النكول ويمين الرد وهي عين
 المدعي بعد نكول خصمه كاققرار
 الخصم لا كالينة لأنه يتوصل باليمين بعد
 نكوله الى الحق فأشبه اقراره به فيجب
 الحق بعد فراغ المدعي من عين الرد من
 غير افتقار الى حكم كالاقرار ولا تسمع
 بعدها حجة بمسقط كاداء أو ابراء فان لم
 يحلف المدعي عين الرد ولا عذر له سقط
 حقه من اليمين

القاضي يسكول خصمه كما في س ل و قل على الجلال (قوله والمطالبة) أي فليس له مطالبة
 الخصم إلا أن يقيم بينة س ل و عبارة قل وليس له مطالبة الخصم ولو في مجلس آخر أيضا
 ولا تنفعه الاقامة البينة ولو شاهد اوعينا (قوله ولكن تسمع حجه) وليس له رد اليمين على
 المدعي عليه لأن اليمين المردودة لا ترد سم ولو ادعى ديناً على معسر وقصد اثباته ليطلب به
 إذا أيسر فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقاً واعتمده الغزالي وهو المعتمد وأفتى به الوالد رحمه الله
 وإن اقتضى ما قرأه عن الماوردي سماعها لأن القصد اثباته مع كونه مستحقاً قبضه حالاً
 بتقدير يساره القريب عادة شرح م ر وقوله فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقاً من هذا يؤخذ
 جواباً حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً تقرر في نظارة على وقف من أوقاف المسلمين
 فوجده جرباً ثم أنه عمره على الوجه اللائق به ثم سأل القاضي بعد العمارة في نزول كشف على
 المحل وتحديد العمارة وكتابة حجة بذلك فأجاب بذلك وعين له كشافاً وشهوداً ومهندسين فقطعوا
 قيمة العمارة المذكورة اثني عشر ألف نصف وأخبر القاضي بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على
 المستحقين معاليهم وينع من يريد أخذ الوقف إلى المقدار المنزك كور من غلة الوقف وهو أنه
 لا يعمل بالحق ولا يحجب ذلك لأنه لم يطلب بشئ آنذاك ولا وقعت عليه دعوى والكتابة
 إنما تكون لدفع ما طلب منه وادعى به عليه وليس ذلك هو جوداً هنا وطريقه في اثبات العمارة
 المذكورة أن يقيم بينة تشهد له بما صرفه يوم ما قيم ما مثلاً ويكون ذلك جواباً بالدعوى ملزمة
 ثم إن لم يكن بينة يصدق فيما صرفه يمينه حيث ادعى قدره لا تقاسم له صرفه بأن كان فيه
 مصلحة وأذن له القاضي فيما يتوقف على الأذن كالقرض على الوقف من مال غيره أو من ماله
 أو كان في شرط الواقف أن للناظر اقتراض ما يحتاج إليه الحال في العمارة من غير استئذان
 اه ع ش (قوله فإن أبدى) أي المدعي عذراً (قوله وسؤال فقيه) أي هل يلزمه الحلف أولاً
 (قوله ومراجعة حساب) أي دقتر (قوله أمهل) أي وجوباً ثلاثة أيام قال سم وهذا مع
 قوله ويقارق جواز تأخير الحجة أبداً يعرف أنه إذا ردت اليمين عليه فاستمهل ولو لا إقامة الحجة
 لا يراد على الثلاثة أي بالنسبة لليمين حتى يسقط حقه منها بعد الثلاثة فلا تنفعه بعدها إلا الحجة
 بخلاف ما لو استمهل قبل رد اليمين عليه لا إقامة الحجة فيمهل أبداً وفي الروضة ككأصلها أنه
 إذا أنكر المدعي عليه فإن استمهل المدعي أبداً حثيثاً لا إقامة البينة أمهل أبداً وإن طلب عين
 الخصم فنسك ورددت اليمين على المدعي فطلب الامهال ولو لا إقامة البينة أمهل ثلاثة فقط فيبطل
 حقه بعدها من اليمين المردودة دون الحجة حتى أقامها سمعت اه (قوله ثلاثة أيام) المراد ثلاثة
 أيام صحاح غير يوى الامهال والاياء وبعد ذلك لا يمكن من الحلف ولو أقام شاهد أو طلب
 الامهال لا تمام البينة أمهل ثلاثة أيضاً قل على الجلال (قوله لئلا تطول مدافعتي)
 أي بسبب طلب الحق أي لئلا تطول مدافعة المدعي عليه للمدعي بطلب الحق منه (قوله
 واليمين اليه) أي موكولة اليه ونافعة له ولا بد بخلاف البينة (قوله وهل هذا الامهال الخ)
 المعتمد الوجوب كما في م ر وح ل قال حج وسقط حقه من اليمين بعد مضي الثلاثة من غير عذر
 (قوله حين يستخلف) أي يطلب منه الخاف ع ش وقال حل أي يلزم بالحلف وهذا
 لا يستخلف الا حيث لا بينة له بالدفع والبراء والامهال ثلاثة أيام وقوله الا برضا المدعي شامل

والمطالبة لأعراضه عن اليمين ولكن
 نسمع حجه فإن أبدى عذراً كإقامة حجة
 وسؤال فقيه ومراجعة حساب
 أمهل ثلاثة أيام فقط لئلا تطول
 مدافعتي والثلاثة مدة معتبرة شرعاً
 ويقارق جواز تأخير الحجة أبداً بأن أقام
 لا تساعده ولا تحضر واليمين اليه وهل
 هذا الامهال واجب أو مستحب
 وجهان والظاهر الأول ولا يمهل
 خصمه لعذر حتى يستخلف الا برضا
 المدعي لأنه مقهور بطلب الاقرار
 أو اليمين بخلاف المدعي

لطلب إقامة البينة والذي في المنهاج الاقتصار على مراجعة الحساب وأما إذا طلب إقامة
البينة فإنه يهمل وأن لم يرض الخصم (قوله فإن استهمل الخصم) السين والتاء للطلب أي طلب
الامهال (قوله أهمل) أي أن لم يضتر الامهال بالمدعى كأن كان يريد سفره أو الالم يهمل اه
سل (قوله إلى آخر المجلس) أي مجلس الخصومة المتعلقة بالخصمين بأن لم يشرع في غيرها
وما ذكره مد بقوله أي آخر النهار لانه جميعه مجلس القاضي غير ظاهر وقال م ر أي مجلس
القاضي وما زاد على المجلس لا بد فيه من رضا المدعى كما في حل (قوله أن شاء القاضي) معتمد
وعبارة سم اعتمده م ر فقال المعتمد أن المراد أن شاء القاضي لأن المراد أن للقاضي أن يهمل
إلى آخر المجلس قهر على المدعى والافالمدعى أن شاء أمهله أبدأ لأن الحق له فلا وجه لتقييده
بآخر المجلس (قوله لأن المدعى لا يتقيد) أي لا يتقيد امهاله بآخر المجلس بل له أن يؤخر
الدعوى متى شاء (قوله ومن طوب) ولومات من لا وارث له وله دين على شخص فطالبه
القاضي ووجه عليه اليمين فنسكل فهل يقضى عليه بالنكول ويؤخذ منه أو يحبس أو يحلف
أو يترك أو وجه أصحابها الثاني سم (قوله كاسلامه) جعل الاسلام مسقطا مبنى على وجوب
الجزية باقتضاء الحول وهو طريقة والمعتمد أنها تجب بالقد وعليه فالاسلام في أثناء الحول
يسقطها لا يسقطها إلا أن يقال ادعاء المسقط يصدق بدعوى سقوط بعضها (قوله أو وافقه)
عبارة شرح المنهج أو وافقه أي وافقت دعواه الظاهر (قوله طواب بها) أي الجزية وكذا
يقال في قوله لأنها وجبت (قوله وليس ذلك قضاء بالنكول) المعنى ليس المطالبة بالجزية
ولزومها بسبب النكول بل لأنها وجبت واشتعلت ذمته بها ولم يأت بدافع فلا ينافي ما قدمه
في الدعوى الخاصة بخصم معين لأنه لا يثبت الحق إلا بين الرد فلا يثبت بالنكول قبلها والفرق
أن الحق هنا ثابت وهو يدعى مسقطا والأصل عدمه فليس فيه قضاء بمجرد النكول (قوله
حقاله) أي للصبي أو المجنون (قوله لم يحلف) أي على استحقاق الحق ويحلف على مباشرة
العقد ويثبت الحق تبعاً قل وعبارة سم لم يحلف الولي ما لم يرد ثبوت العقد الذي باشره بيده
فيحلف ويثبت الحق ضمناً ومثله يجري في الوصي والوكيل اه (قوله وان ادعى) غاية في عدم
حلف الولي (قوله بسبب مباشرته) عبارة شرح المنهج بمباشرة سببه اه كأن قال
أنا أقرضته لك بسبب النهب الذي كان حصل في البلد مثلاً اه (قوله وإذا تداعيا) التعبير
بذلك أما على سبيل التغليب أو باعتبار صورة الدعوة الظاهرية والافن بيده العين يقال له مدعى
عليه لأنه موافق للظاهر في دعواه أنه ملكه والاخر يقال له مدع لأن دعواه مخالفة للظاهر
(قوله فيبدأ أحدهما) المراد اليد المتأمله ليخرج ما لو أخذ شخص شيأ من إنسان ثم ادعاه
لنفسه وادعى من كانت اليد قبل ذلك أنه له فالقول قوله وان لم تكن له اليد الآن وكذا لو أخذ
من إنسان ألفاً وقال أقرتني بها أو كانت عنده أمانة وأنكر الأخر وادعى ملكه له فالقول
قوله وان لم تكن العين بيده وكذا لو كان له دار فأكرها فادعى المكترى شيأاً تافهاً أنه له وقال
المكترى هو ملكي فالقول قول المكترى وان لم تكن العين بيده لأن اليد في الأصل له بخلاف
المنقول إذا تداعيا فالقول قول المكترى وفي شرح م ر ولو أخذ ثوباً من دار وادعى ملكه
فقال ربه بل هو ثوبي أمر ألا تخذيرة الثوب حيث لا يئنة لأن اليد لصاحب الدار كما لو قال

وان استهمل الخصم في ابتداء الجواب
لعذر أمهمل إلى آخر المجلس ان شاء
القاضي وقبل ان شاء المدعى والاول هو
ما جرى عليه ابن المقرئ وهو الظاهر
لأن المدعى لا يتقيد بآخر المجلس ومن
طوب بجزية فادعى مسقطاً كاسلامه
قبل تمام الحول فان وافقت دعواه
الظاهر كأن كان غائباً فحضر وادعى
ذلك وحلف فذاك وان لم يوافق الظاهر
بأن كان عندنا ظاهراً ثم ادعى ذلك
أو وافقه ونسكل طوب بها وليس ذلك
قضاء بالنكول بل لأنها وجبت ولم يأت
بدافع أو بركا فادعى المسقط كدفعها
لساع آخر لم يطالب بها وان نكل عن
اليمين لأنها مستحبة ولو ادعى ولي صبي
أو مجنون حقه على شخص فأنكر
ونكل لم يحلف الولي وان ادعى ثبوته
بسبب مباشرته بل ينتظر كما له لأن اثبات
الحق لغیر الخالف بعيد (وإذا تداعيا)
أي الخصمان أي ادعى كل منهما (شيأاً)
أي عيناً وهي (فيبدأ أحدهما) ولا يئنة
لواحد منهما (فألقول) حينئذ
(قول صاحب اليد يئنه) انهما ملكه
إذا اليد من الأسباب المرجحة

قبضت منه ألقى عليه أو عنده فأنكر فانه يؤمر برده ولو قال أسكنته دارى ثم أخرجه منها
فالمسلم الساكن لا قرأ الا قول له بها فحلف انه لم يمس قوله زرع على تبرعا أو باجارة اقرار الله
ولو تنازع مكتر ومكتر متصل بالدار كرف أو سلم مسر حلف الثاني أو منفصل كمتاع فالاول
للعرف وما اضطرب فيه يكون بينهما ان تحالفا لا تنقاه المرح شرح م ر (قوله ولا يمينه لهما)
وكذا ان كان لهما يمينه كما يأتي ويجاب بأنه قيد بذلك لاجل قوله تحالفا أما اذا كان لهما يمينه
فهو لهما أى من غير تحالف (قوله تحالفا) أى حلف كل منهما يميناً بدليل قوله على التثني
فليس المراد بالتحالف أن يحلف كل يميناً تجمع ثقباً واثباتاً اه شيخنا وعبارة م ر قوله على التثني
فقط أى يكفيه ذلك وهو أن يحلف على ثقب استحقاق صاحبه للنصف ولا يكف الجمع بين التثني
والاثبات بأن يحلف أن الجميع له ولا حق لآخر فيه أو يقول لاحقه في النصف الذى يدعيه
والنصف الآخرى قال قل فالتحالف ليس على حقيقة أى لأن حقيقة أن يحلف كل يميناً
تجمع ثقباً واثباتاً * (فرع) * اختلف الزوجان في أمتعة البيت ولو بعد القرعة ولا يمينه ولا
اختصاص لاحدهما ينفذ لكل تحلف الاخر فاذا حلفا جعل بينهما وان صلح لاحدهما فقط
أو حلف احدهما فقط قضى له به كما لو اختلف باليد وحلف وكذا وارثهما وارث احدهما
والاخر اه م ر ونقله ا ج عن شرح م ر ثم قال وعبارة الشيخ عميرة في حواشى شرح
التهذيب قال الشافعى رضى الله عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فمن أقام اليمينه على شئ
من ذلك فهو له ومن لم يقيم يمينه فالقياس الذى لا يعذر احد عندي بالعقله عنه أن هذا المتاع
ان كان في أيديهما معا فحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين
وان حلف احدهما فقط قضى له به سواء اختلفا في دوام النكاح أم بعده واختلاف وارثهما
كما وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة وللزوجة كالخف والفرل أو غيرهما
كالدرهم أو لا يصلح لهما كالحصاة وهما أمان وتاج الملوكة وهما عاتبان وقال أبو حنيفة ان
كان في يدهما حصة فلهما وان كان في يدهما حصة فلهما يصلح للرجل وللزوج وما يصلح للأنثى
فله وللزوجة والذى يصلح لهما يكون لهما وعند أحد ومالك قريب من ذلك واحتج الشافعى رضى
الله عنه بأننا لو استعملنا الظنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا عطارا ودباغاً في أيديهم ما أن
يكون لكل ما يصلح له وفيما لو تنازع موسر ومعسر في أولوان نجعه له للموسر ولا يجوز الحكم
بالظنون اه بحروفه وكذلك لا يجوز الافتاء بالأقوال الضعيفة الا في حق الشخص المستقنى
فيجوز له أن يقلد الأقوال الضعيفة في مذهبه ولو أفتى الإنسان بالأقوال الضعيفة حرم عليه
ولا يستحق أجره ويجب عليه رد المال كما لو أخذ شيئا اه شيخنا (قوله سقطنا) محل ذلك
اذا تساوت البيتان تاريخاً بدليل قوله فيما يأتي ويرجع بتاريخ سابق وعبارة شرح الروض
سقطنا سواء كانتا مطلقتي التاريخ أو ممتعتيه أو احداهما مطلقة والاخرى مؤرخة (قوله
لتناقض موجهما) بفتح الجيم أى ما يوجبانه فان يمينه كل توجب تسليم الشئ المتنازع فيه له
وملكه وعبارة م ر لتعارضهما ولا مرجح فأشبه الدليلين اذا تعارضا بالترجيح (قوله وان
أقرب به لاحدهما) قلوا أقرب بأنها لهما تجعل بينهما نصفين اه ابن شوبرى (قوله أو يدهما
أولا يداحد) أى وثم يمينه لكل منهما كما هو فرض المسئلة وقوله أولا يداحد صورها

(وان كان) المدعى به وهو العبد (في
يدهما) ولا يمينه لهما (تحالفا) على التثني
فقط على النص (وجعل) ذلك (بينهما)
نصفين لقضائه صلى الله عليه وسلم
بذلك كما صححه المالكي ثم على شرط
الشيخين ولو أقام كل من المدعين
يميناً ادعاه وهو يدين بالسقطنا
لتناقض موجهما فيحلف لكل منهما
يميناً وان أقرب به لاحدهما على يقين
اقراره أو يدهما أولاً يداحد

بعضهم بعقاراً ومتاع ماقى في طريق وليس المدعيان عنده سم زى (قوله فهو لهما) أى بالينة
القائمة لا باليد السابقة على قيام الينتين (قوله أو يبدأ أحدهما ويسعى الداخل رجحت بينته)
منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن جماعة بأيديهم أما كن يذكرون أنهم موقوفة
عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فما زعمهم آخرون وادعوا أن هذه الأما كن موقوفة
على زاوية وأظهروا لذلك تمسكا وهو أنه يقدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال عن وقف على من
بيده الأما كن إلى غيره وإن كان تاريخ غير واضح اليد متقدما ع ش على م ر (قوله وإن
تأخر تاريخها) غاية ومحلها إذا لم يسند انتقال الملك عن شخص واحد والا قدمت بينة الخارج إن
كانت أسبق تاريخها كما ذكره في القوت عن فتاوى البغوى وغيرها واعتمده الشهاب م ر شوبرى
(قوله بيده) ودخل في إطلاقه اليد الحكمة كالتصرف والحسبة كالامساك شرح م ر
شوبرى (قوله ولو قبل تعديلها) بخلاف ما لو أقامها قبلها لأنها أى بينة الداخل الخ فهو
علة لمحذوف (قوله لأن الأصل في جانبه اليمين) أى لأنه مدعى عليه (قوله عنها) أى اليمين
(قوله مادامت كافية) أى وهى كافية مادام الخارج لم يقيم بينة عبد البر (قوله ولو أزيلت بيده)
غاية لقوله رجحت بينته وقوله فأنه ترجح تقريره عليها أى أزيلت للخارج بسبب البينة التى
أقامها فقوله بينة أى بينة الخارج أى ولو كان الخارج أخذها من الداخل بينته التى أقامها
قبل بينة الداخل اه شيخنا وبعبارة شرح م ر ولو أزيلت بيده بينة حساباً سلم المال لخصمه
أو حكماً بأن حكم عليه به فقط فلا يعدل عنها مادامت كافية نعم يتجه كما يحسنه البلقينى سماعها الدفع
تهمة سرقة ومع ذلك لا بد من إعادتها بعد بينة الخارج اه شوبرى (قوله وأسندت) بخلاف
ما إذا لم تسند بينته إلى ذلك فلا ترجح لانه الآن مدعى خارج شرح المنهج (قوله واعتذر
بغيرتها) أى البينة أى اعتذر عن إقامتها حال الدعوى بغيرتها أو حبسها وإذا قال مثلاً وهذا
أعنى قوله واعتذر بغيرتها ليس قيد أعلى المعتمد (قوله فأنه ترجح) لا حاجة إليه لانه معلوم من
أول الكلام الآن يجعل قوله ولو أزيلت مستأنفاً وقوله فأنه ترجح جوابه (قوله لكن لو قال
الخارج) استدرأ على قوله رجحت بينته أى الداخل فكانه قال ما لم يكن مع بينة الخارج
زيادة علم ولو قامت بينة بالرق وبينة بالحرية قدمت بينة الرق لأن معها زيادة علم لأنها ناقلة وبينة
الحرية مستصعبة اه زى (قوله اشتريته منك) أو غصبته أو استعزته أو أكرهته معنى شرح
المنهج * (فرع) * لو باع داراً ثم ادعى أنها واقف لم تسمع بينته كذا ذكره الشيخان آخر الدعاوى
وخالف في ذلك العراقيون فقالوا تسمع إذا لم يكن صريح أنها ملكه بل اقتصر على البيع وهذا
هو المعتمد زى (قوله فلو أزيلت بيده باقرار) أى حقيقة أو حكماً وهو اليمين المردودة من
الداخل على الخارج وهذا مقابل قوله ولو أزيلت بيده بينة (قوله لم تسمع دعواه) أى بملك
مأقربه (قوله نعم لو قال) أى الداخل فى إقراره وهذا استدراك على قوله لم تسمع الخ (قوله
وهبته له) أى للخارج (قوله لم يكن إقراراً بل زوم الهبة) وحيث تسمع دعواه بالملك بعد
هذا القول وإن لم يذكر انتقالاً كما فى م ر وكتب بعضهم قوله لم يكن إقراراً بل زوم الهبة الخ وينبى
على ذلك أنه تسمع دعواه بغير ذكر انتقال لكن محل ذلك إذا كان ممن يجهل لزوم الهبة وعدمه
بالعقد أما إذا كان عالماً وأقر بما ذكر ثم عاد وادعى أنه مملوك لم تسمع بغير ذكر انتقال وكذا

فهو لهما ما إذا ليس أحدهما بأولى به من
الآخر أو يبدأ أحدهما ويسعى
الداخل رجحت بينته وإن تأخر تاريخها
أو كانت شاهداً وعينا وبينة الخارج
شاهدين أو لم يبين سبب الملك من شراء
أو غيره ترجح البينة بيده هذا إن
أقامها بعد بينة الخارج ولو قبل
تعديلها لأنها إنما تسمع بعدها لأن
الأصل في جانبه اليمين فلا يعدل عنها
مادامت كافية ولو أزيلت بيده بينة
وأسندت بينة الملك إلى ما قبل إزالة
بيده واعتذر بغيرتها مثلاً فأنه ترجح لأن
بيده إنما أزيلت لعدم الحجّة وقد ظهرت
لكن لو قال الخارج هو ملكى وأقام
منك فقال الداخل بل هو ملكى وأقام
بينتين بما قالاه رجح الخارج لزيادة علم
بينته بما ذكر فلو أزيلت بيده باقرار لم تسمع
بينته بما ذكر فلو أزيلت بيده باقرار لم تسمع
دعواه به بغير ذكر انتقال لانه مؤاخذ
باقراره نعم لو قال وهبته له ولم يكن
إقراراً بل زوم الهبة

يقصد بما إذا لم تنقل العين من يد المقر بالهبة إلى المقر له والا فلا تسمع دعوى المقر بعد ذلك إلا
 بذكر الانتقال (قوله لجواز اعتقاده لزوم الهبة بالعقد) يؤخذ منه أن المسئلة مقيدة بالقيدين
 السابقين وبعبارة شرح مـ لجواز اعتقاده فيقبل دعواه بعد ذلك وإن لم يذكر انتقاله لأنهم
 يظهر تقييده أخذاً من التعليل بما إذا كان ممن اشتبه عليه الحال اهـ وفي حل هذا لا يتأتى
 في نفسه لا يجهل مثله ذلك (قوله ويرجح بشاهدين) كلام مستأنف ليس مرتبطاً بما قبله بل
 مرتبط بقوله فيما سبق والعين يدهما أولاً لا يدهما ثانياً أما إذا كانت العين بيد أحدهما
 فلا يتأتى هذا بل تقدم بينة الداخل مطلقاً كما تقدم فالحاصل أن قوله والعين يدهما راجع
 لقوله ويرجح برجلين الخ وقوله لا بزيادة شهود وقوله ويرجح بتاريخ سابق (قوله مع عين لا آخر)
 أي في غير بينة الداخل (قوله ولا يرجح بزيادة شهود) بل يتعاونان لكامل الحجة من الطرفين ولا تـ
 ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص كدية الحز والقديم نعم كالأية وقرق الأول بما مر
 وبأن مدار الشهادة على أقوى الظنين ومنه يؤخذ أنه لو بلغت تلك الزيادة عدد التواتر رجحت
 وهو واضح لا فادتها حينئذ العلم الضرورى وهو لا يعارض شرح مـ وشورى (قوله لكامل
 الحجة في الطرفين) ولا ترجح بينة وقف على بينة ملك ولا بينة انضم إليها حكم بالملك على بينة بلا حكم
 ولا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب فان تعارض حكمان كان أثبت كل أن معه حكماً
 لكن أحدهما بالصحة والآخر بالموجب اتجه تقديم الأول لاستلزامه ثبوت الملك بخلاف الثانى
 شرح مـ باختصار (قوله ويرجح بتاريخ سابق) كان شهدت بينة لواحد ملك من سنة إلى
 الآن وبينه أخرى لا آخر ملك بأكثر من سنة إلى الآن والعين يدهما أو يدهما أولاً ولا يـ
 أحد رجحت بينة ذى الأكثر كستين شرح المنهج بزيادة (قوله والعين يدهما) حال كان
 كانت يدهما رجحت بينته وإن تأخر تاريخها برماوى (قوله ورجحت) أى وانما رجحت
 بينة ذى الأكثر أى أكثر الملتزمين وهى الأسبق تاريخاً قال مد كذا فى بعض النسخ بالواو وفى
 بعضها بحذفها وهو الصواب اهـ وقوله وهو الصواب محل تأمل بل ثبوتها هو الصواب لأن
 الجملة مستأنفة استئنافاً بياناً واقعياً جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى تقديره لآى شئ وقع
 الترجيح بالتاريخ السابق وقول المحشى الصواب حذفها انما يناسب عبارة المنهج (قوله ذى
 الأكثر) أى أكثر الملتزمين وهى الأسبق تاريخاً لعدم المعارضة فى الزائد على الأخرى فهو توجيه
 لقوله ويرجح بتاريخ سابق (قوله لأن الأخرى لا تعارضها فيه) أى فى الأكثر وهو السنة السابقة
 بل تعارضها فى السنة المتأخرة وإذا تعارضت فيها تساقطاً بالنسبة إليها فيستحب الملك السابق
 شرح مـ (قوله من يوم ملكه بالشهادة) أى بسبب الشهادة حل وقال عـ شـ وهو الوقت
 الذى أرخت به البينة لامن وقت الحكم اهـ (قوله يدهما) أى أو يدهما الزوج اهـ مـ
 وصورتها فى البيع أن يدعى أحد شخصين على رجل بأنه باعه العين القلاية من مدة سنتين
 وأدعى الآخر أنه باعه له من مدة ثلاث سنين مثلاً ولم يقبضه البائع لاهذا ولا لهذا وأتاهم
 كل بينة فتثبت لذى الأكثر تاريخاً ولا أجر له على البائع شيخنا وصورتها فى الصداق أن تدعى
 عليه إحدى زوجتيه أنه أصدقها هذه العين التى عنده من سنة وتدعى الأخرى أنه أصدقها
 إياها من سنتين وتقيم كل بينة يدعواها فيحكم بها الثانية ولا أجر لها على الزوج شيخنا وعبارة مد

بجواز اعتقاده لزوم الهبة بالعقد كره في
 الروضة كآملها ويرجح بشاهدين أو
 بشاهد واحد أو اثنين لا أحدهما على شاهد
 مع عين لا آخر لأن ذلك حجة بالإجماع
 وأبعد عن تهمة الخلف بالكذب في
 عينه إلا أن يكون مع الشاهد فيرجح
 بها على من ذكر ولا يرجح بزيادة شهود
 لأحدهما ولا برجلين على رجل
 واحد أو اثنين ولا على أربع نسوة لكامل
 الحجة فى الطرفين ولا بينة مؤرخة على
 بينة مطلقة ويرجح بتاريخ سابق والعين
 يدهما أو يدهما أولاً ولا يـ أحد
 ورجحت بينة ذى الأكثر لأن الأخرى
 لا تعارضها فيه ولصاحب التاريخ
 السابق أجره بزيادة حادثة من يوم ملكه
 بالشهادة لأنها عاملة ملكه ويستثنى من
 الأجر ما لو كانت العين بيد البائع قبل
 القبض

كان يعتمد على خطه أو خط مورثه (حلف على البت) بالمشاة وهو القطع (٣٦٧) والجزم ماخوذ من قولهم بت الحبل اذا قطعه

ف قوله حينئذ (والقطع) عطف تفسير لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها فيقول في البيع والشراء في الاثبات والله لقد بعت بكذا أو اشتريت بكذا وفي النفي والله ما بعت بكذا أو ما اشتريت بكذا (ومن حلف على فعل غيره) فنية تفصيل (فان كان) فعلة (اثباتا حلف) حينئذ (على البت والقطع) لسهولة الاطلاع عليه (وان كان) فعلة (نفيًا مطلقًا) حلف (على نفي العلم) أي انه لا يعلم فيقول والله ما علمت انه فعل كذا لان النفي المطلق يعسر الوقوف عليه ولا يتعين فيه ذلك فلو حلف على البت اعتد به كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك أما النفي المحصور فكما لا يثبت في امكان الاحاطة به كما في آخر الدعوى من الروضة فيحلف فيه على البت * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف حصر اليمين في فعله وفعل غيره وقد يكون اليمين على تحقيق موجود لا في فعل ينسب اليه ولا في غيره مثل أن يقول لزوجته ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالق فطار ولم يعرف فادعت انه غراب فأنكر فقد قال الامام انه يحلف على البت قال الشيخان تبعاً للبتدعي وغيره والضابط أن يقال كل عين فهي على البت الا على نفي فعل الغير ولو ادعى ديناً لمورثه فقال المدعي عليه أبرأني مورثك منه وأنت تعلم ذلك حلف المدعي على نفي العلم بالبراءة مما ادعاه لانه حلف على نفي فعل غيره ولو قال جني عبداً على بما يوجب كذا وأنكر فالأصح حلف السيد على البت لان عبده ماله ونفعه كفعله ولذلك

ومن قوله فان نكل ردت الخ فكان سائلاً قال ما كيفية الحلف فقال ومن حلف الخ ولا فرق في هذا التفصيل بين المدعي والمدعى عليه وتقدم أن محل وجوب اليمين على المدعي عليه اذا لم يبرئه المدعي من اليمين (قوله كان يعتمد على خطه أو خط مورثه) هذا لا يناسب قوله ومن حلف على فعل نفسه لان خط المورث ليس فعل نفسه ويجب أن صورته أن الولد رأى بخط مورثه كآية أن ابني فعل كذا وكذا كاد دين أو طلاق وكان الولد ناسباً له فله أن يحلف على البت على هذا الفعل اعتماداً عليه أو أنه مثال للظن المؤكد بقطع النظر عن كونه فعل نفسه وعبارة شرح المنهج ويجوز البت في الحلف بظن مؤكد كان يعتمد الى آخر ما قاله الشارح فاندفع ما يقال ان هذا لا يناسب ما قبله وهو قول المصنف ومن حلف على فعل نفسه (قوله اثباتاً) كبيع واتلاف وغصب شرح مر (قوله نفيًا) أي أريد نفيه والا فالفعل نفسه ليس نفيًا (قوله مطلقاً) أي غير مقيد بزمان ولا مكان وعبارة مد أي لا محصوراً فليس المراد بالاطلاق التعميم وانما المراد بالاطلاق مقابل الحصر فالمطلق مثل ما اذا ادعى ديناً لمورثه على آخر فقال الا أبرأني مورثك فاذا ردت اليمين عليه قال والله ما أبرأني مورثي أو قال والله لا أعلم أن مورثي أبرأني أو قال أبرأني مورثك من كذا يوم كذا وقت الزوال تعين الحلف على البت فيقول والله لم يبرئك من كذا الخ لانه حينئذ نفي محصور تأمل (قوله تنبيه الخ) غرضه اعتراض على المتن (قوله وقد يكون الخ) تعليل لمحدوف أي وليس كذلك لانه الخ (قوله لا الى فعل) أي لا مستندة الى فعل ينسب الخ وفي بعض النسخ لا على فعل ينسب الخ (قوله ولو ادعى ديناً الخ) هذه من افراد قوله وان كان نفيًا مطلقاً حلف الخ فلو ذكره بجنبه قبل التنبيه لكان أولى (قوله ولو قال جني عبداً) هذا من افراد قوله ومن حلف على فعل نفسه الخ لان المراد على فعل نفسه ولو تنزى لا فغرضه به التعميم في قوله ومن حلف على فعل نفسه الخ أي سواء كان فعله حقيقة أو حكماً كفعل عبده ودائمه (قوله الدعوى عليه) أي على السيد أن عبداً فعل كذا وعبارة المنهج ويحلف الشخص على البت لاني نفي مطلق بفعل لا ينسب له فيحلف عليه أو على نفي العلم اه وحاصل الصور اثنا عشرة صورة لان المحلوف عليه أما فعله أو فعل مملوكه أو فعل غيره مما وعلى كل اثباتاً أو نفيًا وعلى كل اتماماً مطلقاً أو مقيداً فيحلف على البت في أحد عشر أشار اليها بقوله في فعله أو فعل مملوكه هذه ثمانية لانه يحلف أما على الاثبات أو النفي وعلى كل اتماماً أن يكون مطلقاً أو مقيداً ويقوله وفي فعل غيره مما اثباتاً في هذه صورتان لانه اتماماً مطلقاً أو مقيداً وقوله أو نفيًا محصوراً هذه واحدة ويتخير في واحدة أشار اليها بقوله لاني نفي مطلق (قوله وتعتبر بنية القاضي) أي في الحلف بالله لانه المراد عند الاطلاق وعبارة مر وتعتبر في اليمين موالاة أو طلب الخصم لها من الحاكم وطلب الحاكم لها من توجهت عليه ونية القاضي أو نائبه أو المحكم أو المنصوب للمظالم وغيرهم من كل من له ولاية التحليف اه قال ع ش عليه ويظهر أن المراد عرفهم فيما بين الايجاب والقبول كما في البيع اه حج والمراد بالموالاة أن لا يفصل بين قوله والله وقوله ما فعلت كذا مثلاً اه وقوله من كل من له ولاية أي اتماماً من لولاية له ك بعض العظماء أو الظلماء فتنتفع التورية عنده فلا كفارة عليه وان أتم الحالف ان لزم منها تقويت حق ومنه المسد وشيوخ البلدان والاسواق فتنتفعه

سمعت الدعوى عليه ولو قال جنت بهيئتكم على زري مثلاً فعليك ضمانه فأنكر مالكها حلف على البت لانه لا ذمة لها وضمان جنايتها بتقصيره في حفظها لا بفعلها وتعتبر بنية القاضي المستحلف للخصم فلو وري الحالف في يمينه

بأن نوى خلاف ظاهر اللفظ وتأول بأن اعتقد الحالف خلاف نية القاضي لم يدفع اثم اليمين القابضة لأن اليمين شرعت ليها بالحصم الاقدام عليها خوفا من الله تعالى فلو صح تأويله لبطلت هذه الفائدة * (تمة) * يسن تغليظ يمين مدعى اذا حلف مع شاهداً وردت اليمين عليه ويمين مدعى عليه وان لم يطلب الحصم تغليظها فيما (٣٦٨) ليس بحال ولا يقصد به مال كشكاح وطلاق ولعان وفي مال يبلغ نصاب زكاة

نفس عشرين مثقال ذهباً أو مائتي درهم فضة أو ما قيمته ذلك والتغليظ يكون بالزمان والمكان كما مر في اللعان وزيادة أسماء وصفات كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعانية وان كان الحالف يهودياً حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق وأنصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسياً أو وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وصوره ولا يجوز اقراض أن يحلف أحداً بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومتى بلغ الامام أن قاضياً يستحلف الناس بطلاق أو عتق أو نذر عزله عن الحكم لانه جاهل وقال ابن عبد البر لا أعلم أحداً من أهل العلم يرى الاستحلاف بذلك ولا يحلف قاض على تركه ظماني حكمه ولا شاهدانه لم يكذب في شهادته ولا مدعى صيباً ولو احتمل الابل يمهله حتى يبلغ الاكفرا مسيئاً أنبت وقال تجلت آيات العانة فيحلف لسقوط القتل واليمين من الحصم تقطع الخصومة حالاً لا الحق فتسمع بينة المدعى بعد حلف الحصم ولو ادعى رق غير صبي يمجنون مجهول نسب فقال أنا حر أصالة صدق بيمينه لأن الأصل الحرية وعلى المدعى اليينة ولو ادعى رق صبي أو مجنون وليسأيده لم يصدق الا بجمعة أو يمهله ويجهل لفظهما حلف وحكمه برقهما لانه الظاهر من حالهما وانكارهما بعد كمالهما الغو فلا بد لهما من حجة ولا تسمع دعوى بدين مؤجل

التورية عندهم سواء كان الحلف بالطلاق أو بالله اه (قوله بأن نوى خلاف ظاهر اللفظ) بأن ادعى عليه ثوباً وأنكر حلفه القاضي فقال والله لا يستحق على ثوباً واراد بالتوب الرجوع لانه من ثاب اذا رجع وهذا مجاز مهجور كما قرره شيخنا (قوله بان اعتقد الخ) بأن ادعى عليه ديناً راقية متلف فانكر فقال له القاضي قل والله لا يستحق على ديناً راقية ونوى عن مبيع ونوى القاضي قيمة المتلف أو قصد بالدين راسم رجل (قوله فلو صح تأويله) أي أو توريته (قوله يسن تغليظ يمين الخ) محله اذا لم يكن الحالف الذي تغلظ عليه اليمين حلف بالطلاق أنه لا يحلف بمعاملة مغلظة ولا تغلظ أيضاً على مريض وزمن وحائض اه زى وقد يقتضى الحال التغليظ من أحد الطرفين وذكر له أمثلة منها دعوى العبد على سيده عتقاً وكاتبه فأنكره السيد فان بلغت قيمته نصاباً غلظ عليه فان نكل غلظ على العبد مطلقاً اه زى (قوله وطلاق) وكذا في خلع ان بلغ عوضه نصاباً مطلقاً والافعل الحالف منهما ان كان المدعى الزوجة فان كان المدعى الزوج فلا تغلظ عليها قل (قوله عشرين مثقالاً) بدل فليس المراد أي نصاب كان حتى من الابل مثلاً برماوى ويقهمن من كلامه أن نصاب غير المقدان بلغت قيمته نصاب النقد سن التغليظ والافلا (قوله وزيادة أسماء) ومن ذلك أن يحلفه على المصحف فيضع المصحف في حجره ويقهمن ويقول له ضع يدك على سورة براءة ويقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم عننا قليلاً الآية فان هذا أمر عيب أي مخوف قال بعضهم ويندب تحليفه قائماً قل (قوله ولا يجوز لقاض) خرج الحصم فله تحليفه بذلك ومثل القاضي غيره من المحكم ونحوه فليس له التحليف بذلك عس على منهج (قوله أن يحلف أحداً بطلاق) فلو حلف وفعل انعقدت يمينه حيث لا اكراه منه عس على م (قوله عزله) أي وجوباً ان كان شافعيّاً والابان كان حنفياً فلا يعزله لأن مذهبه يرى ذلك في اعتقاد مقلده اه برماوى على منهج ومثل الحنفى القاضي المالكي فانه يرى التحليف بالطلاق (قوله لسقوط القتل) أي بناء على أن الآيات علامة البلوغ شرح التحرير وعبارة العنانى عليه قوله بناء الخ هذا هو المعتد وقيل انه بلوغ حقيقة فلا يقبل قوله

* (فصل في الشهادات) *

ذكرها بعد الدعوى لانها تكون بعدها ومن قدم الشهادة نظر للتكمل لانه يكون قبل الدعوى (قوله بلفظ خاص) وهو أشهد فلا يكتفى ابداله بغيره ولو كان أبلغ لأن فيها نوع تعبد وهذا التعريف لشموله لنحوه لال رمضان أولى من التعريف بأنها اخبار بحق للغير على الغير وظاهر كلامه أن التعريف المذكور هو معناها لغة وشرعاً على خلاف القاعدة من كون المعنى الشرعى أخص وقال بعضهم الشهادة لغة الرؤية أو الحضور وفي المصباح أنها الاطلاع والمعاينة وشرعاً ما ذكره المصنف (قوله ليس لك) أي ليس لك في إثبات الحق على خصمك الا شاهدان وليس على خصمك عند عدم البينة الا يمينه فالحديث يحتاج الى هذا التأويل والافاليمين في جانب الحصم ليست للمدعى وانما هي عليه من حيث أنها تفصل الخصومة أي لا تفصل الخصومة الا بأحد الأمرين قال شيخنا العزيزى وأورد على الحصم حكم القاضي بعلمه وأجيب بأنه ثبت بالقياس الاولوى لأن العلم أقوى من الجملة اه (قوله ترى) على تقدير همزة الاستفهام أي ترى أي تبصر الشمس وقوله على مثلها أي على شئ يحقق مثله (قوله أودع

وان كان به بينة اذا لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً صحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه اي كما قاله الماوردي * (فصل في الشهادات) * جمع شهادة وهي اخبار عن شئ بلفظ خاص والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأخبار كخبر الصحيحين ليس لك الا شاهدان أو يمينه وخبرانه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أودع رواه البيهقي والحاكم وصححه اسناده

لأن من لا مروءة له لا حياة له ومن لا حياة له قال (٣٧٠) ما شاء الله صلى الله عليه وسلم اذ لم تستحي فاصنع ما شئت والسابعة أن يكون غير

متهم في شهادته لقوله تعالى ذلكم أفسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا والريية حاصلة بالمتهم والثامنة أن يكون ناطقا فلا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت اشارته والتاسعة أن يكون يقظا كما قاله صاحب التبيين وغيره فلا تقبل شهادة مغفل والعاشرة أن لا يكون محجورا عليه بسفه فلا تقبل شهادته كما نقله في أصل الروضة قبيل فصل التوبة عن الصميري وجرم به الرافعي في كتاب الوصية وخرج بقيد الاداء التحمل فلا يشترط عنده هذه الشروط بدليل قولهم انه لو شهد كافر أو عبدا وصبي ثم أعادها بعد كماله قبلت كما قاله الزركشي في خادمه قال ولا يستثنى من ذلك غير شهود النكاح فإنه يشترط الاهلية عند التحمل أيضا (وللعادلة المتقدمة خمس شرائط) الاول (أن يكون مجتنباً للكفار) أي لكل منها (و) الثاني أن يكون (غير مصر على القليل من الصغار) من نوع أو أنواع وفسر جماعة الكبيرة بأنها ما لحق صاحبها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة وقبل هي المعصية الموجبة للحق وذكر في أصل الروضة أنهم إلى ترجيح هذا أميل وإن الذي ذكرناه أولاً هو الموافق لما ذكره عند تفصيل الكفار انتهى لانهم عدوا الربا وكل مال التيم وشهادة الزور ونحوها من الكفار ولا حذفيها وقال الامام هي كل جريمة تؤذن بقلة اكرام مرتكبها بالدين انتهى والمراد بها بقرينة التعاريف المذكورة غير الكفار الاعتقادية التي هي البدع فإن الراجح قبول شهادة

قال الشافعي مررت على المروءة وهي تبكي * فقلت علام تنحب الفتاة أي المروءة فقالت كيف لا أبكي وأهلي * جميعا دون خلق الله ما نوالهم من اهل البيت (قوله لان من لا مروءة له الخ) اشارة لقياس (قوله اذ لم تستحي) أصله تستحي بياء من حذفت الثانية للجازم فهو بياء مكسورة فربما هكذا تستحي وهذا هو الرواية كما نص عليه علي قاري في شرح الاربعين النووية والرواية المشهورة بحاء مكسورة فحذفت منها الياء الاولى وتخفيفا بعد نقل حركاتها (قوله ذلكم) اشارة الى أن تكتبوه وقوله أفسط عند الله أي أكثر قسطا أي عدلا وأقوم للشهادة وأثبت لها وأعوان على اقامتها وأدنى أن لا ترتابوا وأقرب في أن لا تشكروا في جنس الدين وقدره وأجله والشهود يضاوي أي أقرب من عدم الريية فدل أنه متى كانت هناك روية امتنعت الشهادة (قوله وان فهمت اشارته) أي وان فهم اشارته كل أحد اذ لا تخلو عن احتمال شرح م ر (قوله مغفل) أي لا يضبط فلا بد أن يكون الشاهد متيقظا ومن التيقظ ضبط ألفاظ المشهود عليه بحروفها من غير زيادة ولا نقص هذا ظاهر اذا كان المشهود عليه قولا كقرار وطلاق وقذف ومن ثم كان المتجه عدم جواز الشهادة بالمعنى ولا تقاس بالرواية لضيقها ثم يقرب القول بجواز التعبير بأحد المترادفين عن الآخر عند عدم الابهام اه خض ولا يقدح الغلط اليسير لان أحدا من الناس لا يسلم منه عناني اه (قوله والعاشرة الخ) لا حاجة لزيادة ذلك لأن سبب السفه معصية فالعذر لا تغني عن ذكره إلا أن يقال قد يكون سببه غير معصية كان يضيق الممان باحتمال غيب فاحش مع عدم العلم بذلك فزاد هذا الاجل ذلك (قوله انه لو شهد) أي تحمّل وقوله ثم أعادها أي أداها وصح أن يكون المراد ما هو أهم من ذلك بأن يكون شهد أي أدى بصفته المذكورة فردت شهادته فاذا تحمّل وأعاد شهادته قبلت (قوله أوصي) أي أوريقي بخلاف ما لو شهد وهو سيد أو عدو أو خاتم المروءة أو فاسق فردت ثم أعادها بعد زوال هذه الاسباب فانها لا تقبل هذه الشهادة المعادة وانما يقبل غيرها منه بعد استبرام سنة بأن تغضي مدة يظن فيها صدق توبة الفاسق وانصلاح حال خاتم المروءة وأما السيد والعديمي زال الممانع وشهد قبلت ولا يتقيد بزمان (قوله غير مصر) أي أو مصر أو غلبت طاعاته على معاصيه كما يأتي والاصرار على الصغيرة بأن يرتكبها ثلاث مرات من غير توبة منها وقال الشيخ عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح أنه الاكثر من نوع أو أنواع قاله الرافعي لكنه في باب العضل قال ان مداومة على النوع الواحد كبيرة وبه صرح الغزالي في الاحياء (قوله وعيد شديد) حذف بعضهم تقييد الوعيد بكونه شديدا أو كانه نظرا الى أن كل وعيد من الله لا يكون الا شديدا فهو من الوصف اللازم اه ابن حجر في الزواج (قوله تؤذن) أي تعلم والاكثارات المبالاة والاعتناء قال في المختار يقال ما أكثر به أي ما أبالي به اه وهذا التعريف معترض بأنه غير مانع لشحوله صغائر الخمسة (قوله فان الراجح قبول شهادة أهلها) لا اعتقادهم أنهم مصيبون فيها (قوله ما لم تكفرهم) ظاهره وان فسقناهم وينافيه قوله الا في بعد قول المتن سليم السريرة بأن لا يكون مبتدعا لا يكفر ولا يفسق يبدعته فان مفهومه أنه اذا فسق يبدعته لا تقبل شهادته ويمكن حمل ما يأتي على ما اذا كان ليس له شبهة وما هنا على ما اذا كان له شبهة أي تأويل (قوله

أهلها ما لم تكفرهم كما سيأتي بيانه هذا ضبطها بالحد وأما بالعد فاشياء كثيرة قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب اصناف

بسم الله

صنف أنواعها (لعل المراد بها الافراد أي كالمزاجات نوع تحتها أصناف ربا الفضل واليد
النهي والقرض والزنا نوع وتحتها أصناف زنا محصن وغيره وحرو عبد (قوله والنهي
ن المنكر) أي بشرط أن يكون مجمعا عليه أو يكون منكرا عند القاطع وإن لم يكن منكرا
ن عند الناهي ولا بد أن يأمن الضرر على نفسه أو ماله وأن لا يخاف الوقوع في مفسدة أعظم
من المنهي عنه وسواء كان الناهي محتملا للنهي أو لا وسواء كان من الولاية أو لا (قوله ونسيان
لقرآن) أي كلاً أو بعضاً إذا كان حافظاً له بعد البلوغ (قوله وأمن مكره) أي خوفه من
بجائز الله له قال المحلى في شرح جمع الجوامع أمن مكر الله يحصل بالاسترسال في المعاصي
الاتكال على العفو اهـ وقوله بالاسترسال الخ هذا تعقيد باعتبار الغالب والافلو وجد الامن
مع الطاعة كان كبيرة أيضاً (قوله وعقوق الوالدين) ولو كافرين وهو الظاهر وإن وقع في بعض
لاحاديث التعقيد بالمسلمين لأن الظاهر أنه جرى على الغالب بأن يؤذيهم ما أذى ليس بالهين ومنه
التأفيف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عقوق والديه فقد عصى الله ورسوله وأنه إذا وضع
في قبره ضمه القبر نعمة حتى تختلف أضلاعه وأشد الناس عذاباً في جهنم عاق لوالديه والزاني
والمشرك بالله سبحانه وتعالى وروى أن رجلاً شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم آياه
وأنه يأخذ ماله فيمعه فإذا هوشى يتوكأ على عصا فسأله فقال أنه كان ضعيفاً وأناقوى وفقيراً
وأناغى فكنت لا أمنعه شيئاً من مالي واليوم أنا ضعيف وهوقوى وأنا فقير وهوغنى ويحتل
على بما له فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من هجر ولا مدر يسمع بهذا إلا بكى ثم قال
للولد أنت ومالك لبيك وشكاه إليه آخر سوء خلق أمه فقال لم تكن سيئة الخلق حين حملت تسعة
أشهر قال انها سيئة الخلق قال لم تكن كذلك حين أرضعتك حوايين قال انها سيئة الخلق قال
لم تكن كذلك حين سهرت لك ليلها وأظلمات لك نهارها قال لقد جازيتها قال ما فعلت
قال حجبت بها على عنق قال ما جازيتها ذكره الشارح في تفسيره وفيه أيضاً قال صلى الله عليه
وسلم أياكم وعقوق الوالدين فإن الجنة يوجد ربحهما من مسيرة ألف عام ولا يجدر بربهما عاق
ولا قاطع رحم ولا شيخ زان ولا جواراً زار خيلاً أن الكبرياء لله رب العالمين (قوله وشهادة
الزور) ولا تثبت شهادة الزور إلا بينة نعم يستفاد من أخرج الشاهد فتدفع شهادته لأنه يرح
مبهم فوجب التوقف لاجله ويثبت باقراره أو علم القاضي و بظهور كذبه كان شهادته رافضة
يوم كذا وثبت أنه ذلك اليوم كان بمصر مثلاً اهـ (قوله وضرب المسلم بغير حق) قال صلى
الله عليه وسلم صنفان من أمتي من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها
الناس ونساء كأسيات عاريات شرح المحلى على جمع الجوامع وقوله كأسيات عاريات أي تستر
كل منهن بعض بدنهن وتبدي بعضه اظهار الجاهلها ونحوه وتبيل تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون
بدنها كما في حاشية شيخ الاسلام عليه وفي الحاشية المذكورة أيضاً ما نصه قال الزركشي خص
المسلم لأنه أخفش أنواعه والأخاذه كذلك اهـ قال العراقي إن أراد في التحريم فسلم
أو في كونه كبيرة فمنوع اهـ قال سم في الآيات البينات وعندى أن الأوجه كونه كبيرة
كما هو صريح كلام الزركشي وشمل الضرب اليسير وذكر الأذرى أن الضربة والحدشة
إذا عظم ألمهما أو كان أحدهما لوالد أو ولي ينبغي أن يلحقا بالكبائر اهـ بحروفه (قوله والنميمة)

وقال سعيد بن جبير إنها إلى سبعمائة
أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها
وما عدا ذلك من المعاصي فمن
الصغار ولا بأس بعقوبتي من التوعين
فمن الأول تقديم الصلاة وتأخيرها
عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
مع القدرة ونسيان القرآن والباس من
رحمة الله وأمن مكره تعالى وأكل الربا
وأكل مال اليتيم والافطار في رمضان
من غير عذر وعقوق الوالدين والزنا
واللواط وشهادة الزور وضرب المسلم
بغير حق والنميمة

هي نقل الكلام على وجه الفساد سواء قصد الفساد أم لا وسواء نقله لمن تكلم به فيه أو نقله
إلى غيره كايه وابنه مثلاً وحصل الفساد والمراد بالفساد ضرر ولا يحتمل ونقل الكلام ليس قيدا
بل نقل الإشارة والفعل كذلك وسواء نقله بكلام أو إشارة أو كتابة (قوله الغيبة) وهي ذكر
أخبار يكره ولو كان فيه سواء كان بحضرة أو في غيبته قال صلى الله عليه وسلم من قضا مؤمنا
بما ليس فيه حبسه الله تعالى في ردغة الخيال رواه الطبراني وغيره وردغة يسكرون الدال وفكها
عصارة أهل النار اهـ يقال ققوت أثر فلان أقفوا إذا اتبعت أثره وسمى القفا قفالا لأنه مؤخر
بدن الإنسان فان مشى تبعه وبقوه اهـ * (فرع) * لو اغتاب انسان انسانا فان لم يبلغه كفاه
أن يستغفر له فان استغفر ثم بلغته فهل يكفيه الاستغفار أو لا الظاهر أنه يكفي سم (قوله ومن
الصغار النظر المحرم) ومن الصغار اللعب بالترد وهو المعروف عند الناس بالطاولة وفي مسلم
من لعب بالترد فكأنه غمس يده في لحم خنزير ودمه وأقل من عمله القرس في زمن الملك نصير بن
البرهاني الأكبر ولعب به وجعله مثل المكاسب وأنها لا تنال إلا بالكسب والحيل وانما تنال
بالمقادير ذكرا والخرشي وفارق الشطرنج حيث يكره ان خلا عن المال بأن معتمده الحساب
الدقيق والفكر الصحيح فقيه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعتمده التردد الحذر والتخمين المؤتي
إلى غاية من السفاهة والحق فكل ما معتمده الحساب والفكر كالمثقلة وهي خطوط ينقل منها
والها لا يحرم ومجمله في المنقلة ان لم يكن حسابها تابعا لما يخرج به الطاب والاحرم وكل ما معتمده
التخمين يحرم ومنه الطاب عصي صغار ترمى وينظر للونها ليرقب عليه مقتضاه الذي اصطلموا
عليه من وقوله وفارق الشطرنج أي لعبه مع من يعتقد سله والاحرم لاعائه على محرم
لا يمكن الانفراد به وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالك في وقت خطبة الجمعة قاله قل
(قوله والنيابة وشق الجيب) عدهما ابن حجر من الكاثر (قوله الآن تغلب) ويتجه ضبط
الغلبة بالعدد من جاتي الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب في الاولى وعقاب في الثانية
لان ذلك أمر آخر ولا يتعلق له بما نحن فيه أي تقابل حسنة بسنة لا بعشر سيات والمراد
الغلبة باعتبار العمر بأن تحسب الحسنات التي فعلها في عمره والسيئات أيضا وينظر الغالب
وليس المراد الغلبة باعتبار يوم بيوم لان الاول فيه فسخة كما قرره شيخنا وعبارة قل على
الجلال ومعنى غلبتها مقابلة الفرد بالفرد من غير نظر إلى المضاعفة قاله شيخنا وفيه بحث لقول
ابن مسعود وروى مرفوعا أيضا ويل لمن غلبت وحدانه أي سيئاته لان السيئة واحدة
لا تضاعف على عشراته أي حسناته فتأمل وفي عش على م رانه يقابل كل طاعة بمعصية
في جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات على المعاصي في بعض الايام وغلبت المعاصي في باقيها
بحيث لو قوبلت جملة المعاصي بجملة الطاعات كانت المعاصي أكثر لم يكن عدلا اهـ وقال م
ومعلوم أن كل صغيرة تاب منها مرتكبها لا تدخل في العدل لذهاب التوبة الصحيحة أثرها رأسا
اهـ (قوله لم يصير ذلك فاسقا) يقتضي أنه صغيرة ويحرم عليه ذلك وتجب التوبة منه ومجمل
إذا عزم على الفعل قال الشاعر

مراتب القصد خمس هاجس ذكرها * فخطا فحديث النفس فاستمع
يليه هم فعزم ككلمها رفعت * سوى الاخير ففيه الاخذ قد وقع

(قوله)

قوله وانما التنال الا بالكسب الظاهر
حذف الا كما يدل عليه ما بعده
اهـ معجزة

واما الغيبة فان كانت في أهل العلم
وجملة القرآن فهي كبيرة كما جرى
عليه ابن المقرئ والافصغرية ومن
الصغار النظر المحرم وهجر المسلم فوق
ثلاثة أيام والنيابة وشق الجيب
والتجسس في المشي وادخال صبيان
أو مجانبين يغلب تنجيسهم المسجد
واستعمال نجاسة في بدن أو ثوب لغير
حاجة فبارتكاب كبيرة أو اصرار على
صغيرة من نوع أو أنواع تنافي العدالة
الا أن تغلب طاعاته على معاصيه
كما قاله الجمهور فلا تنافي عدالتهم وان
اقتصت عبارة المصنف الاتقاء مطلقا
* (قائدة) * في البحر لنوى العدل
فعل كبيرة غدا كنز لم يصير ذلك فاسقا
بخلاف نية الكفر (و) الثالث
أن يكون العدل

(سليم السريرة) أي العقيدة بأن لا

يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته
 فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق
 يبدعته فالأول كمنكرى البعث والثاني
 كساب الصحابة ويستثنى من هذا
 الخطأية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة
 يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه
 يقول لي علي فلان كذا هذا إذا لم يمينوا
 السبب كما مرّت الإشارة إليه فإن يمينوا
 السبب كان قالوا رأينا يقرضه كذا
 فتقبل حينئذ شهادتهم (و) الرابع
 أن يكون العدل (مأموناً) مما توقع فيه
 النقص الأمانة صاحبها (عند الغضب)
 من ارتكاب قول الزور والاصرار
 على الغيبة والكذب لقيام غضبه
 فلا عدالة لمن يحمله غضبه على الوقوع
 في ذلك (و) الخامس أن يكون (محافظاً
 على مروءة مثله) بأن يتخلق الشخص
 بخلق أمثاله من أبناء عصره ممن يراعى
 مناهج الشرع وآدابه في زمانه ومكانه
 لأن الأمور العرفية قلما تنصبط بل
 تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة
 والبلدان وهذا بخلاف العدالة قائم
 لا يختلف باختلاف الأشخاص فإد
 الفسق يستوي فيه الشريف والوضيع
 بخلاف المروءة فإنها تختلف فلا تقبل
 شهادة من لا مروءة له كمن يأكل
 أو يشرب في سوق وهو غير سوقي
 في الروضة وغير من لم يغلبه جوع
 أو عطش أو يمشي في سوق مكشوف
 الرأس أو البدن غير العورة عن لا يلبس
 به مثله ولغير محرم ينسك أما العوا
 فكشفها حرام أو يقبل زوجته أو
 بحضرة الناس وأما تقبيل ابن عمه
 الله تعالى عنه أمته التي وقعت في سب
 بحضرة الناس

(قوله سليم السريرة) لا حاجة لهذا ولا لما بعده لا غناء الشرطين الأولين عنهما (قوله
 بأن لا يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته) كذا في خط المؤلف رحمه الله ولا يخفى أن في فهم
 الحكم من هذه العبارة صعوبة فحق العبارة أن يقال بأن لا يكون مبتدعاً يكفر أو يفسق يبدعته
 بأن لا يكون مبتدعاً أصلاً أو مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته لأن الكلام في بيان العدل الذي
 تقبل شهادته وعبارته تصديق بغيره كذا قاله المرحوم وعبارته مد قوله لا يكفر ولا يفسق
 يبدعته ليس واقعا صفة لمبتدعاً وان كان هو المتبادر لفساد المعنى عليه بل هو بدل بعض من كل
 أي بأن لا يكفر ولا يفسق فاستقام جعله بياناً للذي تقبل شهادته بخلاف ما الوجهل وصفاً لمبتدع
 بأن يحلّ إلى قولنا شرطه أن لا يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق أي بأن يكون مبتدعاً يكفر
 أو يفسق وهو غير مراد لأن ذلك هو الذي لا تقبل شهادته وليس الكلام فيه بل في الذي تقبل
 شهادته اه وقال شيخنا قوله لا يكفر أي أو مبتدعاً لا يكفر فحذف وحاصل ذلك أن هذه
 العبارة غير صحيحة المعنى لأن نفي النفي إثبات فكانه قال شرطه أن يكون مبتدعاً يكفر أو يفسق
 وهذا لا يصح فكان الأولى حذف الثانية ويكون معناه غير مبتدع أصلاً أو مبتدعاً لا يكفر
 ولا يفسق وهذا المعنى صحيح أو كان يحذف الأولى ويقول بأن يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق
 ويكون سكنت عن غير المبتدع لأنه ظاهر (قوله كساب الصحابة) لعل المراد بغير قذف ونحوه
 والا كان كبيرة أو كفراً كقذف عائشة (قوله ويستثنى) الاستثناء من حيث جريان التفصيل
 فيهم أي الخطائية وذكر م وهذا الاستثناء بعد قوله سابقاً فإن الرجوع قبول شهادة أهلها فيقتضي
 أن في قبول شهادتهم خلافاً والخطائية لا خلاف في عدم قبول شهادتهم إذا شهدوا والموافق لهم
 ولم يمينوا السبب فيكون الاستثناء ظاهراً (قوله كان قالوا الخ) مثال للمتنى (قوله مروءة
 مثله) بفتح الميم وضمها وبالهمز وتركه مع إبدالها واواً مشددة تلساني وفي المصباح والمروءة آداب
 نفسانية تحمّل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجمل العادات اه (قوله
 يأكل أو يشرب) ولا بد من الكثرة في كل من الأكل والشرب والمشي (قوله وغير من لم)
 معطوف على قوله وهو غير سوقي وقوله أو يمشي معطوف على قوله كمن يأكل الخ نعم لو أكل
 داخل حانوت بحيث لا يتطره غيره وهو ممن يليق به أو كان صائماً وقصد المبادرة لسنة الفطر اتجه
 عذره حينئذ كما في شرح م وقوله بحيث لا يتطره غيره أي من المارين أما لو نظر من دخل
 لبأكل أيضاً فينبغي أن لا يخل بالمروءة ع ش على م ر وما يخل بالمروءة يبيع لصديقه كما يبيع لغيره
 لأن عدم محاسبة الصديق يخل بالمروءة عبد البر (قوله ممن لا يليق) مرتبط بقوله مكشوف
 الرأس وقوله ولغير محرم الخ مرتبط بقوله ممن لا يليق بمثله وقوله أو يقبل معطوف على الأول
 وهو قوله كمن يأكل الخ (قوله أو يقبل زوجته) أي ولو مرة والالف واللام في الناس للجنس
 فيصدق بالواحد والمراد من يستثنى منهم لا نحو صغار ومجانين ولا جواربه وزوجاته وكذا أوطاء
 إحدى زوجتيه بحضرة الأخرى إذا خلا عن كشف العورة وقصد الإيذاء فإنه لا يجرم المروءة
 والمراد بقوله أو تقبيل زوجته أي في نحوها لارأسها ولا وضع يده على نحو صدرها والوجه
 أن يقال إن ابن عمر فعل ذلك لأجل التشريع لانه قصد به إجماع الصحابة عليه ولذلك صار جازماً
 أو يقال غرضه اغاظة الكفار وإظهار ذلهم (قوله بحضرة الناس) ولو محارم له أولها ع ش

قال س ل والاوجه أن تقبيلها إليه بجلالها بحضرة الناس والاجنبيات يسقطها دلالة على
الدناءة وان توقف فيه البلية في اه م ر وعد في الروضة من ذلك حكاية ما يتفق له مع زوجته
في الخلوة وجزم في التكاثر بكراهة هذا في شرح مسلم بخرية زي وحل (قوله استحسن)
بمعنى أنه استحسن ذلك اغاظة للكفار (قوله ومذا الرجل عند الناس) أي الذين يحشدهم
لاخو اخوانه وتلامذته سم (قوله اكنار حكايات) أي وكانت صدقا وقصدا اخفا كههم
لخبر من تكلم بالكلمة يضحك بها جلساء يهوى بها في النار سبعين خريفا أي عاما من اطلاق
الجزء على الكل فإنه يفيد أنه حرام بل كبيرة لكن يتعين جله على كلمة في الغريباطل يضحك بها
أعداءه لأن في الايداء ما يعادل ما في كباثر كثيرة منه ابن حجر وقوله يضحك أي يقصد ذلك سواء
فعل ذلك لجلب دنيا تحصل له من الحاضرين أو مجرّد المباشطة ع ش على م ر وما أحسن
ما قاله بعضهم قد رُمينا من الزمان بسهم * قديم النذل والكريم تأخر ^{من} ^{بهم}
مات من عاش بالفضيلة جوعا * وحظي من يقود أويتمسخر ^{بهم} ^{بهم}
وتقيد الاكنار بهذا يفهم عدم اعتباره فيما قبله والاوجه كما قاله الاذري اعتبار ذلك في الكل
الافى نحو قبلة حليته بحضرة الناس في طريق فلا يعتبر تكرره اه وانظره مع ما تقدم من أن
تقبيل المرة الواحدة لا يضر (قوله طبعا) محترزة وله عادة (قوله وليس فقيه الخ) الاوضح
وليس الانسان ما لم يجز عادة أمثاله به كليس العالم ليس حجارا وبالعكس وليس خواجه ليس حجارا
(قوله قباء) هو المفتوح من أمامه وخلفه سمي بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور الآن
المفتوح من أمامه فقط فقد صار شعارا للفقهاء ونحوهم اه قل على الجلال (قوله أو قلنسوة)
وهي غطاء مبطن بليس على الرأس وحده زي كالكوفية وأهل اليمن وجهها قلائس عبد البر
قال م ر وهل تعاطى خاتم المرواة حرام مطلقا ومكروه مطلقا ويفصل أقوال والراجح أنه ان
تعلقت به شهادة حرم كأن كان من جملة الشهادة والافلاها بابلي وينبغي الكراهة وعبارة شرح م
اعلم أنه قد اختلف في تعاطى خاتم المرواة على أوجه أوجهها حرمة ان ترتب عليها رذيلة
تعلقت به وقصد ذلك لانه يحرم عليه السبب في اسقاط ما تحمله وصار أمانة عنده لغیره والافلا
اه بحر وفه * (ضابط) * ليس لنا فاسق تقبل شهادته الاشارب النيت الخنق اه رجائي (قوله
واكباب على لعب الشطرنج) الاكباب ليس بقبيل والكلام اذا خلا عن المال والاخرام زي
والاكباب الملازمة وقول زي والاخرام لأن المال ان كان من الجانبين يكون قارا وان كان
من أحدهما يكون مسابقة على غير آلة القتال فلعب الشطرنج له ثلاث حالات عند الشارح
يكون مكروها ان خلا عن المال وكان قليلا ويكون حراما ان اشتغل على مال ويكون حرام
المرواة ان أكثر منه وهذا معنى قوله واكباب الخ وان قلنا الاكباب ليس بقبيل يكون له حالتان
الكراهة والحرمة مع خرم المرواة فيهما ومثل الشطرنج المنقلة والسيجة السباعية والتجسوة
اذا كانت من غير طاب أو مال أما مع ذلك فخرام وكذا الطاب وحده حرام (قوله أو على
غناء) بكسر الغين والمدحور رفع الصوت بالشعر ويحرم استماع غناء أجنبية وأمر دان خيف
منه قسنة أو نحو نظر محرم والاكره زي أي لما صح عن ابن مسعود أنه ينبت النفاق في القلب
كما ينبت الماء البقل اه أي يكون سببا لحصول النفاق في قلب من يفعله بل أو يستمعه

قال الزركشي كان تقبيل
استحسن لا تمسح أو ظن انه ليس
من يتطهر أو على أن المرة الواحدة
تضر على ما اقتضاه نص الشافعي
يقدر الرجل عند الناس بلا ضرورة
يقبله أمته بحضرتهم ومن ذلك اكنار
مكايات متخكة بين الناس بحيث يصير
لك عادة له وخرج بالاكنار ما لم يكن
كان ذلك طبعا لا تصنع كما وقع لبعض
الحصاة وليس فقيه قباء أو قلنسوة
محل لا يعتاد للفقهاء لبس ذلك فيه
ياكباب على لعب الشطرنج بحيث
يشغله عن مهماته وان لم يقترب به
يجرمه أو على غناء واستماعه

نفعه واستماعه يورث منكرا واشتغالا بما يفهم منه كبحاسن النساء وغير ذلك وهذا
 يورث في فاعله ارتكاب أمور تحمل فاعله على أن يظهر خلاف ما يظن ذكره ع ش على م ر
 قال الغزالي الغناء ان قصده ترويح القلب ليقوى على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية
 هو معصية أو لم يقصد شيئا فهو لهو ومعفوع عنه والغنى بالقصر ضد الفقر وبالفتح مع المد النفع
 ال الشيخ سلطان وليس تحسين الصوت بقراءة قرآن من هذا القبيل فان لحن فيه بفتح الحاء
 لشدة حتى أخرجه الى حد لا يقول به أحد من القراء حرم والافلا وعلى القول بالحكمة ينبغي
 ن يكون ككبرية كافي ع ش على م ر وقال الماوردي يفسق القاري بذلك ويأثم المستمع
 نه عدل به عن نهجه القويم ويحرم سماع الآلة كالعود والرباب والسنطير فقوله على غناء
 ي ان خلا عن الآلة والافرام والحرام في الحقيقة هو استماع الآلة قال م ر وحق اقترن
 الغناء آلة محرمة فالقياس كما قاله الركني تحريم الآلة فقط وبقاء الغناء على الكراهة وقال
 لشيخ سلطان لو أخبر طبيبان عدلان بأن المريض لا يتعده مرضه الا العود عمل بخبرهما وحل له
 سماعه كالتداوى بنجر فيه الخمر اه وما قبل عن بعض الصوفية من جواز استماع الآلات
 لطرية لما فيها من النشاط على الذكر وغير ذلك فهو من تهوؤهم وضلالهم فلا يعول عليه وليس
 من الغناء المحرم ما اعتيد عند محالاة عمل وحل ثقل كداء الاعراب لا يلهم وغناء النساء لتسكين
 سغارهم فلا شك في جوازه * (قاعدة) * كل طبل حلال الا الدربة وكل زمارة حرام الا زمارة
 لنفير للحاج قال سم انظر ولولم من برسيم كما يقع كثيرا قال الطبلاوي ولا مانع من التعميم
 وصرح به حل فقال ومن مار من خشب أو بوص أو برسيم ومثلها التربة ودخل في المستثنى
 منه ما يضرب فيه القراء ويسمونه طبل البازوه مثله طبله المسحر فهما جائزان كافي ع ش على م ر
 وكل ما حرم حرم التفرج عليه لانه اعانة على معصية ويحرم عود وصنج بفتح أوله ويسمى
 الصفاقين وهما من صفر أي نحاس تضرب احدهما بالآخرى كالنحاستين اللتين يضرب
 احدهما على الاخرى يوم خروج الحمل ونحوه وهو الذي تستعمله الفقراء المسمى بالكاسات
 ومثلها مقطعتان من صيني تضرب احدهما على الاخرى ومثلها خشبتان يضرب باحدهما
 والتصفيق مكروه كراهة تنزيه كافي حل (قوله واكثر رقص) أي ما لم يكن معه تسكسر والا
 فيحرم وسواء كان الرقص من ذكر أو امرأة ويحرم ترقيص القروء والتفرج عليهم أيضا ويلحق
 بذلك ما في معناه من مناطق الكباش ومهارشة الدبكة زى واج قال حل وهل من الحرام
 لعب البهلوان واللعب بالحيات الراجح الحل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك
 وكذا يحمل اللعب بالخياتم وبالجمام حيث لا مال اه (قوله وحرفة دنيئة) قيد ذلك في الارشاد
 بادامتها قال في شرحه وخرج بادامتها ما لو كان يحسنها ولا يفعلها أو يفعلها أحيانا في بيته
 وهي لا تزرى فلا تخرم بها مرواؤه اه وسميت بذلك لانحراف الشخص اليها التمسكب وهي أعم
 من الصناعة لاعتبار الآلة في الصناعة دونها قل قال زى واعترض قولهم الحرفة الدنيئة
 مما تخرم المرواة مع قولهم انها من فروض الكفاية وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه
 مع حصول فرض الكفاية بغيره (قوله أما الحرفة الخ) على تقدير مضاف أي أهلها البصم
 القبول والاخبار فان قلت اذا كان حكم الحرفة غير المباحة مشل حكم المباحة فلا يفصلها عنها

واكثر رقص وحرفة دنيئة مباحة
 كجمامة وكس زبل ونحوه ويبلغ من
 لا يليق ذلك به واعترض جعلهم الحرفة
 الدنيئة مما يخرم المرواة مع قولهم انها
 من فروض الكفايات وأجيب بحمل
 ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول
 الكفاية بغيره أما الحرفة غير المباحة

فكان الاولى أن يقول ومثل الحرفة المباحة غيرها بالاولاد (قوله كالتجيم) أي الذي يعقد منازل
 النجوم بأن يقول اذا جاء النجم الفلاني في المحل الفلاني حصل كذا والكاهن الذي يخبر بالغيب
 بأن يقول غدا يحصل موت أو قتل (قوله والعرف) كشيخ البلاد وأخذى المكوس أج
 وكون مشيخة البلدان حرفة فيه نظروا ان كان مشايخ البلدان يعترفون الحاكيم ما على الناس
 من الاموال وقال في المصباح العرف بالتشديد من يخبر عن الماضي والكاهن من يخبر
 عن الماضي والمستقبل وقال المناوي العرف والعريف القيم بأمر قبيلة أو محلة يلي أمرهم
 ويعترف سنه الحاكيم اه (قوله التليس) أي التليس (قوله انما هو شرط في قبول
 الشهادة) كما صنع سابقا في الشرط السادس من شروط العدالة (قوله ومن شروط القبول
 الخ) هذا مكرر مع قوله السابق السابع أن يكون غير متهم في شهادته غايته أن هذا تفصيل له
 فلو قال وما تقدم من كونه غير متهم أن لا تجر اليه شهادته نفع الخ كان أولى اه مد (قوله قبلت
 الشهادتان) وان احققت المواطأة لأن الاصل عدمها وأخذ من ذلك أنه لو كانت بيدائين
 عين وادعاهما ثالث فشهد كل للآخر أنه اشتراها من المدعي قبل اذ لا يدل كل على ما ادعى به على
 غيره حتى تدفع شهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشئ فشهد به لا تخر شرح م ر
 (قوله وتقبل شهادة الحسبة) من الاحتساب وهو طلب الاجر سواء سبقها دعوى أم لا كانت
 في غيبة المتهود عليه أم لا برماوى على المنهج وحكم شهادة الحسبة الوجوب لأن فيها إزالة
 محرم وخبر شر الشهود الذي شهد قبل أن يستشهد بمحول على غير شهادة الحسبة وورد فيها خبر
 الشهود الذي شهد قبل أن يستشهد (قوله كالصلاة والصوم) أي بأن يشهد وأبأن فلان ترك
 ذلك وصور في شرح المنهج شهادة الحسبة بقوله وصورتها أن يقول الشهود ابتداء للقاضي
 تشهد على فلان بكذا فأحضره فشهد عليه فان ابتدأ وقالوا فلان زنا فهم قدفة وانما تسمع عند
 الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا أعنت عبده وأنه أخوف لانه من الرضاع لم يكف حتى يقول
 انه يسترقه وأنه يريد نكاحها اما حتى الآدى كقود وحدث قدف ويسع فلا تقبل فيه شهادة
 الحسبة اه وقوله فهم قدفة مالم يتبعوه بقواهم ونشهد بذلك لانه لا تقبل دعوى الحسبة في حدود
 الله تعالى وقوله وانما تسمع عند الحاجة اليها انظر أي حاجة تتوقف الشهادة عليها في النسب
 وقد يتصور بما اذا وقف شئ على أولاده فشهد اثنان بأن فلانا ولد فلان ويرغم أنه عبده ويريد بيعه
 أولاده أو كان يده ولد صغير ويريد بيعه فشهد اثنان بأن فلانا ولد فلان ويرغم أنه عبده ويريد بيعه
 الآن فأحضره لنشهد عليه فان هذه حاجة وأي حاجة لتخليصه له من الرق وتداول الابدى عليه
 واجراء حكم الارقاء عليه اه خض (قوله حق مؤكد) هو صيانة الابضاع عن اختلاط
 الانساب وقوله وهو مالا يتأثر أي لا يتغير الحكم بوقوعه بالنسبة للطلاق أي بأن يقال لا يقع
 برضا الزوج بل يقع بمقتضى الشهادة (قوله كطلاق) بأن شهدوا أن فلانا طلق زوجته ثلاثا
 وهو يعاشرها وقوله وعنتق بأن شهدوا بان فلانا عنتق عبده وهو يستخدمه أو يريد بيعه والمراد
 بقوله وعنتق أي غير ضمنى أما الضمنى كمن شهد لشخص بشراء قريبه الذي يعتق عليه بمجرد
 الشراء فلا تصح في الاصح لأن الشهادة بشراء بعضه تتضمن عتقه عليه بالشراء ومثل العتق
 الاستيلاء دون التدبير وتعليق العتق والكتابة وشراء بعضه وان تضمن العتق لكونها على الملك

كالتجيم والعرف والكاهن والمصور
 فلا تقبل شهادتهم قال الصمري لأن
 شعورهم التليس (تنبيه) * هذا
 الشرط الخامس انما هو شرط في قبول
 الشهادة لا في العدالة فانه مع ذلك
 لا يخرج عن كونه عدلا لكن شهادته
 لم تقبل فقد مر وأنه ومن شروط
 القبول أيضا أن لا يكون متهما والتهمة
 أن تجر اليه بشهادته نفعاً أو يدفع عنه
 بها ضرراً كما سأتى في كلامه * (تتمة)
 لو شهد اثنان لاثنين بوصية من تركه
 فشهد الاثنان للشاهد في الاصح
 التركة قبلت الشهادتان في الاصح
 لانفصال كل شهادة عن الاخرى
 ولا تجبر شهادة نفعاً ولا تدفع عنه
 ضرراً وتقبل شهادة الحسبة في حقوق
 الله تعالى المتضمنة كالصلاة والصوم
 وفيما لله تعالى فيه حق مؤكداً وهو
 حالاً يتأثر برضا الآدى كطلاق وعنتق

والعقوب تبع اه زى وقوله وعفوعن قصاص بأن شهدوا أن فلانا عفا عن قاتل أبيه ويريد أن يقتص منه وقوله وبقضاء عتة بأن شهدوا أن فلانة في العدة وتريد أن تترجح وقوله وانقضائها أي العدة بأن شهدوا أن فلانا مراده يراجع زوجته بعد انقضاء عتتها (قوله أو فاسق) عطف على الضمير المستتر في أعادها والمعنى شهد فاسق فردت شهادته ثم تاب وأعادها فانها لا تقبل وأما إذا شهد في دعوة أخرى فان مضت مدة يغلب على الظن صدق توبته قبلت وكذا يقال في حارم المرواة (قوله بسنة) والاصح أنها تقر بنية لا تحديدية فيعتقر مثل خمسة أيام لا ما زار ويعتبر أيضاً في حارم المرواة إذا أفلح عنه كما في التنبيه وكدامن العداوة كما رجه ابن الرفعة خلافاً للبليغني شرح مـر (قوله ويشترط في توبة معصية قولية القول) اشتراط القول في القولية والاستبراء في العملية وما ألحق به مما ذكره في التوبة التي تعود بها الولايات وقبول الشهادة أما التوبة المسقطه للآثم فلا يشترط فيها ذلك كما يفيد ذلك كلام الروض وشرحه اه سم قال الشورى وانظر هذا القول يكون في أي زمن ويقال لمن وفي عبارة الزواج انه يقوله بين يدي المستحل منه كالمقذوف اه (قوله فيقول قد في باطل) قيل المراد بهذا ان القذف من حيث هو باطل لا خصوص قوله اذ قد يكون صادقا ولو اذ ارتد الجهور على الاصطخرى اشتراطه ان يقول كذبت فيما قذفته اه سم وایس كالقذف قوله لغيره باملعون أو ياخذ يرحى حتى يشترط في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور ايهام أنه محق فيه حتى يظهله بخلاف التذف سل (قوله اقلع) الاقلع يتعلق بالحال والندم بالماضي والعزم بالمستقبل زى وهذه تشترط في القولية أيضا (قوله وندم) وهو معظم أركانها لانه الذي يطرد في كل توبة ولا يغني عنه غيره بخلاف الثلاثة الباقية (قوله وعزم ان لا يعود لها) ما عاش ان تصور منه والا كجبوب تعذر زناه لم يشترط فيه العزم على عدم العود له اتفاقا ويشترط أيضا ان لا يغترغ لان من وصل الى تلك الحالة أيس من الحياة قنوته انما هي لعلمه باستحالة عوده الى ما فعل وأن لا تطلع الشمس من مغربها قيل وأن يتأهل للعبادة فلا تصح توبته سكران في سكره وان صح اسلامه سل مع زيادة من عس على مـر ونقل عن ابن العربي في شرح المصابيح أنه قال اختلف أهل السنة في أن عدم قبول توبة المذنب وإيمان الكافر هل هو عام حتى لا يقبل إيمان أحد ولا توبته بعد طلوع الشمس من مغربها الى يوم القيامة أو هو مختص بمن شاهد طلوعها من المغرب وهو مميز فأما من يولد بعد طلوعها من المغرب أو ولد قبله ولم يكن مميزا صار مميزا ولم يشاهد الطلوع فيقبل إيمانه وتوبته وهذا هو الاصح فليراجع (قوله ورد ظلامه آدمي) عبارة المنهج وخروج عن ظلامه اه وإذا بلغت الغيبة المغتاب اشترط استحلاله فان تعذر لموته أو تعسر لغيبته الطويلة استغفر له أي طلب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لفلان ولا أثر لتحليل وارث ولا مع جهل المغتاب بما حلل منه أما اذا لم تبلغه فيكن في الندم والاستغفار له وكذا يكفي الندم والاقلاع عن الحسد ومن مات وله دين لم يستوفه وارثه كان المطالب به في الآخرة هو دون الوارث على الاصح شرح مـر وفي الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا أو انقطع خبره سلمه الى قاض أمين فان تعذر تصديق به على الفقراء ونوى الغرم له ان وجده أو يتركه عنده قال الاسنوي ولا يتعين التصديق به بل هو مخير بين وجوه المصالح كلها والعسر

وعفوعن قصاص وبقضاء عتة وانقضائها وحديثه تعالى وكذا النسب على الصحيح ومتى حكم قاض بشاهدين فبا ما غير مقبول الشهادة ككافرين نقضه هو وغيره ولو شهد كافر أو عبدا وصبي ثم أعادها بعد كماله قبلت شهادته لا تنقض التهمة أو فاسق تاب لم تقبل التهمة وتقبل في غير تلك الشهادة بشرط الاحتساب بعد التوبة مدة يظن فيها صدق توبته وقد رها الا كرون بسنة ويشترط في توبة معصية قولية القول فيقول قد في باطل وأنا نادم عليه ولا أعود اليه ويقول في شهادة الزور شهادتي باطلة وأنا نادم عليها والمعصية غير القولية يشترط في التوبة منها اقلع عنها وندم عليها وعزم أن لا يعود لها ورد ظلامه آدمي

بنوى الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لا يفاء ما عليه ان عصي به لتصح توبته فان مات معسرا
 طوبى به في الآخرة ان عصي بالاستدانة والا فالظاهر انه لا مطالبة فيها والرجاء في الله تعويض
 الخصم اه سم ولو علم انه لو علم مستحق القذف بالقذف ترتب على ذلك قسنة فالوجه انه لا يجب
 عليه اعلامه ويكفيه الندم والعزم على عدم العود والاقلاع اه سم (قوله ان تعلق به) أى
 بالتائب والاستط هذا الشرط

* (فصل) *

(قوله كما في بعض النسخ) متعلق بمحذوف أى أثبت في نسخي اثباتا مشابها للآيات الذى
 في بعض النسخ فتكون الكاف للتشبيه وما موصولة (قوله يذ كفيه العدد) وضده والذ كورة
 وضدها والمعنى يذ كفيه ما يعتبر فيه تعدد الشهود وما لا يعتبر فيه التعدد وما يعتبر فيه الذ كورة
 وما لا يعتبر (قوله والاسباب المانعة) كالتممة (قوله وأسقط ذكر فصل في بعضها)
 قوله السابق كما في بعض النسخ وهو مفهوم منه فذكره تصريح بما علم (قوله عددا) أى وضده
 وقوله أو وصفا أى من الذ كورة والاثوثة والاولى حذف ذلك هنا لان كون الحقوق ضربين
 أمر بالعقل لادخل لما ذكر فيه فكان المناسب تأخير ذلك وذكره عند قوله حق الآدمي ثلاثة
 فكان يقول بالنسبة الى ما يعتبر فيه عددا أو وصفا وكذا كان يقول ذلك عند قوله حقوق
 الله تعالى ثلاثة أى بالنسبة لما يعتبر عددا أو وصفا (قوله لانه الاغلب) علة لبدأ وكان المناسب
 ذكره عقبه (قوله أى رجلان) لما كان قوله ذكران يشمل الصغيرين بين أن المراد بهما
 الرجلان (قوله كعقوبة الله) فيه ان الكلام في حقوق الآدمي وأجاب المرحومى بأن الكاف
 للتشبيه بالنسبة للمثال الاقل وللتشبيه بالنسبة للشأنى (قوله أو لا آدمي) كقصاص (قوله وما
 يطلع) المناسب اسقاط ما كما في نسخ كثيرة لان ما يقصد منه المال وما يطلع عليه الرجال قسم
 واحد وشئ واحد وعادة ما توهم انهما قسمان وأمران مختلفان وقد يقال زاد الشارح ما اشارة
 الى ان يطلع معطوف على النقي وهو قوله لا يقصد لاعلى النقي وهو يقصد وحده (قوله غالبا)
 المراد ما يكثر اطلاع الرجال عليه وان كان اطلاع النساء أغلب فليس المراد الغلبة بالنسبة لهن
 (قوله كطلاق) أى بعوض أو غيره ان ادعته الزوجة وان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد
 وعين ويلغز به فيقال لنسأطلاق ثبت بشاهد وعين زى وفيه ان الطلاق ثبت باقراره والثابت
 بالرجل واليمين انما هو العوض (قوله ونكاح) فان فيه حقا لآدمي من حيث التمتع بالزوجة
 فصح التمثيل به وكذا يقال في الرجعة وأما الطلاق ففيه حق للآدمي من حيث ان له حقا
 في العدة لصيانة مائة وأما الاقرار بنحو الزنا فيصير بأن يقتر رجل عند رجلين بأنه زنى ثم ينكر
 ذلك فيشهدان على اقراره بالزنا والمراد بقوله ونكاح أى لاجل اثبات العصمة فان ادعته المرأة
 لاثبات المهر أو شرطه أو للارث فيثبت بشاهد وعين ويجب على شهود النكاح ضبط التاريخ
 بالساعات واللحظات وهذا مما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح ولا يكتفى بالضبط بيوم العقد فلا
 يكتفى أن النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لابد أن يزيدوا على ذلك بعد الشمس بلحظة أو لحظتين أو
 قبل العصر أو المغرب كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة أشهر ولحظتين من حين العقد
 فعليه ضبط التاريخ كذلك لحق النسب سم على ج ويؤخذ من قوله لان النكاح يتعلق به

ان تعلق به

* (فصل) *

كما في بعض النسخ يذ كفيه العدد في
 الشهود والذ كورة والاسباب المانعة
 من القبول وأسقط ذكر فصل في بعضها
 (والحقوق) المشهود بها بالنسبة الى
 ما يعتبر فيها عددا أو وصفا (ضربان)
 أحدهما (حق الله تعالى) ثانيهما
 (حق الآدمي) وبدأ به فقال (فأما حق
 الآدمي) لانه الاغلب وقوعا (فهو على
 ثلاثة أضرب) الاول (ضرب لا يقبل
 فيه الا شاهدان ذكران) أى رجلان
 ولا مدخل فيه للزنا ولا لليمين مع
 الشاهد (وهو ما لا يقصد منه المال)
 أصلا كعقوبة الله تعالى أو لا آدمي
 (و) ما يطلع عليه الرجال (غالبا كطلاق
 ونكاح ورجعة وأقرار بنحو زنا

لحاق الولد الخ أن ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة بهاذكر
التاريخ ويدل له قولهم في تعارض البينتين إذا أطلقت أحدهما وأرخت الأخرى أو أطلقنا
أساقطاً لا احتمال أن ما شهد به في تاريخ واحد ولم يقولوا بقبول المؤرخة وبطلان المطلقة اه
عش علي مر قال الرجائي أفق الزيادي تعال الشيخه مر أن الحق إذا مضى عليه خمس عشرة
سنة لا تسمع به الدعوى لمنع ولي الأمر القضاة من ذلك فلم يجد صاحبه قاضياً يدعيه عنده
مد على التحرير وفيه أن منع السلطان القضاة أن يقضوا بعد مضي هذه المدة لا يفيد عدم
سماع الدعوى لأن السلطان ليس مُشترعاً ولو سلم ذلك فلا يكون إلا في مدة حياته نعم إن كان
له مستند في الشرع بعدم سماع الدعوى بعد هذه المدة المذكورة كان منعه ظاهراً (قوله
وموت) معطوف على طلاق يتأمل في كونه من حقوق الأدي فأن أريد من حيث ثبوت
الارث كان مما قصد منه المال فلا يلزم الممثل له وحينئذ فالظاهر أنه من حق الأدي من
حيث أن الأدي له حق في العدة اه شيخنا بأن كان غائباً وشهد ابنته لاجل أن تعتد
زوجته عدة الوفاة (قوله ووصاية) بفتح الواو وكسرهما كما في المختار والمراد بها الإيصاء (قوله
وشركة) أي وعقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهما عش (قوله وكفالة) أي ووديعة
وصورته أن يدعي مالكها غصب ذي اليد لها وذو اليد يدعي أنها وديعة فلا بد من شاهدين
لأن المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على ذلك اه سل فلوعاب
المكفول يبدنه وعلم محله فطلب من المكفيل احضاره وإدائه المال لا امتناعه من الاحضار
فأنكر الكفالة فأقام المكفول له رجلاً وامراً أتين فهل يقبل ذلك لطلب المال أو لا فيه نظر
ولا يبعد إلا كتفاء بذلك أخذ من قوله وألحق به قبول شاهد وعين بنسب إلى ميت فيثبت الارث
لا النسب اه (قوله مضت) أي ثبتت وتقررت السنة أي الطريقة الشرعية (قوله في المعنى
المذكور) وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالباً (قوله والثلاثة بعدها) أي
الوصية والشركة والقراض وقوله لكن لماذا كراين الرفعة الخ ما قاله ابن الرفعة معتمد حل
(قوله اختلافهم في الشركة والقراض) أي هل يقبل فيهما رجل وامرأتان أو لا يقبل إلا
رجلان (قوله إن رام) أي قصد وقوله فهو كالوكيل أي لا بد من رجلين (قوله ويقرب
منه) أي من ادعاء اثبات حصته من الربح (قوله فيثبت برجل وامرأتين) أو برجل وعين
هذا ما أفق به الغزالي اه زى (قوله في غير هذه الصورة) بأن أريد اثبات العصمة ومراعاة
بها الجنس فيشمل الثلاثة (قوله أو شاهد وعين) هل القضاة بالشاهد والعين معاً وبالشاهد
فقط والعين مؤكدة أو بالعكس أقوال أظهرها أولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع
الشاهد فعلى الأقل يغرم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء مد (قوله صدق
شاهده) أي قبل ذكره الاستحقاق أو بعده نحو والله إن شاهدي لصديق فيما شهد به لي وإني
أستحقه أو إنني أستحقه وإن شاهدي لصديق فيما شهد به لي فإن ترك اليمين وطلب غير خصمه
فله ذلك فإن حلف خصمه سقطت الدعوى ومنع هو من العود لليمين مع شاهد ولو في مجلس آخر
سم لأن بمجرد طلب عين خصمه يطل حقه من الحلف فلا يعود إليه فلو أقام شاهداً آخر سمعت
كما في حل (قوله جحان) أي في غير هذه الصورة والافكل منهما ما هنا نصف حجة لأن الحجة

وموت ووكالة ووصاية وشركة وقراض
وكفالة وشهادة على شهادة لأن الله
تعالى نص على الرجلين في الطلاق
والرجعة والوصاية وروى مالك عن
الزهري مضت السنة بأنه لا يجوز
شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح
والطلاق وقيس بالمد كورات غيرها
مما يشار إليها في المعنى المذكور
والوكالة والثلاثة بعدها وإن كانت
في مال القصد منها الولاية والسلطنة
لكن لماذا كراين الرفعة اختلافهم
في الشركة والقراض قال وينبغي أن
يقال إن رام مدعيها اثبات يتصرف
فهو كالوكيل أو اثبات حصته
من الربح فيثبتان برجل وامرأتين
إذا المقصود المال ويقرب منه دعوى
المرأة النكاح لاثبات المهر أو شطره
أو الارث فيثبت برجل وامرأتين
إذا المقصود منه المال وإن لم يثبت
النكاح به حافي غير هذه الصورة
(و) الثاني (ضرب يقبل فيه شاهدان)
رجلان (أو رجل وامرأتان أو شاهد)
أي رجل واحد (وعين المدعي) بعد
إدعاء شهادة شاهده وبعد تعديله ويذكر
حتماً في حلفه صدق شاهده لأن اليمين
والشهادة جحان محتاناً الجنس

مجموعهما (قوله ارتباط) والارتباط يكون بذكر صدق شاهده في حلفه (قوله كالنوع الواحد) الاولى كالجنس الواحد ليناسب ما قبله (قوله في كل) أي متحقق في كل الخ (قوله من عقد مالي) أي ماعدا الشركة والقراض والكفالة أما هي فلا بد فيها من رجلين إلا أن يريد في الاولين اثبات حصته من الربح كما يحشه ابن الرفعة ايج (قوله واقالة) الاصح أنها فسخ فهي تمثيل له لا بيع بالثمن الاقل شرح م ر (قوله وضمنان) هو مثال للعقد المالي فكان المناسب ذكره عقبه وعبارة قل وضمنان وبراء وقرض ووقف وصلح وشفعة وورد بعيب ومسابقة وغصب ووصية بمال واقرار ومهر في نكاح أو وطء شبهة أو خلع وقتل خطأ وقتل صبي ومجنون وقتل حر عبدا ومسلم ذميا والدولاء وسرقة لا قطع فيها (قوله وأجل) أي وكذا جناية توجب مالا (قوله فان لم يكونا رجلين) أي ان لم يردا قامت بما فلا يقال ان الآية تقتضي أن كفاية الرجل والمرأتين انما هي عند فقد الرجلين اه مد على التحرير أو التقدير فان لم يكونا رجلين مرغوبا فيهما (قوله من هذا الضرب الوقف) لان المقصود منه فوائده أو أجرته وهي مال وصورة المسئلة أن شخصا ادعى ملكا تضمن وقفية كان قال هذه الدار كانت لابي ووقفها على وأنت غاصب لها وأقام شهادا وحلف معه حكم له بالملك ثم تصير وقفا باقراره وان كان الوقف لا يثبت بشاهد وعين قاله في البحر م ر (قوله في المعنى) وهو الذي يقصد منه المال (قوله أو رجل وامرأتان) أي لا رجل وعين كما يأتي (قوله كبارة) كان زوجت بشرط أنها بكر فأنكر الزوج بعد ذلك فأقامت عليه بينة بالبكارة أي بوجودها عنده وانه ازالها وبهذا الاعتبار كان في ذلك حق آدمي فصح التمثيل به وأما اذا اختلفا في ازالة البكارة والحالة هذه فقالت ازالها وانكر ولا بينة فتصدق هي بالنظر لعدم فسخه ويصدق هو بالنظر لعدم وجوب كمال المهر وعبارة زى قوله كبارة وثبوت وجعل كما ذكره الرافعي في النفقات (قوله وولادة) أي من حيث ثبوت النسب ففيها حق آدمي وكذا الحيض لان له حقا في العدة وقوله ورضاع يتأمل في كونه فيه حق آدمي ويمكن ان يصور بما اذا شهد ا على شخص بأنه ارتضع على أم زوجته ليكون النكاح باطلا وقوله وعيب امرأة الخ أي لترد في البيع وفي النكاح واذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبعالان كلاهما لا لازم شرعا للمشهود به لا ينقل عنه ويؤخذ من ثبوت الارث ثبوت حياة المولود وان لم يعترض لها في شهادتهم بالولادة لتوقف الارث عليها فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها أما لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فلا يتقبلن لان الحياة من حيث هي مما يطالع عليه الرجال غالبا حج س ل مع زيادة وقوله وولادة وان قال الشاهدان تعمدنا النظر للفرج لا لاجل الشهادة بالولادة كما في حل (قوله وحيض) صريح في امكان اقامة البينة عليه وبه صرح النووي في أصل الروضة ونقله في فتاويه عن ابن الصباغ وصوبه بعضهم خلافا لما في الروضة كأصلها في كتاب الطلاق من تعذرا اقامة البينة عليه ورجح بعضهم ما هنا وحل ما في الطلاق من التعذر على التعسرا ه خ ض مد على التحرير (قوله ورضاع) أي من الثدي كما يأتي (قوله وعيب امرأة) كرتق وقرن وجرح على فرج كما صوبه النووي هذا اذا كان الشاهد بها عالما بالطب كما نقله الرافعي في أصل الروضة عن التهذيب ولا فرق بين حرة وأمة اه زى (قوله تحت ثوبها) والمراد تحت ثوبها مالا يظهر منها غالبا م ر ويدل عليه قوله الاتي وخرج بعيب امرأة

فاعتبر ارتباطا احداهما بالآخرى لصيرا كالنوع الواحد (وهو) أي هذا الضرب الثاني في كل (ما كان) مالا عينا كان أو دينيا أو منفعة أو كان (القصد منه المال) من عقد مالي أو فسخه أو حق مالي كبيع ومنه الحوالة لانها بيع دين بدين واقالة وضمنان وخيار واجر وذلك لعموم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الاموال وقيس بما فيه ما فيه مال (تنبيه) * من هذا الضرب الوقف أيضا كما قاله ابن سريج وقال في الروضة انه أقوى في المعنى وصححه الامام والبعوى وغيرهما انتهى وصححه الرافعي أيضا في الشرح الصغير كما افاده في المهمات (و) الثالث (ضرب يقبل فيه شاهدان) رجلان (أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة) منفردات (وهو) أي هذا الضرب الثالث في كل (مالا يطالع عليه الرجال) غالبا ككبارة وولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها بجراحة على فرجها حرة كانت أو أمة

واسمه لال وإله ماروي ابن أبي شيبه عن الزهري مضت السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكر غيره مما يشاركه في الضابط المذكور وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجل والمرأتين أولى * (تنبيه) * قيد القفال وغيره مسألة الرضاع بما إذا كان الرضاع من الثدي فإن كان من إناء حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء به لكن تقبل شهادتهن بأن هذا اللبن من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالباً وخرج يعيب امرأته تحت ثوبها ما نقله في الروضة عن البغوي وأقره العيب في وجه الحرة وكفيها فإنه لا يثبت إلا برجلين وفي وجه الأمة وما يمد وعند المهنة فإنه يثبت برجل وامرأتين لأن المقصود منه المال فإن قبل هذا وما قبله انما يأتیان على القول بجمل النظر إلى ذلك أما على ما صححه الشيخان في الأولى والنووي في الثانية من تحريم ذلك فتقبل النساء فيه منفردات أجيب بأن الوجه والكفين يطلع عليهما الرجال غالباً وإن قلنا بحرمة نظرها لاجنبى لأن ذلك جائز لمخارمها وزوجها ويجوز نظرها لاجنبى لوجهها لتعليم (٣٨١) ومعاملته وتحمل شهادة وقد قال الولي العراقي أطلق الماوردي نقل الإجماع على أن

الخ وعبارة م ر وخرج تحت الثوب والمراد منها ما لا يظهر منها غالباً عيب الوجه والكفين من الحرة فلا بد في ثبوته أن لم يقصده مال من رجلين وكذا فيما يمد وعند مهنة الأمة إذا قصده فسبح النكاح مثلاً أما إذا قصده الرتبة العيب فيثبت برجل وامرأتين وبين إذا قصد منه حينئذ المال شرح م ر ولا يقبل فيه محض النساء اهـ حل (قوله واستهلال) أي نزول الجنين من فرج أمه صار خا حتى يرث ويورث عنه (قوله العيب في وجه الحرة) بدل من ما (قوله لأن المقصود منه) أي من العيب المذكور أي من إثباته المال لأن غرضه من إثباته ردة الأمة لبائعها (قوله هذا) أي كون العيب في وجه الأمة وما يمد وعند المهنة يثبت برجل وامرأتين انما يأتیان الخ (قوله وما قبله) أي وهو العيب في وجه الحرة (قوله أجيب) هذا جواب يمنع أنهما انما يأتیان على القول بجمل النظر إلى ذلك أي بل يأتیان على قول حرمة النظر أيضاً (قوله لأن ذلك) أي النظر (قوله وقد قال الخ) تأييد للجواب فغرضه به تقوية الجواب بأن الحرة يشترط فيها رجلان والأمة رجلان أو رجل وامرأتان (قوله لما مر) أي من أن المقصود منه المال (قوله لعدم ورود ذلك) أي ثبوت شيء بامرأتين وبين (قوله لوروده) أي القيام (قوله أقل من أربعة) اعتباراً للأربعة هو بالنظر للحد فلو شهد بجرح الشاهد اثنان وفسراة بالزنا ثبت فسقه وليس آفاذين اهـ زى اج (قوله أمهله) أي أمهله (قوله حتى آتى) بالمد (قوله ولأنه) أي الزنا من أغلظ أي أغلظها بعد الكفر والقتل ولذا عبر عن (قوله حانت) أي حصلت في حين وفي نسخة كانت من التفاته قال في المختار حين الوقت والمدة ومنه قوله تعالى هل آتى على الإنسان حين من الدهر وحان له أن يفعل كذا أي آن (قوله إذا أطلقوا الشهادة) أي لم يقولوا حانت من التفاته أو تعمدنا النظر لأقامة الشهادة أو لغير أقامتها وتوله ان يستفسروا أي يقال لهم هل حانت منكم التفاته أو تعمدتم النظر لأقامة الشهادة أو لغير أقامتها اهـ زى (قوله ولا بد أن يقولوا الخ) ولا بد أن يقولوا على وجه الزنا كما في م ر وعبارته والأوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحدهم والأوجب سؤال باقيهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كليل في مكحلة نعم يندب اهـ قال في الروض وشرحه ويشترط أن يذكر أو أي شهود الزنا المرأة المزني بها فقبضون وطء المشتركة وأمة ابنه زنا (قوله أو كالمروء) بكسر الميم أي الميل ووجهه مراد (قوله

أيضا الأول (ضرب لا يقبل فيه أقل (٩٦ ح) من أربعة) من الرجال (وهو) أي هذا الضرب (الزنا) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء وما في صحيح مسلم عن سعد بن عبادة رضي الله تعالى عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لو وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء قال نعم ولأنه لا يقوم الا من اثنين فصار كالشهادة على فعلين ولا من أغلظ الفواحش فغلظت الشهادة فيه ليكون أسوأ وأما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا حانت من التفاته قرأنا أو تعمدنا التفاته لأقامة الشهادة قال الماوردي فان قالوا تعمدنا لغير الشهادة فسقوا ووردت شهادتهم انتهى هذا إذا تكررت ذلك منهم ولم تغلب طاعة على معاصيهم والافتة ببل لأن ذلك صغيرة وينبغي إذا أطلقوا الشهادة أن يستفسروا ان تبسروا ولا تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا رأينا أو أدخل حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها وان لم يقولوا كالأصبع في الخاتم أو كالمروء

في المكحلة * (تنبيه) * اللواط في ذلك كالزنا وكذا اتيان البهيمة على المذهب المنصوص في الامم قال في زيادة الروضة لان كلا جماع ونقصان العقوبة فيه لا يمنع من العدد كما في زنا الامة قال البلقيني ووطء الميتة لا يوجب الحد على الاصح وهو كاتيان البهائم في أنه لا يثبت الا بأربعة على المعتد انتهى وخرج بما ذكره وطء الشبهة اذا قصد بالدعوى به المال أو شهد به حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى أربعة ويقبل في الاقرار بالزنا وما ألحق به رجلان كغيره من الاقارب (و) الثاني (ضرب يقبل فيه اثنان) أي رجلان (وهو) أي هذا الضرب الثاني (ماسوى الزنا) وما ألحق به (٣٨٢) من الحدود سواء كان قتلا لمرتدة أم لقاطع الطريق بشرطه أم لقطع في سرقة أم في طريق أم في جلد لشارب مسكر

(و) الثالث (ضرب يقبل فيه) رجل (واحد وهو هلال شهر رمضان) بالنسبة للصوم على أظهر القولين عند الشيخين احتياطاً للصوم أما بالنسبة لحلول أجل أو وقوع طلاق فلا كما مر ذلك في الصيام وألحق بذلك مسائل منها ما لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم اذا قلنا يثبت به رمضان حكى ابن الرفعة فيه وجهين عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصيام الوجوب ومنها ما في المجموع آخر الصلاة على الميت عن المتولى أنه لو مات ذمي فشهد عدل باسلامه لم يكف في الارث وفي الاكتفاء به في الصلاة عليه وتوابعها وجهان بناء على القولين في هلال رمضان ومقتضاهما ترجيح القبول وهو الظاهر وان أفتى القاضي حسين بالمنع ومنها ثبوت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعية فيما اذا ثبت رمضان بشهادته ولم ير الهلال بعد الثلاثين فانا نقتصر على الاصح ومنها السمع للخصم كلام القاضي وأللقاضي كلام الخصم يقبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كما ذكره الرافعي قبيل القضاء على الغائب ومنها صور زيادة على ذلك ذكرتها في شرح المنهاج وغيره (ولا تقبل شهادة) على فعل كزنا وشرب خمر وغصب واتلاف وولادة وورضاع واصطياد واحياء وكون اليد

في المكحلة) بضم الميم من النوادر التي جاءت بالضم وقياسها الكسر لانها آلة اه مصباح (قوله اتيان البهيمة) وانما ألحق اتيان البهيمة بالزنا لان الكل جماع ونقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كما في زنا الامة وبقي للكاف اللواط اه (قوله لا يمنع من العدد) أي عدد شهود الزنا (قوله كما في زنا الامة) فان حدها على النصف من الحرّة ومع ذلك لا يثبت زناها الا بأربعة (قوله الا بأربعة) أي لاجل تعزير الفاعل (قوله فلا يحتاج الى اربعة) بل الاول بقيد الاول يثبت بما يثبت به المال ولا يحتاج فيه الى ذكر ما يعتبر في شهادة الزنا من قول الشهود رأيناه أدخل حشفته في فرجها والباقي يثبت برجلين اه شرح المنهج (قوله وما ألحق به) كاللواط واتيان البهائم (قوله من الحدود) أي من أسباب الحدود وقوله سواء كان أي الحد المفهوم من الحدود (قوله بشرطه) وهو ان يقتل مكافئاً له وأما الشوكة فهي داخله في مفهومه لا شرط فيه كما قيل لانه لا بد أن يقاوم من يبرزه (قوله ام لقطع) المناسب ام قطعاً وكذا قوله ام جلد (قوله وهو هلال شهر رمضان) ومثل رمضان الحجة بالنسبة للوقوف وكذلك شوال بالنسبة للاحرام بالحج كما قاله أبو ثور وكذا الشهر المنذور صومه اذا شهد برؤية هلاله واحداً فثبت بواحد على المعتد خلافاً للشيخ الاسلام زى (قوله بالنسبة للصوم) أي وما ألحق به من العبادة (قوله ومقتضاه الخ) معتد وهو محل الشاهد (قوله المسجع للخصم كلام القاضي) لانه تخير لا شاهد بخلاف الذي يترجم للقاضي كلام الخصم فلا بد من كونه اثنين فقوله وللقاضى كلام الخصم مصور بالقاضى الاصم لا المترجم له لما تقدم انه يشترط فيه اثنان اه مد وقوله الاصم أي فيه بعض ضم والافالاصم لا يصح توليته القضاء (قوله والقاضى كلام الخصم) ضعيف (قوله ولا تقبل شهادة على فعل) هذه متعلقة بالاعمى في المتن فجعلها في الشارح متعلقة بهذا المقدر وهو قوله على فعل وقد رعد الدخول على المتن قوله ولا تقبل شهادة الاعمى الخ فلو انقضى المتن على ظاهره وقدر السواد هنا وجعلها من عنده كان أحسن وحاصله ان المشهود به ان كان فعلاً اشترط في الشاهد به الابصار فقط فيكفي الاصم وان كان قولاً اشترط فيه امران الابصار والسمع (قوله وكون اليد على مال) سيأتى أنه يثبت بالاستقاضة وكل ما يثبت بالاستقاضة يكفي فيه الاعمى كما يأتى فكلام الشارح ضعيف وقال بعضهم قوله وكون اليد على مال الخ يعني انه لا تكفي الشهادة بمجرد اليد لانها قد تكون عن اجارة أو اعارة فلا يكون من قسم الاستقاضة الا اذا شهد بيد مع تصرف المالك مدة طويلة كما في شرح المنهج وحينئذ كلام الشارح لا ضعف فيه خلافاً للمعشى (قوله الا ان في الحقوق الخ) قال في شرح الروض من رأى رجلاً يتصرف في شيء في يده مقيم على أمثاله كالدار والعبد واستفاض بين الناس انه ملكه جازله أن يشهد له به وان لم يعرف سببه ولم تطل المدة وكذا يجوز ذلك لو انضم الى اليد تصرف ومدة طويلة ولو بغير الاستقاضة اه (قوله وتدعو الحاجة) المناسب أن يقول ودعاء الحاجة الى اثباته وهو منصوب بأن مضرة في تأويل مصدر عطف على تعذر على حد

على مال الابصار لذلك الفعل مع فاعله لانه يصل به الى العلم واليقين فلا يكفي فيه السماع من الغير قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد الا ان في الحقوق ما اکتفى فيه بالنظر المؤكدة تعذر اليقين فيه وتدعو الحاجة الى اثباته كالمالك فانه لا سبيل الى معرفته يقيناً وكذا العدالة والاعسار وتقبل في الفعل من أصم لابصاره وليس

ويجوز تعمد النظر لفرج الزائنين لتحمل الشهادة كما مرّت الإشارة اليه لانهما هتك احرامهما والا قوال كعقد وفسخ وطلاق واقرار يشترط في الشاهد سماعها وابصارها حال تلفظها بها حتى لو نطق بهما من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف وما حكاه الروائي عن الاصحاب من أنه لو جلس بين يدي بيت فيه اثنان فقط فسمع تعاقدتهما بالبيع (٣٨٣) وغيره كفى من غير رؤية زيفه البندنيي بأنه

لا يعرف الموجب من القابل ولا تقبل شهادة (الاعمى) فيما يتعلق بالبصر لجواز اشتباه الاصوات وقديحاكي الانسان صوت غيره (الافستة) وفي بعض النسخ خمسة (مواضع) وسيأتي توجيه ذلك الموضع الاول (الموت) فانه ثبت بالتسامع لان اسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع عليها فجاز ان يعتمد على الاستقاضة (و) الموضع الثاني (النسب) لذكر أو أنى وان لم يعرف عين المنسوب اليه من أب اوجد فيشهده أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان أو قبيلة فيشهد أنه من قبيلة كذا لانه لا مدخل للرؤية فيه فان غاية الممكن أن يشاهد الولادة على الفراش وذلك لا يفيد القطع بل الظاهر فقط والحاجة داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة فسورح فيه قال ابن المنذر وهذا مما لا أعلم فيه خلافا وكذا ثبت النسب بالاستقاضة الى الام في الاصح كالاب وان كان النسب في الحقيقة الى الاب (و) الموضع الثالث (الملك المطلق) من غير اضافة لمالك معين اذا لم يكن منازع (تنبيه) * هذه الثلاثة من الامور التي ثبتت بالاستقاضة وبقي من الامور التي ثبتت بالاستقاضة العتق والولاء والوقف والنكاح كما هو الاصح عند المحققين لانها أمور مؤبدة فاذا طالت مدتها عسرا قامة البيئة على ابتدائها فست الحاجة الى اثباتها بالاستقاضة ولا يشك أحد أن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبو يها زوج النبي صلى الله عليه وسلم وان فاطمة رضي الله تعالى عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم ولا مستند غير السماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر الى أصله وأما شرطه فقال النووي في فتاويه لا يثبت بالاستقاضة شروط الوقف وتفاصيله بل ان كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلا وتعذر معرفة الشروط صرف الناظر الغلة فيجوز ان يراه من مصالحها انتهى

* وليس عبادة وتقرعيني * (قوله ويجوز تعمد النظر) صرح م بأنه صغير بعد قول المنهاج ويشترط للزنا أربعة رجال وعبارة قل ويجوز النظر لفرج الزائنين لتحمل الشهادة ولا تطل شهادتهم ولو تعمدوا النظر لغير الشهادة لانه صغيرة اه (قوله سمعها) أي السمع ولو بأذن أو به ثقل أي فيكفي السمع بأذن واحدة وكذا ضعيف السمع وقوله وابصار أي ولو بعين أو به ضعف أي فيكفي الاعور وضعيف البصر كافي مد على التحرير وقوله أي السمع أوله بذلك لأن الشرط هو السمع لاسمعها وان كان يلزم من سمعها السمع (قوله لم يكف) قال م ر وان علم صوته لان ما كان ادراكه ممكنا يحدى الحواس يمنع العمل فيه بغلبة الظن اه (قوله زيفه) أي ضعفه (قوله الاعمى) العمى يكتب بالياء وهو فقد البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا يخرج الجادة قال الغني في حاشية المطلاع وكون العمى عدميا رأى الفلاسفة ورأى المتكلمين أنه معنى وجودي يضاد الادراك وهو ليس بضار في الدين بل المضرا عما هو معنى البصيرة وهو الجهل بدليل فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وضمير فانها القصص ويعجني هنا قول أبي العباس المرسى

يقولون الضرير فقلت كلا * بلى والله أبصر من بصير

سواد العين زارياض قلبي * ليجمع على فهم الامور

ولما عى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنشد

ان يأخذ الله من عيني نورهما * فان قلبي مضى ما به ضرر

أرى بقلبي ديني وآخرى * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله فيما يتعلق) لا يصح الاستثناء بالنظر لانه القيد الا أن يكون منقطعا (قوله لان اسبابه)

أي الموت (قوله أن يعتقد) أي الاعمى (قوله من اب) بيان للمنسوب اليه (قوله فيشهد

ان هذا ابن فلان) عبارة الروض وشرحه ولو شهد الاعمى بالاستقاضة جاز ان لم يحتج الى تعيين

واشارة بان شهد على معروف باسمه ونسبه او شهد له بنسب وصوره بأن يصف الشخص

فيقول الرجل الذي اسمه كذا وكنيته كذا ومصلاه كذا ومسكنه كذا هو فلان بن فلان ثم يقيم

المدعى بينة أخرى أنه الذي اسمه كذا وكنيته كذا الى آخر الصفات أو يشهد له بملك دار معروفة

أو أرض معروفة اه ببعض اختصار وبه نعلم ما في قول الشارح فيشهد أن هذا ابن فلان (قوله

من قبيلة كذا) فائدة هذه الشهادة استحقاقه مثلامن وقف عليها (قوله المتوفين) أي الذين

ماتوا والمتوفين جمع متوفي حذف ألفه عند الجمع قال ابن مالك

واحذف من المقصور في جمع على * حذف المثني ما به تعكلا

وهو يفتح الفاء كالمصطفين وأصله المتوفين تحركت الياء وافتتح ما قبلها قلبت ألفا فحذفت

لالتقاء الساكنين (قوله وان كان النسب) يتأمل في هذه الغاية لانه لا فائدة لهما العلمها (قوله

من غير اضافة لمالك) عبارة سم بأن لم يصف لسبب وهي أولى بأن يقول هذا ملك فلان ولم يقل

ملكه بشراء أو هبة أو غير ذلك لم يقبل قوله لان هذا مما يتوقف على رؤية اه ويمكن أن يقدر

مضافا في كلام الشارح أي لسبب ملك مالك معين (قوله اذا لم يكن منازع) راجع للثلاثة

قبله أعنى الموت وما بعده وانظر ما فائدة الشهادة عند عدم التنازع وعبارة المنهج بدله بلا

والاوجه جل هذا على ما أفق به ابن الصلاح شيخه من ان الشروط ان شهد بها منفردة لم يثبت بها وان ذكرها في شهادة بأصل الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية (٣٨٤) الوقف ومما يثبت بالاستفاضة القضاء والجرح والتعديل والرشد والارث

واستحقاق الزكاة والرضاع وحيث ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصداق بها بل يرجع لمهر المثل ولا يكتفى الشاهد بالاستفاضة أن يقول سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادته مبنية عليها بل يقول أشهد أنه له أو أنه ابنه مثلا لانه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس ولو صرح بذلك لم تقبل شهادته على الاصح لان ذكره يشعر بعدم جرمه بالشهادة ويؤخذ من التعديل جل هذا على ما اذا ظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية أو حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له أن يقول أشهد أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا أعنت فلانا لما مر أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار وبالقول الابصار والسمع وشرط الاستفاضة التي يستند الشاهد اليها في المشهود به سماع المشهود به من جمع كثير يؤمن توافقه على الكذب بحيث يقع العلم والظن القوي بخبرهم كما ذكره الشيخان في الشرح والروضة لان الاصل في الشهادة اعتماد اليقين وانما يعدل عنه عند عدم الوصول اليه الى ظن يقرب منه على حسب الطاقة (و) الموضع الرابع (الترجيح) اذا اتخذ القاضى مترجحا وقلنا يجوز وهو الاصح فتقبل شهادته فيها لان الترجمة تفسير للفظ فلا يحتاج الى معانية وإشارة وقوله (وما شهد به قبيل العمى) ساقط في بعض النسخ فمن عدة المواضع ستة عد ذلك ومن عدها خمسة لم يعد ذلك ومعناه أن الاعمى لو تحمل شهادة فيما يحتاج للبصر قبل

معارض قال في شرحه وخرج بزيادة بل معارض ما لو عورض كان أنكر المنسوب اليه النسب أو طعن بعض الناس فيه فتمنع الشهادة به لاختلال الظن حيفتداه وهذا الشرط جار في كل ما يثبت بالتسامع اه وجهه ما ذكره الشارح مما يثبت بالاستفاضة هنا وما يأتي بعده أربعة عشر وبقي منها عزل القاضى وتضرر الزوجة والاسلام والكفر والسفه والجل والولادة والوصايا والحرية والقسامة والغصب ذكر ذلك الامام المناوى في شرحه على شرح التحرير وقال في شرحه على عماد الرضى لشيخ الاسلام وقد نظمت ذلك في خمسة أبيات فقلت في الست والعشرين تكفى استفاضة * ونسبت سمعادون علم بأصله في الكفر والتجريح مع عزل حاكم * وفي سفه أو ضد ذلك كله وفي العتق والاقواف والزكوات مع * نكاح وارث والرضاع وعسره وإيصاله مع نسبه وولادة * وموت وجل والمضرب بأهله وأشرية ثم القسامة والولا * وحرية والملك مع طول فعله وقوله في المنهج أو طعن بعض الناس فيه زاد في شرح الزبيد أو منازع له في ملك المشهود له به (قوله شيخه) أى النوى وهو يدل من ابن الصلاح أعطف بيان عليه ولعله بواسطة فان النوى لم ير ابن الصلاح اه مد (قوله حاصله) أى المشهود به (قوله والارث) أى ان هذا وارث فلان أو لا وارث له غيره كما عبر به م ولا يثبت الدين بالتسامع كما قاله ابن المقرئ في الروض اه زى (قوله لا يثبت الصداق) أى المدعى به ويثبت مهر المثل تبع للنكاح اه مد (قوله مبنية عليها) أى على الاستفاضة وقوله ولو صرح بذلك أى بقوله سمعت الناس الخ وكتب بعضهم قوله ولو صرح بذلك أى بمستند شهادته من تسمع أو رؤية أو تصرف شرح الروض اه مرحومى ومستند شهادة الاعمى السماع (قوله وليس له) أى للاعمى (قوله بحيث يقع العلم) ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عدالة وقضية تشبههم هذا بالمتواتر عدم اشتراط اسلامهم لكن أفقى الوالد باشتراطه فيهم شرح م ر قال ع ش ومثله التكليف ويفرق بين ما هنا وبين عدد التواتر بأن التواتر يفيد العلم الضروري فلا يشترط اسلامهم بخلافه هنا فانه ضعيف لافادته الظن القوي فقط شرح م ر (قوله والظن) هذا يدل على أنه ليس المراد بالجمع عدد التواتر لان ذلك يفيد العلم قطعاً شوري (قوله مترجحا) أى مترجحه كلام الخصوم أو مترجحا عنه للخصوم كلام القاضى وفي الاولى لا بد من اثنين وفي الثانية يكفي واحد (قوله من مفهوم الشرط) وهو قوله ان مكان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب (قوله ويدهما الخ) والحاصل أن المسئلة لها أربعة أحوال لانه إما أن تكون يداهما جميعا في يده أو لا يكون شيء منهما في يده أو تكون يد المترفي يده فقط أو يد المقر له فقط ففي الاولى تقبل شهادته مطلقا وفي الثانية تقبل ان كانا معروف الاسم والنسب عنده وهذه من قبيل ما شهد به قبيل العمى وفي الثالثة ان كان المقر له معروف الاسم والنسب وفي الرابعة ان كان المقر معروف الاسم والنسب عنده ولا بد في جميع ذلك من رؤية قم الالفاظ حال لفظه قبل العمى كما تقدم في الشهادة على الاقوال اه مد (قوله في يده) أى الاعمى وتصح شهادة الاعمى فيما لو أمسك ذكر من يرضى أو يلوط وهو داخل الفرج أو الدبر وأمسكه أى الشخص المذكور حتى شهد عليه عند القاضى

عروض العمى ثم عى بعد ذلك شهد بما تحمله ان كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب لا مكان الشهادة عليهما اه فيقول أشهد أن فلان بن فلان أقر فلان بن فلان بكذا بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط نعم لعمى ويدهما أو يد المشهود عليه في يده فشهد عليه في الاولى

اه شيخنا وبعبارة قل على الجلال قوله يا بصار صريحه أنه لا يصح شهادة الاعمى وان مس
 الذكريه في القرح والمعتد جوازها ان أمسكهما الى أن حضر واين يدى القاضى وان لم
 يستمر الذكريه في القرح اه أى فيشهد مع ثلاثة ولا يكتفى علم القاضى في حدود الله (قوله مطلقا)
 أى سواء عرف اسمه ونسبه أم لا (قوله مع تميزه) أى بكونه مقرا أو مقتراله أو بآثما أو مشتريا
 (قوله وفي الثانية) أى فيما اذا كانت يد المشهود عليه في يد الاعمى (قوله ما تحمله) أى الاعمى
 (قوله في اذنه) أى مثلا (قوله به) لا حاجة لقوله به ولعله متعلق بمعدوف تقديره يقضى به
 أى بما سمعه (قوله فتقبل الخ) ان وضع يده على فمه حال التعلق والافلا تقبل لاحتمال أن غير
 المضبوط تكلم في اذنه بما سمعه اه مد (قوله للضرورة) ولذا لا تقبل شهادته عليها اعتمادا
 عليه أى ولو حال الوطء كما في زى وحل (قوله ولان الوطء يجوز بالظن) أى ومبنى
 الشهادة على العلم ما أمكن شرح الروض وبهذا حصل الفرق بين الوطء والشهادة (قوله
 ولا يجوز) معتمد (قوله ولا تقبل شهادة جاز) بتشديد الراء من الجزأى التحصيل أى يحصل
 الخ (قوله جاز لنفسه نفعا) أى ان يظهر حالة الشهادة أن فيها جرتفع له فشهادته لاخ له ابن حالة
 الشهادة مقبولة وان مات الابن بعدها قل على الجلال (قوله ولغيره) عطف على لعبد
 وقوله ميت نعت غريم بأن ادعى وارث الميت المدين بدین له على آخر وأقام صاحب الدين يشهد
 له فلا تصح للثمة لانه اذا أثبت للغريم شيئا أثبت لنفسه المطالبة به اه (قوله تركته)
 مفعول والديون فاعل (قوله أو عليه جبرفلس) معطوف على ميت وكل منهما صفة لغريم
 ونخرج بجبر الفلس جبر السفه والغريم الحى وهو سرأ ومعسر ولم يجبر عليه فتقبل شهادة
 الغريم (قوله بما هوولى) بأن ادعى سفيه على شخص بشى وأقام وليه شاهدا فلا تقبل (قوله
 أو وصى) أى بأن كان اثنان وصيين على صبي فأدعى أحدهما بحال للصبي وأقام الوصى الثانى
 شاهدا فلا تقبل (قوله أو وكييل) كان وكل زيد فى بيع شى فأدعى شخص ان هذا الشىء
 ملك له فأراد الوكيل وهو زيد أن يشهد بأنه ملك للموكل وتثبت الوكالة بأصول الوكيل وفروعه
 وبأصول الموكل وفروعه بخلاف الوصاية لا تثبت بذلك لان الوصاية أقوى من الوكالة ومثل
 ذلك الامام والقاضى وناظر الوقف والمسجد ان ادعى شيئا ثم أقاموا أصولهم وفروعهم
 شهدوا فانهم يتقبل (قوله لانه ثبت الخ) ولو باع الوكيل شيئا فأنكر المشتري الثمن أو اشترى
 شيئا فأدعى أجنبي المبيع ولم تعرف وكالته فله أن يشهد بملكه بأن له عليه كذا أو بان هذا
 ملكه حيث لم يتعرض لكونه وكيل ولا يحصل له ذلك باطنا لان فيه توصلا للعق بطريق مباح م
 سل (قوله وبراءة) الاولى ذكرها بعد قول المتن ولادافع عنها ضررا وكتب بعضهم قوله
 وبراءة من ضمنه هو بأداء أو ابراء أى أو أصله أو فروعها ويضرب حدوث التهمة قبل الحكم
 لا بعده فلو شهد لآخيه بحال وكان هو وارثه فان كان قبل الحكم لم يأخذ المال أو بعده أخذه
 اه سم قال سل وكذا لو شهد بقتل فلان لآخيه الذى له ابن ثم مات وورثه فان صار وارثه
 بعد الحكم لم ينقض أو قبله امتنع الحكم اه ولو شهد لبعضه أو على عدوه أو الفاسق بما يعلمه
 من الحق والحاكم يجهل ذلك قال ابن عبد السلام المختار جوازه لانهم لم يعملوا الحاكم على باطل
 بل على اتصال الحق لمستحقه فلم يأثم الحاكم لعذره ولا الخصم لاخذه حقه ولا الشاهد لآعائه

مطلقا مع تميزه من خصمه وفي الثانية
 لمعرف الاسم والتسبب قبلت شهادته
 كما يجنبه الزر ككشى في الاولى
 وصرح به في أصل الروضة في الثانية
 (و) الموضع الخامس أو السادس على
 ما تقدم ما تحمله (على المضبوط) عنده
 كان يقصر شخص في اذنه بخوط لاق
 أو عتق أو مال لشخص معروف الاسم
 والتسبب فيه علق الاعمى به ويضبطه حتى
 يشهد عليه بما جمع منه عند فاض به
 فتقبل على الصحيح لحصول العلم بأنه
 المشهود عليه وله أن يطأ زوجته اعتمادا
 على صوته للضرورة ولان الوطء يجوز
 بالظن ولا يجوز أن يشهد على زوجته
 اعتمادا على صوته كغيرها خلافا لما
 يجنبه الاذرى من قبول شهادته عليها
 اعتمادا على ذلك ولا تقبل شهادة جاز
 لنفسه نفعا) فقد شهادته لعبد سواء
 أكان مازونا له أم لا ومكاتبه لان له فيه
 علة نعم لو شهد بشى شخص لمشتريه
 وفيه شفعة لمكاتبه قبلت ولغيره له
 ميت وان لم تستغرق تركته الديون
 أو عليه جبرفلس لانه اذا أثبت للغريم
 شيئا أثبت لنفسه المطالبة به وترد شهادته
 أيضا بما هوولى أو وصى أو وكيل فيه
 ولو بدون جعل لانه يثبت لنفسه سلطنة
 التصرف وبراءة من ضمنه بأداء أو ابراء
 لانه يدفع بها الغرم عن نفسه

أن تشهد (قوله فهم قدفة) إلا أن يصاوه بقولهم ونشهد على ذلك اهـ (قوله هل تسمع فيه دعواها) أي المسببة ~~صكان~~ قال ادعى أن فلانا زني وحينئذ يكون فاذقا وخرج بدعوى المسببة غيرها كان أقعت أن فلانا وطئها بشبهة لا ثبات النسب أو المهر فتسمع اذهذه ليست لطلب الاجر (قوله أوجهها) ضعیف وقوله لا تسمع أي اكتفاء بشهادتها ولأنه لاحق له أي للشاهد شرح الروض (قوله في المشهود به) المناسب أن يقول في المدعى به (قوله ومن له الحق) وهو الله بدليل ما بعده وهو من تمام العلة (قوله والوجه الثاني الخ) فالمعتمد سماعها إلا في محض حدود الله شرح الروض (قوله ورجحه البلقيني) معتمد (قوله على غير حدود الله) أي موجبها كالزنا كان يدعى أن فلانا طلق زوجته وهو يعاشرها * (فرع) * قال الشاهد لست بشاهد في هذا الشيء ثم جاف تشهد نظر ان قاله حين تصدى لأقامة الشهادة لم تقبل شهادته وإن قاله قبل ذلك بشهر أو يوم قبلت كما قاله الرافي اهـ

* (كتاب العتق) *

ختم المصنف كتابه بالعتق رجاء أن الله يعتقه من النار وأخر عنه كتاب أمتهات الاولاد لأن العتق به يستعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا ويرتب العتق فيه على عمل عله العبد في حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضاء أو طار و هو قرينة في حق من قصد به حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره والاصح أن العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب سببه عليه في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء بطوار من المستولدة أولاً شرح مروجش والعتق بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق ذى الكراع الجبري ثمانية آلاف ~~وصكان~~ ذلك في الجاهلية وبدليل عتق أبي لهب ثمانية لمبشرته بولادة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الأمة واعلم أن العتق بالقول من المسلم قربة سواء المتجز والمعلق وأما صيغته فان تعلق بها حث أو منع أو تحقيق خبر فليست قربة والا كانت قربة ~~صكان~~ طلعت الشمس فأنت حره سلا وأما العتق بالفعل وهو الاستيلاء فليس قربة لأنه متعلق بقضاء أو طار إلا ان قصد به حصول عتق أو ولد فيكون قربة والمعتمد أنه قربة حتى من الكافر فيختلف به عنه عذاب غير الكفر كما في مد على التحرير والعتق اسم مصدر لا عتق والمصدر الاعتاق والمراد بالعتق ما يشمل ما كان بصيغة وهو ظاهر وما كان بغير صيغة كشراء القريب وقد ذكر المتن الأمرين فقول الشارح بمعنى الاعتاق فيه قصور على ما كان بصيغة فكان الأولى التعميم كذا قيل وقال العناني وإنما قال بمعنى الاعتاق ليرتب عليه التعريف وهو قوله ازالة الملك اذ العتق زوال الملك وهو أثر الاعتاق والرق مجز حكمتى سببه ذلة الكفر وعبارة ع ش على م ر قوله معنى الاعتاق أشار به الى أن العتق مجاز من باب اطلاق المسبب وإرادة السبب وهذا مبني على أن العتق لازم مطاوع لا عتق اذ يقال اعتق العبد فعتق وجوز بعضهم استعماله متعدياً يقال عتقت العبد (قوله مأخوذ من قولهم الخ) أي فهو لغة الاستقلال والاطلاق كما عبر به غيره ~~وصكان~~ المناسب أن يريد السابق أيضاً (قوله واستقل) تفسير (قوله تخلص) أخذه من قوله اذا سبق لأن الفرس اذا سبق غيره فكأنه تخلص منه (قوله ازالة ملك) المراد بالازالة ما يشمل الزوال ليدخل فيه شر من يعتق عليه

فهم قدفة وما تقبل فيه شهادة المسببة هل تسمع فيه دعواها ووجهان أوجهها كما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً للاسنوي ونسبه الامام للعراقين لا تسمع لأنه لاحق للمدعى في المشهود به ومن له الحق لم ياذن في الطلب بالاثبات بل في امر فيه بالأعراض والدفع ما أمكن والوجه الثاني ورجحه البلقيني أنها تسمع ويجب حله على غير حدود الله تعالى وإذا فصل بعض المتأخرين فقال انها تسمع إلا في محض حدود الله تعالى

* (كتاب العتق) *

بمعنى الاعتاق وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرس اذا سبق وعتق العرعخ اذا طار واستقل فكان العبد اذا فلك من الرق تخلص واستقل وشرعاً ازالة ملك عن آدمي

وأزله وقوله لا إلى مالك أي خاص نخرج الوقف فإن الملك في الموقوف لله تعالى على المعتمد
ومن قال إزالة الرق عن آدمي لا يحتاج إلى ذلك وقال شيخنا قوله لا إلى مالك دخل فيه الوقف
والجواب أن يقال إزالة الملك ذاتا ومنفعة فالمنافع في الوقف ملك للموقوف عليه (قوله تقربا)
هو بيان الواقع كما هو شأن القيود لا للاحتراز (قوله فلا يصح عتقهما) وهو حرام ثم
أن أرسل ما كولا بقصد اباحتهم يأخذونه جازولا يأخذونه كله فقط قل على الجلال (قوله في
معنى السوائب) جمع سائبة وهي الناقة التي كانت تسب في الجاهلية فتسرح لا تمتنع من ماء
ولا مرعى ولا ينفع بها (قوله فك رقبة) أي من الرقب بأن اعتقها فيقرأ بلفظ الفعل ومثله أطمع
وفي قراءة أخرى بلفظ المصدر فيهما مر فوعين لكن بإضافة الأول وتنوين الثاني فعلى القراءة
الأولى وهي قراءة بلفظ الفعل بدل من قوله أقمهم أو بيان له كأنه قبل فلا فك رقبة ولا أطمع
وأما على القراءة الثانية وهي قراءة بلفظ المصدر فكل خبر مبتدأ محذوف أي هو فك رقبة
أو أطمع وتكون أول الإباحة ويكون المبتدأ المقدر وهو لفظ هو عائدا على مضاف مقدر
في قوله وما أدر النما العقبة أي ما أقمها هو أي أقمها هناك الخ واحتج إلى تقدير هذا
المضاف لأجل أن يفسر المصدر وهو الإقحام بالمصدر اه ملخصا من أعراب السمين وقوله تعالى
أي في حق زيد بن حارثة لما أعتقه النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي غير موضع) أي وقوله
تعالى في غير موضع فهو معطوف على قوله تعالى فك رقبة (قوله وفي الصحيحين) عبارة مرفوعة
شرحها وخبر الصحيحين أي ما راجع إلى اعتق امرأ مسلم استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من
النار حتى الفرج بالفرج اه ولعل الرواية مختلفة اه اج وحتى يحتمل أن تكون الغاية هنا
الاهلي والادنى فإن الغاية تستعمل في كل منهما فتشتمل الأدنى لشرف أعضاء العبادة عليه
كالجمعة والعبيدين ونحو ذلك ويحتمل أن يراد الأعلى فإن حفظه أشد على النفس قاله الحافظ
العراقي اه شوبري والفرج يشمل الدبر والقبل وسعى فرجا لا قرأه أي انفتاحه وظاهر
الحديث أن العتق يكفر الكبائر لأن معصية الفرج الزنا وهو من أكبر الكبائر وذلك لأن العتق
مزية على كثير من العبادات لأنه أشق على النفس من الوضوء والصلاة والصوم لما فيه من بذل
المال الكثير ولذلك كان الحج أيضا يكفر الكبائر اه عناني على التحرير (قوله مؤمنة) للغالب
فلا مفهوم له (قوله كالغل) بضم الغين أي الحبل وأما بكسر هاء فهو الحق في الصدر شبه
التخلص من الرق بفك الحبل من الرقبة واستعار الفك للتخلص فتكون استعارة نصريحية
أصلية (قوله فهو محتبس) أي محبوس وقوله به أي بالملك (قوله قد يختلف) كعتق الأمة
من الرجل وعتق العبد من المرأة وانظر لو كان العتق واضحا والمعتق خفي هل يعتق العضو
الزائد منه تبعاً أم لا راجعه وأجاب بعضهم بأنه يعتق لأن الخنثى في نفس الأمر أذكر أو أنثى
ويؤيده الرواية الثانية في كلام الشارح التي ذكرها عن سنن أبي داود ثم إن الجواب الثاني
في كلام الشارح أحسن من الأول لنقض الأول باللسان فإنه يحصل به الكفر الذي هو أغش
الكبائر حتى من الزنا م د وأجيب بأن ذنب الفرج الذي يوجب الحد لا يسقط بالتوبة بخلاف
اللسان فإنه إذا كفر به وتاب بأن أسلم سقط عنه القتل (قوله نسمة) أي إنسانا جوهرى
(قوله وعاش ثلاثا وستين سنة) لو قال وعاش كذلك لكان أخصر كما قال بعد (قوله حكيم)

لا إلى مالك تقربا إلى الله تعالى ونخرج
بالآدمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما
كما في زوايا النلباين الراقي لو ملك طائرا
فأراد إرساله فوجه أن أحصهما المنع لأنه
بمعنى السوائب والأصل في مشروعيته
قبل الإجماع قوله تعالى فك رقبة وقوله
تعالى وأذ تقول للذي أنعم الله عليه أي
بالإسلام وأنعمت عليه أي بالعتق كما قاله
المفسرون وفي غير موضع فتحرير رقبة
وفي الصحيحين من أعتق رقبة مؤمنة
اعتق الله بكل عضو منها عضوا من
أعضائه من النار حتى الفرج
بالفرج وفي سنن أبي داود أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة
مؤمنة كانت فداءه من النار وخصت
الرقبة بالذكر في هذين الخبرين لأن ملك
السيد الرقيق كالغل في رقبته فهو
محتبس به كما محتبس الدابة بالحبل
في عتقها فإذا أعتقه أطلقته من ذلك
الغل الذي كان في رقبته وقوله حتى
الفرج بالفرج خصه بالذكر أما لأن
ذنبه فاحش وأما لأنه قد يختلف
من المعتق والمعتق * (فائدة) * أعتق
النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين
نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة وأعتقت
السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها تسعا
وستين وعاشت كذلك وأعتق عبد الله
ابن عمر ألفا وأعتق حكيم

بوزن أمير وحرز امهملة مكسورة بوزن كتاب مصباح (قوله ذوالكرام) بضم الكاف
وتخفيف الراء وقوله الجبري نسبة الى جبر بوزن درهم اسم قبيلة وهو أي الكرام اسم لجماعة
من الخليل أي صاحب الخليل (قوله ويصح العتق) أي الاعتاق (قوله جائز التصرف) أي
نافذ التصرف (قوله أهل التبرع) هو معنى المتن لكنه فيه زيادة على المتن حيث كونه
يخرج المكاتب فانه ليس أهلا للتبرع مع كونه جائز التصرف قال م في شرحه نعم لو أوصى به
السفيه أو أعتق عن غيره بإذنه أو أعتق المشتري المبيع قبل قبضه أو الامام قن بيت المال على
ما يأتي أو الولي عن الصبي في كفارة قتل أو راهن موسر لم رهون أو وارث موسر لقن التركة صح
(قوله أو من وكيل) عطف على قوله من كل مالك وقوله لم يمت مولى أي بسبب قتل فقط
(قوله فلا يصح من غير مالك) هذا محترز قوله وأهلية تبرع وقوله ولا من مبيع محترز قوله
والولاء (قوله ويجوز عليه بسفه) أي بالقول المنجز أما بالفعل فينفذ منه وأما المعلق كالتدبير
فكذلك ينفذ منه وأما المقتلس فلا ينفذ منه بالفعل ولا بالقول المنجز بخلاف المعلق كالتدبير فيصح
منه (قوله ولا من مبيع) أي بالقول المنجز أما بالفعل فينفذ وكذا المعلق كالتدبير لانه بالموت
يزول عنه الرق فيصير أهلا للولاء (قوله ومكاتب) أي لا بالقول ولا بالفعل ولا معلقا ولا منجزا
(قوله ويتصور الأكرام) مرتبط بمحذوف أي أما الأكرام بحق فيصح ويتصور الخ وكذا يتصور
في كفارة لزم الصبي فامتنع الولي من العتق فأكرهه الحاكم وأعتق فيصح أي عتق الولي
عن كفارة الصبي في القتل العمد من مال الصبي اه (قوله بشرط العتق) أي الاعتاق (قوله
ويثبت ولاؤه) وفائدة ثبوته ان السيد لو أسلم ورثه بالولاء (قوله مسلما) حال من المفعول
(قوله ولا يصح عتق موقوف) كان الانسب ذكرها عند الكلام على الركن الثاني وهو العتق
الأن يقال انها مناسبة للمعلقين (قوله ولا ذلك) أي العتق (قوله يبطل به حق الخ) أي
ان كان وقت ترتيب وكان الأول أن يقول لانه يبطل حق الموقوف عليه أعم من أن يكون فيه
ترتيب أولا (قوله ويصح معلقا بصفة) وهو أي التعليق غير قرينة ان قصده حث أو منع
أو تحقيق خبر أو لا قرينة حيث كان من مسلم ويجري في التعليق هنا مآثر في الطلاق من كون
المعلق بفعله بالياء أولا ولا يشترط لصحة التعليق اطلاق التصرف بدليل صحته أي التعليق من
نحو راهن معسر ومقتلس ومهر تدشرح م لان العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة وقوله
وهو أي التعليق غير قرينة مفهومه ان العتق المترتب عليه يكون قرينة ويقتضي ذلك قول ابن حجر
وهو قرينة اجماعا اه ع ش على م (قوله كالتدبير) مثال المحقة الوقوع ومثال غيرها
كدخول الدار (قوله لما فيه) أي في التعليق أي في صحته (قوله على صفة بعد الموت) كان
دخلت الدار بعد موتي فأنت حر أو ان دخلت الدار بعد موتي بشهر فأنت حر وكسبه بعد موت
السيد وقبل وجود الصفة للوارث وليس للوارث التصرف فيه بما يزيل الملك لتعلق حق العتق
به ولا كذلك المالك فان تصرفه نافذ والشارع ممكنه من ذلك ولا كذلك الوارث اه وسيأتي
في التدبير للشارح التصريح بما ذكر وقوله وليس للوارث الخ أي ان كان المعلق عليه فعله
وامتنع منه بعد عرضه عليه اه شرح م راج (قوله لم تبطل الصفة) هذا مصور بما اذا كان
المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الدار فانت حر فان التعليق يبطل بالموت

ابن حزام مائة مطوقين بالفضة وأعتق
ذوالكرام الجبري في يوم ثمانية
آلاف واعتق عبد الرحمن بن عوف
ثلاثين ألفا رضي الله تعالى عنهم
وحشرنا معهم آمين وأركانه ثلاثة
معتق وعتيق وصيغة وقد شرع في
الركن الأول فقال (ويصح
العتق من كل مالك) للرقبة (جائز
التصرف في ملكه) أهل التبرع والولاء
مختارا ومن وكيل أو ولي في كفارة
لزم مولى فلا يصح من غير مالك
بلا إذن ولا من غير مطلق التصرف
من صبي ومجنون ومجور عليه بسفه
أو فليس ولا من مبيع ومكاتب ومكره
بغير حق ويتصور الأكرام بحق في البيع
بشرط العتق ويصح من سكران ومن
كافر ولو حريا ويثبت ولاؤه على عتقه
المسلم سواء أعتقه مسلما أو كافرا ثم أسلم
ولا يصح عتق موقوف لانه غير مملوك
ولان ذلك يبطل به حق بقية البطون
ويصح معلقا بصفة محقة الوقوع
وغیرها كالتدبير لما فيه من التوسعة
لتحصيل القرينة واذا علق الاعتاق على
صفة لم يملك الرجوع فيه بالقول
ويملك التصرف كالبيع ونحوه
ولو باعه ثم اشتراه لم تعد الصفة ولو علقه
على صفة بعد الموت ثم مات السيد
لم تبطل الصفة

وبصيح مؤقتا ويلغو التأقيت والركن الثاني (٣٩٠) العتيق ويشترط فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه كاستولادة ومؤجر

كما هو ظاهر وانما تبطل لانه لما قيد بالمعلق عليه بما بعد الموت صارت وصية وهي لا تبطل بالموت سم على حج ع ش على م ر (قوله وبصيح مؤقتا) كاعتقتك شهرا مثلا وقوله ويلغو التأقيت أى ويعتق حالا اه مد (قوله أن لا يتعلق به الخ) هذا النفي صادق بأربع صور بأن لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالعارية أو يتعلق به حق لازم هو عتيق كالمستولادة أو يتعلق به حق لازم غير عتيق لا يمنع البيع كالأجارة وهذا هو المنطوق وأما المفهوم فصورة واحدة وهي ما اذا يتعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه وذلك كإرهن اه (قوله يمنع بيعه) صفة لحق (قوله كاستولادة) مثال لما يصح عتيقه وقوله ومؤجر مثال لما يتعلق به حق لازم لا يمنع البيع ع ش (قوله على تفصيل) وهو أن يكون الرهن معسرافا كان موسرا صح عتيقه كاستيلاده قال في متن المنهج ولا ينفذ الا عتاق موسر وابلاده أى الرهن الموسر وتكون قيمتهما رهنا مكانهما (قوله والتحرير) أى وفك الرقبة (قوله وما تصرف منهما) عطف تفسير لقوله بصريح العتيق والتحرير وكان الاظهر أن يقول أى ما تصرف منهما وعبارة سم وهو ما تصرف منهما كانت عتيق اه وأما نفس العتيق والتحرير كانت اعتاق أو تحرير فكناية كما في أنت طلاق (قوله لورودهما في القرآن) فيه نظير بالنسبة للعتق فليست في أى آية ورد فيها اه قل وأجيب بأن المراد ورود مجموعهما فيهما فالتحرير ورد فيهما والعتق ورد في السنة فقط (قوله وما تصرف منه) عطف تفسير (قوله كفكوك الرقبة) أو فككت رقبتك اه سم (قوله فروع) أى سبعة وقيل ثمانية (قوله لو كان اسم أمته الخ) هذا خارج باشتراط قصد اللفظ لعناه (قوله ان لم يقصد النداء) بأن قصد العتيق أو أطلق ومجمله ان كانت مشهورة بهذا الاسم حالة النداء فان كان قد هجر وترك فانها تعتق عند الاطلاق كما قاله سم (قوله لم تعتق) سواء قصد النداء أو أطلق (قوله وقصد الاخبار) أى كاذبا اه مرحومى فان قصد الانشاء أو أطلق عتيق مرحومى وقوله لم يعتق باطنا أما ظاهرا فاعتق وهذا هو المعتمد كما في شرح م ر فان اطلع الحاكم على ذلك فرق بينهما ما يمنع من استخدامه وفي س ل قال الاسنوى وكذا لا يعتق ظاهرا كما اقتضاه اطلاقهم في أنت طالق لمن أراد حلها من وثاق بجماع وجود القرينة الصارفة فيهما (قوله فبانت أمته) بنصب امته الخا فالبانت بكانت وقوله لم تعتق بشكل عليه ما مرفى في نظيره من الطلاق الا أن يجاب بأن هنا معارضا قويا وهو غلبة استعمال حرّة في نحو ذلك بمعنى العفيفة عن الزنا ولا كذلك ثم ولو قيل له امتك زانية فقال بل حرّة واراد عفيفة قبل وكذا ان أطلق فيما يظهر للقرينة القوية هنا اه اج (قوله فكذلك) فهو صريح فيهما كطلاقك الله ويشارق نحو باعك الله حيث كان كناية لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف ذينك اه شرح م ر وقوله بعدم استقلالها أى لانه لا بد معها من القبول فهو على قاعدة ان كل ما يستقل به الانسان اذا أسنده الله كان صريحا وما لا يستقل به الانسان كالبيع اذا أسنده الله كان كناية وقد نظم هذه القاعدة بعضهم فقال

ما فيه الاستقلال بالانشاء * وكان مسندا الذي الآلاء

فهو صريح ضده كناية * فكأن لذا الضابط ذا دراه

(قوله ذلك العبد) أى المشار اليه (قوله انما يعتق الاول فقط) ضعيف (قوله لان قاله

بخلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل مريبانه وهذا الركن لم يذكره المصنف ثم شرع في الركن الثالث وهو الصبيغة وهي اتمام صريح واما كناية وقد شرع في القسم الاول بقوله (ويقع العتيق) أى يتخذ (بصريح) لفظ (العتق والتحرير) وما تصرف منهما كانت عتيق او معتق أو محرّر او حرّرتك لورودهما في القرآن والسنة متكررين ويستوى في الفاظهما الهازل واللاعب لان هزلها ما جد كإرهان الترمذى وغيره وكذا فك رقبة وما تصرف منه كفكوك الرقبة صريح في الاصح لوروده في القرآن (فروع) * لو كان اسم امته قبل ارفاقها حرّة فسميت بغيره فقال لها يا حرّة عتقت ان لم يقصد النداء باسمها القديم فان كان اسمها في الحال حرّة لم تعتق الا ان قصد العتيق ولو اقتر بحرية رقيقه خوفا من أخذ المكس عنه اذا طالبه المكاس به وقصد الاخبار به لم يعتق باطنا ولو قال لامرأة زاجته فأخرى يا حرّة فبانت أمته لم تعتق ولو قال لعبد افرغ من عملك وانت حرّ وقال اردت حرّ من العمل لم يقبل ظاهرا ويدين ولو قال الله اعتقتك عتيق او اعتقتك الله فكذلك كما هو مقتضى كلام الشيخين ولو قال لعبد انت حرّ مثل هذا العبد وأشار الى عبد آخر لم يعتق ذلك العبد كما يجنبه النووي لان وصفه بالعبد يمنع عتيقه ويعتق المخاطب فان قال مثل هذا ولم يقل العبد عتقا كما صوّبه النووي وان قال الاسنوى انما يعتق الاول فقط ولو قال السيد لرجل انت تعلم ان عبدى حرّ عتيق باقراره وان لم يكن المخاطب عالما بحريته لان قاله

أنت تظن أوتري أي أن عبيدي حر فلا يعتق ويفارق الاولي بأنه لو لم يكن حرًا فيها لم يكن
 الخطاب عالمًا بحريته وقد اعترف بعلمه والظن ونحوه بخلافه قال الأذري وينبغي استفساره
 في صورتي تظن وتري ويعمل بتفسيره شرح الروض مرحومي فان قال مراده بالظن والرؤية
 العلم عتق والا فلا (قوله والصريح لا يحتاج الى نية لايقاعه) لكن لابد من قصد اللفظ لمعناه
 كما سيذكره (قوله أما قصد الصريح) محتز قوله لا يقاعه (قوله وهو ما احتمل الخ) وعبرة
 قل وأما أنت ابني اوتري اوابي وهذا ابني اوابي وهذه ابني اوتري فعتق ظاهر اوابنا
 ولو في خوف من مكسر بشرط امكانه حسا وان عرف نسبه وقال شيخنا ان اراد بذلك الملاحظة
 فلا عتق صريح بل هو كناية اه (قوله لا ملك لي عليك) أي لكوني اعقتك ويحتمل لكوني بعثك
 ومنه ما اذا قال له وهبتك نفسك ناويا العتق فيعتق وان لم يقبل او ناويا التملك فيعتق ان قبل
 فورا وعبرة شرح م ر ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتق عتق ولم يحتج لقبول او التملك
 عتق ان قبل فورا كما في ملكتك نفسك قال سم ولو اوصى له برقبته اشترط القبول بعد الموت
 (قوله مع احتمال غيره) أي كالبيع والوقف مثلا (قوله وان احتقت) أي وجدت بها قرينة
 بأن قال العبد لسيدته اعتقتني فقال لا ملك لي عليك مثلا شيخنا (قوله كالامساك في الصوم) فانه
 يحتمل العادة والعبادة ولا يميز بينهما الا بنيت (قوله بشرط أن يأتي بالنية) أي في جزم من اللفظ
 (قوله وهو الظاهر) معتمد (قوله من السودد) أي لامن السيادة بمعنى الشرف المستزمنة
 للمرية لانه اذا كان من السيادة يعتق لان السيادة الكاملة لا تكون الا للحر وفيه ان التعليل
 لا ينتج المدعى الا اذا كان الاشتقاق خاصا بكونه من السودد وليس كذلك بل يجوز ان يكون من
 السيادة غاية الامر أن اللفظ محتمل لان يكون من السودد ومن السيادة فينبغي أن يكون كناية
 والسودد بالهمز مثل قنفذ كما في القاموس فهو بضم السين لا غير ويجوز ابدال الهمزة فيه
 واوا والادال الاولي يجوز ضمها وفتحها كما نص عليه شارح لامية ابن مالك فقيه أربعة أوجه اه
 (قوله وتدير المنزل) عطف تفسير فعني ياسيدي يا مدبر منزلي بمعنى انه قائم بمصالحه وهذا
 لا ينافي الرقبة وقوله وتدير المنزل أي من كون الانسان يدبر أحوال منزله فيما يحتاجه من
 كونه يكفيه في معاشه كذا وكذا وملبسه كذا وكذا ويغني عن الضأن اللحم الخشن مثلا وغيره
 من طبخ اللحم فيه مثلا قاله تدبير نصف المعيشة اه (قوله أي فيما هو صالح فيه) أي في العتق
 (قوله أنا منك حر) كذا في شرح المنهج واعترضه بعضهم بأن الصواب أنا منك طالق وهو
 ما في أكثر النسخ منه لان الكلام في صيغة الطلاق وأنا منك حر لا صريح ولا كناية لافي الطلاق
 ولا هنا أي فلا يكون قوله أنا منك طالق كناية في العتق وان كان كناية في الطلاق والفرق ان
 النكاح الذي ينحل بالطلاق يقوم بكل من الزوجين بدليل انه لا يأخذ خامسة ولا كذلك هنا
 فان الرق لا يقوم بالسيد كما يقوم بالعبد تأمل ع ش قلا عن شرح البهجة ومحل كونه غير كناية
 هنا ما لم يقصد به ازالة العلة بينه وبين رقبته وهي عدم النفقة ونحوها بحيث صار منه كالاجنبي
 والا كان كناية ع ش (قوله فلا ينقذه العتق) أي فيكون لغوا (قوله فاذا أعتق المالك)
 لعل الاولي الواو لان التفريع غير ظاهر (قوله معين) الاولي معين لانه صفة لبعض فكان
 الصواب نصبه الآن يقال انه نعت مقطوع أي هو معين أو أنه مجرور بالمجاورة أو أنه على لغة

أنت تظن أوتري والصريح لا يحتاج
 الى نية لايقاعه كسائر الصرائح لانه
 لا يفهم منه غيره عند الاطلاق فلم يحتج
 لتقويته بالنية ولان هزله جده كما مر فيقع
 العتق وان لم يقصد ايقاعه اما قصد
 الصريح لمعناه فلا بد منه ليخرج اعجمي
 تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه ثم شرع
 في القسم الثاني وهو الكناية بقوله (و)
 يقع العتق أيضا بلفظ (الكناية) وهو
 ما احتمل العتق وغيره كقوله لا ملك لي
 عليك لاسلطان لي عليك لاسيلى لي
 عليك لخدمة لي عليك انت سائبة
 انت مولاي ونحو ذلك كازلت ملكي
 أو حكمتي عنك لاشعار ما ذكرنا باله
 الملك مع احتمال غيره ولذلك قال المصنف
 (مع النية) أي لابد من نية العتق
 وان احتقت بها قرينة لاحتمالها غير
 العتق فلا بد من نية التمييز كالامساك
 في الصوم * (تنبيه) * بشرط ان يأتي
 بالنية قبل فراغه من لفظ الكناية كما مر
 ذلك في الطلاق بالكناية ولو قال لعبد
 ياسيدي هل هو كناية أو لا وجهان رجع
 الامام انه كناية وجرى عليه ابن المقرئ
 وهو الظاهر ورجح القاضي والغزالي انه
 لغولانه من السودد وتدير المنزل وليس
 فيه ما يقتضى العتق وصيغة طلاق
 او ظهرا صريحة كانت او كناية كناية
 هنا أي فيما هو صالح فيه بخلاف قوله
 للعبد اعتد أو استبرئ رجل أو رقبته
 أنا منك حر فلا ينقذه العتق ولو نواه
 ولا يضطر خطأ بتذكير أو تأنيث فقوله
 لعبد انت حر ولا مته انت حر صريح
 ونصح اضافة العتق الى حر من الرقيق
 كما قال (فاذا اعتق) المالك (بعض
 عبيد) معين كيدته او شائع منه كربه

(هتق جميعه) سراية كنفه في الطلاق وسواء الموسر وغيره لما روى النسائي ان رجلا اعتق شقصا من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس لله شريك هذا (٢٩٢) اذا كان باقية له فان كان باقية لغيره فقد ذكره بقوله (وان اعتق شركا) بكسر الشين

أي نصيبا مشتركا (له في عيد) سواء كان شريكه مسلما أم لا كترصيه أم قل (وهو موسر سرى العتق) منه بمجرد تلفظه به (إلى باقية) من غير توقف على اداء القيمة * (تنبيه) * المراد بكونه موسرا أن يكون موسرا بقيمة حصته شريكه فاضلا ذلك عن قوته وقوت من تلزمه نفقته في يومه وليلته وكست ثوب يلبسه وسكنى يوم على ما سبق في الفلس ويصرف إلى ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون (وكان عليه) بمجرد السراية (قيمة نصيب شريكه) يوم الاعتاق لانه وقت الاتفاق فان أيسر بعض حصته سرى إلى ما أيسر به من نصيب شريكه والاصل في ذلك خبر الصحيحين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق عليه منه ما عتق وفي رواية من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد فهو عتيق واحتراز بقيد يساره عن اعساره فإنه لا يسرى بل الباقي ملك لشريكه ويعتق نصيبه فقط والاعتبار بالسار بحالة الاعتاق فلو أعتق وهو معسر ثم أيسر فلا تقويم كما قاله في الروضة وقضية اطلاق التقويم شموله لما لو كان عليه دين بقدره وهو كذلك على الاظهر عندنا لا كثرين كما قاله في الروضة لانه مالك لما في يده نافذ قصر فيه ولهذا لو اشترى به عبدا وأعتقه فقد ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب الشريك مستولدا بأن استولدها وهو معسر فلا سراية

ربيعه الذين يسمون المنصوب بصورة المرفوع والمجورور (قوله عتق جميعه) أي ان كان المباشر لعتقه المالك أو شريكه باذنه فان كان وكسلا أجنبيا فان أعتق جزأ شائعنا كعتق عتق والا فلا يعتق منه شيء قل وبعبارة آج فان كان الوكيل شريكا عتق ما عتقه وسرى والفرق أنه لما كان يملك الاعتاق عن نفسه نزل فعليه منزلة شريكه ولا كذلك الأجنبي فيقتصر فيه على ما عتقه لافرق بين أن يوكل في الكل أو البعض اه مد (قوله ليس لله شريك) أي لانه لو نفذ عتق الشقص الذي أعتقه فقط كان هذا الشقص المعتق لله تعالى والشقص الباقي ملكا له فكان شريكا لله تعالى في ملك هذا العبد (قوله مشترك) الصواب اسقاطه لأن النصيب ليس مشتركا وإنما المشترك العبد بتمامه (قوله ويصرف في الديون) لأن قيمة نصيب شريكه تصير كالدين لتنزل الاعتاق منزلة الاتفاق شرح الروض (قوله يوم الاعتاق) أي وقته وهو ظرف للقيمة وظرف لقوله موسر ولو كان يساره بمال غائب لانه لا يشترط للعتق دفع القيمة بالفعل (قوله سرى إلى ما أيسر به الخ) وللشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجباره عليها فلو مات اخذت من تركته فان لم يطالبه طالبه القاضي وإذا اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد حاضرا وقرب العهد ووجع أهل التقويم أو مات أو غاب أو طال العهد صدق المعتق في الاظهر لانه غارم اه سم زى (قوله شركا) بكسر الشين المجبة واسكان الراء أي جزأ مملوكا له (قوله وكان له مال يبلغ ثمن العبد) فيه أن هذا يقتضي انه لا بد أن يكون موسرا بجميع قيمة العبد مع أن المدار على كونه موسرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير يبلغ ثمن باقي العبد شيئا وبعبارة ع ش على م ر قوله يبلغ ثمن العبد أي ثمن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة واطلاق الثمن على القيمة فيه تسامح (قوله قيمة عدل) مفعول مطلق والعدل بمعنى الاستواء أي لازيادة ولا نقص فيها ويصح أن يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل أي شخص عادل لا جور عنده ولا ظلم عنده وقال ع ش أي بتقويم عدل (قوله فأعطى) وليس الاعطاء قيدا في العتق بل يعتق حالا وان تأخر الاعطاء كما تدل عليه الرواية الآتية وقوله حصصهم أي قيمة حصصهم (قوله وعتق عليه العبد) يقتضي ان العتق متأخر عن التقويم واعطاء الشركاء وليس مرادا وأجيب بأن الواو لا تقتضي ترتيبا ولا تعقيبا (قوله والا) أي وان لم يكن له مال (قوله فقد عتق عليه منه ما عتق) قال في فتح الباري قوله عتق منه ما عتق قال الداودي هو بفتح العين في الاول ويجوز الفتح والضم في الثاني وتعقبه ابن التين بأنه استقدم غيره وإنما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتق بضم أوله لأن الفعل غير متعد اه مد (قوله قيمة العبد) أي باقية (قوله فهو عتيق) أي معتق بفتح المثناة اسم مفعول (قوله وقضية اطلاق التقويم) أي المذكور في الحديث وقوله شموله أي التقويم وقوله لما أي النصيب وقوله عليه أي الشريك والاولى حذف لو كان وقوله بقدره أي المقوم المفهوم من التقويم (قوله وهو كذلك) أي فلا يمنع تعلق الزكاة شرح المنهج (قوله ولهذا لو اشترى به) أي بما في يده عبد الخ (قوله ويستثنى من السراية) أي المذكورة في المتن (قوله بأن استولدها) أي الشريك أي ثم أعتق شريكه نصيبه (قوله فلا سراية) أي على المعتق الذي هو غير المستولد (قوله لأن السراية تتضمن النقل) أي نقل الملك أي والمستولة لا تقبله (قوله ويجرى الخلاف

في الاصح لأن السراية تتضمن النقل ويجرى الخلاف فيما لو استولدها أحدهما وهو معسر ثم استولدها الآخر (الخ)

ثم أعتقها أحدهما ولو كانت حصّة الذي لم يعتق موقوفة لم يسر العتق اليها قولاً واحداً كما قاله في الكفاية ويستثنى صورتان لا تقوم فيهما على المعتقد مع يساره الأولى ما إذا وهب الأصل لفرعه شقصاً من رقيق ٣٩٣ وقبضه ثم أعتق الأصل ما بقي في ملكه فإنه

يسرى إلى نصيب الفرع مع اليسار ولا قيمة عليه على الرابع والثانية ما لو باع شقصاً من رقيق ثم جحر على المشتري بالفلس فأعتق البائع نصيبه فإنه يسرى إلى الباقي الذي له الرجوع فيه بشرط اليسار ولا قيمة عليه لأن عتقه صافى ما كان له أن يرجع فيه ولو كان رقيق بين ثلاثة فأعتق اثنان منهم نصيبهما معا وأحدهما معسر والآخر وسرقوم جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا الموسر كما قاله الشيخان والمريض معسر إلا في ثلث ماله فإذا أعتق نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فإن خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وإن لم يخرج إلا نصيبه عتق بلا سراية ولا تختص السراية بالاعتاق وحينئذ استيلاً أحد الشريكين الموسر الأمة المشتركة بينهما يسرى إلى نصيب شريكه كالعتق بل أولى منه بالنفوذ لأنه فعل وهو أقوى من القول ولهذا ينفذ استيلاً المجنون والمجور وعليه دون عتقهما وإيلاً المريض من رأس المال وعتاقه من الثلث وخرج بالموسر المعسر فلا يسرى استيلاً كالعتق نعم إن كان الشريك المستولد أصلاً لشريكه سرى كما لو استولد الجارية لتي كلهاه وعليه قيمة نصيب شريكه لا تلاف بإزالة ملكه وعليه أيضاً حصته من مهر مثل للاستمتاع بملك غيره مع أو ش البكارة لو كانت بكر وهذا إن تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة كما هو الغالب والأفلا يلزمه حصّة مهر لأن الموجب له تعقيب

الخ) والأصح عدم السراية للتعليل المذكور (قوله ثم أعتقها) أي نجزع عتقها وقوله أحدهما أي أحد المستولين وإنما يعتق نصيب الآخر بالتخيّر أو بالموت (قوله ولا قيمة عليه) أي تنزيلاً لاعتاقه منزلة رجوعه في الهبة لأن السراية تتضمن نقل ماسرى إليه (قوله ثم جحر على المشتري) أي قبل أداء الثمن (قوله فأعتق البائع نصيبه) أي الذي لم يبعه (قوله بشرط اليسار) هو قيد السراية في صورتين وإن لم يلزمه غرم لتوقف السراية على اليسار وإن تخلف الغرم لعارض فعلم أنه لو كان معسر لم يسر لباقيهما فاسقط توقف المرحوم في ذلك (قوله لأن عتقه) راجع لكل من المستثنين فهو علة للمستثنين وهو تعليل لعدم لزوم القيمة فيهما أي أنه لما كان لكل من الأصل وبائع الفلس الرجوع نزل عتقه منزلة رجوعه فكان ما أعتق الأملاك فلم يلزمه القيمة (قوله واحدهما معسر) فإن أسرا قوم عليهما حصّة الشريك على قدر الرأس لأعلى قدر الملك بخلاف الشفعة لأن الأخذ بهما من فوائد الملك وسبيل السراية سبيل ضمان المتلفات اهـ مرحومى وعبارة من قوله لا بقدر الملك لأن ضمان المتلف يستوى فيه القليل والكثير كالومات من جراحاتهما المختلفة وبهذا فارق ما مر في الأخذ بالشفعة لأنه من فوائد الملك وثمرته فوزع بحسبه اهـ (قوله والمريض معسر إلا في ثلث ماله الخ) غرضه بذلك الإشارة إلى التعميم في قوله السابق وهو معسر أي فكانه قال موسراً ما بكل ماله أو بثلثه وذلك في حق المريض (قوله والمجور عليه) أي بسفه أو ما المجور عليه بفلس فلا ينفذ استيلاً على المعتد شرح مر (قوله فلا يسرى استيلاً) أي ويلزمه حصّة شريكه من المهر ومن أرش البكارة ومن الولد لأنه فوت رقبته منه عليه (قوله نعم) استدراك على قوله فلا يسرى أي محل كون المعسر لا يسرى استيلاً ما لم يكن أصلاً استولداً مشتركة بينه وبين ولده وهو معسر يسرى كما لو استولد الأمة التي كلها ملك لولده (قوله كما لو استولد الجارية) أي ولو كان معسراً (قوله التي كلها له) أي لفرعه (قوله وعليه قيمة الخ) راجع لأصل المسئلة وهو قوله يسرى إلى نصيب شريكه كالعتق بل أولى (قوله حصته من مهر) أي مهر ثيب وقوله مع أرش البكارة أي مع حصته من أرش البكارة (قوله من مهر مثل) بخلاف قيمة حصّة الولد لأن أمة صارت أم ولد حالاً فيكون العلوق في ملك المولود فلا تجب القيمة شرح المنهج (قوله وهذا) أي لزوم الحصّة من المهر وأرش البكارة (قوله إن تأخر الانزال) ولا يعرف إلا منه (قوله والا) بأن تقدّم الانزال أو قارن فلا يلزمه حصّة المهر ويلزمه حصّة شريكه من القيمة وقوله والأفلا يلزمه حصّة مهر هذا يقتضي أنه يلزمه حصّة أرش البكارة مطلقاً والوجه أنه كالمهر من حيث التقييد المذكور وفلو قال الشارح هذا إن تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة وعن إزالة البكارة كما هو الغالب والأفلا يلزمه ذلك لكان أنسب كما يفيد كلام ع ش على م ر وفيه أيضاً ولو تنازعا فزعم الواطئ تقدّم الانزال والشريك تأخره صدق الواطئ فيما يظهر عملاً بالأصل من عدم وجوب المهر وإن كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لأن الأصل فيمن تعدي على ملك غيره الضمان حتى يوجد مستقط ولم تحققه وهذا أقرب والحاصل أن الشريك الذي أحبل الأمة المشتركة إن كان موسراً غرم قيمة نصيب شريكه منها مطلقاً ولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقاً وأما حصته من المهر وأرش البكارة فيلزمه إن تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة والأفلا

الحشفة في ملك غيره وهو مستوفى وشروط سراية العتق أربعة الأولى

اعتناق المالك ولو بناتيه باختياره كشرائه جزء أصله وليس المراد بالاختيار مقابله الا كراه بل المراد السبب في الاعتناق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الاكراه لان الكلام ٣٩٤ فيما يعتق فيه الشقص والا كراه لا يعتق فيه ونخرج بالاختيار ما لو ووث بعض فرعه

أوأصله فانه لم يسر عليه العتق الى باقيه لان التقويم سبيله سبيل ضمان المتلفات وعند اتقاء الاختيار لا يمنع منه بعد اتلاف الشرط الثاني أن يكون له يوم الاعتناق مال يفي بقيمة الباقي أو بعضه كما مر الشرط الثالث أن يكون محلها قابلا للنقل فلا سريه في نصيب حكم بالاستيلاء فيه ولا الى الحصة الموقوفة ولا الى المنذور اعتناقه الشرط الرابع ان يعتق نصيبه ليعتق أولا ثم يسرى العتق الى نصيب شريكه فلو اعتق نصيب شريكه لغا اذ لا ملك ولا تبعه فلو اعتق نصيبه بعد ذلك سري الى حصة شريكه ولو اعتق نصف المشترك وأطلق حبل على ملكه فقط لان الانسان انما يعتق ما يملكه كما جزم به صاحب الانوار (ومن ملك واحدا من والديه أو مولوديه) من النسب بكسر الدال فيهما ملكا قهريا كالارث أو اختياريا كالشراء والهبة (عتق عليه) اما الاصول فلقوله تعالى وانخفض لهما جناح الذل من الرحمة ولا يتأتى خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في صحيح مسلم ان يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه أي الشراء لان الولد هو المعتق بانشاءه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية فيعتق عليه وأما القروع فلقوله تعالى وما ينبغي للرجن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا في الرجن عبدا وقال تعالى وقالوا اتخذوا الرجن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية (تنبيه) * شمل قوله والديه أو مولوديه الذكور منهم ما والاناث علوا وأسفلوا المحدد بينهما أم لانه حكم متعلق

اه (قوله اعتناق المالك) المراد بالاعتناق ما يشمل العتق عليه بدليل تمثيله المذكور (قوله باختياره) المراد منه ان ملكه الذي ترتب عليه العتق اختياري وليس المراد ان العتق باختياره يخرج بذلك المكروه لان الكلام في عتق الخرمع السراية للباقي والمكروه لا يعتق عليه شيء أصلا لاجزء ولا غيره حتى يحترز عنه بقيد الاختيار فيكون قوله بالاختيار متعلقا بما لا أي كان ملكه بالاختيار كالشراء لا بالقهر كالارث (قوله السبب) أي التسبب (قوله ما لو ووث بعض فرعه) صورته ان زوجته ماله لا ييه أو ابنه من غيرها ثم ماتت عن زوجها وأخيهافيرث زوجها النصف من أبيه أو ابنه ويعتق عليه ولا يسرى ومثل الارث الرتبة العيب مثال ذلك ما لو باع بعض ابن أخيه ثم مات فورث أخوه الذي هو أبو الولد المبيع ثم ان المشتري اطلع على عيب في المبيع فردّه واسترجع بعض ابنه المبيع عتق عليه ولا يسرى ان كان موسرا كما ذكره في شمس و سل (قوله فانه لم يسر) المناسب أن يقول لا يسرى (قوله الشرط الثالث الخ) تنبذم هذا أيضا وهو الصورة التي استثناه من السراية (قوله أن يكون محلها) أي السراية (قوله ومن ملك واحد الخ) هذا محله اذا كان المالك حرا كاملا فيخرج المكاتب والمبعض حتى لو ملك المبعوض بقتله أو أتمه لا تعتق عليه وان مات بل تورث عنه لا يقال انها تعتق بموته لانه لا ريق بعد الموت لانها انتقلت للوارث بمجرد موته ولا ملك له بعد الموت حتى يقال تعتق عليه وليست مستولدة له اه دبري مد وقوله من والديه أي احده أصوله وان علا ولو من جهة الام (قوله من النسب) فيهما ولو جلا أو اختلفا دينيا ومنفيا بلعان بعد استلحاقه فلو ملك زوجته الحامل منه عتق حملها وقال شيخ شيخنا عميرة لوقال لمن يملك بعضه اعتقه عتق على ألف ففعل لم يعتق فراجع اه قل وذهب أبو حنيفة وأحمد الى تعدى ذلك لكل ذي رجم محرم اه سم وعند أبي حنيفة ان كل عاصب يجبر القاصر على النكاح ولها الخيار بعد البلوغ والمبالغ البكر عنده لا تزوج الا بعد استئذانها (قوله كالارث) بأن وورث أمه من أخيه لا ييه أو وورث أباه أو أمه من عمه (قوله لن يجزى ولد) بفتح الياء أي يكافئ حل قال تعالى وجزاهم بما صبروا جنة وحريرا (قوله فيعتقه أي الشراء) قال م ر في حواشيه ظن داود الظاهري أن الرواية بنصب فيعتقه عطف على فيشتريه فيكون الولد هو المعتق والمشهور في الرواية رفعه والضمير عائدة على المصدر الذي دل عليه الفعل تقديره فيعتقه الشراء لان بنفس الشراء حصل العتق من غير احتياج الى لفظ وعلى النصيب ينعكس المعنى والصواب الاول ويؤيده رواية عتق عليه وفي رواية أخرى فهو حر وعلم مما ذكرناه انه لا حاجة الى ما قاله أصحابنا من أن المراد بالاعتناق التسبب اليه بالشراء لان نفس التلقظ به والولد المنبى باللعان فيه وجهان والظاهر المنع فان استلحقه عتق عليه اه وفي سم ما يوافقه اه ع ش على المنهج (قوله وقالوا اتخذوا الرجن ولدا) أي من الملائكة نزلت هذه الآية في خروعة اسم قبيلة حيث قالوا الملائكة بنات الله وأضافوا الى ذلك انه تعالى صاهر الجن على ما حكى الله عنهم فقال وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا ثم انه تعالى نزه نفسه عن ذلك بقوله سبحانه لان الولد لا بد وان يكون شيها بالوالد ولو كان لله تعالى ولدا لا شبهه من بعض الوجوه ولا بد وان يخالفه من وجه واحد وما به المشاركة غير ما به الممايزة فيقع التركيب في ذات الله تعالى وكل مركب ممكن فاتخاذ للوليد

على كونه ممكنا غير واجب الوجود وذلك يخرج عن حدّ الالهية ويدخله في حدّ العبودية
 وبذلك نزه تعالى نفسه عنه فلما نزه نفسه عن الولد أخبر عنهم بأنهم عباده والعبودية تنافي الولادة
 اه ملخصا من تفسير الفخر الرازي والعبودية أفضل من العبادة لانها تنقطع بالموت بخلاف
 العبودية فانها باقية حتى بعد الموت فان الانسان في غاية الذل والعجز والخضوع حتى في الآخرة
 الى المولى الكريم وذلك عين العبودية (قوله بالقربة) أي الخاصة (قوله لانه لم يرد فيه) أي
 في عتقهم بالملك (قوله بل قال النساء الخ) أي فلا دلالة فيه وبفرض دلالة براد بندي الرحم
 الاصول والقروع جلالا للمطلق على المقيد قل (قوله لا يصح شراء الولي) أي يحرم ولا يصح
 حل (قوله انما تصرف عليه) الاولى له (قوله ولو وهب) أي القريب المذ كولين ذكر أي
 للطفل أو المجنون أو السفه (قوله به) أي بقريه أي بجميعه فان كان لجز منه لم يقبله مطلقا
 لضرره بالسراية ولزوم القيمة قل وعبارة شرح م ر ولو وهب له أي جميعه فلو وهب له بعضه
 والموهوب له موصى لم يجز للولي قبوله وان كان كاسبالا لانه لو قبله لملكه وعتق عليه وسرى فوجب
 قيمة حصه الشريك في مال المجهور عليه ويقرق بينه وبين قبول العبد بعض قريب سيده
 وان سرى بأن العبد لا يلزمه رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله اذ لم يلزم السيد المونة
 وان سرى لتشوق الشارع للعتق والولي تلزمه رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فلم يجز له
 التسبب في سراية يلزمه قيمتها اه وفيه أن المعتقد في مسئلة العبد عدم السراية لكونه دخل
 في ملك السيد قهرا وعليه في المانع من أن يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على
 الصبي لانه لم يملك باختياره الا أن يقال فعل الولي لما كان بطريق النيابة عن الصبي بولايته
 عليه نزل منزلة فعل الصبي فكأنه ملكه باختياره ولا كذلك العبد ع ش على م ر (قوله كأن
 كان هو) أي المولى الموهوب له وفي هذه الحالة تفقته في بيت المال ان كان مسلما وليس له من
 يقوم به أما الذي يفتق عليه منه لكن قرضا كما قاله في موضع ذكر في آخره تبرع شرح
 م ر (قوله أو فرعه كسوبا) أي أو كان فرعه الموهوب له كسوبا أي في صورة المجنون أي
 اذا وهب للمجنون فرعه الكسوب وقال بعضهم قوله أو فرعه كسوبا الاولى أن يقول أو قريه
 أي وهو الموهوب (قوله فعلى الولي قبوله) فان أبي قبل له الحاكم فان أبي قبل هو الوصية
 اذا بلغ دون الهبة لبطانها بتراخي القبول سم (قوله لم يجز) أي ولا يصح حل (قوله عتق
 عليه) ويرثه ع ش (قوله لان الشرع أخرجه) أي فلا ضرر على الورثة لانه لم يضيع عليهم شيئا
 (قوله بلا محاباة) بأن كان بمن مثله قال في المصباح حبوت الرجل جبا بالكسر والمذ أعطيته
 الشيء من غير عوض ثم قال وجاباه محاباة سألها مأخوذ من جبوته اذا أعطيته ع ش على م ر
 (قوله لانه) أي المالك (قوله ولا يرثه) أي لو خرج كله من الثلث لانه الذي يتوهم ارثه فيه
 بخلاف من عتق من رأس المال اذ لا يتوقف عتقه على اجازته (قوله لانه لو ورثه) اشارة الى
 قياس استثنائي استثنى فيه تقيض التالي كما أشار اليه بقوله فيبطل فينتج تقيض المقدم كما أشار
 اليه بقوله فيمتنع ارثه والنتيجة هي الدعوى المذ كورة في قوله ولا يرثه (قوله لكان عتقه تبرعا
 على الورثة) الاولى على الوارث والمراد به المملوك بالعوض لانه حينئذ وارث فيكون عتقه تبرعا
 عليه نفسه والتبرع في مرض الموت لو ارث حكمه حكم الوصية أي لا يتقذ الا برضا الورثة

بالقربة فاستوى فيه من ذكرناه
 ونخرج من عداها من الأقارب
 كالأخوة والأعمام فانهم لا يعتقدون
 بالملك لانه لم يرد فيه نص ولا هو في معنى
 ما ورد فيه النص لا تتقاء البعضية
 عنه وأما خبر من ملك ذارحم فقد
 عتق عليه فضعيف بل قال النساء
 انه منكر ونخرج بقولنا من التسبب
 أصله أو فرعه من الرضا فان لا يعتق
 عليه * (تمت) * لا يصح شراء الولي
 لطفل أو مجنون أو سفه قريه الذي
 يعتق عليه لانه انما تصرف عليه
 بالغبطة ولا غبطة لانه يعتق عليه ولو
 وهب لمن ذكر أو وصى له به ولم تلزمه
 نفقته كأن كان هو موصى أو
 فرعه كسوبا فعلى الولي قبوله ويعتق
 على مولى لا تتقاء الضرر وحصول
 الكمال للبعض فان لزمته نفقته لم يجز
 للولي قبوله ولو ملك أصله أو فرعه
 في مرض موته مجبا كان ورثه أو
 وهب له عتق عليه من رأس المال لان
 الشرع أخرجه عن ملكه فكأنه لم
 يدخل وهذا هو المعتقد كما صح في
 الروضة كالشرحين وان ملكه
 المنهاج انه يعتق من ثلثه وان ملكه
 بعوض بلا محاباة عتق من ثلثه لانه
 فوت على الورثة ما بذله من الثمن ولا يرثه
 لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على
 الورثة فيبطل

وهذا يقتضي أن الوصية تتوقف على إجازة المتبرع عليه مع أن الاعتبار إجازة باقي الورثة وعبارة
 شرح المنهج لكان عتقه تبرعا على الوارث اه وهي أولى ويمكن أن أُل في كلام الشارح للجنس
 وقوله على الوارث أي لانه كأنه تبرع بتمنه على وارث فيشترط فيه إجازة الوارث ولم يكن
 هذا الوارث وقت الشراء حر حتى يصح إجازته فالمراد بالوارث من سيصير وارثا وهو العتيق
 (قوله لتعذر إجازته) أي هذا الوارث الذي ملك بعوض أي إجازة نفس العتيق واقتضى كلامه
 كغيره هنا أن الوصية للوارث تتوقف على إجازته نفسه أي إجازة الموصي له كبقية الورثة مع أن
 عبارتهم هناك وهي وتصح لوارث ان إجازة باقي الورثة صريحة في خلاف ذلك اللهم إلا أن تصور
 المسئلة بأنه لا وارث له غيره فيقرب مذكركه (قوله المتوقف) أي الارث وقوله المتوقف أي
 العتق وقوله عليها أي الإجازة لكي الإجازة متوقفة على الارث بلا واسطة وهو متوقف عليها
 بواسطة العتق (قوله فان كان المريض مدينا) تقييد لقوله وان ملكه بعوض بلا محاباة عتق من
 الثلث أي اذ لم يكن مدينا بدين مستغرق وقول مد انه تقييد لقوله عتق من رأس المال
 فيه مسامحة (قوله بدين مستغرق) فان لم يكن الدين مستغرقا أو سقطا ببراءة أو غيره عتق ان
 خرج من ثلث ما بقي بعد وفاء الدين في الاولى أو ثلث المال في الثانية أو إجازة الوارث فيهما
 والاعتق منه بقدر ثلث ذلك شرح المنهج وقوله والا أي وان لم يخرج من ثلث ما بقي بعد وفاء
 الدين في الاولى ولا من ثلث المال في الثانية ولم يجزه الوارث فيهما وقوله بقدر ثلث ذلك أي
 ثلث ما بقي بعد وفاء الدين أو ثلث المال (قوله بمحابة) أي بنقص عن قيمته كأن اشترى بخمسين
 ما يساوي مائة اه سم (قوله فقدرها) وهو الخمسون من رأس المال أي فيقطع النظر عنه
 ولا يدخل في الاعتبار بل يعتبر مادفعه فقط وهو الخمسون فاذا كان عنده مائة أخرى عتق العبد
 كله لان الخمسين التي دفعها خرجت من الثلث والخمسون المحابي بهما قطعنا النظر عنها فلم نقطع
 النظر عن المحابي به فانه لا يعتق العبد الا اذا كان عنده مائتان أخريان غير قيمة العبد فان لم يكن
 عنده الا الخمسون التي دفعها عتق منه بقدر ثلثها من النصف الثاني (قوله لرقيق) يخرج
 المكاتب والمبعض أما المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد وأما المبعض فان كانت مهايأة
 فلكل حكمه ففي نوبته كالمحرور وفي نوبة السيد كالقن وان لم تكن مهايأة فإيتعلق به قن وما يتعلق
 بسيدته يأتي فيه ما مر اه اج والمناسب ذكر هذه المسئلة في شروط السراية (قوله جزء بعض
 سيده) أي أصله أو فرعه (قوله وقال في الروضة) معتمد كافي مر وما في المنهاج ضعيف اج

(فصل في الولاء)

قيل كان الانسب تأخيرها عن أبواب العتق كلها لانه يترتب على جميع أنواعه كما يأتي في قوله
 سواء كان منجزا الخ الا أن يقال انه ذكره بعد العتق بالقول لثبوته للعتق ولعصبته بخلاف
 التدبير والاستيلاد فان الولاء فيهما للعصبة فقط (قوله المعاونة والمقاربة) متغايران والمقاربة
 للشيء القرب منه أي فكأنه أحد أقاربه (قوله بالحرية) الاولى بالعتق (قوله متراخية) أي
 أحكامها المترتبة عليها متأخرة عن أحكام النسب المترتبة عليه (قوله والصلاة) أي عليه
 (قوله لجة) أي تشابه واختلاط كما تحالط اللجمة سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد لما
 ينتمى من المداخل الشديدة والسدى بفتح السين مع القصر هو المسمى عند الناس بالقيام

لتعذر إجازته لتوقفها على ارثه المتوقف
 على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل
 من إجازته وارثه على الآخر فيمتنع
 ارثه فان كان المريض مدينا بدين
 مستغرق لما له عند موته بيع للدين
 ولا يعتق منه شيء لان عتقه يعتبر من
 الثلث والدين يمنع منه وان ملكه
 بعوض بمحابة من البائع فقدرها
 كملكه مجازا فيكون من رأس المال
 والباقي من الثلث ولو وهب لرقيق جزء
 بعض سيده فقبل عتق قال في المنهاج
 ومضى وعلى سيده قيمة باقيه لان الهبة
 لهبة لسيدته وقال في الروضة ينبغي
 أنه لا يسرى لانه دخل في ملكه قهرا
 كالارث وهذا هو الظاهر كما اعتمده
 البلقيني وقال ما في المنهاج وجه
 ضعيف غريب لا يلتفت اليه

(فصل في الولاء)

وهو بفتح الواو والمد لغة القرابة
 مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة
 والمقاربة وشرعا عصبية سيهاز وال
 الملك عن الرقيق بالحرية وهي متراخية
 عن عصبية النسب فيرتب بها المعتق
 وبلى أمر النكاح والصلاة ويعقل
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى
 ادعوهم لا بأثمهم الى قوله تعالى
 ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم
 انما الولاء لمن أعتق وقوله صلى الله عليه
 وسلم الولاء لجة كلجمة النسب

ويسمونه أيضا بالمسدية اه وفي المختار للجنة بالضم القرابة ولجنة الثوب تضم وتفتح وفي
 الشورى ما نصه حكى الازهرى عن ابن الاعرابي لجنة القرابة ولجنة النسب اللام مفتوحة فيهما
 ثم قال والعامّة يقولون بضم اللام في الحرفين والذي أعرفه لجنة النسب بضم اللام مع جواز
 الفتح ولجنة الثوب بالفتح والضم اه وقال قل قوله لجنة بضم اللام وفتحها بمعنى الاختلاط
 أو بمعنى الملاصقة وتفسير بعضهم له بالقرابة بعد اه (قوله أى اختلاط) فسر اللجنة هنا
 بالاختلاط وتفسيرها فيما يأتي بالقرابة ويمكن أن التفسير الأول لغوى والثاني شرعى كذا قيل
 ولعل الظاهر العكس (قوله لانه لو ورث) بالنساء للمفعول وكان حق التعليل أن يقول لانه
 لو ورث لم يثبت للعصبة في حياة المقتضى اه مد (قوله من حقوق العتق) أى من آثار المترتبة
 عليه فيثبت على العتق ولو كافرا ولا يثبت معه الارث مادام على اختلاف الدين وهو قسمان
 ولا مباشرة وهو الذى يثبت على من مسه رق لمن وقع منه العتق وولاء سراية وهو الذى يثبت
 على من لم يمسه رق من جهة أصوله لان النعمة على الاصل نعمة على فرعه اه رحاني (قوله
 فلا يتنق) أى الولاء بنفسه أى بانكاره ووجده أو اعاقه بشرط أن لا ولاه له عليه وان كان
 المقر هو الثاني اه شيخنا وليس لنا شرط يصح مشروطه مع فساد شرطه الا هذا والعمرى
 والرقبى (قوله قضاء الله) أى حكمه أحق بالاتباع من أن الولاء لمن أعتق وشرطه أى الله
 عز وجل أو وثق أى أقوى (قوله انما الولاء الخ) بيان للشرط (قوله أم بصفة) أى أم حصل
 بصفة أم بكتابة بأداء أى مع أداء الخ اذ العتق به لا بالكتابة كما قاله ع ش (قوله أم بقرابة) فان
 قلت ان القريب متصف بوصف القرابة فما فائدة ثبوت الولاء معها أوجب بأنه قد يظهر اثبوت
 الولاء فائدة في بنت أعتقت أباه ولم يكن غيرها فانها تأخذ النصف بالنسب والنصف الآخر
 بالولاء فتقدم على بيت المال وأيضا الايمان والتعاليق (قوله أو بشراء الرقيق) أى أم حصل
 بشراء الرقيق وانظر لو عجز عن الثمن هل يعود رقيقا أو يستمر في ذمته الى اليسار لانه عتق بمجرد
 العتق يظهر الثاني (قوله أم ضمنا) قال بعضهم هو معطوف على قوله منجزا واعتراض بأن
 الضمنى منجز فلا يصح عطفه عليه فالأولى أن يكون معطوفا على محذوف أى استقلا لا أم
 ضمنا (قوله عقد عتاقة) فيكون الولاء للبائع فيكون بيعه له عتقاله كما سيأتى في آخر الفصل
 (قوله كقوله الخ) في كون العتق ضمنا فيما ذكر نظر لانه مصرح به والضمنى انما هو البيع
 ان قال أعتق عبدا عنى بكذا والهبة ان لم يقل بكذا (قوله أما اذا أعتق غيره) مقابل قوله
 كقوله لغيره الخ والاضح أن يقول أما اذا أعتق عبده عن غيره بغير اذنه وعبارة مد قوله
 أما اذا أعتق غيره عبده عنى بغير اذنه أى بأن قال لعبده أعتقتك عن فلان ولم يكن فلان أذن
 له في اعتاقه عنه فان الولاء للمباشر للعتق خلا لما فى أصل الروضة من ثبوت الولاء لمن عتق
 عنه لا للمالك (قوله لا يثبت له) أى الذى أعتق عنه وقوله وانما يثبت للمالك معتمد وقوله
 فى أصل الروضة ضعيف (قوله واستثنى من ذلك) أى من ثبوت الولاء لمن أعتق أو من
 قوله والولاء من حقوق العتق والثاني أظهر لان الموجود فيما ذكره عتق لا اعتاق وفى الاستثناء
 نظر لان المقر لم يقع منه اعتاق وانما الذى وقع منه الاقرار بالحرية فقط وحينئذ فالاستثناء
 صورى لان العتق حاصل باقراره بالحرية لا بغيره (قوله مالو أقر بجزية عبدا) أى أو أمة بيد

أى اختلاط كاختلاط النسب لا يباع
 ولا يوهب واللجنة بضم اللام القرابة
 ويجوز فتحها ولا يورث بل يورث به لانه
 لو ورث لا شترك فيه الرجال والنساء
 كسائر الحقوق (والولاء من حقوق
 العتق) اللازمة له فلا يتنق بنفسه
 فالو أعتقه على أن لا ولاه له عليه وأنه
 لغيره لغا الشرط لقوله صلى الله عليه
 وسلم كل شرط ليس فى كتاب الله فهو
 باطل قضاء الله أحق بشرطه أو وثق انما
 الولاء لمن أعتق ويثبت له الولاء سواء
 حصل العتق منجزا أم بصفة أم
 بكتابة بأداء منجز أم بتدبير أم باستبدال
 أم بقرابة كائن ورث قريبه الذى
 يعتق عليه أو ملكه ببيع أو هبة أو
 وصية أو بشراء الرقيق نفسه فانه عقد
 عتاقة أم ضمنا كقوله لغيره أعتق
 عبدا عنى فأجابته أما ولاؤه بالاعتاق
 فالغير السابق وأما بغيره فبالقياس
 عليه أما اذا أعتق غيره عبده عنه بغير
 اذنه فانه يصح أيضا لكن لا يثبت له الولاء
 وانما يثبت للمالك المعتق خلا لما
 وقع فى أصل الروضة من أنه يثبت له
 لا للمالك واستثنى من ذلك مالو أقر
 بجزية عبدا ثم اشتراه فانه يعتق عليه

قوله أم بقرابة هذه القولة ليست من
 التجربة

ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لأن الملك بزعمه لم يثبت له وانما عتق مؤاخذه له بقوله وما لو أعتق الكافر كافرا فالحق العتيق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولأؤه الثاني ٣٩٨ وما لو أعتق الامام عبدا من عبيد بيت المال فانه يثبت الولاء عليه للمسلمين لا للمعتق

* (تنبيه) * يثبت الولاء للكافر على المسلم كعصمه وان لم يتوارثا كما ثبتت علاقة النكاح والنسب بينهما وان لم يتوارثا ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الاعتاق كسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بحياه ومماته قال البخاري اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ضعفه الشافعي وغيره (وحكمه) أي الارث بالولاء (حكم التعصيب) بالنسب في أربعة أحكام التقدم في صلاة الجنائز والارث به وولاية التزويج وتحمل الدية (عند عدمه) أي التعصيب بالنسب وانما تقدم النسب لقوته (ويقتل) الولاء (عن المعتق) بعد موته (الى الذكور من عصبته) أي المعتق المتعصبين بأنفسهم دون سائر الورثة ومن يعصبهم العاصب لانه لا يورث كما مر فلما انتقل الى غيرهم كان موروثا * (تنبيه) * ظاهر كلامه أن الولاء لا يثبت للعاصب مع وجود المعتق وليس مرادا بل يثبت لهم في حياته والمتأخر لهم عنه انما هو قوائده ولا ترث امرأة بولاء الامن عتيقها للخبر السابق أو منتقيا اليه ينسب أو ولأه فان عتق عليها أبوها كأن اشتريته ثم أعتق عبد اغت بعد موت الاب بلا وارث من النسب للاب والعبد فالعتيق للبنت لا لكونها بنت معتقه لما مر أنها لا ترث بل لأنها معتقة المعتق ومحل ميراثها اذا لم يكن للاب عصبه فان كان كآخ أو ابن عم فميراث العتيق له ولا شيء لها لان معتق المعتق

غيره (قوله ولا يكون ولاؤه) أي للمعتق وهو المشتري (قوله موقوف) أي الى أن يتبين الحال (قوله لأن الملك بزعمه) لانه يزعم أنه حر بسبب اقراره بالحرية وشراؤه اقتداء به ممن يستخذه وانما قال بزعمه لاحتمال كذبه (قوله وما لو أعتق الامام عبدا) فيه تصريح بصحة اعتاق الامام من بيت المال وهو ما جرى عليه مروان كان مقتضى القواعد عدم الصحة لانه لا مصلحة فيه للمسلمين وبنوا على ذلك بطلان أوقاف الجرا كسنة لانهم أرفأه لم يقع عتقه بهم بطريق صحيح فتصرفاتهم من مال بيت المال باطلة لعدم صحة ملكهم فن استحق من بيت المال شيئا جازله الاكل منها أي من الاوقاف ومن لا فلا وقد علمت أن المعتمد صحة العتق فملك الانسان ما أعطوه له اه مد (قوله بينهما) أي بين المسلم والكافر اذا كان للمسلم قريب كافر (قوله بحياه) أي بأحكام حياته من ولاية النكاح والعقل عنه ومماته أي فيصلى عليه ويرثه (قوله اختلفوا في صحته) أي فلا يحتج به (قوله وحديث تحوز) بالخاء المهملة (قوله عتيقها) أي موروث عتيقها وقوله ولقيطها فيه الشاهد فهو وجه تضعيفه لان تركه اللقيط لبيت المال لاحق لها فيه وأما ولدها الذي لا عنت عليه أي لاجله فيمكن أن تحوز ماله بأن انفردت ولم ينتظم بيت المال فتحوز ماله فرضا وذا اه (قوله وحكمه) أي الارث الخ في تفسير الشارح الضمير بالارث قصور مع أنه لا يناسب قوله حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام فالصواب حذف الارث وجعل الضمير اجمع للولاء وحاصل ذلك أن قوله أي الارث فيه مسامحة من وجهين الاول أن الارث لم يتقدم له ذكر والثاني أنه جعل حكم الارث بالولاء حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام منها الارث فتؤول العبارة الى أن حكم الارث بالولاء حكم التعصيب بالنسب في الارث مع زيادة وفي ذلك ركازة فكان الاولى ابقاء المتن على ظاهره ويقتصر على قوله في أربعة أحكام عقب النسب (قوله في صلاة الجنائز) وجميع ما يتعلق بالميت (قوله وينتقل الولاء) أي فائده كالارث به والا فالولاء نفسه لا ينتقل كما أن نسب الانسان لا ينتقل عنه (قوله دون سائر الورثة) كالام والالاخ للام والزوجة وقوله ومن يعصبهم كالبنيات والاخوات وهو عطف خاص على عام (قوله ظاهر كلامه) أي حيث قال وينتقل ويجاب بأن المتن على تقدير مضاف أي فوائده الولاء فلا ينافي انه كان ثابتا له من قبل (قوله في حياته) وينبني عليه انه لو كان المعتق فاسقا انتقلت ولاية التزويج لمن بعده من عصبته وكذا لو كان كافرا والعتيق والعاصب مسلمين ومات العتيق فانه يرثه العاصب المسلم مع حياة المعتق الكافر (قوله الامر عتيقها) عبارة المنهج الاعتيقها باسقاط من (قوله أو منتقيا اليه) صوابه أو منتقم لانه مجرور عطف على من عتيقها الا أنها سرت له من المنهج وهي فيه نصيبا صحيح لان ما قبلها منصوب وعبارة الاعتيقها ومنتقيا اليه والمراد بكونه منتقيا اليه أي بأن يكون من فروعه أو من عتقائه وعبارة الشنشوري وكما يثبت الولاء على العتيق الذكروا لا يثبت على أولاده وأحفاده وعلى عتيقه وعتيق عتيقه الخ (قوله بنسب) أي كابنه وبنته وابن ابنه وبنت ابنه وان سفلوا لا نحو اخوته وأعمامه وأصوله (قوله لما مر أنها لا ترث) أي لتوقف العتق على العصبية بالنفس وهو لا يوجد فيها من حيث البنوة بل من حيث كونها معتقة معتق (قوله ومحل ميراثها الخ) هذا علم من قوله بلا وارث الخ (قوله فميراث العتيق له) أي للعاصب وقوله لان معتق المعتق وهو البنت هنا

(قوله)

(قوله متأخر عن عصوبة) كالأخ وابن العم (قوله فقالوا إن الميراث للبنت) للأخ وللابن
 العم المتقدم لكونها أقرب منهما وغفلوا عن أن جهة القرب شرط الارث بها وجود العصوبة
 فيها وهي من حيث كونها ابتداء عصوبة لها وانما عصوبتها من جهة كونها معتقة المعتق وهي
 من هذه الحيثية متأخرة الرتبة عن الأخ وابن العم اه مد (قوله عصبة له) أي للاب فيه نظر
 لأنها معتقة لأعصبته (قوله ثم معتقه) أي معتق المعتق (قوله ووارث العبد ههنا عصبته)
 أي المعتق وهو أخوه أو ابن عمه (قوله فكان) أي العاصب مقدما على معتق معتقه وهي بنته
 وقوله مع وجوده أي العاصب (قوله ونسبة غلط القضية الخ) العبارة فيها قلب أي نسبة
 القضية للغلط (قوله أخ وأخت) وصورة بعضهم أيضا بما اذا اشترت الاخت فقط أباهما ثم مات
 الاب ثم العتيق عنها وعن أخيها فيكون ميراثه للأخ فقط وعلى ما نقله الشارح جرى السبكي
 في فتاويه نظما فقال

إذا ما اشترت بنت مع ابن أباهما * وصار له بعد العتاق موالى
 وأعتقه هم ثم المنية بعت * عليه وما لو أبعد به بلى
 وقد خلقوا مالا فما حكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس بلى
 أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة * وهذا من المسؤول جل سؤالي
 فأجاب

للابن جميع المال اذ هو عاصب * وليس لفرض البنت ارث موالى
 واعتاقها تدلى به بعد عاصب * لذا جبت فافهم حديث سؤالي
 وقد غلطت فيه طوائف أربع * متين قضية ما وعوه بلى *

اه ما في فتاوى السبكي (قوله للأخ وحده) أي لأخ البنت وهو ابن الميت وانما كان الولاء له
 لانه عصبة المعتق بخلاف البنت فانها وان كان لها الولاء على العبد المذكور لأن أختها عصبة
 المعتق من النسب وهو مقدم على معتق المعتق (قوله والولاء لأعلى العصبات) كذا في نسخة
 المؤلف وفي نسخة والولاء على العصبات وهي صحيحة والمعنى على ترتيب العصبات اه اج وهذا
 كلام مستأنف (قوله مثاله) أي الأعلى (قوله فلو مات الآخر) أي ابن المعتق وهو عم الولد
 الموجود (قوله فلكل منهما) أي العتيق وأبي معتقه أما العتيق فلانه معتق له وأما أبو المعتق
 فلانه عصبة معتقه (قوله فلا ولأ واحدة) أي لأ واحدة من أبيهما اليهما لا اشتراكهما في شراء
 الاب أي فلا يقال كل منهما تقول للأخرى أنت بنت عتيق فأنت لما من قوله لا ترث امرأة
 بولاء الامن عتيقها ومن منتم اليه بنسب أو ولأ وعبارة مد قوله فلا ولأ واحدة منهما على
 الأخرى أي لأن على كل منهما ولأ مباشرة فاذا ماتت احدهما فلا أخرى نصف مالها بالاخوة
 والباقي لمعتقها بالولاء والحاصل أن هذه لا تقاس على التي قبلها وهي ما اذا أعتق أبامعتقه
 فان الولاء يسرى من الابن فذلك كان لكل منهما الولاء على الآخر بخلاف هذه فلا ولأ من
 أبيهما اليهما حتى يصير لكل منهما الولاء على الأخرى أي فلا يقال كل منهما تقول للأخرى أنت
 بنت عتيق فأنت لما من قوله لا ترث امرأة بولاء الامن عتيقها ومن منتم اليه بنسب أو ولأ
 وجوابه أن ما مر في عتق الكل لا البعض أي وكل واحدة لم تعتق الا البعض اه وفي الجواب

متأخر عن عصوبة النسب قال الشيخ
 أبو علي سمعت بعض الناس يقول
 أخطأ في هذه المسئلة أربع مائة
 قاض فقالوا إن الميراث للبنت لانهم
 رأوها أقرب وهي عصبة له بولائها عليه
 ووجه الغفلة أن المتقدم في الولاء
 المعتق ثم عصبته ثم معتقه ثم عصباته ثم
 معتق معتقه ثم عصباته وهكذا ووارث
 العبد ههنا عصبته فكان مقدما على
 معتق معتقه ولا شيء لها مع وجوده
 ونسبة غلط القضية في هذه الصورة
 حكاه الشيخان قال الزركشي والذي
 حكاه الامام عن غلطهم فيما اذا اشترى
 أخ وأخت أباهما فأعتق الاب عبدا
 ومات ثم مات العتيق فقالوا ميراثه بين
 الاخ والاخت لانهما معتقا معتقه
 وهو غلط وانما الميراث للأخ وحده
 والولاء لأعلى العصبات في الدرجة
 والقرب مثاله ابن المعتق مع ابن ابنة
 فلو مات المعتق عن ابنين أو أخوين
 مات أحدهما وخلف ابنا فالولاء لعمه
 دونه وان كان هو الوارث لا يبه
 فلو مات الآخر وخلف تسعة بنين
 فالولاء بين العشرة بالسوية ولو أعتق
 عتيق أبامعتقه فلكل منهما الولاء على
 الآخر وان أعتق أجنبي أختين
 لابوين أو لاب فاشترتا أباهما فلا ولأ
 واحدة منهما على الأخرى

ولو أعتق كافر مسلماً وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فولأؤه للمسلم فقط ولو أسلم الآخر قبل موته فولأؤه لهما ولو مات في حياة معتقه فخيرائه لبيت المال (ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته) لأن الولاء كالنسب فكما لا يصح بيع النسب ولا هبته فكذلك لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته متفق عليه * (تمت) * لو نكح عبد

معتقة فأنث بولد فولأؤه لموالي الأم لأنه المنعم عليه فإنه عتيق باعتناق أمته فإذا عتق الأب انجرت الولاء من موالى الأم إلى موالى الأب لأن الولاء فرع النسب والنسب إلى الآباء دون الأمهات وانما ثبت لموالى الأم لعدمه من جهة الأب فإذا أمكن عاد إلى موضعه ومعنى الانجرار أن ينقطع من وقت عتق الأب عن موالى الأم فإذا انجرت إلى موالى الأب فلم يبق منهم أحد لم يرجع إلى موالى الأم بل يكون الميراث لبيت المال ولومات الأب رقيقاً وعتق الجدة انجرت الولاء من موالى الأم إلى موالى الجدة لأنه كالأب فإن أعتق الجدة والأب رقيقاً انجرت الولاء من موالى الأم إلى موالى الجدة أيضاً فإن أعتق الأب بعد الجدة انجرت الولاء من موالى الجدة إلى موالى الأب لأن الجدة انما جرت له كون الأب كان رقيقاً فإذا عتق كان أولى بالجر لأنه أقوى من الجد في النسب ولولمات هذا الولد الذي ولأؤه لموالى أمته أباه جرت ولأؤه لآبائه من موالى أمته إليه ولا يجزى ولا نفسه لأنه لا يمكن أن يكون له على نفسه ولأؤه ولهذا لو اشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ النجوم كان الولاء عليه لسيده كما مرّت الإشارة إليه

* (فصل في التدبير) *

وهو لغة النظر في عواقب الأمور وشرعا تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة فهو تعليق عتق بصفة لا وصية ولهذا لا يفتقر إلى اعتناق بعد الموت ولفظه مأخوذ من الدبر لأن الموت دبر الحياة وكان معروفًا في الجاهلية فأقره الشرع والنبي صلى الله عليه وسلم قوله لأبي زيد المناسب شرح رسالة ابن أبي زيد وهو فاية الطالب لأبي الحسن اه معجمه

وفقه فخره اه مد (قوله ولو أعتق كافر مسلماً) وعكسه لو أعتق مسلم عبداً كافراً ومات عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فخيرائه للابن الكافر لأنه الذي يرث المعتق بصفة الكفر اه شنشوري (قوله بعد موت معتقه) ليس بقيد على المعتمد لأن الولاء ثابت لعصبته في حال حياته (قوله لبيت المال) المعتمد أن ميراثه للابن المسلم ولا يكون أبوه مانعاً له لأن من قام به وصف مانع من الإرث يصير به كالمعدوم وينتقل الإرث لمن بعده (قوله لو نكح عبد) خرج به الخرفلا ولا على أولاده منها حل (قوله معتقة) اسم مفعول بالنصب والتسوين وهو مفعول لنكح (قوله لموالى الأم) في النسخ الصحاح لموالى الأم وهو المناسب لقوله لأنه لكن المناسب لقوله من موالى الأم الخ الجمع وأجيب عن أفراد الضمير بأنه راجع للمولى المفهوم من موالى (قوله لأنه المنعم) أي المولى المفهوم من المولى (قوله وانما ثبت لموالى الأم) أي ابتداء لعدمه أي الولاء (قوله ومعنى الانجرار) أشار به إلى أنه ليس معنى الانجرار أنه يعطف على ما قبل المنجر إليه حتى يستردبه ميراثه عن انجر عنه زي (قوله فلم يبق منهم) أي من موالى الأب (قوله بل يكون الميراث لبيت المال) أي لعدم العصبه بالولاء لأن (قوله فإن أعتق الجد) بالبناء للمفعول وكذا في قوله فإن أعتق الأب الخ (قوله فإن أعتق الأب) أي بفرض أنه كان حياً والافتراض هذه المسئلة أنه مات رقيقاً اه اج (قوله جرت ولأؤه) يؤخذ منه أنه لا يشترط في الأخوة كونهم أشقاء بل متى كان على أخوته ولأؤه انجرت من موالىهم إليه ويصرّح بذلك قوله انجرت ولأؤه أخوته لا يسه من موالى الأم فإن الأخوة للأب تصدق بالأخوة للأم وبالأخوة للأب وحده اه ع ش على م ر وانظر أي فائدة في جرت ولأؤه أخوته إليه مع أنه يرثهم بالنسب وقد تظهر فيما إذا كان الولد المعتق أمّياً فإن ارثه لهم بالنسب فقط النصف فرضاً وبالولاء النصف فرضاً بالنسب والنصف الآخر بالولاء تعصياً (قوله إليه) أي إلى هذا الولد (قوله ولا يجزى ولا نفسه الخ) أي وإذا تعذر جرت ببق موضوعه شرح البهجة أي فولأؤه لموالى الأم على الصحيح وقيل أنه يصير كالأصل ولا وجه له اه شيخنا قال البرماوى على المنهج وعليه لو ماتت أخوته ورثهم موالى أمته لأن لهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على أخوته بعنق أبيه

* (فصل في التدبير) *

أي في الأمور المتعلقة به (قوله وهو لغة النظر في عواقب الأمور) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم التدبير نصف المعيشة والتعريف المذكور في حق المخلوق وأمّا في حق البارى فعنه إبرام الأمر وتنقيده وقضاؤه اه من كفاية الطالب لأبي زيد القيروانى (قوله تعليق عتق بالموت) أي موت السيد وحده أو مع صفة قبله لا معه ولا بعده والمراد تعليق عتق من مالك كما صرح به في المنهج فخرج به مالو وكل غيره فيه فإنه لا يصح لأنه تعليق والتعليق لا يصح التوكيل فيها كمالو وكل شخص آخر في تعليق طلاق زوجته فإنه لا يصح كما ذكره البرماوى والشورى فكان الأولى للشارح أن يزيد لفظ من مالك (قوله فهو تعليق عتق بصفة) أي فلا يحتاج إلى قبول ولا يصح الرجوع عنه بالقول كما تقدم (قوله ولهذا) أي لكونه تعليق عتق وقوله لا يفتقر إلى اعتناق أي من الورثة (قوله دبر) بضمين وتسكن الباء تخفيفاً أي عقب الحياة (قوله دبر غلاماً) اسم الغلام يعقوب والسيد أبو مذكور الانصارى اه اج (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) أي

في دين قوله لأبي زيد المناسب شرح رسالة ابن أبي زيد وهو فاية الطالب لأبي الحسن اه معجمه

فتقرر به صلى الله عليه وسلم له وعدم انكاره يدل على جواز واركانه ثلاثة صيغة ومالك ومحل وهو الرقيق وشرط فيه كونه رقيقا غير اتم ولد لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير ويشترب في الصيغة لفظ ٤٠١ يشعربه وفي معناه مام في الضمان وهو اما صريح كما يؤخذ

من قوله (ومن قال لعبد اذامت) انا (فانت حر) او اعتقتك او حررتك بعد موتى او دبرتك او انت مدبر واما كناية وهي ما يحتمل التدبير وغيره كخليت سيمك او حبستك بعد موتى ناويا العتق (فهو مدبر) وحكمه أنه (يعتق) عليه (بعد وفاته) أي السيد محسوباً (من ثلث ماله) بعد الدين وان وقع التدبير في العصة فلواستغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء وانصفها وهي هو فقط يبيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه * (فأنت) * الحيلة في عتق الجميع بعد الموت وان لم يكن له مال سواء أن يقول هذا الرقيق حر قبل مرض موتى يوم وان مات فجأة فقبل موتى يوم فاذا مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لاحد عليه ويصح التدبير مقيد بشرط كان مات في ذا الشهر أو المرض فأنت حر فان مات فيه عتق والا فلا ومعلقا كان دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ولا يصير مدبراً حتى يدخل وشرط لحصول العتق دخوله قبل موت سيده فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير فان قال ان مات ثم دخلت الدار فأنت حر شرط دخوله بعد موته ولو مترخياً عن الموت وللوارث كسبه قبل الدخول وليس له التصرف فيه بما ينزىل الملك كالبيع لتعلق حق العتق به كقوله اذامت ومضى شهر مثلاً بعد موتى فأنت حر فالوارث كسبه في الشهر وليس له التصرف فيه بما ينزىل الملك

في دين كان على الرجل بحكم الولاية الشرعية والمنظري مصالحهم بثلاثمائة درهم ثم أرسل ثمنه اليه وقال اقض دينك اه ابن شرف وفي مد على التحرير فباعه أي في حياة السيد وقيل بعد موته اذ الدين مقدم على التدبير فهو صحيح أيضاً اه فتقريره أي للتدبير المفهوم من دبر (قوله أقوى من التدبير) أي لأن أم الولد تعتق من رأس المال والمدبر من ثلثه اه (قوله بعد موتى) راجع للثلاثة (قوله او دبرتك الخ) ولو دبر برحاً فان كان شائعاً كدبرت ثلثك أو نصفك كان تدبيراً لذلك الجزء فقط واذا مات السيد عتق ذلك الجزء فقط ولا سراية لأن الميت معسر وغير شائع كدبرت يذلل فالمعتد أنه صريح في تدبير الكل لأن ما قبل التعليق تصح اضافته الى بعض محله كالطلاق ويفرق بين هذا وبين الجزء الشائع حيث لا يسرى بأن التشقيص معهود في الشائع دون السيد ونحوها اه شرح م د (قوله أو أنت مدبر) وان لم يقل بعد موتى أي فلا يحتاج مادة التدبير الى أن يقول بعد موتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيعه (قوله او حبستك) أي منعت عنك التصرفات ببيع وغيره وأنت خير بأنه من صيغ الوقف فكانت أوصى بوقفه بعد موته فيكون صريحاً في ذلك وما كان صريحاً في بابه ووجدت في موضوعه لا يكون كناية في غيره فكيف يكون ذلك كناية في التدبير وأجب بأن التدبير والوصية متقاربان لصحة تية التدبير بصراح الوقف القريبة لذلك اه ج (قوله بعد موتى) راجع للثلاثين (قوله من ثلثه) أي ثلث ماله أي ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج ان لم تجز الورثة اه عزيزي (قوله بعد الدين) أي وبعد التبرعات المنجزة (قوله وعتق ثلث الباقي) وهو سدسه (قوله فاذا مات) الاولى أن يقول فاذا مرض أو مات قال المرحوم لا يخفى أن هذا ظاهر في صورة موت الفجأة دون صورة المرض فانه يرده عليه ما لو نزل به المرض قبل مضي يوم من التعليق واستقر المرض أكثر من يوم ثم مات فانه يصدق عليه أنه مات بعد التعليق بأكثر من يوم مع أنه لا يعتق في هذه الصورة لعدم تقدم يوم قبل المرض وقد يجاب بأن العبارة فيها تجوز بأن نزل ابتداء المرض منزلة الموت فسماه موتاً نسبة للسبب المسبب وأصل العبارة في متن الروض م د (قوله في ذا الشهر) ونبه بقوله في ذا الشهر على أنه لا بد من إمكان حياته المدة المعينة عادة فنحو ان مات بعد ألف سنة فأنت حر باطل اه س ل (قوله فان وجدت) أي قبل الموت (قوله وشرط لحصول العتق) الاولى لحصول التدبير لان هذا التدبير وان كان يلزم منه العتق (قوله ان مات ثم دخلت الدار) ولو قال ان مات ودخلت فأنت حر اشترب الدخول بعد الموت الآن يريد الدخول قبله نقله الشيخان عن البغوي هنا وهو المعتمد قال في المهمات والصواب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في الطلاق ان هذا الوجه مفرع على أن الواو للترتيب اه زى (قوله وللوارث كسبه) هل له وطؤها مال الطبلاوى للمنع فليجوز ولو نجح عتقه قبل الدخول هل يتقذا حقاً لان في الزركشي عن ابن أبي الدم وصبوب الدميري النفوذ قال وكم من رقيقة يتنع بيعها ويجوز عتقها كالمبيع قبل القبض اه سم وفيه أيضاً على ابن حجر أنه يحرم عليه وطؤها الاحتمال أن تصير مستولدة من الوارث في تأخر اعتاقها وفي معنى كسبه استعماله واجارته شرح المنهج (قوله وليس له التصرف الخ) وهذا بخلاف المالك حيث جاز له التصرف فيه قبل موته بما ينزىل الملك فانه مفوت على نفسه ولا كذلك الوارث فله

وهذا ليس بتدبير في الصورتين بل تعليق بصفة لأن المعلق عليه ليس هو الموت فقط ولا مع شيء قبله ولو قال ان شئت فانت حر بعد موتى اشترط وقوع المشيئة قبل الموت فورا فان أتى بصيغة مخومتي لم يشترط الفور ولو قال لا بعد هذه اذا متنا فانت حر لم يعتق حتى يموتنا معا أو مرتبا فان مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه لانه صار مستحق العتق بموت الشريك وله كسبه ثم عتقه بعد موتيهما معا عتق تعليق بصفة لا عتق تدبير لان كلامهما لم يعلقه بموته بل بموته وموت غيره وفي موتيهما مرتبا يصير نصيب المتأخر موتا بموت المتقدم مدبرا دون نصيب المتقدم ويشترط في المالك أن يكون مختارا وعدم صبا وخنون فيصح من سفيه ومفلس ولو بعد الخرج عليهما ومن مبيع وكافر ولو حر بالان كلامهم صحيح العبارة والمالك ومن سكران لانه كالمكاتب حكما وتدبير من تد موقوف ان أسلم بابت صحته وان مات مرتدا بان فساده ولحقه جمل مدبره لداره لان أحكام الرق باقية ولو دبر كافر مسلما بيع عليه ان لم يزل ملكه عنهما ودبر كافر كافرا أسلم نزع منه وجعل عند عدل ولسيده كسبه وهو باق على تدبيره لا يباع عليه لتوقع الحرية (ويجوز له) أي السيد الجائر التصرف (أن يبيعه) أي المدبر أو يهبه ويقبضه ونحو ذلك من أنواع التصرفات المزية للمالك (في حال حياته) كما قبل التدبير (ويطلى تدبيره) بازالة ملكه عنه الخبر السابق فلا يعود

مفوت على غيره فتمنع منه لذلك اه وتطير ذلك كما قاله الشيخ الزياي للموصى الرجوع في وصيته في حياته وليس لوارث بعد موت الموصى الرجوع اج (قوله وهذا ليس بتدبير) والفرق انه ان كان من قبيل التدبير عتق من الثلث وان كان تعليقا عتق من رأس المال مع أنه عرف التدبير فيما تقدم وفرع عليه بقوله فهو تعليق عتق بصفة فيقتضي أنهم ما متحدان في الحكم الا أن يقال ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا فكل تدبير تعليق ولا عكس فاذا علق العتق على الموت أو مع شيء قبله فهو تدبير محسوب من الثلث ويقال له تعليق أيضا وان علقه بتدبير الموت أو بالموت وشيء معه أو بعده فهو تعليق عتق محسوب من رأس المال ولا يقال له تدبير (قوله ليس هو الموت فقط) بل مع الدخول أو دضى شهر بعده ع ش وقوله ولا مع شيء قبله هذا ينبغي أنه لو علق على الموت مع شيء قبله كان تدبيره اه سم على المنهج (قوله ولو قال ان شئت) أي ان شئت الحرية (قوله اشترط وقوع المشيئة قبل الموت الخ) وهذا بخلاف ما لو قال ان مت فانت حر ان شئت فانه يحتمل ارادة المشيئة في الحياة ويحتمل المشيئة بعد الموت فيراجع ويعمل بمقتضى ارادته فان قال اطلقت ولم أتو شيئا فالاصح حمله على المشيئة بعد الموت وبه أحاب الاكثرون منهم العراقيون وشرطوا أن تكون المشيئة بعد الموت على الفور اه زى (قوله قبل الموت) لتقدمها في الصيغة بخلاف ما لو قال اذا مت فانت حر ان شئت فانه يعتبر المشيئة بعد الموت لتأخرها كما هو ظاهر شوبري (قوله فورا) أي بأن يأتي بالمشيئة في مجلس التواجد شرح المنهج والمراد بالتواجد أي الخطاب فان الخطاب القاء الكلام الى الغير بقصد الافهام (قوله ولو قال) أي معا أو مرتبا ع ش (قوله بموت الشريك) أي الذي يموت آخر (قوله وله) أي للوارث كسبه أي كسب نصيبه وقوله ثم عتقه قال شيخنا ويرتب على ذلك أنهم ما اذا قال ذلك في حال الصحة فانه يعتق نصيب كل بموته من رأس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا يعتق الا ما خرج من الثلث اه (قوله المتأخر موتا) منصوب على التمييز وانما كان مدبرا لانه معلق بموت السيد وشيئ سميته وهو موت الشريك المتقدم وقضية ذلك جواز بيع المتأخر موتا لنصيبه كما هو شأن التدبير ولم أر فيه شيئا صريحا فليراجع ثم رأيت سم صرح بأن له ذلك ويطل التدبير أو ما نصيب الميت فباق على تعليقه قتره شيخنا (قوله دون نصيب المتقدم) لانه معلق بالموت وغيره حل (قوله وعدم صبا الخ) لم يقل مكلفا مع أنه أخصر ليشمل كلامه السكران لانه غير مكلف بل في حكمه (قوله ومن مبيع) الظاهر أن المكاتب كذلك اه شوبري (قوله ولحقه جمل مدبره) ان دخل دارا بأمان فلو دخلها بغير أمان فليس له جمل لان جميع ما نظرنابه من ماله صار ملكا لنا وقوله جمل مدبره أي ومستولده ومن علق عتقه بصفة شوبري وعبارة م ر وص كذا له جمل أم ولده بشرط أن يكون كل من المدبر وأم الولد كافرا أصليا أما لو كانا مرتدين فيمنع من جملهما معه كما قاله م ر اه (قوله نزع منه) والفرق بين هذه والتي قبلها حيث فلتم بيع عليه ولم تقولوا ينزع منه ويجعل عند عدل كما هنا انه في الاولى مسلم ابتداء وهو مأور بازالة ملكه عنه ابتداء والتدبير ليس فيه زوال ملك وفي الثانية وقع التدبير وهو كافر ثم أسلم فلا يقال يباع عليه ويطل تدبيره لانه يغتفر في دوام الاسلام ما لا يغتفر في ابتداءه (قوله أن يبيعه) فان باع بعضه قالبا في مدبر شوبري (قوله ونحو ذلك) من أنواع

وان ملكه بناء على عدم عود الحنث في اليمين وخرج بجائز التصرف السفيه فانه لا يصح ٤٠٣ بيعه وان صح تدبيره ويطل أيضا بالادلة برته

لانه أقوى منه دليل أنه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير في رفعه

الأقوى كما يرفع ملك اليمين النكاح ولا يطل التدبير برودة السيد ولا المدبر صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق

بموت السيد وان كانا مرتدين ولا رجوع عنه باللفظ كفسخته أو نقضته كسائر

التعليقات ولا انكار التدبير كما أن انكار الردة ليس اسلاما وانكار

الطلاق ليس رجعة فيحلف أنه ما دبره ولا وطئ مدبرته ويحل وطؤها بالبقاء

ملكه ويصح تدبير المكاتب كما يصح تعليق عتقه بصفة وكأية مدبره وصح تعليق

كل منهما بصفة ويعتق بالاسبق من الوصفين * (تنبيه) * حل من دبرت

حاملًا مدبرتها وانفصل قبل موت سيدها لان بطل قبل انفصاله

تدبيرها بلاموتها كبيع فيبطل تدبيره أيضا ويصح تدبير حمل كما يصح اعتاقه

ولا تتبعه أمه لان الأصل لا يتبع الفرع فان باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا

ولده وانما يتبع أمه في الرق والحرية (وحكم) الرقيق (المدبر في حال حياة

السيد حكم العبد القن) في سائر الاحكام الا في رهنه فانه باطل على

المذهب الذي قطع به الجمهور كما قاله في الروضة في بابه والقن يكسر القاف

وتشديد النون هو من لم يتصل به شيء من أحكام العتق ومقدماته بخلاف

المدبر والمكاتب والمعلق عتقه بصفة والمستولدة سواء أكان أبواه مملوكين

أو عتقين أو حرين أصليين بأن كانا كافرين واسترق هو كما قاله النووي في

تهذيبه * (تنبيه) * لو وجد مع مدبر مال أو

التصرفات كالوقف الارهنه فلا يصح ولو على حال سلا احتمال موت سيده فجأة فيفوت الرهن بعتقه كما سيذكره الشارح (قوله وان ملكه بقاء الخ) وان بناه على عود الحنث في اليمين وهو

قول مرجوح عاد التدبير على هذا القول كما قرره شيخنا والعناية للرد (قوله بناء على عدم عود الحنث في اليمين) أي فيما إذا قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم خالعهما

ثم عقد عليهما عقدا آخر ثم دخلت به بالعقد الثاني أو في مدة البيونة فان المعتمد أن الحنث لا يعود فلا تطلق لان الزائل العائد كالذي لم يعد (قوله ويطل) أي التدبير أيضا بالاد

الخ لانه أي الا بالاد أقوى من التدبير بدليل أنه أي الا بالاد (قوله كما يرفع ملك اليمين النكاح) أي فيما إذا ملك زوجته (قوله صيانة لحق المدبر عن الضياع) لان الردة تؤثر في العقود

المستقبله دون الماضية شرح م (قوله فيعتق بموت السيد) أي من الثلث وان كان ماله فيأ لا ارثا لان الشرط تمام الثلث لمستحقهما وان لم يكونا ورثه سل (قوله وان كانا

مرتدين) لان هذا دام فلا ينافي ما تقدم من أن تدبير المرتد موقوف (قوله ولا انكار التدبير) الاولى أن يقول ولا يانكار (قوله فيحلف الخ) تفريع على أن الانكار ليس رجوعا أي

فيوقوف بطلانه على حلفه لا يذم لانه لا يذم ما (قوله ويصح تدبير المكاتب) من اضافة المدبر له قوله (قوله تعليق كل منهما) أي المدبر والمكاتب فيقول للمدبر اذا جاء رمضان فأت

حزول المكاتب مثل ذلك فاذا مات السيد في الاولى قبل رمضان عتق بالتدبير وادى النجوم في الثانية قبل رمضان عتق بالكتابة (قوله حل من دبرت) خرج بالحامل من دبرت حائلا ثم

حملت فاذا انفصل قبل موت السيد فغير مدبر ولا يعتق تبعه لانه فالشرط وجود الحمل عند التدبير أو عند الموت وعبرة الاجهوري ويعرف وجوده عند التدبير بوصفه لدون ستة أشهر منه فان

وضعه لا أكثر من أربع سنين منه لم يتبعها وان ولدته لما بينهما فان كان لها زوج يفرشها فلا يتبعها وان كانت ليست كذلك تبعها وقول الشارح حل من دبرت أي نفخت فيه الروح أم لا

أخذ من قول ا ج ويعرف وجوده الخ كما أفاده ع ش على م (قوله مدبرتها) أي ان لم يستثنه فان استثناه لم يتبعها في التدبير لان ان عتقت بموت السيد حاملة فانه يتبعها حل

وعبرة ع ش على المنهج بخلاف العتق فانه يتبعها وان استثناه كما مر لقوة العتق وضعف التدبير (قوله بلاموتها) فاذا مات وانفصل منها جابعا بعد موتها بقي مدبرها مع بطلان تدبيرها فقد ثبت

الحكم للتابع مع استثنائه للمتبوع (قوله ويصح تدبير حمل) أي استقلا لا لغير ما قبله وقياسه على عتقه يقتضي أنه لا بد من نفخ الروح فيه لما تقدم أنه لو أعتق حلالها وهو مضغة أو علقه لم يصح

قل (قوله فرجوع عنه) أي التدبير لتبعية الحمل لها في البيع فلذا بطل تدبيره (قوله ولا يتبع مدبرا ولده) هو مفهوم قوله حل من دبرت حاملا مدبرا

وعبرة شرح م عبد المدبر افعلم منه أنه يتبع أمه فلا يحرر اه (قوله وانما يتبع أمه) أي مطلق الولد يعني الحمل لا بقيد كونه

ولد المدبرة مرحومي وأطلق الولد على الحمل لانه يؤل الى كونه ولدا بعد انفصاله (قوله ومقدماته) تفسير (قوله سواء أكان) أي المدبر (قوله مال) أو نحوه كاختصاص (قوله

اذا قالت ولده بعد موت الخ) وكذا الحكم اذا اختلفا في ولد المستولدة هل ولدته قبل موت السيد أو بعده أو ولدته قبل الاستيلاء أو بعده ا ج (قوله بعد موت سيدي) أي اذا مضى بعد

نحوه في يده بعد موت سيده فتنازع هو والوارث فيه فقال المدبر كسبته بعد موت سيدي وقال الوارث بل قبله صدق المدبر بيمينه لان البهله قترج

وهذا بخلاف ولد المدبرة اذا قالت ولدت بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو قن فان القول قول الوارث لانهم اتزعم حرية والحر لا يدخل تحت اليد وتقدم يئنة المدبر على يئنة ٤٠٤ الوارث اذا اقاما يئنتين على ما قالاه لا اعتضادهما باليد ولو دبر رجلا ن اتهما وانت بولد

الموت زمن يمكن فيه كسب مثله زى (قوله بل قبله) أى ولم يكن موجودا حال التدبير والا فهو مدبر (قوله وتقدم يئنة المدبر) راجع لاصل المسئلة (قوله على ما قالاه) أى من المال والولد لكن قوله لا اعتضادهما باليد انما يناسب المال لما مر أن الحر لا يدخل تحت اليد (قوله ونصف مهرها) أى ان تأخر الانزال عن تغيب الحشفة بخلاف ما اذا تقدم الانزال عن تغيبها لانه صدق عليه أنه لم يغيبها الا فى ملكه وانظر ما اذا كان مقارنا ولا يلزمه نصف قيمة الولد (قوله على أخذها) الضمير للنصف لانه اكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله ولا يتبعها ولدها) أى المنفصل وقت التعليق لان الخطاب معها فقط فلا يسرى عليه ونخرج بالولد الحمل وحاصله انه ان كان موجودا وقت التعليق يتبعها مطلقا سواء انفصل قبل موت السيد أو بعده وان حملت به بعد التعليق وولده قبل موت السيد لا يتبعها بل لا يعتق أصلا وان ولدت بعد موت السيد يتبعها وكذا ان حملت به بعد موت السيد (قوله فى حكم الصفة) وهى موت السيد مع مضي المدة وحكمها العتق (قوله فيعتق) الاولى ويعتق الخ أى وأما أمته فى الثلث ووجهه أنه تجدد بعد الموت فكان من رأس المال ولكن هذا ضعيف والمعتمد أنهم من رأس المال لان ذلك تعليل لا تدبير (قوله أن كلامه ما لا يجوز ارفاقها) المناسب ارفاقه كما فى بعض النسخ لان الكلام فى الولد وهذا قياس مع الفارق لان ولد المستولدة كأمته فى أنه يعتق من رأس المال فالضمير فى ارفاقه راجع لكل (قوله اذا علقته بعد الموت) أى حتى لا يجوز ارفاقه (قوله اذا قرأت) بفتح التاء ومث بضمها وقوله اذا قرأت القرآن أى سواء همزه أو لا والمعتمد أنه اذا أتى بحرف التعريف بأن قال القرآن سواء كان مهموزا أو لا اشترط فى عتقه أن يقرأ جميع القرآن فان قال ان قرأت قرأنا فانه متى قرأ شيئا منه فانه يعتق وهذا هو المعتمد وما فصله الشارح طريقته (قوله والفرق التعريف والتسكير) على هذا اقتصر فى الروض وشرحه ولم يزد على ذلك شيئا وهذا هو المعتمد وما بعده ضعيف مر حوى فاذا علق بقراءة القرآن فلا يعتق الا بقراءة جميعه واذا علق بقراءة قرآن بدون أل عتق بقراءة بعضه سواء كان كل منهما مهموزا أم لا (قوله عن النص) أى نص الشافعى ولغة الشافعى بغير همز كما يأتى وهى قراءة سبعة (قوله يطلق على القليل والكثير) أى فقراءة البعض كقراءة الكل (قوله وما نقل عن النص) أى المتقدم فى قوله كذا نقله البغوى عن النص وهذا من كلام الشارح جمع بين ما نقله البغوى عن النص وبين ما قاله الدميرى بأن المنقول عن النص انما هو فى غير المهموز وهو يطلق على الكل فقط والذى قاله الدميرى عن الامام فى المهموز وهو يقع على القليل والكثير (قوله عنده اسم جمع) أى فيطلق على الكل فقط (قوله والواقف) كالدميمى وقوله يظنه مهموزا أى فاعترض النص أى وليس ظنه حقا لانه انما نطق فى ذلك بلغته (قوله فى ذلك) أى القرآن وقوله بلغته المألوفة وهى بغير الهمز (قوله وبهذا) أى بهذا الجمع المتقدم فى قوله وما نقل عن النص الخ انضح أى زال الاشكال وهو الخافقة بين ما نقله البغوى عن النص وبين ما قاله الدميرى (قوله وأجيب عن السؤال) أى بأن الكلامين أى كلام البغوى والدميرى لم يتواردا فى الحقيقة على المهموز فقط ولا على غيره فقط لان النص الذى نقل عنه البغوى فى غير المهموز والذى قاله الدميرى انما هو فى المهموز بحسب ما فهمه من النص

وادعاء أحدهما لحقه وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت أم ولده وبطل التدبير وان لم يأخذ شريكه نصف قيمتها لان السراية لا تتوقف على أخذها أو يلغور تدبير التدبير فى حياة السيد وبعد موته كما فى المعلق عتقه بصفة ولو قال لامته أنت حرّة بعد موتى بعشر سنين مثلام تعتق الابضى تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها ولدها فى حكم الصفة الا ان أتت به بعد موت السيد ولو قبل مضى المدة فمتبعها ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجماع أن كلا منهما لا يجوز ارفاقها ويؤخذ من القياس أن محل ذلك اذا علقته بعد الموت ولو قال لعبد اذا قرأت القرآن ومث فانت حر فاذا قرأ القرآن قبل موت السيد عتق بعوثه وان قرأ بعضه لم يعتق بعوث السيد وان قال ان قرأت قرأنا ومث فانت حر فقرأ بعض القرآن ومث السيد عتق والفرق التعريف والتسكير كذا نقله البغوى عن النص قال الدميرى والصواب ما قاله الامام فى الحصول ان القرآن يطلق على القليل والكثير لانه اسم جنس كالتاء والعسل لقوله تعالى فمن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا اليك هذا القرآن وهذا الخطاب كان بمكة بالاجماع لان السورة مركبة وبعد ذلك نزل كثير من القرآن وما نقل عن النص ليس على هذا الوجه فان القرآن بالهمز عند الشافعى يقع على القليل والكثير والقرآن بغير همز عنده اسم

جمع كما أفاده البغوى فى تفسير سورة البقرة ولغة الشافعى بغير همز والواقف على كلام الشافعى رضى الله تعالى عنه يظنه (قوله مهموزا وانما نطق فى ذلك بلغته المألوفة لا بغيرها وبهذا انضح الاشكال وأجيب عن السؤال

(قوله عن السؤال أي الاشكال أي أجيب بأن ناقل النص حرفه فان الذي نص على الجميع انما هو القرآن بلاهه لم يكونه عنده اسم جمع بخلاف المهموز فيطلق على القليل والكثير كالنكرة اه مد

(فصل في الكتابة)

ذكرها بعد التدبير لان العتق في كل معلق وان كان هناك معلق بالموت وهما معاملة بأداء النجوم قيل أقول من كوتب عبد لعمر بن الخطاب رضي الله عنه يقال له أبو أمية كما قاله الشيخ س ل واقطها اسلاحي لا يعرف في الجاهلية بخلاف التدبير فانه عقد جاهلي وأقره الشرع قرره شيخنا العزيزي وبعضه في قل ورأيت بهامش شرح الروض أنها كانت في الجاهلية أيضا بدليل مكتبة سلمان الفارسي اه والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبد ولانها بيع ماله وهو رقية عبده بماله وهو الكسب أي المكسوب وهو النجوم وأيضا فيها ثبوت مال في ذمة قن لمالكه ابتداء وثبوت ملك للغن اه عبد البر قال الباقيني وليس لنا عقد يتوقف على صيغة مخصوصة الا السلم والنكاح والكتابة اه فالمراد بالبيع صيغة مخصوصة الجنس وهي في النكاح زوجتك وأنكحتك فقط وفي السلم لفظ السلم والسلف لا غير والبيع ونحوه له ما صيغ كثيرة (قوله على الاشهر) مقابله أنها بفصحها كالعتاقة (قوله لغة الضم والجمع) فتكون مرادفة للكتاب لغة اه (قوله لان فيها ضم نجم الخ) يصح أن يكون تعيلا للمعنى اللغوي ويصح أن يكون توجيه للمعنى الشرعي الا في فكان الاولى تأخيرها الى هناك وقد ذكر هذا التعليل م ر في شرحه على التسمية بعد قوله وشرعا عقد الخ وعبارته وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فاكثر وسمى كتابة لمافيه من ضم نجم الى آخر وقيل لانه يوثق بها غالبا اه بالحرف ومثله شرح الروض وقوله يوثق بها أي يكتب لها وثيقة فقوله وسميت الخ المناسب أو سميت ليكون على أخرى للتسمية فالواو بمعنى أو وكان الاولى للشارح تأخير قوله وسميت عن ذكر المعنى الشرعي لانه توجيه له فيكون له توجيهان (قوله للعرف الجاري الخ) تقدم قوله لمافيه من ضم الخ فالتسمية علتان (قوله بكتابة ذلك) أي مضمون ذلك العقد في كتاب يوافقه أي يوافق ذلك أي مضمونه (قوله يوافقه) أي يطابق ذلك من مطابقة للنظ للمعنى (قوله عقد عتق) أي عقد يفضي الى العتق فهو من اضافة السبب للمسبب (قوله منجم أي مؤقت بنجمين أي وقتين ويطلق النجم على القدر الذي يؤدي في وقت معين (قوله ولذين يتفنون) أي يطلبون الكتاب أي الكتابة (قوله خيرا) أي أمانة واكتسابا أي علمهم أماتهم وقدرتهم على الاكتساب اه (قوله والحاجة داعية اليها) أي لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشميره اذا عاق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها كما احتملت الجهالة في ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة وأشار بقوله والحاجة داعية اليها الى أنه يدل عليها القياس أيضا (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله بوطئة لقوله ولثلاثة عطل أثر الملك لانه انما يصلح على لثني الوجوب ووطئة للغاية أيضا ولرخصه على من قال ان الامر في الاية للوجوب اه ع ش ملخصا (قوله وان طلبها غاية في عدم الوجوب

(فصل في الكتابة)

وهي بكسر الكاف على الانه رقية الضم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم والنجم يطلق على الوقت أيضا الذي يجل فيه مال الكتابة كما سيأتي وسميت كتابة للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافقه وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فاكثر وسمى كتابة لمافيه من ضم نجم الى آخر وقيل لانه يوثق بها غالبا اه بالحرف ومثله شرح الروض وقوله يوثق بها أي يكتب لها وثيقة فقوله وسميت الخ المناسب أو سميت ليكون على أخرى للتسمية فالواو بمعنى أو وكان الاولى للشارح تأخير قوله وسميت عن ذكر المعنى الشرعي لانه توجيه له فيكون له توجيهان (قوله للعرف الجاري الخ) تقدم قوله لمافيه من ضم الخ فالتسمية علتان (قوله بكتابة ذلك) أي مضمون ذلك العقد في كتاب يوافقه أي يوافق ذلك أي مضمونه (قوله يوافقه) أي يطابق ذلك من مطابقة للنظ للمعنى (قوله عقد عتق) أي عقد يفضي الى العتق فهو من اضافة السبب للمسبب (قوله منجم أي مؤقت بنجمين أي وقتين ويطلق النجم على القدر الذي يؤدي في وقت معين (قوله ولذين يتفنون) أي يطلبون الكتاب أي الكتابة (قوله خيرا) أي أمانة واكتسابا أي علمهم أماتهم وقدرتهم على الاكتساب اه (قوله والحاجة داعية اليها) أي لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشميره اذا عاق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها كما احتملت الجهالة في ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة وأشار بقوله والحاجة داعية اليها الى أنه يدل عليها القياس أيضا (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله بوطئة لقوله ولثلاثة عطل أثر الملك لانه انما يصلح على لثني الوجوب ووطئة للغاية أيضا ولرخصه على من قال ان الامر في الاية للوجوب اه ع ش ملخصا (قوله وان طلبها غاية في عدم الوجوب

منجم بنجمين فاكثر وسمى كتابة لمافيه من ضم نجم الى آخر وقيل لانه يوثق بها غالبا اه بالحرف ومثله شرح الروض وقوله يوثق بها أي يكتب لها وثيقة فقوله وسميت الخ المناسب أو سميت ليكون على أخرى للتسمية فالواو بمعنى أو وكان الاولى للشارح تأخير قوله وسميت عن ذكر المعنى الشرعي لانه توجيه له فيكون له توجيهان (قوله للعرف الجاري الخ) تقدم قوله لمافيه من ضم الخ فالتسمية علتان (قوله بكتابة ذلك) أي مضمون ذلك العقد في كتاب يوافقه أي يوافق ذلك أي مضمونه (قوله يوافقه) أي يطابق ذلك من مطابقة للنظ للمعنى (قوله عقد عتق) أي عقد يفضي الى العتق فهو من اضافة السبب للمسبب (قوله منجم أي مؤقت بنجمين أي وقتين ويطلق النجم على القدر الذي يؤدي في وقت معين (قوله ولذين يتفنون) أي يطلبون الكتاب أي الكتابة (قوله خيرا) أي أمانة واكتسابا أي علمهم أماتهم وقدرتهم على الاكتساب اه (قوله والحاجة داعية اليها) أي لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشميره اذا عاق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها كما احتملت الجهالة في ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة وأشار بقوله والحاجة داعية اليها الى أنه يدل عليها القياس أيضا (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله بوطئة لقوله ولثلاثة عطل أثر الملك لانه انما يصلح على لثني الوجوب ووطئة للغاية أيضا ولرخصه على من قال ان الامر في الاية للوجوب اه ع ش ملخصا (قوله وان طلبها غاية في عدم الوجوب

لا في الاستحباب لان طلبها شرط فيه والغاية للرد على من قال بوجوبها اذا طلبها الرقيق تمسكا
بقوله والذين يتبعون الكتاب مما ملكت ايما نكم فكاتبوهم الخ فحمل الامر على الوجوب
(قوله قياسا على التدبير) أي في عدم وجوبه لا في استحبابه فليست مقيسة عليه فيه
لان استحبابها بالنص وهو قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا والتدبير ليس سنة كما قاله
زي لكن بخط المبداني فان التدبير مستحب لا واجب اهـ د (قوله وتحكم المالك) عطف
سبب على مسبب (قوله اذا سألها) قيد لتأ كدها فان لم يسألها فهي مستنونة من غير
تأ كد بخلاف الشرطين بعده فهما للاستحباب فان فقد أحدهما كانت مباحة (قوله العبد)
أي الرقيق ولو أتى (قوله بحيث لا يضيعه) يؤخذ منه أن المراد بالامين من لا يضيع المال
في معصية وان لم يكن عدلا كتركه نحو صلاة شوبري (قوله مكتسبا) يؤخذ من قولهم الرق
يضمحل معه سائر صفات الكمال انه لا يشترط فيه أن يليق به الكسب اج اهـ (قوله أي
قادرا على الكسب) أي الذي يفي بوعده ونجومه كما يدل عليه السياق شرح مـ ر (قوله
وبهم افسر الشافعي الخ) أي لانه نكرة في سياق الشرط فعمت والمراد بما تضمنته من الامانة
والكسب كما هو ظاهر (قوله الخ في الآية) ويطلق الخير أيضا على المال كما في قوله وانه لحب
الخير لشديد وعلى العمل بقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره اهـ برماوى (قوله واعتبرت
الامانة) لما كانت على الامانة واحدة قدمها على علم الطلب والكسب لاشترالك العلم فيهما
فكان الاول كالمفرد والثاني كالركب عـ ش (قوله وتفارق) أي الكتابة حيث أجرى
الامر فيها وهو قوله تعالى فكاتبوهم الخ على غير ظاهره وهذا جواب عن سؤال تقديره ما الفرق
بين قوله فكاتبوهم وقوله وآتوهم حيث جلاوا الاول على النسخ والثاني على الوجوب
فهلا كانا للوجوب أو للنسخ أجاب الشارح بقوله وتفارق الخ اهـ ج (قوله وأحوال
الشرع) أي قواعده (قوله أي كسب) بنصب أي خبر كان والجملة خبر أن أي ولو كان
كسبا قليلا لاني اهـ (قوله قادرا على كسب الخ) هل ولولم يليق به الكسب كان كان
من جملة القرآن وسأل الكتابة وعلم السيد أنه لا يمكنه الكسب الا من جهة لا تليق به كزبالة مثلا
أو كجمامة قال شيخنا يؤخذ من قولهم ان الرق يضمحل معه سائر صفات الكمال انه يستحب
كتابه كذلك ولا يكون ذلك مانعا اهـ ج (قوله فباحة) ظاهره أنه اذا اتقى قيد من الثلاثة
كانت مباحة وهو ظاهر في غير الاول اذا صحح أن هاتين اذ لم يطلبها العبد لا مباحة ومتأكدة
اذا طلبها حل وحرم البلقيني في تصحيحه بكراهة كتابة عبد يضيع كسبه في الفسق واستيلاء
سيده عليه يمنع قال وقد ينتهى الحال الى التحريم حيث تفضي كتابته لتمكنه من المحرمات
كسرقة النجوم والتمكين من نفسه وما قاله البلقيني هو المعتقد اهـ زي (قوله ولا تذكره بحال)
فهو مباحة أي من حيث ذاتها والافقد نكره لعارض كان ظن كسبه محرم وتحرم ان علم
ذلك كفسور وقد يجب كما علم مما مر في نفقة الرقيق اذا توقفت نفقته على بيت المال المتوقف
على كتابته مثلا فراجعته فتعريضها الاحكام الخمسة قل وعبرة شرح مـ ر ولا تذكره بحال نعم
ان كان الرقيق فاسقا بسرقته أو نحوها وعلم سيده انه لو كاتبه مع العجز عن الكسب
لا كتسب بطريق الفسق قال الأذري فلا يعد تحريمها التضمنها التمكين من الفساد وهو قد اس

قياسا على التدبير وشرائط القريب ولان
يتعطل أثر الملك وتحكم المالك على
المالكين وانما يستحب (اذا سألها
العبد) من سيده (وكان مأمونا) أي
أميناً فيما يكسبه بحيث لا يضيعه
في معصية (مكتسبا) أي قادرا على
الكسب وبهم افسر الشافعي رضي
الله تعالى عنه الخ في الآية واعتبرت
الامانة لئلا يضيع ما يحصله فلا يعتق
والقدرة على الكسب ليوثق بهصيل
النجوم وتفارق الايتاء حيث أجرى
على ظاهر الامر من الوجوب كما سيأتي
لانه مواساة وأحوال الشرع لا تمنع
وجوبها كلزكاة * (تنبيه) * قوله
مكتسبا قد يوهىم انه أي كسب كان
وليس مراداً بل لا بد أن يكون قادرا
على كسب يوفي ما التزمه من النجوم فان
فقد شرط من هذه الثلاثة وهي السؤال
والامانة والقدرة على الكسب فباحة
اذا لا يقوى رجاء العتق الا بها ولا تذكره
بحال

لأنه عند فقده ما ذكره تفتي إلى
 العتق نعم إن كان الرقيق فاستباحة
 أو فحوا وعلم السيد أنه لو كان مع
 العجز عن الكسب لا كسب بطريق
 القسوق كرهت كما قاله الأذري وأركانها
 أربعة سيد ورقيق وصيغة وعوض
 وشرط في السيد وهو الركن الأول
 ما مر في المعتقد من كونه مختاراً أهلاً
 تبرع وولاء لأنها تبرع وآيلة للولاء
 قصح من كافر أصلي وسكران لا من
 مكره ومكاتب وان أدن له سيد
 ولا من صبي ومجنون ومجور سفيه
 وأولياهم ولا من مجور فلس ولا من
 مرتد لأن ملكه موقوف وللعقود
 لا توقف على الجسد ولا من مبعوض
 لأنه ليس أهلاً للولاء وكاتب مريض
 مرض الموت محسوبة من الثلث فان
 خلف مثلي قيمته صحت في كله أو مثل
 قيمته فقي ثلثه أو لم يخلف غيره فقي ثلثه
 وشرط في الرقيق وهو الركن الثاني
 اختيار وعدم صبا وجنون وأن
 لا يتعلق به حق لازم وشرط في الصيغة
 وهو الركن الثالث لفظ يشعر بالكتابة

حرمة الصدقة والقرض إذا علم من أحدهما صرفهما في محرم وإن امتنع العبد منها وقد طلبها
 سيده لم يجبر عليها كعصا أه وقوله فلا يبعد تحريرها ومثل ذلك ما لو غلب على ظن السيد
 أن ما يكتسبه من المباحات يصرفه في المعصية فتصير الكتابة لتأديتها إلى تمكينه من المعصية
 بما اكتسبه وكتب أيضاً فلا يبعد تحريرها أي ومع ذلك فإن ملك ما يكتسبه كأن حصله من غير
 جهة الحرمة وصرف ما كسبه من الحرمة في مؤته مثلاً ثم ذى مملكته عن النجوم عتق
 والأفلا ه ع ش على مر (قوله تفتي إلى العتق) عبارة غيره قد تفتي إلى العتق (قوله
 كرهت) وإنما لم تحرم حينئذ لعدم تحقق الوقوع في الحرام فالعلم الواقع في كلامه بمعنى الظن
 أو قول الكراهة بكراهة التصريح كما قاله زى فان توهمه كرهت كراهة تنزيهه وإذا نذرها
 وجبت فتعثر بها الأحكام الخمسة (قوله وأركانها الخ) كان الأولى أن يقدم هذا كعادته
 عقب الفصل (قوله وعوض) لو قال ونجوم ليحمل الوقت والمال لكان أولى قال على التحرير
 (قوله لا من مكره) ما لم يكن بحق بأن نذر كتابته فأكرهه على ذلك فانها تصح لأن الفعل مع الإكراه
 بحق كالقصد مع الاختيار ثم هذا ظاهر أن كان النذر قبيل إبراز من معين كرمضان مثلاً وآخر
 الكتابة إلى أن يبقى منه زمان قليل فإن لم يكن كذلك كان النذر مطلقاً فلا يجوز إكراهه عليه
 لأنه لا يلتزم وقتاً بعينه حتى يأثم بالتأخير عنه فلو أكرهه على ذلك ففعل لم يصح ولو مات من غير كتابة
 له بعد عصي في الحالة الأولى من الوقت الذي عين الكتابة فيه وفي الحالة الثانية من آخر أوقات
 الامكان ع ش على مر (قوله ولا من مرتد) أما لو كاتب ثم ارتد فلا تبطل كتابته كبيعته لكن
 يمنع دفع النجوم له لأنه مجبور عليه بل يدفع للحاكم فلو دفعها للمرتد لم يعتق ويستردّها ويضعها
 إلى الحاكم فان تلفت فان كان معه ما يني ودفعه إلى الحاكم فذالك والأفلا تجيزه ثم إن مات
 السيد على الرقة بعد التجيز فهو رقيق وإن أسلم ألغى التجيز لأن منع التجيز كان لحق المسلمين وقد
 صار له وهو العبد والنجوم لأن مال المرتد لهم وقوله وقد صار أي الحق له أي للسيد فمعتق بقبضه
 وهذا بخلاف ما لو دفعها للمجور عليه بسفه وألقها وعجزه الولي ثم فك الحرقان لا يكفي التجيز
 لأن حجر السفه أقوى ولهذا لا يتقد تصرفه قطعاً ولا أن حجره لحفظ ماله فلو حسب عليه ما تلفه
 لم يحصل حفظ وجبر المرتد للمسلمين وقد عاده اه شرح البهجة لشيخ الاسلام اه سل (قوله
 والعقود) أي التي يشترط فيها اتصال القول بالإيجاب بخلاف ما لا يشترط فيه كالسدبير
 والوصية فانها توقف حل (قوله ولا من مبعوض) بخلاف الإيلاد والتدبير لأن الولاء فيها
 يحصل بالموت الذي يزول به الرق (قوله وكاتب مريض) المراد بالكتابة المكاتب من إطلاق
 المصدر على اسم المفعول لأجل قوله محسوبة من الثلث لأن المحسوب إنما هو المكاتب لا العقد
 أو يقدره مضاف أي ومتعلق الكتابة أو يقدر في قوله محسوبة أي محسوب متعلقها وهو
 المكاتب بالنظر لقيمه (قوله فقي ثلثه) كأن كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ولو بالنجوم
 ثلاثون فقابل ثلثه عشرون وهي ثلث الجميع قال في شرح المنهج ويبقى للورثة ثلثه مع مثل
 قيمته وهما مثل ثلثه (قوله وعدم صبا وجنون) ه لاقال وتكليف كما يبره في المنهاج
 الأخير منه والافصح في الشرطية لأنها لا تكون عدية وأجيب بأنه غير بذلك ليناسب
 ما بعده في أن كلامهم ماعدي ويرد عليه أنه لا يناسب ما قبله ولو راعى ذلك لقال ولا عدم إكراه

وفي معناه ما مر في الضمان ايجابا
 ككاتبك أو أنت مكاتب على كذا
 كالف منجما مع قوله إذا أدتبه مثلا
 فأنت حرفظا أو نية وقبولا كقبلت
 ذلك وشرط في العوض وهو الركن
 الرابع كونه مالا كما تعرض له المصنف
 وجه الله تعالى ولم يذ كر غيره من الأركان
 بقوله (ولا تصح) أي الكتابة (الأعمال)
 في ذمة المكاتب فقد كان أو عرضا
 موصوفا بصفة السلم لأن الأعيان
 لا يملكها حتى يوردها العقد عليها (معلوم)
 عندهما قدر أو جنسا وصفة ونوعا
 لأنه عوض في الذمة فاشترط فيه العلم
 بذلك كدين السلم ويكون (إلى أجل
 معلوم) ليحصله ويؤديه فلا تصح بالحال
 ولو كان المكاتب مبعضا لأن الكتابة
 عقد خالف القياس في وضعه فاعتبر
 فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم قول
 وفعلا أنما هو التأجيل ولم يعقدها أحد
 منهم حالة ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع
 اختلاف الأغراض خصوصاً وفيه
 تعجيل عتقه * (تنبيه) * لو كان العوض
 منفعة في الذمة كبناء دارين في ذمته
 وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما
 جاز كما يجوز أن تجعل المنافع ثمنا وأجرة
 أمالو كان العوض منفعة عين فانه
 لا يصح تأجيلها لأن الأعيان لا تقبل
 التأجيل ثم أن كان العوض منفعة عين
 حالة نحو كاتبك على أن تخدمني شهرا

وأجيب بأنه عبر بذلك لادخال السكران (قوله ككاتبك) أي ولا بد من اضافته إلى الجملة
 فلو قال كاتبك يذ كر مثلا لم تصح الكتابة لأنها لا يصح تعليقها عيش وما لا يصح تعليقه لا يصح
 اضافته للبعض (قوله مع قوله إذا أدتبه) لأن لفظها يصلح للخارجة فاحتج بتمييزها بقوله
 إذا أدتبه الخ ولا يتقيد بما ذكر بل مثله فإذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فانت حرويشمل
 برئت منه حصول ذلك بأداء النجوم والبراءة المقفوظ به أو فراغ الذمة شامل للاستيفاء والبراءة
 باللفظ شرح م ر (قوله أو نية) أي عند برئ من الصيغة في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فلا بد
 من التصريح بقوله فإذا أدتبه فانت حركا قاله القاضي حسين وغيره س ر لأن الغلب فيها
 التعليق وهو لا يحصل بالنية سم (قوله وقبولا) أي فورا (قوله ولم يذ كر غيره) قد ذكر
 الرقيق أيضا فيما تقدم بقوله إذا سالها العبد الخ لأنه لما يذ كر ما يشترط فيه وان كان يعلم
 بما ذكره لزوما بعضه كان كعدم ذكره هـ (قوله في ذمة المكاتب) هذا معلوم من قول المصنف
 إلى أجل معلوم فلا يمكن أن يكون المال مؤجلا إلى أجل معلوم وليس في الذمة (قوله موصوفا
 بصفات السلم) يغني عنه قوله إلا في معلوم عندهما الخ (قوله لأن الأعيان الخ) علة لم حذف
 أي وانما لم تصح على عين لتوقف إيراد العقد عليها على ملكها والرقيق لا ملك له هذا ظاهر في غير
 البعض إذا كوتب بعضه الرقيق لأنه يملك ببعضه الحر (قوله لا يملكها) أي العبد (قوله
 إلى أجل) أي وقت (قوله ولو كان المكاتب مبعضا) أي وان كان يملك ببعضه الحر ما يؤديه
 (قوله خالف القياس) لأنه يبيع ماله بماله (قوله والمأثور) سبند أخبره أنما هو التأجيل
 (قوله مع اختلاف الأغراض) أي في المالك من الصبر وعدمه (قوله تنبيه) لو كان العوض
 منفعة الخ) اعلم أنه لا بد أن يكون العوض ديناً أو منفعة عين أو منفعة في الذمة بخلاف
 الأعيان فلا تصح الكتابة عليها ما تقرر أنه لا يملك الأعيان حتى يكاتب عليها وأن المنافع الملتزمة
 في الذمة تتأجل كإزام ذمته خياطة ثوب موصوف بعد شهر مثلا بخلاف المتعلقة بالأعيان
 كخدمته شهر فيتين جعلها من الآن لاشتراط اتصال الخدمة والمنافع المتعلقة بالأعيان
 بالعقد (قوله وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما الخ) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير
 بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الإجارة فيجتمعا
 أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقت ابتداء الشروع في كل وقت
 لأجمع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن ما يتعلق بالعتق يتسامح فيه سم على المنهج وقوله
 وجعل لكل واحدة منهما وقتا كقوله كاتبك على بناء دارين في ذمتك في شهر كذا وفي شهر كذا
 هـ وكتب بعضهم قوله وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما ولا يعترض بأن هذا فاسد للإجارة
 لأن فيه الجمع بين العمل والمدة لأنه ذكر المدة لبيان أول العمل هـ (قوله غنا) كبعثك هذا
 الثوب بسكني دارك مثلا وقوله وأجرة كاجرتك هذه الدار سنة بخدمة عبدك هذا شهرا (قوله
 لأن الأعيان) الأولى لأن العبد لأنها المكتوبة وعبارة حل قوله بالأعيان أي عين المكاتب
 أو عين من أعيان ماله بان كان مبعضا وملك ببعضه الحر أعيانا هـ فاندفع ما قيل أن الأولى
 العين لأن الرقيق لا يملك (قوله ثم أن كان العوض منفعة عين) أي عين المكاتب فلا يصح
 تأجيلها أي بأن أخرها عن وقت العقد كقوله على أن تخدمني شهرا بعد هذا الشهر فلا يصح

أو تخطى إلى ثوبان بنفسك فلا بد من ضمهما من ضمة مال كقوله وتعطيني ديناراً بعد انقضائه لأن الضميمة شرط فلم يجز أن يكون العوض منقعة فقط فلا تقتصر على خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجم لم يصح لأنهما نجم واحد ولا ضميمة ولو كانتا على خدمة شهر رجب ورمضان فأولى بالفساد إذ يشترط في الخدمة أو المنافع المتعلقة (٤٠٩) بالاعيان أن تتصل بالعقد ولا حد لعدد نجوم

الكتابة (وأقله نجمان) لأنه المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على أقل من نجمين لفعلموا لأنهم كانوا يسادرون إلى القربات والطاعات ما أمكن ولأنها مشتقة من ضم النجوم بعضها إلى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان والمراد بالنجم هنا الوقت كما في الصحاح قال النووي رحمه الله تعالى في تهذيبه حكاية عن الرافعي رحمه الله تعالى يقال كانت العرب لا تعرف الحساب وينون أمورهم على طلوع النجم والمنازل فيقول أحدهم إذا طلع نجم الثريا أدبتك حقت فسميت الاوقات بنجوم ما سمي المؤدى في الوقت نجماً * (قالبه) * قضية إطلاقه أنها تصح بنجمين قصيرين ولو في مال كثير وهو كذلك لا يمكن القدرة عليه كالمسلم إلى معسر في مال كثير إلى أجل قصير ولو كاتب عبداً كسلاثة صفقة واحدة على عوض واحد كالف منجم بنجمين مثلاً وعلق عتقهم بأدائه صح لا اتحاد المالك فصار كالموابع عبداً بنجم واحد ووزع العوض على قيمته وقت الكتابة فمن أدى حصته منهم عتق ومن جهز رق وتصح كتابة بعض من باقيه حر لأنها تفيد الاستقلال المقصود بالعقد ولا تصح كتابة بعض رقيق وإن كان باقيه لغيره وأذن له في الكتابة لأن الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لاكتساب النجوم نعم لو كاتب في مرضه بعض رقيق والبعض ثلث ماله أو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورثة الوصية صحت الكتابة

بمخلاف ما إذا اتصلت بالعقد وضم إليها لا آخر مؤجلاً فيصح كما ذكره ونخرج بعين المكاتب عين غير المكاتب فلا يصح على منقعتها كما نقله سم عن شرح الروض كان كاتبه على منقعة دابتين معيتين لزيد ففهم ماله في شهرين فلا يصح وإن أمكن أن يشترى بهما من زيد ويدفعهما للسيد اهـ شيخنا هذا ولعل الأولى أن يقول فإن كان العوض الخ وعبرة المنهج ولو كاتب على خدمة شهر ودينار صحت (قوله بنفسك) الظاهر أنه يغني عنه قوله على أن تخدمني لأنه يفهم منه أنه بنفسه فيكون قوله بنفسك تأكيداً (قوله من ضمة مال) المال ليس بقيد بل يكفي منفعة أخرى كان يقول وتبني داري اهـ زى أى في وقت كذا أى وقت الشروع في البناء (قوله بعد انقضائه) أى الشهر أى في اثنا عشر شهراً من شرح م وعبرة المنهج ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في اثنا عشر شهراً صحت قال في شرحه هو أولى من قوله عند انقضائه اهـ والحاصل أن الشرط أن يتأخر إعطاء الدينار عن الخدمة فلو قدم زمن إعطاء الدينار على زمن الخدمة لم يصح لما علم من شرط اتصال المنفعة المتعلقة بالعين بالعقد اهـ (قوله شرط) أى في الكتابة ليتأتى النجمان وقوله بأن كل شهر نجم أى منفعة كل شهر نجم كما يعلم مما قبله فالمراد بالنجم العوض (قوله منفعة فقط) أى من جنس واحد فلا ينافى أنه إذا كانت المنفعة من جنسين كالخدمة والبناء صحت الكتابة وشمله أيضاً في غير المنفعة التي في الذمة والاصح كما لو كاتبه على بناء دارين في ذمته بينهما في شهرين (قوله لأنهما نجم واحد) وهو الخدمة فلا بد أن ينضم إلى ذلك شيء آخر حل (قوله أو المنافع) أو بعض في الواو لأنه عطف عام على خاص (قوله المتعلقة بالاعيان) يتصور هذا في البعض لأنه يجوز أن يجعل منفعة عين من أعيان ماله المملوكة عوضاً اهـ مرحومى وهو جواب عما يقال الرقيق لا يملك شيئاً فكيف يورث العقد على منفعة متعلقة بعين وتتصل تلك المنفعة بالعقد أما المنافع المتعلقة بالذمة فيصح أن تكون متصلة بالعقد وأن تكون منفصلة عنه (قوله وأقله) أى الأجل الخ نجمان أى وقتان بأن يؤجل بعضه إلى وقت معلوم وبعضه إلى آخره كذلك تساوى البعضان أو تفاوتا كما يتك على مائة تؤدى نصفها في وقت كذا ونصفها الآخر في وقت كذا سم (قوله ولأنها مشتقة) عبارة الدميري ولأنها مشتقة من الكتب بمعنى ضم النجوم الخ (قوله ثم سمي المؤدى الخ) من تسمية الحال باسم المحل قال ابن حزم وسكوتهم عن بيان موضع التسليم لعوض الكتابة مشعر بعدم اشتراطه لكن في أصل الروضة عن ابن كعب أن فيه الخلاف في السلم اهـ زى (قوله فمن أدى حصته) فإذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه شرح المنهج وقوله فعلى الأول سدس العوض أى موزعاً على النجمين مثلاً فعليه في كل نجم سدس ما عليه تساوي أو تفاوتا وكذا يقال في الثلث والنصف اهـ برماوى (قوله نعم لو كاتب في مرضه مواتاً الخ) ضعيف وقوله أو أوصى بكتابة الخ معتمد وقوله وعي النص الخ ضعيف وجه الضعف في الأولى والأخيرة أن التبعض فيهما ابتداء بخلاف الثانية فإن التبعض فيها عارض كما قاله زى (قوله ان اتفقت النجوم) المراد بالنجوم ما يشمل المال بدليل قوله جنسا وصفة وما يشمل الاوقات بدليل قوله وعدداً وأجلاً والمراد بالاتفاق في الجنس والصفة أن لا يتميز عوض أحدهما بجنس

في ذلك القدر وعن النص والبعوى صحت ١٠٣ ح الوصية بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد كشر يكن في عبده كتاباه معاً أو كلا من كاتبه صح ان اتفقت النجوم جنسا وصفة

أو صفة لم يشتمل عليها عوض إلا أن يصدق بصورتين بأن كان كله متحدا جنسا وصفة أو اشتمل على أجناس أو صفات في كل من الطرفين كدراهم ودنانير في كل من العوضين وعبرة سم قوله أن اتفقت النجوم هلا صح مع اختلاف النجوم أيضا وقسم كل نجم على نسبة الملك وأي محذور فيها ولو ملكاه بالسوية وكتابه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الأول والاخر درهم في الشهر الثاني مثلا ويكون لكل من المال كين نصف كل من الدينار والدرهم فإن العوض معلوم وحصه كل واحد منه معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنسا أن لا تكون بالنسبة لأحدهما مادنانير وللاخر دراهم لأن لا يكون دنانير ودراهم بالنسبة إليهما جميعا كما في المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائزاه (قوله وعددا) أي عددا لا اوقات وكتابه أحترزه عما لو جعل حصه أحدهما شهرين والاخر ثلاثة أشهر رسم على ج فقوله وعددا أي عدد النجوم لا عدد القدر المؤدى في كل نجم فلو اختلفا في النجوم كان كتابه أحدهما على قدر ونجمه بنجمين والاخر على قدر ونجمه بثلاثة نجوم لم يصح ولا بد من اتفاقهما في القدر المكاتب به وعبرة قل على الجلال قوله جنسا الخ فالجنس والصفة للمال والاجل والعدد للزمن فان اختلف شيء من ذلك لم يصح كذهب وفضة أو فضة وصحاح ومكسرة أو فضة وصحاح في نجم واحد أو في نجمين واحد النجمين لأحدهما شهر وللاخر شهران أو أن لهذا النجمين وللاخر ثلاثة (قوله وأجلا) أي لا قدر حل (قوله وجعلت النجوم) بمعنى المال على نسبة ملكيهما أي صرح به أو أطلق كان يكون لأحدهما ثلثا وللاخر ثلثه ويكتابه على ستة دنانير يؤدّيهم في شهرين في كل شهر ثلاثة لصاحب الثلثين اثنان ولصاحب الثلث واحد ويدفع لهما معا وليس له تخصيص أحدهما بقبضه أو لا وليس لأحدهما أن يكتبه على دنانير والاخر على دراهم وهذا أعنى قوله وجعلت معطوف على اتفقت فيقيد أنه شرط لكن قال م ر انه معطوف على صح ومقتضى قول م ر بعد ذلك فان اتقى شرط مما ذكر كان جعلا له على غير نسبة المالكين الخ أنه معطوف على اتفقت لكن قولهم صرح به أو أطلق يقتضى أنه معطوف على صح (قوله وفسخ الكتابة) ظاهره أن تعجز السيد ليس فسخا وقضية قوله الا اتقى وعاد الرق بأن عجز فحجزه الاخر أنه فسخ وبه صرح في الرض (قوله لم يصح) أي الإبقاء أي يحرم على الاخر إبقاء الكتابة في نصيبه بل يجب عليه تعجز العبد وفسخها ليعود نصيبه الى الرق فعلم أنه لا يعود الى الرق بمجرد فسخ شريكه اه بر وقوله ولو أبرأه مقابل قوله فلو عجز الخ وقوله لم يصح أي الإبقاء هذا على النسخة التي فيها يصح بالياء التختانية وان التي فيها لم تصح بالنساء المثناة فوق فالضمير فيه للكتابة أي لم تصح الكتابة أي إبقاؤها (قوله وعاد الرق) بأن عجز فحجزه الاخر أما اذا لم يعد الرق وأدى حصه الشريك من النجوم فيعتق نصيبه عن الكتابة ويكون الولاء لهما شرح م ر (قوله اذ ليس له تخصيص) أي فما قبضه أحدهما يكون مشتركا بينهما قهرا عليه كما أن ما قبضه أحد الورثة مشترك لا يختص به وكذلك ريع الوقف اذا قبض أحد الموقوف عليهم شيئا منه لا يختص به وما عدا هذه الثلاثة اذا كان لجماعة دراهم وقبض أحدهم منها شيئا اختص به شيخنا (قوله من جهة) متعلق بلازمة اه سم (قوله لانها) أي دوامها (قوله عند ذلك) أي عند المحل (قوله أو غاب) محله ما لم يأذن له السيد (قوله

وعدا وأجلا وجعلت النجوم على نسبة ملكيهما فلو عجز العبد وحجزه أحدهما وفسخ الكتابة وأبقاه الاخر فيها لم يصح كابتداء عقدها ولو أبرأه أحدهما من نصيبه من النجوم أو اعتق نصيبه من العبد عتق نصيبه منه وقوم عليه الباقي أن أيسر وعاد الرق للمكاتب وخرج بالبراء والاعتاق للمكاتب ونصيبه فلا يعتق وان رضى مالو قبض نصيبه اذ ليس له تخصيص الاخر بتقديمه اذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض (وهي) أي الكتابة الصحيحة (من جهة) أي جانب السيد لازمة) ليس له فسخها لانها عقدت لحظه مكاتبه لا لحظه فكان فيها كالراهن لانها حق عليه أما الكتابة الفاسدة فهي جائزة من جهته على الأصح فان عجز المكاتب عند المحل بنجم أو بعضه غير الواجب في الإتياء أو امتنع منه عند ذلك مع القدرة عليه أو غاب عند ذلك وان حضر ماله

أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة
 القصر على الأشبه في المطلب وقيد هافي
 الكفاية بمسافة القصر وهذا هو الظاهر
 كان له فسخها بنفسه وبما كتم متى شاء
 لتعذر العوض عليه وليس للحاكم الأداء
 من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن
 السيد من الفسخ لانه ربما يجز نفسه
 أو امتنع من الأداء ولو حضر (و) هي
 (من جهة العبد المكاتب جائزة) فله
 الامتناع من الاعطاء مع القدرة (وله
 تجز نفسه) ولو منع القدرة على
 الكسب وتحصيل العوض (و) فله
 (فسخها متى شاء) وان كان معه وقاه
 ولو استهل سببه عند المحل لم يجز سن له
 امهاله مساعدة له في تحصيل العتق
 أو ليس عرض وجب امهاله لبيعته
 وله أن لا يزيد في المهلة على ثلاثة أيام
 سواء أعرض كساد أم لا فلا فسخ فيها
 أو لا حضار ماله من دون مرحلتين وجب
 أيضا امهاله الى احضاره لانه كالحاضر
 بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة ولا
 تنسخ الكتابة من السيد أو المكاتب
 يجنون ولا انغماء ولا يجز سقه لان اللازم
 من أحد طرفيه لا ينسخ بشئ من ذلك
 كارهن ويقوم ولي السيد الذي جن أو
 جرح عليه مقامه في قبض ويقوم الحاكم
 مقام المكاتب الذي جن أو جرح عليه
 في أداء ان وجد له مالا ولم يأخذه السيد
 استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم
 وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي
 ورأى له مصلحة في الحرية فان رأى أنه
 يضع إذا أفاق لم يؤد قال الشيخان
 وهذا حسن فان استقل السيد بالأخذ
 عتق لحصول القبض المستحق ولو جنى
 المكاتب على سيده لزمه قوداً وأرش
 بالغاما بلغ لان واجب جنائته عليه

أو مسكات غيبة المكاتب) أظهر في محل الاضمار ثلاثتهم رجوع الضمير للمال (قوله
 دون مسافة القصر) أي وفوق مسافة العدوى (قوله على الأشبه في المطلب) قيده بالقبض
 بما إذا لم يأتد السيد في المقر ويظهر الى حضوره والا فليس له الفسخ اه زى وعبارة شرح
 مـ ولو حل النجم ثم غاب بغير إذن السيد وحل وهو أي المكاتب الى مسافة القصر فللسيد
 الفسخ بخلاف غيبته فيمادوتها كما اعتمد الزركشي وغيره قياسا على غيبة ماله ويبحث ابن الرفعة
 أن غيبته في مسافة العدوى كمسافة القصر وهو ضعيف اه (قوله كان له) أي للسيد (قوله
 القاتب) صفة للمكاتب لا للمال بدليل ما بعده (قوله ومن جهة العبد) متعلق بجائزة وقال
 أبو حنيفة انها لازمة من جهة العبد أيضا عمرة سم (قوله ولو منع القدرة) فاذا ججز نفسه فلا السيد
 الصبر والفسخ بنفسه وان شاء بالحاصـم قاله في المنهاج وهو صريح في عدم انفساخها
 بمجرد التهجير سم (قوله وله فسخها متى شاء) وان لم يجز نفسه اه سم أي له فسخها بنفسه
 كما في افلاس المشتري بآمن فان البائع النسخ ومنه يعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد
 التهجير اه قال ع شـ وينبغي أنه لو ادعى الفسخ بعد حضور العبد واردة دفعه المال لم يقبل
 منه ذلك الا بينة كما لو ادعى أحد العاقلين بعد لزوم البيع الفسخ في زمن الخيار حيث صدق
 الثاني للفسخ (قوله فلا فسخ فيها) أي لا يصح ولا ينقذ (قوله ولا تنسخ الكتابة) أي ولو فاسدة
 مـ وسياتي في كلام الشارح ما يخالفه في الفاسدة (قوله من السيد) متعلق بقوله يجنون
 أو انغماء كما يدل عليه ما بعده فالاولى تأخير عنه (قوله يجنون) أي منهم أو من أحدهما
 شرح المنهج وهذا في الصناعات العجيبة أما الناسدة فتتنسخ بجنون السيد وانغماءه
 دون المكاتب اه عبد البر (قوله ولا انغماء) عبارة قل على الجلال ولا تنسخ باغماء السيد
 وانظر على هذا هل ينتظر افاقته كما في بضية الابواب أو قبض عنه الحاكم أو غيره راجعه
 وسره (قوله ولا يجرسفه) وكذا جبر القلس بالاولى وانما اقتصر على جبر السفه لانه هو الذي
 تفارق فيه العجيبة الناسدة بخلاف جبر القلس فانه لا يسلطهما (قوله ويقوم الحاكم مقام
 المكاتب) لانه ينوب عنه لعدم أهليته بخلاف غائب ماله مال حاضر شرح مـ (قوله ان وجد له
 مالا) بجملة الشروط ستة قال في شرح المنهج فان لم يجده مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ
 عاد المكاتب قتاله وعليه مؤنه فان أفاق وظهر له مال كان حصله قبل الفسخ دفعه الحاكم
 الى السيد وحكم بعتقه ونقض الحاكم تهجيره ويقاس بالافاق في ذلك ارتفاع الحجر (قوله
 وهذا حسن) لكنه قابل النفع مع قولنا ان السيد اذا وجد ماله أن يستقل بأخذه الا أن يقال
 الحاكم يمنعه من الاخذ والماله هذه أي فلا يستقل بأخذه ونقل في الخادم عن الوسيط
 ما يؤخذ منه الجواب بأن دفع الثاني يتوقف على المصلحة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد
 فله الاستقلال كما يستل بالعتق وهذا الجواب هو المعتمد زى وقرر شيخنا قوله وهذا حسن لكنه
 ليس بشرط حتى لو أخذ السيد المال وعلم أنه يضع إذا أفاق صح وعتق العبد (قوله ولو جنى
 المكاتب) شامل للقتل وغيره (قوله لزمه قود) أي نفسا أو طرفا أي عند العمد وقوله أو أرش
 أي عند عدم العمد اه (قوله لان واجب الح) له لزوم الارش فقط للزوم التودل لانه لا يتقبح
 وقوله لا تعلق له أي للواجب المذكور برقبته لوجود المانع وهو ملك السيد لانه لا السيد

لا يشبهه على عبده مال وجهذا فارق الاجنبي فيما اذا اوجبت الجناية مالا وهي الجناية
 عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارض كالجناية على الاجنبي وحاصل الفرق بينهما ان مقتضى
 السيد متعلق بذمته دون رقبته لانها ملكه فلزمه جميع الارش عما في يده كدين المعاملة بخلاف
 جنيته على الاجنبي لان حقه يتعلق بالرقبة فقط كما ذكره م (قوله لا تعلق) الظاهر انه خبران
 وقوله مما عساه متعلق بلزومه بالنظر للارش أى لزومه الارش مما عساه الخ وعبارته شرح المنهج
 ويكون الارش مما عساه الخ وجعله خبران وقوله لا تعلق الخ جملة معترضة بين اسم الخبرين
 بعيد تأمل (قوله دفعا للضرر عنه) أى عن المالك لانه توجه عليه غرامتان فاذا عجز
 فخلص منه ما وعد الرق (قوله أو الاقل) أى عند عدم العمد (قوله فلا يتعلق
 الا بالرقبة) أى فلزومه الاقل من قيمتها والارش زى (قوله يني بالواجب) أى في الجناية اه
 (قوله عجزه) وانما عجزه فيما يحتاج لبيعه في الارش فقط بدليل قوله وبقيت الكتابة فيما يني الا
 أن لا يتأتى بيع بعضه على الوجه شرح ج وم مع زيادة وعبارته قل على الجلال قوله عجزه
 أى عجزه بقدر الارش ان لم يستغرقه ولا يبيع قبل العجز وفارق الموهون لتشوف الشارع
 للعقود اشينا وهو في الحقيقة لا يترتب عليه فائدة اه (قوله وبيع بقدر الارش) لو عذر
 بيع البعض في هذه الحالة يبيع الكل وما فضل يأخذه الوارث كذا قال الزركشي انه القياس
 وفيه نظر سم (قوله وبقيت الكتابة) قال في شرح الروض وقضية بقاء الكتابة في الباقي
 أنه لا يعجز الجميع فيما اذا احتج ببيع بعضه خاصة وقضية صدر كلامهم أن له أن يعجز الجميع
 ويوجه بانه يعجز مراعى حتى لو عجزه ثم برى من الارش بقى كله مكانا سم (قوله أو أبرأه)
 أى من النجوم (قوله عتق) أى ان كان السيد موهوبا في مسألة الاعتاق أخذ من كلامهم
 في مسألة اعتاق المتعلق برقبته مال قاله ابن حجر زى (قوله ولزومه القداء) أى بأقل الامرين
 من قيمته والارش (قوله المجنى عليه) وهو الرقبة (قوله ومات رقيقا) أى مات في حال رقه
 فلا يخالف قوله سم ان الرقبة تقطع بالموت خلافا لمن نظره أى فهو بالموت يتبين أنه لم يعتق وان
 كان رقه قد انقطع بالموت وقال بعضهم قوله ومات رقيقا أى محكوما عليه بالرقبة يترتب على
 ذلك ما ذكره بعد من قوله ولسيدة قود على قاتله وهذا لا ينافى قولهم الرقبة تقطع بالموت وللسيد
 ما يتركه بحكم الموت لا الارث ويلزمه تجهيزه وان لم يخلف وفاء شرح ج وهذا ما قد ذكره
 ومات رقيقا والافهم معلوم وأيضا فائدة قوله بعد ولسيدة قود على قاتله الخ (قوله ولسيدة قود
 على قاتله) أى ان اوجبت الجناية قودا كما في عبارة غيره فلعلها سقطت من الكتابة كما يدل
 عليه قوله والا فالقيمة وعبارته المنهج ولسيدة قود على قاتله ان كافاه وكان عدا والا فالقيمة اه
 ولو قتله السيد فليس عليه الا كفارة بخلاف ما لو قطع طرفه فانه يضمنه ويلغز ويقال لنا شخص
 اذا قتل لا يضمن واذا قطع نهن بالارش اج مع زيادة ويلغز أيضا ويقال لنا شخص يضمن
 بعضه ولا يضمن كله وليس لنا من لا يضمن كله بالقتل ويضمن بعضه بالقتل اه هذا قل
 (قوله بما لا تبرع فيه ولا خطر) قيدان في صحة التصرف والخطر بفتح الطاء الاشراف على
 الهلاك والمراد به ما الخوف (قوله وان استوثق برهن) أى لاحتمال تلف الرهن وهرب
 الكفيل فيفوت المال (قوله له اهداؤه) ظاهره وان كان له قيمة طاهرة وهو ظاهر حيث

لا تعلق له برقبته مما عساه ومما يكسبه
 لانه معه كالا يفتى فان لم يكن معه ما يني
 بذلك فليس له الوارث تجهيزه دفعا للضرر
 عنه أو جنى على اجنبي لزومه قودا والاقل
 من قيمته والارش لانه ملكك تجهيز نفسه
 واذا عجزها فلا يتعلق الا بالرقبة
 وفي اطلاق الارش على دية النفس
 تغليب فان لم يكن معه مال يني بالواجب
 عجزه المالك بطلب المستحق وبيع بقدر
 الارش ان زادت قيمته عليه وبقيت
 الكتابة فيما يني والايبيع كله وللسيد
 فداؤه بأقل الامرين من قيمته والارش
 فيبقى مكابا وعلى المستحق قبول
 القداء ولو اعتقه أو أبرأه بعد الجناية
 عتق ولزومه القداء لانه فوت متعلق
 حق المجنى عليه ولو قتل المكاتب بطلت
 الكتابة ومات رقيقا لقوات محلها
 ولسيدة قود على قاتله ان اوجبت
 الجناية قودا والا فالقيمة له (وللمكاتب)
 بفتح المثناة (التصرف فيما في يده من
 المال) الحاصل من كسبه بما لا تبرع
 فيه ولا خطر كبيع وشراء واجارة أما
 ما فيه تبرع كصدقة أو خطر كقرض
 وبيع نسبية وان استوثق برهن أو كفيل
 فلا بد فيه من اذن سيده نعم ما قصد فيه
 عليه من تحولم وخبر عما العادة فيه
 اكله وعدم بيعه له اهداؤه

بوجوب العادة ما دام مشله للأكل بل لو قبل بامتناع أخذ موض عليه في هذه الحالة لم يكن
 بعسدا (قوله كثيره) أي كالمزوف في نسخة لتعبه (قوله من يعتق عليه) أي لو كان حراً
 شرح م (قوله باذن سيده) واحتج للأذن لأنه يمنع عليه نحو بيعه فقيه ضرر على السيد
 قال من أي لما فيه من التصديق عليه في أداء النجوم وقال شيخنا العزيز وإنما احتج لأذن
 سيده مع أنه لا يعتق عليه لأنه ربحا رفع الأمر إلى ما يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه)
 أي لقنمه سواء كان من يعتق عليه أو لا وكذا قوله كما تمن نفسه خرج اعتاقه عن غيره باذن
 السيد فإنه يجوز اه عن وفي قل على الجلال فإن أعتق عن سيده أو أجنبي باذن سيده صح
 ولو لاؤم من وقع العتق عنه (قوله ويجب على السيد) خلافاً للإمام مالك وأبي حنيفة قل
 ويجيبان عن قوله تعالى وآتوهم الخ لأن الأمر فيه للندب (قوله السيد) وكذا وإارنه مقدما
 على مؤنة التجهيز ولو تعدد السيد واتحد المكاتب وجب قسط على كل منهم أو تعدد الرقيق
 وجب الحط لكل منهم ويقوم مقامه أي المقبوض من غيره من جنسه وكذلك من غيره ان رضى
 العبد به والدفع بدل عن الحط والآية شاملة له ما لأن الحط آتيا وزيادة لأنه محقق قل وشرح
 م وقوله مقدما على مؤنة التجهيز أي تجهيز السيد لومات وقت وجوب الاداء أو الحط وذلك
 بأن لم يبق من مال الكتابة إلا مقدار ما يجب الايتاء أما لومات السيد قبل ذلك الوقت وجب
 تجهيزه مقدما على ما يجب في الايتاء اه ع ش على م (قوله أقل مقول) صادق بأقل مقول
 كشي من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعددا وهو ظاهر ويفرق بينه
 وبين ما في المصترق من أن الصاع يتعد بتعدد العاقد بأنه صلى الله عليه وسلم قدر اللبن لكونه
 مجهولا بالصاع ثلاثا يحصل النزاع فيما يقابل اللبن المألوب في بد المشتري فيشمل ذلك ما لو كان
 اللبن ناقها جذا فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع لعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره
 ولو كان المقول هو الواجب في النجمين لم يسقط الحط بل يحط بعض ذلك القدر اه ع ش على
 م وقال الشوري لا يجب الايتاء تعدده وانظر لو عقد بأقل مقول فماذا عليه وفي قل على
 التحرير أنه لا شيء عليه (قوله من جنس مال الكتابة) ويجب القبول حينئذ سم (قوله جاز)
 أي ان رضى به المكاتب م ر وح ل (قوله قبل العتق) فان أخر عنه أمم وكان قضاء سم وفي
 التهذيب ان وقت وجوبه من العقد إلى العتق موسع فيتعين عقد العتق اه زى وبعبارة م
 ويتحقق اذا بقي من النجم الأخير قدر ما يني به فان لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء وليس لنا عقد
 معاوضة يجب الحط منه الا هذا اه سم (قوله واستثنى) لعل وجهه في الاولى ان عتقه انما
 يتحقق بالموت لا اعتبار الثلث وقته فلا يأتى فيه الايتاء وفي الثانية ان المنفعة لا يأتى فيها الايتاء
 ويضاف اليه ما مالو كان كل نجم أقل مقول فلا حط اه م (قوله مالو كاتبه) أي وما لو أبرأه
 عن النجوم أو باعه من نفسه أو أعتقه ولو بعوض سم (قوله والحط أولى من الدفع) قال
 الماوردي ولو أراد السيد أن يعطيه وأراد العبد الحط أجيب العبد لأنه يروم تعجيل العتق أي
 يريده سم وفي هذا تقديم الفرع على أصله إذا لاية دالة على الدفع لقوله تعالى وآتوهم من مال الله
 الذي آتاكم م (قوله وكونه) أي الحط أو الدفع بمعنى المخطوط أو المدفوع وقوله ربح النجوم
 وأوجه الامام أحمد وأفضل منه ثلث وأقل منه خمس فسدس وهذا في حق التصرف عن نفسه

كغيره على النص في الآم وله شراء
 من يعتق عليه باذن سيده وإذا
 اشتراه باذنه تبعه رفا وعتقا ولا يصح
 اعتاقه عن نفسه وكاتبه ولو باذن
 سيده لتضمنهما الولاء وليس من أهله كما
 علم مما مر (و) يجب على السيد أن
 يضع أي يحط عنه أي مكاتبه (من
 مال الكتابة) الصحيحة (ما) أي أقل
 مقول أو يدفعه لمن جنس مال الكتابة
 وان كان من غيره جاز والحط أو الدفع
 قبل العتق (يستعين به) على العتق
 قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي
 آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لأن القصد
 منه الاعانة على العتق وخروج بالصحة
 الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك واستثنى
 من لزوم الايتاء مالو كاتبه في مرض
 موته وهو ثلث ماله ومالو كاتبه على
 منفعة والحط أولى من الدفع لأن القصد
 بالحط الاعانة على العتق وهي محقة
 فيه موهومة في الدفع اذ قد يصرف
 المدفوع في جهة أخرى وكون كل
 من الحط والدفع في النجم الاخير أولى
 منه فمما قبله لأنه أقرب إلى العتق وكونه
 ربح النجوم

أما المولى فيتعين عليه الاقل مراعاة للمصلحة قل وعبرة عرش وكونه ربعا فبما قال
 البلقيني بقي بينهما السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي أسد أنه كاتب عبد الله على ألف
 درهم ومائتي درهم قال فأنتبه بمكاتبتي فرد على مائتي درهم اه زى أى ومع ذلك فلا يؤخذ منه
 سن السدس بخصوصه لانه وان كان فوق السبع وأفضل من الاقتصار عليه لا يلزم منه سنه من
 حيث خصومه اه وفيه أن بينهما الخمس أيضا فانظر هل روى أولا (قوله أولى) أى عما هو دونه
 وقوله فسبعة أى المذكور من النجوم (قوله ويحرم على السيد التمتع) أى مطلقا ولو بالنظر
 لانها كالأجنبية اه مد وعبرة زى دخل فيه النظر وتقدم في النكاح حلها بعد ما بين
 السرة والركبة اه قال شيخنا العزيزى وقد يقال التمتع بالنظر لا يكون الا للنظر بشهوة فلا ينافى
 ما ذكره هناك لان ذلك في النظر بغير شهوة (قوله مهرها) وان طأ وعته لشبهة الملك شرح
 المنهج ولا يتكرر بكثر الوطء الا اذا وطئ بعد أداء المهر حل ولو عجزت قبل أخذه سقط أو حل
 بنجم قبله وقع التقاض بشرطه اه قل وقوله لشبهة الملك دفع لما قد يقال اذا طأ وعته كانت
 زانية فكيف يجب لها المهر وحاصله أن لها شبهة دافعة له أى للزنا وهي الملك (قوله ولا حد) وان
 علم التحريم واعتقده لكن يعز من علم التحريم منهما زى (قوله ولا يجب عليه قيمته) أى لاته
 (قوله وصارت بالولد مستولدة مكاتبه) أى مستورة المكاتبه والا فالكتابة ثابتة لها قبل ذلك
 ولو قال كالمحرر وهي مستولدة مكاتبه كان أظهر سم زى فان عجزت نفسها عتقت بموت
 السيد عن الاستيلاد وان سبق أداء النجوم عتقت عن الكتابة فان مات السيد قبل التجهيز
 وأداء النجوم عتقت عن الكتابة بعد أداء النجوم كما قاله م (قوله وولد المكاتبه) أى من
 نكاح أو زنا (قوله الحادث بعد الكتابة) أى المنفصل ولو سجدت به بعد الكتابة شرح المنهج
 (قوله بعد الكتابة) أى بأن تضعه لا كثر من ستة أشهر من الكتابة زى (قوله رفا) أى ان
 ولدته قبل عتقها وعتقا فقط ان ولدته بعده (قوله ويمونه من أرش جنائيه عليه) انظر اذالم
 يكن له ما ذكر من الكسب وما بعده هل يمونه السيد من عنده أو يمان من بيت المال والظاهر
 الاقل (قوله ومهره) أى اذا كان أنثى ووطئت بشبهة أو نكاح اه (قوله صدق) أى عملا
 بظاهر اليد م وفيحلف أنه ليس بمحرر (قوله أخذه) استشكل بأنه حرام باعتدافه فكيف يؤمر
 بأخذه وأجيب بأن أخيره فاذا اختار أخذه عام لما بنقيضه أى فان ادعى انه للمالك معين ألزم
 بدفعه له والا فقبل ينزعه الحاكم ويحفظه في بيت المال والاصح أنه يقال له امسكه حتى يظهر
 مالكة ويمنع من التصرف فيه فان عاد وكذب نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه (قوله
 أو تبرئه) المناسب أو تبرئه كما عبر به في المنهج قال في شرح المنهج نعم لو كاتبه على لحم فخا به فقال
 هذا حرام فالظاهر استقصا له في قوله حرام فان قال لانه مسروق أو نحوه فكذلك أى يصدق
 المكاتب بيمينه أو لانه غير مذكى حلف السيد لان الاصل عدم التذكية (قوله وان أذن له
 سيده) يظهر أنه ليس له الاستمتاع بما دون الوطء أيضا حج لانه ربما جرم الى الوطء وانما حرم الوطء
 خوفا من هلاك الأمة بالطلق (قوله لشبهة الملك) الاضافة بيانية (قوله والولد نسيب) أى
 ليس من زنا (قوله تبعه رفا وعتقا) أى ان ولدته قبل عتق أبيه وعتقا فقط ان ولدته بعده فان لم
 يعتق أبوه رفا وصار ملكا للسيد وقوله يمتنع بيعه وهمل يمتنع استخدامه أيضا راجعه قل

أولى من غيره فان لم تسمع به نفسه
 فسبعة أولى روى حط الربع النساءى
 وغيره وحط السبع مالك عن ابن عمر
 رضى الله تعالى عنهما ويحرم على
 السيد التمتع بمكاتبته لاختلال
 ما كلفها ويجب لها بوطئه مهرها ولا
 حد عليه لانها ملكة والولد حر ولا يجب
 عليه قيمته لان عقاده حر او صارت بالولد
 مستولدة مكاتبه وولد المكاتبه الرقيق
 الحادث بعد الكتابة يتبعها رفا وعتقا
 وحق الملك فيه السيد ولو قتل فقيته له
 ويمونه من أرش جنائيه عليه وكسبه
 ومهره وما فضل وقف فان عتق فله والا
 فليس له ولو أنى المكاتب بجال فقال
 سيده هذا حرام ولا يمينه صدق المكاتب
 بيمينه ويقال للسيد حينئذ أخذه أو تبرئه
 عن قدره فان أبى قبضه القاضى عنه
 فان نكل عن الحلف حلف سيده نعم
 لو كاتبه على لحم فخا به فقال السيد هذا
 غير مذكى صدق بيمينه لان الاصل
 عدم التذكية والمكاتب شراء الاماء
 للتجارة لا تزوج الا باذن سيده ولا وطء
 أمته وان أذن له سيده فان خالف
 ووطئ فلا حد عليه لشبهة الملك والولد
 نسيب فان ولدته قبل عتق أبيه أو بعده
 ل دون ستة أشهر من العتق تبعه رفا
 وعتقا

(قوله وهو مملوك لا يبيعه) أي مادام مكاتباً (قوله وان ولدته لستة أشهر) أي بعد العتق أي غير
 لحظلة الوضع والانقضاء المدة عن أقل مدة الحمل اه ع ش (قوله مطلقاً) أي في صورة الستة
 والاكثر (قوله أو بعده في صورة الاكثر) أي أو وطئها بعد العتق في صورة ما اذا ولدته
 لاكثر من ستة أشهر والحاصل أنها ان حملت بالولد قبل العتق يقينا فهو مملوك ولا تصير أم ولد
 والا فهو حر وهي أم ولد اه قل (قوله فهي أم ولد) لظهور العلق بعد الحرة ولا نظر الى
 احتمال العلق قبلها تغليبها والولد حينئذ حر فان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون
 ستة أشهر من الوطء لم تصير أم ولد شرح المنهج (قوله كونه حظه) وخوف عليه كأن يعمل
 في زمن نهب وان أنشأ الكتابة في زمن النهب لأن ذلك قد يزيل عند المحل ولما في قبوله من الضرر
 قال الماوردي والرواني فان كان هذا الخوف معهود الا يبرح زواله لزمه القبول وجه واحد
 شرح الروض وانظر لو تحصل المكاتب المؤنة هل يجبر السيد كما في نظيره من تحمل المقرض
 أو المسلم اليه المؤنة النقل سم (قوله والا) بأن امتنع لا لغرض أجبر على القبض أو على
 البراء لأن المكاتب غرضاً ظاهر فيه وهو تخير العتق أو تقييده ولا ضرر على السيد اه وقوله
 وهو تخير العتق أي اذا أراد دفع الكل وقوله أو تقييده أي اذا أراد دفع البعض اه عبد البر
 أو تخيره في النجم الاخير وتقييده في غيره (قوله ولو يعمل بعض النجوم) ويجري ذلك في كل
 دين يعمل بهذا الشرط شرح م ر (قوله ليبرته من الباقي) أي شرط ذلك من أحدهما ووافقه
 الآخر اه م ر (قوله فقبض وأبرأه) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي القبض
 والبراء لأن ذلك يشبه ربا الجاهلية فقد كان الرجل اذا حل دينه يقول لمدينه اقض او زد فان
 قضاه والا زاده في الدين وفي الاجل وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق شرح المنهج وقوله بطلا
 أي ان كان السيد جاهلاً بالفساد فان كان عالماً به صح وعتق كما في م ر لانه أبرأه لا في مقابلة شيء
 وقوله يشبه ربا الجاهلية أي من حيث جلب النفع للمكاتب بطلبه لرب الدين في ذلك اه حل
 أو من حيث جعل التجهيل مقابلاً للبراء من الباقي فهو كجهلهم بزيادة الاجل مقابلة بجمال
 وقول الحلبي أي من حيث جلب النفع الخ والافاضة في مقابلة النقص من الواجب وما في
 الجاهلية في مقابلة الزيادة اه (قوله بيع النجوم) اعدم استقرارها ولانه بيع مالم يقبض ومالم
 يقدر على تسليمه اذا العبد يستقل باسقاطه وقوله على تسليمه كان الاولي بل الصواب أن يقول
 على تسليمه لأن المكاتب قادر على تسليمه والسيد عاجز عن تسليمه لأن المكاتب قادر على
 فسحها (قوله وهذا هو المعتد) هو المعتد عند م ر (قوله وان جرى بعض المتأخرين) هو شيخ
 الاسلام وشيخ الاسلام شيخ الخطيب كما سرح به الخطيب فيما كتبه على البسملة (قوله
 ولو باع) أي اني بصورة بيع والاولى التفريع كما عبر به في المنهج (قوله الى المشتري) أي
 مشتريها أو مشتريه والمراد المشتري بصورة لأن البيع باطل (قوله لم يعتق) فان قلت
 اذا وكل السيد في قبض النجوم صح قبض الوكيل وعتق المكاتب فهل جعل المشتري كالوكيل
 لتضمن البيع الاذن له في القبض قلت فرق بينهما بأن المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف
 الوكيل قال في شرح المنهج نعم لو باعها وأذن للمشتري في قبضها مع علمها بفساد البيع عتق
 بقبضه اه وقوله عتق بقبضه لأن المشتري كالوكيل (قوله وهبته كبيعه) فلا تصح البراءة

وهو مملوك لا يبيعه ولا تصير
 أمه أم ولد لأنها عتقت بعمولك وان
 ولدته لستة أشهر فأكثر من العتق
 ووطئها مع العتق مطلقاً أو بعده في
 صورة الاكثر وولدته لستة أشهر
 فأكثر من الوطء فهي أم ولد ولو عمل
 المكاتب النجوم أو بعضها قبل محلها
 لم يجبر السيد على قبضها ان امتنع منه
 لغرض كونه حظه والا أجبر على
 القبض فان أبي قبضه القاضي عنه
 وعتق المكاتب ولو عمل بعض النجوم
 ليبرته من الباقي فقبض وأبرأه بطلا
 ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتراض
 عنها من المكاتب وهذا هو المعتد وان
 جرى بعض المتأخرين على خلافه ولو
 باع السيد النجوم وأدى المكاتب
 النجوم الى المشتري لم يعتق ويطلب
 السيد المكاتب والمكاتب المشتري
 بما أخذه ولا يصح بيع رقبة المكاتب
 كتابة صحيحة في الجديد لأن البيع لا يرفع
 الكتابة للزومها من جهة السيد فيبقى
 مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمستولدة
 هذا اذا لم يرخص المكاتب بالبيع فان
 رضى به جاز وكان رضاه فسحاً كما جزم به
 القاضي حسين في تعليقه لان الحق له
 وقد رضى بابطاله وهبته كبيعه وليس
 للسيد بيع ما في يده مكاتبه ولا اعتاق
 عبده ولا تزويج أمته ولا التصرف
 في شيء مما في يده لانه معه كالاجنبي

ولو قال رجل مثلاً لسيدي أعتق مكاتبك على كذا كلف ففعل عتق ولزمه ما التزم كما لو قال أعتق مستولداً على كذا وهو بمنزلة فذل
الاسير هذا إذا قال أعتقه وأطلق أماً إذا قال أعتقه عني على كذا فإنه لم يعتق عن السائل ويعتق عن المعتق في الأصح ولا يستحق المال
(ولا يعتق) شيء من المكاتب (الأبعد أداء جميع (٤١٦) المال) الباقي (بعد القدر الموضع عنه) فلو لم يضع سيده عنه شيئاً وبقي

عليه من النجوم القدر الواجب حظه
أو يتأوه لم يعتق منه شيء لأن هذا القدر
لم يسقط عنه ولا يحصل التقاص كما قاله
في الروضة قال لأن للسيدي أن يؤتبه
من غيره وليس للسيدي تجيزه لأن له عليه
مثله لكن يرفع المكاتب للحاكم حتى
يرى رأيه ويفصل الأمر بينهما اهـ
* (تنبيه) * قضية تقييد المصنف بالأداء
قصر الحكم عليه وليس مراد بل
يعتق بالأبراء من النجوم أيضاً كما قاله
في الروضة وبالحالة به ولا تصح الحوالة
عليه وعلم من تقييده بالجميع أنه لو بقي
من القدر الباقي شيء ولو درهما فاقبل
لم يعتق منه شيء وهو كذلك لقوله صلى
الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقي عليه
درهم والمعنى فيه أنه إن كان المقلب فيه
العتق بالصفة فلا يعتق قبل استكمالها
وإن كان المقلب فيه المعاوضة
فكالبائع فلا يجب تسليمه إلا بعد قبض
جميع ثمنه * (تنبيه) * في الفرق بين
الكتابة الباطلة والفاسدة وما
تشارك فيه الفاسدة الصحيحة وما
تخالفها فيه وغير ذلك الباطلة
ما اختلفت صحتها باختلال ركن من
أركانها ككون أحد المتعاقدين
صبياً أو مجنوناً أو مكرهاً أو عقدت بغير
مقصود كدم وهي ملغاة إلا في تعليق
معتبر بأن يقع من يصح تعليقه فلا تلغى
فيه والفاسدة ما اختلفت صحتها بكتابة
بعض رقيق أو فساد شرط كشرط أن
يبعه كذا أو فساد عوض كعمر
أو فساد أجل كنجم واحد وهي
كالصحيحة في استقلال المكاتب بكسبه
وفي أخذ أرش جنائية عليه وفي أنه

ويصح بيعه من نفسه لأنه عقد عتاقة كما في أم الولد اهـ مد (قوله عتق) أي عن السيد (قوله
لم يعتق عن السائل) لأن عتقه عنه يتضمن بيعه له وهو ممنوع من بيعه استقلالاً أو ضمناً وكان
المناسب أن يقول لا يعتق لأن للماضي (قوله فلو لم يضع سيده) المناسب الاتيان بالواو لأن
هذه مسألة أخرى (قوله به) أي المذكور من النجوم بأن أحال المكاتب سيده بمال الكتابة على
آخر فاعتق بالحوالة وقوله ولا تصح الحوالة عليه أي المكاتب وجهه ظاهر لأن مال الحوالة
شرطه اللزوم وهذا غير لازم وقوله المكاتب قن أي كقن لما مر أن القن هو الرقيق الذي لم يصل به
شيء من أحكام العتق اهـ مد (قوله فيه) أي في عتقه (قوله فكالبائع) نص في كمال البيع
(قوله باختلال ركن) أي شرط ركن من الأركان أي بانتفاء شرطه لكن اختلال شرط العاقد
يقتضي البطلان مطلقاً واختلال شرط العوض نارة يكون مقتضياً للبطلان إن عقدها بقاسد
غير مقصود كدم وإن كان فاسداً مقصوداً كخمر أو كان العوض مجهولاً أو منجماً بوقت واحد
فهو فاسد (قوله إلا في تعليق معتبر) كان يقول إن أعطيتني دماً ومئة فأنت حر وهذا أعني
قوله إلا في تعليق استثناء منقطع لأن عتقه بحكم التعليق لا يحكم الكتابة (قوله بأن يقع من يصح
تعليقه) أي البالغ العاقل ومثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كاتيتك على زقي دم فإذا
أديتها فأنت حر فإذا أداها عتق (قوله في استقلال المكاتب بكسبه) ظاهره حتى في كتابة
البعض والظاهر أنه لا يستقل إلا ببعض الكسب قرره شيخنا وحاصل ما أشار إليه أن الكتابة
الفاسدة كالصحيحة في خمسة أشياء وكالتعليق في ثمانية (قوله وفي أخذ أرش جنائية عليه) وكذا
المهر منهج أي حيث كانت الجنائية عليه من أجنبي فإن كانت من السيد لم يأخذ منه شيئاً
في الفاسدة دون الصحيحة سم أي فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه في الصحيحة لم يزل الأرش
بخلاف ما لو قطع السيد طرفه في الفاسدة فلا شيء عليه وعليه الأرش في الصحيحة اهـ ع ش على
مد (قوله بغير أداء المكاتب) فيه اظهر في محل الأضمار وانما أجزأ في الصحيحة لكون
المقلب فيها المعاوضة فالأداء والبراء فيها واحد شرح م ر أي والمقلب في الفاسدة معنى
التعليق فاختلفت بأداء المسمى للسيد كي تحقق الصفة اهـ سم (قوله وأداء غيره عنه) أي
لعدم وجود المعلق عليه وهو الأداء منه وقوله معتبر عا ليس يقيد (قوله تبطل) استشكله
صاحب الانتصار من حيث أن العقد فاسد فكيف يقال تبطل قال فاعل المراد بطلان الصفة
اهـ سم قال الحلبي وانما بطلت الفاسدة بموت السيد لأن ما جاز من الجانبين بخلاف الصحيحة
وقوله بموت سيده أي قبل الأداء إن لم يقل إن أديت إلى أو إلى واري كما في الروض (قوله وفي
أنه تصح الوصية به) أي وإن لم يقيد بالعجز بخلاف الصحيحة لا تصح الوصية به فيها إلا أن قيد
بالعجز سم (قوله وتعليقه) أي عليك للغير ببيع أو هبة بأن يملكه سيده للغير أو يملكه سيده شيئاً
من ماله اهـ عبد البر فهو مضاف لمفعوله اهـ والظاهر الأقول وعبرة الشوري وتعليقه أي عليك
السيد إذا ما أجنبي فهو من إضافة المصدر لمفعوله (قوله ومنعه من السفر) أي بخلافه
في الصحيحة فإنه جائز بلا إذن مالك يصل النجم اهـ شرح الروض وقوله وجواز وطء الأمة أي
وطء السيد الأمة المكتوبة في الكتابة الفاسدة وليس المراد وطء المكاتب ككتابة فاسدة أمته لأن
ذلك ممنوع حتى في الصحيحة كما تقدم اهـ سم وكتب بعضهم قوله وجواز وطء الأمة أي

يعتق بالأداء لسيده وفي أنه يتبعه إذا عتق كسبه وكالتعليق بصفة في أنه لا يعتق بغير أداء المكاتب كإبرائه أو أداء المكاتب
غيره عنه معتبر عا وفي أن كتابه تبطل بموت سيده قبل الأداء وفي أنه تصح الوصية به وفي أنه لا يصرف له سهم المكاتب وفي صحة اعتاقه عن
الكفارة وتعليقه ومنعه من السفر وجواز وطء الأمة وكل من الصحيحة والفاسدة عقده معاوضة

المكاتب كآفة فاسدة وهو ضعيف والمعتمد منه من وطئها وأجاب الحلبي بأنه معطوف على السفر
 أي ومنعه من جواز الوطاء وفيه أنه لا معنى للمنع من الجواز وأجيب بأنه من إضافة الصفة
 للموصوف أي ومنعه من الوطاء الجائز لولا الكتابة وعلى هذا فلا تكون الكتابة الفاسدة
 كال تعليق مع أن النرض أنها مثله فالانسب القول بالتضعيف وكلام الحلبي ضعيف اه لكن
 المدابقي لم يضعف كلام الشارح بل أقره وعلمه بأن المعلق عتقه يجوز وطؤها وعلل منعه من
 السفر لبقاء ملكه عليه وحاصل ما ذكره أن الفاسدة فيها شبهان شبه بالصحة في أربعة أشياء
 استقلال المكاتب بكسبه واستقلاله بارش جنابة عليه وعتقه بالاداء وتبعية كسبه له وشبه
 بالتعاقب في ثمانية أشياء في أنه لا يعتق بالابراء ولا باداء الغير عنه تغليب المعنى التعليق باعطائه
 ولو غلبنا جانب المعاوضة لعتق بذلك وفي بطلانها بموت السيد قبل الاداء لأن المعلق عتقه بصفة
 ينقطع حكم التعليق بانتقاله للملك غيره وفي صحة الوصية به لأن المعلق عتقه بصفة تصح الوصية به
 وفي أنه لا يصرف له من سهم المكاتبين لأنه خاص بالصحة وفي اعتقه عن الكفارة لأن المعلق
 عتقه يصح اعتاقه منها وفي جواز غلبته ببيع وغيره لأن المعلق يجوز فيه ذلك وفي منعه من
 السفر لأن المعلق عتقه لا تزول ولا يه السيد عنه وفي جواز وطاء الامة لأن المعلق عتقه يجوز
 وطؤها اه مد (قوله معنى المعاوضة) بدليل أنه لو أدى لغير السيد كالوارث يعتق وقوله معنى
 التعليق بدليل أنه لو أدى للوارث لا يعتق (قوله الحج) فإنه يطل بالردة ويفسد بالجماع فيجب
 المضي في الفاسد دون الباطل وأما العارية فتصور بعاارة الدراهم والدنانير لغير الزينة فعند
 العراقيين فاسدة فتضمن وعند المروزي باطلة فلا تضمن لأن فاسد كل عقد كصحته بخلاف باطله
 فإنه ليس كصحته كما في الدميري (قوله والخلع والكتابة) فإن الباطل فيه ماما كان على عوض
 غير مقصود كالدوم أو رجع الى خلل في العاقد كالصغر والسفه والفاسد منه ما خلافه وحكم
 الباطل أنه لا يترتب عليه ما ياتي والفاسد كأن كان على خمر يترتب عليه الطلاق والعتق ويرجع
 السيد بالقيمة والزواج بالمهر أي على الزوجة اه حل ومعنى كونها فاسدين ان عوضهما
 فاسد وان كانا فاسدين بدليل وقوع الطلاق وحصول العتق وانما أتى الشارح من اشارة الى أنه
 يتصور أيضا افرق في كل عقد صحيح غير مضمحل كالأجارة والهبة فإنه لو صدق من سفبه أو صبي
 وتلفت العيز في يد المستأجر والمنتب وجب الضمان لبطلانها ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهما
 لأن فاسد كل عقد كصحته في الضمان وعدمه كما نقله الزيادي عن الاسنوي ومثله في شرح
 الروض (قوله بنحو انهاء السيد) وجبر سفه عليه لان الخطأ في الكتابة للمكاتب لا للسيد بخلاف
 الصحة والتعليق لا يبطال بذلك وخارج بالسيد المكاتب فلا يطل الفاسدة بنحو انهاء وجبر
 سفه عليه وجبر الناس فلا يطل بها فان بيع في الدين بطلت اه شرح المنهج وقوله لا للسيد
 فهي تبرع من السيد على اسكاتب وكل من المعنى عليه والسفه لا يصح تبرعه كذا في حل
 وزى وعش وفيه ان الانهاء والسفه طرأ بعد الكتابة وقوله فلا يطل الفاسدة بنحو انهاء
 فاذا أفاق وأدى المسمى عتق شرح م ر وقضيته أنه ليس للقاضي أن يؤدي من ماله ان وجد له
 مالا وتقدم في الصحة أنه يؤدي بشرط (قوله وفي ان المكاتب يرجع عليه) قال البلقيني
 مقتضاء أن السيد لا يملكه وقت أخذه وعندى ليس الامر كذلك بل يملكه فاذا عتق ارتفع ذلك

لكن الغلب في الاولى معنى
 المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق
 والباطل والفاسد عندنا سواء الا في
 مواضع يسيرة منها الحج والعارية
 والخلع والكتابة وتختلف الكتابة
 الفاسدة والصحة والتعليق في أن
 للسيد فسدها بالقول وفي انهاء يطل
 بنحو انهاء السيد وجبر سفه عليه
 وفي ان المكاتب يرجع عليه بما آذاه
 ان يتي ويبدله ان تلف

الملك واستشهد بما اذا علق طلاق زوجته على اعطاء دراهم فأعطته غير الغالب ملكه وله رده
 وطلب الغالب غير أنه في الكتابة يرتفع الملك قهرا وهنا بالاختيار سم (قوله ان كان له قيمة)
 خرج الخراج غير المحترم وعبارة شرح المنهج ان كان له قيمة بخلاف غيره كخمر فلا يرجع فيه بشئ
 الا أن يكون محترما كخمر مينة لم يدبغ فيرجع به لا يبدله ان تلف اه وقوله كخمر أي غير محترمة
 كما يعلم من قوله الا أن يكون أي المؤدى محترما كما قاله الشوبري وقوله كخمر مينة كأن كانت
 على جلود مينة فهي فاسدة وقوله لم يدبغ قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كما ذكره والا فالمدبوغ
 يرجع به ويبدله ان تلف اه شيخنا قال ع ش وهل العبرة بالقيمة بوقت التلف أو القبض
 أو أقصى القيم فيه نظرو قياس المقبوض بالشراء الفاسد أن يكون مضمونا بأقصى القيم اه
 (قوله بقيته وقت العتق) اذ لا يمكن رد العتق فأشبهه ما اذا وقع الاختلاف في البيع بعد تلف
 المبيع في يد المشتري اه شرح المنهج وقوله اذ لا يمكن عبارة شرح م ر لان فيها معنى المعاوضة
 وقد تلف المعقود عليه بالعتق لعدم امكان رده فهو كتلف مبيع فاسد في يد المشتري فيرجع فيه
 على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة والمعتبر هنا القيمة (قوله فان اتحد واجب السيد
 والمكاتب) في الجنس والقدر والصفة كأن كاتبه على دينارين مثالا في نجم ودفعه مال يد وقيمة
 المكاتب ديناران فانه يحصل التقاص كما ذكر فلو كاتبه على عشرة دنانير والحالة ما ذكر رجح
 العبد ثمانية وحكم عكسه عكس حكمه اج (قوله تقاصا) أي سقط دين أحدهما في نظير دين
 الآخر (قوله هذا) أي محل التقاص (قوله فان كانا متقومين) حاصل ما قاله م ر أن المعتد
 بجران التقاص في المثليات فقط في الكتابة دون غيرها سم (قوله فلا تقاص) لانهم ليسوا
 معلومين من سائر الجهات بخلاف المثل قال سم فان قلت ماصورة التقاص في المثليين في
 الكتابة فان السيد يرجع عليه بقيته قلت من صورته أن تكون النجوم بامثلا وتكون
 المعاملة في ذلك بلير فهو نقد ذلك المكان فتكون القيمة منه اه وانظر أيضا ماصورة التقاص
 في المتقومين ويمكن تصويره بأن تكون النجوم غنما وتكون المعاملة في ذلك المكان بها فتكون
 القيمة منها قياسا على ما قبله فاندفع ما يقال ان التقاص في المتقومين لا يأتي هنا حتى يتقيه لان
 قيمة العبد لا تكون الا من نقد البلد وبدل المتلف ان كان قيمة فكذلك وان كان مثالا فبالقيمة
 العبد (قوله فقيهما تفصيل) حاصل وجود التقاص في المثليين في الكتابة دون غيرها لتشوف
 الشارع للعتق كأن كان لزيد على عمرو أرب فح سلبا وعمرو على زيد مثله فلا يحصل التقاص
 في ذلك اه وعبارة م ر اما اذا اختلفا جنسا او غيره مما مر فلا تقاص كما لو كانا غير نقدين وهما
 متقومان مطلقا أو مثليان ولم يترتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جاز لتشوف الشارع اليه
 (قوله حلف المسكر) فيصدق لان الاصل عدمها ولو عكس بأن ادعاها السيد وانكرها العبد
 صار قنا وجعل انكاره تعجيزا منه لنفسه فان قال كاتبك واديت المال وعتقت عتق باقراره
 ومعلوم مما مر في الدعوى والبيانات أن السيد يحلف على البت والوارث على نفي العلم شرح
 المنهج وقوله وجعل انكاره تعجيزا محله ان تعمد ولم يكن عذرا وقوله وعتقت ليس بقيد ومن ثم
 أسقطه ج وم ر اه (قوله ولو اختلف السيد والمكاتب في قدر النجوم) أي في مقدار
 ما يؤدى في كل نجم اه زى وعبارة م ر في قدر النجوم أي الاوقات أو ما يؤدى كل نجم اه

ان كان له قيمة والسيد يرجع عليه بقيته
 وقت العتق فان اتحد واجب السيد
 والمكاتب تقاصا ولو بلا رضا ويرجع
 صاحب الفضل به هذا اذا كانا نقدين
 فان كانا متقومين فلا تقاص أو مثليين
 فقيهما تفصيل ذكرته في شرح المنهاج
 وفيه مع فوائد مهمة لا بأس بمراجعتها
 فان هذا المختصر لا يجمل ذكرها ولو
 اذني رقيق كتابة فانكر سيده أو وارثه
 حلف المسكر ولو اختلف السيد
 والمكاتب في قدر النجوم أو في قدر
 الاجل ولا قيمة أو لكل قيمة

وعبارة شرح المنهج ولو اختلفا في قدر النجوم أي المال أو صفتها بكنسها أو عددها أو قدر
أجلها ولا يئنه أول كل بينة تعالفا اه وقوله في قدر أي مقدار ما يؤتى في كل نجم زى وعبارة
م في قدر النجوم أي الاوقات أو ما يؤتى كل نجم اه ولو جعل هذا تفسير العددها الآتى
وغير القدر بقدرها كلها كان مناسبا وعلى كلام زى فيفسر قوله أو عددها بعدد جملتها
بأن اختلفا في جملة العدد وقوله بكنسها عبارة م أراد بالصفة ما يشمل الجنس والنوع
والصفة وقدر الاجل وقوله أو عددها كأن يقول العبد كاتبني على اثني عشر دينارا في كل
شهر أربعة دنانير فقال السيد كاتبك على خمسة عشر مؤجلة بثلاثة أشهر كل شهر خمسة (قوله
تعالفا) ويبدأ بالسيد هنا بالقوة جانبه ولانه بمنزلة البائع هنا (قوله صدق السيد بينه) كما
في المحتران عرف سبق ما ادعاه لقوة جانبه بذلك ليكون الاصل بقاءه ولانه بمنزلة البائع ومن ثم
صدقناه مع كونه مدعيا للفساد على خلاف القاعدة اه م روج وعبارة المنهج وشرحه ولو قال
كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فأنكر المكاتب الجنون أو المجروح السيد فيصدق
ان عرف له ذلك أي ما ادعاه لقوة جانبه بذلك والافالمكاتب لان الاصل عدم ما ادعاه السيد ولا
قرينة والحكم في الشق الاول مخالف لما ذكر في النكاح من انه لو زوج بنته ثم قال كنت مجبورا
على أو مجنونا يوم زوجتها لم يصدق وان عهد له ذلك وفرق بأن الحق ثم تعلق بثالث بخلافه هنا اه
وقوله في النكاح ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صديقا ومجنونا لم يقبل وان أمكن
الصبا وعهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليها يقتضي استجماع شرائطها بخلاف
الضمان والطلاق اه زى وقوله ثالث وهو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوجة
أو الزوجة ان كان الاختلاف بين الولي والزوج كما قرره شيخنا والظاهر الثاني (قوله
والمكاتب ممن يعتق على الوارث) كأن يكون ابن أخ للسيد وكان الأخ وارثا (قوله زوجته)
أي كلاً أو بعضاً وكذا قوله الآتى زوجها كأيدي عليه قوله الآتى أو بعضه (قوله أو بعضه)
معطوف على كل من الزوج أو الزوجة وكأنه يقول لا فرق بين ملك الكل أو البعض والكتابة
باقية ان كانت صحيحة وهذا وما بعده مدخل هنا ومن ثم لم يذكر في المنهج هنا

* (فصل في أتمهات الاولاد) *

أي أتمهات الاولاد كحكمة بيعها وهبتها أو وجو زوطها واستخدمها ولم يقل في
المستولادات تبركاً بلفظ الحديث الآتى والامتهات بكسر الهمزة وضمها كما قرئ بهما في السبع
وعبر في المنهج بآداب لانه عتق بالفعل وما قبله بالقول وأيضاً العتق فيه قهري فلم يدرج في كتاب
العتق والاصح أن العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسيئه عليه في الحال وتأخره في
الاستيلاء والحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء لجواز موتها قبل موت السيد
كما تقدم عن شرح م ر وقال حج الاستيلاء أقوى لنفوذ من المجنون والمجور عليه بسفه
والعتق اللطفي لا يتقدمهما فدل ذلك على اهتمام الشرع بالاستيلاء فيكون أقوى ويؤخذ
من كون اللفظ أقوى أنه لا يترتب على عتق المستولادة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ ومنه
أن الله يعتق بكل عضو من العتيق عضو من المعتق اه والحكم المرتب على الاستيلاء خاص
بهذه الامة اه ع ش على م ر بزيادة وقيل هما سواء وهذا القيل حكاهم على المنهج ولم يعال

تعالفا ثم ان لم يتفقا على شيء فسخها
البياعكم أو تعالفا أو أحدهما
كافي البيع ولو قال السيد كاتبك
وأنا مجنون أو مجبور على فأنكر
المكاتب صدق السيد بينه ان عرف له
ما ادعاه والافالمكاتب ولو مات السيد
والمكاتب ممن يعتق على الوارث عتق
عليه ولو ورث رجل زوجته المكتوبة
أو ورثت امرأة زوجها المكتوبة
انفسخ النكاح لان كلامهما ملكه
زوجه أو بعضه ولو اشترى المكاتب
زوجه أو بالعكس وانقضت مدة الخيار
أو كان الخيار المشتري انفسخ النكاح
لان كلامهما ملك زوجته
* (فصل في أتمهات الاولاد) *

بشيء اه (قوله ختم المصنف الخ) كان الاولى أن يقدم هذا عند قوله كتاب العتق اللهم
الآن يقال أتى به ههنا لأجل قوله وأنرا الخ (قوله بالعتق) أي بكتاب العتق (قوله وشارحه)
مفرد مضاف فيعم (قوله ومشايجنا) بالياء لا بالهمزة كما يشي لان الياء لا تقلب همزة الا اذا
كانت زائدة وهي هنا أصلية قال في الخلاصة

والمزيد ثالثا في الواحد * همزاري في مثل كالقلائد

(قوله منها) أي من النار وختمه أيضا بما ذكر ليناسب الختام الافتتاح فالافتتاح بالعبادات
والختم بالعتق الذي هو أفضل القربات وبين العبادة والقربة تناسب واضح اه شيخنا (قوله
مشوب بقضاء أوطار) أي مخلوط يقال شابه يشوبه خلطه يخلطه وقوله أوطار أي أغراض
عش وقال الشويري في حاشيته على التحرير في باب صلاة الجمعة أوطار جمع وطرو وهو الحاجة
والشهوة ومنه فلما قضى زيد منها وطرا الآية أي فيكون أدون رتبة من العتق الاختياري
والحكم المترتب على الاستيلاء خاص بهذه الامة (قوله وأصلها الخ) هنا سقط والاصل جمع
أم وأصلها الخ قد دخلها الحذف لالعة كبدل للنفقة واختلف في هاءم فاقيل زائدة وهو ما رجحه
الاشموني عند قول الالفية والهاء رقفاً كلفه فوزنها فعملية وقيل أصلية ويدل لجمعها على
أتمهات ويدل للأول جمعها على أتمات ويجيب عن أتمهات بأنه جمع أتمه والهاء زائدة فيهما
ووزن أتمه على كون الهاء أصلية فعلة بتشديد العين فالهاء لام الكلمة والعين وهي الميم
مضعفة قال ابن مالك

وان يك الزائد ضعف أصل * فاجعل له في الوزن ما للاصل

ووزن أم على هدافع ولى زيادة الهاء نعل اه وهذا أعنى قوله وأصلها أتمهات جواب عما يقال
من شرط الجمع أن يناسب مفرد والمفرد لا هاء فيه والجواب ظاهر لان أصل أم أتمهات في المفرد
بحسب الاصل ما في الجمع من الحروف الاصلية قاله الشويري وقوله يدل جمعها لان الجمع
يرد الاشياء الى أصولها (قوله قاله الجوهرى) أي في صحاحه وحينئذ فأمهات جمع للفرع دون
الاصل ومن نقل عنه أي عن الجوهرى وهو المحلى أنه قال أمهات جمع أتمهات أصل أم فهو أي
الجمع للاصل دون الفرع خلاف ما قرره فقد تسع في هذا التعبير عنه حيث نسب للصحاح غير
لفظه لكن لما كان ما ثبت للفرع ثبت لاصله غالباً ساغ له أن ينقل عن الجوهرى أن أمهات جمع
أتمهات ولقائل أن يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهرى بل عن الجوهرى والجوهرى
يجوز أن يكون كلامه لم ينحصر في الصحاح اه طبلاوى (قوله ويقال في جمعها أتمات) يحتمل
أن مفرد على هذا أم التي ليس أصلها أتمهات بل هي أصل برأسها ويحتمل أن مفرد أم التي أصلها
أتمهات الا أن الهاء زائدة بدليل عدم ردها في الجمع حرر (قوله وقال بعضهم) هو الذي عبر عنه
فيما يأتي بالاول (قوله ويمكن رد الاول الى هذا) كان يقال قوله الا تمهات للناس أي أكثر
استعماله فيهم ولأتمات للبهائم أي الأكثر استعماله فيها اه شيخنا ويقال يا أتمام بهاء السكت بعد
الالف ويا أتمه باسقاط الالف وتشبه بهاء السكت تاء التانيث كما قالوا يا أبت وجعلها الجوهرى
علامة تانيث عوضاً عن ياء الاضافة * (فائدة) * ذكر بعض المحققين أن الام تطلق في القرآن
على خمسة معان الاصل ومنه وانه في أم الكتاب والوالدة ومنه فلامه الثلث والمرضة ومنه

ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق
بجاه أن الله تعالى يعتقه وفارقه وشارحه
من التارقى سأل الله تعالى من فضله
وكرمه أن يجيزنا والديننا ومشايجنا
وجميع أهلنا ومحبينا منها وأن يخرجه
الفصل لأنه عتق قهرى مشوب بقضاء
أوطار وأمهات بضم الهمزة وكسرها
مع فتح الميم وكسرها وأصلها أتمهات
بدليل جمعها على ذلك قاله الجوهرى
ويقال في جمعها أيضاً أتمات وقال
بعضهم الأمهات للناس والامات
للبهائم وقال آخرون يقال فيهما أمهات
وامات لكن الاول أكثر في الناس
والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الاول
الى هذا

وأتمها تنكم اللاتي أَرْضَعْنَكُمْ والمضاهية للام في الحرمة ومنه وأزواجه أتمها تنهم والمرجع
 والمصرف أتمها هياوية وقيل المراد أتم رأسه وقيل الناولاته ياوى إليها اه (قوله في ذلك) أى في
 أتمها تن الولاد أى في أتمها هيا وقدم الدليل على المدلول لأن رتبة الدليل العام التقديم
 ليفترعوا عليه المسائل كما قاله م ر (قوله أتمها تن) أتمها تن على زيادة ما وعلى أنها تنكرة
 موصوفة بتأويل أمة بريقة ليكون الوصف في معنى المشتق عما بقول الخلاصة وانعت بمشتق
 الخ أو تنكرة تامة وأمة بدل أو بالرفع على أن ما اسم موصول وأمة خبر مبتدأ والمعنى أى الذى
 هو أمة لكن فيه حذف صدر الصلة في غير أى وهو قليل فالأولى تخريج الرفع على أن ما تنكرة
 موصوفة بجملة تحذف صدرها والتقدير أى شئ هو أمة ويصح أن تكون ما زائدة لتوكيد
 معنى الشرط فيكون أمة مرفوعة على البدلية من أى فكانت أمة أى أمة أو بالنصب تمييزا للتنكرة
 التامة أو حال من أى المخصصة بالاضافة وأى شرطية وولدت فعل الشرط وهو خبر ولا يرد أنه
 لم تحصل الفائدة به بل بقوله فهى حرة لأن الخبر قسمان مفيد بنفسه ومفيد بانضمام غيره إليه
 وما هنا من النار فحصل أن في اعراب أمة ثمانية أوجه ثلاثة في الجز وثلاثة في الرفع واثنان
 في النصب وقال بعضهم ان ولدت صفة لامة أغنى عن فعل الشرط اه وقوله على البدلية من أى
 لكنه قد يستشكل بأنه إذا بدل اسم من اسم مضمن معنى شرط أيدا التفصيلا أعيد الشرط فهو
 من يتم ان زيد وان عمرو أقم معه ويجاب بأن ذلك أغلبي فقد قال في التصريح وقد يتخلف كل
 من التفصيل وإعادة الشرط في الكشف ان يؤتى مذهب من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت
 الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر ابن مالك في الخلاصة على الاستفهام فقال
 وبذل المضمين الهمز يلى همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه (قوله فهى حرة) أى
 آيلة الى الحرية فان قيل اذا كانت الولادة موجبة للحرية فلم توقفت على موت السيد قيل لان لها
 حقها بالولادة والسيد حقا بالملك وفي تعجيل عتقها بالولادة ابطال لحقه من الكسب والاستمتاع
 ففى تعليقه بموت السيد حفظ للحقين فكان أولى اه شوبرى (قوله عن دبر منه) بضم الدال
 والباء أى بعد آخر من من حياته فعن معنى بعد كما في قوله تعالى لترضى عن طبعان طبق قال
 في المصباح الدبر بضمين وسكون الباء خلاف القبل من كل شئ وأصله لما أدبر عنه الانسان
 اه ع ش فتقوله عن دبر منه أى بعد موته فلم ماتت قبله فلا حرية وأنه لو قتلها انسان كان
 لسيدها قيمتها فلم ماتا معا وشك في السبق والمعية ما الحكم اه عمرة قال سم ينبغي أن يحكم
 بالعتق في الأولى نظر الى أن العلة تشارن المعلول دون الثانية لان بقاء الرق محقق فلا يزول
 الا بثبوت خلافه فليأتا مل اه اج (قوله ابن ماجه) اسم أتمها تن يكون الهاء وصلوا وقفوا
 مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والجهمة
 ومنع من ظهور الحركة سكون الحكاية بالفتحة ومثله سينه وبرذنة ومنه (قوله عن أبى
 موسى) الذى في شرح م ر عن أبى سعيد (قوله انانأى السبايا) جمع سبية كهدايا جمع هدية
 والمراد مسبية والياء الاولى زائدة فتقلب همزة في الجمع فيقال سباني بكسر الهمزة كصانف
 أخذ من قول الالفية

والمدزيد ثالثا فى الواحد • همز يرى فى مثل كالقلائد

والأصل فى ذلك خبرا بيا أمة ولدت
 من سيدها فهى حرة عن دبر منه
 رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده
 وخبر الصحيحين عن أبى موسى قلنا
 يا رسول الله انانأى السبايا ونجب
 أتمها تن فأتى فى العزل فقال ما عليكم

ثم تفتح الهمزة فيقال سباءى أخذ من قولها بعد وفتح ورد الهمز يا وبعد القح يقال تحركت
اليا وانفتح ما قبلها قلبت الفا أخذ من قولها

من ياء أو واو بتحريك أصل * الفا أبدل بعد فتح متصل

ثم قلبت الهمزة ياء وهو معنى قولها المار ورد الهمز يا فصار سببا ياء بعد أربعة أعمال سبباى وسبباى
وبما أو سبباى وإذا كان المفرد مهموزا زيد فيه عمل خامس بعد العمل الأول وهو قلب الهمزة
الثانية ياء كخطيئة جمعها خطائى بهمزتين أو لاهما مكسورة ثم قلبت الثانية ياء فيقال خطائى
ثم تأتى بالأعمال الثلاثة المتقدمة كما صرح به الأشموني في شرح قول الألفية وفتح ورد الهمز يا
فيما أعل لا ما وفي المختار السبية المرأة المسبية (قوله أن لا تفعلوا) قيل إن لازمة لطابق
السؤال لأن السؤال عن العزل فيكون المعنى على زيادتها ما عليكم ضرر في الفعل وهو العزل
لكن قوله ما من نسمة الخ يقتضى أن لا أصلية ويكون المعنى ما عليكم ضرر في عدم الفعل أى
العزل لأن ما من نسمة كانت الخ فالسؤال يدل على زيادتها وقوله ما من نسمة الخ يدل على
أصلها واختار أاما الشافعى رضى الله عنه جوازهم عن الأمة مطلقا وعن الحرّة بإذنهم نعم
هو مكروه لأنه طريق إلى قطع النسل وعبارة مر والعزل حذر من الولد مكروه وإن أدنت
فيه المعزول عنها حرّة كانت أو أمة لأنه طريق إلى قطع النسل اه أى بحسب الظاهر
وقوله في الحديث ما من نسمة الخ أى مقدرة عند الله اه ونقل قبل ذلك عن الغزالي في الأحياء
أنه قرآن العزل خلاف الأولى اه وفي شرح السيد النسابة لمنظومة ابن العماد في الأنكحة
ما نصه فرع العزل منهى عنه وهو أن يجمع فإذا قارب الانزال نزع فأنزله خارج النرج
والأولى تركه على الإطلاق وأطلق صاحب المذهب كراهيته ولا خلاف في جوازه في السرية
صيانة للملك ولا يحرم في الزوجة على المذهب سواء الحرّة والأمة بالأذن وغيره وقيل يحرم بتغير
أذن وقيل يحرم في الحرّة وأما المستولدة فأولى بالجواز لأنهم غير راسخة في الفراش ولهذا لا يقسم
لها قال امام الحرمين وحديث حرمتنا العزل فذلك إذا نزع بقصد أن يقع الانزال خارج النرج وعن
الولد فأما إذا عزم أن ينزع لا على هذا القصد فيجب القطع بأن لا يحرم فصا والصحيح عدم التحريم
لما تقدم اه (قوله كائنة) أى مقدرة (قوله الاوهى كائنة) أى موجودة أى في الخارج سواء
عزل أو لم يعزل فهو كون خاص فلذا ذكر لأن واجب الحذف هو الكون العام (قوله لذلك) أى
لامتناع بيعها (قوله قال) أى البيهقي وقوله فيه أى قول عائشة (قوله وإذا) هى للمتيقن
والمظنون الغائب وجوده كالوطء هنا فلذلك أثرها على أن لا ينال للمتوهم وجوده قل على الجلال
(قوله أى وطئ) من تفسير العام بالخاص لأن الإصابة تكون بجميع الحشفة أو بعضها بخلاف
الوطء والحاصل أنه شبه الوطء بإصابة البهيم للغرض واستعار الإصابة للوطء واشتق من الإصابة
أصاب بمعنى وطئ والجامع حصول المقصود في كل (قوله الرجل) قيد بالرجل لأن الصبي فيه
خلاف يأتى وخرج الخنثى فقوله الرجل أى المحقق الذكورة ليخرج ما لو اشترى خنثى أمة خنثى
فقبلت من المالك الخنثى ثم إن المالك حبل أيضا فلا يكون أم ولد لأنه حبل السيد اتضح بالنوثة
وهى لا يحكم لها باستيلاد الامن ذكر وجبها يحتمل أنه من شبهة أو زنا ولا يتخذ لعدم تحققه
وهو يدرا بالشبهة وبهذا اندفع ما استشكله بعضهم من توهمه في ذلك وبقي ما لو وطئ السيد أمة

ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم
القضاء الاوهى كائنة ففى قولهم ونحب
انما نحن دليل على أن بيعهن بالاستيلاد
ممنوع واستشهد لذلك البيهقي بقول
عائشة رضى الله تعالى عنها لم يترك
رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا
ولا درهما ولا عبدا ولا أمة قال فيه
دلالة على أنه لم يترك أم ابراهيم رقيقة
وانها اعتقت بموته (وإذا أصاب) أى
وطئ (السيد) الرجل

فألفت علاقة فأخذتها أمته الأخرى فصلمت بها فخلتها الحياة ثم ولدت فهل يحكمكم الثانية بالاستيلاء قال الشيخ جدان فيه نظروا واستقرب ع ش أنها لا تصير أم ولد لأنه لم ينقذ من منيها ومنه في هذه الحالة اه (قوله الحق) أي الذي يمكن احباله بأن استكمل تسع سنين قال شيخنا الديري وشرط في السيد كونه ممن يمكن لحوق الولد به فخرج الصبي فلوطي الصبي الذي لم يبلغ تسع سنين أمته وأنت بولد تسعة أشهر فأكثر من وطنه لم يثبت ايلاده ولم يلحقه الولد كما هو ظاهر فلو بلغها ووطئها وأنت بولد تسعة أشهر فأكثر من وطنه لحقه ومع ذلك لا يحكم بملوغه ولا يثبت ايلاده على الرابع ويترق بين النسب وغيره بأن النسب يحتاط له ما لا يحتاط لغيره قاله جج قال الشمس م ر لان النسب يكتفي فيه الامكان والاصل بقاء صغره وعدم صحة تصرفه والاصل عدم المانع من ازالة ملكه عن الامة اه كلامه فتمتل وقوله في هذه المسئلة لوطي صبي لم يستكمل تسع سنين غير ظاهر ومن ثم قال ع ش عليه صوابه استكمل بدليل قوله لان النسب يكتفي فيه الامكان ودون التسع لا يكتفي ويؤخذ بما ذكر أنه يلحق بالصبي المذكور ويقال فيه اأب غير بالغ اه ديري في ختمه على سم (قوله أو كافر أصليا) وأما ايلاد المرتد فوقوف م ر (قوله أمته) أي من له فيها ملك وان قل من ل بخلاف من وطنه ايشبهه ثم ملكها فلا تكون أم ولد على المتمد والمعاد بقوله أمته ولو قد تيرا كان وطني لاصل امة فرعه أي التي لم يستولدها النزع ولو من وجبة فانه يقدر دخولها في ملك الاصل قبيل العلق ومثلها امة مكاتبه كما يأتي في الخاتمة او مكاتبه ولده وللأمة شرطان الاول أن تكون مملوكة للسيد حال علقها منه الثاني أن لا يتعلق بها حق لازم غير الكتابة حال العلق والسيد معسر ولم يرزل عنها بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد وذلك بأن لا يتعلق بها حق اصلا أو يتعلق بها وهو غير لازم ولازم وهو كتابة او غير كتابة لكنه زائل عند العلق أو مستقر والسيد ميسر أو معسر وقد زال بعد ذلك عنها بنحو اداء أو ابراء أو لم يرزل وبيعت فيه لكنه ملكها السيد بعد ذلك ففي هذه الصور كلها يثبت الاستيلاء أما اذا تعلق بها ذلك فلا يثبت الاستيلاء وانما اللازم مثل الرهن بعد القبض ومثل أرش الجنانية اه راستني بعضهم من مفهوم كلام المصنف مسئلة يثبت فيها الايلاد وهي ما لو اشترى أمة بشرط الخيار بائع ووطئها المشتري باذن البائع لحصول الاجازة قال ع ش قد يمنع استثناء هذه لانه بالوطء مع الاجازة دخلت في ملكه فلم يحبل الامة وعبارة شرح م ر امته أي التي لم يتعلق بها حق للغير فخرجت المهرونة اذا أولدها الرهن المعسر بغير اذن المتهن الا ان كان المتهن فرعه كما يشبه بعضهم فان ائذ الرهن نفذ في الاسح وخرجت الجنانية المتعلقة برقبته مال اذا أولدها مال كها المعسر فلا ينقذ ايلاده الا ان كان المجنى عليه فرع مال كها وخرجت أمة المجبور عليه بفلس فلا ينقذ ايلاده على المتمد اه (قوله أي بأن علقته منه) تفسير لقوله وطني فيكون أطلق السبب وهو الوطء واراد المذهب وهو العلق بوطء أو بغيره (قوله ولو سنيها) ليس السني في محل الخلاف بل محل الخلاف المجبور عليه بفلس (قوله حال اسلامها) ليس قيد م د (قوله بوطء مباح) أي في قبل وهو متعلق بعاقبة (قوله أو محرم) أي لذاته أو العارض (قوله أو باستدخال مائه) ولو في الدبر وهو معطوف على قوله بوطء (قوله في حال حياته) متعلق باستدخال وقد ينهم أن المنفصل بعد الموت أي اذا انفصل من السيد منه بعدموته بأن

المحرر كلاً أو بعضاً مسلماً كان أو كافراً
أصلياً (أمته) أي بان علقته منه ولو سنيها
أو مجنوناً أو مكرهاً أو اجلبها الكافر
حال اسلامها قبل بيعها عليه بوطء مباح
أو محرم كأن تكون حائضاً أو محرماً
كأخته أو من وجبة أو باستدخال مائه
المحترم في حال حياته

عصر من ذكره واستدخلته امرأة هل يقال هو محترم ويثبت نسبه بذلك أو لا ينبغي ان يصدق عليه
 حد المحترم ولم ار من ذكره وعليه فلا يرث لا يقال التركة لغيره قبل خروج النطفة التي خلق منها
 بخلاف ما خرج في حياته لكن جزم قل باشتراط خروج المني في الحياة للمعقوب بخلافه بعد
 الموت فلا ينسب لخروجه من جثة منفكة عن الحمل والحرمة فالخلاص ان الصور ثلاثة ان
 ينفصل في حياته وتستمدخله في حياته فيثبت النسب والاستيلاء الثانية ان ينفصل في حياته
 وتستمدخله بعد موته فيثبت النسب دون الاستيلاء الثالثة ان ينفصل بعد موته وتستمدخله بعد
 موته ففيه تردد واستظهر الخطيب ثبوت النسب وقل عدمه وهو المعتمد وانظر لوقارن خروج
 المني الموت هل يثبت العتق والارث أو لا الظاهر لانه يشترط تحقق وجود الوارث في حياة
 المورث (قوله فوضعت) أنت قوله وضعت لانه يجب تأنيث الفعل بناء على كنهه في آخر الماضي
 وبناء المضارعة في أول المضارع اذا كان فاعله مؤنثا في مسئلتين احدهما ان يكون ضمير متصلا
 ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام
 وطلع فان كان الضمير متصلا لم يؤنث بالتاء نحو هند ما قام الالهى ثانيا ما ان يكون ظاهرا متصلا
 حقيقي التأنيث والمراد وضعت كل الولد ولو مؤنثا فلا تعق بخروج بعضه حتى يتم خروجه كما
 قاله م ر والوضع ليس بقيد بالنظر لحرمة البيع وما بعده بل المدار على الحمل وعبارة غيره فولدت
 بتمام انفصاله ولو من غير محله المعتاد لا بخروجه بعضه ويثبت بالقائه بعضه الاستيلاء لا العتق فان
 ألفت بعضه بعد موت السيدتين عتقها ولها كسبها وترتيب الحرمة أي حرمة بيعها على الوضع
 لا ينافي الحرمة قبل الوضع أيضا فالمدار على العلق وقوله فوضعت ولو من غير محله المعتاد كما قاله
 قل على الجلال ومثله الشوري في موجبات الغسل وقد يوجه بأن أمية الولد منوطة بالولادة
 وقد حصلت ولو من غير طر يقها المعتاد والمراد وضعت في حياة السيد أو بعد موته لمدة يحكم
 بثبوت نسبه منه وفي هذه الصورة الواجبة ان تعق من حين الموت فتلك كسبها بعده حج زى
 وسمل (قوله آوما) أي جل تجب فيه غرة فانكرة موصوفة ويجوز ان تكون اسما موصولا
 بمعنى الذي أي الجل الذي تجب فيه غرة وكان القياس ان يعبر عن لانها الاصل فيمن يعقل ويجاب
 عن ذلك بأن الجنين لما كان أمرا مهيما عبر عنه بما كافي قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
 محررا قاله ابن هشام والمراد بذلك ألفت جميع ما تجب فيه الغرة لا بعضه لانها اذا ألفت بعضه
 ففيه تفصيل فان ماتت لا وجبت الغرة والاوجب نصفها كما قاله زى ومن البين أنه لا يصح
 حمل كلام المصنف على حالة الموت لانه ذكر بعد ذلك حرمة البيع والرهن والهبة وهي لا تكون
 الا في حالة الموت فما قيل انه ضعيف لا وجه له ثم رأيت عبارة المنهاج كالشراح سواء بسواء
 ولم يضعفها م ر ولا غيره فحاذ كره الحواشي هنا ليس على ما ينبغي تأمل (قوله أي لحم) فيه تغيير
 اعراب المتن المحلى وأجازه بعضهم (قوله من القوايل) أي أربع نسوة والقوايل ليس بقيد وهي
 جمع قابلة تسميت بذلك لمقابلتها المولود عند خروجه (قوله كضغة فيها صورة آدمي) ظاهرة
 أو خفية أخبر بها القوايل ويعتبر أربع منهن أو رجلان أو رجل وامرأتان بخلاف ما لم يكن
 فيها صورة آدمي وان قلن لو بقيت لخططت وانما انقضت بها العدة لأن الغرض ثم براءة الرحم
 وهما ما يسمى ولدا وبعلم أن قوله أو ما فيه غرة معطوف على قوله حيا وحينئذ فهذا العطف

(فوضعت) حيا أو ميتا أو ما يجب فيه
 غرة وهو (ما) أي لحم (تبيين) لكل أحد
 أو لاهل الخبرة من القوايل (فيه شيء من
 خلق آدمي) كضغة فيها صورة آدمي
 وان لم تظهر إلا لاهل الخبرة ولو من غير
 النساء

يقتضى أنه قسم لما قبله فيجب كما قاله النجم الغيطي أن المضغة لا توصف بحياة ولا موت بل
واسطة بينهما والكاف استقصائية كما قاله قل على الجلال (قوله صورة آدمي) ويكتفي بعض
المصنوع ولو لا صبح كما يفهمه المتن (قوله حرم عليه بيعها ورهنها) وفرض المصنف هذه فيما بعد
الوضع لا ينافي جريانها حال الحمل أيضا سم وقوله بيعها أي الانفسها (قوله ولو بمن) أي لمن
وكذا قوله أو بمن أقر أي لمن أقر (قوله ورهنها) لم يستفد هذا من الحديث أعني أتمها الأولاد
فلعله من حديث آخر أو بالتقياس على البيع (قوله وهبتها) أي لغيرها أما هبتها لنفسها فصححة
قال البرماوي ومثل ذلك قرنها لنفسها فإنه صحيح على الرابع ويلزمها أن ترد للمقرض أمة
مثلها تعذر ذلك المقرض وهو نفس العتقها بذلك وعبارته في حاشيته على سم الغزى ومثل بيعها
قرضها لنفسها كما صرح به شيخ الإسلام في شرح المنهج ويجب عليها رد مثلها لأن محل رجوعه
في عين المقرض أن لا يتعلق به حق لازم وقد صارت عتيقة لأن بقرضها نفسها ما ملكتها فعتقت
ولا يصح وقفها أي ولا تدبيرها وهبة البعض كهبة الكل في حكمه وعبارة السهمودي قوله
وهبتها ورهنها أما الهبة فلا ينقل ملك إلى الغير وأما الرهن فتسلط على ذلك فأشبهه البيع وإنما
صرح المصنف بذلك مع فهمه من تحريم بيعها للتبعية على أن تعاطى العقود الفاسدة حرام
وان لم يتصل بها المقصود كانص عليه في الالم كذا قاله الزركشي والدميري وكذلك تحرم الوصية
بها وفي صحة وقفها خلاف والاصح المنع ولا يصح تدبيرها لأنها مستحقة للعتق بالموت بالجهة
القوية فعتقها من رأس المال بخلاف المدبرة على أنه قد يتصور تدبيرها إذا قال لها السيد إذا
مت فأنت حرة قبل موتى بشهر وقتلنا أن هذا تدبير كما في الحماوى الصغير فتصير مدبرة وفائدة
أن كسبها يكون لها من الوقت الذي أثبت ابتداء الحرية منه قبل موته لكن المعتمد أن هذا
تعليق عتق بصفة وليس تدبير فلا يرد ذلك على قول المصنف في التدبير ولا يصح تدبير أم الولد
وظاهر قرن المصنف البيع بالهبة في المنع تلازمهما فيه قاله الولي أنوزعة العراقي (قوله
مع بطلان ذلك أيضا) أي لأن الحرمة قد تجامع الهبة كالبيع بعد أذان الجمعة (قوله تلخير
أتمها الأولاد) انظر هل علمت هذه الرواية بلغة من اللغات المتقدمة في كلامه أم لا وإذا لم تعلم
الرواية هل يجوز قراءتها بلغة من اللغات المذكورة أم يتعين الإفصح والأولاد جمع ولد بفتحين
وهو كل ما ولدته شئ ويطلق على الذكر والأنثى والمثنى والجمع كافى المصباح والولد بوزن القفل
لغة فيه وقد يكون جمعا كاسد وأسود وجمع ولد على ولد سمعى لا قياسى كما صرح به الأشموني
وغيره فإن قلت جمع صلى الله عليه وسلم تارة وأفراد أخرى فهل لهذا من حكمة قلت نعم يجوز
أن تكون الحكمة في ذلك الإشارة إلى جواز الأفراد والمطابقة في ضمير جمع المؤنث لئلا
إن كان المراد منه الكثرة فالأفراد أولى والألفا لمطابقة وقد اشتمل على الاستعمالين قوله تعالى
أن عدة الشهور الأربعة حيث أفرد في قوله تعالى منها الرجوع للثاني عشر وطابق في قوله فلا
تظلموا فيه أنفسكم لرجوعه للأربعة كذا قاله ع ش ويجوز أيضا أن تكون الحكمة في ذلك
كما قاله سم الإشارة إلى أن الحكم ثابت لكل فرد لا للجموع وقد استفيد من هذا الحديث
امتناع التليك بسائر أنواعه فإنه أما اختياري أو قهري والاختياري أما معاوضة أو بغيرها
فأشار صلى الله عليه وسلم إلى التليك الاختياري بمعاوضة بقوله لا يعن وبدأ بالبيع لأنه الأصل

وجواب إذا (حرم عليه بيعها) ولو بمن
عتق عليه أو بشرط العتق أو بمن أقر
بجريتها (ورهنها وهبتها) مع بطلان
ذلك أيضا تلخير أتمها الأولاد

الغالب في إزالة الملك والى القليل الاختساري بغير معاوضة بقوله ولا يوهن وذكرها عقب
 البيع لا شتر كما في التعليل المطلق وأشار الى القهري بقوله ولا يورثن وأنزه عن البيع
 والهبة لتعلقه بالموت وهما بالحياة السابقة عليه وقد اشتمل صدر الحديث على ما أشرنا اليه من
 الإشارة الى منع كل ما يزيل الملك واشتمل بحجزه على ما للسيد من الوطء ومقدماته وذلك في قوله
 يستمتع به السيد مادام حيا وبالجملة فاشتمل هذا الحديث على ما يمنع على السيد وما يجوز له
 واشتمل أيضا على بيان ما حصل لأم الولد بسبب الولادة من فك قيد الرق عنها وبوت سيدها وذلك
 في قوله فإذا مات فهي حرة اهـ وأعراب الحديث أمهات الاولاد مبتدأ ومضاف اليه لا يعين
 لنافية كذا قال بعضهم وصوابه ناهية ويعين فعل مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي
 نائب فاعل في محل رفع وهو خبر عن أمهات وقوله ولا يوهن ولا يورثن معطوف عليه وأعرابه
 كأعرابه وقوله يستمتع به السيد هاجله فعليه لا محل لها من الأعراب (قوله لا يعين) أي لغير
 أنفسهن وكذا الهبة (قوله يستمتع به السيدها) جملة مستأنفة استئنافا بيانيا واقعة في جواب
 شرط مقدر تقديره ماذا انصنع بها فان قلت هل يصح جعله خبرا عن قوله أمهات الاولاد الخ قلت
 نعم وذلك لأن المطابقة موجودة لأن أمهات وان كان جعلها لكن اضافته الى ما فيه أل الجنسية
 أبطلت منه معنى الجمعية ويقرب منه قولهم الخبر قسمان ونحوه واعلم أن تذهب جمع المؤنث
 السالم من جموع القلة محله ما لم يقترن بأل أو يضاف والا كان من جموع الكثرة ولعل النكته
 في افراد قوله يستمتع والجمع فيما قبله الإشارة الى أن حكم منع البيع والارث والهبة عام لكل
 أحد وأن الاستمتاع مفقوض لأمر السيد أي للسيد الاستمتاع ان أراد لا أن ذلك متعين على كل
 سيد اذ قد يبيعها للخدمة ونحوها قال بعضهم وقال حل انما أفرد فيه وجمع فيما قبله لانه لا يمكن
 الاستمتاع في وقت واحد بأكثر من واحدة اهـ كلامه ولعل مراده الاستمتاع المقصود وهو
 الوطء والاف يمكن التمتع بغيره في وقت واحد بأكثر من واحدة وقيل إشارة الى أنه يجوز افراد
 ضمير الجمع المؤنث وجمعه كما في قوله تعالى ان عدة الشهور الاية لكن الافصح في جمع الكثرة
 الافراد وفي جمع القلة الجمع وشاهده قوله تعالى منها أربعة حرم فلا تظلموا فيه أن أنفسكم فيها راجع
 للثنى عشر شهرا وهو جمع كثر في المعنى وفيه راجع للاربعة وهو جمع قلة في المعنى وأمتهات
 هنا جمع قلة لأن جمع المؤنث السالم من جموع القلة (قوله مادام حيا) فان قلت ما فائدة
 هذا مع أن الاستمتاع خاص بالحياة قلت أجيب بأنه توطئة لقوله فإذا مات وبأن النحل لما كان
 نكرة معنى لا عموم له فيده بما ذكره لفائدة التعميم (قوله رواه الدارقطني) نسبة الى دارقطن
 اسم محله ببغداد والنسبة اليها على غير قياس اذ القياس الداري أو القطني وأما النسبة الى
 الكلمتين معافهي شاذة كما بينه النحاة قال الشهاب الخفاجي وراؤه مفتوحة وبعضهم يسكنها
 والاولى أولى (قوله ابن القطان) نسبة لدارقطن ببغداد (قوله على المنبر) أي منبر الكوفة
 (قوله عبدة) بفتح العين وقوله السلمي بسكون اللام أفصح من فتحها نسبة الى سلمان حتى
 من العرب والمحدثون على التحريك اهـ معرب وقال أبو عبدة من التابعين (قوله اقصوا)
 بكسر همزة الوصل عند الابتداء مثل امشوا لان عنهما في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة
 الواو والاصل اقصوا وامشوا سكنت الياء للاستئصال ثم حذف لتقاء الساكنين وضمت

قوله وصوابه ناهية كذا في نسخة
 المؤنث ولا وجه له بل جعلها نافية أبلغ
 على حذف لامه الا المطهرون على أن
 نهى الغائب قليل وكذا الاخبار
 بالانشاء اهـ معصية

لا يعين ولا يوهن ولا يورثن يستمتع
 به السيد مادام حيا فإذا مات فهي
 حرة رواه الدارقطني وقال ابن القطان
 رواه كلهم ثقة وقد قام الاجماع
 على عدم صحة بيعها واشترها عن علي
 رضي الله عنه أنه خطب يوما على المنبر
 فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي ورأي
 عمر على أن أمتهات الاولاد لا يعين
 وأنا لا أرى رأيي مع رأي عمر وفي رواية
 السلمي رأيك مع رأيي وفي رواية
 مع الجماعة أحب النائم رأيك وحلك
 فقال اقصوا فيه ما أنتم قاضون

العين لجائسة الواو وتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى
 ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلية
 المناسبة وعلى الثاني منقولة شرح التوضيح فان قلت كيف ساغ لعل أن يخالف الاجماع
 المنعقد في زمن عمر بعد موافقته عليه واتفاقهم معصوم من الخط الا ان الامة الذين منهم
 المجتهدون لا تجتمع على ضلالة كما صرح به الحديث ويمكن الجواب باحتمال أن يكون
 على ترى اشتراط انقراض العصر في عدم جواز مخالفة الاجماع أي وقد خالفه قبله وان
 كان الاصح لا يشترط الانقراض وأجاب عميرة بأن هذا اجماع سكوتي وهو ظني يجوز
 مخالفته (قوله فاني أكره أن أخالف الجماعة) لعل له مستندا آخر غير هذا فلا ينافي أنه مجتهد
 (قوله سرارينا) التستر لغة وشرعا أن يبطأها وينزل فيها ويمنعها الخروج وهو جمع سرية
 نسبة الى السر وهو الجماع والاختفاء لان المرء كثيرا ما يستترها عن زوجها وضمت السين لان
 الابنية قد تغير في النسبة كما قالوا في النسبة الى الدهر دهرى وجعلها الاختفاء من السرور لانه
 يسر بها اه من المساوي الكبير على الجماع الصغير فان قلت لم يقتصر على أمهات الاولاد بل
 ذكر معه سرارينا قلت لان أمهات الاولاد قد يطلقن على غير العاقل كما به عليه بعض المحققين
 (قوله والنبي) حال (قوله وبانه) الواو بمعنى أو (قوله استدلالا) أي استدلالا من جابر
 لنسبه للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله واجتهاد أي اجتهاد امته في نسبه له (قوله واجتهادا)
 أي انهم اجتهدوا في أنه أقرهم لكونه في زمنه أي ظنوا ذلك بالاجتهاد (قوله رنصا) عطف
 خاص على عام لان القول يكون نصا وظاهرا أي أن القول المذكور منسوب للنبي يقينا فقدم
 على ما ينسب اليه واجتهاد او محل الاحتياج الى ذلك الجواب ان قرى يرى بالياء وضميره للنبي أما
 اذا قرى بالنون راجع للصحابة فلا يحتاج الى الجواب عنه لان فعل الصحابي لا يحتاج به وكذا اذا
 قرى بالياء وضميره راجع للبايع أو ضميره راجع للأحد المفهوم من السياق (قوله ويستثنى من
 منع بيعها الخ) عبارة غير محرم بيعها أي ولا يصح ولولم تعتق عليه وتقدم صحة كتابتها يصح
 بيعها من نفسها كما مر بناء على أنه عقد عتاقة وهو الاصح وينبغي عليه أنه لو باعها بعضها صح
 وسرى الى باقيا وأنه لا يصح بيعها من سيدها البعض اه قل على الجلال لانه ليس أهلا للولاء
 وجملة ما استثناء عشر مسائل لكن عبر في بعضها بالاستثناء وبعضها بصورة الاستثناء فسمعا
 وآخر العشرة مسئلة المدلس ومن جملة الممنوع الوصية بمساواة أو وصي بها نفسها وهو ظاهر
 لان الوصية لانتك الاباوت وهي تعتق بالموت فلا يتأتى ملكها بالوصية وكذا غيرها أيضا ومن
 الممنوع وقفها أيضا (قوله بيعها من نفسها) أي لنفسها ولا بد من القبول ومثل البيع الهبة
 ثم ان أراد العتق فلا يحتاج الى القبول وان نوى التملك احتاج الى القبول فورا (قوله عقد
 عتاقة) أي عتد بترتب عليه العتق في الحال وهو الاصح ولذلك لم يثبت فيه خيار المجلس لو احمده
 وكذا لا يثبت فيه خيار الشرط للمشتري ولا للبايع أيضا كما هو مقتضى محله فراجع وكذلك
 لا رجوع لها على سيدها أيضا فيه بالارش اذا اطلعت على عيب فيها اه شيخنا (قوله ويسرى
 الى باقيا) أي على السيد ولا يلزمها قيمة ما سرى بل لا يلزمها الا ما التزمت به برماوى (قوله
 ومحل المنع) أي منع بيعها وورثتها وهبتها (قوله اذا لم يرتفع) أي يزل (قوله وكذا يصح بيعها

فاني أكره أن أخالف الجماعة فلو حكم
 حاكم بجمعة بيعها نقض حكمه لمخالفته
 الاجماع وما كان في بيعها من خلاف
 بين القرن الاول فقد انقطع وصار مجمعا
 على منعه وما رواه أبو داود عن جابر كما
 يبيع سرارينا أمهات الاولاد والنبي
 صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا
 أجيب عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوب
 الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا
 واجتهادا فيقدم عليه ما نسب اليه قولا
 ونصا وهو نهي صلى الله عليه وسلم عن
 بيع أمهات الاولاد كما مر ويستثنى
 من منع بيعها بيعها من نفسها بناء على
 أنه عقد عتاقة وهو الاصح وينبغي عليه
 أنه لو باعها بعضها أنه يصح ويسرى الى
 باقيا كما لو أعتق بعض رقيقه وأنه
 اذا كان السيد بعضها أنه لا يصح منه
 لانه ليس من أهل الولاء وهذا ظاهر
 وان لم أر من ذكره ومحل المنع اذا لم يرتفع
 الا يلاذ فان ارتفع بأن كانت كافرة
 وليست مسلم وسميت وصارت قنة فانه
 يصح جميع التصرفات فيها وكذا يصح

في صور منها مستولدة الراهن المقبض المعسر تباع في الدين ومنها جارية التركة التي تعلق بها دين اذا استولدها الوارث وهو معسر تباع في دين الميت ومنها ما اذا استولد الجارية جنباية توجب ٤٢٨ مالا متعلقا بقربتها وهو معسر تباع في دين الجنباية ومنها ما اذا استولد السيد أمة

العبد المأذون له في التجارة وهو معسر تباع في دينه وقد ذكر في الروضة هذه الصور الاربع وأخر الباب الخامس من النكاح وقال ان الملك اذا عاد في هذه الصور الى المالك بعد البيع عاد الاستيلاء انتهى أما الصورة الاولى وهي مسئلة السبي فالذي يظهر فيها أنه لا يعود الاستيلاء اذا عادت لما كانها بعد ذلك لاننا بطلناه بالكلية بخلاف هذه المسائل ويستثنى من نفوذ الاستيلاء ما لو نذر التصديق بثمنها ثم استولدها فإنه يلزمه بيعها والتصدق بثمنها ولا يتخذ استيلاده فيها وما اذا أوصى بعق جارية تخرج من الثلث فالملك فيها للوارث ومع ذلك لو استولدها قبل اعتاقها لم يتخذ لافضائه الى ابطال الوصية وما اذا استكمل الصبي تسع سنين فوطئ أمته فولدت لا كثر من ستة أشهر فان الولد يلحقه قالوا ولكن لا يحكم ببلوغه قال البلقيني وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا يثبت استيلاده والذي صوبناه بالحكم ببلوغه وثبت استيلاده أمته فعلى كلامهم تستثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه لا استثناء انتهى والمعمد الاستثناء واختلف في نفوذ استيلاء المحجور عليه بالقلس فرجح نفوذه ابن الرفعة وتبعه البلقيني ورجح السبكي خلافه وتبعه الاذري والزرکشي ثم قال لكن سبق عن الحاوي والغزالي النفوذ انتهى وكونه كاستيلاء الراهن المعسر أشبه من كونه كالمريض فان من يقول بالنفوذ يشبهه بالمريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالراهن المعسر وتخرج بقيد الحر كلاً أو بعض المكاتب اذا

في صور) هو من جملة المستثنيات فلو قال ومنها مستولدة الراهن الخ لكان أولى والولد الحاصل من وطئه حر ولا يغرم قيمته سواء كان موسراً أو معسراً وكذا يقال فيما بعدها الى آخر الاربع التي ذكرها ومحلها في مسئلة الرهن اذا كان المرتهن غير فرعه أمّا فرعه فلا يمنع رهنها عنده نفوذ الاستيلاء ولا تباع لدين الولد وكذا يقال في مسئلة الجنباية (قوله تباع) مالم يكن المرتهن فرعه والا فلا تباع (قوله وهو معسر) أي السيد ومن لازم اعساره أن لا يكون في يد ما ذونه وفاء وقوله تباع في دين مالم يكن المجنى عليه فرعه (قوله أما الصورة الاولى) انظر وجه تسميتها أولى مع انها ثانية ولعلها أولى بالنسبة الى الاربعة فهي أولية نسبية (قوله ما لو نذر التصديق بثمنها) ومثله ما اذا نذر التصديق بها قال م ر ويجاب بمنع استثناء الزوال ملكه عنها بمجرد نذره التصديق بها وبثمنها أي وشرط المستولدة أن تكون ملكاً للمستولد وقت الاستيلاء أي فلا يقال لها انها أمته عند الوطاء (قوله فانه يلزمه بيعها) أي بعد وظيفها لان الحامل بحر لا تباع (قوله ومع ذلك لو استولدها) أي الوارث (قوله ولكن لا يحكم ببلوغه) معتمد (قوله انه لا يثبت استيلاده) معتمد وقوله والذي صوبناه ضعيف وهو من كلام البلقيني وانظر هذا مع قوله والمعمد الاستثناء فان فيه قلاقة م ر وقوله فرج نفوذه ضعيف (قوله تستثنى هذه) أي من نفوذ الاستيلاء (قوله ورجح السبكي) معتمد (قوله أشبه) يستفاد من هذا الشبه أنها اذا لم تباع في دين المفلس بأن اكتسب مالا وفي الدين من غيرها أو بيعت وملكها بهذا الايلا وهو كذلك أم م ر (قوله يشبهه بالراهن) أي في أن جميع ماله كأنه موهون على الديون (قوله ثم مات رقيقاً) ليس بقيد (قوله المحترم) أي حال خروجه بأن لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة السيد فان فعلت ذلك بعد موت السيد ثبت النسب ولا تعتق به لانتقالها الى ملك الغير وهو الوارث حال علوقها حل وقوله ثبت النسب أي والارث لكون منية محترماً حال خروجه ولا يقال يلزم عليه ارث من لم يكن موجوداً عند الموت لانا نقول وجوداً أصله كوجوده ولا يعتبر كونه محترماً أيضاً حال دخوله خلافاً لبعضهم وقد صرح بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فساقت بنته فثبت منه لحق الواديه وكذا الوصح ذكره بحجج بعد انزاله فيها فاستجبت به امرأة فثبت منه اه زى وعبارة شرح م ر لا تنفاه ملكها حال علوقها فتكون هذه الصورة خارجة بقول المتن أمته وذلك لانها في هذه الصورة وقت علوقها ليست أمة للسيد وانظر لو وطئ زوجته أو أمته ظاناً أنها أجنبية ونخرج منية هل هو محترم اعتباراً بالواقع أو لا نظر الظنه المذکور فيه نظروا الظاهر الاول كما قاله سم في شرح الغاية حيث قال والعبرة في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كالخروج بوطه زوجته ظاناً أنها أجنبية فاستدخلته زوجته أخرى أو أجنبية اعتباراً بالواقع دون اعتقاده ولو استقنى يده من يرى حرمة فالقرب عدم احترامه كما في شرح م ر فلا عتده به ولا نسب يلحق به كما قاله سم ومن المحترم كما شمله حدته ما خرج بسبب تردد الذكر على حلقة دبر زوجته أو أمته من غير ايلاج فيه لجوازه اما الخارج بسبب ايلاج فيه فليس محترماً لانه حرام لذاته خلافاً لما بحثه الشيخ عمير من أنه محترم كالموطئ أخته الرقيقة ويؤيد الاول أن الولد لا يلحق بالوطء في الدبر كما صرح به م ر في باب الاستبراء ولو خرج من رجل مني محترم مرة ومني غير محترم مرة أخرى ومن جهما حتى

أحبل أمته ثم مات رقيقاً قبل العجز أو بعده فلا تعتق بموته وبالماء المحترم ما اذا كان غير محترم وهو الخارج على وجه محرم صار لعينه كلزنا فلا يثبت به استيلاء وبمحال الحياة مالا استدخات منية المنفصل منه في حال حياته بعدمونه

فلا يثبت به أتمية الولد لأنها بالموت انتقلت إلى ملك الوارث ويدخل في عبارته أمته (٤٢٩) التي اشتراها بشرط العتق فإنه إذا استولدها

ومات قبل أن يعتقها فإنها تعتق بموته وقد توهم عبارته أنه لو أحبل الجارية التي يملك بعضها أنه لا يتخذ الاستيلاء فيها وليس مراداً بل يثبت الاستيلاء في نصيبه وفي الكل إن كان موسراً كما مر في العتق (وجازله) أي السيد (التصرف فيها بالاستخدام) والاجارة والاعارة لبقاء ملكه عليها فإن قيل قد صرح الأصحاب بأنه لا يجوز اجارة الاضحية المعينة كما لا يجوز بيعها الحاة للمنافع بالاعيان فهلا كان هنا كذلك كما قال به الامام مالك أجيب بأن الاضحية خرج ملكها عنها * (تنبيه) * محل صحة اجارتها إذا كان من غيرها أما إذا أجزها نفسها فإنه لا يصح لأن الشخص لا يملك منفعة نفسه وهل له أن تستعير نفسها من سيدها قياساً ما قالوه في الحر أنه لو أجز نفسه وسلمها ثم استعارها جازاً أنه هنا كذلك ولومات السيد بعد أن أجزها انفسخت الاجارة فان قيل لو أعتق رقيقه المؤجر لم تنقضي فيه الاجارة فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن السيد في العبد لا يملك منفعة الاجارة فاعتاقه ينزل على ما يملكه وأم الولد ملكت نفسها بموت سيدها فانفسخت الاجارة في المستقبل ويؤخذ من هذا أنه لو أجزها ثم أحبلها ثم ماتت لانفسخ الاجارة في المستقبل وهو كذلك وله تزويجها بغير إذن البقا ملكه عليها وعلى منافعها (و) له (الوطء) لأم ولده بالاجماع ولحديث الدارقطني المتقدم هذا إذا لم يحصل هناك مانع من الموانع كثيرة فغنى مالو أحبل الكافة أمته المسئلة أو أحبل الشخص أمته

صار شيئاً واحداً واستدخلته أمته أو زوجته وحبلت وأنت بولد فانه ينسب له تغليباً للمعتمد كما قاله الطبري وسم لا يقال اجتماع مقتض ومانع فيغلب المانع لانا نقول هو غير مقتض لاما مانع وانظر لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة أحدهما وأنت بولد هل ينسب لصاحب المحترم تغليباً والظاهر الأول كما يؤخذ من كلام الطبري وسم (قوله فلا يثبت به أتمية الولد) ويثبت النسب بخلاف ما إذا انفصل بعد موته واستدخلته فاستظهر قل عدم ثبوت النسب واستظهر الشارح ثبوته ولا يثبت الاستيلاء (قوله ويدخل في عبارته) أي قوله أمته في قوله وإذا أصاب السيد أمته (قوله وقد توهم عبارته) أي قوله وإذا أصاب السيد أمته لأن المتبادر أن المراد أمته المملوكة كلها وبجواب بأن المراد منه كلاً أو بعضاً فيشمل هذه الصورة كما قرره شيخنا (قوله في نصيبه فقط) إن كان معسراً بحصة شريكه والولد الحاصل حينئذ ببعض على الرابع وقيل حركه (قوله وله التصرف فيها بالاستخدام) أي إن لم تكن مكتوبة والامتنع الاستخدام وغيره مما ذكر معه (قوله لبقاء ملكه) وإنما امتنع بيعها وهبتها لاستحقاقها العتق (قوله الحاة للمنافع) أي بيع المنافع وقوله بالاعيان أي بيعها (قوله خرج ملكه) أي زال ملكه عنها والمناسب خرجت عن ملكه (قوله أما إذا أجزها نفسها فإنه لا يصح) وفارق البيع بإدائه العتق لنفسها قال شيخنا م ر اعارتها كاجارتها وقال الخطيب يجوز اعارتها وهو وجه جده لأنه كاستعارة الحر نفسه عن استأجره وإذا مات السيد انفسخت الاجارة إن لم تكن سابقة على الاستيلاء قل على الجلال (قوله لا يملك) أي بعقد فلا ينافي أنه يملكها بغير عقد لأن له أن يؤجر نفسه (قوله قياس) مبتدأ خبره قوله أن هنا كذلك وقوله أنه الأولي بدل من ما وقوله كذلك أي تصح اعارتها لنفسها وخالف شيخنا م ر اه قل (قوله ولومات الخ) عبارة م ر ولو أجزها ثم مات في أثناء المدة عتقت وانفسخت الاجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدير بخلاف مالو أجز عبده ثم أعتقه فإن الاصح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق على الموت أو الصفة على الاجارة فيمن بخلاف الاعتاق وهذا أولى من فرق الشارح ولهذا الوسيط الإيجار الاستيلاء ثم مات السيد لم تنفسخ لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق اه بجزوفه (قوله انفسخت الاجارة) ورجع المستأجر بقسط المسمى على التركة إن كانت والافلام مطالبة له به ع ش (قوله لا يملك) أي حين الاعتاق بل يملكها المستأجر (قوله ما يملكه) وهو الرقبة (قوله نفسها) أي بمنافعها (قوله لانفسخ الاجارة) لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق (قوله وله الوطء) الظاهر من عبارة المتن أن الوطء معطوف على الاستخدام الجور ورفيع الشارح اعراه الظاهر ويمكن أن يكون بالرفع معطوفاً على التصرف أي وجازله الوطء (قوله لأم ولده) خرج بأم الولد أمها وبنتها فيمنع وطؤها القولهم في النكاح ومن وطئ امرأة حرم عليه بنتها وأمها (قوله أو أحبل الشخص) أمته المحترمة عليه (فيه أن الوطء في هذه الصور ممنوع مطلقاً قبل الإيلاد وبعده) (قوله وما لو ولد البعض أمته) فإنه لا يجوز له وطؤها لأنه ممنوع من التبري لأنه ليس أهلاً للولاء ولذا صرحوا بأنه إذا ألزمته كفارة لا يكفر بالاعتاق للزوم الولاء له وهو ليس له أهلاً (قوله وإذا مات السيد) واسترقاقه كونه وتنفسخ اجارتها لو كانت مؤجرة لاستحقاقها العتق قبل موته وبذلك فارق مالو أجز عبده مدة ثم مات السيد في أثناءها وأعتقه اه قل على

المحرمة عليه بنسب أو رضاع ١٠٨ ح . أو مصاهرة ومالو أو ولد مكاتبته ومالو أو ولد البعض أمته (وإذا مات السيد

الجلال (قوله ولو يقتلها) قد استشكل العتق بالقتل والقاعدة المشهورة من استجمل شيئاً قبل
أوانه عوقب بجهرماته ويعبر عنها بعبارة أخرى من استجمل الشيء قبل أن يورث عوقب بجهرماته
المقصود كحرمان قاتل المورث من الارث فكان القياس أن لا تعتق بقتله معلقة لها بالحرمان
ومعامله لها بنقيض قصدها كما فعل ذلك بقاتل مورثه حيث منع الارث لذلك وأشار الرافعي
رحمه الله الى الجواب عن الاستشكال المذكور بقوله ان الايلاد كالاعتاق بدليل سريته الى
نصيب الشريك فكما أن الاعتاق لا يضر فيه قتل العتق لمعتقه كذلك الايلاد لا يرفع أثره قتل
المستولدة لسيدها وبحث العلامة ابن قاسم في جواب الرافعي المذكور حيث قال قد يفرق بين
حصول نفس العتق وحصول سببه فقط وقرى الرافعي أيضاً بأن في العتق حظاً للمقتول أي
وهو حصول ثواب العتق بسبب احبائه بخلاف الارث فإنه لا حظ فيه للمقتول لأنه لا يثاب على
ما أخذه ورثته لأنهم انما أخذوا ذلك قهراً عليه وان فرض أنه جعده بقصدهم لأنه لم يعطهم كذا
قوله حل في ختمه على البهجة وخرج عن القاعدة المذكورة صوراً أخرى قد ذكرها الديريني في
ختمه قال بعضهم والقاعدة المذكورة مشككة على مذهب أهل السنة وذلك لأن القتل انما
مات بانقضاء أجله لأن القاتل قطع أجله بقتله المقهور من قوله قبل أوانه وانما شرع القصاص
للتزجر ولئلا يقدم الناس على هذا الفعل القبيح وقد يجاب بأن ما ذكر استجمل بحسب الظاهر
اه ديريني فان قلت كان الانسب بالترجمة أن يقول في جواب الشرط بدل قوله عتقت صارت
أم ولد قلت قال الطبري ما قاله هو الانسب لأنه أوضح في الدلالة على المقصود لأن الوصف
بأمية الولد لا يصدق ذلك من حيث مطلق دلالة ظاهر اللفظ وان كان المراد ذلك عند أهل الشرع
حيث أطلق ولأن الذي عقده الفصل انما هو أحكامها لا وصفها بأمية الولد وانما خص
الجواب بهذا الحكم لأنه أصل بقية الاحكام وأيضاً نسمى مستولدة قبل موته (قوله عتقت)
أي من حين الموت وان تأخر الوضع كما رجحه بعضهم وهو الظاهر أي يتبين بالوضع عتقها من
حين الموت فيكون كسبها من حين الموت لها ومثل الموت مسخه أي السيد حجراً أو نصفه الاعلى
ومثله أيضاً ما اذا صار الى حركة مذبح بان لم يبق معه نطق ولا ابصار ولا حركة اختيارية (قوله
أم الولد أعقها ولدها) عبارة شرح المنهج وسبب عتقها بموته انعقاد الولد حراً اه أي والولد
جزء منها فسرى العتق منه اليها اه شيخنا (قوله ولو كان سقطاً) من كلام ابن عمر (قوله
وهذا) أي الحكم بعتقها مع قتلها السيد (قوله قبل أوانه) أي ظاهراً فلا ينافي قول أهل
السنة أن القتل مات عند انتهاء أجله قال في الجوهرة

وميت بجهرمه من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وقيل ان العجلة من الشيطان الا في خمس مواضع فانها سنة رسول الله طعمام الضيق وتجهيز
الميت وتزويج البكر وقضاء الديون والتوبة من الذنب وقد نظمها بعضهم فقال

لقد طلب التجمل في أمور * قضاء الدين مع تزويج بكر

وتجهيز ميت ثم طعم * لئلا ينفذ نوبة من فعل نكر

والطعم بضم الطاء المهمله الطعمام والنكر بضم النون قال تعالى لقد جئت شيئاً فأكبر (قوله
وعتقها من رأس ماله) المراد ان عتقها مقدم على الدين والوصايا لظاهر الادلة السابقة سواء

ولو يقتلها بقصد الاستجبال (عتقت)
بلا خلاف لما مر من الادلة ولما روى
لبني قتي عن ابن عمر أنه قال أم الولد
عتقها ولدها أي أثبت لها حق الحرية
ولو كان سقطاً وهذا أحد الصور
المستتاة من القاعدة المعروفة وهي
من استجمل شيئاً قبل أوانه عوقب
بجهرماته وعتقها (من رأس ماله)

استولدها في العصة والمرضى او بنجر عتقها في مرض موته ولا تنظر الى ما فوته من منافعتها التي
 كان يستحقها الى موته لان الاستيلاء كالا تلاف بالاكل واللبس وغير ذلك من اللذات
 وبالقياص على من تزوج امرأة بغير مثلها في مرض موته (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) في
 نسخة تظاهر قوله الخ وهي ظاهرة لانه لا يفتى المدعي وهو محتقها من رأس المال (قوله
 في المرض) راجع للثنين اي سواء احببها في المرض او اعتقها بعد احببها في المرض اج
 (قوله بخلاف ما لو اوصى بحجة الاسلام) اي فانها تخرج من الثلث (قوله تنحسب من الثلث)
 فان لم يوف بها الثلث كمل من رأس المال وفائدة الوصية ان اجرة العتق تراحم الوصايا ان كان
 اوصى فيكون فيه رفق بالورثة (قوله ويبدأ بعقدها قبل الخ) يوهم انه لا بد من اعتاق الحواري
 لها وليس مراداً ويوهم أيضاً انها من التركة وليس كذلك بل تعتق وان لم تكن تركه أصلاً
 ولا حاجة لهذا كله لانه يغني عنه قوله من رأس المال فان معناه ان لا تنحسب قيمتها من التركة
 (قوله قبل الديون والوصايا) هو معلوم من قوله رأس المال فان معناه ان لا تنحسب قيمتها من
 التركة ولذا قال قل انه لا حاجة اليه قناتل اه مد (قوله لا يعتقون) صوابه لا يعتق ويمكن
 انه جمع نظر للمعنى لان ولد مفرد مضاف فيم ثم ادخل هذا القسم في كلام المصنف يلزمه ان ضمير
 ولدها عائد الى الامة لا بقيد ككونها مستولدة وضمير بنزلتها عائد للمستولدة خاصة ولا يخفى
 ان لفظ الولد في كلام المصنف مبتدأ وبنزلتها خبر ومن غير متعلق بولد على حذف اسم الفاعل
 منه ويلزم على كلام الشارح ان خبر الولد محذوف وهو قوله لا يعتقون وان بنزلتها خبر لان
 المحذوف وان من غير متعلق بمحذوف ايضاً قناتل قل (قوله الحاصل بعد الاستيلاء) اي
 النافذ فلا ترد أم الولد اذا تعلق بها حق ويعت فيه ثم ملكها وأولادها فلا يثبت للولد في تلك
 الحالة حكم الاستيلاء لانها اجابت بهم في حال هي فيه غير ثابت لها حكم الاستيلاء اه خض
 على التحرير (قوله بما) اي تصرف وقوله يمنع اي ذلك التصرف فلا حاجة لقوله التصرف به
 لانه معلوم الا ان يقال انه وضع الظاهر موضع المضمرة (قوله وعقده) بالجر عطف على منع لانه
 من جملة ما دخل في منزلتها قل (قوله لان الولد يتبع أمه) رقا وحرية يؤخذ منه ان ولد المبعضة
 مبعوض وقيل حر وهو الذي اعتقه خض وغيره وعبرة أصل التحرير وولد المبعضة حر عند
 العراقيين واختلف فيه رأى الرافي اه اج على التحرير (قوله في سببه اللازم) اي في أحكام
 سببه لان السبب الاستيلاء وليس موجودا في الولد واعتراض قل قوله في سببه اللازم فقال
 لا يخفى ان السبب ملزوم للازم وعبرة مر في سببها اي الحرية وهو الاستيلاء فلهذا ذكر ضمير
 الحرية على معنى العتق (قوله ولانه حق) اي المذكور من الحرية فالاولى رجوع الضمير
 للاستيلاء (قوله ولو اعتق السيد الخ) هذا كالذي بعده من افراد قوله بنزلتها فلو قال لكن
 اؤنم لو اعتق الخ لكان أظهر لانه مستثنى من قوله بنزلتها (قوله لم يعتق ولدها) اي بعقدها
 المذكور بل بموت السيد وهذا بخلاف ولد المكاتبه فانه يعتق بعقدها المنجز والفرق ان اعتاق
 المكاتبه جاء عن جهة الاستحقاق فانها تعتق تارة بالاداء وتارة بالابراء واعتاقها يحصل به الابراء
 ضمناً واعتاق المستولدة انما يستحق بالموت اما اولادها من سيدها فهو حر وان ظننا زوجته الامة
 سواء الذي به الاستيلاء أم لا (قوله وهو) اي التعليل بالوطء جرى على الغالب (قوله

لقوله صلى الله عليه وسلم أعتقها ولدها
 وسواء أحببها أم أعتقها في المرض أم لا
 أو أوصى بها من الثلث أم لا بخلاف
 ما لو أوصى بحجة الاسلام فان الوصية
 به تنحسب من الثلث لان هذا التلاف
 حصل بالاستقناع فأشبهه انفاق المال
 في اللذات والشهوات ويبدأ بعقدها
 (قبل) قضاء (الديون) ولو لفته تعالى
 كالكفارة (والوصايا) ولو لجهة عامة
 كالفقراء (وولدها) الحاصل قبل
 الاستيلاء من زناً ومن زوج لا يعتقون
 بموت السيد وله يبعه والتصرف فيه
 بسائر التصرفات لحدوثه قبل ثبوت
 الحرية لا لا بخلاف الولد الحاصل
 بعد الاستيلاء (من غيره) بنكاح
 أو غيره فانه (بنزلتها) في منع التصرف
 فيه بما يمنع عليه التصرف به فيها
 ويجوز له استخداً له واجارته واجباره
 على النكاح ان كان أتي لا ان كان ذكراً
 وعقده بموت السيد وان كانت أمه قد
 ماتت في حياة السيد كما قاله في الروضة
 لان الولد يتبع أمه رقا وحرية فكذا
 في سببه اللازم ولانه حق استقر له في
 حياة أمه فلم يسقط بموتها ولو أعتق
 السيد مستولدة لم يعتق ولدها وليس له
 وطء بنت مستولدة وعلى ذلك بغيرها
 بوطء أمها وهو جرى على الغالب فان
 استدخال المني الذي يثبت به الاستيلاء
 كذلك فلو وطئها هل تصير مستولدة كما
 لو كاتب ولد المكاتبه فانه يصير مكاتباً
 أو لا ينبغي أن تصير

وفائده الحلفت والتعاليق * (تنبيه) * سكت المصنف عن أولاد أولاد المستولدة ولم أر من تعرض لهم والظاهر اخذ من كلامهم أنهم
 ان كانوا من أولادها الأناث فحكمهم حكم أولادها ومن الذكور فلا لان الولد يتبع الام رقاً وحرية ولو ادعت المستولدة ان هذا الولد
 حدث بعد الاستيلاء وبعد موت السيد فهو حر وأنكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو رقن صدق بينه بخلاف
 خالو كان في يده مال وادعت انها اكتسبته (٤٣٢) بعد موت السيد وأنكر الوارث فانها المصدقة لان اليد لها قدر يجتازها في الأصول

فانها تدعى حرة والحر لا يدخل تحت
 اليد (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره
 بتكاح) لا غرور فيه بجزئية أو زنا
 (قوله منها) حيثئذ (ملوك لسيدها)
 بالاجماع لانه يتبع الام في الرق
 والحرية أما اذا غرر بجزئية أمة فنكحها
 وأولادها فالولد حر كما ذكره الشيخان في
 باب الخيار والاعفاف وكذا اذا نكحها
 بشرط أن أولادها الحادثن منه أحرار
 فانه يصح الشرط وما حدث له منها من
 ولد فهو حر كما اقتضاه كلام القوت في
 باب الصداق * (تنبيه) * لو نكح حر
 جارية أجني ثم ملكها ابنه أو تزوج
 وقيق جارية ابنه ثم عتق لم ينفسخ
 النكاح لان الأصل في النكاح الثبات
 والدوام فلواستولدها الاب بعد عتقه
 في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينقض
 استيلاءها لانه رضى برق ولده حين
 نكحها ولان النكاح حاصل محقق
 فيكون واطناً للنكاح لا بشبهة الملك
 بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى على
 ذلك الشيخان في باب النكاح ولو ملك
 المكاتب زوجة سيده الامة انفسخ
 نكاحه (فان أصابها) أي وطئها
 لا بنكاح بل (بشبهة) منه كان ظنها
 أمة أو زوجته الحرة (قوله منها)
 حيثئذ (حر نسب) بلا خلاف اعتبارا
 بظنه (و) لكن (عليه) في هذه الحالة
 (قيمه) وقت ولادته بأن يقدر رقيقا
 فما بلغت قيمته دفعه (للسيد) لتقويته
 الرق عليه بظنه اما اذا ظنها زوجته
 الامة فالولد رقيق للسيد اعتبارا بظنه
 واطلاق المصنف ينزل على هذا التفصيل

وفائده الخ) أي مع أنها تابعة لأمها (قوله سكت المصنف الخ) بناء على ان أعمال اللفظ في
 حقيقته أما على أعماله في حقيقته ومجازيه فلا سكوت لكن الأقل أولى لما في أولاد الأولاد من
 التفصيل الذي ذكره بقوله ان كانوا من الأناث تبعوها والا فلا (قوله ولم أر من تعرض لهم) أي
 من الأصحاب صريحا (قوله فلا) أي فلا يكون حكمهم حكم أولادها بل يتبعون أمهم في الرق
 والحرية كما ذكره الشاوي بقوله لان الولد الخ (قوله ومن أصاب) عبر عن لتشمل الحر والرقيق
 (قوله فولده) هذا لا يظهر في الحاصل بزيالانه لأب له الآن تجعل الاضافة لادنى ملايسة
 بالنسبة له لكونه ناشئا منه (قوله لسيدها) هو حرى على الغالب من اتحاد مالك الام والولد
 فاندفع ما يقال الاولى أن يقول مملوك لسيده لانه قد يكون ملكا لغير سيدها بوصية (قوله فالولد
 حر) وهو حر بين رقيقين ان كان الزوج رقيقا وصورة عكسه وهو رقيق بين حرين مالوا وصى
 بأولاد أمته لشخص ثم مات الموصى وقبل الموصى له الوصية واعتق الوارث الامة وتزوج بها
 حر بالشروط المعتبرة في نكاح الامة فأولادها ولدان فهو رقيق للموصى له (قوله وكذا اذا نكحها
 بشرط أن أولادها الخ) المعتقد عدم صحة الشرط م ر وتعتقد الاولاد ارقاء وعبارة م ر فالمعتقد
 عدم صحة الشرط لانه يخالف مقتضى العقد نعم ان اعتقد تأثر الشرط انعقد وأحرار انظروا
 لظنه اه (قوله ابنه) لو قال فيه وفيما بعده فرعه لكان أعم (قوله فلواستولدها الاب) وهو الحر
 في الاولى والعبد في الثانية لان كلا منهما اب والاولى ان يقول ولو اسبل الاب الخ لان تعبيره
 يوهم انها يقال لها مستولدة مع انها ليست ملكا له ووطؤه لها انما هو في النكاح قال في
 شرح المنهج وحرم على اصل وطء امة فرعه وثبت به مهر لفرعه وان وطئ بباطلها لم
 نصربه أم ولدا وصارت وتأنز انزال عن تغييب الحشفة كما هو الغالب والا فلا يجب لتقدم
 الانزال على موجهه واقترانه به ولاحد لان له في مال فرعه شبهة الاعفاف الذي هو من جنس
 ما فعله فوجب عليه المهر واتقى عنه الحد وان كانت ام ولد للفرع ويلزمه التعزير لا نكاحه
 محرما لاحد فيه ولا كفارة وولده منها حر نسب للشبهة وتصير ام ولده ولو معسرا ان كان حرا
 ولم تكن أم ولدا لفرعه بذلك ويقدر انتقال الملك فيها اليه قبيل العلق فسقط ماؤه في ملكه صيانة
 لحرمة فان كان غير حر أو كانت أم ولدا لفرعه لم تصر أم ولدا له لان غير الحر لا يملك ولا يثبت ايلاده
 لامته فلا امة فرعه أولى وأم الولد لا تقبل النقل وعليه مع المهر قيمتها لفرعه لصيرورتها أم ولدا له
 لاقية ولدها لا انتقال الملك له قبيل العلق (قوله لم ينقض استيلاءها) أي فجعل قولهم من اولد
 امة فرعه صارت مستولدة اذا لم يكن بنكاح (قوله انفسخ نكاحه) كما لو ملكها سيده لان
 المكاتب قن ما بقي عليه درهم فكان الملك لسيده وهو الزوج فلذلك انفسخ نكاحه وتصير بوطئه
 بعد ذلك أم ولد كما سيذكر في الخاتمة اه م ر بخلافه في مسئلة الفرع لان تعلق السيد بمال
 مكاتبه أشد من تعلق الأصل بمال فرعه (قوله او زوجته) خرج الزاني فظنه غير معتبر (قوله
 فما بلغت) أي فالقدر الذي بلغت قيمته (قوله على هذا التفصيل) بين ان يظن الامة زوجته
 الحرة وبين ان يظنها زوجته الامة (قوله بشرطه) وهو سبب نكاح الامة وان يكون حيثئذ
 فاقد المهر الحرة وخاتفا العنت (قوله ومقتضى تعليلهم) عبارة م ر ومقتضى تعليلهم ارادة

كما نزلنا عليه عبارة المنهاج في شرحه اذ هو المذكور في الروضة وغيرها ولو أفصح به كان أولى ولو تزوج شخص بكرة شبهة
 وأمة بشرطه فوطئ الامة يظنها الحرة فالاشبه ان الولد حر كما في أمة الغير يظنها زوجته الحرة * (تنبيه) * اطلق المصنف شبهة ومقتضى
 تعليلهم شبهة الفاعل فخرج شبهة الطريق التي أباح الوطء بها عالم فلا يكون الولد بها حرا كأن تزوج شافعي أمة وهو موسر

وبعض المذاهب يرى بصحته فيكون الولد رقيقا وكذا لو أكره على أمة الغير كما قاله الزركشي (وان ملك) الواطي بالنكاح (الامة المطلقة) منه (بعد ذلك) أي بعد ولادتهما من النكاح (لم تصرا أم ولد) بما ولدته منه (بالوط) في النكاح) لكونه رقيقا لأنها علقته به في غير ملك للمير والاسْتِيلَادُ انما ثبتت بها الحرية الولد كما قاله في الروضة * (تنبيه) * تقييد (٤٣٣) المصنف بالمطلقة لا معنى له بل قد يوهم قصر الحكم عليه وليس مراداً فإنه اذا ملكها

في نكاحه بعد الولادة كان الحكم كذلك بلافرق وكذلك اذا ملكها في نكاحه حاملا لم تصرام ولد لكن يعتق عليه ولده ان وضعته لدون أقل مدة الحمل من الملك أو دون أكثره من حين وطء بعد الملك فان وضعته بعد الملك لدون أقله من الوطء فيحكم بحصول علوقه في ملكه وان أمكن كونه سابقا عليه كما قاله السيد لاني وأقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ المطلقة لكان أولى وأتم (وصارت) أي الامة التي ملكها (أم ولد) بما ولدته منه (بالوط) بالشبهة المقرونة بظنه (على أحد القولين) وهو المرجوح لأنها علقته منه بغير والعلق بالحر سبب للحرية بالموت والقول الثاني وهو الاظهر كما في المنهاج وغيره لا تصير أم ولد لأنها علقته به في غير ملكه فأشبهه ما علقته به في النكاح * (تنبيه) * محل الخلاف في الحر أم اذا وطئ العبد جارية غيره بشبهة ثم هتق ثم ملكها فانها لا تصير أم ولد بلا خلاف لانه لم يفصل من حر * (خاتمة) * لو أولد السيد أمة مكاتبه ثبت فيها الاستيلاد ولو أولد الاب الحر أمة ابنه التي لم يستولدها ثبت فيها الاستيلاد وان كان الاب معسرا أو كافرا وانما لم يختلف الحكم هنا باليسار والاعتبار كما في الامة المشتركة لأن الايلاد هنا انما ثبت لحرمه الابوة وشبهة الملك وهذا المعنى لا يختلف بذلك ولو أولد الشريك الامة المشتركة فان كان معسرا ثبت الاستيلاد في نصيبه خاصة وان كان موسرا بحصة شريكه ثبت الاستيلاد

شبهة الفاعل والمراد بالتعليل قوله لتقوية رقه الخ (قوله يرى بصحته) أي يقول بصحته (قوله وكذا لو أكره على أمة الغير) أي على وطء أمة الغير أي فان الولد يكون رقيقا لان الزنا لا يساح بالاكراه (قوله كان الحكم كذلك) أي لم تصرام ولد (قوله أو دون أكثره) الضمير لمدة الحمل لأنها اكتسبت التذكير من المضاف اليه (قوله من حين وطء) صوابه من غير وطء كما في بعض النسخ وعبرة الروض أولادون ستة أشهر فأكثر ان لم يوطأ بعد الملك (قوله لدون أقله) صوابه لستة أشهر فأكثر من الوطء الواقع بعد الملك فان دون الأقل هو دون ستة أشهر وتقدم أنها لا تصير أم ولد لان هذه هي المسئلة الاولى اه مد وكون هذه هي الاولى غير ظاهر لان الاولادون الأقل من الملك وهذه دون الأقل من الوطء (قوله فيحكم بحصول علوقه) فتصير أم ولد (قوله وصارت أم ولد) صورة ذلك أن رجلا وطئ أمة غيره بشبهة وانعقد الولد سرا ثم ملكها بعد ذلك فهل تصير بمجرد الملك مستولدة أو لا وصورة التي قبلها ان يوطأ أمة غيره بنكاح أو بزنا وانعقد الولد رقيقا ثم اشتراها في حال النكاح فانها لا تصير مستولدة بمجرد الملك فيكون قول المتن وان ملك الامة المطلقة الخ راجعا لقول المتن ومن وطئ أمة غيره على الف والشر المرتب وقوله وصارت بمعنى تصير وهو معطوف على جواب الشرط وهو لم تصرام ~~من~~ يصير الضمير في صارت عائدا على الامة المطلقة مع أنه غير مراد ويوجب بأن الضمير راجع للامة بدون قيدها (قوله سبب الحرية) فيه أنه انما يكون سببا لها اذا كان العلق في ملكه (قوله خاتمة) تشمل على ثبوت الاستيلاد مع كون المستولدة ليست ملكا للواطئ بل فيها نوع علقه تنفذي الى ملكه لكن ذكر مر أنه يقدر ان يقال الملك فيها قبيل العلق وبجمله ما في الخاتمة خمس فروع وهي في كلامه خبر ليستد المحذوف تقديره هذه خاتمة ولا يصح أن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير خاتمة هذا موضعها لعدم المسوغ للابتداء بها لانها منكرة لا يقال الوصف المقدر بنحو قولك حسنة مثلا كاف اذ من جملة المسوغات الوصف وهو أعظم من أن يكون مذكورا كتحوير رجل من الكرام عندنا أو مقدر كتحوير شر أهرا ذاب على أحد القولين فيه أي شر عظيم لانا نقول لا بد في الكلام من قرينة تشعر بالوصف المقدر وهي مستقيمة هنا اه وانظر تعرضها لفة واصطلاحا ويمكن أن يقال هي عبارة عن الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي بها لاختتام كتاب مثلا وظاهر تعبير المصنف بالخاتمة بل صريحه ان جميع المسائل التي ذكرها لم تعلم من كلام المصنف وليس كذلك بل المسائل الست المذكورة في أولها تعلم من كلام المصنف بأن يراد بقوله أصاب السيد أمته أي المملوك كذا كلاً وبعضاً وتقديراً وما لا غير المتعلق بها حق للغير وبهذه الارادة يشمل كلامه أمة مكاتبه وأمة ولده التي لم يستولدها ولو كانت مكاتبه والامة المشتركة بينه وبين غيره وبين غيره وفرعه وحيث أنه كان حقه ان يعبر عن المسائل الست بالتنبيه وعما بعد ما بالخاتمة فتأمل (قوله ثبت الاستيلاد في نصيبه خاصة) والولد بعض على الراجح وقيل حر كله (قوله اذا كان الاصل موسرا) أي بنصيب الاجنبي فقط لا بنصيب ابنه أيضا (قوله تقبل الصسخ) لان الاستيلاد فسخ لها (قوله لان الكتابة لا تقبل النقل) الظاهر أن المراد بالكتابة المكتوبة بدليل قوله لا تقبل النقل أي لانا لو قلنا بنفوذ الاستيلاد لكان يقدر دخولها في ملك الاب قبيل العلق مع أنها لا تقبل النقل من شخص الى آخر والاقل يجب بأن المقدر ليس كالمحقق فاعتذر (قوله نفذا يلاذه) أي سواء كان موسرا

في جميعها كما مرّت

ح

ي

١٠٩

وأجنبي اذا كان الاصل موسرا ولو أولد الاب الحر مكاتبه ولده لم ينفذ استيلاده لان الكتابة لا تقبل النقل ولا لان الكتابة لا تقبل النقل وجهان أو وجههما كما جزم به القفال الاول ولو أولد أمة ولده المزوجة نفذا يلاذه كايلاذ السيد لها

أو معسرا (قوله وحرمت على الزوج) ولا نفقة لها مدة الحمل لعدم تمكن الزوج من التمتع بها
والنفقة في مقابلة التمكن وحرمت على الابن أبدا لانها موطوءة أي به (قوله فيحدوا طؤها) نعم
ان كان ممن يحق عليه حرمة ذلك فلا حد للشبهة ويلزمه المهران لم تطاوعه (قوله لأن
الاعفاف) عليه لقوله فيحدوا طؤها وما بعده (قوله ولو شهد اثنان) اعلم أن مسئلة الشهادة
بالاستيلاء والرجوع عنها وكذا الشهادة بالتعليق والرجوع عنها الكل منهما حالتان الرجوع
قبل الموت فلا يغرمون الا أن يغرمون بعد الموت وان رجعوا بعد الموت غرموا في الحال وقد
ذكر الشارح هذين القسمين وأما التعليق فذكر حكم ما اذا رجعوا بعد وجود الصفة فيغرمون
في الحال وان رجعوا قبل وجود الصفة فلا يغرمون في الحال ويغرمون بعد وجود الصفة وهذه
لم يذكرها الشارح (قوله لم يغرم شيئا) أي للسيد فلا يتأني أنهم يغرمون لوارثه كما يأتي (قوله
وليس) أي الرجوع عن الشهادة كباقي الخ (قوله حتى يعود إلى مستحقه) بخلاف الشاهد
فانه لم يضع يده على أم الولد (قوله غرما) أي الشاهدان اللذان شهدا على اقرار السيد بإيلا
أتمه أي غرما قيمة الامة المذكورة وقت موت سيدها كما هو الظاهر لانها فوتت على الوارث
رقها بشهادتهما (قوله ان أم الولد) أي لسيدها وانما لزمه قيمته لانه فوتت رقه على السيد بطنه
والمراد قيمته وقت ولادته (قوله فالولد) أي ولده منها (قوله وتنفق على نفسها) أي منه ثم ان
افضل منه شيء عن مؤنة نفسها ينبغي ان يتمتع عليها التصرف فيه لانه مملوك للسيد اه سم (قوله
أو على ايجارها) لتنفق على نفسها من أجرها (قوله كما لا يرفع الخ) هذا قياس مع الفارق لأن
الاتفاق يجب بالملك دون الاستمتاع وأيضا الاتفاق لا بد منه بخلاف الاستمتاع ومن ثم قال
المرحومى انظر ما الجامع أي ما الجامع بين الاتفاق والاستمتاع فان الاتفاق يجب بالملك دون
الاستمتاع فينبغي التعليل بأن طريق تحصيل النفقة لم ينحصر في العتق والتزويج حتى يجبر على
احدهما بل يكفي تخليتها للكسب أو ايجارها لاجله أي لاجل الاتفاق قال بعضهم ولو أسقط
قوله كما لا يرفع ملك المين الخ كما أسقطه م ر لكان أولى لما لا يخفى ولا يجبر على بيعها من نفسها
(قوله فان عجزت عن الكسب) أي الجائز للاتق بها (قوله في بيت المال) أي فرضا بالقضاء
لا قرضا بالقفاف فان تعذر فعلى ميسر المسلمين قل (قوله والله أعلم بالصواب) انظر هل أفعل
التفضيل على بابه أولا ويمكن أن يقال ان نظر لعلم الاثمة وغيرهم بالاحكام بالنسبة لما في الظاهر
فأفعل التفضيل هنا على بابه وان نظر لما ذكر بالنسبة لما في نفس الامر فأفعل التفضيل ليس على
بابه اذ لا يعلم ما في نفس الامر الا الله عز وجل وقال بعض الشيوخ كان المصنف قصد بذلك
التبري من دعوى الاعلية اه قال العلامة ابن حجر بعد قول المنهاج والله أعلم أي من كل عالم
وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقا وقيل للاعلام بختم الدرس ويرد بأنه
لا يهام فيه بل فيه غاية التقويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع
الخضر صلى الله على نبينا وعليهما ما يدل اه كلامه وقوله بالصواب أي اصابة الحق لما وافق
الواقع من القول والفعل وهو ضد الخطا اه دبري في ختم سم (قوله من الاقناع) أي الرضا
من قنع كرضي وزنا ومعنى والاولى أن يقول أي الارضاء لان الاقناع مصدر اقنع أي جعل
غيره فاعلا لان الهمزة صيرته متعديا بعد ان كان لازما (قوله في حل ألقاها) أي ومعناه وانما

وحرمت على الزوج مدة الحمل وجارية
بيت المال بجارية الاجنبي فيحد
وطؤها وان أولدها فلا نسب ولا
استيلاء وان ملكها بعد سواء اكان
فقرا أم لا لان الاعفاف لا يجب في بيت
المال ولو شهد اثنان على اقرار السيد
الامة بإيلاها وحكمهم به ثم رجعا عن
شهادتهما لم يغرم شيئا لان الملك باق فيها
ولم يفوتا الاسطنة البيع ولا قيمة لها
بأنفرادها وليس كباقي العبد من يد
تخاصمه فانه في عهدة ضمان يده حتى
يعود إلى مستحقه فان مات السيد غرما
للوارث لان هذه الشهادة لا تنقطع عن
الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه
فوجدت الصفة وحكم بعقده ثم رجعا
غرما وحكى الراعي قبل الصداق عن
قتاوى البغوى وأقره أن الزوج اذا
اكان يظن أن أم الولد حرة فالولد حرة
وعليه قيمة السيد ولو عجز السيد
عن نفقة أم الولد أجبر على تخليتها
للكسب وتنفق على نفسها أو على
ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها
كما لا يرفع ملك المين بالعجز عن الاستمتاع
فان عجزت عن الكسب فنفقة بيت
المال والله أعلم بالصواب (قال المؤلف
وجه الله تعالى) * هذا آخر ما يسره الله
سبحانه وتعالى من الاقناع في حل
ألقاها أبي شجاع

آثر التعبير بالالفاظ تواضعاً منه وفي تسميته بذلك الإشارة الى ان من قنع به كفاء عن غيره (قوله قد وذاك) اسم فعل بمعنى سخذ وقوله مؤلفاً هو أخص من المصنف لانه يعتبر فيه حصول الالفه بين الاجزاء دون المصنف وظاهر ما يأتي في كلامه أن التعبير به هنا من التقن في العبارة (قوله موضع المسائل) يجوز فيه بناءً للفاعل وبناءً للمفعول أي وقع عليه التوضيح والمسائل جمع مسئلة وهي اثبات المحمول للموضوع وله اعتبارات كثيرة منها انه يستل عنه وبهذا الاعتبار يقال له مسئلة وباعتبار انه يطلب بالدليل يقال له مطلوب الى غير ذلك اه وقال شيخ الاسلام في شرحه رسالة آداب البحث ويسمى من حيث انه يستل عنه مسئلة ومن حيث انه يقع فيه البحث مجتاه ومن حيث انه يستخرج بالتحفة نتيجة ومن حيث انه يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث انه يدعى مدعى اه (قوله محزر) أي مذهب الدلائل جمع دليل وجمعه على دلائل غير مقيس كما قاله الشويري (قوله فلو كان له) أي للمؤلف المذكور وقوله نفس أي ذات (قوله منطلقه) أنه بناءً على الجارية ولمراعاة السجع قال ابن مالك اللسان يذكرو ويؤث فلا حاجة لتأويله بالجارية (قوله الراق) أي الصافي من الكدورات (قوله لله در الخ) تعجب من الدر أي اللين الذي شربه مؤلف هذا التأليف من ثدى أمه حيث نشأ عنه هذا العالم الكامل وانما نسبة الله سبحانه وتعالى للإشارة الى أن هذا اللين الذي شربه خالص لله لا يشوبه رياء ولا غيره (قوله الرئيس) أي الكامل الخصال الجيدة وقال في المختار الرئيس بالهمز بوزن فعيل من الرئاسة ويقال فيه رئيس بيا مشددة بوزن قيم (قوله ولا شئت) الشلل بطلان العمل وهي جملة دعائية أي لا بطل عملها (قوله فيما عسى) عسى للاستبعاد لا للترجي لانه غير مناسب هنا وعسى هنا مستعملة في المستقبل فيكون مجازاً عن الماضي وقوله يجهده الظاهر أن أن بمقدرة وان والفعل أغنى عن خبر عسى كما قال ابن مالك

بعد عسى اخولق أو شئت قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثمان فقد

فتكون عسى هنا تامة (قوله من العثار) بكسر العين جمع عثرة أي زلة قال ابن مالك

* فعل وفعله فعال لهما * (قوله بوعوخته) هي صباح كصباح الكلاب (قوله لا يعبا بموافقه) كيف هذا مع قولهم والفضل ما شهدت به الأعداء لكن لما كان جاهلاً لم تعتبر موافقه وشهادته كان كالمعدوم (قوله اذارضيت الخ) ول بعضهم في المعنى

دعهم يقولون فينا ما يليق بهم * دعهم ياء وعين ثم واو ين اي يعوروا من قال قولاً فذلك القول سميت * وصف الكلام لقائله بلامين

(قوله غضباناً) أفرد للوزن والافال مناسب غضبانين أو يؤول لثامها بكل لثيم يجعل الاضافة للاستغراق أي غزال كل لثيم غضباناً واللثيم شحيح النفس دنيء النسب اه (قوله بعثرة قلم) اضاف العثرة للقلم للإيحاء الى أنها اذا وقعت ليست عن قصد (قوله من شيم) أي طباع وعادات (قوله قالصاً) أي زائلاً أي لا وجود له وقال مد قوله قالصاً أي معدوما والمراد غل غير العرش فلا يرد عليه ما في الصحيحين وغيرهما من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله أي ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله ويجاب أيضاً بأن المنى هو الظل المكتسب للمخلوقات وأما الظل الموجود للسبعة وغيرهم فهو محض فضل الله تعالى وأما قوله تعالى وظل ممدود فهو في الجنة وكلامنا

قد وذاك مؤلفاً موضع المسائل محزر
الدلائل فلو كان له نفس باطنة ولسان
منطقه لقال بمقال صريح وكلام
فصيح لله در مؤلف هذا التأليف

الرائق الرئيس ولا شئت يا مصنف
هذا التصنيف القائق النفيس وهذا

المؤلف لا بد أن يقع لاحد رجلين إما عالم
محبة مصنف فيشبهه بالخير ويعزوني

فيماعسى يحبه من العثار الذي هو لازم
الاكتار وإما جاهل مبغض متعسف

فلا اعتبار بوعوخته ولا اعتداد
بوسوسته ومثله لا يعبا بموافقه ولا

مخالفته وانما الاعتبار بذي النظر
الذي يعطى كل ذي حق حقه

اذا رضيت عن كرام عشيرتي
فلا زال غضباناً على لثامها

فان ظفرت بفائدة شاردة فادع لي
بجس النخامة وان ظفرت بعثرة قلم

فادع لي بالعابوز والمغفرة والعذر عند
خيار الناس مقبول واللفظ من شيم

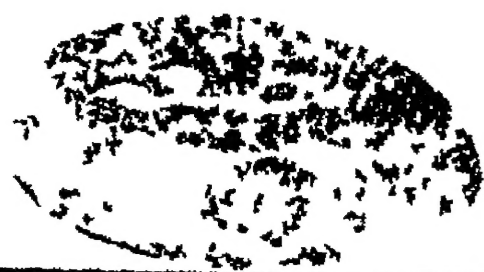
السادات مأمول وأنا أسأل الله تعالى
أن يجعله لوجهه خالصاً وان يتعفى
به حين يكون الظل في الاخرة قالصاً

فما قبل دخولها (قوله قبول القبول) أثبت للقبول قبولاً مبالغة لارادة أعظم أنواع القبول
 اهـ مد (قوله مسؤل) أي من يسأل وقوله وأعز ما مول أي أعلى من يؤمل (قوله ان تعتق)
 بضم أوله وقوله رقابنا أي أبداننا وهو من اطلاق الجزء على الكل فالإضافة بيانية وقوله ما بنا
 أي مثوانا وصيرنا اهـ (قوله والى رضوانك) أي محل رضوانك (قوله ولا تنجب دعاءنا) أي
 برده بل تقبله بفضلك قال في المصباح خاب يحجب خيبة لم يظفر بما طلب وفي المنسل الهيبة خيبة
 والمراد بالهيبة عدم الاقدام على الامور العظام بأن يهاب الاقدام عليها وخيبة الله بالتشديد
 جعله خائباً والدعاء بضم الدال محذود قال في المختار دعوت الله له وعليه أدعوه دعاء فهو بالضم
 سواء كان في الخير أو الشر وقد سمع بعضهم فقهاء الارياك يفرقون بين الدعاء بالضم والدعاء بالفتح
 فيجعلوا الاول للخير والثاني للشر فهو فرق باطل لم يقله أحد من أهل اللغة وانما فتح الدال في
 الدعاء ملن بلا خلاف اهـ (قال الشارح رحمه الله) * وكان الفراغ من ذلك يوم الاثنين المبارك
 ثاني شهر شعبان من شهر سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
 الصلاة وأتم السلام اهـ وهذا آخر ما أراد الله جمعه مع ضيق الوقت وكثرة الاشتغال وتوالي
 الهموم على الاتصال وزاد القواطع وتتابع المواعع وعدم الكتب التي ينبغي أن تراجع
 في مثل هذا الشأن فرحم الله امرأ رأى عيباً فستره وزلل لا فقره أو وهماً فلم عن صاحبه
 وعذره فانه قل أن يخلص مصنف من الهفوات أو ينجم مؤلف من العثرات مع عدم تأهلي
 لذلك وقصوري عن الوصول الى ما هنالك واني أبرأ الى الله مما زل به البنان أو أخل به
 البيان اللهم اننا عند السكأ كفا القافة والافتقار أن نجمع من مصنفنا ما سطره بيد الاوزار
 فانما في كثير مما تقدم واقعون ولنواهيك مرتكبون ونفس اليك تائبون وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (وكان الفراغ) من جمعه ليلة الخميس المبارك لتسع وعشرين
 ليلة خلت من شهر شوال من شهر سنة ثمانية ومائتين وألف على يد جامعته تراب الاقدام
 كثير الذنوب والاثام منكسر الحاطر لقله العمل والتقوى الراحي من الله
 العفو عن السيئات والرفع في أعلى الدرجات عثمان ابن العلامة الشيخ
 سليمان بن مجازي بن عثمان السويدي الشافعي تليذ مولانا واستاذنا
 شيخنا العلامة الشيخ سليمان البصري غفر الله له
 (ثم فرغت) من تبليغه يوم الثلاثاء ثامن سادس شهر
 شوال من شهر سنة احدى عشر ومائتين
 وألف وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه وسلم تسليماً والمجد لله
 رب العالمين اللهم اختم لنا
 بخاتمة السعادة
 يا كريم
 تم

وان يصعب عليه قبول القبول فانه أكرم
 مسؤل وأعز ما مول ونختتم هذا
 الشرح بختتم به الرافعي كتابه المحترم
 بقوله اللهم كما خلقنا بالعق كآبنا نرجو
 أن تعتق من النار رقابنا وأن تجعل
 الجنة ما بنا وأن تسهل عند سؤال
 الملكين جوابنا والى رضوانك ايائنا
 اللهم بفضلك حقق رجاءنا ولا تنجب
 دعاءنا برحمتك يا أرحم الراحمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته
 وسلم تسليماً كثيراً الى يوم الدين

* (يقول المتوكل على من وصف نعمه بالاسباغ الفقير الى الله سبحانه وتعالى محمد الصباغ) *

الحمد لله الذي جمع حواشي الفقه لمن أراد هدايته وجعل له من الخير ما كمل به تحفته والصلاة والسلام على النبي الختام وعلى آله الذين فترعوا الأحكام وصحبه الذين فقهوا الأنام (وبعد) فقد تم طبع هذه الحاشية الجامعة بين لطف الطبع ورقة الحاشية السماة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب المسمى بالافتتاح في حل ألفاظ أبي شجاع محلي هامشها بالشرح المذكور لتكثيرها الأثوار على مزاد الدهور ولقد جعلت ما استثمر من القوائد وتعلمته في سلك القرائد وانفردت بحسن العبارة ولطف الإشارة فكانت عمدة للفقهاء ومرجعا للتيب وهي من الحسنات التي أشرقت شمسه على صفحات الطروس وتزين بجلى سناها جيد النفوس في أيام صاحب السعادة وحليف المجد والسيادة من جبلت على حبه القلوب فبسطة أحكام السؤال من علام الغيوب أن يديم له النصر والتعزيز خديوم مصر العزيز ابن العزيز بن العزيز سعادة أفندينا المحروس بعناية ربه العلى اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لازالت الدنيا مشرقة بكوكب سعادته حامله لرايات مجده فاطمة بالثناء على أشباله الكرام غرة جبين الليالى والايام ثم ان هذا الطبع الطريف والوضع اللطيف بدار الطباعة العامرة ببولاق مصر القاهرة ذات الشهرة الباهرة والمحاسن الزاهرة التي أنقذت الكتب من أسر التعريف وأطلقتها عن قيد التصفيف قلبت ثوب الفخار وتوجت تاج الاعتبار ينسرب رؤيتها الناظر وينشرح بها الخاطر ملحوظة بنظر ناظرها المشعر عن ساعد الجود والاجتهاد في تدبير فضاها من لا تزال عليه أخلاقه باللفظ تنفى حضرة حسين بك حسنى لا زال موقفا للخيرات صديا لأنواع المبرات والملتزمون لتهديب طبعها وتحسين وضعها أولو المعارف الالهية والطاقب الزكية السيد محمد الكافى والسيد محمد صالح الزاوى والسيد على العطر جى والسيد محمد الرشاش والسيد على المحلاوى ثم ان التصحيح بعد التنقيح على نسخة مؤلفها المستنزل بها بركات السماء المستطربها في السنة الشهباء بعرفة الفقير الى الله محمد الصباغ أسبغ الله عليه نعمه أتم أسباغ وأسفر يد الختام وفاح مسك الختام في العشر الاول من جمادى الثانية سنة ١٢٨٤ من الهجرة السامية على صاحبها الصلاة والسلام وعلى آله واصحابه الكرام ما صنعت تصنيفات وكمملت قائلفات أمين



259
STA

